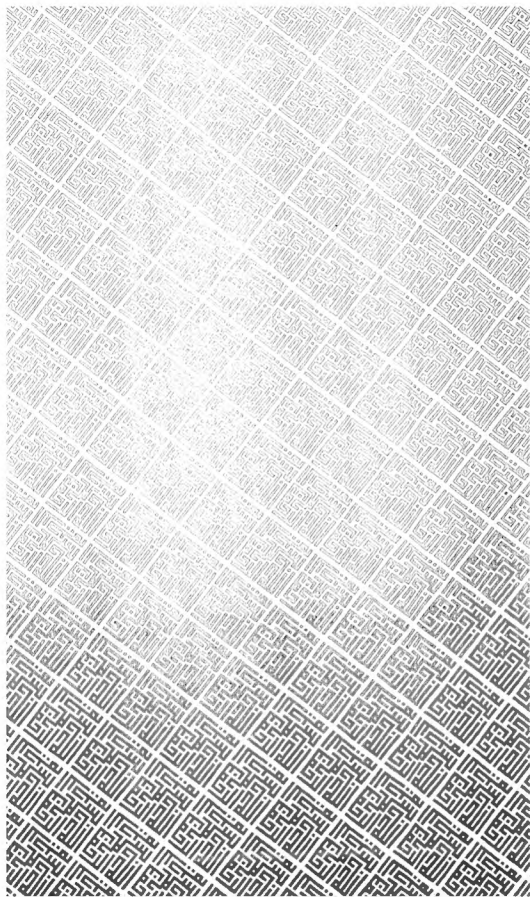
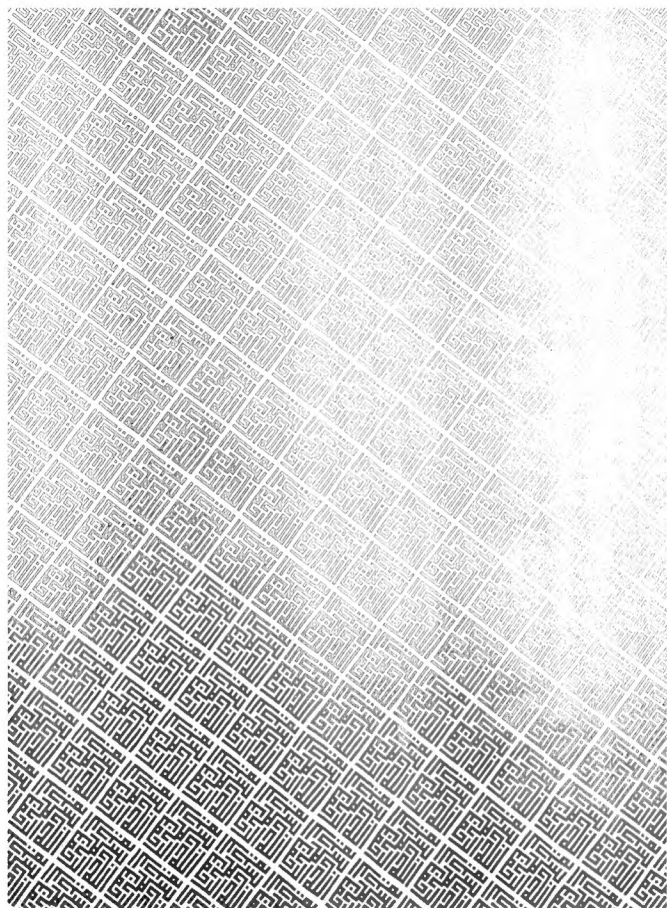


محاضر  
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٢









الدُّفْلَتَانِ الْمُضَيَّنَتَانِ

---

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

---

مجموعة محاضر دور الانعقاد الثامن

( ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ - ٧ يولييه سنة ١٩٣٢ )

---



الفهرس الهجائى لمجموعة محاضر دور الانعقاد الثامن لمجلس الشيوخ

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٨-٢٩	٢- ملاحظة حضرة الشيخ المحترم حسن معرى باشا بشأن استقالة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نعيم باشا	٢٨	إعادة مواد مغلدة - (انظر سؤال رقم ٨)
٢٩	٣- كفة حضرة الشيخ المحترم علي فهمي باشا بشأن استقالة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نعيم باشا	٢٨	آبار - (انظر اقتراح رقم ٢٥)
	٤- استقالة مدير الجامعة المصرية (انظر سؤال رقم ٥٤)	٢٨	إبطال انقلاب - (انظر ملحق)
	استكمال - (انظر نتيجة)	٢٨	أشياء السيل - (انظر اقتراح رقم ٢٦)
	إسقاط عضوية - (انظر ملحق)	٢٨	اتفاق إيطالي مصري - (انظر مشروع قانون رقم ٣٦)
	استكثوية - (انظر ملحق)	٢٨	أويس - (انظر مشروع قانون رقم ٤٨)
	أحمدية - (انظر سؤال رقم ٣٩)	٢٨	إجازات :
	إصلاح طرق - (انظر اقتراح رقم ١٧)	٢٨	الإجازات التي صرح بها حضرات أعضاء المجلس ...
	أطفال - (انظر مشروع قانون رقم ٢)	٢٨	
	أحاطة مناقشة - (انظر قانون النظام الداخلي للبرلمان)	٢٨	
	اعتقاد إضافي :	٢٨	
	(انظر مشروعات القوانين رقم ١ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١		



رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٤-١٣	(١) انخاب حجة الكعب النافقة في مراعاة تحيل الأرباب والجماعات التي تألف منها المجلس في انخاب حجة المذهب - حجة الانخاب ... ..	١٧-١٦	١ - انخاب وكيل المجلس ... ..
١٦	كفة حشرة الشيخ الخرم حسن صدى بك لمسألة انخاب الركنين ( انظر أيضا مادة رعية ) ... ..	١٧	٢ - انخاب حشرة الشيخ الخرم حسن صدى بك لمسألة كفة عدل أحد طفت باشا لمسألة انخاب وكيل المجلس ... ..
١٧	كفة سادة نعله المجلس باشا لمسألة انخاب وكيل المجلس ... ..	١٧	٣ - انخاب المرافعين ... ..
١٨-١٧-١٦	١ - انخاب السكرتيرين ... ..	١٨	٤ - انخاب المرافعين ... ..
١٨	كفة حشرة الشيخ الخرم أحد نجيب براده بك يشكر بألقابه انخابه وحضرته وتلاه سكرتيرين بقاءتين المجلس ... ..	١٨-١٧	٥ - انخاب المرافعين ... ..
١٨	كفة سادة نعله المجلس باشا يشكر بألقابه انخابه وحضرته زليخه مرافعين للمجلس ... ..	١٨	٦ - انخاب المرافعين ... ..
١٩-١٨-١٧	(ب) انخاب أعضاء الجان ودعواتها وسكرتيرها مع الرد على خطاب العرش ... ..	١٩-١٨-١٧	٧ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢	انذار حشرة الشيخ الخرم أحد لودلفار باشا عن قبوله عضوية اللجنة الاستشارية التشريعية وحلول حشرة الشيخ الخرم عبد الرحمن رضا باشا عنه ... ..	٢٢	٨ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢	كفة حشرة الشيخ الخرم عبد الرحمن رضا باشا يجلده المناسبة ... ..	٢٢	٩ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢	بلقة الحفانية ... ..	٢٢-٢٢	١٠ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢	حلول حشرة الشيخ الخرم أمين قال باشا على حشرة الشيخ الخرم أحد لودلفار باشا ... ..	٢٢	١١ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	بلقة الحارثية ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	١٢ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	« الواعلات ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	١٣ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢	حلول حشرة الشيخ الخرم اللواء عبد المجيد فردي باشا على المرحوم نجيب برمي بك ... ..	٢٢	١٤ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	بلقة الحارثية ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	١٥ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	« الأرفاق ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	١٦ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	« الأفعال ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	١٧ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	حلول حشرة الشيخ الخرم عبد الحميد الجليل بك على حشرة الشيخ الخرم بولس حنا باشا ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	١٨ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	بلقة الداخلية والدوائر الصحية ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	١٩ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	« الحرية ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	٢٠ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	« التواضع ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	٢١ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	حلول حشرة الشيخ الخرم محمد منصور أفندي على المرحوم نجيب برمي بك ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	٢٢ - انخاب المرافعين ... ..
٢٢-٢٢-٢٢	حلول حشرة الشيخ الخرم الدكتور رك خنار الجاروي أفندي على حشرة الشيخ الخرم محمد مصطفى محمود بك الأفعال ... ..	٢٢-٢٢-٢٢	٢٣ - انخاب المرافعين ... ..

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
(ج) انتخاب أعضاء المجلس			مع المصولات المرتبة — (انظر مشروع قانون رقم ٥٢)	
١ — خطاب من وزارة الداخلية بالخطاب حضرة صاحب السعادة صالح لكرم باشا عضواً بالمجلس من دائرة			مع الأحيان مرموعة — (انظر سؤال رقم ١٩)	
مخافه ... ..	٦١		”	
٢ — كتاب من وزارة الداخلية بالخطاب حضرة صاحب			تأجيل — (انظر مشروع قانون رقم ٥٤)	
المره على أحمد المطاوي بك عضواً بالمجلس من			تأديب — (انظر مشروع قانون رقم ٢١)	
دائرة مخافه ... ..	٤٤٢		تأليف الجبان الدائمة — (انظر انتخاب أعضاء الجبان)	
انتهاء الدورة البرلمانية :			تجديد — (انظر سؤال رقم ٣٤)	
كله دولة رئيس المجلس ... ..	٥٩٦-٥٩٥		تجارة غمرات — (انظر سؤال رقم ٣١)	
» » » مجلس الوزراء ... ..	٥٩٦		تحديد زمام القطن — (انظر سؤال رقم ١٧)	
مرصوم يقض الدورة البرلمانية ... ..	٥٩٦		تحقيق الوثائق — (انظر مشروع قانون رقم ٤٢)	
إنشاء سلك زراعية — (انظر سؤال رقم ٤٥)			تحكيم — (انظر مشروع قانون رقم ١٢)	
أوراق بيع قطن الحكومة — (انظر سؤال رقم ١٨)			تحليل كيميائي — (انظر سؤال رقم ٤١)	
أوراق مالية — (انظر اقتراح رقم ١)			تدخين الهاميين — (انظر سؤال رقم ٤٠)	
أوقاف — وزارة الأوقاف — (انظر مشروعات القوانين			ترام القاهرة — (انظر سؤال رقم ٥٨)	
رقم ١٤ و ٣٥ و ٥٨)			تربية نباتات الفاكهة — (انظر مشروع قانون رقم ٢٦)	
إحصاءات زراعية — (انظر مشروع قانون رقم ٢٨ ما			ترعة — (انظر اقتراح رقم ١٩ وسؤال رقم ٥٩ و ٤٦)	
رقم ١٣)			ترجمة المعاهدات — (انظر سؤال رقم ٣٢)	
إيرادات الدولة — (انظر سؤال رقم ٢٠)			تسليف زراعي — (انظر بنك التسليف الزراعي)	
”			تسليف محاري — (انظر مشروع قانون رقم ٤٣)	
بل انتقال مهتدس — (انظر سؤال رقم ٦٠)			تسليم الأطفال — (انظر مشروع قانون رقم ٢)	
بلد — (انظر سؤال رقم ٣٩)			جمعية المدن والشوارع — (انظر سؤال رقم ١٥)	
برك — (انظر اقتراح رقم ٢٣)			تسول — (انظر اقتراح رقم ٨)	
برلمان :			تسوية المعاشات والمعاشات — (انظر مشروع قانون	
الجلسة الانتدابية ... ..	٧-١		رقم ٢٤)	
كشرف حضرة صاحب الجلالة الملك ... ..	٢		تصدير الذهب — (انظر سؤال رقم ١٦)	
خطاب العرش (انظر خطاب) ... ..	٧-٢		تعديل القانون المدني — (انظر اقتراح مشروع قانون	
اضرابات حضرة صاحب الجلالة الملك ... ..	٧		رقم ٢)	
الرد البرلاني (انظر رقم) ... ..	٧		تعريف بحركية — (انظر مشروع قانون رقم ٦)	
إسائين — (انظر السؤالين رقم ٤٠ و ٤٠)			تعريف بحركية للمستحضرات العطرية — (انظر سؤال	
بطلان — (انظر ملحقين) ... ..			رقم ٢٣)	
بنك التسليف الزراعي — (راجع مشروعات القوانين			تعزية :	
رقم ١٠ و ١١ و ٥٢)			قرار المجلس بمنع أسرة المرحوم نجيب بدي بك	
بيع :			الذي كان عضواً بالمجلس ... ..	
بيع تحت القطع (انظر سؤال رقم ٢٥)				
بيع قطعي أرض (انظر مشروع قانون رقم ١٩)				
بيع نباتات الفاكهة (انظر مشروع قانون رقم ٢٦)				

[illegible]





الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم جريس نقاشي باشا عن حقيقة ما نشره جريدة الزفرورم بالاسكندرية من المصالحات المتعلقة بالصحة العامة ... ..	١٦٦		١٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا عن عرض الاتحاق الذي تم بين الحكومة والشركة التجارية المصرية لتجارة الألبان المروعة لبيع براسة البئر كذا الأوراق الخاصة بهذا الموضوع ... ..	١٦٧	
٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم علي فهمي باشا عن حالة مستشفى بنا ... ..	١٦٧		٢٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم جريس نقاشي باشا عن اتباع طريقة الاصابه المضمومة من الحكومة لزيادة ايرادات البعثة ... ..	١٦٨-١٦٩	
٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم اللواء عبد المجيد فريد باشا عن ليسانس سيارات كبيرة ورميعة في خط الأسيوط رقم ١٣ ... ..	١٦٧-١٦٨		٢١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم كامل جريس تكللا بك عن زيادة ضريبة الألبان في منطقة تجمع حادى ... ..	٢١٠-٢١١	
٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد عريان باشا عن الطرق المجددة لإعادة ما يضيع من المواد الغذائية ... ..	٢١٠-٢١١		٢٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الشيخ أحمد إبراهيم زين عن زيادة الضرائب على بعض البضائع والمواد ... ..	٢١١-٢١٢	
٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عثمان الجبوري الذي من المأخذ الجليلية لبيان العلامة لمدينة الاسكندرية ... ..	٢١٢-٢١٣		٢٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم جريس نقاشي باشا عن بعض النبريقه الجبركة المستعرات كطبية ... ..	٢١٣-١٨٢	
١٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم يعقوب يارنى طلبة بك عن إصاها أصحاب المراكب التي تعالها جميعه الرق بأشعوات ... ..	٢١٣-٢١٤		٢٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله الكسر الفارادى عن تحقيق زين الأزا الذي حدهه بنك السلفى ازاى ... ..	١٨٢-١٨٣	
١١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله ميمك بك عن التوارد الصادر ببيع رضى للتوابع الموصولة بالأسفلت ... ..	٢١٤-٢١٥		٢٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الذى عن إصاها ببيع القطن بمقدومت القطن ... ..	٢١٥-٢١٦	
١٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد فهد بك عن مدد التامين المحسوبين من إصاها كة ومقدار أكلة التي تصاها كل منهم ... ..	٢١٥-٢١٦		٢٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله ميمك بك عن تكاليف السكك الحديدية ببنية الشرقية ... ..	٢١٦-٢١٧	
١٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد فهمي الناضورى باشا عن تقدير سعر الحديد الكهربائى ببنية الاسكندرية ... ..	٢١٦-٢١٧		٢٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله ميمك بك عن زيادة رة السبعة المستطع من الموشين وأرباب الماشات ... ..	٢١٧-٢١٨	
١٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عثمان الجبوري الذى عن مدد تحقيق ضرائب سكن من سكان الحرب التي أدخلت من المهندسة الجديدة ببنية الاسكندرية ... ..	٢١٧-٢١٨		٢٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد الشناوى بك عن المستعدين شركة كاتاليس وبسما ... ..	٢١٨-٢١٩	
١٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله ميمك بك عن وضع شرح لتسمية الخندق والقنوات (ملاحظة - السؤال رقم ٢ مقدم أيضا لعمدة وزير الماطلة)	٢١٨-٢١٩		٢٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد الشناوى بك عن تحقيق رسوم القطن التي قررتا شركة قناة السويس من يورسمة إلى الأصاحلية ... ..	٢١٩-٢٢٠	
حضرة صاحب العمدة وزير المالية			٣٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب بياض بك عن مقدار الذهب الموجود تحت تصرف الحكومة ويقدره ما عرفت يورسمة في التاراج إذا كان الغير الذي أذاته المراكب عن يوه ميمك ... ..	٢٢٠-٢٢١	
١٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم يعقوب يارنى طلبة بك عن تصدير الذهب وتحديد سعره ... ..	٢٢١-٢٢٢		(ملاحظة - السؤال رقم ٢ مقدم أيضا لعمدة وزير المالية)	٢٢١-٢٢٢	
١٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك عما يقع من الرتبة في البديل عن قانون تحديد الأوامر القطنى ... ..	٢٢٢-٢٢٣				

الموضوع	رقم الصفحة	رقم المجلد	الموضوع	رقم الصفحة	رقم المجلد
حضره صاحب العالي وزير الخارجية			٢١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك عن ترخيص مصلحة اليونان لبضن وديارها التبريد في تجارة الخضروات بإقامة القطار على الحاكة ... .. ١٤٦		
٢٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله مكيك بك عن عرض النصوص الأصلية لمصادقات الدولة مع لائحة التبريد على اليونان عند التصديق عليها ... .. ١٩٢			٣٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم طيل بك عن الملاحظات الخاصة بالإيضاحات الأجنبية بمصر ... .. ٣١٩-٣١٨		
حضره صاحب العالي وزير الزراعة			٣٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد مصطفى حمود بك عن تقرير البساتين بمادة خضار وتعيين أصحابها من الضرر الذي ينشأ عن ذلك ... .. ٩٣-٩٢		
٣٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي غنار الجبوري الذي عن إصلاح الشجرين الزراعية في الصوامع القريبة من مدينة سيوة ... .. ١٩٤-١٩٣			٣٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد طاهر بك عن المواد القوية التي ترميد في بالات القطن الأخرى المصدرة للخارج ... .. ٢٢٨-٢٢٩		
٣٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد طاهر بك عن وضع مشروع لائحة التقاضي ... .. ٢٢٩			٣٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد اسماعيل أباطه بك عن تأليف مجلس عالي للمجتمعات النصارية ... .. ٣٦٧		
٣٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد اسماعيل أباطه بك عما إذا كانت وزارة الزراعة قد بحثت من حصول بطون ما استأنس حصول القطن ومن الجلود وأصناف الألبنة وغيرها المانحة التي تصلح لها ... .. ٤٢٩			٤٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم نصر محمد بك من عملية كسب البساتين ومصلحتها اختيارية ... (ملاحظة - السؤال رقم ١٤٠ مقدم أيضا لحال وزير الزراعة)	٤٧٣-٤٧٤	
حضره صاحب العالي وزير الخزانة			٤١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد مكيك براده بك عن التلافيف التي يبدى بين التصلب التكميلى لحادة طوى شملت عند أحد الجانبين في العمل المصري ومصل دورا ومن الأثر الذي يترتب على ذلك ... .. ٨٤-٨٥		
٤٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم حسن مكيك بك عن الأسباب التي صحت حضرة محمود غالب بك رئيس محكمة بناة بات مسرقتين عن النظر في قضية القتال ... .. ١٦٨-١٦٩			حضره صاحب السعادة وزير المواصلات		
٤٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الذي عن أجور السيارات في البلاد بين الجايز وبعده ومن هذه إلى حين التكرم بإنشاء خطين لسيارات من مصر إلى سويف ومنها إلى الأقصر ... .. ٩٧-٩٨			٤٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الذي عن ضريبة السكك الزراعية التي فرضت في هذا العلم على الكلا بك بديرية المنية ... .. ٩٨		
٤٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عباس عوض بك من إنشاء السكك الزراعية التي قررت مجلس المديرات لإنشائها ... .. ١٢٨-١٢٩			٤٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عباس عوض بك عن تحويل جسر القريش لمصارف للمطرق زراعية ... .. ١٢٩		
٤٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي غنار الجبوري الذي عن الملاحة الداخلية بالنيل ... .. ١٢٩-١٣٠			٤٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم بروس زقاري باشا عن أعطال منقالات السكك الحديدية ... .. ١٦٦-١٧٩		
٤٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله مكيك بك عن ضريبة الطرق الزراعية بديرية الشرقية ... .. ٢٢٥-٢٢٦			٥٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم السيد فريد باشا عن لإيجاد سبلية بخارية بين حلوان ومعلقة البدرين ... .. ٢٢٦		
٥١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله مكيك بك عن مشروع قانون الطرق السريعة ... .. ٣٥٥			٥٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أبو زيد عطاري بك عن وصف النيل من الطريق الحكومي بين القاهرة والفيوم ... .. ٣٥٥-٣٥٦		
٥٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أبو زيد عطاري بك عن إنشاء طريق قدامى يتدفق من ناحية بولس إلى ناحية مطر طوس بالفيوم ... .. ٣٥٦			حضره صاحب العالي وزير المعارف السووية		
٥٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم يحيى حيدر بك عن نقل محمد كيلة الأديان من الجبلية المصرية إلى وزارة المعارف واستقالة مدير الجامعة ... .. ١٤٦-١٤٨			٥٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طه بك عن ترويج الجبلية بالحداد ... .. ٥٦٤		

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق
٥٩ — سؤال من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف القديسي عما يشاع من قتل مدرسة ابتدائية من القناطر الخيرية إلى اللويب ...	٥٦٤	-	رسالة برقية من سائر وزير مصر القروض بإدريس يبلغ بها المجلس شكر مجلس الشيوخ الفرنسي على تمزيقه في وفاة رئيس الجمهورية الفرنسية ... .. ٢٤٥		
حضرة صاحب المادة وزير الأشغال العمومية			رسالة برقية واردة من ثلاثة وكيل مجلس الشيوخ الفرنسي يبلغ بها المجلس شكر مجلس الشيوخ الفرنسي على تمزيقه في وفاة رئيس الجمهورية الفرنسية ... .. ٢٦٢		
٥٧ — سؤال من حضرة الشيخ المحترم عمود أبو النصر بك من سبب إيقاف العمل في مشروع مصرف مبل بمديرية المنوفية ... .. ٢١٢ و ١٩٤			شوارح — (انظر السؤال رقم ١١ و ١٥)		
٥٨ — سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد يوسف عليه القدي من حالة تزام الشاهرة والامياز الخاصة به ... .. ٢١١			شؤون زراعية — (انظر سؤال رقم ٢٥)		
٥٩ — سؤال من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف القدي عن إنشاء محارة على ترعة النبال عند الكلور ٥٦ و إلقاء المحارة القديمة من إيجاد دولة من ترعة النبال إلى مديرية شحاتوف ومنا إلى دولة وشحاتوف وكفر منصور ... .. ٢٥٤			صحف — (انظر سؤال رقم ٥)		
٦٠ — سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد تقي بك من الإجازة التي صرح بها لأحد مومنين الماني في يوسف ومما عرف له من بدل الانتفاع في المدة بين أبريل سنة ١٩٢٠ وروثه سنة ١٩٢١ ... .. ٥٦٢ — ٥٦٤			صحراء — (انظر الاقتراح رقم ١٥ و السؤال رقم ٣٥)		
(ملاحظة — السؤال رقم ٢١ مقدم أيضا لمساعدة وزير الأشغال)			صناعة محلية — (انظر مشروع قانون رقم ٧)		
حضرة صاحب المساعدة وزير الخيرية والبحرية			ضريبة : ضريبة الأطنان (انظر سؤال رقم ٢١) الجزائر والسواحل (انظر سؤال رقم ٢٢) النفط (انظر اقتراح رقم ١٤) السكك الحديدية (انظر السؤالين رقم ٤٤ و ٤٩) حرب مدينة الاسكندرية (انظر السؤال رقم ١٤)		
٦١ — سؤال من حضرة الشيخ المحترم بقرب يامى عليه بك بشأن إعفاء حامل شهادة الكفاءة للتعليم الأول من الخدمة العسكرية ... .. ٩١			ضواحي — (انظر اقتراح رقم ٢٢)		
سيارات — (انظر السؤالين رقم ٤٣ و ٤٧)			طرق : طريق — (انظر مشروع قانون رقم ١٠) طريق البحر وأكالة — (انظر مشروع قانون رقم ٨) واحات بمشروع قانون رقم ٢) طريق زراعية — (انظر سؤال رقم ٤٦ و ٤٩) طريق صومالية — (انظر الاقتراح رقم ١٧ والسؤال رقم ٥١) طريق — (انظر الاقتراح رقم ٢٢ والسؤالين رقم ٥٢ و ٥٣)		
شركه : شركة القوقاز الأهلية (انظر مشروع قانون رقم ٣٨ و سؤال رقم ١٨) شركة مصر لفرز القطن ونسجه (انظر مشروع قانون رقم ٣٨ و سؤال رقم ١٨) الشركة البخارية المصرية (انظر سؤال رقم ١٩) شركة قناة السويس (انظر السؤالين رقم ٢٨ و ٢٩) شفايفر — (انظر سؤال رقم ٢٧)			طعن : تجنب من حكمة القرض والإبرام بغرض الطعن الممنعة في حصة الخياط حضرات الشيوخ المحترمين : تجنب حرس بك - الحكيم أحمد فهمي الوكيل بك : أحمد السليمان بك ... .. ١٢		
شكر : كتاب من حضرة رئيس مجلس نواب الجمهورية اللبنانية لمساعدة السكر على عمله مجموعة مضابط المجلس ...					





الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق
محكمة القضاء والإيرام — (انظر اقتراح مشروع قانون رقم ٤)			مشروع :		
مخازن ميناء الإسكندرية — ( انظر مشروع قانون رقم ٢٢ )			١ — مشروع وارد من مجلس النواب يتناول جمعية رعاية الطفل الحكومة عن مستثنى الأطفال على أن تملأ الجمعية قطعة أرض من أملاك الدولة بقعة المنطقة التي قيد عليها المستشفى المتنازل عنه ومبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه ... ..	٢٤٦-٢٤٦	
معدرات — (انظر القانون رقم ٣١٠٨ والاقتراحين رقم ٤٣٥ والاقتراح مشروع قانون رقم ٢)			٢ — تقرير لجنة الحماية حرب بحث كلية مراقبة البرلمان على مثل هذا المشروع ... ..	٤٩٨-٤٩٧	٥٨
مدرسة — (انظر الاقتراحين رقم ١٢ و ٢٤٥ والسؤال رقم ٥٦)			(انظر مشروع قانون رقم ٥٥ وانظر دستور)		
مدن — (انظر السؤال رقم ١٥)			مشروعات القوانين :		
مدير الجامعة — (انظر السؤال رقم ٥٤)			(١) مشروعات القوانين الواردة من الحكومة		
مديرية — (قسم الميراث) ... ..	٨٣		١ — مرسوم بمشروع قانون بإعطاء الحساب الختامى لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠-١٩٣١	٧٦	
مراسم بأحداث إضافية — (انظر سؤال رقم ٢ وشرحات القوانين)			الحالية ... ..		
مراسم بقوانين — (عرض المراسم بقوانين صادرة عن محكمة لجان على مجلس الشيوخ) ... ..	٣٠		(انظر مشروع قانون رقم ١٤)		
مراسم بمشروعات القوانين — (انظر مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة)			٢ — مرسوم بمشروع قانون بشأن تأديب الخدم العاملين من جهة المال بمصلحة السجون ...	٧٧-٧٦	
مراسم — (انظر انتخاب المكتب)			(انظر مشروع قانون رقم ٢١)		
مرسوم :			٣ — مرسوم بمشروع قانون بربط ميناوية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية ...	٨٢	
١ — مرسوم بتعيين صاحب الحقبة محمد توفيق فسم بأخا حضوا بالجلس ... ..	١٠		(انظر ميناوية وزارة الأوقاف)		
٢ — مرسوم بتعيين صاحب الحقبة أحمد زهور بأخا حضوا بالجلس ... ..	١٠		٤ — مرسوم بمشروع قانون بربط ميناوية الجامع الأزهر والجامعة المصرية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية ...	٨٣-٨٢	
٣ — مرسوم بتعيين صاحب السعادة محمد شكرى بأخا حضوا بالجلس ... ..	٧٦		(انظر مشروع قانون رقم ٢٩)		
٤ — مرسوم بتعيين صاحب البقرة نصر عابد بك حضوا بالجلس ... ..	١٩٠		٥ — مرسوم بمشروع قانون بإعطاء الحساب الختامى للجامع الأزهر والجامعة المصرية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠-١٩٣١ المالية ...	٨٢	
٥ — مرسوم بخص الدفعة للميناوية ... ..	٥٩٦		(انظر مشروع قانون رقم ١١)		
من لجان السكك الحديدية — (انظر سؤال رقم ٤٨)			مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب		
مساكن العمال بالإسكندرية — (انظر مشروع قانون رقم ١٥)			١ — مشروع قانون بفتح اعتمادات بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ... ..	٧٦-٧٦	٢
مستشفيات طيبة — (انظر سؤال رقم ٢٢)			٢ — مشروع قانون بإعطاء مائة ألف قانون القديرات الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال ومصلحتهم ...	١٤٩١-١٢٨٦١ ١٦٠-١٥٧ ٢٢٥٠	١٧
مستشفى :			٣ — مشروع قانون بإعطاء الكونستبلات المضربين من مدرسة البوليس والإدارة حرب طاعوى النضيلة القضائية ... ..	٩٦-٩٥٧٧	٣
(انظر اقتراح رقم ٢ والسؤال رقم ٦٥٣)					
(انظر مشروع قانون رقم ٢٥ لتأسيس مستشفى قصير وورد)					
مسجد — (انظر اقتراح رقم ١٨)					

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٧	١٤ - مشروع قانون خاص بإعداد الحساب الختصاصي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ - ١٩٣١ المالية ... ..	٢٢	٤ - مشروع قانون يحدد من مجلس النواب بفتح اعتمادين إضافيين في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (رقم ١١) وزارة الأشغال العمومية - فرع ٢ مصلحة إلى - باب ٣ أعمال جديدة (أولها مبلغ ٨٠٦ جنيهات مضافة) فرض من الحكومة لشركة سكك حديد الحجاز من المقتضات المستحقة للقيام بها الشركة بتدخل طلب وزارة الأشغال في المدة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ وقائمتها بمبلغ ١٦٤٣ جنيهات قيمة المبالغ المستحقة من نفقات المنشآت المستهدفة عن المدة نفسها ... ..
٢٦	١٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ١٨٥٢ جنيهات قيمة لثلاث تكاليف الماسكين التي تم إحصاؤها في الاسكتندرية للبحال ... ..	٨	٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١) وزارة الأشغال العمومية - فرع ٢ مصلحة المائي الأخيرة - باب ٣ أعمال جديدة بمبلغ ٥٠٠ جنيه من أصل التكاليف المقررة لبناء خزانة ثالث في جبن الاسكتندرية ... ..
٢٥	١٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢٢٤٦٨٨٨ جنيهات في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لطبقات الحرف والمهنيين المتفرقة في الوجه القبلي ومصلحة زيان أسوان ... ..	١١	٦ - مشروع قانون يحدد بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ انكماش بالسرعة بالحركة ... ..
٢٤	١٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (وزارة المواصلات - مصلحة البريد والبريد) زيادة على الاتحاد المخرج لإقامة بناة كبرى بها وكبرى قصر القلعة ... ..	١٢	٧ - مشروع قانون يحدد الرسم الإنتاج على حاصلات الأرض وأرضيات الصناعة الخفية ... ..
٢٣	١٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٤٨٥٠ جنيهات في ميزانية الأشغال العمومية (مصلحة المائي الأخيرة) لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لإنشاء مصنع قريش ... ..	١٣	٨ - مشروع قانون خاص بطرح الجسر الواقع ... ..
٢٢	١٩ - مشروع قانون بإعداد جيع قطع أرض في مدينة بورغاد بن شخص إلى دوس فرير بربيريل وديعة أراضي الصالح في تلك المدينة ... ..	١٤	٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٥٠٠ جنيهات في ميزانية وزارة الحرية والبريد لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لإنشاء طريق موصلي من فوكه إلى مرس مطروح ... ..
٢١	٢٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ للاستبدال الاستثنائي لمخاضات ... ..	١٥	١٠ - مشروع قانون خاص بتعديل المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ لتخصيص بمرابطة حجة الطب بالقطر المصري ... ..
٢٠	٢١ - مشروع قانون بشأن تأديب ثلاثة منخرمين من هيئة البكال بصلصة السجون ... ..	١٦	١١ - مشروع قانون خاص بإعداد الحساب الختصاصي لمباح الأضرار والمخاطر المالية العامة الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية ... ..
١٩	٢٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل تكاليف البنايات والنفقات اللازمة لتعمل مكتب قسم حواصل مياه الاسكتندرية ومخازنها إلى مائي بفتح "معمودية" في القرارة ... ..	١٧	١٢ - مشروع قانون خاص بمساعدة الحكومات المستقلة من المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية (بأن من دور الاندماج الباص الطاعي) ... ..
١٨	٢٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١) وزارة الأشغال العمومية فرع ٢ مصلحة إلى - باب أول «مخارج وأبن من ممتلكات» بمبلغ ٢٤٧٩١١ جنيهات مضافة زيادة على اعتماد البنايات في المقتضى العام بالسودان ... ..	١٨	١٣ - مشروع قانون خاص بمساعدة القرويين المستقلة من المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية (بأن من دور الاندماج الباص الطاعي) ... ..
١٧	٢٤ - مشروع قانون بتسوية المخاضات والمكافآت الوظيفية والمستعدين الذين لم يسد خدمته دائمة في الحكومة المصرية وفي ديوان الأوقاف الملكية ... ..	١٩	١٤ - مشروع قانون خاص بمساعدة القرويين المستقلة من المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية (بأن من دور الاندماج الباص الطاعي) ... ..





الموضوع	رقم الصفحة	رقم المجلد	الموضوع	رقم الصفحة	رقم المجلد
٥٢ - مشروع قانون بيع المحرقات الموقعة لفروض التي يملكها بنك التسليف الزراعي المصري ...	٥٧٢-٥٧٧-٥٨١	٦٧	مشروعات الميزانيات :		
٥٣ - مشروع قانون منح مكافأة خاصة لائق القضاة بمصلحة سلك حديد الحكومة ...	٥٨٠-٥٧٨-٥١٩	٧١	١ - مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ (١)		
٥٤ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جمعية الشبان المسلمين ...	٥٨١-٥٨٠-٥٨٢	٧٢	قرار المجلس بإسالة كل ما يد من مشروع الميزانية من الجواب إلى لجنة المالية بإدارة لجنة انتظار أجل قرار المجلس ...	١٧٨-١٧٧	
٥٥ - مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق بين الجامعة المصرية وجمعية رعاية الطفل على مساعدة مستشفى الأطفال بالملوك تلك الجمعية بأرض مملوكة للحكومة ومبلغ ٤٠٠٠ جنيه كمعاشا للحكومة على أربعة أساطير مصرية تجارية (انظر مشروع) ...	٥٨٢-٥٨١-٥٩٢	٧٤	(١) المصروفات		
٥٦ - مشروع قانون بربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	٤٩٥-٤٩٧		الاحتفاظ العامة على المصروفات ...	٢٣٠-٢٢٦	
٥٧ - مشروع قانون بربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	٥١٩-٥٢١		كافة حاضرة الشيخ المحترم من سيرة بك ...	٢٣٠-٢٢٢	
٥٨ - مشروع قانون بربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	٥٨٢-٥٨١-٥٨٢		» سادة أحد حيد الوهاب بأشكال المالية ...	٢٢٣-٢٢٦	
٥٩ - مشروع قانون بربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	٥٩٢-٥٩٥		قسم ١ - خصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك ...	٢٢٦	
٦٠ - اقتراح مشروع قانون العام بأحكام العمل بالحقائق ...	١٤٩-١٥٠	١٤	٢ - التهربات :		
٦١ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٥٠-١٥١-١٥٢	١٥	فرع ١ - مجلس الترخيص ...	٥٧٢-٥٧٤-٥٧٨	٦٨
٦٢ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٥١-١٥٢-١٥٣	١٥	٢ - » ...	٥٧٤	
٦٣ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٥٢-١٥٣-١٥٤	١٥	قسم ٢ - مجلس الوزراء ...	٢٢٦	
٦٤ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٥٣-١٥٤-١٥٥	١٥	» ٤ - مكتب المستشارين المالي والالتحاق ...	٢٢٦-٢٢٧	
٦٥ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٥٤-١٥٥-١٥٦	١٥	» ٥ - وزارة الخارجية ...	٢٢٧-٢٢٨	
٦٦ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٥٥-١٥٦-١٥٧	١٥	» ٦ - بيان مالي وقرير الخارجية ...	٢٢٧-٢٢٨	
٦٧ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٥٦-١٥٧-١٥٨	١٥	كافة حاضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك ...	٢٢٨-٢٢٩	
٦٨ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٥٧-١٥٨-١٥٩	١٥	قسم ٦ - وزارة المالية ...	٢٢٩-٢٣٠	
٦٩ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٥٨-١٥٩-١٦٠	١٥	فرع ١ - ديوان السرم ...	٢٣٠-٢٣١	
٧٠ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٥٩-١٦٠-١٦١	١٥	كافة المقرور من مبلغ السيرة ليك التسليف الزراعي ...	٢٣١-٢٣٢	
٧١ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٦٠-١٦١-١٦٢	١٥	» سادة وكيل المالية ...	٢٣٢-٢٣٣	
٧٢ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٦١-١٦٢-١٦٣	١٥	» حاضرة الشيخ المحترم محمد عكرى بأشكال ...	٢٣٣-٢٣٤	
٧٣ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٦٢-١٦٣-١٦٤	١٥	» ٢ - » ...	٢٣٤-٢٣٥	
٧٤ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٦٣-١٦٤-١٦٥	١٥	» ٣ - » ...	٢٣٥-٢٣٦	
٧٥ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٦٤-١٦٥-١٦٦	١٥	» ٤ - » ...	٢٣٦-٢٣٧	
٧٦ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٦٥-١٦٦-١٦٧	١٥	» ٥ - » ...	٢٣٧-٢٣٨	
٧٧ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٦٦-١٦٧-١٦٨	١٥	» ٦ - » ...	٢٣٨-٢٣٩	
٧٨ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٦٧-١٦٨-١٦٩	١٥	» ٧ - » ...	٢٣٩-٢٤٠	
٧٩ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٦٨-١٦٩-١٧٠	١٥	» ٨ - » ...	٢٤٠-٢٤١	
٨٠ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٦٩-١٧٠-١٧١	١٥	» ٩ - » ...	٢٤١-٢٤٢	
٨١ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٧٠-١٧١-١٧٢	١٥	» ١٠ - » ...	٢٤٢-٢٤٣	
٨٢ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٧١-١٧٢-١٧٣	١٥	» ١١ - » ...	٢٤٣-٢٤٤	
٨٣ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٧٢-١٧٣-١٧٤	١٥	» ١٢ - » ...	٢٤٤-٢٤٥	
٨٤ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٧٣-١٧٤-١٧٥	١٥	» ١٣ - » ...	٢٤٥-٢٤٦	
٨٥ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٧٤-١٧٥-١٧٦	١٥	» ١٤ - » ...	٢٤٦-٢٤٧	
٨٦ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٧٥-١٧٦-١٧٧	١٥	» ١٥ - » ...	٢٤٧-٢٤٨	
٨٧ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٧٦-١٧٧-١٧٨	١٥	» ١٦ - » ...	٢٤٨-٢٤٩	
٨٨ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٧٧-١٧٨-١٧٩	١٥	» ١٧ - » ...	٢٤٩-٢٥٠	
٨٩ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٧٨-١٧٩-١٨٠	١٥	» ١٨ - » ...	٢٥٠-٢٥١	
٩٠ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٧٩-١٨٠-١٨١	١٥	» ١٩ - » ...	٢٥١-٢٥٢	
٩١ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٨٠-١٨١-١٨٢	١٥	» ٢٠ - » ...	٢٥٢-٢٥٣	
٩٢ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٨١-١٨٢-١٨٣	١٥	» ٢١ - » ...	٢٥٣-٢٥٤	
٩٣ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٨٢-١٨٣-١٨٤	١٥	» ٢٢ - » ...	٢٥٤-٢٥٥	
٩٤ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٨٣-١٨٤-١٨٥	١٥	» ٢٣ - » ...	٢٥٥-٢٥٦	
٩٥ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٨٤-١٨٥-١٨٦	١٥	» ٢٤ - » ...	٢٥٦-٢٥٧	
٩٦ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٨٥-١٨٦-١٨٧	١٥	» ٢٥ - » ...	٢٥٧-٢٥٨	
٩٧ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٨٦-١٨٧-١٨٨	١٥	» ٢٦ - » ...	٢٥٨-٢٥٩	
٩٨ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٨٧-١٨٨-١٨٩	١٥	» ٢٧ - » ...	٢٥٩-٢٦٠	
٩٩ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٨٨-١٨٩-١٩٠	١٥	» ٢٨ - » ...	٢٦٠-٢٦١	
١٠٠ - اقتراح مشروع قانون بربط ميزانية دار الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروعات الميزانيات) ...	١٨٩-١٩٠-١٩١	١٥	» ٢٩ - » ...	٢٦١-٢٦٢	







رقم المصنف	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحق	رقم الصفحة	الموضوع
		<b>الجزء الأول</b> <b>ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين</b>			ملاحظة حقبة الشيخ المحترم جبهه اذمسيك بك عن رسوم المراكب ورد سعادة وتبرير المراسلات
		<b>(٢) الإيرادات</b>		٥٨٩	باب ١٧ - ضريبة القطن ... .. ٥٩١٥٨٩
		باب ١ - إرات الأمان الموقوفة ... .. ٥٥١		٥٩١٥٨٩	د ١٨ - إرادات غير احيادية ... .. ٥٩١٥٨٩
		باب ٢ - مرتبات مقدرة لحرمين ... .. ٥٥١		٥٩١٥٨٩	د ١٩ - المأخوذ من الرسم الإضافي ... .. ٥٩١٥٨٩
		باب ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية وإرادات متفرقة ... .. ٥٥١		٥٩٠٥٨٩	كله المقرر ودولة رئيس الحكومة ... .. ٥٩٠٥٨٩
		<b>(ب) المصروفات</b>		٥٩٥٠٥٩٢	مشروع قانون يربط ميزانية للمرة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية - المراقبة عليه ... .. ٥٩٥٠٥٩٢
		باب ١ - رسوم إدارية ... .. ٥٥١			٢ - مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية (١)
		باب ٢ - مصاريف الأماكن ... .. ٥٥١			
		باب ٣ - مصاريف الأهلين ... .. ٥٥٢-٥٥١			
		باب ٤ - مصاريف على الأعمال الخيرية ... .. ٥٥٢			
		باب ٥ - مصاريف قضائية ومتفرقة ... .. ٥٥٢			
		<b>الجزء الثاني</b> <b>ميزانية الأوقاف الأبية</b>			<b>(١) إيرادات الأوقاف الخيرية</b>
		<b>(١) الإيرادات</b>		٣٦٧-٣٦٦	٠ الإحالة إلى لجنة الأوقاف ... .. ٣٦٧-٣٦٦
		باب ١ - إيرادات الأمان الموقوفة ... .. ٥٥٢		٤٣٧	١ - إيرادات حرمية (الإدارة) ... .. ٤٣٧
		باب ٢ - مرتبات مبرورة بوزارة المالية ... .. ٥٥٢		٤٣٧	٢ - المصالح لمخاضات ومكافآت الموظفين ... .. ٤٣٧
		باب ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية من الإيرادات ... .. ٥٥٢		٤٣٧	٣ - إيرادات الأمان الموقوفة ... .. ٤٣٧
		المتفرقة ... .. ٥٥٢		٤٣٧	٤ - د من أشكال مقدرة النجاش ... .. ٤٣٧
		باب ٤ - إيرادات الأوقاف المظنور إحتالها على القراءة ... .. ٥٥٢		٤٣٧	٥ - إيرادات من مرتبات مقدرة ومبررات متفرقة ... .. ٤٣٧
		<b>(ب) المصروفات</b>		٤٣٧	٦ - المقرر من وزارة المالية قسم الآثار الخيرية ... .. ٤٣٧
		باب ١ - رسوم إدارية ... .. ٥٥٢		٤٣٧	٧ - أوقاف المنذر إسماعيل بالوادي ... .. ٤٣٧
		باب ٢ - مصاريف الأماكن ... .. ٥٥٢			<b>(ب) مصروفات الأوقاف الخيرية</b>
		باب ٣ - مصاريف الأهلين ... .. ٥٥٢		٤٩٥-٤٩٤	الإحالة إلى لجنة الأوقاف ... .. ٤٩٥-٤٩٤
		باب ٤ - مصاريف الأعمال الخيرية ... .. ٥٥٢		٥٤٩-٥٤٨	قسم ١ - الإدارة الموسمية ... .. ٥٤٩-٥٤٨
		باب ٥ - ديون على الأوقاف واجبة التسديد ... .. ٥٥٢		٥٤٩	٢ - مصاريف ومكافآت الموظفين ... .. ٥٤٩
		باب ٦ - مصاريف قضائية ومتفرقة ... .. ٥٥٢		٥٤٩	٣ - مصروفات الأمان الموقوفة ... .. ٥٤٩
		باب ٧ - مصاريف للأوقاف المظنور وإحتالها على القراءة ... .. ٥٥٢		٥٥٠-٥٤٩	٤ - المساجد والزيارات والأضرحة ... .. ٥٥٠-٥٤٩
		مشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف ... .. ٥٨٤-٥٨٣,٥٧٣		٥٥٠	٥ - الضلع ... .. ٥٥٠
		٣ - مشروع قانون يربط ميزانية دار الكتب لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية		٥٥٠	٦ - تقسيم الطهي ... .. ٥٥٠
		الإحالة إلى لجنة المالية ... .. ٣٩٧		٥٥٠	٧ - إجازات ومرتبات ومعدات ... .. ٥٥٠
		تطور المشروع بالحقس - المراقبة عليه ... .. ٤٩٧-٤٩٥		٥٥١	٨ - أوقاف المنذر إسماعيل بالوادي ... .. ٥٥١
					<b>(ج) إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية</b>
				٤٩٥	الإحالة إلى لجنة الأوقاف ... .. ٤٩٥

رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع
		مكافأة الموظفين والمستخدمين - (انظر مشروع قانون رقم ٢٤)			٤ - مشروع قانون يربط ميزانية الجامعة المصرية
		مكافأة سائق القطارات - (انظر مشروع قانون رقم ٥٣)			الإحالة إلى بنة المالية ... .. ٤٤١
		مكتب مجلس الشيوخ :	٦٢	٥٢١-٥١٩-٥١٥	مقالة المشرع بالجلس - المراقبة عليه ... ..
١٨-١٦١٤-١٢		تأليف المكتب فتاوى ... ..			٥ - مشروع قانون يربط ميزانية الجامع الأزهر والمجاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية
		تصرف حضرات أعضاء مكتب المجلس بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك وتفق جلالة الكريم (انظر نطق لذكر كريم) ... ..			الإحالة إلى بنة الأرقام ... .. ٢٥٢ و ٨٣ - ٨٢
٢٣		مكتب مجلس النواب - تبليغ المجلس تأليف مكتب جلس النواب ... ..	٤٤	٣٨١-٣٨٠	نظر المشروع بالجلس - المراقبة عليه ... ..
١٦		ملحاحه داخلية - (انظر سؤال رقم ٤٧)			مصاريف انتقال - (انظر السؤال رقم ٦٠)
		ملجأ - (انظر اقتراح رقم ٨)			مصرف سيل - (انظر السؤال رقم ٥٧)
		ممرض - (انظر اقتراح رقم ٢)			مصلحة السجون - (انظر مشروع قانون رقم ٢١)
		مناوبات صيفية - (انظر اقتراح رقم ٥)			مصلحة المباني - (انظر مشروع قانون رقم ١)
		مهمة الطب - (انظر مشروع قانون رقم ١٠)			مصلحة خفر السواحل - (انظر اقتراح رقم ١٦)
		مواد غريبة في بالات القطن - (انظر سؤال رقم ٣٦)			مصنع الزجاج - (انظر مشروع قانون رقم ١٨)
		مواد مخدرة - (انظر حضرات مؤتمر :			معارضة رسمية :
		كتاب من وزارة الخارجية عن قرارات المؤتمر البرلماني العدل الساج والعشرين الذي عقد بمدينة بونارس من أول أكتوبر سنة ١٩٣١ إلى ٧ منه ... ..	١٦		كفة حضرة الشيخ المحترم حسن مبري بك بمجه لواء المحارمة الرسمية بحكومة جلالة الملك لحاسة انتخاب الزكيتين ... ..
١٣-١٢		دعوة لحضور المؤتمر الثامن والعشرين والافتتاح فيه بنوعين من قبل المجلس لك هيئة المكتب ... ..	١٩		كفة حضرة الشيخ المحترم عبد عصب باغا بنشأف موفف الأعضاء المستقلين بالجلس إزاء الحكومة ... ..
٤٤٣-٤٤٢		تبليغ المجلس قرار المكتب باختيار صاحب الجلالة رئيس المجلس وحضرة الشيوخين المحترمين إبراهيم وآب بك وصاحب مدرج بك بتبليغ المجلس في المؤتمر المذكور ... ..			معاشرات - (انظر مشروع قانون رقم ٢٤ و ٢٠)
١٧٠-٤٦٩		موظفو ديوان الأوقاف الملكية - (انظر مشروع قانون رقم ٢٤) ... ..			معالجة مواثي - (انظر سؤال رقم ١٠)
		مياه :			معاذ ديلية - (انظر مشروع القانونين رقم ١١ و ٢٩)
		توريد مياه الشرب إلى مدينة الاسكندرية - (انظر اقتراح رقم ٧)			معاذلة - (انظر مشروع القانونين رقم ١٢ و ١٣ والسؤال رقم ٣٢)
		مأخذ المياه الجليدية لمدينة الاسكندرية - (انظر سؤال رقم ٩) ... ..			مدينة بخارية - (انظر سؤال رقم ٥٠)
		ميزانية الأزهر - (انظر مشروع قانون رقم ٢٩) ... ..			مقرعات - (انظر مشروع قانون رقم ٤٧ و ٤٠)
					مكتب ميناء الاسكندرية - (انظر مشروع قانون رقم ٢٢) .
					مكافأة :
					مكافأة برلمانية - (انظر مشروع قانون رقم ٤٤ بالأنواع ٩)

الموضوع	دلم الصفحة	دلم المتن	الموضوع	دلم الصفحة	دلم المتن
« ن »			وقد يرسلني - الرعد البرقاني الذي توجه إلى القصر المكي لتقديم نروض الشكر لخاصة الجليلة الملك ... وكيل - (انظر انخاب مكتب المجلس) « حى » يا نصيب - (انظر سؤال رقم ٢٠) يدين دستورية :	٧	
نباتات الفاكهة - (انظر مشروع قانون رقم ٢٦) نصوص المعاهدات - (انظر سؤال رقم ٣٢) نطق ملكي كريم ... .. نود كهربائي - (انظر سؤال رقم ١٣) ...	٢٣		حلف حضرة الشيخ المحترم أحمد زور و باشا البين الدستورية ... .. حلف حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد صوب و باشا البين الدستورية ... .. حلف حضرة الشيخ المحترم الياس حوض بك البين الدستورية ... .. حلف حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا البين الدستورية ... .. حلف حضرة الشيخ المحترم نصر حامد بك البين الدستورية » » » « عل أحد الخطاري بك البين الدستورية ... ..	١٠ ١١ ١١ ٧٦ ١٩٠ ٤٤٢	
« و » واحدة سيوه - (انظر سؤال رقم ٢٥) ... .. وفاة :			تبلغ المجلس وفاة المرحوم نصيب برص بك - إيفان الجلسة حداداً عليه ... .. تبلغ المجلس وفاة المرحوم طه حسين سيد احمد سالم بك - إيفان الجلسة حداداً عليه ... ..	٨٨ ٥٦٢	







الحرف	الموضوع	رقم المراجعة	رقم المصلحة	رقم المقتضى	قرار المجلس
(ب)					
تأمين	كتاب وزارة الأوقاف من المراجعة رقم ١٩٣١ لائحة طلب تأمين من الخزانة بدمياط	١٦	١١٧	—	
تجهيز	طلب معاقلة من التجنيد العسكري	٧٢	١٥٦	١٦	مخطط
تحقيق	طلب إحالة قضية على التحقيق	٣٥	١٣٤	١٠	»
»	طلب الإدمان بتحقيق حادث	١١٠	٣٤٨	٤١	»
تعرض	طلب إعطاء تصريح ببيع إصاية بإعانة مستغنية	٤٨	١٥٦	١٦	إحالة إلى وزارة المالية
»	طلب صرف تصريح ببيع الفصّل من وظيفة	٥٨	١٥٥	١٦	مخطط
(ج)					
جبانة	تطلب من إزالة جبانة وقتل عظام المرقى	٩٠	٢١٨	٣٠	إحالة إلى وزارة الداخلية
(ح)					
مصلحة القطن	تطلب تأخير موعد طبع القطن	٩٤	٢١٨	٣٠	إحالة إلى وزارة الزراعة
(خ)					
طيار	إقتراح إعادة نظر في قرار طبع الخدماء	١١٤	٣٤٩	٤١	مخطط
خدمة	طلب المساعدة في الإحالة إلى الخدمة	٥١	١٥٥	١٦	»
»	طلب إعادة إلى الخدمة أو صرف مكافأة	٦١	١٥٥	١٦	»
نيران	حريصة بشأن نيران جبل الألبان	٦٧	١٥٦	١٦	إحالة إلى وزارة الأشغال
»	طلب رد بلفة أوقفتها الحكومة لشحن أراضي مستقر بيه نيران أسوان	١٢٣	٣٤٩	٤١	رفض
»	أقترح أخذ على الخريف بلفة الأشغال الحية لحاجات الأرض التي سيديرها نيران أسوان	١٠٩	٣٤٩	٤١	إحالة إلى وزارة الأشغال
غضراء	طلب بعض الخريف إعادة مرتباتهم إلى أصلها أو تقديم إلى بلاد زراعية	١٢١	٣٤٩	٤١	مخطط
خيرات	طلب غابة بجهة الإبراهيمة لقرى طيرات بمطبخ محمد الأضي	٩٢	٢١٨	٣٠	»
(د)					
دمعارة	(أقترح بوزن المصانة)				
دلائل	طلب المساعدة في تأمين دلائل البيئات بعض الخزانات	٢٤	٦٩	١	مخطط
(ر)					
رفض	تطلب أصحاب بيارات من علم تجديد وتصميم	٩٣	٢١٨	٣٠	رفض
رسوم	كتاب وزارة المالية من المراجعة رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ (بالصفة ٧٨ من مجموعة محاضر المرسوم السامي الثاني) انضمام بالتقوى من الرسوم التي حصلها شركة الأحياء المصرية لغرضها لتدقيق المرسوم بها	٥٣	١١	—	»
رسوم بحركة	تطلب إعادة الإجماع بحركة على الأمارات الجديدة إلى ما كانت عليه	٩٦	٣٤٩	٤١	إحالة إلى وزارة المالية
دي	تطلب من منع بيعهم من دى أراضيهم	٢	٧٠	١	إحالة إلى وزارة الأشغال
»	كتاب وزارة الأشغال من هذه المراجعة	—	١٧٨	—	»
»	تطلب لتفصيل على أرض دولة قطع من قرية السراة	٤١	١٣٤	١٠	إحالة إلى وزارة الأشغال
»	طلب كشف الجوامع الأرضية التي تولى من لفظة ٣٢ من قرية السراة	٧٣	١٥٦	١٦	مخطط

الحرف	الموضوع	رقم المراجعة	رقم الصفحة	رقم المقت	قرار المجلس
(س)					
ساقية	طلب الترخيص بفتح ساقية	٥	٦٨	١	حفظ
سكة	تقرر من سكة المرأة وطلب إصلاحها من مصلحة الري	٢٩	١٢٤	١٠	إحالة إلى وزارة الأشغال
سكة حديدية	كتاب وزارة المواصلات من الرعية القديمة من محمد خليفة وأكرم بنشان إنشاء سكة حديدية بين مينا الفصح وشبين القناطر مارة بالصافين (مراجعة رقم ٤٥ صفحة ٨٧) من مجموعة عاشر المرحوم الحاج العادي	—	١٧٨	—	—
سكك	تطلب باقي السكك بالقيام من مصلحة الصحة السورية	٧٧	١٥٦	١٦٠	رفض
(ش)					
شركة	تطلب من تصورات شركة الملا	٦٧	١٥٥	١٦	حفظ
»	» عمل شركة الألبان السورية من معاملها لم	١٢٢	٢٤٩	٤١	»
شهادة	» حرمان من دخول امتحان شهادة العالمية	٤٧	١٥٥	١٦	رفض
»	طلب السبع لحظية القسم الموقت بالأزهر بصرى في امتحان شهادة العالمية	٨٢	١٦٠	١٨	حفظ
»	تطلب من مع طلبة من دخول شهادة الكفاءة المعلم الأول	٥٢	١٥٥	١٦	رفض
شيخ حرة	تطلب من شيخ حرة	٦٥	١٥٦	١٦	إحالة إلى وزارة الداخلية
(ض)					
ضريبة	تقرر من الضريبة الإضافية على الأطنان بمرکز جميع حاملي	٥١	٦٨	١	رفض
(ط)					
طب	طلب من قانون خاص بوزارة الطب	١١٦	٢٥٠-٢٤٩	٤١	إحالة إلى وزارة الداخلية
طرح البحر	» إنجاز مشروع القانون الخاص بطرح البحر	٢٧	١٥٥	١٦	رفض
»	» استحداث نظريات طرح البحر	٥٩	١٥٦	١٦	إحالة إلى لجنة الخفانية
»	» سرعة التصديق على قانون طرح البحر	٦٠	١٥٦	١٦	»
»	» إنجاز قانون طرح البحر	٨٥	٢١٨	٢٠	»
»	» نقل قانون طرح البحر	١٢٤	٢٤٩	٤١	رفض
»	» التصديق على قانون طرح البحر	١٢٦	٢٥٠	٤١	حفظ
طريق زراعي	كتاب وزارة المواصلات من رعية مقدمة من رجب كامل وأكرم بنشان إنشاء طريق زراعي بين تاحس الحلية والفصح مارة بمنازل (مراجعة رقم ٢٧ صفحة ٨٦) من عاشر المرحوم الحاج العادي	—	١٧٨	—	—
(ع)					
عاجات	رسالة من أرباب العاجات	٦٣	١٥٦	١٦	إحالة إلى وزارة الداخلية
علاء	تطلب من عدم اعتماد طلاء الصباغة	١٢٥	٢٥٠	٤١	إحالة إلى وزارة الأشغال
عمدة	بيان أسباب استقالة عمدة	٨	٦٨	١	حفظ
»	تقرر من تعيين عمدة	١	٧٠	١	رفض
»	شكوى من تصورات عمدة	٢٢	٧١	١	»
»	شكوى من تعيين عمدة	٣	٧٠	١	إحالة إلى وزارة الداخلية
»	تطلب من تعيين عمدة	٥٥	١٥٥	١٦	رفض
عمل	طلب لإنجاز عمل	٢٦	١٢٤	٤٠	حفظ
علانية	طلب منع علانية	٨٢	٢١٧	٣٠	»

الحرف	الموضوع	رقم الرقعة	رقم الصفحة	رقم المقت	قرار المجلس
قل	(ق)	١٨	٦٩	١	حفظ
		١٩	٦٩	١	»
لغة الجبال	(ل)	٣٤	١٣٤	١٠	إحاطة إلى وزارة الداخلية
		٣٤	١٣٤	١٠	»
ما مدونة قضائية	(م)	١١١	٣٤٩	٤١	إحاطة إلى وزارة الداخلية
		١٠٣	٣٤٨	٤١	حفظ
مدرسة	(م)	١٠٧	٣٤٨	٤١	»
		٥٠	٦٨	١	رفض
»	(م)	١٢	٦٩	١	حفظ وشيها إلى الرقعة رقم ٧
		٣٠	٦٩	١	حفظ
»	(م)	٢١	١٣٣	١٠	رفض
		٩٩	٣٤٨	٤١	حفظ
»	(م)	١١٥	٣٤٩	٤١	»
		١١٢	٣٤٨	٤١	» وشيها إلى الرقعتين رقم ١٠٠ و ١٠٥
مرتب	(م)	١٠	٦٨	١	رفض
		٧١	١٥٦	١٦	إحاطة إلى وزارة الداخلية
مركو	(م)	٨١	١٦٠	١٨	رفض
		٧٩	١٥٧	١٦	إحاطة إلى وزارة الأوقاف
مستقدم	(م)	٧٩	١٥٧	١٦	»
		٧٩	١٥٨	»	»
مسجل	(م)	٩١	٢١٨	٣٠	رفض
		٢٩	٦٩	١	حفظ
»	(م)	٥٦	١٥٥	١٦	»
		١١	٧١	١	رفض
»	(م)	٢٠	٧١	١	»
		٤٥	١٣٤	١٠	حفظ
»	(م)	٧٠	١٥٦	١٦	»
		١٦	٦٩	١	رفض
»	(م)	٢٥	٦٩	١	حفظ
		٦١	١٥٥	١٦	»
»	(م)	٦٦	١٥٥	١٦	»
		٧٤	١٥٦	١٦	»

المرف	الموضوع	رقم البريئة	رقم الصفة	رقم اللحق	مزارع المجلس
(م)					
مكافأة	طلب صرف نصف مكافأة لم تصرف	١٠٨	٣٤٩	٤١	إحالة إلى وزارة المواصلات
»	» ترتيب معاش أو مكافأة ...	١١٧	٣٥٠	٤١	» » المالية
مباراة	» خاص بالمباريات بين الجهات	٦٤	١٥٦	١٦	» الأشغال
مهندس	شكوى من أعمال مهندس...	٤٢	١٣٤	١٠	حفظ
موقوفات	طلب منع الموقوفات التي توجد بجمهورية الأوسنة...	٢٣	٧١	١	إحالة إلى وزارة الداخلية
موظف	تظلم موظف من تله ...	٦	٦٨	١	حفظ
»	طلب المساعدة بين الموظفين الحاصلين على شهادة الكفاءة	٢٦	١٦٩	١	»
»	طلب إيجاد مجال بوزارة المعارف السورية لموظفي مدرسة تقرر إلغاؤها	٢٧	١٦٩	١	»
»	طلب بعض الموظفين تحقيق مطالبهم	٩٧	٣٤٧	٤١	»
»	طلب موظف مدرسة تظلم الفلر في أسرم بعد إطلاق المدرسة	١٠٠	٣٤٨	٤١	رفض
»	طلب موظفين تطعيمهم على وقتاتهم...	١٠٥	٣٤٨	٤١	حفظ
»	تظلم موظف من تخفيض مرتبه...	١١٣	٣٤٩	٤١	»
»	تظلم موظف من رتبه	١١٩	٣٤٩	٤١	»
»	تظلم موظف من تخفيض مرتبه	١٢٠	٣٤٩	٤١	»
(ن)					
نصائح	مرضية بنسائح دليمة	٥٣	٦٨	١	»
»	» » »	١٥	٦٩	١	»
تبع ملكية	طلب إلحاق سجن تبع ملكية وحمل تحقيق	٨٤	٢١٧	٣٠	»
»	» » »	٨٩	٢١٨	٣٠	»
تقانات	طلب تأليف تقانات لأصحاب المهن المختلفة	٤٣	١٣٤	١٠	»
تقطة عمارات	طلب نقل تقطة العمارات بدمشق إلى جهة أخرى	٣٨	١٣٤	١٠	إحالة إلى وزارة الداخلية
تقود	طلب كتابة اسم الله في تقود القمرة وافتتاح جلسات المجلس باسم الله وإلقاء الجلاء	٦٨	١٥٥	١٦	حفظ
تسابة	تظلم من حفظ شكوى بالتسابة	١٠١	٣٤٨	٤١	»
(و)					
واعظ دين	طلب تعيين واعظ دين في كل مركز من مراكز الجليل	٧٦	١٥٧	١٦	إحالة إلى وزارة الداخلية
وضع يد	تظلم من وزارة الأوقاف لوضع يدها على أموال يميني أنها ليست لها	٨٦	٢١٧	٣٠	حفظ
وظيفة	التمس إلقاء موظف مدرسة يمين في وقتاتهم	٧	٦٨	١	»
»	طلب استبقاء موظف المدارس الخاصة لعماليات في وقتاتهم	١٣	٦٩	١	»
»	طلب الاحتفاظ بموظف بعض المدارس	١٤	٦٩	١	»
»	طلب تعيين في إحدى الوظائف	٢١	٦٩	١	»
»	تظلم من فصل من وظيفة	٤٥	١٥٥	١٦	»
»	» » »	٤٩	١٥٥	١٦	»
»	طلب تعيين في وظيفة	٥٧	١٥٥	١٦	»
»	تظلم من عدم تعيين في وظيفة	٧٨	١٥٦	١٦	»
»	تظلم من فصل من وظيفة وطلب مكافأة	٨٨	٢١٨	٣٠	»
»	طلب تعيين في أية وظيفة	١٠٢	٢٤٨	٤١	»
»	تظلم واصل من وظيفة	١٠٤	٢٤٨	٤١	»
»	طلب حصة في وقف وإهداء بعض الأرامق المشهورة	٤٦	١٥٥	١٦	»
وقف	تظلم من وقف عن عمل	٩٥	٢١٨	٣٠	»



# الدور العادى الثامن للبرلمان

## محضر الجلسة الافتتاحية

استماحيل أباطه بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . اللواء محمود حمزى باشا .  
مرضى محمود افندى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .  
الفريق موسى فؤاد باشا . نجيب برعى بك . نجله جورج المطيعى باشا .  
يعقوب بياوى عطيه بك . يوسف اسلان قطاوى باشا . الألبانويس .  
ابراهيم اليسوفى مطاوع بك . ابراهيم الحلالى بك . الشيخ ابراهيم حسن  
محمد السيد . الأستاذ ابراهيم دسوقى أباطه . ابراهيم زكى افندى . ابراهيم  
عبد العال المطيعى بك . الشيخ ابراهيم عبد الله الهى . ابراهيم غزالى بك .  
ابراهيم فهى كريم باشا . الشيخ ابراهيم محمد حسن أبو ركوده . ابراهيم مراد  
أبو سمعه افندى . أبو الجهد بولوى محمد عبد الأنوار افندى . أبو سيف هل  
كساب بك . اعد أبو الفتوح افندى . أحمد جاد الرب باشا . أحمد رشدى  
افندى . أحمد محمد الشاذلى افندى . الأستاذ أحمد ولى الجندى . اسماعيل  
ابراهيم مراد افندى . اسماعيل صدق باشا . اسماعيل فهى الشغالى بك .  
اسماعيل محمد عبد الرحيم أبو الذهب افندى . الأستاذ السيد حبيب . الأستاذ  
السيد منصور . أمين الملوأى افندى . أمين سيد همام افندى . الأستاذ أمين  
ماهر . توفيق حسن المكواى افندى . توفيق دوس باشا . الشيخ جمعه  
محمد حمد يحمى . حافظ مصطفى الشقى افندى . حسن أحمد كديبه افندى .  
حسن البناى بك . حسن اجل بك . حسن السيد واكد بك . الأستاذ  
حسن حسنى . حسن محمد أحمد حسين افندى . الأستاذ حسن محمد  
اسماعيل . حسين مصطفى خليل بك . حفناوى الأزمر بك . راجب  
عطيه بك . رضوان عبد الوهاب محمد عطيه افندى . الشيخ زك فام أحمد .  
سراج الدين شاهين باشا . الشيخ سليمان بيوى نصار . الشيخ سليمان محمد نصر .  
الشيخ سليمان محمد مصغور . الشيخ سيد أحمد سيد أحمد القط . سيد على  
الزقانى بك . شيخ العرب سيف النصر موسى . شاهين شاهين الجفوندى افندى .  
شحاته السيد سليم افندى . شعبان الكلاب افندى . صالح محمد أمين  
مشالى افندى . عبد الحليم جوبى بك . عبد الحميد البرادعى بك .  
عبد الحميد حسين جوشى افندى . عبد الحميد عمر بك . عبد الرضا  
الهارى افندى . الأستاذ عبد الرحمن البيل . الحاج عبد الرحمن عطيفى حسن .  
الشيخ عبد الزحم على عبد الواحد أبو اسماعيل . عبد السلام سدايه بك .  
عبد السلام رجب باشه افندى . الشيخ عبد العال رضوان زوقى بلجلى .  
الدكتور عبد العزيز نطشى بك . عبد العزيز هندى بك . عبد الفتاح نور  
افندى . عبد القوى أحمد عبد بك . عبد الحليف حلى غنام بك . عبد الله  
أرسلان بك . عبد الله الموم بك . عبد الحميد سيف النصر بك . عبد الحميد

عقدت جلسة البرلمان الافتتاحية للدور العادى الثامن فى يوم الخميس  
٧ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ بدار مجلس النواب  
بالقاهرة بناء على المرسوم الملكى الصادر فى ١٨ رجب سنة ١٣٥٠  
( ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ ) بدعوته الى الاجتماع .

برئاسة حضرة صاحب الدولة يحمى ابراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ  
وبحضور حضرات الشيوخ والنواب المختارين :

ابراهيم راتب بك . ابراهيم وجيه باشا . أبو زيد قطاوى بك . أحمد  
السبارى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد ذو الفقار باشا .  
أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد  
فهى الزيد بك . أحمد نجيب براده بك . أدوار قصيرى بك . الدكتور  
أسعد يوسف عطيه افندى . اسماعيل سرى باشا . إلياس حوض بك .  
أمين حسين يوسف افندى . أمين سامى باشا . أمين خالى باشا . جرجس  
زنازيرى باشا . حافظ حسن باشا . حليم ناعوم افندى . حبيب دوس بك .  
حسن رشوان حمادى بك . حسن سيد باشا . حسن صبرى بك . حسن  
على جازيه بك . حسن مظلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفه . حسين  
واصف باشا . الشيخ حسين ولى . الدكتور زكى مختار الجفوندى افندى .  
سعد الله عبد الرحمن السيد افندى . سلطان السعدى بك . سلطان محمود  
بهلى بك . سليم خليل بطرس بك . سليمان حنان أباطه بك . شفيق سعد الله  
سلايه افندى . صالح حق باشا . طهناك سيد أحمد سالم بك . الشيخ  
عبد الباقى عامر بدران . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحميد البكرى .  
عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز اليسوفى بك .  
عبد العزيز ميف النصر بك . عبد الفتاح يحمى باشا . عبد الكريم شديد بك .  
عبد الله سميكه بك . الشيخ عبد الحميد سليم . اللواء عبد الحميد فريد باشا .  
اللواء على أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهى باشا . على ماهر باشا .  
ميسرى حسن زايد باشا . قلى فهى باشا . عبد أبو النصر الفار افندى .  
عبد أحمد عبود باشا . الشيخ عبد الأحمدى الفلواهرى . عبد توفيق فهى بك .  
عبد خيرت راضى بك . عبد رياض عطيفى بك . اللواء عبد صادق يحمى باشا .  
عبد صدق باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد طلعت حرب باشا . عبد  
فتنه بك . عبد نصى يكن بك . عبد فهى باشا . عبد فهى الناضوى باشا .  
عبد محب باشا . عبد محمود بك . عبد مصطفى عمر بك . عبد مقبل باشا .  
عبد منصور افندى . عبد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود

وجلس الى بين جللته حضرات اصحاب السمو الأمراء وحضرات اصحاب المجلس النبلاء والى يسار جللته حضرات اصحاب الدولة والمعالى رئيس مجلس الوزراء وديئيس مجلس الشيوخ والوزراء .

ووقف الى بين العرش حضرة صاحب المعالي سيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء والى اليسار حضرة صاحب السعادة عد ذك اليراشى باشا ناظر خاصة جلالة الملك وكبار رجال القصر .

ثم تفضل حضرة صاحب الجلالة الملكية فأعطى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش فخلده دولته وهذا نصه :

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

أهدىكم أطيب سلامى ، وأسى فى أشخاصكم شمسى الكريم الذى تشرفون بتقبله ، وتسهبون على خدمة مملكتى ، وأهنتكم بالنتيجة السارة التى كملت بهودكم فى الدورة الماضية على قصر مدنتى ، ووقعها فى أشد فصول السنة حارة .

والى لشديد الاختطاب باستقرار النظام الدستورى الجديد استقرارى معج بأن روى شارة كاملة . (صفيق) ويحق للأمة أعز رغباتها فى اطراد والسجام وسلام . ويسرى أنب الأمة أدركت ذلك ، وأطمأنت إليه ، فسارت الأمور بمحمد الله فى مجاريها الطبيعية .

ولقد تحسن حال الأمن العام بمحنة ظاهرا على الرغم من العوامل الاقتصادية والضائقة المالية التى من شأنها أن تؤثر فيه تأثيرا غير مستطاب . على أن شمسى الكريم قد رأى بانأذه بصميته أن هذه الضائقة المالية التى هى الأجرة من أزمة عالمية لم تنسل منها أمة من الأمم ، وكان من آثارها على الأشخاص وجود عدد كبير من الساططين ، ومع أن عدد هؤلاء معدا قليل لا ينافس بأمثاله فى الممالك الأخرى فإن حكومتى لم تكن من درس مشا كلهم والمداية بها . وألفت لجنة فى وزارة الداخلية لبحث العوامل المحلية التى أدت إلى البطالة ولوضع ما يكفل معالمتها . ولم تنظر الحكومة نتيجة الأبحاث والدراسات بل اتصلت بالشركات وأرباب العمل لتدبير أعمال للعاطلين (صفيق) كما أنها منعت المجالس البلدية قروضا كبرية للاستمرار فى أعمال الإصلاح التى تعود بالفائدة فى هذا السبيل . ولما كان من أغراض حكومتى أن تشجع استقلال رؤوس الأموال فى الصناعات ، فقد رأى وضع تشريع ينظم حقوق المالكين وأصحابهم حيال اصحاب الإجمالك ويكفل تسوية ما قد يقع بين الفريقين من المنازعات كما يكفل وقاية العمال من مخاطر العمل ويحيط الأجراء من الأطفال والنساء بضروب من الحماية الصعبة والخطيرة .

وتستقدم لكم حكومتى فى هذه الدورة هذا التشريع . أما التشريع الخاص بالأحداث فهى مهتمة بوضعه لجمايتهم من التشدد ومن استغلالهم فى التسول .

ورأت حكومتى أن الوالغ المعمول بها فى إنشاء وإدارة المجالس البلدية ودور التقيل والسفنا والملاهى والمشارب ومعال بيع الخمر وغيرها أصبحت

حطية أقتدى . الأستاذ عبد الحميد محمود فاع . عبد المعلى حسين معصطفى بك . عبد المنعم رسلان بك . عبد النعم عبد القادر الموم أقتدى . الشيخ صيد إبراهيم الشافعى . الشيخ على إبراهيم على . على البامسى أقتدى . على المتلاوى بك . على حسن أحد أقتدى . على حسن أحد بك . على عبد الرزاق بك . الشيخ على عبد الناصر . على على بسوى أقتدى . عمر أحد حامد بك . فريد نظر الدين أقتدى . فكري الصغير سيد أحمد حسن أقتدى . الشيخ فؤاد حسين . كامل حسن زايد أقتدى . كلالى محمد كورى أقتدى . الأستاذ لطيف نجله . الأستاذ ليون جندى وصفا . مامون اسماعيل بك . الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بررى . الأستاذ محمد إبراهيم حلال . الشيخ محمد أبو زيد قطاوى . محمد توفيق رستم باشا . محمد حافظ رمضان بك . الأستاذ محمد حسن . محمد حسين مازن أقتدى . محمد على موسى باشا . محمد ذكى صالح بك . محمد سالم جابر أقتدى . الشيخ محمد سليمان سليمان الشويرج صايد . الدكتور محمد صالح بك . محمد طه أبو زيد بك . محمد عبد الحميد المشواوى بك . الأستاذ محمد عز محمد باشا . محمد علام باشا . محمد على أقتدى . عبد فريد حسنى أقتدى . الأستاذ عبد فهم القيسى . عبد قطب عبد الله أقتدى . عبد ليلى قوره بك . عبد محفوظ الفار أقتدى . عبد معصطفى رجب أقتدى . عبد معصطفى عمر بك . عبد وهيد كسيه بك . محمود أمجد أقتدى . الأستاذ محمود السيد . محمود السيد أبو حسين بك . محمود الطويرى بك . محمود ذكى بك . محمود صامى بك . محمود ميروك الجبار أقتدى . محمود على الألفى بك . مدنى حسن حزين أقتدى . معصطفى إبراهيم عمران الطواق بك . معصطفى مصطفى الناصر بك . الأستاذ معصطفى صديق . معصطفى مالك بك . معصطفى عبد الله المنيارى بك . السيد معصطفى عبد الجرحم الشريف . الأستاذ معصطفى محمود الشويشى . معوض إبراهيم جاد المولى بك . نجيب هريان بك . وهيب دوس بك . يحيى سليم أبو محلى أقتدى .

وأعزى من حضور الجلسة حضرات : محمد توفيق أسم باشا . الدكتور أحمد رشيد صايد بك . كامل جريس تكل بك . سليمان اسماعيل إياض بك . الدكتور عبد الحميد سيد . محمد حماده الشريف بك . معصطفى فوده أقتدى .

وفاب بسبب المرض حضرات : حافظ المشاوى بك . الدكتور فارس نمر . بولس حنا باشا . معصطفى خليفة باشا . محمد محمود نصير بك .

ولم يحضر حضرات : عبد العزيز عبد اللطيف الصوفانى أقتدى . محمد صمران أقتدى .

وتولى السكرتيرة حضرة عبد الرحمن فكري بك السكرتير العام مجلس الشيوخ .

وفى الساعة العاشرة والربع الساعة مباشرة صياحا شرف قاعة الجلسة حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول بمف به حضرات اصحاب السمو الأمراء وحضرات اصحاب المجد النبلاء وحضرات اصحاب الدولة والمعالى والسعادة رئيس مجلس الوزراء والوزراء وكبار رجال القصر الملكى فوقف جميع الأعضاء اجلالا وتعظيلا بين جللته بصفيق مد .

ثم جلس جللته وأذن الحاضرين بالجلوس .



تأولت ممعلا بكتريولوجيا متفلا كاملا مصحوبا ببنة مكوة من طبيب ومساعدى معمل ، كما كان له وقع عظيم لدى جامعة الأمم . (تصديق)

أما بالنسبة للقضاة المالية التي تعانها البلاد فإن حكومتى لم تتخذوصا فى العمل على تخفيفها ورفع أكبر خطر مستطاع من انقلا من كوامل اذراع الى كاهلها . فقد قرر مجلس الوزراء فى ١١ أغسطس الماضى أن يقسط المستحق على المزارع من سلف وأمانك وزوى وامحدة على خمس سنوات بدون فائدة . كما قرر تخصيص مبلغ وفير لمساعدة ملاك الأراضى بفتح وقوع البورع الجبرية بأمان يكون من وراثها أن تاتر القيمة الحقيقية للأطيان الزراعية .

ولما تبينت الحكومة أن أسعار القطن أصبحت لا تحتمل ثمة الضريبة المفروضة عليه استصدرت مرسوما فى ٨ سبتمبر الماضى يقضى بتخفيض تلك الضريبة الى نصفها . وثلاث بضع ما أدى إليه هذا التخفيض من عجز فى ميزانية الدولة بأن قررت تحصيل رسم إضافى لدل الدولة الذى يحصل من المولفين وأرباب المعاشات وغيرهم . (تصديق)

وعُيت من جهة أخرى بحماية المحاصيل الزراعية من طريق التعريضة الجبرية ، خصوصا وقد كان من آثار قانون تحديد المساحة القطنية أن زادت المساحات التي زكمت لزراعة الحبوب ومائر المحاصيل . وقد أخفقت الحكومة مع البنك القارى أن يستأنف عمليات تسليف أصحاب الأملاك بأموال دُرِيت لهذا الغرض بعد أن مفتت بضعة أشهر وأوصدت فيها الابواب فى وجوه المقترضين بسبب الاضطراب الذى أحدثته هبوط قيمة الجنيه المصرى على أثر هبوط قيمة الجنيه الانجليزى . ولعلها توقع أن مثل هذا التدبير مع البنوك العقارية الأخرى .

وقد كان لبنك التسليف الزراعى أثره فى تخفيف الضائقة بما أقرضه من أموال لإعداد المحصول ، ثم على المحصول نفسه بعد جنيه . ولما كانت حكومتى راعية فى حاية الملكية الزراعية الصغيرة فقد قررت أن يشأ فى هذا البنك قسم للزمن العقارى لأصحاب تلك الملكات مؤيلة أن يفي الكثيرين منهم إردحاى المزاين ومن الجم . كما انقلبت مع الشركة العقارية المصرية على أن تجسدها بالمساك لشراء ما يمكن أن يمرض للبيع الجبرى من الأطيان بأمان دون قيمتها ، على أن تقوم باستغلال تلك الأراضى بالاشتراك مع الحكومة رشا يتاح لأصحاب تلك الأطيان أو ذريهم خلال مدة معينة أن يستردوها . (تصديق) وتزير الحكومة أن يؤدى هذا الإجراء الى صيانة الملكية العقارية وحماية أسعار الأطيان من التدهور . (تصديق)

وقد اهتمت الحكومة ببناءص الصناعات الوطنية وأقامت من المنشآت الصناعية الترويجية للتصدير والاحتباس مصنعا للسجاد ومصنعة ومعهده تجارب للفزل والنسيج ومملا كياثيا للفحص والتليل ومعرضا لمختلف طرز الأثاث . كما أنها تشغل الآن تشييد مشروع إقامة مدينة للجلود ومصنع للأحذية اللازمة للجيش والبوليس ، وأخر لمصنع أنواع خاصة من الزجاج . أما من الناحية التجارية فقد أنشئت بمصلحة التجارة والصناعة مكتب لرقابة

فى حاجة الى إعادة النظر فيها من الوجهتين الفنية والاقتصادية . ولذلك فإنها أعدت تشريها جديدا لهذه المجال متقدمة لحضراتكم فى هذه الدورة كذلك . (تصديق)

وقد سنت حكومتى قانونا ينظم حرية الصحافة وفقا لعدة ١٥ من الدستور ، وهو من القوانين المتقدمة الى البرلمان . كما أنها راعت مقتضيات الحالة التي وصلت إليها البلاد بعد استقرار النظام الدستورى ، فأخذت فى تنقيحه بوضع التشريعات اللازمة لإصلاح النظم النيابية المحلية إصلاحا يتناول قواعد الانتخاب والبرقيات التي تقوم عليها مع توسيع اختصاصاتها ، ومنعها من السلطة ما يتناسب مع الواجبات التي تتلق على عاتقها . ومصدر منها فى العام الماضى مرسوم بقانون خاص باقتياب أعضاء مجالس المديرات وقد قدم الى البرلمان . وتمت اقتطاب هذه المجالس فلا . وسيقدم اليكم قريبا للشرح الخاص بترتيب تلك المجالس وتحديد اختصاصاتها . وعلى ذلك فلتشرعات الخاصة بمجالس البلدية على اختلاف أنواعها . كما سيقدم لحضراتكم التشريع الخاص بإنشاء العزب ، وهو من الوجهة الانجابية يكفل للأجير من المزارعين الأخذ بالأساليب الصحيحة . وهذه المناصب أجعل مع الاضباط التقدم العظيم فى مدارج المدنية الذى كان من نصيب المدن والقرى . وقد توافر فى العام الماضى الماء الصالح للشرب فى سبع عشرة بلدة . وأدخلت الآلة الكهربائية فى عشرة بلاد . وسيم فى هذا العام توفير المياه الصالحة للشرب فى تسعة بلاد أخرى وإدخال الآلة الكهربائية فى ثلاث عشرة بلدة هذا الذى يمكن أن تتصل لأجل إزالتها بالشبكة الكهربائية المقامة بشمال الدلتا . (تصديق) هذا فضلا عما بدأ من نشاط من جانب الحكومة وبض الميقات النيابية المحلية فوالا كان من مقام الشعب برا خافرا . وفى عملية تجفيف البرك والمستنقعات محافظة على الصفة العمومية . حتى لقد بلغ من هذا العهد الأخير مجموع ما جفف وودم ١٩٩ بركة مساحتها ٩١٦٠٠٤٩ فقا مربعا . وعلى الرغم من الضائقة المالية فقد اهتمت حكومتى بتحسين الأحوال الصحية فى الحضر والريف على السواء . وآية ذلك أنها افتتحت منذ شهر يولييه سنة ١٩٣٠ أربعة وعشرين مستشفى قرويا واثنين وثلاثين مستشفى مركزيا وست وحدت ومدينتين مركزين لراحة الطفل ومدرسة للقبالات . وأنشأت وحدة للأكلستوما والبلهارسيا بالمناخ وتوسيفا للأراضى العصبية بالقاهرة وعيادتين للجذام بطنطا والنيا . وسيم بناء مستشفى الجذام بآن زهيل . ويخطر أيضا عيادة بطنج بطنج متقلة بالسيارات تجرب لبلجات التي يكثر فيها هذا المرض . وسيلشا مستشفى كبير للسلى ، وقد شرع فعلا فى انتقاء الموقع اللازم له . وهم إنشاء معهد باستور ومستشفى الكلب ، وافتتح المعمل البكتريولوجى بالمصيرة . وهو أحد معامل كبيرة أنشئت بالأقاليم بقصد تخصيص الأمراض فى أقصر وقت مستطاع . وكذلك تم إنشاء معهد الأبحاث ومستشفى الأمراض المتوطنة الذى سيمصير مركزا رئيسيا للأبحاث العلمية المتلفة بمكلفه هذه الأمراض واستعمالها . (تصديق)

ويسرنى أن أذكر لكم أثبت حكومتى لبت تله جامعة الأمم للاشتراك فى عمل إنسانى عظيم وهو مد يد المعونة للصين فى كارتها التي سبها القيقان ،

حكومتى لا تزال تبذل كل ما فى وسعها لتحسين القطن المصرى وإيجاد أنواع جديدة منه . وقد استعصرت خيرا فى الطفيليات من معهد باستور لدرس الأمراض التى تصاب القطن ، وهو لا يزال قائما بمهمته حتى الآن .

واللهاية للقطن المصرى أرسلت نماذج من كافة الأصناف الى جميع المفوضيات والفصليات المصرية فى الخارج لتتمكن من عرضها . وأدخل التعامل فى الأقطان المصرية فى سوق برلين بألمانيا ، وهما قريب يتم ذلك فى سوق الهافر بفراىسا حيث أرسلت كميات محدودة من الأنواع المختلفة من الأقطان المصرية تمهيدا لذلك . ولما كان محصول قصب السكر من الأهمية بمكان عمدت حكومتى الى انتداب خير لدرس أمراضه ، كما أنها تنظر الآن فى إصدار عازن تقوى الأرز وتنظيفه وتجفيفه من أحدث الطرق استنادا للسنوات المقبلة التى سترد فيها المساحة بسبب وفرة المساء الذى سيخصص لزراعة الأرز . (تصفيق)

وهى تعمل كذلك على تشجيع غرس البساتين لكثرة من الفاكهة التى تجود فى التربة المصرية ، وبهذا يسنى الاستغناء عن استيراد الكثير منها . وقد مهدت لذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الفاكهة الأجنبية وتخفيض رسوم التدخين والاكثر من المشاتل الأهلية تحت إشراف دقيق من شأنه تحسين ما يباع فيها من أنواع الشجر الجيد ، وأعلنت لهذا الغرض تشريعا خاصا سيقدم الى البرلمان .

أما الصناعات الزراعية فقد شرعت حكومتى فعلا فى إعداد مبانى لعمل المرات والفاكهة المخفونة لتسهيل تصريف منتجات البساتين . وهى تشر فضل على ذلك فى إنشاء البلاد تربية دود القز وتربية الدمل على أحدث الطرق . وفى التية إنشاء مصنع لصناعة الحرير تشجعا للربح على بيع منتجاتهم بأسعار ملائمة .

وفى حزم حكومتى أن تمنح قريبا متحف فؤاد الأول الزراعى حتى إذا ما استكملت معداته وعروضاته أصبح بمثابة مدرسة عملية للشعب تساعد مختلف طبقاته على القياس ما يفيدهم فى إصلاح شؤونهم الزراعية .

هذا وعناية حكومتى بالحركة التعاونية لم تترك قط (تصفيق) حتى أن عدد الجمعيات التعاونية قد زاد زيادة محسوسة فى العهد الأخير . أما عنايتها بتربية الحيوانات فتقدم بها تلك المهانى الفوفجية التى أنشئت لتربية الماشية والدواجن والطيور وما إليها . كما أن عنايتها بالألوان ومنتجاتها لد حمايتها على تعيين موظف فى ليشرف على معاملها ويرشد أصحابها الى أحدث الطرق وأحسنها .

أما فيما يخص بسير العدالة فى البلاد فقد اعتبرت حكومتى أن تقدم الى البرلمان فى هذا النور شروط القوانين التى رأت الحاجة ماسة إليها ، منها مشروع القانون الخاص بأهل النوبة ، وقدمه من التعديلات ما يكفل مع الشكاوى وسرعة إنجاز القضايا ، ومشروع لائحة برسوم المحاسن الحسنية وتكرير رسوم الحاكم الإشرعية حيث فيها بملازمة أسباب التصديق ، وأن تكون الرسوم على أسس من التوازن وحسن التوزيع بين مختلف المواد والصور . كذلك سيقدم الحكومة الى البرلمان فى هذا النور بعض مشروعات القوانين

الصادرات المصرية مقصورة فى بادئ الأمر على رقابة البيض والحب . وأقيم سوق البجلة مختصر والفاكهة بالقاهرة رغبة فى تنظيم تجارتها بما يكفل النفع للتمتين والمستهلكين والتجار على السواء . وستقدم حكومتى الى البرلمان فى هذه الدورة المرسوم بقانون الذى صدر بشأن تنظيم تجارة البجلة مختصر والفاكهة ومشروع القوانين الخاصة بالتربى التجارية وبالسجل التجارى ، وربع آلات المصانع وتحسين سلع الجلود .

هذه خلاصة وميزة لما تم فى أهم نواحي الاقتصاد الأهل . أما البرامج التى ستقدم الحكومة تنفيذه فى خلال الدورة البرلمانية الحاضرة فهو مشعب النواحي بقدر ما هو مكثف بالمصاعب التى تتطلب غاية الحذر ومتبى الحكمة . (تصفيق)

وأول ما تواجه حكومتى موازنة الميزانية فى ظروف صعبة ، لا بسبب هبوط الإيرادات وحدها بل لاضطراب النقد اضطرابا يزيد فى صعوبة رسم حدود واضحة لميزانية المصروفات . وستتضمن هذه الموازنة بعض التضحيات التى لا بد منها والتى تعد شديدة بجانب ما يتوه به سكان العالم فى هذه الأيام . ولذلك غلبت حكومتى ستقدم الى المجلسين مشاوير قوانين تعرض بعض الرسوم كرسوم السفرة والمهن والسيارات وأماكن الملاهى وهى رسوم خفيفة فى ذاتها ، ولكنها متعبة بسبب انتشارها واتساع نطاقها ، وعادلة لأنها شاملة للجميع . (تصفيق)

أما فيما يخص بميزان التجارة ، وهو الى جانب موازنة الميزانية العنصر الثانى للاستقرار المالى ، فإن حكومتى طامحة على زيادة الصادرات والإقلال من الواردات . وهى ترجو من الشعب كل موازنة فى هذا السبيل بأن يستعين بمنتجات البلاد مما يستورده من الخارج من الكاليت . (تصفيق) وهى تمنى حثا خاصة بإيجاد صناعات جديدة وتشجيع الصناعات الموجودة بتفضيلها للصناعات الأهلية فى مشترياتها وموادها لتتركز الغزل فى إنتاج أكثرية تستطيعان إنتاجها ، (تصفيق) ويتقدمها سلفا لبعض المصانع حتى تتمكن من سد شطر كبير من حاجة الاستهلاك المحلى . (تصفيق)

وقد كان لعدول إنجلترا من قاعدة الذهب فى حملتها أثرين فى قيمة النقد المصرى . وبمجر منه ذلك الخلل الذى قام مع صندوق الدين وأدى الى أن يرجع انسان من الفويسييرين دعوى على الحكومة طالبا أن تمنح فوائد الغروض ذمها . وحكومتى مع تسكها بوجهة نظرهما تقرب الخلافة بين مساهمة ، متوخية فى تصريفها حيال هذا الموضوع المصلحة الحقيقية للبلاد وحقوق الغير فيها . (تصفيق)

ونرى ان لا يعد الوقت الذى تستغرقه العملة الإنجليزية ، يرتبط بها حتى الآن نظام النقد فى بلادنا .

ويسرى أن أذكر لحضراتكم أن حكومتى مهمة غاية الاهتمام بالشؤون الزراعية على اختلاف أنواعها ، لا سيما بعد أن سادت حالة سوق القطن وهبطت أسعاره وتكدس الغزور منه فى مصروفى ضررها ، مما أثر فى مالية البلاد تأثيرا دالا على تشريع بتجديد زراعته . فشككت بلغة لا اختيار الأصناف الزراعية المناسبة لتسلك السبيل فى المساحة القطعية . ومع ذلك

ويسرى أن أذكر لكم أن حكومتى قد خصت ليك مصر بتأليف شركة مصرية للقلل الجوى ومنحت هذه الشركة كل وسائل التشجيع (تصفيق حاد) لأنها أول شركة مصرية للطيران . كما خصت لشركتين أخريين بنظم خطوط جوية لقلل الركب والبريد والبضائع فيما بين الشرق والغرب . وبهذا أصبح لقلل الجوى ذلك الشأن الكبير الذى يبيته لما موقعها الجغرافى الممتاز .

وما أذكره بالنسبة والتمتع ازدياد حركة النشاط والتجديد فى جميع فروع العلم . ففى مختص بالتعليم الإزاى تمكنت الوزارة من إتمام وضع الأساليب الكثيرة الكفيلة بنشره والى لا تخرج الطفل من بيته ، وتبني السبيل فى الوقت نفسه لى البسار أن يمتدوا بأناسهم الى المدارس الابتدائية أو المعاهد الدينية . وسيقدم لخضارتكم فى هذه الدورة مشروع هذا الإصلاح .

أما التعليم الصناعى فقد روى من المصلحة أن تبين عليه جهة واحدة لتوزمه بحسب مقتضيات الحال زمانا ومكانا ، وأن تتولى بالصناعة تحضى مدارسها فتسهرم وسائل الاشتغال بصناعاتهم . وعصمت الحكومة بالفعل مبلغا وليرا لاستغلاله فى هذا الغرض . (تصفيق)

وقد مهدت كل سبل الاتحاد بالمدارس العالية لأرضيا ، وعلى الخصوص فى مدرسى الزراعة والتجارة والعاليين ، وذلك لإعناى تخرجهم للاشتغال بالأعمال الحرة التى تعيد البلاد .

كما حيت الوزارة بنظم الدراسات العالية لجامعة المصرية فى أقسام المسحيتير والذكترارة . وأشأت أفساما جديدة للتخصص بكية الطب . وهى مهمة هذه الدراسات لما فى ذلك من تشجيع البحث العلمى وترغيب الطلبة فى الإقبال عليها والحصول على درجاتها العليا .

وما يرد ذكره أن الجامعة المصرية على حداتها قد أوجدت لها محركا فى الجامعات الأوروبية الكبرى التى أخذت تتحقت بشهاداتها . (تصفيق) ولقد أصبحت مصر بفضل نهضتها العلمية موال الأمم الشرقية ومصدر الثقافة لأبنائها يتصلون بماعها لاستكمال دراساتهم العالية . ففى مدارس الهندسة والزراعة ودار العلوم وليات الجامعة وغيرها طلاب أجانب يسرت الحكومة لهم الاتحاد بها . (تصفيق)

والكافة الأدبية التى تربتها بين الأمم الشرقية ونهضتها التى خدمت بها العلم فى سائر مناحيه أصبح لزاما أن تمنح بالغة نهضة أساير العلم ورفقه والفنون ومصطلحاتها . وقد مهدت حكومتى لذلك بوضع حروف التاج وعلامات الترقيم فقوبلت بالاستحسان والتأييد من جميع الأمم الشرقية . (تصفيق)

وزارة المعارف أدخلت فى العمل لوضع معجم عربى جامع لمصطلحات العلوم والفنون يكون مرجع الأمم العربية فى لغتها مع العمل على نقل هذه المصطلحات الى المعاجم العربية — الافريقية . (تصفيق)

وتقوم دار الكتب بنشر الموسوعات الكبرى وكل ما يبين على إحياء الأدب العربية وهى جادة فى تنظيم مكتبات الأقاليم على الفوائد الفنية الحديثة .

التي من شأنها أن تكمل النقص فى التشريع الذى أظهرته الحوادث فى غضون العام الماضى ، كمشروع القانون الخاص بالنقض فى الامتحانات ، ومشروع قانون بشأن بعض الجرائم التى تقع فى عقود الزواج والصفار وفى إسهادات ثبوت الوفاة والوراثه . وقد أخذت الحكومة فى بحث نظام أفضسية الأحوال الشخصية للعلاقات غير الإسلامية تمهيدا لسنل تشريع ملائم تحقق معه الرغبة فى استمرار الأحكام . وهى مهمة فوق ذلك بإصلاح نظام المعاماة لدى الحاكم الأهلية كى يتخلى مع ما تم من إصلاح فى نظام القضاء الأهل . (تصفيق)

وعناية حكومتى بالمواصلات وتحسينها لاقل من عنايتها بالمراقب الآفسة الذكر . ولم يحل النقص فى إيرادات الدولة بصفة عامة وفى إيرادات السكك الحديدية بصفة خاصة دون متابعة التصديق والإصلاح . وليل ذلك الشروع فى بناء كوبرين على النيل ، أصلها بالقاهرة بدلا من كوبرى قصر النيل ، والأخرى بنها على الطريق الرئيسى بين مصر والإسكندرية . كما توبع العمل فى بناء كوبرى ثالث على النيل يربط أدينا بطوبس ويغفلر إجازة قبل نهاية السنة المالية الحالية .

ولقد مضت الحكومة فى إنشاء الورش الجديدة بأى زبل بلى ورش السكك الحديدية ببولاق وإقامة مدينة العمال الملحقة بها وبناء محطات جديدة بطنطا وبأبنة وكركم وأمبو والشلال . ويستعمل على توسيع وإصلاح محطة سيدى جابر .

ولم تأل حكومتى جهدا فى تحسين المخابرات التليفونية ، لحقوت تليفونات القاهرة الى أوتوماتيكية وزادت فى عدد الخطوط والسرعات ، وجسوت الخطوط الطويلة بمكرات تقوية الصوت . كما عيتت بربط الجهات الثانية بالإسكلى ، فأقامت له ثلاث محطات بالوراسات البحرية والداخلية وسيرة . وأقامت محطة أخرى بالطور لاستعمالها فى موسم الحج مع البواخر الممكة لنقل الحجاج . واستعصرت ثلاث محطات منتقلة لاستعمالها فى الجهات البعيدة المخرومة من المواصلات .

وما يدعى الى الارتياح أن حكومتى توصلت الى إلغاء مكبى البريد الفرنسى بالإسكندرية وبور سعيد . وهما آخر المكاتب الأجنبية بالقطر المصرى ، (تصفيق حاد) بغاه الفأوها شهادة جديدة لتفيع مصلحة البريد بمحت الإدارة الوطنية (تصفيق) التى عملت دائما على الاحتياط بما لخدملة مصلحة من السمة الحسنه . وأخذت بسنة الترقى أدخلت نظام البريد المستعمل مع الخارج ، وتم الاتفاق مع شركات ملاحية متعددة بحيث أصبح البريد يرسل الى الخارج يوميا . واستعملت الخطوط الجوية المتعددة فى نقل البريد ، وهى أخذت فى رفع وزن الطرود التيسلة فى داخل القطر وخارجة ورفع الطرود الخاصة بتعيين الحد الأقصى لما يمكن أذخاره فى صندوق التوريق .

ولقد نقلت الإدارة العامة لمصلحة البريد من الإسكندرية الى القاهرة لتتمكن من إنجاز أعمالها مع وزارة المواصلات والمصالح الأميرية الكبرى بالمرسة التى تقتضيها طبيعة أعمالها ، وتوفيرا لما يتطلبه تشغل موظفيها من نفقات ، وتكون فى مركز وسط بالنسبة لفرعها .

ولما كان التعليم بالمدراس الأهلية قد اتسع نطاقه وأصبح يهيم عند وغير من أبناء البلاد لا يقل من عدد تلاميذ المدارس الأميرية، ابتدأتها وثانوية، فقد وضعت الوزارة مشروع قانون لتنظيم الرقابة عليه من النواحي العلمية والصحية والخلقية، وسيقدم إلى البرلمان في دورته الحالية. (تصديق)

وتمنى وزارة المعارف بالقانون عنايتها بالتعليم. وقد ضمت إليها المتحف القبطي الذي يتم محتوياته مجموعتنا الأثرية النادرة، كما أنها وضعت مشروع قانون للمحافظة على المباني الأثرية لصيانتها من التلف وحمايتها مما يشوه جمالها وجلالها.

ومما هو جدير بالذكر أن أعمال وزارة الأشغال، لاسيما تلك التي ترواها مصحلة الزى، لم تتأثر كثيرا بسبب الظروف المالية الحاضرة خصوصا ما كان منها متصلا بأعمال الري الكبرى في حدود برنامجها الذي قدر لإتمام تنفيذه عشر سنوات. فشروعات زيادة الإيراد السنائي مدبة الصيف ما زالت على العناية التامة، سواء منها ما كان قيد الدرس أو ما خرج منها إلى سير التنفيذ، كتنقية خزان أسوان الذي سيتم العمل فيه في أكتوبر سنة ١٩٣٣. وستكفل هذه الزيادة القضاء على تلك الشكاوى التي لازمت الري الصيفي من يوم أن اتسع نطاقه على النحو الذي نراه عليه الآن. كل أن هناك فوائدها إيجابية أخرى أعصتها التذكير بطبي الشرق وتحفيف وطأة المياوات وضمان زراعة الأرز في شمال الدلتا. (تصديق)

ولما كانت المباحث المستوفاة حلت على أن تلبية خزان أسوان لن تفي بتعويض كل أغراض البلاد ومطالبها من المياه رأيت الحكومة أن تعود إلى بحث مشروع خزان جبل الأولياء، فإذا ما أقره تقدمت بذلك للمشروع إلى البرلمان. (تصديق) على أن العمل على زيادة المياه لن يرقى كل ثماره إلا بإقامة الأعمال اللازمة لإحكام توزيع هذه الزيادة والاستفادة منها سواء أكان ذلك في أقصى الجنوب أم في أقصى الشمال. فشرع المجلس للمنزلة أولئك أن يتم. وفي شمال الدلتا يجري العمل بنشاط حتى أن إحدى المحطات الرئيسية للصرف قد انتهت وانتهت بمحطة تركب العمل يتبقى في الثانية. والأول من طين في أقصى سنة ١٩٣٣ حتى تقبى الثالثة ويتم إصداق الشبكة الكهربائية وتوصيل تيارها لمحطات الري الفرعية وإنشاء طريق زراعي يربط هذه المحطات كلها ويتفرق الدلتا من الشرق إلى الغرب بما يستعين من قطار وجسر. (تصديق حاد)

من هذا ترون حضراتكم أن أعمال الري وأعمال الصرف تسميرجينا إلى جنب في تقدم وأطراد. ومثل هذا التقدم والنشاط تروته واضحا في أعمال المياهي والمجاري والتعظيم. فلما الباني بقدر أهم عند كبيرتها لإيراده المصالح الحكومية والمدارس والمصانع وفي تشييد أربعة عشر مستشفى مركزيا وثلاثة وعشرين

مستشفى قرويا. وأعد بناء البريد العام في القاهرة، ومصحف فؤاد الأول الزراعي ويقام الآن بناء لوزارة الزراعة بمحة الدق. وقد بدى بتنفيذ برنامج بناء مستشفى الملك فؤاد وكلية الطب بمثل الروضة، وسيتم بناء العيادة الخارجية لهذا المستشفى في سنة ١٩٣٣. (تصديق)

وأما مشروعات المجاري فقد تم منها تنفيذ مشروعى مجارى دمنهور وكفر الزيات، وبدئى في تنفيذ مشروع الزقازيق. وتجري الآن دراسة مشروع لمدينة الفيوم. (تصديق)

وقد صدر قانون نزع الملكية الجليل الذي ترجو حكومتى أن يتمكن من القيام بتنفيذ مشروعات واسعة النطاق لتجميل مدينة القاهرة، وتأمل أن تقدم اليكم قريباً بقانون جليل تقسيم أراضي البناء في المدن.

أما فيما يخص أمور الجيش ووسائل الدفاع من البلاد فقد وضعت حكومتى نصب عينها العناية بتدريب الجنود على أحدث النظم، والعمل على توفير أسباب الراحة لهم بإنشاء الثكنات العسكرية على أحسن طراز. والعمل جار الآن في بناء فكتة السلام بعد أن مدت سكة حديدية هوائية لتسهيل النقل من اللواء إلى المسكرى أقصر ما يمكن من الوقت وأقل ما يمكن من الشغل. ولم يفت حكومتى أن تجعل حالة الجيش مشية طبق أساليب الدفاع الحديثة، فعملت على إيجاد قوة طيران حرب، واشترت فلا خمس طائرات من طراز متفنن الصنع ستكون نواة لقوة الدفاع الجوي. وستتريد من عند الطائرات بقدر ما تسمح به موارد الدولة وساحة البلاد والتزامات مصر الدولية. (تصديق حاد)

ولما كانت الصحراء لقد ثبت حطيا طويلة من الزمان مهمة لا تمتد إليها يد الإصلاح على ما قد يكون فيها من موارد تستثمر ومراقى تستغل، فقد رأيت حكومتى أن تسد إليها اهتمامها، وشرعت فعلا في إصداق وسائل توفير المياه لها وترميم الآبار والصهاريج القديمة بها واختيار أنواع المزروعات الصالحة للنمو فيها وتسهيل المواصلات بتعميد الطرق بين أجزائها. (تصديق)

وأما فيما يخص وزارة الأوقاف فإن الضابطة المالية قد أثرت في مواردها أخذ تأخير، ولكننا مع ذلك استطاعت أن تباشر عمل السير فيما تقوم به من الأعمال الشريفة المختلفة.

وقد حيت الحكومة بتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ انخاض بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، فأنتشت الكليات التي نص عليها هذا القانون، وسارت المامد كلها طبق أحكامه.

وسيقدم إلى البرلمان في هذه الدورة قانون تنظيم مرحلة التخصص في المواد التي تمنى بها هذه الكليات. (تصديق)

وسيكفل هذا النظام للأزهر أداء المهمة العظمى المفاد في طاقته.

## حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

يسرني أن أوه بما تمحور عليه حكومتى من استبقاء علاقات مصر بالدول الأجنبية — وبالأخص بريطانيا العظمى — على خير حال من المودة والصفاء ، (تصفيق حاد) وأرجو أن يحين قريباً الوقت الذى نحل فيه المسائل المتعلقة بيننا وبين الحكومة الإنجليزية حلاً شريفاً تتفق به على المودة والصداقة بين الشعبين المصرى والإنجليزى وتمتلك به مصر أسباب استقلالها . (تصفيق حاد)

ولقد اشتركت حكومتى فى كثير من المؤتمرات الدولية التى عُدلت بقصد تحقيق الأغراض السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى من شأنها أن تُقرب بين الدول وتُهدّد سبيل حسن التفاهم بينها جميعاً . كما أجابت الدعوة التى وجهت إليها للاشتراك فى المؤتمر العام لقرع السلاح الذى سيعقد فى العام المقبل .

وأدعواؤه سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لما فيه خير البلاد (تصفيق حاد).

وبعد إنتهاء دولته من الثلاثة تقدم بخطاب الرش الى جلالة الملك فتكلمه جلالة وسفده الى حضرة صاحب المالى كير الأمانة الذى سلمه الى حضرة صاحب البقالة رئيس مجلس الشيوخ فتهنئ دولته (بمجا جلالة الملك) ثلاثاً فرد الحاضرون هتافه .

ثم نهض جلالة الملك للانصراف فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والخمسين فقام الحاضرون اجلالاً بحمين جلالة بتصفيق حاد .

ثم أوقفت الجلسة الى حين عودة الوفد البرلمانى الذى توجه الى القصر الملكى لتقديم فروض الشكر لحضرة صاحب الجلالة الملكية .

وكان هذا الوفد مؤلفاً من ثلاثة من مجلس الشيوخ وهم : دولة رئيس المجلس وحضرته الشيوخ المحترمين ابراهيم راتب بك . وجبيب دوس بك أصغر أعضاء الشيوخ سناً . ومن ثلاثة من مجلس النواب هم حضرة النائب المحترم عبد طه أبو زيد بك أكبر النواب سناً وحضرته الناشئين المحترمين أحمد أبو الفتوح أفندى والسعيد حبيب أفندى أصغرهم سناً .

وفى الساعة الثانية عشرة ظهراً أعيدت الجلسة وبلى هذا المحضر فصليت الحيلة عليه .

واغضى الاجتماع فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة



# مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

## محضر الجلسة الأولى

المنعقدة طناً في يوم الخميس ٧ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

### ملخص

- (ج) كتاب من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القناري  
صاحب الاقتراح السابق بشأنه مع .
- (د) كتابان من محكمة القضاء والإيرام :  
الأول برضى الطعون المقدمة في صحة انتخاب حضرات  
الشيخ المحترمين : حبيب دوس بك . الدكتور أحمد فهمي  
الزبيدي بك . أحمد الشناوي بك .
- والثاني بطلبان الانتخاب بسادة صالح للم باشا وإسقاط  
عضوية حضرة بشاي برجس بك .
- (هـ) كتاب من وزارة الخارجية عن قرارات المؤتمر البرلماني الدولي  
السابع والعشرين الذي طده بديتير غارست من أولاد أكتوبر  
سنة ١٩٣١ إلى ٧ مع .
- ٧ - انتخاب هيئة المكتب :
- أعجهه إلى الجلسة المقبلة .

- ١ - لغة دولة رئيس المجلس .
- ٢ - الإجازات .
- ٣ - تبلغ المجلس المرسوم الصادر بيمين حضرة صاحب الدولة بعد توقيع  
نسيم باشا عضواً بمجلس الشيوخ .
- ٤ - تبلغ المجلس المرسوم الصادر بيمين حضرة صاحب الدولة أحمد  
زويد باشا عضواً بمجلس الشيوخ .
- حلف دولته اليمين الدستورية .
- ٥ - حلف حطرق الشيخين المحترمين محمد أحمد عبود باشا وإبراهيم  
عروش بك اليمين الدستورية .
- ٦ - الرسائل :
- (١) كتاب من وزارة المالية عن الشكوى الحادة لبلدية القلعة من  
بعد الرزم محمد وآخرين من أهالي بيجوريه .
- (ب) كتاب من وزارة الزراعة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم  
محمد أبو النصر القناري بشأن التصريح بزراعة القطن المقتر  
في جميع بلاد مركزه وبلاد مركزى سدوق وكفر الشيخ .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المعالي والسعادة : عبد الفتاح  
يحيى باشا وزير الخارجية . أحمد علي باشا وزير الأوقاف . حافظ حسن  
باشا وزير الزراعة . علي ماهر باشا وزير الحفانية . توفيق دوس باشا  
وزير للمواصلات . محمد سليم عيسى باشا وزير المعارف العمومية .  
علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية الموقوفة أخيراً لأعضائه المنضوين إليها وهما  
حضرتا : إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة للرئيس المنتخب الجلسة .

اجتمع المجلس الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة مساء برئاسة  
حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولاً - القائمين بإجازات :

حضرتا : يونس حنا باشا . الدكتور فلوس نمر .

ثانياً - المنعذين عن جلسة اليوم :

حضرات : الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . حافظ  
المنشاوى بك . كامل برجس بكلا بك . محمد توفيق نسيم باشا .  
مصطفى خليفة باشا .

## ١ - ثمة دولة رئيس المجلس

حضرات الأعضاء المحترمين :

أرحب بمودة حضراتكم إلى الاجتماع ، وأرجو أن تكونوا قد تمتعتم أيام العطلة بقسط من الراحة يحسبكم استغلالكم الدولة الحالية بنشاط كامل يساعدكم على القيام بجهتكم النيابة الوطنية .

لقد كانت الدورة الماضية - بالرغم من قصرها - مجودة بالكثير من أعمال الإصلاح . فقد أجمعت من القوانين عدة مشروعات ، كما درست جملة اقتراحات ووجهت كثيرا من الأسئلة التي تناولت كلها مواضيع تهم الصالح العام .

ولقد قامت الجاهان من جانبها بدراسة ما أحيل إليها من المسائل مما جعلها تستحق تقدير مجلسكم الموقر .

وإن لا أشك أن الدورة الحالية ستكون حافلة بكثير من المشروعات التي تنتظر جهودكم ومنايتكم . كما وإن لم يبق من أرب متناشكمت ستكون كماياتها مشبعة بنفس الروح التي كانت في الدورة الماضية .

ولا يسنى بهذه المناسبة إلا إبداء الشكر لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات زملائه الوزراء لما بذلوه من جهود أثناء الدورة الماضية وفي العطلة البرلمانية في خدمة البلاد خصوصا في هذه الأزمات الاقتصادية التي أصابت العالم كله . ولنا الأمل العظيم أن تحف وطائها عندنا شيئا فشيئا .

وإن أسأل المولى القدير أن يلمنا الحكمة والصواب في أعمالنا وأن يوفقنا لخدمة وطننا العزيز في ظل حضرة صاحب الجلالة مليكا للمقدي وهو ولي التوفيق .

"تصديق حاد"

## ٢ - الاجازات

الرئيس - يطلب حضرات الشيوخ المحترمين الدكتور فارس عمرو وبس حنا باشا إجازة : الأولى لمدة ستة أسابيع تنتهي في آخر يناير سنة ١٩٣٢ والثاني لمدة أسبوع وهذا لمرضهما . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ (موافقة) .

## ٣ - المرسوم

الصادر بتعيين حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسم باشا عضوا بمجلس الشيوخ

على المرسوم المذكور وهذا نصه :

"نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٥ و٧٦ و١٠٣ من الدستور وعلى المرسوم الصادر في ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٠ (١٤ يونيو سنة ١٩٣١) :

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين محمد توفيق نسم باشا عضوا بمجلس الشيوخ في الحال الذي خلا بتعيين محمد شفيق باشا مديرا عاما لعملة السكك الحديدية والطرقات والتليفونات .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا

صدر برأى المنزه في ١٩ ربيع أول - ١٣٥٠ (٢١ مارس سنة ١٩٣١)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية  
رئيس مجلس الوزراء  
إسماعيل صدق

الرئيس - دولة محمد توفيق نسم باشا اعتذر عن جاسة اليوم .

## ٤ - المرسوم

الصادر بتعيين حضرة صاحب الدولة أحمد زبور باشا عضوا بمجلس الشيوخ -  
على دولة الجاهان المستوردة

على المرسوم المذكور وهذا نصه :

"نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٥ و٧٦ و١٠٣ من الدستور :

وعلى المرسوم الصادر في ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٠ (١٤ يونيو سنة ١٩٣١)  
بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ :

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين أحمد زبور باشا عضوا بمجلس الشيوخ في الحال الذي خلا بإسقاط عضوية بشاي جريس بك .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا

صدر برأى ماين في ٤ شعبان سنة ١٣٥٠ (١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية  
رئيس مجلس الوزراء  
إسماعيل صدق



مودة كتاب وزارة الداخلية التي أثير اليه في الخطاب المقدم

لحضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية

بالنسبة لكاتب مساعدكم رقم ١٣٧٥/١٨٤ بشأن شكوى عبد الرحمن محمد وآخرين من أهالي بيجورة التابعة لمركز نجع حمادى الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ بشأن سوء معاملته شركة الأسواق المصرية للأهالى وتخصيص رسوم منهم على مواشهم ومحبوساتهم أنشرف بأن أفيد بأنه بفحص هذه الشكوى بحرفه مديرية قنا ظهر أن الشركة لا تقوم بتخصيص مبالغ أكثر من التعريفه المقررة في أول يناير سنة ١٩٣٧ كما أن التعريفه معلقة على باب كل سوق كالتعليقات كما هو موضح بكتابنا رقم ٢٩٩ المرسله صورته مع هذا. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٠ ديسمبر ١٩٣١

وكيل الداخلية  
(امضاء)

(ب) كتاب من وزارة الزراعة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القاراطة بشأن التصريح بزراعة القطن العفر في جميع بلاد مركزه و بلاد مركزى سدوق وكفر الشيخ

نص الكتاب المذكور :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إشارة الى الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القار افندى والوارد مع كتاب المجلس المؤرخ في ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ رقم ٦٠٩ - ٥٦٧/٣٣٣ بشأن التصريح بزراعة القطن العفر في جميع بلاد مركز قوه وفى بلاد مركزى سدوق وكفر الشيخ

أنشرف بإحاطة دوتكم علما بالآتى :

أولا - إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ تحرم تقدير الأنطان .

ثانيا - إن الأسباب التي بنى عليها إصدار هذا القانون ترجع الى أن القطن المفروض بالقطن البكر، وصل الأخضر المجاور له ، ضررا كبيرا من جهة إصابته بحدود اللوز وذلك لأن القطن العفر تتكون لوزاته في شهرى أبريل ومايو أى مبكرة من لوزات القطن بحدته تتراوح بين شهر وشهر ونصف ولأن فراشات دود اللوز تظهر ابتداء من مارس فصاعدا فإذا لم تجدد الفراشات فضاء لها من القطن في هذا الوقت هلكت نسبة كبيرة منها وأمن شرها . أما إذا وجدت أمامها قطنا عفرا فانها تتراكد عليه حتى يظهر القطن البكر تنهجر الأول بسبب جفافه وتصيب الساق وتكون النتيجة ازدياد وطأة الإصابة بالقطن البكر الذى يمارى المقر ما يؤثر في محصوله . وصل ذلك فإذا جاء القطن العفر بمحصول أوفر من محصول القطن البكر فان هذا لا يكون دليلا على جودة العفر أو ضعف البكر وإنما هو نتيجة انتقال الإصابة من الأول الى الثاني .

وعند ما ذكر اسم حضرة العفر صفق حضرات الأعضاء ثم دعه دولة الرئيس لحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ( ٨٩ ) من الدستور خلفها بالصيغة الآتية :

"أقسم بالله العظيم أن أكون خالصا للوطن وللك مطيعا للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمال بالذمة والصدق" .

فنهائه دولة الرئيس وحياء حضرات الأعضاء بالتصفيق الحاد .

٥ - حلف حضرتى الشيوخ المحترمين محمد أحمد عبود باشا والياس عوض بك اليمين الدستورية

دعا دولة الرئيس حضرة صاحب السعادة محمد أحمد عبود باشا وحضرة صاحب العزة الياس عوض بك لحلف اليمين الدستورية خلفها كل منهما بالصيغة الآتية :

"أقسم بالله العظيم أن أكون خالصا للوطن وللك مطيعا للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق" .

فنهائهما دولة الرئيس وحيائهما حضرات الأعضاء بالتصفيق .

٦ - الرسائل

(١) كتاب من وزارة المالية من الشكوى المالية ليا المقدمة من عبد الرسم محمد وآخرون من أهالي بيجورة

نص الكتاب المذكور :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على الكتاب رقم ٧/١/٧ - ٥٧٣ المؤرخ في ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ إلتباس بإحاطة الشكوى المقدمة من عبد الرحيم محمد وآخرون من أهالي بيجورة مركز نجع حمادى بأن شركة الأسواق المصرية تحصل على الموائى والمحصولات رسوما أكثر من المستحقة لها .

أنشرف بإحاطة دوتكم علما أنه بفحص هذه الشكوى بحرفه وزارة الداخلية تبين أنها غير صحيحة وأن الشركة لا تحصل من الأهالى أكثر من فئات التعريفه المقررة .

وأرسل لدوتكم مع هذا صورة من كتاب الوزارة المذكورة إلتباس بنتيجة فحص هذه الشكوى .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

وزير المالية  
إسماعيل صدق

(٥) كتاب من مكتبة المجلس والبرام

الأول: بعض الطعون المقدمة في مدة الأيام - نشرات النقاب المرفوعة :  
 حبيب دوس بك - الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك - أحمد السبازي بك -  
 والثاني: يطلون كتاب مساعدة صايل للموم باشا وإسقاط عضوية حضرة  
 بشاي جرجس بك -

تل الكتاب الأول وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نشرف بأخبار دولتكم بأن محكمة النقض والبرام قد قررت بجلستها  
 المتعقبة في يوم الأربعاء ٢٢ يولييه الحاضر وفرض الطعون المقدمة في صحة  
 انتخاب حضرات حبيب دوس بك عضو مجلس الشيوخ عن دائرة مدينة  
 أسبوط والكتور أحمد بك فهمي الرشيد عضو المجلس عن الدائرة الأولى بمدينة  
 القاهرة وأحمد بك السبازي عضو المجلس عن دائرة محافظة القنال والسويس  
 ومحضره ميتا وسواحل البحر الأحمر .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاستحرام ما

تحريرا في ٨ ربيع أول سنة ١٣٥٠ (٢٢ يولييه سنة ١٩٣١)

رئيس محكمة النقض والبرام  
 عبد العزيز فهمي

فهنا دولة الرئيس حضرات الأعضاء المذكورين .

تل الكتاب الثاني وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نشرف بأخبار دولتكم بأن محكمة النقض والبرام قد قررت بجلستها  
 المتعقبة في يوم الاثنين ١٦ نوفمبر الحاضر بطلان انتخاب حضرة صاحب  
 السادة صايل للموم باشا عضوا بالمجلس وإسقاط عضوية حضرة بشاي  
 جرجس بك منه .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاستحرام ما

تحريرا في ٧ رجب سنة ١٣٥٠ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١)

رئيس محكمة النقض والبرام  
 عبد العزيز فهمي

(٥) كتاب من وزارة الخارجية عن قرارات المؤتمر البرلاني لاقبول البيع  
 والشرين الذي عقد بمدينة برطلمت من أول أكتوبر سنة ١٩٣١ إلى ٥٠٧٠

نص الكتاب المذكور :

حضرة صاحب الامة سكرتير عام مجلس الشيوخ

نشرف بإبلاغ حركتنا أننا تلقينا من جناب سكرتير عام الاتحاد البرلاني  
 البولي - مع كتابه المرفقة صورة - الكراسة الملصقة بهذا الخاضعة لقرارات

غير أن الوزارة بعد أخذ رأي المجلس الاستشاري للزراعة، وخصت بتغيير  
 الأقطان على سبيل التجارب في بعض مناطق محدودة في شمال الدلتا وراعت  
 في ذلك تطبيق المساحة المرخص بها إلى أقل حد ممكن تحليلا للاضرار  
 الناشئة من التغير .

والمناطق المرخص بها في الوقت الحاضر هي :

أولا - مديرية البحيرة . جن مراك رشيد الواقع على شاطئ ترعة رشيد  
 من مسكن الشياحة لنهايتها .

ثانيا - مديرية الغربية . جن مراك فوه المحدث بالسكة الزراعية حتى  
 تقاطعها مع مصرف ١٠ ثم الشاطئ الأيسر لهذا المصرف لغاية مقابله  
 لمصرف ١١ ثم الشاطئ الأيسر لهذا المصرف حتى معبده في البحيرة . والنيل  
 هو الحد الغربي لهذه المنطقة .

ولذا نأسف الوزارة لعدم استطاعتها إجابة الاقتراح المتقدم ذكره .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاستحرام ما

وزير الزراعة  
 حافظ حسن

١٧ أكتوبر سنة ١٩٣١

(ج) كتاب من حضرة الشيخ المحترم عبد أبو النصر القناري  
 صاحب هذا الاقتراح بخاتمة منه .

نص الكتاب المذكور :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقدم هذا لدولتكم أبو النصر القناري عضو الشيوخ عن دائرة دموق نشرف  
 بمرض ما يأتي :

سبق أن قدمت في الدورة البرلمانية الماضية اقتراحا أطلب فيه التصريح  
 بزراعة القطن العفري في هذا العام في ثلاثة بلاد من مراك فوه وفي بعض بلاد  
 مركزى دموق وكفر الشيخ وقد خاف الوقت من أن ينظر المجلس فيه .

وبما أنه ثبت فيما ضرر القطن العفري لمرضه إذ تقلل المودة القرطلية  
 من العفري إلى المروس وقد شاهدنا ذلك بأعيننا ولمسنا بأيدينا حتى إننا لم نجث  
 أى مقدار من كل قطن عروس يجاور قطنا قفرا .

لذلك :

أرجو من دولتكم إلغاء اقتراح الخصاص بالتصريح بالقطن العفري في بعض  
 بلاد مراك فوه وكفر الشيخ واعتبار الاقتراح كأن لم يكن . توبيا  
 لوقت المجلس وديعوما إلى الحق .

والرجوع إلى الحق خير من التكاثر في الباطل ما

أبو النصر القناري  
 عضو الشيوخ

تحريرا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

تسري أن الانتخاب غير حر ولذا أرى أن يتم الانتخاب اليوم كما وارد  
بجدول الأعمال ولحضرات الأعضاء الحرة التامة في اختيار هيئة المكتب .  
أما التأجيل فلا يليق أدبياً .

« تصفيق »

مقرر الشيخ المحترم محمد المنصاري بك - لقد قام حضرات أعضاء  
مكتب المجلس في الدورة الماضية بإعمالهم خير قيام ولذلك أقترح أن يبقى  
القديم على قدمه تقسّم عضويتهم في المكتب في هذه الدورة أيضاً .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على التأجيل فليفضل بالوقوف .  
( وقف بعض حضرات الأعضاء ) .

الرئيس - إذن نبدأ في عملية انتخاب الوكيلين .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن الذين وقفوا من حضرات  
الأعضاء ليسوا بأغلبية حتى يفسر ذلك بموافقة الأغلبية على إجراء عملية  
الانتخاب . وأرى أن يؤخذ الرأي بالطريقة المكية . وإذا حصل شك  
بعد ذلك يؤخذ الرأي بالبدء بالاسم وهذا هو ماص عليه القانون .

الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على تأجيل عملية الانتخاب  
فليفضل بالوقوف .

( وقف بعض حضرات الأعضاء ) .

أصوات : « أغلبية »

أصوات : « أغلبية »

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - هذه أغلبية من غير شك .

الرئيس - أمام هذا الشك أرى أن يؤخذ الرأي بالبدء بالاسم فمن  
يرافق من حضراتكم على التأجيل فليجب بكلمة « نعم » ومن يرى إجراء عملية  
الانتخاب فليجب بكلمة « لا » .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - المطلوب الآن هو أخذ الرأي  
على إجراء عملية الانتخاب في جلسة اليوم فالقولان يجب بكلمة « نعم » والذي  
يرى التأجيل يجب بكلمة « لا » .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - الأصل أن هناك اتفاقاً والمناقشة  
الآن تدور حول تأجيل عملية الانتخاب فالتأجيل هو الذي يجب أن يقترح  
عليه الآن فمن يوافق على التأجيل فليجب بكلمة « نعم » ومن يرى إجراء عملية  
الانتخاب اليوم فليجب بكلمة « لا » .

مقرر الشيخ المحترم يعقوب ياروي عليه بك - أرى أن يجب من يوافق  
على التأجيل بكلمة « تأجيل » ومن يرى إجراء عملية الانتخاب بكلمة « انتخاب » .  
أصوات : « موافقون »

للوزير البرلماني الدولي الساج والمشرّن الذي عقد في مدينة بوخارست  
من أول إلى ٧ أكتوبر سنة ١٩٣١

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

٨ ديسمبر ١٩٣١

عن وكيل الخارجية  
محمد وجيه

٧ - انتخاب هيئة المكتب - تأجيله إلى الجلسة المقبلة

مقرر الشيخ المحترم عباس حوسه بك - إذا كان في الإسكان تأجيل  
انتخاب حضرات أعضاء مكتب المجلس إلى جلسة أخرى يكون ذلك أتم  
إذ قد راجت اليوم بأروقة المجلس اشاعات ترتبت عليها زعزعة أفكار  
حضرات أعضاء حزب الشعب . فبعد أن كانت لم أفكار ممية فيما يتعلق  
بانتخاب هيئة المكتب أصبحوا وقد انتهت هذه الأفكار إلى ناحية أخرى  
تخالف ما استقر عليه الرأي منذ ثلاثة أيام .

وبما أن دولة رئيس حزب الشعب غير موجود الآن فإنا أطلب تأجيل  
الانتخاب حتى يتمكن من التمام مع دولته ونسأله رأيهم ونحن بصفة كوننا  
أعضاء حزب منظر يجب علينا أن نستشير دولة رئيسنا فيما أشج خصوصاً  
وإن الحزب سيقدر اجتياحه اليوم ولا ضرر من تأجيل الانتخاب يوماً أو اثنين .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمود عيسى باشا - أرى أنه يكون  
الانتخاب حراً دون أن يكون لخل هذه الاشاعات أي أثر في أعمالنا .

الرئيس - من الذي يجرح حرمتكم ؟ لاشك أن حضراتكم الحرة  
تجامة في الانتخاب .

مقرر الشيخ المحترم علي فضلي باشا - أوافق على رأى حضرة الشيخ  
المحترم عباس حوسه بك في طلب التأجيل حتى تستقر الأمور وتهدأ الخواطر .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمود عيسى باشا - ما هو المبدأ للتأجيل ؟

مقرر الشيخ المحترم أحمد طه بك - المبدأ في إجراء الانتخابات  
اليوم ؟ ولم لا تكون يوم السبت مثلاً ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد صديق باشا - جرت العادة في جميع المجالس  
البلدية أن تمثل الأحزاب فيها تمثيلاً تاماً فالأمر لم يتفق أعضاء حزب فيما بينهم  
على انتخاب من يحلله فإن إجراء الانتخاب قبل تكوين آرائهم لا يخفى مع  
هذا التثليل المتبع في جميع البرلمانات . فحزب الشعب يطلب التأجيل للتعام  
على من يريد انتخابه وكذلك حزب الاتحاد والأعضاء المستقلون كل يريد تحديد  
حركه لهذا لا أرى داعياً للمجلة في إجراء الانتخاب الآن .

الرئيس - ما رأى حضراتكم في ذلك ؟

مقرر الشيخ المحترم مرسى محمود أفندي - أنا لا أوافق على طلب  
التأجيل للأسباب التي أشار إليها بعض حضرات الأعضاء لأن هذه الأسباب

جريس زتايري باشا .

حافظ حسن باشا . حليم ناحوم افندي . حسن سعيد باشا . حسن صبري بك . حسن علي جازي بك . حسن مظلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . الشيخ حسين والي .

الدكتور زكي غنار الجزيري افندي .

سلطان السعدي بك . سلطان محمود بهنسي بك . سليمان عثمان ابانته بك .

شفيق سعد الله حلايه افندي .

صالح حقي باشا .

عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحميد البكري . عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسيوني بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شلبيد بك . عبد الله سميكه بك . الشيخ عبد القيد سليم . اللواء عبد الحميد فريد باشا . علي جمال الدين باشا . علي فهمي باشا . علي ماهر باشا .

علي فهمي باشا .

الشيخ محمد الأحمدي الظواهري . محمد توفيق مهنا بك . محمد خيرت راضي بك . محمد صدق باشا . محمد فيته بك . محمد عجب باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى عبده بك . محمد مقل باشا . محمد منصور افندي . محمد نجيب شكري بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أبانته بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .

يوسف أصلان قطاوي باشا . يحيى ابراهيم باشا .

غير المواقفين :

ابراهيم راتب بك . أبو زيد ططاوي بك . أحمد السباوي بك . أحمد ذوالفقار باشا . أحمد حريان باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . الدكتور أحمد يوسف عطيه افندي . أمين سامي باشا .

حبيب دوس بك . حسن رشوان حمادي بك .

سعد الله عبد الرحمن السيد افندي . سليم خليل بطرس بك .

طلعتان سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقي حاصر بدران . اللواء علي أحمد باشا . محسوي حسن زايد باشا .

عبد أبو النصر القطار افندي . عبد أحمد عبود باشا . محمود رياض صفيني بك . اللواء عبد صادق يحيى باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد فتحي يكن بك . عبد فهمي باشا . عبد فهمي الناضوري باشا . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . اللواء محمود عززي باشا . مرسى محمود افندي . مصطفى رشيد بك . الفريق موسى فزاد باشا .

نجيب برقي بك . فخر جوديس المطيعي باشا .

يقوب بباوي عطيه بك .

الرئيس - لتأخذ الرأي الآن بالتداء بالاسم في ورائق من حضراتكم على تأجيل عملية انتخاب أعضاء مكتب المجلس فليجب بكلمة "تأجيل" ومن لا يوافق فليجب بكلمة "انتخاب" .

أخذ الرأي بالتداء بالاسم فاسفرت النتيجة عن تأجيل إجراء عملية الانتخاب بأغلبية ٥٧ صوتاً ضد ٣٣ صوتاً .

الرئيس - إذن نكسر عملية الانتخاب الى الجلسة القادمة وأرى أن تكون في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت القادم .

أصوات : "يوم الاثنين مساءً" .

الرئيس - هذه أول جلسة وأرى أن نقصد يوم السبت لإجراء عملية الانتخاب ثم نحدد لها أيام العمل .

مقرر الشئخ المحرم عباس حرمه بك - بحث المادة في المجالس التأسيسية إن يقد أعضاء كل حزب ناحية معينة من مقاعد المجلس . ونحن هنا نمثل ثلاثة أحزاب أو حزبين وجماعة مستقلين لا يشكون لحزب معين . فأرى مثلاً أن يجلس الأعضاء من حزب الشعب في الجهة اليمنى لمنصة دولة الرئيس والأعضاء من حزب الاتحاد في الجهة اليسرى منها والمستقلون في الوسط لكي يكون أعضاء كل حزب على اتصال بعضهم .

مقرر الشئخ المحرم عبد الغني أبو بك - لقد حصل ذلك في الدورة الماضية وجلس الأعضاء المستقلون في الوسط والأعضاء من حزب الاتحاد في الجهة اليمنى والأعضاء من حزب الشعب في الجهة اليسرى .

الرئيس - إذن تكون الجلسة المقبلة في صباح يوم السبت القادم . أصوات : "يوم الاثنين" .

الرئيس - فتكون الجلسة القادمة يوم الاثنين في الساعة الرابعة مساءً . رفعت الجلسة - بموافقة المجلس في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً من أنت يعود المجلس للاعتماد يوم الاثنين ١١ شعبان سنة ١٣٥٠ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١) الساعة الرابعة مساءً . أسماء حضرات الأعضاء الذين اتفقوا على تأجيل عملية انتخاب أعضاء مكتب المجلس :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٩٠

الأغلبية المطلقة ... .. ٤٦

للموافقين على التأجيل ... .. ٥٧

غير المواقفين ... .. ٣٣

للموافقين على التأجيل :

ابراهيم وجيه باشا . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد زيور باشا . أحمد طلعت باشا . أحمد علي باشا . أدول قاصوي بك . اسماعيل مري باشا . إلياس عوض بك . أمين حسين يوسف افندي . أمين طلي باشا .

## محضر الجلسة الثانية

المتعددة علنا في يوم الاثنين ١١ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١

### ملخص

- (ب) الشريك حضرات الشيوخ المحترمين أحمد نجيب مراد بك .  
أبراهيم راتب بك . شقيق سعاد الله حلاية القدي . حبيب  
دوس بك سكرتيرين .  
(ج) انقلاط حضرات الشيوخ المحترمين عبد نفيس باشا . علي نعم باشا  
مرافقين .  
٥ - تأليف لجنة الرد على خطاب القرض من حضرات الشيوخ المحترمين :  
حضرة صاحب القضيعة الشيخ عبد الأحدي الطواشري . صالح  
حسن باشا . محمود أبو النصر بك . أحمد ذوالفقار باشا . أحمد مرغان  
باشا . عبد عصب باشا .

١ - الاجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - تبليغ المجلس تأليف مكتب مجلس النواب .

تتمتع المجلس لحضرات أعضاء مكتب مجلس النواب .

٤ - تكوين المكتب التال مجلس :

(١) انقلاط حضرات الشيوخ المحترمين أحمد طه باشا ونفيس  
جورجي الملقب باشا وكثيرين .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المال والسعادة : حافظ حسن باشا  
وزير الزراعة . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية . علي ماهر باشا وزير  
الحقانية . علي جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .  
تولى السكرتيرية البرلمانية الموقوفة أصغر الأعضاء المحاضرين منا وهم  
حضرات :

أبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . شقيق سعاد الله حلاية القدي .  
يعقوب بباوي عطية بك .  
عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .  
أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

### ١ - الاجازات

الرئيس - طلب كل من حضرات الشيوخ المحترمين كامل جرجيس  
توكلا أن أسبوعين . ومحمد توفيق مهنا بك أسبوعا . ولفيفي فهمي باشا  
ثلاثة أيام ، وذلك لمريضهم . ومحمد أحمد عبود باشا أسبوعا ، فنيبه خارج  
القاهرة . وسلمان محمود بهنسي بك أسبوعا .  
فهل توافقون حضراتكم على منح هذه الاجازات ؟  
(موافقة)

اجتمع المجلس الساعة الرابعة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى  
أبراهيم باشا رئيس المجلس .

ويحضر حضرات الأعضاء ما عدا :

أولا - الثانيين :

(١) اجازات :

حضرات : بولس حنا باشا . سلطان محمود بهنسي بك .  
الدكتور فارس عمر . كامل جرجيس توكلا بك . محمد أحمد  
عبود باشا . قلبي فهمي باشا . محمد توفيق مهنا بك .

(ب) بغير إذن :

حضرات : محمد توفيق نعيم باشا . محمد صديق باشا .  
محمد طلعت حرب باشا . مصطفى خليفه باشا .

ثانيا - المتأخرين عن جلسة اليوم :

حضرات : أحمد ذوالفقار باشا . أمين عالي باشا .  
محمد نجيب شكرى بك . سعاد الله عبد الرحمن السيد القدي .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
لم يعترض أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ - تبليغ المجلس تأليف مكتب مجلس النواب

على الكتاب الوارد من مجلس النواب وهذا نصه :  
محضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بناءً على المادة الخامسة من قانون النظام الداخلي للبرلمان اشرف باحاطة دولتك علماً بأن مكتب المجلس في دور الانعقاد الحالي قد تألف على الوجه الآتي :

الرئيس ... .. محمد توفيق رفعت باشا .

الوكيلان ... .. محضرة علي المتلاوي بك وسعادة محمد علام باشا .

السكريون الثابتون : حضرات : محمد عزيز محمد بإخيه افندي . محمد ابراهيم هلال افندي . حسن محمد اسماعيل افندي . السيد حبيب افندي .

المراقبان ... .. محضرة محمود الطوير بك . أحمد والي الجندی افندي .

تأرجح من دولتك التكرم باحاطة مجلس الشيوخ علماً بذلك .

وتفضلوا ودولتك بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ١٨ ديسمبر ١٩٣١  
رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس - أظن أنه يحسن أن نرسل بإيم المجلس خطاب تهنئة إلى حضرات أعضاء مكتب مجلس النواب .

( موافقة ) .

## ٤ - تكوين المكتب النهائي

(١) انتخاب السكريين

محضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لي كلمة :

وإذاً على حياتنا الليبية أن الممارسة الرسمية للحكومة تنسحب . فليدنا حكومة جلاله الملك . وليس لدينا معارضة جلاله الملك .

ففي مجلس الشيوخ تسعة وأسمون عضواً . منهم واحد وستون من حزبين إلى أن الحكومة . وسبعة وثلاثون مستقلاً . وعضو واحد ينتمى لحزب الوطني . هؤلاء السبعة والثلاثون لم يسموا بعد إن كانوا مؤيدين للحكومة . ليصبح الجميع مؤيدين لها .

الرئيس - ما هي المناسبة لهذا الكلام ؟

محضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - ستأتي المناسبة على الأثر بعد جولة واحدة .....

الرئيس - هل تريد أن تعترض على إجراء الانتخاب ؟

محضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لا أريد ذلك . وسأبين سبب كلامي بعد .....

الرئيس - تستطيع أن تتكلم بعد الانتخاب .

محضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أريد الكلام قبل الانتخاب . أنا مستقل . وقد اعتبرت أن ألف من الحكومة موقف المعارضة الرسمية . ولما كانت وكالة المجلس التي تشرفت بها لا تتفق مع المعارضة الرسمية التي أشرف الآن بمجل لوائها ضد الحكومة ، فاني ألفت نظر حضرات الشيوخ المحترمين الذين شرفوني بتقديهم في العودة الماضية بالتفاني للوكالة ، والذين يشكرون في إعادة ترشيحي للوكالة في هذه الدورة - ألفت نظرهم إلى أنني وقد أصبحت معارضا رسميا للحكومة لم أعد محلاً لأن أبجل الترشيح للوكالة . ولم يبق خالص الشكر أولاً وآخراً .

ولذا سأخذ موقف كمارش الحكومة في أقصى الشمال .

( ثم انتقل محضرة الشيخ المحترم واقتض مقدماً في الجبهة اليسرى من القاعة . )  
ثم جرد حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المذكور لذلك .

( ب ) انتخاب السكريين

الرئيس - ألا يحسن أن تجري عملية انتخاب السكريين الأربعة أثناء فرز الأوراق الخاصة بانتخاب الوكيلين ؟

( موافقة ) .

( هنا حضر محضرة صاحب السعادة احمد علي باشا وزير الافان ) .

الرئيس - نشرع الآن في انتخاب السكريين الأربعة بالقاعة .

ورحضرات الاعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المذكور لذلك .

## إعلان نتيجة انتخاب الوكيلين

تحتج السكريدية الرشائية الموقرة صندوق الانتخاب الوكيلين فوجدت ٨٠ قاعة وبعد إتمام عملية الفرز أعلن دولة الرئيس النتيجة كالآتي :

تال كل من حضرات اصحاب المال والى والسعادة والمنة :

أحد طلعت باشا ... .. ٧٥ صوت

نخلة جودى المظني باشا ... .. ٦٤ صوت

الرئيس - ألا ترون حضراتكم أن نشرع الآن في تأليف لجنة الرد على خطاب العرش أثناء فوز أوراق انتخاب السككيرين والمراقين ؟  
أصوات : لقد أعدنا القوائم .

الرئيس - أتوافقون حضراتكم على أن تكون اللجنة من حضرات الأعضاء السابقين ؟

فقرة الشيخ الفرم الشيخ عبد الجبار سليم - أيمكن الانتخاب بهذه الطريقة سرًا ؟

فقرة الشيخ الفرم عبد الجبار سليم - القانون صريح في أن يكون الانتخاب سرًا .

فقرة الشيخ الفرم حبيب دوس بك - سأناول على حضراتكم أسماء حضرات أعضاء اللجنة التي شكلت في الدورة الماضية وعندما ست...

فقرة الشيخ الفرم عبد الجبار سليم - العدد معروف لنا .

### إعلان نتيجة انتخاب السككيرين

قضت السككيرة الموقفة صندوق الانتخاب وبعد إتمام عملية الفرز أعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتي :

نال كل من حضرات أصحاب الفضيلة والسعادة والمزة :

أحمد نجيب براده بك ... ..	٨١	صوتا
أبراهيم زائب بك ... ..	٧٧	»
شفيق سعد الله حلايه افندي ... ..	٧٢	»
حبيب دوس بك ... ..	٦٨	»
عبد الحليم البيلي بك ... ..	٨	أصوات
أدوار قصيري بك ... ..	٥	»
عبد خيرت زاضي بك ... ..	٤	»
ألكندور محمد طاهر بك ... ..	صوتين	»
ألكندور صرمي افندي محمود ... ..	»	»
محمد نجيب شكرى بك ... ..	صوتا	واحد
اللواء محمود حمزى باشا ... ..	»	»
الياس عوض بك ... ..	»	»
مصطفى رشيد بك ... ..	»	»
ألكندور أحمد رشيد عبد الله بك ... ..	»	»
محمود أبو النصر بك ... ..	»	»
الشيخ حسين والى ... ..	»	»

حسن صبرى بك ... ..	٨	أصوات
محمد حبيب باشا ... ..	٧	»
أحمد عرفان باشا ... ..	صوتين	»
محمود أبو النصر بك ... ..	»	»
أحمد زبور باشا ... ..	صوتا	واحد
اسماعيل سرى باشا ... ..	»	»
أحمد ذو الفقار باشا ... ..	»	»
صالح حق باشا ... ..	»	»
أبراهيم وجيه باشا ... ..	»	»
محمد صادق باشا ... ..	»	»

الرئيس - أعلن انتخاب حضرة صاحب الممال أحمد طلعت باشا وحضرة صاحب السعادة نجله جودى الطيلى باشا وكيين للجلس وأهنتهما .  
( تصفيق )

فقرة الشيخ الفرم أحمد طلعت باشا - أشكر حضراتكم على هذه الثقة التي ترفتموني بها وأسأل المولى تعالى أن يجعل دورتنا هذه والفورات المقبلة كلها خيرا على الوطن العزيز في ظل جلالة ملكنا المعظم حفظه الله .

فقرة الشيخ الفرم نعيم جودى الطيلى باشا - أهدم حضراتكم بتألس الشكر فقد ترفتموني بهذه الثقة الثمينة وأرجو الله أن يوفقنا لخدمة الوطن والبلاد في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك حفظه الله .

فقرة الشيخ الفرم حبيب دوس بك - ألا يحسن الشروع في انتخاب المراقين في أثناء فوز أوراق انتخاب السككيرين ؟  
( موافقة )

الرئيس - كذلك من بين أعمال جلسة اليوم تأليف لجنة الرد على خطاب العرش وسأناول على حضراتكم أسماء من اقتبوا لهذه اللجنة في الدورة السابقة إذ ربما أتوافقون على إعادة انتخابهم لأن مهمة هذه اللجنة موقفة تنتهى بإعلان الرد .

فقرة الشيخ الفرم عبد الجبار سليم بك - أسماء أعضاء اللجنة معروفة من قبل ولكن القانون لاجلالية فيه وهو يوجب أن يكون الانتخاب سرًا .

### ( ج ) انتخاب المراقين

الرئيس - نشرع الآن في انتخاب المراقين بإقتابة .  
حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضوها في الصندوق المسد ذلك .

( وقد حضر في أثناء أخذ الآراء حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وذر الواصلات وبعد انتهاء هذه العملية انصرف حضرات الوزراء ما عدا مساعدة على جمال الدين باشا وذر الخارجية والبحرية ) .





وقال صوتاً واحداً كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

يوسف أصلان قضاوى باشا . نخله جوديس المطيعى باشا . الياس عوض بك . حسين واصف باشا . محمد مقبل باشا . جرجس زنا نيرى باشا . أحمد علي باشا . اللواء محمود عزى باشا . محمد خيرت راضى بك . ادوار قصيرى بك .

الرئيس - أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ عبد الأحدى الطواهرى . صالح حقي باشا . محمود أبو النصر بك . أحمد ذو الفقار باشا . أحمد عرفان باشا . عبد حبيب باشا أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش لنيلهم الأضلية المطلقة لأن عدد القوائم التي وجدت في صندوق الانتخاب كما تقدم ٧٥ قائمة فتكون الأضلية المطلقة ٣٨ صوتاً . ( تصفيق )

مقدمة الشيخ المحترم الشيخ محمد أبو محمد الطواهرى - أشكر المجلس على هذه الثقة .

( تصفيق )

مقدمة الشيخ المحترم محمد حبيب باشا - أخاف أن يقوم في ذهن بعض حضرات أعضاء المجلس أن وجود جماعة من الأعضاء المستقلين يشهد في معناها أننا نكون معارضة فهذا غير صحيح .

نحن مستقلون بمعنى أننا نبدى آراءنا بكل حرية . لنا أن نقول ما نراه تماماً لمصلحة البلاد طبقاً لما يوحى به ضميرنا .

فأحب أن ينته هذا في معرض الجلسة .

( تصفيق )

مقدمة الشيخ المحترم محمد غني بك - نحن نوافق على هذا الرأي .

ورفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والبقية العشرين مساءً على أن يعود المجلس للاعتقاد غدا الساعة الرابعة والنصف مساءً .

#### ٤ - تأليف لجنة الرد على خطاب العرش

نصحت الهيئة المكلفة بالإشراف على عملية الفرز الصندوق فوجدت به ٧٥ قائمة .

وبعد الانتهاء من عملية الفرز أعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتي :

الشيخ محمد الأحدى الطواهرى	... ..	٧٠	صوت
صالح حقي باشا	... ..	٦٠	»
محمود أبو النصر بك	... ..	٥٧	»
أحمد ذو الفقار باشا	... ..	٥٦	»
أحمد عرفان باشا	... ..	٥١	»
عبد حبيب باشا	... ..	٤٧	»
أحمد طلعت باشا	... ..	١٢	»
الدكتور صرمى محمود	... ..	١١	»
حسن صبرى بك	... ..	٨	أصوات
حامد ناوم أفندى	... ..	٨	»
عبد الحليم البيل بك	... ..	٧	»
عبد الرحمن رضا باشا	... ..	٦	»
اللواء عبد صادق يحيى باشا	... ..	٤	»
عبد الحميد سليمان باشا	... ..	٤	»
الشيخ حسين والى	... ..	٤	»
أمين سامى باشا	... ..	٤	»
الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك	... ..	٣	»
أحمد السليمانى بك	... ..	٣	»
عبد العزيز اليسى بك	... ..	٣	»
عيسى حسن زايد باشا	... ..	٣	»
حسن مظلوم باشا	... ..	٣	»
الأنبا رؤف	... ..	٣	»
أحمد زيور باشا	... ..	...	صوت
عبد الله سميك بك	... ..	...	»
أحمد حبيب براده بك	... ..	...	»
الشيخ عبد الحميد سليم	... ..	...	»
محمد صدق باشا	... ..	...	»
استيافيل سرى باشا	... ..	...	»



## مختصر الجلسة الثالثة

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ١٢ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

### ملخص

- |  |   |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>٥ - إعلان نتيجة انتخاب أعضاء لجنة الحاسبة .</li> <li>٦ - تحديد باقي الجمان الدافئة وتحديد هذه أعضائها .</li> <li>٧ - إعلان نتيجة انتخاب أعضاء لجنة المالية .</li> <li>٨ - انتخاب عضوين من أعضاء المجلس ينتخبان الى اللجنة الاستشارية التشريعية .</li> <li>تأجيل إعلان النتيجة الى الجلسة المقبلة وتكليف حية المحب بفرز الأوراق .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>١ - التصديق على مختصر الجلسة السابقة .</li> <li>٢ - تأليف الجمان الدافئة :</li> <li>(١) انتخاب أعضاء لجنة المالية .</li> <li>(ب) » » » الحاسبة .</li> <li>(ج) البقية في انتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والمقترحات .</li> <li>٣ - تعرف حضرات أعضاء مكتب المجلس بمقالة حضرة صاحب الملالة الملك رضى جلالة الكريم .</li> <li>٤ - عود الى تأليف الجمان الدافئة .</li> <li>الاستمرار في انتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والمقترحات .</li> </ul> |
|--|---|

ثانياً - المتحدثين عن جلسة اليوم :

حضر : أبو زيد طنطاوى بك . حسن عل جازي بك . حافظ المشاوي بك . محمد طلعت حرب باشا . وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المعالى والسعادة : حافظ حسن باشا وزير الزراعة . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية . علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .  
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات :  
أحمد نجيب براده بك . ابراهيم راتب بك ، شفيق سعد الله حلايبي الندي .  
حبيب دوس بك .  
عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .  
أمن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولاً - الغائبين :

(١) إجازات :

حضر : بولس باشا . سلطان محمود بولس بك . الدكتور فارس نمر . كامل جرجس تكللا بك . محمد أحمد صبور باشا . قلبي فهمى باشا . محمد توفيق مهنا بك .

(ب) غيبيون :

حضر : أحمد ذو الفقار باشا . أحمد عرفان باشا . أمين خالي باشا . سعد الله عبد الرحمن السيد الندي . محمد توفيق فهمى باشا . محمد رياض طيفى بك . محمد نصري بك . مصطفى خليفة باشا .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟  
لم يقرض أحد .

الرئيس - صلت الجلسة على محضر الجلسة السابقة .

٢ - تأليف اللجان الدائمة

(١) انتخاب أعضاء لجنة المالية

محضر الشيوخ المحترم عبد العظيم أبو بك - وضعت علينا الآن كثرة ترشيحات أعضاء اللجان المختلفة والظاهر أن رجال حزبي . الشعب والاتحاد يريدون أن يفهموا أن جماعة المستقلين لا يكونون حزبا ولا جماعة بل هي الواردة في قانون النظام الداخلي للبرلمان .

أنا لا أناقش هذه الفكرة الآن . ولكنني فضيحا وقد وجدت اسمي مدرجا في كشف المرشحين لمضوية لجنة الاقتراحات والعرائض أرجو أن أعلن لحضرات الزملاء أنني أرفض نفسي لإحدى بلتي المالية أو الحفانية أو لكتيها معا وفيما هذا ذلك أرجو أن لا أقتب في لجنة ما .

محضر الشيوخ المحترم هيب دوس بك - يلوح لي أن البيان الذي أدلى به حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك يخالف الحقيقة والواقع لأن أمام حضراتكم كشف ترشيحات الحزبين - كما سمعنا - لمضوية لجنة المالية وترون أن من بين المرشحين أسماء حضرات الشيوخ المحترمين حسن سعيد باشا ويوسف أصلان قطاوي باشا وقد طلعت حرب باشا وعبد محب باشا وهم جميعا مستقلون فالتريحيات إذن ليست قاصرة على أعضاء الحزبين كما ذكر حضرة عبد الحليم البيل بك .

محضر الشيوخ المحترم عبد العظيم أبو بك - لم أقل إن التريحيات اقتصرت على أعضاء الحزبين لأنني وضعت لمضوية لجنة الاقتراحات والعرائض . ولكنني أريد أن أقول إن المستقلين اجتمعوا يوما وعلوا كشورا بأسماء مرشحيهم لمضوية اللجان ووزعوها على حضراتكم ولحزبين علم بها . وقد لاحظت أن التريحيات الجديدة والتي وضعت كشورها الآن على حضراتكم تخالف التريحيات التي اتفق عليها المستقلون .

إذن لقد قلت الحقيقة وكان من حضرة أزيل أن يتوقع من ذكر هذه العبارة التي لا تتفق هي والواقع .

محضر الشيوخ المحترم أحمد نجيب زراعه بك - إذا سمع حضرة زبيل الاستاذ البيل بك فاني ألقت نظري على أنه من بين المرشحين لمضوية لجنة الحفانية .

محضر الشيوخ المحترم موسى فزاد باشا - أرى من الضروري أن يكون حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا عضوا بلجنة المالية .

الرئيس - نشرع الآن في انتخاب أعضاء لجنة المالية وهي مكونة من اثني عشر عضوا .

حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المملد لذلك .

(ب) انتخاب أعضاء لجنة الحاسبة

الرئيس - نشرع الآن في انتخاب أعضاء لجنة الحاسبة وهي تتألف من خمسة أعضاء .

أخذ حضرات الأعضاء في تحرير قوائم الانتخاب وفي وضعها في الصندوق المملد لذلك .

وفي أثناء تحرير الأعضاء لقوائم انتخاب اللجنة قتل صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا عن الرئاسة لحضرة صاحب المالاني أحمد طلعت باشا وكيل المجلس .

(ج) قبل في انتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والعرائض

الرئيس - لنشرع الآن في انتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والعرائض وهي تتألف من اثني عشر عضوا .

أصوات : تسعة فقط .

أصوات : اثني عشر .

محضر الشيوخ المحترم محمد أبو حمدي نظار هري - أرجو رفع الجلسة حشر دقائق للقيام بصلوة المغرب .

الرئيس - ترفع الجلسة .

وكانت الساعة الخامسة والربع .

أعلنت الجلسة الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والثلاثين برئاسة حضرة صاحب العولة يحيى إبراهيم باشا .

(حضر حضرة صاحب السعادة أحمد علي باشا ووزير الأوقاف) .

محضر الشيوخ المحترم محمد صدوق باشا - لي كلمة . فقد نهيت عن المجلس مساء البارحة ولم أحضر لأن مرضي الشديد منعي عن الاعتذار فأرجو طرح المسألة على المجلس ليقبل عذري .

الرئيس - أعلن أنه ليس هناك مانع من قبول الاعتذار .

(مواظفة) .

(حضر حضرة صاحب السعادة لطفى دوس باشا ووزير المواصلات) .

## ٥ - إعلان نتيجة انتخاب أعضاء لجنة المحاسبة

تصتت الهيئة المكلفة بالإشراف على عملية الفرز صندوق قوائم انتخاب أعضاء لجنة المحاسبة فوجبت به ٧٩ قاعة .

وأمن دولة الرئيس النتيجة كما يأتي :

قال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

يوسف أصلان قطاوي باشا ... .. ٦٧ صوتاً

عمود أبو النصر بك ... .. ٦٧ »

صالح حقي باشا ... .. ٦٦ »

أحمد ذو الفقار باشا ... .. ٦١ »

يغوب يابوي عطية بك ... .. ٤٦ »

أحمد عرفان باشا ... .. ١٣ »

عبد الرحمن رضا باشا ... .. ١١ »

الدكتور ذكي خنار الجزائري ... .. ٥ أصوات

وكل من حسن مظلوم باشا وعبد الحميد سليمان باشا ومحمد عجب باشا أربعة أصوات .

وكل من أدوار قصيري بك وحسن صبري بك ثلاثة أصوات .

وكل من إلياس حوض بك وجرجيس زنايتي باشا وعبد الحليم البيل بك والشيخ عبد الحميد سليم والدكتور مرمي محمود أفندي صوتين .

وكل من اسماعيل مري باشا وطايع ناخوم أفندي وحسن سعيد باشا وحسين وأصف باشا وحل فهد باشا ومحمد مقل باشا والقواء محمد حمزي باشا صوتاً واحداً .

الرئيس - أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين يوسف قطاوي باشا وعمود أبو النصر بك وصالح حقي باشا وأحمد ذو الفقار باشا وبغوبية يابوي عطية بك أعضاء لجنة المحاسبة .

( تصفيق ) .

## ٦ - تحديد باقي اللجان الدائمة وتحديد عدد أعضائها

مقرر السج المنعزم عبد الحليم أبو بكر بك - لم يحدد في الدورة الماضية عدد اللجان التي يجب أن تشغل بالمشروعات التي تقدم للجلس . ولذلك أرجو أن يصدر المجلس الآن قراراً بتحديد عدد اللجان مع تحديد عدد أعضائها .

الرئيس - يقترح أحد حضرات أعضاء المكتب أن تكون اللجان كالاتي :

تكون كل من لجنة المعارف والمواصلات والخارجية من عشرة أعضاء . وكن من بلقي الأوقاف والأشغال من تسعة أعضاء ، ولجنة الحربية من

## ٣ - تشرف حضرات أعضاء مكتب المجلس بمقابلة

حضرة صاحب الجلالة الملك ونطق جلالة الكرم

الرئيس - لما تشرف أعضاء المكتب بتقديم فروض الاخلاص إلى جلالة الملك نطق جلالة بهذا النطق السامي :

" النطق الكرم "

" أهتكم على اقتناكم لمكتب مجلس الشيوخ وأرجو أن تعملوا في هذه "

" الدورة كما عهتكم في الدورة الماضية بالوطنية الصحيحة . وإن شاء الله "

" سعمل معاً لمصلحة البلاد في دورات عديدة متعاقبة مع الحكومة الحاضرة "

" التي لنا فيها الثقة التامة الا كيدة " .

( تصفيق حاد ) .

مقرر السج المنعزم أحمد طعنت باشا - ليجي جلالة الملك .

( وقف حضرات الأعضاء مردين هاتفيهم بحياة جلالة الملك ) .

الرئيس - يما جلالة الملك .

( ردد حضرات الأعضاء الحائف واقتفي ) .

## ٤ - عود إلى تأليف اللجان الدائمة

الاسرار في انتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والبرائض

الرئيس - للسفر الآن في انتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والبرائض .

لقد كانت هذه اللجنة في الدورة الماضية مكونة من تسعة فقط . فهل توافقون حضراتكم على أن يكون عددهم تسعة أو اثني عشر ؟ .

مقرر السج المنعزم الدكتور مرمي محمود - يحسن أن يكون عدد الأعضاء تسعة فقط لأن العدد كلما قل كان العمل أتم وأنتج .

الرئيس - لاحظ بعض حضرات أعضاء اللجنة أن العدد القليل لا يفي لخدمة اللجنة لم يكن يتكامل . ولذلك اقترحوا أن يكون عددها في هذه الدورة اثني عشر بدلاً من تسعة .

أصوات - موافقون .

حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المنفذ لذلك .

( انصرف حضرة صاحب المأوى حافظ حسن باشا وزير الزراعة ) .

مقبرة الشيخ المحترم عبيد دوس بك - الذى بنار فيه البلية هو محدود عدد أعضاء الجبان لا انتخاب أعضائها .

مقبرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - عندى جميع قو به - فأرجو أن تعطونا الوقت الكافى لربما اقتنعتم بكلاص .

مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلى بك - إذا كان عدد أعضاء اللجنة عشرة ، فستة منهم يكونون الأغلبية ، ومثل هذا العدد ينحسر غالباً .

مقبرة الشيخ المحترم الفريسي موسى فؤاد باشا - هذا العدد مناسب .

مقبرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - لابد أن نسمعوا رأيي .

مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلى بك - نسمع رأيك .

الرئيس - هل عندك ملاحظات تقولها الآن ؟

مقبرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا ... عندى جميع قو به . فان عدد أعضاء المجلس تسعة وأسمعون . وهذا العدد لا يكتفى لتكوين الجبان بهذا العدد المقترح .

مقبرة الشيخ المحترم الفريسي موسى فؤاد باشا - العدد يكتفى . لأن كل عضو يستغل في لختين .

الرئيس - يتقرر تحديد أعضاء الجبان البلية .

(موافقة) .

مقبرة الشيخ المحترم عبيد دوس بك - هل توافقون حضراتكم على أن يكون عدد أعضاء لجنة المواصلات عشرة ؟

(موافقة) .

الرئيس - نقرر أن يكون عدد أعضاء هذه اللجنة عشرة .

مقبرة الشيخ المحترم عبيد دوس بك - هل توافقون حضراتكم على أن يكون عدد أعضاء لجنة الخارجية عشرة ؟

أصوات : هذا كثير .

مقبرة الشيخ المحترم أحمد طلس باشا - يكتفى تسعة فقط . لأن المصالح الخارجية قليلة .

أصوات : تسعة فقط .

مقبرة الشيخ المحترم الفؤاد محمد دوس باشا - يكتفى تسعة .

سيمة . وكل من يلحق الداخلية والصحة والزراعة من تسعة عشر . ولجنة الحفانية من اثني عشر حضوا .

فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذا الاقتراح ؟

أصوات : تذكر كل لجنة على حدة . وتناقش في عدد أعضائها .

مقبرة الشيخ المحترم عبيد دوس بك - يقترح تكوين لجنة المعارف من عشرة أعضاء .

أصوات : من تسعة فقط .

(انصرف حضرة صاحب المالى عبد الفتاح يحيى باشا ووزير الخارجية . وحضر حضرة صاحب المالى حافظ حسن باشا ووزير الزراعة ) .

مقبرة الشيخ المحترم عبيد دوس باشا - عدد أعضاء المجلس لا يكتفى لتكوين الجبان بهذا العدد .

مقبرة الشيخ المحترم الفؤاد محمد دوس باشا - إذا شكلت الجبان من اثني عشر عضواً أو تسعة عشر عضواً فإن عدد أعضاء المجلس يكتفى .

الرئيس - القانون ينص على أن العضو يجوز انتخابه في لختين .

مقبرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - يكتب هذا الاقتراح ويعرض على حضرات الأعضاء في الجلسة القادمة .

الرئيس - يحسن أن نقاش في هذه المسألة الليلة وننتهى منها .

مقبرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - يادولة الرئيس عندى أدلة قوية فأعطونا الوقت الكافى للنقشة .

مقبرة الشيخ المحترم عبيد دوس بك - هل هناك معارضة إذا كانت لجنة المعارف تكون من عشرة أعضاء ؟

أصوات : لا .

(موافقة) .

مقبرة الشيخ المحترم عبيد دوس بك - هل هناك معارضة في تكوين لجنة المواصلات من عشرة ؟

أصوات : لا .

(موافقة) .

مقبرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - أعطونا الوقت لنناقش في الأدلة التى عندنا . وسيناقشون لكم جميعها ربما تقتنعون بها .

الرئيس - هل يقرر المجلس الموافقة على تأجيل النظر في عدد أعضاء الجبان .

**مقرة الشيخ الفرم هيب دوس بك** - إنذار تقرر الموافقة على الاقتراح المقدم من أحد أعضاء المكتب ما عدا المدة الخاص فيه بلجتي الأشغال والأوقاف فقد تقرر أن يكون لكل منهما عشرة بدلا من تسعة .

**مقرة الشيخ الفرم هيب دوس بك** - كيف تألف لجنة الداخلية من خمسة عشر عضوا فحين أنه تقرر أن تكون لجنة المالية - وهي أهم اللجان - من اثني عشر عضوا . ألا يحسن أن يكون عدد أعضاء الجهتين متساويا ؟

#### ٧ - إعلان نتيجة انتخاب لجنة المالية

فحصت السكرتيرية بالبرلمانية صندوق الانتخاب فوجدت به ٧٧ قائمة من بينها ورقة بيضاء .

وبعد إتمام عملية الفرز أعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتي :

قال كل من حضرات الشيوخ المختارين :

حسن معبد باشا	٧٤	صوت
يوسف أمعلان قطاوى باشا	٧٣	»
قلبي فهمي باشا	٧٢	»
محمد طلعت حرب باشا	٦٩	»
محمد محب باشا	٦٨	»
الواء محمود منري باشا	٦٦	»
محمد فهمي الناضوري باشا	٦٢	»
الياس عوض بك	٦٠	»
مصطفى رشيد بك	٥٩	»
سلطان محمود بهنسى بك	٥٨	»
الواء علي أحمد باشا	٥٥	»
يعقوب بيادى عطية بك	٥٣	»
حسن صبرى بك	٢٢	»
عبد الحليم سليمان باشا	٢١	»
لجنة الخطى باشا	١٢	»
برجس زياترى باشا	١٢	»
حسن مظلوم باشا	١٠	أصوات
أمين علي باشا	٨	»
عبد الحليم البيل بك	٧	»
علي فهمي باشا	٦	»
عبد الرحمن رضا باشا	٤	»
محمد غيث بك	٣	»
أحمد زبور باشا	٣	»

وقال كل من حضرات الشيوخ المختارين أجماعا على أن أمين سامي باشا ، صالح حتى باشا ، إبراهيم وجيه باشا ، عبد الله صبيح بك صبرين

**الرئيس** - من له اعتراض على أن يكون عدد أعضاء اللجنة عشرة يفضل بالوقوف ؟  
وقفت أغلبية .

**الرئيس** - تقرر أن يكون عدد أعضاء اللجنة الخارجية عشرة .

**مقرة الشيخ الفرم هيب دوس بك** - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على أن يكون عدد أعضاء لجنة الأوقاف تسعة ؟  
أصوات : عشرة .

**الرئيس** - إنذار تقرر أن يكون عدد أعضاء لجنة الأوقاف عشرة .

**مقرة الشيخ الفرم هيب دوس بك** - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على أن يكون عدد أعضاء لجنة الأشغال تسعة ؟  
أصوات : عشرة .

**الرئيس** - تقرر أن يكون عدد أعضاء لجنة الأشغال عشرة .

**مقرة الشيخ الفرم هيب دوس بك** - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على أن يكون عدد أعضاء لجنة الحرية سبعة ؟  
أصوات : موافقة .

**الرئيس** - تقرر أن يكون عدد أعضاء لجنة الحرية سبعة .

**مقرة الشيخ الفرم هيب دوس بك** - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على أن يكون عدد أعضاء لجنة الداخلية والشؤون الصحية خمسة عشر ؟  
أصوات : موافقة .

**الرئيس** - تقرر أن يكون عدد أعضاء هذه اللجنة خمسة عشر .

**مقرة الشيخ الفرم هيب دوس بك** - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على أن يكون عدد أعضاء لجنة الزراعة خمسة عشر ؟  
أصوات : لا .

**الرئيس** - تقرر أن يكون عدد أعضاء لجنة الزراعة خمسة عشر .

**مقرة الشيخ الفرم هيب دوس بك** - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على أن يكون عدد أعضاء لجنة الخفائية عشرة ؟  
أصوات : لا .

**الرئيس** - تقرر أن يكون عدد أعضاء لجنة الخفائية عشرة .

حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضوؤها في الصندوق المعد لذلك .

**الرئيس** - سيتولى المكتب عملية فرز أوراق انتخاب العضوين ويعلن المجلس بالنتيجة في الجلسة المقبلة .

**مقرر السج** **الفرم** **الياس** **عوصه بك** - ألا يحسن إجراء عملية انتخاب باقي الجاهن الآن على أن توضع قوائم كل لجنة في ظرف على حدة ويهد إلى المكتب بفرزها وإعلان النتيجة في الجلسة المقبلة أيضا توفيراً للوقت ؟

**الرئيس** - أقصد أن يكون انتخاب الجاهن في هذه الجلسة ؟

**مقرر السج** **الفرم** **الياس** **عوصه بك** - نعم فكلنا على استعداد لانتخاب الجاهن الآن .

أصوات : لا . لا .

**الرئيس** - أترؤن حضراتكم أن تعقد جلسة غدا لانتخاب أعضاء الجاهن ؟  
أصوات : لا . يوم الاثنين القادم .

رقت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والذقيقة العشرين مساء على أن يعود المجلس للاقتاد يوم الاثنين ١٨ شعبان سنة ١٣٥٠ ( ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ ) في منتصف الساعة الخامسة مساء .

وبالكل من حضرات الشيوخ المحترمين

الدكتور محمد طاهر بك . حليم تاحوم افندي . السيد عبد الحميد البكري . الشيخ عبد الاحدى الظواهري . محمد نجيب شكري بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . محمد صدق باشا . الفريق موسى فؤاد باشا . الشيخ عبد الحميد سليم . محمد مقبل باشا . أحمد ذو الفقار باشا . أحمد نجيب بإده بك صوتاً واحداً .

**الرئيس** - أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين :

حسن سعيد باشا . يوسف أصلان قطاوى باشا . قلبي فهمي باشا . محمد طلعت حرب باشا . محمد عيب باشا . اللواء محمود عزى باشا . محمد فهمي الناضوى باشا . الياس عوض بك . مصطفى رشيد بك . سلطان محمود بهنسى بك . اللواء على أحمد باشا . يعقوب بباوى عطية بك أعضاء اللجنة المالية وأهنتهم .

٨ - انتخاب عضوين من أعضاء المجلس

ينهاى الى اللجنة الاستشارية التشريعية - تأجيل إعلان النتيجة الى الجلسة المقبلة  
توكيف مية المكتب بفرز الأوراق

**الرئيس** - نشرع الآن في انتخاب عضوين من أعضاء المجلس ينضيان إلى اللجنة الاستشارية التشريعية عملاً بالمادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٩ من قانون النظام الداخلى .





الشيخ فشكرت تلك النعمة وأكبرت هذه المنة وكان حضور هذا التعلق السامع في عطلة الاجازات على أمل الطراد تحسن صحتي في قترتها الى أن أتت يجتمع المجلس .

والآن وقد بدأ المجلس دوره العادي ولست آتس من نفسي استطاعة أداء ما يوجهه التعيين لوت قفاده بمجلس الشيوخ لياشيرة أخص أعماله وهو التشريع سواء يشهود جلساته وحضور مناقشاته أو العمل في بلانه .

ولما كان بقائي مبيتا دون قايي بالعمل فيه خوفاً للصحة وتعطيل لمل يستطع من يتخلفني فيه أن يؤدي ما يقتضيه التعيين من الأعمال .

من أجل ذلك أرجو من دولتي عرض استقالي على هيئة المجلس الموقرة راجياً قبولها وتفهمي الله في ما فيه سعادة البلاد وخيرها ما

القاهرة في ٢١ ديسمبر ١٩٣١

محمد توفيق نسيم

**مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - أرجو أن يقرأ تاريخ كتاب الاستقالة لأن الملاحظة التي سأبنيها تحرت على هذا .

**مقدمة الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك** - صكتاب الاستقالة مؤرخ في ٢١ ديسمبر . وقد ورد للمجلس في ٢٢ منه .

**مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - أرجو بيان الساعة التي ورد فيها .

**الرئيس** - أن كتاب الاستقالة ورد للمجلس بعد الانتهاء من محورية جدول الأعمال ولم يكن من المستطاع إدراج مثل هذه الاستقالة به بعد ذلك .

**مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - ثبت في محضر الجلسة السابقة أن دولة محمد توفيق نسيم باشا غاب عن الجلسة بسبب إذنه . مع أن استقالته وردت للمجلس في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٢٢ ديسمبر . فيكون ما أثبت بمحضر الجلسة بالسبب لرجل عظيم أشرف براسة هذا المجلس لا يتفق مع الواقع .

فأرجو أن يصحح المحضر حتى لا ينسب لمحضره صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - ذلك الرجل الذي يعرف وأجبه - أنه غاب بغير إذن .

**الرئيس** - هل حضرتك عام عن دولة محمد توفيق نسيم باشا ؟

**مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - لست محامياً عنه ، وإنما أنا عضو أعرف وأجيب . وأحترم المجلس . أما وقد قدم دولة نسيم باشا استقالته فلا يصح مطلقاً أن ينسب في محضر الجلسة أنه غاب بلا إذن .

**مقدمة الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك** - قبل أن يقدم دولة توفيق نسيم باشا استقالته كان مستترا عضواً في هذا المجلس وكان يجب أن يرسل احتذاره في الوقت المناسب .

تولى السكرتيرة الرئيسة حضرات :  
أحمد نجيب برادو بك ، إبراهيم راتب بك ، شفيق سعد الله حلاجه أفندي ،  
عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - الاجازات

**الرئيس** - يطلب حضرات الشيوخ المقترعين سعد الله حلاجه حلاجه السيد أفندي ، قلبي نسيم باشا ، مصطفى رشيد بك اجازة : الأولى لمدة خمسة عشر يوماً ابتداء من ٢٢ الجاري والثاني لمدة أسبوع من تاريخ أسس لمرضها . والثالث أسبوعاً لأشغال شخصية . والمكتب يوافق على منحهم هذه الاجازات . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق

على محضر الجلسة السابقة - لبراجه

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
**مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - لي ملاحظة أرجئها الى ما بعد ثلاثة كتائب استقالة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا .

## ٣ - تهنئة

حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس والمجلس لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات زعماء الوزراء لما جاء بالتحقيق السام الكريم

**الرئيس** - أكرر التهنئة لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب الممال والسمادة الوزراء لما جاء به التعلق السام الكريم الذي تلوهنا بالجلسة السابقة وأعلن أن حضرات الوزراء قد أطلعوا عليه .

( تصفيق ) .

**مقدمة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا** (رئيس مجلس الوزراء ورئيس الداخلية والمالية) - يام حضرات زملائي وباشي أشكر حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس وحضرات أعضاءه جميل شعورهم بمحبة بما سمعته من دولتيكم الآن من التقدير .

( تصفيق ) .

## ٤ - صكتاب

من بضره صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا باستقالته من عضوية المجلس

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

لما التفتت لفتاد طلب لراحة فضيل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المظفر بقوله وتعطف حفظه الله في أن واحد بتعييني عضواً في مجلس

الرئيس - المجلس يعلن خلو المحل .

#### ٧ - الرسائل

(أ) كتاب من مجلس النواب بتهنئة مكتب مجلس الشيوخ على انتخاب حضرات أعضائه

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولتكم بأني قد عرضت على مجلس النواب كتاب دولتكم المؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عن تأليف مكتب مجلس الشيوخ فكلفني المجلس أن أوبئه إلى دولتكم وإلى حضرات المحضرين أعضاء المكتب التاني على هذا الانتخاب .

ويسرني أن أقوم بهذه المهمة وأنضم تآني الشخصية إلى تآني المجلس .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

رئيس مجلس النواب

عبد توفيق رفعت

(ب) تبليغ المجلس انتخاب حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوي بأمر رئيسا لجنة المالية وحضرة الشيخ المحترم إلياس عوض سكرتيرا لها

نص الكتاب المذكور :

محضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولتكم أن لجنة المالية اجتمعت اليوم وقررت انتخاب رئيسا لها وحضرة الشيخ المحترم إلياس عوض بك سكرتيرا لها .

فأرجو التكرم بأحاطة هيئة المجلس علما بذلك .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

رئيس اللجنة

يوسف قطاوي

الرئيس - أقدم لها التهنئة .

محضر الشيخ المحترم محمد طهت حرب باشا - أشكر حضرات زملائي أعضاء المجلس الذين أطروني الثقة بانتخابي لعضوية لجنة المالية وأمتدح عن قبول هذه العضوية نظرا لشغولي العظيمة من جهة ولعدم إمكان مواصلة حضور جلسات اللجنة من جهة أخرى .

الرئيس - سننظر في ذلك .

وجداول الأعمال لا يور عادة قبل ساعة افتتاح الجلسة . وإنما يجري قبل ذلك بوقت كاف . فلذا كانت جلسة يوم الثلاثاء الماضي عقدت في الساعة الرابعة مساء فالتزم أن يدخل الأعمال كتب، وطبع قبل ذلك بوقت يكفي لتوزيعه على حضرات الأعضاء .

ولكن كتاب الاستقالة ورد للمجلس بعد تحرير هذا الجدول . فلم يكن في الامكان - والذلة هذه - إدراجه به . وما انتهت في محضر الجلسة هو ما ورد فعلا في جدول الأعمال .

الرئيس - بناء على ذلك لا يكون هناك عمل للاحاطة إلى أبحاثنا حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .  
(تصفيق) .

٥ - التصديقي

على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على محضر الجلسة السابقة ؟  
(موافقة) .

#### ٦ - إعلان

على محضر حضرة صاحب الدولة عبد توفيق نسيم باشا

محضر الشيخ المحترم على نسيم باشا - يستقبل مجلس الشيوخ الوفور استقالة حضرة صاحب الدولة عبد توفيق نسيم باشا بمزيد الأسف حيث كانت لها آمال كبيرة في الاستفادة من كفاءته العالية ...

محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك - ألاحظ أن حضرة العضو يتلو من ورقة في يده والآنحة بحرم التلاوة .

محضر الشيخ المحترم على نسيم باشا - قصصت من التلاوة ألا يؤول كلامي غير ما قلت وحيث ثبتت الألفاظ التي أنطق بها تماما خشية عر فيها . ومع ذلك فقد خدم دولة نسيم باشا الأمة خدمات جليلة في الوظائف الحكومية السابقة التي تقلدها وانتهت بأن كان موضوع هذه جلالة ليكامل العلم .

عندما تم تعيين دولته عضوا في مجلس الشيوخ أرسلنا إليه تقديرنا لفضله بركات التاني لأجابه عليها بما تضمن أرتياحه وعيونته من هذا التعيين ونظرا لمرض دولته بالروماتزم في الصيف الماضي سافر إلى بلدة إستاني للاستشفاء بمجاساتها وقد تصادف أن قصصت إلى هذه البلدة وكان فرس عظيما عند ما علمت أنه كان يستشفى هناك وأنه استفاد من معالجته فيها ولكن يظهر أن المرض عادوه فحمله على الاستقالة ونحن لا يسعنا إزاء ذلك إلا أن نكر أسفنا لاستقالته ولحرمان المجلس من الخدمات الجليلة التي كنا نتحظر أن يؤمنها له ونسال الله عز وجل أن يسهب الصحة التامة والسعادة الشاملة .

(د) كتاب من حجرة التبليغ المترم مصطفى رشيد بك طلب مناقشة من عضوية لجنة المالية  
على الكتاب المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

بسم تقديم واجب الاحترام أحيط دولتك معلماً بأن لدى هذا خلاصاً  
يعتني من المخطوطات لجلسات هذا الأسبوع فأرجو قبول معذرتي ، هذا وقد  
كنت وصحت قسمي عضواً بلجنة الاقتراحات والمراض وتفضل المجلس  
فاقتضى عضواً بلجنة المالية ولكن لكثرة أعمال لجنة الاقتراحات أرجو  
التكتم بمطافئ من عضوية لجنة المالية والاكتفاء باشتغال بلجنة الأولى .  
وتفضلوا دولتك بقبول فائق استراي ما  
مصطفى رشيد

الرئيس — سننتظر ذلك .

#### ٨ — إعلان نتيجة انتخاب

(١) لجنة الاقتراحات والمراض

الرئيس — قام مكتب المجلس بفسر قوائم انتخاب أعضاء لجنة  
الاقتراحات والمراض وقد وجد بالصدق ٧٧ قاعة ، منها واحدة يبيضاها  
واسفرت النتيجة عما يأتي :

قال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

السيد عبد الحيد البركي ..... ٧٢ صوتا  
اللواء شون عزى باشا ..... ٧٢ »  
الدكتور حمزة شهيد أفندي ..... ٧٠ »  
مصطفى رشيد بك ..... ٦٩ »  
سليمان عثمان أياطة بك ..... ٦٨ »  
علي نهي باشا ..... ٦٦ »  
سعد الله عبد الرحمن السيد أفندي ..... ٦٥ »  
محمد محمود بك ..... ٦٥ »  
عبد العزيز المصوني بك ..... ٦١ »  
الشيخ حسين صالح خليفة ..... ٦١ »  
حسن صبري بك ..... ٥٩ »  
عبد الحليم البيل بك ..... ٥٩ »  
اللواء علي أحمد باشا ..... ١١ »  
عبد الله سميك بك ..... ٨ أصوات  
حسن مظلوم باشا ..... ٧ »  
محمد حب باشا ..... ٦ »  
الدكتور زكي مختار الجزائري أفندي ..... ٦ »  
اللواء عبد الحميد فريد باشا ..... ٥ »  
محمد غيث بك ..... ٥ »

(ج) كتاب من عدة رئيس مجلس الوزراء يعرض ما صدر من المراسم بقوانين  
والمراسم الخاصة بفتح اعتمادات إضافية بعد انتهاء دور الانعقاد الأخير للمجلس

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

«بيان» (١)

«أنشرف بأن أعرض على مجلس الشيوخ ما صدر بعد انتهاء دور الانعقاد  
الأخير للمجلس من المراسم بقوانين والمراسم الخاصة بفتح اعتمادات إضافية»

تحريراً في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١  
رئيس مجلس الوزراء  
إسماعيل صدق

(١) المراسم بقوانين والمراسم الخاصة بفتح اعتمادات إضافية التي صدرت

بعد نفس دور الانعقاد الأخير للمجلس

رقم المراسة الرسمية	تاريخ النشر	الموضوع	التاريخ	رقم
٨٥	١٩٣١/٨/٢٤	١ — المراسم بقوانين أخذ مبلغ مليون جنيه من الاحتياطي العام لتخصيصه لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية ... ..	١٩٣١/٨/٢٠	١٠٧
٩٠	١٩٣١/٩/١٠	الضبط القانوني لرق من الأراضي المملوكة تأجيل المطالبة بقيمة ٣٠٪ من إيجار الأماكن الزراعية من سنة ٢٩٣١	١٩٣١/٩/٨ ١٩٣١/٩/٨	١٠٩ ١١٠
٩٠	١٩٣١/٩/١٠	الزراعية ... .. تعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٩٣٠ الخاص بتعديل	١٩٣١/٩/٢١	١١١
٩٦	١٩٣١/٩/٢٨	الجمعية الزراعية ... .. إقصاص المساحة التي تخرج عن مساحة ١٩٣١	١٩٣١/٩/٢٧	١١٢
٩٦	١٩٣١/٩/٢٨	— ١٩٣٢ الزراعية ... .. تعديل أحكام القانون رقم ١٩٣١ أشخاص بتعديل زراعة القطن	١٩٣١/٩/٢٧	١١٣
٩٦	١٩٣١/٩/٢٨	السكراديس ... .. إضافة نفقة آل المائدة ١٧ الخاصة	١٩٣١/١٠/٢٩	١١٤
١٠٦	١٩٣١/١٠/٢٩	تعديل رسوم البريد المحل من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١	١٩٣١/١١/٢	١١٥
١٠٩	١٩٣١/١١/٢	تنظيم جهاز دائرة هندسة القصور كما بقائمة ٢ — المراسم الخاصة بفتح الاعتمادات إضافية	١٩٣١/١٠/٨	
١٠٠	١٩٣١/١٠/١٢	فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية (مصلحة البيوت والصناعة وسواها الحكومية) للسنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ للمصاريف الخمس السنوات الأولى لنادر بروسه المحاصلات بمرض الفرج ... ..	١٩٣١/١١/١٩	
١١٥	١٩٣١/١١/٢٣	فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٧٥٠ جنيه في الباب الثالث من ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ لغرض الألات الخدم للعام إعداد دارا لخدمة الملكية المصرية في مدينة باريس ... ..		

**مقرر الشيوخ المحترم يوسف قطاوى باشا** - أعتذر عن قبول عضوية لجنة المحاسبة وأرجع قضى كهندس لعضوية لجنة الأشغال .

**الرئيس** - سنتظرن ذلك .

(ب) عضوين من أعضاء المجلس ينشان الى اللجنة الاستشارية التشريعية

**الرئيس** - قام المكتب بفرض قوائم انتخاب عضوين من أعضاء المجلس ينشان الى اللجنة الاستشارية التشريعية وقد وجد بالصدوق ٧٧ قائمة وأسفرت النتيجة عما يلى :

تلك كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

أحد طلعت باشا	...	...	...	...	...	...	...	...	٩٠ صوتا
أحد ذو الفقار باشا	...	...	...	...	...	...	...	...	٥٣ »
عبد الرحمن رضا باشا	...	...	...	...	...	...	...	...	٢٠ »
عمود أبو النصر بك	...	...	...	...	...	...	...	...	٤ أصوات
عبد الله سميك بك	...	...	...	...	...	...	...	...	صوتين
نحله المطيعي باشا	...	...	...	...	...	...	...	...	»
عبد الحليم الليل بك	...	...	...	...	...	...	...	...	»
ألياس عوض بك	...	...	...	...	...	...	...	...	صوتا واحدا

**الرئيس** - أعلن انتخاب حضرة الشيوخ المحترمين أحد طلعت باشا وأحد ذو الفقار باشا عضوين ينشان الى اللجنة الاستشارية التشريعية .

**مقرر الشيوخ المحترم محمد زواففار باشا** - تشرلت باقتضى أحد عضوين من مجلس الشيوخ للمقر ايضا الى الجلسة الاستشارية التشريعية فأتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر على هذه الثقة ولكنى أعتذر عن قبول عضوية اللجنة المذكورة لأن صحتى لا تسماندنى على الاختلال فى أكثر من جلسة واحدة . وقد اتفقت فعلا عضوا فى لجنة دائمة هى لجنة المحاسبة فأرجو إذا سمح المجلس أن ينحسب عضوا بدلا عنى للاضطلاع بلجنة الاستشارية التشريعية .

**الرئيس** - أعلن أنه ليس لدى حضراتكم مانع من قبول اعتذار حضرة الشيخ المحترم أحد ذو الفقار باشا على أن يحمل محله حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا الذى يلىه فى عدد الأصوات .

( موافقة ) .

**مقرر الشيوخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا** - أتقبل هذه الثقة بجزيل الشكر .

(انصرف حضرة صاحب المال على ما هو باشا ووزير الحفانية) .

وكل من محمد مصطفى عجم بك وأحد عرفان باشا وألياس عوض بك وعبد الحليم سليمان باشا وعبد الرحمن رضا باشا - أربعة أصوات .

وكل من طلفان سيد احمد سالم بك ومحمد خيرت راضى بك - ثلاثة أصوات .

وكل من حسين وأصف باشا وإبراهيم وسيله باشا والقريق موسى قواد باشا والشيخ حسين والى ومحمد مقل باشا ومحمد نجيب شكرى بك وحليم ناهوم أفندى واسماعيل سرى باشا - صوتين .

وكل من عد فتحي يكن بك ونحله المطيعي باشا ويوسف قطاوى باشا ومصطفى خليفة باشا وحبيب دوس بك وأحد زيور باشا ويعقوب بيلى عطيه بك وشفيق سمى الله حلايه أفندى وحسن رشوان حادى بك وعبد العزيز سيف النصر بك وأحد ذو الفقار باشا وأحد نجيب براده بك وأمين خالى باشا وأمين سالى باشا واللواء عبد صادق بيجي باشا والأستاذ إرفانس وفضيلة الشيخ عبد الاحمدى الطواصرى ومحمد فهمى باشا - صوتا واحدا . (انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صادق باشا ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) .

**الرئيس** - أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين السيد عبد الحليم البكرى واللواء محمود عزى باشا ومصرى محمود أفندى ومصطفى رشيد بك وسليمان ميثان إبانته بك وصل فهمى باشا وسعد الله عبد الرحمن السيد أفندى ومحمد محمود بك وعبد العزيز البهريوى بك والشيخ حسين صالح خليفة وحسن صبرى بك وعبد الحليم الليل بك أعضاء بلجنة الاقتراحات والعروض .

**مقرر الشيوخ المحترم حسن صبرى بك** - أنا لم أرفع قضى لعضوية هذه اللجنة ولذلك أعتذر عن قبول عضويتها .

**الرئيس** - وهو كذلك ويحل محل حضرته فى العضوية حضرة الشيخ المحترم اللواء على أحمد باشا الذى يلىه فى عدد الأصوات .

**مقرر الشيوخ المحترم عبد الحليم أبو بكر بك** - أعتذر كذلك عن قبول عضوية هذه اللجنة وأرجو أن يرجع المجلس بدلا عنى لما .

**مقرر الشيوخ المحترم اللواء على أحمد باشا** - لقد اتفقت عضوا فى لجنة المالية وأنا مرشح لعضوية لجنة الحربية ولذلك أعتذر عن قبول العضوية فى أية لجنة أخرى .

**الرئيس** - إذن يحل محل العضوين المتدوين عن قبول عضوية لجنة الاقتراحات والعروض حضرات الشيوخ المحترمين عبد الله سميك بك وحسن مظلوم باشا وهما اللذان يليان بجزيرة الشيخ المحترم اللواء على أحمد باشا فى عدد الأصوات .

( موافقة ) .

## ٩ - انتخاب أعضاء لجنة الحقائقية

الرئيس - نشر الآن في انتخاب أعضاء لجنة الحقائقية وعدد أعضائها عشرة .  
 حرر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المعد لذلك .

## ١٠ - انتخاب أعضاء لجنة المعارف

الرئيس - نشر الآن في انتخاب أعضاء لجنة المعارف وعدد أعضائها عشرة .  
 تمحل عن الرئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا حضرة صاحب السعادة نخلة المطيعي باشا وكيل المجلس .

مقررة الشيخ المرمم الشيخ محمد المرحوم الفواز الهري - نزع عملية الانتخاب الآن حتى تصل المذرب .

## الرئيس - ترلع الجلسة مشردقائق .

رغت الجلسة الساعة الخامسة والبقية العاشرة .

أعيدت الجلسة الساعة الخامسة والبقية الثامنة والثلاثين برئاسة حضرة صاحب النولة يحيى إبراهيم باشا .

حرر حضرات الأعضاء قوائم انتخاب لجنة المعارف ووضعوها في الصندوق المعد لذلك .

## ١١ - انتخاب أعضاء لجنة المواصلا

الرئيس - نشر الآن في انتخاب أعضاء لجنة المواصلا وعدد أعضائها عشرة .  
 حرر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المعد لذلك .

## ١٢ - انتخاب أعضاء لجنة الخارجية

الرئيس - لنشر الآن في انتخاب أعضاء لجنة الخارجية وعدد أعضائها عشرة .  
 حرر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المعد لذلك .

## ١٣ - إعلان نتيجة انتخاب لجنة الحقائقية

فحصت الهيئة المكلفة بالإشراف على عملية الفرز صندوق قوائم انتخاب أعضاء لجنة الحقائقية فوجدت به ٧٤ قاعة .

وأعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتي :

قال كل من حضرات الشيوخ المختارين

أحمد طامت باشا ... .. ٧٣ صوتا

صالح حق باشا ... .. ٧٢ »

عبد الرحمن رضا باشا ... .. ٧١ »

أحمد ذو الفقار باشا ... .. ٧١ »

الشيخ عبد الحميد سليم ... .. ٧٠ »

عمود أبو النصر بك ... .. ٦٦ »

الشيخ محمد خيرت راضي بك ... .. ٦٦ »

نخلة المطيعي باشا ... .. ٦٧ »

عبد الحليم البيل بك ... .. ٦١ »

ادوار قصيري بك ... .. ٥٦ »

أمين غالي باشا ... .. ٣٩ »

أحمد عرفان باشا ... .. ٤ أصوات

الدكتور مرعي محمود ... .. ٣ »

وقال كل من إبراهيم وجيه باشا وحسن صبري بك والشيخ حسين وأبي محمد صدق باشا - صوتين .

وكل من الياس عوض بك وسليم ناحوم انفسى ومحمد نجيب شكرى بك ويوسف قطاوى باشا - صوتا واحدا .

الرئيس - أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المختارين أمد طلعت باشا وصالح حق باشا وعبد الرحمن رضا باشا وأحمد ذو الفقار باشا والشيخ عبد الحميد سليم وعمود أبو النصر بك والشيخ محمد خيرت راضي بك ونخلة المطيعي باشا وعبد الحليم البيل بك وادوار قصيري بك أعضاء لجنة الحقائقية .

## ١٤ - انتخاب أعضاء لجنة الأوقاف

الرئيس - نشر الآن في انتخاب لجنة الأوقاف وعدد أعضائها عشرة .

حرر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المعد لذلك .

ونال كل من فضيلة الشيخ عبد الحميد سليم وفضيلة الشيخ محمد الإحمدى  
الفلأهوى ثلاثة أصوات .







## ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
لم يقر أحد .  
صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

فقرة الترخيم المزمع سحبها - بالأمس طلب حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا إطفاء من عضوية لجنة المالية للأسباب التي ذكرها ولكنني تقابلت مع سعادته اليوم وأنهى إلى قبول البقاء في اللجنة المذكورة وقد كلفني سعادته أن أبلغ المجلس ذلك .

## ٢ - تنقضي بعض حضرات الأعضاء عن عضوية بعض اللجان وحلول آخرين محلهم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يحل حضرة الشيخ الاستاذ حسن صبرى بك محل حضرة الشيخ المحترم مصطفى رشيد بك بلجنة المالية ؟  
وحضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا محل حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا بلجنة المحاسبة ؟ وحضرة الشيخ المحترم أمين فالح باشا محل حضرة الشيخ المحترم أحمد ذوالفقار باشا بلجنة الحفانية ؟

وعلاوة من حضرات اللذين نالوا أكثر الأصوات بعد أعضاء اللجان الذين أعلن انقضاءهم .  
( موافقة ) .

## ٣ - إعلان نتيجة انتخاب لجنة المواصلات

الرئيس - قام المكتب بفرز قوائم انتخاب أعضاء لجنة المواصلات وقد وجد بالصندوق ٧٠ لقائمة وأسفرت النتيجة عما يأتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

حسن مظلوم باشا ..... ٧٠ صوتا  
عبد مقبل باشا ..... ٦٧  
عبد الله سميك بك ..... ٦٧  
عبد نجيب شكرى بك ..... ٦٧  
عل فهيمى باشا ..... ٦٤  
الدكتور زكى مختار الجزيرى القندى ..... ٦٤  
عبد فتحي يكن بك ..... ٦٤

أحمد السليارى بك ..... ٦٣ صوتا  
الفرقي موسى فؤاد باشا ..... ٦٢  
عبد نجيب برى بك ..... ٥٩  
عبد الحيد سليمان باشا ..... ٧ أصوات  
أحمد زيور باشا ..... ٥  
الواء عبد الحميد فريد باشا ..... ٥  
عبد أحمد جود باشا ..... ٤  
عبد محب باشا ..... ٣  
الواء محمود عزيم باشا ..... ٣

وكل من حضرات : اللواء محمد صادق يحيى باشا وحبيب دوس بك وأمين سالى باشا ونحله المظبى باشا - صوتين .

وكل من حضرات : حسن صرى بك ، اسماعيل سري باشا ، حسين واصف باشا ، جيان سليمان أبانله بك ، يوسف قطاوى باشا ، السيد عبد الحميد البركى ، الشيخ حسين ولى ، شفيق محمد الله حلايه افندى ، عبد العزيز سيلف النصر بك ، الدكتور صبرى محمود ، محمد رياض حنيفى بك ، أحمد نجيب براده بك ، أحمد فهيمى الرشيد بك ، محمد فهيمى الناضوى باشا - صوتا واحدا .

الرئيس - هل لأحد من حضرات الأعضاء المتخفين عنو يمتنع من قبول هذه العضوية ؟  
أصوات : لا .

الرئيس - إذن أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين حسن مظلوم باشا ، محمد مقبل باشا ، عبد الله سميك بك ، محمد نجيب شكرى بك ، عل فهيمى باشا ، الدكتور زكى مختار الجزيرى ، محمد فتحي يكن بك ، أحمد السليارى بك ، الفرقي موسى فؤاد باشا ، محمد نجيب برى بك أعضاء لجنة المواصلات وأهتتمهم .

## ٤ - إعلان نتيجة انتخاب لجنة الخارجية

الرئيس - قام المكتب بفرز قوائم انتخاب أعضاء لجنة الخارجية وقد وجد بالصندوق ٧٢ لقائمة وأسفرت النتيجة عما يأتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد زيور باشا ..... ٧٢ صوتا  
ابراهيم وجيه باشا ..... ٧١  
طليم ناحوم القندى ..... ٧٠



(انصرف حضرات أصحاب المجالس والسعادة : حافظ حسن باشا وزير الزراعة وأحمد علي باشا وزير الأوقاف وظل جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية ) .

٧ - إرجاء إعلان نتيجة انتخاب المجلس المذكورة الى الجلسة المقبلة

. الرئيس - وضمت قوائم انتخاب أعضاء المجلس الأربع التي أجريت عملية انتخابها الآن في ظرف خاص لكل منها وختم عليه بالشمع الأحمر وسيبقى المكتب فور هذه القوائم وستعلن النتيجة في الجلسة المقبلة .

الرئيس - المرجو من حضرات أعضاء المجلس التي أعلنت نتيجة انتخابها أن يجتمعوا بعد رفع الجلسة لانتخاب رؤسائها وسكريرها .  
والآن هل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة التالية في يوم الثلاثاء القادم لأننا ستكون مشغولين في يوم الاثنين وحضراتكم تملكون السبب ؟  
( موافقة ) .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء على أن يعود المجلس للاجتماع في يوم الثلاثاء ٢٩ شعبان سنة ١٣٥٠ ( ٥ يناير سنة ١٩٣٢ ) في منتصف الساعة الخامسة مساء ٢

٦ - انتخاب أعضاء باقي المجالس

( أ ) لجنة الأعدال

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الأشغال وعدد أعضائها عشرة .  
حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق الممكّن لذلك .

( ب ) لجنة الحرية

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الحرية وعدد أعضائها خمسة .  
حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق الممكّن لذلك .

( ج ) لجنة الداخلية والشؤون المدنية

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الداخلية والشؤون المدنية وعدد أعضائها خمسة عشر .  
حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق الممكّن لذلك .

( د ) لجنة الزراعة

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الزراعة وعدد أعضائها خمسة عشر .  
حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق الممكّن لذلك .

## محضر الجلسة السادسة

المتعددة علنا في يوم الثلاثاء ٢٦ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ٥ يناير سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ٤ — تبليغ المجلس لكتاب حضرات الشيوخ المحترمين رؤساء ومسؤولي طائفة  
الخاصة . الانتخابات والبرامج . الخيرية . المراسلات .  
التأدية . الأوقاف . المدارس . الرد على خطاب القروش .
- ٥ — سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ  
المحترم يعقوب يادى بك عن تقدير القصب ومخاطبة . سره .  
الاجابة عليه .
- ٦ — الاقتراح من حضرة الشيخ المحترم الفريق موسى كراد باشا بتعديل شكل  
بلدة ونوع ضريبة المنقر وتقليص أجور الخدماء .  
إسائه إلى لجنة الاقتراحات والمراجعات .

- ١ — الاجازات .
- ٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ — إعلان نتيجة انتخاب طائفة :  
(أ) بلدة الافغان .  
(ب) « الحرية » .  
(ج) « الداخلية والنفوذ السمية » .  
(د) « الزاوية » .

### ثالثا — بشرى إذن :

حضرات : حسن رشوان ، هادي بك . محمود أبو النصر بك . عبد أحمد  
عبد باشا . عبد خيرت ، هادي بك . عبد رياض عفيفي بك . عبد طلعت  
حرب باشا .  
وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا رئيس  
مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . وحضرة صاحب السعادة على  
جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .  
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :  
أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . شفيق  
محمد الله جلالة افندي .  
عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .  
أعلن حضرة صاحب المال الرئيس افتتاح الجلسة .  
الترتيب — يستند حضرة صاحب الدولة يميني إبراهيم باشا رئيس المجلس  
من جلسة اليوم ولي الشرف العظيم أن أعلن انجلى راسيا .

اجتمع المجلس الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثين مساء برئاسة حضرة صاحب  
المال أحمد طلعت باشا وكيل المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

القائمين :

أولا — باجازات :

حضرات : محمد الله عبد الرحمن السيد افندي . بولص حنا باشا .  
عبد مصطفى عروة بك . سلطان محمود جهنسي بك . الدكتور  
فارس نمر . قلبي فهمي باشا . أحمد ذو الفقار باشا .

ثانيا — باحتضار :

(أ) من جلسة اليوم حضرات : جرجس زياتري باشا . أحمد  
السلياري بك . الفريق موسى كراد باشا . محمد صدق باشا .  
موسى زايد باشا . كامل جرجس تكلا بك .

(ب) من جلسة اليوم والفند حضرات : الدكتور أحمد يوسف عطية  
افندي . سلطان الصمدى بك . سليم خليل بطرس بك .

## ١ - الاجازات

الرئيس - طلب كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

يرى حنا باشا مد إجازته لغاية اليوم وقلبي فهمي باشا أسبوعاً من  
٤ يناير وأحد ذو القعدة باشا ستة أيام من اليوم وسليمان محمود بهنسي بك  
أربعة أيام من ٤ يناير ومحمد مصطفى عجمو بك ثلاثة أيام من ٤ يناير وهذه  
الاجازات لسبب المرض، فهل توافقون حضراتكم على منح هذه الاجازات ؟  
( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة  
السابقة ؟  
لم يترشح أحد .

الرئيس - صلت الجلسة على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ - إعلان نتيجة انتخاب اللجنة الباقية

( ١ ) لجنة الأعمال

الرئيس - قام المكتب بفرض فواتر انتخاب أعضاء لجنة الأعمال وقد  
وجد بالصندوق ٧٧ قائمة منها واحدة بيضاء وأسفرت النتيجة عما يأتي :

قال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

إسماعيل صري باشا ... .. ٧٦ صوا  
عبد الحميد سليمان باشا ... .. ٧٦  
حسين وأصف باشا ... .. ٧٦  
محمد توفيق مهنا بك ... .. ٧٣  
محمد مقبل باشا ... .. ٧٣  
الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ... .. ٦٧  
الشيخ أحمد السيد زين ... .. ٥٤  
بولس حنا باشا ... .. ٤٤  
محمد مصطفى عجمو بك ... .. ٤١  
يوسف قطاوي باشا ... .. ٣٧  
عبد إسماعيل إبانة بك ... .. ٣٥  
عبد أحمد صود باشا ... .. ٢٦  
أمين ساي باشا ... .. ٢١  
عبد الحليم البيل بك ... .. ١٢  
جيسوي زايد باشا ... .. ٧ أصوات  
الدكتور زكي مختار الجيزيري أفندي ... .. ٧

وكل من حضرات : سلطان محمود بهنسي بك والدكتور محمود عبد الوهاب بك  
وجد تصحي يمكن بك - ثلاثة أصوات .

وكل من حضرات : مصطفى رشيد بك وعبد عجب باشا وعبد غيث بك -  
صوتين .

وكل من حضرات : صالح حقي باشا وعبد فهمي باشا والدكتور مصطفى  
صفوت بك ومحمود أبو النصر بك وعبد صادق يحيى باشا وقلبي فهمي باشا  
وعبد أبو النصر الفارس أفندي وأحمد نجيب براده بك وأبراهيم راتب بك -  
صوتا واحدا .

الرئيس - إذن أمان انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : إسماعيل  
صري باشا وعبد الحميد سليمان باشا وحسين وأصف باشا ومحمد توفيق مهنا بك  
ومحمد مقبل باشا والدكتور أحمد رشيد عبد الله بك والشيخ أحمد السيد زين  
وبولس حنا باشا ومحمد مصطفى عجمو بك ويوسف قطاوي باشا أعضاء  
لجنة الأعمال .

( ب ) لجنة الحرية

الرئيس - قام المكتب بفرض فواتر انتخاب أعضاء لجنة الحرية وقد  
وجد بالصندوق ٧٧ قائمة وأسفرت النتيجة عما يأتي :

قال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

الفريق موسى فؤاد باشا ... .. ٧٦ صوا  
اللواء علي أحمد باشا ... .. ٧٤  
محمد صادق يحيى باشا ... .. ٧٤  
عبد الحميد فريد باشا ... .. ٧٢  
أبراهيم راتب بك ... .. ٦٨  
حسن علي جازي بك ... .. ٦٢  
سلطان السعدني بك ... .. ٥٨  
اللواء محمود حزي باشا ... .. ١٢  
طلحان سيد أحمد سالم بك ... .. ٩ أصوات

وكل من حضري : محمد مقبل باشا والدكتور زكي مختار الجيزيري أفندي -  
أربعة أصوات .

وكل من حضري : عبد الكريم شديد بك وعبد مصطفى عجمو بك - صوتين .  
وكل من حضرات : عبد الحليم البيل بك ونجيب برحي بك وعبد تقي يمكن  
بك وعبد فهمي باشا - صوتا واحدا .

الرئيس - إذن أمان انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : الفريق موسى  
فؤاد باشا واللواء علي أحمد باشا واللواء عبد صادق يحيى باشا واللواء عبد الحميد  
فريد باشا وأبراهيم راتب بك وحسن علي جازي بك وسليمان السعدني بك  
أعضاء لجنة الحرية .

## (د) بلة الزاوة

الرئيس - قام المكتب بقرن قوائم انتخاب أعضاء لجنة الزراعة وقد وجدنا بالصدوق ٧٨ قائمة وأسفرت النتيجة عما يأتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

محمد مصطفى عجرة بك	٧٧	صوتا
عبد الكريم شليد بك	٧٦	»
محمد أبو النصر الفار افندي	٧٥	»
محمد حشيت بك	٧٥	»
حافظ المشاوي بك	٧٥	»
مصطفى خليفة باشا	٧٥	»
عيسى زايد باشا	٧٤	»
حسن رشوان حامدي بك	٧٤	»
محمد اسماعيل أباطه بك	٧٣	»
نخلة المظلي باشا	٧٣	»
طلحان سيد احمد سالم بك	٧٣	»
أبو زيد ططاوي بك	٧٢	»
الشيخ أحمد السيد زين	٧٢	»
نجيب بزي بك	٧٢	»
حسن علي جازيه بك	٦٩	»
محمد منصور افندي	١٠	أصوات

وكل من حضري : سلطان السعدى بك وأمين حسين يوسف افندي - ثلاثة أصوات .

وكل من حضرات : الشيخ عبد الباقي بدران وعبد العزيز البسيوني بك وعبد الله سميك بك والألاء علي أحمد باشا ومحمد فهمي الناضوري باشا وحسن مظلوم باشا وسليان حنان أباطه بك ومحمد بك - صوتين .

وكل من حضرات : أمين خالي باشا وحسن صبري بك واسماعيل صبري باشا وأمين ساي باشا وأبوليس حنا باشا وسلطان محمود بيشي بك وعبد العزيز سيف النصر بك ولطفي فهمي باشا ورياض حقيقي بك ومحمد توفيق مهنا بك - صوتا واحدا .

الرئيس - إذن أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : محمد مصطفى عجرة بك وعبد الكريم شليد بك ومحمد أبو النصر الفار افندي ومحمد حشيت بك وحافظ المشاوي بك ومصطفى خليفة باشا وعيسى زايد باشا وحسن رشوان حامدي بك ومحمد اسماعيل أباطه بك ونخلة المظلي باشا وطلحان سيد احمد سالم بك وأبو زيد ططاوي بك والشيخ أحمد السيد زين ونجيب بزي بك وحسن علي جازيه بك أعضاء لجنة الزراعة .

## (ج) بلة الداخلية والشؤون المحلية

الرئيس - قام المكتب بقرن قوائم انتخاب أعضاء لجنة الداخلية والشؤون المحلية وقد وجد بالصدوق ٧٦ قائمة وأسفرت النتيجة عما يأتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور محمد طاهر بك	٧٥	صوتا
» محمود عبد الوهاب بك	٧٥	»
» أحمد فهمي الرشيد بك	٧٤	»
» مصطفى صفوت بك	٧٤	»
» جرجس زناهرى باشا	٧٣	»
» سليمان حنان أباطه بك	٧٢	»
» محمد فهمي باشا	٧٢	»
» محمد محب باشا	٧١	»
» الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك	٦٩	»
» عبد العزيز البسيوني بك	٦٩	»
» الدكتور أحمد يوسف عطية افندي	٦٩	»
» محمد فهمي الناضوري باشا	٦٩	»
» رياض حقيقي بك	٦٨	»
» سليم بطرس بك	٦٥	»
» محمد منصور افندي	٦٤	»
» الدكتور زكي غنار الجيزي افندي	٩	أصوات
» محمد توفيق مهنا بك	٧	»

وكل من حضرات : طلحان سيد احمد سالم بك ومحمد أبو النصر الفار افندي وعبد الحميد سليمان باشا وحسن مظلوم باشا - ثلاثة أصوات .

وكل من حضرات : أمين ساي باشا ومحمد مقل باشا ومحمد أبو النصر بك وأحمد زيور باشا والدكتور صبري محمود افندي ومحمد مصطفى عجرة بك - صوتين .

وكل من حضرات : إلياس حوض بك وأبراهيم زائب بك والفرق موسى فؤاد باشا وحسن صبري بك واسماعيل صبري باشا والألاء محمد مبادئ يحي باشا وحسن وأصف باشا وعبد الحليم البك وبمحمد حشيت بك وأبراهيم وجيه باشا وأحمد عرفان باشا ومحمد اسماعيل أباطه بك ويطوب بيادى بك وأحمد ذو الفقار باشا وبندالله سميك بك وأحمد نجيب براده بك ومحمد خريت راضى بك - صوتا واحدا .

الرئيس - إذن أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : الدكتور محمد طاهر بك والدكتور محمود عبد الوهاب بك والدكتور أحمد فهمي الرشيد بك والدكتور مصطفى صفوت بك وجرجس زناهرى باشا وسليان حنان أباطه بك ومحمد فهمي باشا ومحمد محب باشا والدكتور أحمد رشيد عبد الله بك وعبد العزيز البسيوني بك والدكتور أحمد يوسف عطية افندي ومحمد فهمي الناضوري باشا ورياض حقيقي بك وسليم بطرس بك ومحمد منصور افندي أعضاء لجنة الداخلية والشؤون المحلية .

## ٤ - تبليغ المجلس

اتخاب حضرات الشيوخ المحترمين رؤساء وسكرتيرى الجان الاى تم بائها

الرئيس - أبلغ المجلس أسماء حضرات رؤساء وسكرتيرى الجان الآتية :

الجنة	الرئيس	السكرير
الحاسبة ... ..	أحمد ذو الفقار باشا	محمود ابو النصر بك
الاقتراحات والمراض	الواء محمود حمزى باشا	الدكتور مرسى محمود افندى
المطانية ... ..	أحمد طلعت باشا	محمد الحليم البيل بك
المواصلات ... ..	الفريرى موسى فؤاد باشا	حسن مظلوم باشا
الخارجية ... ..	أحمد زيور باشا	ابراهيم راتب بك
الأوقاف ... ..	الشيخ عبد الاحدى الزاهرى	الشيخ حسين ولى
المعارف ... ..	أمين سائى باشا	شيخ سعد الله حلاب افندى

الرئيس - وقد أبلغتنا كذلك لجنة الرد على خطاب العرش انها التفتت  
حضرة الشيخ المحترم محمود ابو النصر بك سكرتيرى لما .

( حضر حضرة صاحب المعالى حافظ حسن باشا وزير الزراعة ) .

## ٥ - سؤال

مرجه الى حضرة صاحب اللجنة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم يعقوب  
يادى بك من تصدير الذهب وصعيد مره - الاجابة عليه

نص السؤال :

تعرضة صاحب اللجنة ورئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه سؤالى هذا الى حضرة صاحب اللجنة وزير المالية .

على اثر صدور قرار الحكومة الانجليزية بفصل الجنيه الاسترلى عن  
ميار الذهب ، ولارتباط العملة المصرية بالعملة الانجليزية ، قوت  
الحكومة المصرية حظر إصدار الذهب . ولذا كثرت فى الأيام الأخيرة  
حوادث تهريبه ما تشطت بعض السيوت المالية والتجار الى شرائه  
بأسعار الحالية وإيداعه فى خزائن البنوك الأجنبية لحساب الخارج . ومعلوم  
أن أسعار الذهب الحالية تنقص عن سعره الحقيقى بالخارج ٢٥ قرشا صافا  
فى الجنيه تقريبا .

( أ ) فهل رخصت الحكومة لأحد الأفراد أو الهيئات بالتصدير ؟

( ب ) وهل يرى دوائر الوزارته لمشم شرب الذهب الى الخارج ان  
يحدد سعره بحسب أسعار الخارج ويباح إصداره ؟

( ج ) أو ان الحكومة تشتري الذهب بحسب أسعاره الحالية - وتولى  
هى تصريفه بالخارج فيود على ثرائة الدولة فرق السعر .

( د ) أو لانا كانت الحكومة قد قررها على رأى آخر ف هذا  
الموضوع فنتفضل بإطلاع هيئة المجلس الموقر عليه .

وتفضلوا بإصاحب اللجنة قبول عظيم الاحترام ما

٢١ ديسمبر ١٩٣١

يعقوب بهادى

عضو مجلس الشيوخ

عشرة مساء . الدائرة الشمالية - أود قبل الاجابة على سؤال حضرة  
الشيخ المحترم لفت النظر الى أن منع تصدير الذهب لم يكن مقربا على قرار  
الحكومة البريطانية لانها بالخروج على قاعدة الذهب وإنما . مع الى الرسوم  
الصادر فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٦ الذى حذر تصدير الذهب من القطر المصرى  
إلا بترخيص خاص من وزير المالية ولا يزال هذا الرسوم سارى المفعول  
الى الآن .

ولما كان قد رخص فى خلال بعض شهور من عام ١٩٣١ بتصدير كمية  
من الذهب فقد كان ذلك على سبيل التجربة . وبمقتضى الحق المفعول لوزير  
المالية طبقا لذلك المرسوم .

وقد ترتب على قرار الحكومة البريطانية وقف التعامل بالذهب أن ارتفع  
سعره فى كل البلاد التى عملتها ارتباط بالجنيه الاسترلى ووزارة المالية جادة  
فى بحث الموضوع بما يستحقه من العناية توطئة لاتجاه الخطة المالية  
ولا يخفى أن مثل هذه المسائل يجب ان تتناول لجنة لما يكتشفها من الصعوبات  
التقنية الكثيرة .

مؤرخة : الشيخ المحترم يعقوب بهادى بك - إزاء هذا التصريح الذى أدلى  
به حضرة صاحب اللجنة وزير المالية لا يسنى إلا تقديم الشكر لدوره  
على وعده الشامل يبحث هذه المسألة بالدفقة لما لها من الخطورة فى حالتنا  
المالية .

## ٦ - اقتراح

من حضرة الشيخ المحترم الفريرى موسى فؤاد باشا بمعدل تشكيل لجنة وضع ضريبة  
الخلف وعرض اجراء الخلفاء

الرئيس - هل لاحد من حضراتكم اعتراض على إحالة هذا الاقتراح  
الى لجنة الاقتراحات ؟

عشرة : الشيخ المحترم مير الله . البلى بك - الاقتراح المقدم من حضرة  
الشيخ المحترم يرى الى تغيير تشكيل اللجنة القائمة فيما يخص موضع ضريبة الخلف  
ثم بتقليص اجور الخلف والذى أسرفه أن كلا الأمرين يدخل فى اختصاص  
مجالس المديرية وبناء على هذا يكون نظر المجلس فى مثل هذا الاقتراح  
افتتاحا على اختصاص مجلس مكون بمقتضى النظام المستورى .



على أن أتراجع. — بما أنني ندمت بما ليس إلا مجرد رغبة هي من اختصاص مجالس المديرية .

الرئيس: — من يرائق من حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات فليستعجل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

الرئيس: — المجلس يقرر إحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة الاقتراحات .

والآن أرجو من حضرات أعضاء اللجان التي أعلنت نتيجة نقابها في هذه الجلسة أن يمتنعوا بعد رفضها لاقتناب رؤسائها وسكرتيرها وإخطار المجلس بذلك .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الرابعة والديقة الخامسة والاربعين مساء على أن يعود المجلس للاعقاد غدا الأربعاء ٢٧ شعبان سنة ١٣٥٠ ( ٦ يناير سنة ١٩٣٢ ) في منتصف الساعة الخامسة مساء ٥ .

ولذلك أرى من الآن أن يقرر المجلس عدم جواز نظر هذا الاقتراح إلا إذا تفضل صاحبه بسحب .

الرئيس: — حضرة الشيخ المحترم مقدم هذا الاقتراح غير حاضر بالجلسة فهل ترون حضراتكم إحالته إلى لجنة الاقتراحات ؟

مقدمة الشيخ المحترم ادوارد قصيري بك: — إن مجلس الشيوخ غفص بالنظر في كل ما يقدم إليه من الاقتراحات فسلطته هي العليا وتليها سلطة المجالس الأخرى . وأرى أن يحال هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

مقدمة الشيخ المحترم عبد السلام إدراي بك: — أرجو أن يسمح لي حضرة الشيخ المحترم ادوارد قصيري بك أن أذكر أنه من الخطأ أن تدعى أننا أصحاب السلطة العليا في كل شيء لأن معنى هذا أنه يحق لنا التدخل في الإدارة والفضاء وغيرهما . فإذا أراد حضرة الشيخ المحترم مقترح الاقتراح إدخال تعديل على تشكيل لجنة قائمة فإليه إلا أن يقدم اقتراحا بمشروع قانون .



## محضر الجلسة السابعة

المتعددة علنا في يوم الأربعاء ٢٧ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ٦ يناير سنة ١٩٣٢

### ملخص

- كلمة حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك مطروحة بتقديمها  
مشروع الرد .  
مشروع الرد على خطاب العرش .  
كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن صهي بك على المداخلة .  
رد حضرة الشيخ المحترم عبد السلام البيل بك .  
» » » »  
» » » »  
» » » »  
» » » »  
كلمة حضرة صاحب المحلة رئيس مجلس الوزراء .  
حضرة الشيخ المحترم حسن صهي بك يقدم كتابه الأسباب التي  
أسندت إليها في مخالفة رأى الألبية وطلب إيجابها في الحضر علما  
لنص المادة (٨٦) من قانون النظام الداخلي للبرلمان .  
٧ - المجلس يقرر بالإجماع الثقة بالزيارة .

- ١ - الإجازات .  
٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .  
٣ - تبليغ المجلس ألقاب حضرات الشيوخ المحترمين رئيس وسكرتري المجلس  
الداخلي والوزيرون الصبية . والمغربية .  
٤ - خطاب من حضرة الشيخ المحترم سيد الله عبد الرحمن الهندي يتناول فيه  
من يقول حضرة بلغة الاقتراحات والمقارنات .  
٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب ينتج أمجاد إسرائيلي يبلغ  
٥٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة الجبال لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢  
إسالة إلى لجنة المالية .  
٦ - تقرير لجنة الرد على خطاب العرش .  
مناقشة حول تفسير المادة (٤٨) من قانون النظام الداخلي  
للبرلمان .  
مباداة القائل والأربعين ساعة المتفرغين عليه في المادة المذكورة  
لا ينبغي على تقرير لجنة الرد على خطاب العرش وأنها ينبغي على  
تقرير المجلس الأخرى .

- أحمد رشيد عبد الله بك . اللواء محمد صادق يحيى باشا .  
اللواء محمد الحميد فريد باشا . السيد عبد الحميد البكري .  
محمد صادق باشا . الشيخ حسين والي . يطوب يباري  
عليه بك . الدكتور محمد طاهر بك . أحمد زيرور باشا .  
أبو زيد طحطاوي بك .  
(ب) عن مجلسي الأسس واليوم حضرات : الدكتور أسعد  
يوسف عليه الهندي . سلطان السعدى بك . سلم خليل  
بكرس بك .  
ثالثا - بغير إذن :  
حضرات : أحمد الشيارى بك . بولس حنا باشا . سيد الله عبد الرحمن  
السيد الهندي . محمد رياض حفيظ بك . محمد طهيت حرب باشا . الفريق  
موسى نؤاد باشا .

- اجتمع المجلس الساعة الزاوية والدقيقة الثلاثين مساء برئاسة حضرة  
صاحب الدولة يحيى إبراهيم رئيس المجلس .  
وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :  
الغائبين :  
أولا - بإجازات :  
حضرات : الدكتور فارس عمر . علي فهمى باشا . أحمد  
ذو الفقار باشا . سلطان محمود بليس بك . محمد فهمى باشا .  
الأبنا يونس .  
ثانيا - باحتذار :  
(١) عن جلسة اليوم حضرات : علي فهمى باشا . الدكتور

## ٤ - كتاب

من حضرة الشيخ المحترم سعد الله عبد الرحمن بطريقه عن قبول ضريبة  
لجنة الاقتراحات والمراض

نص الكتاب المذكور :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد المتابعة والاحترام . أشرف بإحاطة دولكم علما بأني ألقبت عضوا  
في لجنة الاقتراحات والمراض . وحيث إن مهني وأشغال الخصوصية وبعد  
المسافة لا تسمح لي بأن أكون عضوا في هذه اللجنة فأرجو قبول استغاثتي  
من هذه اللجنة وأتقرب عضو بدلا مني .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي ما

سعد الله عبد الرحمن

٦ يناير ١٩٣٢

الرئيس - يحتفل بدلا عنه من على حضرته في إحراز عدد الأصوات  
لهذه اللجنة .  
( موافقة ) .

## ٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح أملاك خانك يبلغ ٥٠٠٠ جنية في ميزانية مصلحة  
المال لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ - إحالة الى لجنة المالية

فل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا  
نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٥ يناير سنة ١٩٣٢  
في تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفتح أملاك خانك يبلغ  
٥٠٠٠ جنية في ميزانية مصلحة المال الأميرية للسنة المالية ١٩٣١ -  
١٩٣٢ ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا دولكم مشروع القانون ، وتقرير لجنة  
المالية ، ومحضر الجلسة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

٦ يناير ١٩٣٢

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بهاون الى  
لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

وحضر من الوزراء حضرات : **أحمد** الدولة والمبال والدادة اسماعيل  
صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح  
يحيى باشا وزير الخارجية . أحمد علي باشا وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا  
وزير الزراعة . توفيق دوس باشا وزير المواصلات . محمد حلمي صيسى باشا  
وزير المعارف العمومية . إبراهيم نوري كرت باشا وزير الأشغال العمومية .  
علي جمال الدين باشا وزير البحرية والبدوية .

تولى السكرتيرية البرلمان حذرات : **الشيخ** المتريين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك .  
شفيع سعد الله حلاله اتندي .

عبد الرحمن فكري بك ( سكرتير عام ) .

أذن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - الإجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ الأكرم عبد فخر باشا إجازة أسبوعا  
لمرضه . والشيخ المحترم الشيخ إسماعيل إجازة لزيارة نانيه ٢٧ يناير الجاري ليعيد  
الميلاد والظاس . قبل توافقون . حضراتكم على منحهما الإجازات  
المذكورتين ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة  
السابقة ؟  
لم يعترض أحد .

الرئيس - صلب المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ - تبليغ المجلس

أغاب حضرات الشيخ المحترمين دهمي وسكري عن جلسة ١٤ داخلية  
والشؤون الصحية . والحرية

الرئيس - أبلغ المجلس أسماء حضرات الذين أفتوا لرياسة وسكريية  
المجتمين الآتين :

الجنة	الرئيس	السكرتير
الداخلية والشؤون الصحية	محمد نجيب باشا	الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك
الحرية ... ..	... ..	الراعي محمد صافي باشا إبراهيم راتب بك

فأذن حضرات من أفتوا للرياسة للسكرتيرية .

الرئيس - فالأمر يرجع إليكم . فان كنتم راجعتم مشروع الرد في أربع وعشرين ساعة ، فليس هناك ما يحول دون أن نسمعه وأن نتوا فيه .

الأمر مرجعه إلى حضراتكم . فان شئتم واقفتم على ماقتله اللجنة والمكتب . وإن شئتم أرجأتم النظر فيه . ولا ضرورة عندئذ مطلقاً لهذا التأجيل ، لأن الأمر أهون من أن يستمره .

الرئيس - الرأي لحضراتكم فانما كنتم تريدون نظراً لمشروع الآف نظراً . وإن أردتم التأجيل فيها .

مقرر الشيخ المزمع محمد عيسى باشا - أرى أن نؤجل بين الرأيين المختلفين . فلا مانع من أن يتل التلّة التقرير . ونستبق المناقشة فيه إلى جلسة أخرى . فانما نقرر تأجيل المناقشة تكون قد وقفنا بين الرأيين . واقفقتنا حيلت مع مجلس النواب الذي ناقش مشروع بلشه في جلسيتين . وتكون اتبعنا نص القانون .

مقرر الشيخ المزمع عيسى دوس بك - من يرى تأجيل النظر في مشروع الرد على خطاب الرش يتفضل بالوقوف .  
"وقفت أقلية"

مقرر الشيخ المزمع محمد فهدى اناضورى باشا - إلى كلمة قبل أخذ الرأي . لا يطلب منا أن نقرر على القانون . وإنما الأمر أن هناك مادة في القانون يجب مراعاتها ويجب إذن أن نؤجل البحث في الموضوع حتى يجر ليحاد للمبين فيها . وبعد ذلك نتناقش مشروع الرد .

مقرر الشيخ المزمع عبد العظيم البلي بك - هذه الملاحظة في غاية الوجاجة .

مقرر الشيخ المزمع عباس عومو بك - التأجيل مطلوب لبحث مشروع الرد على خطاب الرش لا لبحث خطاب الرش . حتى نتمكن من معرفة موافقتنا لخطاب وعدم موافقتنا له . فهل الزين الذي مضى بعد توزيع المشروع يكفي لإيجاد ملاحظاتنا هذه ؟

المقرر - قلنا إن مرجع الأمر إلى حضراتكم . فان كان بكنهكم الوقت الذي مضى بعد توزيع التقرير قرأنا مشروع الرد . وإن كان لا يكفي فانما نوافق على التأجيل . . . . .

مقرر الشيخ المزمع أحمد عرفان باشا - قلنا نوافق على ثلاثة الرد البلية .

مقرر الشيخ المزمع عبد الرحمن رضا باشا - المسألة إنما هي مسألة تصويب للقانون فهل تنجح تلك التصويب أم لا ؟

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المسالية .

الرئيس - يرغب كل من حضري الشيخين المقربين محمد رياض عفيفي بك العضو في لجنة الداخلية ومحمد غيث بك العضو في لجنة الزراعة أن يتبادلا العضوية في اللجنتين المذكورتين .

مقرر الشيخ المزمع محمد غيث بك - أيا لا تأجل هذا التبادل .

الرئيس - إذن يبقى كل منكم في اللجنة التي انتخب فيها .

## ٦ - تقرير

لجنة الرد على خطاب الرش

(المقرر حصة الشيخ محمد أبو الصديق)

الرئيس - تقرير لجنة الرد على خطاب الرش وزع على حضراتكم أمس . وهو بين أيديكم للنظر فيه التلّة .

## مناقشة

حول تفسير المادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

مقرر الشيخ المزمع عيسى صبرى بك - إلى ملاحظة قبل نظر مشروع الرد . وهي أن اللجنة أرسلت المشروع إلى دولة رئيس المجلس في ٥ يناير سنة ١٩٣٢ ، ولكنه طبع وزع على حضرات الشيخين الآخرين مساء أمس . فقط . والمادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تقضى بأن تدارير المجلس مع نص للمشروع تطبع وتوزع على حضرات الأعضاء قبل الجلسة للحددة للمناقشة فيها بثمان وأربعين ساعة على الأقل .

ولما كان مشروع الرد على خطاب الرش من أهم ما ينتظر في هذا المجلس . فلا نريد مطلقاً أن نبداً أعمالنا بخاتمة لقانون .

لذلك أطلب إرجاء المناقشة في تقرير اللجنة لأن الموعد الذي وزع فيه غير الموعد الذي حدده القانون .

المقرر - نعم . يقضى حكم المادة ٤٨ بأن يوزع تقرير اللجنة قبل الموعد بثمان وأربعين ساعة على الأقل . فنوف هذا . نعرفه وقد رجسنا إلى النص ساعة أشراً بالأمر بتوزيع التقرير . فلم يكن هذا الأمر بالقوى الذي فلتنا أن نلاحظه . ولكننا لاحظنا أن أمثال هذه الأحكام إنما هي مجرد تنظيم سطحي لإجراءات العمل في ذاته . فليس هي بمنظمة أحكاماً جوهرية يجب مراعاتها .

إن خطبة الرش تليت على حضرات الأعضاء من زمن وأوسع يتسع لمراجعتها . ويتوقف مواضع الأهمية فيها . فلم يكن هذا الافتراض جوهرياً حتى تكون مخالفته من الأمور التي يصح أن تقف عندها .

**مقرر** صاحب المجلس محمد علي هو **مقرر** (وزير المعارف العمومية) - الذي يدل على أن المادة ٤٦ وما يليها لا تتفق بمشروع الرد على خطاب العرش هو نص المادة ٤٢ من الدستور الديمقراطية في بيان أهمية خطبة العرش وما يجب عمله بشأنها، فقد نصت المادة المذكورة على أن الملك يفتح دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين يستعرض فيها أحوال البلاد - ويقدم كل من المجلسين كتاباً يضمنه جوابه عليها .

إنه غطية العرش التي تتل في المجلسين مجتمعين ليست بمشروع قانون ولا بقترح لأن المقصود بالمشروع التشريعات التي تقدم لكل مجلس على حدة .

وبناء على ذلك فلايس هناك على تطبيق المادة ٤٨ على مشروع الرد على خطاب العرش .

**مقرر** صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - لقد عين حضرة صاحب المجلس وزير المعارف أن المادة ٤٨ لا تنطبق على مشروع الرد على خطاب العرش لأن الخطاب ليس مشروع قانون ولا اقتراح . قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك إنه وهو في المعارضة مستعد للنقشة من الآن ، كذلك الحكومة سواء لديها أنظر اليوم أم يؤجل النظر فيه يوماً أو أكثر ، ولكن أردت أن أقول إن أحد حضرات الشيوخ الصغرى يجعل القانون ما لا يحتمل .

لقد قلل حضرة إن المادة ٤٨ تمنح حتى أتب تمنح ٤٨ ساعة على الأقل بين توزيع المشروع والنظر فيه تأجيل لما يريده حضرة الشيخ المحترم من عدمه . أعماله بالتحفة القانون أردت أن أورد الحق إلى نصابه فيما يتعلق بالقانون .

قد يكون مشروع الرد على خطاب العرش من أهم أعمال المجلس وقد تقتضى دراسته التأجيل لا ٤٨ ساعة بل أياماً ولكن يجب ألا يكون المرجح في التأجيل إلى تأويل المادة ٤٨ بغير ما وضعت له وتحملها بغير ما تحمله . لحضرة أن يطلب التأجيل لأهمية المشروع إذا شاء بغير أن يستند إلى المادة ٤٨ لأنه لا يمكن التأجيل ارتكابه إليها إذ هي خاصة بمشروعات القوانين والاقتراحات .

لهذا يجب أن نضع الحق في نصابه كما يقول حضرة فنقول إن المادة ٤٨ لا تنطبق إلا على مشروعات القوانين والاقتراحات .

يمكن لحضراتكم أن تؤجلوا النظر في المشروع لأي أجل ولكن لا تحلوا القانون بغير ما وضع له . (تصديق) .

**مقرر** الشيخ المحترم أحمد توب براده بك - تكلم لما قرره حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات أقول إن المواجيد التي تحدت في القوانين إنما تقرر لمن يحتاج إليها فلذا كان جميع حضرات الأعضاء على استعداد الآن لنظر مشروع الرد على خطاب العرش الذي لم يرض على توزيعه ٤٨ ساعة فلايس في ذلك أية مخالفة . . . .

**القرار** - لسنا في موقفنا هذا بمنزلة جملة حصرية النصوص . بل يجب أن نأخذ حكمة التشريع . وقد قلنا بصريح العبارة إن مرجح الأمر في هذا الحكم فإن شئتم تلونا مشروع الرد ونظرنا فيه . والا أجبتم نظره إلى جلسة أخرى .

#### ميدان الشكلى والأربعين ساعة

المقصود طبعاً من المادة (٤٨) من قانون النظام الداخلي للبرلمان لا ينصب على تقرير الرد على خطاب العرش وإنما ينطبق على تقارير الجان الأخرى

**مقرر** صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - إن المادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي استند إليها حضرة العضو المحترم للتأجيل لا إلى مشروعات القوانين والاقتراحات لأنها على المادة ٤٦ التي نصها :

"يجب على البرلمان عند بحث مشروعات القوانين والتعديلات المرتبطة بها أن تستشير اللجنة المذكورة في المادة ٩٦ من الدستور . . . الخ" .

والمادة ٤٧ التي نصها :

"تضع كل لجنة تقريراً عن كل مشروع أو اقتراح أميل عليها . . . الخ" . فالقول بأن نص المادة ٤٨ يتضمن وجوب إرجاء نظر مشروع الرد على خطاب العرش وانتظار ٤٨ ساعة من وقت توزيع التقرير قول غير صحيح لأن هذه المادة خاصة بمشروعات القوانين والاقتراحات . إذنت فأمر التأجيل لا يرجع للقانون ولكنه يرجع لحضراتكم . وليس في نظر مشروع الرد الآن مخالفة للقانون .

**مقرر** الشيخ المحترم حسن صبري بك - ما كنت في حاجة إلى زيادة عما قلت ، ولكن سعادة وزير المواصلات يريد أن يحصل المادة ٤٨ لا تنطبق على مشروع الرد على خطبة العرش . وتلا سعادته المادة المتعلقة بالاقتراحات ، وصر على المادة ٤٧ من القانون النظامي الداخلي للبرلمان التي تنص على أن تضع كل لجنة تقريراً عن كل مشروع أو اقتراح .

لا يمكن بحال من الأحوال أن يعتبر مشروع الرد على خطاب العرش أقل أهمية وأقل علماً من اقتراح بسيط . إعمال الاقتراح البسيط على لجنة لتيجه طبقاً للمادة ٤٨ ؟ ولا تسأوى خطبة العرش التي تبين سياسة الوزراء وقخطتها وبرامجها اقتراحاً بسيطاً ؟ المادة ١١ من قانون النظام الداخلي في نظر سعادة وزير المواصلات - واضح هذا القانون - لا تسرى على مشروع الرد على خطاب العرش - هذا ما لا يفهم مطلقاً . إنى إذا طليت تأجيل مناقشة المشروع فلأنى أريد أن يحتم القانون .

ولكنى - بصفتي معارضة - مستعد من الآن للنقشة فيه .

الواقع أننا ونحن ننظر أهم مشروع يعرض علينا لا نريد أن نبدأ حملنا - ونحن شيوخ نعرف ما لنا وما علينا - بمخالفة صريحة لنص صريح لا ليس فيه ولا يحتاج ثانول

ولقد كان من مقتضيات استقرار هذا النظام الدستوري أن تطرد آثاره في الأعمال وتنظيم شؤون المجالس المحلية النيابية تنظيماً يتناول تحديد اختصاصها ومهامها من السلطة ما يتناسب مع الأجواب التي ستقو على حوائجها .

ومما يلا القلوب غبطة أن تتضافر البلاد شعباً وحكومة على العمل لتحرير الأمة والنهوض بها في سائر جهات الحياة ومختلف الشؤون لا فرق بين زراعية وصناعية وتجارية واقتصادية واجتماعية رغم ما تعاني من متاعب الضائقة المالية التي استعصمت حلقاتها في أنحاء العالم .

وربما المجلس أن قد تحسنت حال الأمن العام تحسناً ظاهراً رغم ما هناك من الظروف الاقتصادية والوسائل الأخرى التي من شأنها أن تحدث آثارها فيه كما يسهل أن يتجه حماية الحكومة إلى تنظيم حرية الصحافة على وجه يصونها ويحقق النفع المرجو منها طبقاً لأحكام الدستور .

وزيد المجلس غبطة وسروراً أن يرى الحكومة بإذلة قصارى جهدها في اتخاذ عدة تدابير حكيمه تكمن بها من تخفيف آثار هذه الضائقة ورفع شظرن من أهوالها عن كاهل الزراع بتفويض ضريبة القطن وتبسيط المسحوق عليهم من سلف وأمان بطور مأمومة ودمهم بالمعونة اللازمة على يد بنك التسليف الزراعي وما إليه من شركات التعاون لزراعة أراضيهم على أيسر الوجوه وأفضلها .

ويشكر المجلس الحكومة ما تبذل من الجهود في البحث عما يمكن الاستعانة به من القطن من الأصناف الزراعية الأخرى من استعراها في السعي لتحسين القطن المصري ولإيجاد أنواع جديدة منه وبالمعونة إليه والعمل على تشجيع غرس البساتين وإيجاد الصناعات الزراعية وإنهاض الحركة التعاونية مما لا بد وأن ينتج أطيب الثمرات في حياتنا الاقتصادية العامة .

كلذك يشكر المجلس الحكومة سهرها على حماية المحاصيل المصرية وصيانتها للملكية الزراعية الصغيرة وما تبذله من الجهود لحفظ الملكية العقارية بوجه عام .

ولقد وجهت الحكومة عنايتها إلى شؤون العمال لافرق بين العاطل والعامل وألقت بلمحة في وزارة الصناعة لرعاية أسوأهم وعرفهم اليوم السبل لرفعهم وكفالة معيشتهم ونسوة مشاكلهم مع أدبيات رؤوس الأموال وقوانينهم من غاظر العمل وحماية النساء والأطفال منهم بوجه خاص .

ونذكر لاس هذا عنايتها بتقويم الأخلاق وصيانة الآداب في دور التثقيف والمشارب والأصناف وما إليها وإملاؤها قسراً جديداً لإزالة ما فيها من نقص فاستعصمت بذلك جزيل الشكر .

وإن المجلس ليتبسط للاضباط كله بمناجاة الحكومة عملها لتحسين الأحوال الصحية في الحضر والريف على السواء وإنشاء ما أنشأه في هذا العام من المستشفيات الحديثة والوسائل الصحية والعمرانية المختلفة الأنواع في أنحاء البلاد رغم استعصام الضائقة المالية .

وزيد المجلس غبطة أن يتجه اهتمام الحكومة إلى إنعاش الصناعات الوطنية وإقامة المنشآت الخدمية منها لمختلف الصناعات .

مقدمة صاحب المحامي محمد علي حسن باشا (د) برالمعارف العمومية) - نحن نقول إن المادة ٤٨ لا تنصب على الحالة التي نحن بصدها .

مقدمة الشيخ المحترم أحمد فريد بك - أقول ذلك على فرض أن هذه المادة تنطبق على مشروع الرد على خطاب العرض . لقد قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بأنه على استمداد المناقشة في مشروع الرد الآن فلا داعي بعد ذلك للتأجيل .

المرئى - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع الرد على خطاب العرض الليلة ؟  
( موافقة ) .

مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا مخالف لهذا الرأي طبعاً .

### كلمة

حضرة الشيخ المحترم محمد أبو الله بريك خراجة يقدم بها مشروع الرد

مقدمة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك (المقرر) - نتقدم إلى حضراتكم لجنة الرد على خطاب العرض بالرد الذي وضعته وهي واضحة بأن حضراتكم لا بد موافقون عليه .

في مستقبل خطاب العرض تحية مباركة حيا بها ملك البلاد شبيه الكريم في أشخاص مثله وهما ما كان منهم من جهود بذلوا في العودة المساهمة على ذلك اغتباط جلالة الملك واستقرار النظام البرلماني في طوره الجديد ذلك الاستقرار الذي أتى شمارة البلية . تتضمن الخطبة بعد ذلك طائفة كبرى من الأعمال التي قامت بها الحكومة استمرضا خطاب العرض فدل بذلك على ما تتابعه الحكومة من الخطوات الواسعة في سبيل النهوض بهذا البلد في سائر مناحي الحياة كما دل على ما اتخذته من التدابير لتخفيف وإزالة الأثمة وتدير السياسة المالية وإن كانت خطبة العرض لم ترضع برنامجاً للسياسة المالية التي تهيجها الحكومة في هذا العام لأن ذلك موضوع آخر كما قال ذلك حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في مجلس النواب .

على ذلك كلمة من برنامج الحكومة الذي تولى تنفيذها وما اعتدته من الأعمال في العام المقبل .

استعرضت اللجنة كل هذا ووضعت ردها طبقاً لما جاء في خطبة العرض وهذا هو مشروع الرد أطوره على حضراتكم :

### مشروع

الرد على خطاب العرض

يا صاحب الجلالة

يتلقى مجلس الشيوخ تحية جلالكم بجزيل الشكر وصادق الولاء ويستقبل بفضل تهنيتكم إياه بزيد الفخر وعظيم الاجلال ويحمد الله الذي ثبت دعائم النظام الدستوري في طوره الجديد وجعله طالع بين وبركة له الأمة قائمت به وطمأنته إليه وأخذت تتخفف في ظله بجزيل الحياة النيابية بمساعده الصحيح .

ويسر المجلس أن يرى أعمال وزارة الأشغال ومشروعات الري والصرف تسير دائماً في تقدم والطراد وأن تهمه رعاية الحكومة إلى البحث في الطرق التي تؤدي إلى توفير مياه الري . كذلك قيامها بأعمال المباني والمجاري والتنظيم .

ويتقبل المجلس بكامل الرضا وعظم الارتياح تلك العناية التي توجيهاها الحكومة إلى تنظيم أمور الجيش وترقيته وترتيب وسائل الدفاع عن البلاد طبقاً للأساليب الحديثة ، ونخص بالذكر منها إيجاد قوة طيران حربي بقدر ما سمحت به الظروف في الوقت الحاضر .

ومن بواعث القنعة أن تال قنار الصحراء نصيبها من الإصلاح المنشود بعد ما لبث أمرها سنين طوالاً في زوايا الإهمال .

وما يجابه المجلس بالارتياح أن تثار وزارة الأوقاف على السير فيما تقوم به من الأعمال الخيرية المختلفة رغم تأخر مواردها وهبوط إيراداتها .

أما الأثر الشريف وباقى المساهد الدينية فإن ما أدخل على إدارته وإبرجه من إصلاح وتنظيم لا سيما ما أنشئ من الكليات يشتر بأنه ولا بد بالغ غايته المرجوة لنيل العالم الإسلامي ، وناهض تلك المهمة الكبرى اللقاة على مائه نخلة الدين والأخلاق والرفعة وأنه سين على الدول كنية الاقتصاد من أطراف العمورة . وما ذلك إلا همة من نقضات مولانا المليك وأثر من فيض آثاره الخالدة .

وإن المجلس ليقبض الاحتياط كله باستمرار علاقات مصر بالدول الأجنبية وخاصة بريطانيا العظمى على غير حال من المودة والصفاء . ويرجو أن يهين قريباً الوقت الذي تحمل فيه المسائل المعلقة بيننا وبين الحكومة الإنجليزية حلاً شريفاً يصفون حقوق البلاد ويوفق مصرى المودة والصداقة بين الشعيين المصري والإنجليزي وتستكمل به مصر أسباب استقلالها وتحفظ حقوقها كاملة في السودان .

يا صاحب الجلالة

إننا كانت الحكومة قد وفقت إلى النهوض بمصرى سائرناش الحيلة ومدارج الرق رغم ما هو مائل أمامها من العقبات فاته بشهد والناس أن سر نجاحها لم يكن ميتة سوى تلك الهداية التي اقتبست نورها من بالغ حكيم . ذلك النزم الذي استمدته من قوة روح الوطنية الكبرى التي هي من أخصه شعار جلاتكم .

أدام الله جلاتكم عظيم توفيقه وإفانكم ذخراً للبلاد والعباد إنه مسمي حبيب .  
(تصفيق) .

الرئيس — إن كان لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع الرق على خطاب العرش فليقتض بائها .

ويتقبل بمزيد الارتياح ما تسلمه الحكومة الشعب المصري الكريم من بالغ النصح في تشجيع الصناعات القوطيين بتفضيل مصنوعاتهم المحلية على غيرها ويمجد لحكومة حسن صنيتها في مؤازرة شركى الفزل وتقدديها سلفاً لبعض الصناعات الأخرى حتى تتمكن من سد شطركير من حالة الاستهلاك الجهل .

هنا

وأما البرنامج الذي تترجم الحكومة تنفيذه في خلال الدورة البرلمانية الحالية على ما جاء في خطاب العرش فإن المجلس يقدر واستواجهه الحكومة من المصاحب في تدبير سياستها المالية بوجه عام وفي سبيل موازنة الميزانية بوجه خاص ليربط الإيرادات واضطراب قيمة العملة . ذلك الاضطراب الذي يرجو المجلس من الحكومة أن تواصل جهودها لازلتها والوصول إلى استقرار اللهد المصري في مستقر أمين .

ويتقبل المجلس مع مزيد الارتياح عناية الحكومة باتخاذ التدابير الحكيمه وإعداد مشروعات القوانين لتنظيم الموارد التي لا بد منها للوصول إلى ذلك التوازن .

يضاف إلى هذا عنصر آخر هو الميزان التجاري الذي لا بد منه بجانب موازنة الميزانية وهو إنما يتحقق وجوده بالفعل على زيادة الصادرات والاقتل من الواردات وهو ما لا يمكن أن يكون إلا بموازرة الشعب للحكومة في هذا السبيل بأن يتعاضد منتجات البلاد مما سواها ويفضل مصنوعاتا المحلية على غيرها .

وينظر المجلس بعين الرضا إلى سير المداولة في البلاد وما ترمع الحكومة تقديمه من مشروعات القوانين التي تمس إليها حاجة الأمة في خفض مرفاتها ويقتضها أطراد العمل في سبيل الإصلاح التشريعي والقضائي .

ويذكر المجلس لحكومة عنايتها بترقية شؤون المواصلات على اختلاف أنواعها رغم نقص إيرادات الدولة بصفة عامة والسلك الحديدية بصفة خاصة وأنها قامت بكثير من المنشآت الهامة في هذا السبيل .

ويذكر المجلس للحكومة بمزيد القنعة ما تبذله من النشاط في العمل على رق المصارف وتوسيع دائرة التعليم في سائر أنواعه وعظف درجاته وذلك العناية الخاصة التي وجهتها إلى إصلاح التعليم الأزاري وجعله أكبر ملامة وأوفر نفعا بمجالة البلاد الاقتصادية وسماحتها الاجتماعية . كذلك تمهيد سبيل العمل لغرضي المدارس الصناعية وتقدير الراسال المسادية والذنية لهم حتى يتمكنوا من موازنة صناعاتهم والاستفادة منها بعد إتمام دراستهم .

وإن المجلس ليحمد الله حق حمده على أن أصبحت مصر بفضل نهضتها العملية كنية يصح إليها طلاب العلم من أقاصى بلاد الشرق لاستكمال ثقافتهم في مدارسها المختلفة .

ولوزارة المعارف بوجه خاص جزيل الشكر على أخلصها في أسباب العمل لوضع معجم عربى جامع لمصطلحات العلوم والفنون ، كما نشكرها عنايتها بتعليم الرقاة على مدارس التعليم الأول من نواحيه العلمية والصحية والفنية ونهوضها كذلك بتعليم الصنائع والفنون .



هذا فيما يتعلق بالقسم الأول من ملاحظاتى .

أما فيما يتعلق باستقرار النظام الدستورى - فنقول أن أؤكد من هذا الاستقرار - أقول أبى ما كنت أريد مطلقاً أن أتمرض لنظام دستورى ممدول به فعلا ولكن الحكومة ومشروع الرد على خطاب المرش كلاهما يطلب منى الموافقة على ما جاء به بيان الحكومة الذى تضمنه خطاب المرش . فلك أن فى حل من أن أدلى على أن النظام الدستورى الحالى لم يستقر .

أولاً - لأن النظام الدستورى الحالى باعتراف الحكومة والواقع وليد انقلاب (Coup d'état) والتاريخ الدستورى يلهى والفقهاء الدستورى يقضى بأن ما جاء به انقلاب يذهب به انقلاب .

ثانياً - لا نستطيع الطاعة للدستور الرضاء عنه ، فالسابقين كقانونى مني سندتها القوة وجبت لها الطاعة طوعاً أو كرها .

ثالثاً - الدستور لا تلقى ثمرها إلا إذا حسن تنفيذها وتمهيدا أيد حكمة ووجدت فيها ملازمات الشخصيات وتطهرت من أدران الأهواء .

رابعاً - لأن فى البلد من الميقات السياسية الثابتة من لم يشترك فى هذه الحياة الدستورى بلدية ومن لم يرض عنها وبلغه الميقات خطرها وليمتها .

خامساً - وحل العموم فلا استقرار لحيتنا الدستورى ما دامت للمسائل الملقة بيننا وبين الجبل أن سو ما دنا لم نستكمل بد استقلالنا .

هذه هى الأسباب التى جعلتني أرى غير رأى الوزارة .

أما فيما يتعلق بالقسم الثالث من ملاحظاتى وهو الرضاء فى أن يمين قريباً الوقت الذى تحمل فيه المسائل الملقة بيننا وبين الحكومة الانجليزية حلاً شرفاً تتوقى به حرى المودة والصدقات بين الشمين المصرى والانجليزية وتستكمل به مصر أسباب استقلالها - فالانفاق مع الحكومة الانجليزية على ما تستكمل به مصر استقلالها هو الغاية السياسية الكبرى التى يطمع فيها كل مصرى يرى فى الانفاق الحبل الذى ينجيه .

إنما نطم أن الحكومة الانجليزية يد أن أجلت مفاوضات سنة ١٩٣٠ ألفت الأمر فعلا على عاتق مصر إذ صرحت بأن "الكلمة الآن لمصر" .

جاءت الحكومة أو الوزارة بإدارة أخرى فى بيانها الطويل - المكون من ست عشرة صفحة - وعرضت لهذه المسألة الهامة بثلاثة أسطر لم أثبت منها مطلقاً مركزها إن شاء هذه الغاية الكبرى .

فلك أنا فى حل من أن أرى أن المسألة لا تحلوا أحد أمرين - إما أن يكون النظام الدستورى الحالى غير مستقر كما تلعب إليه المعارضة وأن عدم الاستقرار هذا هو الذى وضع الوزارة فى هذا الموقف الصامت مخافة أن هى فالتحت الحكومة الانجليزية فى الأمر فحجاب بأن الدليل يعوز الحكومة الانجليزية من أن البرلمان المصرى الحالى يمثل الأمة بأكملها جميعاً . والحكومة الانجليزية لا تريد أن تتفق إلا مع حكيم ديمقراطى يستطيع أن يحصل مسئولية ما يفعل .

## مكبة

حضره الشيخ المحترم حسن ممدى بك على عتبة

حضرة الشيخ المحترم حسن ممدى بك - بما عرضت له الوزارة فى بيانها بخطاب العرش على الترتيب الذى جاء به الخطاب .

أولاً - استقرار النظام الدستورى الجديد .

ثانياً - موازنة الميزانية من طريق فرض رسوم جديدة .

ثالثاً - الرضاء فى أن يمين قريباً الوقت الذى تتوقى فيه حرى المودة والصدقات بين الشمين المصرى والانجليزية وتستكمل به مصر أسباب استقلالها .

ولما كانت المعارضة لا تتفق رأياً مع الوزارة فى هذه الموضوعات فهى تتشرف بمرض أرائها على حضراتكم لا على الترتيب الذى جاء به خطاب العرش لأنها ترى أن هناك ارتباطاً بين استقرار الدستور وبين الرضاء فى أن يتم اتفاق بين مصر والجبل . ولعلك تبدأ بموازنة الميزانية ثم باستقرار النظام ثم بالرجاء .

فن موازنة الميزانية، وصفت بيان الوزارة وصفا مؤثراً الضائقة المالية التى انتابت البلاد ونخرج فى يتعلق ببرنامج الوزارة فى الدورة المقبلة بشأن موازنة الميزانية بأن الحسنة تقتضى تشريع قوانين لفرض رسوم جديدة . هذا هو ما أشتبهه الوزارة فى بيانها . لم تفكر الوزارة فى الطريقة التى كان يجب عليها أن تسلكها قبل أن تريد من الاوراق بفرض رسوم جديدة . كان عليها قبل ذلك أن تفكر فى أن تنقص من مصروفها ما كان وقت الرضاء يقتضيه وما يجب أن يجرى وقت الشدة . كان عليها قبل أن تفكر فى فرض ضرائب فى وقت يثن فيه البلد كله حكومة وأهالى . كان عليها قبل أن تاتى لنا وتضع فى برنامجها موازنة الميزانية فرض رسوم جديدة التى تنقص من ما هيأت ومصريات الوزراء وكبار الموظفين نسبة ما نقص من موارد الدولة .

كان عليها أن تنقص كل مصروف اقتضاء الرضاء ووجب أن يجرى فى وقت الشدة فإذا ما فعلت ذلك ورأت بعدها أن موازنة الميزانية تحتاج الى فرض رسوم جديدة ففعلت بمشروعاتها الى البرلمان وهناك ما كانت تجد لإقبال بشرط ألا يكون من رضاء فرض هذه الرسوم زيادة فى الاوراق .

يبدى الآن صورة رسمية من محضر جلسة مجلس العموم الانجليزية فى دورته غير العادية التاريخية التى عقدت فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٣١ ، وبها يستعرض رئيس الوزارة الحالة التى كانت سبباً فى تشكيل وزارته القومية الموقرة . فقد جاء بالصيغة الثانية والمشرى منها على لسان رئيس الوزارة وهو يصف حالة بلده :

"بناء على قرار زملائى السابقين وزملائى اليوم مستطع من مرهق ألق جنه سنوا وستكون عجلة الحكومة نيا يتناقضات بالمصروفات والمربيات جديدة" .

هذا ما سلكته إحدى الدول العظمى وهى فى حال كمالنا . فلو كانت الوزارة أشارت فى برنامجها الى مثل هذا لقلبت منها ما تريد أن تعرضه من رسوم جديدة .

إن هذا النظام إن يكن انقلاباً - وهو ليس بانقلاب - فإنه انقلاب جد مفيد . ولم يكن - كما أردت أن أثبت في الدورة الماضية - دستوراً جديداً . وإنما هو الدستور الأول يزيد عليه تنظيم مقبول لحقوق أولئك الذين يتولونه في هذه المجالس .

(تصفيق) .

وما هي تلك الأمور التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم في الدورة الماضية . والتي اسطبها الدستور الجديد . كنا نقاش في مسألة الرغبات فقال : إننا وقد سلينا حقاً مقدماً يجب أن تترك الباب مفتوحاً للرغبات المالية . سيدي يستشهد بالكتب الدستورية . وعلى الأخص بما هو جار عليه العمل في إنجلترا . فهل يدري حضرة أن إنجلترا حرمت على أعضائها اقتراح القوانين المالية منذ قرنين مضياً . إننا كنا لأمر كذلك فإن الدستور الجديد لم يحرمه لأنه كان حقاً مقدماً . وإنما حرمة لأنه كان أداة تستعمل فيها لا غاية فيه .

إن أطمعنا البلاد للدستور أصر لا يترك فيها أظن للتقدير . بل هو أمر واقع . طيك أن تجتنبه من الواقع لا أكثر .

البلاد من أولها إلى آخرها مسألة بالدستور . فإذا كان يوجد في بلاد الله أناس يخالفون هذا ، فهذا الشأن لا يمكن أن يفسر بأن النظام الدستوري غير مستقر . النظام هنا مستقر وسيستقر إن شاء الله .

وتعرض حضرة للبرازيلية . وكان استشهاده طريفاً : قال فيه إن وزراء إنجلترا عندما جلسوا بعد أن أبانوا شدة الحالة ورضوا متطوعين بالتطاع مبلغ من مرتباتهم . وكان يحدده أن يقول إن ثلاثة آلاف جنيه أو أربعة آلاف جنيه لا تعمل شيئاً .

ما ذا عملت إنجلترا بمشروعها الخاص بمرتبات موظفيها هل هذا المشروع نفذ ؟ أو هل عملت عنه إنجلترا . أم لا ؟

إن الواقع أن مرتبات الموظفين في الحكومة المصرية لا تتناسب مع الميزانية في الحالة الزائفة . ولكن أريد أن ألفت نظر حضراتكم إلى أنه إذا كان ما يصرف للموظفين خمسة عشر مليوناً من تسعة وثلاثين مليوناً ، فإنه يجب أن نعرف أن من حسنة المرتبات ستة ملايين تبلغ أجراً للموظفين المحبين . كوظفي السكة الحديدية . والنفقات . والبريد . فأنهم يشتغلون في أعمال متعبة . وهذه أعمال تعطى لشركات تتولاهم كما هو حاصل في البلاد الأخرى . فيجب أن نخرجوا ستة ملايين من مرتبات الموظفين . فيبقى تسعة ملايين هي على البحث والمناقشة . وأما مع الأستاذ في أنه لا بد من أن ينظر في هذا الأمر . ولكن بطريقة غير التي يراها . وأرى أن تستغل فوراً بوضع مشروع يحدد عدد الموظفين الذين سمحاً أنهم يزودون على الحاجة . وأن يسيط المرتب إلى المستوى الذي وصلت إليه الحالة الاقتصادية العامة . ومن ذلك تكون فائدة أن الأولى أننا نقرر الحالة كما هي عليه في جميع أنحاء العالم . والثانية لجعل وظائف الحكومة في تساوم مع الأعمال الحرة حتى لا يتهاون الشبان على الوظائف .

ولما أن يكون النظام الدستوري الحالي قد استقر فلا تراه كذلك الحكومة الإنجليزية . وإن لم يصل صحت الوزارة إلا بأنه حجة عليها لمن يذهبون إلى أنها ترى من مصلحتها ألا يكون اتفاق مع الحكومة الإنجليزية حتى الحال هكذا غير مستقرة .

هنا ما أردت أن أقدمه ولذلك فاني أرفض إقرار مشروع الرد على خطاب العرش .

محرم الشيخ المحترم أوامر قصيرة بك - إننا كنا هناك أحد يمارض في مشروع الرد على خطاب العرش فليد رايه الآن لنعرف من يكون معه ومن يخالفه .

محرم صاحب العادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - ليحكم الممارضون أولاً .

محرم الشيخ المحترم عبد الحليم البني بك - أن المادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان لم تطبق على مشروع الرد على خطاب العرش فلا أرى ... القرار - هل تريد أن تتكلم ؟

د

حضره الشيخ المحترم عبد الحليم البني بك

محرم الشيخ المحترم عبد الحليم البني بك - عند ما انتهت الدورة الماضية في ظل الدستور الحالي وردت في خطاب العرش عبارات خاصة بالمفاوضة والحياة الدستورية تشبه العبارات التي وردت في خطاب العرش الذي انتهت به هذه الدورة وأطمأنت البلاد إليها . وكان من بين أعضاء هذا المجلس الموقر حضرة الشيخ المحترم وكيل المجلس سابقاً .

صرت خطبة العرش ، وبها ما بها ، ولم تسمع لحضرتي انتقاداً وجهه ، لا حل أن الدستور أطمأنت إليه البلاد ، ولا حل أن الحالة ما بين مصر وإنجلترا تستروا دما تلك التفاصيل المائلة التي أراد أن يناقشنا بها حضرة الشيخ المحترم في طلونه المهودة .

(تصفيق) .

إن العلف شيء استوقف نظري في تعبيراته في رغبته الشديدة في ألا تكون الشخصيات أساساً للنظام البرلماني ، وأما معه في ذلك ، فإنه إذا ما كانت الشخصيات وصلاً للإساس كان هذا النظام على ما به أول شيء يجب أن يحارب .

أنا لا أدري في الواقع ما هو السر في هذا الانقلاب . ولما كان الدستور فيه انقلاب فإن حضرة وكيل المجلس السابق أيضاً فيه انقلاب . فأننا كنا قد فهمنا أن الضرب في الانقلاب الدستوري ، هو انتشاله لوجود طبقة هزئت الحكم الدستوري إلى حكم ديكتاتوري من أرباب الأوصاف . لأنه وجد ألف مستبد لا مستبد واحد . فأننا لا أنهم كثف حل برأس زميل هذا الانقلاب . وما هي مقدماته وأسبابه ؟

رد

حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك

**مقدمة الشيخ المحترم الياس عوض بك** - لاعتراض على ما أبداه حضرة خطيب المعارضة وهو قوله بأن النظام الجديد لم يستقر على أن الأداة التي قامت على استقراره لا تحتاج إلى تكرار ولا إلى بيان لأن الأمة قررت قبول هذا النظام بأن أعطت ٨٥٪ من الأصوات لصالح النظام الجديد فلا يبقى بعد ذلك محل للتزاع مطلقاً . وقال حضرة إن الدستور الجديد صدر بعد Coup d'état أي بقوة قهرية والحقيقة أن هذا لم يحصل مطلقاً فان كان هناك مشروع Coup d'état فمن المعارضة لأنها هي التي أوعزت إلى البلاد بما يشبه القوة . على أن الدستور القديم الذي لا يختلف عن الدستور الجديد إلا في مسائل بسيطة أعطى من الحكومة ومن جلالته الملك بعض أرائه وهذا الدستور الجديد يلائم روح البلاد وطاقاتها الفكرية .

وبناء على هذا لا يكون هناك Coup d'état ولا عدم استقرار .

**الرئيس** - لا لا Coup d'état ولا شبه Coup d'état .

(تصفيق)

رد

(حضرة الشيخ المحترم أدمار صهي بك)

**مقدمة الشيخ المحترم أدمار صهي بك** - أريد أن أضيف كلمة إلى ما سمعتموه من حضرة الشيخين المحترمين عبد الحليم البيل بك والياس عوض بك وهي أنه يجب أن يفهم الجميع داخل المجلس وخارجه أن النظام الدستوري الجديد مستقر ومستتب ولا يجب عليه ولا يمكن أن يوجه إليه أي طعن مثل Coup d'état وهذه مسألة جوهرية وبديهية وأكرر القول بأنه يجب أن يفهم الجميع هذا . وإن وجد بعض المتعترضين فهم أقلية صغيرة أو هم من الذين لم يحرصوا على أو أضرارهم ممية ولا يمكن أن يكون هؤلاء تأثيرهم على هذا النظام طائفاً . وكما قال حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك إن الأكثرية الساجدة اشتركت فيه وهذه الأكثرية الساحقة هي التي تبرهن عن رغبة الأمة .

من غير المفهوم أن نسمع الآن - في هذه الدورة الثانية وبعد أربع جلسات الدورة الأولى - من حضرة الشيخ المحترم حسن نصيري بك بأن النظام الدستوري غير مستتب . لم ؟ ماذا جد في ستة شهور صرحت بين الدولتين الأولى والثانية ؟ هل ظهرت علامات تدل على أن النظام ابتدأ يتزعزع ؟ إن الذي نراه كل يوم ونشاهده هو أن النظام يزيد ثباتاً ووضوحاً .

لذلك أشارك اللجنة رأياً في مشروع الرد وأشكرها عليه .

(تصفيق)

فاضطراب الحكومة أو أزمة ميزانيتها إلى طرق باب الضرائب ليس فيه عيب وليس ذلك حدثاً في السياسة الاقتصادية إذ كل الممالك كبرها وصغيرها وعلى رأسها إنجلترا تفرض الضرائب كل يوم ولم يقل أحد بأن هذا العمل من الملتكات بل هو في الواقع ضرورة من الضرورات .

أما فيما يخص العلاقة مع إنجلترا فاني أعتقد أن حضرة زيل ذهب بعيداً جداً وقد يقضى العرف البريطاني أن لا يجوز المصوكل مايجول بمخاطره في المسائل الخارجية على العموم إذ هي مسائل دقيقة جداً ويجب أن يتقبل كل منا مسئوليتها فالمصو لئذا تكلم في المجلس لا يتكلم بصفتة الشخصية بل يتكلم في مجلس تشريسي حتى تسبل فيه كلماته .

(تصفيق)

يجب أن تكون جهة واحدة فيما يخص مسائلنا الخارجية ويجب أن تتأسس أعضاها من حزبنا ومعارضنا في هذا المجال وأن تكون فوق الأحزاب ولذلك لم يرق إلى على الإطلاق أن يتزل حضرة الزيل الكير إلى هذا الحد .

إن التعيرات التي ترد بخطب العرش ماسة بهذا الموضوع فيما نزع من المروءة وهي من الأساليب غير المصحة فلا يصح أن ترتبط الحكومة بأكثر مما ورد بها . وأذكر أن خطاب العرش سنة ١٩٢٤ تضمن عبارة عامة (الأمان القومي) أريد بها أن يترك الباب مفتوحاً حتى لا يتقيد المفاوض بأي حل وذلك في مصلحة البلاد وأجريت مناقشات بشأن هذه العبارة المهمة . وانتهت بأن أقرها المجلس بسهولة . ولم يكن قرار مجلس الشيوخ الذي كان مكوناً في ذلك العهد من أعضاء لم يخطرهم في البلاد على حد تعبير حضرة الشيخ المحترم حسن نصيري بك أقل خطورة من قراره ونحن الذين لا نخطر لنا في البلاد !!

يجب علينا أن نوافق على هذه التعيرات لأنها هي التعيرات السياسية التي تعال في مثل هذه المواقف .

لذلك أحيي أن الذين وضعوا الرد على خطاب العرش قد وقفوا توفيقاً أرجو منه أن نوافق عليه بالإجماع أو شبهه وأن نتوجه له بالشكر .

(تصفيق)

**مقدمة الشيخ المحترم الشيخ محمد ادمري انظر اهري** - أرجو رفع الجلسة عشر دقائق للقيام لصلاة المذهب .

**الرئيس** - ترفع الجلسة عشر دقائق .

وقعت الجلسة في الساعة الخامسة والبقية الأربعين .

أعيدت الجلسة الساعة السادسة والبقية الخامسة .

**مقدمة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك المقرر** - جميع من حضرات الزبلاء الذين تكلموا رداً على المعارضة ما أدى فيه الكفاية ولذلك أكتفى بما قاله وأرجو من حضراتكم أن تقرروا الموافقة على مشروع الرد .

رد

حضرة الشيخ المحترم حميد دوس بك

محضر الشيخ المحترم حميد دوس بك - تكلم حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عن مسألة موازنة الميزانية التي ذكرت الحكومة في خطاب العرض أنها ستعرض ضرائب جديدة من أجلها ، وبدأى حضرة في ذلك إرهافاً للأمة - على حد تعبيره - لأنه يجب البدء بتنازل بعض حضرات الموظفين وعلى رأسهم الوزراء عن جزء من مرتباتهم لموازنة الميزانية فأذا لم يف ذلك الجزء فستعتمد ينظر في مسألة فرض الضرائب .

ليسمع في حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أن أقول إن هذه النعمة نعمة إقراض مرتبات الموظفين من صلاح يعتقد البعض أنه صلاح مسموم ويستغلون خطأ أن في هذا الاقتراح إسهاماً لمركز الحكومة أمام الموظفين .

الواقع يا حضرات الشيوخ المحترمين أن تزول سمر الجنيه في الوقت الحاضر ما يوازي ٣٠ ٪ من قيمته قد وضع الموظفين الذين يتناولون مرتباً محدوداً في مركز لا يفيطون عليه بالنسبة لما يظفرونه لحاجتهم المعيشية .

ومع ذلك فقد رأينا نوع الضرائب التي فرضتها الحكومة كضريبة الكبريت والدمية وغيرها فلا أحد من حضراتكم من يشعر ببس و بين نفسه أن هناك إرهافاً على أقل الطبقات بينما يقع دخل الحكومة من هذه الضرائب مبالغاً لا يستهان به .

إن الحكومة تستطيع من جزيل الشكر على تجهيزها هذه الضرائب التي شملت المجموع من غير إرهاف . فالقول بأن بينا الوزراء يتنازل عن ألف جنيه من مرتب كل منهم لمحصل ثمة آلاف جنيه هو قول لا يقام له وزن لأن هذا المبلغ لا يسد الصجرا إذا كان هناك عجز . والواقع أن المهورجات التي يلغا دوة وزير المالية لا يحتمل معها - على ما لدى من المعلومات - أن يحصل عجز في الميزانية .

لئن فالقول بأننا نأفص مرتبات الموظفين قبل النظر في فرض ضرائب جديدة قوله ظاهره الحق وابطاه الباطل .

في الكلام من النقط الثانية وهي استقرار النظام الدستوري . لا أدري مطلقاً ولا أنهم من مثل حضرة الشيخ المحترم حسن بك صبري الذي جاء إلى هذا المجلس من طريق الانتخابات وولاً في دائرته أغلبية ساحقة . كيف يشاهد من أن بعض هذه الأصوات الجاهل لا يتقبل إلا ما لا يفيهم ولا يسمع هذا كما يجب أن يسمع .

أستأنف : ثم يقبل نقده .

محضر الشيخ المحترم حميد دوس بك - أسمع يا حضرات الشيوخ المحترمين عدم استقرار النظام الدستوري التي ترجعها على قسماطية السلطة التي يرى أن عدم اشتراك هيئت معينة يعبر عن أسباب عدم الاستقرار وليس هذا عدم الاستقرار وإنما هو عدم تقدم أفراد للتقبل لا أن لا أقل .

السيد : قد يكون الخطأ في النظام من اقتراح التغيير في

بالأرقام الرسمية في كل الدوائر ومندادرة حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك نفسه أن هناك أغلبية ساحقة تعلقت للاقتاب وتأن من نتيجة ذلك وجود حضرة بيننا . فالمسألة مفروغ منها ولا تحتاج إلى الاطالة بمجال من الأحوال .

لذلك أقترح الموافقة على مشروع الرد بالاجماع .

( تصفيق ) .

### كلمة

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء

محضر : د . م . الدولة رئيس مجلس الوزراء - أشكر باسم الحكومة لجنة مجلس الشيوخ ، وعلى الأخص لجنة الرد على خطاب العرض ، أشكر لما جاء بهذا الرد الجليل على ما ذكرته الحكومة من مشروعات سابقة وما تقدمه في الغريب الباهل من مشروعات جديدة .

وكم كنت ، أود أن أقصر على عبارة الشكر هذه لولا أنه جاء على لسان المعارضة النحلة في حضرة السيد . الشيخ الفاضل حسن صبري بك عبارات أود أن أذكر منها بعض الشيء لعل انتهى مع حضرة إلى الاتفاق على نقط الخلاف بينما لا يأتى إلا أن أزال أطمع في أن يقر مجلس الشيوخ الرد على خطاب العرض بالاجماع .

( تصفيق ) .

تكلم حضرة حسن صبري بك في المسألة المالية والمسألة الاقتصادية وذكر فيها يتعلق بموضوع موازنة الميزانية أنه كان أول بالحكومة أن تسي إلى هذه الموازنة من طريق الاقتصاد في المصروفات لا أن ترقى البلاد بضرائب وإضافات جديدة .

أحيل حضرة الفاضل حسن صبري بك إلى أعمال الحكومة منذ ثمانية عشر شهراً في صدق الاقتصاد في المصروفات .

أظن - أيها السادة - أنك لاحظتم أنه لا يمضي يوم لا تشغل الحكومة فيه بشأن من شؤون الاقتصاد في أبواب الميزانية حتى لقد بلغ ما اقتصدته من مصروفات العام الماضي ما يروى على أربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات . وما اقتصدته من مصروفات العام الحالي - ولما يمضي منه في سبعة أشهر - مليوناً وسبعة آلاف جنيه . اقتصدنا هذا كله فوق ما أردناه في أبواب المصروفات من تضيق وتشدد .

الواقع - أيها السادة - أنه ليس بالأمر السهل أن يضبط على الميزانية ضيقاً يخرجها عن الرقعة التي وضعت من أجلها .

هذه الحكومة التي لا يمر يوم إلا ويتقبل فيه بشأن من شؤون الاقتصاد في أبواب الميزانية حتى لقد بلغ ما اقتصدته من مصروفات العام الماضي ما يروى على أربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات . وما اقتصدته من مصروفات العام الحالي - ولما يمضي منه في سبعة أشهر - مليوناً وسبعة آلاف جنيه . اقتصدنا هذا كله فوق ما أردناه في أبواب المصروفات من تضيق وتشدد .

الواقع - أيا السادة - أننا أخذنا من الموظفين في هذه السنة ٨٠٠,٠٠٠ جنيه. كان الموظفون يتمتعون بكسبهم على الحق في أن يتناولوا علاوات تسمى علاوات أوتوماتيكية (دورية) كل سنتين. وكانت نتيجة هذه العلاوات أن تضخمت ميزانية الحكومة في كل سنة بما يبلغ متوسطه ٢٧٥,٠٠٠ جنيه أو ٢٥٠,٠٠٠ جنيه وهذا التضخم كان يسوي الميزانية في آخر الأمر.

فلما صنعت الحكومة. أوقفت هذا السيل الجارف. وألقت علاوات ولا ترفقات ولا وظائف خالية تشغل. بل المسألة واقفة عند حدها. أكثر من هذا أننا أخذنا من الموظفين إتاوة لم يكونوا يحصلونها إلا الآن. ومن الاتصاف أن أقرروا أن الموظفين هم مصريون ومصريون قبل أن يكونوا موظفين قد قابلوا هذه الاجراءات بإرضاء.

إذن لا يمكن أن يقال إن الحكومة لم تعمل عملا فيها يتعلق بالاقتصاد. لأن سياستها دائما مبينة على الاقتصاد بمعناه الحقيقي. بمعناه العقول. بل إن حضرة الشيخ الختم حسن مصري بك تكلم عن استقرار النظام المستور والمفاوضات وسأمر على هذين الموضوعين مرا. أما الاستقرار فلذا كان خطاب المرش تعرض له. فانما تعرض له - أيا السادة - من باب التحدث بنعمة الله. (تصفيق).

تعرض له لأنه إقرار الواقع. فلم يتعرض له لأنه هل بحث أو جدل. تعرض له لأنه من الواقع الملموسة لتفوسك المباشرة بحسن الحال. هذا من الذي حذا بخطاب المرش إلى أن يذكر أمر الاستقرار.

وقدر ما أنا مرحب بتجليل حضرة الشيخ الختم حسن بك مصري المعارضة لأنها أحب الأشياء إلى الحكومة. بل إن هذه المعارضة إذا مثلت في مثل حضرة الشيخ الختم فإن الحكومة على يقين من أنها ستجد دائما في انتقاداته ما ينيرها ويرشدنا إلى الطريق السوي.

ولكن كنت أرى بوعنية حضرة الشيخ الختم مجمل المعارضة. كنت أرى بوعنيته أن يرحل مثل هذه المسائل في صعد المناقشة في أمور وشؤون متعلقة ببلدة أسيوط. وقد قال الأستاذ البيل بك بحق إن مثل هذه الأمور ليست ما يثار بهذا الشكل في مجلسي. وبخاصة أن الحكومة لم تكتم عنهما على المفاوضات حتى أن حضرة الشيخ الختم حسن بك مصري يرتب ما رتبته من أن الحكومة ترى من الاستقرار أو ضمه ما يفيها من هذا الواجب. لا. إن الحكومة تروم هذه العزم على أن تقوم بالمفاوضة. موطئة العزم على أن تسير بهذه المفاوضات إلى ما يحقق استقلال هذه البلاد استقلال تاما. وفي القريب الأسفل.

(تصفيق حاد).

لأعجب هذه الحكومة. ولا أعجب - أيا السادة - أن نفرأ غير راض من الحال التي نحن فيها. هذا التفر. ولا أقول كما قال حضرة الشيخ الختم حسن مصري بك إذ أسرف بعض الشيء في تعميده. لا أقول حياته ثابتة. فهذه الحيات التي خرجت على نظام الحكم لا يمكن أن تجلب الحكم.

إذن أمر الاقتصاد ليس بالأمر المين وإلى أرجو أن يعتقدوا أن هم وزير المالية هنا فوق هم وزراء المالية في كثير من البلاد الأخرى. فمرأنا على الرغم من كل ذلك وصلنا - بمجد الله - إلى موازنة الميزانية لا من طريق الضرائب ولكن من طريق الاقتصاد في النفقات. (تصفيق).

ميزانية هذا العام - أيا السادة - متعنت بل موازنة ومع ذلك فالضرائب التي أشار إليها حضرة العضو المحترم لم تعرض بعد بل ميسرى وقت طويل قبل إقرارها وسأين هذا فيما يلي :

إن ما يسعى وراءه حضرة العضو المحترم - وأنا أقوه عليه - من أن الميزانية يجب أولا أن توازن من طريق الاقتصاد هو نفس الطريق التي نحن فيها ساعون.

أما تلك الضرائب التي جاء في خطاب المرش أن الحكومة مزمنة تخريها فأود أن ألفت نظر حضرات الأعضاء وفيهم الكهنة - بل أكثر من في هذا المجال - من أصحاب الأكرابان. أريد أن أقول أن أن التلم الضرائب عندما نالهم غريب. فقيمة في البلاد تعدل الضرائب وقفة لا تعمل شيئا. وكل ما قصده - أيا السادة - هو العدالة في التوزيع. لا يصح أن تقع أنا وأنت بجانب هذا البلد الدارب - نتجيش بشئ المرافق التي تنفق عليها الحكومة وأنا أدفع وأنت لا تدفع. وهذا هو الوضع الحقيقي لمسألة الضرائب. وأظن أن حضرة الشيخ الختم حسن مصري بك يدرك لأول وهلة أن هذه الضرائب التي أمير إليها في خطاب المرش سيقع عنها لا على الفلاحين المساكين ولكن على غريب.

أظنه يدرك أيضا أنه لأجل تقرير هذه الضرائب لا بد من أن تلبأ إلى الدول فإذا ما أقمتها بأن هذه الضرائب هي الحق والعقل فرضها هنا - ولا يكون حالنا في الحال التي ظننا فيها الأخفاط الطويلة دون أن نصل إلى تحقيق العدالة التي نرغبها من ضرائبنا كما يريدنا كل بلد آخر فيرغفول بسلال الانيازات.

هذا هو الفرض الذي نرى إليه من فرض الضرائب المتصلة التي أشرنا إليها في خطاب المرش.

لذلك أيا السادة فإن التكلم في أمر الموظفين وغيرهم قد يكون بعيدا عن العدالة خصوصا إذا لاحظنا أن هذه الحكومة - التي تتصرف بالحصول على نفقات حملت الشئ الكثير من أمر الموظفين في أمر الاقتصاد من مرتبات الموظفين.

قال أمس الأول حضرة النائب المحترم جد حافظ ومضات بك رئيس المعارضة في مجلس النواب «ما بالك لا تتصلصون من مرتبات الموظفين». غير أنه أنصف الحكومة ولعل حضرة الصديق حسن مصري بك سينصها أيضا في هذا. أنصف الحكومة بأن قال «أني أعرف تماما أنه لم تقدم حكومة إلى مجلس النواب ولم تجر حكومة من الحكومات السابقة على ما قامت به وقدمته هذه الحكومة من اجراءات وتديرات بشأن الاقتصاد من مرتبات الموظفين».

(تصفيق).

ان كنت فهمت هذا فاني اكرهه الشكويكون ما لاحظته فيما يتعلق بموازنة الليزانية هو الحق .

أما فيما يتعلق بالقطعين الباقيين فلست مع دولته ولا زلت مصرًا على رأي فيهما .

الرئيس - ماذا تقصد ؟

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ... اني مخالف لمشروع الرد على خطاب العرش .

الرئيس - انذ يقر المجلس الموافقة على مشروع الرد بالاجماع ماعدا حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك

يقدّم ثلاثة الأسباب التي استند اليها في مخالفته رأي الاطية و يطلب اثباتها في المحضر

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - يني شيء واحد هو أن المادة ٨٩ من القانون الظاهلي الداخلي للملكان تنص على أن ( لكل عضو ابدى رأيا مخالفا لرأي الاطية الحق في أن يبين كتابة الأسباب التي يستند اليها وان يطلب اثباتها في المحضر ) . ولذلك ادعوا أن تثبت في المحضر تلك الأسباب وهذا حق قانوني .

( ثم قدم حضرة الشيخ المحترم لحضرة صاحب الدولة الرئيس ورقة بها بيان الأسباب المذكورة وعلى أثر ذلك انصرف حضرته مباشرة من قاعة الجلسة (١١) )

( د ) ولأن في اليه من الهيئات السياسية القائمة في لم يشترك في الحياة الدستورية الجديدة ومن لم يرض منها ولولا، نظرم ويهتتم .

( هـ ) دخل الدستور فلا استقرار لحياة الدستور مدامت المسائل الحلقية بينا وبين الحكومة الإنجليزية لم تصوروا دعا لم فصل الى ما تشكلت باستقلاله .

١٥

ان مشروع الرد على أمر الوزارة على رأيها في العودة الحالية لما يتعلق بموازنة الليزانية من طريق فرض بعض الرسوم .

والى أنى أن الوزارة لم تشر مطلقا إلى ما كان يجب عليها أن تصبه قبل أن تتحرك في إصدار كامل الأحكام لرسوم وتكليفات جديدة تزيد في سوء الحال فعدا بارهاقا، فصر لم تتحرك في الطريقة الحق التي سلكها فيها عند ما علم أن موازنة ميزانته تحتاج لتضحيات - لم فصل الحكومة قبل ما كان يجب عليها وفصلت الحق من تلك الفصل سواء أكان ذلك بالنسبة للحكومة أم بالنسبة للأهالي ذلك هو أن تبدأ أولا ودليل أن تتحرك في إيفاء الأقسام بمرسوم وفرنسا بأن تنص من الامحاء والميزات التي تمنح من خزنة الدولة للوزراء وكبار الموظفين - ما على من مواردنا وأن تحس بنا كل محسب كان باعنا وقت أن كان الرضاء .

تعطى لها هذه التسمية وهي خارجة على النظام الذي أقرته واجتماعكم في السنة الماضية . وفي هذه السنة . وأقره الشعب من شواطئ البحر الأبيض المتوسط الى أقصى حدود البلاد . أمرو هذا الشعب وكلهم من أبناء هذا الشعب . وكلهم متصل بهذا الشعب عن قرب وعن بعد . وعلمهم أنه ليس مسلما فقط بهذا المستوى كما قال أحد خطباتكم اليوم . بل هو راض به كل الرضا .

ولذا ما قررت هذا فانما أتحدث بنعمة الله على هذه البلاد .

( تصفيق حاد ) .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد طهط بك - لي كلمة قبل أخذ الرأي على مشروع الرد على خطاب العرش . وهي ان يعلن المجلس هتة بالوزارة .

مفكرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - أشكر حضر الشيخ المحترم على هذا .

الرئيس - في الرد على خطاب العرش الاعلان عن هذه الثقة .

( تصفيق حاد ) .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أشكر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء على كلمه الطيب الذي خاطبني به بصفيق ممتاز المارضة وأشكره اذ وجع الى ما قصبت فعلا من أن موازنة الميزانية لا تكون يفرض الضرائب وإنما بالانقضاء في المصروفات . هذا ما فهمت من حضرة صاحب الدولة وزير المالية .

(١١) لما لي بيان كائن لا سبب التي استند اليها في مخالفة رأي الاطية في مشروع الرد على خطاب العرش والى أغلب اثباتها بمحضر الجلسة .

حسن صبري

أولا

ان مشروع الرد على خطاب العرش قد وافق على ما ذهبت اليه الوزارة من استقرار النظام الدستوري الجديد واخذت الأمة الى رسم الأمور في مجاريها الطبيعية .

والى أنى أن النظام الدستوري الجديد لم يستقر وذلك :

( أ ) لأن هذا النظام الدستوري الجديد ولده انقلاب *Overthrow* والتاريخ الدستوري يله واقعة الدستوري يقضي بأن ما جاء به انقلاب يجب و انقلاب .

( ب ) ولأن الحالة لهذا الدستور الجديد لا تستقيم الرضاء مع واستقراره ولا عهد أن الأمة أطمحت الى ما قاله كالقوانين من سعتها القوة ويثبت لها الحالة طوطا أركها .

( ج ) ولأن الصامير لا فرق لشركا إلا اذا حسن تعليلها ونهجتا إذ حكومت وسمعت فيما غيرهم في بيع ثباتها المنزعات الشخصية وتطهرت من إدان الأحرار .

أصوات : موافقون .

الرئيس - إذن يقرر المجلس بالإجماع الثقة بالوزارة .

رُفِضَت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مساء  
على أن يعود المجلس للاعتماد يوم الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٣٥٠ ( ١٢ يناير  
سنة ١٩٣٢ ) الساعة الثامنة مساء .

الرئيس - نرجو من حضرات أعضاء لجنة الأخشال أن يجمعوا بعد  
ارتضاء الجلسة بانتخاب رئيس وسكرتير لها .

٧ - المجلس

بمرد بالإجماع الثقة بالوزارة

مقدمة الشيخ القرم الشيخ محمد العمري أنظاره على - نقصد اقتراح  
محضره الشيخ المحترم أحمد طلمت باشا أن يقرر المجلس الثقة بالوزارة .

واقى آراء في هذا الموضوع لا يندرج أحد أمرين :

أما

أن يكون عدم استقرار النظام المستقرى الجديد هو الذي وضع الوزارة في هذا الموقف الصامت  
فصلحت أن نتأخر الحكومة الإنجليزية في الأمر فكتاب بأن الأدلة على حكومة الإنجليز  
على أن البرلمان الحالى يمثل الأمة تمثيلا صحيحا وعلى لا تريد أن يكون اتفاق الإذاة وقعت من  
أن إليه محكوم بمحكم ديمقراطى صحيح يستلزم أن يحصل مسغولية ما يندل .

وأما

أن يكون النظام المستقرى الجديد قد استقر فلما رأى الحكومة الإنجليزية تجاه كذلك مستقرا  
وإذن يكون جود الوزارة جهة طيبة لن يحدون إلى أنها ترى من مصلحتها أن لا يكون اتفاق مع  
الحكومة الإنجليزية فيحل الحلال هكذا غير مستقرة .

تلكم من الأسباب التي يستلزم انحياز أغلبية المجلس وأرض الموافقة على مشروع الرد  
على خطاب للبرق بما .

حسن عيسى

فإذا ما علمت ذلك أسوة بما فعلت بعض الدول العظمى وكانت بهذا ذلك في حالية ليد يمر  
من أيتها بعد أدت تطورا من كل ما فيها من مصروف لا يستمره الحاجة أكتفينا أن نقدم بعد  
ذلك بالمشروعات التي فكرت بها في زيادة موارد الدولة بما لا يضر بحال أن يكون إجمالا .  
أما أن تبنى مصروفاتها كما كانت وقت الزيادة ولا تفضلهما وقت وقت الشدة وتطلب إلى الدول  
المصرى أن يرضى ليس ما يستقيم ولا يسهل منه المصالح السلم .

(٤٦٤)

إن مشروع الرد قد اكتفى من الوزارة بإيادها على يتفق بالرجاء في أن يبين قريبا الوقت الذي  
تخلو فيه المسائل المعلقة بينا وبين الحكومة الإنجليزية وإلى أن يرى أن هذا البيان لا يضر لأن الاتفاق  
مع الحكومة الإنجليزية على ما تمسك به مصر استقلالها هو للغاية السياسية الكبرى التي قطع فيها  
كل مصرى يرى في الاتفاق الحل الذي ينجيه .

وقد بنيت الوزارة حتى الآن في الحكم وفقا كان يسمح لما أن تطلع المجلس على فيه ما فعلت  
حتى الآن في سبيل هذه الحالة فإن لم تكن فلت شيئا قبل الآن كان طيبا أن تطلع المجلس على  
ما ترى أن تجعل - فانا نعلم أن الحكومة الإنجليزية على أن تأجيل مفاوضات سنة ١٩٣٠  
قد ألفت الأمر على طاق مصر إذ صرحت بأن الكلمة الآن لصر .





## محضر الجلسة الثامنة

المعقودة علناً في يوم الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٣٥٠ الموافق ١٢ يناير سنة ١٩٣٢

### ملخص

(ز) قيام وزارة الزراعة بإنشاء حقول تجارب في مرسى مطروح والسلوم وسهدي براني وسهوي أسوة بالحقول التي أنشأتها في برج العرب .

(ح) إنسان الطريق الخلد من سهدي براني إلى سهوي .

(ط) ردم البرك الموجودة حالياً بها بالقرية من المنطقة بطواحي الاسكندرية مع تحصيل تأمين من طاقم الترخيص بفتح الأجرار الصرفة منه على ردم ما يستبعد من البرك في حالة تأخيرهم من ردمها .

(ي) إنشاء مدرسة ابتدائية في مرسى مطروح .

(ك) فتح آبار أسرى غير البقريين الموجودة بين طريقي مرسى مطروح إلى سهوي مع تخصيص قطع الأبار في كل الصغراء .

تصریح خضرة صاحب العقبة رئيس مجلس الوزراء بأنقذ الاقتراحات المفترية .

موافقة الحكومة على إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمرائض لأنها ليست مما ينطبق عليه نص المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي وذلك مع استثناء الاقتراح الخاص بتقليص أجرة السكة الحديدية لمهاجرين الضيقة والاسكندرية .

إحالة الاقتراحات المذكورة إلى لجنة الاقتراحات والمرائض .

٥ - اقتراح خلد من خضرة الشيخ المحترم طيفي هسي باشا بوضع الأوليات التي على طيا كرجع طالع القول مع قيام وزارة الأوقاف بتخصيص مبلغاً لقرى الباجات واشتراك البلديات غير الإسلامية في الإحالة من قنراتها .

إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمرائض .

٦ - قيام بلدة الرد على خطاب العرض بمهتبا .

كرفن خضرات رئيسها وأعضائها بالتقارير بين يدي خضرة صاحب الخلافة الملك .

قلة دولة الرئيس .

تقبل جلالة الملك رد المجلس بالفيش ومعارات التفتيح .

١٩٣١

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل .

(أ) تبليغ المجلس انتداب رئيس وسكرتير لجنة الأشغال .

(ب) تبليغ المجلس انتداب سكرتير لجنة الزراعة .

(ج) تكليف من وزارة الداخلية بالانتداب خضرة صاحب السعادة صالح المرم باشا عضواً للمجلس الشيوخ عن دائرة مطروح رقم ٢ .

(د) مشروع قانون يرد من مجلس النواب خاص بإضافة مادة إلى قانون الطوارئ الأمل بشأن عدم تسليم الأشغال وعرضهم .

إحالة إلى لجنة الحفانية .

٤ - اقتراحات .

مناقشة حول مدى الخطر المتصور عليه من المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي للرجال الخاص بتقديم الاقتراحات بمرجات .

أحد عشر اقتراحاً مقدمة من خضرة الشيخ المحترم الدكتور ذك جندار الطرزي انتهى على :

(١) تجنب فاض من وزارة الحفانية لرياسة الجلسات في عاكم الصغراء .

(ب) استبدال طواقم مصلحة غفر السوائل المستصلحة بين الاسكندرية ومرسى مطروح والسلوم بأخرى أكبر منها جبا وأصبح سيما .

(ج) إصلاح الطرق الموصلة من السلوم إلى سهدي براني - إلى مرسى مطروح - إلى سهوي - إلى الضيقة ثم إلى برج العرب .

(د) قيام وزارة الأوقاف ببناء المسجد الموجود ببلدة سهدي براني .

(هـ) جعل من سهدي براني دائماً مع ترسيم قرية القروية لقرى أخرى صرط والانتفاع بها بعد إصلاحها .

(و) تقليص أجرة السكة الحديدية في الجزيرة الثالثة من المسافة ما بين الضيقة والاسكندرية بمقدار ٥٠٪ .

اجتمع المجلس الساعة الثامنة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما هذا :  
الثلاثين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : الدكتور فارس نمر . الأتيا إبراهيم . محمد نهيى باشا . محمد محمود بك . بولص حنا باشا . سعد الله عبدالرحمن السيد افندي . الفريق موسى فؤاد باشا . سلطان بهدى بك . أمين غالى باشا .

ثانياً - بافتدال :

من جلسة اليوم حضرات : عبد نجيب شكرى بك . عبد العزيز سيف النصر بك . نخلة المظبى باشا . سليم خليل بطرس بك . حسن حل جازيه بك . سليمان عثمان أياظة بك . محمد صدق باشا . جيسى زايد باشا . سلطان السعدى بك . محمد أحمد عيود باشا . عبد السلام البيل بك . إبراهيم وجيه باشا . محمد طلعت حرب باشا .

وحضرون الوزراء حضرات اصحاب الدولة والمعالى والسعادة : اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . أحمد حل باشا وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . على جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . شفيق محمد الله حلايه افندي .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

### ١ - الإجازات

الرئيس - طلب كل من حضرات الشيوخ المحترمين الفريق موسى فؤاد إجازة من ٦ يناير سنة ١٩٣٢ إلى آخر هذا الأسبوع وقد ورد طلب الإجازة المذكور لمجلس بعد الجلسة الماضية .

وعبد محمد بك لمدة ١٥ يوماً من اليوم ٤ ويولص حنا باشا ٢٣ يوماً لمرضه . وسعد الله عبد الرحمن السيد افندي ١٥ يوماً من أمس لمرضه . وسلطان بهدى بك ١٠ أيام لمرضه . وأمين غالى باشا لمدة أسبوع - فهل توافقون حضراتكم على منع هذه الإجازات ؟

فقرة الشيخ المحترم الدكتور محمود باشا - من بين هذه الإجازات إجازة متصلة وهي التي يطلبها حضرة الشيخ المحترم بولص حنا باشا فكلاً انتهت إجازة طلب فيها من غير أن يحضر إلى المجلس .

الرئيس - الأمر لمحضراتكم إن شئتم الموافقة عليها جميعها أو استثناء بعضها .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور على أحمد باشا - لا عمل للاستثناء .

فقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - المفروض أنهم مرضى .

الرئيس - إذن توافقون حضراتكم على منع هذه الإجازات ؟  
( موافقة ) .

### ٢ - التصديق على محضر الجلسة الماضية

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
لم يتردد أحد .

الرئيس - صلتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

### ٣ - الرسائل

(١) تبلغ المجلس انخاب حضرة الشيخ المحترم اسماعيل مري باشا رئيساً للأنفال . وحضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك سكرتيراً لها

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

محضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإخبار دولتكم أن لجنة الأنفال انعقدت في يوم الأربعاء ٦ يناير سنة ١٩٣٢ في الساعة السابعة مساء .

وقررت بالإجماع انتخابي رئيساً لها وانتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك سكرتيراً .

فأرجو إبلاغ ذلك لجنة المجلس الموقر .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق احترامي ما

٦ يناير سنة ١٩٣٢

رئيس لجنة الأنفال  
اسماعيل مري

(ب) تبلغ المجلس انخاب حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أياظة بك سكرتيراً لبلدية الزراعة

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

محضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ دولتكم أن لجنة الزراعة اجتمعت في يوم الأربعاء ٦ يناير سنة ١٩٣٢ الساعة الخامسة والنصفية انجسبت مساء .

واقترنت بإجماع الحاضرين المدة اسماعيل محضر الجلسة حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أياظة بك سكرتيراً لها .

فالرجو التكرم بإحاطة هيئة المجلس علماً بذلك .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ما

٦ يناير سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة  
نخلة المظبى

الرئيس - أهني حضراتهم جميعا .

(ج) كتاب من وزارة الداخلية بالتحاق سخرة صاحب السعادة صالح الموم باشا  
صوا مجلس الشيوخ عن دائرة مناهه رقم ٢

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

« سخرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بتاريخ ٤ يناير الجاري أعلنت نتيجة الانتخاب التكميل لعضوية مجلس  
الشيوخ - الذي جرى في اليوم المذكور - عن دائرة مناهه رقم ٢ ( بلدية  
المينا ) إذ فاز سخرة صاحب السعادة صالح الموم باشا المرشح الوحيد بهذه  
الدائرة والذي وضع نفسه على مبادئ حزب الشعب فتشرف بإخطار دولكم  
بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

أول رمضان سنة ١٣٥٠ (٩ يناير سنة ١٩٣٢)

وزير الداخلية

احسان صديق

الرئيس - سعادة الموم باشا لم يحضر اليوم .

(د) مشروع قانون - راد من مجلس النواب باسم باخانة مادة الى قانون  
المقربات الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال وعطفهم - إجلاله إلى لجنة الحفانية

تل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن المشروع المذكور وهذا نصه :

« سخرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلساته المنعقدة في ١٦ يولي سنة ١٩٣١ ( عدد  
الانفراد الأول ) و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ و ١١ يناير سنة ١٩٣٢ في تقرير  
لجنة الحفانية عن مشروع القانون الخاص بإضافة مادة إلى قانون المقربات  
الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال وعطفهم - ووافق عليه بالصيغة المرافقة  
لهذا .

فتشرف بأن أرسل مع هذا لتدولكم مشروع القانون وتقررى لجنة الحفانية  
وحاضر لجلسات المذكورة ، راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ١٢ يناير سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى

لجنة الحفانية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة المشروع بقانون المذكور إلى لجنة

الحفانية .

٤ - اقتراحات

مناقشة حول مدى الخطر المتصور عليه في المادة (١٤٢) من قانون النظام  
الداخل للبرلمان الخاص بتقديم اقتراحات برقيات

« مقرة الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك - تنص المادة ٢٣ من المرسوم  
بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان على أن يقدم  
دائما طلب الكلام لإبداء البغض بعدم المناقشة ، وأنا أريد إبداء البغض بصلم  
المناقشة في الأحد عشر اقتراحا المقدمة من سخرة الشيخ المحترم المذكور في  
مخار الجيزي القدي الواردة بمحلول أعمال جلسة اليوم لأنها تدخل تحت  
حكم المادة (١٤٢) من القانون المتقدم ونصها كما يأتي :

« يحظر تقديم اقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية  
سواء كانت على صورة رغبة أم توصية أم أمر تلك السلطة . »

وعلى ذلك فالأمر مفوض للمجلس .

« مقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - ماذا يطلب سخرة الشيخ  
الفرع ؟

« مقرة الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك - إن هذه الاقتراحات لا يجوز  
تقديمها للمجلس ولا تصح المناقشة فيها لأنها من اختصاص السلطة التنفيذية .

« مقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - يحسن تلاوة لمفخص الاقتراحات  
حتى يتبين إن كانت تنطبق عليها المادة (١٤٢) التي يشير إليها سخرة الشيخ  
المحترم ابراهيم راتب بك .

الرئيس - يتلى لمفخص الاقتراحات .

تل لمفخص الاقتراحات وهو :

( أ ) تنب قاض من وزارة الحفانية لباية الجلسات في محاكم الصحراء .

( ب ) استبدال طوافات مصيلة خفر السواحل المستعملة بين الاسكندرية  
ومصرى مطروح والسواحل بأمرى أكبر منها حجما وأسرع سيرا .

( ج ) إصلاح الطرق الموصلة من السلوم إلى سيدي برانى - إلى  
مصرى مطروح - إلى سيوه - إلى الفيحة ثم إلى برج العرب .

( د ) قيام وزارة الأوقاف ببناء المسجد الموجود ببلدة سيدي برانى .

( هـ ) جعل سد رشيد سدا دائما - مع توسيع ترعة التوبارية لرى أراضي  
مربوط والاستفاد بها بعد إصلاحها .

( و ) تخفيض أجرة السكة الحديدية في الدرجة الثالثة عن المسافة ما بين  
الفيحة والاسكندرية بمقدار ٥٠ ٪ .

( ز ) قيام وزارة الزراعة بإنشاء حقول تجارب في مصرى مطروح والسواحل  
وسيدي برانى وسيوه أسوة بالحقول التي أنشأتها في برج العرب

( ح ) إتمام الطرق التي بين سيدي برانى إلى الفيحة

ما أذكر ما إذا كان لا يحق لحضرات أعضاء المجلس أن يتقدموا باقتراحات يملك الأفراد غير النواب من الأمة تقديمها بمرافق، أى هل يملك الأفراد من الحقوق أكثر مما يملك الشيوخ والنواب ؟

إن النص الذى يشير إليه حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك صريح في وجوب الحظر من كانت الاقتراحات من عمل السلطة التنفيذية البعثة . والرأى عندى أن تحال الاقتراحات الواردة بمجلد الأعمال اليوم الى لجنة الاقتراحات والمرافق على أن توقف النظر فيها حتى تقدم لجنة الحفانية بحثها في هذا الموضوع بالوقت ويقرر المجلس قراراً حاسماً فيه .

على أنه قد تحسن الإشارة في هذه الحالة الى الموقف الذى يقفه حضرات الأعضاء إزاء تأخيرهم الذين وضعوا قترحتهم فيهم . هؤلاء النخبون يشعرون أن لهم حل توابع حقوقاً تتوهم أن يتقدموا اليهم بمثل هذه الاقتراحات ويرى حضرات النواب أنه لا يليق بهم أن يتقدموا بمرافق بهذه الاقتراحات كبقية الأفراد لأن ذلك لا يتفق مع كرامتهم . وهذا في الوقت الذى يحظر عليهم تقديم تلك الاقتراحات بقرارات يملكها المجلس للحكومة . إزاء هذا وحلاً لهذا المشكل رأى المجلس أن يحيل المبدأ الى لجنة الحفانية ليرى رأياً فيه فاذا وافقت حضراتكم ويحيل البت في هذا الموضوع حتى يبرر على المجلس رأى لجنة الحفانية فيه فإن كان رأى اللجنة أن النص يمنع العضو من تقديم اقتراح برغبة وأقرها المجلس على ذلك فيها . وإن كان رأياً غير ذلك فيمكن أن يقدم للمجلس مشروع قانون بتعديل هذا النص .

**عقودته الشيخ المحترم محمد عبد الباقي** - الواقع أنه كان مفهوماً من الاقتراح الذى قدمه حضرة الشيخ المحترم فليقنهم بأشياء إلزام الحكومة بأن تقدم قريباً لقروض معينين أو تسديد ديون الأهالي وعند ذلك دار البعثت فيها إذا كان يجوز لحضرات أعضاء المجلس تقديم مثل هذه الاقتراحات التي تناقض مع نص المادة الثامنة والعشرين من الدستور التي تمنع الحكومة وحدها حق اقتراح القوانين المالية . وقد طلبت الحكومة يومئذ حالة بحث في هذا الموضوع الى لجنة الحفانية .

إن تفسير الموضوع على النحو الذى سمعته من حضرات الأعضاء البلية غير صحيح لأن فرض الشارع وفرض الدستور هو أن يحرم من إلزام الحكومة بتقديم مبالغ لأغراض معينة كما حصل ذلك في الدورات الماضية حيث أزمها باقتراحات أعدادات لأعمال معينة بلان المادة الثامنة والعشرين من الدستور وجعلت حق اقتراح القوانين المالية من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها . على أن الموضوع الذى أحيل في اليوم الذى الماضية الى لجنة الحفانية لم تعمل فيه شيئاً الآن ، وأذكر أنه نفس اليوم الذى حصلت فيه المناقشة في هذا الموضوع في المجلس قد أسأل المجلس اقتراحاً آخر الى لجنة الاقتراحات والمرافق ، وهذه رأت إحالة إلى إحدى الوزارات وأقر المجلس اللجنة على هذا الرأى ولم تعرض الحكومة على هذا القرار .

إن الاقتراحات التي طلت على حضراتكم اليوم ليست من الاقتراحات التي تشابه ولو في الشكل مع موضوع الاقتراح الذى رأى المجلس في الدورة الماضية إحالة الى لجنة الحفانية لبعثته من الوجهة الدستورية . وعلى هذه

(ط) ردم البرك الموجودة حالاً بالمخارج القريبة من الدخيلة بضياع الاسكندرية مع تحصيل تأمين من طالي الترخيص بقطع الأخجار للصرف منه على ردم ما يستجد من البرك في حلة تأخيرهم من ردمها .

(ى) إنشاء مدونة ابتدائية في مرمى مطروح .

(ك) فتح آبار أخرى غير اليتيمين الموجودتين في طريق مرمى مطروح الى سيوه مع تعميم فتح الآبار في كل الصحراء .

**الرئيس** - ما رأى حضراتكم في هذه الاقتراحات ؟

**عقودته الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي** - عندى أن الرأى الأصوب هو أن تحال هذه الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات والمرافق لفحصها ثم تبدي رأياً فيها إذا كانت تنطبق عليها المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلى للبلدان أولاً تنطبق عليها . لأن هذه المادة تحظر تقديم اقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية - والمفهوم من عبارة "شؤون السلطة التنفيذية" أنه لا يحق للمجلس ملام أن يتدخل في أمر ترقية موظف - أو ما يماثلها . وبذلك يحسن إحالة الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات والمرافق لفحصها وإبداء رأياً إن كانت تعمل ضمن أعمال السلطة التنفيذية أم لا .

**الرئيس** - على نجل أن هذه الاقتراحات ليست من عمل السلطة التنفيذية ؟

**عقودته الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي** - لا يمكن الحكم إن كانت من أعمال السلطة التنفيذية أم لا قبل بحثها في اللجنة المختصة .

**عقودته الشيخ المحترم فليقنهم بأشياء** - يزيد أن نسمع رأى السلطة التنفيذية في هذا الموضوع .

**عقودته الشيخ المحترم الدكتور قصير بك** - أرى أن بعض الاقتراحات تسمى بالاقتراح الأول انجاس بندق قاض من وزارة الحفانية لرياسة الجلسات في عا ك المصعراء . وبعضها من اختصاص السلطة التنفيذية . لهذا أرى أن تحال الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات لبحثها وإبداء الرأى فيها .

**عقودته الشيخ المحترم الفوار على أحمد باشا** - مسألة تدعى قاض لرياسة عا ك المصعراء ليست هامة لأن للقضاء هناك نظاماً خاصاً بقوانين موضوعه يعطيها الضباط للنظر بهم فذلك من قديم الزمان على الوجه الأكمل .

**عقودته الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - الواقع أن هذه المسألة بالذات أثيرت فيها المناقشة بالدورة الماضية مناسبة اقتراح قدمه حضرة الشيخ المحترم فليقنهم بأشياء تشابه تسديد ديون الأهالي وأتى الأمر بالمجلس الى إحالة الى لجنة الحفانية لبعثته من الوجهة الدستورية . ولقد كان مدار البحث على

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي** — إجراء الأعمال المالية التي حظرت المادة (١٤٢) تقديم اقتراحات بشأنها مسألة محتاج الى تخصيص، ومن رأى إحالة الاقتراحات المقدمة اليوم الى لجنة الاقتراحات والبرائض لتتولى هي هذا التفسير.

**مقرر الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك** — إني أوافق على رأى حضرة الشيخ المحترم مرسى محمود افندي غير أن مقاله حضرة الشيخ المحترم عبد عجب باشا بعد ذلك لا يتفق مع ما أبداه حضرة الشيخ المحترم مرسى محمود افندي .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا** — إن كان حضرة الشيخ المحترم يقصد بإقراره الأول — وهو انقاص بندب قاض من وزارة الخفائية لرياسة الجلسات في محاكم الصحراء — تعديل قانون معمول به فلا يكون ذلك إلا بتعديل في التشريع القائم ، وهذا لا يكون إلا بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٥٧) من قانون النظام الداخلي التي نصت على أن كل اقتراح بقانون أمده أحد أعضاء المجلس يجب أن يقدم كتابة ... إلى آخر المادة ، وبما عليه أنه يرى يجب على حضرة العضو المحترم أن يقدم اقتراحا مشروع قانون يتضمن التعديل الذي يراه .

**مقرر الشيخ المحترم يوسف باوي عطية بك** — من رأي إحالة جميع هذه الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات والبرائض لأن في اختصاصها تقريرها إذا كانت مقبولة شكلاً أم لا ، فاما أن تكون الاقتراحات المقدمة هي اقتراحات برقيات أو اقتراحات بمشروعات قوانين وهذا كله داخل في اختصاص اللجنة .

#### تصريح

حضرة صاحب الدارة زهير مجلس الوزراء بشأن الاقتراحات المظروعة

**مقرر صاحب الدارة فسماعيل صدق باشا** رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية — ليس لدى الحكومة مانع من إحالة هذه الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات والبرائض . وإن نظرة على حق هذه الاقتراحات تبين لأول وهلة أن الرغبات التي أبداها حضرة الشيخ المحترم ليست من النوع الذي يمكن أن يقال عنه إنه من أعمال السلطة التنفيذية لأنكم لو رجستم الى أكثر الاقتراحات ترون أنها — هذا مسألة تخفيض أجرة السكة الحديدية ما بين القنبية والإسكندرية — مودعة حتى الآن في اقتراحات، وهذا مرجعه اليكم وليس من شؤون السلطة التنفيذية ، ولذلك لا ترى الحكومة مانعاً — كما قلت — من إحالة هذه الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات .

(تصديق)

الاقتراحات حق من حقوقكم ، لأنه إذا كان مسموحاً للأفراد حق تقديم مرافض برقيات فمن باب أولى يكون ذلك مسموحاً لكم وأنتم نواب الأمة .

على أن الاقتراحات المقدمة اليوم في مجموعها ليس فيها ما يلزم الحكومة بدفع مبالغ . والحكومة موجودة فليد رأياً في ذلك .

لهذا أرى إحالتها الى لجنة الاقتراحات والبرائض والحكومة أن تقول إنها لا تقبلها إذا كانت تخالف نص الدستور ولكن حكومتنا الحالية التي تشمل مصلحة الأمة لاشك أنها تقبلها من طيب خاطر إذا ما رأت فيها نفعاً للبلاد .

**مقرر الشيخ المحترم قيسى فهمي باشا** — لقد فسر حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا اقتراحى الذى قدمته في الدورة الماضية بأننى أردت به إلزام الحكومة بأن تقوم بإسداد الديون العقارية التي على الأهالي، والواقع أن اقتراحى كان عبارة عن التماس برقية أشرت فيه الى أن حالة البلاد الاقتصادية سيئة وأن البنوك العقارية لا ترسم بل تشدد في سداد مطلوبها بما يقضى بالبيع الجبرى وتجرد الأهالي بذلك من أملاكها .

من أجل هذا اتهمت على سبيل الرغبة أن تكون الحكومة واسطة في تسديد هذه الديون بعد فرض إسداد ديون الأهالي للبنوك العقارية وكل من عمل البنوك في ذلك وبهذا ترفع من كاهل الأمة هذا السهم الثقيل وتصور ثروة البلاد من الفضيحة .

**الرئيس** — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن ما يقوله خارج عن موضوع المناقشة .

**مقرر الشيخ المحترم قيسى فهمي باشا** — حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا كان يجب أن تقرأ في لجنة المالية كل التصديق ....

**مقرر الشيخ المحترم محمد عجب باشا** — نعم جهزت رأيك وذاصلت كثيراً عن اقتراحك .

**مقرر الشيخ المحترم قيسى فهمي باشا** — حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا قال إننى أردت إلزام الحكومة بالعمل باقتراحى على أنه لم يكن إلا مجرد رغبة أبدتها لحفظ ثروة البلاد العقارية .

**مقرر الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك** — لم أرد بالكلمة التي قلتها إلا لتستظهر هيئة المجلس الموقر الى نص المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي للبرلمان . وكل ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا وبوجه وفي محله ولكن ما الحليلة والمادة ماثلة أمامنا وهي تحظر تقديم اقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية . على أن الاقتراحات المقدمة من حضرة الزميل المحترم ولو أنها جديدة باقتراحات الحكومة إلا أنه ينطبق عليها نص المادة المذكورة في العمل إذن ؟

## ٦ - قيام

بلقة الرد على خطاب العرش بهيئة - كبرف حضرات ديبها وأعضائها  
بالحق بين يدى حضرة صاحب الجلالة الملك - كلفة دية الرئيس -  
تقبل جلالة الملك رد المجلس بالقبول ومعارات التشجيع

الرئيس - والآن أحيط علم المجلس بالمهمة التي قامت بها بلقة الرد  
على خطاب العرش . فقد طلبت تمديد موعد للقول بين يدى حضرة صاحب  
الجلالة مولانا الملك فحدد لما ظهر أمس وقد تشرفنا بالمشاركة وكان لي شرف  
إلقاء كلمة بين يدى جلالة دوتها لتبث في محضر الجلسة وهذه هي الكلمة :

” يا صاحب الجلالة

أعضاء اللجنة الذين وقع عليهم اختيار المجلس اجتمعوا وصاغوا الرد على  
خطاب العرش وأتموه ثم قدم المجلس فأقره وصلى عليه وهم يتشرفون اليوم  
بتقديمه بجلالكم مع عظيم الشكر وفائق الاجلال ويرجون الله أن يبليل  
في إيمانكم ويصلكم دنوا البلاد وعرة العباد إنه تعالى صمغ عجب .“

وقد تقبل مولانا جلالة الملك الرد مع البشر ومعارات التشجيع .

” تصفيق ” .

فهتف حضرة الشيخ المحترم أحد طالمت باشا بحياة جلالة الملك وردد  
حضرات الأعضاء هذا الختاف وقروا .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الثالثة والثلاثين  
مساء على أن يعود المجلس للاعتقاد يوم الاثنين القادم ١٠ رمضان سنة ١٣٥٠  
( ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ ) في الساعة الثامنة مساء ٢

الرئيس - إنذ هل توافقون حضراتكم على إحالة هذه الاقتراحات  
الى لجنة الاقتراحات والمراض ؟

( موافقة ) .

المجلس يقرر إحالة هذه الاقتراحات الأحد عشر الى لجنة الاقتراحات  
والمراض .

## ٥ - اقتراح

قدم من حضرة الشيخ المحترم فلين فليش باشا يوضع الأوليات التي بين عليها  
تسريع عام للمسؤول مع قيام وزارة الأركان بخصيص مليا لدى السلطات  
واشتراك الطوائف غير الإسلامية في الإحالة ٤ من قرائنها - إحالة الى بلقة  
الاقتراحات والمراض

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة هذا الاقتراح  
الى لجنة الاقتراحات ؟

لم يترض أحد .

المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات .

فقرة الشيخ المحترم فلين فليش باشا - أقصد بالقرآن هذا أن يكون  
شاملا لجميع المدن في الدولة المصرية .

فقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - في كلمة فيما يتعلق بالقرآن  
حضرة الشيخ المحترم فلين فليش باشا .

الرئيس - لقد قرأ المجلس إحالة الاقتراح الى لجنة الاقتراحات ، ويمكن  
لحضرة الشيخ المحترم أن يدل بما يريد بعد أن تقدم بلقة الاقتراحات  
تقررها عنه .

## محضر الجلسة التاسعة

المنعقدة علنا في يوم الاثنين ١٠ رمضان سنة ١٣٥٠ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٣٢

### ملخص

١ - طلبة جمعية لخدمة عقيدة الشيخ المحترم عبد الله صبيكة بك  
تتعلق بالنهاية التي تتبع نحو الرأى .

٢ - تقرير اللجنة  
ملحق رقم ١

٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب ينتج اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠  
جنيه، ميزانية مصلحة المائي الأميرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

٤ - تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٢

٥ - المراقبة على نظره بطريق الاستعمال .

٦ - القرار مشروع القانون المذكور .

٧ - ملحق حاضرة الشيخ المحترم عبد الله بك في لجنة الاقتراحات والرأى  
على حاضرة الشيخ المحترم عبد الله بك .

١ - الاجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - الاقتراحات :

(١) اقتراح مقدم من حاضرة الشيخ المحترم الدكتور ذك غنار  
الطبري انتهى من أ. ب. السيل والتعاون .

إحالة الى لجنة الاقتراحات والرأى .

(ب) اقتراح مقدم من حاضرة الشيخ المحترم الدكتور أسعد يوسف  
عليه انتهى بتعيين حالة الرضين يستثنى الخواتم بالعباسية .  
إحالة الى لجنة الاقتراحات والرأى .

٤ - تقرير لجنة الاقتراحات والرأى عن الرأى التي نقلتها لجنة الجلسة  
٥ يناير سنة ١٩٣٢

١ - باحثنا :

عن جلسة اليوم حضرات : محمود أبو النصر بك ، محمد صادق  
باشا ، الشيخ حسين والي ، محمد مقبل باشا ، محمد توفيق  
مها بك ، جيسري زايد باشا ، سليم خليل بطرس بك .

٢ - باحثنا :

حضرات : محمد رياض عفيفي بك ، محمد طلعت حرب باشا ،  
وحضر من الزدراء حاضرة صاحب السعادة علي جمال الدين باشا وزير  
الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب برادة بك ، ابراهيم راتب بك ، حبيب دوس بك ، شفيق  
سيد الله حلاية أنندي .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حاضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس الساعة الثامنة مساء برئاسة حاضرة صاحب الدولة يحيى  
ابراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولا - باجازات :

حضرات : بولس حنا باشا ، الدكتور فارس بحر ، محمود بك ،

الفرقي موسى فراد باشا ، الأتيا يوانس ، سحله عبد الرحمن

افندي ، أمين خالي باشا ، محمد فهمي باشا ، الدكتور محمد

طاهر بك ، الشيخ حسين صالح خليفه ، محمد أحمد صيود

باشا .

## ١ - إجازات

**الرئيس** - طلب حضرة الشيخ المحترم عد فهمي باشا إجازة أربعة أيام والشيخ المحترم الفريق مومي فواد باشا مد إجازته ثمانية هذا الشهر . وكل من الشيوخ المحترمين حسين صالح خليفه والدكتور عد طاهر بك إجازة خمسة عشر يوما . وذلك لمريضهم . وطلب حضرة الشيخ المحترم عد أحمد عبود باشا أسبوعين لتفسيه عن القاهرة لأشغال مهمة . فهل توافقون حضراتكم على منح حضراتهم هذه الاجازات ؟

**مقرر الشيوخ المحترم عباس عوصه بك** - إن طلب الاجازات يتكرر كثيرا من نفس حضرات الأعضاء الذين يطلبونها . فيحسن أن نضع حدا لذلك .

**الرئيس** - الأمر مرجعه لحضراتكم ، فهل توافقون على منحهم هذه الاجازات ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على معرض الجلسة السابقة

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على معرض الجلسة السابقة ؟ لم يعترض أحد .

**الرئيس** - صلح المجلس على معرض الجلسة السابقة .

## ٣ - اقتراحان

( ١ ) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي خنار الجزائري انتهى عن أبناء السبيل والمساكين - بإسالة الى لجنة الاقتراحات والرائض

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات والرائض ؟

**مقرر الشيوخ المحترم قبيل فهمي باشا** - الاقتراح المعروض القليلة يتفق في جوهره مع جوهر اقتراح قدمته في جلسة سابقة . فهل من الملائم لحضرات الأعضاء أن يقدموا الاقتراحات سبق أن قدمت من غيرهم ؟ ولذا أيجز ذلك فهل ستعتمد هذه قاعدة تسير عليها ؟

أظن أنه لا يصح أن يقدم عضو اقتراحا سبق تزييله أن قدم مثله . لأن هذا لا يتفق مع كرامتنا .

( هنا حضر حضرة صاحب المجلس عد الفطاح يحيى باشا وزير الخارجية ) .

**الرئيس** - يجوز أن حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح لم يلتفت الى الاقتراح السابق المقدم من حضراتكم . ومع ذلك فانه يضم الى الاقتراحكم حين نظره في اللجنة إذا رأيت أنهما متفقان .

**مقرر الشيوخ المحترم أحمد طلفت باشا** - وستكون الأولوية للاقتراح الأسبق طبعا ؟

**مقرر الشيوخ المحترم فخر الطليبي باشا** - ولا شك أن اللجنة إذا لاحظت اتفاقا بين الاقتراحين تضمنهما الى بعضهما .

**الرئيس** - إنذ هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات والرائض ؟

( موافقة ) .

( ب ) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أسديت عليه الفدى بسين حالة المرضين بمستشفى الحيات العباسية - بإسالة الى لجنة الاقتراحات والرائض

**مقرر الشيوخ المحترم جرجس زمانري باشا** - أنا أؤيد اقتراح حضرة الشيخ المحترم وأرجو أن يكون عاما فيشمل جميع المرضى في المستشفيات عموما . ولا يكون قاصرا على مرضى مستشفى العباسية . لأن مرهبات هذه الفئة عموما قليلة بالنسبة الى أعمالهم ولا سيما أنهم مرضون للخطر وللأمراض القويمة كما شاهدت ذلك بنفسى في الحاضر .

**الرئيس** - يحال الاقتراح الى اللجنة ويمكن لحضرات الشيوخ المحترمين أن يبدوا ملاحظاتهم أمامها .

**مقرر الشيوخ المحترم ادوار قصري بك** - على أن نلحظ هذا الاقتراح وأشابهه موقف حتى يتم البحث المطروح أمام لجنة الحفانية الآن في جواز تقديم أمثال هذه الاقتراحات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات والرائض ؟

( موافقة ) .

## ٤ - تقرير

لجنة الاقتراحات والرائض عن الرافض التي نظرتا في ١٢٣٢ هـ بتاريخ ١٩٣٢ - تقرير اللجنة ( ١ )

( المقدم حضرة الشيخ المحترم عبد الله ميكا بك ) .

## كلمة تمهيدية

لحضره القدر الشيخ المحترم عد الله ميكا بك شكرا بالماضي التي تتبع نحو الرافض

**المقرر** - حضرات الشيوخ المحترمين . فإنا كانت اللائحة القديمة لجلس الشيوخ تنص في المادة ٩٥ منها على أنه لا يلتفت الى الرافض الخسالية من الأعضاء ومن عنوان مقدمها جاءت المادة ١٠ من اللائحة الجديدة



يمكن لما أن تقدم ظلاماتهم . وهي التي تعرض عن شكواهم . فلا يصح لوحد أن ينطق بأسمائهم . كما لا يجوز أيضا لأفراد أن يقدموا عرائض عن جهات لها شخصية معنوية كالشركات التجارية والمدينة التي تمثلها مجالس إدارة أو هيئات أخرى . إذ تبين في جميع هذه الحالات وأمثالها أن تكون الرقعة المقدمة إلى السلطات موقعا عليها من هيئات تمثل هذه المجالس أو من مندوبيها .

واسمحوا لي أن أذكر حضراتكم المناقشة التي دارت في لجنة الدستور بجلسته ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٢

تليت المادة ٢١ ونصها :

"لكل مصري أن يخاطب السلطات العمومية باسمه الخاص . وذلك بمرض يكون موقعا عليها من واحد أو أكثر . أما الرعايا الاجماعية فلا تكون إلا من الهيئات النظامية والأشخاص المعنوية"

سأل فضيلة الشيخ محمد بديت : ما هي الرعايا الاجماعية ؟ . فلو قدرنا أن أهالي بلد واحد لمصلحة واحدة . هل يعنون من تقديم عريضة واحدة منهم بطلب تحقيق مصلحة مشتركة ؟

فاجابه ممثل الرئيس :

الممنوع هو دعوى النيابة من أحد عن المجموع إلا للهيئات النيابية والأشخاص المعنوية طبقا للقادة .

ووافقته الهيئة على هذا البيان .

وبجلته ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٢ تليت المادة ٢١ ونصها :

"للمواطنين المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يرضيهم من الشؤون وذلك بكتابات موقعا عليها بأسمائهم . أما غايبات السلطات باسم الجماع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية"

وهذه الصيغة بقيت على حالها في المادة ٢٢ من دستور ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الذي نشر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

هذا هو مجمل المناقشة التي وديت بخصوص حقوق المصريين في تقديم الرعايا بأسمائهم أو باسماء الجماع على ما هيئات رسمية توثق عنها .

إذن إذا كان هناك جهات كاستجاري الأتليان أو طوائف العمال والموظفين في الشركات . وعلاهم الذين ليس لهم هيئات نظامية . وقدم أفراد منهم عرائض السلطات العامة يتظاهرون فيها . وذكروا فيها بجانب أسمائهم أنهم ينوبون عن هذه الجماعات . فهذه العبارة أعاد المصريون أن يذكروها في شكواهم وظلاماتهم . لاعتقادهم أنها تؤيد طلبهم وتريد من أهمية شكواهم .

فهل مثل هذه الرعايا التي يذكر فيها أن مقدميها ينوبون عن أهالي جهة كذا تخلق طبقا للفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي تصحف لحد أن ذكر مقدموها أنهم قدموها عنهم ضمن ضميرهم .

لنظام الداخلي منفصلة فصيلا وأيضا لكل الحالات التي تقدم بها الرعايا . فبنت الفقرة الأولى منها أن الرعايا المخالفة لجائز الدستور الأساسية أو المتضمنة أسبابا أو إهانات أو عبارات غير لائقة ، والرعايا الخاصة بموضوعات خارجة عن اختصاص البرلمان كطلبات الاستخدام أو الإعانة لا يلتفت إليها .

أما الرعايا التي تتضمن شكوى أو ظلمات بشأن مسائل تتعلق بمصلحة خاصة أو عامة ولا تكون من اختصاص الحاكم والتي ينسب فيها إلى الإدارة أنها رفضت القيام بتلك المسائل أو قصرت فيها أو أنها تصرفت فيها على وجه مخالف للقوانين واللوائح . فهذه تمحل إلى الوزارة المختصة إذا رضى أنها تستحق النظر .

ثم جاءت الفقرة الخامسة من المادة ١١٠ وبيئت أن الرعايا التي تتضمن بيانات أو اقتراحات مفيدة ويجوز أن تكون محل عمل من أعمال السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية . فهذه تمحل إلى اللجنة المختصة أو الوزارة المختصة .

ولما نظرت لجنة الاقتراحات والرعايا في طائفة من الرعايا المحالة إليها من الدورة السابقة والدورة الحالية فوزتها طبقا لقادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي . ورأت أن الرعايا المخالفة من التوقيع لا يلتفت إليها . ويحدد لذلك مجلة من هذه الرعايا في التقرير مرغوبة لأنها خالية من التوقيع .

وكذلك رأت رفض بعض من الرعايا مخالفة لقادة ٢٢ من الدستور . وقبلت النظر في البعض الآخر .

ولكن قامت مناقشة بين حضرات أعضاء اللجنة فيما يخص بمجلة المادة ٢٢ من الدستور التي خولت للأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يرضيهم من الشؤون . وذلك بكتابات موقعا عليها بأسمائهم . أما غايبات السلطات باسم الجماع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية . وكانت مناقشة حادة أدت إلى انقسام في الآراء .

إن مسألة الرعايا المقدمة من الأفراد وبأسمائهم مسألة محللة . ولكن الرعايا المقدمة باسم الجماع والأشخاص المعنوية قد أدت إلى مناقشة حادة وإلى انقسام في الآراء كما قلت .

ومعنى العبارة الأخيرة من المادة ٢٢ من الدستور الذي يتبادر إلى الذهن ، والذي يؤيده المناقشة التي حدثت في لجنة الدستور سنة ١٩٣٢ - ويرى أن بعض حضرات أعضائها موجود في هذا المجلس ويتكلمون أن يتذكروا هذه المناقشة التي جرت أثناء وضع الدستور سنة ١٩٣٢ - هو أن حضراتهم قصبوا منع دعوى الأفراد النيابية عن الجماع إلا إذا كانت عن هيئات نظامية أو أشخاص معنوية . فإذا كانت الجماع تمثلها هيئات كجالس للمعريات والمجالس البلدية أو المحلية أو القروية . أو المجالس الطائفية . أو الغايات الرسمية ككتابة المحامين مثلا ، فلا يجوز للأفراد أن يقدموا السلطات عرائض بولندوا بأسمائهم ويتعنون فيها النيابة من جماع تمثلها تلك الهيئات النظامية . فانهم في هذه الحالة يكونون متطفلين في دماء هذه الجماع هيئات

## العرائض

الى رأت اللجنة حذفتها أو رفضها طبقا لقرارات ٢ و ٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة برفض العريضة رقم ٥٠ شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة برفض العريضة رقم ٥١ شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٥٢ لعدم وضوح الفرض منها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٥٣ لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٩٦ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٧٢ لتلوها من التوقيع ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٨١ لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) ؟

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة برفض العريضة رقم ١٠ شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

المقرر - فتمت هذه العريضة من كسارى بسكك حديد الدلتا عن نفسه وعن عمال الادارة ورأت اللجنة طبقا للمادة ٢٢ من الدستور رفض العريضة شكلا ونريد الآن أن يبدى المجلس رأيه فى هذا الموضوع فان اللجنة مع رفض هذه العريضة شكلا ارتكبا على المادة المذكورة قبلت مرافض محاميلها باختيار أن اضافلة عبارة ( عن عمال الادارة ) لم يكن القصد منها سوى إعطاء العريضة أهمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفض العريضة رقم ١٠ شكلا ؟  
( موافقة ) .

إن بعض الأعضاء قال إن هذا التفسير يخالف روح المادة ٢٢ من الدستور . وما جرى من مناقشة بشأنها فى لجنة الدستور . إذ أنهم رأوا أن من الإجحاف الظاهر أن مجرد خلو العرائض من هذه الاضافة يجعلها مقبولة شكلا . بينما إذا ذكر مقدموها أنهم قبلوها عن أنفسهم وعن غيرهم ترفض شكلا . وهذا غير معقول . لأن هذا الفارق لا يبر عن قصد المشرع تعميما للجميع . ولا يتفق مع العدالة والمصلحة العامة .

ولا يخفى أن القاعدة فى أويل النصوص - ومعلم حضراتكم من رجال القانون - يرجع فيه الى الفرض الذى قصد اليه المشرع . لا الى التمسك بحرفية النص . كما أن تأويل العقود يرجع فيه الى الفرض الذى يقصد منها مهما كان معنى الألفاظ .

والذى يريد هذا الفريق تمسكا بهذا الزأى أنه عند ما طرحت فى الجلسة الماضية مسألة تفسير المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلى التى بمقتضاها يحظر تقديم اقتراحات باجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية سواء كانت على صورة دعية أم توصية أم أمر تلك السلطة ، صرح صاحب الدعوة رئيس مجلس الوزراء أنه يجوز إضافة مثل هذه الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات والعرائض . لأنها تتلاقى بأعمال تستدعى احتياطات مالية . ولست متعبة تختلفا فى أعمال السلطة التنفيذية .

بناء على هذه الأسباب كلها رأى هذا الفريق أن العرائض المقدمة من أشخاص من أنفسهم وعن غيرهم يمكن عرضها على المجلس . وأن حكما غير مخالف للنص المادة ٢٢ من الدستور .

ولذلك لما تناقشت اللجنة فى العرائض رأت قبول العريضة رقم ١ و ٤٠ وقررت إحالتها الى الجهات المختصة ولكنها عادت فى مناقشة أخرى فرفضت العرائض رقم ٥١ و ١٠ و ١٦ و ٢٨ الموضحة بتقرير اللجنة . وقالت إنها مخالفة للمادة ٢٢ من الدستور . مع أن توصيلها متشابهة لتوصيات الرعيتين الأوليين . ورأى أن فى هذا تناقضا .

وأعلن أن المسألة تحتاج الى تفسير المادة . ولم تأخذ اللجنة على طاعتها مسؤولية تفسير هذه المادة . وفضلت أن تطرح أمر تفسيرها على هيئة المجلس المقرر ليعضل فى الأمر بما يراه . وتفسيره يكون حيلة فاعلة تتبع فى المستقبل . فاما أن يكون التمسك بحرفية المادة ٢٢ من الدستور أو بروحها ومقارها .

هذا ما أردت أن أطرحه على هيئة المجلس المقرر قبل تلاوة التقرير المتضمن لإجراءات اللجنة . وما أحمده وما رفضته طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عقرة السج الحمرم نعلم الطيعي باشا - يجب تلاوة تقرير اللجنة أولا .

الرئيس - إن البيان الذى ألقاه حضرة الشيخ المحترم مقدر اللجنة كان القصد منه تبيان آراء اللجنة . وسيتلى التقرير .

على تقرير اللجنة ( يراجع الملحق رقم ١ ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢٥ لخالفتها لجباىء المستور طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

**المقرر** - ليست هذه العريضة مخالفة لجباىء المستور .

**الرئيس** - هذا هو رأى اللجنة فهل يتعرض حضرة المقرر الى ذلك ؟

**مقرر** الشيخ المحترم محمد رضا باشا - لاحظ ان اللجنة تصدر قرارات في العرائض مع أن روح المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلى للبرلمان تقتصر على اللجنة على إنهاء رايها للجلس وهو الذى يصدر القرارات . وهذه المسألة ليست على بحث الآن - ولكن الذى أجباني لطرحتها هو قرار اللجنة بحفظ العريضة لخالفتها لجباىء المستور .

**المقرر** - لقد وقع خطأ مادي في النقل فذكرت عبارة لخالفتها لجباىء المستور خطأ . والواقع أن اللجنة بنت رايها في حفظ العريضة على الفقرة ٣ من المادة ١١٠

**الرئيس** - قرر المجلس حفظ العريضة رقم ٢٥ طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢٦ لخلوها من التوقيع ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢٧ طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة برفض العريضة رقم ٢٨ شكلا طبقا للمادة ٢٢ من المستور ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢٩ لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٣٠ لخلوها من التوقيع ؟

**مقرر** الشيخ المحترم محمد منصور افندي - لا يصح حفظ العريضة رقم ٢٧ لخاصة بالنظم من إلغاء مدرسة قلين .

**الرئيس** - لقد قرر المجلس حفظها .

**مقرر** الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لم يؤخذ رأى المجلس في العرائض السابقة .

**الرئيس** - لقد وافق المجلس على رأى اللجنة فيها .

**مقرر** الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - بعض هذه العرائض محل خلاف في اللجنة ولم يؤخذ الرأى في هذا الخلاف .

**الرئيس** - ألا يكفي عدم اعتراض المجلس للدلالة على موافقته ؟

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العرائض رقم ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ ؟

**الرئيس** - لقد وافق المجلس على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ١٥ لعدم وضوح موضوعها وضمها للعريضة رقم ٥٣ ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ١٥ لعدم وضوح موضوعها وضمها للعريضة رقم ٥٣ ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة برفض العريضة رقم ١٦ شكلا طبقا للمادة ٢٢ من المستور ؟

**المقرر** - نقطة الخلاف في هذه العريضة هي هل تطبق المادة ٢٢ من المستور عليها أم لا ؟

**الرئيس** - لقد قرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ١٨ لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ١٩ لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢١ طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢٤ لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

## العرائض

التي رأت اللجنة إحالتها إلى الزيارات والجلوس الخفيفة طبقاً للمقررين ٥ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٤٩ إلى لجنة الداخلية ؟  
( موافقة ) .

تحال العريضة المذكورة إلى لجنة الداخلية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٥٢ إلى لجنى المالية والمحاسبة ؟  
( موافقة ) .

تحال العريضة المذكورة إلى لجنى المالية والمحاسبة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ١ إلى وزارة الداخلية ؟

**مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك** - موضوع العريضة رقم ٨ المقدمة من بسبوس أبوكيلة هو نفس موضوع العريضة رقم ١

وقد رأت اللجنة حفظ العريضة رقم ٨ لعدم الاختصاص طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ - ووافقت اللجنة على ذلك - ورأت فيما يتعلق بالعريضة رقم ١ إحالتها إلى وزارة الداخلية وهذا تناقض لكيف يتر المجلس رأيين مختلفين في موضوع واحد .

**مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود هزيم باشا** - لقد اخذت آراء اللجنة في تطبيق المادة ٣٢ من الدستور وتركت تفسيرها للمجلس .

**مفكرة الشيخ المحترم السيد عبد الجبر سليم** - لقد قوتت أغلبية اللجنة رأيين متناقضين في موضوع واحد .

**مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك** - يجب توحيد المبدأ وما دام أن اللجنة حفظت العريضة رقم ٨ فيجب أن تحفظ كذلك العريضة رقم ١

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رفض العريضة رقم ١ شكلاً طبقاً للمادة ٣٢ من الدستور ؟  
( موافقة ) .

**المقرر** - العريضة رقم ٨ مقدمة من أحد الأهلان عن نفسه لا عن آخرين أما العريضة رقم ١ المقدمة من شخص عن أهالي بلدته .

**مفكرة الشيخ المحترم السيد عبد الجبر سليم** - لقد وافق المجلس على رفض العريضة رقم ٥١ شكلاً وهي مقدمة من ز في معنى وآخرين عن أهالي بجورة .

**المقرر** - لقد رأت اللجنة رفض العريضة رقم ٥١ شكلاً طبقاً للمادة ٣٢ من الدستور ولكنها رجعت عن هذا الرأى عند نظر العريضة رقم ١ فرأت إحالتها إلى وزارة الداخلية مع أن الموضوع في الحالتين واحد ولهذا عرضنا الأمر على المجلس ليبدى رأيه في تطبيق هذه المادة .

**الرئيس** - لقد قرر المجلس رفض العريضة رقم ١ شكلاً طبقاً للمادة ٣٢ من الدستور فأصبح المبدأ واحداً .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٢ إلى وزارة الأشغال ؟  
( موافقة ) .

تحال العريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٣ إلى وزارة الداخلية ؟  
( موافقة ) .

تحال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٤ إلى لجنة المالية ؟

**مفكرة الشيخ المحترم السيد عبد الجبر سليم** - يجب رفض هذه العريضة أيضاً .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رفض هذه العريضة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٩ إلى وزارة المالية ؟

**مفكرة الشيخ المحترم السيد عبد الجبر سليم** - موضوع هذه العريضة من اختصاص الحاكم لأنها تتضمن طلب تمويش .

**المقرر** - موضوعها يتضمن التظلم من تأخير صرف مئى أحيان تروث الحكومة ملكيتها .

**مفكرة الشيخ المحترم السيد عبد الجبر سليم** - هذا الموضوع هو من اختصاص الحاكم ويحل في حكم الفقرة الرابعة من المادة ١١٠ ولهذا يجب رفض هذه العريضة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رفض هذه العريضة لعدم الاختصاص ؟  
( موافقة ) .

**المقرر** - موضوع الشكوى هو التظلم من تصرف إدارى محض وهو تأخير الصرف .

**مقرر الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم** - يمكن للتظلم أن يرفع شكواه الى الحاكم في صورة دعوى .

**الرئيس** - الواقع أن موضوع الشكوى من اختصاص الحاكم . والآن هل توافقون حضراتكم على إحالة العريضة رقم ١٧ الى وزارة المالية ؟

**مقرر الشيخ المحترم اورور قصير بك** - هذه العريضة يجب رفضها طبقا للنظرية التي قررت .  
قرر المجلس رفض العريضة المذكورة لعدم الاختصاص .

**الرئيس** - ألا ترون حضراتكم رفض العريضة رقم ٢٢ ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٢٣ الى وزارة الداخلية ؟  
(موافقة) .

تحال العريضة المذكورة الى وزارة الداخلية .

## ٥ - مشروع قانون

رأى من مجلس النواب بضمائمه اثنان مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة البان الأديرة لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - بقرار اللجنة (١) -  
الموافق على ظهره بطريق الاستعجال - قرار مشروع القانون

**الرئيس** - بعد أن وضع على حضراتكم جدول أعمال جلسة اليوم ورد اليانا من لجنة المالية تهربيا عن مشروع القانون الخاص بفتح احتداد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية البان الأديرة لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

**مقرر الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم** - هذا الموضوع غير وارد في جدول الأعمال .

**الرئيس** - ثقلت إن هذه المسألة وردت اليانا بعد توزيع جدول الأعمال وتطلب الحكومة نظرها بطريق الاستعجال .

**مقرر صاحب المساعدة على جمال الدين بلشا** (وزير الحريات والبحرية) - زجرو من هيئة المجلس الموقر نظر هذا المشروع في هذه الليلة لأن المسألة متعلقة بموضوع يحتاج لاتخاذ إجراء حاسم سريع ولأن المالى عطف بها الخطر من كل جانب .

(١) يراجع الفصل رقم ٢

**الرئيس** - ألا ترون حضراتكم رفض العريضة رقم ١١ و ٢٠ لعدم الاختصاص كذلك ؟  
(موافقة) .

**المقرر** - العريضة التي قرروا رفضها ...

**مقرر الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم** - كل المسائل التي تدخل في اختصاص الحاكم لا يلتفت اليها .

**المقرر** - كثرت الشكوى من تأخير صرف أثمان الأجناس المتروكة ملكيتها تأخيرا قد يستغرق عدة سنوات ...

**مقرر الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم** - إذن ما فاتكم القيد الوارد في قانون النظام الداخلى للبلدان ؟ هل المسائل الواردة في العريضة من اختصاص الحاكم أم لا ؟

**المقرر** - لقد قدرنا الآن ومقدم العريضة يشكو من تأخير الصرف فقط .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - النص الذى أشار اليه حضرة الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم لا يمنع من قبول هذه العريضة .  
لو أن رجلا وقع عقد بيع قطعة أرض للحكومة ولم تصرف له الآن فظلم من ذلك فلا تعد الشكوى من ذلك من اختصاص الحاكم إلا إذا توقفت الحكومة عن الصرف .

**مقرر الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم** - يعتبر هذا الموضوع من اختصاص الحاكم .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - بهذا التفسير يرفض المجلس كل النص الذى يبيح تقديم شكوى أو ظلمات بشأن مسائل تتعلق بمصلحة خاصة أو عامة .

**مقرر الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم** - الإحاطة أن حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك تكلم عن صدر المسألة وترك مجزها .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - لويفت العريضة للهيئة المختصة وأجيب عليه فقد يكون ذلك سببا في عدم التنباه الشاكر الى رفع دعوى .  
إن الاحتياط الوارد في القانون العريض منه ألا يستدل المجلس في تبليغ شكوى أو ظلمة متعلقة بقضية منظورة أمام الحاكم .

**مقرر الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم** - إن النص صريح في عدم اختصاص المجلس بالمسائل التي تكون من اختصاص الحاكم لا المسائل المنظورة أمام الحاكم .

الرئيس - يظهر أن القبة في خطر لأنها قائمة على حائط به خلل .

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود حمزي باشا - هذا موضوع كثر لا علاقة له بالموضوع الذي نحن بصدده .

الرئيس - هل يمكن أن تأخذ على عهدك وأنت غير مهندس مسئولية سقوط الحائط ؟

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود حمزي باشا - اسمح لي أن أوضح ذلك للرئيس .. سعادة وزير الحربية يريد الكلام .

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود حمزي باشا - لم أتم كلامي .

الرئيس - للوزير حق الكلام كما طلب ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم من صبري بك .. ولكن ليس للوزير أن يقطع حضرة العضو بل يجب أن يترك حتى يتم كلامه .

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود حمزي باشا - قبسة مسجد محمد علي والحائط المستندة إليه اللذان بشير إليهما دولة الرئيس لا علاقة لما بموضوع الخازن . وقد لفتنا نظر وزارة الأوقاف ... وهي الوزارة المختصة - إلى الخلل الموجود فيهما والاصلاح اللازم لذلك يتطلب أكثر من عشرة آلاف جنيه وقد شكلت لجنة للنظر في هذا الموضوع .

أما الخازن فقد قلت - ولي خبرة بأعمال البناء لاشتغال بها قبل الآن ولو أنني لست مهندسا - إن المبالغ التي تصرف على ترميمها في غير محلها وكأنها ترمى في البحر لذلك رأيت الاكتفاء بمبلغ ألف جنيه لاصلاح الخطأ الذي ارتكبهت وزارة الأشغال من إقدامها على هدم بعض حوائط وإزالة بعض سقفوف حتى يمكن إعادة الحلة إلى ما كانت عليه إذ يمكن الانتفاع بالخازن مدة خمس سنوات كما تقدمت وتقوم الحكومة في خلال هذه المدة بإشلاء مخازن جديدة بدلا من فتح إصلاحات من وقت لآخر لما حل بها .

مفكرة الشيخ المحترم محمد محمد باشا - أرجو أن تسمحوا لي بشرح المسألة فليس بشكل واضح - رأيت وزارة الحربية بحق أن خازن مهمات الجيش في القلعة في حالة رديئة وبسمت أن الوزارة المذكورة كانت تتحمل إلى الآن مصاريف إصلاحها ولكن ظهر لها أخيرا أن مبانى الخازن أصبحت مغلقة وأن حالتها حقيقة لم يمس لها وإن كل الإصلاحات التي تمت إلى الآن ربما لا تؤدي إلى الفائدة المرجوة فترأت من الصواب أن تسترشد - محافظة على أرواح الرجال وصيانة مهمات حكومية كبيرة القيمة - بأكبر سلطة لها الاختصاص الفني والارأى الرابع في تقدير ما يلزم من مثل هذه الحالة وكنت إلى وزارة الأشغال طالبة التأييد بحسب أمر ضرورة الإصلاحات والتجهيزات اللازمة لهذه الورش والخازن وهل هي مستعجلة أم لا .

الرئيس - المباني بها خلل ويخشى من سقوطها ولذلك ترجو الحكومة نظر المشروع بطريق الاستعجال ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر نظر مشروع القانون المتقدم بطريق الاستعجال .  
تلى تقرير اللجنة .

( المقررة من الشيخ المحترم محمد عبد الله باشا ) .

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود حمزي باشا - عندي كلام أريد إبداءه .

الرئيس - غير الذي قلته في اللجنة ؟

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود حمزي باشا - نعم .

الرئيس - فضل .

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود حمزي باشا - لقد توجهت إلى القلعة مع حضرة الشيوخ المحترمين محمد عبد الله باشا والواء علي أحمد باشا لمعاينة الخلل الموجود بالمبانى ، المطلوب فتح الاتحاد لترميمها ترى ما إذا كان هذا الاتحاد كافيا أو غير كاف ، لازما أو غير لازم . فغالبا هناك جناب مدير الخازن الميلاوى وينفذ وأركان حرب واحد مديري أعمال مصلحة المبانى والمهندس الذي يرافق عملية الترميم لأن وزارة الأشغال ابتدأت في العمل فعلا .

ما يتابع الخازن وهي قائمة على عدة مرصعات وإصلاحات في صحن القلعة غير متصلة بعضها ببعض واستغرقت للمعانة ثلاث ساعات لأننا مررنا على الخازن والمكاتب والمخازن واحدا بعد آخر فوجدنا أن بعضها صالح والبعض الآخر - وهو الأكثر - قديم جدا وحالته سيئة لعدم وجود النور والهواء والطرق الصالحة للتخزين مما يجعل تلك المخازن خطرا على الأشياء المخزونة بها .

هذه الحالة أمرها من قديم مذ كنت وزيرا للحربية وإذا ذكر أنه من عشر سنوات تقريبا طلب مدير الخازن تجديد هذه الأماكن ونظروا لبعض الصوبات صرف مبلغ ثمانية آلاف جنيه أو أكثر لإصلاحها حتى تقوم الحكومة ببناء مخازن جديدة .

ولكن بعد ذلك بسنة أو اثنتين تذكر طلب التجديد وصرف المبلغ اللازم على الإصلاحات التي ردى إجرائها واليوم صاد الطلب بفتح اتحاد آخر لإجراء ترميمات جديدة .

الواقع أن حالة المخازن سيئة كما قلت وغير صالحة للتعميم إلا في أجزاء صغيرة منها وكل مبلغ يصرف عليها كأنه يرمى في البحر أو في المحيط وهي بجائتها الحاضرة يمكن أن تبقى خمس سنوات بدون خطر مع إجراء بعض ترتيبات بسيطة مثل ( برقة ) السقوف وإصلاح ميازيب المياه وترميم شقوق الحوائط ... .

فهل بعد هذا كله ترون حضراتكم رفض المشروع ؟

( تصفيق ) .

**قصة صاحب إعادة عمل المال العربي بلدا (وزير الحربية والبحرية) -**  
الحكومة ترى الأخطاء باليان الذي أدلى به سعادة المقرر .

**قصة الشيخ المزمع وليس هو صمد بك -** كان اعتقاد أعضاء لجنة المالية في بادئ الأمر أن للمبلغ المطلوب فتح اعتماد به سيلعب بهاء كما قال حضرة الشيخ المحترم محمود عزمي باشا ولكن بعد أن عقدت اللجنة جلستين وسقطت المسألة تحقيرا دقيقا ولم تترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحاطت بها - خرجت باعتماد تام ويوجب إجراء الترميمات والإصلاحات المطلوبة حالا حتى لا تكون حياة المال مهددة بالخطر وكان رأي اللجنة في هذا بالإجماع هذا حضرة الشيخ المحترم محمود عزمي باشا . ولذلك أرى الموافقة على الاتحاد المطلوب .

**قصة الشيخ المزمع المراء على أحمد باشا -** لقد كنت من بين أعضاء لجنة المالية المتدعين لحماية مبانى ورش وعمازين الجيش بالقلة وإلى الأبد كل ما جاء بتقرير اللجنة وأوافق على الاتحاد المطلوب وأرجو من الحكومة الشروع حالا في عمل الإصلاحات اللازمة .

على مشروع القانون وهذا نصه :

” نحن فرادى الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صلبنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٣ مصلحة المبانى الأميرية باب ٣ أعمال جديدة اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ جنيه ( خمسة آلاف من الجنيهات ) لإجراء أعمال الإصلاح والترميم اللازمة في مبانى ورش الجيش المصرى وعمازينه في القلعة .

ويفتح هذا المبلغ من وفورات الباب الثالث .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر أن يسلم هذا القانون بنظام النسخة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينشر كقانون من قوانين الدولة .”

أخذ رأى على هذا المشروع بالنسبة بالأمم فكانت النتيجة الموافقة عليه بأغلبية سبعين صوا ضد ثلاثة أصوات .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

( ٧ )

وقد عثت وزارة الأشغال العمومية بهذا الموضوع فشككت لجنة من رجال فنيين انتقلت إلى القلعة وعابثت المخازن والورش واتضح لها أن الأمر يدعو حقيقة إلى الإسراع في إجراء الإصلاح المطلوب ووضعت مقايضة عن هذه الإصلاحات بلغت قيمتها ٥٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذى تقدم من أجله مشروع قانون يطلب اعتماده على مجلس النواب الذى أحله إلى لجنة المالية فالتذبت أحد أعضائها للقيام بمجانبة مبانى المخازن والورش المشار إليها ورأى حقيقة أن حالتها رديئة ولا تتفق مطلقا مع كرامة الجيش المصرى كما ظهر له أن الإصلاح المطلوب واجب وضرورى .

وبناء على ذلك أصدر مجلس النواب قراره بالموافقة على مشروع القانون بنسخ الاتحاد المطلوب وبمسح إلى مجلس الشيوخ الذى أحله إلى بلحته للمالية وهذه قامت من ناحيتها باقتطاع ثلاثة من أعضائها بقيامهم بعملية مبانى المخازن والورش المذكورة وقد قاموا فعلا بمجانبة عملية تامة - ذكر حضرة الشيخ المحترم زميلنا محمود عزمي باشا أنها استغرقت ثلاث ساعات - مما يدل على أن حضرات الأعضاء الذين انتدبوا للجانة لم يأخذوا المسألة على ناهرها بل دققوا في البحث وكانت نتيجة ذلك التفتيح ظهور أن المخازن تحتاج حقيقة إلى إصلاح مستعجل . وقد لاحظ حضرات الأعضاء المتدعين إنشاء اللجنة أن لوزارة الحربية هناك ورشة ميكانيكية كبيرة تقوم بأعمال الحداد الخاصة بالجيش وبها من الآلات الثقيلة وماكينات الضغط ما يجعل بناء الورشة في حالة اعتزاز مستمر وأنه بسبب وجود هذه الورشة على مقربة من المحاطة القائمة عليه جامع القلعة لفت أعضاء لجنة المالية للتدبيرين المعنية - ولو أنهم ليسوا فنيين - نظر حضرات المهندسين ورجال وزارة الحربية إلى وجود خطر حقيقى وكان من نتيجة ذلك أن وزارة الأشغال كتبت في اليوم التالى لليوم الذى تمت فيه الحماية إلى وزارة الحربية تقول إن مبانى الورش أصبحت في حالة خطورة ولذلك أوقفت وزارة الحربية العمل في الورشة المذكورة .

ثم حضر اجتماع لجنة المالية حضرة وكيل وزارة الأشغال وبعد أن سمع أقوال حضرة العضو المعارض في اتحاد هذا المبلغ - أئمت لجنة بعبارة صريحة أن الأعمال التي تمت إلى الآن وإن كانت حفظت المبانى إلى درجة ما من الخطر إلا أن الإصلاح المطلوب لإجرائه الآن هو إصلاح فنى يجب القيام به حالا . وقد عرضت على اللجنة الرسومات ومعاينات الأعمال المطلوبة من أجلها الاتحاد سائل الذكر ما يمكن لدى اللجنة بعد سماع البيانات التي أدلى بها حضرة أقل اعتراض على الموافقة على مشروع القانون للمعرض لأن البيانات التي قدمت إليها صادرة من جهة مختصة وهي لا يجب عليها التنبيه إلى وجود خطر لتلاجه .

ثم جاء إذا أخذنا على حالنا رفض هذا المشروع تكون قد أخذنا على حالنا أيضا مسئولية كل خطر يقع من هذا الرضى سواء منه ما يقع بأرواح البهائم أو بأموال الدولة .

## ٦ - حلول

حضرة الشيخ المحترم محمد بن بك في بقعة الاقتراحات والراض على حضرتك الشيخ المحترم محمد بن بك

**مقدمة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - قدم حضرة الشيخ المحترم محمد بن بك باشا استقالته من عضوية لجنة الاقتراحات والراض لأنه انتخب في بلتين وبك في عدد الأصوات التي حازها الأعضاء في انتخاب هذه اللجنة حضرة الدكتور زكي مختار الجزيري أفندي وقد عرضت عليه عضويتها فاعتذر عن قبولها لاشتغاله بلجنة أخرى ثم عرضت على حضرة الشيخ المحترم محمد بن بك الذي قبله في عدد الأصوات فقبلها. فهل توافقون حضراتكم على أن يخل حضرته محل حضرة الشيخ المحترم محمد بن بك باشا في عضوية لجنة الاقتراحات والراض ؟

( موافقة )

**مقدمة الشيخ المحترم محمد بن بك** - أوافق على اختيارى لجنة المذكورة.

رغبت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساءً على أن يسود المجلس للاستعداد يوم الثلاثاء القادم ١٨ رمضان سنة ١٣٥٠ ( ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ ) في الساعة الثامنة مساءً

## أسماء حضرات الأعضاء

الذين اقترحوا على مبرور القانون انما يصح إجماعاً بمثل ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة المالية الأميرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

عدد الأصوات التي أعطيت ... ٧٣

الأغلبية المطلقة ... ٣٧

الموافقون ... ٧٠

غير الموافقين ... ٣

أقر المجلس المشروع .

## الموافقون

إبراهيم راتب بك . إبراهيم وجيه باشا . أبو زيد طططاوى بك . أحمد السلياري بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذوقلقتار باشا .

الدكتور أحمد رشيد حيد الله بك . أحمد زيور باشا . أحمد عرفان باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . أدولر قصيري بك . الدكتور أحمد يوسف عطية أفندي . إسماعيل سرى باشا . إلياس عوض بك . أمين حسين يوسف أفندي . أمين ساسى باشا .

جرجس زنايتري باشا .

حافظ المنشاوي بك . حليم تاجوم أفندي . حبيب دوس بك . حسن رشوان حمادي بك . حسن سعيد باشا . حسن علي جازي بك . حسن مظلوم باشا . حسين واصف باشا .

الدكتور زكي مختار الجزيري أفندي .

سلطان السعدى بك . سلطان محمود بهلى بك . سليمان عثمان أباطه بك .

شفيق سعد الله حلايه أفندي .

صالح حقي باشا .

طفيلان سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقي حاصر بولان . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحميد البكري . عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسيوني بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح بهي باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سميكه بك . الشيخ سيد الله سليم . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء علي أحمد باشا . علي جمال الدين باشا . علي فهمي باشا .

علي فهمي باشا .

كامل جريص نكلا بك .

عبد أبو النصر القار أفندي . الشيخ عبد الحميد الطواهرى . عبد خوت راضي بك . اللواء عبد صادق بهي باشا . عبد غيث بك . عبد فتحي بك . عبد فهمي التاضوري باشا . عبد حسب باشا . عبد مصطفى عجمو بك . عبد منصور أفندي . عبد نجيب شكرى بك . محمود اسماعيل أباطه بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفور .

نجيب برعى بك . نخله المطيع باشا .

يعقوب بياوى عطية بك . يوسف قطاوى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

## غير الموافقين

حسن صبرى بك .

اللواء محمود عزى باشا . حرمسى محمود أفندي .



## محضر الجلسة العاشرة

المنعقدة طناً في يوم الثلاثاء ١٨ رمضان سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ٦ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب باختيار الكونستبلات المتفرجين من مدونة البوليس والأدارة من مأموري الضريبة القضائية — إجماعه إلى لجنة المحاسبة .
- ٧ — كتاب من حضرة المحترم رئيس مجلس نواب الجمهورية اللبنانية بإسداء الشكر على سبله بمجوعة مضابط المجلس .
- ٨ — تقرير لجنة الاقتراحات والبرائض عن الاقتراحات التي لحصتها الجهة في ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ — تأجيله إلى أن تقدم لجنة المحاسبة تقريرها عن البحث الحال اليها بملحة ١٤ يولي سنة ١٩٣١ بشأن جواز تقديم حضرات الأعضاء اقتراحات برغبات في المسائل المالية .
- ٩ — تقرير لجنة المحاسبة عن البريقة رقم ٢٠ المقدمة من يوسف إبراهيم — تأجيله إلى أن تقدم لجنة المالية تقريرها عن هذه البريقة .

١\* — الإجازات .

٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ — تبليغ المجلس المرسوم الصادر بمعين حضرة صاحب السعادة عمود شكري باشا عضواً بمجلس الشيوخ .

حلف سعادته أمين الدستورية .

٤ — مرسوم بمشروع قانون بإعفاء الحسابات لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ المالية — إجماعه إلى لجنة الأوقاف .

٥ — مرسوم بمشروع قانون بشأن تأديب الطلبة الخارجين من هيئة البكال بمصلحة السجون — إجماعه إلى لجنة الداخلية .

رئيس الجلسة: بك. سلطان محمود بك. بك. نخله المطيع باشا .  
نقيب برعي بك . الشيخ حسين والي .

ثالثاً — بتراند :

حضرة : عبد الحميد سليمان باشا . عهد طلعت حرب باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المعالي والسعادة عبد الفتاح بك. باشا وزير الخارجية . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . كل جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

قوى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين .

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاطه انكلي . حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة :

اجتمع المجلس الساعة الثامنة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة بك. إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما هذا :

الثانيون :

أولاً — إجازات :

حضرات : بولص حنا باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . الدكتور فارس نمر . عبد أحمد جود باشا . الفرقي موسى نواذ باشا . الدكتور محمد طاهر بك . عبد محمود بك . الأتيا رؤاس . عبد صدق باشا . سعد الله عبد الرحمن انكلي .

ثانياً — باحضار :

عن جلسة اليوم حضرات : أحمد السيارى بك . حسن رفوان جباري بك . حسن كل جازي بك . الدكتور أحمد

## ١ - الإجازات

**الرئيس** - طلب كل من حضرات الشيوخ المحترمين الأتيان إلى جلسة إجازة شهرية . وسعد الله عبدالرحمن السيد أفندي إجازة أسبوعين . وبعد صدق باشا إجازة لثلاثة رشتين . وذلك لمريضه .  
فهل توافقون حضراتكم على منحهم هذه الإجازات ؟  
( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
لم يفتض أحد .  
**الرئيس** - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ - مرسوم

بموجب حصة صاحب السادة محمود شكرى باشا عضواً بالمجلس  
خلف سعادته المين المستردي

على المرسوم المذكور وهذا نصه :

**نحن** قواد الأول ملك مصر

بعد الإطلاع على المواد ٧٥ و ٧٦ و ١٠٣ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٠ ( ١٤ يونيه سنة ١٩٣١ )  
بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ ؛  
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين محمود شكرى باشا عضواً بمجلس الشيوخ فى المل الذى  
خلا باستقالة محمد توفيق لسم باشا .

مادة ٢ - حل رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا  
هذا ؛

مدر برارى التية فى ١٠ رمضان سنة ١٣٥٠ ( ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ )

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

احسانجى صديق

وزير الداخلية

احسانجى صديق

دما حضرة صاحب الدولة الرئيس حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا  
سلف المين المتصوص عليها فى المادة ٨٩ من الدستور خلفها حضرة  
بالصفة الآتية :

"أقيم بقاء التنظيم أن يكون مخلصا للوطن وللك مطبعا للدستور وقوانين  
البلاد وأن أؤدى أعمال بالنسبة والمصدق"  
فهذه دولة الرئيس . وحياء حضرات الأعضاء بالتصديق .

## ٤ - مرسوم بمشروع قانون

وارد من وزارة الأوقاف بإعتاد الحساب الختلى لوزارة الأوقاف من  
سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - إحالته إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من وزارة الأوقاف المرسوم بمشروع قانون بإعتاد  
الحساب الختلى لوزارة الأوقاف عن السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ وهذا  
نصه :

**حضرة** صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوماً بمشروع قانون بإعتاد الحساب  
الختلى لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية راجياً التكرم بمرضه  
على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول وأمر الاحترام ما

١٨ يناير سنة ١٩٣٢

وزير الأوقاف  
أحمد ط

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المرسوم بمشروع  
القانون إلى لجنة الأوقاف ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى  
لجنة الأوقاف .

## ٥ - مرسوم

بموجب قانون وارد من وزارة الداخلية بشأن تأديب الخدمه انظاريين من جهة  
البلد بمصلحة السجون - إحالته إلى لجنة الداخلية

على الكتاب الوارد من وزارة الداخلية من المرسوم بمشروع قانون بشأن  
تأديب الخدمه انظاريين من جهة العمل بمصلحة السجون وهذا نصه :

**حضرة** صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ترسل لدولتكم برفق هذا مرسوماً بمشروع قانون بشأن تأديب الخدمه  
انظاريين من جهة العمل بمصلحة السجون بجرأة التكرم بمرضه على المجلس  
وموافقتنا بما يتقرر بشأنه .

وتفضلوا لدولتكم بقبول فائق الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٣٢

وزير الداخلية  
احسانجى صديق

## ٧ - رسالة

تكتب من حضرة رئيس مجلس النواب الجمهورية اللبنانية بإسداء التكميل تسلمه  
بجموعة مضايك المجلس

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ الأنتم

تشرفت باستلام مجموعة مضايك مجلسكم المحترم وإلى شاكر لكونكم كل  
الشكر هديتكم هذه .

وتفضلوا دونكم بقبول جزيل شكرى وثائقى احترامى

رئيس مجلس النواب  
محمد أبوسر

## ٨ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

من الاقتراحات التى لحقت بمجلس ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ - تأجيله الى أن  
تقدم لجنة الحفانية تقريرها من البحث الحال إليها بشأن جواز تقديم اقتراحات  
يرغبان فى المسائل التالية من حضرات الأعضاء

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الله ميكه بك) .

محضر الشيخ المحترم اورور قصيرى بك - البحث فيما إذا كانت  
الاقتراحات مقبولة أو غير مقبولة شكلاً إنما مرجعه الى رأى الذى تصدره  
لجنة الحفانية ويوافق عليه المجلس لأن مسألة قبول النظر فى الاقتراحات  
يرغبان ما زالت موضع البحث فى لجنة الحفانية . ومن رأى وقف النظر  
فى تقرير لجنة الاقتراحات المعروض الآن حتى تتقدم لجنة الحفانية الى المجلس  
برأىها . فإذا قرر جواز النظر فى الاقتراحات يرغبان نظراً فى الاقتراحات  
والأفلا .

محضر الشيخ المحترم محمود أبو النعمان بك - لا أوافق حضرة أزيل رايه  
هنا . ولكنى أرى أن يجرى العمل كما كان جارياً بطراد حتى يتم الأمر  
فى بحث المسألة الحالية الى لجنة الحفانية بتقرير مبدأ فيها .

ليس من هذا خبر على المجلس . وإنما هو أسلوب جربنا عليه من يوم  
أن بدأنا حياتنا النيابية . وقد جرى عليه مجلس النواب ومجلس الشيوخ  
فى الدورة السابقة والعودة الحالية . وقد جربتم عليه بالأمس حيناً أسلمتم  
هذه الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات . فلا وبه لوقف العمل . بل يصعب  
الاستمرار الى أن يصدر من لجنة الحفانية قرار بغير الحالة وتوافقها عليه .

لهذا أرجو النظر فى تقرير اللجنة عن هذه الاقتراحات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة المرسوم بمشروع القانون  
المذكور الى لجنة الداخلية ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة المرسوم بمشروع القانون المذكور الى  
لجنة الداخلية .

## ٩ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب باخبار الكونستبلات المتخرجين من مدرسة البوليس  
والادارة من مأمورى الضبطية القضائية - بإحالة الى لجنة الحفانية

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا  
نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ١٩ يناير سنة ١٩٣٢  
فى تقرير لجنة الحفانية عن المرسوم بمشروع قانون باخبار الكونستبلات  
المتخرجين من مدرسة البوليس والادارة من مأمورى الضبطية القضائية -  
ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لكونكم : مشروع القانون ، وتقرير لجنة  
الحفانية ، ومحضر الجلسة المذكورة ، راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس  
الشيوخ .

وتفضلوا دونكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رنست

٢٠ يناير سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور  
الى لجنة الحفانية ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور الى لجنة  
الحفانية .

**مقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا** - المجلس قرر إحالة هذه المسألة إلى لجنة الحفانية . وقد عقدت اللجنة جلسات وتناقشت فيها . وستعقد غدا أيضا لبحثها ، وهي مسألة لا تستدعي الاستعجال .

**مقرة الشيخ المحترم أحمد طه باشا** - خصوصا أنها مسألة دقيقة .

**مقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك** - إن فرضنا الآن أن لجنة الحفانية بعد أن تدرس المسألة تقرر عدم قبول اقتراحات برقيات ، فما يكون العمل ؟ .....

**مقرة الشيخ المحترم محمد محمد باشا** - قرار لجنة الحفانية في الأمر ليس بكاف .

**مقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك** - إذا قررت لجنة الحفانية عدم قبول اقتراحات برقيات واقفها المجلس على رأيها وتكون قد قبلنا اللبلة النظر في هذه الاقتراحات المروضة فلنا نقم في تناقض بين الرأيين فالأولى أن نتظر حتى تبدي لجنة الحفانية رأيها في الموضوع ويصدر المجلس فيه قرارا .

أوصت : هذا في محله .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم إذن على تأجيل النظر في تقرير لجنة الاقتراحات والمراض المروض على حضراتكم الآن إلى أن تصدر لجنة الحفانية رأيها في الموضوع ؟

( موافقة ) .

**مقرة الشيخ المحترم عبد الله سيدي بك** - يحاضرات الأعضاء إلى استاذن المجلس في الرجوع إلى البيان الذي أقيته بالجلسة المسائية من الخلاف الذي نشأ بين حضرات أعضاء لجنة الاقتراحات والمراض فيما يخص بتقييد الشطر الأخير من المادة ٢٢ من الدستور ...

**مقرة الشيخ المحترم عبد الحليم أبي بك** - هل أثير هذا الخلاف من جديد في اللجنة بشأن موضوع مطروح على المجلس لنظره حتى يرفع إلى ذلك البيان ؟

**مقرة الشيخ المحترم عبد الله سيدي بك** - لا ، ولكن لي اقتراح في هذا الموضوع .

**مقرة الشيخ المحترم عبد الحليم أبي بك** - لحضرة الشيخ المحترم أن يقدم اقتراحه مكتوبا بالطريق القانوني ليتسنى نظره بالمجلس . وبأن المطروح أمامنا لنظره الآن هو تقرير اللجنة عن الاقتراحات لا المراض ولم يتم خلاف جديد بين الأعضاء بشأن تفسير المادة ٢٢ من الدستور فلا محل إذن للبحث الذي يرضه حضرة الشيخ المحترم عبد الله سيدي بك .

**مقرة الشيخ المحترم ادوار قصري بك** - التقاليد السابقة أساسها قانون غير القانون المعمول به الآن . مسألة القياس بالرجوع إلى التقاليد القديمة ليس لها محل أمام النص الصريح الوارد في قانون النظام الداخلي للبرلمان . فقبول الاقتراحات برقيات أو عدم قبولها أمر مطروح أمام لجنة الحفانية . وستعرض نتيجة بحثها على حضراتكم في جلسة قادمة . ولا وجه للاستعجال .

تكل بحث وكل مناقشة في هذه الاقتراحات الآن أمر في غير محله .

**مقرة الشيخ المحترم محمود إبراهيم بك** - غير صحيح أن هذه تقاليد قديمة فقط . ولكنها تقاليد جرى عليها المجلس في هذه الدورة والدورة السابقة .

وإحالة المسألة إلى لجنة الحفانية إنما هي لمعرفة المراد من النص الوارد في قانون النظام الداخلي . وقد سمعت رجلا هو أقرب الناس إلى وأضي هذا القانون يوافق على نظركم في مثل هذه الاقتراحات . فيجب أن نجري في الأمر على ما كان عليه . أما القول بأن علنا هذا يخالف قانون النظام الداخلي فنقول غير صحيح .

**مقرة الشيخ المحترم عباس عوصه بك** - كما نتعد أن المسألة حلت حينما أبدى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء رأيها بشأنها . وإنك فاقى لا أرى حلا لتجديد المناقشة فيها .

ومن البت أن نزع النظر في هذه الاقتراحات حتى يتقرر مبدأ تعرضه لجنة الحفانية لنتيجته ونسبر عليه .

( تصفيق ) .

**مقرة الشيخ المحترم ادوار قصري بك** - القانون هو الذي يفصل بيننا . فأمامنا قانون صريح . ولا يمكن أن نخرج عنه . فلتؤخذ الأصوات في هذه المسألة .

**مقرة الشيخ المحترم محمد محمد باشا** - إن القانون صريح . وهذه المسألة عرضت على المجلس . وقر فيها قبل الآن قرارا بسند أن تكل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فيها . ووافق على إحالة مثل هذه الاقتراحات إلى الجان . وأخذ المجلس بهذا الرأي .

وبناء على هذا لا أرى أن نثد من هذا القرار ونقول إن هناك بحثا أو توي يظهرنا من لجنة الحفانية .

فالمجلس هو الذي يقرر . وقد سبق أن قرر إحالة مثل هذه الاقتراحات على الجان المختصة . على أنه إن كانت هناك مخالفة لنص قانون النظام الداخلي للبرلمان الذي يقضى بأنه يحرم على المجلس أن ينظر في مثل هذه الاقتراحات فان المجلس وحده صاحب الحق في تقريرها براه في ذلك . خصوصا بعد تصريح الحكومة بأنها راضية من سماح هذه الاقتراحات .

فبناء على هذا لا أرى حلا لتأجيل النظر في تقرير اللجنة المروض علينا اللبلة .

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سويح بك - إن ما ألبه الآن متعلق بصح سابق لم يصدر المجلس قراراً صريحاً فيه . ومن الضروري وضع قاطعة ترجع لنائب اللجنة في المستقبل .

المقرر - هذه القضية أحييت إلى بلقي الحفانية والمالية . ويظهر أن لجنة المالية لم تتمكن من تقديم تقريرها لوجود أعمال أخرى لها .

مقرر الشيخ المحترم عباس عوصه بك - يجب إرجاء النظر في تقرير لجنة الحفانية إلى أن تقدم لجنة المالية تقريرها .

مقرر الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم - ينبغي أن تتألف لجنة المالية رأى لجنة الحفانية ، ولذا يحسن تأجيل نظر تقرير هذه اللجنة حتى تقدم لجنة المالية تقريرها .

المقرر - لا مانع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم حل إرجاء النظر في هذا التقرير إلى أن تقدم لجنة المالية تقريرها ؟  
( موافقة ) .

( حضر حضرة صاحب السعادة أحمد علي باشا وزير الأوقاف ) .

وافتتحت الجلسة بمواقفة المجلس في الساعة الثامنة والنقطة الخامسة والعشرين مساءً على أن يبرأ المجلس للاعتقاد يوم الثلاثاء ٢٥ رمضان سنة ١٣٥٠ ( ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٢ ) في الساعة الثامنة مساءً

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سويح بك - إن ما ألبه الآن متعلق بصح سابق لم يصدر المجلس قراراً صريحاً فيه . ومن الضروري وضع قاطعة ترجع لنائب اللجنة في المستقبل .

مقرر الشيخ المحترم عبد الطليم دوي بك - لا يمكن للمجلس النظر في هذا الموضوع إلا إذا وقع خلاف جديد وعرض حل المجلس .

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سويح بك - الرأي للمجلس .

٦ - تقرير لجنة الحفانية

من الرقعة رقم ٥٢ المقدمة من يوسف إبراهيم - تأجيله إلى أن تقدم لجنة المالية تقريرها عن هذه الرقعة

( المرحلة حضرة الشيخ المحترم أحمد طلعت باشا ) .

نلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أنتشر بأن أربع دولتكم مع هذا تقرير لجنة الحفانية عن الرقعة رقم ٥٢ المقدمة من يوسف إبراهيم للمزاوج بالنيابطة يطلب قبول قانون تخفيض الأجازات الزوجية الصادرة في ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الأراضى التي يذبح بها نخيل وعنب ومواش .

وقد اتفقت اللجنة حضرة الشيخ المحترم أحمد طلعت باشا ونسب اللجنة ليكون مقرراً لها أمام المجلس .

وتفضيلاً دولتكم بقبول فائق الاحترام

٢٤ يناير سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

أحمد طلعت



## محضر الجلسة الحادية عشرة

المتعقد علنا في يوم الثلاثاء ٢٥ رمضان سنة ١٣٥٠ الموافق ٢ فبراير سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ٦ — كتاب من وزارة الداخلية عن الاقتراح الحال اليها المقدم من حضرة الشيخ المحترم علي نصري باشا ينقسم القديرات على أساس المساواة بينا ووضع القديرات في ديدية واحدة .
- ٧ — اقتراحان من حضرة الشيخ المحترم محمد منصور الخدي :
  - (أ) عدم إنشاء مدرسة للفن الإبداعية وعدم إحالتها إلى مجلس مديرية القرية .
  - (ب) ترك تلك الأبنية من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ازراعية وحل بهم طرد الأبنية من سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ ازراعية — إحالتها إلى لجنة الاقتراحات والقرائن .
- ٨ — سؤال وجهه إلى حضرة صاحب المال وزير الحفانية من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك من الخلفون الذي ورد بين التعليل الكبرياء لحدة سفرى طوطك عند أحد الأجانب في العمل المصري وحصل روبا وعن الأكر الذي يرتب على ذلك .

الإجابة عليه .

- ١ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ — مشروع قانون راد من مجلس النواب بفتح إيمانين في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ (قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٢ مصلحة إلى باب ٣ أعمال جديدة) أرشما يبلغ ٨٤٠١ جنيه بصفة قرض من الحكومة لشركة سكاكيد الخفا عن التفتتات المستعدة التي قامت بها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية في السنة من ١٩٢٦ — ١٩٣٠ وقائنها يبلغ ١٦٤٣ جنيها قيمة المبالغ المستعدة من قفات التفتتات المستعدة من السنة قريبا — إحالة إلى لجنة المالية .
- ٣ — مرسوم مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية — إحالة إلى لجنة الأوقاف .
- ٤ — مرسوم مشروع قانون ربط ميزانية الجمارك الأخرى والمعادن الذهبية العلوية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية — إحالة إلى لجنة الأوقاف .
- ٥ — مرسوم مشروع قانون باعتماد الحساب لتأمين الجمارك الأخرى والمعادن الذهبية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ المالية — إحالة إلى لجنة الأوقاف .

أانيا — باعتذار :

عن جلسة اليوم حضرات : الشيخ حسرة والى حسن رشوان [ حمدى بك ، حسن مظلوم باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، [ طهاني سيد ، عد سالم بك ، محمد طلعت ربه باشا ، يوسف قطاوى باشا .

الكلمة — بشير لادن :

حضرات : سلطان محمود بهامى بك ، عيسى زايد باشا .  
الترقى موهى نواز باشا .

اجتمع المجلس الساعة الثامنة مساء برئاسة حضرة صاحب الدعوة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المقربين ما عدا :

الغائبين :

أولا — باجارات :

حضرات : الإنباؤايس ، محمد صديق باشا ، صديقه صيدال من الخدي ، جولى حنا باشا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

### ٣ - مرسوم

بمشرع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية  
إحالة إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من وزارة الأوقاف - المرسوم بمشروع القانون المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوما بمشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ، راجيا التكرم بعرضه على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول وأمر الاحترام ما

وزير الأوقاف ١٩٣٢ بتاريخ ١٤  
أحمد علي

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة المرسوم بمشروع قانون المذكور إلى لجنة الأوقاف أو إلى لجنة المالية ؟  
أصوات : إلى : لجنة الأوقاف .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

### ٤ - مرسوم

بمشرع قانون يربط ميزانية الجامع الأزهر والمناهج الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إحالة إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من وزارة الأوقاف من المرسوم بمشروع القانون وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوما بمشروع قانون يربط ميزانية الجامع الأزهر والمناهج الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ، راجيا التكرم بعرضه على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول وأمر الاحترام ما

وزير الأوقاف ١٩٣٢ بتاريخ ١٤  
أحمد علي

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الممال والسعادة : أحمد علي باشا وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . علي ماهي باشا وزير الخزانة . محمد علي عيسى باشا وزير المعارف العمومية . علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب يراده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سملاقة حلايا أفندي . حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

### ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
لم يعترض أحد .

**الرئيس** - صلتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

### ٢ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح أملاكين إقطاعيين في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٢ مصلحة إلى باب ٣ أعمال جديدة ) أملا بمبلغ ٨٤٠١ جنيه بمصلحة أرض من الحكومة لشركة سكك حديد الدلا من المنقذات المستجدة التي بناها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية في المدة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ وثانيها بمبلغ ١٦٤٣ جنيه قيمة المبالغ المستحقة من نفقات الأشغال المستجدة من المدة نفسها - إحالة إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتعقدة في يوم الثلاثاء ٢٩ يناير سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون انحصار بفتح أملاكين إقطاعيين في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٢ مصلحة إلى باب ٣ أعمال جديدة ) أملا بمبلغ ٨٤٠١ جنيه إلى الجنيحات بمصلحة أرض من الحكومة لشركة سكك حديد الدلا من المنقذات المستجدة التي بناها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية في المدة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ وثانيها بمبلغ ١٦٤٣ جنيه قيمة المبالغ المستحقة من نفقات الأشغال المستجدة من المدة نفسها - وثالثا عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لموقعكم مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب ١٩٣٢ بتاريخ ٢٧  
محمد توفيق رفعت



(١) موضوع التعديل في التقسيم الإداري بأعمال القنطرة تاوله البحث أخيراً بناء على اقتراح نظره مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٦ مايو سنة ١٩٣٢ حيث قرر الموافقة على اعتباره اقتراحاً رغبة . وهو يتضمن تحضير مشروع لتلك التعديل بالمديريات والمناطق والمراكز والقرى التابعة لها توفيراً للزمن وتسهيلاً لعمل الموظفين الإداريين . ومن ذلك الوقت أخذت الوزارة تبحث الموضوع مع الوزارات والمصالح المختصة ومنها مجالس المديريات . وكلما وصلت مسألة منها إلى الأمور التي يصح معه الفصل فيها فصلت للوزارة في موضوعها على ضوء ما وصلت إليه من نتائج .

(٢) إن وضع المديرين في درجة واحدة يتنافى مع الفرض الذي من أجله وضعوا في درجات متفاوتة وهو إضاد روح التنافس والطموح في خدمة المصلحة العامة كما أن المديريات تتفاوت من بعضها في درجة العمران واتساع نطاقها وسلاسل أهلها المدنية والمالية . وقد خصصت لكل مديرية درجة بحسب حالتها المتقدمة .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

تحريراً في ١٩ رمضان سنة ١٣٥٠ (٢٧ يناير سنة ١٩٣٢)

وزير الداخلية

اسماعيل صدقي

#### ٧ - اقتراحان

مقدّمان من حضرة الشيخ المرحوم محمد مصدوق

(١) عدم إلغاء مديرية تلمين الابتدائية وعدم إحالتها إلى مجلس مديرية

الغربية - إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمرائض

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟

لم يعترض أحد .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

(ب) ترك ثلاث الأيمان سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ التوازية وصل حجم

خزائن الأيمان ليلية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ التوازية - إحالة إلى لجنة الاستشارات

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟

لم يعترض أحد .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

#### ٥ - مرسوم

بمشرع قانون بإحداث الحساب الثاني لجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - إحالة إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من وزارة الأوقاف عن المرسوم بمشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل من هذا مرسوم بمشروع قانون بإحداث الحساب الثاني لجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية ، وأجبا التكرم بعرضه على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بإصاحاب الدولة بقبول وافر الاحترام

أول فبراير سنة ١٩٣٢

وزير الأوقاف

أحمد علي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

#### ٦ - كتاب من وزارة الداخلية

من الاقتراح إحالة إلى المقدم من حضرة الشيخ المحترم على فهمي باشا بطمس المديريات على أساس المساواة بينا موضع المديرين في درجة واحدة

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إليه إزاء خطاب دولكم رقم ٣٣٧ / ٢٢٢ بشأن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم على فهمي باشا بتقسيم المديريات على أساس المساواة بينا موضع المديرين في درجة واحدة قيد بما يأتي :

## سؤال

محضره صاحب المال وزير الحفانية

نشر الدكتور جبرائيل بحري في بعض الجرائد المحلية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٢ أن قد ضبطت مادة حلوى عند أحد الأجانب بتهمة أن بها حشيشا ، وقرر للمعمل الكيميائى المصرى القضاء بوجود الحشيش فلا ، ولكن محكمة القنصلية أرسلت الحلوى لمحل روما ، وقيل إن هذا شئ وجود الحشيش بالحلوى . واستنادا الى ذلك حكمت المحكمة بالبراءة . وترتب على هذا الحكم أن كتبت الصحف الأجنبية تطعن على الطريقة المتبعة في المعمل المصرى وبمضا طعن في نزاهة المصرى وكفائته . كما أن الحلوى ردت للأجانبى فماد بينهما الجمهور . وقد نتجت هذه المسألة الباب لقطع على تحاليل المعامل الكيميائية الرسمية أمام المحاكم الأهلية عند الدفاع عن المتهمين من مواد المخدرات وغيرها .

فهل حقيقة وجد اختلاف بين ما قرره معمل روما وما قرره المعمل المصرى القضاء؟ وإذا كان قد وجد حقيقة هذا الخلاف ، فهل يتفضل معالى الوزير ببيان الطريقتين اللتين اتبعتا في التحليل وبيان أيهما أصوب عاما وعملا. وإذا كانت طريقة أوروبا هي الأصوب ، فهل يتفضل بتصريح يفيد العدول عن الطريقة التي كان يتبعها المعمل المصرى مع تقدر مآليه بإفادة المجلس عما يستتبعه مع المتهمين الذين حكم عليهم بقضايا استنادا على تحاليل معاملنا الكيميائية .

وأما إذا كانت الطريقة الأوروبية خطأ فهل لا يكون من الأنسب بصد إثبات ذلك أن ينشر تقرير رسمى عن الواقعة وما جرى فيها لتطمئن النفوس؟  
أحمد نجيب براده

محضره صاحب المال على ماهر باشا (وزير الحفانية) - موضوع السؤال الذى وجهه محضره الشيوخ المحترم أحمد نجيب براده يك دقيق لأنه يتعلق بقضايا من ويكتفى لرد عليه أن أقص واقعة الحال وما اقترنت به من الاجراءات ، ومنها يمكن لحضراتك تبيين الجواب على جميع أجزاء هذا السؤال :

في يوم ١٤ يناير سنة ١٩٣١ أرسل جناب مدير المكتب العام الواد المخدرة الى مصلحة الطب الشرعى حزين شومين بخاتم القنصلية الإيطالية بهما عينتان ضبطتا بجل دوكا . أما الحز الأول منهما فبتهمة صدارة لها أفراس فيجبال (Vergé) والحز الثانى مسجون تصنع منه هذه الأفراس . أجرى للمعمل الكيميائى لمصلحة الطب الشرعى التحليل فتبين أنه يوجد بهذه العينات حشيش .

كذلك ضبطت عينات أخرى في أنواع مختلفة من جهات التطر وحملت في المعمل الكيميائى لمصلحة الطب الشرعى كما أجرى تحليلها في معمل مصلحة الصحة وظهر أن بها حشيشا .

## ٨ - سؤال

وجه الى محضره صاحب المال وزير الحفانية من محضره الشيخ المحترم أحمد نجيب براده يك من الخلاف الذى وجد بين التحليل الكيميائى لامتسوى ضبط مع أحد الأجانب في المعمل المصرى ومسل روما ومن الأثر الذى يترتب على ذلك - الأجابه عليه .

المريض - هل معالى وزير الحفانية مستعد للأجابة على هذا السؤال ؟

محضره صاحب المال على ماهر باشا (وزير الحفانية) - نعم يكفى...

محضره الشيخ المحترم أحمد نجيب براده يك - استسمح معالى الوزير فى أن أوضح السؤال :

نشرت إحدى الجرائد المصرية في أوائل شهر يناير من هذا العام خبرا هو أن أحد بائى الحلوى كانت في حيازته حلوى بها حشيش فضبطلها البوليس ...

محضره الشيخ المحترم عبد العظيم البولى يك - محضره الشيخ المحترم أن يتلو سؤاله فقط .

محضره الشيخ المحترم أحمد نجيب براده يك - فى أن أوضح السؤال طبقا لما يقضى به قانون النظام الداخلى للبلدان .

محضره الشيخ المحترم عبد العظيم البولى يك - قبل التلاوة ؟

محضره الشيخ المحترم أحمد نجيب براده يك - نعم .

محضره الشيخ المحترم عبد العظيم البولى يك - استنادا الى أى مادة في القانون المذكور ؟

محضره الشيخ المحترم أحمد نجيب براده يك - المادة موجودة في باب الأسفلة والاستجوابات .

محضره الشيخ المحترم عبد العظيم البولى يك - ليس في القانون الذى تشير اليه نص يبيح لمصاحب السؤال أن يرفع سؤاله .

المريض - إذن يتلى السؤال .

على السؤال المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب المذلة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو دوتكم عرض سؤالى الآتى على محضره صاحب المال وزير الحفانية للأجابة عليه ..

وتفضلوا بقول فائق استأوى ما

١٨ يناير ١٩٣٢

أحمد نجيب براده

**مقرر السج المحترم أحمد نجيب براده بك** - أشكر معالي الوزير كل الشكر على بيانه كما أشكر إدارة الطب الشرعي على دقة أبحاثها وأرجو معالي الوزير أن يفيدنا إذا كان الاتفاق الذي يشير إليه يسرى على جميع التفتيشات أو أنه قاصر على التفتيشات الإيطالية فقط ؟

**عضو صاعب لمعالي من ماهر باشا (وزير الحفانية)** - الطريقة التي تم الاتفاق عليها هي طريقة عملية . فأذا وجدت ضرورة تستدعي تطبيقها فيما يتعلق بالتفتيشات الأخرى ، فليس هناك ما يمنع من انتفاع بها بشأها .

**الرئيس** - وردت لنا ميزانية الدولة للسنة المقبلة ، وستوزع على حضراتكم فدا للاطلاع عليها ولخصها تمهيدا لنظرها بعد مجلس النواب .

ليس لدينا ما يستدعي عقد جلسة قريبة ، فهل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ أو يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ وخصوصا أن عطلة العيد قادمة وكل عام وحضراتكم بخير .

**أصوات :** تكون يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢

وفت الجلسة بمرافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء على أن يعود المجلس للاعتقاد اذن يوم الاثنين ١٥ شوال سنة ١٣٥٠ ( ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ ) في الساعة الرابعة مساء

ولما عرض الموضوع على التفتيشات الإيطالية أثبتت الموسيقاتنا أن العينات المضبوطة حشيشا ولكن الدفاع قدم تقريرا استشاريا يبنى وجود الحشيش .

لذلك أرسلت العينات الى روما فكان رأى السنيور رندا الحيدروماتافا رأى مصلحة الطب الشرعي .

ولما علمت هذه المصلحة بالنتيجة المذكورة أهتم مديرها اهتماما عظيما لاستجلاء الحقيقة . فأعاد البحث في العمل الكيميائي لمصلحة الطب الشرعي كما أرسل من هذه العينات الى كاتبة الطب وهناك أجرى البحث بالطرق الميكروسكوبية والفسيولوجية والكيميائية . وكذلك أرسلت عينات أخرى منها الى مصلحة الصحة أجرى بمصنعا بكل الطرق الفنية أيضا بلغت نتيجة هذه الأبحاث جميعا في تلك المعامل الثلاثة مؤيدة لنتيجة التفتيش الذي قامت به مصلحة الطب الشرعي من أول الأمر ، وهو إثبات وجود الحشيش .

وقد ظهر من مقارنة الأبحاث التي تلحقها مصلحة الطب الشرعي بتلك التي يجري العمل عليها في المعاهد الأخرى أنها بموت تسمير على أحدث الطرق المتوفرة بها فيها واتضح أنها تشمل المباحث التي قام بها خيرروماتافا وتريد عليها دقة .

ولذلك اتصلت الوزارة بالسلطة التفتيشية القضائية وحصلت التظاير بينهما على حل يعمل به في المستقبل من شأنه أنه يكفل بطريقة خاصة كشف الحقيقة وتوجيها بين السلطات التفتيشية والحالية .

( تصديق ) .



## محضر الجلسة الثانية عشرة

المتعقدت علناً في يوم الاثنين ١٥ شوال سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ - لسة ١٩٣١ - موافقة المجلس على أن يصير للكتب فروض  
اللائحة الماخطة في النظر في الطلبات الخاصة بتعديل الرسوم  
بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١
- ١١ - مشروع قانون بأخبار الكونشيلات المنتخبين من مدونة البوليس  
والادارة من ماس، فيضبطه القضاء .
- تقرير لجنة المخافاة  
٢ - ملحق رقم ٣  
إقرار مشروع للقانون .
- ١٢ - حود إلى الأسطة :

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات  
من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الخدي عن أجود  
السيارات في الخط بين الجابور ومصر وعن مدة السفرين الكرم  
واختار خطيب السيارات من مصر إلى معروف ومنها إلى  
أخرون - الإجابة عليه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من  
حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الخدي عن ضرورة  
السكة الزراعية التي فرمت في هذا العام على الملاحة بمدينة  
الحفرة - الإجابة عليه .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من حضرة  
الشيخ المحترم الرئيس عوض بك عما إذا من الزيادة في السلوة عن  
قانون تحديد الزكوات القسط - الإجابة عليه .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من  
حضرة الشيخ المحترم بطروب يادري بك عن المبادات الزيدية  
في المستشفيات المركزية - الإجابة عليه .

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من  
حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الخدي عن أجود  
عمر العرب بمدينة - الإجابة عليه .

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من  
حضرة الشيخ المحترم عبد محب باقا من عرض أوراق بيع فدان  
الحكومة لتفكيك الدول .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من حضرة  
الشيخ المحترم عبد محب باقا من عرض الاتفاق الذي تم بين  
الحكومة والشركة المصرية لتزاد الأطنان المزمعة لبيع  
براسة البروك والأوراق الخاصة ببناء المشروع .

١٣ - مشروع قانون خاص بطرح الجعرة كحد أدنى إلى الجلسة المقبلة .

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - تبليغ المجلس رسالة المحرم غريب برمي بنك الصوديوم - إعلان  
خلافه - قرار المجلس بتمرة أمره - وقف الجلسة حداً .

٤ - احتياط المجلس ببيعة حفرة صاحبة الدولة رئيس مجلس الوزراء من  
القبلة التي وجدت على طريقه من مرعى دولته وتبكت بذلك مع استنكار  
المجلس وبقته لأعمال الأوامر .

٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أعين إيشافي في ميزانية  
السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ - وزارة الأشغال  
المعمورة - فرع ٣ - مصلحة المباني الأثرية - باب ٣ -  
أعمال جديدة) يبلغ ٥٠٠ جنيه من أصل التكاليف المقررة لزيادة حيز  
ثالث من جهن الاستكبرية - إحالة إلى لجنة المالية .

٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢  
لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمرقة البحرية - إحالة إلى لجنة المالية .

٧ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب برفع الانتاج على حاصلات  
الأرض وأرضيات السادة المحلية - إحالة إلى لجنة المالية .

٨ - جبر أسطة إلى حين حضور حضرات الوزراء المرحمة اليوم .

٩ - مؤالان :

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية والجزيرة  
من حضرة الشيخ المحترم بطروب يادري بك بشأن إضفاء حامل  
هباته الكفاءة العلم الأول من التقدمة العسكرية - الإجابة عليه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الزراعة من حضرة  
الشيخ المحترم محمد مصطفى جبر، بك عن تجهيز السائين بزيادة منارة  
وتوسيع أصحابها عن الضرر الذي يتسبب عن ذلك - الإجابة عليه .

١٠ - اقتراحان :

(أ) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب يادري بك بإجراء  
جميع الشعب الذي يرضي في الأسماء للمصريين وإصدار  
أوراق تفرد بالية بقتنه - التنازل عنه .

(ب) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم عبد محب باقا بتشكيل لجنة من  
بين حضرات أعضاء المجلس لوضع اللائحة الماخطة والظر  
في كل اقتراح يقدم عليه لزيادة عدد في المحرم بقانون رقم ٨٨

### ٣ - تبليغ المجلس وفاة المرحوم نجيب برعى بك العضو بالمجلس

إعلان غداً - قرار المجلس بترتيب أسره - إيقاف الجلسة حداداً

الرئيس - ورد للمجلس كتاب من حضرة مدير ألمانيا يخبر المجلس فيه  
بوفاة حضرة المرحوم نجيب برعى بك عضو المجلس هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإحاطة دولكم علماً أن صاحب العزة محمد نجيب برعى بك عضو  
مجلس الشيوخ المميز قد توفى إلى رحمة الله بتاريخ ١٥ فبراير الجارى .  
وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

مدير ألمانيا

١٨ فبراير ١٩٣٢

عنه : محمد رشدي أحمد

فأبلغ حضراتكم ذلك مع شديد الأسف وأعلن خلواص وأرجو أن توافقوا  
على تقديم العزاء لأسره باسم المجلس وعلى إيقاف الجلسة خمس دقائق  
حداداً عليه .  
( موافقة ) .

أوقفت الجلسة حيث كانت الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة مساء .  
أحييت الجلسة الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة عشرة مساء .

### ٤ - اختطاف المجلس

بجاءة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من اللبنة التي وضعت له  
معرفة من مراد دله وبذلك واستنكار المجلس وقته للأعمال الاجرائية

معرفة الشيخ المحرم ابليس عرصة بك - حضرات الشيوخ المحترمين :  
تعلنون حضراتكم أن هذه أول جلسة عقدتها مجلس الشيوخ عقب حادثه  
الشروع في الاعتداء على حياة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء  
بروض قبيلة في الشارع الموصل إلى داره وعلى بعد خمسة وأربعين متراً منها  
ولذلك لم تنتج هذا المجلس على أثر وقوع ذلك الحادث فرصة تقديم خلاص  
التباني لدولة على نجاته حياته القالية ... ..

الرئيس - يحسن إرداء الكلام في هذا الموضوع حتى يصير دولة  
رئيس الحكومة .

معرفة الشيخ المحرم ابليس عرصة بك - هذا لا يمنع من أن تظهر  
اختطافنا بجهاته خصوصاً وأن المسألة لا تقتصر على ذلك فقط بل تمتداه  
إلى أن البلاد جميعاً سيوط هذه المشروعات الاجرائية . نحن اليوم نبرهن  
شعوراً نعوذ آكل دولة رئيس مجلس الوزراء حاضراً في الجلسة أم فخر حاضر  
فينا فهذا لا يمننا من التعبير عن أحاسنا وشعورنا نحوه وعن احترامنا لكل  
الاحترام التي من هذا القبيل .

اجتمع المجلس الساعة الرابعة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة بمجي  
ابراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما علنا :  
النائبين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : الأتاب وإانس . سليم خليل بطرس بك . سلطان  
بجلى بك .

ثانياً - باعتذار :

من جلسة اليوم حضرات :

حسن رشوان حمادى بك . حافظ المندشوى بك . حسن معلوم  
باشا . أمين غالى باشا . سلطان السمدى بك . سليمان عثمان  
أفانك بك . على فهمى باشا . اللواء محمود عزى باشا .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المال حافظ حسن باشا وزير الزراعة  
وحضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براد بك . ابراهيم راتب بك . شفيق سدا الله حلاجه الهندى .  
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

### ١ - الاجازات

الرئيس - طلب كل من حضرتى الشيوخ المحترمين سليم خليل  
بطرس بك إجازة لمدة شهر وسلطان بجلى بك إجازة لمدة شهرين يوماً لمرضه  
فهل توافقون حضراتكم على هاتين الاجازتين ؟

( موافقة ) .

### ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
لم يعترض أحد .

الرئيس - صلتى المجلس على محضر الجلسة السابقة .

**مقدمة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - لا نزاع في أن شرما نتخدم به مصر سياسيا هو القتل السياسي . ولكن على جلسنا الموقر قبل أن يبنى على حادث معين أن يخطر فصل القضاء فيه .

فالجناية التي وقعت هي الآن بين يدي القضاء وليس لنا مطلقاً أن نسبق القضاء إذ قد يكون من نتيجة التحقيق القضائي أن صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لا يمكن مقصوداً بها .

لذلك - مع سبق قولي باستنكار كل جناية ترتكب ضد أي مصري كان لسبب سياسي إنما هي جناية ترتكب ضد مصر كلها - أرى واجبا علينا أن نكون حذراً وأن تترتب ونتظر كلمة القضاء .  
(تصفيق)

**مقدمة الشيخ المحترم عباس حورص بك** - عبارتي التي ذكرتها لا تنصب مطلقاً على الحوادث الجنائية للظنوة أمام المحاكم الآن . وقد كنت من رجال القضاء ، ويطعن ذلك أحرف واجبي نحو القضاء واحترمه كل الاحترام . ولكني أنكم بشأن حادث لا يصل إلى القضاء بعد وما دام لا يظهر الفاصل الآن فتكون الجناية التي قالها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك علاقة لها بما أديته .

**مقدمة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - كيف لا تكون تلك الحادثة في يد القضاء والتحقيق جاري فيها فلا . فإذا قيل القضاء قصد به القضاء بتسميته القضاء المجلس والقضاء القائم . فالمسألة الآن في يد النيابة والنيابة جزء من القضاء .

**مقدمة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - أما وقد أتميت هذه المسألة فلا محل مطلقاً في اعتقادي للأخذ والرد فيها .

لقد قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك إن المسألة في يد القضاء وهذا قول صحيح لأن النيابة العمومية سائرة في التحقيق وقال حضرة الشيخ المحترم عباس بك إن المسألة تستوجب تهنة دولة رئيس الحكومة وهذا صحيح أيضاً .

إن التنبئة سواء أقصود بوضعها الاعتداء على حياة دولة رئيس الحكومة أم لا فقد وجبت فعلاً من مقربة من داره وكان يمكن أن يصديه بكروه بسببها .

لهذا - وبغير تحديد للمسئولية والمسؤولين وبغير تعيين لفرضهم - فإن لجأة دولة رئيس الحكومة من قبلة قصد بها هو أو غيره أمر يستوجب من المجلس أن يقر تهنته واستنكار مثل هذه الجرائم .

فأقرت على حضراتكم - بغير تعيين للفرض الذي وضعت من أجله التنبئة كما قلت وبغير تحديد للمسئولية والمسؤولين لأن القضاء هو الذي مهتوى الفصل في ذلك - أن يقرر المجلس تهنة دولة رئيس الحكومة لجأته وبين استنكاره لمثل هذه الجرائم .  
(تصفيق)

ليس يخفى على حضراتكم أنه في مدى عشرين شهراً حصل الشروع في الاعتداء على حياة دولته ثلاث مرات وقد نجح فيها كلها بمناسبة الله الجدد . وإذا كانت هذه الجنايات تدل على شيء فأنما تدل على أنه يوجد في البلاد مصالحة من المجرمين الأذلال الجبناء أضعوا على أنفسهم تهديد الأمن العام وإطلاق الرصاص المموية . وظاهر كالتسليم في زيادة التهاور أن الفرض من ارتكاب هذه الجرائم إنما هو الوصول إلى الحكم ، بدليل أنها كانت ترتكب في وقت ما تم كلف من ارتكابها من ست أو سبع سنوات لأن ظروف الحكم تتغيرت في ذلك الوقت . ويتبدل ظروف الحكم الآن حادث حوادث الاعتداء سيرتها الأولى ، وحضراتكم لا شك تشعرون متى في الوقت نفسه في تقديم خالص التأييد لدولة رئيس الحكومة وضرره من تمترست حياتهم لمثل هذا الاعتداء .

ولو لم يدبر هذه الجرائم أن عملهم هذا إنما يؤدي إلى غير ما يقصدون لما أقدموا عليه إذ لو فرض أن واحداً من المسألة من الأمة يعضدكم فإن خمسة وتسعين من المسألة يستيقظون مثل هذا العمل وينضمون إلى الفريق المندى عليه بعد أن كانوا في ألبهة الأثرى .

لهذا أقتح - وإذا وافقتم - أن يصدر المجلس القرار الآتي :

" يعلن مجلس الشيوخ استنكاره واحترامه للأفراد والجماعات الذين ينظمون في الخفاء وفي جنح الظلام الاعتداءات الجنائية على حياة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أو غيره ويطلب من الحكومة أن تقرب بكل شدة على أيدي أولئك المجرمين ، ويعين اقتراحه ووضاها أمام من السياسة الحكيمه المتبعة التي تتبناها الحكومة والتي طادت بالفسير السميم على البلاد وأهملتها من غوائل الأزمة الاقتصادية الطاحنة حتى جعلت الدولة المصرية أهل البلاد شعوراً وتأتراً بها . كما يعلن شكره وتهنئة التامة بها للشهود العظيم الذي بذلته في سبيل موازنة الميزانية ...  
(ضجة) .

**مقدمة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - لم يبدأ المجلس بعد في نظر الميزانية .

**مقدمة الشيخ المحترم عباس حورص بك** - قصدت أن تشكر الحكومة على إحلتها لإعداد الموازن في الميزانية بأن جعلت المصروفات تعادل الإيرادات - فالموازنة شيء وبصحت الميزانية شيء آخر .

هذا وأرجو أن يشمل القرار الذي أقتح اتفاقاً شكر الحكومة على العمل على إعداد التكاليف في ميزانية المصروفات والإيرادات وأن يقرر بعد إعلان هذه الثقة الانتقال إلى جدول الأعمال .

**مقدمة الشيخ المحترم أحمد طه بك** - أقتح قصر الموضوع على تهنة دولة رئيس الحكومة لجأته واستنكار مثل هذه الأعمال الإجرامية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟  
(موافقة).

**مقرر اللجنة** - أنا لا أوافق على الاقتراح وأصر على ما قلت .

**الرئيس** - المجلس يوافق بالإجماع هذا حضرة الشيخ المقدم حسن صبري بك على الاقتراح الذي أبداه حضرة الشيخ المقدم حبيب دوس بك .

**مقرر صواب العادة** على جمال الدين باشا (وزير الحربية والبحرية) - بالنسبة من حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أقدم لمجلسكم الموقر بالشكر على هذه التهيئة العظيمة وأقر أن الحكومة لا يمتنع أي صائق من المضي في عملها ضاربة صفحا عن كل ما تلاقيه من الصعوبات في سبيل القيام بواجباتها فهي ما تولت الحكم إلا وهي موطنة الزم على احتياطات المصائب وتضحية النفس والنفس في هذا السبيل .

لهذا أقدم إلى حضراتكم جميعا شاكرا متنا على هذه التهيئة التي تشجعنا جميعا في المضي في أعمالنا سائلين الله سبحانه وتعالى أن يكفل البلاد بسلامته في ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا مليكا المحبوب .

(تصفيق) .

#### ٥ - مشروع قانون وأرد من مجلس النواب

بفتح العهد إتحاد في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١) - وزارة الأشغال العمومية - فرع ٣ - مصلحة الجاني الأخرى - باب ٣ - أعمال الهندية) يبلغ ٥٠٠٠ جنيه من أصل التكاليف القدرة لبناء عتير  
ذلك في صين الاسكندرية - إضافة إلى السنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

**محضر صاحب الدولة** رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٤ فبراير الجاري في قرار لجنة المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١) - وزارة الأشغال العمومية - فرع ٣ - مصلحة الجاني الأخرى - باب ٣ - أعمال الهندية) يبلغ ٥٠٠٠ جنيه من أصل التكاليف القدرة لبناء عتير ثالث في صين الاسكندرية - ووافق عليه بالهيئة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لوليتكم مشروع القانون ، ويحضر لجنة المالية ويحضر الجلسة ، وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بوليتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

١٩٣٢ فبراير

محمد توفيق رفعت

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية.

#### ٦ - مشروع قانون وأرد من مجلس النواب

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالصناعة البحرية - إضافة إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

**محضر صاحب الدولة** رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالصناعة البحرية - ووافق عليه بالهيئة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لوليتكم مشروع القانون ، وتقرر لجنة المالية ، ويحضر الجلسة المذكورة ، وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بوليتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

١٩٣٢ فبراير

محمد توفيق رفعت

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية.

#### ٧ - مشروع قانون وأرد من مجلس النواب

بم الاعتراف على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة الحية - إضافة إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

**محضر صاحب الدولة** رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بم الاعتراف على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة الحية - ووافق عليه بالهيئة المرافقة لهذا .



فهل لا يرى سعادة الوزير من البداية أن يتساوى في الاعفاء من الخدمة العسكرية كل حامل شهادة الكفاءة للتعليم الأولي ، لأنه ليس للذين لم يمينا ذنب بل هم يتحون هذا التحين .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم احترامي ما

يعقوب بباوى  
عضو الشيوخ

٣٠ يناير سنة ١٩٣٢

مجلس الشيوخ - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟ ( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

أما حلة شهادة الكفاءة للتعليم الأولي واللازمي الذين لم يؤمنوا قديمهم وأن كانوا قد حفظوا القرآن الشريف طبقاً لبرنامج دراستهم إلا أنهم لم يحفظوا تدريسه حتى تتوافر لهم مداومة حفظه . فليعلم إذا طلبوا الخدمة العسكرية أن يؤدوا امتحاناً في القرآن الشريف يشتمل فيه أنهم لا يزالون حافظين له وعندئذ يتحصنوا بالاعفاء .

وسيطل العمل مارياً على هذا المبدأ حتى يتم تنقيح قانون القدمة العسكرية فيص في حله ما يجب بحكم .

مجلس الشيوخ - مع احترامي لآراء حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية أرى أنه يجب لو وزير الحربية أن يقرر الاعفاء كما جاء في المادة ٣٩ المنصوص عنها بالعامة من الخدمة العسكرية ونصها :

” يجوز لناظر الحربية أن يمنح العفاة المنصوص عنها في المادة ٣٨ (التي نصت على طلبة بعض المدارس) لتلامذة كل مدرسة عالية أو خصوصية من المدارس الموجودة الآن غير التي سبق ذكرها أو من المدارس التي تستجد في المستقبل وفك باسمه ووزارة يصدر منه ...

الرئيس - فلما من باب الجواز فقط .

مجلس الشيوخ - مع احترامي لآراء حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية أرى أنه يجب لو وزير الحربية أن يقرر الاعفاء كما جاء في المادة ٣٩ المنصوص عنها بالعامة من الخدمة العسكرية ونصها :

الرئيس - الجواب فيه الرد على السؤال .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لديكم مشروع القانون ، وتقرر لجنة المالية ، ويحضر الجلسة المذكورة ، راجياً مرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا لديكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟ ( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٨ - حجز أسئلة

الى حين حضور حضرات الوزراء المحجزة اليهم

الرئيس - تمحيز أسئلة حضرات الوزراء الذين لم يحضروا في الجلسة بعد إلى حين حضورهم .

٩ - سؤالان

( ١ ) سؤال طرح إلى حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية من حضرة الشيخ يعقوب بباوى بك بشأن إعفاء حامل شهادة الكفاءة للتعليم الأولي من الخدمة العسكرية - الإجابة عليه

نص السؤال :

” حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

أرجو توجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب السعادة وزير الحربية : في أوائل سنة ١٩٢٨ صدر قرار وزارة الحربية بسد مكاتب دارت بينها وبين وزارة المالية إعفاء رؤساء ومعلمي المدارس الأولية الذين يحملون شهادة الكفاءة للتعليم الأولي من الخدمة العسكرية . موثقاً إلى أن يتم تنقيح القانون الذي ينص على إعفائهم نهائياً .

وبما أنه يوجد كثيرون يحملون شهادة الكفاءة للتعليم الأولي قد تمخرجوا من المدارس التي أنشأتها وزارة المعارف لتقصد استخدامهم في مشروع التعليم اللازمي . وفلا أخذت جانباً منهم - وعلى جانب كبير بدون استخدام - معلمين الأمل بالوظيفة يوماً ما .

وبما أنهم في انتظار استخدامهم يطولون الخدمة العسكرية ويحفظون لها طلباً مادام قرار الوزارة ينص على إعفاء المعلمين ورؤساء المدارس فقط .

الطريقة الأولى : هي طريقة القنودر المستعملة منذ إدخال عملية التدخين في القنودر المصري وينتج غاز الهيدروسيانيك بالإضافة حمض الكبريتيك إلى مادة السيانيد .

الطريقة الثانية : استعمال مادة الكالكسيد وهو مستحضر المائي وينتج النازيجرد تعريض المادة للهواء .

الطريقة الثالثة : استعمال مادة السيانوجاز وهو مستحضر أمريكي وينتج النازيجرد تعريض المادة للهواء أيضا .

وتعتبر عملية التدخين ثلاث في جميع الممالك التي تعمل بها من المعشلات التي لم يتوصلوا إلى حلها . ومع التجارب العديدة التي يمولونها لم يوفقوا إلى نتيجة حاسمة تحدد بالنسبة العوامل التي يجب توافرها لنجاح التدخين بالصيغة المطلوبة .

والطريقتان الأخيرتان أدخلتا في مصر حديثا (سنة ١٩٢٩) وقد ظهر من التجارب التي قاست بها الوزارة الآن أن هناك أملا عظيما في الانتفاع بهاتين المادتين لما لهما من مميزات كثيرة : منها الاقتصاد في التكاليف ، والاسراع في العمل ، وسهولة المراقبة .

وقد ألف بعض أصحاب السانين استعمال طريقة معينة وتفضيلها على غيرها . فإذا استعملت طريقة غير التي ألفوها وحصل لبعض أعضائهم تأثير سيئ إلى طريقة التدخين فسموا بها أن المادة المضافة في الطرق الثلاث واحدة كما سلف الذكر والواقع أن سبب التأثير يرجع إلى العوامل والفروق التي تحيط بالإخبار وقت تدخينها ، ولذا كثيرا ما يشاهد في صف واحد تأثير على بعض أعضائه بعد التدخين دون البعض الآخر .

ولا يزال للتدخين بجميع طرقه عيوب لم يقف لأن حل أسبابها والوزارة جلدة في إيجادها حتى تصل إلى نتيجة مرضية .

وفي الوقت الذي خلفت فيه الوزارة شكوى من بعض أهالي ناحية دوى بسبب التدخين بمادة الكالكسيد وصارها خطابات من بعض كبار أصحاب السانين في جهات أخرى يهيدون استعمال هذه الطريقة ويطلبون استئصال استعمالها في بسايتهم .

ولكل صاحب بستان أن يقدم شكواه للوزارة قبل انقضاء شهر من تاريخ انتهاء التدخين لذا رأى أن عملية التدخين أثرت على بعض أعضائه بستانه - وهناك لجنة خاصة مكونة من موظفين فنيين من أقسام مختلفة من الوزارة تقوم بمعاية البستان وتقرر ما إذا كان للشاك حق من عدمه فإذا انضج لها من المراقبة أن الأضرار عاثرت لنقص في إجراءات عملية التدخين أوصت بتبويض المالك مما لحقه من الضرر . وطبقا لهذه القاعدة ستعوض الوزارة الشكاوى التي تقدمها من بعض أهالي ناحية دوى .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير الزراعة من حضرة الشيوخ المحرم محمد مصطفى عبده بك من جنير السانين بمادة مائة وثماني عشر من أصحابها من الضرر الذي يفتأ عن ذلك - الأجابه عليه .

### نص السؤال :

"استأذنت وزارة الزراعة في كل عام أن ترسل بلانا تبخير السانين لأعلام الحشرات الموجودة بالاشجار والثمار ومعهم مادة اسمها "السيانيد" وكانت هذه المادة تدمد الحشرات وتميد الأشجار وثمارها وقيل لأرباب السانين التبخير بهذه المادة وأن يدفعوا عنها لشحمة الرسوم المقررة على التبخير رضا خاطر لما تأكدوا من تلك الفائدة وعزموا على ألا تكثر من زراعة السانين حسب أمنية الحكومة لها كائن من وزارة الزراعة في سنة ١٩٣١ الماضية إلا أن أرسلت إلى ناحية دوى مركز رشيد ببلان التبخير وسماها أخرى اسمها "الكسيد" خلاف المادة السابقة الذكر المعادة التبخير بها سوريا وأمريت الجبان بتبخير السانين . وأرباب السانين لما بلغهم أن هذه المادة الجديدة تضر الأشجار وتسقط ثمارها على الأرض ولا تمت الحشرات في الأشجار منعوا الجبان من التبخير بها ولكن رؤساء الجبان ومفتشي الزراعة استعملوا سلطتهم واستحضروا رجال البوليس وأجروا التبخير بهذه المادة المضرة ببرر أصحاب السانين لحصل بعد التبخير بها ضرر كل من تساقط ثمار الأشجار ومن عدم موت الحشرة الموجودة بها بسبب التبخير بهذه المادة فلما رأى أصحاب السانين هذه النتيجة الضارة بهم رفعوا في الحال شكواهم للوزارة ومفتشيا حضرت بلان من الزراعة لعناية والتحقين . فأنشروا في محاضرهم صحة الشكوى والضرر الذي لحق بأصحاب الجبان من سقوط ثمار وعدم موت الحشرات فأوقفوا التبخير بهذه المادة المضرة واستحضرنا المادة الأولى وهي المتعاد التبخير بها سوريا لتنم تبخير باقي السانين بها فأرجو الأجابه على الوجوبين الآتيين :

الوجه الأول - هل الوزارة مصممة على تبخير السانين بهذه المادة المضرة كما هو مشهور في محاضر بلان التحقين التي حققت وقتها ذلك الضرر الذي حصل أو أمريت بمنع التبخير بها في المستقبل .

الوجه الثاني - هل في عزم الوزارة أن تصرف لأرباب السانين تموينها مما لحقهم من الضرر بسبب تبخير بسايتهم بهذه المادة المضرة التي يضر بها بشر بلادهم مع معافاتهم من دفع الرسوم من التبخير الذي حصل بهذه المادة المضرة وإلى أقدم فائق احتراماتي ما

محمد مصطفى عبده بك

عضو مجلس الشيوخ

عن دائرة أيتاني البارود"

مفكرة صاحب المالح محافظ حسن بلانا (وزير الزراعة) - استعملت وزارة الزراعة في تدخين أشجار السانين هذا السام ثلاث مواد لكل منها طريقة خاصة . وهذه المواد تنتج غاز الهيدروسيانيك وهو الغاز القاتل في قتل الحشرات الشريرة .

(ب) اقترح من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد بنّا بتشكيل لجنة من بين حضرات أعضاء المجلس لوضع اللائحة الداخلية والنظر في كل اقتراح يقدم بطلب إليها، تمديد في المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ - موافقة المجلس على أن يستر المكتب في وضع اللائحة الداخلية وفي النظر في الطلبات الخاصة بتعديل المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١

**مقرر الشيخ المحترم عبد المليم لولي بك** - أوافق على هذا الاقتراح. وبخصوص أن مجلس النواب يقوم بعمل مثل هذا ..... .

**مقرر الشيخ المحترم محمد عبد بنّا** - الاقتراح لم يتل.

**الرئيس** - يتل الاقتراح.

على الاقتراح وهذا نصه :

تتبعث إن المادة ١٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ تنص على أن يكون لمجلس الشيوخ ومجلس النواب لائحة داخلية تنقضي مع روح التشريع الواردة بهذا المرسوم.

وقد طلب من مجلس النواب أن تؤلف لجنة من بين أعضائه لوضع هذه اللائحة مع بحث الاقتراحات التي طلب بها إدخال تعديلات على بعض نصوص المرسوم بقانون سالف الذكر وقد وافق حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أمام مجلس النواب على فكرة تشكيل تلك اللجنة لتتفرغ لوضع اللائحة الداخلية وأبدى دولته أنه إذا تمت لحضرات الأعضاء اقتراحات خاصة بطلب إجراء تعديل في المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ أمكن لهذه اللجنة أن تنظر فيها وأن الحكومة ستكون بالاطمئنان بمثلها فيما عند بحثها هذه الاقتراحات وستكون لديها الفرصة الكافية لإبداء وجهة نظرها.

ولما كان مجلس الشيوخ سبق أن عهد إلى مكتبه وضع مشروع لائحة داخلية ولأن لم يقدم المكتب شيئاً من ذلك.

لهذا أقترح أن تشكل لجنة من بين أعضاء المجلس لوضع مشروع هذه اللائحة وأن مجالها أيضاً نظر كل اقتراح قد يقدم بطلب لإجراء تعديل في المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١

٣٠ يناير سنة ١٩٣٢

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراضي الموضح أعلاه على هيئة المجلس.

وتفضلوا دولتيكم بقبول عظيم الاحترام

٣٠ يناير سنة ١٩٣٢

محمد عبد

**مقرر الشيخ المحترم محمد عبد بنّا** - عهد المجلس في الدورة السابقة إلى المكتب أن يقوم بعمل لائحة داخلية، وتشكلت فعلاً لجنة من بين أعضاء المكتب برئاسة حضرة الشيخ المحترم حسن مبري بك للقيام بذلك. واستقرت في عملها حتى أجهزت جزءاً من اللائحة لا يستهان به.

**مقرر الشيخ المحترم محمد مصطفى مجوه بك** - إنني طلبت الإجابة عن وجهين :

الوجه الأول - إذا كانت الوزارة مصبغة على التغيير بالمسألة المفضرة الأخيرة التي أسقطت الآثار جميعها فهذه المسألة يجب أن يظل استعملها ويستعاض عنها بالمسألة الأولى التي كان الأهالي راضين عنها وكانوا يدفعون رسومها عن طيب خاطر. ولم تصب آثاراً بساكنهم التي هجرت بها بضرر.

والوجه الثاني - حيث إنهما أحضرت مادة جديدة واستعملتها بدون تجربة. ولما رفض أصحاب البساتين استعمالها وأرادوا أن يرضوا للسادة الأولى استعملت الوزارة القوة معهم. وأحضرت المسألة. ودخلت البساتين وهجرت الأثجار وهم أنوفهم.

فيجب إذن على الوزارة أن تعطيهم تمويضاً بمقدار التلف.

أموات : هل حصل ضرر ؟

**مقرر الشيخ المحترم محمد مصطفى مجوه بك** - حصل ضرر فعلاً . فيجب إعطاء الأهالي التمويض بدلاً من رفع دعاوى على الحكومة بترغم فيها بالمصاريف.

**الرئيس** - تقرر في الإجابة أن الضرر ليس من التلدين.

**مقرر الشيخ المحترم محمد مصطفى مجوه بك** - لم يحصل الضرر إلا بعد التلدين.

**الرئيس** - إذن يكون الأمر من اختصاص المحاكم.

**مقرر الشيخ المحترم محمد مصطفى مجوه بك** - ولما تلقى الحاكم والحكومة عذراً. وهناك حاضر تحقيق ثبت فيها الإضرار فيرجع إليها.

**الرئيس** - انتهت المناقشة.

١٠ - اقتراحان

(١) اقترح من حضرة الشيخ المحترم أحمد فهد بك شراء جميع الحب الذي يرضى البيع في الأسواق المصرية وإصدار أوراق تقرر ثلثه قيمته - التنازل عنه

**مقرر الشيخ المحترم أحمد فهد بك** - اقترافي يشمل أمسين. أن تشتري الحكومة الحب من الأسواق. وأن تصدر الحكومة أوراق تقرر قيمته.

لها وقد علت الحكومة بطلبهم الأمسين. فذلك أحب اقترافي.

**الرئيس -** لم يملأوا شيئاً إلى الآن .

**مقرر الشيوخ المحترم محمد عبد باسما -** لا أقول إنهم عملوا . ولكن أقول إنهم شرحوا . فلذلك أرجو أن يسرع مكتبنا في وضع اللائحة . أو أن يحال وضعها إلى لجنة خاصة حتى يطمئن ضيفاء السيرة على لائحة .

**مقرر الشيوخ المحترم عبيد دوس بك -** أرجو أن يطمئن حضرة الشيوخ المحترم محمد عبد باسما فإن مكتب المجلس سائر في عمل اللائحة كما قال حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب يراده بك .

والواقع أن المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان يشمل بين نصوصه معظم ما كان يصح أن يكون مواد في اللائحة الداخلية . فكان من ذلك صعوبة هي التي صادفت أعضاء اللجنة في مجلس النواب . وحدث بهم إلى القول بعدم وجود ضرورة إلى عمل لائحة داخلية خلاف المرسوم بقانون المذكور .

ولكن هذا الرأي لا محل له . ولا يمكن إقراره . لأن المرسوم بقانون المذكور نفسه نص في بعض موادها على وجوب وضع لائحة داخلية لكل من المجلسين . فالصعوبة ليست في عمل اللائحة . وإنما نشأت من أن المرسوم بقانون حوى أكثر النصوص التي يجب أن تكون في اللائحة . فإذا ما وضعت اللائحة فانها سوف لا تشمل إلا التائه من الأمور .

لهذا قامت الحركة في مجلس النواب بتعديل بعض نصوص قانون النظام الداخلي عند النظر في وضع اللائحة الداخلية . لأثر القانون المذكور في المجلسين واحد . وهذا يستلزم أن يتصل مكتبنا بلجنة مجلس النواب للتضام على النصوص الواجب تعديلها . والتضام على النظم الواجب السير عليها في المجلسين .

وهذه هي المأمورية التي تستغرق كل الوقت .

ولا يمكن أن يقال إن المجلس سائر الآن بدون لائحة . لأن المرسوم بقانون رقم ٨٨ حوى أكثر النصوص .

**مقرر الشيوخ المحترم عباس عرصه بك -** هل هناك ما يمنع من اندماج اللائحة وقانون النظام الداخلي ؟ وإنما كان بينهما تناقض في بعض النصوص فربما ليجاد لائحة داخلية . لكنني لا أرى بينهما تناقضا .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على أن يستمر مكتب المجلس في عمل اللائحة الداخلية ؟

(موافقة) .

**مقرر الشيوخ المحترم محمد عبد باسما -** باعتبار كون واضع الاقتراح إلى الآن أن أرد على من اعترض على كلامي .

**الرئيس -** المجلس وافق على أن يستمر المكتب في عمل اللائحة .

حصل بعد هذا أن ترك حضرة الشيخ المحترم حسن بك صبري عضوية المكتب . وعلى أثر هذا حل في مكانه حضرة الشيخ المحترم نخله المطيعي باشا وانعقدت الجلسة . وهي مستمرة في عملها إلى أن تنتهي من إتمام هذه اللائحة . واسموا إلى أن أقول . إن عمل هذه اللائحة ليس بالسهل لأنه عمل تشريعي كبير . وخصوصاً ما يتجانبه قانون النظام الداخلي للبرلمان الذي فيه مواضع كثيرة يشعر كل عضو منا أنها بحاجة إلى وجوب التعديل مع الاحتياط حتى يراعى الجميع له . وهذا ولا شك مما يجعل العمل صعباً . فاللجنة مستمرة في عملها . وأما أنبركم بهذا تقريراً للواقع .

(تصفيق) .

**مقرر الشيوخ المحترم عبد الحميد البستاني بك -** كان غرضي أولاً أن يقال هذا الاقتراح إلى لجنة الحفافية باعتبار كون حضرات أعضائها أكثر اتصالاً بمثل هذا العمل . ولكن بما أن المكتب يقرر أن بلحته تأتت العمل في وضع اللائحة الداخلية فلا أرى لذلك تأييد لجنة أخرى لتل هذا العمل .

**مقرر الشيوخ المحترم عباس عرصه بك -** حيث إن حضرة الشيخ المحترم السكيري البستاني قرر أن حضرة الشيخ المحترم حسن بك صبري اشتغل بجدا في هذه المسألة فأرى أن يضم حضرته بلجنة متابعة الفكرة إلى أحاط بها حضرته من مبدأ الأحرار .

اصوات : موافقة .

**مقرر الشيوخ المحترم حسن صبري بك -** ليس لدى متسع من الوقت يسمح لي بانتهاء إلى اللجنة .

**مقرر الشيوخ المحترم محمد عبد باسما -** لكل مجلس لائحته الخاصة . ولا يمكن أن يقال إن هناك صعوبة في عمل لائحة داخلية . لأن اللائحة الداخلية أول فرض واجب على رجال المجلس أن يقوموا به لتكون لهم بمثابة ميزان لأعمالهم . وهذا الميزان يجب أن يعمل في الحال . وأن لا يتأخر فيه .

وقد انقصد المجلس في دورته الماضية . ومكتب المكتب بالقيام بهذا العمل . وقد قام به المكتب كما أوضحه حضرة الشيخ المحترم السكيري البستاني . ولكن لم تم اللائحة .

وانقصد هذا المجلس من شهرين . وهذه اللائحة لم تم أيضاً . وإذا أرادوا إتمامها فلا يفيهم شيء . لأن المجلس لديه من البعثة الماضية قواعد هذه اللائحة ببنية في المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ . وهناك لائحة قديمة يمكن الرجوع إليها كذلك ومعركة ما يصح أخذه منها .

لذلك أطلب أن يصرح المكتب أنه يضع اللائحة الداخلية في زمن قريب . وأن يفندوا المجلس . ولا تتأخر بلجنة القيام بهذا العمل . وهذا ليس بجديد فقد قامت لجنة لملأ في مجلس النواب حول وضع هذه اللائحة . وأخيراً رضيت الحكومة ووافق المجلس على أن تملك لجنة خاصة بالقيام بهذا العمل وهي تسمى سيرا حيتنا .

(حضر حضرة صاحب السعادة محمود فهمي القيسي باشا وكيل وزارة الداخلية).

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ٣).

(المقرر حضرة الشيخ انعم ادمعري بك).

**مقرر الشيخ انعم عبد الله سمك بك** - اطلعت على تقرير لجنة الحفائية مجلس النواب وتقرير لجنة الحفائية بمجلس الشيخ عن هذا المشروع فوجدت بالتقريرين أن الحكومة والجنين رأيت أن في الكونستبلات الأهلية اللازمة لتخريبهم سلطة مأموري الضبطية القضائية. لكن المعلوم لنا جميعاً أن هؤلاء الكونستبلات هم في صف الصغار أو أرق منهم قليلاً. ولما كانت سلطة الضبطية القضائية كبيرة فوجد أن تعيين مؤهلهم ودرجاتهم ومرتباتهم قبل أن نهدي الرأي في هذا المشروع. فهل لحضرة المقرر أن يجيبنا عن ذلك ؟

**الرئيس** - يمكن لسعادة مندوب وزارة الداخلية أن يجيب بالبيانات المطلوبة.

**مقرر صاحب السعادة محمود فهمي القيسي باشا** (وكيل وزارة الداخلية) - اشتملت المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات الأهل على طوائف عدة من رجال الضبطية القضائية منهم طبيعياً لرجال النيابة العامة ثم الممد في صولات البوليس ثم مشايخ الخفر فامانو الآثار ورجال السكك الحديدية وغيرهم من الموظفين الذين يطبقون وظائف معينة فهؤلاء أعطيت لهم سلطة مأموري الضبطية القضائية فيما يؤدونه من أعمال ووظائفهم.

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات).

لدينا الآن صولات البوليس وهم معتمرون من رجال الضبطية القضائية. أكثر من ذلك أن من بين صف الضباط الآن الأوباشية والجلابية ومن دونهم في الرتبة والدرجة وهم معتمرون بمسك القانون من رجال الضبطية القضائية من أسندت إليهم رئاسة قطع البوليس.

إن الكونستبلات هم طائفة من رجال البوليس ولقد أنشأت الحكومة في سنة ١٩٢٥ قسماً بمدرسة البوليس لتخريبهم واشترط فيمن يلحق بهذا القسم أن تتوفر فيه شروط معينة. وأصبح لا يقبل الآن في هذه المدرسة إلا الطلبة الحائزون لشهادة الكفاءة التي تحوّل حاملها للاتحاق بوظائف الحكومة بعد دراسة قليلة كما تعلمون حضراتكم.

إن كما نطلب الآن اختيار الكونستبلات من رجال الضبطية القضائية فقد اعتبر القانون من قبل فئات أقل منهم في الدرجة والمعلومات.

لقد كانت الصولات حصاراً من قبل وبمك استمرارهم في وظائفهم ووصولهم إلى تلك الدرجة أصبحوا من رجال الضبطية القضائية. أما الكونستبلات الذين يراد الآن اختيارهم من مأموري الضبطية القضائية ففضلنا أن نطلبهم لشهادة الكفاءة فلهذه من المعلومات ما يعلمهم أكثر كفاءة من كثير من صولات البوليس والسند.

**مقرر الشيخ انعم عبد الله سمك باشا** - أنا واقف قبل أخذ رأي المجلس فأصبح لي أن أرد على من اعترض على. والافترج أن يتكلم مرتين فأصبح لي أن أرد على المعارض.

إن حضرة العضو الذي يقول إن المرسوم بقانون حوى كل النصوص التي يصح أن تكون في اللائحة ...

**الرئيس** - لم يقل أحد ذلك.

**مقرر الشيخ انعم عبد الله سمك باشا** - أقول إن هذا المرسوم بقانون هو الذي ورد فيه النص على وضع اللائحة الداخلية. وإن أسأل عما يكون إذا قدمت غداً اقتراحاً بتعديل نصوص هذا القانون، فمن الذي سيقرر في هذا التعديل ؟

إن صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء رأى فكرة سامية، هي أنه مادام هناك لجنة لوضع اللائحة الداخلية فلتنظر هذه اللجنة أيضاً في كل ما هو خاص بتعديل هذا المرسوم رقم ٨٨ وإلى لا أرى مانعاً من أن يشترك من يريد من حضرات الأعضاء مع المكتب في عمله.

**الرئيس** - يمكن لكل عضو يريد شيئاً في اللائحة أن يقدمه لجنة وهي تنظر فيه.

## ١١ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب

باجار الكونستبلات المخربين من مدرسة البوليس والادارة من مأموري الضبطية القضائية - تقرير لجنة الحفائية - إقرار مشروع القانون المذكور.

على خطاب من وزارة الداخلية هذا نصه :

فحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

تشرف بإخبار دولتيكم بأننا قد أجبنا على حضرة صاحب السعادة محمود فهمي القيسي باشا وكيل وزارة الداخلية في حضور جلسة مساء غد (الاثنين) ٢٢ فبراير الحاضر، حسب النظر في الموضوع رقم (١٦) في جدول الأعمال الخاص بتقرير لجنة الحفائية عن المرسوم بمشروع قانون (الوارد من مجلس النواب) باختيار الكونستبلات المخربين من مدرسة البوليس والادارة من مأموري الضبطية القضائية.

وتفضلوا بدوليكم بقبول فائق الاحترام ما

١٤ شوال سنة ١٣٥٠ (٢١ فبراير سنة ١٩٣٢)

وزير الداخلية

إسماعيل مدق.

على مشروع القانون وهذا نصه :

### نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ وجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف الكونستبلات المتخرجون من مدرسة البوليس والادارة إلى مأموري الضبطية القضائية المؤهه بالمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات الأهل والمادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات المختلط .

مادة ٢ - على وزير الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .  
أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على المشروع بالتناء بالاسم فكانت النتيجة كالآتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٨٠

الأغلبية المطلقة ... .. ٤١

الموافقون ... .. ٧٩

غير الموافقين ... .. ١

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

### ١٢ - حود إلى الأستاذ

الرئيس - بما أن حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات حضرا الآن فيتل السؤال الموجه إلى سادات من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أفندي عن السيارات .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - تنص المادة (١٠٠) من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ على أنه إذا انقضت نصف ساعة منذ افتتاح الجلسة ولم تزل أسئلة باقية بلا إجابة أجابها الرئيس الجلسة التالية .

الرئيس - وإذا رأى المجلس غير ذلك ؟

مقرر الشيخ المحترم الشيخ عبد الباقى سليم - المفهوم من نص المادة أن التأجيل "موجب" .

الرئيس - هل تريدون حضراتكم تأجيل الأسئلة ؟

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم البيل بك - نريد احترام القانون .

الرئيس - أعلن أن حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك يكتم بهذا البيان .

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سميك بك - مادرجة ومرتب الكونستبل ولماذا يكون في درجة أدنى من درجة الصول . ولماذا لا يكون من المرشحين لوظائف ملاحظي البوليس ؟

مقرر صاحب السعادة محمود فهمي أفيى باشا (وكيل وزارة الداخلية) - إن مرتب الكونستبلات من ثمانية جنيهات إلى أحد عشر جنيا .

مقرر الشيخ المحترم عباس حوصه بك - المشروع المطروح على المجلس الآن يقضى باعتبار كونستبلات البوليس من مأموري الضبطية القضائية والأصابع التي أفل بها سعادة وكيل وزارة الداخلية إنما تخص بالكونستبلات المتخرجين من مدرسة البوليس والخائزين على شهادات خاصة . ولكن يوجد الآن بين الكونستبلات من لم يتخرج من هذه المدرسة ولم يكن حاصلًا على شهادة دراسية . فهل تحول سلطة مأموري الضبطية القضائية للمفصلين على شهادة مدرسة البوليس دون غيرهم ممن لم يحصلوا عليها ؟

الرئيس - إن مشروع القانون صريح على قصر مأمورية الضبطية القضائية على الكونستبلات المتخرجين من مدرسة البوليس والادارة .

مقرر الشيخ المحترم عباس حوصه بك - بهذا يكون في مدينة القاهرة بعض الكونستبلات من متخرجي تلك المدرسة ولم سلطة مأموري الضبطية القضائية والبعض الآخر ممن ليسوا كذلك وفيهم هؤلاء هم هذه السلطة وهذا مركز غير طبيعي لا يتفق ومبالغ العمل .

المقرر - مشروع القانون يمنع سلطة مأموري الضبطية القضائية لتخرج من مدرسة البوليس والادارة .

أما الذين تخرجوا "من تحت السلاح" فيبقون على ما هم عليه .

مقرر الشيخ المحترم عباس حوصه بك - للملاحظة لازالت قائمة لأنه بهذا السبل يكون بعض الكونستبلات بمدينة القاهرة من رجال الضبطية القضائية ولا يكون البعض الآخر كذلك .

المقرر - لاضر من ذلك .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طلعت باشا - يمكن لحضرة الشيخ المحترم عباس حوصه بك أن يقدم اقتراحا بمشروع قانون بشأن الكونستبلات الآخرين الذين يتكلم عنهم .

الرئيس - نعم لحضرة أن يقدم هذا الاقتراح . والآن إما لم يكن هناك معارضة للمشروع فإنا نتقل إلى تلاوة .

لم يترشح أحد .

(١) سؤالي موجه الى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الذي من أجود السيارات في انطليق الباجور ومصر ومن ماله الى شين الكوم وإنشاء خطين لسيارات من مصر الى حترف وبنا الى اخرون - - - الإجابة عليه

نص السؤال المذكور :

للعضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤالي الى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات ليتفضل بالإجابة عليه .

رأت الحكومة إقبال الأهالي على ركوب السيارات وانصرافها عن السكك الحديدية . فطارت رغبتهم بتسيير سيارات على بعض الخطوط . وكان منها الخط الذي يصل بلدة الباجور بمصر . وراى إقبال الناس عليه . وأنشئت خزنة للثروة بمبلغ عظمية كانت خسرتها السكك الحديدية . ولكنها ما لبثت حتى رفعت الأجور فانصرف الركاب من سياراتها إلى سيارات الأهالي . ثم طاعت لما رأيت إغراض الركاب تخفضتها قليلا .

فهل يتفضل صاحب السعادة وأمر بإعادة الأجرة كما كانت في مبدأ إنشاء هذا الخط ، أى بمئة قروش ونصف ، فيزيد الإقبال وتلتفت خزنة الدولة ويصير أيضا المسافرين من المضار التي تصيبهم من سيارات الأهالي ، أولئك الذين خضعوا الأجرة إلى أربعة قروش أو أكثر في تلك المسافة فصبوا . ولا شك في أن الربح يزداد تبعا لانخفاض الأجور .

وهل يتفضل صاحب السعادة ويعدنا بمد هذا الخط الى شين الكوم تمشيا مع رغبة الأهالي الواضحة في الانتقال بالسيارات . وهل يتفضل بإنشاء خطين لسيارات من مصر حتى منفى . ومنها حتى أشمون . حيث يزعم السكان في تلك الجهات . ويتأخرون على ركوب السيارات . وفي ذلك نفع ومال وفير ؟

أمين حسين يوسف  
عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب السعادة وزير المواصلات - - - بحثت الوزارة رغبة حضرة الشيخ المحترم بما هي جديرة به من العناية ، وقد تبين أنه ليس من المصورع الأسف تخفيض أجود النقل بالسيارات عما هي عليه الآن لأن نتيجة تشغيل هذه السيارات من تكن مرضية ولا تسمح بأي تخفيض في أجورها حتى لا تحصل الخسارة خسارت من جواها .

وأما فيما يتعلق بمد خط السيارات الخالي بين مصر والباجور الى شين الكوم وإنشاء خطين آخرين من مصر الى منفى وأشمون فإنه يوجد بهذا المسافات القصيرة ما بين الباجور ومنوف ، وأشمون ومنوف خطوط سبيلية تنقل الأهالي عن استعمال السيارات ، وعلاوة على ذلك فإن خط السيارات الخالي بين مصر والباجور ما هي بالفرض الذي يشير اليه حضرة الشيخ المحترم في سؤاله .

مفكرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - - وضعت هذه المسألة حتى لا يضيع وقت المجلس في نوع خاص من الأعمال وهو الأسئلة والاجابة عليها وحتى يمكن المجلس أن يترجم لما هو أهم منها فالحكمة الآن قائمة لأن لدينا مشروع القانون الخاص بطرح البحر وأكله وهو أهم من الأسئلة من أجل ذلك أرى بحكم قانون النظام الداخلي تأجيلها .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - - الفرض من النص الذي يشير اليه حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك هو أن يكون المجلس قد أمضى في نظر الأسئلة نصف ساعة . أما ولم يمض المجلس هذا الوقت كله وانتقلنا من الأسئلة إلى مسائل أخرى فلنا أن نستفيض ما بقى من نصف الساعة بمئة .

مفكرة الشيخ المحترم افرحي موسى فولد باشا - - إمامنا الآن مشروع قانون طرح البحر وأكله وهو أهم من الأسئلة .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - - أظن أن معالي الوزير لا يستطيع الانتظار حتى يترجم المجلس من نظر هذا المشروع ؟

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - - للموضوع من حيث الاجابة على الأسئلة في هذه الجلسة أو في غيرها غير هام إنما أريد أن أتكلّم عن القانون .

تنص المادة (١٠٠) من قانون النظام الداخلي على ما يأتي :

«إذا انقضت نصف ساعة منذ افتتاح الجلسة ولم تزل أسئلة باقية بلا إجابة أجابها الرئيس للجلسة التالية» .

هذه المسألة على ما أذكر مأخوذة من العمل في البرلمان الانكليزي .

جرت العادة هناك أن نصف الساعة الأولى من الجلسة يخصص للاجابة على الأسئلة فإذا استقرت أكثر من ذلك يؤجل جلسة أخرى .

وحالنا اليوم أننا لم نستقر في نظر الأسئلة نصف ساعة ولو كان نظرها قد استغرق هذا الوقت لوجب التأجيل .

أما إذا ابتدأنا في نصف الساعة الأولى وكان أحد الوزراء غير موجود وطلب زميل له التأجيل حتى يحضر فمكا يجوز التأجيل من جلسة إلى أخرى يجوز التأجيل من نصف الساعة الأولى إلى غيرها في نفس الجلسة .

الرئيس - - إذن هل توافقون حضراتكم على نظر الأسئلة الآن ؟

( موافقة ) .

محضر صاعب السعادة وزير المواصلات - بنص قانون الطرق الزراعية على أن الطرق التي تنشأ في دائرة مديرية تأيتمثل نفقاتها أقالى تلك المديرية.

وتطبيقا لهذا القانون قد فرض على أقالى مديرية المنوفية دفع نفقات السلك الزراعية التي تنشأ في مديريتهم، وقد وضعت مشروعات طرق مديرية المنوفية التي يشر إليها حضرة الشيخ العظم في سؤاله بالاتفاق بين المديرية ووزارات المواصلات والداخلية ووافق عليها مجلس المديرية وروى فيها أن تكون موزعة على المناطق التي لا تزال محرومة من الطرق الزراعية أو البعيدة عنها في أنحاء المديرية حتى يستفيد منها أهالى تلك الجهات كما استفاد أهالى الجهات الأخرى من الطرق التي سبق إنشاؤها في جهاتهم .

وللمهمة بمذولة الآن في إعداد رسومات وتصميمات مشروعات الطرق المذكورة وستنشد تدريجيا بحسب ما تسمح به المبالغ التي تحصل على ذمة إقامتها، وبحسب ما تسمح به أيضا قوة إنتاج موظفى مصلحة الطرق والكبارى وسيتم إنشاؤها كلها في المدة المقررة لها .

محضر الشيخ المحترم أمين حسين يوسف اقضى - - شكر على الوزير .

محضر الشيخ المحترم الدكتور فارس عمر - - السلك الزراعية فاشتها لا تنكز للآل وأهل الأقاليم ولا بد لانشائها وصيانتها وترميمها من فرض ضريبة ولكن الشكوى كثيرة في جهات مختلفة من مديريتى الغربية والشرقية حيث لا توجد سلك زراعية ...

الرئيس - - إذا كان لدى حضرة الشيخ المقترح أو سؤال في هذا الموضوع فيمكنه تقديمه للجلس .

( حضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة أحمد على باشا وزير الأوقاف ) .

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الحاس حوض بك عما يداع من الرغبة في المدول عن قانون تحديد التزام القلق - - الإجابة عليه

نص السؤال المذكور :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه السؤال المرافق لهذا إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية للإجابة عليه .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

الحاس حوض  
عضو مجلس الشيوخ

٢٧ يناير ١٩٣٢

محضر الشيخ المحترم أمين حسين يوسف اقضى - - أشكر على الوزير وأرجو أن يعمل على تخفيض أجور سيارات الحكومة إلى ما كانت عليه في السابق لأن زيادة أجورها صرفت الناس عنها إلى سيارات الأهالى وهذا ليس من مصلحة الحكومة .

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف اقضى عن ضريبة السلك الزراعية التي فرضت في هذا العام على الملاك بمديرية المنوفية - - الإجابة عليه

نص السؤال المذكور :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤال إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية وصاحب السادة وزير المواصلات ليقضيا بالإجابة عليه فيما يخص كلا منهما :

فرض هذا العام على ملاك مديرية المنوفية دفع سبعة قروش ونصف عن كل فدان . وهذا غير ما يفرضه من ضرائب أو شكت في مجموعها أن تصل إلى جنتين عن كل فدان - - وقيل لم عن هذا المبلغ الجديد أنه مخصص للسلك الزراعية وأنه سيحصى منهم في خمسة أعوام مقبلة واختصاص أهل المنوفية بمبلغ هذا المبلغ ليسه إيجاف بهم لأن سكتها لا يخص المنوفيين بالانتفاع بها . بل نفهم عام شامل لكل عابرى السيل من المصريين والأجانب عامة .

ويمنع مع هذا لا نعلم شيئا عن مشروع هذه الطرق . أكون كما تدعو إليه ضرورة انتقل أهالى هذا الأقاليم على وجه العموم ، أو ضرورة انتقل غيرهم من أهالى القطر الذين تلتصم مصالحهم إلى أن يعبوا القطر شمالا وجنوبا بالسيارات ، أو يكون نفعا الأهم لبعض قوى التفوق في جهات خاصة - - نرجو التفضل بالإيضاح والبيان .

ثم ألا يرى حضرة صاحب الدولة وزير المالية مراعاة للأزمة الحاضرة التي أهلكت الفلاح أن يبلغ عنه هذا السبب حتى تخف الأعباء .

وإن كان ولا بد من بقاء هذه الضريبة فربما إلى دولته أن تكون عامة النفع لأهل الأقاليم وأن تكون حاجتهم وحدها هي التي تدعو إليها ما دامت الضريبة قاصرة عليهم ، وأن يبدأ بتخفيفها عاجلا ما دامت ضريرتهم حصل منها جزء فعلا ما

أمين حسين يوسف  
عضو مجلس الشيوخ

محضر صاعب السعادة وزير المواصلات - - السؤال موجه أيضا إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية .

محضر الشيخ المحترم أحمد كريب براده بك - - ولكن ورد خطاب من دولته بأن السؤال من اختصاص وزارة المواصلات .



**مفكرة صاحب المرونة وزير المالية** - إن فتح العيادات الزميمة بالمستشفيات المركزية هو محل غاية الحكومة وموضع اهتمامها بالرمح مما تقتضيه الصائفة المالية الجارية من اجتذاب زيادة أرباح الميزانية. وقد أدرجت في الميزانية المقبلة ثلاث وظائف ثلاث أطباء ومدينين .

هنا وتوجد مستشفيات زمنية ثابتة ومتنقلة لمعالجة أمراض العيون في جميع أنحاء القطر .

**مفكرة الشيخ القرم مصطفى باوي عظم بك** - أشكر دولة الوزير وأتفق أن تهم العيادات الزميمة في جميع المستشفيات .

( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المرونة وزير الداخلية من حضرة الشيخ القرم أمين حسين يوسف الثاني من أجور خفر العرب بمديرية الجزيرة -

الاجابة عليه

نص السؤال المذكور :

**حضرة صاحب المرونة رئيس مجلس الشيوخ**

أرجو التفضل بتوجيه سؤالي إلى حضرة صاحب المرونة وزير المالية ليحصل بالاجابة عليه .

تؤخذ أجور الخفر العرب بمديرية الجزيرة على أساس ١٩٥ قرشا تخفيض الواحد . مع أن أجورهم في المنوفية مائة قرش فقط . ومع أن عملهما في المديريتين واحد .

فهل يتفضل حضرة صاحب المرونة ويخفف أجور خفر العرب في الجزيرة حتى تكون مساوية لامتثالها في المنوفية . حيث لا داعي لتلك الزيادة . ولا سيما في هذه الأزمات المشتتة .

أمين حسين يوسف  
عضو مجلس الشيوخ

**مفكرة صاحب المرونة وزير المالية** - نظرا لأن ماهيات رجال الخفر تختلف في الجهات باختلاف ماقرره مجالس المديرية فيها على أساس ممثل الأجور الجارية في أنحاء كل مديرية . كانت ماهيات خفر العرب والمباين والوايوارات بمديرية الجزيرة لقرى من القاهرة جنينا ٩٥ مليا ، على أن الوزارة سبق أن وافقت في سنة ١٩٢٩ على تخفيض ماهيات خفر العرب ببعض مناطق هذه المديرية إلى جنينا ٧٥ مليا ، وجنيه ٥٠٠ مليم وجنيه واحد تبعا لحالة كل منطقة .

ووافقت أيضا على ما اقترحه المديرية أنبيا على جصل من كانت ماهيته منهم إلى الآن جنينا ٩٥ مليا جنينا ٥٠٠ مليم احتيازا من أول يناير الماضي تخفيفا للعبه عن كاهل الأهالي والملاك .

( تمهيق ) .

**مفكرة الشيخ القرم أمين حسين يوسف الثاني** - أشكر حضرة صاحب المرونة الوزير .

لحضرة صاحب المرونة وزير المالية

بما أننا لاحظنا منذ بضعة أيام حركة ترى إلى حل الحكومة على الملوك عن قانون تعديل الزمام القطعي . ومبعت هذه الحركة هو ما نقرأه في النشرات التجارية التي يلزمها تجار الصادرات وتردها الجرائد المالية استنادا إلى أن الطلب على القطن المصري أخذ في الزيادة وأن أسواقا جديدة قد فتحت له في الخارج يخشى أن تعطل في وجهه إذا ما ارتفعت أسعاره بسبب قانون التعديل .

فهل لحضرة صاحب المرونة وزير المالية أن يبلى بتصریح قاطع للقضاء على هذه الحركة التي من شأنها أن تؤثر تأثيرا سيفا في أسعار القطن خصوصا وأن هذا القانون لم يسر إلا بعد التحقق من أنه ذو فائدة جليدة لمصلحة البلاد الاقتصادية فضلا عن أن الأركان قد نلت للبحث في الملوك عنه ؟

الباس عرض

عضو مجلس الشيوخ

**مفكرة صاحب المرونة وزير المالية** - لاصحة لما أذيع من أن الحكومة قد فكرت أو فكرت في الملوك عن قانون تعديل الزمام القطعي لهذه السنة . ولقد تضمنت مذكرة الميزانية المعروضة على البرلمان الظروف والملازمات التي أدت إلى إصدار هذا القانون فضلا عن أن كل بحث يجري الآن في إيقاف مغوله هذه السنة يتجه بد الأوان .

**مفكرة الشيخ القرم أمين عظم بك** - أشكر دولة الرئيس على هذا التصريح لأنه سيحدث أثر جليا في البلاد ويكون من نتائجه استقرار أثمان القطن بل ارتفاعها في وقت قريب إن شاء الله .

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المرونة وزير الداخلية من حضرة الشيخ القرم مصطفى باوي يسمى بك من العيادات الزميمة في المستشفيات المركزية -

الاجابة عليه

نص السؤال المذكور :

**حضرة صاحب المرونة رئيس مجلس الشيوخ**

أرجو عرض سؤالي الآتي على حضرة صاحب المرونة وزير الداخلية :

يتكون كل من المستشفيات المركزية المنشأة حديثا في المراكز من ثلاث عيادات : الأكستوما والجراحة والزم . وقد افتتحت معصلة الصحة العمومية - كما ورد في خطاب العرش - ٢٢ مستشفى مركزيا وقام بالعمل في كل مستشفى فيها الأكستوما والجراحة أما قسم الزم فلم يفتح عيادته في أي من تلك المستشفيات . وبما أن تسعين في المائة من المصريين مصابون بالزيم وأمراض العيون فلا يرى دولة الوزير سرعة فتح العيادات الزميمة في المستشفيات المركزية حتى تخفف وطأة أمراض العيون المنتشرة ؟

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام .

مطرب باوي صلي  
عضو مجلس الشيوخ

٢١ ديسمبر ١٩٣١

الرئيس - هل يوافق دولة رئيس مجلس الوزراء أن ينظر المشروع في جلسة يوم الاثنين أو الثلاثاء المقبل ؟

مفكرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - كما يرى المجلس .

الرئيس - هل توافقان حضراتكم على تأجيل نظر المشروع إلى جلسة يوم الثلاثاء المقبل ؟

( موافقة ) .

ورفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الخامسة والنصف مساءً على أن يعود المجلس للاقتصاد يوم الثلاثاء ٢٣ شوال سنة ١٣٥٠ ( أول مارس سنة ١٩٣٢ ) الساعة الخامسة مساءً

أسماء حضرات الأعضاء الذين اقترحوا على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب باعتبار الكوشتبيلات المتخرجين من مدرسة البوليس والإدارة من مأموري الضبطية القضائية .

عند الأصوات التي أعطيت ... .. ٨٠

الأغلبية المطلقة ... .. ٤١

الموافقون ... .. ٧٩

غير الموافقين ... .. ١

أقر المجلس للمشروع .

الموافقون :

أبراهيم راتب بك ، إبراهيم وجيه باشا ، أبو زيد طنطاوي بك ، أحمد السليبي بك ، الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين ، أحمد ذوالفقار باشا ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد زهير باشا ، أحمد طلعت باشا ، أحمد عرفان باشا ، الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك ، أحمد نجيب براد بك ، اندوار قصيري بك ، الدكتور أحمد يوسف عطيه افندي ، اسماعيل سري باشا ، أمين حسين يوسف افندي ، أمين سامي باشا .

بولص حنا باشا .

بحريس زقايري باشا .

حافظ حسن باشا ، حليم فاحوم افندي ، حبيب دوس بك ، حسن معيد باشا ، حسن صبري بك ، حسن علي جازيه بك ، الشيخ حسين صالح خليفة حسين وأصف باشا ، الشيخ حسين والي .

الدكتور زكي بخار الجيزري .

سعد الله عبد الرحمن السيد افندي .

( د ) مؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد عب باشا من مرض أدياق مع فنان الحكومة لترقى التول ...  
التأجل عنه

مفكرة الشيخ المحترم محمد عب باشا - قد وصلني الأوراق الخاصة بموضوع هذا السؤال واشكر دولة وزير المالية .

( ز ) مؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد عب باشا من مرض الاتفاق الذي تم بين الحكومة والشركة الخديوية المصرية لشراء الأطنان المزمومة للبحر بواسطة البنك والأوراق لتساسة بهذا الموضوع - التأجل عنه

مفكرة الشيخ المحترم محمد عب باشا - وصلني أوراق موضوع سؤال هذا واشكر دولة وزير المالية .

١٣ - مشروع قانون خاص بطرح البحر وأكله

تأجل إلى الجلسة المقبلة

( للمقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عب باشا ) .

المقرر - أظن أن حضرة حسن صبري بك يريد الكلام .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - كنت أردت الكلام لأطلب تأجيل النظر في هذا المشروع حتى يحضر حضرة صاحب الدولة وزير المالية أما وقد حضر الآن فاني أعلل عن هذا الطلب .

مفكرة صاحب الدولة وزير المالية - وزارة المالية تفتت حضرتي صاحبي العزة خليل محمود الفلكي بك وعبد الهادي محمد بك مدير عام مصلحة الأموال المقررة للضرائب بالمجلس عند نظره هذا المشروع .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - المشروع يستلزم حماية دولة الوزير شخصياً لأن فيه بحثاً رتباً يكون في وجود دولته ما يسهله .

مفكرة صاحب الدولة وزير المالية - هل يسمع دولة الرئيس لئلا يتأجل نظر المشروع لجلسة أخرى حتى أكون على استعداد للنقشة .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إني مستعد لأن أطلع دولة وزير المالية على البحث الذي أقوم به قبل الجلسة التي ستمديد نظره .

شفيع سعد الله حلايه افندى .

صالح حقي باشا .

طلخان سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقي ناصر بلرات . عبد الحليم البلى بك . السيد  
عبد الحميد البكرى . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسيونى بك .  
عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سميكه بك .  
الشيخ عبد الحميد سليم . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء على احمد باشا .  
على جمال الدين باشا . حيسوى زايد باشا .

الدكتور فارس عمر .

قلبنى فهمى باشا .

كامل جريمن تكلأ بك .

محمد أبو النصر انصار افندى . محمد أحمد حود باشا . الشيخ محمد الأحمدى  
الظواهرى . محمد توفيق مهنا بك . محمد خيرت راضى بك . محمد رياض  
عفيفى بك . اللواء محمد صادق يحيى باشا . محمد صدق باشا . الدكتور محمد  
طاهر بك . محمد غيثه بك . محمد قصي يكن بك . محمد فهمى باشا . محمد  
فهمى الناضورى باشا . محمد عب باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى عبوه بك .  
محمد مقبل باشا . محمد منصور افندى . محمد نجيب شكرى بك . محمود  
أبو النصر بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . مرسى محمود افندى .  
مصطفى خليفه باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .  
الفريق موسى فؤاد باشا .

نخلة المطيى باشا .

يعقوب بباوى عطيه بك . يوسف قطاوى باشا . يحيى ابراهيم باشا .

ولم يوافق

الياس عوض بك .



## محضر الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٢٣ شوال سنة ١٣٥٠ الموافق أول مارس سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ - اقتراح بمدرج قانون المأوى أمام الحاكم الأهلية مقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - إحالته إلى لجنة الاقتراحات .
- ٢ - مشروع القانون الخامس بطرح الجرحوا كته .
- ٣ - تقرير لجنة المالية
- ٤ - ملحق رقم ٤
- ٥ - إحالة للمشروع إلى لجنة المخفانية .
- ٦ - تقرير لجنة المخفانية عن الرقعة رقم ٥ المقدمة من يوسف إبراهيم .
- ٧ - ملحق رقم ٥
- ٨ - تقرير لجنة المالية عن الرقعة رقم ٥ المقدمة من يوسف إبراهيم .
- ٩ - ملحق رقم ٦

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - انتخاب حضرة الشيخ الفراء عبد الحميد فريد باشا عضواً بلجنة المواصلات بدلاً من المرحوم نجيب برسي بك .
- ٣ - انتخاب حضرة الشيخ المحترم عبد منصور القدي عضواً بلجنة الزراعة بدلاً من المرحوم نجيب برسي بك .
- ٤ - مشروع قانون مراد من مجلس النواب يفتح اعتماداً إضافي بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لانشاء طريق موصلى من فوكه إلى حمص مطروح - إحالته إلى لجنة المالية .
- ٥ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا عما اعترضته الحكومة من الإجراءات لما تتركه إجراءات المارسة من خلق الزبائن الكاذبة ضد الحكومة الحاضرة - الإجابة عليه .

ثانياً - بغير إذن :

حضرنا : أحمد ذو الفقار باشا . حسن مظلوم باشا . محمد رياض حفيظ بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمصال والسعادة والتمتع اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية، عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ، أحمد علي باشا وزير الأوقاف ، محمد حامى عيسى باشا وزير المعارف العمومية ، علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية، عبد الهادي محمد بك مدير عام إدارة الأموال المقفلة .

تمنى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك، إبراهيم راتب بك، شفيق سعيد الله حلايه أفندي، حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المحترمين ما ملأ :

الغائبين :

أولاً - باجازات :

حضرنا : سليم خليل بطرس بك ، سلطان محمود جهنى بك .

ثانياً - باعذار :

عن جلسة اليوم حضرات :

حافظ المشاوى بك ، الدكتور مصطفى مصطوف بك ، حام

أحوم أفندي ، الشيخ عبد الحميد الطوامى ، الشيخ حسين

صالح خليفة ، محمود شكرى باشا .

## ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
لم يعترض أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٢ - انتخاب

حضره الشيخ المحترم اللواء عبد الحميد فريد باشا عضواً بجنة المواصلات بدلا من  
المرحوم نجيب برى بك

## ٣ - انتخاب

حضره الشيخ المحترم محمد منصور افندي عضواً بجنة المواصلات بدلا من  
المرحوم نجيب برى بك

الرئيس - ورد للمجلس كتاب من بجنة الزراعة هذا نصه :

«حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولتكم أنه قد خلا محل المرحوم نجيب برى بك في بجنة  
الزراعة لذلك أرجو التكرم بموضع الأمر على المجلس الموقر لاختيار عضو يحل  
عله في البجنة .

وتفضلوا دولتكم بقبول وافر الاحترام ما

القاهرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢

رئيس البجنة

نخلة المطيعي

وحضره الشيخ المحترم محمد منصور افندي هو الذي يلى المرحوم نجيب  
برى بك في عدد الأصوات التي نالها لمضوية هذه البجنة .

مقرر الشيوخ المحترم محمد منصور افندي - أقبل عضوية بجنة الزراعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يحصل حضره الشيخ المحترم  
محمد منصور افندي محل المرحوم نجيب برى بك في عضوية بجنة الزراعة ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يوافق المجلس على أن يحصل حضره الشيخ المحترم محمد  
منصور افندي محل المرحوم نجيب برى بك في عضوية بجنة الزراعة .

## ٤ - مشروع

قانون مارد من مجلس النواب يقع إتمامه إضافي مبلغ ٢٥٠٠ جنة في ميزانية  
مؤازرة الحريسة بالبرية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لانتشاء طريق  
مومل من قرية للمرسى طريق - إحالة إلى بجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا  
نصه :

«حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢  
في تقرير بجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي مبلغ ٢٥٠٠ جلية

الرئيس - ورد كتاب من بجنة المواصلات هذا نصه :

«حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإخبار دولتكم بأنه قد خلا محل بجنة المواصلات بوقاة المرحوم  
نجيب برى بك الذي كان عضواً فيها .

فالرجو التكرم باحاطة المجلس علما بذلك لانتخاب عضو يحل عله .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ما

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢

رئيس بجنة المواصلات  
موسى فؤاد

وحضره الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا هو الذي يلى المرحوم نجيب  
برى بك في عدد الأصوات التي نالها لمضوية هذه البجنة .

مقرر الشيوخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا - أعتذر عن قبول عضوية  
هذه البجنة .

الرئيس - إذن يحل عله حضره الشيخ المحترم أحمد زيور باشا لأنه  
هو الذي يلى حضره الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا في عدد الأصوات  
التي نالها لمضوية هذه البجنة .

مقرر الشيوخ المحترم أحمد زيور باشا - أعتذر أيضا عن قبول عضوية  
هذه البجنة .

الرئيس - حضره الشيخ المحترم اللواء عبد الحميد فريد باشا هو الذي  
يليهما بعد ذلك .

مقرر الشيوخ المحترم اللواء عبد الحميد فريد باشا - أقبل عضوية البجنة  
المذكورة .



على مشروع القانون<sup>(١)</sup>.

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - ١٢ أقلية اللجنة ولي الكلمة أولا.

مفكرة صاحب الدعوة اسماعيل صرقي باشا (وزير المالية) - هل يسمع  
حضره صاحب الدولة رئيس المجلس لي بكلمة ؟

تكملة وإضافة إلى تقرير لجنة المالية - ذلك التقرير القيم - أتلوه مذكرة  
من وزارة المالية ببيان مزاي هذا المشروع المطروح على المجلس ، فرما  
سأحدث على إثارة المجلس في هذا الموضوع المتشعب ، والذي يستدعي  
شيتا غير قليل من البيان .

وإذا سمع المجلس الموقر أن أتلوه هذه المذكرة قيل أن يبدى حضرة الشيخ  
المحترم حسن صبري بك اعتراضاته بصيغة كونه أقلية فرما كان ذلك مفيدا .  
والأخفى أحفظ لنفسى الحق في بيان هذه المزاي في أي وقت .

الرئيس - هل هذه المذكرة موجودة . فطبع وتوزع على حضرات  
الأعضاء ؟

مفكرة صاحب الدعوة اسماعيل صرقي باشا (وزير المالية) - المولد من  
هذه المذكرة تخرب هذا المشروع إلى فهم المجلس .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - تقرير اللجنة قيمان . قسم للأقلية  
وقسم للأقلية . ولعل أن يسمع المجلس شيتا في مصلحة المشروع أو ضده  
يجب أن نقول أقلية اللجنة كلمتها . لأن اللجنة انقسمت إلى قسمين . وسمنا  
التقرير كما شرحتة الأقلية . فيجب أن نسمع تقرير الأقلية . وبعد ذلك  
يبدى حضرة صاحب الدولة وزير المالية بيانه أن تكون المسألة سهلة . وقد  
يكون في بيانه رد على الأقلية .

مفكرة صاحب الدعوة اسماعيل صرقي باشا (وزير المالية) - وقد يكون  
في هذه البيانات ما يقع الأقلية من هذا الامر .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - نظرا لأن النظام الطبيعي هو أن  
يتل التقرير . وتقول الأقلية كلمتها . لأن التقرير تقريران . تقرير للأقلية .  
وتقرير للأقلية . إذا اكتمل بعصبة كوني أقلية بلغة المالية . لا بصيغة كوني  
عضوا بالمجلس .

مفكرة صاحب الدعوة اسماعيل صرقي باشا (وزير المالية) - وهل كل  
حال . فليست كلمة الحق في أن تتكلم في أي وقت تشاء .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحليم أبي بك - أصبحت المسألة الآن تتناول  
بقانون النظام الداخلي . فيصبح أن تكون لنا كلمة في ذلك . حضرة الشيخ  
المحترم حسن بك صبري يقول أنه باختيار كونه أقلية اللجنة يجب أن نسمع  
كلمته قبل غيره . وليس له في هذا القول سند من القانون على الإطلاق .

(١) مراجع المختص د م

## ٧ - مشروع

القانون الخاص بفتح البحرا لله - تقرير لجنة المالية - إضافة المشروع إلى لجنة الحماية

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم عبد باشا ) .

على تقرير اللجنة<sup>(١)</sup> .

المقرر - قيل أن يتل على حضراتكم مشروع القانون يجب على أن أدين  
أن مشروع القانون المزمع أصبح يردى الفرض الذي وضع من أجله وهو  
تسليم بعض الأهالي الذين أكل البحر من أطيافهم مقدارا كبيرا من الأطنان  
الموجودة في حيازة الحكومة وفي غير استطاعتها إصطافها لم لأن القيد الوارد  
باللائحة السعيدية يقضى بعدم إمكان التوزيع إلا إذا كان ظهور الطرح  
سابقا لحدوث أكل البحر .

ومشروع هذا القانون يقضى بزلو هذا القيد إذ نص فيه على أن أصحاب  
أكل البحر يموضون من الطرح الذي ينشأ بدون مراعاة قيد ظهور الطرح  
قبل حدوث أكل البحر .

ولما كانت اللائحة السعيدية مفيدة لتوزيع الطرح فقد رأت الحكومة  
رفعا تلك القيود وضع مشروع هذا القانون وهو الذي يتفق رغبة الحكومة  
في تمويض أصحاب أكل البحر عما تقدموه بطريقة سهلة مع توافر الضمانات  
الكافية في أن يكون هذا التمويض لمن يستحقونه .

بناء على ذلك ترون حضراتكم أن كل ما ادخلته الحكومة من تعديل على  
اللائحة السعيدية تعديل نافع ومفيد لأصحاب أكل البحر .

تملك الحكومة الآن حوالي سبعين ألف فدان منها ثلاثون ألفا يمكن إصطافها  
لأصحاب أكل البحر ولكن ليس في استطاعة الحكومة القيام بالقوزع لأن  
اللائحة السعيدية المعمول بها إلى الآن تحول دون ذلك فإذا أقر المجلس  
مشروع هذا القانون أمكن الحكومة أن توزع هذه المقادير من الأطنان على  
الملاك الذين يجب أن يموضوا عما تقدموه وقد يكون طرح البحر حادثا أمام  
أراضيهم وفي غير استطاعتهم الحصول عليه . فالتوزيع المزمع نافع ومفيد  
بالأشك .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لي كلمة في الموضوع . هي  
ألا لا تنقل إلى المواد إلا بعد أن تناقش في المبادئ العامة ...

الرئيس - ما ذا يريد حضرة الشيخ المحترم ؟

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أريد ألا تنقل إلى المواد إلا  
بعد المناقشة في المبادئ العامة . ويتل مشروع القانون باختيار لجنة لتلاوة  
التقرير .

المقرر - بالطبع .

(١) مراجع المختص د م



وأما - تباع الأتحة السعيدة توزيع كل ما يظهر من الطرح على أرباب العجز نسبة المصيد لكل منهم دون استثناء ما كان منه ظاهرا محل أحيان أكلها البحر .

أما الفقرة الثامنة من المادة المذكورة من القانون فانها تقضى بإعطاء الطرح الذى يظهر على أطيان أكلها البحر لصاحب هذه الأطيان دون توزيع شيء منها لغيره من أصحاب أكل البحر .

خاصا - وزيادة على ذلك فقد قضت الفقرة الحادية عشرة من المادة المشار اليها من هذا القانون الجديد بعمل تسوية عامة وذلك بتوزيع الملاك الثمن ويوجد بتكاليفهم أكل بحر مشورت لم ولم يوضوا عنه من الماضى لعدم انطباق أحكام الأتحة السعيدة بأن يوضع لهم جميعا من الطرح الموجود الآن تحت يد الحكومة حتى ولو كان قد ظهر قبل الأكل بأكثر من خمس سنوات .

وهذه هي التصفية العامة التى ترى الحكومة القيام بها بمجرد التصديق على مشروع هذا القانون .

سادما - كانت الأتحة السعيدة تجزى بالطرح بالمزاد بين أهالى البلاد المجاورة له وبعد ذلك صدر أمر على بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بعدم جواز بيع أطيان الجزائر .

إلا أن الفقرة السابعة من المادة سائلة الذكر من القانون الجديد قد أبحاث بيع الطرح الذى يبق خمس سنوات بدون توزيع بسبب عدم وجود أكل بحر على أن تكون الألوية في ذلك الملاك الأراضى المتصلة به فملكك البلد أو المدينة التى ظهر الطرح بزمامها فملكك البلد المجاورين .

سابعا - سيقرب على تنفيذ هذا القانون توزيع معظم ٣٠٠٠٠٠ فدان المتبعة الآن أطيان معمورة للحكومة بالجزائر على الأهالى أرباب أكل البحر . وإيجار هذه الأطيان في السنة نحو ١٥٠٠٠٠ جنيه .

فانما قدر أن ما سيحصل من أربابها من الأموال التى تربط عليها بنحو ٣٠٠٠٠٠ جنيه سنويا فان العجز سيكون نحو ١٢٠٠٠٠ جنيه في السنة .

وهذه أيضا مزاي لا يستهان بها .

هذا هو البيان الذى طلبت من حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن ألقيه على المجلس تنويرا لحضرات الأعضاء في بعض نواص مشروع هذا القانون . (تصفيق) .

مقرر الشيوخ المرمم من صبرى بك - إننا كان أحد من حضرات الأعضاء يريد أن يتكلم في هذا الموضوع فاني أنتظر حتى يتم كلامه .

مقرر الشيوخ المرمم من صبرى بك - كلنى ضد المشروع فأرجو أن يسمح لي بالكلام :

يوجد طرح يمر على كل بحر ...

وصرح الأسر في ذلك إلى المواد الخاصة بطلب الأذن بالكلام . وليس فيها نظام خاص كالذى ذكره حضرة .

أما التقرير فقد شمل كلام الفريقين - رأى الأغلبية ورأى الأقلية - ونحن نبدأ المناقشة بعد . وكل ما في الأمر أن التقرير قد عرض علينا عرضا عاما بوجهات النظر المختلفة وقد نهضت من حضرة الشيخ المترم أحمد نجيب برأيه بك أنه قيد اسمه وطلب الكلام أولا . ثم طلبت الحكومة الكلام ثانيا . ومعلوم أن للحكومة الكلمة من غير قيد ولا شرط .

ولهذا يكون ما طلبه حضرة الشيخ المترم حسن بك صبرى في غير محله . ومخالف لنصوص قانون النظام الداخلى .

مقرر الشيوخ المرمم من صبرى بك - لا مخالفة مطلقا لنصوص القانون . والتقرير كما ذكرت قسبان . للأقلية وللأغلبية . وأنا لا أضمن أن أتكم أولا أو آخر . وإنما أتكم من أقلية اللجنة . والأقلية لم تتكلم .

مقرر الشيوخ المرمم من صبرى بك - المسألة متروكة الآن لندوة رئيس المجلس .

الرئيس - أنا أشير على المجلس أن يسمح أولا باليات التى تقدمها الحكومة . فيجوز بعد سمعها أن يفتح المناظر .

مقرر صابى ابراهيم اسرايلى صبرى بك - (وزير المالية) - إضافة إلى البيانات القيمة التى وردت في تقرير لجنة المالية أريد أن أتلو على هيئة المجلس الموقر مذكرة من وزارة المالية ببيان مزاي مشروع القانون المذكور . وتتلخص هذه المزاي فيما يأتى :

أولا - لا تباع الأتحة السعيدة للتوزيع عن أكل البحر من الطرح المنفصل عن أطيان البلد .

ولكن القانون الجديد يبيع هذا التوزيع منه بدليل ما جاء بالفقرتين الخامسة والسابعة من المادة الأولى من القانون .

ثانيا - لا تباع الأتحة السعيدة للتوزيع من الطرح السابق ظهوره على أكل البحر .

أما الفقرة السابعة من المادة الأولى من القانون فانها تباع هذا التوزيع من الطرح السابق على وقوع العجز بشرط ألا يكون قد مضى على تكون الطرح أكثر من خمس سنوات .

ثالثا - لا تباع الأتحة السعيدة للتوزيع عن أكل البحر بعد ما من الطرح ببلد آخر .

أما الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون الجديد فانها تباع التوزيع من طرح البحر الذى يظهر ببلد بعد استيفاء توزيع أكل البحر بتكاليف تمويلها عن أكل البحر في البلاد المجاورة مع تعجيل البلد الواقع جهة ورود المياه .

**الرئيس** - نبدأ بسماع أقوال المؤيدين للمشروع .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - أنا معارض لهذا المشروع فيجب أن تسمع كتابي أولاً .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الحليم البدي بك** - الواقع أن المقرر أيد للمشروع .

**المقرر** - لقد بين التقرير وجهة نظر اللجنة ومع هذا فاني مستعد لأن أورد على ملاحظات حضرات المعارضين للمشروع .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد القادر صبري بك** - لي ملاحظة على المشروع .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - إذا كان الأمر كذلك فأرجو أن يسمح لي بالكلام فقد طلبت الكلمة أولاً .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك** - نص في المشروع على طرح البحر وأكل البحر مع أن هناك فضلاً عن ذلك جسر النيل والأرض التي تزيد بالتدريج بحسب النيل . وهذه المسائل كلها كانت دائماً مزارع وعمل متاعسة وتنازع لأصحاب الأقطان المجاورة للنيل .

لقد قال حضرة مندوب الحكومة أمام اللجنة إن الشكوى من اللائحة السعيدية كانت قليلة . وليسمع لي حضرة بأن أقول إن الشكاوى كانت ولا تزال كثيرة ولكن لما كانت شك فيهم بسد الاختصاص اعتادوا على أن موضوعها لا يدخل في اختصاصها إذ توزع الطرق خاص بجهة الإدارة . وقد تعرضت الحاكم في بعض الأحيان للبحث فيما إذا كانت الإضافات حدثت على التدرج وتنطبق عليها المادة ٦٠ من القانون المدني للأهل وكانت تعتبر نفسها في هذه الحالة مضمونة بالفصل في النزاع وتحكم بالملكية لصالح الأرض المجاورة أو أن الأرض التي ظهرت تعتبر طرح بحر طبقاً للمادة ٦١ من القانون المذكور وفي هذه الحالة كانت تحكم الحاكم بسد اختصاصها وتترك التدرج في لجهة الإدارة .

ومن هذه المناصب ما يتعلق بمسود النيل والترح وهي المتعيرة من الأملاك العامة للدولة فارتب الزيادة إذا وقعت أمام الجسر نشأ إشكال في تعيين من يأخذها وكذلك إذا أكل البحر الجسر كله أو أكله والأرض التي وراعه ففي ذلك مشكلة جديدة .

الواقع أن النيل إما أن يأخذ من الأرض المجاورة له أو يزيد في مقدارها بمعنى أنه يأخذ من جهة ويعطى في جهة أخرى . قد يأخذ من جهة ويستمر العجز عشرات السنين دون أن يروض زناً طويلاً بينما يضاف بل قد يجرم الملاك وروثهم من بدهم من التوسيع زناً طويلاً بينما يضاف إلى أرض الآخرين زيادة تعطيها لأحكام اللائحة ولو أن النيل لم يأخذ من أرضهم شيئاً . ففريق بين وفريق بين .

والذي أراه أن تعتبر الأرض التي يأكلها البحر في حكم الأرض التي تنزع ملكيتها لفئة العامة وأن يروض أصحاب الأرض التي أكلها البحر فوراً . أما ما يطرحه البحر فينبغي زيادة تخلفت عن المقصدة العامة وتكتفل في أملاك

الحكومة الخاصة ويكون لها في هذه الحالة أن تصرف فيها بما تقتضيه قوانين بيع أملاك الميرى الحرة . وبعبارة أخرى إن الطريقة العادية التي أراها - لزالة الصعوبة والبلط في الفصل في شكاوى الأهالي - هي أن يروض صاحب الملك فوراً وليس في ذلك خسارة على الحكومة فلها تستولى على من الزيادة التي تحدث في جهة أخرى بمجرد بيعها .

**مفكرة صاحب الملك محمد علي حسي باشا** - ما هو الأساس القانوني لهذا الرأي ؟

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك** - أقصد أن تطبق قواعد نزع الملكية للنافع العامة .

**المقرر** - وما رأى حضرة الشيخ المحترم في اللائحة السعيدية ؟

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك** - أرى أن تنهى أحكام هذه اللائحة وأن يوضع القانون اللائحة الحالية الحاضرة .

إن مصلحة المالكين من أملاكهم - التي تحدد مقدارها وأموال كل ملك - تساعدنا على تنفيذ هذا الرأي إذ يمكن أن تعرف بالنشاط مقدار ما أكل البحر وما طرحه وعندئذ يدلي لأصحاب الأرض عن ما أكل من أرضه وليس في ذلك خسارة على الحكومة كما قلت لأن النيل يدلي ويأخذ . ففي الحالة الأولى تنفع الحكومة بمن الزيادة وفي الحالة الثانية يدلي للباورين من ثمن ما أخذ منهم .

أما الطريقة البديعة التي تقضى بها احترام اللائحة السعيدية والتي لا تزال آثارها في هذا القانون لا تتفق مع العدل . إذ من الظلم أن تؤخذ أرضي وأصبح فقيراً معلماً دون أن أحصل على تعويض ما أخذ مني .

**الرئيس** - يمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يقدم اقتراحاً بما يرى إليه .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك** - أطلب رفض مشروع القانون وسأقدم مشروع قانون بإلغاء اللائحة السعيدية .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - أنا في دوري هذا أناقش المبادئ التي أسس عليها مشروع القانون توصلنا إلى تنفيذها يتفق مع مبادئ القانون وأنا في هذا منضم لحضرة صاحب الدولة وزير المالية في أن هذا القانون قانون يجب أن ينفذ ولكني أرى أن تنفيذه يشترط على تغيير بعض المبادئ التي أسس عليها .

وقبل أن أعرض لهذه المبادئ التي أسس عليها القانون أرى لمصلحة التاريخ التشريعي في مصر أن أصح في محضر الجلسة اسم اللائحة التي يراد أن يستبدل ببعض بنودها أحكام أخرى والتاريخ الذي نسب إلى أن هذه اللائحة صدرت فيه .

مذكورة وزارة المالية أسمت هذه اللائحة ( اللائحة السعيدية ) المعروفة باللائحة طرح البحر وحقيقة اسمها هو لائحة الأقطان الصادر عليها أمر الاختاد

معنى هذا أن ما حوله التبر وكان أصلا ملكا للدولة يصبح بعد التحويل ملكا للدولة وما كان ملكا للأفراد وسوله التبر يصبح بعد التحويل ملكا للأفراد .

إذن إخلال النص في أن كل طرح بمر ملك الدولة هو إطلاق يتناق مع نص القانونين الأهل والمخطوط . والمصادقان التان أشرت إليهما هما مادتان قاتنتان لأن ولم تلتيا . ولم تبدلا . ومعمولهما هما فلا يمكنهما مجال من الأحوال أن تسرع خلافا لبلديء مقررة .

**فقرة الشئ المحرم حسب دوس بك** - هل يسمع حضرة الأستاذ حسن صبري بك أن يتلو نص المادة (٦١) من القانون المدني الأهل .

**فقرة الشئ المحرم حسب صبري بك** - نص المادة (٦١) من القانون المدني الأهل هو كما يأتي :

« أما الأراضي التي يحوها التبر بقوة جريانه وإلخارات التي تتكون فيه فينبع فيها المنطوق اللائحة الصادرة في سنة ١٣٧٤ »

وهذه المادة مسبوقة بالمادة (٦٠) الخاصة بالطنى وقد أحال الشارع في المادة (٦١) على لائحة سنة ١٣٧٤ وأكر أنه صمما بلائحة سنة ١٣٧٤ هذا المبدأ الذي شتمته المصادنة (٦١) من القانون المدني الأهل و(٨٥) من القانون المدني المخطوط . هذا المبدأ مسلم به ومقرر في القانون المدني الفرنسي في المادة (٥٥٧)

بناء على ذلك يكون وضع هذا النص في التشريع وضعا لا يتفق مع القانون وسترون حضراتكم أنه لا يتفق أيضا مع نظرية الحكومة لأن هناك مانعا دستوريا إذا ما بقى هذا النص على أصله .

اللائحة الصاعدة التي تشكو منها كونها صدرت في وقت كان هناك فارق بين أرض مصر الخراجية وأرضها العشرية - إذ يعلم الجميع أن الدولة كانت هي المالك لسين الأرض الخراجية ولم يكن لملك سوى حق المنفعة - هذه اللائحة على الرغم من هذا لا تجد فيها مطلقا مثل هذا النص . نعم لا تجد فيها نصا على « أن طرح البحر ملك للدولة » .

**المبدأ الثاني** - هذا المبدأ إذا ما أصرت وزارة المالية على بقاء النص أن « طرح ملك الدولة » يتعارض مع نص دستوري جاء في المادة (١٣٩) من الدستور التي أشرفت بطلانها على حضراتكم :

تنص هذه المادة في الفقرة الثالثة منها على ما يأتي :

« يشترط اعتماد البرلمان مقبدا في إنشاء أو إطلاق الخسوط المحيدية والطرق العامة والقرع والمصارف ومصارف أعمال الري التي تهتم أكبر من مديرية وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة » .

الحكومة بصرفها هذا تريد تسهلا ولكنها بوضعها مبدأ غير صحيح تخالف لنصها أكبر قطبة وأكبر صعوبة في تنفيذ هذا القانون

من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٧٤ « و التاريخ التي صدرت فيه هو ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٧٤ »

هذه السنة بينها . هي السنة التي أثبتت في المادة (٨٥) من القانون المدني المخطوط والمادة (٦١) من القانون المدني الأهل .

أما التاريخ الزائد في صلب القانون وفي مذكرة وزارة المالية فلا أدرى من أين جاءه . اللهم إلا أن تكون وزارة المالية حوله إلى التاريخ الميلادي وهذا لا يصح .

يجب أن ينته التاريخ الذي صدرت فيه اللائحة فإذا ما أريد التحويل ويجب إثبات التاريخ المجري قبل التاريخ الميلادي . وهذه المناسبة ألقت نظر حضرة صاحب الدولة ووزير المالية ... ..

**فقرة الشئ المحرم حسب الشئ إلى بك** - هل تنهى أن يقال إن شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٤ يوافق أغسطس سنة ١٨٥٨

**فقرة الشئ المحرم حسب صبري بك** - أرجو ألا أقاطع .

**الرئ** - من أراد أن يتكلم فليستأن أولا .

**فقرة الشئ المحرم حسب صبري بك** - هذه اللائحة صدرت في سنة ١٣٧٤ وثبتت في قانون الحاكم المخطوط كما ثبتت في القانون المدني الأهل أنها صدرت في سنة ١٣٧٤ فلا تقبل مطلقا ونحن نشرح هنا أن قولنا اللائحة صدرت في سنة ١٨٥٨ ونحمل التاريخ الذي صدرت فيه فعلا .

ولهذه المناسبة ألقت نظر حضرة صاحب الدولة ووزير المالية إلى أن المذكرة التفسيرية التي رافقت مشروع القانون - وكلنا يعلم أنها قسم من التشريع - هذه المذكرة علون من التاريخ المجري الذي كان مقروا رسميا لتاريخ في البلاد وهذا التاريخ يجب أن يسبق في الوضع التاريخ الميلادي الذي لم يكن مقروا إذ ذاك في البلاد .

بعد ذلك أرجع إلى مناقشة المبادئ التي أسس عليها هذا القانون .

أسس مشروع القانون على ثلاثة مبادئ :

المبدأ الأول - هو أن طرح البحر ملك للدولة .

المبدأ الثاني - أن هذا الطرح المملوك للدولة يوزع على من بينهم مشروع القانون جذا .

المبدأ الثالث - أن وزير المالية والأشغال هما المكلفان بتنفيذ القانون . في كل هذه المبادئ الاعتراضات الآتية :

أما كون طرح البحر على إخلاله ملكا للدولة فعلا غير صحيح .

طرح البحر عرفه القانونان المدنيان الأهل والمخطوط للمعمل بهما حتى الآن . عرفه القانون الأهل بأنه الأراضي التي يحوها التبر بقوة جريانه . وعرفه القانون المخطوط بأنه :

Les attributions des terrains déplacées par le fleuve.

والترجمة تقريبا واحدة .

مضى هذا أنه لا يجوز المعارضة في قرار الوزير حتى لو صدر التوزيع مخالفا لأحكام هذا القانون .

لماذا - لأنني مفيد - أولا - لأن وزير الحفانية أبعد عن تنفيذ هذا القانون وهذا لا يتفق مع قيام المادتين في القانونين المدني والأهل والاختلط - ثانيا - لأن ذلك لا يتفق مطلقا مع النص على أن طرح البحر ملك للدولة وأن الذي يقوم بالتنفيذ هما وزير المالية والأشغال العمومية .

فالتشريع المرسوم قائم على مبدأ إبعاد السلطة القضائية بتاتا من التعرض لملل هذا التصرف . وليس الحكومة حق هذا الإبعاد .

كل ما للحكومة هو أن تتدخل بوكالة تشريعية الغرض منها - شفيلا لأحكام هذا القانون - أن تعطي كل ذي حق حقه حتى لا يتنازع أصحاب الحقوق فيما بينهم .

لقد أعطيت الحكومة سلطة أراها تشريعية كسلطة الوكالة القضائية في التوزيع مع حفظ للأمن والنظام . وليس في إعلانها هذه السلطة ما يعملها مالكة ما لا تملك .

ذلك هي اعتراضاتي على المبادئ التي بنى على أساسها مشروع القانون وأرجو أن يلاحظ أني أوافق على مشروع القانون في موضوعه لما فيه من المصلحة العامة إذا وضعت مبادئه على ما يجب أن تكون عليه .

أما صياغة هذا القانون على الشكل الذي وضع به - فضلا عما فيه من التجاوز من مبادئ عامة - قد تؤدي إلى قيام إشكال نص في القانون المدني المختلط على أن المحكمة تتعطل فيما يعرض عليها تنفيذاً للأحكام السعيدة التي عرفتها بأنها لأحكام سنة ١٢٧٤ هجرية ويراد الآن أن يقدم لها تشريع ليس فيه شيء من اختصاص الحاكم .

هذه هي المبادئ التي وضع على أساسها مشروع هذا القانون . والذي أعره ويبره كل من له اتصال بأعمال التشريع أنه يجب على الشارع أن يقتصد ما استطاع في صياغة المواد كما يجب عليه ألا يضع أحكاما متعقدة في مادة واحدة .

أما مشروع قانون ملا عدة صحف وشمل أحكاما متعددة ولا أهم مطلقا المحكمة من وضع هذه الأحكام كلها في مادة واحدة فيجزم هذا المجلس من حق الرقابة على وضع هذا التشريع . وتعملون حضراتكم أن هناك فرقا كبيرا بين الإجراءات التي يستلزمها إصدار قانون يكون من مادة واحدة وبين إجراءات استصدار قانون يكون من جملة مواد .

وعند بحث هذا المشروع في لجنة المالية استفسرنا من وزارة المالية عن المحكمة في وضع كل هذه الأحكام المتعددة في مادة واحدة فأجابنا الوزارة المذكورة بأن مشروع القانون الذي وضعته أولا كان مكونا من عدة مواد بطلت اللجنة الاستشارية في التشريع ووضعت كل هذه الأحكام في مادة واحدة . ولم يفضل علينا واحد من حضرات أعضاء تلك اللجنة بيان المحكمة في هذا . ولعل دولة وزير المالية بين لنا السبب في ذلك .

لقد ناقشت مشروع القانون المناقشة الأولية التي نص عليها في المادة (١٣) من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

تصرح الحكومة بأن كل طرح بحر ملك للدولة ويجوز بهد ذلك وتقول في تشريع إن هذا الذي هو ملكي أعطيته غانا . وهي تعلم بأنها لا يمكن أن تشرع على خلاف نص الدستور . نص الدستور صريح في اشتراط اعتناء البرلمان مقدما في كل تصرف جانبي من أملاك الدولة . فإذا ما أرادت وزارة المالية مثلا أن تموض على من ضاعت عليه . قرار بطر أكلها البحر يجب عليها أن تقدم للبرلمان وتطلب منه تصديقا على ذلك .

وما دام هذا النص موجودا فلا يمكن القبحين على خلافه .

هذه الصعوبة جاءت من أن وزارة المالية وضعت نصا لا ضرورية له مطلقا اللهم إلا أن يكون من فهمته منه هو الغرض فإذا كان الأمر كذلك فيجب أن يعضى عليه بتاتا .

الغرض الذي فهمته من النص على "أن كل طرح بحر يكون ملكا للدولة" هو أن وزارة المالية تريد أن لا يكون القضاء تحتل مطلقا في مثل هذه الأعمال .

تريد وزارة المالية أن تقضى على سلطة القضاء في بحث كل منازعة يمكن أن يتسببها سوء تصرف أو إهمال أحكام القانون لأنها تضع في صدر القانون - الذي يجب أن تطبقه المحاكم - عبارة "إن كل طرح بحر ملك للدولة" .

ومنى كان الأمر كذلك فليس لأحد أن يلبا إلى القضاء ما دام الطرح ملكا للدولة وهي صاحبة القول الفصل في أن تعطي وتنعى كيفما شئت .

إن كان هذا ما فهمتاه وجود هذا النص على النحو الذي أثبت به يعمل التنفيذ في حكم الصمب بل في حكم المستعجل إذا ما أريد تنفيذ الدستور تنفيذا صحيحا - اللهم إلا إذا أرادت الحكومة أن تحتطى نصا صريحا من نصوص الدستور وهو ما أريد أن أفهمه .

لأن يكون وضع هذا النص في صدر القانون - فضلا عن كونه مخالفا للواقع والقانون - يكون جرم مرة من أكبر الصواب في تنفيذه .

بناء على ذلك يكون المبدأ الثاني من المبادئ التي لا يمكن أن تنفذ ما دام نص الدستور قائما إلا بالرجوع إلى البرلمان في كل حالة من حالات التصرف .

المبدأ الثالث - فلو أن حضراتكم نص المادتين الواردتين في القانون المسمى بالأهل والاختلط وكلامهما صريح في أن المحاكم تنفذ هذه الأحكام .

والرجوع إلى مشروع القانون المرسوم علينا الآن نجد أنه إنما وضع تعدلا أو تبديلا للأحكام القائمة وأنه لم يشرع إلى وزير الحفانية والتمسح على النص على أن يقوم بتنفيذ هذا القانون وزيراً المالية والأشغال العمومية .

معنى هذا - مضافا إلى النص الذي جاء في مشروع القانون في الفقرة الثانية منه - وأنا أعرض لمشروع الآن على سبيل التمثيل فقط لأن الغرض الذي رمت إليه - حيث جاء فيها ما نصه :

"يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائيا لا يجوز المعارضة فيه" .

في هذا الاقتراح مع الإيجاز إلى مواضع البحث التي يجب أن تكون محل أخذ ورد. وأن تكون محل نظر ويحت أمام هيئة اختصاصها أن تبحث القوانين. وأن تصوغها على نخط القوانين التي يبرر العمل عليها في هذا البلد.

وقد تبين من تقرير بلجنة المالية عن المشروع. وتبينا الليلة مما أثير حوله من أبحاث. وما وجه إليه من اعتراضات. تبينا ما هي تلك القطع التي يجب أن تكون موضع البحث في هيئة تعمل في حدوده. وتبين لحضراتكم ما ينبغي أن يبا. وتقص ما لا يمكن أن يوضع في هيئة كثر عددها. تلك الهيئة هي لجنة الحفانية.

ليس هناك من خفاء أن مشروع هذا القانون فيه من النقص ما أشار إليه حضرة الشيخين المقربين أحد نجيب براده بك. وحسن صبري بك.

وليس هناك من خلاف أن مشروع هذا القانون صيغ صياغة لا تتفمع أصول التشريع التي يجب أن تراعى فيها أصول الصياغة. والتي يجب فيها أن يوضع كل حكم في مادة على حدة.

فلا خفاء مطلقا فيما يجب أن تقوم به لجنة الحفانية. وفيما يلي عليها القيام به للوصول إلى نتيجة مرضية على ضوء المناقشات التي جرت أمام لجنة المالية. والتي يمتنعها اليوم. لا خفاء مطلقا إذن فيما يجب أن تقوم به لجنة الحفانية في هذا الصدد.

ليس مشروع هذا القانون بالأمر المهيمن. فانكم تتداولون به قانونا معفى عليه اثنان وسبعون سنة. ولعمل جار بأحكامه. ويقررت على تعديله توزيع اثنين وعشرين ألف فدان. ويقررت عليه أن تنقص به ميزانية الدولة كل سنة مائة وعشرين ألف جنيه كما أشار إلى ذلك حضرة صاحب الدولة وزير المالية في بيان ميزانية المشروع.

فلا شك في أننا قد عرفنا معنى هذا المشروع. والناية التي يرى إليها أصحابها ولا خفاء في شيء من مواده وأحكامه. والذي ينقصنا هو أن تصوغ مواده على ضوء هذه المناقشات ثم تتكون حضراتكم في الأمر بما ترون. والأمر مرجعه أخيرا إليكم.

**مقرة الشيخ القرم عبد العظيم البولي بك** - إذا كنت فهمت ما أدلى به حضرة الشيخ المقدم محمود أبو النصر بك فيما يخص بالأسباب الخاصة إلى إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية فانها تتحصر في ملاحظات حضرة الشيخين المقربين أحد نجيب براده بك وحسن صبري بك. وأعلن أنه يكون من غير المعلوم أن يسمع حضرة الزميل المقدم دقة الجرس من ناحية واحدة. ولا يسمع الرد على اعتراض حضرات المعترضين.

ولكن يكون المجلس رأيا في الموضوع يجب أن يسمع كلام حضرة الشيخ المقدم حسن صبري بك ومن رآه على حضرة. والمجلس بعد هذا إن رأى أن الخلاف بدرجته لا يتيسره معها أن يعصف على المشروع أحاطة إلى لجنة الحفانية بطلب عرض معين. والاقتراح المقدم لم يرض فيه على عرض معين ولا يمكن أن يخال المشروع برفا إلى لجنة الحفانية.

والنتيجة أن الوزارة إذا لم تعمل على المبادئ التي أشرت إليها فاني أرفض بقاء الاستئثار إلى مناقشة مواد القانون ولا أوافق عليه.

**مقرة الشيخ القرم الشيخ عبد الجبار سليم** - أرجو رفع الجلسة عشر دقائق للاستراحة.

**الرئيس** - ترفع الجلسة للاستراحة عشر دقائق حيث مكثت الساعة السادسة والدقيقة الأربعين. أعيدت الجلسة الساعة السابعة مساء.

**مقرة الشيخ القرم عبد الله سميك بك** - قبل المناقشة في مواد القانون...

**الرئيس** - تقدم اقتراح من بعض حضرات أعضاء المجلس هذا نصه: اقتراح.

"إحالة هذا القانون إلى لجنة الحفانية لإعادة النظر فيه. واستيفاء ما فيه من نقص. وصوغه في صيغة قانونية بحسب ما تقتضيه من الأحكام ما محمود أبو النصر. محمد خويث راضي. عبد الرحمن رضا. محمد نهي الناضوري. نخلة المطيحي. عبد الباقي. عبد الحيد البركي".

**مقرة الشيخ القرم حسن صبري بك** - أنا بصفتي كوني معارضا لموافق على هذا الاقتراح.

**مقرة الشيخ القرم المقدم أبو نصر بك** - لا أوافق على هذا الاقتراح لأن فيه خطأ من شأن لجنة المالية.

**الرئيس** - الموافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف.

**مقرة الشيخ القرم عبد العظيم البولي بك** - قبل أخذ الرأي أريد أن أتكم.

مطلوب في هذا الاقتراح أن يخال مشروع القانون إلى لجنة الحفانية وإحالة أنه لم تبد في الاقتراح أسباب لهذه الإحالة.

فاما أن تكون منا متفقين على المبادئ العامة ونصفيها ولا يتفق بعد هذا إلا مسألة الصياغة. ويجب إذن أن نتمتع في المناقشة. وأما أن نرسله إلى لجنة الحفانية لأن فيه خطأ يجب إصلاحه. وهذا ما لا أراه قط ولم يتم عليه دليل أصلا.

بناء على هذا يجب أن نستمرها في مناقشة المشروع قبل النظر في إحالته إلى لجنة الحفانية.

**الرئيس** - إذن حضرة الشيخ المقدم معارض للاقتراح.

**مقرة الشيخ القرم عبد العظيم البولي بك** - تم معارض فيه.

**مقرة الشيخ القرم محمود أبو النصر بك** - الاقتراح الذي تقدم به بعض حضرات الأعضاء إلى هيئة المجلس اقتراح يجب أن توافق عليه. أثير

**مقرر الشيخ المحترم على فهمي باشا** - بعد البيان الذي أبداه دولة رئيس الوزراء عن مشروع القانون .....

**الرئيس** - أرجو أن لا تخرج المناقشة عن موضوع الاقتراح .

**مقرر الشيخ المحترم على فهمي باشا** - إني من المؤيدين للاقتراح، لكنني أريد - كما قال حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - أن تبين الاعتراضات على هذا المشروع قبل أن يمرض على لجنة الحفائية حتى يمكن لجنة أن تنظر فيها .

لقد أبدى بعض حضرات الأعضاء اعتراضات على اعتراضات أخرى أريد أن ألتفتا ... ..

**مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك** - تنص المادة (٦٤) من المرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلي للمجلس على أن "لكل عضو أن يفتح أثناء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تعديلا أو حذف) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تقدم إلى الرئيس" .

والاقتراح المقدم لا يتناول حالة من تلك الأحوال إذ الفرض منه مجرد تأجيل المشروع وليس سبب ظاهر وكان يجب على مقدّم الاقتراح أن يعدّلا التعديل الذي يفتحونه لأن استلزم بحثا لا يتسع وقت المجلس له أحيل إلى لجنة الحفائية . أما أن نجعل هنا فلتسح كلاما على من موافقه ثم نقرر حالة المشروع إلى لجنة الحفائية فهذا ما لا يتفق مع القانون .

يجب أن تبين مهمة لجنة الحفائية قبل أن يحال المشروع إليها .

لقد طرح هذا المشروع على المجلس بعد أن نظره مجلس النواب وبعد أن بحثته اللجنة المختصة بمجلس الشيوخ فكل اعتراض على المشروع يجب أن يقدم به تعديل علة .

لكل عضو حق الاقتراح بتعديل المشروعات أو رفضها وقد اقترح حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برادة بك رفض المشروع كما اقترح حضرة الشيخ القرم حسن صبري بك تعديلات معينة فيجب أن يضما المجلس أولا فإذا قبلت وكانت هناك حاجة لتعديل النصيص أحيل المشروع إلى اللجنة المختصة أما أن يحال المشروع على اللجنة قبل الموافقة على هذا التعديل فهذا ما لا أوافق عليه .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك** - لقد تنازلت المناقشة المبادئ العامة وينبغي بيانها كتابيا فإذا ما أحيل المشروع إلى لجنة الحفائية لتسكون مهمتها بمقتضى هذه المبادئ والاعتراضات خصوصها المبدأ الأول وهو ملكية الطرح للدولة الذي هو أساس التشريع .

إن بحث التعديلات لا يكون إلا بعد إقرار المبادئ العامة ولهذا لم أعرض لها الليلة . لكنني تعرضت لها في لجنة المالية .

تقدمت في المجلس عند بحث المبادئ العامة واللجنة المختصة بنصحتها هي لجنة الحفائية .

**المقرر** - قبل أن يبحث في الاقتراح المقدم بإسالة مشروع القانون على لجنة الحفائية وفي ما هيته أرى أن الواجب يضي على بصفة كوفي مقرا لجنة المالية أن أبدى المجلس آراء هذه اللجنة - المختارة من حضراتكم - لتبينوا السبب الذي حدا بهم إلى إقرار المشروع باعتباره تشريعا نافعا فيه مصلحة للأمة وللحكومة أيضا .

الاعتراض القائم على المشروع يخص بالضمانات التي يحصل المالك مطلقا على أن الأرض التي طرحها البحر تكون ملكا له وليست ملكا للحكومة .

**مقرر الشيخ المحترم داور قصيري بك** - هذا كلام في الموضوع ونحن في صدد اقتراح .

**المقرر** - أرجو أن يسمح لي بالتكلم في الموضوع لأنه لم يستوف بعد .

**مقرر الشيخ المحترم داور قصيري بك** - أساسا اقتراح فيجب أن يكون الكلام قاصرا عليه .

**المقرر** - أرجو أن يسمح لي بإبداء ملاحظاتي حتى يتبين المجلس حقيقة المشروع .

**مقرر الشيخ المحترم الرئيس موسى فراد باشا** - أرى أن يكون الكلام قاصرا على الاقتراح .

**مقرر الشيخ المحترم داور قصيري بك** - لا يتناول المشروع مبادئ قانونية في غاية الخطورة حسب بل يتناول أيضا أساس القانون العام وهو هل يكون طرح البحر ملكا للحكومة أو لمن أكل البحر ملكه . ونظرية ملكية الحكومة في هذه الحالة منافع للفوائد الأساسية للكلية . ولذلك يجب أن تطرح هذه المسألة القانونية التي بنى عليها مشروع القانون على اللجنة الفنية وهي لجنة الحفائية، فيحال المشروع إليها لا لوضعه في الصيغة القانونية ولا ليحده شكلا بل ليتضح من جهة أساسه التشريعي فإن المبدأ خطي .

هناك مبدأ آخر تناوله مشروع القانون وهو جعل توزيع الطرق أورد الحق لأصحابه من المسائل الإدارية مع وجود نظام قضائي في البلاد فيه من الضمانات والمدة ما ليس للجهات الإدارية .

لا أريد بهذا أن أطعن في الجهات الإدارية ولكن أقول إن المجال الإدارية ليس فيها من الضمانات ما للحاكم .

**الرئيس** - هل يريد حضرة الشيخ المحترم الاقتراح ؟

**مقرر الشيخ المحترم داور قصيري بك** - نعم أريد الاقتراح وأطلب إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية .

**مقرر الشيخ المحترم عبد القرم بك** - لقد سمعنا صوتا فيجب أن نسمع الصوت الآخر ولا يصح أن نقرر. فموضوع وتجعل المشروع إلى اللجنة قبل استيفاء المناقشة في مبادئه العامة .

**مقرة الشيخ المحترم عبيد دوس بك** - المعروض على المجلس الآن ثلاثة آراء - الرأي الأول لحضرة الأستاذ أحمد نجيب براده بك الذي يطلب فيه رفض المشروع لأنه لا يتفق مع المبادئ التي أثار اليها وهذا الرأي في ذاته يخالف تماماً ما ذهب إليه حضرته في شكواه من الأخطاء المبيدة .

يقول حضرته إنها ثار شكوكي عديدة وقضايا كثيرة بالحكام فرفض المشروع لا يؤدي إلى النتيجة التي يرى اليها لأن رفض المشروع معناه إلغاء الأمانة ما دام لم يتقدم المجلس باقتراح بتعديلها أو إلغائها .

إذن لا عمل لهذا الرأي .

الرأي الثاني يقول بإحالة المشروع إلى لجنة الحفانية وأنا أؤيده .

أثيرت في المجلس الآن مناقشة قانونية من بعض حضرات الشيوخ - مولاه طابقت الواقع أم لا - مؤيداً أن هناك تناقضاً بين نص المشروع المعروض وبين نصوص القوانين المذتين الأصل والمختلط .

**مقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - ونص الدستور أيضا .

**مقرة الشيخ المحترم عبيد دوس بك** - ولا يتسم منطقاً في جلسة عامة بكلمة المجلس تحييص النصوص القانونية لمعرفة ما إذا كان هناك تناقض أم لا إنما مجال ذلك في الجان . فإذا كانت لجنة المالية عطية تكوينها لم تلجأت إلى هذه الخطوة فجنة الحفانية هي المختصة بهذا العمل ولا خضاضة مطلقاً على المجلس في أن يقرر إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية ورأى المجلس هو الأصل .

( تصفيق ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية ؟

( موافقة ) .

**مقرة الشيخ المحترم عبد الحليم أبو بكر بك** - ما عداي .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية .

( ما انصرف حضراتنا صاحب السعادة أحمد علي باشا ووزير الأوقاف وعلى جمال الدين باشا ووزير الحربية والبحرية - وحضراتنا صاحب العزة خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية وسيد الهادي محمد بك مدير عام الأموال المحقرة بوزارة المالية ) .

**مقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - إن اقتراض حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الجليل بك - على ما أرى - اقتراض غير وحيه .

إنما تطبق المادة (٦٤) التي استشهد بها على حالة ما إذا بحث المجلس في تفاصيل مواد القانون . أما وقد كان المجلس عند ما أحال المشروع إلى لجنة المالية أن يحيله كذلك إلى لجنة الحفانية فانه إذا قدمت لجنة المالية تقريرها وطلب أحد حضرات الأعضاء إحالة المشروع إلى اللجنة الفنية فليس معنى هذا أنه يجب عليها بحث مواده تفصيلاً ولهذا يجب ألا يكلف مقدم الاقتراح بأن يبين لحضراتكم الأسباب مفصلة كما يظن حضرة زميل . من أجل هذا أرى أن النظام والمصلحة يقتضيان بإحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية .

**مقرة الشيخ المحترم أحمد عرفه باشا** - أرى أن يؤخذ الرأي على الاقتراح .

**مقرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك** - معنى قبول هذا الاقتراح أننا اتفقنا من مناقشة المشروع بطريقة عامة ( مجبة ) وأنا أتينا أن يكون قانوناً . وأنا لذلك زبد أن نجتمع لجنة الحفانية من جهة المبادئ ونعنه في الصيغة القانونية . أما وبعض حضرات الأعضاء يطلب رفض المشروع فيجب أن يؤخذ الرأي أولاً على ما إذا كان المشروع مقبولاً أو غير مقبول فإذا قيل ووافق قبل المناقشة في مواده أن يحال إلى لجنة أخرى لبحث مبادئه ووضع صيغته ففي هذه الحالة يمكن إحالته إلى لجنة الحفانية .

**مقرة الشيخ المحترم محمد صدقي باشا** - تقدم اقتراح من بعض حضرات أعضاء المجلس بإحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية .

ليس الأمر غريباً في ذاته فقد رأينا فيما مضى أن بعض القوانين أحيل إلى بلتين فلا مانع من أن نفع هذه الطريقة في القانون المعروض على حضراتكم ليعال أيضا إلى لجنة الحفانية دون أن يكون في ذلك مساس ببلجنة المالية . ولكل لجنة الحرية في أن تبحث المشروع مستقلة أو أن تجتمع للبحثان معا ليجتمع وقد تتفقان على رأى واحد .

أقول إن ذلك ليس غريباً لأن التقاليد البرلمانية المسماة بحجته وقد تتفق للبحثان على رأى بعيد المجلس . ولأجل أن لا يس إحساس بلجنة المالية .. ( مجبة ) .

**القرار** - لجنة المالية لا يجعها .

**مقرة الشيخ المحترم محمد صدقي باشا** - استشهد هذه الكلمة - وأرجو أن يحال المشروع إلى لجنة الحفانية .

# ٨ — تقرير لجنة الحفائية

عن العريضة رقم ٢ هـ المقدمة من يوسف ابراهيم — رفض العريضة

(القرر حضرة الشيخ المحترم أحمد طهت باشا) .

على تقرير اللجنة<sup>(١)</sup> .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة الحفائية برفض هذه

العريضة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يوافق المجلس على رفض هذه العريضة .

(١) تراجع المحق رقم ٥

# ٩ — تقرير لجنة المالية

عن العريضة رقم ٢ هـ المقدمة من يوسف ابراهيم — حفظ العريضة

(القرر حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا) .

على تقرير اللجنة<sup>(١)</sup> .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة المالية بحفظ هذه

العريضة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يوافق المجلس على حفظ هذه العريضة .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين مساء على

أن يعود المجلس للاجتماع في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٥٠ (٧ مارس

سنة ١٩٣٢) في الساعة الخامسة مساء

(١) تراجع المحق رقم ٦



## محضر الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة طناً في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٥٠ الموافق ٧ مارس سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ٧ - كتاب من وزارة الأوقاف عن العريضة الحالة لها رقم ١٦ لسنة ١٩٣١ المقدمة من الست زيدة مصطفى قر الدين - حفظ العريضة .
- ٨ - اقتراح تقديم من حضرة الشيخ المحترم أ.ع. سامي باشا بمجلع المماريات الصيفية مدة نصف شهر - إحالة إلى لجنة الأشغال .
- ٩ - اقتراح تقديم من حضرة الشيخ المحترم جويس زاتيري باشا بشأن مورد مياه القرب إلى مدينة الإسكندرية - إحالة إلى لجنة الأشغال .
- ١٠ - طلب تقديم من حضرة الشيخين المحترمين إلياس عرش بك وعبدا علم البيل بك بأعادة المناقشة في مشروع القانون الخاص بطرح البحر داك - طلب أكثر تقديم من ٣٥ طورا بهذا المعنى .
- تمرض تفسير المراء ٢٢٣ و ٢٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٨ و ٧٨٨ و ٨١٨ من القانون النظام الداخلي للبرلمان - قرار المجلس بعدم الموافقة على إعادة المناقشة .
- ١١ - تقرير لجنة الداخلية عن العريضة رقم ٤٩ المقدمة من محمود علي سمعد بشأن بيوت المحارة ومحال الخجور وأجره - ملحق رقم ٧

إحالة العريضة إلى وزارة الداخلية .

- ١ - الإجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - مشروع قانون راد من مجلس النواب بتعديل المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بإزالة سجة حلب بالقطر المصري - إحالة إلى لجنة الداخلية والشؤون المالية .
- ٤ - مشروع قانون راد من مجلس النواب خاص بإعطاء الحسابات الخاصة بجامع الأزهر بالمعاهد الدينية التابعة للإسلامية لسنة ١٩٣٠ - إحالة إلى لجنة الأوقاف .
- ٥ - كتاب من مجلس النواب عرب مشروع القانون الخاص بمصادرة التكميم المحفورة بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية - إحالة إلى لجنة الخارجية .
- ٦ - كتاب من مجلس النواب عرب مشروع القانون الخاص بمصادرة التحويل المحفورة بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية - إحالة إلى لجنة الخارجية .

حسن مظلوم باشا ، سعد الله عبد الرحمن أفندي ، عبد الحميد سليمان باشا ، محمد طلعت حرب باشا ، فخره الملقبي باشا ، محمد محمود بك ، محمود شكرى باشا ، اللواء محمد صادق يحيى باشا ، محمد صادق باشا .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :  
احمد نجيب برافه بك ، ابراهيم راتب بك ، شقيق سعد الله سلاية أفندي ، حبيب دوس بك .  
عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .  
أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس السابعة الخامسة والثلاثية العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا رئيس المجلس .  
وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما جذا :  
الفائنين :

أولا - بإجازات :  
حضرات : مسلم خليل بطرس بك ، سلطان محمود جيسى بك ، يوسف قطاوى باشا ، أحمد ذو الفقار باشا .  
ثانيا - بإعتذار :  
عن جلسة اليوم حضرات : الشيخ حسين صالح خليفة .

## ١ - إجازات

**الرئيس** - طلب حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى بإشأ إجازة لمدة تسعة أيام من ٣ الجارى ، لأشغال مهمة . وطلب حضرة الشيخ المحترم أحمد ذو الفقار بإشأ إجازة لمدة اسبوع لمريضه .

فهل توافقون حضراتكم على منحهما هاتين الإجازتين ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
لم يترشح أحد .

**الرئيس** - صلب المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ - مشروع

قانون وارد من مجلس النواب بتعديل المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨  
انحاص بمزاية مهنة الطب بالقصر المصرى - إحالة إلى لجنة الداخلية  
والشؤون الصحية

هل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا  
قصه :

**محضر** صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى ٢٥ و ٢٦ يناير و ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ فى تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية عن المرسوم بمشروع قانون بتعديل المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ انحاص بمزاوية مهنة الطب بالقصر المصرى - وأجل الاقتراع للتأى عليه إلى جلسة ٢ مارس الجارى وأرسل للمشروع إلى وزارة الحفانية لمريضه على اللجنة الاستشارية لتشريعية .

وفى الجلسة المشار إليها أخذ رأى ووافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة للمرافعة لهذا ولولم يرد من وزارة الحفانية ما يفيد أن اللجنة بجمته .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون وتقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية ومحاضر الجلسات المذكورة ، وأجيباً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

٢ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية .

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية .

## ٤ - مشروع

قانون وارد من مجلس النواب عاص بإعداد الحساب الختاص للجامع الأزهر  
والمجاهد الدينية الطبية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - إحالة  
إلى لجنة الأوقاف

هل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور  
وهذا قصه :

**محضر** صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى يوم الأربعاء ٢ مارس سنة ١٩٣٢ فى تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع القانون الختاص بإعداد الحساب الختاص للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لدوتكم مشروع القانون ، وتقرير لجنة الأوقاف ومحضر الجلسة المذكورة - وأجيباً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

٢ مارس سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

## ٥ - كتاب

من مجلس النواب عن مشروع القانون انحاص بمعاونة التكميم المقنونة بين  
الملكة المصرية وجمهورية الفلبات المتحدة الأمريكية - إحالته إلى لجنة  
التجارية .

هل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور  
وهذا قصه :

## محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إعانة إلى الكلب الوارد لرئاسة مجلس النواب من وزارة الخارجية المؤرخ ١٦ يناير سنة ١٩٣٢ رقم ٢٨/٧/٤٧، وبمعه مشروع قانون بالموافقة على معاهدة التحكيم المقودة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية. أشرف بأن أخبر دولكم أن معاهدة التحكيم التي نحن بصددتها قد سبق عرضها على مجلس النواب في جلستي ٢٦ و ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ ووافق عليها المجلس وأحالها على مجلس الشيوخ.

وبجلسة ٢ مارس الحاضر وافق المجلس على تقرير لجنة الشؤون الخارجية وقرر بإجماع الآراء على أن موافقة مجلس النواب السابق على مشروع القانون الخاص بمعاهدة التحكيم وإحالتها على مجلس الشيوخ، تمنع مجلس النواب من إعادة النظر فيها ويحصلها متعلقة باختصاص مجلس الشيوخ.

وبمع هذا حضر الجلسة المذكورة .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الكلب إلى لجنة الخارجية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة الكلب المذكور إلى لجنة الخارجية .

## ٦ - كلب

من مجلس النواب عن مشروع القانون الخاص بمعاهدة التحكيم المقودة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية - إحالة إلى لجنة الشؤون الخارجية

على الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

## محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إعانة إلى الكلب الوارد لرئاسة مجلس النواب من وزارة الخارجية المؤرخ ١٦ يناير سنة ١٩٣٢ رقم ٢٨/٧/٤٧، وبمعه مشروع قانون بالموافقة على معاهدة التوفيق المقودة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية. أشرف بأن أخبر دولكم أن معاهدة التوفيق التي نحن بصددتها قد سبق عرضها على مجلس النواب في جلستي ٢٦ و ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ ووافق عليها وأحالها على مجلس الشيوخ .

وبجلسة ٢ مارس الحاضر وافق المجلس على تقرير لجنة الشؤون الخارجية وقرر بإجماع الآراء أن موافقة مجلس النواب السابق على مشروع القانون

الخاص بمعاهدة التوفيق وإحالتها على مجلس الشيوخ، تمنع مجلس النواب من إعادة النظر فيها ويحصلها متعلقة باختصاص مجلس الشيوخ .

وبمع هذا حضر الجلسة المذكورة .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

٢ مارس سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الكلب إلى لجنة الخارجية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الكلب المذكور إلى لجنة الخارجية .

## ٧ - كلب

من وزارة الأوقاف عن العريضة المحالة اليها رقم ١٦ لسنة ١٩٢٢ المقعدة من الست زينة صفى فرامين - حفظ العريضة المذكورة

على الكلب المذكور وهذا نصه :

## محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إعانة إلى كلب دولكم رقم ٧٧٧ بشأن العريضة رقم ١٦ لسنة ١٩٣١ المقعدة من الست زينة صفى فرامين بالشكوى من عدم صرف قيمة التأمين الذي دفعته عند دخولها في مزاد استبدال غداين وقبراط ٢٠٠ سمها وقب الهندوي الأسبق بتأجيل الكنيسة مركز الفشن ، أشرف بإحالة دولكم علما بأن تأخير صرف هذا التأمين كان لاجراءات ضرورية اقتضت ذلك وقد صرف التأمين المستحق اليها فعلا .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

وزير الأوقاف

أحمد علي

٢ مارس سنة ١٩٣٢

الرئيس - يحفظ إذن .

## ٨ - اقتراحات

( ١ ) مقدم من شجرة الخمر أمين ساري باشا بمجلس الشيوخ الصيغة مئة نصف مبر - إحالة إلى لجنة الأشغال

مقرر الشج الخمر أمين ساري باشا - بما أن هذا الاقتراح يشمل وضع نظام خاص للقابات ، وهذا الوقت هو وقت المناوبات الرسمية . وتخصير القابات المصيرية ، فلذلك أرجو إحالته إلى لجنة الأشغال مباشرة لما فيه من صفة الاستقبال .

أصوات : يحال إلى لجنة الاقتراحات .

ومواضع العيب في الصياغة القانونية التي قيل عنها، فإن الإجراء كان في ذاته باطلا (مادة ٦٤) لأن الاقتراح عند تقديمه لم يوافق عليه عشرة من الأعضاء مع أنه تبين بعد ذلك أن الموقعين لم يتكونوا سوى ثمانية واثنين عند عرضه واحد فقط ولم يستطع أحد لفت النظر لذلك لاستعداد الجميع بأن الموقعين عليه عشرة .

وبما أن المفهوم من مجموع المواد انحصار مناقشة مشروعات القوانين - وهي الواردة في الباب السادس من القانون المذكور - أن هذه المشروعات بعد أن تبدأ فيها المناقشة لا يمكن أن تعالج من جديد إلى الجان إلا في حالة ما إذا اقترحت تعديلات ميسرة على أن تكون الأحالة للجنة التي كتبت أولا بدرس المشروع (المادة ٦٤) ؟

وبما أنه فوق ذلك لم تكن تبنت بطريقة واضحة الأغلبية من الأقلية عند أخذ الرأي على الاقتراح .

لماذا

تتشرف بمرض طلبنا على المجلس في جلسة الاثنين المقبل لعودة المناقشة في موضوع المشروع المشار إليه ما

تحريرا في ٢ مارس سنة ١٩٣٢

عبد الحليم البيل

الياس عوض

الرئيس - هل لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ملاحظات يبدونها في الطلب المذكور ؟

مقرر صاعب الدولة رئيس مجلس الوزراء (وزير المالية) -

الرأي في هذا الطلب مرجعه للمجلس .

مقرر الشيخ المرمم محمد باسا - قدم طلب من خمسة وثلاثين من حضرات أعضاء المجلس وموضوعه مرتبط بطلب الشيوخ المحترمين بضم إليه .

الرئيس - يتلى هذا الطلب .

تل الطلب المذكور وهذا نصه :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بجلسة مجلس الشيوخ التي انعقدت بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٢ عرض تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بـ ؟ كل وطرح البحر الوارد من مجلس النواب والذي سبق للمجلس أن أحاله على اللجنة المشار إليها لدراسته . وقد قرأ المجلس في الجلسة المذكورة وبعد سماع تقرير اللجنة إحالة المشروع على لجنة الحفافية بناء على اقتراح تقدم إليه في الوقت الذي لا يمكن أن يسمع فيه الاقتراح قبل استشارة المجلس في قبول مبدأ المشروع من عدمه .

ولما كانت المناقشة التي دارت بالجلسة حول هذا المشروع لم تكن حضرات المحترمين للشيوخ في مجموعه من شرح موضوع القانون في إجماله .

مقرر الشيخ المرمم قتيبي فريم باسا - لست مسائل المناوبات من المسائل المستعجلة المهمة ، وهذا وقتها . وإحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات لتتفرق زمنا طويلا يحال بعده إلى لجنة الأشغال . فيحسن إحاطته من مبدأ الأمر إلى لجنة الموضوع مباشرة .

الرئيس - إذا وافق المجلس على أن يحال الاقتراح مباشرة إلى لجنة الأشغال فلا مانع . أصوات : يحال إلى لجنة الأشغال .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة الأشغال لما فيه من صفة الاستعجال .

(ب) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم جريس زائهي باشا بشأن توريد مياه القرب إلى مدينة الاسكندرية - بإحالة إلى لجنة الاقتراحات

مقرر الشيخ المرمم جريس زائهي باشا - أرجو إحالة الاقتراح إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية مباشرة .

الرئيس - ليس للاقتراح صفة الاستعجال حتى يوافق المجلس على طلب إحالته إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية مباشرة . هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟ (موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات . حضر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية (والمالية) .

(ج) طلب مقدم من حضرة الشيوخ المحترمين الياس عوض بك وعبد الحليم البيل بك بإعادة مناقشة في مشروع القانون الخاص بطرح البحر ماكد - طلب آخر مقدم من ٣٥ عضوا بهذا المعنى .

تم عرض تفسير المادة ٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ من قانون النظام الداخلي للمجلس - قرار المجلس بعدم المرافعة في إعادة المناقشة

نص الطلب :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بجلسة الأسس لقرار المجلس إحالة مشروع قانون طرح البحر وأكله على لجنة الحفافية "لإعادة النظر فيه واستيفاء ما فيه من نقص وصوغه في صيغة قانونية بحسب ما تضمنه من الأحكام" على حد التعبير الذي تضمنته نص الاقتراح بالإحالة .

وبما أن المجلس الحق طبقا لنص المادة ٨١ من القانون انحصار بالنظام الداخلي أن يقرر العودة إلى المناقشة إذا قدم إليه طلب تكاثر بذلك ؟

وبما أننا نرى أن المصلحة تدعو إلى العودة إلى المناقشة لأن القرار الذي صدر فعلا على أنه لم يبين بطريقة واحدة وموضوع النص في مشروع القانون

فهل حصل شيء من هذا ؟ هل قدمت تعديلات في مشروع القانون الذي عرض على حضراتكم ؟ وهل قدمت لحضراتكم بالكافة ؟ حتى تحصل مناقشة . لم يحصل شيء من هذا مطلقا .

وبناء أيضا في هذه المسألة ؟ فلما كان التعديل بعد أن يشرحه واضحه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يعرض للاقتراع ؟

هل هذا تعديل ؟ وهل قدم من عشرة من حضرات الأعضاء ؟ لم يحصل شيء من هذا . والواقع أن الذي قدم هو اقتراح موقع عليه من سبعة من الأعضاء باحالة المشروع إلى لجنة الحفانية . وقرر كبيرين تعديل واقتراح . ولا أرى لجنة الحفانية شاة في هذا المشروع لأنه مشروع مالي بحث لا اختصاص لما فيه .

وهنا أسمع لنفسي أن أقول إن الاقتراح الذي قدم في الجلسة الماضية فيه مساس . ومساس كبير باحساس لجنة المالية . لأن مضمونه أن لجنة المالية لم تبحث المشروع . وربما كان فيه ما يتضمن أنها لم تفهمه . وإسأله إلى لجنة الحفانية كأنه أبحار لما أنها هيئة استئناف لقرارات لجنة المالية . ( ضجة )

اصبحوا لي أن أتوسل من الاقتراح لكي تتأكدوا بما أقول . تتأكدوا أن الفرض منه جعل لجنة الحفانية هيئة استئناف للجنة المالية . فقد قالوا فيه (إسأله هذا القانون من لجنة الحفانية لإعادة النظر فيه . واستيفاء ما فيه من نقص) .

وإن كان يكون في رأي حضراتهم أن لجنة المالية لم تستوف بحث هذا المشروع لم تختلف إلى ما فيه من نقص .

وبذلك تكون لجنة الحفانية في إحبارهم هي هيئة استئناف من الوجهة التشريعية للجنة المالية كما قدمت .

ثم قالوا (ووضحة في صيغة قانونية) مع أن لجنة الحفانية لاشأن لما في صوغ المشروع . لأن ذلك من عمل اللجنة التشريعية التي اتفقتا عضوين من هيئة المجلس لينتضا إليها .

ترون حضراتكم من هذا أن مسألة الشكل في تقديم الاقتراح لم تحسم مطلقا . ولهذا رأينا أن نطلب من حضراتكم إعادة النظر في مشروع هذا القانون . ولما وليد الأمل بعد بحثه من جميع الوجوه أن توافقوا حضراتكم لجنة المالية على ما رآه ولا تغييرا حقا منه .

( ضجة )

أقول إن المجلس سيقنع بأرائنا لأن هذا المشروع بحث بحثا دقيقا من الوجهة القانونية والمالية . وسينأى تعرض على هيئة المجلس أبحاثنا ترى أن لجنة المالية قد أصابت فيما فعلت .

عل أن المشروع بقانون قرر أن الأراضي التي تختلف عن طرح البحر... ( ضجة )

أصوات : هذا في الموضوع .

ولما كان الاقتراح سالف الذكر في ذاته باطلا لأنه لم يقدم في الوقت الذي يميزه المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ لحضرات الأعضاء تصديق اقتراحات . زيادة أو تعديل أو حذف طبقا للمادة ٦٤ من المرسوم بقانون المشار إليه .

ولما كان الاقتراح المذكور في شكله ناقصا أيضا لأنه لم يوافق عليه عشرة من حضرات الأعضاء .

ولما كان من المصلحة أن يندى المجلس وأيه أولا قيا إذا كان المشروع مقبولا في مجموعه أو غير مقبول وفي حالة تقرير قبوله ينتقل لمناقشة مواده والنظر في التعديلات المطلوبة لإدخالها عليه .

بناء على ذلك :

وطبقا للمادة ٨١ من قانون النظام الداخلي للمجلس .

نشر في بتقدم طلبنا هذا للوفد بأمل عرضه على هيئة المجلس في الجلسة القادمة حتى إذا أقره أذن بإعادة فتح باب المناقشة في مشروع قانون طرح وأكل البحر المشار إليه طبقا لنظم التهمة فيما يتعلق بكل الشروط المتعلقة من الحكومة والمتنصوص عليها في قانون النظام الداخلي للمجلس .

وتفضلوا بكونكم يديكم وأمر الاحترام .

أسعد عطيه . الأوامر محمد عزى . أحمد عرفان . مقبول بيلوى . بولس حنا . الدكتور فهمي الرشيد . مصطفى صفوت . قلبي فهمي . أمين غالى . محمد محب . جرجس زانورى . محمد منصور . اللواء لمي أحمد . قصي يكن . حل حسن جازي . محمد توفيق مهنا . الفريق موسى فؤاد . محمد فهمي . الدكتور أحمد رشيد عبد الله . اللواء السيد السبازي . اللواء عبد الحميد رشيد . أبو زيد عطصاوى . فارس غر . حسن رشوان حادى . أحمد طلعت . أمين حسين يوسف . حل فهمي . محمد مقبل . عيسى زايد . محمد طاهر . محمد نجيب شكرى . محمود إسماعيل أبانله . حسن سيد . شفيق محمد الله سلاية . إبراهيم وبيبة .

قصر السج الهرم عباس حرمه بك - لما عرض في الجلسة الماضية على حضرات الشيوخ المحترمين مشروع قانون طرح البحر وأكله تارت بشأنه مناقشات بعيدة من موضوعه - واصبحوا لي حضراتكم أن أقول إن ذلك جعل كثيرا من حضرات الشيوخ المتحمين لا يفهمون على حقيقة مشروع هذا القانون . والمفظة التي تردد في البلاد من الموافقة عليه كما هو بدون تغيير أو تعديل . وبراجسي الملاحظات التي تقدمت في المارضية في تلك الجلسة اصبح على يقين من أن هذه الهيئة الموافقة إذا أصبح لما أن تسمح بتعديل تلك الملاحظات لاتوافق على رأى المعارضة بل توافق على مشروع القانون في مجموعه كما هو .

على أنه قد وقعت أيضا أخطاء من حيث الشكل في السيرة في هذه المسألة . فالمادة (٦٤) من قانون النظام الداخلي تنص على أنه " لكل حضور أن يقترح إنشاء المادة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات ( زيادة أو تعديلا أو حذفًا ) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكافة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تقدم إلى الرئيس .

**الرئيس** - من شاء أن يتكلم فيستأذن .

**مقرر اللجنة المحترم جبر الحليم البلي بك** - بما أن أحد مقضى طلب فتح باب المناقشة أريد أن أكل كلمة حضرة الشيخ المحترم إلياس حوض بك، وقد يكون فيما أقول اختصار لوقت فيما ينحصر بمسألة الشكل .

وقبل كل شيء أريد أن أعلم حضرات الزلاء أنه ليس لي عرض في أن يتم التصديق على مشروع هذا القانون بوجه السرعة قبل أن يتم لحظه بكل هدوء وسكينة ، وإنما هي اعتبارات أخرى خارجية من مسألة السرعة حدث بي إلى أن أعارض في إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية .

فقد بشت المناقشة في هذا الاقتراح بعد عرض تقرير لجنة المالية من المشروع ، فسمع طرف واحد ، هو الطرف المعارض . وقيل أن من المناقشة ويسمع رأى الطرف الآخر، بل قيل أن يسمع رأى مقرر اللجنة وأعضائها، تقدم حضرات المفتعين بطلب وقف المناقشة وإحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية قبل أن يستقر المجلس .

ليس من المعلوم أن يقال : إن المجلس استأذن ، وهو لم يكن سمع طرق المناقشة .

أعارض على هذا المشروع من وجهات خاصة . فقيل إنه يتناقض مع نص القانون المدني . والحال أن القانون المدني لا يزال قائماً لم يبدل . ولكن لو أن حضراتكم سمعتم لمقرر اللجنة ، أو لأحد من حضرات أعضائها ، لأنكم لكم تمام الإجابة أن هذا الزاى لا ينطبق على الواقع .

فاللائحة السعيدة لا تعمل شيئا في القانون المدني . ولكن هذا القانون يشير إلى أحكامها فقط ...

( ضحكة )

وقيل أيضا .....

**الرئيس** - أرجو ألا يتعرض حضرة الشيخ المحترم للموضوع .

**مقرر اللجنة المحترم جبر الحليم البلي بك** - أنا لا أعارض الموضوع . لقد قبل أن أحكام المشروع تبنى نصاً مستورياً ولكني أقول إنكم لو سمعتم سماح كلام حضرات الشيوخ المحترمين المؤيدين للمشروع لما وجدتم حضراتكم متراضين على المشروع ونص من نصوص الدستور .

كان يجب أن يسمع كلام المؤيدين للمشروع قبل أن يقال إن المشروع ناقص من بعض الوجوه، وهذا هو الذي ينطبق على المنطق وطرائق المناقشة البرلمانية .

عارضت من مبدأ الأمر في إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفائية .

( حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات ) .

وحضرتي لأذنبولمة أن المادة ٢٤ تنطبق على هذه الحالة ولذلك خففت طلي الإشارة إليها ولكنني عندما راجعت المسألة تبين لي أن هذه المادة لا تنطبق على حالتنا .

بقيت مسألة أخرى وهي الخاصة بموقف لجنة المالية وقد راجست في هذا كتب الفقه المستورى حتى لا أكون دمية في هذا المجلس فوجدت أن أوجين بيردو Boggio يقول في الفقرة ٧٦٥ صحيفة ١٠٩٩ من ملحق كتابه " يمكن إحالة المشروع الذى قدم عنه تقرير اللجنة المختصة إلى لجنة أخرى غير التى تولت بحثه بشرط أن تتفق اللجنتان على هذه الإحالة " فانياً أن تشمل الإحالة التقرير ومشروع القانون على السواء " . فالأخذ بهذا رأى ووجه لأنكم اتفقتم أعضاء لجنة المالية مراعيين ما هم عليه من الكفاية وقد بحثت هذه اللجنة المشروع وتعرضت تفصيلاً لجميع النقط القانونية التى طرحت على بساط البحث فلا يمكن سلقاً بيد إيداء أسباب محددة أن تقولوا إن تقرير هذه اللجنة خلوماً يصح أن يكون أساساً صحيحاً لبحثكم .

معنى إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية أنكم ترون أن تقرير لجنة المالية لا يصح أن يكون أساساً للبحث وهذا ما لا يمكن أن تقوموا إلا بعد أن تسمعوا كلام المؤيدين للمشروع .

أنا لا أطلب الإسراع في نظر المشروع ولكن أن تقولوا فتح باب المناقشة وتؤجلوا النظر في الموضوع أسبوعاً مثلاً على أن تسمعوا أنا أن تبلى ملاحظاتى حتى لا نخرج من حق الاشتراك في المناقشة .

**الرئيس** - ليس في إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية تعرض لعمل لجنة المالية .

**مقرر اللجنة المحترم جبر الحليم روس بك** - لا أريد مطلقاً أن أعارض لفتح باب المناقشة في موضوع فهذا مرجعه لحضراتكم ... إنما أريد أن أحصح بعض الوقائع وأن أضع التصور الصحيحة تحت أفتاركم ولكن في النهاية رأى الأمل .

استند حضرة الزميلين على نص المادة ٢٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان . وإذا كان حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك قد عدل الآن عن التمسك بما قاله يوجد طلب آخر مقدم من ٣٥ من حضرات الأعضاء ما يزالون متمسكين فيه بنص المادة المذكورة ، ولنا أرى واجباً على أن أبين رأى الصحيح في ذلك . رأى عدلى وحضرات الأعضاء أن هذه المادة لا تنطبق إلا على التعديلات التى يرى إدخالها على مشروعات القوانين أثناء المناقشة الأولى أو الثانية إذ هذا هو النص " لكل عضو أن يفتح أثناء المناقشة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات ... الخ " .

فإذا خالفنا هذا النص تكون قد وضعتنا ساجدة برلمانية تتخذ أساساً لجرى عليها في المستقبل .

لا أريد أن أبدي رأياً في موضوع فتح باب المناقشة كما قلت وإنما أريد أن أدفع خطأ وقع في الطلب وخطأ نسب في الظلمين للكتب الذى أشرف بأن أتمكم باسمه الآن .

تنص المادة ٢٤ على أن لكل عضو أن يفتح أثناء المناقشة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات . فالظاهر صراحة من هذا النص أن المقصود منه هي التعديلات التى يراد إدخالها على المشروع أثناء القراءة الأولى أى بعد

أما فيما يخص بفتح باب المناقشة أو إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية أو إيجائه إلى لجنة المسألة فلأمر في ذلك سيان لدينا لأن المحتين مختارين من بين حضراتكم ولا غشاضة مطلقا في إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية لأن الفرض من الإحالة - كما هو ظاهر من نص الاقتراح - إنما هو صياغة مشروع القانون مع عدم المساس بما تضمنته من الأحكام العامة .

نص الاقتراح بإحضرات الأعضاء هو <sup>٢٥</sup> إحالة هذا القانون على لجنة الحفائية لاحالة النظر فيه واستيفاء ما فيه من نقص وصوغه في صيغة قانونية بحسب ما تضمنته من الأحكام" أي أن الأحكام الواردة في المشروع ستكون أساسا لا تمس لجنة الحفائية عند قيامها بعملها .

ونص البقرة التي جاءت في محضر الجلسة السابقة بإحضرات الأعضاء تبريرا للإحالة هو <sup>٢٦</sup> ولا يتيسر مطلقا في جلسة عامة بكلمة المجلس تضييع النصوص القانونية لمعرفة ما إذا كان هناك تناقض أم لا . إنما مجال ذلك في الجان . فإذا كانت لجنة المسألة بطبيعة تكوينها لم تلتفت إلى هذه النقطة فليجئة الحفائية هي المختصة بهذا العمل ولا غشاضة مطلقا على المجلس في أن يقرر إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية ورأى المجلس هو الأهل <sup>٢٧</sup> .

وتظهر من هذه البقرة أن المقصود هو نظر لجنة الحفائية فيما إذا كان هناك تناقض في النصوص أم لا وعلى كل حال فالرأي الأهل لحضراتكم كما قلت في قائمة كلامي .

محضر الشيخ محمد محمد باء - - يولي حقيقة أن توجد فكرة قائمة الآن بينما في أن المكتب قام بالواجب عليه أول ما يعلم وأن المجلس يريد أن ينظر في موضوع لم يثبت أول تحقيق منه ، هذا ما لم أكن انتظر لأشأ لم تقل إن المكتب أهل أو أصرر أول يد أن يتبع نصوص القانون .

ولكن هناك أمورا وقتت فصلا فيجب أن نشرحها وتناكد منها ولهذا قامت فكرة طلب إعادة المناقشة في الموضوع .

أما القول بأن التصديق اليوم على محضر الجلسة المسائية يفيد التنازل من طلب إعادة المناقشة وأنه يعد موافقة من المجلس على قراره السابق فهذا قول في غير محله لأننا جميعا نريد أن نضع الأمور كما هي وأن نبحث الموضوع طبقا لنصوص الدستور .

أمامنا دستور وأمانة قانون والنظام الداخلي للبرلمان فيجب علينا أن نتبعيهما .

الموضوع أن مشروع القانون الذي يبحث فيه قدمته الحكومة لمجلس النواب فأحالته إلى لجنة المسألة وبعد أن غلصته أمدته إلى هيئة مجلس النواب فأقره ويبحث به إلى مجلس الشيوخ فسلط فيه مسلك مجلس النواب بأنه أحاله إلى لجنة المسألة وهي اللجنة المختصة بنظر المشروع .

هذه الهيئة بحثته بحثا دقيقا ورفضت من أجله بقررا تضمن جميع الاعتراضات التي قامت حوله ورأى الأغلبية فيه .

فلما عرض هذا التقرير على حضراتكم قامت اعتراضات أخرى في المجلس غير التي نظرناها اللجنة وهي أنه ورد في البقرة الأولى من المشروع ما يتعارض

أن يقرر المجلس قبول المشروع إجمالا وينقل للدولة في المواد . وهذا ما لم يحصل . والذي حصل هو أن المجلس قرر قبول الاقتراح قبل أن يقرر على قبول المشروع أو المدلول عنه .

لقد قرر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة أخرى لأصحاب أثبت في المحضر الذي عرض على حضراتكم الآن وصدمت عليه . تلك الأسباب أنه أثيرت مناقشة قانونية موضوعها أنه يوجد تناقض بين نصوص المشروع ونصوص القانونين المدنيين الأهل والمخطط وأن نصوص المشروع قد تتعارض مع نص من نصوص الدستور . لهذا فلما أوقال المقترون إنه ليس في مقدور المجلس أن يبين هذا التناقض في جلسة عامة وأن لجنة المسألة يمكن تكوينها إن فاتها هذا فإن لجنة الحفائية ميسور لها أن تتلافى ذلك بحكم كاليها ولذا وردت العبارة الخاصة بذلك بالمحضر كما يأتي <sup>٢٨</sup> أثبت في المجلس الآن مناقشة قانونية من بعض حضرات الشيوخ - سواء أطالبت الأوراق أم لا - مؤداه أن هناك تناقضا بين نص المشروع للمعرض وبين نصوص القانونين المدنيين الأهل والمخطط .

إذن المادة ٦٤ لا تطبق على حالتنا ، ويسرى أن حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل قد قدم إلى الحق والقانون ذكر أن استدعى المادة ٦٤ في غير محله . ولهذا يكون الإجراء الذي اتخذه المكتب في عرض الاقتراح هو إجراء صحيح .

بقيت مسألة أخرى ذكرت في الطلب الأول وهي :

<sup>٢٩</sup> وما أنه فوق ذلك لم تكن تبنت بطريقة واضحة الخطية من الإخالية عند أخذ الرأي على الاقتراح .

وحضراتكم تعلمون أنكم قد فوضتم إلى المكتب الذي شرعتموه باقتراحكم إياه أن يكون حكا في هذا الموضوع . فإذا قال المكتب إن هناك أغلبية فهي موجودة إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك وإذا غامر المكتب شك في النتيجة وقتا ما أخذ الرأي ابتداء بالاسم .

لقد تبنت بالمحضر أن هناك إجماعا على إحالة إلى لجنة الحفائية وأن الملروض الوحيد في ذلك هو حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك . وقد عرض المحضر على حضراتكم الآن ولعترض أصحابي شيء مما جاء فيه في صفتهم عليه وأبيدنا لما قلت أتلو على حضراتكم ما جاء بالمحضر وهو :

<sup>٣٠</sup> الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية ؟

"مواقفة"

حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - - ما على

أريد أن أخرج من هذا بأن ما قرره المكتب من أن هناك أغلبية هو قرار بطابق الواقع ، إذ القرار لم يصدر بالأغلبية حسب بل كان إجماعيا لم يخالفه إلا حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك .

إذن ليسمح لي حضرات الشيوخ المحترمين عبد الحليم البيل بك والياس حوض بك بأن أقول إن ما نسب إلى المكتب في طلبها لا يتفق والواقع .

وقد سمحت الحكومة ذلك من حضرة ولم تظهر أى رغبة في قبول التعديلات .

لأنه كان على المجلس أن يقرر أولاً إن كان القانون في جملة مقبول أم لا فلما أقره انتقل إلى مناقشة مواد القانون وعندئذ بحث في كل اقتراح أو تعديل فيه ليقرر ما يراه . وما دامت هذه القواعد لم تراع فأى ضرر إذن في إعادة المناقشة في الموضوع كي يتمكن من بثه بحثاً وافياً .

لا أريد أن أقول إن لجنة الحفافية المختصة بقدر بالشؤون القضائية والتشريع العام لا شأن لها في نظر هذا القانون ولا أريد التفرقة بينها وبين لجنة المالية إنما أرى أن المشروع مالى غرض وقد أسأله المجلس فضلاً عن اللجنة المختصة وهي صاحبة الشأن في نظر القانون، وبسته وكلما يعمل للصادرة العامة .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو الحسن رحمه - يستأنس تأملهم حضرات الزملاء على الطلب الذى تقدموا به يستند إلى مادتين من مواد قانون النظام الداخلى للبرلمان . وقد أبان في ذلك حضرة الزميل المحترم حبيب دوس بك البيان الرأى الذى تقدم به إلى حضراتكم فلما ظهر أن المادة (٦٤) ليست مما ينطبق على موضوعنا هذا وقد أذن لتلك حضرة الزميل المحترم عبد الحليم البيل كى فإبدر إلى الرجوع عما ذكره في طلبه وعاد إلى الصواب معتقاً بأن المادة (٦٤) لا محل لها في موضوعنا هذا .

بقيت مادة أخرى هي سادس المادتين - تلك هي المادة (٨٠) من القانون للشارع الأولى لا لأهل الكلام على حضراتكم في بيان أن هذه المادة ليست هي الأخرى مما يصنف على موضوعنا هذا .

جاءت المادة (٨٠) من الفصل الثانى "في أخذ الآراء" ويظهر أن المشرع قد استعار كثيراً من مواد هذا القانون من لأخصه مجلس الشيوخ الفرنسي . فلما أردتم أن تتبنوا مسمى هذه المادة لتعالموا حقاً أنها ليست مما يصنف على ما نحن في صلبه اليوم وإنما لا تتيح ذلك الطلب الغريب الذى تقدم به حضرات الأخوان خارجوا حضراتكم إلى هذه المادة وإلى ما تقدمها من المواد دارجوها إلى السادس (٧٨ و ٧٩) بزعم أن هذه المواد إنما وضعت لتطبق على تلك الاقتراحات التى يتقدم بها حضرات الأعضاء مدعياً لما يسمونه في صلب المشروعات وفى تفاصيل أحكامها . أما تلك القرارات التى تصدر بشأن تنظيم إجراءات العمل وتنظيم السير في مناقشة القوانين فليس هي مما يصنف على هذه المادة . لذلك يكون من خطأ أيضاً الاستناد إليها في ذلك الطلب الذى تقدم به حضرات الزملاء .

بعد هذا بين سعاد آخر هو ما سمعتموه من حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك وهو أن في ذلك القرار - الذى صدر بإجماع آراءكم ما صد وأحدنا وصدر بعد مناقشة وأخذ ورد في موضوع تنظيم السير في العمل - مسامحة بأحاسن حضرات أعضاء لجنة المالية .

لست في حاجة إلى الرد على هذه العبارة لأننا نرى بأنفسنا وبمجلسكم الموقر أن يكون فيما يتقدم من القرارات أدنى مساس بإحدى من حضرات الأعضاء فضلاً عن أعضاء لجنة عمرة لها ما يجب من الاحترام والتقدير .

مع نص المادة ٦١ من القانون المبنى الأعلى إذ ورد في تلك المادة ما يأتى :

"يسبيل البندين الثانى عشر والرابع عشر من اللائحة السعيدة الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ الأحكام الآتية " :

مع أن المادة ٦١ من القانون المبنى الأعلى تنص على أن الأراضي التى يحولها النهر بقوة جريانه وبالجواز التى تتكون فيه قيتع فيما منطوق اللائحة الصادرة في سنة ١٣٧٤

وقبل أن يبدى المجلس رأيه في مبادئ مشروع القانون قدم لارئاسة اقتراح "بإسالة إلى لجنة الحفافية لإدانة النظر فيه واستيفاء ما فيه من نقص وصوغه في صيغة قانونية بحسب ما تضمنته من الأحكام " .

هذا الاجراء لا ينطبق على نص المادة ٦٣ فقرة أولى من قانون النظام الداخلى للبرلمان وهذا نصها :

"تضع المداولة الأولى بمناقشة عامة في مبادئ مشروع القانون" .

فلم يتمكن مقرر لجنة المالية من أن يشرح لحضراتكم مبادئ المشروع وأن يبين لكم مزاياه حتى تبدوا رأيكم فيها إذا كنتم تهابون مشروع القانون وتقررون الانتقال إلى مناقشة مواده وعندئذ يمكن لحضراتكم النظر في الاقتراحات والاعتراضات القائمة ضده .

فلما نظر المجلس في تلك الاقتراحات وقرر قبولها أحلها إلى اللجنة التى عهد إليها وضع التقرير وهذا نظراً لى للفقرة الثانية من المادة ٤٤ والمادة ٦٥ من قانون النظام الداخلى للبرلمان اللتين أشرف بتلويتهما على حضراتكم . تنص الفقرة الثانية من المادة ٦٤ على ما يأتى :

"لا تعديلات لأقرب إلى الوجه المتقدم فتجرب فيها المناقشة في الحال ثم يحال بعد ذلك على اللجنة التى عهد إليها بوضع التقرير عن المشروع" .

وتنص المادة ٦٥ على ما يأتى :

"إذا أدخل على مشروع أو كان مصدر اقتراحه تعديلات فبهم من أصله أسأله المجلس بعد المداولة الثانية وقبل الاقتراح الثانى عليه على اللجنة التى كان قد عهد إليها بصوغه وذلك لإعانة النظر في صياغة القانونية ولتوفيق بين أجزائه المختلفة وبينه وبين التشريع القائم .

أما الاعتراض بأن المشروع يتعارض مع قانون قائم أو أنه يحتاج إلى صياغة قانونية فهذا إذا أقرته اللجنة التى عهد إليها وضع التقرير فلها تمعرضه على اللجنة التشريعية وذلك لضبط الصياغة القانونية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم، وهذا هو الواجب أتباعه سواء كانت اللجنة الحال إليها المشروع هي لجنة المالية أو لجنة الحفافية .

أما فيما يتعلق بقبول مبادئ المشروع أو عدم قبولها فان حضرة الأستاذ حسن صبرى بك وهو الذى أثار هذه الاعتراضات . قال في محضر الجلسة الماضية - ولا أنظر أنه يتقدم في هذا القول :

"إن الوزارة إذا لم تبدل عن المبادئ التى أشرت إليها فإى أرفض بناتاً للانتقال إلى مناقشة مواد القانون ولا أوافق عليه" .



من دولة الرئيس يطلب فيه رأيكم من اللجنة التي يرأسها اليها المشروع فبعدون رأيكم في ذلك .

فهل عند ما تقررون إحالة مشروع الى لجنة الخفانية مثلا يكون واجباً عليكم أن تناقشوا موضوعه تفصيلاً حتى تتبينوا حل الاحالة صحيحة أو غير صحيحة كما تقتضيه طبيعة العمل .

فأما مايتبادر عند مابدى في النظر في هذا المشروع من حيث المبدأ أنه سيكون مثاراً لمادة مسائل قانونية - ونحن نعلم أن لجنة الخفانية هي اللجنة الفنية التي يصح أن يناط بها كل مايتصل بالقانون - ولعلنا بأحالة المشروع اليها - فإن ذلك يكتفي لأن يتحول الى تلك اللجنة وما قد فتم .

إذن فالعمل الذي تم إبطان فيه مطلقاً هو عمل يتفق مع القانون والتقاليد والمصلحة . هو عمل واجب على حضراتكم أن تؤيدوه ولذلك لاني أطلب اليكم أن تظاولوا على القرار الذي أصدرتموه في الجلسة السابقة .

**فقرة الشيخ المحترم من صبر بك** - ما كنت أريد أن أتكم مطلقاً في طلب فتح باب المناقشة أو عدم فتحه . ولكنني وقد أشير الى لجنة المالية وأشير الى شيء ليس كرامتها ، وأنا عضو مشرف بعضويتها . أود أن ما يحته وما عرضته على المجلس في الجلسة الماضية ، إنما عرضته بصفة كوني عضواً في لجنة المالية . فالبحث وكل ما استأذنه هو عمل من أعمال لجنة المالية . ولجنة المالية هي التي تشرف فعلاً عليه .

( تصليق )

ولا يمكن أن يقال إن هناك مسألاً بلجنة المالية إذا ما أحيل جزء من تقريرها الى لجنة الخفانية .

وهنا ، لكن نتمسوا حضراتكم ، أضرب لكم مثلاً شاملاً : كانت لجنة المالية في مجلس النواب مشرفة برئاسة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء . وكنت مشرفاً بعضويتها بخفا في أول دور من أدوار الاتحاد طلب بضع اعتماد إضافي . فرفضت وأنا أحد أعضائها أن الدستور صريح في أن الاتحادات الإضافية يجب أن يقرها البرلمان . ولما كان الاتحاد الإضافي هو الواقع تمديداً لقانون الميزانية الذي وافق عليه البرلمان ، اقترحت أن يكون وضع هذه الاتحادات بقانون لا بقرار من المجلس .

أعلمون حضراتكم ماذا جرى بعد عرض هذا الاقتراح ؟ جرى أن مجلس النواب - وكان قد شكل قبل ذلك لجنة اسمها بلجنة الشؤون الدستورية - أحال هذا الرأي وهو صادر من لجنة المالية الى لجنة الشؤون الدستورية دون أن يبت فيه . وبعد أن يحته رؤيت أنه يجب أن يكون الاتحاد الإضافي بقانون رجعنا أمام لجنة المالية للنظر في أمر الاتحاد . واستمر العمل من وقتئذ على أن كل اعتماد إضافي يجب أن يكون بقانون وفي مجلس الشيوخ تقوم لجنة الخفانية بمقام لجنة الشؤون الدستورية ، لأنها هنا لم تنشأ لجنة دستورية .

ولجنة الخفانية بطبيعتها عملها هي اللجنة التي تبحث فعلاً في المبادئ القانونية العامة - فأما ما قرر المجلس إحالة هذا البحث القانوني الصرف الى لجنة الخفانية - وأما الذي أثبت هذه الملائمة المنطقية بالمبادئ العامة فقط . -

نحن نبيدون كل البعد من أن تكون قد أردنا ساس احساس حضرات أعضاء لجنة المالية .

نظرت تلك اللجنة مشروع هذا القانون بناء على قرار من حضراتكم في حدود تلك الدائرة - دائرة الضم والضرر - دائرة الاقتصاد - نظرت فيه من هذه الجهات المختصة ولا أظن أن تلك اللجنة الموقرة تستطيع أن تتكلم بلجنة أخرى حق النظر في مشروع هذا القانون من بعض نواحيه الأخرى أو أن تقول إنه إذا قرر المجلس إحالته الى لجنة أخرى لتتفر في كان في ذلك سساس بها .

لم يبق بعد هذا لحضرات الطالين مسكن يتوكلون عليه .

قدم لحضراتكم مشروع القانون فوجدتم أنه كان مثاراً للبحث في عدة نقط وفي عدة أحكام . كان مثاراً للبحث في مسألة الملكية وفي مسألة طريقة تنظيم توزيع طرح البحر .

وبعدم كذلك أنه كان مثاراً للبحث من جهة وضعه في تلك الصيغة التي لا أعشى أن أقول بحق إنها لا تتفق مطلقاً وأساليب التقنين .

رأيت فيه تلك العيوب ودأبت كذلك حتى في نفس تحرير لجنة المالية - كتاباً من دولة وزير المالية الى اللجنة بين فيه أنه سينظم هذا العمل بلائحة يصدرها فيما بعد . وإذا قرأتم ذلك الجواب - كما قرأتم أنا - كان شاملاً على أن بالقانون نقصا يجب أن يستوفى .

فلما وجدنا عند النظر في تقرير اللجنة أرب تلك المسائل مستكون مثاراً للبحث وأنه لا يمكن تحصيلها في هيئة كثير عليها ولكن تحصيلها جدير بأن يكون في حدود بين هيئات صغيرة التيتموها وكتبتم اليها هذه المهمة - لما تينا ذلك رتبنا أن لجنة المالية قامت بأواجبها فيما يتعلق بمشروع هذا القانون وعرضنا إحالته الى لجنة الخفانية كما ولا شك تبين الطريق السوي في مثل هذه الحالة .

يقول حضرة الزميل المحترم عبدالحليم البليل بك إن المسألة لم تكن محسنة ولم يستوفى البطل فيها ما يستحقه من حماية وبهذا لم تبين ويصوره النص وما هي تلك المراض التي يجب أن يناط بلجنة الخفانية إكمالها . أرجوا أن يلاحظ حضرة الزميل أن هذا القرار الذي أصدره المجلس في حدود سلطته صدر بأحالة هذا المشروع الى لجنة الخفانية بناء على الاقتراح تقدم به بعض حضرات أعضاء المجلس وهو كما قدمت لحضراتكم ليس من قبيل تلك الاقتراحات التي يجب أن تقدم من عشرة أعضاء . ولذلك عند ما قدم الى لاضامته سالت نفسي وسالت من قدمه الى لاضامته يطلبون إضماره من عشرة أعضاء - وما هو إلا مجرد طلب لرئاسة المجلس وهي تعرضه عليه فيقرر رأيه فيه تنظيلاً للعمل .

إذن يسقط الاعتراض على الشكل من هذه الوجهة . ويكون العمل الذي تم في الجلسة السابقة قد جرى على مقتضى التقاليد وطبقاً لنصوص قانون النظام الداخلي للبرلمان . ويكون الطلب الذي تقدم اليوم من حضرات الزملاء بإعادة المناقشة طلباً بإياه القانون وتأييده التقاليد لأن إحالة مشروعات القوانين على لجنة من البرلمان يكتفي فيه أن تصورها إجمالاً . حتى كل يوم يتقدم اليكم مشروعات قوانين تنظرون في مجموعها ويرجع الى حضراتكم سؤال

عشرة الشيخ الفرم محمد محمد بك - أربو أن تباد ثلاثة ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد صادق باشا .

عشرة الشيخ الفرم محمد محمد بك - فلا "ليس الأمر غريباً في ذاته فقد رأينا فيما مضى أن بعض القوانين أحيل إلى بلتين . فلا مانع من أن تتبع هذه الطريقة في القانون المعروض على حضراتكم فيقال أيضاً إلى لجنة الحفانية دون أن يكون في ذلك مساس بلجنة المالية . ولكل لجنة الحرية في أن تبحث المشروع مستقلة أو أن تجتمع اللتان معاً لبحثه وقد تتفقان على رأى واحد .

أقول إن ذلك ليس غريباً . لأن التقاليد البرلمانية الماضية تجنيه . وقد تتفق اللتان على رأى يبدى المجلس . ولأجل ألا يمس إحساس بلجنة المالية . . . . . "

عشرة الشيخ الفرم محمد محمد بك - "فأنا قلت "إن لجنة المالية لا يهملها هذا" بسبب ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم محمد صادق باشا من أن هذا لا يمس إحساس بلجنة المالية .

وعندنا الآن طلب بإعادة فتح باب المناقشة فلينظر فيه .

عشرة الشيخ الفرم محمد محمد بك - أرى أنه لا يصح المناقشة في موضوع أخذ رأى المجلس فيه .

يقولون إن الاقتراح الذى تقدم في الجلسة الماضية بحالة المشروع إلى لجنة الحفانية قدم من سبعة فقط من حضرات الأعضاء وأنا أقول إنه يوجد غير حضراتهم أربعة كانوا يؤيدون الاقتراح فيكون مجموعهم في الواقع أحد عشر عضواً .

ومن الغريب أن حضرة الأستاذ عبد الحليم البيل بك الذى قدم طلب إعادة المناقشة هو من أعضاء لجنة الحفانية التى أحيل إليها المشروع فليس له حق في الاعتراض .

الرئيس - تسليم اقتراح من أكثر من عشرة أعضاء يطلب إقفال باب المناقشة وسجل على حضراتكم .

على الاقتراح المذكور وهذا نصه :

"بما أن المجلس تتوهم دار من المناقشة مع الاقتراح وضده فلا تقترح إقفال باب المناقشة "

عبد الحليم البيل . محمد خنيت راضي . محمد فهمى الناصورى . محمود أبو النصر . لياس حوض . الدكتور الجزيرى . عبد الباقي . إبراهيم راتب . صبرى محمود . عبد الحميد سليم . محمد الأحمدي . حبيب دوس . أحمد نجيب براده .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - إذن نتفقل بعد ذلك إلى أخذ رأى على طلب إعادة المناقشة .

توفيرا لوقت . وأتم تعلمون أن مهمة أعضائنا بالفضل هى بحث القوانين إن كانت مقبولة في مبادئها العامة أو غير مقبولة - فسيحود العمل فعلا إلى لجنة المالية . وستكون هى صاحبة المشروع . ولا يصح الاعتراض على إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية لأن لديها من الوسائل أكثر مما لدى بلجنة المالية في مثل هذا البحث القانونى العرف .

عشرة الشيخ الفرم محمد محمد بك - لم نل ما حدث في الجلسة الماضية . فبعد ما شرح حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك أوجه اعتراضاته على مشروع القانون . واعترض في أثناء ذلك على الصيغة القانونية تقدم حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك وقرر أنه وبعض أخوانه يريدون إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية للملاحظة الجارية القانونية الواردة في سائر القوانين الأخرى كالتقانون المدنى وغيره . ثم حصلت مناقشة أخرى أناهاها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ثم وليه آخرون .

المادة ٢٣ في القانون الظاهى الداخل صريحة . فانها تنص على أنه ( يجوز دائما طلب الكلام لأبداء البغض بعدم المناقشة . وطلب تأجيل المناقشة . وطلب إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب ألثب فيه أولا ) .

فلا كان هناك من داع أن يتقدم عشرة من حضرات الأعضاء ، أو غير عشرة ليبت في موضوع آخر قبل الفصل في موضوع مشروع القانون . لأنه يباح لكل عضو في المجلس أن يطلب الكلام في المواضيع السبعة التى ذكرتها هذه المادة . وجاءت المادة ٢٤ بزيادة المادة ٢٣ وجعلت الأولوية على الموضوع الأصل لطلب الكلام في المواضيع السبعة المذكورة . وحصل أننا رأينا وقد أن يحال مشروع القانون إلى لجنة الحفانية لبحثه من حيث الصيغة . وللملاحظة ما يتعارض معه من مواد القانون المدنى كالمادة ٦٠ و٦١ خشية أن يؤثر عليها هذا المشروع . ولأجل ألا يكون المشروع جملة بنود في مادة واحدة ، أحله إلى بلجنة الحفانية مع التمسك بالمبادئ الواردة فيه . فنيا يتناقى بموضوعه لا تمسه . وإنما يحملة في شكله .

وقد تكلم في آخر الجلسة الماضية حضرة الشيخ المحترم محمد صادق باشا فقال ما نصه :

"ليس الأمر غريباً في ذاته فقد رأينا فيما مضى أن بعض القوانين أحيل إلى بلتين . فلا مانع من أن تتبع هذه الطريقة في القانون المعروض على حضراتكم فيقال أيضاً إلى لجنة الحفانية دون أن يكون في ذلك مساس بلجنة المالية .

لكل لجنة الحرية في أن تبحث المشروع مستقلة . أو أن تجتمع اللتان معاً لبحثه . وقد تتفقان على رأى واحد ."

وعلى إثر هذا أخذ الرأى ، وحصلت الموافقة على إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية لاستيفاء مجته . فلا ترى حلا للمحل من هذا القرار .

واستحوال أن أقول إن حضرة الشيخ المحترم مقدر بلجنة المالية قال في إزاريان الشيخ الفرم محمد صادق باشا "إن بلجنة المالية لا يهملها " أى أنها لا تتأثر بإحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية .

عُقدت الجلسة للاقتراح الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً،  
عُقدت الجلسة في الساعة السادسة مساءً .

میں ابراہیم پاشا،

## ١١ - تقرير لجنة الداخلية

عن المراجعة رقم ١٤ المقدمة من محمود علي سيد بشأن بيوت الدعارة وعمل الخمر والميسر - إحالة المراجعة إلى وزارة الداخلية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم قد عجب بانها ) .

على تقرير اللجنة (١١) .

هجرة الشيخ المحترم فضيلة الشيخ محمد إدري النظار هري - أرى في هذه العريضة مسائل جذرية بالمتابعة والاهتمام من جهة التشريع ومراقبة التنفيذ. فنحن مثلاً أول يمنع البغاء ومنع المسكرات من بعض المسالك التي تمت ذلك من مدد طويلة .

كما أن الميسر والزنا والسرقة وسب الدين من أظلم المنكرات التي يؤدي التهاون فيها إلى شرور ومضار لا تحصى .

لذلك لا أرى الاقتصار على وجه نظر اللجنة واقتراح إحالة المراجعة إلى الوزارة المختصة لعمل كل ما يمكن من أوجه التشريع مع التوصية بمراقبة التنفيذ .

( تصديق ) .

المقرر - قدمت المراجعة من شخص يطلب فيها أموراً معينة ليجتبا اللجنة وأنضع لها أنه فيما سبق قدمت هرائض كثيرة مشابهة لها فأحالها المجلس إلى وزارة الداخلية فكانت اجابتها أنها تقدم مسألة معارضة البناء والمسكرات حق قدرها لفائدة الصحة والأمن العام والآداب وأنها جادة في السعي بأمل الوصول إلى غاية مرضية نحو ذلك .

وليس في استطاعة اللجنة بهذه الاجابة إلا أن تقرر إحالة هذه العريضة إلى وزارة الداخلية كسابقاتها كما أنه لا يمكن لجنة أن تسم تشريعاً لأنه لم يقدم لها اقتراح مشروع قانون .

أما فيما يتعلق بالميسر والذين يسبون الدين والزنا والسارق والساخرة فقد رأت اللجنة أن هناك تشريعاً ونظماً موضوعة جاز العمل بها . ولذلك اكتفت بإحالة المراجعة إلى وزارة الداخلية .

أما فيما يتعلق بالخمر فهناك لوائح خاصة بها وهي أن كل من يريد بيع الخمر لا بد له من الحصول على رخصة فالجنة أوصت بالتقليل من تجليد الرخص ومنع إعطاء رخص جديدة ، هذا ما أمكن لجنة أن تسمله .

هجرة الشيخ المحترم فضيلة الشيخ محمد إدري النظار هري - ملاحظته هو أن اللجنة أوصت فقط بعمل تشريع لتحريم الخمر على صغار السن وأما المسائل الأخرى فقد مرت عليها مروراً مع أن الخمر يجب أن يحرم على الكبار والصغار على السواء ، وكذلك البناء فإن مصر أولى المسالك بتحريمه سواء كان علنياً أو سرياً .

( تصديق ) .

المقرر - لا شك أن ما يديه فضيلة الشيخ الأكبر وجهه في قيمته ومعناه ولكن الأمر يحتاج إلى تشريع .

هجرة الشيخ المحترم فضيلة الشيخ محمد إدري النظار هري - ألقى أطلبه أن تحال المراجعة إلى وزارة الداخلية مع التوصية بعمل التشريع اللازم بقدر المستطاع ومراقبة التنفيذ .

الرئيس - هل موافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وعلى الرغبة التي يبدئها حضرة الشيخ المحترم فضيلة الشيخ محمد الأحدي الظواهري ؟ ( موافقة ) .

المجلس يقرر الموافقة على تقرير اللجنة مع التوصية المتقدمة .

ورفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السابعة والدقيقة العاشرة مساء على أن يعود المجلس للاعتقاد يوم الاثنين ٧ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ ( ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ ) في الساعة الخامسة مساءً .

## محضر الجلسة الخامسة عشرة

المتعددة علنا في يوم الاثنين ٧ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ — الأجازات .
- ٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بإعتماد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية — إسناده إلى لجنة الأوقاف .
- ٤ — أسئلة :
  - ( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم جريس زياتي ، بإعطاء إتمام طريقة التأسيس الضميمة من الحكومة لزيادة إيرادات الحملة — جوده عين حضوره في الجلسة .
  - ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك من إقتناء السكك الزاوية التي تربط مجلس المصارف بشارع إسماعيل — الإجابة عليه .
  - ( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك من تحويل حدود القرب والمصاريف الضميمة إلى طرق زراعية — الإجابة عليه .
  - ( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي خمار الجبوري أفندي من الملاحة الداخلية بالنيل — الإجابة عليه .
- ٥ — اقتراح بمشروع قانون يسلم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب بإعطاء ذلك بتدبير المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون المعدل الأهل انتماءين بالعلم وطرح البراءة — إسناده إلى لجنة الاقتراحات .
- ٦ — مشروع قانون ينتج أعماد إسناده يبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية مداواة الأشغال الصومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل التكاليف المقدرة ليا. غير ثالث في مجرى الاستكثارية .
- ٧ — تقرير لجنة المالية
- ٨ — قرار مشروع القانون .
- ٩ — مشروع قانون ينتج أعماد إسناده يبلغ ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحرية والبحرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لإنشاء طريق موصل من فركه إلى مرمى طريق .
- ١٠ — تقرير لجنة المالية
- ١١ — قرار مشروع القانون من حيث المبدأ .
- ١٢ — السؤال رقم ٤ ( أ ) المجهز حتى حضور حضرة صاحب السعادة وزير المالية — الإجابة عليه .
- ١٣ — حود إلى المشروع بقانون رقم ٧ — إقراره .
- ١٤ — تقرير لجنة الاقتراحات والمعارض من المرافض التي لمحت في ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ .
- ١٥ — تقرير لجنة الاقتراحات والمعارض من الاقتراحين الذين لمحت في ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ .
- ١٦ — تأجيله وما تضمنه اللجنة في المستقبل من تقارير عن الاقتراحات برديات لأن أن تلتزم بلغة الخاتمة تقريرها عن البحث الحال إليها جلسة ١٤ يولييه سنة ١٩٣١ في هذا الموضوع .

ثانياً — يا حظار من جلسة اليوم حضرات :

حافظ المشاوي بك ، الدكتور مصطفى صفوت بك ، أحمد ذوالفقار باشا ، عيسى زايد باشا ، محمود شكوي باشا ، محمد توفيق مهنا بك ، محمد صديق باشا ، كامل جريس تكللا بك ، الشيخ محمد الأحمد الطواهي ، الشيخ عبد الحميد سليم ، الشيخ حسين والي ، حسن مظالم باشا ، الدكتور أحمد يوسف عطية أفندي .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب السعادة إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما علنا :

الغائبين :

أولاً — بإجازات :

حضرات : سليم خليل بطرس بك ، محمد الله عبد الرحمن

الندى ، محمد رياض عفيفي بك ، مصطفى خليفة باشا .

ثالثاً — بتأييد :

حضرة : الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . سلطان محمود بهلوي بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المال والسعادة حافظ حسن باشا وزير الزراعة ، توفيق دوس باشا وزير المواصلات . جل جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك ، إبراهيم راتب بك ، شفيق سعد الله حلاوة أفندي ، حبيب دوس بك .

عيد الرحمن فكري بك ( سكرتير عام ) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

#### ١ — الاجازات

الرئيس — طلب حضرات الشيوخ المحترمين عيد رياض عفيفي بك إجازة لمدة أسبوع من ١٧ الجاري ومعه الله عيد الرحمن السيد أفندي إجازة لمدة عشرة أيام من يوم أمس لمرضهما ومصطفى خليفة باشا إجازة لمدة شهر من اليوم لأعداد ضرورية هامة . فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازات ؟ ( موافقة ) .

#### ٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ لم يقترح أحد .

الرئيس — ملتقى المجلس على محضر الجلسة السابقة .

#### ٣ — مشروع قانون

مادة من مجلس النواب خاص بإعداد الحساب الخاص لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ المالية — إخطاه إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع القانون الخاص بإعداد الحساب الخاص لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ المالية — ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتتبرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون — وتقرر لجنة الأوقاف — ومحضر الجلسة المذكورة — راجعاً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ . وعرضوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

القاهرة في ٨ مارس سنة ١٩٣٢

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف ؟ ( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

#### ٤ — أسئلة :

( ١ ) جز السؤال الموجه من حضرة الشيخ المحترم جريس زقاني باشا عن اتباع طريقة التصديق المشفوعة من الحكومة لإفادة إرادات الدولة - إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية سني حضوره

محضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ( وزير المواصلات ) — أرجو محض السؤال الموجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية سني حضوره .

الرئيس — يحجز السؤال سني حضور حضرة صاحب الدولة وزير المالية .

( ٢ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم إلياس حوض بك عن إنشاء السكك الزراعية التي قررت مجلس المديرات بإنشائها — الإجابة عليه

#### نص السؤال :

محضرة صاحب السعادة وزير المواصلات

قرر بعض مجالس المديرات إنشاء سكك زراعية وناقضت وزاردا الداخلية والمواصلات على ذلك وصدرت المراسم اللازمة بلباية عن الأعيان المراد نزع ملكيتها لهذه السكك وحصلت فعلاً ولكن لم يشرع في الإنشاء إلى اليوم .

فها يرى سعادة الوزير أنه يجب الشروع فوراً وبطريقة جدية في إنشاء هذه الطرق تنفيذاً للقرارات والمراسم بعد أن قام الأهل بإواجههم مع ما هو معلوم من فوائد هذه الطرق البديعة والتي من أجلها تفرقت وصدرت المراسم وخصوصاً في تسهيل الانتقال ونقل المواصلات وصيانة الأمن وتحسين قيمة الأراضي وفي عملها لتمثيل للأبدى العاطلة وهو أمر لازم خصوصاً في الوقت الحاضر ؟

إلياس حوض

٢١ لثانية ١٩٣٢



أما ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم من تخفيض ضرائب الامتياز على المادى فإن هذه المادى لا تؤخذ عنها ضرائب وإنما تؤجر المقيمين من طريق طرحها في المزاد ويراعى دائماً النص في عقود استئجارها على أن يكون الحد الأقصى للأجرة تحديداً للفرد الواحد ثلاثة مليات مع إعفاء الأطفال .

هَذَا يَتَنَقَّبُ بِالمَلَاةِ الدَّاخِلَةِ وَالرُّسُومِ الَّتِي تُجَيِّلُ فِي السُّفُنِ الْبَلِيَّةِ، أَمَّا فِي يَتَنَقَّبُ بِزَهْرَةِ شَرَكَاتِ الثَّقُلِ الْمَائِيَّ السُّلُوكِ الْحَدِيدِيَّةِ بِالنَّسْبَةِ لِإِزْهَاجِ أَجُورِ الْأَمْتَرَةِ فَإِنَّ وَزَارَةَ الْمَوَاصِلَاتِ تَرْقُبُ مِنْ كُتُبِ مَوَاضِعِ الْمَنَافَةِ وَتَعْمَلُ فِي مَنَافِعِهَا بِإِدْخَالِ تَخْفِضَاتٍ مِنْ وَقْتٍ لِآخَرٍ مِنْ تَمَرَّةِ الْبُضَاعِ بِالسُّكَّالِ الْحَدِيدِيَّةِ وَفِي هَذِهِ نِسْبَةِ التَّخْفِيفِ فِي هَذَا الْعَامِ ٢١ فِي الْمَآثِمِ مِنْ أَجُورِ الْمَالِ لِلْمُحَرِّقِ، وَرُغْوَى فِي التَّخْفِيفِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَكُونَ ذَا قَائِمَةٍ لِلتَّحْقِيقِ الْمَصْرِفِيِّ تَخْفِضُ أَجُورَ الثَّقُلِ مَا يَزِيدُ مِنْ عَشْرِينَ مِثْقَالَ الْمَوَادِّ الْأَصْلِيَّةِ مِثْلَ الْفُطْنِ الْمَحْصُولِ وَالْبُذْرَةِ وَالْأَرْزِ وَالسَّادِ وَآلِ وَبِزِوْفِهَا.

**عمرة الشيخ المحترم الدكتور زكي فخر الجزائري أستاذ - أشكر حضرة**  
صاحب المحادثة الوزير على إجابته وألفت نظره إلى وجوب استعمال جزء  
من الضرائب الجديدة التي ستفرض في تحسين طرق الملاحة الداخلية لأنه  
ليس من العدل أن تتحمل الشركات والأفراد الضرائب ولا يتفقون من  
مصارفها.

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - سنظرو  
الوزارة في ذلك .

## • - اقتراح

بمشروع القانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد تھیب برادہ بك بتعدیل  
المادتين ۶۰ و ۶۱ من القانون المدلل الأعلى انتھاستین بالطبی وطرح الھر  
وأکھ - إحالہ الی بلنہ الاقتراحات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟  
أصوات : إلى لجنة الحفائية مباشرة .

**عقرة الشيخ الختمس عبد العظيم الربيعي (ك) -** إذا كان حضرة الشيخ الختمس  
مقدم الاقتراح يريد أن يتمتع لجنة المحاماة باقتراحه أثناء دراستها مشروع  
القانون أمثال إليها الخاص بطرح البحر أو أنه فيمكن لحضرته أن يسحب  
اقتراحه هذا ويضعه في شكل تعديلات يقدمها إلى الرئاسة وهي تمهيدا إلى  
لجنة المحاماة تكون بمثابة اقتراح تعديل مشروع القانون أمثال إلى اللجنة.

**مقدمة الشيخ القحطاني رحمه الله عليه - إن الاقتراح مشروع قانون**  
المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براه بك يستلزم أولاً بحثاً في لجنة  
الاقتراحات ثم مجال يصادر إلى لجنة المالية وهي اللجنة التي تبحث اقتراحات  
في مشروع القوانين الخاص بطرح الأفكار وكله والتي يخطر أن تتبنى قريباً  
من جهة وقدمت قريبا من إلى المجلس المالي فلو أن فكرنا أن نستفيد منه  
اللجنة من الاقتراح المعروض فيصن إحاطته إليها مباشرة ننظره مع مشروع  
القانون المطروح أمامها لأنه لو اقتضت شأنه الاجراءات التي تتبع في كل  
الاقتراحات من إحاطته إلى لجنة الاقتراحات ثم إلى اللجنة المختصة لمناحات  
الثلاثة المبرومة من أقارب بسبب طول مدة الاجراءات .

علامة على ما تقدم يوجد نحو ٥٠٠ ضحية ومروءة وهذه الذنوب عبارة من قصور شديدة متعلقة على سطح الماء ومع ذلك فإن الضريبة التي تؤخذ عن اللحية هي نفس الضريبة التي تؤخذ عن مركب شراعية أي ٣٠٠ ملم في السنة.

هناك أيضا نحو ٦٠٠ صنل و ٢٠٠ مركب بخاري حولة ٢٥٠ طننا الواحد في فوق .

هذه الصنفل والمراكب تعامل حولها حوالة ٢٥ مرة سكة حديدية وتعامل في الضرائب بمعاملة مركب شراعية حوالة ٢٠ علنا فإذا أضفنا هذا الانحياز إلى أنب المركب البخاري والصنفل قطع المسافة من مصر إلى الاسكندرية في يومين وأن المركب الشراعي قطعها في ١٢ يوما على الأقل وبذلك يقوم الصنفل بين مصر وفرايت من مصر والاسكندرية بينا المركب الشراعي تقوم بسريره في راسعة مع أن الضريبة على المركب والصنفل البالغة التيلة المملة للقل الساعين واحدة .

من هذا يتضح أن الضريبة غير عادلة ويرجع ذلك إلى أن الحكومة قد أخذت عند منها طريقة القياس طولاً بالترددان من التقدير الباطن على حوله المركب فزاحمت الشركات السكك الحديدية وقد ساعدتها الحظ أن مصلحة السكك الحديدية قد ظلت جامدة ومقشبة بأجورها ضاربة مضطراً على الشكاوى المبنية.

فهل في نية الحكومة تعديل هذه الضرائب ليصلها على قياس الحاجة إلى  
الظن بالمتوقع تخصيص جزء من الإيراد في قصصين الملاحة الداخلية وإزالة  
الزوائد والأرصدة في ضفاف النيل ولإيجاد بوليس يجرى مراقبتها وتحفيظ  
أجهزة الطل في السكك الحديدية حتى تجارى هذه الشركات ، وهل ترى  
الحكومة أن من المناسب أيضا تخصيص ضريبة الانيازيم على المدينتى التى  
تتقل الأفراد فى القرى من ضفة إلى ضفة بالقرى التى لم يعمل بها كبار  
التصدير مع من تربية لأصهارها بقية ملج من الشخص أو المسائية حتى  
لا يفرق الفلاح بأجور عندية تزيد من طاقته فى الوقت الذى يقوم مصلحة  
الطرق والى كبرى يعمل كبرى فى جوات أخرى وثقت عليها أموالا طائلة  
لا تتماشى أجورا من الباعة عن مبردم وموهمهم وكأهم مع أن  
الفلاح هو هو ولكن هذا أبعد مثلا من الجية

الدكتور

زکی مختار اہلزیری  
مجلس الشیوخ

۱۹ اپریل ۱۹۴۲ء

عشرة صاحب العادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - محمد  
الوزارة ما أعار إليه حضرة الشيخ المحترم في سؤاله من أن الرسوم التي تحصل  
الآن على السفن البلية لا تنقش مع ما وصل إليه النقل النهري من خاف  
في الوقت الحاضر وأنها تحتاج إلى التمدد.

وقد فكرت الوزارة خلا في ذلك وشرعت فيه من سنة فشكلت لجنة لوضع قانون جديد للأمانة التبليدية يكفل استكمال أوجه النقص الموجودة في القانون الحالي ، وانتهت اللجنة المذكورة من وضع مشروع القانون الجديد وهو الآن محل البحث والمراجعة .

وقد روج في وضعه بمحصيل رسوم مختلفة عن شتى أنواع السفن مع اعتبار الجولة الأساس الذي بني عليه تقدير تلك الرسوم .

وتضمن القانون فوق ذلك ما يكفل تنظيم الملاحة الداخلية ورفع مستواها.





## ٧ - مشروع

قانون وارد من مجلس النواب بمقتضى إيراد مبلغ ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة البحرية والبحرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لانشاء طريق موصلة من فوكه إلى مرسى مطروح - لإيراد مشروع القانون

(المقرر بحضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا )

( حضر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية اسماعيل صدق باشا ) .

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ٩) .

الرئيس - إذا لم يكن لدى حضراتكم مانع من قبول مشروع هذا القانون فالتنازل نقول إلى تلاوته .

( موافقة ) .

## ٨ - السؤال

رقم (١) المجهز حتى حضور حضرة صاحب الدولة وزير المالية - الاجابة عليه

مقرر صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا (وزير المالية) - أنا مشغل الآن بمناقشة في مجلس النواب . وأريد أن أجيب على سؤال موجه إلى في هذا المجلس . فهل يسمح لي المجلس بتيقن واحدة للاجابة حتى أتمكن بعد ذلك من الاشتراك في المناقشة القائمة في مجلس النواب ؟

الرئيس - لا مانع من الاجابة الآن .

نص السؤال المذكور :

مقرر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ أرجو ديثكم أن تتفضلوا برخص السؤال طبع إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية للتكرم بالاجابة عنه . وأرفع لديكم عظيم احترامى

الاستدرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ جريس زنايرى

## سؤال

إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية

من المعلوم أن بلدنا خضعة في العالم تقع طريقة الانصباب (لورية) المضمون من الحكومة لزيادة إيراداتها ولا ينبغي هنا بنوع خاص الانصباب الاسبابى الوطنى لاجل العمل به من مدة تزيد على نصف قرن وتقدر قيمة ما يخص الحكومة فيه نحو مليونين ونصف من الجنيهات سنويا .

ولقد لحقت بكل دقة تطبيق هذه القاعدة في مصر مع ريجال خيرين في هذا الموضوع وتأكد لنا أنه ربما كان الانصباب هنا شاملا أكثر منه هناك وبذا يمكن للحكومة أن تنفع من هذا الباب بإيرادات تتزايد من زيادة بعض الضرائب على الاموال .

ولسا في حاجة إلى أن نقول إن الاقبال الطيب على الانصباب من الجمهور واشتراكه في المكاسب العديدة المضمونه به تؤكد نجاح هذه الفكرة .

فها يرى حضرة صاحب الدولة وزير المالية اتباع هذه الطريقة في بلدنا على الأقل لأجل العمل على المسائل اللازم لاتمام بعض المشروعات الكبرى

جريس زنايرى

مقرر صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا (وزير المالية) - لمحت الحكومة التفكير في الأمر الذى أثاره حضرة الشيخ المحترم بسؤاله وكان ذلك بصدد بحثها في تدبير الأموال اللازمة لمواصله بناء مستشفى قصر العينى لقد لاحظت أن أعمال المستشفيات التى هي من أخص وجوه البر - تقع كلها أو جلها في جميع البلاد على مائى الجمعيات ومنها الخيريون بالتهربات ويحسون عليها الأوقاف بحيث يقتصر نصيبها من إيراد الخزانة العامة على إعانات محدودة .

ولسا كان برنامج إنشاء المستشفيات الذى يتعين القيام به في المستقبل القريب لسد حاجات المدن والأقاليم يتطلب تنفيذ مبالغ طائلة قد لا يكون الخزانة العامة قبل احتمالها فوق ما تحمله الآن من هذه الناحية وفضلا عما سوف يلقي عليها من الأعباء التى يقتضيها التوسع في مرافق شتى لا سيلا لغير هيئة الحكومة أن تتولاها ، فقد رأت الحكومة بمناسبه ما هي بصدد من مشروع بناء مستشفى قصر العينى أن تفكر في طريقة لحل الجمهور على القيام بنصيبه من أعباء هذا العمل المبرور أسوة بما هو متبع في الأقطار الأخرى .

وقد دل البحث على أن بعض البلاد كاسبانيا وإيرلندا ترسل لهذه الغاية يعمل الانصباب توزع تذاكره على الجمهور وتخصص حصصا معينة من إيراده لأعمال البر كالمستشفيات ، ومزينة هذه الطريقة أنها مع تادتها إلى الغرض المنشود من حل الجمهور على القيام بنصيبه من نفقات هذه الأعمال الخيرية بطبيعتها يصل احتمال هذا السبب خفيا مقبولا : ( أولا ) بما تولده في نفوس المضطلمين به من الأمل في الزحف (وأانيا ) بتوزيعها على الحل على المساهمين في الانصباب وهم يعملون عادة بمئات الألوف .

لذلك رأت الحكومة أن تقوم بعمل بانصباب تضمن الخزانة العامة دفع جوائز وتخصص حصصا معينة من إيراده لمواصله بناء مستشفى قصر العينى . والمنظور - إذا أسفرت التجربة عن نتيجة مشجعة - أن يستمر العمل بهذه الطريقة لتنفيذ برنامج المستشفيات لسد حاجات المدن والأقاليم في القطر كله .

( تصديق ) .

مقرر الشيخ المحترم جريس زنايرى باشا - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير المالية على رده . وأهبط بأمر دولته حد حق بعض ما جاء في سؤالى . وأنى ما زالت أعتقد أن تعمم الانصباب ووضعها على قواعد قوية ثابتة تضمن الخزانة موارد لا يستهان بها يمكن استخدامها - لا في المشروعات الكبيرة بحسب - بل في كثير من الإصلاحات الأخرى . أخص منها بالذكر الفنون الجميلة التى يملكون حضراتكم مقدار تانوها في بلدنا . وأنها في مسيس الحاجة للتنشيط والفلاح .

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا ووزير المالية وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ووزير المواصلات) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور بالايجام.

١٠ - تقرير

بإتة الاتراعات والمراض من القراض الى لخصتها في ١٩ يارسنة ١٩٢٢

(المقرر حشرة الشيخ المحترم الدكتور موسى محمد الفتى)  
على تقرير اللجنة.

**الرئيس** التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها

طبقا للقررات ١٠ و ٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبلدان

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في المريضة رقم ٣١  
وهو رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٣٣ من الدستور؟

(موافقة).

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بمحفظ المريضة رقم ٣٢

طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبلدان؟

(موافقة).

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بمحفظ المريضة رقم ٣٣

طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ المذكورة؟

(موافقة).

٩ - عود

إلى المشروع قانون رقم ٧ - إقراره

على مشروع القانون السالف الذكر وهذا نصه :

**نحن نؤاد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١٤  
وزارة البحرية ونوع ٢ مصلحة الحدود باب ٣ أعمال جديدة) أعتاد  
إضافى بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه) لإنشاء طريق موصلى  
من فوكه إلى مرسى مطروح.

ويؤخذ هذا الأعتاد من حساب الرمم الإضافى على النخا.

مادة ٢ - على وزيرى المالية والبحرية تنفيذ هذا القانون  
كل منهما فيما يخصه.

أمر بأن يصمم هذا القانون بتمام النولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين النولة.

صدر لى .....

أخذ الراى على مشروع هذا القانون بالبدء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة  
عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٧٦

(١) عدد الأصوات التي أصحبت ٧٦ صوتا كلها للموافقة على المشروع.

أقر المجلس للمشروع بالايجام.

أبراهيم راتب بك . إبراهيم رجبى باشا . أبو زيد مصطفى بك . أحمد السليمان بك . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد زور باشا . أحمد  
طلعت باشا . أحمد مرغان باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد مجيب براهيم بك . أحمد نصير بك . اسماعيل سري باشا . الياس حوش بك . أمين  
حسين يوسف الفتى . أمين سامى باشا . أمين طالى باشا .

يونس حنا باشا .

جريس زياترى باشا .

حافظ حسن باشا . حاتم أسعد الفتى . حبيب درس بك . حسن زهران حامد بك . حسن سميد باشا . حسن صبرى بك . حسن على جازى بك .  
الشيخ حسين صالح عطية . حسين واصف باشا .

الدكتور زكى مختار الجبرى الفتى .

سلطان السدى بك . سليمان حبان باشا بك .

فتيق سيد الله صلاح الفتى .

مناخ حسن باشا .

مطمان سيد احمد سام بك .

الشيخ مبدى باشا قاسم بدران . عبد الحليم البيل بك . السيد مبدى الحلى الكرى . عبد الحليم سليمان باشا . عبد الرحمن رشاد باشا . عبد العزيز البسوى بك . عبد القوي

سيد السرى بك . عبد الحكيم شديد بك . عبد الله ميك بك . الفراء عبد الحيد فريد باشا . الفراء على أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهمى باشا .

الدكتور فاروق بك .

فتى فهمى باشا .

محمد أبو النصر القار الفتى . محمد أحمد مود باشا . محمد حورث دافى بك . الفراء محمد صادق يسي باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد طلعت حرب باشا .

محمد بك . محمد بك . محمد بك . محمد فهمى قاضى باشا . محمد عبد باشا . محمد حورث بك . محمد مصطفى حمزة بك . محمد شقيل باشا .

محمد منصور الفتى . محمد نجيب شكرى بك . محمد أبو النصر بك . محمد اسماعيل باشا بك . الدكتور محمد عبد القوياب بك . الفراء محمد عزى باشا . الدكتور

موسى محمد الفتى . مصطفى زبد بك . الترقى موسى فؤاد باشا .

نخلة الفتى باشا .

يوسف فتلى باشا . الألبا زوى . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) بإجماع الحاضرين ١٠



## مجلس الجلسة السادسة عشرة

المتعقد طناً في يوم الاثنين ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٣٢

### ملخص

١٠ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يوم الإنتاج على حاصلات الأرض أوسعتب الصنعة الحلية .

ملحق رقم ١٢

تقرير لجنة المالية

إقرار مشروع القانون

١١ - ورد إلى الأسطة :

( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم أحمد تيجيب بمادة يك من ترخيص فصلية اللوئان لبعض رعاياها التجهين في تجارة القنترات بمبارسة اقتصر قبيل الحاشية - الإجابة عليه .

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم حسن صبيح بك من قلى عهد كلية الآداب من الجباسة إلى وزارة المعارف واستقالة مدير إبلانحه - تم عرض تقرير المراء ٩٩ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان - قرار المجلس بمنع اختياره مؤالا .

١٢ - تقرير لجنة الأخصال من الاقتراح حضرة الشيخ المحترم أمين سامى باشا بجعل المدارس الصيفية مدة نصف شهر . ملحق رقم ١٣

مواقفة المجلس على تقرير اللجنة

١٣ - تقرير لجنة الاقتراحات والمعارف من الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم الجبل بك العامة أمام المحاكم الأصلية . ملحق رقم ١٤

مواقفة المجلس على تقرير اللجنة بأساسة الاقتراح المذكور إلى لجنة الحفانية

١٤ - تقرير لجنة الحفانية من مشروع القانون المراد من مجلس النواب اتلاص بأخافة مائة إلى قانون العقوبات الأهل بشأن عدم تسليم الأشغال ونسقطهم - تأجيله إلى الجلسة المقبلة .

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على حضرة الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح إحدائى في مزاينة السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ يبلغ ٢٨٥٢ جنينا نية كات تكليف المالكين القى تم إشراكها فى الاسكندرية للمال - إحالة إلى لجنة المالية .

٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح إحدائى مبلغ ١٨٨ و ٢٢٤ جنينا في مزاينة مزاينة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - إحالته إلى لجنة المالية .

٥ - استقالة حضرة الشيخ المحترم محمد مصطفى جهمه بك من محسوبة بلغة أنى اامة وطول حضرة الشيخ المحترم الككون زكى غنار الجازىرى انتهى محله .

٦ - جوار الأسطة عين حضور حضرات الزوراء .

٧ - اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم أمين سامى باشا بليام سكانت القرى أرا الحكومية بسبل طلبات القرب جمعة من المالف - إحالته إلى لجنة الاقتراحات .

٨ - تقرير لجنة الحفانية من مشروع القانون المراد من مجلس النواب اتلاص بأخافة مائة إلى قانون العقوبات الأهل بشأن عدم تسليم الأشغال ونسقطهم - تأجيله حتى يحضر حضرة صاحب المالح وزير الحفانية .

٩ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ اتلاص بالمرقة الجمركية .

ملحق رقم ١١

تقرير لجنة المالية

إقرار مشروع القانون

## ٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إنفاق في ميزانية السنة المالية ١٩٣١  
- ١٩٣٢ بمبلغ ٦٨٥٢ جنباً قيمة تلك تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها  
في الاسكندرية لعمال - إقامته إلى بلدة المالية .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا  
نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في ٢٩ فبراير و ١٤ مارس  
سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي  
في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٦٨٥٢ جنباً قيمة ثلث  
تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الاسكندرية للعمال ، ووافق عليه  
بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون - وتقرير اللجنة - ومحاضر  
الجلسات المذكورة - راجعاً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور  
إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة  
المالية .

## ٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إنفاق بمبلغ ١٢٢٤,٦٨٨ جنباً  
في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢  
- إقامته إلى بلدة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا  
نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في يوم الاربعاء ١٦ مارس سنة ١٩٣٢  
في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١,٢٢٤,٦٨٨  
جنباً في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢  
ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا :

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة  
بمجي إبراهيم باشا ورئيس المجلس .

وحضور حضرات الشيوخ المحترمين ماعدا :  
الغائبين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : مصطفى خليفة باشا . محمد الله حيد الرحمن  
افندي . حسن رشوان حامدي بك . سليم خليل بطرس بك .

ثانياً - باعتذار عن جلسة اليوم حضرات :

أحمد ذوالفقار باشا . صالح حقي باشا . طهوف سيد احمد  
سالم بك . عيسوي زايد باشا . قتيبي فهمي باشا . سلطان  
بهسبي بك . سلطان السعدى بك . سليمان عثمان أبابكة بك .  
حسن علي جلاليه بك . يعقوب بنبوكى عطيه بك . حبيب  
دوس بك . عبد العزيز سيف النصر بك .

ثالثاً - بنير إذن :

حضرات : عبد الرحمن رضا باشا . محمد صدق باشا .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك .

عبد الرحمن فكرى بك ( سكرتير عام ) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - الإجازات .

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم حسن رشوان حامدي بك إجازة  
لمدة أسبوعين ابتداء من اليوم . فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازة ؟  
( موافقة ) .

## ٢ - التصديقي على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
لم يمتنع أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة ،

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

### ٥ - استقالة

حضره الشيخ المحترم محمد مصطفى مجوه بك من حضرة لجنة الزرعة  
ورجله حضره الشيخ المحترم الدكتور زكي خنجر الجزائري انتهى عمله

نص بطلب الاستقالة المذكور :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

أعرض لوقتك أني متعجب بلجنة الأشغال والزراعة ويتصانف في معظم  
الأوقات اعتماد المجتئين في آن واحد وطبعا تختلف من إحداهما وفي هذه  
الحالة يترتب على ذلك في بعض الأحيان تعطيل إحدى المجتئين لعدم تكامل  
عدد أعضائها القانوني .

فأرجو قبول استغاثتي من لجنة الزرعة واقتطاب عضوا بديلا مني لعدم  
تعطيل الأعمال .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

مغرياني ١٥ مارس ١٩٣٢

محمد مصطفى مجوه بك

حضر مجلس الشيوخ

**الرئيس** - عرض حضره الشيخ المحترم الدكتور زكي خنجر الجزائري  
أقضى أن يكون عضوا بلجنة الزراعة . فهل توافقون حضراتكم على أن يمل  
في هذه اللجنة على حضره الشيخ المحترم محمد مصطفى مجوه بك ؟

( موافقة ) .

### ٦ - استئلة

**الرئيس** - لميجز الأسئلة حتى يحضر حضرات الزوار .

### ٧ - اقتراح

من حضره الشيخ المحترم أمين ماضي باقا بجام مكان القرى أو الحكومة يصل  
طلبات القرب ببيتة من الساكن - إحالة إلى لجنة الاقتراحات

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة  
الاقتراحات ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة الاقتراحات .

فأشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية -  
ومحضر الجلسة المذكورة - راجعا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ١٧ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون إلى  
لجنة المالية ؟

**مقبرة الشيخ الفرم محمد عبد الله** - بالنسبة إحالة هذا المشروع إلى لجنة  
المالية وقد حوى كثيرا من المسائل الفنية فهل لا يستحسن المجلس أن يضم  
إلى لجنة المالية اثنين من حضرات أعضاء لجنة الأشغال تختصهما اللجنة  
المذكورة ليشاركوا مع لجنة المالية عند بحث هذا المشروع ؟ أظن أن  
في ذلك تسجيلا مهمة اللجنة .

**مقبرة الشيخ الفرم عباس عروصه بك** - هذا الطلب سابق لأوانه  
ولا حل له الآن وأرجو عدم الموافقة عليه حتى يمرض المشروع على لجنة  
المالية فاذا وجدت أنها في حاجة لما يطلبه حضره الشيخ المحترم عجب بما  
رجعت إلى المجلس في ذلك .

**مقبرة الشيخ الفرم عبد العظيم الربيع بك** - جرى العمل على أنه إذا كان  
المشروع يحتاج إلى بحثه إلى مجتئين كما يقال من مشروع القانون المروض الآن  
يحال إلى لجنتي المالية والأشغال لبحثه الأولى من الوجهة المالية ثم تبث  
به إلى اللجنة الثانية لبحثه من الوجهة الفنية .

( ختمة ) .

أصوات : لا ، لا .

**مقبرة الشيخ الفرم محمد عبد الله** - تستطع لجنة المالية  
أن تنتظر المشروع وحدها وأن تستعمل وزارة الأشغال ولكن يحسن أن يشرك  
معه اثنين من أعضاء لجنة الأشغال في بحث المسائل الفنية وهذا لا ضرر  
منه مطلق .

**مقبرة الشيخ الفرم أحمد طليط** - تريد أن تعرف إن كان حضره  
الشيخ المحترم محمد عبد الله يتكلم بصفتة الشخصية أو باسم اللجنة وهي لمجتمع  
بند ولم يؤخذ راجعا فيما يطلبه .

والذي أراه هو أن يحال المشروع إلى لجنة المالية فاذا وجدت ضرورة  
لاختيار عضوين من لجنة الأشغال طليت ذلك من المجلس .

**مقبرة الشيخ الفرم محمد عبد الله** - لم أتكم بلسان لجنة المالية وإنما  
كمكلمت بصفة كقولهم حضرا في المجلس .

## ٨ - تقرير لجنة الحقائقية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب لتلاص بأمانة مادة إلى قانون التعديلات الأصل بشأن عدم تسليم الأطفال ومعتقهم - تأجيله حتى يصدر حاضرة صاحب الحال وزير الحقائقية

الرئيس - لإجل النظر في هذا المشروع حتى يصدر حاضرة صاحب المال وزير الحقائقية .

## ٩ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ لتلاص بالتريفة البحرية - تقرير لجنة المالية - إقرار مشروع قانون

(المرح حاضرة الشيخ المحرم عبد محب باشا) .

الرئيس - ورد كتاب من حاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بتدب حاضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا الحضور بالمجلس عند نظر هذا المشروع .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نشرف بأن نغير دوتكم أننا قد رأينا استدلاب سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية لحضور جلسة مجلس الشيوخ التي تمتعت في يوم الاثنين ٢١ الجاري بدلا منا .

وتفضلوا دوتكم بقبول فائق الاحترام ما

الطاهرة في ١٩ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء  
استيعال صدق

مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك - أذبح تأجيل النظر في هذا المشروع والمشروع الاتحادي الخاص بزم الاتحاج لسنتين : الأول أن هناك مسألة خطيرة يجب أن نعرف فيها رأي حاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، والسبب الثاني هو أن هناك مسألة أريد أن ألفت نظر أخوية لجنة المالية إليها جاءت في آخر التقرير المقدم منها وقد يكون في لفت النظر سبب لتعديلها ، ولكن السبب الأول هو في الواقع السبب الجليلي .

الرئيس - الذي أمره أنب حاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يستعمل النظر في هذين المشروعين .

مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك - الاستعمال في الواقع موجود ولكن وجود دولة رئيس مجلس الوزراء في المجلس اعتبره أكثر استحيالا .

الرئيس - حاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أتاب حدة سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية .

مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك - مشروع القانون المروض على المجلس تم بحثه وصالح لأن ينظر في المجلس وقد تدب سعادة وكيل وزارة المالية وهو رجل فني ولم بالمشروع لاسما تاما فلا محل لاجابة طلب التأجيل .

على أنه إذا فرض وتأجل المشروع إلى الجلسة المقبلة ولم يتمكن دولة وزير المالية من الحضور فيها فهل يؤجله المجلس مرة أخرى ؟

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانون الآن ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر نظر مشروع القانون المذكور الآن .

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ١١) .

( حضر حضرات أصحاب المال والسعادة عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية - أحمد علي باشا وزير الأوقاف - حافظ حسن باشا وزير الزراعة - علي ماهر باشا وزير الحقائقية - محمد حامي صبي باشا وزير المعارف العمومية - أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ) .

المقرر - طلب حاضرة الشيخ المحرم حسن صبري بك عند بدء النظر في مشروع هذا القانون تأجيل النظر فيه لسنتين أو لثلاث سنوات صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء والثاني اعتراضه على عبارة جاءت في نهاية تقرير اللجنة نصها :

" أنه ما دام أن مشروع القانون المروض مطلوب به تحويل الحكومة الحق في إصدار مراسيم لها قوة القانون بتعديل نوع خاص من الضرائب لمدة معينة على أن تعرض هذه المراسم على البرلمان طبقا لنصوص الدستور فيكون البرلمان بموافقة على مشروع القانون المروض قد احتفظ بحق رقابته على الحكومة وهو الحق الذي تنص به النظم الدستورية " .

وقد فهمت أن اعتراض حاضرة الشيخ المحرم قائم على العبارة التي جاءت في هذه الفقرة من التقرير وهي " على أن تعرض هذه المراسم على البرلمان طبقا لنصوص الدستور " لأن مشروع القانون المقدم من الحكومة والمروض الآن يطلب تحويلها إصدار مراسيم لها قوة القانون بتعديل التعريفات الجمركية لم ينص فيه صراحة على أن هذه المراسم التي تستصدرها الحكومة يجب أن تعرض على البرلمان . على أي ألفت نظر حضراتكم إلى أن المادة الأولى من مشروع القانون المروض نصت على وجوب تقديم مشروع القانون لتلاص بالتريفة البحرية في الدورة البرلمانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وهذا معناه بالعلم أن الحكومة ستقدم إلى البرلمان مع كل المراسم التي صدرت بالتدريجات الخاصة به .

مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك - الموضوع المروض على المجلس اليوم موضوع في غاية الخطورة ، موضوع يثار فيه مجلس الشيوخ عن أهم اختصاصاته له وهو بحث الضرائب والرسوم التي تفرض في الدولة .



والزم الجركى ضريبة ولا مدنى لنا مطلقا من أن نعتبره كذلك ويجب علينا ونحن نعرض الضرائب أن نبينها وتبين حقيقتها وقيمتها .

لم يحصل مطلقا أب فرنسا خالفت دستورها في وقت من الأوقات وخلاصة البحث أدت إلى أن الدستور المعمول به في فرنسا الآن - وهو دستور سنة ١٨٧٥ - ليس فيه نص يشبه نص الدستور المصرى وإذن فلا مشابهة بينهما ولا يمكن مجال من الأحوال أن يرتكن على ما تمهله فرنسا . على أنها في الواقع يعملها الاستثنائى في بعض مسائل خاصة - وليس في الترخفة بإكملها - تركن على قانون لم ينف - قانون عادى وليس بدستورى صدر في سنة ١٨١٤ ومعروف أن القانون العادى يمكن بقرار من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومصادقة الملك أن يبنى .

أما في حالتنا هذه فنحن نطبق دستور لا قانونا عاديا ولذلك لا يمكننا مجال من الأحوال أن نخرج عن نص الدستور لأننا بشرعنا هذا نخالف نصا يقضى علينا بالاحتفاظ بكامل سلطتنا التشريعية .

على أن فرنسا في الحالة التي ضرب بها المثل تشترط عرض هذه المراسم على البرلمان في دور انعقاده ، إن كان مقعدا ، أو في الدورة التالية إن كان غير منعقد .

أما المشروع المقدم اليها ، فقد خالف في الواقع ما اتفق عليه . وما أقوه البرلمان في سنة ١٩٣٠ من وجوب عرض المراسم عليه ، ورفض بين المرسوم الذى يصدر بالتعديل ، وبين مرسوم الترخفة نفسه ، وقد اشترط عرض الاثنين على البرلمان .

أما في مشروع البيللة - وهو ما أردت لفت نظر حضرة الشيخ المقدم المقدم اليه - فالس فيه عما فضلا عرض هذه المراسم على البرلمان ولم يتعرض إلا لقانون الترخفة الجركية .

ولما كان أول أسباب قبول الأغلبية في اللجنة لهذا المشروع هو أنه مادام أن مشروع القانون المروض مطلوب به تحويل الحكومة الحق في إصدار مراسم لها قوة القانون بتعديل نوع خاص من الضرائب لمدة معينة ، على أن تعرض هذه المراسم ( ولم يقل مرسوم الترخفة ) على البرلمان طبقا لنصوص الدستور ( وانظروا حضراتكم إلى الأمر القريب من هذا ) ، فيكون البرلمان بموافقته على مشروع القانون المروض قد احتفظ بحق رقابته على الحكومة . وهو الحق الذى تقتضى به النظم الدستورية .

وهذا السبب قد انعدم فضلا ، لأنه حتى لو غير أساس ، إذ الواقع أن مشروع القانون المروض علينا في نفس هذا التقرير قد دعى منه عرض المراسم على البرلمان . وإلزم من هذا فإن أغلبية اللجنة عمال على إمكان قبول هذا المشروع بأن البرلمان حتى الرقابة بدليل أن المراسم ستعرض عليه ، الواقع أن هذا غير الواقع .

وإذن ففى إقرارنا لهذا المشروع مخالفة صريحة لنصوص الدستور .

وهنا أنا مضطرا لأن أقول إن السلطة التشريعية لا تملك مطلقا أن تتدخل من حق لها . لأن هذا الحق لم يعط السلطة التشريعية ، وإنما أعطى للسلطة

تلا حضرة الشيخ المقدم المقرر بياننا عن موضوع أمير في جلسة مجلس النواب في سنة ١٩٣٠ ، والذى جرى وقتئذ هو أن الحكومة في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ في الوقت الذى أوشكت أن تنتهى فيه آخر اتفاقية جركية بين الحكومة المصرية وبين إيطاليا - أى في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ - وتعصب باتخاذها يد الحكومة مطلقا في وضع الترخفة الجركية - وقد كانت يدعا مغلوقة قبل ذلك التاريخ - كانت قد رأت قبيل ذلك خطورة الموقف فندبت خبراء إحصائيين ليضروا مشروع تخرفة جركية وقد قام هؤلاء الخبراء بوضع مشروع هذه الترخفة وأعدت الحكومة بمقتضاها في لجنة حكومية درسها بمجلسها المجلس الاقتصادى ثم قلست مشروع الترخفة في وقت ضيق جدا إلى مجلس النواب وطلبت إليه أن يصدر قراره فيه لأنه لابد من تنفيذه اعتبارا من ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ . ولا اضطرت إلى العمل بالتخفة القديمة وفى العمل بها فيه هائل على الدولة .

ولما كان الوقت لا يسمح لمجلس النواب ومجلس الشيوخ أن يمتا تعريفة وضمت على أساس ينفرد الأساس الذى كان معمولا به قبل ذلك - إذ كان أساس الترخفة القديمة تحصيل رسوم قديمة ( يعنى أخذنا كل المسألة من قيمة الشئ ) . ثم جعلت الحكومة منها إلى الترخفة النوعية ( يعنى أن يؤخذ مقدار كل ما على نوع ) . وقد بلغت الأرواح في الترخفة الآلاف وكان من المستحيل على مجلس النواب في ذلك الوقت أن يمت الترخفة وهو مجلس الشيوخ في ستة أيام - لما كان الأمر كذلك طلب إلى المجلسين في ذلك الوقت تلك الظروف أن يميزا بطريق الاستثناء إصدار الترخفة الجركية بمرسوم على شرط أن يعرض هذا المرسوم على البرلمان في دور انعقاده حينذاك أى بعد صدوره مباشرة وعلى شرط أن تعرض الترخفة كلها في أقرب وقت .

هذا هو الموضوع الذى عرض على مجلس النواب وهذه الظروف التى من أجلها اختصرت لجنة المالية في ذلك المجلس بعض البحث وضمت تقريرها . عرض هذا الموضوع على تلك اللجنة التى كتبت مقترنا بعضويتها فقام فيما رأينا .

دفعت وقتئذ بأن كل هذه الضرورات لا تبيح مطلقا السلطة التشريعية أن تتدخل عن اختصاصها وأن تخالف نصا صريحا في الدستور . فليق البيللة شيئا أو شيئين أو ثلاثة شهور يعمل بالتخفة القديمة حتى يتمكن البرلمان من بحث هذه الضرائب ومن فرضها على سكان البلاد . ذلك أول من أن يقال إن السلطة التشريعية اشتركت في مخالفة دستورية تعتبر مائة من أخطر السوايق في بلد يريد أن يكون له نظام نيابى جدى .

لما عرض هذا قالوا : لا . نحن وإن كان عندنا نص قاطع ولكن لم لانتقبه ببلاد أخرى ، وبناء على ذلك أمير هذا البحث الذى تلا خلاصته حضرة المقرر .

الواقع أن حملنا اليوم لا يتفق مع صراحة نص الدستور المصرى من جهة ولا مع السابقة التى أشير إليها في تقرير أغلبية اللجنة من جهة أخرى ولا مع ما أجاز مجلس النواب ومجلس الشيوخ في هذا الموضوع من جهة ثالثة . فنحن نخالف مخالفة لاثمة لأن نص الدستور المصرى صريح لا يسع فيه .

ثوون الدولة. ولا يمكن بحال أن يقبل مني التنازل عن أهم شيء في اختصاصي وهو التشريع في مسائل المال .

والاستور أجليد يحدد مدة انعقاد البرلمان بخمسة أشهر .

**الرئيس** - إنما يجوز أن تطول .

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - حقا يجوز أن تطول . ولكن للحكومة بعد انتهاء الخمسة الأشهر الحق في استصدار مرسوم بإنهاء دورة البرلمان . هذا حق لا شك فيه . فالحكومة تعطى البرلمان خمسة أشهر . وتأخذ لنفسها سبعة أشهر لها فيها حق استعمال السلطة التشريعية بشرط . أما نحن فثاني في المسألة الخولة لنا وننتزل من حقنا السلطة التنفيذية . هذا ما لا يمكن أن يكون مطلقا . خصوصا إذا كان من وراء ذلك تلك المخالفة الصريحة .

غريب جدا أن نسمع من وزارة المالية في طلبها للضن على السلطة التشريعية في استعمال حها . أك في ذلك كشفا للأسرار . ومحا على المضاربات . وغير هذا .

غريب هذا التعليل . ولا يمكن أن يفهم مطلقا . لأن الحكومة وهي تطلب منا أن لا نفوضها . لا تدعي لنفسها مطلقا أنها لن تفرض علينا التفرقة الجزئية . وإنما تقول إن الظروف تجعلها في حل من أن تنازل عن العرض . إذن ستري الحكومة نفسها مضطرة في وقت ما أن تفرض علينا التفرقة الجزئية . والذي يدعو إلى الاعتراض اليوم في فرض التفرقة الجزئية قد يرد هذا أيضا .

لا أفهم مطلقا أن التفرقة الجزئية التي تفرض الرسوم في البلد تفرض على المجلس الاقتصادي والمجلس الجزئية ، وحل موظفي وزارة المالية ، وحل وزير المالية ، ويمنع منها في الوقت نفسه المختص وسله بالتشريع ، وهو البرلمان .

كيف يقبل مني الموافقة على تعديل التفرقة التي طلبت الحكومة بالحاج من البرلمان في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ الموافقة عليها . وهذا نحن الآن في ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ ، أي أنه مضى أكثر من سنتين ، ونحن نسمع من التفرقة ولا نعرف منها شيئا مطلقا . وكيف يطلب اليوم منا أن نتخذ هذه المخالفة للاستور .

إن كان هناك دستور يعتزم فيجب ألا يجزئ تشريعا كهذا . لأن المجلس لا يمكن أن يشرع مخالفا للدستور .

**مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيه بك** - عدد ما كان حضرة المغرب يتلو تقريره ويذكر ما دار مجلس النواب في سنة ١٩٣٠ من المناقشات المتعلقة بالتشريع في فرنسا سميت حسبا من يقول "لنا وما للتشريع في فرنسا . أليس لنا دستور خاص يمكن أن نفهم معانيه وأن نحكم على الأمور بما جاء فيه ."

أرجو من صاحب هذه الملاحظة أن يرتعنا من نفسه لأن دستورا ولد دساتير أجنبية وليست لنا تقاليد دستورية ترجع إلى مئات السنين في البلاد الأخرى .

نحن نأقنول ولنا المذرف في الالتجاء إلى هذه المراجع .

المسألة المروضة على حضراتكم هي هل في طلب الحكومة من البرلمان تفويضا لإصدار مراسيم لها قوة القانون بإنشاء أو تعديل ضرائب مخالفة لنص المادة ١٣٣ من الدستور التي تقول إنه لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ؟

الاجابة على هذا السؤال يجب علينا أن نرجع كما رجح الباحثون في مجلس النواب سنة ١٩٣٠ إلى ما يقابل هذه المسألة في الدساتير الأخرى .

وبما أن دستور انكفرا لا يمكن التماس عليه لأن البرلمان هناك هو كل شيء فيستطيع أن يبدل حتى المبادئ الدستورية فلم يبق أمامنا إلا دستور فرنسا وهو دستور مكتوب كاللستور المصري .

في الواقع وعس الأمر أن هذا الموضوع يتناقض بمبدأ تشريعي فقهيه وهو هل السلطة التشريعية أن تنهب عنها السلطة التنفيذية في وضع تشريع أم لا ؟ هذا ما يجب أن يكون مدار بحثنا .

اختلف في هذا جميع من كتب في الموضوع من الفقهاء الدستوريين . ولكن الرأي الغالب بينهم هو جواز ذلك . وقد أبدت هذا الرأي في فرنسا أحكام القضاء المال في مجلس الدولة (Conseil d'Etat) ومكة النقص والأبرام هناك قالوا جميعا إن السلطة التشريعية الحق في أن تفوض بطريق الالابة (délégation) السلطة التنفيذية في وضع تشريع وطالوا هذا بأنه من كانت السلطة التشريعية تلك التشريع ليس ما يمنحها من أن تفوض أو تتل من هذا الحق لنهرها في أمر معين في وقت معين وفي حدود معينة وقالوا إن التفويض لا يجوز أن يكون عاما لأن المجالس التشريعية إن تنازلت عن جميع حقوقها أصبحت لا وظيفة لها .

إن السند القانوني لهذا الرأي غير موجود في الواقع لأنه لا يوجد نصوم في الدستور الفرنسي تحول السلطة التشريعية أن تفوض للسلطة التنفيذية هذا الحق .

ولكن جرى العمل هناك على ذلك فانه كما جاء في تقرير لجنة المالية لمجلس الشيوخ صيد قانون في ديسمبر سنة ١٨١٤ يميز للحكومة في حالة الاتصال أن تزيد موقتا ضرائب الجمارك على البضائع الأجنبية . صيد هذا القانون في الوقت الذي كان لفرنسا دستور يحمي .....

**الرئيس** - إني متأسف لأن حضرة الشيخ المحترم يهجد نفسه في الادلاء بمثل هذه البيانات بينما حضرة الشيخ المحترم الذي أثار الاعتراض غير موجود بيننا الآن .

**مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيه بك** - يظهر أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك يهجد الجابة على اعتراضاته من دولة رئيس الوزراء نفسه . لكن هذا لا يعني من تمام البحث .

في المواد الخاصة بفرض الضرائب فانما ذلك كان من الجائز للحكومة  
 - من باب أولى - أن تصدر مثل هذا المرسوم في أثناء انعقاد البرلمان  
 بعد أن يأذن لها في ذلك. فضلا عن هذا نحن لا نطلب مجرد الاذن من  
 البرلمان كما قيل لحضرة النائب اضمح، وإنما نطلب إصدار إذن قانون  
 وهذا هو المهم لأن من عك إصدار القانون عك ولا ريب الاذن به، وإذنا  
 كان من اختصاص البرلمان أن يوافق على قانون بضريبة على وجه العموم  
 فله - وهو صاحب الحق الكامل - الاختصاص الجزئي في أن يأذن  
 للحكومة بإصدار مثل هذا المرسوم بقانون وما قامت الأنظمة الدستورية  
 بتجيب الحكومة أن تطلب تفويضا مينا في أمر مبيت ولجنة معينة على أن  
 ترجع البرلمان تكون له الكلمة العليا النهائية فاني لا أرى كيف يمكن أن  
 يقل إن الإجابة في حالتها غير جائزة.

وعلى كل حال فإن الأصل الدستوري والمبدأ الفقهى الذي أرجع إليه  
 هو يحث جواز هذا التفويض (délégation) وأرجو أن يفهم أن ما  
 أشرت إليه هو رأى غالبية الفقهاء الذين كتبوا في هذا الموضوع وقد مره  
 رأى القضاء الأعلى وعكة القضاء والبرام. ويظهر أن سبب الإجابة هو  
 الضرورات الملحة النوع من التشريع.

إن الحكومات لم تنبأ إلى التفويض في هذا النوع المعين من التشريع إلا  
 في الظروف القوية حتى أن حكومة انجلترا الحالية اضطرت أمام ظروف  
 قهريّة أن تلجأ إلى طريقة جديدة فطلبت إلى مجلس النواب تفويضا بأن  
 تعمل في الرسوم الجركية بالزيادة بعد أخذ رأي لجنة معينة وهذا يختلف  
 مخالفا لما التي جرت طينا من أزمان بيسلده. فالضرورات هي التي ألجأتنا  
 لذلك.

أريد أن أفصل بصلا تاما بين البحث في المبدأ وبين البحث في المبررات.  
 فنيا يختص بالمبدأ فالتفويض جائز فنيا يتلوق بالمبررات فقد اتفق  
 في الرأي مع حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك لأن الحكومة ظلت  
 ستين دون أنه تقدم مشروع قانون التعريفة الجركية للجلس لإذنا مرسوم  
 التعريفة المذكورة صدر في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وكان المفروض إذ ذلك  
 أن تعرض الحكومة على البرلمان في العودة قسمها مشروع القانون ولكنها  
 لا تزال تطلب الاموال وقد يكون في الإيضاحات التي سيصلح بها حضرة  
 صاحب السعادة وكيل وزارة المالية ما يفي عن التطويل لاني لم أجد  
 في الأوراق المبرر الكافي لهذا التصرف حتى الآن.

بناء على هذا أرى أن الاعتراض في غير هذه وأن القانون دستوري.

المقرر - الاعتراض الذي قام على تقرير لجنة المالية هو أنه ووجه  
 - كما قلت لحضراتكم - أن الحكومة تتعرض على البرلمان جميع المراسم  
 الخاصة بالتعديلات التي تدخلها على التعريفة الجركية.

والواقع أن اللجنة لم تأت بذلك من عملها لأن الحكومة وعدت فلا  
 بتقديم هذه المراسم للبرلمان، وعندئذ القليل من ذلك، وهو إعقاب الحكومة  
 الذي ستمسونه منها الآن.

في سنة ١٨١٤ كانت فرنسا في ظل دستور يحمي أن لا تلتأ ضرائب إلا  
 بقانون ومع هذا ففي ديسمبر سنة ١٨١٤ صدر قانون حادى يعطى الحكومة  
 الحق في أحوال الاستعجال أن تضع ثمرى الضرائب والقول بأن قانون  
 سنة ١٨١٤ وضع على غير أساس دستوري قول فيه جرافة.

لقد وضع هذا القانون رغم النصوص الدستورية وسارت فرنسا على هذا  
 التقليد إلى أن صدر دستور سنة ١٨٧٥ قبل أنه لا يوجد في هذا الدستور  
 الأخير نص يشبه نص المادة ١٣٣ من الدستور المصري ولكن وجدت  
 أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة من دستور فرنسا الصادر في ٢٤ فبراير  
 سنة ١٨٧٥ فيها هذا المعنى لأنها تقر أن جميع القوانين المالية يجب أن تمر  
 مجلس النواب ثم مجلس الشيوخ. ومعنى هذا أنه لا يمكن تقرير ضريبة إلا  
 بقانون. وهذا هو رأى دالوز.

وقرأ حضرته بالفرنسية نبذة من موسوعة دالوز هذه ترجمتها: "نص  
 الفقرة الثانية من المادة ٨ من دستور ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥ (وكذلك  
 الدساتير السابقة له) بأن القوانين المالية وبالتالي كل القوانين التي تترى  
 إلى فرض ضرائب جديدة أو إلى تعديل ضرائب قائمة يجب عرضها على  
 مجلس النواب وإقرارها منه قبل عرضها على مجلس الشيوخ.

ويقتب على المبدأ الذي هو موجه لا تفرض ضريبة إلا بموجب قانون أنه  
 لا السلطة التنفيذية ولا السلطة الإدارية تلك وضع ألوان تفرض على الأفراد  
 ضريبة ما.

غير أنه للشراح حق تفويض رئيس الحكومة بنص صريح أن يقرر  
 بلاحة أو قانون إداري الطريقة التي تتبع في فرض الضرائب"

يتبين من هذا أن القول بأن دستور سنة ١٨٧٥ ليس فيه نص يشبه نص  
 المادة ١٣٣ من الدستور المصري قول فيه تجاوز ألوان.

على أنه فوق ذلك ليست مسألة الضرائب من المسائل العادية ولكنها من  
 أمهات المسائل الدستورية المعترف بها ولولم يرد هنا نص دستوري.

أظن أنه لأجل بعد هذا للدخول في تفصيلات أحوال الشراح والطل  
 التي استندوا إليها في الوصول إلى هذه النتيجة وأكفى بأن أقول إن البعض  
 استند إلى المادة ٣ من دستور سنة ١٨٧٥

أضيف إلى ما تقدمت بملحلا آخر جاء على لسان وزير المالية السابق ردا  
 على حضرة النائب المحترم إذ ذلك حسن صبري بك في جلسة ١٢ فبراير  
 سنة ١٩٣٠ مجلس النواب ولم نشر إلى لجنة المالية مجلس الشيوخ في تقريرها  
 وقد حيث بإيراد هذا التعليل لأنه يتجس مع آراء بعض حضرات الشيوخ  
 المحترمين من حيث تعرضه لتفسير مواد الدستور المصري.

قال الوزير "إنه (حضرة حسن بك صبري) ارتكبت في المادة ٤١ من  
 الدستور واتخذها دليلا على صحة نظريته مع أن هذه المادة هي التليل كل  
 الدليل على جواز تفويض الحكومة أثناء انعقاد البرلمان في إصدار مراسم  
 جزئية، فالقاعدة المذكورة تنص على أنه في ضريبة البرلمان يجوز للحكومة  
 أن تصدر من غير إذن مرسوم بقانون في كل المواد على الإطلاق حتى

نص الطلب :

حضرة صاحب الدولة

نرجو إيفال باب المناقشة لأن الموضوع استوفى حقه ما أحمد عرفان .  
أبراهيم وجيه . عبد مقبل . حسن سعيد . إلياس عوض . أمين غالي . علي  
فهى . محمد أبو النصر الفار . أبو زيد طنطاوى . أحمد السبازى . الدكتور  
أحمد رشيد عبد الله . عبد العزيز السيوتى .

**مقرر الشئ المحرم حسن صبرى بك** - أنا أعارض في إيفال باب  
المناقشة لأن حضرة الشيخ المحترم الذى تكلم في المسائل الدستورية أشار إلى  
نص في الدستور القرائى وهذا النص لا ينطبق على حالتنا .

**الرئيس** - هذا الكلام في الموضوع .

**مقرر الشئ المحرم حسن صبرى بك** - هذه مسألة قانونية ولا يلحق  
بمجلس الشيوخ إيفالها . ولذلك أطلب استمرار المناقشة لأرد على حضرة  
ك أي أن المادة التي أشار إليها ليست هي المادة التي تنطبق على موضوعنا  
بل هي خاصة بالمناظرة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إيفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشئ المحرم الدكتور مرسى محمود فخري** - أنا لا أريد التكم  
في الموضوع وإنما أقول إن الموضوع دقيق ولذا أطلب تأجيل النظر فيه  
أسبوعاً حتى نقرأه ونفكر من دراسته .  
( ضجة ) .

**الرئيس** - هذا الطلب لا محل له الآن مادام المجلس قد قرر إيفال  
باب المناقشة فهل توافقون حضراتكم على الانتقال لمناقشة مواد مشروع  
القانون ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشئ المحرم حسن صبرى بك** - أنا أعارض في ذلك .

**مقرر الشئ المحرم فضيلة الشئ محمد إدريسى انظره** - أطلب  
إيفال الجلسة بضع دقائق لأداء لريضة صلاة المغرب .

( رنعت الجلسة للاسترخاء الساعة السادسة والنصف مساءً وأعيدت  
في الساعة السادسة والنقطة الخمسين مساءً ) .

فلا اعتراض إذ قد تلافاه الحكومة بما أبدته أمام اللجنة بعبارة صريحة  
من أن جميع المراسم الخاصة بالتمريفة البحرية معرض على البرلمان .  
وقد قلت قبل الآن إنه قد ورد في مشروع القانون نص يوجب على الحكومة  
أن تقدم إلى البرلمان القانون الخاص بالتمريفة البحرية ويكون شاملاً  
بالطبع لكل التعديلات التي أدخلت عليها .

سما أيضاً اعتراضاً على الاستناد إلى دساتير وقوانين البلاد الأخرى في  
التعديل على صحة نظرية اللجنة مع أن حضرة المعارض أخذ يصرده جميع ما  
قالته اللجنة بالتفصيل فذكر دستور سنة ١٨١٤ ودستور سنة ١٨٧٥ والفراسين  
والعبارة التقرينية التي تلاها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك هي  
ذات العبارة التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها فخلا من مناقشة مجلس  
النواب .

التقرير ظاهر وجل والجمت الذى أجبه اللجنة بين بطريقة واضحة أن  
الحكومة الحق في أن تستصدر القوانين المطلوب .

أما العبارة التي ذكرت على لسان وزير المالية السابق في مجلس النواب  
المساخى خاصة بهذا القانون والتي استندت بها إلى المادة ( ٤١ ) من الدستور  
فأنا لا أقول ما جاء به لأن المادة المذكورة تتكلم من القوانين التي تصدر في  
عطلة البرلمان ولكن فيما يتعلق بالضرائب فإن المادة ( ١٣٣ ) من الدستور  
هي الواجبة التطبيق .

بناء على ذلك ترون حضراتكم أن ما قاله وزير المالية في ذلك الوقت  
لا ينطبق ولا ينبغي على الموضوع الذى نحن بصده وما حملته ببنائنا المالية  
من حيث بحث الموضوع بحثاً كاملاً مفصلاً لا يحتاج إلى كلام في جواز  
التفويض للحكومة بأصدار مراسيم بتعديل التمريفة البحرية خصوصاً وأن  
التفويض الذى سيصدره المجلس للحكومة تفويض محدد معين وستقوم  
الحكومة فعلاً بتقديم تلك المراسم الخاصة بالتعديلات التي تدخلها على التمريفة  
البحرية إلى المجلس في الوقت الذى تطلب فيه مشروع القانون لتلاص بالتمريفة  
البحرية طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المفروض  
على حضراتكم اليوم . ليس كذلك ؟ ( مستمراً سعادة وكيل المالية ) .

**مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهيب باشا** ( وكيل وزارة المالية ) -  
نعم . مستند الحكومة جميع المراسم الخاصة بالتعديلات إلى البرلمان ( ١ ) .

**الرئيس** - بعد هذا لم يبق على للاعتراض ما دامت الحكومة مستند  
للبرلمان هذه المراسم والأمر متوكل لحضراتكم .

**الرئيس** - تقدم طلب من أكثر من عشرة أعضاء بإيفال باب  
المناقشة .

( ١ ) هذه العبارة وضعت بدلاً من عبارة " قد أجبت على ذلك أمام اللجنة " التي وردت  
في النسخة المرفقة وذلك بناء على قرار من مجلس الشيوخ بعد مناقشة دكرات في جلسة ٢٨ مارس  
سنة ١٩٣٢ وعلمية بمحضرها .

تتبع ذلك فأنى أن يصبح القانون المشار اليه في المادة السابقة سارى المفعول يرخس لوزير المالية في أن يمتع بقرار وزارى إعفاطات موقنة من الضريبة المتوة عنها قبل قبول يوجه طام أو يوجه خاص ."

مادة ٣ - يستبدل بالمادة السادسة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ النص الاتى :

"مفكومة أن يتم إعفاطات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بماملة الأمة الأكروطية على ألا تتجاوز مدة العمل بها التاريخ الذى يصبح فيه القانون المشار اليه في المادة الأولى من هذا القانون نافذ المفعول ."

مادة ٤ - على وزرائنا كل فيا ينضه تنفيذ هذا القانون الذى يسرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بنظام المولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق ...

أخذ رأى على مشروع هذا القانون بالنسباء بالاسم فكانت النتيجة كالآتى :

عند الأصوات التى أعطيت ... ٦٧ صوتاً

الأغلبية المطلقة ... ٣٤

الموافقون ... ٦٥ صوتاً (١)

غير الموافقين ... ٧ أصوات (٢)

وامتنع ثلاثة (٣)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

مفكرة صاحب المصادرة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - أرجو أن ينظر المجلس مشروع هذا القانون بطريق الاستعجال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر هذا المشروع بطريق الاستعجال ؟

(موافقة) .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

### مشروع قانون

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالترقية الإجبرية

لجن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بتعديل الترقية الإجبرية النص الآتى :

"كل مرسوم يصدر بناء على الفترتين السابقتين تبق له قوة القانون إلى أن يصمم قانون الترقية الإجبرية سارى المفعول ويجب أن يمرض مشروع هذا القانون على البرلمان أثناء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ إلا إذا وافق المجلسان على مد هذا المبدأ"

مادة ٢ - يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ النص الآتى :

(١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم بويه باشا . أبو زيد طهائى بك . أحمد السنارى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . الدكتور أحمد رفيد عبد الله بك . أحمد زهير باشا . أحمد طه باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد نهى الرشيد بك . أحمد تميم براده بك . أديار نصيرى بك . الدكتور أسد يوسف طه اللهى . اسماعيل سرى باشا . إلياس موسى بك . أمين حسين يوسف اللهى . أمين سامى باشا . أمين خالى باشا .

برجس

نقائى

باشا .

حافظ القشورى بك . حافظ حسن باشا . حسن صعيد باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين راضى باشا .

الدكتور زكى خنار الجيزى اللهى .

الشيخ

سعد الله حلاجه اللهى .

الشيخ عبد اللطيف حامى بدران . عبد الحميد سليمان باشا . عبد العزيز البيهون بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شبيب بك . عبد الله حميك بك . أفراد عبد الحميد

فردي باشا . الأفراد على أحمد باشا . على نهى باشا . على ناصر باشا .

كامل برجس تكللا بك .

محمد أبو النصر القار اسندى . الشيخ محمد الأحدى القناريسى . محمد توفيق مدنا بك . الأفراد محمد صادق يحيى باشا . محمد طلعت حرب باشا . محمد على بكز بك .

محمد نهى باشا . محمد نهى القاضوى باشا . محمد محب باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى جموه بك . محمد مقل باشا . محمد منصور اللهى . محمود أحمدين

أمانه بك . الدكتور محمود عبد الرهاب بك . محمود شكرى باشا . الأفراد محمود حوى باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القريق موسى فؤاد باشا .

يوسف طهائى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) حسن صبرى بك . الشيخ حسين رالى .

الشيخ عبد الحميد سليم .

عبد خيرات راضى بك . الدكتور عبد طاهر بك . عبد غيه بك .

لجنة المجلس باشا .

(٣) عبد الحليم خليل بك .

محمود أبو النصر بك . برسى محمود اللهى .

(ثم قدم حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك حضرة صاحب النولة الرئيس ورقة بها بيان أسباب عدم موافقته على مشروع القانون (١)).

**الرئيسي** - يبين حضرات الشيوخ المختصين أسباب امتناعهم عن إبداء آرائهم .

**مفكرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - امتنعت عن إبداء رأي لسببين ، الأول أنى أرى في هذا القانون قصفا قد يلعب بحق الرقابة البرلمانية لأنه لم ينص في صلبه على وجوب عرض المراسم بالتصديلات على البرلمان في الدورة التي تصدر فيها أو في الدورة التي تليها وأكفى بما وصلت به الحكومة من تقددها إلى البرلمان على أن الورد عندى لا يقوم مقام التشريع وما دامت الحكومة والمجلس متفقين على وجوب عرض تلك المراسم على البرلمان فكان يجب أن ينص على ذلك صراحة في صلب مشروع القانون المروض .

والسبب الثانى أنه أشعرنى مشروع هذا القانون إلى مراجع عتيقة وإلى نصوص كثيرة وقد وزع طينا تقرير اللجنة عنه أول أمس فلم يكن لدى من الوقت ما يسمع بالرجوع إلى تلك المراجع وتعميقها حتى استطاع تكوين رأى نهائى فيه .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم البيل بك** - امتنعت عن إبداء رأى لأن نفي كانت متجهة إلى طلب إيضاحات تتعلق بالمشروع ولكن بما أن المجلس قرر نظره بطريق الاستعجال لم أتمكن من تكوين رأى في الموضوع .

**مفكرة الشيخ المحترم مرسى محمود أقرى** - بما أننى لم أدرس المشروع دراسة كافية مع خطوريه فقد طلبت إلى المجلس إرجاءه للتفريقه أسبوعا لهذا الغرض ولكن المجلس لم يصب طلي ولذلك امتنعت عن إبداء رأى .

## ١٠ - مشروع قانون

مادة من مجلس النواب برسم الأنتاج من حاصلات الأرض أرضيات لمصلحة -

مدرسة السالبة - قرار مشروع القانون المذكور

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد صبح باها)

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ١٢) .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - أنا لا أكره ما لفته في القانون الأول . ولكنى أزيد عليه .

أشار حضرة الزميل عبد الحليم البيل بك - إلى بحث دستوري . وأنا أذيعت أن الدستور الفرنسي الصادر في سنة ١٨٧٥ المعمول به الآن ليس فيه نص كنص المادة ١٣٣ من دستورها . وأقول هذا . وأقول إن التسعير الفرنسي خال خلوها من نص كنص المادة المذكورة في دستورها .

أما المادة التي أشار إليها حضرة الزميل في الدستور الفرنسي فهي التي تقابل المادة ١٢٨ من دستورها وهذا نصم تكون مناقشة الميزانية وتقررها في مجلس النواب أولا .

فالنص الفرنسي يعبر عن الميزانية بالقوانين المالية لأنها تصدر كل سنة بقانون . وهذه المادة هي التي ترتب العمل في البرلمان الفرنسي ولا يخفى أن لكل من يجلس البرلمان عندنا اختصاصا وللملكة أن تقدم مشروعتها إلى أى من المجلسين إلا في القوانين المالية فنص عليها في دستورها أنها تقدم أولا إلى مجلس النواب .

هذه هي ملاحظتي الأولى . ولى ملاحظة ثانية فقد سمعت من حضرة إن البرلمان الإنجليزي وقد اعتمدت حكومته الحاضرة أن يخرج من حرية التجارة أخذت منه تخويفا . والذي أعلمه أن الذي حدث لم يكن كذلك . بل إن البرلمان الإنجليزي صادق على الضرائب في مجلسه . مجلس العموم المعادل لمجلس النواب عندنا . ويتكون أعضاؤه من سائة وخمسة عشر عضوا . ومجلس اللوردات المعادل لمجلس الشيوخ عندنا ويتركب من أعضائه على هذا العدد . ولم يكن نظر البرلمان الإنجليزي المكون من أكثر من ألف ومائتين من الأعضاء سببا يعمل الحكومة الإنجليزية تملأ إلى ما يلغاها إليه نحن .

هنا ما أردت أن أزيد على الأسباب السابق ذكرها . وأنا مصمم لذلك على رفض المشروع وعلى عدم الانتقال إلى مواده .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم البيل بك** - حينما ذكرت المادة الواردة في الدستور الفرنسي الصادر في سنة ١٨٧٥ لم أقل إنها تعادل بالنص والألفاظ للمادة ١٣٣ من دستورها . وإنما قلت إنها في دلالتها هي عين المادة ١٣٣ وهذا ما يؤيد من نص التعديل . وهو منقول عن صريح من أهم المراجع القانونية وهو دالوز .

كذلك فيما يختص بالبرلمان الإنجليزي لم أقل إن النص به أكلها وضعت بشأه على تقويض . وإنما الذي قلته إن المجلس فوض الحكومة في تعديل

(١) بيان أسباب عدم الموافقة على مشروع القانون بتعديل بنس مواد القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ انطاس بأمرية المحكمة .

أولا - إن في التصديق على مشروع القانون هذا مخالفة صريحة لنص المادة ١٢٣ من الدستور التي نصها :

« لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون » ولا يجوز تكليف الأعمال بأية هي من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون .  
ومجلس الشيوخ لا يملك أن يشرع خلافا لأحكام الدستور .

ثانيا - إن من أهم اختصاصات السلطة التشريعية التشريع في موضوعات الضرائب . الأموال والرسوم التي تفرض في الدولة - ولها تلك السلطة التشريعية أن تزل من اختصاصها التشريعي سلطة التقاضي إذا ما تزلت عن هي . من ذلك كان تزلها هذا بإطلاقا أمليا في ترتب عليه في العمل نتائج لا تعد صالحا .  
ثالثا - من غير المحقول أن ينشأ بالرسوم المحكمة ويشكل في مجها ويسهل في تقديرها انشاء المحكمة والجلس الاقتصادي ويطبق السلطة المحكمة بمقتضى رزاقه المالية بدورها وأن ينشأ مجلس الشيوخ صاحب الاختصاص في فرضه بهذا من هذه الرسوم المحكمة لا يعرف من أمثها فيها ما

حسن صبرى



## ١١ — عود إلى الأسئلة

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلل وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك من ترخيص فتصليّة اليونان لبض وماباها التبريم في تجارة القدرات بإدارة القنصل الهاككة — الاجابة عليه

## نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف يان أرق مع هذا سؤالاً أريد توجيهه لحضرة صاحب المحلل وزير الخارجية للاجابة عليه في أقرب فرصة .  
وأقدم لعلكم ولعاليه بجزيل الشكر

أحمد نجيب براده  
عضو مجلس الشيوخ

## حضرة صاحب المحلل وزير الخارجية

تشر في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ أن أحد اليونانيين التبريم بالاشتراك في تجارة القدرات في حادثة التهريب تحت ستار المسوحات البحرية سافر من مدة إلى بلاد اليونان بأذن فتصليّة دولته وربما من أنه رهن الهاككة وربما من امتراض السلطات المصرية على سفره قبل عاكته . ويقال إنه ذهب من هناك إلى استنبول واستأنف تهريب الكوكايين إلى مصر وأن آخرين اليونانيين التبريم في نفس هذه القضية ولا يزال رهن الهاككة قد أشرت له نفس هذه الفتصليّة على جواز سفره تجهيدا لمبارحته البلاد . والسلطات المصرية لا تزال في نفس المركز الذي كانت فيه قبل زيمه أي أنها لا تستطيع منعه من السفر — فإن صحت هذه الرواية فهل يتكرم معالي وزير الخارجية بأخبار المجلس إن كانت العلاقات السياسية بين اليونان ومصر علاقات ودية وفي حالة ما إذا كانت كذلك فهل يرى معالي الوزير أن واجب العلاقات السياسية بين بلدين تسود علاقتهما المودة يتفق وبثل هذا التصرف من جانب فتصليّة اليونان . وإن كان معالي الوزير لا يرى هذا التصرف مرضيا فهل يتكرم بأخبار المجلس عما عمله أو ينوي عمله قبل هذا الحادث وبلغ حدوث مثله في المستقبل .  
أرجو الاجابة على هذا وأقدم شكرى سلفا

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١

أحمد نجيب براده  
عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المحلل عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) — عن الشطر الأول من سؤال حضرة الشيخ المحترم — يسرى أن أعلن هيئة المجلس الموقر أن العلاقات بين حكومتى مصر واليونان قائمة على خير ما يكون من حسن التفاهم ويسودها الود والصفاء .

عن الشطر الثانى — تبين أن الحادثة التى يشير إليها حضرة الشيخ المحترم فى سؤاله وقعت فى شهر يناير سنة ١٩٣١ وتتلخص وقائعها فى أنب  
Thalis Mavrogonia أسد وجايا الجمهورية اليونانية أنهم بالاشتراك

فى حادثة التهريب تحت ستار المسوحات البحرية وأعلنت السلطات اليونانية سبيله مع باقي التبريم اليونانيين بالفتان المالى فى انتفاخ عاكتهم أمام محكمة الجلايات التى تعقد بالفتصليّة كل ستة شهور مرة .

وقد طلب هذا التهم مغادرة القنطر المصرى بعد الانحراج عنه ففتحه الفتصليّة اليونانية بالإسكندرية جواز سفر تمكن بواسطته من السفر إلى أثينا وذلك لأنها لا تتملك منع الشخص المفرج عنه بضان من مغادرة مصر كما أن القانون اليونانى لا يمنع المجلس الاحتياطى ما دام التهم قادرا على تقديم ضمان مالى كافية .

فيتضح من هذا البيان أن الفتصليّة اليونانية كانت فى تصرفها متمشية مع مقتضيات التشريع اليونانى الحاضر .

عن الشطر الثالث — تم تفضل وزارة الخارجية الاهتمام بهذا الموضوع نظرا لطوره وتاثيره فى الصحة والأمن والأخلاق والآداب العامة فصدت بمخاطبة سعادة الوزير المفوض بجمهورية اليونان بشأن تعديل التشريع اليونانى فيما يخص قانون المواد المخدرة وإجراءات المجلس الاحتياطى المتعلقة به وقد أقتنع بجوابه وبروجه نظر الحكومة المصرية ووجد بمخاطبة حكومته فى هذا الشأن .

ويسرى أن أبلغ هيئة المجلس أن سعادة الوزير المفوض أخبرت أن الحكومة اليونانية قد عملت على تنفيذ هذه الرغبة ووضعت مشروع تشريع جديد يحقق آمال الحكومة المصرية فى القضاء على تجارة المواد المخدرة وسيقدم هذا المشروع قريباً إلى البرلمان اليونانى وللشغل أن يتم التصديق عليه وإقراره قبل انقضاء الدورة البرلمانية الحالية .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — أعلن اطمئنان قنوسنا لهذه الاجابة .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلل وزير المعارف الصوبية من حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك عن تقل هيئة الآداب من الجامعة إلى وزارة المعارف واستقلال مدير الجامعة — تعرض لفسر المراء ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٣ فى قانون النظام الداخلي للبرلمان — قرار المجلس بعدم اجابته سؤالا

مفكرة الشيخ المحترم سعد الله مودر افندي — فى الحق بصفتى حضوا فى هذا المجلس أن ألفت النظر إلى كل ما يخالف القانون .

قدم حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ما أساءه سؤالاً موجهاً لحضرة صاحب المحلل وزير المعارف الصوبية مع أنه فى الواقع يتضمن جملة استجوابات لم تستوف الشرائط المنصوص عليها فى القانون .

لقد عرفت المادة ٩٧ من الرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلى للبرلمان السؤال كما أن المادتين ١٠٢ و ١٠٣ من ذلك المرسوم بقانون عرفنا الاستجواب وشرائطه فالسؤال طيفا لسادة ٩٧ المذكورة " تجارة عن مجرد الاستسلام عما إذا كانت واقعة معينة صحيحة أو عما إذا كان خير من وصل



في المجلس إن كان هذا الطلب يعتبر سؤالا أم لا فإن أيد رأى حضرة الشيخ المحترم شفيق سمد الله حلايه أفتدى - واحقد أن رايه هو الحق - فلا يكون هناك على الثلاثة .

**فقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك -** إن المادة ٩٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تضى بأن يأمر الرئيس في بدء الجلسة بتلاوة الأسئلة . وليس بعد ذلك أن يقرر إن كان الطلب سؤالا أم لا . ولا يمكن أن يصدر قراره في هذا الأمر قبل أن يتل السؤال .

**الرئيس -** إن حضرة الشيخ المحترم شفيق سمد الله حلايه أفتدى يعرض على الثلاثة .

**فقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك -** لى أطلب تطبيق المادة ٩٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان اتى نصها ( يأمر الرئيس في بدء الجلسة بتلاوة الأسئلة القليلة بجدول أعماله ) . وبصق واضمح هذا السؤال المقيد بجدول أعمال هذه الجلسة يكون لى الحق في طلب الثلاثة .

**فقرة الشيخ المحترم داور قصير بك -** يحصر اقتراح لما إذا كان هذا الطلب يعتبر سؤالا أم لا .

**الرئيس -** تسلو على حضراتكم الطلب لتقرروا إن كان يعتبر سؤالا أم لا ؟

على الطلب وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفق بهذا صورة من سؤال موجه لحضرة صاحب المجالس وزير المعارف العمومية رجاء التفضل بالإجابة عليه في الجلسة التى تمجد .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام ما

في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ ( ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ ) .

حسن صبرى

العضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المجالس وزير المعارف العمومية

أرجو أن تتفضلوا بالإجابة في الجلسة التى تمجد على ما يأتى :

أولا

هل تم اتفاق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بين وزارة المعارف العمومية والجامعة المصرية المؤسسة سنة ١٩٠٨ على أن تلحق هذه الجامعة بوزارة المعارف بشروط منها :

”إن تكون الجامعة المصرية ممهدا علميا معظفة بشخصيتها المنوية بغير شؤونها بقضية بكمية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية كما هى الحال في الجامعات الأوروبية“ ونها :

”أما فيما يتعلق بالذكور طه حسين فقد رى نظارا لحالته الشخصية أن يتق استفادته بكنية الأكلاب“ .

إلى علم الحكومة أو كان صحيحا أو عما إذا كانت الحكومة تنوى أن تضع بين يدي المجلس أوراقا معينة أو كانت قد اتخذت أو ستخذ قرارا في أمور معينة“ .

أما ما إسماء حضرة الشيخ المحترم سؤالا فهو اعتراضات على تصرفات السلطة التنفيذية لأنه بعد أن سال ” هل تم اتفاق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بين وزارة المعارف العمومية والجامعة المصرية على أن تلحق هذه الجامعة بوزارة المعارف بشروط “ - سال ثانيا ” هل أصدرت وزارة المعارف العمومية - في وقت غير لائق وغير مناسب الخ “ فهذا القول يعتبر استجوابا أو اعتراضا أو انتقادا لأعمال السلطة التنفيذية وقد نصت المادة ١٠٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على أن ” الاستجواب عبارة عن مطالبة الحكومة ببيان أسباب تصرفها أو غاية دون أن يتولى الطلب على رغبة التدخل في الأعمال التى تكون من شؤون السلطة التنفيذية “ فلو اعتبرنا هذا الطلب استجوابا مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان بأن أيد الطلب عشرة أعضاء على الأقل نخرج مع ذلك من حدود الاستجواب لأن موضوعه تدخل في أعمال السلطة التنفيذية وانتقاد لأعمالها وإذ كان أعارض في اعتبار هذا الطلب سؤالا .

**فقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك -** أطلب ثلاثة السؤال أولا . وبمضى إن حضرة الشيخ المحترم يعرض على السؤال قبل ثلاثة .

يجب أن يتل السؤال - وهو الوسيلة الوحيدة لمراقبة الحكومة - في الجلسة ثم تحصل المناقشة لشئين إن كان الطلب سؤالا من اختصاص المجلس أم لا .

**فقرة الشيخ المحترم شفيق سمد الله حلايه أفتدى -** إذا قال حضرة الشيخ المحترم في طلبه ” وهل كان من نتائج ذلك أن استقال مدير الجامعة أسفا واحتجاجا على ما أجرته وزارة المعارف “ فكأنه يعلم أن مدير الجامعة استقال ولكنه يتكلم على وزارة المعارف ويكون الاستيضاح من معلوم غير مجهول له إذ هو يعلم الواقع فلا . إن السؤال هو الاستعلام عما إذا كانت واقعة معينة صحيحة أم لا .

الواقع أن وزارة المعارف تقلت الذكور طه حسين وهو تصرف داخل في اختصاص السلطة التنفيذية فإذا كان حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك يريد أن يلق على أسباب النقل فيمد طله استجوابا يجب أن يستوفى الشروط القانونية .

كذلك قال حضرة الشيخ المحترم ” ولم تحفل (وزارة المعارف) باستقلال الجامعة المصرية كمعهد علمي معظف بشخصيته المنوية بغير شؤونه بنفسه“ فكأنه يقول لوزير المعارف أنت لم تحفل باستقلال الجامعة . فهل يمكن أن يعتبر ذلك سؤالا تطبق عليه المادة ٩٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ؟

**فقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك -** لى أعارض في ثلاثة ما يسميه حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك سؤالا لأنه ليس كذلك ويجب أن

## ثانياً

(١) حل أصدرت وزارة المعارف العمومية - في وقت غير لاحق - وغير مناسب - قراراً بنقل الدكتور طه حسين من كلية الآداب إلى وظيفة أخرى بوزارة المعارف بدون رضائه وبدون رضا الجامعة.

(ب) وهل كان من نتائج ذلك :

أن استقال مدير الجامعة أسفا واحتجاجا على ما أجرته وزارة المعارف مما يودي بالسكينة والاطمئنان الضروريين لإجراء البحوث العلمية وما يقوت عليه الفرض الذي قصد إليه من خدمة الجامعة .

وأن أصدر مجلس أساتذة كلية الآداب ويجلس أساتذة كلية العلوم قرارى استياء واحتجاج .

فإن كان ذلك .

فهل ترى الوزارة فيما صنعت أنها :

(١) لم ترجع بتأليد الجامعات العلمية لا في مصر ولا في أوروبا .

(ب) ولم تحفل باستقلال الجامعة المصرية كمعهد علمي يحفظ بشخصيته العلمية يدير شؤونته بنفسه .

(ج) وتكون بذلك قد قطعت ههنا خفياء قطعت على نفسها باتفاق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ( الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاق ) .

(د) وتكون قد خالفت بنقلها الدكتور طه حسين بغير رضائه إلى وظيفة بوزارة المعارف العمومية نصا صريحا ببقائه أسنانا في كلية الآداب ( الفقرة الرابعة من المادة الأولى من الاتفاق ) .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام

ل . ذى القعدة سنة ١٣٥٠ ( ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ )

حسن صبرى

المضو مجلس الشيوخ

محضر الاجتماع الخامس من صبرى بك - أريد ان أيقن وجهة نظري في اعتبار هذا سؤالاً قبل أخذ رأى المجلس .

الرئيس - أرجو حضرة الشيخ المحترم ان ينتظر حتى يقر المجلس ما إذا كان الطلب يعتبر سؤالاً أم لا ؟

محضر الاجتماع الخامس من صبرى بك - إنه مسأله وأطلب تطبيق القانون .

الرئيس - كان من حق أن لا أعتبر هذا الطلب سؤالاً فلا أدرجه في جدول أعمال الجلسة ومع ذلك لأجل ألا يقال إلى تصرف تصرفاً استبدادياً رأيت عرض الأمر على المجلس . فهل تعتبرون حضراتكم هذا الطلب سؤالاً أم لا ؟

أجوبت : لا ،

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على اعتبار هذا الطلب سؤالاً يتنصل بالوقوف .

لم يبق أحد ( وقد كان حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك واقفاً قبل ذلك ) .

محضر الاجتماع الخامس من صبرى بك - كان يجب أن نتناقص قبل أخذ رأى .

الرئيس - لقد أخذت الآراء . والمجلس يقرر عدم اعتبار هذا الطلب سؤالاً .

محضر الاجتماع الخامس من صبرى بك - أرجو أن يثبت انى طلبت قبل أخذ رأى أن نتناقص أولاً قبل جعل هذا الطلب سؤالاً أم لا فأخذ رأى قبل أن نحصل المناقشة .

## ١٢ - تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أمين سامى باشا بجعل المناديات الصيفية مدة نصف شهر - موافقة المجلس على تقرير اللجنة

(المقرر-حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد سليمان باشا) -

على تقرير اللجنة ( راجع الملحق رقم ١٣ ) .

محضر الاجتماع الخامس من سامى باشا - من المجمع عليه أن حضرة صاحب المالى استمال صبرى باشا من الذين خدموا مصر خدمات جليلة منها عمل المشروعات التي جعلت الأراضي الواقعة بحرى أسبوط وأراضى المنيا وبنى سويف والبلخية على حالة من النصب لم تكن عليها من عهد القرامطة فله الفضل في ذلك .

وكتت أريد أن يستثنى من ماله عند نظر اقتراحى بالجنة مع مندوب وزارة الأشغال كما تقتضى به المادة (٥٢) من قانون النظام الداخلى للبلدان .

لقد كان من ماله أول رئيس لجنه الأشغال وكتت سكرتيراً ومغزراً لما أمام المجلس وبعد ماله كتت عضواً بها ست سنوات كما كتت مقراً لما أيضاً وقد جرت القاءة أن يطلب مقدم الاقتراح أمام اللجنة عند بحثه ولكن ذلك لم يقع في اقتراحى الذى نظرت به اللجنة .

أما من جهة موضوع الاقتراح فالجاء متوفرة .....

الرئيس - اللجنة رفضت الاقتراح فهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

محضر الاجتماع الخامس من سامى باشا - عندى بيان أرد أن أدلى به المجلس ليستمر في الموضوع .

ولكن لما عرض اقتراح حضرة الشيخ المحترم أمين سامي باشا على المجلس أحاله مباشرة إلى لجنة الأشغال لما أثير حوله من صفة الاستقبال ولم تلتفت إذ ذلك لقراره السابق .

لهذا أودت أن ألفت نظر المجلس حتى لا يتبر هذا الإجراء سابقة .

### ١٣ - تقرير لجنة الاقتراحات

عن الاقتراح بمشروع قانون التقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الطيل بك  
فضالة أمام الحاكم الأمانة - موافقة المجلس على تقرير اللجنة بأحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة الحفانية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمد الهادي)

على تقرير اللجنة (بموجب الملحق رقم ١٤) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما رآه المجتمعن إحالة الاقتراح بمشروع قانون المذكور إلى لجنة الحفانية ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية .

### ١٤ - تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع القانون الجديد من مجلس النواب انقاس إضاعة مادة إلى قانون  
الحريات الأمل بأنهم سلم الأخطار لوضعهم - تأجيله إلى الجلسة المقبلة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا التقرير إلى الجلسة المقبلة ؟

(موافقة)

وقعت الجلسة بموافقة المجلس السابعة الثامنة مساء على أن يعقد المجلس للانعقاد في يوم الاثنين ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ (٢٨ مارس سنة ١٩٣٣) السابعة الخامسة مساء .

لدى من تفتيش رى قسم أول كتاب يتضمن جعل المناوبة خمسة عشريوما منها خمسة أيام مرتفعة وخمسة متوسطة وخمسة منخفضة فإذا كان تفتيش قسم أول قرر ذلك فلم يجره ؟

القرار - لما لم يحضر مندوب وزارة الأشغال وكانت المسألة مستجيبة اتصلنا بمفتش عموم الرى وأخبرناه بقرار اللجنة فوافق عليه لأن حالة المياه في هذه السنة لا تسمح بسنة أيام إندارة و٩ بطالة وربما تكون ٩ أيام إندارة و١٢ بطالة وقد تكون أكثر من ذلك وقد تمتع أيضا زراعة الأرض في مناطق كثيرة .

فوزارة الأشغال التي تضطر لتحديد مناطق الأرض لا يمكن أن تسمع بسنة أيام إندارة وقسم بطالة .

أما الكشف الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم أمين سامي باشا فهو خاص بالمناوبات الرئيسية وتعمل قبل حلول الصيف وهي لمدة ١٥ يوما منها ٥ أيام مرتفعة و ٥ أيام متوسطة و ٥ أيام بطالة ولكن متى حل وقت الصيف ومتى بدأت المناوبات من ١٥ أبريل مثلا تضطر وزارة الأشغال أن تجعل المناوبات ثلاثية وربما جعلت البطالة أكثر من ١٢ يوما .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على رأى اللجنة برفض الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - أريد أن أتكم في مسألة شكية لأنى أخشى أن يعتبر هذه سابقة .

تقدم للمجلس من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى غنار الجزيرى الهندى أحد عشر اقتراحا وهي الاقتراحات قيمة في ذاتها فأحيلت إلى لجنة الاقتراحات فنظرتها ورفضت عنها تقريرا للمجلس .

وعند عرض هذا التقرير على المجلس لإحالة الاقتراحات المذكورة إلى اللجان المختصة أوقف النظر فيه حتى تنتهى لجنة الحفانية من البحث الضال بها خاصة بالاقتراحات برفيات .



## محضر الجلسة السابعة عشرة

المتعلقة علناً في يوم الاثنين ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ٦ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن الاقتراح بمشروع قانون المثمن  
من مسطرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك بتعديل المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون المذكور للأهل الخاصين بالحق وطرح البحر راكمه .  
(ملحق رقم ١٥)
- موافقة المجلس على تقرير اللجنة بأصالة الاقتراح بمشروع قانون  
المذكور إلى لجنة الحفانية .
- ٧ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن المرائض التي لمحتسب في ١٢ مارس  
سنة ١٩٣٢  
ملحق رقم ١٦
- ٨ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بأصالة مادة إلى قانون  
القوانين الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال ومصلحتهم .  
تقرير لجنة الحفانية  
ملحق رقم ١٧
- إقرار مشروع القانون .
- ٩ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن الرضيتين التي لمحتسبها  
في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢  
ملحق رقم ١٨

### ١ - الإجازات .

### ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

٣ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء  
المسألة والمداخلة من حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عما إذا  
كانت الوزارة قد استصغرت مناسم بقوانين خاصة بنصح امتدادات  
إضافية لم تعرض على البرلمان الحالي - الاجابة طه .

٤ - كتاب من وزارة الحفانية مطلوب فيه أحد رأى المجلس للسير في إجراءات  
الجلسة رقم ١٤٠ سنة ١٤٠٠ لغاية غلط منذ حضرة الشيخ المحترم  
حسن علي جازي بك - إجابه الى لجنة الحفانية .

٥ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بأصالة مادة إلى قانون  
القوانين الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال ومصلحتهم - تأجيل النظر  
حتى يصدر وزير الحفانية .

ثالثاً - بغير إذن :

حضرة سلطان محمود بجلي بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة اسماعيل  
صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح  
بجي باشا ووزير الخارجية . فؤاد دوس باشا ووزير المواصلات .

تولى السكرتيرية البهائية حضرت الشيخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . فتيق سداق حلايه أفندي .  
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس انتحاب الجلسة .

(١٥)

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة  
بجي إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبمضيور حضرات الشيوخ المحترمين ما هذا :

الفائزين :

أولاً - إجازات :

حضرات : مصطفى خليفه باشا . حسن وشوان حامدي بك .  
سداق عبد الرحمن السيد أفندي .

ثانياً - باعتبار :

عن جلسة اليوم حضرات : اللواء عبد الحيد فريد باشا . حافظ  
المشاوي بك . محمد صدق باشا . محمد مصطفى عجمو بك . محمود  
أبو النصر بك . محمد محمود بك . حسين مظلوم باشا .

## ١ - الإجازات

**الرئيس** - يطلب حضرة الشيخ المحترم سعد الله عبدالرحمن السيداندى إجازة لمدة عشرة أيام ابتداء من ٢٧ مارس الجارى لمرضه . فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازة ؟  
(موافقة) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

**الرئيس** - جاء فى الصفحة الثامنة من محضر الجلسة السابقة على لسان حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية أنه قال " فقد أجيبت على ذلك أمام اللجنة " ولواقع أنه أراد أن يقول " نعم ستقدم الحكومة جميع المراسم الخاصة بالتعديلات إلى البرلمان " .  
فهل توافقون حضراتكم على محضر الجلسة السابقة مع هذا التعديل ؟

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - هناك فرق بين الذى قيل فعلا فى الجلسة السابقة وبين ما يراد أن يثبت اليوم . والذى قيل هو ما أئمت فعلا فى محضر الجلسة السابقة فإذا أراد سعادة وكيل وزارة المالية أن يصبح فى أوقاله يمكنه حضور الجلسة ليدلى بما يريد ومعتد بئس هذا التصحيح فى محضر جلسة اليوم .

**الرئيس** - لقد ذكرت فى محضر الجلسة الذى وقّع على حضراتكم العبارة التى يريد سعادة وكيل وزارة المالية تصحيحها والراى الجلس فى تقرير تصحيحها على الوجه الذى أشرت إليه الآن .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم قبيلى بك** - هل ما أئمت فى محضر الجلسة السابقة هو الذى جاء فعلا على لسان سعادة وكيل وزارة المالية أو أرى العبارة التى يراد إثباتها اليوم قالها سعادته ولم تنته ؟

**الرئيس** - لقد قال سعادة وكيل وزارة المالية إنه أراد بالعبارة الواردة فى محضر الجلسة السابقة أن يقول إن الحكومة ستقدم جميع المراسم بالتعديلات إلى البرلمان .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم قبيلى بك** - إذن فالواجب يقضى على سعادته بالحضور أمام المجلس اليوم ليقدر ذلك .

**مفكرة الشيخ المحترم على فهمى باشا** - سعادة وكيل وزارة المالية يريد بهذا التصحيح أن يفسر عبارة .

**مفكرة صاحب المفردة اسماعيل صبرى باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمداخيل)** - سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية موجود الآن يجلس مجلس النواب ويستطيع أن يحضر هنا لحظة ويقول ما يريد ويبقى محضر الجلسة السابقة كما هو .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا** - إن العبارة التى يريد سعادة وكيل وزارة المالية أن يستبدل بها عبارة الواردة فى محضر الجلسة السابقة قالها فعلا . والدليل على ذلك أتى بصفة كونى مقررا للجنة المالية سألت سعادته عما إذا كانت الحكومة ستقدم جميع المراسم التى تشمل التعديلات إلى البرلمان فأجاب بالإيجاب ولذلك قضيت على هذه الأجوبة بصفى السابقة بأنه بعد هذا لم يبق على للاعتراض ما دامت الحكومة ستقدم للبرلمان هذه المراسم . ثم حصلت بعد ذلك مناقشة طويلة فإنا كنا بصح الاكتفاء بهذا الورد أو ينص فى صلب القانون على وجوب تقديم هذه المراسم إلى البرلمان .

إذن تكون العبارة التى يراد إثباتها على أنها وودت على لسان سعادة وكيل المالية قد قيلت فعلا فى الجلسة السابقة وليست بمجهولة .

**مفكرة الشيخ المحترم عباس عوصم بك** - هذه المسألة مثيرة فى محضر جلسة لجنة المالية .

**الرئيس** - هل توافقون إذن على التصحيح المراد إيجازه فى المحضر ؟  
( موافقة ) .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - آتالا أوافق .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على تصحيح العبارة التى وودت على لسان سعادة وكيل وزارة المالية فى محضر الجلسة السابقة على الوجه الذى سبق أن ذكرته .

والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المحضر المذكور ؟  
لم يتردد أحد .

**الرئيس** - صلتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ - سؤال

موجه إلى حضرة صاحب المفردة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمداخيل من مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك هما إذا كانت الوزارة قد أصدرت مراسيم برائتين خاصة بفتح اعتمادات إضافية لم يفرض على البرلمان الحال - الإجابة عليه .

**نص السؤال :**

"حضرة صاحب المفردة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أحلق بهذا صورة من سؤال موجه لحضرة صاحب المفردة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمداخيل ورياء أن يتفضل بالإجابة عليه فى الجلسة التى تجتمع لذلك .

وتفضلوا بقبول الإحترام "

٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ (٧ مارس سنة ١٩٣٢)

حسن صبرى  
العضو بمجلس الشيوخ

هل أنه يحد هذا الإيلاء رضى تسهلا لم الأعضاء بما في هذه القوانين من أحكام وتيسيرا لأسباب الاضطراب بهمهم إذا بدلم أن يقتروا تعديل أو نسخ بعض تلك القوانين أن تطبق تلك المراسم بقوانين طلبة أخرى قسم فيها القوانين إلى أجزاء يخص كل جزء منها بوزارة، فطلبت ووزعت على الأعضاء ولم يتضمن الجزء الخاص بوزارة المالية الاتفاقيات الإضافية قاطبة . وقد روى في ذلك أن البرلمان لا يرض لهذه المراسم باقرار أو موافقة وأنها صحيحة نافذة مجرد إبداءها وأنه لا يتصور بالنسبة لما كان منها خاصا بالاتفاقيات نسخ أو تعديل فليس تنوزيمها على الأعضاء ضرورة خاصة، لا سيما وأنه إذا جاز أن يقوم بشأنها بحث كان ذلك في صدد مناقشة الحساب الختامي مع العلم بأن هذه الاتفاقيات الإضافية تتماشى بوقت ليست الوزارة وما كانت تكون مستغلة عنه لدى البرلمان . واعتقال الطلبة المغيرة بحسب الوزارات على تلك الاتفاقيات أو عدم احتفالها أمر لا يبنى وضعا من الأوضاع الدستورية بل إجراء إداري عكيلي .

أما المراسم بقوانين بفتح اتفاقيات إضافية فقد نشرت في الجريدة الرسمية هذا الخسة المراسم بقوانين الأتية : رقم (٤١ و ٦٧) لسنة ١٩٣٠ و (٢١ و ٨٠ و ١٠٠) لسنة ١٩٣١

وليس في عدم نشر الاتفاقيات في الجريدة الرسمية مخالفة للنظم الدستورية فإن نشر القوانين إنما يهدف كشرط لتفادها في القطر جميعه ومطابقا لمقتضى القامدة التي تقضى بأنه ليس لأحد أن يجعل القانون . فالشر لا يتصل إذن إلا بالقوانين التي تكون قوانين في الجوهر أى قواعد عامة وأجبة الاتباع فيها يتعلق بالأفراد لا بالقوانين التي تعتبر كذلك من الوجهة الشكلية فقط أى من وجهة صدورها من السلطة التشريعية والتي لا تزيد على أن تكون عملا من أعمال الإدارة كما هو الحال في القوانين الاتفاقيات وقد جرى السلم والعمل في الشؤون الدستورية على اعتبار تلك القوانين أعمالا إدارية وعلى ترميها بأنها إذن من الجهة المختصة بالجهات الإدارية بأمره الصرف على وجه معينة . فهي إذن لا تنفي الأفراد ومناط تنفيذها علم جهات الإدارة وحدها بصور الأذن لا "شخيرة" الأذن على عموم سكان القطر. وإذا كانت العمل قد جرى على نشرها ما يوصف بأنه قانون يدخل في ذلك ما كان قانونا بمقتضى مائة ما كان قانونا بمجرد شكله فليس ثمة ما يجوز دون الانتفاع من ترميها القوانين التي ليست كذلك إلا من الوجهة الشكلية متى كانت الحكومة ترمي وجهها لعموم النشر ولم يكن ثمة أية ضرورة دستورية لذلك النشر .

(ما علق حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك على هذه الإجابة فقلت دولة رئيس المجلس نذر إلى نص المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي لا تجيز للمجالس إلا أن يتنوع مرة واحدة فقط . وقد وافق المجلس دولة الرئيس على عدم إثبات هذا التعليق بالمحضر) .

(انصرف حضرة صاحب العدة إسماعيل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمناخية وحضرة صاحب المعالي عبد الحيات حجي باشا ووزير الخارجية وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمناخية . أريدون أن تتفضلوا بالإجابة في الجلسة التي تحد لك عما يأتى :

أولا :

(١) هل استعملت الوزارة مراسم بقوانين خاصة بفتح اتفاقيات إضافية لم تعرض على البرلمان المالى :

في دور انعقاده الأول .

ولا في دور انعقاده الحالى ؟

(ب) وما هي هذه المراسم بقوانين وما تواريخ صدورها وما مقادير الاتفاقيات التي تفتح بها وما هي الأغراض التي تفتح من أجلها هذه الاتفاقيات ؟

(ج) وهل نشرت هذه المراسم بقوانين في الجريدة الرسمية ؟

(د) وهل فلتت هذه المراسم بقوانين وهل صرفت كل مقادير هذه الاتفاقيات فيما تفتح لأجله وما هي تواريخ بدء الصرف من كل من هذه الاتفاقيات وما هي تواريخ فساد كل منها ؟

(هـ) إذا لم تكن هذه المراسم بقوانين قد عرضت على البرلمان ولم تكن قد نشرت في الجريدة الرسمية ، فهل ترى الوزارة في عدم عرض هذه المراسم بقوانين على البرلمان وفي عدم نشر هذه المراسم بقوانين في الجريدة الرسمية مخالفة :

(١) للأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

(ب) وللدستور المصرى المعمول به الآن ؟

وليفضل دولة الرئيس بقبول واجب الاحتمام

٢٩ فواله ١٣٥٠ (٧ مارس سنة ١٩٣٢) .

حسن صبرى

المقرر بمجلس الشيوخ

مقرر صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء (وزير المالية والمناخية) .

في ٦ يولييه سنة ١٩٣١ أعلنت في الجبين - بعد أن ذكرت نص المادة الخامسة من الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ - أنى يختص تلك المادة تنشر بأن أودعت سكرتيرة مجلس النواب كافة القوانين التي صدرت منذ ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى تاريخ اجتماع البرلمان .

وقد أودعت فعلا السكرتيرة كل المراسم بقوانين ما كان خاصا منها بفتح اتفاقيات إضافية وما لم يكن في صورة ثلاثة جلسات ذات خلاف أصغر تضمن أولها المراسم بقوانين من ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى آخر سنة ١٩٣٠ وثانيها المراسم بقوانين من أول سنة ١٩٣١ إلى ٢ مايو سنة ١٩٣١ وثالثها من ٣ مايو سنة ١٩٣١ إلى ٢٠ يونيه سنة ١٩٣١ ورابعها من ٢١ يونيه سنة ١٩٣١ إلى ٢٠ يونيه سنة ١٩٣١ . وبذلك قضى حق المادة الخامسة وقد سحكا إذا كان النرض المشار اليه فيها بحسب ما استقر عليه العمل والاصطلاح البرلمانى هو الإيلاء .

## ٤ - كتاب من وزارة الحفانية

محطوب فيه أخطأ رأى المجلس لغير إيراد البنية رقم ١١٢٥٥ قضائية  
خطت منه حشرة الشيوخ المحترم حسن على جازيه بك - إسماعيل إلى لجنة الحفانية

**الرئيس** - ورد كتاب من وزارة الحفانية ومحطوب فيه المحترم رقم ١٤٠  
سنة ٥٥ قضائية بخط ومطلوب أخذ رأى المجلس للسيرة في الاجراءات ضد  
حشرة الشيخ المحترم حسن على جازيه بك . فهل لدى المجلس مانع من إحالة  
هذا الطلب إلى لجنة الحفانية لدرسه ؟

**مقرر الشيخ المحترم محمد عبد باشا** - أرى أنه يحسن أن يؤخذ رأى  
حشرة الشيخ المحترم أولاً في رفع الخصامة عنه فافاً لم يمارض في ذلك فلا  
عمل لإحالة الطلب إلى لجنة الحفانية .

**مقرر الشيخ المحترم حسن على جازيه بك** - أرى أن يحال الموضوع  
أولاً إلى لجنة الحفانية ليبحثه وإبداء رأياً فيه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الطلب إلى لجنة  
الحفانية ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة الطلب المذكور إلى لجنة الحفانية .

## ٥ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب الخاص بأخافة مادة في قانون العقوبات الأمل بشأن  
منع تسليم الأطفال ومصلحتهم - فأقبل النظر فيه حتى يصدر من اللجنة الحفانية

**الرئيس** - لإجل النظر في مشروع هذا القانون حتى يحضر حضرة  
صاحب المال وزير الحفانية .

## ٦ - تقرير لجنة الاقتراحات والمراض

عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حشرة الشيخ المحترم أحد تعجب بإبداء بك  
بمعدل المادتين ١٠٦ و ١٠٧ من القانون الجنائي الأمل اقتامهم بالمشي وطرح البحر  
واكله - إحالة الاقتراح بمشروع قانون المذكور إلى لجنة الحفانية

(المقرر - حشرة الشيخ المحترم الدكتور موسى محمد العنقدي) .

على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ١٥) .

**مقرر الشيخ المحترم محمد عبد باشا** - هذا الاقتراح بمشروع قانون  
المعرض الآن هل حضراتكم يتضمن التزامات مالية يصعب أن تقوم بها  
الحكومة وأن تدفع من خزنة الدولة بمقتضاها بتوضيح لمن أكل البحر جزياً  
من أطبايهم وكل المسائل الخاصة بالمسال يجب أن يؤخذ فيها رأى لجنة  
المالية . وقد طلب حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح عند تقديمه إحالته

إلى لجنة المالية - وإنذ يجب أولاً قبل إحالته إلى لجنة الحفانية أن يحال  
إلى لجنة المالية لتبدي رأياً فيه خصوصاً وقد سبق لما أن درست مشروع  
القانون الخاص بطرح البحر وأكله المقدم من الحكومة .

**المقرر** - لما كان هذا الاقتراح بمشروع قانون يتضمن تعديلاً للمادتين  
٦٠ و ٦١ من القانون المدني للأهل رأيت لجنة الاقتراحات إحالته إلى لجنة  
الحفانية لأنه تعديل لقانون قائم وهو القانون المدني فافاً ورؤى بعد ذلك أن  
لا اقتراح مساماً بالمسائل المالية فلا مانع من إحالته إلى لجنة المالية .

**مقرر الشيخ المحترم محمد عبد باشا** - ليست المسألة كما قال حضرة المقرر  
قاصرة على تعديل في تشريع قائم بل هي تتعلق بإتمام الحكومة برفع تعويضات  
للأهالي من خزنة الدولة . ومثل هذه المسائل يجب أن يؤخذ فيها رأى  
لجنة المالية لأنها على اتصال دائم بالحكومة ويمكنها أن تعرف ما إذا كانت  
الحكومة تستطيع القيام بهذه التعهدات المالية .

لقد تضمن هذا الاقتراح بمشروع قانون نصاً على توضيح كل من فقد  
شيئاً من أرضه تعويضاً عادلاً من خزنة الدولة ونصاً آخر على أن كل من  
يلت أن له الحق في أكل بحر عن مدة سابقة على هذا القانون ولم يكن  
قد مضى عليه أكثر من خمس عشرة سنة يكون له حق المطالبة بئنه .

وهذه في الواقع التزامات ترتبط بالحكومة بها قبل أن يؤخذ رأياً فيها من  
الوجهة المالية .

**مقرر الشيخ المحترم أحمد طه باشا** - إذا جازينا حضرة الشيخ المحترم  
جد عبد باشا فيما رآه فانه يكون اقتراحاً بمشروع قانون مالي لا يصعب تقديمه  
من أحد حضرات الأعضاء ، وإنما يقدم من الحكومة .

أما إذا أُحيل إلى لجنة الحفانية فيجوز أنها تشير إلى المجلس برفضه وخيلت  
أخذ الاقتراح سبياً آخر .

**الرئيس** - هذا مشروع قانون معدل لبعض مواد القانون المدني .  
ومعلوم أن هناك قانونين مدينين أحدهما أهل والأخر بخط . وتعديل هذين  
القانونين ليس بالأمر الخفيف .

**مقرر الشيخ المحترم محمد عبد باشا** - إن القانون المدني لا يتكلم عن  
التوضيح ، بل يتكلم عن الاختصاص .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد هادي باشا** - أزيد على ما قاله حضرة  
مقرر اللجنة أن اللجنة فصلت بإحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية أن يتمكن  
هذه من نظره مع مشروع القانون الأخر المعرض عليها خاصة بطرح البحر  
وأكله .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح بمشروع  
القانون إلى لجنة الحفانية ؟  
(موافقة) .



مقرة الشيخ المقرم محمد محب باشا - أما أنا فاني لا أوافق على ذلك .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الحفائية .

٧ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي خصتها بجلعة ١٣ مارس سنة ١٩٣٢

( المقر حاضرة الشيخ المقرم الدكتور مرسى عود الله ) .

على تقرير اللجنة ( يراجع الملحق رقم ١٦ ) .

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقا للمادة ١١٠  
من قانون النظام الداخلي للمجلس

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٣٧  
وهو رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٤٥  
وهو حفظها طبقا للمادة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٤٦  
وهو حفظها طبقا للمادة ٤ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٤٧  
وهو رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٤٩  
وهو حفظها طبقا للمادة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥١  
وهو حفظها طبقا للمادة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٢  
وهو رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٤  
وهو حفظها بأغلبية الآراء طبقا للمادة ٤ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٥  
وهو رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٦  
وهو حفظها طبقا للمادة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٧  
وهو حفظها طبقا للمادة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٨  
وهو حفظها طبقا للمادة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٦١  
وهو حفظها للمجلس من التوقيع ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٦٦  
وهو حفظها طبقا للمادة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .  
( حضر حضرة صاحب المال على ماهر باشا وزير الحفائية ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٦٧  
وهو حفظها للمجلس من التوقيع ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٦٨  
وهو حفظها لمخاطبتها لمبادئ الدستور ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٦٩  
وهو حفظها طبقا للمادة ٤ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٥٣ إلى وزارة الحفانية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — محال العريضة المذكورة إلى وزارة الحفانية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٥٩ إلى لجنة الحفانية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — محال العريضة المذكورة إلى لجنة الحفانية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٦٠ إلى لجنة الحفانية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — محال العريضة المذكورة إلى لجنة الحفانية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٦٢ إلى وزارة الأشغال طبقا للفقرة ٥ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — محال العريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٦٣ إلى وزارة الداخلية طبقا للفقرة ٥ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — محال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٦٤ إلى وزارة الأشغال طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — محال العريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٦٥ إلى وزارة الداخلية طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — محال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٧١ إلى وزارة الحفانية طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — محال العريضة المذكورة إلى وزارة الحفانية .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٠ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٢ وهو حفظها تلويها من التوقيع ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٣ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٤ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٧ وهو رض الطلب بأغلبية الآراء طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٨ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨٠ وهو حفظها لحاققتها لمبادئ الدستور ؟

( موافقة ) .

### العرائض التي رأت اللجنة

إحالتها إلى الوزارات وإحالة الخطة طبقا للفقرتين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٤٨ إلى وزارة المالية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — محال العريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٥٠ إلى وزارة الداخلية طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — محال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

الثانية دون الأولى لأن الأولى رعى صيغة التعميم بمثل الجلد الفاسد وهو أبو الأم والجلد الفاسدة وهي أم أبي الأم وهذا ما لم يقصده اللجنة لأنها لاحظت أن الجلبدين الصحيحين لما حق الحضانة وأن أم الأم تقوم مقام الأم كما تقوم مقامها أيضا أم الأب عند سقوط حق حضانة الأم وأم الأم. فالجلدان الصحيحان في درجتين متفرقتين تليان درجة الأم مباشرة وعلى حكي ذلك فإن أم أبي الأم لها مرتبة بعيدة جدا في حق الحضانة وكذلك أبو الأم ليس له من حق ما في الحضانة وهذا ما دعا اللجنة لعدم الأخذ بالصيغة العامة حتى لا ينشأ إهمال في التطبيق .

إن الفكرة التي دعت إلى عدم إدخال كل من الجد أبي الأم والجدلة أم أبي الأم ليست هي مجرد توفر الشفقة والحنان فهما لحسب بل ودعى فوق هذا أن لكل من الجلبدين الصحيحين حقا مقروا في الحضانة في مرتبة مقدمة حيث جعل الشارع للنساء حق الحضانة في مدة معينة وداعى في الترتيب بين القرب في القرابة بفعل حق الحضانة لأم أولا والجدلة ثانيا كما جعل للرجال حقا في الحفظ في وقت آخر .

ولما كان الجلد الفاسد ليس له حق ما في الحضانة كما أن الجدة الفاسدة تأتي في مرتبة بعيدة جدا بعد الجدات والأخوات فقد رأت اللجنة أن إدخال الجدة الفاسدة مع بعده في الدرجة وإخراج من هو أقرب منه درجة وأولى منه في الحضانة كالأخت الشقيقة والصمة مما لا يمكن أن يكون له وجه . ولذلك رأت اللجنة لإدخال هذا التعديل وأخذت بصيغة التخصيص ولم تأخذ بالصيغة العامة .

**مقرر الشيخ المرحوم عبد الرحمن سيدي بك** - غاظر من تقرير لجنة الحضانية أنها لما أضافت الجلبدين إلى الأب والأم في مسائل خطف الولد أو عدم تسليمه قد راعت في ذلك الشفقة والحنان عند الجد والجدلة سواء كانا لأب أو لأم وأنهما لا يمكن أن يكونا سببا في أذى الصغير أو امتناع تسليمه أو خطفه .

إذن فالأسباب التي جعلت الشارع يخفف العقاب ويصهله بالمسح لنزاهة سنة أو بالقرابة لنزاهة تخمين جنيتها في مسائل عدم تسليم الصغار أو خطفهم تشمل الوالدين كما تشمل الجلبدين أي أبا كآ أو والد في التفرق بينهم جميعا احتيالا على أحكام الشرع الخاصة بالهبات أو الحضانة لأن التشريع الجديد انحصار بالمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات منبى على العواطف ويوجد ما يرد إليه النسبة الجلبدين بدون تمييز بينهما ولذلك قدمت لجنة المكتب اقتراحا بأن يكون نص المادة ٢٥٣ مكررة هكذا :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصر يا أي الوالدين أو الجلبدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته وحفظه . وكذلك أي الوالدين أو الجلبدين خطفه بنفسه الخ ... »

والرأى في قبول الاقتراح لحضراتكم .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٧٥ إلى وزارة الحفانية مع ضمها العريضة رقم ٥٣ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الحفانية مع ضمها العريضة رقم ٥٣

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٧٦ إلى وزارة الداخلية بأغلبية الآراء طبقا للفرقة ٥ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٧٩ إلى وزارة الأوقاف طبقا للفرقة ٤ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الأوقاف .

#### ٨ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب انخاس بأمانة مادة إلى قانون العقوبات الأمل بأن عدم تسليم الاطفال عندهم - تقرير لجنة الحفانية - إقرار مشروع القانون

( المقرر حضرة الشيخ محمد طيرت راضي بك ) .

على تقرير اللجنة ( يراجع المحضر رقم ١٧ ) .

**المقرر** - رأت اللجنة عندما بحثت المشروع الذي أقره مجلس النواب أن تضيف له الفقرة الخاصة بجعل حكم الجلد الصحيح والجلبدتين الصحيحين حكم الوالدين ملاحظة في ذلك أن كلا من الوالدين له من مزيد الشفقة والرأف ما يحول دون قصد الأضرار بالصغار أو فكالية بهم وأن هذه الشفقة متوفرة أيضا في أبي الأب وهو الجلد الصحيح لأن له الولاية على النفس والمسال عند فقد ولاية الأب . فالجلد الصحيح يقوم مقام الأب وله ممتلكته سواء بسواء . كذلك الجلدة الصحيحة وهي أم الأم وإن علت وأم الأب وإن علت فكل واحدة منهما متوفرة فيها تلك الميزة . وأم الأم فوق هذا على الأم مباشرة في حق الحضانة عند سقوط حضانة الأم . وأم الأب على أم الأم في الحضانة . ولهذا رأت اللجنة أن تضيف إلى المشروع الفقرة التي تجعل حكم الجلد الصحيح والجلبدتين الصحيحين حكم الوالدين .

وجننا عرض مشروع القانون - مضالاً إليه الفقرة المذكورة - على اللجنة الاستشارية للتشريع وضمت صيغتين إحداها لحالة التعميم والأخرى لحالة التخصيص وضمت بهما إلى اللجنة . فالمشروع الأول ينص على أن يعاقب بالحبس أو الغرامة أي الوالدين أو الجلبدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه . والمشروع الثاني قيد فيه الجلد والجدلة بالجلد والجلبدتين الصحيحين دون من عندهم . فقرأت اللجنة الأخذ بالصيغة

**مقرر صاحب المجلس على ماهر باشا (وزير الحفانية) - والمادة ٢٥١ أيضا .**

**المقرر -** هناك رأى بتعديل المادة ٢٤٦ ليشترط في تطبيقها صدور قرار من جهة القضاء .

**مقرر صاحب المجلس على ماهر باشا (وزير الحفانية) -** هذا بحث آخر

**مقرر الشيخ الحرم عيسى واصف باشا -** أرى أنه يؤخذ بالصيغة التي تقيد التعميم .

**مقرر الشيخ الحرم نعمه الطيبي باشا -** يؤخذ رأى المجلس إذا كان يقبل التعميم أو التخصيص .

**الرئيس -** ألا يرى المجلس أن يتل مشروع القانون الوارد من مجلس النواب والتعديل الذي أدخلته اللجنة ؟

**مقرر الشيخ الحرم نعمه الطيبي باشا -** يجب معرفة رأى المجلس أولاً إذا كان يميل إلى التعميم أو التخصيص .

**المقرر -** المشروع الوارد من مجلس النواب ليس فيه حكم للجنين الصحين يؤخذ رأى المجلس أولاً هل يقبل مشروع مجلس النواب كما هو أو معدلاً ؟

**مقرر الشيخ الحرم نعمه الطيبي باشا -** الاختلاف هو على أى الصيغتين يقبلها المجلس أى صيغة التعميم أم التخصيص؟ يؤخذ رأى كل ذلك .

**الرئيس -** يتل مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب .

على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وهذا نصه :

**نحن نؤاد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**مادة ١ -** يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٣ مادة تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالاتى :

**مادة ٢٥٣ مكررة -** يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو برامة لا تزيد على خمسين جنياً مصرياً أى الوالدين لم يسلم والده الصغير إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه، وكذلك أى الوالدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره من لم يقتضى قرار من جهة القضاء حتى حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تجايل أو إكراه .

**المقرر -** أشرت في بياني السابق إلى أن الفكرة ليست مجرد الحنان والشفقة وإنما قلت إن الجدل الأول ليس له حق ما في الحضانة لأنه ليس في صف النساء ولا من عصبة الصغير فله كمثل الأجنبي بالنسبة لحقوق الحضانة والحفظ ، فبعد الشفقة وحدها لا تكفى لجعل حكمة حكم الأب والأم ونصوصاً إذا لوحظ أن هناك من هو أقرب منه كالأخت الشقيقة والأخت لأم والبهات والنسالات ولهن حق حضانة الصغير فاقطعه الجدل الفاسد والبلدة الفاسدة حكم الأيوين وإخراج من هن أحق بالحضانة منه مع قربهن أيضاً من الصغير وتوفر شفقتين وحائتين وعطفهن عليه ليس له مبرر . لهذا رأيت اللجنة الأخذ بصيغة التخصيص .

ويظهر أن فكرة اللجنة التشريعية في وضع صيغة عامة وصيغة خاصة أنها رأيت أن عبارة الجدل والبلدة الصحين من المصطلحات التقنية فأرادت أن تأتي بعبارة عامة تتناسق مع التشريع المادى ولذلك وضعت الصيغتين في الوقت الذي رأيت فيه أن كليهما عطف لفكرة اللجنة الأصلية وتركت اللجنة حق إختيار إحداها .

**مقرر صاحب المجلس على ماهر باشا (وزير الحفانية) -** ترى زيادة الحفانية وترى معها اللجنة الاستشارية ترجيح النص العام لأن الفكرة التي بين عليها تشبه الجدين بالوالدين إنما هي فكرة الشفقة والحنان لأن المفروض في هذه الحالة أنها لا يعقبان من العقاب إنما يمكن الترتيب في معاقبتها حتى يفصل في أمر الحضانة أو أمر الحفظ لأنه من بعد سن التاسعة والمادة عشرة يكون الأمر أمر حفظ لا حضائاً فبعد الفصل في ذلك يمكن اختيارهما مخالفين لقانون العقوبات ومعاقبتها .

فالمسألة إذن ليست مسألة إعفاء وإنما مسألة ترتب في مضمة الطفل والحنان إليه ويظهر ذلك أكثر إذا روعي أن الجدل والبلدة الصحين ليس لهما الحق مباشرة في الحضانة بل يظلان من الأقارب الآخرون متروكون .

لذلك نرجح فكرة التعميم والرأى لمجلس .

**المقرر -** المفروض أن طلب العقاب لا يكون إلا بعد صدور الحكم فعلاً بأحقية شخص بالحضانة أو الحفظ ويتبع من بيده الصغير عن تعليمه للحكم له كما لا يكون هناك محل للعقاب إلا بعد صدور القرار من الجهة المختصة بأن حق الحضانة أو الحفظ مقدر لغير الناطقات فمسألة الترتيب خارجة عن هذه الحالة وليس لجد الفاسد حق في الحضانة أو الحفظ أصلاً حتى يمكن أن يعطى عليه ما يقرره مالى الوزير .

**مقرر صاحب المجلس على ماهر باشا (وزير الحفانية) -** إذا أخرج الجدل الفاسد من هذه المادة تطبيق عليه المادة ٢٤٦ عقوبات من غير انتظار الحكم .

**المقرر -** المادة ٢٤٦ تطبق في أحوال الجلس فقط ولكن المادة ٢٥١ عقوبات هي الخاصة بالخطف .

**القرار** - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاص بمحكمة الوالدين فقط إذا امتنع أحدهما عن تسليم ولده الصغير أو خطفه من له الحق في حضائته أو خطفه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وقد رأيت لجنة الحفانية مجلس الشيوخ أن تزيد عليه حكماً خاصاً بالجلدين الصحيحين ويجعل حكمهما حكم الأب والأم . والمطلوب الآن من حضراتكم أولاً - هو إبداء الرأي فيما إذا كنتم تفرقون المشروع كما ورد من مجلس النواب أو تهللون إضافة حكم آخر له ، ثم يبعدها يؤخذ رأى حضراتكم فيما إذا كنتم ترون أن يشمل التعديل الجلد والجلدة جميع أنواعهما أو توافقون على التعديل مع التخصيص فيما يتعلق بالجلد والجلدة الصحيحين .

**الرئيس** - من لا يوافق من حضراتكم على التعديل في ذاته يتفضل بالوقوف .

(لم يبق أحد) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على مبدأ التعديل .

**القرار** - ولأن هل يراد الاقتصاد على حكم الجلد والجلدة الصحيحين أو يراد التعميم ؟  
أصوات : تزيد التعميم .

**الرئيس** - من يوافق من حضراتكم على التعديل في حالة التخصيص يتفضل بالوقوف .  
(وقفت أئمة) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على التعديل في حالة التعميم .

(انصرف حضرة صاحب المال على ما هو بأشأ وزير الحفانية) .

على مشروع القانون بالتعديل في حالة التعميم وهذا نصه :

**مجلس الشيوخ** - من يوافق من حضراتكم على التعديل في ذاته يتفضل بالوقوف .

**الرئيس** - من يوافق من حضراتكم على التعديل في ذاته يتفضل بالوقوف .

**مادة ١** - يضاف إلى قانون العقوبات الأعلى بعد المادة ٢٥٣ مادة تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتي :

"مادة ٢٥٣ مكررة - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو برامة لا تزيد من خمسين جنيناً مصرياً أي الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك أي الوالدين أو الجدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لم يفتنى قرار من جهة القضاء حتى حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه" .

ت (١٥)

**مادة ٢** - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قانون الدولة .

مصدق ...

ثم على مشروع القانون كما علقته اللجنة وهذا نصه :

**مجلس الشيوخ** - من يوافق من حضراتكم على التعديل في ذاته يتفضل بالوقوف .

**الرئيس** - من يوافق من حضراتكم على التعديل في ذاته يتفضل بالوقوف .

**مادة ١** - يضاف إلى قانون العقوبات الأعلى بعد المادة ٢٥٣ مادة تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتي :

"مادة ٢٥٣ مكررة - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو برامة لا تزيد من خمسين جنيناً مصرياً أي الوالدين أو الجلد والجلدة الصحيحين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك أي الوالدين أو الجلد والجلدة الصحيحين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لم يفتنى قرار من جهة القضاء حتى حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه" .

**مادة ٢** - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**مادة ٣** - يقرر مجلس الشيوخ أن يفتنى قرار من جهة القضاء حتى حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه .

**مادة ٤** - يقرر مجلس الشيوخ أن يفتنى قرار من جهة القضاء حتى حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه .

**مادة ٥** - يقرر مجلس الشيوخ أن يفتنى قرار من جهة القضاء حتى حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه .

أصوات : توافق على التعديل .

**مقرر الشيخ المرحوم قتيبي قهر باشا** - وماذا يقرب على هذا التنبؤ؟  
**الرئيس** - نصت المادة ١٣٥ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على قطع المكافأة عن كل عضو تنقيب ببلوغ إجازة .

#### ٩ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الرئيفين الذين لحقوا في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمد الفتى) .  
 على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ١٨) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨١ وهو رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٧٢ من الدستور؟  
 (موافقة) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨٢ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان؟  
 (موافقة) .

وفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والنصف مساءً على أن يعود المجلس للاعتقاد يوم الاثنين ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ (٤ أبريل سنة ١٩٣٢) في الساعة الخامسة مساءً .

مادة ٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وبمعل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ثم أمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**المقرر** - أريد أن يفهم من هذا أن المراد بالجدلين ما يشمل الجدل أيا الأب وإن خلا والجدلين الصحيحين أم الأم وإن طلت وأم الأب وإن طلت والجدل الفاسد وهو أبو الأم والجدل الفاسد وهي أم أبي الأم وإن طلت . فيكون الحكم الصادر في هذه المادة شاملا لمختلف هذه الحالات والأشكال .

أخذ رأى على مشروع هذا القانون بأثناء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ومدهم ٦٥ (١١)

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة بالإجماع على مشروع القانون المذكور

**الرئيس** - ألفت نظر المجلس المقرر إلى المادة ١٣٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي جاء فيها " يستعفى بلا إجازة العضو الذي يتأخر عن معاد انعقاد الجلسة أكثر من نصف ساعة أو يتنكب بدون إذن أثناء أخذ الآراء وذلك في خمس جلسات متوالية " وذلك لاقى لاحظت أن بعض حضرات الأعضاء ينصرفون أثناء انعقاد الجلسة بدون استئذان .

(١) إبراهيم راتب بك . أيريز طغاري بك . أحمد الشاوي بك . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد طه بك . أحمد غرنا بك . الدكتور أحمد فتحي الرشيد بك . أحمد نجيب برادة بك . إدوارد قصير بك . الدكتور أحمد يوسف فتحي . اسماعيل مري بك . إياس حوش بك . أمين طالي بك . جريس زياتري بك .

حاج تاجوم الفتى . حبيب دوس بك . حسن سيد بك . حسن بك . حسن علي جازي بك . حسين واصف بك . الشيخ حسين داني . الفتى زكي غدار الجوزي الفتى . سلطان السدي بك - سليم خليل بطرس بك . سليمان حسان بك . شفيق سيد الله حلاوي الفتى . صالح سي بك . سلطان سيد احمد بك .

الشيخ عبد القادر حامي بدان . عبد الحليم البيل بك . عبد الله سليمان بك . عبد الرحمن رشاد بك . عبد العزيز البشير بك . عبد العزيز صفي الصرب بك . عبد الكريم فدي بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد المجيد سليم . القراء على أحد بك . علي فتحي بك .

الدكتور دوس بك .

فتحي فتحي بك .

كامل جريس بك .

عبد أحمد جواد بك . الشيخ عبد الحميد الفتاوى . عبد توفيق مهاب بك . عبد جبار رشاد بك . عبد راض طه بك . القراء عبد صادق عيسى بك . عبد حبه بك . عبد قاسم بك . عبد فتحي بك . عبد الفتاح الناصري بك . عبد مقبل بك . عبد منصور الفتى . عبد نجيب كشري بك . محمود اسماعيل بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . القراء محمود مري بك . الفتى محمد مرسى الفتى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صوفت بك . القارئ موسى فراد بك .

عبد الفتاح بك .

عبد الفتاح بك . يوسف فتاحي بك .

## محضر الجلسة الثامنة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ٤ أبريل سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ - الإجازات .
- ٢ - محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - مشروع قانون مصادرة من مجلس النواب بفتح أعقاب إسمائى ببلغ ١٢١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (وزارة المواصلات - الطرق والكبارى) - إسمائه إلى لجنة المالية .
- ٤ - مشروع قانون مصادرة من مجلس النواب بفتح أعقاب إسمائى ببلغ ٢٤٨٥٠ جنيناً في ميزانية وزارة الأشغال العمومية ( مصلحة المباني الأميرية ) السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - إسمائه إلى لجنة المالية .
- ٥ - أسئلة :
- ( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم بروس زقائرى بشأن حقيقة ما نشره جريدة الزهورم الاستعمارية من المقالات المخشقة بالصحة العامة - الإجابة عليه .
- ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم بروس زقائرى بشأن عواطف من لفائف السكة الحديدية - تأجيله لجلوس الوزير .
- ( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم على فهمي بشأن حالة مستشفى بيا - الإجابة عليه .
- ( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم اللواء عبد المجيد فرید بشأن من إعداد سيارات كتيبة مصرية في تحت الأرميوس رقم ١٣ - الإجابة عليه .
- ( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم حسن صوى بك عن الأسباب التي دعت حضرة محوره طالب بك رئيس محكمة جنابات مصر لتقصي عن النظر في قضية القنابل - الإجابة عليه .
- ٦ - ملحة الاقتراحات مقدمة من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد يوسف عليه القدي .
- ٧ - الأول - اقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المواد المخدرة - إسمائه إلى لجنة الاقتراحات .
- الثاني - اقتراح بتنظيم مسابقة لفرص إلى علاج أجيال الشفاء من داء إدمان المخدرات - إسمائه إلى لجنة الاقتراحات .
- الثالث - اقتراح بتأسيس جمعيات وتشجيع ما هو ذلك منها لمكافحة المواد المخدرة - إسمائه إلى لجنة الاقتراحات .
- ٨ - اقتراح بمشروع قانون من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود القدي بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة تقض رأياً بام - إسمائه إلى لجنة الاقتراحات .
- ٩ - مشروع قانون مصادرة من مجلس النواب الخاضع بإعداد الحساب الختامي لجامع الأزهر والمجاهد الدينية العلية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية .
- ١٠ - تقرير لجنة الأرقام .
- ١١ - قرار مشروع القانون .
- ١٢ - مشروع القانون الخامس بمصادرة التوريق بين الحكومة المصرية ومجموعية الولايات المتحدة الأمريكية .
- ١٣ - تقرير لجنة الخارجية .
- ١٤ - قرار مشروع القانون .
- ١٥ - مشروع القانون الخامس بمصادرة التوريق بين الحكومة المصرية ومجموعية الولايات المتحدة الأمريكية .
- ١٦ - تقرير لجنة الخارجية .
- ١٧ - قرار مشروع القانون .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

تم عرض نص المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان - طلب الحكومة إرجاء البحث في الباب

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟

مشرقة الشيخ القرم حسن صبرى بك - في ملاحظة : جاء في الصفحة الثالثة من محضر الجلسة الماضية ما يأتى ( هنا حلق محضر الشيخ المحترم حسن صبرى بك على هذه الإجابة فلفت دولة رئيس المجلس نظره إلى نص المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التى لا تجيز للسائل إلا أن يستوضح مرة واحدة فقط ، وقد وافق المجلس دولة الرئيس على عدم إثبات هذا التطبيق بالخصر ) .

وأما أرى أولا أن هذا الفتى إنما حصل - إن كان لنا - بعد أن قلت كل ما أردت أن أقوله ، وجعلت فضلا ، ولفقت في الألبسة حولت لكلكم ليراعى أحكام الألبسة ، ثانيا ، إن المادة التى يشار إليها في هذا الفتى صبا غير ما أثبتت فضلا في محضر الجلسة ، وسأين لحضراتكم الفرق الراض بين النصين . فأما ما جاء في المادة فهو ما يأتى (المعضو الذى وضع السؤال فإن يستوضح الوزير مرة واحدة في أجاب به) هذا هو نص المادة .

أما الفتى فقد ثبت فيه أن المادة (لا تجيز للسائل إلا أن يستوضح مرة واحدة فقط) .

وكل من له لم قليل بإساليب الفتى يصرف أن هناك فرقا جلالا بين المنتين لهذا النصين .

فينا المعنى المقصود من المادة ٩٩ (وقد اشترط على السائل في مواد أخرى أن يوجه سؤاله إلى الوزير حتى يستطاع تحضير جوابه ) هو أن للسائل بعد أن يكون الوزير قد أجاب أن يستوضح مرة أخرى في أجاب به . ولم تقل المادة (ليس للسائل إلا أن يستوضح الوزير مرة واحدة) . والفرق بين الاثنين أن كلام السائل فيما لا يتعلق بالاستيضاح حق مسلم به ، وفلك بأن يكون لكل عضو من الأعضاء أن يتكلم كيف شاء . ولكن لما كانت للاسئلة مكانة خاصة . وكان الوزير المسؤول يجب أن يكون حل على ما يطلب منه أجازت هذه المادة مرة واحدة للسائل أن يستوضح الوزير . ولم تمنحه مطلقا أن يتكلم بشرط ألا يكون كلامه استيضاحا ، أى سؤالا . أى طلب لإيضاح من الوزير المسؤول .

هذا ما تقتضيه عبارة المادة ٩٩ تماما . وهو ما جرى عليه العمل في برلماننا . وفي مجلس شيوخنا هذا وجهت أسئلة كثيرة من حضرات الأعضاء - وحاضري الجلسات موجودة - وكان كل سائل منهم يقف على كلام الوزير . ولم يقل أحد مطلقا إنهم ممنوعون من التعليق .

إذن يكون ما أثير في المحضر غير ما يحيطه نص المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي . وغير ما جرى على مسامح من محضره صاحب الدولة رئيس المجلس . وعلى مسامح من حضرات أعضائه .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة محضره صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

التاليين :

أولا - بأجازات :

حضرات : مصطفى خليفه باشا . سعد الله عبد الرحمن افندى .

سلطان محمود بهلى بك . الدكتور فارس نمر . عبد الكريم شديد بك .

ثانيا - بأعذار :

عن جلسة اليوم حضرات :

محمد رياض عفيفى بك . التريق موسى فؤاد باشا . حافظ ألكاشاوى

بك . سلطان السعدى بك . حبيب دوس بك . الشيخ حسين

صالح خليفه . محمد صدق باشا . عبد عيب باشا . الشيخ محمد الأحمدى

الظواهري . محمود شكرى باشا . عبد الحميد سليمان باشا . سليمان

هشان أباطه بك . سليم بطرس بك .

وحضر من الوزراء حضرات أحباب الدولة والممال والسادة اسماعيل صدق باشا ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية . أحمد على باشا وزير الأوقاف . على حاصر باشا وزير الحفانية . على جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم وأب بك . شقيق سعد الله حلاجه افندى . عبد الحليم البيل بك <sup>(١)</sup> .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن محضره صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - إجازات

الرئيس - طلب محضره الشيخ المحترم سلطان بهلى بك لتأجيل يوم .

والشيخ المحترم الدكتور فارس نمر خمسة عشر يوما . لانحراف صحتهم . والشيخ

المحترم عبد الكريم شديد بك أسبوعين لأعذار عائلية .

فهل توافقون حضراتكم على منحهم هذه الإجازات ؟

(موافقة) .

(١) حضر محضره الشيخ المحترم حبيب دوس بك عن جلسة اليوم لهذا دولة الرئيس محضره الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك أعذر الأعضاء الحاضرين بما ليل على ( المادة ٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان )



وقد وضع المشرع في المواد السابقة من المادة ٩٩ التعريف الشامل  
الماتع لكثرة (السؤال). فإذا تبين الفرض منه لم يكن هناك محل مطلقاً لأن  
يذكر إن للسائل حق الاعتراض أو إبداء ملاحظات. لأن السؤال هو عبارة  
عن الاستسلام مجرداً. فإذا ما أجاب الوزير عن الاستسلام انتهت المأمورية  
ويجب أن يرثى السائل على السؤال والسائل .

لهذا لا يمكن القول بأن الإجراء الذي تم في الجلسة الماضية في غير محله  
من حيث منع السائل من التعليق .

هذا وبقيت المسألة الأخرى وهي عدم نشر كلام وقع بالفعل في الجلسة  
بالمحضر.

استشهد حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بالوائحة التي ذكرها  
في مجلس الزبائ الفرنسي . ولكنه استناب في غير محله . لأنه فرق بين أن  
يذكر ما يقال على لسان عضو بالمحضر خاصة بشأن من الشؤون . وبين أن  
يمنع من الدخول على مخالفة قانون النظام الداخلي . فرق دقيق بين المسألتين .  
فإذا خالف عضو تعريض القانون لرئيس المجلس الحق في أن يمنعه . ويكون  
ذلك بموجب ما أراد العضو أن يستمع به على مخالفة القانون .

أما أن تكون خطبة في موضوع جن أو حقر . كبر أو صغر . مادامت  
ليست تحقيل في سؤال وليس فيها ترويج للاحقة فإنها شأن آخر .

لهذا يكون العمل الذي أقره المكتب من حيث هو عبارة العضو وعدم  
إثباتها في المحضر عملاً لا يغير عليه .

فقرة الشيخ المحترم دور قصير بك - إلى أرى رأى حضرة الشيخ  
المحترم عبد الحليم البيل بك . وأزيد عليه أن حق العضو في الكلام مستمد  
من قانون النظام الداخلي . وما أراد الشارع منحه للعضو نص عليه في هذا  
القانون . وكل شيء لم يرده له لم ينص عليه . وكل حق للعضو فيما يتعلق  
بالأستاذ وارد بالمادة ٩٩ التي تقول للعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح  
الوزير مرة واحدة فيما أجاب به . فالمشرع أراد منع العضو الاستيضاح  
مرة واحدة . ولو أنه أراد منحه حق الاستيضاح أكثر من مرة لنص على  
ذلك . وعدم النص مناه حرمانه من هذا الحق .

استشهد حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بمادة وقت في مجلس  
نواب فرنسا سنة ١٨٤٨ . وعلق عليها تعليقاً غريباً . فقال إنه من  
سنة ١٨٤٨ لم يحدث فيها إلا الآن وأراد بتعليقه أن يقول . إن الخلافات  
مستمرة وإثباتها مستمر أيضاً .

وردني على ذلك أن عدم ذكره لتبر هذه الحادثة دليل على أنه لم يحصل  
من ذلك التاريخ مخالفة أخرى إلا هذه التي ذكرها . ولو أن هناك حوادث  
غيرها لكنت محل تعليق مؤلف الكتاب الذي نقل عنه .

وبناء على هذا فاعتراض حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك في غير محله .

والقاعدة أنه ما دام قد سمع العضو بالكلام فلا يملك أحد أن يتصرف  
فيما قاله بالمحضر (وهو ما يسمى عندنا بالمضبطة Comptes-rendus)  
أفهم إلا أن تكون رقابة على صديق ما قال . وإثباته في المحضر كما حصل .  
الموضوع لا يحتاج إلى كثير من البحث . ولا إلى كثير من الفلسفة .  
ولكن إراحة لضياع حضراتكم قد بحثته وقد وصلت إلى ما يأتي : جاء في  
صفحة ١١١٤ من أوجين بير (E. Pierre) .

« إن خطاباً يسمعه الرئيس والمجلس (Assemblée) قد يمكن أن يترتب »  
« عليه مؤاخذه ملهية تأديبية ولكن لا يمكن أن يكون لجلس الحق في أن »  
« يمنع نشره في المضبطة (Comptes-rendus) »

ولقد حدث في جلسة ٣١ يولية سنة ١٨٤٨ - والتاريخ عجيب - أضحى  
أنه من يوم أن وجد النظام الدستوري لم يشر واضع الكتاب على حادثة من  
هذا النوع إلا هذه الحادثة التي وقعت في سنة ١٨٤٨ . ومثرون حضراتكم  
كيف كان قرار المجلس فيها .

أعود إلى الترجمة .

« ولقد حدث في جلسة ٣١ يولية سنة ١٨٤٨ على إثر خطاب ألقاه »  
« (Proudhon) خاص بضرية البخل أن تقدم اقتراح مسهب إلى »  
« مكتب الجمعية الوطنية "Assemblée Nationale" جاء به من »  
« حيث إن خطاباً بروند "Le citoyen Proudhon" لم يكن إلا اتهاماً كما »  
« مسها "Langue atteinte" بكل حقوق الجمعية الإنجابية "Bicité" »  
« والجمعية الوطنية والأمة نصيبا التي ينكر عليها السلطة »  
« والسلطات "Autorité" من حيث إن هذا الخطاب لم يكن »  
« إلا دعوة إلى العصيان . لذلك ترى الجمعية الوطنية أن تنقل إلى جدول »  
« الأعمال وأن تأمر بأن لا ينشر هذا الخطاب في "Moniteur" هذه »  
« (الجريدة الرسمية حينذاك) - وأن كل الصحف اليومية الأخرى التي »  
« يظهر فيها هذا الخطاب ترفض عليها الدعوى العمومية عملاً بأحكام القوانين . »  
« انظروا حضراتكم صعوبة هذا الاقتراح المسهب »

« وبالرغم من أن الجمعية لامت بروند (Proudhon) على خطابه فإنها »  
« اجتمعت في أنها لا تستطيع أن تستعمل حق الرقابة على خطاب مثل للأمة . »  
« وعلى ذلك فهذا الاقتراح المسهب لم يبرح حتى الاقتراع .. »

إنه يكون في الحق أن أغلب إثبات كل ما نقله في الجلسة الماضية .

فقرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - قد كنت أكثر الأعضاء  
تأديماً من المادة التي كانت تنبئ في تعليق خبيرة في حضرات الأعضاء على الأستاذ  
التي يقدمونها للوزراء . وصحيح أن المادة جرت في المجلس على هذا . ولكن  
صورت لتأدية التي أدت إلى استرجاع ما للقانون من حكم . ووجدت أن  
ما جرى عليه المجلس في الجلسة السابقة وضع القوانين في نصابه . ومنع  
لاستعمال في تعليقات تأديباته الألاحه .

يقول القانون بنص صريح (للمعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الوزير  
مرة واحدة فيما أجاب به) . ولا يستفاد من هذا النص حق للمعضو في أن  
ينكم كيف شاء بدون قيد ولا شرط .

مقبرة الشيخ المرحوم حسن صبري بك - الذي قلته هو أن حق العضو في الكلام حق غير مقيد . ويحتج النقاد في برلماننا على هذا . وكانت هناك لصوص تهض (بعد أن تتكلم الحكومة) بأنه للعضو الذي وضع السؤال حق الكلام على الموم . فلو وضع السؤال طبقاً لنص قانون النظام الداخلي أن يستوعب مرة واحدة فيما يتعلق بمسألة حتى لا يضع الوزير في حالة لا يستطيع معها الإجابة . حيث إن القانون ألزم إعلانه بالسؤال مقدماً . وهذا النص لا يمنع الحق الطبيعي . وهو حق العضو أن يتكلم في أي وقت أراد .

هذا فيما يتعلق بتفسير المادة . أما فيما يتعلق بالمخالفة فلم أفل (لم يوجد فيه هذه المخالفة) بل قلت إن المؤلف لم يجد إلا هذه المخالفة ومع ذلك فقد انتهت كما يجب أن تنتهي . لأن كلاماً قيل ومعجب يجب أن يضبط .

وأنا أريد أن أسمع رأي الحكومة في هذا الموضوع فهل ترى أن الجواب يتعلق عليه ؟ أم لا ؟ وقد يكون في قولنا الفصل .

مقبرة صاحب المداخل على ماهر باشا (وزير الحفانية) - أوجوب من حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن يربح البحث في هذا الموضوع إلى فرصة أخرى - إذا وافق المجلس - لأن هذه مسألة يجب أن تدروس من الجهة القانونية . أنا لا أملك بالمناقشة التي دارت في الجلسة الماضية . ولكن أنكم من حيث المبدأ فأنا سمعتم - ووافق المجلس - أوجب تأجيل بحث هذا الموضوع .

الرئيس - لقد أعلن المجلس رأي في هذا الموضوع في الجلسة الماضية .

مقبرة صاحب المداخل على ماهر باشا (وزير الحفانية) - إننا نرجو أن نبحث المسألة لحزمة القانون والبدل في ذاتها أما أن السابقة قد وقعت فهذا أمر قد انتهى وإننا نطلب التأجيل لنبحث المبدأ في فرصة أخرى إذا وافق المجلس (١) .

مقبرة الشيخ المرحوم حسن صبري بك - أوافق على هذا الطلب .

(١) جازنا صاحب المداخل في هذا ما ذكره في طية المحضر المرفقة وكان نصها :

حضرة صاحب المداخل على ماهر باشا (وزير الحفانية) - أودع من حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن يربح البحث في هذا الموضوع إلى فرصة أخرى - لأن هذه مسألة لا تدل لها . ويمكن أن تدروس من الجهة القانونية ويجوز بناء على ذلك أن نطلب تصويب قانون النظام الداخلي ونسب أن يكون المجلس في هذا رأي . أنا لا أملك بالمناقشة التي دارت في الجلسة الماضية . ولكن أنكم من حيث المبدأ فأنا سمعتم - ووافق المجلس - تأجيل بحث هذا الموضوع .

الرئيس - لقد أعلن المجلس رأي في هذا الموضوع في الجلسة الماضية .

حضرة صاحب المداخل على ماهر باشا (وزير الحفانية) - إننا نرجو أن نبحث المسألة لحزمة القانون والبدل في ذاتها أما أن السابقة قد وقعت فهذا أمر قد انتهى وإننا نطلب التأجيل لنبحث المبدأ في فرصة أخرى إذا وافق المجلس .

وذلك لتصبح بياد على قرار صادر من المجلس بمحضر جلسة ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ كما هو ثابت فيه .

وأن يمدل من أمره عائلًا . أما الطريقة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك فأنها تسد طيفًا هذا الباب من الآن . فكل ما أريد أن يبق الباب مفتوحًا حتى يكون علمًا مطابقًا للقانون .

الرئيس — من لا يوافق من حضراتكم على التصديق على المحضر يتفضل بالوقوف .

(وقف أربعة من حضرات الأعضاء) .

الرئيس — المجلس يصوت على محضر الجلسة السابقة .

### ٣ — مشروع قانون

دارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢١,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ (رؤساء المراسلات — الطرق والكباري) — إحالة إلى لجنة المالية .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب ومعه مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب يجلسه المنعقدة في يوم الأربعاء ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢١,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ . ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أودع مع هذا مشروع القانون وتقرير لجنة المالية ومحضر الجلسة المذكورة — راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بديكتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رستم

٢١ مارس سنة ١٩٣٢

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

### ٤ — مشروع قانون

دارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٤٨٥٠ جنيهًا في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مسلة الباني الأبرية) لسنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ إحالة إلى لجنة المالية .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب يجلسه المنعقدة في يوم الأربعاء ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٤٨٥٠ جنيهًا في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مسلة الباني الأبرية) لسنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ إحالة إلى لجنة المالية .

الرئيس — أودعوا لا يقر حضرة الشيخ المحترم ما قاله في الجلسة الماضية .

مقرر الشيوخ القرم من صبرى بك — إذن لا أصبح مطلقًا أن يوجه أي انتقاد إلى شخصي وأما التي قلته في تلك الجلسة فهو عمل بحث الآن وهو مثبت عندي .

الرئيس — أنا أطلب رأي المجلس . هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

مقرر الشيوخ القرم من صبرى بك — ماعندنا ولقدنا مصالحًا وزير الحفانية على إرجاء البحث في هذه النقطة القانونية ...

مقرر صاحب الحفاني على ما هو بارشا (وزير الحفانية) — لقد تكلمت في المبدأ قسط ولم أعرض للقضية .

مقرر الشيوخ القرم من صبرى بك — ما دام طلب التصديق على المحضر ما يزال معروضًا على حضراتكم وما دمت قد وافقت معالي وزير الحفانية على رأي فاحتارًا المبدأ القانوني يجب إرجاء التصديق على المحضر حتى تبين هل محاضر الجلسات سجلات يجب أن يكون فيها كل ما يجري في الجلسة إلا ما لا يصح إثباته لأسباب بينها رجال الفقه الدستوري .

مقرر الشيوخ القرم من صبرى بك — يقول حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك أنه ما دام طلب التصديق على المحضر لا يزال معروضًا على حضراتكم وما دام معالي وزير الحفانية رأى أن المبدأ يجب أن يثبت من الوجهة القانونية فيجب لذلك إرجاء التصديق على المحضر إلى ما يسهل استقرار الرأي في هذا البحث . ولي ملاحظة على أن ما حصل في الجلسة الماضية هو أن المجلس أصدر قرارًا فلا يمكن المدول عنه إلا بالطريقة التي فصلها القانون .

كان يجب على حضرة الشيخ المحترم الذي يطلب إلى المجلس أن يمدل من رأيه الذي قضى بعدم إثبات التعليق على السؤال أن يتقدم بالترافع ليؤيده فيه عشرة من حضرات الأعضاء فأذا وافق المجلس على هذا الاقتراح انتقل إلى مناقشة الموضوع لكن المجلس قد انتهى بأصدار قراره بعدم إثبات التعليق وليس في المحضر ما يمنع التصديق عليه . أما مسألة المبدأ فهي مسألة قانونية يصح أن تعرض على اللجنة المختصة لمبحثها وإتباع ما يتقرر لثباتها في المستقبل .

مقرر الشيوخ القرم من صبرى بك — إن تصديق المجلس على المحضر اليوم يسجل سابقة قد يبين بعد بحث المبدأ أنها غير قانونية . أما إرجاء التصديق إلى ما بعد استقرار الرأي على المبدأ فهي لكل من حضرات الأعضاء متعمدا من الوقت يتقدم فيه إلى المجلس بالطريقة التي يراها تتفق مع القانون فيكون هناك توافق بين عمل المجلس وبين ما يتقرر في ذلك المبدأ القانوني . وليس بضر أن يقرر المجلس شيئًا يرى أنه يتفق مع المبدأ القانوني

(ثانياً) أن مواشى كثيرة يرقى بها من الأرياف وتبلغ سراً دون أن تمر على المذبح الرسمى وأغلبها غير صالح لآكل ولا يتباع لجمهور .

ومع الأسف فإن البحرية المذكورة عززت مقالبتها بنص القانون الرسمية تحت عنوان "تسمم أهل الاسكندرية" .

ولو أن التصريحات التي أجريتها بهذا الصدد أكدت لي أن التقارير التي نشرتها الرضوم مبالغ فيها جداً لما كان واقعا من المنازعات النشئة بين أطباء المجلس البلدى ومع كوفى اتقى بأن الحالة الصحية في الاسكندرية هي على غاية ما يرام في الوقت الحاضر من كافة الأوجه إلا أن نشر مقالات الرضوم بالصيغة المؤهنة أزعجت كثيراً أهل الاسكندرية ولا يصح أن تقوم هذه الضجة المضرة في صالح المدينة بالنسبة للناقشات القيمة التي أحرقت أنها مستمرة بين أطباء البلدى من عهد عضويتى بهذا المجلس .

فولاً يرى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ضرورة وضع حد لها وأن يفيدنا من حقيقة ما جاء في الغالطات البادية ذكرها المحدثاتنا ومحاور .

جريس زنايمى :

**مفكرة صاحب الدولة** لمرور سماعين صرفى باشا (وزير الداخلية) - إن مصانع التلج معتبة من المجلات التي يجب الترخيص بها والتفتيش عليها بعد إفتائها وجميعها مشهود ما يلزمها من المساء من الشركة التي تفتدى المدينة بالماء المقطر للتشرب والتي يجري عليه العمل الآن هو التدقيق كثيراً قبل الترخيص لهذه المجلات والتفتيش عليها وتحليل المساء الذى يستعمل فيها من وقت لآخر . وقد سجلت أن وقع خطأ في تركيب ماسورة بمصنع تلج ولكن هذا الخطأ أصلح في حينه .

أما الخضر والقواك فان الإدارة الصحية ترابب بينهما وإعدام الفاسد منها وكفلك المواشى فان قسم الطب البيطرى ساهم من مراقبة ما يذبح خلسة أو يدخل المدينة من اللحم المذبوح خارجها ويصادر فوراً ما تجب مصادره وتحرق للمطافين الحاضر الألامه .

ولدى من الإحصاءات للتدليل على هذا ما يمكن أن أطلع عليه حضرة العضو المحترم إذا ما أراد بعد الجلسة .

**مفكرة الشيخ محمد جريس زنايمى** باشا - إن إجابة حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية فيها الأطمئنان للسكان لأهالى الاسكندرية ولهذا أرفع الشكر لوفاء بالأصالة عن نفسى وبألبالية منهم ويجب على المجلس البلدى ...

**الرئيس** - لا يجوز التعليق على الإجابة .

(ب) سؤال مرجه الى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم جريس زنايمى باشا عن أخطار منقذات السكة الحديدية - .  
أجابه محمد جريس زنايمى :

**الرئيس** - أرجو السؤال لطبيب حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات .

في ميزانية وزارة الأشغال العمومية ( مصلحة المبانى الأميرية ) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاقتصر بأن أرسل مع هذا مشروع القانون وتقرير لجنة المالية ومحضر الجلسة المذكورة - راجياً عرض ذلك مع هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا وكونكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

### ٥ أسئلة

(١) سؤال مرجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم جريس زنايمى باشا من حقيقة ما كتفه جريدة الرضوم بالاسكندرية من المقالات الصلطة بالصحة العامة - الإجابة عليه

على السؤال المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .

مع هذا سؤال مرهوق الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية أرجو عرضيه على دولته للتكرم بالرد عليه .

وتفضلوا بقبول أوفر الاحترام

الاسكندرية في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢

جريس زنايمى

### سؤال

الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

نشرت أخيراً مقالات متوالية في جريدة الرضوم التي تظهر في الاسكندرية من مقتضاها :

(أولاً) أنه يوجد عيوب جوهرية في مصانع تلج وأن الأكاييب التي توصل البناء إلى هذه المصانع تتخترق في بعض الجهات الجارى العمومية ويحمل حيثما تلوث المساء إذا حصل أقل خدش في هذه الأكاييب وتعرض الصحة العمومية لأعظم الأخطار .

(ثانياً) أن كيات هائلة من الخضر والقواك آكلها أكاييب التلج والمطبخ يتباع جهازاً إلى أنحاء المدينة بدون اعتراض من الإدارة البلدية وتعرض الأهل للأضرار المصنفة الثالثة .

وإني ألفت نظر دولة الزراري أن هناك شركة ألمانية قائمة ببناء جسر بها حل مسافة بضعة أمثال من المستشفى ولا يتقدم رجال هذه الشركة بين وقت وآخر اقتحام وجود مستشفى على هذه الصورة في الوقت الذي توجبه فيه العناية إلى ما هو أقل منه أهمية .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

المخلص  
على فهمي

نحري في ١٣ مارس سنة ١٩٣٢

مفكرة صاحب الدولة اسماعيل صرقي باشا (وزير الداخلية) - لقد فكرت الحكومة في توسيع وتجديد مباني مستشفى بنها وأعدت لعمال المشروع الخاص بذلك وضعت تصميات أبنيتها وأدرجت ضمن اقتراحات ميزانية مصلحة الصحة العمومية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الاختيار الأول لوضع المشروع موضع التنفيذ غير أنه نظرا لاستنداد الضائقة المالية الحالية قد أرجى القيام بهذا المشروع إلى فرصة أخرى والحكومة تأمل أن يكون ذلك قريباً . وهي لانتصوب نقل المستشفى إلى مبنى المدرسة الابتدائية الجاورلة لأنه لم يعد لهذا الغرض وقد يتكلف تحويله إلى مستشفى أكثر مما يلزم لتجديد المستشفى الحالي وتوسيعه .

هذا وسياسة الحكومة أساسها توفير دور المعالجة لكل سكان القطر حتى يكون العلاج في متناول الرضى والمخسر على السواء مع مراعاة إنشاء هذه الدور أولاً في البلاد الصغرى منها ثم في الجهات التي هي أكثر حاجة إليها بسبب بعدها من المستشفيات أو تحركها .

مفكرة الشيخ المحرم على فهمي باشا - إني أود بيان دولة وزير الداخلية بشري لأهالي خمس مديريات ...

مفكرة الشيخ المحرم عبد العظيم أبي بطة - إذا لم يكن هناك استيضاح فلا يصح التعليق .

مفكرة الشيخ المحرم على فهمي باشا - فلماذا تقصد ؟

الترئيس - إذا أردت للتكثف ذلك ولكن لا يصح التعليق على الإجابة .

مفكرة الشيخ المحرم على فهمي باشا - أريد أن أقدم شكراً لدولة الوزير على إجابته وسأرفق هذه البشري لأهالي البلاد .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم القراء عبد الحميد فريد باشا عن إيجاد سيارات كثيرة ومرصعة في خط الدار البيضاء - ١٣ - الإجابة عليه .

على السؤال المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية للإجابة عليه في الجلسة التي تتجدد .

وتفضلوا دولكم بقبول باقي الاحترام

ج - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم على فهمي باشا عن حالة مستشفى بنها - الإجابة عليه

نص السؤال المذكور .

## مسؤول

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

أرجو توجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية :

تم إنشاء مستشفى بنها الأمير سنة ١٨٩٦ على طراز المستشفيات النيقية من مجرات صغيرة وطرقات خفيفة - والقسم المد للعمليات والنيار لا يتوافر فيه شيء من الاشتراطات الصحية .

لا يسع هذا المستشفى أكثر من تحسين سريعاً مع أنه في قطعة مركزية في الوجه البحري بين مديريات الغربية والمنفيلية والقنوية والقليوبية والشرقية ويأتي إليه مرضى من مراكز بنها وطوخ وقويسنا وشبين الكوم ومنوف وبشت غمر ومنيا الفصح - وكلها ظهرت حاجة لتوسيع نطاق المستشفى ليلاً لعل أكشاك خشبية مبنية في فناء المستشفى وتعمل فيها دورات مياه مرفقة بمخالف الشروط الصحية في مستشفى يجب أن يكون نموذجاً للشروط الصحية .

وقد كانت في المستشفى غرفة وضعت فيها ما كيفة لتوليد نور الاضاءة فلما استثنى منها أضيقفت إلى صناد غرف المرضى - وفي الرغم من هذه الإضافات يستعمل الطبيب المقيم (الوحيجي) غرفته الخاصة به للنوم والأكل معاً ولا توجد برفته دورة مياه خاصة مما يضطره إلى مشاركة المرضى في دورة المياه العامة .

وفوق هذا كله رأينا جانباً في وسط المستشفى مستنداً إلى أخشاب خشية تهلمه إذ هو كابل في حالته الزاهنة إلى السقوط - وما يزيد أسفا إزاء هذا المنظر أننا شاهدنا إلى جوار هذا المستشفى شراياً جديلة نعمة لمصلحة المساحة وبما في غاية في الإبداع المفردة إبتنائية وكلها لم تستكمل لأقل .

وقد شاهدنا ألية تقام لمستشفيات مركزية وقروية في بعض مديريات الوجهين القبلي والبحري ولكن الخلل لم يسعد مديرية القليوبية شيء من هذا كله فيما عدا أنها أخرج من غيرها لذلك وهي بضعة خاصة أخرج إليه لتستفيد منه شبين الكوم المنزلة بعيداً عن اللدند الأخرى .

فهل يمكن - مع الحاجة القصوى المستعجلة إلى المستشفى - أخذ مباني المدرسة للمستشفى وإجراء ما تقتضيه الحال من تميزات بسيطة فيها لإتمام ما يلزم للمستشفى تمشياً مع النظام والاشتراطات الصحية الحديثة - وعمل بناء خاص للمدرسة إذ حاجة المستشفى إلى البناء الأخير بعد تعديله أشد وأكثر أهمية من حاجة للمدرسة إليه (إذا عارض الاعتراض ما صاه أن يقال من أن الحالة المالية لا تسمح الآن بذلك) ؟

وهنا تفكر الوزارة - إن تمتاز تحقيق هذا الرأى - في إنشاء مستشفى عصري حديث على وجه المدرسة خدمة لأهالي خمس مديريات وبشملة للألمانية ؟

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

أرجو أن تتفضلوا بالإجابة على سؤالى هذا في الجلسة التي تتحدثون بها :  
سيارات الأوتوموبيل رقم ١٣ تحرر في وسط راق ومزدحم بالسكان من  
الجنة وميل الرخصة بالتميرة والمبتدیان والسيدة ومع ذلك فهي رديئة لا تصلح  
إلا لخطوط الأرياف وضيقة حتى يضطر الركاب إلى الوقوف في الطريق  
زمنًا طويلا حتى يتمكنوا من الركوب . ونحمل دائما صيدا من الركاب أكبر  
من العدد المقرر لها . يضطرون إلى الوقوف بحالة صعبة ومضرة  
بالصحة العامة .

ألم يمين الوقت لراحة سكان تلك الأحياء ولإعداد سيارات في ذلك الخط.  
الذي لا يوجد فيه تزام - أكبر حجما وأوفر راحة كما هو حاصل في جميع أنحاء  
القاهرة تقريبا .

وتفضلوا بذلك بقبول فائق الاحترام ما

٢١ مارس سنة ١٩٣٢  
عبد المجيد فريد  
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة امرولة اسماعيل صرقي باشا ( وزير الداخلية ) - سئني  
الحكومة بطلب حضرة الشيخ المحترم .

٥ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحامى وزير الداخلية من حضرة الشيخ  
المحترم حسن صبرى بك من الأسباب التي تمت حضرة محمود غالب بك رئيس  
محكمة جنائات مصر لتسنى من القطار في قبة القنابل - الإجابة عليه

تل السؤال المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أراق بهذا صورة من سؤال موجه لحضرة صاحب المحامى  
وزير الداخلية رجاء أن يتفضل بالإجابة عليه في الجلسة التي تتحدث .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام ما

٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٠  
٢٨ مارس سنة ١٩٣٢  
حسن صبرى  
العضو بمجلس الشيوخ

حضرة صاحب المحامى وزير الداخلية

أرجو أن تتفضلوا بالإجابة في الجلسة التي تتحدث على ما يأتى :

تخلل حضرة صاحب العزة المستشار محمود غالب بك رئيس محكمة  
جنائيات القاهرة من نظر القضية المعروفة "بقضية القنابل" بعد أن سارت  
الحكمة في سماعها أياها فهل تتفضلون ببيان الأسباب التي حلت هذا الرئيس  
على أن يتسنى عن رئاسة هذه المحكمة في مثل هذه الحال .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام ما

٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٠  
٢٨ مارس سنة ١٩٣٢  
حسن صبرى  
العضو بمجلس الشيوخ

حضرة صاحب المحامى من ماهر باشا ( وزير المحامى ) - يسرفي أجا  
السادة أن أقدم بشكر حضرة الزميل المحترم إذ هيا لي فرصة الإجابة على سؤاله  
لأعلن من فوق هذا المنبر كما أعلنت في مجلس النواب أن استقلال القضاء  
مصون وحريته مكفولة وأن للقضاء في قلوبنا كل أم وتقدير . وله على  
الجميع واجب الطاعة . وأعلن أن ليس لوزارة المحامى صلة بأمر القضاء إلا  
في حدود القانون .

فهذه أحكام البشائير تنقذ في جميع أنحاء القطر وقد فصلت أخيرا في حوادث  
الاسكندرية والمنصورة وبني سويف وفصلت من قبل في حوادث مصر  
ويود سعيد وبليس ولم يسمع بأن أحدا تعرض لها بل كانت أعمالها محل  
التقدير وكانت أحكامها موضع الاحترام .

وهذه محكمة جنائيات مصر قد فصلت في كثير من القضايا منها قضية  
الخطابات وقضية السامر وما كان لكائن من كان أن يقابل أحكامها بغير  
الطاعة والاحترام .

بل هذه قضية القنابل التي تقي من نظرها حضرة صاحب العزة محمود  
غالب بك المستشار فإنه أكد لي أن أسباب تقيمه تتفق كلها بأمر حدثت  
بالجسالت أثناء نظر القضية ووجد أنها تكون في مجموعها أسبابا برزت عنده  
ذلك التصرف الذي حصل .

كما أكد لي أنه يعلم مقدار احترام وزارة المحامى للقضاء وغيرها من حفظ  
كرامته وصيانة استقلاله وأنه لم يحصل أى اعتداء على القضاء وأن كل  
ما أشيع من محاولة البعث باستقلال القضاء والاعتداء عليه لا أساس له من  
الصحة ولا ظل فيه من الحقيقة .

كنت أود أن أكتفى بهذا البيان الذي سبق أن أعلنته في مجلس النواب .  
ذلك البيان الذي جلا الحقيقة وبدد الأوهام والذي صابري بما فيه حضرات  
المستشارين أصحاب الشأن لكن ماود على لسان بعض حضرات المحامين  
بعد إعلان البيان في مجلس النواب من رغبته في إعلان أسباب التقيي  
يلحون إلى أن أمار حكم يأتى أكثر منهم رغبة في ذلك وأنه مجرد على  
بجادة التقيي وما أشيع حولها وضمت هذه المسألة موضع عنايتي واهتمامي  
وتركت ما يلجأ لتشكيل الدائرة حتى أتى وبه الحق فيها . وقد ظهرت تلك الحقيقة  
لي مجرد مقابلتي لحضرات المستشارين فقد ناقشتم طويلا فوجدت أن  
أسباب التقيي يصح أن توصف بأنها داخلية نشأت بين جدران المحكمة وبين  
القائمين بالأمر في الدعوى وليس لأحد من فيرغ ولا علاقة بها وهى بعيدة كل  
البعد عن كل ما قيل وما نشر منها .

لكني أردت أن لا أكتفى بكلمة أصحاب الشأن في هذا الموضوع بل  
أردت بحجة الحقيقة واستزادة في طمأنينة البرلمان والرأى السام أن أبحث  
عن هيئة قنية قضائية عليا أقدم إليها ويقدم إليها خبري لئلا يثبت الموضوع  
من جميع نواحيه بما في ذلك ما صرح به حضرات المحامين الذين هم أرواح  
القضاء وأكثرهم الصفا بما في ضمن كلمة القانون في ذلك كله .

**الرئيس** - يسر المجلس إحالة الاقتراحات المذكورة إلى لجنة الاقتراحات والمراض .

### ٧ - اقتراح

بشروع قانون خصم من حصة الشيخ المحترم الدكتور مرعي حمود الهندى بتدليل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة قضائية وأيام - إحالة إلى لجنة الاقتراحات

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح بمشروع قانون المذكورة إلى لجنة الاقتراحات ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة الاقتراح بمشروع قانون المذكور إلى لجنة الاقتراحات .

(انصرف حضرة صاحبى المعالي على ماهر باشا وزير الحفانية وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ) .

### ٨ - مشروع قانون

بإدخال مجلس النواب خاص بإحتاد الحساب انتخاب جميع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - تقرير لجنة الأوقاف - إقرار مشروع القانون

( المقر حصة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا ) .

**الرئيس** - ورد كتاب من وزارة الأوقاف بشعب حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف الصمام وكيل الجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية وحضرة محمد قنديل أفندي مدير إدارة الحسابات والمستخدمين المصروفين بالجلسة عند نظر مشروع هذا القانون .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بمناسبة نظر مجلس الشيوخ في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع القانون الخاص بإحتاد الحساب الخاص الجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية يجلسه يوم الاثنين ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ . أرجو التكرم بالترخيص لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف الصمام وكيل الجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية وحضرة محمد قنديل أفندي مدير إدارة الحسابات والمستخدمين بها بالحضور أثناء نظر مشروع القانون المشار إليه .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

وزيرا الأوقاف  
أحمد على

٤ أبريل سنة ١٩٣٢

واظية التي يمكن أن يجبه الفكر إليها حسب نظام القضاء هي محكمة النفس والأبرام لكن بمراجعة قانون إنشاء هذه المحكمة لم أجد نصا يؤيد إقرارها عاما على أمور القضاء ، وبسبب لي بالتقدم إليها بإختيارها هيئة قنية تبيد بحث الموضوع وتمن الحقيقة في لائحة القانون ورأيت إذن أن أقول محكمة النفس والنظر في مثل هذا الطلب مشكوك فيه .

أمام ذلك دعوت بعض كبار رجال القانون في الدولة لأتساوور معهم في هذه الوسيلة القانونية التي يمكن بها أن يجري هذا البحث بمعرفة محكمة النفس والأبرام متفقدية هيئة جمعية عمومية خضعت خلاف في الرأي ووجهت الأغلبية ما رأيته من الشك وما كان لي والأمر كذلك أن أعرض وزارة الحفانية في هذه الظروف لتقديم طلب قد يقر فيه بدم الاختصاص .

وقد عرضت عليهم أيضا رغبتي في أن أقدم إلى البرلمان بمشروع ينزل وزارة الحفانية أن تعرض على الجمعية العمومية محكمة النفس والأبرام المسائل العامة التي تهم القضاء لعل فيها الحل لمصلحة القانون أو تقرر فيها مبادئ يمكن أن تسير عليها الإدارة القضائية في البلاد .

وأرجو أن نوفق إلى حل تشريسي ملائم في المستقبل القريب .

كانت أمتين أيا السادة أن بمن الحقيقة من تلك الحقيقة الفنية القضائية العليا مؤيدة لما أعلنه الآن في مجلسكم الموقر ولما حول بين وبين هذه الأمانة اضطرت إلى الاكتفاء بهذا البيان الذي أفوه غالب بك .

بعد ذلك بدأت في معالجة المسألة الثانية وهي مسألة تشكيل محكمة إحتياطية بدني حتى غالب بك ونظرا لما ظهر من أن أسباب التضييق بأمر حصلت بالجلسات رأيت تشكيل البائنة على أساس إيجاد صيغة جديدة وجوب هادئ تنتظر فيها القضية .

وأرجو أن يكون الحل الذي تم من حيث تشكيل الدائرة بعد تنقي غالب بك والمهم رئيس نيابة جديد ترك أمر توزيع القضايا لدوائر إحتياطية الثلاث مما يقر العدل ويعقق الأطمعنان للناس جميعا أسأل الله أن يوفقنا لما فيه نصرة الحق وإعلاء كلمة القضاء .

( تصفيق ) .

(انصرف حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزيرا الداخلية ) .

### ٩ - اقتراحات

بإزالة إحتياطية مقدمة من حصة الشيخ المحترم الدكتور أحمد يوسف مصطفى الأول - اقتراح بمشروع قانون يحدد على بعض أحكام قانون المراء الحسنة الثاني - الاقتراح بختم مسابقة لقرصون إلى علاج ناس القضاء من دله إيمان المختبرات

الثالث - اقتراح تأسيس جمعيات وتشجيع ما هو مفيد منها لحفظ المراء المقدرة - إحالة هذه الاقتراحات الثلاثة إلى لجنة الاقتراحات والمراض

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات ؟

( موافقة ) .

مادة ٧ - تعتمد تسوية زيادة الإيرادات على المصروفات بإضافة مبلغ ١٨ و٣٩٤ جنبا (سنة وتلاثين ألفا وأربعمائة وخمسة عشر جنبا مصرى) إلى إيرادات ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية .

مادة ٣ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ رأى كل مشروع هذا القانون بإنشاء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ... .. ٦٨ صوتا

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٥ »

الموافقون ... .. ٦٦ صوتا (١)

غير الموافقون ... .. صوتان (٢)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور .

(حضر حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف النعمان وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية وحضرة محمد قدرى أئضى مدير إدارة الحسابات بها ) .

على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ١٩) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاستئصال لى ثلاثة مشروع القانون ؟

(موافقة) .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الذى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ٩ - تعتمد إيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٣١٩,٨٨٢ جنبا (ثلاثة وتسعة عشر ألفا ومائة واثنين وعشرين ألفا ومصرقاتها بمبلغ ٢٨٣,٤٦٤ جنبا) (أثنين وثلاثة وعشرين ألفا وأربعمائة وستين جنبا مصرى) على حسب الجدولين المرفقين رقم ١ و ٢

(١) إبراهيم راتبه بك . ابراهيم وجيه باشا . أمير زيد شنگوى بك . أحمد السنارى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد زوير باشا . أحمد طه باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد دلى باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادرار نصير بك . الدكتور أحمد يوسف طه أئضى . اسماحيل مرى باشا . الفراس حوش بك . أمين حسين يوسف أئضى . أمين سالى باشا . أمين غالى باشا . بولص مدنا باشا . بولص زنازيرى باشا .

حامى تاجوم أئضى . حسن وشراى حادى بك . حسن سيد باشا . حسن على جازى بك . حسن مظلوم باشا . حسين واصف باشا . الشيخ حسين دالى . الدكتور ذكى مختار الجازى أئضى . شافى سيد الله حلاوه أئضى . صالح سق باشا . طه عثمان سيد احمد بك .

الشيخ عبد الحاقى حاسم بدران . عبد الحليم الحلى بك . السيد عبد الحيد الكرى . عبد الرحمن رضا باشا . عبد البرز السبيون بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد المجيد سلم . القراء عبد الحميد فريد باشا . القراء على أحمد باشا . القلى نوس باشا . كامل بولص توكلا بك .

عبد أمير الصر القار أئضى . عبد أحمد حرد باشا . عبد توفيق مينا بك . عبد خيرت راضى بك . القراء عبد ماضى يحيى باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد هسى كان بك . عبد نوس باشا . عبد نوس الشاوى باشا . عبد مصطفى مجره بك . عبد منيل باشا . عبد منصور أئضى . عبد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماحيل أبانغ بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . القراء محمود حدى باشا . الدكتور مرسى محمود أئضى . مصطفى رشيد بك . محمد الحلى باشا .

يوسف طهلى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) حسن سبرى بك .

عبد محمود بك .



## مادة وحيدة

ووفق على معاهدة التوفيق المقودة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليها بواسطتين في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ وللحقة بهذا القانون .

وأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدير برلى...

قصة الشيخ المرحوم عبد الله محمد بك - أوجو حضرة المقرر أن بين ما إن كانت لجنة الخارجية قد اطلمت على نص المعاهدة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية الذي وافقت عليه حكومة الولايات المتحدة . لأن الحكومة المصرية قدمت إلى البرلمان النص العربي وحيثما مقارنة النصين بهما بعض .

المقرر - لم يجد لجنة الخارجية في ملف الموضوع إلا النص العربي وهو مترجم بمعرفة وزارة الخارجية المصرية ونحن لا شك نثق بترجمتها .

الرئيس - إن وزارة الخارجية لابد أن تكون قد راعت الدقة في الترجمة .

قصة صاحب المحامي عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) - إن النص العربي المعروض على حضراتكم هو الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومتين .

قصة الشيخ المرحوم إيلياس عوصه بك - يجب أن تتضمن المعاهدة النصين العربي والإنجليزي .

قصة الشيخ المرحوم عبد الرحمن رضا باشا - إن ترجمة المعاهدة مقدمة من وزارة الخارجية والمفروض أنها صحيحة ولا يمكننا أن ننتهزها فذلك .

قصة الشيخ المرحوم عبد الله محمد بك - لا أنال أرى أنه يجب أن يتضمن مشروع المعاهدة النصين العربي والإنجليزي ليس بمقارنتهما بهما بعض .

ولى سؤال آخر أوجهه لحضرة المقرر . وهو هل هذه المعاهدة التي وقع عليها مندوباً حكومة الولايات المتحدة والحكومة المصرية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ وافقت عليها حكومة الولايات المتحدة وباريس ؟

قصة الشيخ المرحوم إيلياس عوصه بك - ليس لدينا ما يمنع من التصديق على هذه المعاهدة بدون انتظار لتصديق حكومة الولايات المتحدة عليها .

قصة الشيخ المرحوم عبد الله محمد بك - فصلت من سؤال أنت أصر على حكومة الولايات المتحدة وباريساً صدقاً على هذه المعاهدة أو لم يصحها عليها ؟

وقعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والبقية العشرين مساءً وأعيدت في الساعة السابعة والبقية الخمسين مساءً .

( حضر حضرة صاحب المحامي عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية وحضرة صاحب السادة أحمد علي باشا وزير الأوقاف ) .

## ٩ - مشروع

القانون الخاص بمعاهدة التوفيق بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية - تقرير لجنة الخارجية - إقرار مشروع القانون .

( المقدم حضرة الشيخ المرحوم إبراهيم داب بك ) .

المقرر - لست من الذين يقولون بوجوب ثلاثة تقارير إلى جانب في المجلس لأن أرى في ذلك ضياعاً للوقت خصوصاً وأن التقارير توزع عليها قبل الجلسة بوقت كاف للاطلاع عليها . فإني أستمع المجلس في ثلاثة هذا التقرير بصيغة خاصة لأن لجنة الخارجية عند بحثها معاهدة التوفيق والتحكم تعرضت لبحث دستوري أريد أن يشترك المجلس معها في القرار النتيجة التي وصلت إليها .

تعلنون حضراتكم أن هاتين المعاهدتين عرضتا على مجلس النواب السابق وأقرهما . فإني أرى أن الحكومة رأت أن تعرضهما من جديد على المجلس الحالي إرضاءً عن تقيد المجلس الحالي بقرار المجلس السابق أولاً . بله مجلس النواب الحالي وأقر ما عمله المجلس السابق .

هذه مقدمة للتقرير الذي أشراف الآن بتلاوته على حضراتكم .

على التقرير ( يراجع الملحق رقم ٢٠ ) .

الرئيس - إذا وافقتم حضراتكم على وجهة نظر لجنة الخارجية فينبغي مشروع القانون .

( موافقة ) .

المقرر - وردت في مقدمة مشروع القانون عبارة .

"تقرر مجلس الشيوخ والنواب" فأرجو وضع عبارة "تقرر مجلس الشيوخ والنواب" بدلاً عنها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إجراء هذا التصحيح ؟ ( موافقة ) .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

أقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مقرر الشيخ المحترم عباس عومر بك - لم يصتق مليا بعد .

المقرر - ردا على سؤال حضرة الشيخ المحترم عبد الله محيكة بك الذي قصد به معرفة ما إذا كانت لجنة الخارجية قد اطاعت على النص الاكبري للمعاهدة . اقول ان النص الانجليزي لهذه المعاهدة مرافق للنص الخاص بالموضوع والموجود في لجنة الخارجية مجلس النواب فاذا اراد حضرة الشيخ المحترم الاطلاع عليه فهو تحت تصرفه .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبدء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه باجماع الحاضرين ومقدم (١)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور بالايجاع .

#### ٩٠ - مشروع

القانون الخاص بمعاودة التحكيم بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة - تقرير لجنة الخارجية (٢) - قرار مشرع القانون

(المقرر حفرة الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك)

المقرر - معروض الآن على حضراتكم مشروع القانون الخاص بمعاودة التحكيم بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة ولا عجل لامادة ثلاثة نتيجة البحث الدستوري الذي قامت به اللجنة ووافقتم عليه حضراتكم عند النظر في معاهدة التوفيق وذلك ما كتبه ثلاثة تقرير لجنة الخارجية السابقة عن المشروع .

مقرر الشيخ المحترم عبد الجبار سليم - لقد وضع علينا التقرير واطلعنا عليه فلا محل لثلاثة الآن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تلاوة مشروع القانون ؟  
( موافقة ) .

المقرر - وردت أيضا في مقدمة مشروع هذا القانون عبارة " قرر مجلس الشيوخ والنواب " فادرجو وضع عبارة " قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب " بدلا منها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إجراء هذا التصحيح ؟  
( موافقة ) .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلتها عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة

ووفق على معاهدة التحكيم الموقعة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية المرقع عليها براشبيتون في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ والملاحقة بهذا القانون .

أمر بأن يصح هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

معد بسراى ...

(١) ابراهيم راتب بك . أبو زيد عطاري بك . أحمد الشناوي بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد خروفقار باشا . أحمد زور باشا . أحمد طشت باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد علي باشا . أحمد فهمي الزندي بك . أحمد نجيب باده بك . الدكتور أحمد يوسف صله افندي . اسماعيل سرى باشا . الياس مرض بك . أمين حسين يوسف افندي . أمين ساي باشا . أمين طلل باشا . جريس ناثوري باشا .

حامد ناسم افندي . حسن رشوان حادى بك . حسن سيد باشا . حسن صهي بك . حسن علي جازي بك . حسن مظفر باشا . حسين دافى باشا . الشيخ حسين مال . شفيق سيد الله حلاوة افندي . صالح حق باشا . سلطان سيد احمد سام بك .

الشيخ عبد الباقي ماسر بدان . أحمد الخليل بك . السيد عبد الحيد البركي . عبد الرحمن رشا باشا . عبد العزيز البسيوني بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الله محيكة بك . الشيخ عبد الحيد سلم . القراء عبد الحيد فريد باشا . القراء علي أحمد باشا . توفيق فهمي باشا . كامل جريس توكلا بك .

عبد الأمير النصر بشار افندي . عبد أحمد حور باشا . عبد توفيق مهنا بك . عبد حيت وأضي بك . القراء عبد صادق يحيى باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد فخر بك . عبد قسي يكن بك . عبد فهمي باشا . عبد فهمي ثناء شوري باشا . عبد محمود بك . عبد صفيح بركو بك . عبد شيل باشا . عبد منصور افندي . عبد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد القريب بك . القراء محمود عزى باشا . مرسى محمود افندي . مصطفى رشيد بك .

مقرب بيادى عليه بك . يوسف طهاري باشا . يحيى ابراهيم باشا .

(٢) راجع الملحق رقم ٢١

على الإجابة عن سؤاله الذى وجهه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وأجاب عنه فى الجلسة السابقة . وقرر المجلس عدم إثبات ذلك التعليق فى محضر الجلسة . على أن وضع مشروع اللائحة الداخلية يمكن المجلس من تحديد الحق الذى ينسب للآعضاء فى التعليق على الإجابة عن أسئلتهم التى يوجهونها للوزراء فأرجو أن يسرع المكتب فى تقديم مشروع اللائحة الداخلية .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس فى الساعة السابعة والديقية العشرين مساء على أن يعود المجلس لاجتماع يوم الاثنين ٥ ذى الحجة سنة ١٣٥٠ (١١ أبريل سنة ١٩٣٢) فى الساعة الخامسة مساء ٥

أخذ رأى على مشروع هذا القانون بالبدء بالأمر فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٦٣ (١١) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون بالإجماع .

**مقدمة الشيخ المحترم بشوق باوى عليه السلام** - سبق أن قرر المجلس المؤتمر تكليف هيئة المكتب بوضع مشروع اللائحة الداخلية وروم مضى مدة طويلة لم يقدم هذا المشروع . وقد أثرت اليوم مسألة كانت على بحث طويل وهم حتى المنسوق فى التعليق على الأسئلة التى توجه إلى الوزراء . وجرت العادة فيما سبق أن يلقى كل عضو على إجابة الوزير ولم يعارض المجلس فى ذلك إلا عند ما أراد حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك التعليق

(١) إبراهيم راتب بك - أبو زيد عطلى بك - أحمد السبى بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد زير باشا - أحمد طهت باشا - الدكتور أحمد فهمى الرشيدي بك - أحمد نجيب إبراهيم بك - الدكتور أحمد يوسف عليه الفدى - اسماعيل صبرى باشا - হাস عرض بك - أمين حسين يوسف الفدى - أمين ماضى باشا - أمين خالى باشا .

بريس زتايرى باشا .

سليم ناسرم الفدى - حسن رشوان حادى بك - حسن سيد باشا - حسن صبرى بك - حسن على جازى بك - حسن مظهر باشا - حسين واعف باشا - الشيخ حسين والى .

شفيع سعد الله حلايه الفدى .

صالح حق باشا .

مخلطان سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقى عامر بدران - عبد الحليم البيل بك - السيد عبد الحليم الكرى - عبد الرحمن رضا باشا - عبد البرز اليسوى بك - عبد العزيز صيف النصر بك - عبد الفتاح يحيى باشا - عبد الله صبيح بك - الشيخ عبد الحليم سليم - القراء عبد الحليم فرید باشا - القراء على أحمد باشا .

الحق فهمى باشا .

كامل بريس تكللا بك .

عبد أبو النصر القار الفدى - عبد أحمد عود باشا - عبد توفيق عينا بك - عبد خيرات واضى بك - القراء عبد صادق يحيى باشا - الدكتور محمد طاهر بك - عبد خيت بك - عبد نفسى بك - عبد نفسى باشا - عبد نفسى الشاذلى باشا - عبد محمود بك - عبد مصطفى مجرم بك - عبد مقبل باشا - عبد منصور الفدى - عبد نجيب شكرى بك - محمود أبو النصر بك - محمود اسماعيل أبانته بك - الدكتور محمود عبد الرهاب بك - القراء محمود مزي باشا - الدكتور موسى محمود الفدى - مصطفى رشيد بك - مشهور يبارى عليه السلام - يوسف فلاحى باشا - يحيى إبراهيم باشا .



## محضر الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ الموافق ١١ أبريل سنة ١٩٣٢

### ملخص

#### أ - أسئلة :

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المساعدة وزير المراسلات من حضرة الشيخ المحترم بريس زقاري باشا من أعضاء المراسلات السكة الحديدية - الإجابة عليه .

تمرج حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء عن موضوع التطبيق على الأسئلة .  
إجابة المرفوع إلى لجنة المالية .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة بالمساعدة وزير المالية ووزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم كامل تكللايك من زيادة خيرية بنسب الأطنان في منطقة نيج حامي - الإجابة عليه .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الشيخ أحلفيد إبراهيم زين من زيادة الضرائب على بنس الجزائر والمواسيل بمعية الجيزة - الإجابة عليه .

٩ - مشروع القانون الصادر من مجلس النواب انقاس بنسب إسماعيلين في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ زيادة الأشغال العمومية - فرع ٢ مصلحة الري - باب ٣ أعمال جديدة) أوها يبلغ ٨٥٠١ جنيه بمقتضى فرض من الحكومة لشركة سكة حديد الحجاز من المقتضات المستحقة لتقاي التركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية من المدة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ وقائهما يبلغ ١٦٤٣ جنيهاً قيمة المبالغ المستحقة من فترات المقتضات المستحقة من المدة حسبها .

تقرير لجنة المالية .

٢٢ رقم

إقرار مشروع القانون .

١٠ - طلب دفع الحصة البرلمانية من حضرة الشيخ المحترم حسن بن جازو بك السيرة لإدارات أبنة رقم ١٤٠ سنة ٥٠ تقاضية غلط .

تقرير لجنة المالية .

٢٣ رقم

مواصلة المجلس على تمرير البقية بمقتضى الحصة .

#### ١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - استقالة حضرة الشيخ المحترم بريس حنا باشا من لجنة الأشغال وحلول حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك محله .

٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإحداث بيع غطس في لمدينة بروفاد بنس خفض إلى رئيس فرير بدير ميل مدنية وأبحاث الأراضي الصالح في تلك المدينة - إحالة إلى لجنة المالية .

٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إسماعيل يبلغ ٣٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لاستبدال الانتخابي لشاغات - إحالة إلى لجنة المالية .

٦ - مشروع ميزانية المدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وارد من مجلس النواب من مصروفات المصم "مخصصات ومزونات وديوان جلالة الملك" "مجلس الوزراء" و"مكتب المستشارين الماليين" - إحالة إلى لجنة المالية وإضافة كل ما يرد في المستحقين من مشروع الميزانية إلى اللجنة المذكورة مباشرة بدون انتظار لقرار من المجلس .

#### ٧ - رسائل :

(١) رسالة من وزارة الأشغال العمومية خاصة بشكوى محمد أهرقاس وعبد الحامد شريف من تسمية الشركة مركزاً بشواي من معهما من رى أخطائهما من قصة الحق .

(ب) رسالة من وزارة الأوقاف عن البريقة رقم ١٩٣٢ لسنة ١٩٣٢ المقدمة من عبد الله عرق بالمظلم من عدم وزارة الأوقاف بإصلاح دورات مياه مساجد تهره .

(ج) رسالة من وزارة المراسلات عن الرعيين المقدمة لإدماها من وجيب كامل وأكبرين بشأن إنشاء طريق ذواي بين آسحق العليا والشيخ عبد الله بالمرور والمانية من جهة منطقة وآخرون بشأن إنشاء سكة حديد بين مينا التمسع وشبين - التناظر مارة بالصلابين .

## ٢ - التصديق عل محضر الجلسة السابقة

الرئيس - ورد من حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية كلاب بتصحيح كلامه الذى ورد فى محضر الجلسة الماضية هذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأنت أشير دولتكم أنه بالجلسة المتعقدة فى يوم الاثنين الموافق ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ أثناء المناقشة فى ملاحظة حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك على ما جاء بمحضر الجلسة التى قبلها كانت أقوالى فى هذا الموضوع متعبة على طلب التأجيل لبحث الموضوع من الوجهة القانونية وأذكر أن العبارات التى نعت بها فى هذا الشأن واتى يستقيم بها ما أبليت من رأى فى المرسلة لدولتكم مع كتابى هذا .

فأرجو أن يكون التصديق على محضر الجلسة السابقة بهذا التصحيح .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم استأرى ما

وزير الحفانية  
على ماهر“

القاهرة فى ٩ أبريل سنة ١٩٣٢

البارة صحة

”حضرة صاحب المعالي على ماهر باشا (وزير الحفانية) - أرجو من حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن يرعى البحث فى هذا الموضوع إلى فرصة أخرى - إننا وافق المجلس - لأن هذه مسألة يجب أن تدرس من الجهة القانونية . أنا لا أعلم بالمناقشة التى دارت فى الجلسة الماضية . ولكن أنكم من حيث المبدأ فأذا سمحتم - ووافق المجلس - أرجو تأجيل بحث هذا الموضوع .

الرئيس - لقد أمان المجلس رأيه فى هذا الموضوع فى الجلسة الماضية .

حضرة صاحب المعالي على ماهر باشا (وزير الحفانية) - إننا نرجو أن نبحث المسألة لفضمة القانون ولقبدا فى ذاته أما أن السابقة قد وقعت فهذا أمر قد انتهى وإنما نطلب التأجيل لبحث المبدأ فى فرصة أخرى إذا وافق المجلس“ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا التصحيح ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

( لم يقرض أحد ) .

الرئيس - صلتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الثانيين :

أولا - بأجازات :

حضرات : مصطفى خليفه باشا . سلطان محمود بهلى بك .

عبد الكريم شديد بك . الدكتور فارس عمر . محمد صديق باشا .

ثانيا - بإقتدار :

عن جلسة اليوم حضرات : الشيخ عبد الباقي طاهر بدوان .

محمد خيرت وأضى بك . الدكتور زكى عثمان الجزيرى أفندى .

محمد محمود بك . حسن صبرى بك . طهنا سىدا حمد سالم بك .

حسن رشوان حمادى بك . سلطان السعدى بك . عبد العزيز

سيف النصر بك . أمين غالى باشا . محمد طلعت حرب باشا .

سعد الله عبد الرحمن السيد أفندى . الشيخ عبد الحميد سليم .

الشيخ محمد الأحدى الطواهرى . حسن مظلوم باشا . محمد

مقبل باشا . سليمان عثمان أباطه بك . حسن على جازيه بك .

أحمد عرفان باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمعالي والسعادة : اسماعيل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية . أحمد على باشا ووزير الأوقاف . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . على ماهر باشا وزير الحفانية . توفيق دوس باشا وزير المواصلات . إبراهيم فهمى كريم باشا وزير الأشغال العمومية . على الإجمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه أفندى .

حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أمان حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - إجازة

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم محمد صديق باشا إجازة ابتداء

من جلسة اليوم لغاية انتهاء شهر أبريل سنة ١٩٣٢ لمرضه فهل توافقون

حضراتكم على منحه هذه الإجازة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية.

### ٥ - مشروع قانون

واد من مجلس النواب يفتح إيراد يبلغ ٢٢٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ للاستبدال الاختياري لمعاشات - إحالة إلى لجنة المالية

على الكتاب الواردة من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يفتح إيراد إضافي بمبلغ ٢٢٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ للاستبدال الاختياري للمعاشات - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لودكم مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
عبد توفيق رفعت

٩ أبريل سنة ١٩٣٢

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية.

### ٦ - مشروع

ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (تخلف بالصورقات) يواد من مجلس النواب من خصصات ومرتبات وديون جارية الملك . ومجلس الوزراء - مكتب للمستشارين المال والقضائي - إحالة إلى لجنة المالية مع إحالة كل ما عداه في المستقبل من مشروع الميزانية إلى لجنة الحكومة مباشرة بدون انتظار بعد قرار من المجلس

على الكتاب الواردة من مجلس النواب عن مشروع ميزانية الدولة المذكور وهذا نصه :

### ٣ - كتاب

من حضرة الشيخ المحترم بولس حنا باعنا باستغناء من جهة الأشغال - الكتاب  
حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الليل بك بدلا من

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب المال رئيس لجنة الأشغال مجلس الشيخ

أشرفت بمقابل ماليك بخصوص حضورى الساعة ١١ من صباح يوم الاثنين الموافق ١١ أبريل الجارى بجنة الأشغال . وحيث لى مشغول ثم حتى ضعيفة في هذا الزمن ولا يتكفى الحضور بجنة الأشغال لذلك استغنى منها وأرجو قبول استغالي للأسباب المذكورة .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

بولس حنا

٩ أبريل سنة ١٩٣٢

**الرئيس** - طلب حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الليل بك أن يكون عضوا في لجنة الأشغال بدلا من حضرة الشيخ المحترم المستغنى . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر أن يكون حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الليل بك عضوا بجنة الأشغال بدلا من حضرة الشيخ المحترم بولس حنا باعنا .

### ٤ - مشروع قانون

واد من مجلس النواب باعنا بيع قطعى أرض في مدينة يردعوا بمن شخص لى دمس فريديريش وريشة راجبات الرأى الصالح في تلك الهيئة إحالة إلى لجنة المالية

على الكتاب الواردة من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون باعنا بيع قطعى أرض في مدينة يردعوا بمن شخص لى دمس فريديريش وريشة راجبات الرأى الصالح في تلك الهيئة - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لودكم مشروع القانون وتقرر لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

٩ أبريل سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
عبد توفيق رفعت

(ب) رسالة من وزارة الأوقاف عن الرعيضة رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٢ الختمة من عبد الله عرفة عندهم بمجلس من عدم قيام وزارة الأوقاف بإصلاح دورات مياه مساجد نورو

نص الرسالة المذكورة :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إعاه إلى كتاب دولكم رقم ٧-٨/١ (٨٦٦) بشأن الرعيضة رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٢ المقدمة من عبد الله عرفة بالتظلم من عدم قيام وزارة الأوقاف بإصلاح دورات مياه مساجد نورو - أشرف بإحاطة دولكم علما بأنه سبق أن تقدم سؤال في هذا الشأن من محضره صاحب الدولة النائب المحترم عبد الكريم عيسى عن تاريخ ٧ يناير سنة ١٩٣٢ وأجيب عنه بمجلسه على النواب المنتقدة في ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ ومرسل مع هذا صورة من سؤال محضره النائب المحترم وصورة من الإجابة عليه وليس لدى الوزارة ما تردده على ما ورد في إجاباتها المشار إليها .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

٩ أبريل سنة ١٩٣٢ وزير الأوقاف أحمد علي

(ج) رسالة من وزارة المواصلات بالرد على كتاب المجلس رقم ٧-٨/١ (٧٤٤) بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ بشأن مرشدين

نص الرسالة المذكورة :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بالإحالة إلى كتاب المجلس رقم ٧-٨/١ (٧٤٤) بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ أشرف بأن أتيت لدولكم فيما يلي ملاحظات هذه الوزارة على المرشدين الواردتين بالكشف المرفق بخطاب المجلس المشار إليه :

١ - الرعيضة المقسمة من وهيب كامل وآخرون بشأن إنشاء طريق زراعي بين ناحيتي الطيبة والشيوخ عبد الله ببالوط .

لا يمكن مع الأسف إنشاء هذا الطريق لكثرة الصفقات التي يستعملها إشتاقوه وهو ما لا يصح به الحالة المالية الحاضرة .

٢ - الرعيضة المقسمة من محمد خليفة وآخرون بشأن إنشاء سكة حديدية بين منيا القصب وشبين القناطر مارة بالصفاين .

لاستطيع فصلمة السكك الحديدية إنشاء خطوط جديدة نظرا للأحوال المالية الحاضرة والصعوبات الناشئة من جراء النقص المستمر في الإيرادات .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

١١ أبريل سنة ١٩٣٢

وزير المواصلات توفيق دوس

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - الخاص بالمصروفات (مخصصات ومزونات وديوان جلالة الملك - مجلس الوزراء - مكتب المستشارين المالي والقضائي) ووافق على اعتادات كل باب من أبوابها كما هو مبين بالكشف المرفق لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لدولكم الكشف - وتقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

٩ أبريل سنة ١٩٣٢ رئيس مجلس النواب محمد توفيق رستم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة الأقسام المذكورة من مشروع ميزانية الدولة إلى لجنة المالية مع إحالة ما يرد في المستقبل من مجلس النواب خاصا بالميزانية المذكورة إلى لجنة المالية مباشرة دون انتظار انعقاد المجلس لأخذ قرار منه بهذه الإحالة لأن في ذلك تقييما للعمل ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقدر إحالة الأقسام المذكورة من مشروع ميزانية الدولة إلى لجنة المالية مع إحالة ما يرد في المستقبل من مجلس النواب خاصا بالميزانية المذكورة إلى لجنة المالية مباشرة دون أخذ قرار من المجلس بهذه الإحالة .

٧ - الرسائل

(١) رسالة من وزارة الأشغال بخصوص شؤني محمد إبراهيم وعبد المادى شريف من ناحية المركز مركز إشتراي من معصا من دى أطمانيها من ضمة القوق

نص الرسالة المذكورة :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إعاه إلى الكتاب الوارد بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ رقم ١٠٧/١٤٣ الخاص بضم أهله وأشرف بإحاطة دولكم علما بأنه سبق لعين المشتكين أن قدما عدة شكاوي يتضرران بها من دى أطمانيها من مسقة التجار الآخنة من جنابية بطن اهرشدر بزيان في رتيما من مسقة اللبي وقد علمت الحياث اللازمة عن ذلك بمعرفة تفتيش دى التيرم وأضاح عدم أحقيتهما في شكاوهما وأن أتيد طريق لرى أطمانيها هو مسقة التجار المذكورة تلك المسقة التي عدم المشتكين أفعيا إلى ردمها كما يتضح ذلك من إقرار عمدة الناحية المبلغة بصورته بهذا وهما يريان بذلك إلى تهرجوى أطمانيها من مسقة اللبي بترشيق .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

٩ أبريل سنة ١٩٣٢

وزير الأشغال العمومية إبراهيم فهمي كرم



## ٨ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم برجس زنايمري بأنا من: أخطار منقذات السكة الحديدية الإجابة عليه

تصرح حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من موضوع التعليق على الإجابة على الأسئلة - مسألة الموضح إلى لجنة المخططة

نص السؤال المذكور :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أرجو دوتكم عرض سؤال الآتي على حضرة صاحب السعادة يذير المواصلات أملا في الإجابة عليه.

وقضوا بقبول فائق استراعى ما

١٥ فبراير سنة ١٩٣٢

برجس زنايمري

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات

حصل في بحر الشهر الماضي أن سيارة تقل اثنين من الركاب متجهة حوالي الساعة السادسة والنصف مساء إلى طريق منقذان السكة الحديدية الكائن في أرض مسموعة في الإسكندرية وكانت القليل مظلمة والأخطار خفية والبصافة شديدة ، وعند وصولها إلى المنقذان المذكور تخلف السائق وهو صاحب السيارة أنه مفتوح للزور فاجتازه وللأسف في اللحظة نفسها تصادف مرور قطار السكة الحديدية وتصارع مع السيارة فتشتمت وسقط راكبها على الأرض أحدهما بمخالفة خطرة والآخر بجروح عديدة ، والأول لم ينقل إلى داره إلا جثة هامئة والثاني ظل أسبوعين طريح الفراش .

ويؤخذ من التحقيقات التي أجريت عن هذه الحادثة أن هذا المنقذان كبير من منقذات الخط الحديدى لا يمر به خفاء السكة الحديدية إلا من الساعة الخامسة صباحا إلى غروب الشمس كأن خطر المروء في الليل ليس أدهى وأعظم من خطر النهار .

فهل حقيقة هذه هي ساعات الخطر في المنقذات ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل لا يرى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات ضرورة تلافى هذا الخطر بوجه السرعة وتقرير ساعات انقراض نهاية انتهاء مراد سير القطر اطمئنانا للنفس وحفظا للأرواح التي تلعب مخفية في مثل هذه الظروف الفجائية ما برجس زنايمري

«مفردة صاحب السعادة توفيق دوس بأنا (وزير المواصلات) - عتذر الوزارة ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم من ضرورة العمل على تلافى الحوادث التي تقع في منقذات السكة الحديدية أثناء مرور القطارات .

ولقد كانت هذه المسألة من أولى المسائل التي أولتها الوزارة عنايتها ووجهت إليها كبير أعيانها فألفت لجنة مدار بحثها العمل على زيادة الحيلة في تأمين المروء بالمنقذات وتلافى كل خطر يقع بها . وهي جادة في إنجاز مهمتها . وأرجو أن تصل إلى غايتها في القريب العاجل .

على أنني أرى أن أشير إلى أن الحوادث التي ورد ذكره في سؤال حضرة الشيخ المحترم لم تكن مصلحة السكة الحديدية مشوشة عنه في شيء . إذ قد تبين من التحقيقات التي أجريت أن المنقذان الذي نحن بصدده حديث الإنشاء . ولم يكن قد أمد للزور بصفة رسمية وأنه يخفى إلى ما بعد الغروب بساعة . ومن ثم خضع بواباته ويوضع عليه نور أحمر لتنبه المسافر إليه . ولكن سائق تلك السيارة لم يبا بذلك ولا بصغير الفاطرة الذي كان كائنا لأن ينذر بالخطر . وأراد أن يسبق القطر فغفاته بحركات سيارته التي تبين أنها كانت بالية . وأن رخصتها قد انتهت . ورفضت الجهة الحكومية المختصة تجديدها .

«مفردة الشيخ المحترم برجس زنايمري بأنا - يؤخذ من جواب حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات ...

«مفردة الشيخ المحترم عبد العظيم توفيق بك - ليس لحضرة الشيخ المحترم أن يعلق ...

«مفردة الشيخ المحترم برجس زنايمري بأنا - ليس كلامي تعليقاً ...

«مفردة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - يؤخذ أن يكون استيضاحاً (مفردة) .

الرئيس - دعوا حضرة السائل يتكلم .

«مفردة الشيخ المحترم برجس زنايمري بأنا - التعليق على الإجابة واجب والتعليق في مجلس النواب قائم . والقانون هنا وهناك واحد ...

الرئيس - نحن هنا في مجلس الشيخ لا في مجلس النواب .

«مفردة الشيخ المحترم عباس عوصه بك - إن هذا الموضوع لم يتم بحثه في الجلسة الماضية ...

«مفردة صاحب الدولة سماحهم صر بأنا (رئيس مجلس الوزراء) - فيما يخص التعليق على إجابة الوزير أعني أننا إذا لاحظنا أن نص القانون في هذا الموضوع أريد به مصلحة الحكومة . وأريد به من جهة أخرى عدم خروج الأسئلة عما وضعت له حتى لا تصبح شبه استجواب . أعني أنه مع مراعاة هذين السائلين في المسألة يمكن للحكومة أن تقول إن تعليقاً مختصراً طرد الوزير بما كان فيه مصلحة لتبين الواقع . أو لتبين شؤون أو تفاصيل تكون قد غابت الوزير . ونحن لا ندعى المصحة إذ ربما يكون في التعليق على الإجابة ما يتبع للوزير . يتبين وضعا جديداً لمسألة التي عييب فيها فيصبح معه خلافاً أو ملوئها . ولعلنا فالحكومة لا ترضى ما يمنع - كما

سمعت حضراتكم في الجلسة الماضية طمة معالي وزير الحفانية . وهي كلمة تم من مبلغ ما لهذا الموضوع من الخطورة ، لأنه في الواقع يرجع إلى ذلك الأساس المكين أساس الرقابة البرلمانية التي خولها الدستور لكلوا الخليلين .

فالتضييق على السائل إلى الحد الذي يريده حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم بك اليسل أخذاً بظاهر النص في هذا التضييق ما يُضيق علينا أو على السائل الفرض الذي من أجله تقدم بسؤاله .

وفي التضييق ما قد فيقوت على الوزير تبارك أسر على الوجه الذي سمعتموه من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

فاذن يكون وقتنا في تيسير المسألة عند حدود إلتفاتنا . والقول بأن التوسع في تفسيرها يؤدي إلى قلب السؤال إلى استجواب تقسباً - وإن كان له شيء من البرجاعة - لا يبيح أن يؤخذ على إلتافه . ونعصوماً إذا لاحظنا أن العمل من يوم أن نشأت الحياة البرلمانية في بلادنا إلى الآن جرى على شيء من السهولة والتساهل . حتى يتلاقى الفريقان السائل والمستعمل عند التفتة التي يريضان أن يصلوا إليها .

من أجل هذا أجهل لصاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء كلمته هذه بالشكر وأرى أن القانون لا يأبها .

وأرى أن نحفظ هذا النظام إلى أن يتم بحث الموضوع على الوجه الذي تقدم به معالي وزير الحفانية ، فأما أن تقه إلى التضييق على أغصت تمسكاً بحرية القانون فهذا ما لا أرواه .  
( تصفيق ) .

مقررته الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - أطلب إرجاء المناقشة في هذا الموضوع اعتماداً على المادة ٨١ من المرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان التي تنص على أنه " لا يجوز المودة للنقطة في موضوع أخذت الآراء منه إلا بقرار من المجلس ، إثر طلب كتابي يقدم إلى الرئيس وينظر فيه بالجلسة التي تلي تقديمه فإذا قدم أعضاء جلسة نظر بعد استيفاء جدول أعمالها " .

( ضجة ) .

أنا لا أعرض والآراء التي أدليت في هذا الموضوع وإنما أقول إنه صدر قرار من المجلس بعدم جواز التعلق على السؤال . فإذا أردنا أن نعود إلى المناقشة في هذا الموضوع وجب أن نخذ الطريق القانوني الذي نصت عليه المادة المذكورة ويكون الرأي بعد ذلك للمجلس .

الرئيس - يحسن أن نرى نظر هذه المسألة إلى أن نجعلها لجنة بحثاً دقيقاً وينبغي رأيا للمجلس .

مقررته الشيخ المحترم عبد الحليم بك - أرى أن يقال بحث هذه المسألة إلى لجنة الحفانية .

هو حاصل في مجلس النواب - العضو الذي يقدم سؤالاً ويحجب عليه الوزير بما لا يرضى السائل تماماً . أو يكون هناك ما يريد السائل أن يوجهه للوزير في شؤون ثابت عنه . من أن يلقى على الجواب . ووضع المسألة في هذا الوضع ليس فيه فضاضة على الحكومة .

فإن كانت المسألة لا تمتد إلى هذه الحدود فإن الحكومة من جهتها ترتاح إلى سماع بعض التعلق من العضو السائل . وعلى أي حال - أيها السادة - الرأي لحضراتكم ( تصفيق حاد ) .

مقررته الشيخ المحترم عبد الحليم بك - النظام الداخلي للبرلمان نظام إجرائي مفروض أن هناك حكمة قصدها الشارع من وضع كل نص من نصوبه .

فالمادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي نصت على أن السائل وحده حق الاستيضاح مرة واحدة . والمسألة ليست مصلحة الوزير وإنما هي مصلحة النظام . فالسؤال يجب أن يكون عوداً . ولذلك رأى الشارع أن يسجل للأسئلة نصف ساعة فقط في بدء الجلسة . والذي أراه أن مفهوم هذه المادة لا يمكن أن يتعدى إلى ما قيل في الجلسة الماضية من أن كل ما لا يمنع نجاح . لأن هذا النص إنما هو نص ترتيب وتنظيم وهو شامل جامع .

فأرى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من أنه ليس من مانع في التعلق إذا كان الرد مختصراً . وكان متعلقاً بالإجابة . وكان يردده الإيضاح لا الاستيضاح وكان ... وكان ... مطلب جميع أربعة شروط أو خمسة . ولا أدى كيف يمكن تطبيق هذه الشروط حين التعلق على إجابة الوزير . لأن التعلق يجب أن يسمح لنفسه ما يضمنه وأنرى هل تطبيق عليه الشروط للذكورة أولاً لتطبيق . ولا يكون هذا إلا بعد أن يكون العضو قد أمم كلامه . ( ضجة ) .

والحكمة بعد ذلك من تعلقه كأنه لم يكن . والواقع أننا نريد منع هذه التعليلات لأن فيها مضية للوقت ومخالفة لنصوص قانون النظام الداخلي . وبتماسية ما دار في الجلسة الماضية راجعت ما هو جار عليه العمل في البلاد الأخرى كأميترا وفرنسا فوجدت أن التعلق على إجابة الوزير لا وجود له . أما هنا فالتعلق بدعة وجدلت بسبب تساهل منا .

وقد وجدت في الجزائر أن الخصوص قيوداً خيرية في هذا الموضوع لو سمعتموها لوجدتم أننا في غاية التساهل .

الرئيس - رأى حضراتكم إذن المحافظة على نصوص القانون .

مقررته الشيخ المحترم عبد الحليم بك - ثم أريد المحافظة على القانون .

مقررته الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - شرعت الأسئلة لأنها أساس النظام الثاني ، ومن أخص مظاهر الرقابة البرلمانية . وإذا كانت الأسئلة كما قد تمت كان - ولا شك - من أخطر الأمور أن يحول دون السائل ونائية من أجلها قد وضع سؤاله .

صدر قرار من هيئة المجلس بتفسير المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان - ولا نزاع مطلقاً في أن تصريح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بطل المجلس حقوقاً قد لا يميزها القانون فأنها ما أردت السير عليها وجب أن يقدم اقتراح بتعديل نص القانون. أما أن تأتي اليوم وتقرر أن النص يميز التطبيق بناءً على هذا التصريح فهذا مالا يتفق وكرامة المجلس.

**فقرة الشيخ المرحوم الدكتور مرسى محمد وافر** - أظن أن بذاعة المسائل والتجارب التي جرت في المجلس تقلل من أن السائل لا يقدم السؤال ليصمت. لأنه يشعر بعد الإجابة بضرورة الاستيضاح والتعليق ولقد قضت المادة ٩٩ .....

**الرئيس** - هل توصلنا هذه المناقشة إلى النتيجة التي تصل لها لجنة الحفافية؟ - أليس الأولى - بدلاً من إضاعة الوقت - أن يحال الموضوع إلى هذه اللجنة لدرسه وإبداء رأيا فيه؟

**فقرة الشيخ المرحوم الدكتور مرسى محمد وافر** - هو كذلك.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحفافية؟  
أصوات : موافقون .

**فقرة الشيخ المرحوم عباس حوصه بك** - أطلب أخذ الرأي .

**الرئيس** - لقد أبدى المجلس رأياً لما الذي يطلبه حضرة الشيخ المرحوم بذلك؟

**فقرة الشيخ المرحوم عباس حوصه بك** - إني أطلب أخذ الرأي فنقد تكون الأغلبية غير موافقة على الإحالة .

**الرئيس** - من لا يوافق من حضراتكم على إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحفافية يتفضل بالوقوف .  
(وقب أروبة من حضرات الأعضاء) .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحفافية .

(ب) سؤال موجه إلى حضرتك صاحب الدولة والسادة مذكر المالية ومذكر الأقاليم السورية من حضرة الشيخ المرحوم كامل تولاك من زيادة ضريبة بعض الأحياء في منطقة حمص - الإجابة طبعاً -

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو دولتك توجيه السؤال الآتي لحضرة صاحب الدولة وزير المالية وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية :

تستمد أطيان منطقة حمص إحدى المياه اللازمة لرياً من طمبات شركة الري المصرية . وهذه الشركة حصلت على رخصة إقامة طمباتها على النيل

**فقرة الشيخ المرحوم محمد باسا** - لقد وجه اليوم سؤال لحضرة صاحب السعادة وزير المواصلات فأجاب الوزير أنه أراد حضرة مقدم السؤال أن يعلق على الإجابة فتعاه وقتنا إنه سبق لمجلس أن أصدر قراراً بعدم جواز التعليق على الأسئلة . ولقد تفضل بعد ذلك حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة بتفسير المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان وهذا التفسير هو ما كنا ننتظر الإدلاء به للمجلس من طريق حضرة صاحب المال وزير الحفافية .

إن دولة رئيس الحكومة هو المسيطر على النظام العام وله أن يبدى رأيه في هذا الموضوع ورأيه هو الصحيح ويجب الأخذ به .

تداول الحكومة لأنها ترى سماع التعليق إذ قد يؤدي إلى تفسير الإجابة أو الوقوف على معلومات جديدة . هذا ما قاله حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

لقد تناقشنا بعد ذلك في هل يجوز لمقدم السؤال - بعد هذا التصريح - أن يعلق على الإجابة أو أئب التعليق فيرجأ . فرأى بعض حضرات الأعضاء جواز التعليق وخالفه البعض الآخر . والظاهر أن هناك فكرة تزي إلى تأجيل البت في هذا البحث بعد التصريح الذي أدلى به دولة رئيس الحكومة .

والذي يجب أن يؤخذ الرأي عليه الآن هو هل ينع مقدم السؤال من التعليق على الإجابة بعد هذا التصريح أولاً .

**الرئيس** - أرى أن يحال بحث هذا الموضوع إلى لجنة الحفافية لدراسته وإبداء رأيا في هل يجوز لمقدم السؤال التعليق على الإجابة أولاً؟  
أصوات : موافقون .

**فقرة الشيخ المرحوم محمد باسا** - هل يرى المجلس الإحالة إلى لجنة الحفافية بعد أن سمع التصريح الذي أدلى به دولة رئيس الحكومة؟

**فقرة الشيخ المرحوم أحمد طعت باسا** - لقد وعد حضرة صاحب المال وزير الحفافية بأن يقدم بياناً للمجلس عن هذه المسألة بعد بحثها من الوجهة القانونية . فهل يضمن أن ننتظر حتى يقدم لنا هذا البيان؟

**فقرة الشيخ المرحوم حبيب دوس بك** - لا نزاع مطلقاً في أن رغبة حضرات الشيوخ المستعجلين هي العمل بالرأي الذي تفضل دولة رئيس الحكومة بالإدلاء به . لكن المسألة لا ترجع لريختنا وإنما ترجع لتطبيق نصوص القانون .

لقد أبدى المجلس رأيه في جلسة سابقة فأصدر قراراً بمنع التعليق على الأسئلة وإبادة الاستيضاح ارتكاً على نص قانون النظام الداخلي للبرلمان وليست المسألة من السهولة بحيث يمكن للمجلس أن يجل من قراره هذا ويبيع التعليق ارتكاً على التصريح المذكور .

عهد إقامة طلبات شركة الري المصرية فوصلت مياه الخزان إليها وأصبحت في غير حاجة إلى تلك الطلبات الآن ؟

وهلا ترى الحكومة تقاء حالة المزاريع وصراخهم المتوالى من فلتاحة الأعياء الملقاة طليسم لرى أليانهم وعدم احتياهم زيادة الضريبة في هذا الوقت الصعب بغير مبرر قانوني أن تتيق تحقيق هذا الموضوع حتى إذا تبين لها أنها أضافت هذه الزيادة على غير ما يقضى به الأمر العالي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ أن تأمر برفعها ؟

كامل تكللا

٢٣ فبراير ١٩٣٢

عضو الشيوخ عن مجمع حمادى

مفكرة صاحب الدروة - أعين صدق ربنا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الأمر العالي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ بأن نظارة الأشغال تبين الأليان التي يصبغرض زيادة الضريبة عليها والنزع الذي يجب إدخالها فيه بسبب انتفاعها بالري العيني من إنشاء خزانات أسوان . وتعلن عن ذلك بالجريدة الرسمية وفي كل بلد من البلاد المختصة . كما أنها تنص على أن لصاحب الشأن أن يقدم اعتراضه عن ذلك لغتش الزى ليفصل فيه .

وحيث إن لشركة الري المصرية ثلاث محطات للطلبات وهي محطات الغرب والمحفرات وجزيرة الدم . وقد تبين لوزارة الأشغال العمومية أن هناك أراضي من بينها الجانب الأكبر من الأراضي التي تروى من طلبات الشركة لم يتيسر ريبا العيني إلا بسبب إنشاء خزان أسوان . ولم تقدر عليها مع ذلك زيادة الضريبة التي ينص حها الأمر العالي المشار إليه . فالتخذت الاجراءات اللازمة التي يقضى بها ذلك الأمر العالي لإمكان تحصيل الضريبة الإخافية المستحقة عليها وأعلنت بملحق الوقائع المصرية عدد رقم ١١٨ سنة ١٩٣٠ (صحيفة رقم ١٠) بأن الزرعة العينية تيسرت في مساحة قدرها ٨٨٤٦٦ فداناً كاشنة في اثنين وأربعين بلداً بمركزه حمادى . بمديرية قنا وأمكن ريبا بالآلات الزرعة المصرح بها إلى الشركة المذكورة . وأعلنت أيضاً بالعدد رقم ٦٩ سنة ١٩٣١ عن انتفاع ٢٥٠٥ فدان بالري العيني بأوسمة بلاد خلافاً ما ذكر تأسسة لمركزه حمادى أيضاً وأمكن ريبا بالآلات الزرعة المصرح بها إلى الشركة .

وبناء على ذلك قد تبين إضافة زيادة الضريبة المستحقة على تلك الأليان تدريجياً من السنة التالية للسنة التي حصل فيها النشر .

وقد عقدت تطلعات من بعض أصحاب هذه الأراضي لارتحال تحت نظارة الأشغال . وحيث تم مجيها وبنت سبق انتفاع بعضها بالري العيني قبل إنشاء الخزان وقصل فيها سقم زيادة الضريبة مع رد ما قد يكون قد دفع منها وإلا فتبقى ويستمر في تحصيلها .

مفكرة الشيخ المحترم كامل عكوب بك - أشكر دولة الوزير .

منذ سنة ١٨٩٥ وبدأت العمل فعلا منذ سنة ١٨٩٨ ، ومنذ ذلك العهد - أى من قبل إنشاء خزان أسوان وغيره من أعمال الري - وأليان تلك المنطقة تروى ريبا صيفيا من النيل بواسطة الطلبات المذكورة . والمزارعون يدفعون عن ذلك مبلغاً طائفاً لأن " الزرية " الواحدة تكلف مبلغ ثلاثين قرشاً . وكل ذلك تكون تكاليف ريب الزرعة الشتوية حوالي جنيته مصرى وري الزرعة الصيفية - القطن أو القصب - نحو ثلاثة جنيئات ، والمزارع يدفع لدفع هذا المبلغ الطائفاً لأنه لا وسيلة أخرى لديه لري .

ويبلغ المال المربوط على هذه الأليان - بما في ذلك الرسوم الإضافية لمجلس المديرية - ١٣٠ قرشاً لفقدان ، وقد قررت وزارة المالية أخيراً زيادة الضريبة على ٨٥٠٠ فدان من أليان تلك المنطقة بمجة أنها تخفف من عملية تخزين أسوان استناداً إلى الأمر العالي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢

وبالرجوع إلى الأمر العالي المشار إليه تترتب أنه قرر زيادة الضريبة بمقدار "عشرين قرشاً للأليان التي تروى بأرارة وثلاثين قرشاً للأليان التي تروى بالآلات ، وذلك بالنسبة لأليان الحياض التي يقرب على إنشاء خزان أسوان والأعمال المنقطة به تحويل ريبا إلى ريب صيفي .

ونصت المادة الرابعة من الأمر العالي المذكور على أن هذه الزيادة تسمى من أول السنة التالية للسنة التي تستفيد فيها الأليان من مياه الخزان بالزراعة الصيفية . ووزارة الأشغال هي التي تخطر وزارة المالية بالأليان المنتفعة بمياه الخزان في حدود الأمر العالي لكي تقر وزارة المالية زيادة الضريبة المترتبة على ذلك .

وواقع من هذه النصوص أن الأمر العالي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ لا ينطبق على الأليان التي تروى ريبا صيفيا من طلبات شركة الري المصرية وذلك لأن شروط تطبيق الأمر العالي المذكور أن تكون الأليان من أليان الحياض التي لا يصلها الري العيني ثم تحول ريباً إلى ريب صيفي بسبب انتفاعها بمياه الخزان . ولكن الأليان التي زيدت عليها الضريبة الآن ليست من هذا القبيل . فهي تروى ريبا صيفيا منذ سنة ١٨٩٨ أى من قبل إنشاء خزان أسوان . وهي لم تخفف لا من إنشاء الخزان ولا من عملية الزراعة . كما أنها لم تخفف بطبيعة الحال من التلية الجديدية وهي ما تم بعد . والحال باقية هناك على ما كانت عليه من سنة ١٨٩٨ فلم يطراً عليها أى تغيير . بل إن بعض الأليان التي لم تكن تروى إلا زراعة شتوية في الماضي ثم زرعت أخيراً زراعة صيفية إنما حدث لها ذلك لأن شركة السكر استأجرتها فراضها قصبا وهي تأخذ المياه اللازمة لها من طلبات شركة الري المصرية لا من مياه الخزان . والخلاصة أن زيادة الضريبة لا تجهد أى سند من القانون .

لبناء على ذلك أرجو من حضرة صاحب المودة وزير المالية وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية التفضل ببيان ما استندوا عليه في اعتبار أن الأليان المذكورة قد استأذنت من إنشاء خزان أسوان أو من تملكها . وكل حدث أى تغيير في حالة الري بالنسبة للأليان المذكورة من

وقد أطلت وزارة الأشغال السومية بمعلق الواقع المصرية عدد رقم ١١٨ سنة ١٩٣٠ بأن الزرامة الصيفية قد تيسرت في عدة مساحات بلغ مجموعها ١٥٥٥٥ فداناً تقريباً ككتبة بسدة بلاد بمديرية الجبلية وأمكى رى بعضها بالآلات الرافعة والبعض الآخر بالزراعة .

وبناء على ذلك قد تبين إضافة زيادة الضريبة المستحقة على تلك الأطنان تدريجياً من السنة التالية للسنة التي حصل للشر فيها .

وأما الاقتراضات التي يقدمها أولو الشأن من ذلك بفار إحاطتها على تخفيض الرى ليجتبا والفصل فيها وإخطار وزارة المالية بالنتيجة . فافذا تبين عدم انتفاع الأطنان المهتم بشأنها الاقتراضات بالرأى الصيغى من مياه نواتات أمسان والأعمال الأخرى المرتبطة بها ترفع الزيادة التي سبق إضاعتها ولا لا تبقى ويستمر في تحصيلها تنفيذ القانون .

**مقرر الشيخ المكرم رشيد أحمد السيد إبراهيم نزيه** - أشكر دولة الوزير على هذه الإجابة .

#### ٩ - مشروع قانون

مادة من مجلس النواب بفتح أمهاتين إنشائين في جزئية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ ( قسم ١١ وزارة الأشغال السومية - فرع ٢ مصلحة الرى - باب ٣ أعمال جديدة ) أولها مبلغ ٨٤٠١ جنيه بمصلحة قرض من الحكومة لشركة مك حديد القنا من القنات المستبذلة التي لا ست بها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال السومية من المدة من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٠ وقائماً بمبلغ ١٩٤٣ جنيهاً لمصلحة المبالغ المستحقة من قناتات المستبذلة من المدة قسماً - بقرار بركة المالية - بقرار مشروع القانون

( المقرر حرفة الشيخ المحرم عبد عجب باشا ) .

**مقرر صاحب الدعوة اسماعيل صدقي باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ) - أرجو أنى يسمح لي دولة الرئيس بالتوجه لمجلس النواب لحضور بحث ميزانية الدولة وقد أعيت حتى حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكل وزارة المالية .

**الرئيس** - نفضل .

( انصرف حضرات اصحاب الدولة والمعالى رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحاضرون وحضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكل وزارة المالية ) .

**الرئيس** - على توافقون حضراتكم على تلاوة تقرير اللجنة ؟

**مقرر الشيخ المكرم عبد المظفر أمين بك** - لا لعل تلاوته لأنه ذرع طيناً .

**مقرر الشيخ المكرم محمد إبراهيم عبد الله** - لقد قرأت التقرير ولكن أريد أن أستوضح مسأله المقرر . .

( ج ) سؤال سوجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحرم الشيخ أحمد السيد إبراهيم نزيه عن زيادة الضرائب على سجن الجزائر والسواحل بمديرية الجبلية - الإجابة عليه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بتوجيه سؤالي المرافق لهذا حضرة صاحب الدولة وزير المالية للإجابة عليه في أقرب جلسة ممكنة من جلسات المجلس .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

أحمد السيد إبراهيم نزيه  
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة وزير المالية

أرجو التفضل بالإجابة على السؤال الآتى :

اتصل بامانة أن الحكومة تنوى زيادة الضرائب على بعض الجزائر والسواحل بمديرية الجبلية بمقدار عشرين قرشاً من السنة الحالية ورفع هذه الزيادة إلى ثلاثين قرشاً من السنة المقبلة .

مع العلم بأن الضريبة الحالية هي ١٤٥ قرشاً من الفندان بما فيها حواكج على المديرية وهذه الضريبة ليس من السهل دفعها نظراً للأزمة المستعكة والصديق المال أمام هذا فضلاً عما يتكبده الفلاح من المصاريف لرى زراعته لأنها ترى بالآلات الرافعة .

فهل تنوى الحكومة حقيقة زيادة الضرائب على الوجه المين أعلاه ؟ لأن كان كذلك فهلا ترى الحكومة المدول من هذه الزيادة رحمة بالفلاح الذي يش من شدة الأزمة الحاضرة .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

أحمد السيد إبراهيم نزيه  
عضو مجلس الشيوخ

**مقرر صاحب الدعوة اسماعيل صدقي باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ) - (السالية - تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الأمر الطلى الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ بأن نظارة الأشغال تبين الأطنان التي يجب فرض زيادة الضريبة عليها والنوع الذي يجب إدخالها فيه بسبب انتفاعها بالرأى الصيغى من إنشاء نواتات أسوان . وبين عن ذلك بالمراد الرسمية وفي كل بلد من البلاد المنقطة .

كما أنها تنص على أن لصاحب الشأن أن يقدم اعتراضه عن ذلك لمفتش الرى ليفصل فيه .

**الرئيس** - إذن يتلى تقرير اللجنة .

( بدئ في تلاوة التقرير ) .

**الرئيس** - ألاحظ أن بعض حضرات الأعضاء يخرجون من الجلسة عند تلاوة التقرير .

**مقرر الشئ المحترم أحمد طه** - لأن التلاوة مجهود .

**الرئيس** - جلسات المجالس النيابية جلسات علمية ومن حقوق الأمة أن تحضر وأن تصحح تقارير الجان .

**مقرر الشئ المحترم عبد العظيم البيل** - تقارير الجان لا تتلى في المجالس النيابية حتى إن تقرير الميزانية في مجلس النواب الفرنسي لا يتلى .

**الرئيس** - سأناول حضراتكم تقرير اللجنة .

تلى التقرير المذكور (يراجع ملحق رقم ٢٢) .

**الرئيس** - إذن ترون حضراتكم من هذا التقرير أن بلنة المالية قد عاجلت المسائل التي قامت في وجهها وفي وجه الحكومة من حيث إن الاختصاص الجديد في مخالفة نص شروط عقد الامتياز للمطى للشركة .

وقد كان من رأى اثنين من حضرات أعضاء بلنة المالية ألا تقوم الحكومة باقراض الشركة بمبالغ أخرى في المستقبل .

لهذا تناولوا تقرير اللجنة والرأى لحضراتكم .

**مقرر الشئ المحترم محمود أبو النصر** - أرجو من مساعدة المقرآن يبين لنا حل الاحتادان اللذان هما موضوع قانون اليوم يبلغ مبلغها عام من الأعمال من سنة ١٩٢٦ - ١٩٣٠ وأنه يبلغ عما ستقوم به الشركة من الأعمال بناء على طلب وزارة الأشغال وأنه مشترك بين هذه وتلك أى بين عام وما سيم ؟

أرجو ذلك لأنى قرأت التقرير وبلغته فأريت لىسا أوغوضا في بعض العبارات الواردة في هذه الملاحظات .

يجهلون حضراتكم في البصمة التاسعة من التقرير نص مذرة اللجنة المالية .

يجهلون فيها ما بالى :

المبالغ المستفدة للشركة طبقا للقواعد الواردة في البند الثانى من الأعمال التي أجرت من المدة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ تبلغ إلى الشركة يجرى مبدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على هذا الاتفاق .

وبناء على ذلك قامت وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة الأشغال العمومية ببحث تفاصيل مطالبات الشركة المذكورة عن الأعمال التي أتمتها في السنة المتقدم ذكرها فتقدرتها بمبلغ ١٠٠٤٤ جنيهاً<sup>١</sup> الخ .

**الرئيس** - اسمعوا أن أن أقول لحضراتكم إن تقارير الجان ليست ملك فقط للمجلس بل هي ملك أيضا للجمهور فأذا تلى التقرير سمعته حضرات الأعضاء ويسمعهم منهم الحاضرون من الجمهور ويطلع الصحف والمعرف في البلاد ذات المجالس النيابية أن الجرائد تصدور لىلا وفيها كل المناقشات التي تدور بهذه المجالس حقا يحرف باهتمام الجمهور بما يحصل من مجتله تحت مثل هذا السقف .

لقد وضعت بلنة المالية تقريرا عن مشروع القانون المعروض على حضراتكم وفيه جملة ملاحظات بمحتها اللجنة بعد أن استوضحت الحكومة عنها فأذا تناقشتا في موضوع التقرير من غير تلاوة لما يترس الجمهور معرفة هذه الملاحظات .

اطلعت حضراتكم على التقرير ولكن الحاضرين من الزائرين لم يطلعوا عليه ولم حق الوقوف عليه لأننا نخطون لم ( تصفيق ) .

إذن حضراتكم توافقون على تلاوة التقرير ؟

أصوات : توافق .

**مقرر الشئ المحترم عبد العظيم البيل** - يجب أن يكون مفعوما أولا أن معنا مقصود به العملة العامة . ثانيا أن الجرائد لا تكتب فعلا ما نسمعه من أفواهنا وإنما تنقل ما هو مدون في محاضرنا وفي استطاعة الجرائد أن تأخذ هذا التقرير مطبوعا وتشره .

يبقى بعد ذلك معرفة ما هي الفائدة هنا من أن يضاع وقتنا في تلاوة التقارير .

هذه التقارير يمكن قانون النظام الداخلي للمجلس أن توزع علينا قبل الجلسة بجان وأربعين ساعة ولهذا حكمة هي أن يتمكن حضرات الأعضاء من قرائتها ودربها والتمس فيها استمدادا لنافقة .

أما أن تتلى التقارير هنا ونستمع لها ففيه مضية الوقت .

لهذا لا أرى علا مطلقا لتلاوتها .

**مقرر الشئ المحترم إيس عوصه** - أوافق حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم البيل بك على عدم تلاوة تقارير الجان .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تلاوة تقرير لجنة المالية أو عدم تلاوة ؟

أصوات : يتلى التقرير

(أصوات : لا توافق على تلاوة)

**الرئيس** - من يقول بعدم تلاوة تقرير اللجنة يتفضل بالوقوف .

(وقفت أقية) .

من سنة ١٩٢٦ بناء على قوى قسم القضايا الذي رأى أن تحصل الشركة تلك الصفقات طبقاً لنصوص عقد الامتياز وبقيت مسألة تسوية تلك المبالغ التي صرفتها الشركة في المدة ما بين سنة ١٩٢٦ و سنة ١٩٣٠ عن الأعمال التي طلب منها القيام بها كإثشاء كبار أو عمل فتحات أو غير ذلك - معلقة حتى أبرم هذا الاتفاق بين الحكومة والشركة - والذي قبلت الأخيرة بمقتضاه أن تحصل هذه الصفقات على أن تقدمها الحكومة لها بصفة قرض ردّها إليها مع فوائده .

جاءت الشركة بعد ذلك وطلبت إلى الحكومة أن تدفع لها مبالغ ٨٤٠١ جنيه و ١٦٤٣ جنياً أولاً بصفة قرض رد إلى الحكومة وثانياً عن المستحق للشركة من صفقات المنشآت المستبيلة في المدة ما بين سنتي ١٩٢٦ و ١٩٣٠ و ذكرت أنه في حالة قبول الحكومة دفع هذين المبالغين تتنازل الشركة عن حقها في المطالبة بالمبالغ التي كانت تدعى أنها حق لها في نظير الأعمال التي قامت بها في المدة المذكورة ولذلك أشارت اللجنة على وزارة المالية بأن تأخذ إقراراً صريحاً من الشركة بهذا التنازل فودعت الوزارة بأخذ الإقرار المطلوب قبل أن تدفع إلى الشركة قيمة هذا القرض .

**مقرر الشيخ المحرم محمود أبو النصر** - لقد أتى قسم القضايا بإرقام الشركة بمحصل تكاليف تلك الأعمال وتمسكت الحكومة بهذه التتوي و قبلت الشركة أخيراً هذا الرأي .

**المقرر** - كانت الشركة متمسكة بوجهة نظرها في أن لها الحق في مطالبة الحكومة بهذه المبالغ ولكن قسم القضايا أتى بغير ذلك ونظراً لأن الشركة رأت أن حالتها المالية أصبحت سيئة ولا تساعد على الاستقرار في القيام بالأعمال التي يطلب إليها القيام بها - قبلت أن تحصل تكاليف تلك الأعمال التي تمت في الماضي وتعرضها الحكومة قيمة تلك التكاليف وما يلزمها في المستقبل للقيام بالأعمال التي تستبعد أن ترد إليها المبالغ مع فوائدها بإختيار ثلاثة في المائة .

**مقرر الشيخ المحرم محمود أبو النصر** - يضم مما أدلى به حاضرة المقرر أن الحكومة ستقوم بإقراض الشركة بمبالغ في المستقبل .

**المقرر** - لما وجدت الشركة أن حالتها المالية أصبحت سيئة طلبت إلى الحكومة أن تدفع إليها بصفة قرض قيمة تكاليف الأعمال التي أتمتها بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية . وقد كان من رأي اثنين من أعضاء لجنة المالية ألا تقدم الحكومة بإقراض الشركة بمبالغ أخرى في المستقبل . فالعرض الآن على حضراتكم هو هل توافقون على تقديم

هذه العبارة صريحة في أن المبلغ الذي يراد إلى حضراتكم أن يقرروه إنما هو عن الأعمال التي أتمتها الشركة في أثناء تلك المدة .

ولكن بتمتعهم ما ورد في الصفحة الحادية عشرة من التقرير عن الاتفاق الذي تم بين الحكومة وشركة سكه حديد الدلتا نرى ما يدل على أن هذين الاتحادين إنما يدفع مبلغهما لما سيحجر من الأعمال .

اسموا حضراتكم كاتب الشركة إلى سعادة وكيل وزارة المالية .

"أنتشر باحاطة سعادتك علماً بأنني بالنية عن الشركة أوافق الآن على أن تحصل الشركة صفقات إنشاء كبار جديدتهم الكبار الحالية أو تعديل بعض أجزاء من خطوط الشركة حيثما تدعو الضرورة فتمكين معلقة إلى من إنشاء أو تعديل الترع والمصاريف الحالية التي تتقاطع خطوط الشركة وذلك بالشروط الآتية ... "

وهذا النص صريح في أن الاتحادين خصصا لما سيأتى في المستقبل من الأعمال .

وإذا راجعتم حضراتكم جواب وزارة المالية إلى الشركة رأيتم ما يخالف ذلك إذ جاء به ما يأتي :

" ردا على كتاب جنابكم المؤرخ في ٢١ فبراير سنة ١٩٣١ الذي ألفتوني به موافقة شركة سكه حديد الدلتا على الاقتراحات الواردة فيه بشأن تسوية المبالغ المتعلقة بأعمال التعديل والبناء الخاصة بالكبار والخطوط مما نفذ أو سينفذ بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية "

اضطراب أو اختلاف بين هذه العبارات الثلاث وهي عبارة وزارة المالية للشركة وعبارة الشركة لوكيل المالية والعبارة الثالثة الواردة في مذكرة اللجنة المالية .

أريد من سعادة المقرر أن يبين لنا ما إذا كان موضوع الاتحادين منصفاً على ما تم من الأعمال أو على ما سيجمع منها أو على ما كان وما سيكون ؟

**الرئيس** - يحسن أن يكون الجواب على ذلك من سعادة وكيل وزارة المالية .

**المقرر** - أودع أن يسمح لي بالكلام .

**الرئيس** - فضلك .

**المقرر** - المسألة تقتصر في أن الحكومة كانت لغاية سنة ١٩٢٥ تدفع لشركة سكه حديد الدلتا قيمة الأعمال التي كانت تكلف القيام بها بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية ولكن الحكومة توقفت عن دفعها ابتداءً

هذا المبلغ كقرض إلى الشركة . وهل يجوز للحكومة أن تقدم إليها قروضا أخرى في المستقبل ؟ وأرجو أن يبين لنا سعادة وكيل وزارة المالية رأى الحكومة في ذلك .

**مفكرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) - المسألة التي أثارها حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك تنحصر في هل المبلغ المطلوب فتح اعتماد به خاص بأعمال أجريت في الماضي أو أعمال يراد إجراؤها في المستقبل . وأنه إذا كانت هذه الأعمال قد تمت في الماضي لما هو المقصود بالبارات التي جاءت في كتاب مدير الشركة ورد وزير المالية عليه . تلك البارات التي قد يفهم منها أن هذه الأعمال لم تم بعد .

وردا على ذلك أقول إنه لا شك في أن الأعمال قد تمت ولولا ذلك لما تقدمنا إلى حضراتكم بطلب اعتماد لها . فهي قد تمت وأجريت بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية ودفعت المبالغ اللازمة لأشغالها ولكن الشركة لا تستطيع تحمل تلك المبالغ التي صرفتها وذلك فهي تطلب من الحكومة دفعا إليها بصفة قرض يرد للحكومة فيما يدرع فوائده .

أما فيما يخص بجواب مدير الشركة ورد وزير المالية عليه فانها يتضمنان اتفاقا دائما على ما يجري عليه العمل فيما يخص بالأعمال التي من هذا القبيل إذ أن جواب الشركة يتضمن القواعد التي تدير على مقتضاها أو على أساسها المعاملات في المستقبل بين الحكومة والشركة في أمثال هذه الأعمال التي تقتضيها المصلحة العامة .

فإذا كانت هناك أعمال لتتضمنها المصلحة العامة وتطلب وزارة الأشغال العمومية إلى الشركة القيام بها فهذه تقوم بها طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذين الكتيبتين المتبادلين بين الحكومة والشركة وإذا كانت صيغة الجواب لم تتل على الماضي فذلك لأنها تضمنت قواعد عامة مستديرة للسيرة عليها .

وليس معنى هذا أنه سيستمر العمل في المستقبل على دفع مبالغ إلى الشركة بصفة قروض من غير الرجوع إلى حضراتكم فكل اعتماد جديد سيرجع في شأنه إليكم .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الرحمن رضا باشا** - لقد أتى قسم القضاء بأن الحكومة غير مسؤولة عن دفع هذه المبالغ لما معنى تكليف الحكومة بدفعها إلى الشركة الآن .

**مفكرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) - قد لا يكون من المصلحة أن نطيل في شرح هذه المسألة .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد فهد باشا** - أية مصلحة يقصدها سعادة وكيل وزارة المالية ؟

**مفكرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) - ليس عندي ما أضيفه إلى جوابي السابق .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمود أبو النصر بك** - لقد اكتفيت بالبيان الذي سمعته من سعادة وكيل وزارة المالية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على بلورة مشروع القانون ؟ ( موافقة ) .

على مشروع القانون وهذا نصه :

### مشروع قانون

بفتح اعتمادين إضافيين في ميزانية وزارة الأشغال العمومية -  
مصلحة الري - السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

### نحن نؤاد الأول ملك مصر

قد جلس الشيوخ وبجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا على وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية ، فرع ٢ مصلحة الري ، باب ٣ أعمال جليدية ) اعتمادان إضافيان أحدهما قدره ٨٤٠١ جنيه ( ثمانية آلاف وأربعمائة جنيه وجنيه ) بصفة قرض من الحكومة لشركة سكك حديد الدلتا عن المنشآت المستجدة التي قامت بها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية في المدة من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٠ ، ولشأن قدره ١٦٤٣ جنيه ( ألف وستة وثلاثمائة وأربعون جنيها ) قيمة المبالغ المستحقة من نفقات المنشآت المستتلة من المدة نفسها .

ويؤخذ هذان الاعتمادان من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يعم هذا القانون بضام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر في .....



أخذ الزأى على مشروع هذا القانون بالتداه بالأسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ... .. ٩٢ صوتا  
الأغلبية المطلقة... .. ٣٢ .

الموافقون ... .. ٥٧ صوتا (١)

غير الموافقين... .. ٥ أصوات (٢)

وامتنع اثنان (٣)

**الرئيس** - ليبن حضراتا الشينين المحترمين أسباب امتناعهما عن إبداء رأيهما .

**مفكرة الشيخ المزمع محمد نجيب شكرى بك** - امتنعت عن إبداء رأي لأنى لم أدرس هذا الموضوع .

**مفكرة الشيخ المزمع منسى سعد الله محمودى افندى** - امتنعت عن إبداء رأي لأنه اتضح مما جاء بتقرير اللجنة أن حالة الشركة المالية أصبحت سيئة وأنها لا يمكن أن تجد من يقرضها مالا غير الحكومة وما دامت السكك الحديدية الرئيسية ملكا للحكومة فأرى أن تعمل على شراء عملية هذه الشركة كما اشترت عملية شركة التليفونات لأن فى ذلك ضمانا كبيرا لأموال الدولة .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون .

١ - طلب رفع الحصانة البرلمانية

عن حضرة الشيخ المزمع حسن حل جازى بك للسير فى إجراءات الجلسة رقم ١٠٥٥ - دعائية غلط - بتقرير لجنة الحفائى - الموافقة .

(المقرر حضرة الشيخ المزمع ادمار صبرى بك )

تلى تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ٢٣) .

(١) ابراهيم راتب بك - ابراهيم ودية باشا - أوجيز طشارى بك - أحد السنارى بك - الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين - أحد ذو الفقار باشا - أحد زير باشا - أحد حطت باشا - الدكتور أحمد هبى الزيد بك - أحد نجيب براده بك - ادمار صبرى بك - اماجل سرى باشا - الباس عرض بك - أمين حسين يوسف افندى - جريس زانوى باشا .

حامى كاسم افندى - صبيب دوس بك - حسن سيد باشا - الشيخ حسين صالح خليفه - حسين داصف باشا .

سليم خليل بطرس بك .

مناخ حى باشا .

محمد الحليم البيل بك - البية عبد الخيد البكرى - عبد الخيد سليمان باشا - عبد الرحمن روتا باشا - عبد العزيز البسيوى بك - عبد الله محمى بك - افراد عبد الحميد فرد باشا - افراد عبد الله باشا - حل هبى باشا - هبوى تأيد باشا .

لقبى هبى باشا .

كامل جريس تكل باشا .

محمد أويلر القصار القاسمى - محمد توفيق مهنا بك - محمد رياض ختوبى بك - افراد محمد صادق بى باشا - محمد غيبه بك - محمد لقى يكن بك - محمد هبى القاضوى باشا - محمد صب باشا - محمد مصطفى جبره بك - محمد منصور افندى - محمد أبو النصر بك - محمد اسماعيل أبانك بك - محمود شكرى باشا - الدكتور محمود عبد الرحاب بك - افراد محمود حوى باشا - الدكتور موسى محمود افندى - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى مطر بك - القزى موسى قزاد باشا .

نحلة الخولى باشا .

يغريب يادى حطه بك - جريس عقارى باشا - بى ابراهيم باشا .

(٢) الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك - الدكتور أحمد يوسف حطه افندى .

حافظ القصارى بك - الشيخ حسين دالى .

جد هبى باشا .

(٣) شبيب سيد الله حلاط افندى .

جد نجيب شكرى بك .

حضور الشيخ المحترم أمام اللجنة أنه لا يمنع في السير في إجراءات هذه الجلسة لتفتته بمركبه فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة الحفائية برفع الحصانة البرلمانية عن حضور الشيخ المحترم حسن على جازيه بك ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على رفع الحصانة البرلمانية عن حضور الشيخ المحترم حسن على جازيه بك السير في إجراءات الجلسة رقم ١٤ سنة ٥٥ قضائية غنط .

رغم الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء على أن يمود المجلس للاعتماد يوم الاثنين ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ ( ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٣ ) في الساعة الخامسة مساء ٤

المقرر - عند نظر لجنة الحفائية في هذا الموضوع قرر حضور الشيخ المحترم حسن على جازيه بك أمامها أنه تتنازل عن حقه في الحصانة .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود اقصرى - رفع الحصانة حق من حقوق المجلس وليس للمضو أن يتنازل عنه لأنه لا يتماق به شخصيا وإن كان يبدو كذلك لأول وهلة .

المقرر - الحصانة البرلمانية حق شخصي للمضو يتبع به فيما عدا حالة التلبس فانه يجوز أن يقبض عليه والأصل في الحصانة هو أن الشارع غنى وقوع تعسف سياسي من قبل الحكومة ضد العضو الذى لا يتفق مع ميولها السياسية وذلك أثناء انعقاد البرلمان وإجازة الشارع لإلقاء القبض على العضو في حالة التلبس دليل على أن الحصانة حق شخصي له وقد أبدى



## ٣ - تبليغ المجلس

المرسوم الصادر بتعيين حشرة صاحب السرة نصر مباد بك عضواً بالمجلس  
- خلف حضر الأمين المستورية -

على المرسوم المذكور وهذا نصه :

## مرسوم بتعيين عضو مجلس الشيوخ

## نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٥ و ٧٦ و ١٠٣ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٠ ( ١٤ يونيه سنة ١٩٣١ )  
بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين نصر مباد بك من الأعيان عضواً بمجلس الشيوخ في المجل  
الذي خلا بوفاء المرحوم نجيب برعي بك .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا  
هذا ؛

صدر بمرأى القبة في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ ( ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٢ ) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدق

إسماعيل صدق

ثم دعا دولة الرئيس حضرة الشيخ المحترم نصر مباد بك لحلف اليمين  
المقصود عليها في المادة ٨٩ من الدستور خلفها حضرته بالصيغة الآتية :  
« أقسم بالله العظيم أن أكون خالصاً للوطن وللكل معطيها للدستور وللقوانين  
البلاد وأن أقوى أعمالي بالعدل والصدق » .

فبدأ دولة الرئيس وسجاء حضرات الأعضاء بالتصفيق .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى  
إبراهيم باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات الشيخ القزويني ما حدا :

القائمين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : سلطان محمود بهنسي بك ، محمد صدق باشا ، مصطفى  
خليفة باشا ، الدكتور فارس عمر .

ثانياً - باعذار :

عن جلسة اليوم حضرات : إبراهيم راتب بك ، أحمد نجيب  
براده بك ، طه خان سيد احمد سالم بك ، حاج تاجوم افندي ،  
حسن رضوان مادي بك ، عبد الحميد سليمان باشا ، الدكتور أحمد  
رشيد عبدالله بك ، الأتيا إوانس ، محمد توفيق مهنا بك ، حسن  
مظلم باشا ، سماعيل عبد الرحمن افندي .

وحضرين الوزراء حضرات أصحاب المال والسعادة : عبد الفتاح يحيى  
باشا ووزير الخارجية ، حافظ حسن باشا ووزير الزراعة ، علي ماهر باشا  
ووزير الداخلية ، إبراهيم فهمي كرم باشا ووزير الأشغال العمومية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيخ القزويني : شفيق سعد الله  
حلايه افندي ، حبيب دوس بك ، محمد أحمد حيدر باشا .<sup>(١)</sup>

عبد الرحمن فكري بك ( سكرتير مطم ) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - الإجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم مصطفى خليفة باشا إجازة خمسة  
ومشرين يوماً تبدأ من يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٣٢ لانحراف صحته . وطلب  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور فارس عمر إجازة لأكثر من شهر ما يزال قائماً لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على منحهما هاتين الإجازات ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - صلبت المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(١) حضر حضرة الشيخ القزويني : أحمد نجيب براده بك وإبراهيم راتب بك عن جلسة اليوم عندما دعا دولة الرئيس حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد حيدر باشا أستاذ  
الأعضاء الحاضرين من المجلس في أحد مقاعد السكرتيرية البرلمانية ( فليكنه ٧ من قانون النظام الداخلي للمجلس ) .

فأشارت بأن أرسل مع هذا لوائح - مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجعاً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٢

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيسي - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

#### ٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اتحاد إيمان في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٢ "إلى" باب أول "مهايات وأجروصرتات" مبلغ ٢٤٧٦١ جنجيا مصرأ زيادة على اتحاد المال بالماردة في التفتيش العام لرى السودان - إحالة إلى لجنة المالية .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب المصلحة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اتحاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٢ "إلى" باب أول "مهايات وأجروصرتات" مبلغ ٢٤٧٦١ جنجيا مصرأ زيادة على اتحاد المال بالماردة في التفتيش العام لرى السودان - وافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشارت بأن أرسل مع هذا لوائح - مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجعاً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

تفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٢

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيسي - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

#### ٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بشأن تأديب الخلدمة الخارجين من هيئة المال بصلصة السجن - إحالة إلى لجنة الداخلية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٤ و ١٥ مارس ١٩٣٢ أبريل سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية عن مرسوم مشروع قانون بشأن تأديب الخلدمة الخارجين عن هيئة المال بصلصة السجن ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشارت بأن أرسل مع هذا - مشروع القانون - وتقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية - ومحاضر الجلسات المذكورة - راجعاً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

١٢ أبريل سنة ١٩٣٢

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الداخلية ؟  
( موافقة ) .

الرئيسي - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الداخلية .

#### ٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اتحاد إيمان مبلغ ٢٠٠٠ جنج في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل تكاليف البناء والنفقات اللازمة لنقل مكاتب قسم سواحل مياه الاسكندرية وعازنها إلى مباني فينت "عمرية" في قزامة - إحالة إلى لجنة المالية .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اتحاد إضافي مبلغ ٣٠٠٠ جنج في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل تكاليف البناء والنفقات اللازمة لنقل مكاتب قسم سواحل مياه الاسكندرية وعازنها إلى مباني فينت "عمرية" في قزامة ، وافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

## ٧ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بأن مرش الفصوص الأصلية للماهدات الخيرية مع الترجمة العربية من البرلمان مع الصدق عليها - الإجابة عنه .

نص السؤال المذكور :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر أرجو التفضل بتوجيه السؤال المرفق بهذا إلى حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية للإجابة عليه .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام »

تحريرا في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢

عبد الله سميك

عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية

جاء بالسلطة الوحيدة لشرع القانون الخاص بالتصديق على معاهدة التوفيق بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الذي عرض على مجلس الشيوخ بجملة ٤ أبريل الجارى « أنه ووفق على معاهدة التوفيق المقودة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليها براشيتون في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ والمعلقة بهذا القانون ».

وجاء مثل هذا النص تساما في مشروع القانون الخاص بالتصديق على معاهدة التحكيم بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الذي عرض على المجلس في نفس الجلسة المذكورة .

وبالرجوع إلى ملحقات مشروعى القانونين المروضين لم نجد ضمنيا نص للماهدتين الموقع عليهما من مندوبى الحكومتين المتعاقدين بل وجدنا ترجمة عربية لها . وهذا ولما كان الأصل الموضوع بأحدى اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية والموقع عليه من مندوبى الحكومتين هو الممول عليه والذي يجب الرجوع إليه في حالة حصول خلاف بين الحكومتين ورجع أعضاء البرلمان الاطلاع عليه خصوصا أن مشروعى القانونين نصا صراحة بأن هذا الأصل الموقع عليه أو صورة منه ملحق بهما . فقلنا ترون محالكم أنه من الواجب عند عرض مثل هذه المعاهدات الدولية على البرلمان لتصديق عليها أن تعرض معها النصوص الأصلية الموقع عليها من مندوبى الحكومات المتعاقدة ولا يكتفى بمرس ترجمة لهذه النصوص حتى يكون أعضاء البرلمان الملمون باللغات الأجنبية على بينة خاصة من نصوص هذه المعاهدات وصلا بتطبيقات القوانين المرروضة على البرلمان »

جاء الله سميك «

مفكرة صاحب المعالي عبد الفتاح محمد باشا ( وزير الخارجية ) - لقد جرت وزارة الخارجية على أن تقدم إلى البرلمان مشروعات قوانين الموافقة على المعاهدات مرافقة بها النصوص الأصلية للماهدات ومصحوبة بترجمتها إلى اللغة العربية .

وقد سارت الوزارة على هذه السنة فأرسلت إلى مجلس النواب مشروع القانونين الخاصين بمبادئ التوفيق والتحكيم مصحوبين بالنص الأصل الإنجليزي للماهدتين وبالترجمة العربية لهذا النص . وقد تبين ذلك للمجلس عنه . ما نظر الموضوع في الجلسة المتقدمة يوم ٤ أبريل سنة ١٩٣٢

مفكرة الشيخ الفخر عبد الله سميك بك - أشكر معالي الوزير على إجابته .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى مختار الجوزى الهندى عن إصلاح الشؤون الزراعية في الصحراء البرية ورواية سيده - الإجابة عنه .

نص السؤال المذكور :

« حضرة صاحب الدولة الخليل رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أقدم لفتوكم السؤال المرافق لهذا لتوجيه حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم إحتراف وإجلال »

خادمكم

١٩ مارس سنة ١٩٣٢

الدكتور زكى مختار الجوزى

حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة

قام حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وبعض من حضرات أصحاب المعالي الوزراء في نهاية الصيف الماضى بزيارة الصحراء الغربية ورواية سيوه للنظر فيها على حاجتها إليه من الإصلاح - كما أن معالي وزير الزراعة قد قام أخيرا في شهر فبراير الماضى بزيارة مرسى مطروح والصحراء الغربية لهذا الغرض .

ومن المعلوم أن حالة الأقاليم في هذه المناطق حالة فقر مدقع تستوجب عطف الحكومة واهتمامها بأمرهم لأن هذه الجهات جزء من أراضي الدولة المصرية وقد كانت قديما مزروعة فأصبحت الآن أرضا قاحلة لا زرع فيها ولا ماء .

لما الذى قامت به وزارة الزراعة من الإصلاح حتى الآن وما تنوى عمله في المستقبل لإصلاح الشؤون الزراعية في هذه الجهات حتى تحسن حالة هؤلاء الناس ؟

الدكتور

١٩ مارس سنة ١٩٣٢

زكى مختار الجوزى «







**القرار -** كان قد أودع ٦٠٠٠٠ جنيه بصرفها على الكوبرى في عام سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، ولكنه أضحى أن ما سيصرف عليه يبلغ ١٣٩٠٠٠ جنيه في العام نفسه . فلذلك وجب دفع الفرق بين المبتين وهو ٧٩٠٠٠ جنيه وهذا ما تلتزم الحكومة بطلبه إلى حضراتكم .

**فقرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) -** المسألة - يا حضرات الشيوخ - مسألة عقد الدفع يكون يقتضى نصوص العقد عن هذه الأعمال ، فلو كان العمل ينتهى اليوم أو غدا ، فالنقد واجب طبقا للعقد مادام العمل قد أجز .

**فقرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا -** في ملاحظة فيما يتعلق بالاعتادات الإضافية . فأرى أن تكتب الحيلة لطيفا في الوقت المناسب . وحتى لا نجد الحكومة نفسها مضطرة أمام الأمر الواقع لدفع مبالغ كبيرة لم تزد في الميزانية ، وقد لا يكون فيها من الوفورات ما يسمح بصرفها فكانت الحكومة ترغب في فتح اعتبارات إضافية مقررة لأعمال مخصوصة فيجب عليها أن تطلب قبل البدء في هذه الأعمال ، ويكون عليها مشروع قانون يرضى على البرلمان . وأرى أن هذه الحيلة يجب أن تقع في جميع الاعتادات التي يطلب فتحها فقد لاحظت في الاعتادات التي مررت على حضراتكم أنها طلبت ولم يبق في السنة المالية إلا أيام قليلة وقد لاحظت لجنة المالية ذلك أيضا . وإلى استقلت النظر لما يجب أن يقع في هذا الأمر في المستقبل حتى تكتب الحكومة الحيلة في طلب الاعتادات الإضافية .

وكان الشيخ في السنين الماضية أن يقال لكل شاهد بعمل : إما إن استمر في أعمالك أن تنقضى ما يستحق لك بعد اعتداد الميزانية في السنة المقبلة . وإما أن تولف العمل ما دام الاعتداد مربوط بالميزانية قد نفذ .

ثم إن إنجاز الأعمال قد يكون مفيدا فاعلم . ولكن يجب على الحكومة أن تكتب نحو هذه الأعمال ما يجب من الحيلة ولا تفاجئ البرلمان بطلب فتح اعتبارات قبل انتهاء السنة المالية بخمسة أيام أو ستة .

**فقرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) -** أوجه نظر حضرات الشيوخ القديسين إلى تواريخ تقديم طلبات الاعتادات إلى البرلمان . فيضيق منها أن التأخير ليس من جانب الحكومة .

**فقرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا -** يجب ألا تصرف الحكومة أى مبلغ غير وارد في الميزانية قبل أن يأذن به البرلمان .

**القرار -** يدل على أن هذا الاعتقاد قديم في تاريخ مناسبت تقديم مجلس النواب قبل أن يصدر الأمر بتغيير اسم الكوبرى من قصر النيل إلى كوبرى الخديو إسماعيل باشا .

وقيل أمام اللجنة إن تغيير هذا الاسم وتقديم مشروع الاعتداد لمجلس النواب حصل قبل أربعة أشهر .

فقد ورد فيه " ولكن اللجنة تعلم علم اليقين أن سياسة الحكومة المالية مبينة على أساس ثابت " فانا أنكر هذا الأساس الثابت .

وورد فيه جملة ثانية هي " والتفضل في ذلك راجع إلى حكمة الحكومة في صرفها وما يبدو نظرها " وأنا أنكر هذه الجملة ولا أفرها .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروعات القانون ؟

**فقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** مذكور في التقرير أن كوبرى قصر النيل سيتم قبل نهاية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ . والمؤيد الحلف في العقد الأصلي لانتهاء هذا الكوبرى هو كوبرى سنة ١٩٣٣ ، فإذا كان هذا الكوبرى سيتم قبل الموعد المحدد لمدة شهر أو شهرين فلا يرى أن ذلك يستدعى فتح الاعتداد المطلوب .

لذلك أرى أن أعرف بالضبط الوقت الذي سيتم فيه بناء هذا الكوبرى .

**القرار -** مشروط في العقد المبرم بين الحكومة والمقابل أن تعطيه عن كل عمل يتم في الكوبرى ٩٥٪ من قيمة ما يتجه حسب المصداق المقدم منه . كما أنها تعطيه ٦٠٪ من قيمة الأدوات والمهمات التي يوردها لإتمام الكوبرى .

وهذا الشرط الوارد في العقد أصبحت الحكومة ملتزمة بأن تبلغ المقابل من قيمة ما أتته من عمل وما ودرهم من أدوات ومهمات بهذه النسبة التي ذكرتها .

وقيمة المهمات والمواد التي دفع عنها ٦٠٪ . فلم تستعمل في ٣٣,٩٨٦ جنيها و ٧٠٠ مليم في كوبرى بها .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** إلى أنكم عن كوبرى قصر النيل .

**القرار -** وقيمة المهمات والمواد التي دفع عنها ٦٠٪ في كوبرى قصر النيل ١٧,٢٨٨ جنيها و ١٩٦ مليا .

أما الأعمال التي تمت ودفع عنها ٩٥٪ من قيمتها لتسوية الآن فهي ٧٥,٦٥٢ جنيها و ٩٥٨ مليا في كوبرى بها و ٦٠,٩٥١ جنيها و ١٠٤ مليات في كوبرى قصر النيل .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** أود أن أعرف المصود الذي تم فيه إنشاء الكوبرى . وقد ذكر في التقرير أنه حدد لإتمامه أكثر بونيه سنة ١٩٣٣ وصحفا هذا العبارة أنه ربما يتم قبل هذا التاريخ .

**القرار -** جل حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا يتكلم عن السنة المقبلة ؟

**فقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** نعم .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قد جلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع "الطرق والكبارى" الباب ٣ "أعمال جديدة") اعتماد إضافي بمبلغ ١٢١٠٠٠ جنيه منه ٧٠٠٠٠ جنيه زيادة على الاعتماد المودع لإعادة بناء كوبرى بنها على النيل و ٥١٠٠٠ جنيه زيادة على الاعتماد المودع لإعادة بناء كوبرى قصر النيل .

ويؤخذ على هذا الاعتماد الإضافي من زيادة الإيرادات على المصروفات في السنة المالية الحالية .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون على منها فيما يخصه .

نأمر بأن يسم هذا القانون بمقام الدولة وأن يشرط الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - نأخذ رأى الآلى على مشروع القانون .

أخذ رأى على مشروع القانون المذكور بالدناء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ومدهم ١١٧١ .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .

مفكرة الشيخ القرمطى على أمر باشا - نظر مشروع الاعتماد المذكور في اللجنة وكان حضرة الشيخ القرمطى قد سحب باشا غائباً .

مفكرة الشيخ القرمطى على أمر باشا - إن المسألة التى أثيرت هى أن الحكومة لا يجوز لها صرف مبالغ غير واردة في الميزانية قبل الإذن بها من البرلمان .

ولكن المسألة التى نحن بصدد حلها هى كيف يمكن الحصول على هذه المبالغ . وحجت العادة أنه قبل أن تقدم طلبات بفتح اعتمادات يجب الانتظار حتى يعرف هل ستكون هناك وفورات تسمح بفتح هذه الاعتمادات أم لا . فثلاً سيطلب من حضراتكم اعتماد إضافي بمبلغ مليون جنيه ووج تقريرا ، انتظرت الحكومة حتى أكثر المدة ، ولما رأيت أن الإيرادات تسمح بفتح هذا الاعتماد تقدمت بطلبه .

على أن مندوب الحكومة قرر أمام لجنة المالية أنه من الآن فصاعداً سوف لا تصرف الحكومة أى مبلغ خارج من الميزانية إلا بعد أخذ قرار من البرلمان بذلك .

وإذن لا محل للاعتراض الذى أبدى اللبلة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع القانون المذكور ؟ ( موافقة ) .

(١) إبراهيم وجيه باشا . أيرى قطاوى بك . أحمد السنارى بك . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفات باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . إدوارد سميرى بك . الدكتور أحمد يوسف طه بك . إسماعيل سمى باشا . عباس عوض بك . أمين حسين يوسف أفندى . أمين ساسى باشا . أمين طالى باشا .

براص سنا باشا .

بويسى زقارى باشا .

حافظ المشاوى بك . حافظ حسن باشا . حبيب مدرس بك . حسن ممد باشا . حسن سميرى بك . الشيخ حسين صالح طه بك . حسين راصف باشا . الشيخ حسين دالى .

الدكتور زكى غطار الجارى أفندى .

سلم خليل طرس بك . سليمان عثمان أبانك بك .

فريق سدا الله حلاجه أفندى .

الشيخ عبد الباقى حارس بدان . السيد عبد الحيد الكرى . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسيون بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد الحميد سلم . الفرادى على أحد باشا . على فهمى باشا . على هاشم باشا . موسى حسن زايد باشا .

عليق فهمى باشا .

قائل بريس تكلا بك .

محمد أبو النصر القار أفندى . محمد أحمد حيد باشا . الشيخ محمد الأحمى الشراوى . محمد شيرت راضى بك . محمد رياض طه بك . الفرادى محمد صادق يحيى باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد طلعت حرب باشا . محمد غيبه بك . محمد ضى يكن بك . محمد فهمى باشا . محمد فهمى الشاوى باشا . محمد عجب باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى حمود بك . محمد طيل باشا . محمد منصور أفندى . محمود أبو النصر بك . محمود شكرى باشا . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . الفرادى محمد مرسى باشا . الدكتور مرسى محمود أفندى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القريق موسى فرادى باشا .

نخه المجلس باشا .

بخرب يبارى طه بك . بريس قطاوى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

أما المشروع الثالث فخاص بتبعية خزائن أسوان وقدره مبلغ ٢,٩٢٠,٨٩١ جنيهًا صرف الجزء الأكبر منه ولم يبق إلا الجزء القليل .  
والمطلوب الآن فتح اعتماد بمبلغ ١١٠,٨٠٠ جنيهًا لتبعية الخزائن ضمن مشروع القانون المروع . وهذا الخزائن له فوائد جمة .  
(مجمعة) .  
أصوات : كلنا نعرف هذه الفوائد .

القرار - ألا لا يستطيع أن أثبت بنفسه هل يعرف جميع حضرات الشيوخ المقدمين فوائد تبعية خزائن أسوان وهل هذا كافٍ ساذكها لأنه من الباطن أنها لا تكون مملوكة لدى بعض حضرات الأعضاء ...  
(مجمعة) .

مقرر الشيوخ المحترم أحمد عرفان باشا - إنني لأعرف هذه الفوائد .  
القرار - لقد ظهر أن حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا لا يعرف هذه الفوائد وهل هذا شأنها حضراتكم .

إن هذه التبعية تستجيب ٢,٥٠٠,٠٠٠ متركب زيادة على ما يجنيه الخزائن الآن وهذه الزيادة يستفيد منها ١٠٠,٠٠٠ فدان في الوجه القبلي لم تكن تروى رديًا صيفيا قبل هذه التبعية وفي الوجه البحري ما كان يزرع مثل هذا القدر قبل ذلك مطلقا فضلا عن أن المزارع ستكون بسبب هذه التبعية بطريقة منظمة وتوزع المياه بطريقة مستقلة في الأوقات المناسبة .  
كما أن الأراضي الشراقي ستروى في أوقات مناسبة وقد كانت قبل التبعية لا تروى في أوقات مضبوطة وهذا من فوائد التبعية .  
لذا رأيت لجنة المالية الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب .

لقد تقدمت وزارة الأشغال بهذا المشروع مبكرة وذات وزارة المالية أن تهرث في الأمر ويبدو أن يتبين لها وجود زيادة في الإيرادات على المصروفات نسمح بفتح الاعتماد المذكور تقدم به للبلدان .

مقرر الشيوخ المحترم حسن صبري بك - ورد في الصفحة السابعة من تقرير لجنة المالية عن هذا المشروع مبلغان الأول وقدره ٤,٠٠٠ جنيه وهو قيمة المطلوب وضعت تحت تصرف مصلحة السكك الحديدية من أصل تكاليف تجديد محطة وكورنيش الشلال والثاني وقدره ٧,٠٠٠ جنيه وهو ما قرر مجلس الوزراء في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ صرفه إلى شركة المرحوم السيد جريش كنسوية نهائية عن حجب القنولة منه .

أريد أن أستفسر عن المبلغ الأول هل ما بين فصلنا من محطة الشلال والكورنيش تبعية تبلغ قيمته ما يساوي المبلغ المطلوب صرفه من الآن إلى آخر أبريل سنة ١٩٣٢ أي بعد خمسة أيام قلنا أريد أن أعرف هل مبلغ ٧,٠٠٠ جنيه دفع فعلا أولا فإن كان قد دفع فكيف كان ذلك ومن أي باب وبأي مسوغ دفع ؟

## ٩ - مشروع قانون .

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢٢,٦٨٨ جنيهًا في جزئية وزارة الأشغال المصرية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ - تقرير لجنة المالية (١) -  
إقرار مشروع القانون .

(المقرر حضرة الشيخ المحترم إلياس عرض بك) .

القرار - لما كان تقرير اللجنة عن مشروع القانون المطروح أمام حضراتكم طويلا فاستمعوا لي أن أشرحه ببارات موجزة خصوصا أن حضراتكم قد اطلعتم عليه ووقفتم على جميع البيانات المدونة به .  
ويختص التقرير في أن وزارة الأشغال تطلب فتح اعتماد بمبلغ ١,٢٢٦,٦٨٨ جنيهًا لثلاثة مشروعات .

مقدر للمشروع الأول مبلغ ٧٤٣,٣٠٨ جنيهات وهو خاص بطلبات توليد الكهرباء والصرف والأسلاك الكهربائية، وذلك تنفيذًا لسياسة الصرف التي قررتها وزارة الأشغال في شمال الدلتا - وهذا المشروع يتناقض بثلاث مديريات كبيرة .

ويبلغ مقدار القوة المتولدة من هذه المحطات ٢,٠٠٠ حصان تقريبًا ويبلغ مقدار المياه التي ترعها هذه الطلبات من المصارف نحو مليون متر مكعب في الساعة ومقدار الرفع نحو مترين ويبلغ مقدار الأراضي التي تستغنى مباشرة من محطات الصرف المذكورة ٨٦,٠٠٠ فدان منها ٣٣,٠٠٠ فدان رديعة الصرف مملوكة للأحالي كان إيرادها ضئيلا جدا بسبب صلابة الصرف والضرائب المفروضة عليها قليلة فأصبحت اليوم بسبب الصرف أطيانا ذات قيمة ومثمرة في المستقبل ثمرة طيبة . كما أن المشروع المذكور يصلح الحكومة ٣٣,٠٠٠ فدان أراضي بورا كانت تزرع وأصبحت بعد إتمام عملية الصرف من الأحيان الجيدة التي تنابع بأمان طيبة وتقرض عليها ضرائب كذلك والمبلغ المقدر لهذا المشروع كله هو ١,٧٨١,١٠٨ جنيهات أي أنه يصعب الفدان الواحد من التكاليف جنيان وهذا مبلغ لا يذيقنا في فوائد التي نستفيد من صرفه .

أضيف إلى ذلك أن الأحيان المجاورة للأحيان المذكورة تستفيد من هذا المشروع ولا أشك بعد هذا البيان في أن حضراتكم ستوافقون على فتح هذا الاعتماد .

أما المشروع الثاني فمقدر لتكاليفه ٣٧٠,٠٠٠ جنيه وهو مشروع الحياض المنزلية وهو عبارة عن الأراضي المرتفعة جدًا التي لا تروى إلا عند الفيضانات العالية ومقدارها ٤,٥٠٠ فدان في مناطق يتعاملت عن بعضها وواقعة على ساحل النيل في منطقة تمتد من نحو ٣٠ كيلومترًا شمال أسوان إلى نحو ٣٠ كيلومترًا جنوب إسماء . وقد صرف من المبلغ المقترن لهذا المشروع ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ومطلوب الآن فتح اعتماد بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه لصرف باقي تكاليف تلك الأعمال .

ولما رأيت الحكومة أن ميزانية السنة المالية الحالية تسمح بصرف هذا المبلغ تقدمت وزارة الأشغال بطلب فتح هذا الاعتماد ووافقت عليه لجنة المالية .

هذا ما أطلب الاستفسار عنه من حضرة المقرر ومن معاداة وكيل وزارة المالية .

**المقرر** - أما عن مبلغ ال ٤٠,٠٠٠ جنيه المطلوب وضعه تحت تصرف مصلحة السكك الحديدية فإنه سيصرف في بناء محطة بدل محطة الشلال القديمة وحمل كورنتية . وهذا هو ما قدرته مصلحة السكك الحديدية متفقا في ذلك مع وزارة الأشغال العمومية . أما أن المبلغ صرف أولا فاني أعتقد أنه تحت الصرف .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - إن ما أريد الاستفسار عنه هو هل ينبي من المحطة والكورنتية ما قيمته ٤٠,٠٠٠ جنيه المطلوب صرفها في السنة التالية من شهر أبريل أولا لأن المعروف أن الاتحاد الإضافي إن لم يصرف قبل انتهاء السنة المالية التي يطلب فيها يصبح كأن لم يكن ويجب على الحكومة أن تتقدم من جديد بطلبه . هذا هو سؤال أما ما سمعته فليس جوابا عنه .

**المقرر** - المبلغ لم يصرف ...

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - يجب أن يبين لنا هل بنيت المحطة والكورنتية أولا لأن الحكم يتربص بما لذلك . فإذا تم البناء يكون الاتحاد واجب الإقرار وإذا لم يتم البناء فإن الاتحاد يصبح لا عمل له ويجب أن يستقل من المبلغ المطلوب .

**مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود حمزي باشا** - إن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عضو لجنة المالية وله الحرية التامة في أن يتفكر حضرة مندوب المالية أو المواصلات إن كان هذا المبلغ صرف أولا . غير أننا نعلم أن المبلغ لم يصرف وأن مصلحة السكك الحديدية تسد المطبات ووزارة المالية وجدت أن لنسب من الوفورات ما يسمح لها بطلب هذا الاتحاد لتقدمت به . ولا ضرر من الموافقة عليه .

( انصرف حضرة صاحب المالى حافظ حسن باشا وزير الزمامة ) .

**مفكرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا ( وكيل وزارة المالية )** - إن مبلغ ال ٧٠,٠٠٠ جنيه الذي قرر مجلس الوزراء في جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ صرفه إلى شركة المرحوم السيد جريش - على حد معلوماتي الشخصية - لم يصرف ريثا يتم التصديق على الاتحاد .

أما فيما يخص مبلغ ال ٤٠,٠٠٠ جنيه المطلوب وضعه تحت تصرف مصلحة السكك الحديدية فهو رهن التسوية الحسابية . لأن مخازن هذه المصلحة مهمات كثيرة مما يستعمل طادة في مثل هذه الأعمال فبلغنا إلى هذه المهمات حتى تعمل المقايضة النهائية وتستقل التهمة من حسابات مخازن مصلحة السكك الحديدية .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - إنني أرد اقتراض حضرة الزميل المحترم اللواء محمود حمزي باشا . نعم إنني عضو في لجنة المالية ومرض هذا المشروع على اللجنة في جلسة وجهت فيها هذه الأسئلة ثم تبينت بعد ذلك بإجازة من المجلس ويتصرخ من اللجنة وتم البحث في طبيعتها وهذا هو مادامني إلى توجيه أسفلي في جلسة اليوم .

وفيما يخص باجابه حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية بأن مبلغ ال ٧٠,٠٠٠ جنيه لم يبلغ فاني أذكر جيدا أن حضرة مندوب وزارة الأشغال قرروا في جلسة اللجنة - وكنت حاضرا هذه الجلسة - أن المبلغ قد صرف فعلا .

**المقرر** - سبق أن قلت إن المبلغ صرف فعلا .

**مفكرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا ( وكيل وزارة المالية )** - قلت إن المبلغ لم يصرف على حد معلوماتي الشخصية .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - إن تقرير اللجنة يشير إلى أن المبلغ قد صرف وليس في وسعي أمام تصريح معاداة وكيل وزارة المالية ....

**مفكرة صاحب المالى عبد الله حمي باشا ( وزير الخازنية )** - لقد قال سعادة وكيل وزارة المالية إن المبلغ لم يصرف حسب معلوماته الشخصية .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - إنني لا أفهم أن يكون لسعادة الوكيل معلومات شخصية فهو يمثل وزير المالية ويتكلم فكنته رسمية ولا أستطيع أن أبحث موضوعا هاما مثل هذا قبل أن أتأكد من أن المبلغ صرف أو لم يصرف .

**مفكرة صاحب المالى عبد الفتاح حمي باشا ( وزير الخازنية )** - يحسن أنت أن تجل المناقشة حتى يمحضر حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

**المقرر** - قرر حضرة مندوب وزارة الأشغال الذي حضر أمام اللجنة أنه إزاء الطلبات الباعطة التي طلبتها الشركة قد تم الاتفاق بين الحكومة وبينها على أن تعطى هذه مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه كتسوية نهائية بشرط أن تقدم للوزارة ما يجيد قبول داتها هذه التسوية وإخلاء مسئولية الحكومة قبلهم . فضلا قبل حامى الشركة ذلك . وكتب له إذن بالمبلغ المذكور . وصرف فعلا . وقد كانت الشركة تطلب ال ١٥٠,٠٠٠ جنيه كتسوية تمسائر التي تكتسبها . ( انصرف حضرة صاحب المالى على ما مرر باشا وزير الخازنية ) .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - إنني سمعت المجلس هذا الموضوع الآن على أساس أن مبلغ السبعين ألف جنيه دفع فعلا .

ذكر حضرة المفوض مبلغ ٧٤٣٨.٨ جنيهات المقر للأعمال الإنسانية الخاصة بطليبات توليد القوى وطليبات الصرف وخطوط التيار الكهربائي في شمال الدلتا تتفع به ثلاث مديريات في الوجه البحري وهي مديريات البحيرة والغربية والقليوبية وقد أنشئت لهذا الغرض ثلاث محطات رئيسية أقيمت في السرو وبلفاس والعطف فأريد أن أعرف أين توجد محطة السرو؟ وهل مديرية الشرقية تتفع من هذا المشروع أم لا؟

**المقرر** - مديرية الشرقية لا تتفع منه .

**مفكرة الشيخ المحترم يعقوب يارو عليه بك** - أودع لمشروع عملية نزع أسوان في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٤٩٩٤٠٠ جنيه فابتدأ المفاوض عمله متنازلاً وبمبلغ السبعين ألف جنيه صرفت من هذا الاعتماد في حية البرلمان .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد عرفانه باشا** - يظهر أنه يوجد خلاف في أن هذا المبلغ دفع أو لم يدفع فلا ضرر من تأجيل البحث في المشروع أسبوعاً للتتحقق من ذلك .

**المقرر** - إذا تأجل المشروع أسبوعاً تكون السنة المالية قد انتهت .

**مفكرة الشيخ المحترم الدوام محمد حمزة باشا** - كل شيء مذكور في التقرير وأرجو أن يتلى بكلمة .

**مفكرة صاحب المجلس عبد الفتاح محيي باشا** (وزير الخارجية) - لا ضرر من تأجيل بحث المشروع حتى يحضر حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال من مجلس النواب .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد الله باشا** - أريد أن أوضح المسألة بقايا البساطة لما عرض هذا المشروع على اللجنة سألتنا عن سبب طلب فتح هذا الاعتماد قبل لنا إن وزارة الأشغال عند ما وضعت تقديرها الأول لم تكن وفقت على تفاصيل بلع العمل إذ كانت أعمال الصلابة قد وفقت موقتاً بسبب اعتبار المفاوض الأول ولم يتمكن المفاوض الجديد من تقديم رايه إلا بعد انتهاء الميزانية .

ولما تقدم المفاوض في العمل طلب من وزارة الأشغال طبقاً لعقد الاتفاق أن تصرف له المبالغ اللازمة من الأعمال التي أنشأها فقامت وزارة الأشغال بصرفها من الميزونات التي لديها .

فاسترجعنا على الصرف وقلنا إنه لا يصبح صرف أي مبلغ قبل تصديق البرلمان وفي جلسة اللجنة التي انتهت فيها وافقت على المشروع .

**الرئيس** - هل يعارض حضرة الشيخ المحترم في المشروع ؟

فيق الجواب على ما يأتي :

كيف دفع هذا المبلغ ؟ ومن أي اعتماد دفع ؟ وكيف وقد دفع فعلاً يطلب الآن فتح اعتماد إضافي به ؟

أريد أن يجيب حضرة المفوض أو ممثل الحكومة على ذلك .

**المقرر** - المبلغ لا شك أنه دفع بالفعل .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن مصري بك** - أسأل كيف دفع ؟ ومن أي اعتماد دفع وكيف وقد دفع يطلب فتح اعتماد إضافي به الآن ؟

**الرئيس** - لو كان حضرة الشيخ المحترم حسن مصري بك حاضراً ليجنبه المسألة أما كان يفر على المجلس الوقت الذي يضيع في هذه المناقشة .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن مصري بك** - أنا لا أقبل هذا مطلقاً ولم أكتب إلا جلسة واحدة في هذا البوروكان الواجب على لجنة المالية وقد قدمت لما هذه الملاحظات أن تم بمشأ .

**مفكرة الشيخ المحترم الدوام محمد حمزة باشا** - الذي أعلمه أنا للحكومة أجرت هذه التسوية مع الشركة في حية البرلمان والمبلغ دفع كله أو أكله وبناء على ذلك فلوحة المالية عند عرض الموضوع عليها لم تجد أية فائدة من التوسع في البحث لأنها كانت أمام أمر واقع فترأت الموافقة على هذه التسوية

**المقرر** - واشترطت اللجنة في تقريرها أن لا تضع الحكومة في المستقبل البرلمان أمام الأمر الواقع بسبب إقام الصرف قبل الإذن به .

**مفكرة الشيخ المحترم الدوام محمد حمزة بك** - زيد أن نعرف الحقيقة حتى نفي رأينا عليها ولا يصح أن نفي الرأي على الاستنتاجات والفروض .

**المقرر** - قلت إن المبلغ دفع فعلاً .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الله محمد سميد بك** - جاء في تقرير اللجنة أن مبلغ السبعين ألف جنيه صرف إلى الشركة كسوية نهائية من سحب المفاوض منها ولكن اللجنة لم تتفهم في التقرير بطريقة صريحة ما هو الفرق بين عطاء المفاوض الأول الذي توفى وعطاء المفاوض الثاني ... (خبر)

**الرئيس** - دعوا حضرة يتكلم .

**مفكرة الشيخ المحترم الدوام محمد حمزة باشا** - هذا مذكور في المذكرة التي رفضها وزارة الأشغال إلى مجلس الوزراء يطلب التصديق على هذه التسوية وفي تقرير لجنة المالية .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الله محمد سميد بك** - هذا غير مذكور في تقرير لجنة المالية وأريد إيضاح هذه النقطة كما أريد أن أسفهم من نقطة أخرى .

أما سؤال الثالث فهو هل مبلغ السبعين ألف جنيه الوارد في الصفحة السابقة من تحرير المجنة والذي ذكر أمامه أنه قيمة ما قرر مجلس الوزراء في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ صرفه إلى شركة جريفت كنسوية نهاية من سحب المفاوضة منها - هل هذا المبلغ صرف فلان إلى الشركة ؟ فإن كان صرف فن أي باب من أبواب الميزانية وعلى أي اعتماد صرف . وما هي الحبكة من طلب فتح اعتماد به الآن ؟

**مفكرة صاحب المصادرة إبراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال العمومية )** - أعتقد لمشروع تعليمة تران أسوان مبلغ في ميزانية السنة الحالية صرف منه فلان السبعين ألف جنيه ولما تقدم المفاوض في العمل اضطررنا أن نطلب فتح اعتماد إضافي بالمبلغ الوارد في مشروع القانون .

**مفكرة الشيخ المكرم حسن صبري بك** - يفهم إذن من إجابة معادة وزير الأشغال أن مبلغ السبعين ألف جنيه الذي صادق مجلس الوزراء على صرفه في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ بناء على مذكر وزارة الأشغال تسوية للفاول إنما صرف بالفعل من اعتماد مشروع تعليمة تران أسوان فهل صرف هذا المبلغ تم فلان مقابل عمل قام به المفاوض أو لم يرضع أم نشأ بين المفاوض ووزارة الأشغال .

**مفكرة صاحب المصادرة إبراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال العمومية )** - لو راجع محضر الشيخ المكرم قرار مجلس الوزراء لتتفق أن مبلغ السبعين ألف جنيه هو عن أعمال قام بها المفاوض وليس تمويضا عن خلاف نشأ بينه وبين وزارة الأشغال . وقد صرف المبلغ بناء على قوى قسم الضحايا . ( تصديق ) .

**مفكرة الشيخ المكرم حسن صبري بك** - هل معادة وزير الأشغال يقرر أن مبلغ السبعين ألف جنيه الذي صرف لم يكن تمويضا بل هو عن أعمال أجريت ؟

**مفكرة صاحب المصادرة إبراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال العمومية )** - هو عن أعمال وبهات .

**مفكرة الشيخ المكرم حسن صبري بك** - إن كان هذا هو الذي حصل ودفع المبلغ عن أعمال عملت فلان أوافق على الاعتماد .

المقرر - محضر الجلسة ...

أصوات : كفى - كفى .

**مفكرة الشيخ المكرم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك** - أريد أن أستمع من معادة وزير الأشغال عن المراكز الموجودة بمديرية العقبة التي يشملها تحسين العمرى حسب المشروع المعروض أمامنا وهل مركز ميت عمر من ضمن هذه المراكز أم لا ؟ لأن هذا المركز في أشد الحاجة إلى تحسين الصرف .

**مفكرة الشيخ المكرم محمد محمد باشا** - ليس من ميدنى المعارضة وكل ما أريد هو الوصول إلى الحقيقة وقد أبلغنا ملاحظة أخرى وهي أنه لا ضرورة لطلب اعتمادات إضافية في تلك السنة المالية إذ يمكن تشارك ذلك في ميزانية السنة المقبلة .

إن لدى وزارة الأشغال سكريرا ماليا ومن وظيفته أن يبين وزير المالية إلى حالة الميزانية .

**مفكرة الشيخ المكرم عبد الرحمن رضا باشا** - أريد أن أتسقى حل المبلغ الذي يشير إليه محضر الشيخ المكرم حسن صبري بك صرف فلان أول يصرف ؟

المقرر - قلت مرارا أنه صرف فلان .

( حضر محضره صاحب المال أحمد علي باشا وزير الأوقاف ومحضره صاحب المصادرة إبراهيم فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية ) .

**الرئيس** - ليتفضل محضر الشيخ المكرم حسن صبري بك بإبداء ملاحظاته عن مشروع القانون .

**مفكرة الشيخ المكرم حسن صبري بك** - استفسرنا من مبلغين وادين في الصفحة السابقة من تقرير لجنة المالية الأول مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه ذكر أمامه أنه مطلوب لوضعه تحت تصرف مصلحة السكك الحديدية من أصل تكاليف تجديد عطفوك وتثبيت الشلال فهل بنى من محطة الشلال والكورنتية من الأعمال ما قيمته أربعون ألف جنيه حتى يسوغ طلب اعتماد مبلغ إضافي لها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ التي تنتهي بعد خمسة أيام .

**مفكرة صاحب المصادرة إبراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال العمومية )** - المحطة لم يبن بعد ولكن يرتبط بها إنشاء عتازن وتوريد مهمات قامت بها مصلحة السكة الحديدية فهي تزيد تسوية حسابها قبل انتهاء السنة المالية .

**مفكرة الشيخ المكرم حسن صبري بك** - هل أنهم من هذا أن مصلحة السكك الحديدية وردت مهمات فلان بمبلغ الأربعين ألف جنيه ؟

**مفكرة صاحب المصادرة إبراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال العمومية )** - نعم .

**مفكرة الشيخ المكرم حسن صبري بك** - لذا كان الأمر كذلك فلان أول من يباشر الموافقة على الاعتماد المطلوب وغرضي كله هو الوصول إلى اعتماد له معنى .

ويؤخذ هذا الاعتقاد من زيادة إيرادات السنة المالية الحالية على المصروفات .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما نيا يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالتسديد بالإسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ... .. ٧٢ صوتا .

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٧ ٥ .

الموافقون... .. ٧١ صوتا . (١)

غير الموافقين... .. صوت واحد . (٢)

ممتنع ... .. واحد . (٣)

الرئيس - هل يسمع حضرة الشيخ المحترم أحمد فهمى الرشيد بك أن يبين السبب في استماعه عن إبداء رأيه .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك - استصنت لائى طلب من مساعدة وزير الأشغال معرفة المراكز التى يشملها تحسين الصرف مديرية التعليلية فلم أحظ من مساعدته بالرد .

مفكرة صاحب السعادة ابراهيم فهمى كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - المسألة المبرروضة على حضراتكم الآن تتعلق كما قلت بمبلغ مئة ل.أ كان مربوطا بميزانية العام الماضى من أعمال صرف الدلتا وقد كان واجباً صرفه في ميزانية السنة المقبلة ولكن المفاوض أئجمن من الأعمال ما استحق من أجله صرف هذا المبلغ الآن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الانتقال إلى ثلاثة مشروع القانون ؟

(موافقة) .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (المجم ١١ وزارة الأشغال العمومية - فرع "أ" الرأى" - باب ٣ أعمال جديدة) اعتبار إضافى بمبلغ ١٢٢٤٦٨٨ ج.م (مليون ومائتين وأربعة وعشرين ألفاً وسبعمائة وثمانية وخمسين جنياً ) مئة ٧٤٣٩.٨ ج.م للأعمال الانشائية الخاصة بطلبات توليد القوى وطلبات الصرف وخطوط قنابر الكهرباء في شمال الدلتا و ٧٠٠٠ ج.م لآلات تحصيل الحياض المنزلة في الوجه القبلى و ٤١١٠٨٠ ج.م للأعمال الخاصة بتلمية نخزان أسوان .

(١) ابراهيم وريه باشا . أبرز زيد قطارى بك . أحمد السنبارى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد ذوالفقار باشا . أحمد طلعت باشا . أحمد مران باشا . أحمد لى باشا . أدوار صبرى بك . الدكتور أسد يوسف صليو القلى . الهامى عوض بك . أمين حسين يوسف القلى . أمين سامى باشا . أمين طالى باشا .

برلص حنا باشا .

جويس زقائرى باشا .

حافظ القنشارى بك . جهاد دوس بك . حسن سيد باشا . حسن صبرى بك . الشيخ حسين صالح خليله . حسين واصف باشا . الشيخ حسين رابى . الدكتور زكى غنار الجبرى القلى .

سلطان السطى بك . سليم خليل بطرس بك . سليمان ميان باشا بك . فتيق سعد الله حلاوي القلى .

الشيخ عبد الباقى ماهر بدران . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحيد الكركى . عبد الرحمن وشا باشا . عبد العزيز البسوى بك . عبد العزيز صيف النصر بك . عبد الفتاح قيسى باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله صوبك بك . الشيخ عبد الحيد سليم . اللواء عبد الحيد فريد باشا . اللواء عبد الحيد باشا . حوسرى زايد باشا .

توفى فهمى باشا .

كامل جريس تكلا بك .

عبد أبو النصر القار القلى . عبد أحمد حيد باشا . الشيخ عبد الأحدي الفرارى . عبد خريت راشى بك . عبد رياض حنبلى بك . اللواء عبد صادق عيسى باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد ديه بك . عبد قصى كهن بك . عبد فهمى باشا . عبد فهمى القاشورى باشا . عبد محمود بك . عبد مصطفى جيمه بك . عبد منبى باشا . عبد منصور القلى . عبد غنيم شكرى بك . محمود أوانيس بك . محمود اسماحلى باشا بك . الدكتور محمود عبد القراب بك . اللواء محمود عزى باشا . الدكتور موسى محمود القلى . مصطفى ريد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القريق موسى فؤاد باشا .

نخلة الطيبى باشا .

يعقوب بى بى صليو بك . يوسف قطارى باشا . عيسى ابراهيم باشا .

(٢) اسماعيل صبرى باشا .

(٣) الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون .  
(ورفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً وأعيدت في الساعة السابعة مساءً) .

### ١ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٦٨٥٢ جنياً لثمة تلك تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الاسكندرية للمال - تقرير لجنة المالية - إقرار مشروع قانون .

(المقرر حضرة الشيخ المكرم الخراساني عرض بك) .

على الكتاب الوارد من رئاسة مجلس الوزراء وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

تتشرف بأن أخبر دولتك أننا قد استبدنا سعادة محمود صادق يونس باشا لحضور جلسات مجلس الشيخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٦٨٥٢ جنياً قيمة تلك تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الاسكندرية للمال بدلا منا .

وتفضلوا بكونكم يقول فائق الاحترام

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء  
إسماعيل صدق

المقرر - ترتيبا على السياسة التي اتبعت في سنة ١٩٢٨ وهي سياسة تحسين حال العمال - أن قررت الحكومة إقامة مساكن لهم في مدينة القاهرة .

وقد اقتضت بلدية الإسكندرية أثر هذه السياسة تطلبت من الحكومة أن تصرف لها بمائتي ٢١١ عمارة في خمس عشرة جهة من جهات المدينة يمكن أن يسكنها ٢٥٠٠٠ نفس وتكلف ٥٠٠٠٠٠ .

مقرر الشيخ المكرم المرحوم الدكتور محمود باشا - أرجو أن يقرأ حضرة المدير تقرير اللجنة .

المقرر - ما نخلص لغيرناكم تقرير اللجنة وأناي مستبعد للإجابة على كل سؤال يوجه للمدة .

الرئيس - هل يرى المجلس تلاوة التقرير أوسماع ملخصه من حضرة المقرر ؟

مقرر الشيخ المكرم المرحوم باشا - سبق أن قرأ المجلس تلاوة التقرير .

الرئيس - من لا يريد من حضراتكم تلاوة التقرير فليرفع يده .  
(رفع بعض حضرات الأعضاء أيديهم) .

الرئيس - هذه ألبية وإن يتل التقرير .

مقرر الشيخ المكرم المرحوم فخرى انماشوري باشا - إن حضرة المقرر يتكلم باسم لجنة المالية وهي تطلب تلاوة التقرير .

على التقرير (يراجع الملحق رقم ٢٦) .

مقرر الشيخ المكرم المرحوم عبد الله سبيك بك - حضرات الشيخين المحترمين : لقد بحثت المشروع المعروض وقرأت تقرير اللجنة عنه وما دار بشأنه من المناقشات في مجلس النواب ولما ملاحظتان على تقرير اللجنة إحداهما شكلية والأخرى في الموضوع .

أما عن الشكل فاني لاحظ أنه ورد في تقرير اللجنة أن الحكومة وافقت البلدية على إنشاء مساكن للعمال هناك ووعدها بالمساعدة بدفع تلك التكاليف وأعطتها الأرض اللازمة للبناء ووافقت وزارة الداخلية على فتح الاعتماد اللازم في ميزانية البلدية مباشرة إنفاذ المشروع . وبعد ذلك كله شرعت البلدية في إنشاء المساكن ، مع أن هذا مخالف للواقع ، إذ الواقع الثابت من الأوراد ومن الجزء الأخير من تقرير اللجنة هو أن دولة عبد محمود باشا رئيس الحكومة في سنة ١٩٢٨ وافق البلدية على أن تحصل الحكومة تلك مصاريف هذه المساكن وعلى إعطاء الأرض للبلدية . وحل فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج ٢٠٠٠ بميزانية البلدية لهذا الغرض ، ولكن ذلك كله لم يصدق عليه مجلس الوزراء إلا في سنة ١٩٣١ بعد أن قامت البلدية فعلا بتشييد المساكن في سنة ١٩٢٩ وأتمتها في سنة ١٩٣٠ وبناء عليه تكون إجازة مجلس الوزراء لمسامح وتصريحه بإعطاء الأرض للبلدية جاء بعد تنفيذ المشروع لا قبله . ولذلك يجب تصحيح العبارة الواردة في تقرير لجنة المالية التي تتضمن "أن البلدية شرعت في إقامة هذه المساكن بعد حصولها على موافقة الحكومة على أن تحصل تلك تكاليف البناء وتتنازل لها عن الأرض" .

أما الملاحظة الثانية وهي الخاصة بالموضوع فإن المساكن أقيمت على أرض حكومية مساحتها ٣٩٠٠٠ متر مربع فأقرت مصلحة الأملاك قيمتها بمبلغ ٣٩٠٠٠ جنيه وفي موضع آخر قيل إن قيمتها تبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه . وتبلغون حضراتكم أن الفترة الأخيرة من السادة ١٢٦ من الدستور نصت "على اشتراط اعتماد البرلمان مقدما على كل تصرف يجرى في أملاك الدولة" .

فالحكومة التي كان على راسها دولة محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٨ تنازلت عن الأرض للبلدية وأقر ذلك مجلس الوزراء في سنة ١٩٣١ ، وقد أثيرت هذه المسألة في مجلس النواب ولكنه لم يبت فيها مع أنه لا يصح أن تتنازل الحكومة عن أرض قيمتها تزيد عن قيمة تكاليف البناء التي أقيمت عليها بشير مصاصفة البرلمان على ذلك التنازل بمصادقة صريحة . فمشروع القانون المطروح الآن يطلب التصديق على فتح اعتماد بمبلغ ٦٨٥٢ جنياً قيمة تلك



عرضت الحكومة الأمر على وزارة المالية وبعد أخذ ورد انتقدت وزارة المالية والمالية على أن الحكومة تحصل ثلث التكاليف وتقدم الأرض اللازمة لإقامة المساكن عليها واشترطت الحكومة اشتراطات أخرى - مينة في تقرير لجنة المالية - قبلها البلدية وطلبت بناء على ذلك من وزارة المالية أن تصحب لها بفتح اعتماد يبلغ ٢٠٠٠ جنيه للقيام بالأعمال اللازمة لتنفيذ المشروع فوافقت وزارة المالية على ذلك وابتدأت البلدية في إنشاء المساكن في سنة ١٩٢٩ وانتهت منها في سنة ١٩٣٠

وقد كانت وزارة دولة محمد محمود باشا قدمت مذكرة في هذا الشأن إلى مجلس الوزراء ولكنها استأجلت قبل النظر فيها ثم جاءت بعدها وزارة دولة مدني بك باشا ولم يلم بهذه المذكرة استيعابا بسبب أن وزارته كانت وزارة استأجلت تألفت لاجراء الانتخابات . وقتها وزارة مصطفى النحاس باشا التي لم تلتفت مطلقا إلى مصالح العمال ولا إلى المذكرة المشار إليها .

سقطت هذه الوزارة ثم تلتها بعد ذلك وزارة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا ولم يلم بالأمر أراد تصحيح المزكّر تقدم إلى مجلس الوزراء المذكرة الأولى التي سبقت الإشارة إليها وطلب منه الموافقة على كل الاجراءات التي تمت لقرار مجلس الوزراء في ٢١ مارس سنة ١٩٣١ أي قبل اعتماد البرلمان قبل الاشتراك بأجاز كل ما سبق من التصرفات واشترط أن يكون بناء هذه المساكن على طرازه وأن كل تصرف لها يبيع أو بالتأجير يجب أن يمرض على الحكومة .

تسلمت بعد هذه الموافقة مذكرة أخرى إلى مجلس الوزراء يطلب فتح اعتماد إضافي بقيمة تصيب الحكومة في تكاليف البناء فنصبر مرسوم بمشروع قانون هو الموضع الآن على حضراتكم .

ترون من كل هذا أنه لايجاز مطلقا على كل الاجراءات التي اتخذت . لم تكنف الحكومة بذلك بل سالتا ظم القضاء عن رأي في الموضوع فأنتى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة بأمر القرار الذي أصدره مجلس الوزراء صحيح وأن العهد ملزم الحكومة كما لو كان قد أقره البرلمان . أما فيما يتعلق بموضوع الأرض التي أضيفت للبلدية فهذه مسألة لم تفسر من الحكومة خصوصا أن التصرف الذي تم بشأنها تصرف صحيح لأن المادة ٢٧٩ من الدستور قصدت حالات التصرف للتغير في أوضاع الدولة . على أن جميع أملاك البلدية هي في الواقع تحت تصرف الحكومة وبمصرها إليها فلا محل إذن للاعتراض على ما اتخذته الحكومة من اجراءات في هذا الموضوع ( تصديق ) .

**مقرر الشيخ المحترم ميب دوس بك** - أرى أن هناك غموضا بسيطا في التراخي الواردة في المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية وأرى من سعادة وكيل وزارة المالية أن يوضح هذا الغموض . لقد جاء في تقرير اللجنة أن قرار مجلس الوزراء بالتنازل عن الأرض اللازمة لإقامة هذه المساكن عليها صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٣١ ، وذكر أيضا وصفا ذلك من مادة وكيل وزارة المالية أن ما تنازله هو موقوف مسكنا بدئي بالانها في سنة ١٩٢٩ وتمت في سنة ١٩٣٠

تكليف المباني يجب أن يتضمن طلب التصديق على تنازل الحكومة عن ثلث مساحة الأرض التي خصصت لهذه المساكن أو يجب النص على أن الحكومة تحتفظ ببقية الأرض القائمة عليها المباني وبغير ذلك يكون مشروع القانون للعروض على المجلس ناقصا .

**المقرر** - أقول ردا على الاعتراض الشكل الذي أبداه حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك إن الحكومة في سنة ١٩٢٨ لما تناوخت مع البلدية في هذه المسألة لم تعرض الأمر على مجلس الوزراء لإقراره ولما تولت الحكومة الحاضرة عرضت المشروع على مجلس الوزراء فصادق عليه ومع أن ذلك أثير في اللجنة إلا أنها رأت ألا تتعرض إليه في تقريرها لأنها لم ترد أن تشير إلى أن وزارة نصرت في واجبها .

أما المسألة الثانية الخاصة بموضوع الأرض فان تلك الحكومة أيضا هي التي صرحت بإعطاء الأرض للبلدية - وكانت الحكومة إذ ذاك بإجازل حكومة دكاويرة - فانما أراد حضرة الشيخ المحترم أن يكون تنازل الحكومة عن الأرض للبلدية متطبعا على نص الدستور فليقدم مشروع قانون إلى البرلمان ليصادق عليه .

نحن الآن أمام الأمر الواقع . فهل يريد حضرة الشيخ المحترم أن تهدم الحكومة هذه المساكن أو يريد أن تسترد الحكومة الأرض التي أعطيت للبلدية . ليس هذا في الاستطاعة الآن .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فهد الناصري باشا** - لقد وفي حضرة المقرر الرد على الاعتراض الشكل الذي أراه حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك أما على الاعتراض الخاص بإعطاء الحكومة الأرض للبلدية بدون تصديق البرلمان فان هناك اتفاقا بين البلدية وبين الحكومة خاصة بالأراضي المكتنة بمدينة الإسكندرية يقضي بأن تملك الحكومة نصف ثمن ما تصرف فيه إلى البلدية . فالحكومة حين أعطت هذه الأرض للبلدية لم تبع الأرض لأجنبي ولا لأى شخص آخر حتى كان يجب عليها أن تقدم إلى البرلمان طلب التصديق على هذا التنازل . أما فيما يتعلق بالعالم في الإسكندرية فانهم ليسوا بكيان العالم في البلاد لأن الإسكندرية بسبب موقعها الطبيعي مهم الأهمية التجارية في القطر تزد إليها جميع البضائع وتصل منها كافة المحاصلات فلما كانت الحكومة قد تنازلت للبلدية عن ثمن من الأراضي فذلك إنما هو لمركز الإسكندرية الخاص .

**مقرر صاحب السعادة محمد رسادي برنسي باشا (وكيل وزارة المالية)** - لما رأت بلدية الإسكندرية أن الشئ الموجودة هناك كثيرة جدا وأنها مصدر لأفراض لقله تعرضها للشمس ورأت كذلك أن سياسة الحكومة التي كانت قائمة وقتئذ على راسها دولة محمد محمود باشا بمعينة نحو إقامة مساكن للعمال أرادت أن تتميز الفرصة وتطلب من الحكومة أن تحصل كل نفقات المشروع الذي كان قد درس بمعرفة لجنة ميب المجلس البلدي في سنة ١٩٢٩ وهو رعى إلى بناء مساكن للعمال بأمر ٥٥٠٠٠ شخص وتكلف ٨٨٨,٠٠٠ جنيه فطلبت إلى الحكومة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨ أن تحصل تكاليف تلك الأعمال أسوة بما حصل في القاهرة .

**مفكرة صاحب السعادة محمود صاوي بونسي باشا** (وكيل وزارة الداخلية) -  
ولكن الحكومة نصحت للبلدية بفصل المشروع على ١١٢ مسكناً بصفة تجارية  
ومع ذلك فإن ما آتت البلدية به من ستون مسكناً .

**مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - هل الاتفاق الذي تم بين  
الحكومة والبلدية قاصر فقط على الستين مسكناً التي تم إنشاؤها الآن ؟

**مفكرة صاحب السعادة محمود صاوي بونسي باشا** (وكيل وزارة الداخلية) -  
نعم ولم ترتبط الحكومة مع البلدية إلا فيما يتعلق بهذه الستين مسكناً .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - إن الملاحظة التي أثارها حضرة  
الشيخ المحترم عبد الله حكيك بك في الموضوع وجبة وجديرة بامعان الفكر .  
فهو يقصد بما أشار إليه فيما يتعلق بالمسألة الدستورية الفقرة الثالثة من  
المادة ١٢٦ من الدستور الخاصة بالتصرف في أملاك الدولة .

هذه الفكرة الوجبة لم تتعرض لها . وأظن أنها لم تحت في لجنة المالية  
والمعرض الآن هو امتداد إضافي فقط . ونحن إن أقررنا هذا الاتحاد فيجب  
أن يكون مفهوماً أننا لم نجث مطلقاً مشروعية تنازل الدولة عن جزء من  
أملاكها لبلدية الإسكندرية التي لها شخصية معنوية .

قد يكون صحيحاً ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد فهمي الناضوري باشا  
من أن هناك اتفاقاً سابقاً بين الحكومة والبلدية يميز المناصفة في أملاك الدولة  
بينهما . وهذا الأمر لم يبحث أيضاً .

والذي أقصده هو أن إقرار المجلس للاتحاد الإضافي لا يعتبر مجالاً من  
الأحوال يحتمل للدفع الذي دفعه حضرة الشيخ المحترم عبد الله حكيك بك .  
لأنما نحن ننظر فقط فيما هو معرض علينا . وهو إقرار الاتحاد الإضافي .

وأما تصرف الدولة في جزء من ملكها للبلدية بمسوح أو غير مسوح  
فالمجلس لم يتعرض لبحثه .

**مفكرة الشيخ المحترم قنبي فهمي باشا** - بعد أن تم تقرير اللجنة وأخذ  
الرأي عليه من المجلس لا أعرف سبباً لإثارة هذه المناقشة . فقد أعطى  
المجلس رأيه بجواب ما تقدمت عليه الحكومة من فتح الاتحاد ...

**المقرر** - لم يؤخذ الرأي بعد .

**مفكرة الشيخ المحترم قنبي فهمي باشا** - إن دولة رئيس المجلس سألتنا  
هل أتم موافقون على التقرير . فقلنا نعم موافقون .

**المقرر** - لم يؤخذ الآراء على مشروع هذا القانون .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع القانون ؟  
( موافقة ) .

فهل يفهم من مقاربة هذه التواريخ أن بلدية الإسكندرية - وهي شخص  
معنوي بعيد عن الحكومة - وضمت بها على الأرض التي أقامت عليها  
تلك المساكن في سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ غير قرار من الجهة المختصة ؟

**مفكرة صاحب السعادة محمود صاوي بونسي باشا** (وكيل وزارة الداخلية) -  
صرح دولة وزير الداخلية يومئذ للبلدية بأن تبدأ بالبناء بسد موافقة وزارتي  
الداخلية والمالية .

**مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - هل كان ذلك قبل إقرار مجلس  
الوزراء ؟

**مفكرة صاحب السعادة محمود صاوي بونسي باشا** (وكيل وزارة الداخلية) -  
سبق أن بينت لحضراتكم أن المذكرة الخاصة بهذا الموضوع قدمت  
إلى مجلس الوزراء في عهد وزارة دولة محمود باشا ولما استقرت وبقيا  
وزارة دولة عدل يكن باشا صيحت هذه المذكرة . إلى أن تولت الحكم  
الوزارة الحالية فأرادت تصحيح المركز فقدمت المذكرة إلى مجلس الوزراء  
الذي أقر هذه التصرفات .

**مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - كأن مساعدة وكيل وزارة  
الداخلية بسلام الآن بأن بلدية الإسكندرية وضمت بها على الأرض فلا  
واقامت عليها المباني قبل صدور قرار مجلس الوزراء بالتنازل عنها ؟

**مفكرة صاحب السعادة محمود صاوي بونسي باشا** (وكيل وزارة الداخلية) -  
نعم وكان ذلك بموافقة وزارتي الداخلية والمالية .

**مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - هذا إجراء غير قانوني .

**مفكرة صاحب السعادة محمود صاوي بونسي باشا** (وكيل وزارة الداخلية) -  
ولكنه إجراء تصحيح بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٣١

**مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - لقد وردت في نهاية تقرير لجنة  
المالية العبارة الآتية وهي "مقتضى لجنة أيضاً أنه نص في الاتفاق الذي تم  
بين البلدية والحكومة بشأن هذه المساكن أن كل ما يتعلق بتأجيرها وتخليتها  
لا يمكن أن يبت فيه إلا بالاتفاق مع الحكومة"

فهل تضمن هذا الاتفاق - الذي لم يعرض على المجلس إلى الآن -  
تفصيل هذا المشروع بهذه ؟

**مفكرة صاحب السعادة محمود صاوي بونسي باشا** (وكيل وزارة الداخلية) -  
لقد عرض المشروع على لجنة صحية وزارية وأقرته .

**مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - لقد قيل إن المشروع إذا هذ  
على مقتضى الأساس الذي وضع له يتكلف حوالي مليونين من الجنيهات .

على مشروع القانون وهذا نصه :

**نحن هُواد الأول ملك عُصمر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صغقنا عليه  
واصدراه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( قسم ٨ "وزارة الداخلية" فرع ١ "ديوان الموموم ومصالح أخرى" باب ٣ "إعمال جليلة" ) اعتماد إضافي قدره ٦٨٥٢ جنيناً ( ستة آلاف وثمانمائة واثنان وخمسون جنيناً ) قيمة ثلث تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الإسكندرية للمهال .

ويؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - كل وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأسر بأن يسم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة

مدرى ...

**الرئيس** - نأخذ الرأي الآن على مشروع القانون .

أخذ الرأي على مشروع القانون ابتداء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٦٥

الأولية المطلقة ... .. ٣٣

الموافقون ... .. ١٤ (١)

غير الموافقين ... .. واحد (٢)

ممتنع ... واحد (٣)

**الرئيس** - ليبين حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك سبب امتناعه

عقبة الشيخ المرموم عبد الله سميك بك - أحشد أن مشروع القانون المذكور ناقص . وأن مبلغ الاعتماد يبادل ثلث مصاريف بناء المساكن . ولم يتعرض للمشروع للملكية الأرض مع أن قيمتها أكثر من قيمة المباني وكان الواجب أن يشمل المشروع قيمة الأرض وقيمة المباني .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

(١) إبراهيم وسيد باشا . أريزيد قطاوى بك . أحمد البشارى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد مران باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد نهي الزيد بك . الدكتور أحمد يوسف حله افندى . اسماجل سرى باشا . الياس عرض بك . أمين خال باشا .

ديوس زتاينى باشا .

حافظ المشاوى بك . صهي دوس بك . حسن سيد باشا . حسن صبرى بك . حسن على جازو بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . الشيخ حسين رالى .

الدكتور زكارة غرابى افندى .

مفلان السعدى بك . سلم طليط بطرس بك . سليمان دجان أباظه بك .

شفيق سيد الله سلايه افندى .

صالح حى باشا .

عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الجيد الكرى . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز السيوى بك . عبد العزيز سيف الصبرى بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شديد بك . الشيخ عبد الجيد سليم . اللواء عبد الجيد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا .

لقنى نهي باشا .

كامل جريسى تكللا بك .

عبد الأمير القار افندى . محمد أحمد صود باشا . الشيخ محمد الأحدى الفراهيرى . محمد طوت راضى بك . محمد راضى طيخ بك . اللواء محمد صادق يحيى باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد فية بك . محمد نهي يكن بك . محمد نهي باشا . محمد نهي قاشورى باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفي مجره بك . محمد منيل باشا . محمد منصور افندى . محمد نجيب شكرى بك . محمود أير الصبرى بك . محمود اسماجل أباظه بك . الدكتور محمود عبد الرهاب بك . اللواء محمود مزى باشا . الدكتور موسى محمود افندى . مصطفى رشيد بك . القريق موسى نواد باشا .

مقرب يبارى حله بك . يوسف قطاوى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) الشيخ عبد الباقي حامر بدران .

(٣) عبد الله سميك بك .

## ١١ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٤٨٥ جنيها لإنشاء مصنع قرياج - تأجيل النظر فيه حتى تصحح الحكومة الموقف بضم المبلغ لميزانية السنة المقبلة .

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم مطلوب يادى بك) .

**مقرر الشيخ المحترم من صبرى بك** - قبيل تلاوة التقرير والبحث فيه أرجو أن أحرف رأى معادة وزير الأشغال : هل يمكن صرف المبلغ المطلوب في الأيام الباقية من السنة المالية ؟

**المقرر** - ورد في التقرير أن المصنع شرع في إنشائه فعلا .....

**مقرر صاحب المعادة ابراهيم فهمي كرم باشا** - شرعت الحكومة فعلا في إنشاء المصنع وتقدمت للجلسين بطلب فتح الاعتماد قبل انتهاء السنة المالية . ولكن الحكومة لا تستطيع صرف المبلغ وإن صدق المجلس عليه لأنه لم يبق في السنة المالية إلا أيام . ولذلك أطلب استرجاع المشروع حتى يصبح الموقف بضم المبلغ المطلوب لميزانية الجديدة .

**مقرر الشيخ المحترم من صبرى بك** - على كل حال سوف لا يمكن صرف الاعتماد في السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ولا فائدة من بحث للمشروع الآن ويجب أن يؤجل كمشروع الاعتماد الخاص باستبدال المعاشات .

**الرئيس** - أقصد حضرة الشيخ المحترم تأجيل النظر فيه حتى تطلب الحكومة منه إلى مشروع الميزانية الجديدة ؟

**مقرر صاحب المعادة ابراهيم فهمي كرم باشا** (وزير الأشغال العمومية) - أطلب أن يؤجل النظر فيه حتى تصحح الحكومة الموقف بضم المبلغ إلى الميزانية الجديدة .

**الرئيس** - يؤجل النظر في مشروع القانون المذكور كطلب الحكومة .

## ١٢ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد لحساب الخزانة لوزارة الأشغال لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بقرار بفتح الأشغال - قرار مشروع القانون .

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم من الجرح رما باشا) .

تلى تقرير اللجنة عن مشروع القانون المذكور (يراجع الملحق رقم ٢٧) .

**المقرر** - يخلص التقرير في أن إيرادات الأوقاف الخيرية بما عجز عن الربوط في الميزانية يبلغ ١٨٠٣٩٤ م. وسبه الأكمة المالية الحاضرة . وقررت الوزارة في مصروفاتها ١٥٠٧ م. من الربوط وكانت نتيجة الحساب الختامي أن المصروفات زادت عن الإيرادات المتحصلة فعلا بمبلغ ١٣٣٥٢٢ م. وقد أخذ هذا المبلغ من الإحتياطي .

أما أوقاف الحرمين الشريفين فزادت إيراداتها على مصروفاتها بمبلغ ٣٩٠٠ جنيها وأضيفت هذه الزيادة إلى التوفر من إيرادات هذه الأوقاف وأما الأوقاف الأهلية فنقصت إيراداتها عن المربوط لها في الميزانية بمبلغ ٣٤٠٩٠٤ جنيهاً وسبه الحالة المالية .

وزادت المصروفات على المربوط لها بمبلغ ٣١٤٥ جنيهاً .

ومع هذا فقد بذلت الوزارة مجهوداً تشكر عليه في سبيل تحصيل الإيرادات إذ بلغت نسبة التحصيل في الأوقاف الخيرية ٨٢ ٪ وفي الأوقاف الأهلية ٦٩ ٪ .

وقد لاحظت اللجنة أنه قد حصل تجاوز في اعتماد بعض البنود والأرباب . أما التجاوز في البنود فقد كان اعتماداً على قرار من مجلس الأوقاف الأعلى . وليس للجنة ملاحظة على ذلك .

أما التجاوز في الأرباب فإن اللجنة رأت خلافاً لما رآه لجنة الأوقاف بمجلس النواب أن فيه مخالفة للقانون الثالث من الأمر الملكي الكريم رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ وكان ينبغي استصدار مرسوم به . كما أنها رأت أن توجيه نظر الوزارة إلى اتخاذ الإجراءات التي تكفل معرفة التجاوزات قبل حصولها في المستقبل .

وقد صدر مرسوم بأخذ مائة ألف جنيهاً من الإحتياطي لشكة المصروفات في جميع أبواب الميزانية مقابل ما يتخطى من العجز في الإيرادات المقدرة ولكن هذا العجز قد بلغ ١٣٣٥٢٢ جنيهاً فأنشأ من الإحتياطي وصار الباقي ١٢٠١١ جنيهاً .

لاحظت اللجنة كذلك أن هناك مبالغ كبيرة قد صرفت كرسوم لإجراءات قضائية وأن هذه المبالغ أكثر مما صرف في السنوات السابقة في مثل هذه الإجراءات فاستفسرت من الوزارة عن ذلك فأجابت أن ذلك راجع لتوقيع الوزارة مجزواً تحفظية على صغار المستأجرين وأن هذا لم يكن تصرف له أمثال هذه المبالغ في السنوات السابقة لقيام قانون الجهاز الإداري وأنها لذلك ستقدم للبرلمان بقانون يميز ما توقيع الجهاز الإداري في مثل هذه الأحوال فتتأذى هذه الرسوم وغيرها من المصاريف الأخرى كصغار يفت الاستغلال .

هنا كل ما رآه اللجنة أعرضه على حضراتكم .

**الرئيس** - يلى المشروع إننا لم يكن لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه . (لم يمتدح أحد) .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلحنا به وأصدناه :

مادة ٩ - - تتحدد مصروفات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ١٢٧٩٤٤ جنيهاً ولإيراداتها بمبلغ ٨١٠٦٠٥ جنيهاً



**مقرر** الشيخ المحترم للدرا محمد حمزة باشا - إن كلمة تخصص بهذه الهبات التي تتبع الهيئات التي تعمل باسم الدين أو باسم البر.

لقد تساهلت الحكومات السابقة بلا استثناء في التصرف في أملاك الدولة بطريق المنع أو الهبة أو بطريق بيعها لمن غرض تساهلاً أدى إلى ما يشبه الإسراف أو التبذير حتى أدى حكوماتنا إلى خروج كثير من الأراضي التي كانت لازمة لبنائها من يدنا وقد أبلغنا الضرورة في ظروف كثيرة أن تشتري الأراضي اللازمة لها من الأفراد بأثمان عالية أو بطريق تزج الملكية وقد كانت في ضمن ذلك لو احتاطت من بادئ الأمر أو احتفظت بالأراضي اللازمة لأعمالها .

أنا لست متأكداً مما تحمله البلاد المتقدمة الأخرى عندما تتقدم لها الهيئات الأجنبية والتي تدعى عمل البر طلب أراضٍ بالبرقية المروضة على حضراتكم ولكني أعرف أن حكومات تلك البلاد لا تكتفي بأن لا تسحق لأرض بطريق المنع أو الهبة أو أيا من الطرق المنخفضة فحسب بل تمنح عليها الامتلاك بالطرق العادية إلا تحت شروط صارمة جداً بحيث لو خولفت في أي حرف منها فندبت عليها كل الشروط الجزائية المدرجة بالمادة بكل صرامة في أي وقت ، مهما طال الزمن .

أنا أرى أن تتبع هنا نفس الطرق التي تسير فيها الأمم الأخرى بكل حزم لأن اعتبار أن أملاك الدولة هي كالنقد الموجودة في خزائنا لا يجوز التصرف فيها إلا بطرق مشروعة وصل ذلك فلا يسمح في المستقبل بأن تعطى أراضٍ الدولة بالهبة أو المنحة أو أيا من الطرق المنخفضة لأية هيئة من الهيئات مهما أهدت عمل البر وأنها إذا أرادت أن تقوم بعمل هذه الأعمال لتفهم بها على حسابها لا على حساب الدولة .

قد يقال إن القطعتين المروضتين على المجلس تمتلك الدولة منهما النصف فقط والنصف الآخر يمتلكه شركة القتال بمقتضى هذا الامتياز . لكنني أقول إن هذه الأراضي لا تملكها الشركة بل هي ملكاً خاصاً للدولة بعد انتهاء مدة الامتياز ولذلك فاني أرى أن ممتلكات أملاك الحكومة البحرية سواء بسواء .

وقد وافقت على مبدأ الإحصاء بشأن هاتين القطعتين معهما لأن المادة جرت حتى الآن على ذلك . ولا يوجد قانون الآن يحرم العطاء ولكني أرى أن المقدار المطلوب مبالغ فيه جداً وبخصوص المقدار الذي تطالبه راحيات الراعي الصالح لأنه يبلغ نحو فدانين وهذا تقدير في نظري فائق من الحاجة بمقدار أربعة أمثاله وأرى أن يلتفت نظر الحكومة إلى ذلك .

لقد اقترحت لجنة الأملاك المشتركة شروطاً واقترحت مجلس النواب شروطاً وأنا أعرف أن كل ما أعطى في الماضي أعطته الحكومة بشروط مشابهة ولكنها كانت على ورق وقد خولفت كلها تقريباً واستعصمت الأرض لغير الأغراض التي أخذت من أجلها لم تنته الحكومة شروطها ولا مرة واحدة .

وأرى في الوقت نفسه أن الحكومة لم تبدأ بعد بعمل أي مشروع من مشروعاتها الخاصة بالجمهور في مدينة بور فؤاد الجديدة الجبلية وسيأتي في وقت قريب مشروع في الحكومة في عمل هذه المنشآت فبعد أن يجمع

الأراضي الصنع قد تجرت من يدنا وإزاء ذلك تضطر إلى أن تملد منشأتها على أراضي غير صالحة أو على أراضٍ صالحة تستولى عليها بطريق تزج الملكية بأثمان عالية أو بتبنيها خارج المدينة وبذلك تكون عديبة الفائقة .

**الرئيس** - وما هي النتيجة ؟

**مقرر** الشيخ المحترم للدرا محمد حمزة باشا - أريد أن ألفت نظر الحكومة إلى موضوع الهبات .

**الرئيس** - هذا اقتراح ، والمروض على المجلس مشروع قانون إما قبله أو رفضه .

**المقرر** - ألفت اللجنة نظر الحكومة إلى كل ذلك ، وقد أضافت هذه للدروس أبناء فلا يتجسوا الناس أشياءهم .

**مقرر** الشيخ المحترم للدرا محمد حمزة باشا - سألتم إلى المجلس الموقر بمشروع قانون في هذا الصدد أرجو أن أوفق فيه إلى ما ينعج التساهل في أملاك الدولة في المستقبل .

ولكني أطلب الآن على الأقل أن الأراضي المطلوبة يجب أن تحدد بالمقدار اللازم فقط ليهاء المدارس خصوصاً في طلب رئيسة مدرسة راحيات الراعي الصالح الذي يبلغ فيه كثيراً فدانين في أحسن موقع لتشييد مدرسة عليها مقدار كبير جداً ويكفي لذلك ألف متر .

**المقرر** - يلاحظ أن طلب رئيسة راحيات الراعي الصالح لا بمبالغة فيه إذ سيقام على الفدانين مدرسة ومبداً وسكن للراحيات وهذا القدر ليس بكثير .

**مقرر** الشيخ المحترم الرئيس موسى فؤاد باشا - إزاء ما صرح به محقرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد الأحمد الطواهرى ، لا نوافق على إعطاء هذه المنحة .

**المقرر** - إن البلد قد استغنت من هذه الهيئات فوائد جليلة .

**الرئيس** - الحكومة غير ممثلة في المجلس فإن كان لأحد من حضراتكم ملاحظة فليقول نظر المشروع ؟

**مقرر** الشيخ المحترم موسى صبرى بك - لا يمكن نظر المشروع ما دامت الحكومة غير ممثلة في المجلس .

**الرئيس** - إذن يؤجل المشروع مع باقي الموضوعات الواردة في جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والذقيقة الخامسة مساءً على أن يعود المجلس للاجتماع في يوم الثلاثاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٠ ( ٣ مايو سنة ١٩٣٢ ) الساعة الخامسة مساءً .

## محضر الجلسة الحادية والعشرين

المعقولة علنا في يوم الثلاثاء ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - استقالة حضرة الشيخ المحترم حسن صهي بك من بلة المالية ودخول حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا محله .
- ٣ - مشروع قانونت وارد من مجلس النواب خاص بتسوية المداخات والمكافآت للوظفين والمستعدين الذين لم يمدد خدمتهم في الحكومة وفي ديوان الأوقاف المالية - إحالة إلى بلة المالية .
- ٤ - أسئلة :
  - ( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العزة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم أحمد مرغان باشا عن الطرق المتبعة لإيادة المواد المفردة - الإجابة عنه .
  - ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد يوسف عطيه انقى من حالة تزام التاهرة والاحتياز الخاص به - الإجابة عنه .
  - ( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمود أبي النصر بك عن سبب انخفاض السبل في مشروع مصرف سبل بديرية الخروقة - الإجابة عنه .
- ٥ - مشروع القانونت الرايد من مجلس النواب بإعتماد بيع قطع أرض في مدينة بورخودا بن خضض للذين فرغوا من عمل مدرسة وأهبات الأراضي الصالح في تلك المدينة .
- استقرار المائنة في تحرير بلة المالية - ملحق رقم ٢٨
- إقرار مشروع القانونت .
- ٦ - مشروع القانونت الرايد من مجلس النواب بفتح إمتداد إمتان في مبلغ ٣٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢
- الاستبدال الاختياري للمداخات .
- كتاب بلة المالية بإيقاف النظر في الأوامر المطروحة حتى يدرج في مشروع ميزانية المداخات لسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣
- المناقشة عليه .
- ٧ - تقرير لجنة الاتراسات والمراض من الاقتراحين بمشروع قانونت اللذين لحصتهما في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ - ملحق رقم ٢٩
- إحالتها إلى بلة المفاضة .
- ٨ - تقرير بلة الاقتراحات والمراض من المراض التي لحصتها في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ - ملحق رقم ٣٠

ثالثا - بقدر إذن :

حضرات : جليم تاجوم أفندي . محمد الله عبد الرحمن أفندي .  
سلم خليل طروس بك .<sup>(١)</sup> محمد أبي النصر القار أفندي . محمد طلفت حرب باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمالي والسعادة : استاميل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . أحمد علي باشا وزير الأوقاف . إبراهيم فهمي كريم باشا وزير الأشغال العمومية . علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :  
أحمد مجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق محمد الله جلالة أفندي . حبيب دوس بك .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما حدا :

التأخير :

أولا - إجازات :

حضرات : الدكتور فارس غمر . مصطفى خليفة باشا . سلطان محمود بهنسي بك .

ثانيا - إجازات :

عن جلسة اليوم حضرات : أحمد السلياري بك . حيد العزيز سيف النصر بك . محمد توفيق مهنا بك . سلطان السعدى بك . يعقوب بياوي عطيه بك . محمد محب باشا . حيد الحميد سليمان باشا . محمود شكرى باشا . الشيخ عبد الأحدي الظواهري . الشيخ حسين صالح خليفة . كامل برجيس تكللا بك .

(١) ردت رسالة قمراللة من حضرة عبد الغاض المدة بغير من الحضور لها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

#### ٤ - أمثلة

( ١ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان بأن عن طريق اللجنة لإفادة ما يفيط من المواد المفردة - الإجابة عنه .

نص السؤال المذكور :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو من دولتك أن تسمعوا بتوجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

أحمد عرفان

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

إنه بمناسبة ما ذكر في الجرائد أخيراً بشأن حيازة أحد ضباط مصلحة الحدود كمية من المواد المفردة وما هو مشاهد من شيوخ تلك السموم في الأسواق وتداولها بين الأقاليم على الرغم من الجهود المنظمة المتواصلة التي يتبناها مساحدة حكنا مصر وزجلا في القضاء على ذلك . أرجو دولتك أن تتفضلوا ببيان الوسائل المتبعة في زيادة ما يضبط من هذه المواد المقلقة . وهل تجرى هذه الإفادة بمعرفة لجنة مشكلة برئاسة أحد الضباط العظام وموجب محضر رسمي موقع عليه من أعضائها ؟ وهل يحصل فتش المخازن المودعة بها تلك السموم من أن لا ترفع وتزف تقارير بمقدار الكيات الموجودة بها لحضرة رئيس المصلحة التابعة لها ؟

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

أحمد عرفان

٢٠ أبريل سنة ١٩٣٢

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
نظر مجلس النواب جلساته المنعقدة في ٣٠ مارس و ١٢ و ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون خاص بقسوة الماشات والمكافآت لوظفين والمستعدين الذين لم يمد خدمة دائمة في الحكومة في ديوان الأوقاف الملكية ووافق عليه بالجمعية الموافقة لهذا .  
فاشرف بأن أرسل مع هذا لتوكم - مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - وعناصر الملاحظات المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما  
الشارع في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رستم

عبد الرحمن فكري بك ( حكيم عام ) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

( لم يمتنع أحد ) .

الرئيس - صديق المجلس هل محضر الجلسة السابقة .

#### ٢ - استقالة

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك من حضرة لجنة المالية وحلول  
حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا عنه

تل خطاب الاستقالة المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع بهذا استقالتي من لجنة المالية .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام ما

حسن صبري

الشارع في ٢٠ مارس ١٩٣٢

الرئيس - حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا هو الذي على  
حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك في قائمة انتخاب لجنة المالية فهل  
توافقون حضراتكم على قبول الاستقالة وحلول حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد  
سليمان باشا عنه ؟

( موافقة ) .

#### ٣ - مشروع قانون

رأيه من مجلس النواب عاص بسمية الماشات والمكافآت لوظفين والمستعدين  
الذين لم يمد خدمة دائمة في الحكومة على ديوان الأوقاف الملكية -  
إحالة إلى لجنة المالية .

تل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا  
نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب جلساته المنعقدة في ٣٠ مارس و ١٢ و ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون خاص بقسوة الماشات والمكافآت لوظفين والمستعدين الذين لم يمد خدمة دائمة في الحكومة في ديوان الأوقاف الملكية ووافق عليه بالجمعية الموافقة لهذا .

فاشرف بأن أرسل مع هذا لتوكم - مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - وعناصر الملاحظات المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

الشارع في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رستم



( ثانياً ) أن بين حل شروط الانтиاز تزم الشركة بتبائة التصيين طلبا  
للتفضيات المصير وإذا كان الجواب سلبا أطلب من المحكم تعديل شروط  
الانتياز بقصد الوصول إلى ما تشاءه .

( ثالثاً ) هل يوجد من جانب الحكومة تفتيش على مرقات الترامواي  
قبل تسيرها لمعرفة صلاحها للاستعمال وسلامة الآلات ؟

١٤ فبراير ١٩٣٢

الدكتور

أسعد يوسف عطيه  
عضو مجلس الشيوخ

محضر صاحب السعادة إبراهيم فرهي كرم باشا ( وزير الأشغال  
العمومية ) - منح الانتياز الخاص بقطر القرام في مدينة القاهرة على قائمة  
أنقسيه القطارات على قضبان ممدودة في الطرق العامة وبقرار كهربائي ستتمه  
من أسلاك معلقة .

وتوجب عقود الانتياز أن تحصل الشركة مقدما على موافقة الحكومة  
على الرسومات والمواصفات الخاصة بأجهزتها الثابتة والمتحركة كما تفتي بأن  
تكون العربات مبرصة ومتوافقة فيها ومسال الصحة والأمن وأن تقوم الشركة  
ببناء على طلب الحكومة بمصل التغيرات والتعديلات التي يقتضي الحال إجرامها  
في أجهزتها بسبب مقتضيات الأمن العام .

وقد روي تنفيذ هذه الأحكام بالماله بما أنب جميع الأجهزة الثابتة  
والمتحركة كما يشترع فذاقتها أو أمدادها إلا بعد اعتماد الرسومات والمواصفات  
الخاصة بها كالم يسمح باستعمالها ( ويسئل في ذلك البريات ) في أراض  
الانتياز إلا بعد فحصها والتحقق من مطابقتها للرسوم والمواصفات المذكورة .

كذلك أجريت تغييرات وتعديلات مختلفة في الأجهزة على اختلاف  
أنواعها من قضبان وأسلاك وعربات ومعدات . وقد حصل بعض هذه  
التغيرات والتعديلات بمعرفة الشركة من تلقاء نفسها والبعض الآخر بناء على  
طلب الوزارة .

والوزارة على كل حال غير غافلة عن حث الشركة على الاستقرار في تحسين  
حالة أجهزتها وإدخال ما يقتضي الحال إدخاله فيها من تغيير أو تعديل في حدود  
عقود الانتياز .

ولم يمت الوزارة التفكير في استخدام وسائل النقل التي أشار إليها محضره  
الشيخ المحترم في مقسمة سوائله وري أنه فضلا عما في استخدام هذه الطرق  
من الصعوبات الفنية وزيادة النفقة فإن حاجات المدينة لم تحصل إلى  
الدرجة التي تستلزم ذلك .

محضر الشيخ المحترم أسعد يوسف عطيه المحمدي - أشكر مدني الوزير .

أما إذا كانت الكية الباقية كالجراما أو أكثر فترسل بمعرفة البوليس  
لخازن مصلحة الحدود بالإسكندرية وتشتاقت النيابة في الوقت نفسه  
في إعدامها بدون انتظار المحكم في القضية اكتفاء بالبيانات للمأخوذة منها  
وشرط في إعدامها بخازن الحدود لجنة من مدير الخازن أو وكيله واثنين  
من موظفيها وضابط يمثل الساخلة ويختار من بوليس الإسكندرية .

أما المخدرات الأخرى مثل الأفيون والمخروين والكوكايين وغيرها فالتا طبقا لما  
اتفق عليه مع النيابة العمومية ومصلحة الصحة تحفظ بخازن التبايات ثم ترسل  
بمعرفة إلى قسم الصيدليات بمصلحة الصحة لمصادمتها بعد المحكم نهائيا .

محضر الشيخ المحترم أحمد مر فراه باشا - أشكر دولة الوزير .

( ب ) - سؤال بوجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية من  
محضر الشيخ المحترم الدكتور أسعد يوسف عطيه المحمدي من حالة تزام القاهرة  
والاجاز الخاص به - الإجابة مه .

نص السؤال المذكور :

محضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
بعد الاسترام أرجو التكرم بعرض سؤال المرافق لحدا على حضرة صاحب  
السعادة وزير الأشغال لإجابة عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٤ فبراير ١٩٣٢

الدكتور

أسعد يوسف عطيه  
عضو مجلس الشيوخ

كل من ساح في أوروبا والبلدان الرافية منذ ثلاثين سنة حتى الآن شاهد  
التقدم السريع للطرد في كافة ومسال النقل ( الانتقال ) لا سيما في المدن  
الكبيرة فمربات الترامواي فيها تسير بأسلاك كهربائية ممدودة تحت الأرض  
ينشئ المسارة عظمها أو سطوطها وتخلص الشوارع من أعمدتها وأسلاكها  
المبيلة وفي الشوارع الشديدة الحركة تسير مركبات الترامواي في أفلاك تحت  
الأرض يتصمم إلى السرعة اللازمة اقتصاد الوقت وتلافى الأخطار وفي بعض  
البلدان يستخدم الترامواي الخاص فيتميز عن السابق أن الراكب يستنشق  
هواء نظيا .

أما عندنا فانه بالرغم من التقدم المشاهد في جميع مرافقنا العامة إذ قد  
أصبحت مدينة القاهرة تضارع أعظم المدن الأجنبية فالتا نرى شركة  
الترامواي لم تزل محافظة على حالة واحدة منذ تأسست ولا تفتي سبة أي منذ  
تاريخ جدد الانتياز . فراكب عرباتها يكون مبرصة لأشعة الشمس الحارقة  
وقبار الجو أثناء فصل الصيف يغطي الآدم البد القارص ومضايقة مياه  
الأطراف أثناء فصل الشتاء ، لا يقيه ورق من هذه المواصل كلها تعرض  
صحتهم إلى مختلف الأمراض فهل لسعادة وزير الأشغال أن يبيد المجلس :

( أولا ) أن يوضح السبب في بقاء التقدم على قدمه حتى لم يعد يتناسب  
مع روق الحالة المعاصرة التي وصلت إليها مدينة القاهرة .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية من  
حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر عن سبب إيقاف السبل في مشروع  
صرف سبل بمدينة النفوسة — الإجابة :—

نص السؤال المذكور :

محضر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
سأوجه إلى سعادة وزير الأشغال السؤال الآتي فأرجو أن تأمروا بإدراج  
في جدول الأعمال ولتوفقكم علو الرأى ولكم منى وأثر الاحترام

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال

تسلمون مبلغ ما أصاب أطيان النفوسة في خصصها بقوة سمحتها وجودة  
ترتيبها من تطورات أنظمة الري وعدم التقاض أية حيلة لمحافظة لأطيان هذا  
الإقليم ما اشغلت عليه من القوى وما انحصرت به من المزايا حتى كانت مضرب  
الأمثال . واليوم رأيناها وقد انحطت درجتها وأصبحت لا تقي من تمار  
زرعها وما يبدل فيها من الجهود إلا التذلل اليسير بالنسبة لما كانت عليه من  
قبيل . وأخيرا وجهت الحكومة عنايتها لهذا الأمر وفكرت في تلقي هذا  
الخطر بإنشاء المصارف اللازمة وأخذت بالفعل في إنشاء مصرف سمته  
مصرف سبل وهو الأول والوحيد بهذه المديرية وقد خصصت له ما يقرب  
من ١٥ ألف جنيه من ذلك مبلغ ٥ ألف جنيه تقريبا لترفع ملكية الأراضي  
التي يربها ٢٠ ألف جنيه للأعمال الفنية كالسماح والكارى .

أفقت الوزارة بمطغ هذه المبالغ في سبل هذا المشروع ثم طرحت عملية  
الفنعة لتناقصه فرما منازعها على أحد الماويل ولكننا نرجعنا مع الأسف  
إيقاف العمل .

فهل لسعادة الوزير أن يسمح بتعريفنا عن أمر هذا الإيقاف وإن كان  
مخصصا لمى أى أسبابه مع أن مثل هذا المصروف يجب أن يكون في مقدمة  
مشروعات الإصلاح الواجبة للتنفيذ وإيقاف العمل فيه يعد إلقاء المبالغ  
الطائلة بضايف الإضرار ويلهب بما بقى في تلك الأطيان من غضب وكراه  
ولا يتفق مع المصلحة ولا مع العدل .

ولى قوى الزعماء بأن يتفضل فيمد بالهاء أمر الإيقاف، إن كان، والعودة  
إلى العمل على تنفيذ المشروع بأقرب ما فى الإمكان .

لهذا

أقدم إلى سعادة الوزير راجيا إجابتي عن ذلك ولسعادتكم منى وأقرا احترامي

١٩٣٢ مارس ٥

محمود أبو النصر

مفكرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال  
العمومية ) — أودع لهذا العمل ضمن ميزانية هذا العام ١٥٠.٠٠٠ جنيه  
للاعمال و ٥.٠٠٠ جنيه للأراضي . وصرف فعلا مبلغ ١٣,٢١٢ جنيها  
على الأعمال البنائية .

وطرحت الأعمال القارية التمتعة لرباع العام المساء ، في المناقصة العامة  
ثم أقيمت لإعادة نشرها بعد اعتماد الميزانية على أساس المبلغ الذي طلب  
فعلا وقد أعيد النشر عنها وسيبدأ في تنفيذها قريبا جدا وقد أودع له مبلغ  
١٦,٨٠٠ جنيه في ميزانية هذا العام يمكن تمديدها بالزيادة إذا ما روى ذلك  
إنشاء القيام بالعمل .

مفكرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — في الميزانية ...

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحليم البريك بك — لا يجوز التعليق على السؤال .

مفكرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — أريد أن أستوضح، هل ألى  
إذا طقت فلا مانع مادام حق التعليق مازال موضوع بحث لجنة الحفافية .

والذى أريد أن أتيه من سعادة وزير الأشغال العمومية هو ما بقى :

تقرر في ميزانية هذا العام أن المبلغ اللازم لإتمام هذا المصرف هو مبلغ  
٢٤١ ألف جنيه وفي إجابة سعادة الوزير في الميزانية أيضا أن الاعتماد الذى  
خصص لهذا المصرف الوحيد في أرض النفوسة هو ١٥ ألف جنيه — فلما  
كان العمل يجرى على هذا المبالغ للمصرف لا يتم قبل عشرين أو خمس  
وعشرين سنة .

فهل يتفضل سعادة الوزيرين لنا إذا كان هذا يتفق مع السياسة التى  
جرت عليها الحكومة في نظام الصرف لأن المجلس أقر في الجلسة الماضية اعتمادا  
إضافيا بمبلغ مليون وربع مليون جنيه تقريبا منه مبلغ ١٧٤٣ ألف جنيه خصص  
لأعمال الصرف في شمال الدلتا .

فهل مما يتفق مع السياسة الحكيمه التى سادت عليها وزارة الأشغال أن  
يخصص مبلغ ١٥ ألف جنيه فقط لأعمال الصرف في مديرية المنوفية وأرضاها  
أخصب الأراضي ؟

مفكرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال العمومية )  
— ليست المسألة مسألة زمن . إننا أردنا استعمال طرق الصرف المتقدمة  
في مديرية المنوفية اضطرتنا إلى تزج ملكيات أراضي كثيرة مملوكة لمصرنا  
للزراعيين ممن يمتلكون نصف فدان أو فداناً كما يسلم حضرة الشيخ المحترم  
وهذا يكلف الحكومة ثقافت باهظة فالوزارة قبل أن تتسرع في تنفيذ ذلك  
أرادت أن تجرب طريقة أخرى لتفادي هذه الثقافات وتخصصت في ميزانية  
هذا العام خمسة عشر ألف جنيه لتجربة هذه الطريقة فإذا نجحت أخذنا  
بها وتكون قد وفرتنا ذلك المبلغ العظيم .

مفكرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — هذا حسن فلنتظر .

النقطة الأولى آثارها حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد الأحمدى الظواهري والثانية أشار إليها حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا .

عن النقطة الأولى أتبع أن أن اشترك في حلها لأنت حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد الأحمدى الظواهري كان قد شرفني بزيارته في مكتبي وأبجني أمر كتاب يستعمل في مدارس الفرير وفيه إهانة للدين الإسلامى وقال لى فضيلته إنه علم أن هذه المدارس تخرج صغار الطلبة والطالبات على حضور الدروس الدينية التى تخالف دينهم .

قل القور أرسلت بكتاب مدير عام مدارس الفرير وقتت له على لسان وسيط بأتى قد اطلعت على هذا الكتاب ولا يمكن بأتانا أن نسمح الحكومة بأن يدوس بلمرسة في مصر . وماله أيضا هل صحيح أن صغار التلاميذ والتابيلت يجبرون على حضور الدروس الدينية؟ كتبت لى في الحال خطابا ذكر فيه أنه سبق أن لفت نظره لى هذا الكتاب فأطلى تعليقات بدم استهله وأنه بأسف لأن هذه التعليقات لم تنفذ وأنه يجرد وصول تبليغى عن هذا الكتاب أمر جمع مدارس الفرير بسجبه .

عند ذلك قال حضرة صاحب الفضيلة الشيخ الظواهري إنه بعد هذا الجواب رضىة كافية .

أما عن إكراه التلاميذ لى حضور الدروس الدينية فقد صرح جناب المدرير أن هذا صحيح وأنها لا يجبرون على حضور الدروس الدينية .

أخبرت بهذا حضرة صاحب الفضيلة الشيخ الظواهري فاجتهدى هذه الإجابة رضىة .

لذلك طلبت من فضيلته عند عرض المسألة على المجلس أن يلى بهذا البيان ولعله قد أدى به .

إذن المسألة فيما يختص بالوضع الذى شئ به مفروغ منه .

أما المسألة الثانية التى آثارها حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا فانه يلوح لى أنها تنصب على المستقبل أكثر من الماضى .

يطلب سماعته وضع نظام لهذه الجهات والمجلس .

خيرا . ستدرس الحكومة هذا الطلب وتعمل على ما فيه حفظ وصيانة أموال الدولة من أن تمتد إليها يد البيوت .

ولكن يلاحظ أننا لى الآن قد جرينا على الخطلة التى عرضناها على حضراتكم فى إصلاح الأرض المدرستى الفرير والأراضى الصالحا ومنا أقول لى المساحة المطلوبة ليست مساحة بالثا فلها وإنما الثا لى قدر ثا لى لى الثا لى الزميد فى بلد كدنية بوزنواد ما يزال به من الأراضى متسع لكل المنشآت التى تحتاج إليها الحكومة خصوصا وأنه لى بها الآن إلا بعض بجان لشركة التتال والحكومة .

أضيف لى هذا أن شركة التتال لا تتأثر عن أن تعطى الحكومة الأراضى التى طلبها لإقامة بجان عليها .

## ٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بإعداد بيع قطعى أرض فى مدينة بوزنواد بن مخض لى رئيس فرير بوزنوبل ورضية إجابات الأراضى الصالحا فى تلك المدينة - استمرار مخالفة لى بمرحلة المسألة (١) - إقرار مشروع القانون .

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء محمد عزمى باشا) .

المقرر - الموضوع المروض على حضراتكم خاص ببيع قطعى أرض فى الثانية مساحتها ٢٧٤٦ م٢ فى مدينة بوزنواد لى رئيس فرير بوزنوبل ورضية إجابات الأراضى الصالحا ومن مقتضيات المعمران إنشاء مساجد وتكاوس وولاجى ومدارس وكل ما تستلزمه المدن الجديدة من المنشآت .

ولقد طلب هذا المعمران قطعى أرض إحداها مساحتها ٢٧٤٦ م٢ والثانية مساحتها ٧٥٠٣ أمتار فقامت لجنة الإملاك المشتركة ببحث هذا الموضوع ووافقت على بيع هاتين القطعتين لى حنين المعمرين ولقدت اللجنة المالية بوزارة المالية ٧٥ قرشا ثما القرا الواحد مع أن ثمنه يتراوح بين ١٣٥ قرشا و١٧٥ قرشا على شرط ألا يستعمل الأراضى فى غير الغرض الذى طلبت من أجله .

وقد عرض المشروع على مجلس النواب فوافق عليه ونرجو من حضراتكم الموافقة عليه أيضا .

الرئيس - لىفضل حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا بإبداء ملاحظاته على هذا المشروع .

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا - هل أكره الله فى الجلسة الماضية ؟

الرئيس - إن ما قلته ثابت فى المحضر وأطلع عليه حضرات الأعضاء .

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا - لم تكن الحكومة مثلة فى الجلسة وقت أن أبيت ملاحظاتى .

الرئيس - لقد أرسل المحضر لى الحكومة والمفروض أنها اطلعت عليه .

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا - إذن أمر على أقوال السابقة .

مقرر صاحب لمرور اسماعيل صبرى باشا (رئيس مجلس الوزراء والداخلية والمالية) - فىخذ من المناقشة التى دارت فى الجلسة الماضية واتى لم أحضرها - على ما فهمت منها - أن الاعتراض على هذه الصفقة لى المنفعة ينصب على نقطتين :

(١) الحق هذا لى محضر الجلسة السابقة (راجع المحضر رقم ٢٨) .

يتلقى تعاليم دين غير دينه وقد شب كل منهم محسكا بالدين الإسلامي دين آباءه وأجداده .

**المقرر** - لا أعرف سابقة تؤيد ما قاله حضرة الشيخ المقيم أحمد نجيب براده بك وأقر من فوق هذا المنبر، ولا أخشى في الحق لومة لائم، أن معظم التاجين والمطلة في بلادنا هم ممن تخرجوا في هذه المدارس وكذلك بناتها اللائي تعلمن فيها فهن من أحسن طبقات المتعلقات في مصر .

**محضر الشيخ المقرم الدكتور زكي مختار الجزيري القدي** - لاحظت أن مدارس الجزويت بمدينة الاسكندرية كانت قد اشترت قطعة أرض واسعة ولما أرادت الانتقال منها باعت تلك الأرض بثن مرفوع مع أنها كانت قد اشترتها بثن زهيد ....

**مقرر صاحب الدوة اسماعيل صرقي باشا** (رئيس مجلس الوزراء والداخلية والمالية) - هل يعرف حضرة الشيخ المقيم على وجه التحقيق أن إدارة مدارس الجزويت اشترت هذه الأرض من الحكومة ؟

**محضر الشيخ المقرم الدكتور زكي مختار الجزيري القدي** - هناك قطعة أرض كبيرة مساحتها نحو مسجدة أو ثمانية آلاف متر مربع بأعها الجزويت بثن قدره جنينان للتر الواحد ....

**مقرر صاحب الدوة اسماعيل صرقي باشا** (رئيس مجلس الوزراء والداخلية والمالية) - هل يؤكد حضرة الشيخ المقيم أن هذه الهيئة قد اشترت الأرض التي يشير اليها من الحكومة ؟

**محضر الشيخ المقرم الدكتور زكي مختار الجزيري القدي** - مثل هذه الهيئات تأخذ الأرض من الحكومة منحة أو بثن خفض الفرض لتعطي أوديق ثم تستعملها بعد ذلك في غير الفرض الذي أخذتها من أجله .

**الرئيس** - مشروط في عقود بيع مثل هذه الأراضي ألا تستعمل في غير الفرض الذي منحت من أجله والا فسخت تلك العقود .

( هنا حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ) .

**محضر الشيخ المقرم اللواء محمود عزمي باشا** - لاحظت أن هذه الشروط لم يراع تخفيفها في الماضي .

**محضر الشيخ المقرم عبد الرحمن سيدي بك** - ما كنت أريد أن أكمل في هذا الموضوع ولكن بعد ما سمعت من حضرة الشيخ المقيم أحمد نجيب براده بك أؤكد لحضراتكم أنه ما من أحد تنسج في الماضي من مبالغين الفريز شهد بأن تلك المدارس تشغل بالتبشير أو أنها ترضي الطامع في حضور ديوس ذبيحة فيفريزهم . وإلى الآن على ما قاله حضرة المقرر من

بناء على ذلك أطلب من هيئة المجلس الموقرة أن توافق على مشروع القانون كما وافق عليه مجلس النواب ولا بأس عندي من أن الملاحظات التي أبداها حضرة الشيخ المقيم اللواء محمود عزمي باشا ستكون محل نظر وعناية .

**محضر الشيخ المقرم اللواء محمود عزمي باشا** - أشكر دولة الوزير على بيانه غير أني لا زلت أعتبر أن المساحة التي طلبها مدرسة الراهبات للرأى الصالح كبيرة جدا .

**محضر صاحب الدوة اسماعيل صرقي باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية ) - أظن أن مساعدة المقررة على هذه العقطة .

**المقرر** - لقد بليت في الجلسة الماضية بأن المساحة المطلوبة سيقام عليها مدرسة وملجأ وسكن للراهبات .

**محضر الشيخ المقرم أحمد نجيب براده بك** - لم ينج خبيرى لما قيل من المسألة الدينية لأن مدارس القديز معلوم أمرها أنها لم تأت إلى هذه البلاد إلا للتبشير ... ( ختمة ) .

**مقرر صاحب الدوة اسماعيل صرقي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - هذا غير صحيح .

**محضر الشيخ المقرم أحمد نجيب براده بك** - أنا أعتقد أن مدارس القديز لم تأس إلا لتبشير بدين غير دين الدولة .

**محضر الشيخ المقرم فليس فيهي باشا** - غير صحيح . ( ختمة ) .

**محضر الشيخ المقرم أحمد نجيب براده بك** - هذا هو اعتقادي ولما ما دنا نحارب التبشير فن التناقض أن تباع لكل هذه المدارس أن تستولى على أراضي الدولة لتعمل فيها على التبشير .

والذي أريجه أن يشكل المجلس لجنة من بين أعضائه تتحقق ما إذا كانت هذه المدارس تبشر أولادنا على دخول الكنائس أو لا تبشرهم على ذلك . أنا أعرف أن مدارس القديز تبشرهم على دخول الكنائس ولا أنسبهم من المدارس .

والأب لا يملك المحافظة على دين ابنه ولكن هذا المجلس يملك المحافظة على دين الآباء .

ولما أطلب تشكيل اللجنة التي أشرت إليها حتى إذا تمت لدينا أن هذه المدارس تعمل للتبشير نحر من هذه المسح .

**محضر الشيخ المقرم أحمد طه باشا** - لي أبناء وأحفاد في مدارس القديز وأؤكد لهيئة هذا المجلس الموقر أنه لم يطلب إلى أحدهم يوما ما أن

وقد أدلى حضرة صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر في الجلسة الماضية بأنه قد اتصل بمحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وأطلعته على هذه المسألة . فاقبل دولته رئيس مدارس الفريز ، وأخذ هذا على نفسه أن يمنع استعمال الكتاب في مدارس . فهل قد منع استعمال الكتاب أم لا ؟

**مفكرة صاحب الدولة** (مروءة اسماعيل صرقي باشا) رئيس مجلس الوزراء ومدير الداخلية والمالية) - اتصل في حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ الأحمد الطواهرى من أجل هذه المسألة في ظهر نفس اليوم الذى أدلى فيه ببيانه بمجلس الشيوخ . فلم يكن لدى منسج من الوقت يسمح بأننا قد منع استعمال هذا الكتاب بمدارس الفريز .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد فهمي الناصورى باشا** - هل يؤكد لنا حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بأن هذا الكتاب منع استعماله بمدارس الفريز أم لا ؟ فإن هذه النقطة هى الجوهرية في الموضوع .

**مفكرة صاحب الدولة** (مروءة اسماعيل صرقي باشا) رئيس مجلس الوزراء ومدير الداخلية والمالية) - إننا جئنا شكوى من وجود هذا الكتاب لاستعماله بهذه المدارس فالتناظر فيها ويكون لنا حيلة في ذلك شأن .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد فهمي الناصورى باشا** - حين النظر في الشكوى تكون قد قررت منع قطعة الأرض المروءة أمرها على المجلس لهذه المدارس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع القانون المذكور؟ (موافقة) .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يتم بيع قطعة من الأرض مساحتها ٢٧٤٦ مترا مربعا (ألفان وسبعمائة وستة وأربعون مترا مربعا) في مدينة بورفؤاد إلى رئيس فريز بورفؤاد في تلك المدينة بواقع ٧٥ قرشا (خمسة وسبعين قرشا) من الأرباح لجامعة مدرسة عليها وهذه القطعة جزء من القطعة رقم ٤٠ بمدينة بورفؤاد وملحوقها كما يلى :

الحلج البحرى الطريق رقم ٥

القبلى الشارع رقم ٥

الشرقى أراضي المدينة .

الغربى الشارع رقم ٢٥ مركز .

أن كثيرين من العظام والتابعين في هذه البلاد قد خرجوا في هذه المدارس ويقررون أنها لا تشغل بالمسائل الدينية وأنها تستحق كل تشجيع وعطف .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الرحمن رضا باشا** - كنت أريد أن أقول كلاما سبقني إليه حضرة الشيخ المحترم أحمد طلمت باشا وأقرر لحضراتكم أن لا أبنا في مدارس الفريز وأنه لم يذكر لي يوما أنه أدرج على حضور درس دين لفريز . (تصفيق) .

**مفكرة الشيخ المرحوم علي فهمي باشا** - وأنا أؤيد أيضا حضرة الشيخ أحمد طلمت باشا فيما قاله لأننا لم نسمع من إبنائنا الذين يتعلمون في مدارس الفريز أنها تشغل بالمسائل الدينية . إنما أريد أن أستفتي نظر حضراتكم إلى أنه لم ينص في مشروع القانون المروءة على وجوب فتح النقود في حالة استعمال الأرض في غير الغرض الذى طلبت من أجله .

**الرئيس** - المانع أن مثل هذه الشروط ينص عليها في عقد البيع .

**مفكرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) - لقد نص في البند الثالث من عقد البيع على أن تخصص الأرض والمباني للغرض الذى منعت من أجله هو شرط أساسى ولولاها لما وافقت الحكومة على هذا البيع .

ونص كذلك في البند الخامس منه على أنه في حالة ما إذا كان المشتري لم يتبع ما ذكرنا بالبند الثالث من هذا العقد يكون ملزما بأن يدفع الحكومة بصفة تكملة للثمن قيمة الفرق ما بين ثمن الأرض وقت حصول الخافقة وثمنها المخفض الواردة بهذا العقد .

**مفكرة الشيخ المرحوم أحمد عرفانه باشا** - أرى بعد البيان الطويل القيم الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وبعد أن فهمنا من دولته أن حضرة صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر قد أفتى به أنه أصبح لا عمل للبحث في هذا الموضوع عطفًا .

**مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك** - بمناسبة البيان الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أريد أن أتأكد أن كلية الأبرار يمكن للبنات تغيير الطالبات على حضور الدروس والطلوس الدينية . فإن لا بنات بها . وقد حاولت منع ذلك فلم يفلح رئيس الكلية . فترجوا أن يطمئنا دولة رئيس مجلس الوزراء بأنه سيتخذ مع هذه الكلية ما يضمن لنا منع استمرار ذلك التعرض لحرة العقائد الدينية .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد فهمي الناصورى باشا** - لم أفتح حتى الآن بما أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن الكتاب الذى يطمح في الدين الإسلامى ويدرس بمدارس الفريز فأننا لم تتبين هل هذا الكتاب لا يزال موجودا أم هو غير موجود ؟

مادة ٣ - حل وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

صنف ...

أخذ الراى على مشروع هذا القانون بالبدء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتى:

عدد الأصوات التى أعطيت ... ٧٧ صوتاً

الأغلبية المطلقة ... ٣٩ »

الوافقون ... ٤٨ صوتاً (١)

غير الموافقين ... ٢٩ » (٢)

مادة ٢ - يستند بيع قطعة من الأرض مساحتها ٧٥٠٣ أمتار مربعة ( سبعة آلاف ومئمة وثلاثة أمتار مربعة ) فى مدينة بور فؤاد إلى رئيسة وأهبات الراى الصالح فى تلك المدينة بواقع ٧٥ قرشاً (خمسة وسبعين قرشاً) عن المتر الواحد لإقامة مدرسة ومسكن للأهباب وملعباً للايتام عليها . وهذه القطعة رقم ٤١ بمدينة بور فؤاد وحدها كما يلى :

الحد البحرى الطريق رقم ٥

» القبل الشارع رقم ٥

» الشرق الطريق رقم ١٥

» الغربى الشارع رقم ٢٧ مكرر .

(١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم وبه باشا . أبرزيد طنلاوى بك . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور أحمد رشيد ميدان بك . أحمد زبور باشا . أحمد طست باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد طى باشا . ادرار نصيرى بك . الدكتور أحمد يوسف حليه الفنى . اسماعيل مرى باشا . الياس عرض بك . أمين ساس باشا . أمين خالى باشا . بولس حنا باشا .

جورجى زقائرى باشا .

حافظ حسن باشا . حبيب دروس بك . حسن سيد باشا . حسن على جازى بك . حسن نظام باشا . حسين واصف باشا .

سليمان مكان الله بك .

شفيق سعد الله حلايه الفنى .

صالح حسن باشا .

طلحان سيد احمد سالم بك .

عبد العظيم البيل بك . عبد الرحمن رضا باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله صبيح بك . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء عبد أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهمى باشا .

على فهمى باشا .

محمد مدق باشا . محمد مقبل باشا . محمد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفرت بك .

نحمة الحليمى باشا .

يوسف طنلاوى باشا . الأتيا فؤاد . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . الدكتور أحمد فهمى الشريف بك . أحمد نجيب مراد بك . أمين حسين يوسف الفنى .

حافظ الفتاوى بك . حسن رشوان حادى بك . حسن صبرى بك . الشيخ حسن دالى .

الدكتور زكى غفار البكرى الفنى .

الشيخ عبد الباقى طاس يدران . السيد عبد الحميد البكرى . عبد البرز اليسوى بك . الشيخ عبد الحميد سليم . جيسى حسن زايد باشا .

عبد خريت راضى بك . عبد رياض طهين بك . اللواء عبد صادق يحيى باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد طيه بك . عبد فضى يكن بك . عبد فهمى باشا . عبد فهمى النامورى باشا . عبد محمود بك . محمد مصطفى مجرى بك . محمد منصور الفنى . اللواء محمود عزى باشا . الدكتور مرسى محمود الفنى . الشرقى موسى فؤاد باشا . نصر طاب بك .

## ٧ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحين بمشروع قانونين شخصياً في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ -  
بإحالتها إلى لجنة الحفائية

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى عمود الفتى) .  
على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٢) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة الاقتراح بمشروع قانون رقم ٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أسعد يوسف عليه الفتى بتعديل بعض أحكام قانون المواد الغذائية - إلى لجنة الحفائية ؟  
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة الحفائية .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة الاقتراح بمشروع قانون رقم ٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى عمود الفتى بتعديل بعض مواد الرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة قرض وإبرام - إلى لجنة الحفائية ؟  
(لم يعترض أحد) :

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة الحفائية .

## ٨ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

من العرائض التي شخصياً بجهة ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى عمود الفتى) .  
على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٣٠) .

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أرفضها طبقاً للمادة ١١٠ من قانون نظام الدخول للبرلمان

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨٣ وهو حفظها طبقاً للققرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع ؟  
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨٤ وهو حفظها طبقاً للققرة ٤ من المادة ١١٠ ؟  
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨٦ وهو حفظها طبقاً للققرة ٤ من المادة ١١٠ ؟  
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

## ٩ - كتاب من لجنة المالية

من مشروع القانون المراد من مجلس النواب فتح اعتماد لإنفاق مبلغ ٢٢٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لاستبدال الاعشارى للمعاشات - الموافقة عليه

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإحالة دولتك على أنه عند بحث هذه اللجنة بمجلسها التي انعقدت في ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ مشروع القانون المراد من مجلس النواب فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٢٠.٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ للاستبدال الاعشارى للمعاشات - بحضور حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية - وجهت إليه السؤال الآتي وهو

"حيث إنه لم يبق من السنة المالية الحالية إلا خمسة أيام فإذا فرض وصاقت هذه اللجنة على الإيجاد الإضافي المطلوب وأقره مجلس الشيوخ - وهذا الإقرار لا يمكن أن يكون قبل ٢٥ أبريل الجاري وهو موعد انعقاد جلسة المجلس المقبلة - فإن المدة الباقية إلى انتهاء السنة المالية الحالية لا يمكن أن يصرف فيها مبلغ هذا الاعتماد - فهل لدى وزارة المالية مانع من إيفاء النظر الآن في الاعتماد المطلوب من أن ينظر فيه عند بحث مشروع ميزانية المعاشات للسنة المالية المقبلة" .

وقد أجاب حضرة على ذلك بما يأتي :

"حيث إن الفترة الباقية من السنة المالية الحالية لا تكفي لإحسام الإجراءات اللازمة لصدور القانون الخاص بالاعتماد المطلوب وبإمكانه لا يمكن لوزارة المالية في خلال المدة المشار إليها إنعام صرف هذا المبلغ . لذلك لاترى الوزارة مانعاً من موافقة اللجنة على إيفاء النظر في المشروع المروض حتى تتقدم إلى مجلس النواب بطلب إدراج هذا الاعتماد في مشروع ميزانية المعاشات للسنة المالية المقبلة" .

وقد رأت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على إيفاء النظر في الاعتماد المطلوب وعلى إعادة مشروع القانون إلى دولتك لتكرم برض الأمر على هيئة المجلس .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس لجنة المالية  
يوسف قطاوى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة المالية ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على رأى لجنة المالية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٩٥ وهو حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

المراسل التى رأت اللجنة إحالتها إلى الولايات والجان المختصة طبقاً للتقرير  
٥ د هـ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي البرلمان

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٨٥ إلى لجنة الحفانية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - تمحال العريضة المذكورة إلى لجنة الحفانية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٩٠ إلى وزارة الداخلية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بأحالة العريضة رقم ٩٤ إلى وزارة الزراعة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة الزراعة .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس فى الساعة السادسة والدقيقة الرابعة مساء  
هل أن يعود المجلس للائتماع فى يوم الاثنين ٣ محرم سنة ١٣٥١ ( ٩ مايو سنة ١٩٣٣ ) الساعة الخامسة مساء ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٨٧ وهو رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته المادة ٢٢ من الدستور ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٨٨ وهو حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٨٩ وهو ضمها للعريضة رقم ٨٤ التى رأت اللجنة حفظها ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٩١ وهو رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته لمبادئ الدستور ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٩٢ وهو حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٩٣ وهو رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته المادة ٢٢ من الدستور ؟  
( موافقة ) .



## محضر الجلسة الثانية والعشرين

المتعددة علنا في يوم الاثنين ٣ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ٩ مايو سنة ١٩٣٢

### ملخص

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المسائل وزير الزراعة من  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك عن السواد  
القرية التي توجد في بلاد القطن المعري المصدرة للخارج —  
الإجابة عنه .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المسائل وزير الزراعة من حضرة  
الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك عن وضع كسحج لقاهرة  
الشفاف — الإجابة عنه .

٩ — مشروع القانون الجديد من مجلس النواب يشتمل المرسوم بمناقشة رقم  
٩٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بإزالة مهنة الطب في القطر المعري — تم  
بذمة المصلحة والتزودن الصبية — تأجيل النظر فيه حين — حدود  
حضرة صاحب المسائل الدكتور محمد طاهر بك بشأن زيارة المصلحة  
للشؤون الصبية من اجتماع .

١٠ — مشروع موزانة المدة لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية .

تمت بطلبه المالية

المقدمة — موافقة .

تم ١ — خصصت ممرات وديوان جلالة الملك .

قرع ٣ — ديوان جلالة الملك — إقرار .

قرع ٤ — مية حضرة صاحبة القطة السلطنة ملك — إقرار .

اللازمات العامة على المصروفات — موافقة .

تم ٣ — مجلس الوزراء — إقرار .

٤ — مكتب المستشارين للملك والاعضائي — إقرار .

٥ — وزارة الخارجية — إقرار .

١٤ — وزارة الحرية والبحرية — إيداع النظر فيه إلى الجلسة

التالية .

١ — الاجازات .

٢ — المصنفين على محضر الجلسة السابقة .

٣ — كتاب من عكمة النض والايام ومع صورة قرارها بإبطال التكتب  
حضرة صاحب المسألة صالح لهم باشا حضروا بالجلس  
إعلان خلع المجل .

٤ — تمثنت المجلس حضرة صاحب المسألة رئيس مجلس الوزراء من كالأمر  
في القضاء والامام بايتهم من حقبة التي انصرفت لها واستنكار البرية .

٥ — قرار المجلس إيداع لثراف تورية إلى جنب رئيس دولة فرنسا لرفاعة  
المسير يراه دوسر رئيس الجمهورية الفرنسية .

٦ — كتاب من مجلس النواب بالموافقة على مشروع القانون الخاص بأضافة  
مادة إلى قانون القديرات الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال ومعتهم  
بالصبة لا أفرادها مجلس الشيوخ .

٧ — مشروع قانونت وارد من مجلس النواب بفتح أعواد إيشاق ويبلغ  
٢١٤٦ بجنا لفظ بناء مستشفى القصر دسيرة — إجابة إلى لجنة

المالية .

٨ — أسئلة :

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المسألة وزير المواصلات  
من حضرة الشيخ المحترم جلاله ميه بك عن شرعية الطرق  
الزراعية بديرية الشرقية — الإجابة عنه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المسألة وزير المواصلات  
من حضرة الشيخ المحترم اللواء عبد الحميد فريد باشا عن إيداع  
مدينة بشارية بين طرقات معلقة بالدينين — الإجابة عنه .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المسألة وزير المالية من حضرة  
الشيخ المحترم جرجس زياتري باشا عن تعيين المصرفية  
البحرية لمصنوعات القطنية — الإجابة عنه .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المسألة وزير المصلحة من  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي خشار الجرجري انتهى من  
المادة الجديد الباء اللازمة للجنة الاستكشورية — الإجابة عنه .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هبل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - صديق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ - كتاب

من محكمة النقض والإيرام بإبطال انتخاب سفرة صاحب السعادة صالح الموم باما  
صفرا بالمجلس - إعلان خلو الحال

فل الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

تشرّف بأن نرسل إلى دولتكم مع هذا صورة من القرار (١) الذي أصدرته  
محكمة النقض والإيرام بجلستها المتقدمة في يوم الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢  
بإبطال انتخاب حضرة صاحب السعادة صالح الموم باما عضواً للمجلس  
الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ما

عرباً في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ (٥ مايو سنة ١٩٣٢) .

رئيس محكمة النقض والإيرام  
عبد العزيز فهمي

الرئيس - يعلن المجلس خلو الحال .

## ٤ - تهنئة المجلس

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الوزراء من كانوا معه في القطار لخاص  
بأهائهم من القنبلة التي انتشرت في طاراستكار البحرية

محضر الشيخ المحترم محمود أبو انصر بك - في كلمة صينية أرى وأجبا  
على أن أقدم بها إلى جلستكم الموقرة مناسبة ذلك الحادث الجلل حادث قنبلة  
طار - فهل يسمح دولة الرئيس بذلك ؟

الرئيس - تفضل .

محضر الشيخ المحترم محمود أبو انصر بك - حضرات الشيوخ المحترمين :  
حيء بنا إلى هذا المجلس فنزل الأمة فيما يمرض من شؤونها ولتقرب من  
كتب ما يتخذ من للتدابير في تعريف أوضاعها وتغير مصالحها وأكسبها  
إلى النهاية التي تنتشطا وتصل لبروها في حدود وأطمئنان .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى  
إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما هذا :

الثانيون :

أولا - بإجازات :

حضرات : الدكتور فارس نمر - مصطفى خليفة باشا - كامل  
جريس تكلا بك - السيد عبد الحميد البكري - الشيخ حسين صالح  
خليفة - حسن رشوان حمادي بك .

ثانيا - باحتجاز :

عن جلسة اليوم حضرات : الشيخ عبد الحميد الطواهرى .  
عبد صدق باشا - يعقوب بباوى عطيه بك - محمد الله عبد الرحمن  
افندى - أوزيد طنطاوى بك - عبد مقل باشا .

ثالثا - بغير إذن :

حضرات : سلطان محمود بهنى بك - سليم خليل بطرس بك .  
عبد قصي يكن بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة : اسماعيل  
صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية ، عبد الفتاح  
يحيى باشا وزير الخارجية ، أحمد طي باشا وزير الأوقاف ، حافظ حسن باشا  
وزير الزراعة ، طي ماهر باشا وزير الحفانية ، توفيق دوس باشا وزير  
المواصلات ، محمد حناى عيسى باشا وزير المعارف العمومية ، طي  
جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

تولى السكرتيرة البعثانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب يراده بك - إبراهيم راتب بك ، شفيق سمعان حلاطه  
افندى ، حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب البعثة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرات الشيوخ الإتيان كامل جريس تكلا بك  
إجازة لمدة أربعة أسابيع من ٨ مايو الجارى لمرضه . والسيد عبد الحميد  
البكري إجازة لمدة خمسة عشر يوما من ٧ مايو . والشيخ حسين صالح خليفة  
إجازة لمدة أسبوعين من اليوم لمرضه . وحسن رشوان حمادي بك لمدة  
أسبوعين من اليوم ، فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازات ؟  
(موافقة) .

ولا أظنكم ترضون بعد اليوم أن تستر هذا حالنا من غير أن يبرر المجلس من الاهتمام ما هي جديرة به ومن غير أن يفتد المجلس والحكومة ما يلزم من الوسائل الفعالة للقضاء على مثل هذه الأفاعيل حتى نعيش مطمئنين في هذا البلد الأمين .

يقول رئيس الحكومة في خطبته بسوهاج " إن حكومتنا قد أخذت على عاتقها أن تظهر البلاد من القوضى والاجرام " وما هي الأمة تتأخره بكل ما تحك من حول وقوة ولديه من ولاء الأمة وتأييدها وعطف الملك ولورثاده وثقة المجلسين به ما يمكنه من الوصول إلى تحقيق هذه الغاية .

وإنه ليحزننا أن نرى بعض الصحف المصرية تتحمل على إذاعة الأراجيف ونشر الأباطيل وتضليل الأذهان وتحقير النظام ومالة الفتاكين وعدم استنكارهم لأشكال تلك الجرائم مما هو في معنى التحية . فهل يرضى حضراتكم أن تترك الحالة على ما هي عليه من هذه الجهة ؟ لا أعلن ذلك .

نقاء هذا كله أقتصر على حضراتكم :

أولا - أن تعلموا استنكاركم تلك الجرمية الشناعة واحتفاركم للعاملين عليها سواء في ذلك مرتكبها أو المنعرجين بها فهل توافقون على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

ثانيا - لفت نظر الحكومة إلى العمل بكل شدة وحزم على اتخاذ ما يلزم من الوسائل الفعالة للقضاء على كل ما من شأنه إثارة الفتنة والاخلال بالأمن والنظام .

وذلك بأن تتقدم إلى المجلس بما يكفل تحقيق هذه الغاية من مشروعات القوانين . ولا شك أن المجلس على حال الاستعداد لمبحث تلك المشروعات بأسرع ما يمكن . فإن هي تبطلت وجب علينا نحن أن نتقدم بتلك المشروعات لأن سلامة البلد وأمنه فوق كل اعتبار (تصفيق) . فهل توافقون على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

وفي النهاية إننا قد قمنا بالتالي لحضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا وصحبه الأكبريين من الوزراء والشيخ والنواب وضميرنا فاه بلقاء قلوبنا عظمة وسرورنا أن نهتم أيضا بذلك المطف الساسي الذي حياهم به جلالة الملك فزادهم قوة فوق قوتهم وعزة فوق عزيتهم .

هذه كلتي أعتقد أني دبت بها من قوس عقيدتك والسلام ..

(تصفيق) .

عقرة الشيخ القرم محمد نقيب براده بك - حضرات الشيخين المحترمين : ربما أخافت في كلمتي حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك الذي سبقني بالكلام من حدث القنبلة الفظيع وأنظر أن سيقالني كلكم من سيأتي بمعنى في الكلام .

جدا لنصل إلى ظل نظام أجمعت الأمة على تنيته وأقسمنا الإيمان على محرمه وعن أن " تكون خلعين للوطن وفلك معطين للسود وقوانين لبلاد وأن تؤدي أفعالنا بالذمة والصدق " .

وقد رأينا الحكومة القائمة بالأمر فينا جديرة بتلك الثقة الغالية التي منحها الملك إيهاا فعلمنا أن تأييدها وشكرنا لها فضل ما يتقدم من الجهد وما تواصله ن الأعمال في خدمة البلاد وأنشأنا من القوضى ونشر الأمن والطاينة نواحيها .

من أجل هذا أعتقد أني في موافقي اليوم أعبءنا بخارج حضراتكم جميعا إننا أخدمت مكررا أصدق التاني لحضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء وصحبه الأكبريين بجهتهم من تلك الجرمية التكرار التي أحترت لنا أرباب الرأى ودوت أصدالها في أنحاء العالم على ما توارثت به بريقلت لأخبار .

(تصفيق) .

سبام طائفة صوبتها عصابة أجنبية إلى رجل مصر العظم ومن كان يرافقه ن صفة رجال الأمة وأبنائها الأبرار فبدت العنصرية الصمغانية ذلك الكيد منهم يوقاهم الله شر ذلك اليوم ولقاهم نعمة وسريدا .

وإذا ما تقدمنا إليهم بهذه التاني فاني أرى واجبا علينا أن نتقدم بمثلها إلى هذا البلد الأمين وهو كاتبة الله في أرضه . لأن تلك العصابة التي نعيش في لأرض فسدا وتصل للميت بكل نظام ثابت قد كادت لعصر كينا جدينا يظنت أنها يمثل هذا الكيد تستطيع أن ترد البلاد إلى القوضى وأن تقبذ من مرافقتها منها عورت البلاد أو خربت . سحمت ما شفيت . وما دوت أنها بما راشت سبامها للمسومة إلى صدر مصر فلم تلق إلا غيبة وتكالا .

حضرات الشيخ الأجلاء

قلنا من يوم في التاريخ أجمع فيه الخلفان على استنكار الاجرام كال يوم الذي وقع فيه الحادثان العظيمان - حادث الاعتداء على المسير دومر رئيس الجمهورية للفرنساوية ورجلها العظيم . وحادث محاولة الاعتداء على رجل مصر وهما الفرد اسماعيل صدق باشا ومن كان معه من الوزراء والشيخ النواب ورجالنا الأخيار .

إن الشواهد ماثلة أمامكم والحوادث طائفة تتاديرك فأصبح بيان من هم أولئك الذين يسيئون في الأرض فسادا ويأولون عدم كل نظام لا مفر لهم فيه . ولقد تخفنت طائفة في تضليل الأذهان وتسميع العقول والفرغ من السطاه إذاعة الأراجيف ونشر الأباطيل ولكنها لما رأيت أن الخلية حلفت بها ن كل جانب وأن المسالك ضاقت عليها فدفعها إلياس إلى أن تعود سيمتها الأول وأن تتدبر بوسائل البنى والمدون .

كل ذلك والحكومة تنظر إلى هذه الأعمال مفضية كأنها لا ترى في هذه انحلة الجديفة إلا عناية طائشة لا يؤبه لها بأكثر من ترك البلد يمرى بجره غير أن هذه الجرمية الأخيرة قد دلت على تدبير محكم من عصابة تتحمل على علم النظام واقتراح الأوامر فوجب أن يكون مثل هذه الحوادث في نظر ألباح احتيازا كثر .

فالتى أراد بدلا من توجيه التهانى وإعلان الاستفكار أن نوجه اليوم هكبره  
ونطالبها بالاسراع فى إتخاذ إجراءات حازمة لتطهير البلاد مما يشتر أسباب  
الاجرام وتضرب على كل من يعمل لاستفزاز النفوس الضعيفة لارتكاب  
مثل هذه الفظائع .

فانما لم تبادر الحكومة الى وضع هذا التشريع فانشدكم - وأتم مسؤولكم  
كالحكومة - أن تسرعوا إلى عمله بأقرب ما يمكن .  
( تصفيق ) .

**مقدمة الشيخ المرحوم الدكتور محمود عزمى باشا - أبا السادة :**

إن الأمة كلها تلتجى واحدة تسمى إلى غاية واحدة هي مصلحة الوطن  
وليس في الإجرام أية مصلحة للوطن .  
إن هذا الشعب المهادن البريء ليس من خلفه الاجرام بل العكس إذ  
بمقتى الاجرام والمجرمين . لا يوجد في أية أمة من الأمم هيئة سياسية لها كمال  
سياسى أو رأى عظيم يرمي مواطنيها تسمى للوصول إلى غايتها بارتكاب الجرائم  
أو التصريح عليها ولها عند ما تفعل ذلك يكون هذا آخر رسم في جنب  
تربي به خصوصها قبل إظهار الانحلال الأخير .

إن الذين يدبرون الجرائم من وراء الستار هم المجرمون الحقيقيون لا أولئك  
السلخ الأفياء المأجورين الذين يدفعونهم للتنفيذ .  
إنهم إن كانوا يترجمون أنفسهم قديرا أو خصومهم في المراء شأن انظم  
القوى الشريفة لأن يعملوا على النصوص الجلبية .

لأنهم يترجمون كل هذه الشرود ليس لغاية وطنية كما يدعون ولكنهم  
يرتكبونها ويؤفون صمة البلاد لغاية واحدة ظاهرة للعيان وهي الوصول إلى  
كرسى الحكم .

وليسن الحظ أن خصومهم قادة مجرمون لا يفرغون من جرائمهم ولكنهم  
يعرفون كيف يحفظون على الأمن والقانون .

**مقدمة الشيخ المرحوم حسن صبرى بك - لضرة صاحب الدولة اسماعيل**

صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ولصحة في سفره تقدم المعارضة خالصي  
التبهة على ما أحاطهم الله به من عناية فأبعد عنهم السوء . وعل من كل  
رحمة الله . ولين أصيب عاجل الشفاء . وهو سبحانه وتعالى القادر على كل  
يق مصر شرا يمكن صفوها ويضع في الأمن . فصر الآن أخرج ما تكلم  
لحدو شامل وأمن وطيد .

( تصفيق ) .

**مقدمة الشيخ المرحوم عباس حوصه بك - أئاف حضرات الخطباء**

الذين سبقوني وأبلا كفى بأن أقدم لحضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة  
وصيه ومن كانوا معه خالص التبهة باسم المجلس أولا وإسم الأمة ثانيا  
ومهما تفرقت التهانى ففى اعتقادى أننا لم نتم بما طينا من الواجب .

لقد كان في استطاعة دولة رئيس الحكومة من يادى الأمر وبيرة  
أن يقر الأموز في نصايبها ويمنع الإجرام بوضع التشريع اللازم لذلك .

تجدئ المبارات التي يندبها حضرات الشيوخ المحترمين في مثل هذا  
الظرف دائما بتوجيه التهانى وإعلان عبارات الاستفكار وأنا أرى أن التهانى -  
وقد قام بها كل فرد في هذه الأمة قبل اجتماع المجلس - لا تكون منا إلا  
مجرد تلوينها في محاضر المجلس إثباتا لتاريخ .

وكذلك عبارات الاستفكار لا معنى لأنى هنا ونكتفينا منها ونحن قد  
أبديناها كما أبدنا كل فرد في الأمة ونحن جميعا نشعر بها في قلوبنا فلا حاجة  
للدلالة بها هنا بألسنتنا اللهم إلا مجرد الرسميات .

إنما هذا الحادث القطيع الذى حدث ولم يكن الأول من نوعه يدحو  
إلى النظر والأمان فيه والتبرص حتى لا يتكرر حدوث مثله .

لقد وقعت قبله حادثات قتيبة العباسية وقتيبة شعرا وقتيبة الزبالك  
وقتيبة الحفانية وقتيبة صنفوق الدين وهكنا تكرر القنابل ونحن نذكر التهانى  
ونذكر الاستفكار فاشاعة ذلك إنما لم يكن من عمل يقوم به المجلس ونقوم  
به الحكومة لمنع حدوث غيرها في المستقبل .

( تصفيق ) .

كانت الحادثة الأخيرة أخطر الحوادث حيث لوت القتيبة شريط السكة  
الحديدية على مسافة خمسة عشر مترا وكانت هذه القتيبة من الحديد بطول  
الترأ يزيد عشرة أراصا وغير ذلك ، ونسمع أن صوتها دوى على مسافة  
بعدة أملا يجب أن يسمع لهذا المجلس صوت يدوى في أنحاء القطر أكثر  
من مئات القنابل ليصفها ويغضى عليها .

لقد اتخذت الحكومة اللين في الحوادث السابقة حتى ظنوا حملها ضعفا  
بل أذهب إلى أن أكثر من ذلك وأقول إنما تساهت في الماضي فساهنا لا  
يليق بما يصطفى ألومها عليه وأعلمه منها تلوفا بل وأنها في واجها حيل  
أمثال هذه الحوادث بالأعمال .

نم إنما أهملت الحزم والشدة حين كانت يجب الشدة واستعملت اللين  
في موضع السيف بينما كان يجب أن يكون سيف الحكومة سيفا يثارا وأن  
لا تضع السوط موضع السيف وقد اقتضى الحال الآن عكس ذلك .

إذا كانت الحكومة في ضعف إلى درجة لا يمكنها معه وضع تشريع  
صرع وإتخاذ إجراءات حازمة للضرب على أيدي المجرمين السفاكين فلأولى  
بهذا المجلس وهو الأميين على سلامة البلاد والسفول عن راحة الأمة أن يبادر  
بوضع ذلك التشريع .

إننا حقيقة نرى أن النظام والأمن قد استتب في البلاد والحكومة الحاضرة  
قد قامت في جميع أعمالها الأخرى بما يستعمل لها للتفكر ويذكر لها بالشكر  
لها كل الفضل في حل المسائل الاقتصادية والإدارية بكفاية لم يسبق لها  
ظفر فكيف تترك أمثال هذه الحوادث تقع تفكر صفو هذا النظام وتشوش  
على معنى الحكومة في أعمالها المهمة .

إننا تترك الجرائم التي تسمى فيها جرائم المعارضة تحت السموم . ونحى  
روح الثورة . ونقرس بلاد الاجرام في نفوس الضمفاء وتسايل منها إلى  
مدى بعيد .

فإذا ما تقدمنا بالهتفة على مثل تلك المحاولة فالتهتة واجبة لمصر قبل أن نجيب لاسماعيل صدق وزملائه .

أخالف حضرة الزميل المحترم براده الذي قال بعدم الحاجة إلى توجيه هذا المجلس للموقف التهتة وأقول إنه يجب على المجلس - الذي يتزعم عن الأمة ويعلمها - أن يسجل في سجلاته الرسمية أنه شر بفلسفة البرمية التي أريد ارتكابها ضد اسماعيل صدق باشا وزميله أو على الأصح ضد مصر وأنه يستنكرها وليس على حضرة الشيخ المحترم أحد طلعت باشا أنت أطالب الحكومة بشدة بأن تتخذ إجراء سامعاً لمنع مثل هذه الإجراءات . لأنه لا يحلو الحال من أسد أمسين : إما أن القوانين القائمة كقضية بصون النظام ومنع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث ، أو غير كقضية بذلك .

فإن كانت كقضية بمنع الحوادث المتكررة التي نقرأ عنها كل يوم ونصنع وموسم بأخبارها فيكون السبب في التنفيذ . وإن لم تكن كقضية فيكون هناك قصور في التشريع . على أن تصغير الحكومة في وضع هذا التشريع لا يمكن أن ينسب إلى ديموقراطية دولة ترأس الحكومة كما قال حضرة الشيخ المحترم الياس حوض بك لأن الديمقراطية لا تتسامح في إجراءات إنفاذ في الواقع صفة صدر وعدم اهتمام من جانب الوزراء بأنفسهم ولكن أوجب أن يسمحوا لي بأن أقول إن حياتهم ليست ملكاً لهم بل هي ملك الأمة وإن النظام الذي قاموا بوضعه ويقومون على تنفيذه ليس ملكاً لهم بل هو ملك للأمة أيضاً فأننا نطالبهم بما يشقون أنفسهم فاطن أن جلسنا للموقف لا ليقبل تسامح ولا هرواة فيما يخص بمقوق الأمة .

( تصفيق ) .

نحن إذا ما طلبنا إلى الحكومة أن تتخذ إجراء سامعاً إنما نطلب حقاً ومداً . فإن وجدت أن التشريع القائم لا يكفي فعلياً أن نتقدم للبرلمان بما نراه كقضايا بصون الأمن والضرب على أيدي القوضي وحفظ النظام في البلاد .

لهذا أقدم إلى حضراتكم اقتراح ألخص فيه اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك بأن يقرر المجلس : أولاً - تقديم تهنته لحضرة صاحب الفلوة اسماعيل صدق باشا وزميله : ثانياً - استنكار البرمية : ثالثاً - مطالبة الحكومة بأن تتقدم إلى البرلمان بالتشريع اللازم لإصلاح هذه الحالة وأظن أن البرلمان يجلسه مستعداً لائق هذا المكان مهما طالت الدورة قبل أن يقر هذا التشريع ويصبح نافذ المفعول .

فارجو أن يوافق المجلس على هذا الاقتراح .

( تصفيق ) .

أصوات : موافقون .

مقرر الشيخ المحترم قس قسقي باشا - أهم صوتاً إلى حضرات زملائه الأفاضل فيما قالوه . وأخصر القول على أن الحالة تستدعي تشكيل محكمة فوق العادة للنظر في هذه المحاولة وأعمالها .

( ضجة ) .

ثانياً نعلم أن دولته ديموقراطية ولا يريد مطلقاً أن يحد حرية الأمة بأي د إلا إذا وجد نفسه مضطراً وأمام الأمر الواقع لا تخلف مثل هذا الإجراء .

نحن على يقين بأن ما وصلت إليه الحالة الحاضرة تستدعي وضع قوانين شرعية والعلامة في جميع أرجاء البلاد .

وهنا يحق لنا أن نتساءل من هم الذين يرتكبون هذه الجرائم بين حين وآخر ؟ أظن أن كل من درس القانون يذكر تلك القول المأثور « اجبت من يستفيد من البرمية » إذ بهذا البحث يمكن الوصول إلى معرفة الجاني . أؤكد لحضراتكم أن هذه القاعدة إن غابت مرة فأنها قد تصدق تسماً تسعين مرة .

أما لا أعرض مطلقاً لتحقيق إنما أذكر قاعدة قانونية عرفناها في المدارس لا يوجب في اعتقادي من يتخلف فيها .

لذلك نرجو أن تتخذ الحكومة كل ما يلزم من الإجراءات الحامسة حتى تبشر الثقة والعلامة في البلاد لأنها مسئولة عن ذلك أمام الأمة . ( تصفيق ) .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طمعت باشا - أوجب من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك أن يسحب كلمة اليوم التي وجهها إلى الحكومة لأنه لا عمل لذلك اليوم إذ أن الوزارة لم تقصر مطلقاً في واجبا بل على العكس من ذلك هي محتالة وبغطة ويستغنى في الوقت المناسب مآزاه من الإجراءات كقضايا بمنع وقوع مثل هذه الجرائم .

الرئيس - حسن القصد مولود في كلمة حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - قصدت بكلمتي الصغيرة التي وجهت فيها اليوم إلى الحكومة ما رأيت من أن القوانين القائمة غير كافية بمنع أمثال هذه الجرائم وكان واجبا على الحكومة أن تحاسب وتضع التشريع اللازم لذلك قبل وقوع مثل هذا الحادث الأخير ولذلك فلا أزال على رأيي فيما وجهته من لوم للحكومة .

مقرر الشيخ المحترم حبيب ووس بك - حضرات الزملاء المحترمين : أصبحوا أن أخالف حضرات زملائي في البسده بتوجيه التهتة لحضرة صاحب السبلة رئيس الحكومة وزميله وأن أبداً بتوجيهها إلى الأمة المصرية التي أراد أولئك الأثقال أن يفضحوا في أبرأيتها لأن حياة دولته ليست ملكاً ولا نصيبه فخصما إنفاً هي - من يوم أن تحمل أعياد الحكم في هذا البلد - أصبحت ملكاً خالصاً للأمة وهو مستعد لكل تضحية في سبيلها كما تعلمون .

( تصفيق ) .

أولئك الجبناء الذين أقتروا تلك البرمية وحاولوا بها النيل من مصر في صميمها لم يريدوا الاعتداء على حياة اسماعيل صدق ابن مصر البارحسب . بل أرادوا الاعتداء على حياة مصر وعلى نظام مصر .

تكم أكثر حضرات الشيوخ المحترمين فيا يجب أن تقوم به الحكومة حيال حال هذه الجرائم . بل زاد بعض حضراتهم على ذلك أنه ربما كان من الحكيم أن نأخذوا على الحكومة تسامحا إلى الآن حتى وصلت الحال إلى النتيجة التي رأيناها .

أريد - يا حضرات الشيوخ المحترمين - أن أبين لكم قضية الوزارة حيال الحالة التي نحن فيها . إذا كان ما حصل إلى الآن يحدونه تسامحا فإن هذا التسامح لم يكن مبنيا - أيها السادة - إلا على شعورنا المتين بأن نظامنا قد لمق استمرارا وأطمئنا . هذا هو الشعور القائم في نفوسنا . ذلك الشعور الذي دفعنا إلى أن لا نصيا ولا نكثر ولا تقدر لهذه المحاولات قدورها الكافي . شعورنا هو شعور أطمئنا على النظام . وكيف لا يكون شعور أطمئنا وهذا المجلس بمخافته قد عقد التماسا على ممكن النظام الحالي . ومن ماصره . ومن الدفاع عنه . كذلك الحال في مجلس النواب . كذلك الحال في كل مجالسنا الثابتة والمحلية في الأقاليم . وكذلك الحال بالنسبة للأهلين من الاسكندرية إلى أسوان حيث الكل الآن - أيها السادة - يناصر هذا النظام ويؤيده . هذا هو السر في أننا لم نبدأ بكل تلك المحاولات الشريرة الجريئة .

( تصفيق ) .

خير أنه - يا حضرات السادة - لكل شيء حدود . ولكل حالة مدى لا يصح أن يتخطى . والجريمة الأخيرة بعد سلسلة من الجرائم تمت على أن هناك نفوسا شريرة . على أن هناك روحا إجماعية . هذه الروح الاجماعية تقولون حضراتكم إن وسائلنا لا تكفي لقمعها . ربما كان كذلك - أيها السادة - والواقع أنه منذ أشهر يعيش يصدوننا هذا الهاجس . أتري أن نظاما ؟ أتري أن سلامة الدولة ؟ مكفولان بما لدينا من وسائل ؟ هو سؤال يريق نفوسنا أحيانا . بل ويخرج منه عقائدنا . فلم نصل الآن إلى فكرة نهائية يصح السكوت عليها . ولكن - أيها السادة - إجماعكم الآن على استنكار الجريمة . إجماعكم الآن وأتم ممثل الأمة على أن الوسائل غير كافية . هذا الإجماع يتبر الحكومة طريقها ويمل عليها خطتها ويدفع بها إلى التفكير الجدي أكثر ما مضى فيما يجب أن نفعله . وذلك تصد الحكومة حضراتكم أنها لا بد باحثه على الفور في الموضوع متوخية دائما المحافظة على حدود الدستور . فانا ما رأيت أن الأمور يجب ك توضيح في نصايها أن تقدم إليكم بما يزم من مشروع فلت ذلك بغير توان . أو تتقدمون أتم ما ترونه وتوافق الحكومة عليه .

( تصفيق ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التهيئة واستنكار الجريمة ؟

( موافقة ) .

وأطلب أيضا أن يكافأ السافوري . وسائق القطار . ووكيل المحطة الذين تنفقوا لهذا الحادث . واحتاطوا لوقت القطار . لأن مسلهم هذا صيبت أرواح صاحب الدولة وأصحاب المال والمصادة الذين تنفقت البلاد بجاتهم . ( تصفيق ) .

مقدمة الشيخ المرحوم عبد الرحمن رضا باشا - أشارك حضرات الزبلاء في التهيئة . وكلنا مجموع على استنكار الجريمة . إنما الاقتراح بطلب عمل تشريع لا ينطبق على المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلي للبرلمان . ( ضحكة ) .

فإن الطلب ، أو الاقتراح ، أو العرض مجموع ، وقد قرنا اليوم في لجنة الحفاية ألا نطالب الحكومة بتنفيذ اقتراح . فانا قرنا الموافقة على هذا الاقتراح فانا نكون حيلد قد وضعتنا سابقة في هذا الأمر .

مقدمة الشيخ المرحوم عبد الرحمن رضا باشا - من المقرر في جميع بلاد الدنيا أن القوانين توضع وفقا لأخلاق أهالي البلاد وإلا أصبحت غير ذات أثر . فقانون العقوبات الحالي وضع في وقت لم تكن حالة البلاد كما هي الآن .

بناء على ذلك لا أرى فائدة من سكوتنا على هذه الجرائم . ويمكننا أن نسن قانونا جديدا يوافق حالة أهالي البلاد الآن لاني رأيت وشاهدنا جميعا أنب الحالة مستحسب يفوض فإن لم تستدركا ميشع الخلق على الزائق . وأذكر أني تقدمت إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بشواك طلبت فيه تنفيذ القوانين بالنسبة لما يكتب في الجرائد كل يوم . وأنا أعتقد شخصيا أن الذي برأ المجرمين على ارتكاب الجرائم هو ما تشبهه الجرائد اليومية . ومن الهائلة أن نتكهن عن من المجرم . لأن ذلك متروك للتحقيق .

وإذا كان المجلس يرى من الواجب أن نضع قانونا جديدا تتلاق به هذه الحال ويكون مانعا مجرما متفقا مع أخلاق أهالي البلاد فانا أول من يوافق عليه بل أطلبه بكل إلحاح .

مقدمة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - أقدم باسمي وأسم من رافقي من حضرات الزملاء . بل وأسمع لفضي بأن أضم إليهم من رافقي من حضرات النواب والشيوخ . وإذا سمعت لفضي بالحدث عن حضراتهم . فانا ذلك ناشئ عن أننا كنا ولهم نكون بقة سلام وأطمئنا .

أقدم بالشكر لحضراتكم بل أقدم بالشكر لفضل المارضة لفضلكم إبداء للدع لنسا ولتفضلكم بتهنتنا من خلاصتنا من نتيجة هذه الجريمة .

على أني مع تعلي هذه التهيئة تهنة النجاة أود أن أوجهها إلى ما هو أحسن من النجاة . أريد تفكير . أريد تهة أهالي البلاد جميعا . أريد فوق كل ذلك ما حيانا به حضرة صاحب الجلالة مليكا للمفدى من عظيم العطف وكبير التقه .

( تصفيق ) .

فأتدبر بأن أرسل مع هذا الدوكم - مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دواكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٨ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رضى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .  
( أنصرف حضرات صباحي المسالي على ما هنر باشا وزير الحفانية ومحمد سليم عيسى باشا وزير المعارف العمومية ) .

#### ٨ - أسئلة

( ١ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم عبد الله عبيد بك من ضربة الطرق الزراعية بديرية الغربية - الإجابة عنه

نص السؤال :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتوجيه السؤال المرافق لهذا إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات ليتم الجواب عليه .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

عبد الله عبيد

عضو مجلس الشيوخ

في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٢

محضر صاحب السعادة وزير المواصلات

في شهر يولي سنة ١٩٣١ توجىء أصحاب الأفيان بديرية الشرقية بقرار يقبل إنه صادر في ٤ يونيو سنة ١٩٣١ رقم ١٩٥ وقضى بفتح ضريبة للسكك الزراعية بالمديرية وضعت على أربع سنوات ابتداء من سنة ١٩٣٠ وطولب أصحاب الأفيان بفتح قسطي سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١ ولعلم سبق مطوبتهم بهذه السكك وبالتالي الذي تقرر فيه عملها وبوقفها وخط سيرها انخ سلت للمديرية من ذلك فلم تجب بشيء .

فترجى من ساداتكم أن تتكروا بالافادة عن ذلك وعن السبب في عدم إعلان أرباب الأفيان في الوقت المناسب بما يخص كلا منهم من هذا المرسوم وبموقع الطرق المذكورة وبالتالي تقرر عملها وباتم بشأنها حتى يكونوا على بينة من أمرها ويضمنوا المطلوب منهم عن طيب خاطر ما

عبد الله عبيد

#### ٥ - قرار المجلس

إرسال تعارف تنزية إلى جناب رئيس دولة فرنسا لوفاة المسيو بول دومر رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إرسال تعارف تنزية باسم المجلس إلى جناب رئيس دولة فرنسا بمناسبة الحادث الجلل الذي أدى إلى وفاة حضرة صاحب السعادة المسيو بول دومر رئيس الجمهورية السابق ؟  
( موافقة ) .

#### ٦ - كتاب

من مجلس النواب بالمراقبة على مشروع القانون الخاص بإضافة مادة إلى قانون العقوبات الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال وحفظهم بالصحة التي أقرها مجلس الشيوخ

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٥ مايو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون الخاص بإضافة مادة إلى قانون العقوبات الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال وحفظهم - والذي سبق أن أقره مجلس النواب بجلسته ١١ يناير سنة ١٩٣٢ - وأحال على مجلس الشيوخ - وقد أجاد مجلس الشيوخ هذا القانون إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٢ بعد أن أدخل تمديدا على مشروع المادة ٣٥٣ مكررة .

فأتدبر بأن أبلغ دواكم أن مجلس النواب وافق على مشروع القانون كما صله مجلس الشيوخ . وقد أرسلنا صورة من نص مشروع القانون إلى معالي وزير الحفانية ليرفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك للمصادقة عليه وإصداره .

وتفضلوا دواكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ٨ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رضى

#### ٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣١٤٦ جنيا لكافة بناء مستشفى القصير وسيوه - لإحالة إلى لجنة المالية

تل كتاب من مجلس النواب هذا نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٥ مايو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣١٤٦ جنيا لكافة بناء مستشفى القصير وسيوه - ووافق عليه معادلا بالصيغة المرافقة لهذا .

للمدية البخارية المقترح إيجادها في القطة المذكورة لا شك أنها تعطى أرباحاً لا يستهان بها وربما تكون سبباً في زيادة إيرادات سكة حديد حلوان إذ الكثير من الركاب يسلكون هذا الطريق توفيراً لوقت لنقلهم إلى البدرشين أو المناطق الأخرى حول أهرامات سفارة ودهشور أما للصيد أو للتفرج على الآثار .

هل لصاحب السعادة وزير المواصلات أن يشمل هذا المشروع بمنايته راحة بأعلى المناطق المذكورة خصوصاً أن المشروع لا يكلف الحكومة إلا مبلغاً قليلاً مضمونة تقطيعه في مدة وجيزة .

١٤ مارس سنة ١٩٣٢

لسواء

عبد المجيد فريد

عضو بالشيوخ

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ( وزير المواصلات ) -  
يوجد في هذه المنطقة عملية يديرها أحد الأهالي بموجب عقد التأم بينه وبين وزارة المواصلات تنتهي مدته في آخر سنة ١٩٣٣ ولا يمكن قبل انتهاء هذه المدة تغيير طريقة التمدية بسبب ارتباط الوزارة بشروط العقد .

على أن الوزارة تراقب دائماً مراقبة دقيقة قيام ملتزم المعادى بشيفذ شروط عقود الاستغلال لأن تكفل راحة الأهالي مثل توفير أسباب التمدية وتأمينها وهي تتصرف في أية شكوى تقدم من ذلك بمنايته تامة .

ومع ذلك فبعد انتهاء عقود استغلال المعادى الحساسة التي من بينها هذه المدينة تستنظر الوزارة في إمكان إحلال مداد بخارية عليها سواءاً بواسطة إدارتها لحسابها إذا سمحت الظروف المالية أم بواسطة النص من ذلك في عقود الاستغلال .

( أنصرف حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات ) .

( ج ) سؤال مرجه إلى حضرة صاحب المديرة وزير المالية من حضرة الشيخ

المحرم ميريس زقاني باشا عن تخفيض الترخية الحركية للمستحضرات الطبية -  
الاجابة عنه

نص السؤال :

سؤال حضرة صاحب المديرة وزير المالية :

إن زيادة الترخية الحركية كانت أمراً واجباً ولكن الفائدة النتبة في مثل هذه الظروف تخفى بمراعاة الأصفاف الضرورية والكالية ورفع الرسوم تدريجياً على حسب تقاعها للبلاد .

فإن الأصفاف الضرورية للمستحضرات الطبية وقد رفعت رسومها ٢٠٪ /  
والنتظر الآن مضاعفة هذا القدر والحال أن هذه المستحضرات كان الواجب أن تبقى على ما كانت عليه في الأصل لسببين الأول هو أن ثمنها زاد بصفة تزلزل سعر الجنيه المصري إلى ٣٠ ٪ /

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ( وزير المواصلات ) -  
في ٨ يناير سنة ١٩٣١ صدر مرسوم ملكي بإنشاء ثمان سكة زراعية بديرية الشرقية وقد قررت هذه السكة بالاتفاق بين المديرية وبنادى الماخلية والمواصلات ووافق عليها مجلس المديرية طبقاً لما نص عنه قانون السكة الزراعية .

وقد روعي في تحرير هذه السكة أن يفي بحاجة المناطق التي لاتزال محرومة من السكة الزراعية في أنحاء المديرية .

أما فيما يتعلق بإجراءات توزيع الضرائب الخاصة بها على أصحاب الأطين بالمديرية وإعلان كل منهم بما يخصه من تلك الضرائب فهذا ليس من اختصاص وزارة المواصلات .

( ب ) سؤال مرجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المرحم اللق، عبد المجيد فريداً باشا عن إيجاد مديرة بخارية بين حلوان ومعلقة البدرشين -  
الاجابة عنه

نص السؤال :

يوجد بين البدرشين ومعلقة مديرة ومدينة حلوان وضواحيها وكذلك جزء عظيم من مركز الصف معلقة تجارية تستدعي أن يكون بين المناطق المذكورة التي يفصلها نهر النيل كبرى ليس فقط لسهولة على الأهالي سبل السعي في أفعالهم بل ويسمح لسكان ضاحية مصر الجديدة أو الساعين النازلين بها عند ما يشاء طريق من أجل الفاصل بينها وبين حلوان أن يقطعوه بسياراتهم إلى حلوان ثم إلى البدرشين فالمناطق الأخرى التي بها أهرام دهشور وسفارة والجيزة غير أنه مراعاة للحالة الاقتصادية الحاضرة يكتفى الآن بمديرة بخارية .

هذه المديرة البخارية مبنية بنظام خاص فالجزء الأمامي منها معد للركاب والسرابت وفي الوسط المساكنة البخارية ويجاورها من الجانبين محلات معدة لوضع الموائى بأنواعها وإلحاح الخلفي معد للركاب أيضاً والمدينة سلم يوصل لسطح متسع معد للركاب الدرجة الأولى .

إن نظام التمدية على هذا النحو متبع بمبلغ عظيم بين انطوطوم وأم درمان كما شاهد ذلك سعادة وزير المواصلات بنفسه في سنة ١٩٢٠ وقت رحلته بالسودان ومع تملكنا لما الموجودة بها لا يتعدى ثمن إنشائها مبلغ ٢٥٠٠ جنيه تستدعي المصلحة في ثلاث سنوات على الأكثر لو نفذت المشروع المقترح .

أما الطريقة المستعملة الآن للتمدية بين المناطق المذكورة فهي من الوسائل المتبعة بواسطة معدية صغيرة تسير بالهوى أو بالغاز حسب الظروف ومثل هذه المعديات يكون في الغالب أصحابها غير خاضعين لنظام تأمين مدد الزكاتب ويوصلهم بالسلاطة للبر المقابل مع السرعة والراحة في الانتقال والمشاهد أن أصحاب تلك المعديات يحشرون الركاب ويحلبونهم وأطفالاً مع الموائى بمدد أكبر من حوزة المركب كما يرضهم فلا تخطار الحقيقة خصوصاً في مدة التقيضان إذ يتقلب الريح والقيار على المدينة ويهبط بها إلى قطة بعيدة عن مسراها إن لم تقو عليها الأمواج وتبتلعها في نها كما يحصل مع الأسف أحياناً .



وقد روعي هذا الاختيار في تحديد الرسوم الجمركية الحالية على المستحضرات ولم يقصد بتلك الرسوم غرض مالي .

أما الأنواع التي يتعدى سعرها الآن في مصر كالمستحضرات التي تستعمل في الحقن فإن الرسم المقر عليها لا يزيد على عشرة في المائة وليس في نية الحكومة في الوقت الحاضر تعديل تلك الرسوم الجمركية .

**مفكرة السيد محمد جرجس زياتري باشا** - أشكر حضرة صاحب الدولة الوزير على إجابته .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ الحزم الذي كتبه ذكره بخلاف الجزر يفتدى من المأخذ الجديد لواء اللازعة لدرية الاسكندرية - الإجابة عنه

نص السؤال :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد تقديم احتراي لما تمكّن أرجو عرض سؤالى هذا على حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية لإجابة عنه ولكم الشكر سلفاً .

قد علمت أن بلدية الاسكندرية شرعت في عمل مأخذ جديد لياه اللازعة لمدينة الاسكندرية فهل هذا المأخذ هو لاستبدال المأخذ الحالي لقرية القرحة التي أشارت بتغييره مصلحة الصحة والتجارية إلى استحضرة البلدية في سنة ١٩٢٣ لهذا المرض أو أن هذا المأخذ هو مأخذ جديد لتوسيع حمليات المياه بالاسكندرية . وهل كل حال فهل أخذ رأى مصلحة الصحة في ذلك قبل الشروع في العمل وإذا لم يكن أخذ قول يرى دولة الوزير أن من الضروري أخذ رأيها وهي المسئولة عن الصحة العامة بالقطر خصوصاً أن مثل هذه العمليات تقضى بها القرار بإحالة القسم الصحى بالاسكندرية على بلديتها وهلا يرى دولة الوزير أنه في حالة عمل مأخذ جديد لياه أربى رأى فيه الكفاية لتنفيذ المناطق القروية المجاورة للاسكندرية على امتداد خمسة كيلو مترات على الأقل من حدود المدينة المنوى بجديدها قريبا ولو كلف ذلك خزينة الدولة بعض المساعدة المالية لشركة المياه لقيام بهذا التوسع وذلك تمشيا مع المبدأ الذى وضعت مصلحة الصحة من تجميع مياه الشرب المرحقة للقرى تدريجيا وحفاظا على صحة سكان هذه المناطق وبأقل صحة سكان الاسكندرية تمسها من هجوم المصلى من هذه القرى المجاورة إلى سكان المدينة كالمى التيقودية وفيها على أنه لا يجوز أن ترمى فكرة الاقتصاد في هذه الحالة لأهليتها من جهة ووجود فرصة البلد بالعمل الآن من جهة الشركة . وقد يتعدى تنفيذ ذلك المشروع في المستقبل بسد فوات الفرصة حيث تكون الشركة قد وضعت مشروعها وأتمته فعلا ولكن على أساس محدود ما

الذكور

في غدار الجزر

والثاني لأنه لا يجوز زيادة مواردها على حساب المرضى . وهذا سوء الحظ هو الأسوأ الواقع فلذا كان ثنى الدواء المستحضر عشرة قروش مثلا وزدنا ٣٠٪ فرق العملة ٤٠٪ / رسوم التعريف أصبح ثمة ثمانية عشر قرنا وهم جرا .

قيل إن هذه المستحضرات يمكن الاستغناء عنها واستبدال الأدوية المجهزة في معامل البلاد بها . ولكني يحسب بكل دقة من ذلك في الجهات المختصة فتأكدت أنه لا سبيل إلى نجاح هذا المشروع إلا بعد السنين الطوال وحتى إذا ساست جدلا بأنه من المستطاع تنفيذ في القريب العاجل فينبى أولا أن يقتنع المرضى بمساواة مفعول المستحضر الوارد من الخارج بالموايد المصنوع هنا وهذا صعب جدا لأن المريض الذى يوفى بدواء استعمله السنين المديدة لا يتزعزع عن عقيلته ويود أن يستمر على تناوله وهو لضى بقوة الضرورى لأن الصيغة أثبت شئ عند الإنسان .

فها يرى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ضرورة تخفيض سعرية المستحضرات الطبية إلى الراسل . أو على الأقل عدم رفعها فوق حدتها الحالي حتى لا يدعى الفقير أنه حرم من دوائه وتمرضت حياته لوقت في حين أن الفنى يتتبع نشاطا الأدوية المستحضرة مهما كلفته ما

جرجس زياتري

**مفكرة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا (وزير المالية)** - كان استيراد المستحضرات الطبية الأجنبية إلى القطر المصرى مباحا بغير قيد ولا شرط وقد ترتب على ذلك أن عند البعض إلى تكليف مبالغ في الخارج تجهيز أدوية يطلقون عليها أسماء مستحضرات خاصة ويسبون إليها أوصافا لا تتفق مع تركيبها . ويضيفون إلى ذلك أنها من وضع أساتذة في الخارج مبالغة في خدع الجمهور وتفضيله . وقد ساعد على رواج هذه المستحضرات الدعاية العظيمة التي يقوم بها المستوردون بشئ الطرق المغرية .

وإن بعض المستحضرات الأجنبية التي ترد إلى القطر المصرى تتشابه في تركيبها وقد لا يكون لها فاعل طبي خاص علاوة على أنها لا تلائم في أغلب الأحوال بنية المريض وسنن وحالة مرضه كما أنها قد تصبح في وقت ما مصدر خطر على الصحة العامة إذا امتلك عليها المرضى في معالجة أمراضهم ولم يلجأوا إلى المعالجة الأصولية سواء المستشفيات أو لدى الأطباء ولهذا وضع في قانون الصيدلة الصادر في سنة ١٩٢٩ نص يشترط فيه توفر بعض الشروط في استيراد هذه المستحضرات حتى لا يزد منها إلا ما هو معروف وما يرجى منه بعض الفائدة غير أنه بالرغم من هذا الاحتياط لا يزال استيراد المستحضرات الطبية الأجنبية جاريا حتى بلغ عددها حوالي الثلاثين ألفا في السنين الأتية وقد ساعد على ذلك عدم وجود قيود في البلاد الأجنبية على المستحضرات التي تصدر إلى الخارج .

وبما تقدم يتضح أنه ليس هناك في الواقع مبرر لباقية في استيراد جانب كبير من هذه المستحضرات لأن الوجهة الصحية ولا من الناحية الاقتصادية إذ أن الكثير منها يمكن تجهيزه محليا بغير مشغل .

عقرة صاحب المروسة اسماعيل صرقي باشا (وزير الداخلية) — سجنك ذلك .

( انصرف حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسادة اسماعيل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية وجيد الفتح يحيى باشا وزير الخارجية وأحمد علي باشا وزير الأوقاف وحل جمال الدين باشا وزير الحربية )

( أ ) سوال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر عن المواد الفريسة التي توجد في بلاد القطن المصري المصدرة للخارج — الجواب — بالإجابة عنه

نص السؤال :

”تسمع الشكاوى بتكرار الخارج من وجود مواد غريبة في القطن مما يحضر بسمة القطن المصري . فإذا عملت الوزارة لمنع أسباب هذه الشكاوى حرصاً على سمة القطن وصيانة للقوة العامة ؟“

عبد طاهر

عقرة صاحب المالح حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) — تسمع شكاوى بعض غزالي القطن المصري من وجود مواد غريبة فيه إلى عام ١٩١٥ ولم هذه المواد هي خطوط الدودة والفتب التي قد توجد في الحالات المصدرة . ووجود هذه المواد بسبب تقطع خطوط القطن عند غزله .

وزراعة على اتصال دائم بشركة المحاصيل العمومية فيما يخص هذا الموضوع وقد ألفت الوزارة عدة مرات نظر الزراع وتجار القطن والخلاصين إلى ضرورة العناية بنظافة الأقطان لتلافي أسباب الشكاوى وللإبقاء على حسن سمة القطن المصري .

وقد أقر هذا الموضوع أثناء انعقاد لجنة القطن الدولية المشتركة بمدينة زورينغ في سنة ١٩٢٨ حيث أوضح أحد أعضاء اللجنة وهو من ممثلي المزاين أن هذا اليب قد تزايد تدريجاً في خلال السنوات الأخيرة وأنه يجب جسم خصوصاً لدى غزالي الخيوط الرفيعة وأوضح عضو آخر أن ٨١ ٪ من حالات تقطع الخيوط وقت الغزل يرجع إلى هذا اليب نفسه أي إلى وجود المواد الغريبة من القطن .

ولما كان أهم أسباب اختلاط المواد الغريبة بالقطن يرجع إلى نوع الخيش الذي يستعمل في الأكياس فقد اقترح صنع أكياس من غزل القطن بدلاً من الأكياس المصنوعة من القنب إلا أنه تبين أن غلوائها يتحول دون ذلك .

وفي أثناء اجتماع أعضاء لجنة القطن الدولية الذين يمثلون الغزاليين في مدينة ورياند بألمانيا في أواخر سنة ١٩٣١ عرض قماش قطع خصيصاً في أمريكا لثنية القطن قبل إتهامه استعمل في حزم مليون بالة ونصف من القطن الأمريكي .

وقد حصلت الوزارة على حية من هذا القماش أرسلتها إلى شركة بمر لغزل ونسج القطن لعل صيانت منه بما يلزم الأحوال المصرية ودمرة تكليفه .

عقرة صاحب المروسة اسماعيل صرقي باشا (وزير الداخلية) — إن زيادة عدد سكان مدينة الاسكندرية وارتفاع مستوى الثقافة العامة بينهم وازدياد المنشآت الحديثة وتقدم حركة التجديد بالمدينة فضلاً عن شكاوى سكان منطقة الزيل من قلة المياه التي تصل إلى منازلهم وبين عدم وصولها إلى طبقاتها العليا في كل أوقات اليوم دعا إلى إنشاء المآخذ الجديدة يساعد المآخذ الحالية التي يعطى منه ألف متر مكعب من الماء في اليوم لاستيفاء حاجة سكان المدينة .

وقد روعي في إنشاء هذا المآخذ أن يكون صالحاً في المستقبل ليل عمل للمآخذ الحالية في حالة ما إذا تممر الفناء نهائياً وهذا المآخذ الجديد يقع على الصمودية بقرع كيلو ٦٢ — وقد وضع مشروعه لكي يعطى ما يقرب من ٥٠٠ ألف متر مكعب من الماء في اليوم لفي حاجة المدينة حالا ومستقبلا وقد شرع فعلاً في إنشاء هذا المآخذ — وقد سبق لمدينة الاسكندرية أن أخذت رأي مصلحة الصحة العمومية بخصوص مياه الشرب فأشارت بإلغاء المآخذ الحالية الموجود على ترعة الفرقة واستبدالها بالمآخذ الجديدة المتصبة الآن لتوسيع عمليات مياه الاسكندرية .

أما من تقنية المناطق القروية المجاورة لمدينة الاسكندرية بمياه مرضية من عمليات المدينة فهذا خارج من اختصاص مجلس الاسكندرية البلدي الذي لا يتبدى حدود المدينة فيه أن تقذف هذه المناطق القروية بمياه مرضية تدخل ضمن مشروع تجميع مياه الشرب بجمع جهات القطر المصري الذي ستقوم به الحكومة عند توافر المال اللازم .

وهناك اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم جرجس زنايتري باشا بشأن هذا الموضوع .

عقرة الشيخ المحترم جرجس زنايتري باشا — قدتمت اقتراحاً منذ أربعة أشهر صاحباً بتوريد مياه الشرب إلى مدينة الاسكندرية وقد أحيل إلى لجنة الاقتراحات ولكنها وقفت نظره إلى أن تبدي لجنة الخفانعة رأياً في تفسير المادة ١٤٢ من قانون النظام الماسل للبلدان . وهذه اللجنة لم تقدم تقريرها عن هذا البحث إلى الآن مع أنه أحيل إليها منذ زمن طويل . ولما كان هذا الاقتراح هاماً فأرجو الموافقة على إرساله إلى الوزارة مباشرة لتعمل ما فيه المصلحة .

عقرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجيزي القنصري — أرى اهتماماً من بعض حضرات أعضاء المجلس بمياه الشرب بالاسكندرية في حين أن الفلاحين المهاجرين لتلك المدينة يشربون الماء كدراً وهذا ما لا ترضونه حضراتكم .

عقرة صاحب المروسة اسماعيل صرقي باشا (وزير الداخلية) — إن حالة الفلاحين المهاجرين لمدينة الاسكندرية كسالة استأجر في جميع أنحاء القطر .

عقرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجيزي القنصري — يمكن الحكومة أن تستأجر الأهالي بأن تطلب إلى شركة المياه بالاسكندرية أن تعلمهم مياهها من المآخذ الجديدة . وأظن أن الحكومة لا تجل في إجابة هذا الطلب .

وعلاوة على ذلك فقد أعدت الوزارة مشروع قانون يلزم النحالين وتعيم بأداة الشفايف ومقاومتها في الأماكن التي توجد فيها لمنع الضرر من المالحل . ولا يزال هذا المشروع تحت النظر ويستعمل الوزارة على إصداره بعد إتمام بحثه .

دائرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك - أشكر معالي الوزراء .  
( انصرف حضرة صاحب المعالي حافظ حسن باشا وزير الزراعة ) .  
رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة الثالثة عشرة مساء .  
وأعيدت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مساء .  
( حضر حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ) .

### ٩ - مشروع

القانون المراد من مجلس النواب بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٩٢٨ الخاص بمنح إجازة مهنة الطب لقطر المصري - بتوجيه من الداخلية والشؤون الصحية - تأجيل الظرفية لمن حضور حضرة صاحب السادة الدكتور محمد شامين باشا وكل وزارة الداخلية للشؤون الصحية من الخاضع

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :  
« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
نتشرف بأن نغير دولكم أننا انتدبنا حضرة الدكتور أحمد حلمي بك وكل وزارة الداخلية للمساعدة للشؤون الصحية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها مشروع القانون بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٩٢٨ لسنة ١٩٢٨ الخاص بمنح إجازة مهنة الطب في القطر المصري بدلاً عننا .

وتفضلوا بكونكم يقبلون فائق الاحترام ما

القاهرة في ٩ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء  
إسماعيل صدقي

( حضر حضرة صاحب العزة الدكتور أحمد حلمي بك وكل وزارة الداخلية للمساعدة للشؤون الصحية ) .

عشرة صاحب العزة الدكتور محمد طاهر بك ( وكل وزارة الداخلية للمساعدة للشؤون الصحية ) - أرجو تأجيل نظر هذا المشروع حتى يعود حضرة صاحب السادة محمد شامين باشا وكل وزارة الداخلية للشؤون الصحية من الخارج .

الرئيس - متى يعود مساعده ؟

عشرة صاحب العزة الدكتور محمد طاهر بك ( وكل وزارة الداخلية للمساعدة للشؤون الصحية ) - سيعود حوالي اليوم الثامن عشر من هذا الشهر .

فإذا نجحت تجربة استعمال الشفايف فستبين أن أضرارها منسوبة لممكن تصمم استعماله بدلاً من الأكاس والفشاش الضار من الذئبة . وذلك لتزول أسباب شكوى الفزائيل فضلاً عن إيجاد صناعة محلية جديدة في مصر تساعد على استهلاك جزء من القطن عليها . ومواد البنية في سكرتيرة المجلس ليطلع عليها من يشاء من حضرات الشيوخ المحترمين .

عشرة الشيخ المحترم الوزير محمد طاهر بك - هل عملت هذه البنية بمصر ؟

عشرة صاحب المعالي حافظ حسن باشا ( وزير الزراعة ) - نعم عملت بمصر بواسطة شركة مصر لنزل ونسج القطن .

( د ) سؤال مرسل إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك عن وضع تشريع لقائمة الشفايف - الإجابة عنه

### نص السؤال :

« بما أن وزارة الزراعة اهتمت بمشروع تربية النحل ضمن ما اهتمت به في المشاريع الاقتصادية واستجلبت من الخارج أفضلها فهل لما أن تعني كذلك بمقاومة أخطار وأخطار حلو النحل ولقلاصة البساتين ألا وهو الشفوف فان المجهود الذي بذلته وسبخله سيكون في موضع الفائدة المرجوة منه فادلت الشفايف منتشرة في القطر . وهل يبدأ معالي الوزير بسرعة عمل تشريع ملائم للقضاء على هذه الآفة خدمة للتجارة والزراعة العامة التي تهتم بفسرها على نجاح النحل باعتباره أهم عامل لتجميع أزهار الفاكهة وغيرها ما تجد طاهر »

عشرة صاحب المعالي حافظ حسن باشا ( وزير الزراعة ) - اهتمت وزارة الزراعة بأمر تربية النحل وأنشأت في سنة ١٩٢٥ فرما خاصاً بهمته نشر هذه الصناعة بين المزارعين وتعليمهم بالطرق الفنية الحديثة وتحويل النحالين على اتباع هذه الطرق .

وللعمل في مصر أعدت نخبة من الوزارة دراسة طبائعية والعمل على مقاومتها بكافة الوسائل الممكنة وأهمها نشر الدعاية والارشاد وتعليم الزراع والنحالين أهمية هذه المقايمة وأصدرت في سنة ١٩٢٨ مجلة وضمت فيها تاريخ حياة الشفوف التي هو أهم هذه الأضرار والضرر الذي يحدده والاحتياطات الواجب اتباعها لمقاومته .

وقد طبع من هذه المجلة ثلاثة آلاف نسخة وزعت كلها مجاناً على الزراع والنحالين وتعليمهم عن تنمونه بهذا الأمر .

كذلك عملت الوزارة على تشجيع النحالين وتعليمهم بمكافآت عن ملكات الشفايف التي يجمع في فصل الشتاء حتى نهاية شهر أبريل من كل سنة وجرى العمل بهذه المقايمة من سنة ١٩٢٨ إلى أوائل سنة ١٩٣٢ وبلغ مجموع الملكات التي جمعت ٥١٧٢٤ ملكة والمكافآت التي صرفت عنها ١٥٥ جنياً .



هذه أرقام لما دلالاتها القاطعة . هذا هو الميزان التجاري الذي يبرز حكم حضراتكم على حال البلد الاقتصادية .

نرجع إلى ما يجب أن تكون عليه مصروفات حكومة الدولة .

إن الحكومة بإسقاطها المتعمدة على الواقع شخص أدبي عام يعيش في الدولة فيجب أن تتناسب مصروفاته وحال البلد الاقتصادية التي يعيش فيها ليحكمها . لا يمكن أن يسمح للحكومة - وهي قائمة بحكم بلد - بأن تصرف من مال الدولة أكثر مما يمكن لهذه الدولة أن تحمله .

ينت لحضراتكم أن الميزان التجاري لسنة ١٩٣١ كان ٢٨,٦٦٣,٠٠٠ جنيه للصادرات و ٣١,٥٢٩,٠٠٠ جنيه للواردات وأما أسف أن أقرأ في لأطمع مطلقاً في أن يزد الميزان التجاري لسنة ١٩٣٢ عنه في سنة ١٩٣١ لأنه ثابت أن من مبلغ ٢٨,٦٦٣,٠٠٠ جنيه (صادرات) سنة ١٩٣١ مبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من قطن ونحن نعلم أن المساحة التي تزرع قطناً آتصبت في هذا العام وأن أسعار ثبات إلى المادية فلا يخطر بعد ذلك أن يدخل لمصر من ثمن أقطانها - إذا ما افترض السعر للقطار في متوسط قوحيه  $2 \frac{1}{2}$  جنيه مع أن أسعار اليوم لا تجعل هذا الفرض مطلقاً - أكثر من مبلغ اثني عشر مليوناً ونصف مليون جنيه باعتبار خمسة ملايين قطناً وهو ما ينتظر أن تقبض الأرض التي صرح بزراعة القطن فيها .

لميزان التجاري في سنة ١٩٣٢ مقضى عليه حتى أن ينقص ٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه عما كان عليه في سنة ١٩٣١ . على أي أرض جدلاً وأقول إن ميزاننا التجاري في سنة ١٩٣٢ سيكون مثله في سنة ١٩٣١ . وبناء على ذلك يكون هذا الميزان أقل ميزان عرفته مصر من سنة ١٩١٦ التي كانت فيها مصروفات الدولة كلها ١٦,٦٣٠,٠٠٠ جنيه .

بلد ميزانه التجاري في سنة ١٩١٦ بلغ ٦٨,٥٩٩,٠٠٠ جنيه كانت ميزانيته في ذلك الوقت ١٦,٦٣٠,٠٠٠ جنيه هذا البلد بينته في سنة ١٩٣٢ أن يبلغ قيمة ميزانه التجاري مبلغ ٦٨ مليون جنيه ومع ذلك يطلب منا أن نصرح للحكومة بأن تصرف مبلغ ٣٧,٧٧٣,٠٠٠ جنيه قد يضم إليه مع الأسف - والحكومة تصرف ذلك - مليون ونصف مليون جنيه فيصبح المبلغ ٣٨,٨٧٣,٠٠٠ جنيه .

البدن ينطق بأن هذا التحميل بما لا يطاق مطلقاً .

مقرر الشيخ القرمم النور محمود عزمي باشا - ما هو موضوع مبلغ المليون والتصف الذي تشير إليه ؟

مقرر الشيخ القرمم من مبرى بك - لا داعي لذلك .

مقرر الشيخ القرمم النور محمود عزمي باشا - نريد أن نفهم موضوعه .

مقرر الشيخ القرمم من مبرى بك - الحكومة تفهم ما أريد مع ذلك إذا سلفنا مبلغ المليون والتصف مليون جنيه فيكون المبلغ الباقي ٣٧ مليون جنيه تقريباً .

هكذا وصفت وزارة المالية الحالة .

ولقد جاء أول الصفحة الثامنة "لم يقتصر آثار الأزمة على الأوساط الزراعية بل شملت مناطق النشاط الاقتصادي كافة وتضررت التجارة والصناعة بقدر ما أصابت الزراعة" .

هذا هو الوصف الذي أتبنته وزارة المالية لحال مصر زراعياً . وتجارياً وصناعياً .

تلك المقطعات التي تلوث على حضراتكم تحتمل من الحكم على حال البلد الاقتصادية حكماً صحيحاً ويبرز هذا الحكم ويزيد تأييداً أن أحرص للميزان التجاري وهو عامل مهم في تعرف الحال تعرفاً دقيقاً .

كان الميزان التجاري لسنة ١٩٣١ ٢٨,٦٦٣,٠٠٠ جنيه للصادرات و ٣١,٥٢٩,٠٠٠ جنيه للواردات .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٣٠ ٣٢,٩٠٥,٠٠٠ جنيه للصادرات و ٤٧,٤٨٨,٠٠٠ جنيه للواردات .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٩ ٥٣,٧٨٧,٠٠٠ جنيه للصادرات و ٥٦,٣٧٥,٠٠٠ جنيه للواردات .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٨ ٥٦,١٦٥,٠٠٠ جنيه للصادرات و ٥٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه للواردات .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٧ ٤٨,٣٤١,٠٠٠ جنيه للصادرات و ٤٨,٦٨٥,٠٠٠ جنيه للواردات .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٦ ٤١,٧٥٩,٠٠٠ جنيه للصادرات و ٥٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه للواردات .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٥ ٥٩,١٩٩,٠٠٠ جنيه للصادرات و ٥٨,٣٢٥,٠٠٠ جنيه للواردات .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩١٦ ٣٧,٤٦٢,٠٠٠ جنيه للصادرات و ٣١,١٣٧,٠٠٠ جنيه للواردات .

وما بين سنة ١٩١٦ و ١٩٢٥ لم يتغير الميزان التجاري عن سنة ١٩١٧ التي كان فيها ٤١,٦١٠,٠٠٠ جنيه للصادرات و ٣٣,١٧٥,٠٠٠ جنيه للواردات . ولم يزد عن سنة ١٩٢٠ التي بلغت الصادرات فيها ٨٥,٤٦٧,٠٠٠ جنيه والواردات ١٠١,٨٨١,٠٠٠ جنيه .

ومن هذا البيان يتضح أن مجموع الميزان التجاري كان لسنة ١٩٣١ - وهي أحر السنين التي عرف ميزانها التجاري - ٦٠,١٩٢,٠٠٠ جنيه (مجميع الصادرات على الواردات) وفي سنة ١٩١٦ كان ٦٨,٥٩٩,٠٠٠ جنيه وهذا المبداء هما أقل ما وصل إليه الميزان التجاري بمصر من سنة ١٩١٦ إلى الآن . ومنها يتبين أن الميزان التجاري لسنة ١٩٣١ كان أقل من الميزان التجاري لسنة ١٩١٦ وبالمثل كان أقل ميزان تجاري عرفته مصر في مدة الست عشرة سنة الأخيرة (من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٣١) .

بعد هذا البيان اقترحت الانفاص كما قلمت لحضراتكم ومن ضمن ما اقترحت أولا انفاص ١٠٪ من مجموع مرتبات الموظفين .

وهنا أشرح لحضراتكم كيف أخذ هذا الاقتراح طريقه وما انتهى إليه في لجنة المسألة. وفي الواقع أن الذي انتهى إليه مما يشرف ومما يشبّهه الموظفون أهل الضابط.

لما عرض الاقتراح دارت مناقشة وكانت هناك آراء ثلاثة رأى يقول بانقاص المرتبات ٢٠٪ ورأى يقول بانقاصها ١٠٪ ورأى ثالث يقول بانقاصها ٠٪.

بعد ذلك تقدم رأى سليلد وهو رأى حضرة زميل الشيخ المحترم اللواء محمود حمزى باشا وقد أخذت به اللجنة وهو ما أتمسك به الآن .

قال حضرة الشيخ المحترم إن ما يمكن أن يتقص من مرتبات الموظفين يجب أن يرد إليهم وأدرك وأنا صاحب الاقتراح أنني أمليت في حضر اللجنة أنني لم أكن في حال من الأحوال عن ربون أن يضار الموظفون.....

الرئيس - هل هذا ثابت في محضر اللجنة ؟

فقيرة الشيخ الغرم عن صبري بك - كل هذا مكتوب في الحضر.

الرئيس — أليس في هذا البيان إنشاء لجمعية مداولة اللجنة ؟

عقوبة الشيخ الهرم من صبري بك - لا وهنا يقال كل شيء عن تحرير  
الجنة .

اتبعنا إلى أن ينقص من المرتبات العشر بوزع بالطريقة المبينة في التقرير  
وعلى أساس أن ما يخص من الموظفين يصل إلى كمائة حتى إذا ما علقت سنو  
الرخاء رد إليهم ما أخذ منهم بالطريقة التي تضعها الحكومة.

فم حصلت مناقشة أمام اللجنة فهم منها معادة وكيل وزارة المالية أن هذا الانقاص ربما يترتب عليه نقلا لاقاص المرتبات الاسمية وانقاص المعاشات المستحقة لقلنا لسعادته لا . فن كان مرتبه مائة جنيهه يبقى له هذا المرتب اسميا ويحسب معاشه على أساس هذه القيمة الخيمية .

وهنا أقرر أن القرار الذي أصدرته لجنة المسالية في الاقتراح والذي عدت عنه بعد ذلك قرار باق بالنسبة للأغلبية وإن أعتبرته الإغلبية غير موجود .

فأما عن الأغلبية الأولى بأن لا أكتفى بأن ما ينقص من مرتبات الموظفين يمكن أن يرد إليهم إذا ما حصلت الحال بل أن أزيد وأصبح بأنه مدام متوسط الدرجات المدرج في الميزانية يسمح بالعودة والفرقة فيجب حين أن يعطى المستحق من الموظفين علاوة وترقية على شرط أن هذه العلاوة وهذه الترقية تتخلل فيها هو مبدع في متوسط الدرجات على أن يضم منها نفس الصبغة التي تضم من المكافآت وإعطى انهم الموظف كإمانة تزد عليه كما في سنة الزيادة.

هذا ما أقرره الآن وأجعله جزءا من اقتراحي .

بهذا يجب أن نرى الموظفين إذ لا معنى أن نحرم المستحق من علاوته وترقيته .

الرُّبُون — لقد رتب على إرفاق منح العلاوات اقتصاد مبلغ كبير.

فمنه: **الشيء** المتمم من صبري بك - أنا أقصد العلاوات التي يمكن أن تمنح من متوسط الدرجات .

مؤتمر الشيخ محمد المازني، دعيه في باسنا - هل تقصد العائلات  
الدورية ؟

عشرة التي أنجزها مع حبري بك . . أقصد حلاوة المستحق لكفائه  
والتي تعدى من متوسط الدرجات لآنك العلاوات الدورية الأوتوماتيكية  
وفوق كبير من هذه وتلك .

عنبرة التي تزعم أنها بنت أحمد الملقب بأبنا بـ المبالغ التي ستعمل أمانة للوظفين  
تصحبهم بمرور الزمن بحسنة .

فقدرة النبي المزعوم من صبري بك . قلت إنها تعطي لم في سفي  
الرخاء . أما إذا استمرت الحال ستة فانه أعلم بما سيكون .

ولكى أين لحضراتكم بالأرقام أن هذا الاقتراح قائم على أساس ملهى  
وقى أنلوهى حضراتكم الموازين التجارية والمقارنات الآتية :

كان مجموع الميزان التجاري لسنة ١٩١٦ ٦٨,٥٩٩,٠٠٠ جنيه وكانت كل ميزانية المصروفات ١٦,٦٣٠,٠٠٠ جنيه .

والميزان التجاري لسنة ١٩٣٢ لا ينتظر أن يكون ٦٠,١٩٢,٠٠٠ جنيه ومصرفات الباب الأول وحده ١٤,٧٠٩,٧٢٥ جنيناً .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٥ ١١٧,٤٢٤,٠٠٠ جنيه ومصرفيات  
الباب الأول كانت ١٣,٠٥١,٠٠٠ جنيه .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٦ ، ٩٤,١٥٩,٠٠٠ جنيه ومصروفات الباب الأول كانت ١٣,١٤٥,٠٠٠ جنيه .

وكان الميزان التجارى لسنة ١٩٣٧ ، ٩٧,٠٣٦,٠٠٠ جنيه ومصرفات  
الباب الاقل كانت ١٣,٥٩٣,٠٠٠ جنيه .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٨ ١٠٨,٥٦٥,٠٠٠ جنيه ومصرفات  
لباب الأول كانت ١٣,٧٩٥,٠٠٠ جنيه.

هذا ويلاحظ أن مجموع ميزان مصروفات سنة ١٩٢٦ كان ٣٩,٣٦٠,٠٠٠ جنيه.

وأن مجموع ميزان مصروفات سنة ١٩٣٧ كان ٣٨,٩١٩,٠٠٠ جنيه .

وأن مجموع ميزان مصروفات سنة ١٩٢٨ كان ٤٠,١٧٠,٠٠٠ جنيه .

وزارة المالية أن يقدم ما يباا بما اتخذته الوزارة من إجراءات تخفيض اعباءات مختلف أبواب الميزانية وما لحق بها من الموظفين من تخفيض بسبب استقطاع بدل السعة وغيره وقد اتصت اللجنة بما قدمه إليها سعادة وكيل وزارة المالية من البيانات خصوصا بعد أن تبين لها أن صبه التخفيض سيقع على كامل صغار الموظفين ولذلك رأت اللجنة رفض الاقتراح بالإجماع هذا حضرة الشيخ المقرم الحنم حسن صبرى بك .

على أن الأخط أن كل ما أدلى به حضرة الآن أمام المجلس مقبول من مذكرة وزارة المالية الخاصة بمشروع الميزانية وزاد عليه حضرة بعض البيانات التي ائتمد عليها في تعزيز رأيه .

(تصديق)

عشرة الشيخ المقرم حسن صبرى بك - لا زالت أولر أن لجنة المالية اتخذت قرارا ثم حدثت عنه وأن هذا ثابت في محاضرها .

عشرة الشيخ المقرم يوسف قطاوى باشا - إن ما يدور في اللجنة من المناقشات هواجس تمهيدية . أما قرارها النهائي فهو ما تضمنته تقريرها الذي ترفعه إلى المجلس .

عشرة صاحب السعادة محمد عبد الوهلب باشا (وكيل وزارة المالية) - واستطعت التمكن بما أجمعت إياه الآن حضرة الشيخ المقرم حسن صبرى بك لاشترط عليه بأن لا يكتف نفسه مؤنة هذا البحث الطويل العريض وذكر هذا الأرقام الكبيرة ونقل فقرات من المذكرة التي قدمتها الحكومة مع مشروع للميزانية لئلا لا أخالف حضرة الشيخ المقرم حسن صبرى بك ولا يمكن أن أخالفه في أن الحالة المالية سيئة ، ليست فقط في هذه البلاد وإنما هي سيئة في العالم طرا .

لم تخلف الحكومة مطلقا مع حضرة الشيخ المقرم حسن صبرى بك في أن الحالة المالية سيئة لدرجة تستوجب اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجتها .

لم تخلف الحكومة معه في أن الميزان التجاري أصبح في غير صالح البلاد . ولكن الحكومة أخلفت ولا تزال تخلف معه في أن الاجراءات التي اتخذتها كانت إجراءات يمكن أن يتخذ أكثر منها .

يتم حضرة الشيخ المقرم حسن صبرى بك أن الحكومة منذ بدأت الأزمات لم تتصرفا في تخفيف ويلات وفي العمل على تخفيض المصروفات جهد الطاقة إلا أن الحكومة وهي قرد الحلد الذي يصعب أن تكتف عنه في التخفيض رأت أن يكون التخفيض إلى ذلك الحد الذي يصبح كل تخفيض بهله ضارا بالبلاد الحكومية ومعتلا لسير الأعمال .

ماذا عملت الحكومة لتلافي الحالة السيئة التي لا تشكو منها مصر فقط بل العالم كله ؟

يسرني أن أقول إن مصر لم الرغم مما تواجهه أحسن حالا من غيرها والجراءات التي اتخذتها الحكومة هي إجراءات تبطط عليها .

ماذا عملت الحكومة في سبيل تخفيض مصروفات الدولة ؟

من نكث ترون حضراتكم أن في كل هذه السنين كان المقرر المصروفات في الباب الأول أقل مما هو مقرر لمصروفات هذا الباب في هذا العام ومن هذه الأرقام قوية الدلالة يظهر أنه إذا ما أقصص الباب الأول إلى ١٣,٣٢٨,٧٥٧ ١/٢ جنيه يصبح هذا المبلغ أيضا غير متناسب مع ما يجب أن يكون إذا ما لوحشت البيانات المديدة المينة قبل فهو يتبقى دائما أكثر مما كان مقررا للباب الأول في ميزانية سنة ١٩٢٥ وميزانية سنة ١٩٢٦ على أن ميزانية سنة ١٩٢٦ بلغت ٣٩,٣٩٠,٠٠٠ جنيه .

يضاف إلى هذا البيان الممدد المتقدم ذكره بيان آخر مأخوذ من نقص أسمار حاجيات المعيشة وهنا أتلو على حضراتكم ما جاء في مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

" بينما كان الرزق القياسي لأسمار الجلفة في سنة ١٩٢٦ : ١١٥ ١/٢ أصبح في سنة ١٩٣٠ : ١٠٤ وفي سنة ١٩٣١ : ٩٥ ١/٢ وذلك مقابل ١٠٠ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ " أضي أن وزارة المالية تصرح في مذكرتها المشار إليها أن أسمار الجلفة في حاجيات المعيشة في مصر نقصت في سنة ١٩٣١ عما كانت عليه قبل الحرب بمقدار ١/٢ في المائة وتصلون حضراتكم أن الزيادة في المصاحات في السنين الأخيرة كان معها غلاء المعيشة وسبق أن أشرت لذلك أن وزارة المالية يفت في مذكرتها أن الاسمار تزلت عما كانت عليه قبل الحرب بنسبة ١/٢ في المائة .

من كل هذا رأت المشار أن إقتاص مبلغ ٣,٣٦٨,٧٩٢ ١/٢ جنيها و ٥٠٠ مليم هو أقل ما يتيسر منه إمكان السيري نظير مشروع ميزانية المصروفات . وهي البرم تصرح بأنه إذا لم تقبل الوزارة إقتاص المصروفات على هذا الأساس مع عدم المساس بحق المجلس في إقتاص كل ما يمكن أن يمدى إليه البحث تفصيل لكل قسم من أقسام المصروفات فإن المعارضة لا تستطيع الموافقة على ميزانية مصروفات حكومة الدولة كما عرضتها للوزارة وترفض إقرارها .

وفيما على تفصيل مبلغ ٣,٣٦٨,٧٩٢ ١/٢ جنيها و ٥٠٠ مليم الذي قترح المعارضة تخفيضه .

مليم جنيه  
١,٤٧٠,٩٧٢ ٥٠٠ من اعتماد الباب الأول يوزع بالنسبة المذكورة في تقرير اللجنة .

— ١,٠٠٠,٠٠٠ من اعتماد الباب الثاني .  
٣٠٠ ٥٠٤,٩٠٤ من اعتماد الباب الثالث .  
٧٠٠ ٢٩٢,٤١٥ من اعتماد الأبواب الأخرى يوزع كما جاء بالاقتراح الثابت نصه في تقرير اللجنة .

٣,٣٦٨,٧٩٢ ٥٠٠ ٠

المقرر - لقد تقدم حضرة الشيخ المقرم حسن صبرى بك باقتراحه إلى لجنة المالية التي كانت تظن في بادئ الأمر أنه مفيد ومولد إلى تخفيف الصبه عن ميزانية الدولة ولذلك قبلت اللجنة المناقشة في الاقتراح ودرسته بصفة تمهيدية . ولما بدأت اللجنة تلك الدراسة طليت من سعادة وكيل

لاتزال عالية . ثم لا تزال راقيا عاليًا بالنسبة للجزائرية . ولكن ارجو ان يوجه النظر إلى حلة اعتبارات .

تختلف اعتبارات ( المهاج والأجور المرتبات ) في ميزانية عناني ميزانية الدول الأخرى فميزانيات هذه الدول لا تشمل مهاج وأجور عمال السكك الحديدية والبنطون . وانظره . وتقوم هيئات محلية في هذه الدول بشؤون التعليم والمستشفيات . فلا تدخل مهاجاً موظفي هذه الهيئات في ميزانيات هذه الدول أيضاً . من هذا ترون أن الأسلوب الخاص لميزانية الدولة المصرية يضع أمام الناظر دليلاً كبيراً في الباب الأول ( المهاج والأجور المرتبات ) وهو في الواقع لا وجود له في ميزانيات الدول الأخرى . فترون حضراتكم أن وجه القارنة بيننا وبين غيرها .

هذا فيما يخص بالباب الأول الخاص بالمهاج والأجور المرتبات . من جهة عامة . وسأتكلم عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بصفا خاصة فيما بعد .

ما إذا علمت الحكومة في المصروفات العامة . لم تدخر وسعاً في تخفيض المصروفات العمومية ( الباب الثاني ) فأذا ما تصفحتم حضراتكم ميزانية سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٢ تجدون أن التخفيض الذي أصاب هذا الباب في كل فروعها بلغ نحو مليون جنيه من أصل مائة مليوناً من الجنيهاً في طرف ستين . فهذه نتيجة جديرة بأن يفتتح بها .

أما الباب الثالث ( الأعمال الحديدية ) فقد كان أيضاً موضع عناية الحكومة . بالرغم من أن حرافق البلاد في حاجة شديدة إلى الإبقاء على حياها شديدة إلى التطور . في حاجة شديدة إلى التميز . فإن الحكومة مع هذا تدخر وسعاً في الاحتياط كل الحيلة . فخفضت مصروفات الباب الثالث حتى أنها لم تدخر هذا الاسم للأعمال الحديدية إلا بالمبالغ اللازمة للاحتياط في الأعمال المتصادمة عليها . وشيئاً طفيفاً لأعمال لا مفر منها .

هذه الإجراءات التي تؤيدها الأرقام المروضة في الميزانية تدل على ميل الجهود القيمة التي بذلت في سبيل التخفيض . والتي كتم فيها ترويضاً حضراتكم أن الميزانية قد تضخمت تضخماً كبيراً .

ذكر حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أنه اقترح على لجنة المالية مجلس الشيوخ أن تخفف من ميزانية المصروفات ١٩٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريباً . قسمها إلى الأقسام الآتية . ١٤٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الباب الأول و ١٢٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الباب الثاني و ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الباب الثالث . و ٢٩٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من أبواب أخرى .

حينما استعيت إلى لجنة المالية . وكان حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح حاضراً . بينت لحضرته ولجنة أن اقتراحه لم يبن على أساس صحيح لأن حضرته أتى بنظرة على مجموع اعتبارات الباب الأول وقصدت ١٤٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . واقترح تخفيضها بنسبة ١٠٪ فتكون قيمة التخفيض ١٤,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ولكن حتى ذلك الوقت لم يكن حضرة الشيخ المحترم يأخذ بعفريات أعضاء لجنة المالية عرفوا مدى تأثير تلك التخفيضات على ألقاف المخططة من الموظفين . وعندما أعطيت في هذه الأرقام

منذ سنة ١٩٣٠ بدأت الحكومة تبحث أبواب المصروفات قلدا قلدا - بدأت بمسألة الموظفين فحاولت بشي الوسائل ووجدت أن العلاج الناجع في هذه المسألة يكون بتقييد معقول لأن كل طرفة عمال وكل تخفيض لا يرتكز على أساس بحث مستفيض كالتخفيض المقترح من شأنه أن يضر بسير الأعمال ولا يفيداً .

ماذا علمت الحكومة في مسألة الموظفين في بادئ الأمر ؟

وجدت أن لجنة الموظفين العليا التي شكلت بناء على رغبة البرلمان السابق قد سارت في بحوثها شوطاً محدوداً فضمت تلك اللجنة وولت أعمالها إلى مكتب في وزارة المالية وسار هذا المكتب شوطاً جيداً في بحث عدد الوظائف في المصالح المختلفة ويمكن أن أذكر حضراتكم بعض الأمثلة . فقد بلغ الوفر في الوظائف في الديوان العام بوزارة المالية تسعين ألف جنيه وقصيلة الأموال المقررة ستين ألفاً وكانت نتيجة التخفيضات في السكك الحديدية أن تقرر الاستثناء من وظائف إنفا ما أقيمت بلغت اعتماداتها نحو نصف مليون جنيه .

على هذه الأمثلة سارت الحكومة وتسير دائماً وقد لا تظهر أمام حضراتكم نتيجة ذلك التخفيض لسبب معقول جداً هو أن الحكومة رأت ألا تخاف في البلاد مشكلة بطالة فتلقى بالمدد الكبير الزائد من الحاجة من الموظفين إلى الشارع وأظن أن حضرات الشيوخ المحترمين يوافقون على أنه لا يمكن أن تعمل الحكومة بيبها على إلقاء آلاف الموظفين في الطرقات .

لم تحلف جهود الحكومة عند هذا الحد بل أصدرت الحكومة قراراً بوقف شغل الوظائف الحالية إلا بقرار من مجلس الوزراء . ما معنى هذا ؟ مني هذا أن كل وظيفة حكومية تخلو في أي مصلحة يمرض أمر شغلها على الوزير المختص . وعلى وزارة المالية . وعلى اللجنة المالية . وعلى مجلس الوزراء . ماذا كان يمكن أن يقع من اللغة والشدة أكثر من هذا ؟ لم تحلف الحكومة عند هذا الحد . بل وضعت لوظائف كادراً جديداً . وترتبت للوظائف الجديدة . خفضت من مقتضاها الدرجات بسبب خففة . تراوح بين عشرة وخمسة عشر في المائة . ورتبت للمهاج على أساس متوسط الدرجات الجديدة . فأوقف تيار المراتب الدورية المستمرة الذي كان يهبط كاهل الميزانية السنوية طويلاً . وأكثر من هذا فكرت الحكومة جديداً في وقف المراتب والتقييدات . وأصدرت قراراً من مجلس الوزراء في شهر أغسطس الماضي قضى بهذا الإيقاف .

لم تحلف الحكومة بهذا القرار . فأصدرت في شهر سبتمبر الماضي قراراً بتقييد ضريبة القطن إلى النصف . وذات أن تعرض ما تخففه ميزانية الإيرادات من ذلك بفرض ضريبة للنفقة على مهاج الموظفين . ثم ذلك في شهر سبتمبر الماضي . على أنها عندما أرادت أن تعد الميزانية الجديدة وجدت أن الظروف تسمح بزيادة ذلك المستطع فرغته . بحيث أصبح ما يخفف من مهاج الموظفين ويضاف إلى الإيرادات قد يبلغ ثمانية آلاف جنيه .

وي حضرته الشيخ المحترم حسن صبري بك أنه مع هذا كله لا تزال ميزانية المصروفات وعوضها البنسبة الأول ( المهاج والأجور المرتبات )



أولئك الموظفين الذين يتقاضون ١٨٠٠ جنيه هم كبار الموظفين .  
وعظمهم من خدموا الحكومة مدة طويلة . بحيث وصل معظمهم إلى  
أقصى الماش . أى إلى ١٠٨٠٠ جنيهاً . فيكون بناءً على هذا الاقتراح مستشار  
حكمة القضاء والإبرام أو وكيل الوزارة أو رئيس لجنة التقاضي يخدم  
الحكومة بمرتبة ١٨٠٠ جنيهاً في السنة . يا حضرات الأعضاء هناك كانت  
خدمة الحكومة مفرية فانه لا يليق بكلمة الحكومة أن تستخدم مستشار  
حكمة القضاء ببلغ ١٨٠٠ جنيهاً في السنة .

عند ما أدليت هذه البيانات أمام لجنة المالية أخذت بوجهة نظر الحكومة  
وتبين لها أن هذا الاقتراح لا يمكن الأخذ به من الوجهة العملية .

أما فيما يخص باقتراح حصرية من المصروفات العمومية . فقد بينت أن  
تلك المصروفات . قد خفضت في خلال السنتين الأخيرتين نحو مليونين من  
أسد عشر مليوناً . ولم يبق ظم من أرقام هذه المصروفات لم تمسدها التخفيض  
من إيجار . وأدوات كتابية . وقود . وعليق . ومياه . وإضاءة . لم يبق ظم  
لم يخفض . ومعظمها خفض بما يزيد على عشرين في المائة في السنة .

قد يقول حضرة الشيخ المحترم حسن مبري بك إن هذه الأرقام تحمل  
تخفيضاً . يجوز ذلك . ولكن لا يمكن أن تكون طرفة عين وانهاضاً أن تترجم  
أرقام المصروفات بأن على المفرد والاضافات العامة . لا يمكن أن تخلف  
أسماراً جديدة ونحن مقبوضون بقود وأسعار وانخفاضات وقد علمنا أقصى  
ما يمكن التخفيض .

في الباب الثالث الخاص بالأعمال الجديدة . وقد دعشنا جداً إذ لمعنا  
أن لجنة المالية يجلس للشيخ تطلب وقف الأعمال الجديدة . تلك الأعمال  
التي تقوم عليها راحة البلاد .

عند ما قدمت لجنة الأرقام التي تؤدي بطريقة جلية واضحة أن المسائل  
المطلوبة للأعمال الجديدة - ما عدا نصف مليون جنيه - هي لإنجاز أعمال  
متصادمة عليها وبدون فائدة . وأن نصف المليون الجنيه هو لأعمال ضرورية  
كتقوية قنطرة الدكا وأسيوط وإنشاء مستشفيات ومدارس وأن كل هذه  
الأعمال حيوية فلا سبيل إلى تخفيض الاعتمادات الخاصة بها . عند ما قدمت  
الجنة هذه البيانات أخذت بها ورات أن الحكومة لم تكن رصداً في العمل  
على تخفيض المصروفات في أبواب المزاينة كافة .

لا أريد أن أميب على حضرة الشيخ المحترم حسن مبري بك أميابه من  
الحلقة المالية فكلها ستستأن منها ولكني أريد أن أقول إن الحكومة لم تخرج  
وسداً في سبيل الوصول إلى تخفيض الشفقات تخفيضاً يتفق مع موارد البلاد .

ولئن كان حضرة الشيخ المحترم حسن مبري بك قارئ مصروفات الدولة  
بحركة التجارة فقد فانه أن يشارن أيضاً الإيرادات بحركة التجارة .

وعلى كل حال فكون الميزان التجاري في غير مصلحة البلاد لا يمكن وحده  
للدلالة على الحالة . فهناك ما يسو به الميزان الحسابي - وهو ما يتعرض  
له حضرة الشيخ المحترم - وقد يكون فيه ما يؤيد الميزان التجاري في كثير  
من الأحوال :

أن حضرة الشيخ المحترم لم يخفض باقتراحه الماهيا قطع . بل تناول أجور  
العمال . وقد بينت لجنة المالية أن أجور هؤلاء العمال خفضت تخفيضاً  
كبيراً في السنتين الأخيرتين بحيث لم يبق مجال لأدنى تخفيض . ويمكن  
أننا في سنة ١٩٣٢ ندفع للعامل قرشين أو ثلاثة قروش يومياً في بعض الأحوال  
فإنه لم يبق مجال للتخفيض فيما يخص بأجور العمال . وكذلك بينت لجنة  
المالية فيما يخص بالمرتبات أن مجلس وكلاء الوزارات تناول تخفيض  
المرتبات تخفيضاً واسعاً للمدى بحيث لم يترك أي نوع من المكافآت  
والمرتبات لم يتناوله تخفيض عس حتى أصبحت المرتبات في حدودها  
الدينية .

يقع بعد هذا ماهايا الموظفين فقد ما أجرينا البحث في الأرقام . وعرضت  
ذلك البحث على حضرات أعضاء لجنة المالية تبين لهم طريقة جلية أن  
معظم السبه - إذا ما أخذ باقتراح حضرة الشيخ المحترم - سيكون واقعاً  
على مصادر الموظفين الذين يتقاضون ديون بحسب ما جنيته في السنة . هؤلاء  
سيدفعون مليوناً وثمانمائة ألف جنيه . عند ما رأى حضرات أعضاء اللجنة  
هذه النتيجة التي لم يكونوا يعلمونها من قبل - ولم يكن حضرة الشيخ المحترم  
محمد عيب باشا حاضراً جلسة اللجنة التي أصدرت فيها قرار التخفيض .

**قصة الشيخ المحترم محمد عيب باشا** - في أية جلسة لجنة كان هذا ؟

**قصة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية)** -  
في الجلسة التي تقرر فيها التخفيض .

**قصة الشيخ المحترم محمد عيب باشا** - في جلسة اللجنة التي تقرر فيها  
التخفيض لم أكن موجوداً . وكان الواجب أن تحيط اللجنة بما هذا  
القرار . ولم أطم بالأرقام إلا في الجلسة التالية عند حضور سعادة الوكيل فيها .

**قصة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية)** -  
لم تختلف في شيء إذئذ .

وما قلته هو أن الاقتراح لم يكن مبنياً على أساس حسابي مطلقاً . بل على  
أن اللجنة لم تتعرف السبه الواقع على كل فئة من الموظفين . واستغرب  
حضرات أعضائها أن مليوناً وثمانمائة ألف جنيه تقع على كامل مصادر الموظفين .  
أما فيما يخص بكبار الموظفين فقد عرضت على اللجنة أن الاقتراح من  
الوجهة العملية غير مقبول .

( حضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء  
وزيد المالية ) .

يقول حضرة الشيخ المحترم المتكلم خفضوا عشرين في المائة من الماهيا  
التي تجددت في ١٨٠٠ جنيه فما فوق . وقربت به ذلك أن الموظف الذي  
يتقاضى ١٨٠٠ جنيه يصبح يتقاضى ٢٢٠٠ جنيهاً بعد خصم المشرقة في المائة  
الخاصة بالمالاش . والعشرين في المائة المقترحة .

فرع ٤ - حضرة ساحة النظرة السلطنة ملك

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الأول وقدره ١٠٩٢ جنيتا - ماهيات وأجرومرتبات ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الأول وقدره ١٠٩٢ جنيتا - ماهيات وأجرومرتبات .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثاني وقدره ٣٠٠ جنيتا - مصاريف عمومية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الثاني وقدره ٣٠٠ جنيتا - مصاريف عمومية .

قسم ٣ - مجلس الوزراء

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الأول وقدره ٩٨٧٩ جنيتا - ماهيات وأجرومرتبات ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الأول وقدره ٩٨٧٩ جنيتا - ماهيات وأجرومرتبات .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثاني وقدره ٥٣٣٠ جنيتا - مصاريف عمومية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الثاني وقدره ٥٣٣٠ جنيتا - مصاريف عمومية .

قسم ٤ مكتب المستشارين المالي والقضائي

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الأول وقدره ١٦٨٢٥ جنيتا - ماهيات وأجرومرتبات ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الأول وقدره ١٦٨٢٥ جنيتا - ماهيات وأجرومرتبات .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثاني وقدره ١٦٦٠ جنيتا - مصاريف عمومية ؟  
( موافقة ) .

هل أتى مع تسليمي بأن الحالة التي نجتازها الآن سيئة فاني أقدر أننا خير من غيرنا وأنه في هذه الأونة - التي لم تستطع أرحم الدول قدما في الشؤون المالية وأرقى البلاد كلها في الأمور الاقتصادية أن توازن ميزانيتها - تقدمت الحكومة المصرية بميزانية متوازنة توازننا حقيقيا لا مفتعلا .

أمام كل هذا لا أرى في المجمع التي تقدم بها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ما يدعوا إلى تغيير القرار الذي أصدرته لجنة المالية وهو القرار المبرور على حضراتكم الآن .  
( تصفيق ) .

قسم ١ - مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك

فرع ١ و ٢ و ٣

**محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك** - إن الفريقين الأول والثاني من مشروع ميزانية مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك لا يجوز التصرص لما واختلف اللجنة فيما عداهما .

**الرئيس** - طبعاً . وإنني بعد مخصصات جلالة الملك ومرتبات حضرات أعضائه البيت الملكي فرعي ١ و ٢ تنتقل الآن إلى أخذ الرأي على الاعتداد المقدّر للباب الأول من فرع ٣ ( ديوان جلالة الملك ) وقدره ١٥١,٢٠٤ جنيتات - ماهيات وأجرومرتبات ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الأول وقدره ١٥١,٢٠٤ جنيتات - ماهيات وأجرومرتبات .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثاني وقدره ١٦٤,٦٩٦ جنيتا - مصاريف عمومية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الثاني وقدره ١٦٤,٦٩٦ جنيتا - مصاريف عمومية .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثالث وقدره ٦١,٢٢٠ جنيتا - أعمال جديدة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الثالث وقدره ٦١,٢٢٠ جنيتا - أعمال جديدة .

( انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ) .

فالمعلم لحضراتكم أنه بعد أن حصلت مصر على استقلالها وأصبحت ذات سيادة معترف بها من الدول الأجنبية ، رفعت هذه الدول مرتبة وكالاتها السياسية في مصر إلى درجة مفوضيات يرأسها وزراء مفوضون معتمدون لدى ملك البلاد ، وكان لا بد لمصر إذن من أن تنشئ التمثيل الخارجي في البلاد المختلفة لديها جريا على العرف المتبع في هذا الصدد وأن تنبأ في كل بلد المكان الذي يوافق على تمثيل ذلك الاستقلال وتلبيته كما كان من مستلزمات قلم مصر شؤونها الاقتصادية أن تحصل على خدمة مصالحها في هذا الباب بإنشاء القنصليات حيث توجد اتفاقية من إنشائها .

نعم كان لا بد من ذلك فأننا إذا نظرنا إلى الدول المستقلة رأيناها تمتع بممثلين في مختلف بلاد العالم سيرا وراء إنشاء علاقات حسن التفاهم بينها وبين الأمم المختلفة . وبحقها القواعد السياسية والأدبية والاقتصادية التي يجنبها البلاد من هذا السبيل . كما أننا إذا نظرنا إلى الدول الناشئة وجدنا أن أول ما وجهت إليه عنايتنا بعد استقلال زمام أمورها هو أنها أنشأت الهيئات الدبلوماسية حيث رأت النفع والفائدة من ذلك . ولكن تكون كل اتصال وثيق بالدول الأخرى وممثليها . وهذا عملت بولونيا وتشيكوسلوفاكا والهرز كاجرت عليه ففندا وليتوانيا وأستونيا ، فقد أنشأت بولونيا سفارات ومفوضيات في برلين وواشنطن وبيونس آيرس وريودي جانيرو وصوفيا وكوبنهاغن . . . الخ ومجموع ما أنشأته ٢٩ هيئة دبلوماسية في ٢٩ مملكة وأنشأت تشيكوسلوفاكا التمثيل الدبلوماسي في بيرمان وطوكيو وريينا ولندره وباريس وويامست وبرن وروما . . . الخ ومجموع ذلك ٣٠ هيئة في ٣٠ مملكة وأنشأت الهرز كاجرت في واشنطن وبيونس آيرس وريودي جانيرو ولندره وباريس وأثينا . . . الخ ومجموع هيئات مشرورة في عشرين مملكة . أما ففندا فأنشأت هيئات تمثيل في برلين وباريس ولندره وريودي جانيرو ومافانا وطوكيو وأوسلو . . . الخ ومجموع هذا ١٩ هيئة في ١٩ مملكة . ولقد كان هم هذه البلاد جميعا هو الوجود حيث توجد البلاد القديمة الأخرى وأن تحصل لبلادها في مختلف الأوساط المتقدمة على ذلك الاحترام والتقدير وتلك المزايا التي تمنحها التقاليد للأمم المستقلة دون غيرها ذلك أنه علامة على تلك المصلحة السياسية أو الاقتصادية التي يرى إلى تمثيل السبيل لخدمتها بذلك الإنشاء توجد مصلحة أدبية أخرى تحرص الدول على تحقيقها كل الحرص . ألا وهي تروا مكانها في وسط الدول المستقلة .

فلا تعجبوا إذن إن رأيتم مصر تسلك السبيل الذي سبقتها فيه الدول الأخرى وتنشئ ما لا يزيد عن ١٣ مفوضية في مختلف البلاد ، ولا تعجبوا إن رأيتم اليوم أمانع من هذا الزمن اثنين لاستقلال مصر .

..

وقد بدت تلك الحالة النفسية يوضح عند ما عرضت ميزانية وزارة الخارجية في البرلمان في سنة ١٩٣٦ ولكن ما لبث الأمر أن تمسح بفضل حكمة رؤساء البلاد وشيوخها وصلى نظرم ، وبسطة وزارة الخارجية إذ ذلك المجلس حقيقة الحال وما لازم الخطوات الأولى من أخطاء طيبة بلزكم شيء في البدء والابتداء والتكوين . وتم الأمر على ترتيب هيئات التمثيل ترتيبا جيدا وعلى تخفيض عدد الموظفين والمهام والمرتبات

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد للقدر الباب الثاني وقدره ١٩٦٠ جنبا - مصاريف عمومية .

قسم ٥ - وزارة الخارجية  
تقرر اللجنة (راجع الملحق رقم ٣٢) .

على كتاب وارد من وزارة الخارجية هذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرى دولكم السبع لحضرة صاحب العزة شريف صبرى بك وكيل وزارة الخارجية ومحضره مصطفى درويش أفندي مدير الإدارة المالية بحضور جلسات مجلس الشيوخ لتقديم ما يطلب من البيانات عند النظر في ميزانية وزارة الخارجية سنة ١٩٣٣-١٩٣٤

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

وزير الخارجية

٩ مايو سنة ١٩٣٢

بعد الفتح بجي

( محضره صاحب العزة شريف صبرى بك وكيل وزارة الخارجية ومحضره مصطفى درويش أفندي مدير الإدارة المالية بوزارة الخارجية ) .

مقدمة صاحب المعالي هير افتتاح بجي بلدا وزير الخارجية - أيها السادة : أرجو أن تسمحوا لي في مناسبة عرض ميزانية وزارة الخارجية على هيئة مجلسكم الموقر أن أقدم لحضراتكم بعض البيانات الخاصة بوزارة الخارجية وميزانيتها وجوهدها مؤملا أن تعاون هذه البيانات على فهم حقيقة الحال في أمر هذه الوزارة وأن يكون لما أثر في إزالة ما تسرب إلى النفوس من الشكوك وما يكاد يروح في الأفهام من الصور غير المطابقة للحقيقة عن التمثيل السياسي وقواته وما يؤمل منه لخير البلاد . وأعتقد أنني بهذا العمل أؤدي واجبا مزدوجا نحو التمثيل المصري في الخارج - وهو رمز السيادة - ونحو أولئك المواطنين المخلصين إلا كفء الذين يتقربون عن وطنهم الم محبوب ويحملون مشاق الحياة في مختلف الأجواء في سبيل خدمة هذا الوطن وإصلاحه .

ولأن لأرجو أن تتسع صدوركم لسباح كلمتي وإن طالت فقد كثرت الكلام في هذا الموضوع وما أتى به فيجد كلامه دونه نظر ميزانية الخارجية في البرلمان منذ أن أنشئ التمثيل الخارجي إلى اليوم ، وأثر ذلك في الرأي العام كبير إذ أنه يساهم على بناء حالة نفسية سليمة لفكرة التمثيل ، ومن مصلحة البلاد أن تتضافر على تبديد تلك الشكوك وأن تنتهى تلك الجملات التي لا يوجد ما يبررها ، فقد قل الموضوع جميعا وضغطت الميزانية في أشتى الحدود واقتصرت على عدد هيئات التمثيل وفي الكلام الذي تتألف من كل هيئة على أقل ما يمكن الاستفادة من العمل الذي وجدت هذه الهيئات من أجله .

إلى الحد الذي لا يمكن التوصل منه كما ألفت بعض هيئات التتيل الدبلوماسية والقنصلية وحول نظام البعض الآخر على الصورة التي ظل الحال عليها إلى اليوم ، وقد رمي في ذلك الدرس والتجسس استبقاء التتيل الخارجي في البلاد التي لمصر فيها مصالح وعلاقات وثيقة ، وغير خاف على حضراتكم أن عدد الرعايا المقيمين في البلد الأجنبي ليس هو المقياس الذي تقاس به المصلحة كما يجيل للبعض ، بل إنما يلحظ ما هناك من علاقات ودية يراد إظهارها ، أو مصالح اقتصادية وتجارية يمد على خدمتها ، وهذا ما نرى مثله واضحا إذا أنشينا نظرة إلى هيئات التتيل الأجنبية في مصر ، فمن بينها ما لا يكاد يكون لها رعايا مقيمون في هذه البلاد .

ولقد سجلت مضايقات المقيمين للعقود في ثروت بأشكال تلك الهيئات المستغنية التي قرب بها إلى الأندمان صورة الفوائد التي يجنيها مصر من الوحيات السياسية والاقتصادية والأدبية من تتيلها لدى الدول الأجنبية . وشرح وأدى بيان ما يطوى عليه ذلك من فائده ومصلحة فتنين اليوم من تكرار الكلام في هذا الشأن لأن ذلك معلوم لحضراتكم ولم يمكن الأدلاء به إلا على سبيل التذكير .

ولقد كان المأمول يا حضرات الشيوخ المحترمين بعد أن تبدحت السحب أن تزل تلك الحالة النفسية ويستقر في ذهن الرأى السام ما اكتشفت منه تلك المشائعات المستغنية من اعتراف بقاء التتيل ضروريته ، ومن الامتنان إلى زوال كل مبالغة في تقديرها الميزانية ، خصوصا ولقد تم هذا التجسس والتدليل في عهد الوزارة الاشتراكية فكان من اتحاد الكلمة الأخيرة أضعف دليل على مجرد النتيجة التي تمت من كل شائبة إلا خدمة المصلحة الوطنية . ثم كان المأمول بعد ذلك أن تسير الأمور في جو من المودة والاطمئنان يمكن وزارة الخارجية ورعاياها من القيام بأعمال العمل الدقيق الموكول إليهم ، ولكن للأسف طاحت المحلات إلى الوجود وهذا ما دعاني لوسط الأمر من جديد أمامكم وأرجو أن تنتهي بعد ذلك حالة الغلق التي تساور بعض النفوس وتتبدد الطامحات التي تتشر في الرأى العام وتزول من النفوس تلك المؤثرات التي كادت أن تجعل وزارة الخارجية وهيئات التتيل معزولة فحينئذ في حاجة إلى تأييد الرأى العام ونقته لكي توفى إلى تحقيق ما وجدت لأجله من الأغراض السامية ، ويكون لذلك صدى في الخارج يضمنها في المثرة اللاهية بها من حيث الكرامة والتقدير في نظر البلاد المعتمدة لديها .

..

وأبدأ بالإشارة إلى موضوع التتيل الخارجي وفوائده مطلقا لا أجد مبررا للامتناع في الكلام عن موضوع مفروغ منه - كما ذكرت - بعد أن تكررت المناقشة فيه في إدوار البرلمان المتوالي ، وبعد الكلمة الشافية الجليلة التي أدلى بها دجلة رئيس مجلس الوزراء أثناء في مجلس النواب ، وبعد أن أقرت البرلمانات تلك الفاتحة واقتضت بها فاضحت ميزانية وزارة الخارجية بل واقترحت من منحها زيادة وتوسعا في هيئات التتيل أكثر من الكادر الذي جعلته وزارة الخارجية .

لكن بعد ذلك ما بين سنة ١٩٢٦ إلى الآن بما أنشئ به بناء

وليس لدى ما أزيد من هذا البيان سوى الرهبة أن تقدر جهود وزارة الخارجية ورجال التمثيل في سبيل قيامهم بواجبهم المقدس متحمسين في ذلك الكثير من المتابعين والنفقات في ملغم الخاص يشجعهم شعورهم أنهم إنما يقومون بواجب رفيع كلمة مصر في الخارج وبناء المستقبل الزاهر الميمد للوطن .

وزارة الخارجية - أيا السادة - لم تخرج إذن من حدود الدائرة التي رحمتها ميزانية سنة ٢٦-٢٧ بل إنها بالعكس قد حملت على تحقيق أكثر ما يمكن من التوفير والاقتصاد الذي تدعو إليه ضرورات الظروف الحاضرة وأؤكد لحضراتكم أنني شخصيا أشعر تمام الشعور بشدة الحالة المالية العامة وقد كان هذا الشعور يدفعني دائما إلى ضبط المصروفات ، وقد ضغطت فعلا إلى الحد الذي لا أسيل التزول منه .

ولا أخفى في حاجة بند ما قمته من مبادئ إلى الكلام على تفصيلات الاعتادات وتجربتها من كل ما يمكن أن يوصف بالكبح ولا أقول البذخ كما يجري على لسان بعض المتشددين فإن أرقام الميزانية تدرس بكل دقة في الوزارة وفي اللجنة المالية في تمثل لحصا في البرلمان وفي هذا كل ما اعتقد كل الضيف ، وإنما أقول وأؤكد للجميع أن ما يعطى لموظفي التمثيل الخارجى للمصريين من مبالغ ومبرات وإحاطة كما أن ما يصرف لرؤساء هيئات التمثيل الدبلوماسية لا شيء فيه من الإسراف ، بل هو لا يكاد يكتفى الآن ضرورات الحياة في البلاد الأجنبية ولكافيت التي تقتضيها طبيعة التمثيل . وقد حل ذلك شكوى الموظفين الخراجية ، خصوصا في بعض البلاد حيث تكاليف المعيشة مرتفعة جدا . والمقارنة بين ما تعطيه مصر لموظفيها وبين ما يتأمله زملاؤهم الأجانب تدل على أن مصر لم تتعد الحدود المتفاعة مع ما يتأمله ومركزها القوي كما أنها لم تنفل أمر كرامتها وكرامة ممثليها في الخارج .

ولا بد لي من الإشارة هنا إلى أن أغلب موظفي هيئات التمثيل المصري في الخارج كانوا يعتمدون كثيرا على مواردهم الخاصة في غير تقدير من إرادتهم للظهور بالمظهر اللائق لكرامة وظاههم والحلول في المكان الحق وصفتهم التمثيلية في الأوساط الاجتماعية ، ولولا ذلك لما أمكنهم القيام بواجبهم . وقد تأتت مع الأسف تلك الموارد الخاصة بالاضافة المالية وأصبحوا يعانون كثيرا في سبيل الاحتفاظ بالمظهر اللائق بهم ، وذلك تضحية منهم تذكر بالثناء والافتخار .

أما ما تتم به وزارة الخارجية من الزيادة في التوسع في إنشاء هيئات التمثيل لأمر لا دليل عليه لأن ما أنشئ في الفترة ما بين سنة ١٩٢٦ والسنة الحاضرة كان مبيلا كما قدمت في اقتراح البرلمان أو موافقته .

كما أن الجهات الموجودة فيها المفوضيات والتفصيلات لمصر بها كلها ملاقات وروابط وثيقة ومصالح اقتصادية كثيرة وقد بحث هذا الموضوع عدة مرات في البرلمان واتتهى إلى الاقتراح به والموافقة عليه ، لا بل إن وزارة الخارجية على العكس من تلك التزمته التي يستتبع البعض نسبتها إليها قد قامت من نقاء ضمها بالذات فضيلتي أذني ونياورليانز ومكتبين فضيلتي في حيفا وحلب وألفت الاتحاد الذي كان مقررا لإنشاء تفصيلية في هبأى حين تيسرت

فلو استبعدت هذا المبلغ الذي أوجده الظروف القاهرة وما أودع للهيئات الجديدة والوظائف التي أنشئت بعد ميزانية سنة ٢٦ - ٢٧ وقدر ذلك ١٤,٥٩٦ جنيها وقارنا في الباقي بمذاك من اعتادات الميزانية المعروضة على حضراتكم وهو يصبح ١٨٠,٩٤٢ جنيها ، وبين اعتادات ميزانية سنة ٢٦ - ٢٧ البالغة ٢٩,١٤٧ جنيها لوضح لحضراتكم أن هناك اقتصادا حققته الوزارة في الفترة بين الميزانيتين يبلغ ٧٩,٢٥٠ جنيها . وأرجو أن يلاحظ أن أعمال التأشير على جوازات السفر وغيرها من الأعمال التفصيلية تجيء بإيراد سوى مقدار من مشروع الميزانية يبلغ ٢٠,٥٥٠ جنيها وتوسط المتحصل منه في السنوات الثلاث الأخيرة يبلغ ٢٩,٨١٧ جنيها .

وبناء على ذلك يكون ما تتكفله بوزارة الخارجية والتمثيل الخارجى بإجمعه من ميزانية الدولة لا يتجاوز ٢١٥,٤٨٨ جنيها إذا استبعدنا الاتحاد المقدر للإيرادات .

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد أن أضف أمام حضراتكم بعض الأرقام التي أمكن جمعها الخاصة بميزانيات بعض البلاد التي حصلت أخيرا على استقلالها وغيرها وأثبتت - كصغر - التمثيل الخارجى ومقدار الاعتادات المخصصة لوزارة الخارجية والتمثيل الخارجى ونسبة ذلك إلى مجموع الاعتادات السنوية لتروا مبلغ الفرق بين ما تتكفه مصر من وزارة خارجيتها وتمثيلها وتبينوا مبلغ ما في محلها من التواضع :

١ - بولونيا - تبلغ ميزانيتها العامة ... ٧٩,٠٠٠,٠٠٠

ومخصص لوزارة الخارجية مبلغ ... ٢,٣٠٠,٠٠٠

منها هيئات التمثيل مبلغ ... ٨٨٠,٠٠٠

٢ - تشيكوسلوفاكيا - تبلغ ميزانيتها العامة ... ٧٥,٠٠٠,٠٠٠

ومخصص لوزارة الخارجية مبلغ ... ١,٣٠٠,٠٠٠

منها هيئات التمثيل مبلغ ... ٠,٦٥٠,٠٠٠

٣ - تركيا - تبلغ ميزانيتها العامة ... ١٨٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيها تركي

ومخصص لوزارة الخارجية مبلغ ... ٣,٠٩٠,٠٠٠

جنيها

٤ - أما مصر - فتبلغ ميزانيتها العامة ... ٣٩,٣١٦,٠٠٠

ومخصص منها لوزارة الخارجية مبلغ ... ٣٣٥,٠٠٠

بما في ذلك ٢٠,٥٥٠ جنيها المخصص بصفة مؤقتة للفرق العملة

منها هيئات التمثيل مبلغ ... ١٢٥,٠٠٠

وبناء على ذلك تكون نسبة الاعتادات المخصصة لوزارات الخارجية إلى

الميزانية العامة في هذه البلاد كما يأتي :

بولونيا ... ٢,٣ / ٧٩

تشيكوسلوفاكيا ... ٢,٣ / ٧٥

تركيا ... ٠,٦٥ / ١٨٥

مصر ... ٠,٦٥ / ٣٩

أن ضرورات الاقتصاد تدعو لذلك ، وإن القائمة من وجود هذه التسهيلات والمكاتب لا تتكافأ مع ما يستدعيه وجودها من التفتات .

لم يبق بعد ذلك من وجوه الانتقاد ونسبة التبذير والبلذخ إلى وزارة الخارجية إلا موضوع صدور المفوضيات وأكثرت ما قد يتوهم البعض من أن مصر تقاوم في أثناء هذه الدور قدرتها المالية ومزيتها بين الدول ، وإلى أقدم حضراتكم أن تمثيل مصر من هذه الناحية متواضع لا يبالغة فيه . وأن ما يقتضى من النور يلعب في علاوة على اتفاق مع مركز مصر تكافؤه مع ما يصرف أجرة وتناميه مع قيمة المثل في الوسط الموجود به . وأن ما يفتقر على تأييد هذه الدول لا يزال بعيداً عن أن يعادل ما احتلت الدول أن تزين به دور تمثيلها رضا لشأنها في النفوس واحتفاظاً بكرامتها وعزتها الوطنية ولا شك أن كثيراً من حضراتكم قد تهيأت له أثناء أسفاره في أوروبا فرصة مشاهدته المباني التي تشيدها الدول لمثيلاتها الثقيلة وما يمتحى به من لمحاتها في أحسن المواقف وحل أغنى طراز . ولماذا ذهب بكم بعيداً . انظروا حضراتكم إلى هيئات التمثيل الأجنبية في مصر وإلى مبلغ العناية التي توجها إلى الظهور بالمظهر اللائق ببلادها . انظروا إلى دار المفوضية الفرنسية والمكان المنشأة به والطراز المشيدة عليه ولا بد أن كثيراً من حضراتكم تهيأت له فرصة الدخول في هذه الدار ورأى ما تزين به من الداخل من زوايا وحف - إذ كروا أن كل ذلك أقدم حين كانت الدار مخصصة لتفصيله مائة قبل أن تكون مفوضية رؤسها وزير محمد لدى ملك البلاد . انظروا أيضاً إلى الدار التي شيدها المفوضية الإيطالية والأخرى التي شيدها المفوضية البلجيكية وقد اختارنا كتبها لذلك أحسن الأحياء وأغناها قيمة وعتيقاً بالتشديد على صورة نفحة كما حرصنا على تزيينها من الداخل بالظن من التحف النادرة والرائع الفاتحة التي لا تتعلم الآن ولا بد زمن طويل إلى إمكان إيجاراتها في مثل به انظروا أيضاً إلى القصور التي تشيدها الحكومات الأجنبية لتفصيلاتها في القطر المصري مثل التفصيلتين الفرنسية والإيطالية في الاسكندرية - ولا أخالك وقد ذكرتكم بهذا . إلا فمتخمين بأننا لم نبالغ في شوق ولم نتعد حد ما لبنا ولا مكرنا في الدول بل بقينا نبالغ بكل حرص وعتاية أمر التوليد بين ما لبنا وعاجب كرامتنا . هذا على أننا لم نقف بعبوات التمثيل منذ أقر ميزانية عرضت على البرلمان سوى دار المفوضية في أثينا وهذه كانت صفقة رابحة إذ وفقت الوزارة إلى الحصول عليها بجن متدل جداً وقد كانت الضرورة ملحة لهذا الشراء إذ ليس من اليسير في الميسور في أثينا وجود المسكن المناسب للمفوضية بطريق الأيجار .

أما جهودات رجال التمثيل للمصري في الخارج فأنظرى ضرورة الإشارة إلى أن عمل وزارة الخارجية والمغتربين هو من نوع خاص لا تسمح طبيعته بصلاحه فثنين جهود القائمين به ولا يجب أن يفتن عن البال أننا حديث العهد بالتمثيل الخارجى وأن نشاط هيئات التمثيل المصري مرتبط بشاغل العمل في الداخل وكلما اكتسبت الخبرة في باب الاستفادة من هيئات تمثيلها كلما اتسعت دائرة عمل هذه الهيئات وإلى أن تحقق أقصى الفائدة التي يمكن تحقيقها من التمثيل فإن من أول الواجبات المفروضة على هذه الهيئات

أن تثبت وجودها وتعمل في كساسة ودقة على تمثيل كرامة البلاد في الخارج وعلى خدمة المصالح والحقوق المشروعة للوطن . وهذا والمغترون السياسيون مطالبون بجهود عظيمة أخرى في ميدان الشؤون الاقتصادية والتجارية إذ عليهم أن يتعرفوا ثروة البلاد المختلفة وقتها وقدرتها على الإنتاج وتقدمها المادى والأدبى وتلك مهمة تتوقف الأمم جميعاً عليها . ولقد كفاى دولة وزير المالية مؤونة التمثيل على جهود رجال تمثيلنا في هذا المجال بما صرح به في مجلس النواب من تقديره لما يقومون به من الخدمات لمصر من الناحية الاقتصادية والمادية وتجارية ومتجانباً وما تفضل به من إعلان كفاءة الكثيرين من القائمين بهذه الأعمال وإلى لأحسن من تحقيق كذلك بضرورة الاعتراف أمام هيئتك الموقرة بأثر رجال التمثيل المصري السياسيين والتفصيليين بأذون كل المجهود في رفع شأن مصر في خدمة المصالح المصرية وقد شأدت ذلك بنفسى في المفوضيات والتفصيلات التي تيسرت لي زيارتها وقد وجدت الحكومة فيهم يداً عاملة "سيطة في كل ماله علاقة بالمصالح المصرية وبالهداية والترويج لمصالحات المصرية كما أن مصلحة التجارة والصناعة - بتمثيلها وتنظيمها على صورتها الحديثة - اعتمدت وتعتمد على هيئات التمثيل المصري والتفصيلات بوجه خاص في كل ماله أساس بمصالح مصر التجارية والصناعية سواء من ناحية الترويج لما تنتجه البلاد أو من ناحية درس جهود البلاد الأخرى في هذه الميادين . ولئن طلب المزيد من التفصيل أن يتصل بمصالح الحكومة ذات الشأن فيقف على مبلغ تلك الجهود المشكورة التي يقوم بها رجال تمثيلنا الناضج ولما تنص على وجوده عشر سنوات .

وإلى لأرجو أن أكون قد وفقت بهذه البيانات العامة إلى إزالة ما ربما كان عالفاً ببعض النفوس من أثر تلك الحملات الجيلة عن الانصاف كما أرجو أن يكون ذلك انصافاً حصدي في الانساج يصل إلى رأى العام بعد اليوم لا يتباد إلى مثل تلك المؤثرات فيحوط التمثيل المصري ووجهه بالأيادى وحسن التقدير اللازمين لضمان قيامهم في جوهادتى بواجباتهم على الوجه الأكمل وتحقيق ما يرمى منه لخدمة مصر ورغ شأنها في مختلف الأقطار .

**مقرر السج المزمع ابراهيم راتب بك** - في كلمة بسيطة - إلى أحد الله أن سمعت وزيراً خارجياً يجاهر بألقى ويريد إلى تعذابه .

سمعت في الأحوال السابقة وزراء عدلين ذاهوا عن ذواتهم بدفاع ربما كان لا يشقى خلوياً وحمت غيرهم يجارى مجلساً فيها يرغب من تخفيض عدد الموظفين غير حق .

أقول هذا جهاراً . أما الآن وقد أقام حضرة صاحب المالى وزير الخارجية المجمع البامنة وأظهر بالأرقام البينة أن كل ما يصرف على موظفى وزارة الخارجية أن هو إلا قليل بالنسبة لأعمالهم لحن ملياً أن نذكره على ذلك .

غير أنى أطلب إلى معاليه أكثر من ذلك - أطلب إليه أن يقارن بين ما يتقاضاه السكرتيرون والتفاصيل وغيرهم بما يتقاضاه أمثالهم من السلك السياسى في البلاد الأخرى . ويحاول بين هؤلاء وأولئك لأن ما يأخذ موظفونا أقل بكثير مما يأخذ أمثالهم .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المقرر للباب الأول ( ماهيات وأجرومات ) وقدره ١٦٣,٠٩٣ جنيا .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقرر للباب الثاني (مصاريف صومية) وقدره ٧٢,٤٤٥ جنيا ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقرر لهذا الباب وقدره ٧٢,٤٤٥ جنيا .

سيوزع على حضراتكم ضدا تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة المالية فهل توافقون حضراتكم على التجاوز عن المبدأ (أ) مد في المادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبلدان ليتسنى لنا نظره بجلسة الأربعاء بعد غد مع تقرير اللجنة عن مشروع وزارة الحربية والبحرية ؟  
اصوات : موافقون .

**فقرة الشيخ المحرم عبد العظيم أبي بله** - لتكن الجلسة يوم الخميس .  
رعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء على أن يعود المجلس للاعتماد في يوم الأربعاء ٥ المحرم سنة ١٣٥١ ( ١١ مايو سنة ١٩٣٢ ) الساعة الخامسة مساء

**فقرة الشيخ المحرم عبد العظيم أبي بله** - هل أطلع حضرة الشيخ المحترم على البيانات الخاصة بميزانيات وزارات الخارجية في البلاد الأخرى ؟  
**فقرة الشيخ المحرم إبراهيم راتب بله** - اطلعت . هناك بلاد تعطي مرتبا أقل منا ، ولكنها تعرضهم هنا في المسكن والمعيشة .  
ولا أكون مباهنا إذا قلت إن من الموظفين في مقوضياتنا من يتضور جوعا وهم مستعدون لأن يتركوا وظائفهم .

لهذا أرجو من معالي وزير الخارجية أن يعمل على إنصافهم مع تقديم شكرى لمعاليه على ما أحل به للجلس من البيانات القيمة .  
( تصفيق ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون على اعتماد المبلغ المقرر للباب الأول ( ماهيات وأجرومات ) وقدره ١٦٣,٠٩٣ جنيا ؟  
( موافقة ) .





## محضر الجلسة الثالثة والعشرين

المتعقد علناً في يوم الأربعاء ٥ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ١١ مايو سنة ١٩٣٢

### ملخص

#### قسم ٦ - وزارة المالية :

- ١ - قرار من ديوان المصروفات - قرار مع التصديق .
- ٢ - مملكة الأموال المقررة - قرار .
- ٣ - مملكة المصروفات - قرار .
- ٤ - مملكة المصروفات - قرار مع التصديق .
- ٥ - المصلحة الأميرية - قرار .
- ٦ - مملكة المصروفات الأميرية - قرار .
- ٧ - مملكة المصروفات - قرار مع التصديق .
- ٨ - مملكة المصروفات الأميرية - قرار .
- ٩ - مملكة المصروفات الأميرية - قرار .
- ١٠ - مملكة المصروفات - قرار .
- ١١ - مملكة المصروفات الأميرية - قرار .
- ١٢ - مملكة المصروفات - قرار .

#### ١ - الإجازات :

- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - الرسائل :

(١) رسالة برقية من معالي وزير المصروفات يترأس بها المجلس شكر المجلس الشيوخ الفرنسيين على ترحيبهم في وفاة رئيس الجمهورية الفرنسية .

(ب) كتاب من وزارة الأشغال السوية حرب الرعيضة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٢ الخاصة بطلب أحال وزير المصروفات نواحي كافر الحاج عمر مراد كاد البيرة وبعدها دقيقتاً تركوا المجلس فرفقة الصريح لم يذاعة الأذن .

٤ - استمرار النظر في مشروع ميزانية المصلحة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

#### قرار بفتح المالية

ملحق رقم ٣٢

#### قسم ١٤ - وزارة الحرية والجمهورية :

- ١ - قرار من ديوان المصروفات - قرار .
- ٢ - مملكة المصروفات - قرار .

#### ثانياً - إحتضار :

من جلسة اليوم حضرات : محمد أحمد حبيب باشا ، الشيخ محمد إسماعيل الطاهر ، محمد منصور أفندي ، الشيخ عبد الباقي بدران ، الدكتور محمد طاهر بك ، محمد صادق باشا ، علي فهدى باشا ، القراء محمد صادق يحيى باشا ، نجله المظفر باشا ، محمد خيت بك ، محمد قاضي يكن بك ، محمد طلعت حرب باشا ، أبو زيد طهطاوي بك ، سليمان خشان إياض بك ، الدكتور أحمد رشيد محمد الله بك ،

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب السيادة  
أبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :  
الغائبين :

أولاً بإجازات :

حضرات : الدكتور فارس عمر ، السيد عبد الحميد البكري ، حسن وشوان حامدي بك ، الشيخ حسين صالح خليفة ، كامل برجس تكلان بك ، محمد مصطفى عجمو بك ، سلطان بهجي بك ،

ثالثاً - بنير إذن :

حضرات : ابراهيم وجيه باشا . حسن سعيد باشا . الفكيود  
زك مختار الحزبي أفندي . سعد الله عبد الرحمن أفندي .  
سلطان السعدي بك . سليم خليل بطرس بك . الشيخ عبد الحميد  
سليم . محمد مقبل باشا . مصطفى خليفة باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة : اسماعيل  
صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . حافظ حسن  
باشا وزير الزراعة . محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف العمومية . ابراهيم  
فهمي كريم باشا وزير الأشغال العمومية . علي جمال الدين باشا وزير الحربية  
والبحرية .

تولى السكرتيرية العلمية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . ابراهيم وأيوب بك . شفيق سعلقه جلالة أفندي .  
حبيب فوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرى عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - الإجازات

**الرئيس** - يطلب حضرة الشيخ المحترم محمد مصطفى مجوه بك إجازة  
لمدة أربعة أسابيع لحضرة الشيخ المحترم سلطان بهسلي بك إجازة لمدة شهر  
من اليوم لمريضها ، فهل توافقون حضراتكم على هاتين الإجازاتين ؟  
( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة  
السابقة ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد جبري زنتاري باشا** - اطاعت بكل إعجاب على  
محضر الجلسة السابقة . ونبين أن هذا المحضر الشيخ تلك الجلسة الخاصة تم  
عمله في أقل من ٤٨ ساعة لا يسهل إلا أن يقرر اليهود العظيم الذي يسهل  
موظفو سكرتيرية المجلس في عملهم . وهذه ليست أول مرة يقومون فيها  
بتقل هذا العمل في نشاط وهمه فهم لذلك يستحقون الثناء الجليل ولا أشك  
في أن حضرات زملائي يشتركون معي في هذا الشعور .  
أموات : موافقون .

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - مع مشاطرة حضرة زميل المحترم  
في الشكر أرجو أن أبدي بعض ملاحظات صغيرة على هذا المحضر فقد جاء  
فيه في الصفحة ١٨ في النهر الأول كلمة " موافقة " ثلاث مرات ولم يذكر

بجانبها عدم موافقي ، وفي النهر الثاني من الصفحة نفسها ذكرت كلمة " موافقة "  
ست مرات ولم يذكر أيضاً بجانبها عدم موافقي .

وكذلك في الصفحة ٣٣ في النهر الأول ذكرت كلمة " موافقة " مرة واحدة  
وفي النهر الثاني مرة أخرى ولم يذكر بجانبها في هاتين المراتين عدم موافقي  
وإن لا تتكرر هذه الملاحظة أرجو أن تثبت عدم موافقي - لأسباب التي  
ذكرتها في الجلسة السابقة - على كل اعتقاد يطلب من المجلس إقراره .

**مفكرة الشيخ المحترم نور علي أحمد باشا** - حتى ولو كان حضرة الشيخ  
المحترم غائباً عن الجلسة !

**مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - بطبيعة الحال لا يمكن إثبات  
عدم موافقي إلا في حالة وجودي .

**مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - بمناسبة الملاحظة التي أبدتها  
حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك تناول مكتب السكرتيرية في هذه  
المسألة بالثبات باعتباره مشرفاً على تحرير محاضر الجلسات فحاشى أن لا عمل  
لإثبات عدم موافقة حضرة الشيخ المحترم اعتقاداً على أنه لم يحصل التداء  
بالاسم عند أخذ الرأي على اعتدادات أرباب الميزانية حتى يعرف المواقفون  
والخالفون على وجه التبيين . هل أن ذكر كلمة " موافقة " منه " موافقة  
عامة " متى ذكرت الموافقة على هذه الصورة فليس معناها الإجماع بل معناها  
الموافقة بالأغلبية .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد طه باشا** - ولكن حضرة الشيخ المحترم  
حسن صبري بك أبدي رأيه صراحة بعدم الموافقة .

**مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - ولكن الموافقة بصفة عامة كما  
قلت ليس معناها الموافقة بالإجماع وقد قضى العرف بذلك - على أن حضرة  
الشيخ المحترم حسن صبري بك صرح في الجلسة السابقة أنه لا يوافق على  
اعتدادات الميزانية إذا لم يؤخذ برأيه في التخصيص الذي يقترحه وقد أثبت  
ذلك في المحضر .

لذا رأيت الاكتفاء بما دون في المحضر . ومع ذلك فأنا رأيت حضراتكم  
أن يثبت في المحضر أن الموافقة كانت بالأغلبية فالرأي للجلس .

**الرئيس** - لقد ورد في الصفحة ١٨ من المحضر نص صريح العبارة  
الآتية على لسان حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك :  
" إن القوانين الأول والثاني من مشروع ميزانية خصصت وممرات  
ودويان جلالة الملك لا يجوز التعرض لها وأخالف اللجنة فيها معادها " .

وقد أراد حضرتي بهذه العبارة أنب الخصصات والممرات ليست محل  
مناقشة ولا يباحث ولا يؤخذ الرأي عليها لأنه منصوص عنها صراحة في الدستور  
وأنه لا يوافق على باقي اعتدادات الميزانية . فهلا يكفي هذا ؟

## ٣ - الرسائل

(١) رسالة بريد من مالى وزير معرققوش يباريك يبلغ بها المجلس شكر مجلس الشيوخ الفرنسي على تربيته في نقاد رئيس الجمهورية الفرنسية

تلقت الرسالة المذكورة وهذا نصها :

«حضرة صاحب الدولة محيي إبراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ بالقاهرة  
كان لباركات الططف والفرقاء الصادرة من مجلس الشيوخ المصري أثر  
عميق لدى حضرة صاحب الفضيلة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، وقد رجاني  
أن أمير دولتيك ولحبة مجلس شيوخ مصر الموقر عن تكسرات مجلس الشيوخ  
الفرنسي الحارة ما

تفري

١١ مايو سنة ١٩٣٢

(ب) خطاب من وزارة الأشغال العمومية من البرقية رقم ١٦ لسنة ١٩٣٢  
الخاصة بطب أحمل وزيرنا نواحي كذا الحاج عمر راكاد البحرية ودعاه  
وفرها مركزا قانس ذرية التصريح لم بزادة الأور

تل الخطاب المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

ردا على الخطاب رقم ٨٧١/٨/١٧ بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ الواردة  
معه البرقية الخاصة بالموضوع أعلاه .

نتشرف بإحاطة دولتيك علما بأن أراضي الأرز مقسمة إلى مناطق مختلفة  
مرتبطة حسب أحيائها فلما جاء دور المنطقة المترو عنها بالشكوى وتمسح  
إيراد النهر العليلي بتغيير المراء اللازمة للتصريح بزراعة الأرز كان مصلحة  
أرى ستعيط الزواج علما بذلك بالطرق الرسمية .

وتفضلوا بقبول لائق الاحترام ما

وزير الأشغال العمومية  
إبراهيم فهمي كرم

١١ مايو سنة ١٩٣٢

## ٤ - استمرار النظر

فمشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية لعام ١٤ - بذانة  
الحرية والبحرية - قسم ٦ - بذانة المالية - لفرار

قسم ١٤ - بذانة الحرية والبحرية

(الفرقة الشيوخ المحترم القراء، كل أحد باشا)

تل كتاب ولدت من وزارة الحرية والبحرية هذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإحاطة دولتيك علما بأننا قد تدبنا حضرة صاحب السعادة اللواء  
على توفيق باشا وكيل الحرية والبحرية لحضور جلسات المجلس إنشاء نظر  
ميزانية وزارة الحرية والبحرية .

وتفضلوا بدولتيك بقبول لائق الاحترام ما

وزير الحرية والبحرية  
على جمال الدين

مصر ٨ مايو سنة ١٩٣٢

**مقرر الشيوخ المحترم عيسى دوس بك** - قد يجوز أن نحصي أوصية من  
بين حضرات الشيوخ لا يوافقون على بعض الاختلافات ولا يمكن في هذه  
الحالة أن تذكر في المحضر إجماعهم بل جرت العادة أن يكتب ذكر «موافقة»  
بغير تحديد أو تعيين .

**مقرر الشيوخ المحترم حسن صبري بك** - أنا لأفسرولا أريد أن أذهب  
في تفسير كل كلمة «موافقة» عامة أو خاصة إنما أريد أن أقول إنه يجب  
أن تثبت مخالفتي لكل اعتقاد يؤخذ الرأي عليه سواء اختلفت الموافقة بالإجماع  
أو بالأغلبية لأنه إننا ما طلب أحد الأعضاء إثبات رأيه وسكت الآخر يجب أن  
يثبت رأى من طلب إثباته وقد طلبت إثبات عدم موافقتي على كل اعتقاد.

**الرئيس** - هل يريد حضرة الشيوخ المحترم أن يتكرر إثبات ذلك  
أو يكتبي بما ورد في المحضر على لسانه من أنه لا يوافق على كل اعتقاد هذا  
ما يخص بالفرعين الأول والثاني من مشروع ميزانية خصصت وميزانيات  
وديان جلالة الملك .

**مقرر الشيوخ المحترم حسن صبري بك** - ما ذكرته في الجلسة السابقة  
ينصرف إلى القسم الأول من الميزانية وهو خصصات وميزانيات وديان  
جلالة الملك . وقد نظر المجلس بعد ذلك في ميزانية وزارة الخارجية وأخذ  
الرأي على اعتدائها ويجب أن تثبت عدم موافقتي عليها .

**الرئيس** - هل يكتبي حضرة الشيوخ المحترم بإثبات عدم موافقتي مرة  
واحدة في المحضر على أن ينصرف ذلك إلى كل الاختلافات التي يطلب إلى  
المجلس إقرارها ؟

**مقرر الشيوخ المحترم حسن صبري بك** - أطلب أن تثبت عدم موافقتي  
على كل اعتقاد يؤخذ رأى المجلس عليه لأن هذا من حق .

**الرئيس** - إذن نلبيد حضرة الشيوخ المحترم رأيه بعدم الموافقة في كل  
مرة يطلب فيها إلى المجلس إقرار اعتقاد وعندها يثبت رأيه في المحضر .

**مقرر الشيوخ المحترم حسن صبري بك** - ما ذكره عدم موافقتي في كل  
مرة وأرجو أن يصحح محضر الجلسة السابقة بما يتفق مع ما ذكرت .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على محضر الجلسة السابقة ؟

(لم يتردد أحد) .

**الرئيس** - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

**الرئيس -** لم يتل بعد تقرير اللجنة عن مصلحة الحدود .

**المقرر -** إن ما ذكره الآن حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا عن تكاليف الجندي المصرى وتكاليف الجندي في البلاد الأخرى ليس مبنيا على أساس حسابي صحيح . والسبب الحقيقي في أن الجندي المصرى يتكلف أكثر من غيره في البلاد الأخرى هو قلة عدد الجنود في الجيش المصرى وقد أدخل حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا في حساب تكاليف الجندي الواحد ما تصرفه الوزارة على المباني والقشاعات والتكاليف وغير ذلك .

**الرئيس -** إن حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا يسدى ملاحظات يريد أن تكون موضع النظر عند تحضير مشروع ميزانية السنة المقبلة .

**المقرر -** انذ اكفى بما قلته الآن .

**مقرر الشئ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** لقد أدرجت في الميزانية مرتبات الضباط كبذل السكن وبذل الخدم وبذل الملابس وغير ذلك وهذه مرتبات كثيرة وباهظة لا أنهم لما معنى وأظن أنه يمكن إجراء اقتصاد فيها .

**مقرر صاحب السعادة على جمال الدين باشا (وزير الحربية والبحرية) -** هذه المرتبات غنية ومقررة الضباط في نظير أعمال إضافية فوق أعمالهم العادية وتصرف للضباط في جميع جيوش العالم .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** تأخذ الزاى الآن على أبواب هذا الفرع ؛ فهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) وقدره ٤٤٧٩٨٦ جنيها ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشئ المحترم منى صبرى بك -** أنا لا أوافق .

**الرئيس -** المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) وقدره ٤٤٧٩٨٦ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثانى ( مصاريف عومية ) وقدره ٣٧٨١١٣ جنيها ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة صاحب السعادة اللواء على توفيق باشا وكل وزارة الحربية والبحرية ) .

فرع ١ - ديوان العموم والجيش  
على تقرير اللجنة (١)

**مقرر الشئ المحترم اللواء محمود عزى باشا -** لقد بحثنا في بلنة المسألة مشروع ميزانية وزارة الحربية والبحرية ووافقنا عليه وبمناحية مرض تلك الميزانية الآت . ألفت نظر الحكومة إلى ثلاث مسائل لتكون محل بحثها عند وضع مشروع ميزانية السنة المقبلة وذلك دون أن أعرض للنقط الأساسية الخاصة بقوة الجيش أو تسليمه إلى أعرف أن أمرها متروك للقواضات المقبلة .

( حجة ) .

**مقرر صاحب المروءة اسماعيل صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء ومدير الداخلية والمسألة) -** لاعتلاقة ذلك بالمقاضات .

**مقرر الشئ المحترم اللواء محمود عزى باشا -** المسألة الأولى هي أن الجندي المصرى يتكلف الحكومة حوالى مائة جنيه في السنة وهذا المبلغ كبير جدا وسببه على ما أظن تعدد الادارات العسكرية والمدنية في وزارة الحربية وإلى أعرف تماما أنه ما من أمة تصرف على جنودها مثل هذا المبلغ .

**الرئيس -** ما الدليل على ذلك ؟

**مقرر الشئ المحترم اللواء محمود عزى باشا -** دليل على ذلك الأرقام الواردة في الميزانية .

**الرئيس -** ما هو الدليل على أن الجندي في البلاد الأخرى يتكلف أقل منه في مصر ؟

**مقرر الشئ المحترم اللواء محمود عزى باشا -** لدى بيان يزيد قبلى . والمسألة الثانية هي إدارة القمرة (مصلحة التجنيد) وهذه الإدارة تتكلف البلاد مبالغ ضخمة وترفع الأهلى بطرق المماقة ودفع البذل السكرى ، ومع أن الحالة تطورت جدا وقوة الجيش لا تزيد الآن عن عشرة آلاف جندي فإن في البلاد من الشبان المتصدين إلى حد ما ، ما يكفى لسد حاجة الجيش من الجنود ، إذ يوجد في البلاد حوالى ١٣٠٠٠ من الشبان يرغبون في التطوع ويريدون أن يخدموا في الجيش بحض إرادتهم ، وطبع فإن لا أرى عملا مطلقا لاستيفاء هذه المصلحة بنظامها الحاضر ويحسن أن تبحث الحكومة عن نظام آخر حديث في الأهم الأخرى ييسل عمل النظام المتبع الموجود الآن في مصر والذي لا يوجد له مثيل في غيرها من البلدان .

والمسألة الثالثة تتعلق بمصلحة الحدود ...

**فقرة الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .**

**الرئيس -** المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٦٨,١٩٠ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨,٩٥٣ جنيا ؟

( موافقة ) .

**فقرة الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .**

**الرئيس -** المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨,٩٥٣ جنيا .

**فقرة الشيخ الحرم للدكتور محمد عيسى باشا -** أريد أن أتكم...

**المقرر -** المسألة انتهت . وأخذ رأى على اعتادات هذه المصلحة ووافق المجلس عليها .

**الرئيس -** لقد صدق المجلس على ميزانية هذه المصلحة . فهل يريد حضرة الشيخ المحترم أن يقول شيئا بعد ذلك ؟

**فقرة الشيخ الحرم للدكتور محمد عيسى باشا -** نعم أريد الكلام . على ملاحظة خاصة بمصلحة الحدود . ومع السور قد وافقت عليها لجنة المسألة ما عدا حضرة الشيخ المحترم محمد محب باشا .

هذه المصلحة لم تكن موجودة قبل الحرب الأخيرة . أى قبل سنة ١٩١٤ وقد وجدت ضرورة حربية . كما قيل فى ذلك الوقت . ولما وجدت فصلت جميع أجزاء البلاد المنطوية فى الصحراء شرقا وغربا وجنوبا . فى الإدارة من وزارة الداخلية . وفى القضاء من وزارة المحاكمات . وفى التعليم من وزارة المعارف . وفى كل هذه الأجزاء وجدت حكومة صغيرة داخل الحكومة الكبيرة . قلنا بهذا لضرورة الحرب . وظلنا ذلك عدة ملايين من الجنيهات . وكان يجب أن تكفى المصلحة بإنهاء الحرب . ولكنها استقرت بعد ذلك لسبب غير معروف .

**الرئيس -** لقد كان حضرة الشيخ المحترم وزيرا لحرية يونا . فلم لم ينفذ ما يطلبه الآن ؟

**فقرة الشيخ الحرم للدكتور محمد عيسى باشا -** لو بقيت فى الوزارة سنة أخرى لأفعلها . على أنى لم أصرق وزارى . ولقد قمت فيها بأعمال كثيرة .

( ضجة ) .

**فقرة الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .**

**الرئيس -** المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٣٧٨,٥١٣ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٢١,٦٨٥ جنيا ؟

( موافقة ) .

**فقرة الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .**

**الرئيس -** المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٢١,٦٨٥ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الرابع (مصاريف الجيش فى السودان) وقدره ٧٥٠,٠٠٠ جنيا .

( موافقة ) .

**فقرة الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .**

**الرئيس -** المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الرابع (مصاريف الجيش فى السودان) وقدره ٧٥٠,٠٠٠ جنيا .

فرع ٢ مصلحة الحدود

على تقرير اللجنة ( يراجع الملحق رقم ٣٢ ) .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** وهل توافقون على الاعتقاد المقدر للباب الأول (مجايات وأجر ومرتبات) وقدره ١٣٦,٢٤٤ جنيا ؟

( موافقة ) .

**فقرة الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .**

**الرئيس -** المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الأول (مجايات وأجر ومرتبات) وقدره ١٣٦,٢٤٤ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٦٨,١٩٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

وإن أظهر مثل يضرب في هذا الصدد لمو النظام القضائي الذي تكلم عنه حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود حمدي باشا، هذا النظام - بإسنادي - ليس نظاماً استثنائياً ولكنه نظام قضائي قرره قانون دستوري أقوه البرلمان. وأخني به القانون الصادر في أكتوبر سنة ١٩٢٢.

وبمقتضى هذا النظام القضائي تشكل محاكم من درجات ثلاث، كنظام المحاكم الموجودة بمصر، وتحكم في المواد المدنية والجنائية. بمقتضى القوانين المعمول بها في وادي النيل، إلا ما خالف منها العرف والعادات المرمية هناك. فيحكم بمقتضاها، وبمقتضى قواعد العدل والانصاف. في هذه المحاكم يجلس المحكون بجوار القضاة، ليتبينوا قضية المتخاصمين، للمدعى والمدعى عليه.

لما زرت الصحراء الغربية في الصيف الماضي مشرفاً بصحبة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، ومعالى وزير الزراعة، كان الأهالي في خبط ترجعهم بنا يهلون على الحكومة كل الانحلال. ويرجوننا بكل إلحاف أن نبقى هذا النوع من القضاء، لأنه هو الذي خلق لهم، واعتادوه وسرى في دماهم. وكتبوا للوزارة مرات عدة يطلبون بقاء هذا النظام ويقولون أنهم لا يرضون بتغيير هذا التشريع بديلاً، ولدينا الأوراق التي تثبت ذلك.

فأذا كان أهالي هذه الجهات متراسين إلى هذا القضاء، ويطلبون بقاءه، فهل يجوز أن نطلب نحن تغييره ونجعله المتاعب والمصاعب. ونأني بهم من صديق الأرض إلى وادي النيل. لننظر في مخالفة ارتكبوها. أو في قضية مدنية يرفونها. قد يحضرون المحكمة. وتعمل قضيتهم متى وثلاث ربيع. ثم يسودون أدرابهم ويرجون. وفي ذلك من المشقة ما فيه.

وإذا أراد حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود حمدي باشا أن تكون الأحكام في هذه الجهات على مثال ما يجري في بقية بلاد وادي النيل يجب أن يبين فيها حاكم ثابتة ويجلس هناك لتحكم بين الناس. وفي هذا تكليف للحكومة بما لا يطاق. ولا سيما في هذه الأزمة الحالية.

وما قيل من الأنظمة القضائية يقال مثله من الأعمال المالية والإدارية لأنها تختلف كذلك عن الأعمال المالية والإدارية في هذه الجهات.

أيها السادة - إن هذه الجهات حدود مصر. ولها قوات عسكرية فذلك يجب أن تتخلف الروح العسكرية في أعمالها. فالذي يجلس للقضاء. والذي يحصل الأموال، والذي يقوم بجميع الأعمال. كلهم ضباط. فهناك تضامن. وهناك اندماج. وهناك قوة واحدة تعمل بجميع المصالح على السواء.

سمعت من البعض شئاً مستطاباً على مصلحة الحدود لما قامت وتقوم به من جليل الأعمال.

وفي ختام كلمتي أودّ لحضرة الشيخ المحترم اللواء محمود حمدي باشا أنشا يريد توحيد العمل في القطر المصري كله وتطبيق نظام واحد على جميع بلاده ولكن الوقت لم يحن بعد. وقد أخذت الحكومة تبذل مجهودات كبرى لتقوية سكان هذه الجهات وترقيتها وتصدير أراضها.

**محاضرة الشيخ المحترم اللواء محمود حمدي باشا - أودعوا لا يمحلت أحد جنه. وألا قاطع في كلامي. وإن كانت المقصود هو المناوذة. فليقدم بيدي من شأن الكلام.**

**محاضرة الشيخ المحترم اللواء عبد الحليم فرسي باشا - لا لزوم لنسجاع الوقت في هذا الكلام. وموضوع مصلحة الحدود ومصرها كان فيما مضى موضع بحث. أما الآن فهي قائمة بشؤونها.**

**محاضرة الشيخ المحترم اللواء محمود حمدي باشا -** هذا رأى حضرة الشيخ المحترم، وإذا قيل الآن إن مصلحة الحدود تطارد المهرين، وتضبط المهورات، فإن مصلحة خفر السواحل موجودة، وهذه واجباتها، وتوحيد المجهودات في مصلحة واحدة يدعو إلى حصر المجهود. ويدعو لزيادة التشديد في ضبط المخدرات وغير المخدرات، ومصلحة خفر السواحل هي التي كانت تقوم بهذا العمل في الصحراء والسواحل قبل الحرب، فلا أدنى ضرورة لوجود مصلحة الحدود التي تكلفنا نحو ربع مليون جنيه. وبالتالي يمكن اقتصاد الأغلب من هذا المبلغ أو نصفه.

وإنما نرى أن أعمال الإحارة في داخل البلد يسأل عنها وزير الداخلية، إلا ما يجري منها في الحدود فانه غير مسئول عنه. وفي وزارة الخفائية تسريع قائم يطبق على المصريين ويجب أن يطبق على سكان تلك الجهات ولكنه لا يطبق عليهم مع أنهم مصريون وبذلك يكون وزير الخفائية غير مسئول من هذا الجزء من القطر. وإبليس موجود، وليس لديه عمل يذكر. ويمكنه أن يقوم بالحراسة العسكرية، وهو قائم بها فعلاً.

ثم إن مصلحة خفر السواحل تطارد المهرين في السواحل وفي الصحراء. فما علينا إلا أن نبقى اللازم من مصلحة الحدود ونعفى غير اللازم منها فنوفر بذلك أولف الجنيئات.

**محاضرة الشيخ المحترم افرد على أحمد باشا -** هذا كلام سابق لأوانه.

**محاضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا (وزير الحربية والبحرية) -** مع عظم شكري لحضرات الأجلاء، رئيس لجنة المالية وأعضائها أرجو أن تسمحوا لي حضراتكم ألا أشارككم الرأي في لفظة مصلحة الحدود. وفي توزيع أعمالها بالصفة المشار إليها في تقرير اللجنة.

بل أرجو أن تسمحوا لي حضراتكم بأن أقول في صراحة ووضوح إن مصلحة العمل تقتضي بقاء وجود هذه المصلحة، وإن تركيز الأعمال وتوحيدها في يد إدارة واحدة في هذه الجهات الثمانية السعيدة الشاسعة المتقاربة الأطراف يدعو إلى ضبط العمل وإتقانه وإحكامه. ويسهل الإشراف عليه من كتب. كما أن سمك المصالح الملتصقة نوات الانحصار يدعو إلى تعقيد العمل، وإلى الأخطاء في تنفيذه، وإلى التنازع في السلطة.

أيها السادة - العمل في هذه الجهات الثمانية يختلف كل الاختلاف عن مثله في بقية بلاد وادي النيل. دعا إلى هذا الاختلاف طبيعة المناخ. وأخلاق العوم. وطوائهم. وتقاليدهم. والبيئة التي يعيشون فيها.

## قسم ٦ - وزارة المالية

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا)

## فرع ١ - ديوان العموم

على من تحرير اللجنة<sup>(١)</sup> لاية ملاحظاتها على بند ١٤ «عمولة تحصيل بنك التسليف الزراعي» .

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

**المقرر** - أودع في مشروع الميزانية لأول مرة مبلغ ٩٠٠٠ جنيه كمعولة لبنك التسليف الزراعي فأرأى مجلس النواب حذف هذا المبلغ وحل ذلك بما جاء به في تقرير لجنة المالية وهو «استوصحت اللجنة وزارة المالية فتبين لما أن النورس من إدراج هذا المبلغ هو مكافأة بنك التسليف نظير استيلائه من صيارف البلاد على المبالغ التي يكونون قد حصلوها من ثمن البنود وأقساط السلف الزراعية المطلوبة من الأهالي للحكومة . وما دام أن الصيارف الذين يحصلون الأموال الأبدية هم الذين يحصلون السلف الزراعية وثمن البنود فلا محل إذن لأن تعف لبنك هذه المشعة نظير أنه يعيد هذه المبالغ لحساب الحكومة» لكن لجنة مجلس الشيوخ رأيت أن تقدير هذا المبلغ كان بمقتضى اتفاق تم بين الحكومة والبنك يقضى بأن تدفع الحكومة للبنك ما قيمته ٧٢٪ من قيمة الديون التي تحصل لتغطية مصاريف هذه العملية . على أن يعمل في آخر كل سنة حساب مما صرف بشأنها وترد الزيادة إلى الحكومة وهذا غير ما فهمته لجنة المالية بمجلس النواب . ورأى لجنة المالية بمجلس الشيوخ هو :

أولا - أنه مادام البنك قائما بالمعمل فلا بد من دفع العمولة ولكن يجب ربطها بما لا يتجاوز ٢ ١/٢٪ .  
ثانيا - أن تميز الحكومة النظر في الأمر بأمل أن تسترد هذه العملية بأول فرصة من البنك وتقوم بها وزارة المالية مباشرة كما كانت تقوم بها في الماضي توفيراً لهذا المبلغ .

تقررن حضراتكم بما تعلم أن رأى لجنة المالية بمجلس الشيوخ يتعارض مع رأى مجلس النواب . والطالبون الآن إبداء الرأي بالمناقشة على أحد الرأيين .

**مقرر** صاحب السعادة محمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - وزارة المالية لا تتألف في المواقف على الشطر الأول وهو «أنه مادام البنك قائما بالمعمل فلا بد من دفع العمولة ولكن يجب ربطها بما لا يتجاوز ٢ ونصف في المائة» أما فيما يخص بالشطر الثاني وهو أن الحكومة تسترد العملية من البنك فإني أؤيد أن تبحث الحكومة هل هذا الإصرار ميسر دون أن تكلفها نفقات إضافية ؟

**المقرر** - في اقتضائي - وأنا أؤيد باسم اللجنة - أن الرأي في الشطر الأول سديد لأن البنك يقوم بهذه العملية ويستغن عن أجلها هذا المبلغ

فإننا ما وصلنا إلى هذه النتيجة عند ذلك توحد الأعمال هنا وهناك على سواء .

(تصديق) .

**المقرر** - لا تعقد اللجنة من إبداء هذه الرغبة إلا أن يجتهد الحكومة في المستقبل ولا تختم الإسراع في تنفيذها .

**مقرر** الشيخ المحترم حبيب دوس بك - ليسمح لي حضرة صاحب السعادة وزير الحرية باختيارى عضوا في هذا المجلس تأتيها من منطقة تدخل فيها الواحات الداخلية والخارجية أن أخالف مصادته في أمر واحد هو النظام القضائي فينا فقد سمعت من كثيرين من أميان هذه المنطقة نظام من ذلك النظام وهم يطلبون نظاما لا يكلف الخزانة شيئا بجانب ما يقيد من تقرير العدالة وهذا النظام الذي يقترحونه - وأراه نظاما مغلويا - هو أن يرد العمل إلى ما كان عليه في السابق بأن تنظر قضايهم أمام محكمة أسبوت باختيار أن الواحات الداخلة والخارجية تابعة في التقسيم الإداري لمديرية أسبوت . ولتذليل الصعوبات التي أتت إبداءها حضرة صاحب السعادة وزير الحرية من بعد الشك وما قد يؤدي إليه إرغام المتقاضين بسبب تأجيل القضايا اقترح بعض الأعيان أن يتدب قاض جزئي من أقرب محكمة مرة في كل شهر مثلا لينظر في القضايا المدنية والجنائية على أن تستأنف أحكامه أمام أقرب محكمة كدية للواحات وعلى أن تتبع أحكام قانون المرافعات وتحقيق الجنائيات للأمدق في هذه القضايا لأن النظام الحالي ليس كفيلا بإيصال العدل إلى أربابه على ما يلوح في عمل ما سمعته من هؤلاء الذين أشراف بالبابا عنهم .

إن النظام الذي اقترحه لا يكلف الخزانة شيئا مطلقا لأنه يمكن أن يتدب قاض من سواهاج أو البليما مرة في الشهر ليحكم في قضايا الواحات ويكون في هذا تحقيق للعدالة لهذا ألفت نظر حضرة صاحب السعادة وزير الحرية وحضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الوزراء إلى هذا الموضوع وأرجو بعد دراسة الأمر أن يعمل على تحقيقه إذا وجد أن هذا ميسر .

**مقرر** الشيخ المحترم محمد عرفانه باشا - لاية جهة يبلغ الاستئناف؟

**مقرر** الشيخ المحترم حبيب دوس بك - توجد قضايا عديدة تتبى بغير استئناف . أما ما يستأنف منها فيمكن رفعه أمام محكمة أسبوت أو محكمة قف ويكون شأن المستأنف في ذلك شأن من يستأنف حكما أمام محكمة الاستئناف العليا بمصر وهو مقيم بمبلى . على أنه تنفيذا لفكرة عدم تحميل المتقاضين مشقة السفر يمكن أن تشكل دائرة من ثلاثة قضاة لكل شهرين أو ثلاثة أشهر لتتفرغ في القضايا المستأنفة . وهذا الاقتراح فيه تحقيق للعدالة ولرغبات الأهاليين الذين هم جزء من الأمة ولهم ما لنا من الحقوق .

(انصرف حضراتنا صاحبي المسائل حافظ حسن باشا وزير الزراعة ومحمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف العمومية) .

غير أن اللجنة لاحظت أنه يمكن للحكومة أن تعيد النظر في استبعاد هذه العملية من البنك في أول فرصة لأن المعيار فحم اللين يقومون بالتصحيح.

**مقرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا** - أرجو أن يبدى المجلس رأياً صريحاً في هذه المسألة سواء بالموافقة على رأى مجلس النواب أو رأى لجنة المالية بمجلس الشيوخ الذى من مقتضاه بقاء الاحتياذ .

لقد كلف بنك التسليف الزراعى من قبل الحكومة بهذه العملية ولم يبدأ بها بعد . إذ المقصود هو تحصيل الأقساط التى تستحق ابتداء من السنة الحالية . لأن الأقساط التى استحققت فى السنة الماضية كانت تتولى الحكومة تحصيلها .

التحصيل يستدعى عمليات غير العمليات التى يقوم بها الصيارف فهذه عمليات القيد فى الدفاتر وإرسال الكشوف ومراجعة المتعاملين الأهالى . وقد كان لدى الحكومة إدارة كبيرة تدعى مراقبة التسليف أخذ البنك حذراً كبيراً من موظفها يقرب من الثلاثين موظفاً . إن المقصود بتسوى البنك تحصيل السلفيات هو توحيد العمل ومصلحة المقتضين أنفسهم لأن الصراف إذا جاز الحصول على مطلوب البنك من جهة وبجواز على ما هو مطلوب للحكومة من جهة أخرى كان فى ذلك إهداق للدين نفسه .

المقصود بالمسألة مصلحة الزراعة والمنفعة العامة ولا يستفيد البنك من ذلك شيئاً فقد تم الاتفاق بينه وبين الحكومة على أنه فى نهاية العملية تحصل الخاسرة . فإذا تبين أن ما صرفه البنك فى هذه العملية أقل من العمولة المقررة رد التزاد إليها .

إن الفرض كما أبديت هو حسن العمل والنظام ومصلحة المستلف نفسه .

**مقرة الشيخ المحترم أحمد طهط باشا** - أرى أن لا تشرخلاقاً بيننا وبين مجلس النواب فقد يؤدى اختلاف لدعوة المؤتمر للاعتماد لمسألة فافهة كهذه المسألة .

**مقرة صاحب الدروة اسماعيل صبرى باشا (وزير المالية)** - أود أن أقول رداً على ما جاء فى عبارة حضرة صاحب المسائل أحمد طهط باشا إن عقد المؤتمر لا يكون إلا فى حالة إصرار مجلس النواب على رأيه . ولكن إذا ما تقررت بقاء المبلغ وكان عندكم من الأسيان ما يفتح مجلس النواب للمعامل عن رأيه أصبح لا داعى لعقد المؤتمر . أما إذا كانت المعارضة لا تزال قائمة فى بقاها المبلغ بالميزانية فاقى مستعد للاجابه على كل الاعتراضات التى تقوم فى هذا الشأن .

**القرار** - لا أظن أن إقرار المجلس لرأى لجنة المالية بمجلس الشيوخ يؤدى لخلاف فى الرأى بيننا وبين مجلس النواب بشأن الاحتياذ . ولقد وعد سمادة وكيل وزارة المالية بالنظر فى الشق الثانى . وأعتقد أنه لا يوجد بين حضراتكم من يعارض فى رأى اللجنة .

**مقرة الشيخ المحترم أحمد عرفه باشا** - لو أن حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا كان موجوداً بمجلس النواب وأدلى بهذا البيان لما قرر المجلس حذف المبلغ وبناء عليه أوراق على يده .

**القرار** - عند المناقشة فى هذا الموضوع أمام مجلس النواب أدلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية بأكثر من هذا البيان .

**الرئيس** - هل يرى حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفه باشا للموافقة على رأى لجنة المالية ؟

**مقرة الشيخ المحترم أحمد عرفه باشا** - نعم .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على رأى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

**مقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - أنا لا أوافق .

**قال** من تقرير اللجنة الجزء الخامس بند ١٨ "أثاث وترميمات" وأبواب - ٣ - "احتمال جديدة" .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الملاحظات العامة الواردة فى تقرير لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على احتياذ المبلغ المقدر الباب الأول ( ماهايات وأجر ومرتبات ) وقدره ١٨٧٦ ٣٠ جنياً ؟

( موافقة ) .

**مقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - أنا لا أوافق .

**مقرة صاحب الدروة اسماعيل صبرى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية )** - لماذا لا يوافق حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ؟

**مقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - يظهر أن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لم يكن حاضراً فى الجلسة الماضية حين طلبت لتأخير مبلغ عام من جميع أبواب الميزانية وبما أن القرار قد رفض فانا غير موافق .

**مقرة صاحب الدروة اسماعيل صبرى باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والداخلية)** - نهتمت الآن وهذا مقبول .



مقرر الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاختاد المقدر للباب الثانى وقدره ٣٥,٥٨٧ جنيتا .

فرع ٣ - مصلحة المساحة  
تل تقرير اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ملاحظات اللجنة من هذا الفرع ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقدر للباب الأول (معايير وأجر ومربيات ) وقدره ٣٧٨,٦٠٧ جنيتات ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاختاد المقدر للباب الأول (معايير وأجر ومربيات ) وقدره ٣٧٨,٦٠٧ جنيتات .  
وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقدر للباب الثانى (معايير ومومية ) وقدره ٨١,٦٠٠ جنيت ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاختاد المقدر للباب الثالث (معايير ومومية ) وقدره ٨١,٦٠٠ جنيت .  
وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة ) وقدره ٨٩,٧٠٠ جنيتا ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق :

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاختاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة ) وقدره ٨٩,٧٠٠ جنيتا .

فرع ٤ - مصلحة الاحصاء  
تل تقرير اللجنة .

مقرر صاحب السادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - عرضت على لجنة المالية عند بحث اقتاد وظيفة وكيل مراقب مصلحة الاحصاء أن المعاملة لا يمكنها أن تستنى عن هذه الوظيفة .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اقتاد المبلغ المقدر للباب الأول (معايير وأجر ومربيات ) وقدره ٣٠١,٨٧٦ جنيتا .

وهل توافقون حضراتكم على اقتاد المبلغ المقدر للباب الثانى (معايير ومومية ) وقدره ١٠٨,٣٤٥ جنيتات ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على اقتاد المبلغ المقدر للباب الثانى (معايير ومومية ) وقدره ١٠٨,٣٤٥ جنيتات .  
وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة ) وقدره ٣٧,٠٠٠ جنيت ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاختاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة ) وقدره ٣٧,٠٠٠ جنيت .  
(ورفعت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة السادسة والنصف مساء وأعلنت فى الساعة السادسة والخمسة الخمسين مساء) .  
( حضر حضرة صاحب المعالي أحمد على باشا وزير الأوقاف ) .

فرع ٢ - مصلحة الأموال المقررة  
تل تقرير اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ملاحظات اللجنة من هذا الفرع ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقدر للباب الأول (معايير وأجر ومربيات ) وقدره ٢٧١,٤٣٠ جنيتا ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ الحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاختاد المقدر للباب الأول وقدره ٢٧١,٤٣٠ جنيتا .

وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقدر للباب الثانى (معايير ومومية ) وقدره ٨٧,٣٥٨ جنيتا ؟  
( موافقة ) .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣,٤٨٢,٠٠٠ جنيتها ؟  
(موافقة) .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك** — أنا لا أوافق .

**الرئيس** — المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣,٤٨٢,٠٠٠ جنيتها .

فروع ٥ — المطبعة الأميرية  
على تقرير اللجنة .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** — وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجور مرتبات) وقدره ٢٢,٩٠٦ جننيات ؟  
(موافقة) .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك** — أنا لا أوافق .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجور مرتبات) وقدره ٢٢,٩٠٦ جننيات .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٩١,٣٧٤ جنيتها ؟  
(موافقة) .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك** — أنا لا أوافق .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٩١,٣٧٤ جنيتها .

فروع ٦ — مصلحة الأملاك الأميرية  
على تقرير اللجنة .

**مقرر الشيخ المحترم إدوار قصير بك** — مصلحة الأملاك الأميرية ملحقها كتل ذاتة من الدوائر الكثيرة ولها أملاك تدبرها وتدر عليها ريعاً من الصبب ومن غير المقول أن نوافق على مصروفاتها قبل أن نقف على إيراداتها لأنها تختلف في طبيعة أعمالها من بقية الصالحات الأخرى — لهذا أطلب لجان التصديق على مصروفات هذه المصلحة حتى تعرض علينا إيراداتها .

**المقرر** — تقسم أملاك هذه المصلحة إلى قسمين الأول هو ما تملكه الحكومة والثاني ما آل إليها من أملاك مصلحة التوأمين بعد تبصيرها وتقوم هذه المصلحة بإدارة جميع تلك الأملاك والمصروفات اللازمة لها لا يمكن أن تنفك عنها ولا بد منها .

وأنا وإن كنا قد استعلمنا أن نمنع حضرة مراقب المصلحة في مستين من القيام بإجازته فلا يمكن الاستمرار على هذه الحال ولا بد أن نمد شخصاً للقيام بأعماله عند غيابه أو عند تسله لأية مصلحة أخرى لذلك أرجو أن يوافق المجلس على بقاء وظيفة وكيل المراقب في الميزانية .

**المقرر** — إذا كانت اللجنة قد وافقت على حذف هذه الوظيفة فلا نراها رأيت أنها لم تشغل من زمن بعيد ولأنها أخذت بما صرح به سعادة وكيل وزارة المالية من وجود صعوبة كبرى في الحصول على موظف قبي يؤدي عمل هذه الوظيفة .

على أنه إذا أرادت وزارة المالية أن تعين وكلاً لهذه المصلحة فللا مانع من ذلك .

**مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) — على أي اعتقاد يمكن التعيين في هذه الوظيفة إذا ما تقرر الإنفاق في الميزانية ؟

**المقرر** — لجنة المالية وافقت على إلغاء الوظيفة لأن مجلس النواب قرر إلغائها .

**مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) — هذا ما نتظّم منه ورسّالاً إلى المجلس أن لا يوافق على قرار مجلس النواب لأنه لا يقل أن تبقى مصلحة كهذه بغير وكيل .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على بقاء وظيفة وكيل مراقب مصلحة الإحصاء ؟  
(موافقة) .

**المقرر** — بناء على ذلك يكون الاعتقاد الذي يجب إقراره للباب الأول هو مبلغ ٢٣,٨٨١ جنيتها .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على باقي ملاحظات اللجنة من هذا الفرع ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** — وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجور مرتبات) — بعد إضافة الاعتقاد اللازم لوظيفة وكيل مراقب مصلحة الإحصاء — وقدره ٢٣,٨٨١ جنيتها ؟  
(موافقة) .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك** — أنا لا أوافق .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجور مرتبات) — بعد إضافة الاعتقاد اللازم لوظيفة وكيل مراقب مصلحة الإحصاء — وقدره ٢٣,٨٨١ جنيتها .

إذ ظهر من هذه البيانات أنها كما يله تكاد تكون مفصلة فلو فرضنا أن خصما يملك هذه المساحات الواسعة يصرف عليها ٤٠٠ ألف جنيه يأخذ منها ٤٠ ألف جنيه أطن أنه لا يمكنه أن يعيش .

يظهر أن مثل تلك قصصا في ناحية من النواحي غير ظاهرة لهذا المجلس والرأي الذي أبدته المجالس النيابية السابقة بالتصرف في هذه الأطن والمعارات للأفراد بجن معقول رأى صائب لأنها كرامس مال معطل وكل مبلغ يحصل منها فائدة للدولة .

**قصة الشيخ المزمع ادوار قصير بك** - بما أن حضرة الشيخ المزمع حبيب دوس بك متفق على الرأي فأنا أصر على رأي وأطلب إعفاف النظر في مصروفات هذه المصلحة حتى ينظر المجلس في إراداتها .

**قصة الشيخ المزمع قبلي فقيها باشا** - أنا أحيى أطنان هذه المصلحة كتر مدعون لا تستفيد من الحكومة ولا يستفيد منه الشعب ومن رأى أنه ما دامت خسارة هذه المصلحة خسارة دائمة منذ عشرين سنة فلاجل الساع ثروة الأهل والفقلة الحكومة أقترح خصصية أملاكها وبها بالتقسيم لمدة عشر سنوات كما حصل في أطنان الدائرة السنية والمبلغ الذي يتصل من بينها يمكن للحكومة استغلاله في المشروعات النافعة .

أضيف إلى هذا أنه عند بيع هذه الأملاك تربط عليها الضرائب تقريدا لإرادات الحكومة وهذا ما أقترحه .

**قصة صاحب الدوة اسماعيل صديق باشا** (رئيس مجلس الوزراء وزير المالية والمالية) - في رأي أن هذا الاقتراح سابق لأوانه لأنها في حالة مالية أطن أنها لا تسمح للأهل باقتناء الأطنان بل نحن في وقت يصعب فيه عليهم المحافظة على ما هم مقترونه فلا كيف لهم إذا مرض عليهم أمر اقتناء أطنان جديدة . أظنهم لا يقبلون على ذلك إلا إذا فرطنا في حق الحكومة وصنام تلك الأطنان بجن بفس . وفي اعتقادي أن مجلس الشيوخ لا يوافق على هذا . على أنه إن قيل إن مصلحة الأملاك لا تأتي برع يذكر فيمكن أن يقال إلى جانب ذلك إن في الاحتفاظ بهذه الأملاك احتياطا كبيرا للطوارئ في المستقبل غير أنني أقول مع ذلك إن ما أقرره حضرة الشيخ المزمع قبلي فقيها باشا حاصل في الواقع إذ أن مجلس النواب قرر في سنة ١٩٢٦ أن يتابع من أطنان مصلحة الأملاك في كل سنة ما قيمته ٢٠٠٠٠٠ جنيه ويستهلك بهذه القيمة سفلات من سفلات الدين ويحسب سائرون فلا في هذه الخططة من ذلك العهد إلى الآن وقد نتج الحكومة في كل سنة بما يزيد من هذا المقدار .

نحن الآن بصدد مشروعات جمة تتفق بمصلحة الأملاك وهذه المشروعات منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مالي .

ولا ينبغي أن حضراتكم أن أول من يستفيد من أعمال الزكي الكبرى سواء منها تلبية خزائن أو إقامة خزان جبل الأرياء هو مصلحة الدينين لأنها تملك في شمال الدلتا مئات الآلاف من الأطنان التي ينتسب عليها نفع جبل الأرياء قبل غيرها . ولا أظن من المعقول أن تنصرف إليها قبل إصلاحها

**قصة الشيخ المزمع ادوار قصير بك** - المسألة بسيطة . نظري أن هذه المصلحة مثلا مثل دار من الدوائر الكبيرة كيف يمكن أن تقدر مصروفاتها قبل أن تقف على إراداتها ...

**الرئيس** - هل لدى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية مانع من الأخذ برأى حضرة الشيخ المزمع ادوار قصير بك ؟

**قصة صاحب السعادة محمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) - الأخذ بهذا الرأي يؤخر تنفيذ الميزانية قليلا . وأريد أن أيقن لحضرة الشيخ المزمع أن مصلحة الأملاك تدبر فضلا عما تستغل من أراضيها جميع ما تملكه الحكومة من أراض سواء كانت يورأ أو أفضاء أو في المنفذ فأجراء عملية حسابية (حساب ربح وخسارة) تشمل كل هذه الأملاك قد يكون فيه ضيق على المصلحة لأنها تخاسرها عن أراض لا تعطى ريسا بينما هي مضطرة للمحافظة عليها .

أما إذا أراد حضرة الشيخ المزمع معرفة إيرادات الأطنان المستقلة فهذا مبن على تخصيص في الميزانية .

**قصة الشيخ المزمع ادوار قصير بك** - الذي أطلبه هو تأجيل النظر في مصروفات مصلحة الأملاك حتى تعرف إراداتها .

**قصة الشيخ المزمع يوسف قطاوي باشا** - مصلحة الأملاك تشبه مصالحي كثيرة كمصلحة السكة الحديدية والجمارك والبريد وغيرها لها إيرادات ومصروفات وقد قرر مجلس النواب النظر في قسم المصروفات قبل الإيرادات فلا يصح أن تخالف هذا المبدأ .

**قصة الشيخ المزمع ادوار قصير بك** - لا يصح أن تنقيد في أماننا بما يقرره مجلس النواب لأنها جمة منفصلة عنه تماما .

**قصة الشيخ المزمع حبيب دوس بك** - الواقع أن الإشكال الذي أظنه حضرة الشيخ المزمع ادوار قصير بك موجوده الردي عليه في تقرير لجنة المالية في الملحق للتضمن اقتراح حضرة الشيخ المزمع قبلي فقيها باشا .

ظاهر من هذا الملحق أن إيرادات هذه المصلحة قدرت بمبلغ ٤٠٦٠٠٠ جنيه وقد قارن سعادته بين إيرادات هذه المصلحة ومصروفاتها فبين أن المصروفات توازي هذا المبلغ إذ قدرت بمبلغ ٣٨٦٠٠٠٠ جنيه بإضافة إليه مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مدرج في ميزانيات مصالح أخرى لحساب مصلحة الأملاك فتصبح المصروفات ٤٠٦٠٠٠٠ جنيه بينما الإيرادات المقدرة لها هي مبلغ ٤٠٦٠٠٠٠ جنيه كما قدرت فكان مصلحة هذا الساعها لا يتجاوز إيراداتها في السنة مبلغ ٤٧٠٠٠٠ جنيه .

أخار سعادته وكيل وزارة المالية أنه لا يصح أن تحسب مصاريف إدارة الأراضي اليور والقبض على المصلحة ولكن ليسع في سعادته أن أقول إن هذه الأراضي لا تحتاج لإدارتها إلى مصاريف وإنما احتاجت دائما تحتاج إلى شيء جزئي .

وقبل أن يدخل عليها الخبير بإيجاد مائة ليريا وقبل أن تنهى أعمال الصرف الكبرى التي تؤدي أيضا إلى صرف مائة هذه الأطنان المتباينة الأطراف . ومع ذلك فمن ندر هذه الأطنان لنفرض هام ، ندرها فنوزعها بين صغار الفلاحين ولا يمكن أن نطعمهم أطنانا بحرومة من الري والصرف بل يجب قبل ذلك أن ننقى بها ما يمكن هؤلاء الفلاحين من حرجها واستغلالها . كذلك يراد استغلال جانب منها في التجارب وتخصيص جانب آخر للاستزادة من التقاوى الصالحة إلى غير ذلك من المشروعات النافعة الكثيرة وأخيرا فإن من غير الممكن التصرف في هذه الأطنان بالبح إلا إذا تمكنت الحالة الاقتصادية وعلى ذلك فإن البعث في هذا الاقتراح الآن لأراه من الصواب .

(تصديق) .

**محضر الشيخ المحترم فقيهي باشا** - قصدت باقتراح أنت تباع الحكومة مائة وتسعين ألف فدان من أطميان الدينين وليست أطلب أن تباع الأملاك الحرة التي تزيد من مليون فدان وخرى أن يقرر الآن مبدأ البيع ولا أقول بالبيع حالا .

(خبرة) .

**محضر الشيخ المحترم محمود أبراهيم بك** - أريد أن أستمع بإطراد على العمل طبعا لذلك أليبدأ الذي تقرر والذي اتهمته عند بدء النظر في مشروع الميزانية قد دنا قد بدأ العمل على أن تبحث المصروفات أولا على الطريقة التي جرت عليها وفي الطريقة التي يجري عليها العمل في سائر بلدات العالم فلا أشارك حضرة زيسل أدوار قصيرى بك فيما طلبه من تأجيل النظر في مصروفات مصلحة الأملاك الأميرية حتى تطرح أمانتا ميزانية الإيرادات إذ لا ارتباط مطلقا بين المصروفات والإيرادات ما دام أنه ليس مطروحا أمانتا البحث فيما يجري من أملاك هذه المصلحة حتى تبحث في بيعها أو تنصرف فيها .

ليس هذا هو المطروح أمامكم حتى يتوقف الأمر على المقارنة بين المصروفات وبين الإيرادات فنبينا عليه ما تريده من وجهه التصرف في أملاكها .

على أن المطلوب من حضراتكم الآن هو بحث مصروفات هذه المصلحة وتمحيصها مع المحافظة عليها للأغراض التي يبتها حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة .

وبناء على ذلك لا يكون من الصواب أن ننزعنا لخطا التي مررتا عليها وأن نجل النظر في المصروفات حتى تبرز ميزانية الإيرادات .

**محضر الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا** - أخيف على البيانات التي أدلى بها حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أن مصلحة الأملاك الأميرية لا تتبدد في أن تباع جزءا من أملاكها للأهالي كلما سحقت فرصة لذلك ولدى وزارة المالية مذكرة مؤرخة ٨ يولييه سنة ١٩٢٥ مقدمة إليها من مصلحة الأملاك الأميرية يستفاد منها أنه في مدى ثمان سنوات من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٢٤ ، باعت ١٦٠.٠٠٠ فدان باعتار ٢٠.٠٠٠ فدان في السنة الواحدة وحصلت من ثمن ما باعت حوالي خمسة ملايين من الجنيئات .

**السيد كفاك** يا سعادة وكيل وزارة المالية ؟

**محضر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) - نعم .

**محضر الشيخ المحترم لياس حوصه بك** - وقف النظر في المصروفات حتى تنظر الإيرادات يقرب عليه عدم نظر الميزانية مطلقا .

(خبرة) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاستمرار في نظر مصروفات مصلحة الأملاك الأميرية ؟

(موافقة) .

**محضر الشيخ المحترم عبد العظيم ابييل بك** - لننتقل إلى الصفحة التاسعة من تقرير اللجنة لأخذ الرأي على الاعتادات الموجدة فيها الخاصة بمصلحة الأملاك .

**المقرر** - هل يرغب حضرة الشيخ المحترم عدم تلاوة التقرير مع أنه يجري لمباحثات لم يسمعها المجلس بعد ؟

**محضر الشيخ المحترم عبد العظيم ابييل بك** - إذا كان لحضرات الأعضاء ملاحظات فليهم أن يبدوها . وإذا كان للحكومة رأي فلها أنت تعلمه . ورغذا للرأي على ذلك . ولا منى لتلاوة تقرير اللجنة . وأنا في كلامي أحفظ أن أصبر عن رأي أغلبية المجلس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على عدم تلاوة تقرير اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

أصوات : يتلى التقرير .

**محضر الشيخ المحترم انطونيوس فؤاد باشا** - لقد قررتا من قبل مبدأ تلاوة التقارير .

**محضر الشيخ المحترم عبد الرزاق رضا باشا** - لا بد من تلاوة التقرير لعرف ما فيه .

**محضر الشيخ المحترم عبد العظيم ابييل بك** - لماذا لم يطلع حضرة الشيخ المحترم على التقرير قبل حضوره في الجلسة وقد وزع علينا من قبل ؟

(خبرة) .

**محضر الشيخ المحترم انطونيوس فؤاد باشا** - المجلس قرر مبدأ تلاوة التقارير .

**الرئيس** - الموافق من حضراتكم على تلاوة التقرير بتفضل بالوقوف . (وقفت أغلبية) .

مقرر صاحب المردود اسماعيل صرقي باشا (وزير المالية) - ليس هناك ما يمنع الحكومة من الإلزام بأي بيان عن مشروع الإصلاح .

مقرر صاحب المصلحة أحمد عبد الوهاب باشا (رئيس وزارة المالية) - تريد مصلحة الأملاك إصلاح عشرة آلاف فدان . وهذا يستدعي أجور عمال ، وحفريات ومصارف . وسيكلفها الثمان الواحد لذلك ثلاثة جنيهات . فيكون مجموع ما سيصرف في الإصلاح ثلاثين ألف جنيه . وهي ما طلبت في الميزانية .

المقرر - وقد ورد هذا البيان في الصفحة الثامنة من تقرير اللجنة .

فروع ٧ - مصلحة الجمارك

على تقرير اللجنة :

المقرر - لاحظت اللجنة أنه أدرج ضمن المرتبات في الباب الأول مبلغ ٣٠٠ جنيه مرتباً للمدير العام مع أنه يتقاضى مائة مصرية قدرها ١٢٠٠ جنيه بزيادة ١٠٠ جنيه على مرسوم الدرجة . وأن مبلغ ٣٠٠ جنيه أدرج لأول مرة في مشروع ميزانية هذا العام . فالحاجة رأيت حذفه .

ولكننا نعلم أن وظيفة مدير الجمارك وظيفة من أهم الوظائف . وهو يتولى على ركن من أهم أركان إيرادات الدولة . وكان المدير العام لها سابقاً يتقاضى أكثر من هذا المرتب بكثير . فإذا رأت الحكومة ضم ٣٠٠ جنيه لمرتب موظف كهذا يشغل أكبر وظيفة بعلاقتها المالية وإيراداتها . فآمن أنه لا خصاصة في أن يوافق المجلس على إعفاء هذا المبلغ وتخصيصها أن يجلس التواب لم يشارك فيه . ولم يخالف الحكومة في بقائه .

فالطرح على حضراتكم الآن . هو أن توافقوا على رأى الحكومة في بقاء مبلغ الثلاثة جنيه المضافة إلى مرتب مدير الجمارك . واتى وافق عليها مجلس التواب . أو أن توافقوا على رأى اللجنة في حذفه .

مقرر صاحب المصلحة أحمد عبد الوهاب باشا (رئيس وزارة المالية) - أريد أن أزيد على ما ذكره حضرة الشيخ المحترم مقرر لجنة المالية أن مدير الجمارك أضيف إليه عمل فوق عمله . وهو إدارة مصلحة رسوم الانتاج . وهذه الاضافة بعد التصديقات التي أدخلت على الرسوم الجمركية والتي لم تكن موجودة من قبل . أصبحت ذلك ذات إيراد يربو على مليون جنيه . وترتب على هذا زيادة أعماله . وزيادة في خطورة مسؤوليته . فالحكمة في أن الحكومة أضافت هذا المرتب إلى ما يتقاضى من ضريبة مصلحة رسوم الانتاج إليه وقد كانت إدارة صغيرة . فأصبحت إدارة كبيرة . وكانت تبقي رسوماً على حاجيات قليلة . فصارت تجبياً على أمتاف كثيرة مما يدر أموالاً طائلة لخزينة الدولة .

المقرر - إذن يبقى مبلغ الثلاثة جنيه الواردة في الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بقاء هذا المبلغ كما هو وارد في الميزانية .

( موافقة ) .

الرئيس - إذن نخفل إلى أخذ الرأى على الاجتماعات .

مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع - لا أوافق على الاجتماعات الثلاثة الخاصة بمصلحة الأملاك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاجتماع المقدّر للباب الأول ( ما هيأت وأجروماتيات ) وقدره ١٤٠,٨٥٨ جنيها ؟

( موافقة ) .

مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع - أنا لا أوافق على هذا الاجتماع .

مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع - أنا أيضاً لا أوافق على هذا الاجتماع .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاجتماع المقدّر للباب الأول ( ما هيأت وأجروماتيات ) وقدره ١٤٠,٨٥٨ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاجتماع المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ١٩٤,٦٨٤ جنيها ؟

( موافقة ) .

مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع - أنا لا أوافق على هذا الاجتماع .

مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع - أنا كذلك لا أوافق على هذا الاجتماع .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاجتماع المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ١٩٤,٦٨٤ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاجتماع المقدّر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ٣٤,١٠٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع - أنا لا أوافق على هذا الاجتماع .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اجتماع الباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ٣٤,١٠٠ جنيها .

مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع - كنت أود في إنشاء ثلاثة المقريران أسأل سواليا . فاقترح على حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك . وأريد الآن أن أعرف في أي شيء تصرف الثلاثون ألف جنيه الخاصة بإصلاح الأراضي .

**مقرر الشيخ الحرم من صبري بك - أنا لا أوافق .**

**المقرر -** لاحظت اللجنة أنه مدرج ١٢٠ جنيتا لحلاق الحرس بالجمارك ورات حلف هذا المبلغ . لأنه لا يوجد بمصلحة في الحكومة وظيفة لحلاق .

**مقرر صاحب إعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) -** الواقع أن هذا المبلغ خاص بمحلاتين في مجلة جهات مختلفة . هل أن لجنة وكلاء الوزارات تبحث هذه المسألة وأقرت حلف هذا المبلغ بمد تهميم للميزانية للبرلمان . والحكومة توافق على حلفه .

**المقرر -** لاحظت اللجنة أنه لا مبرر لزيادة مبلغ ٥٠٠ جنيه على مكافآت الضباط بـ ١٠٠٠ جنيه على المكافآت التي تدفع من الفرامات المصصلة على الزادات والاختلافات التي يظهرها عمال الجمارك في الضامع ورات حلف هذين المبلغين من مجموع البند المشار إليه تصبح قيمة ما هو مخصص لهذين التوسيع من المكافآت كما كان عليه في العام الماضي ويقترب من ذلك تخفيض احتياج البند إلى ٢٣٢٥٠ جنيتا بدلا من ٢٤٧٥٠ جنيتا .

**مقرر صاحب إعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) -** ليسمع لي حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة في أن آي أن حلف هذين المبلغين لا يؤثر في الميزانية مطلقا لأنه من المقرر تخصيصهما من الفرامات التي تفرض على الزادات والاختلافات التي يظهرها عمال الجمارك من التجار في ظروف معينة .

وفي الماضي لم تكن تسهل مثل هذه المبالغ في الميزانية وكانت تعمل في الأمانات حتى تصرفها في المكافآت فإذا حلقت هذا المبلغ فانتا تلبا لهذه الطريقة القديمة .

**الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بقاء هذين المبلغين ؟**

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ الحرم من صبري بك - أنا لا أوافق .**

**المقرر -** أدرج في بند ١٦ (مصاريف سرية لأداة المباحث) لأول مرة مبلغ ألف جنيه . وذلك لصرفه مكافآت للذين عرب التهريب . والمصاريف اللازمة لمقاومته ومنه . وقد رأت اللجنة عدم الموافقة على هذا الاحتاد .

**مقرر صاحب الدعوة اسماعيل صرقي باشا (مدير المالية) -** الحكومة تطلب تخفيض هذا المبلغ إلى خمسمائة جنيه . ولا تطلب إلغاءه .

**المقرر -** قررت اللجنة إلغاء هذا المبلغ . ولكن كان من بين حضرات أعضائها من طلب التخفيض إلى خمسمائة جنيه .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على بقاء المبلغ مخفضا إلى خمسمائة جنيه ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ الحرم من صبري بك - أنا لا أوافق .**

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على الملاحظات العامة الواردة بالتقرير مع التعديلات التي أدخلتموها عليه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على أن يكون الاحتاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) مبلغ ٢٦٤,٦٣٦ جنيتا بأضافة ٣٠٠ جنيه على ما قدرته اللجنة له ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ الحرم من صبري بك - أنا لا أوافق على هذا الاحتاد .**

**الرئيس -** المجلس يقرر الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) وقدره ٢٦٤,٦٣٦ جنيتا .

وهل توافقون حضراتكم على أن يكون الاحتاد المقدر للباب الثالث (مصاريف صومية) مبلغ ٨٠,٨٥٤ جنيتا بزيادة ألفي جنيه عما قدرته اللجنة له ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ الحرم من صبري بك - أنا لا أوافق على هذا الاحتاد .**

**الرئيس -** المجلس يقرر الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الثالث (مصاريف صومية) وقدره ٨٠,٨٥٤ جنيتا .

وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٤٠,٩٥ جنيتا ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** المجلس يقرر الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٤٠,٩٥ جنيتا .

فرع ٨ - مصلحة خفر السواحل ومصاريف الأشغال  
تلى تقرير اللجنة :

**المقرر -** لم يحصل في ميزانية هذا الفرع تغيير إلا بزيادة ورد خاصا بالبند الخامس فقد أدرج له ٥٩٧٦ جنيتا .

وترى لجنة المالية طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس تخفيض حشرين في المائة من احتاد هذا البند عما يقترب عليه حلف مبلغ ١١٩٥ جنيتا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للبواب الأول ( ماهيات وأجروماتيات ) وقدره ١٨٢,٧٤٩ جنيا ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ الفرم من صبرى بك** - أنا غير موافق .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للبواب الأول ( ماهيات وأجروماتيات ) وقدره ١٨٢,٧٤٩ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للبواب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٨٦,٨٦٣ جنيا ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ الفرم من صبرى بك** - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للبواب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٨٦,٨٦٣ جنيا .

**فرع ٩** - مصلحة المساجد والمآجر

على تقرير اللجنة .

**القرار** - ليس لجنة ملاحظات على هذا الفرع .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للبواب الأول وقدره ٢١٩,٥٧٠ جنيتات - ( ماهيات وأجروماتيات ) ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ الفرم من صبرى بك** - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للبواب الأول وقدره ٢١٩,٥٧٠ جنيتات - ( ماهيات وأجروماتيات ) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للبواب الثاني وقدره ٤٤١,٤٨٤ جنيا - ( مصاريف عمومية ) ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ الفرم من صبرى بك** - أنا لا أوافق .

وبمناسبة بحث ميزانية هذه المصلحة أبدى أحد حضرات أعضاء اللجنة دغية مؤداها ضم مصايد الأسماك إلى مصلحة الأموال المقررة بوزارة المالية إذ أنها كانت تابعة من قديم لمصلحة خفر السواحل . ولأنها ترى أنه لا ارتباط بينها وبين مصلحة خفر السواحل . لذلك ترى هذه اللجنة أن تقوم الحكومة بمبحث أمر ضم مصلحة تصاريح الأسماك - بإحتبارها مصلحة ذات إيراد - إلى مصلحة الأموال المقررة ولو أن إيراداتها ليست في الواقع من نوع الأموال المقررة إلا أن جعلها مصلحة قائمة بذاتها يستلزم نفقات كثيرة مع أن إيرادها محدود ولأنه لا توجد الآن مصلحة للأموال غير المقررة .

فهل يرى حضرة صاحب الدولة ووزير المالية الموافقة على هذا الرأي ؟

**مقرر صاحب الدولة** **مروان** **مساهين** **صديقي باشا** ( وزير المالية ) - كنت مصير مصلحة خفر السواحل أمر قد أثير في مجلس النواب ، ولم ترق فقط مسألة مصايد الأسماك بل أثيرت مسألة المصلحة كلها في ذاتها ، وقد أبدت آراء . منها رأى يقضى بإلحاقها بمصلحة الجمارك لاتحاد النرض في كل . لأن مصلحة خفر السواحل إن هي إلا أداة لمنع التهريب ، ومنع التهريب في الحقيقة من أعمال مصلحة الجمارك . فكان عماد الرأي المتخذ أن الاقتصاد والانسجام في العمل يقضيان بضم مصلحة خفر السواحل - التي هي وأمة بين نطاقي مصلحة الحدود من جهة ونطاق مصلحة الجمارك من جهة أخرى - إلى إحدى هاتين المصلحتين .

إلا أن هذا الموضوع من التعقيد بمكان لأنه يتضمن أيضا النظر في أمر مصايد الأسماك إذ من غير المقبول إلحاق هذه المصلحة بمصلحة الجمارك . كما أنه لا يمكن أيضا إلحاقها بمصلحة الأموال المقررة . لأن مصلحة مصايد الأسماك ليست متصلة بمصلحة إيراد . بل أصبحت مصلحة فنية . لأن تربية الأسماك والبحث في عاداتها ، وتجرباتها في الجهات التي تقع فيها ، وفي هل في الامكان أن يزداد صنف أو أصناف منها في جهات معينة لا يمكن أن تقوم بها مصلحة الأموال المقررة .

إذن هناك أمر جدير بالبحث وهو إلى أي المصالح أو الوزارات تضاف مصلحة مصايد الأسماك إذا ما قرر إلحاق مصلحة خفر السواحل بمصلحة الجمارك .

هذا فاست فكرنا لما مثيلها في بلاد أخرى . هي إضافة مصلحة مصايد الأسماك إلى وزارة الزراعة . لأنها وزارة فنية . ويمكننا أن نقى بأمر تربية الأسماك . ويمكن لموظفيها المنتشرين في البلاد أن يشرفوا على كل ذلك . هذا على عمل محكم . ووضع متحيز .

ولقد قرر مجلس الوزراء في جلسته الماضية تأليف لجنة برئاسة وزير . ومعضوية وكلاء الوزارات المختصين بالبحث في مصير مصلحة خفر السواحل . ويجوز أن يؤدي هذا البحث إلى إلغاء مصلحة الأسماك مع مصلحة خفر السواحل . وإن لم يقرر في الأمر شيئا . وإذا ما قرر ويوصلنا في ذلك إلى نتيجة فالتا تعرض الأمر إلى حضراتكم .

**الرئيس** — المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المقترح للباب الثاني وقدره ٤٤٤١ جنيا — (مصاريف عمومية).

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب الثالث وقدره ٥٠٠ جنية — (أعمال جديدة) ؟  
(موافقة).

**الرئيس** — المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المقترح للباب الثالث وقدره ٥٠٠ جنية — (أعمال جديدة).

فرج ١٠ — مصلحة الكيمياء  
تلى تقرير اللجنة.

**الرئيس** — لم ترائجة ملاحظات على ما ورد في مشروع الميزانية عن هذا الفرج وقد ينت في تقريرنا أسباب الزيادات الخاصة بمصاريف الانتقال وملاحظتها على معمل تكرير البترول.

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
(موافقة).

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب الأول وقدره ٣٩٩٣٨ جنيا — (ماحيات وأجروصرتات) ؟  
(موافقة).

**مقرر الشئ المحرم من مبرى بك** — أنا لا أوافق.

**الرئيس** — المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المقترح للباب الأول وقدره ٣٩٩٣٨ جنيا — (ماحيات وأجروصرتات).  
وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب الثاني وقدره ٥٩٩٠٧ جنيات — (مصاريف عمومية) ؟  
(موافقة).

**مقرر الشئ المحرم من مبرى بك** — أنا لا أوافق.

**الرئيس** — المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المقترح للباب الثاني وقدره ٥٩٩٠٧ جنيات — (مصاريف عمومية).

فرج ١١ — مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

تلى من تقرير اللجنة الجزء الخاص بفرج ١١ مصلحة التجارة والصناعة لاية بند ٣ — "لجاء ومياه نور".

**مقرر صاحب المساعدة أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) — ترى اللجنة تخفيض مبلغ ١٠٠٠ جنية من الاتحاد الخاص بالبند ٣ "لجاء ومياه نور" فنيا يتعلق بالإيجار للحكومة مرتبطة بمقدور ولا يمكن التخفيض مادامت العقود قائمة. وفيما يتعلق بالمياه والنور فلها أسعار محددة. ولا أدري بعد هذا كيف يكون التخفيض الذي تقررته اللجنة.

**الرئيس** — ظنت اللجنة أنه ربما يكون هناك إسراف في المياه والنور.

**مقرر صاحب المساعدة أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) — لقد زيدت للمفقات وتوجد الآن مصبغة تحتاج إلى الماء.

**مقرر الشئ المحرم من عبد الطليم الربيع بك** — ألاحظ أن مسوق الشطر والفاكهة يظل مضاء طول الليل.

**مقرر صاحب المرونة سمحان صديق باشا** (وزير المالية) — هذا السوق لا يشتغل إلا ليلا.

**الرئيس** — بعد هذا لا تتسك اللجنة برأيها.

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على إبقاء الاتحاد المقترح للبند ٣ وقدره ٣٩٥٥ جنيا "لجاء ومياه نور" كما أقره مجلس النواب دون تخفيض مبلغ الألف جنية ؟  
(موافقة).

تلى ما جاء بتقرير اللجنة حتى الفقرة الثالثة من الباب الثالث أعمال جديدة التي نصها "أدرج أيضا ضمن اتحاد الباب المذكور مبلغ ٩٠٠٠ جنية لخبراء للقيام بمباحث صناعية وهذا المبلغ مقدر لهايا ومصاريف الخبراء الذين يستندون من الخارج وبالمصلحة الآن منهم خبير للزجاج وخبير للأرغون وخبير للصناعات الكيماوية وأخصائي في الآلات وأخصائي في الإحصاء وسيزيد طعيم خبير للفزل والسجج وذلك بخلاف ما يحتاج إليه هؤلاء الخبراء من المواد اللازمة لأجراهم أبحاثهم — وقد قرر مجلس النواب تخفيض هذا الاتحاد إلى ٨٠٠٠ جنية وهذه اللجنة ترى تخفيضه إلى ٦٠٠٠ جنية فقط".

**مقرر صاحب المساعدة أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) — أرى المقترح في مشروع الميزانية يشمل لائحة أشياء.  
أولا — مهايا الخبراء الموجودين فعلا وقدره ٥٠٠٠ جنية.

ثانيا — مالية خبير سمين للفزل والسجج.

ثالثا — ما يحتاج إليه هؤلاء الخبراء من المواد اللازمة لأجراهم أبحاثهم ومصاريف تنقلاتهم.

فكيف يكفي مبلغ ٦٠٠٠ جنية لذلك. هل يكفي مبلغ الألف الجنية الزائد من مالية الخبراء الحاليين لمرتب الخبراء الأمر وما يحتاج إليه الخبراء من الأدوات ؟



مقرر الشيوخ المحرم عبد الحميد سليمان باشا - هل حضرة المقرر يتكلم من نفسه أو بلسان اللجنة ؟

المقرر - أتكلم عما أيداه سعادة محمود شكرى باشا فإذا كان المجلس يضال سعادته في رأيه يقلل ذلك .

مقرر الشيوخ المحرم يوسف قطاوى باشا - هذا رأيك الشخصي وليس رأى اللجنة .

المقرر - لم أقل إنه رأى اللجنة وإذا كانت اللجنة لا توافق عليه أقول إنه رأى .

مقرر الشيوخ المحرم محمد رفيعي انانوسوى باشا - وهل كنت تتكلم في المواضيع الكثيرة التي مرت بصفتك الشخصية . إن هذه المواضيع عرضت على اللجنة ووافقت سعادتك عليها وذاك الآن تنازع من وجهة نظر الحكومة .

المقرر - أنا أدافع عن الحكومة إذا رأيتها على حق وتوسع صدرى لما يقال ولا أثار بشئ في سبيل الخدمة العامة .

قل من تقرير اللجنة الجزء الباقي من فرغ ١١ - (مصصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة) .

المقرر - أودع ضمن اعتماد الباب الثالث مبلغ ٤٠٠٠ جنيه بصفة احتياطي تلبأ إليه المصلحة في كل مشروع صناعي أو تجاري جديد وقد قرر مجلس النواب تخفيضه إلى ٣٠٠٠ جنيه غير أن بلجنته المالية جتته ١٠٠٠ جنيه فقط .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - المفهوم بسد خطاب دولة رئيس الحكومة أن مجلس الشيوخ وافق على هذه الاعتمادات كما أقرها مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إبقاء هذا الاعتماد كما أقره مجلس النواب وهل ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجر ومعدات) وقدره ٨٨,٨٨٢ جنيهاً .

(موافقة) .

مقرر الشيوخ المحرم حسن صبرى بك - أه لا أوافق .

مقرر صاحب البررة سماحى صرقى باشا (وزير المالية) - الذى أوجوه من هيئة المجلس الموقر أن لا تضيق قصداً جديداً إلى ما سبق أن خفصه مجلس النواب لأن مصصلحة التجارة والصناعة هي المصلحة التي نفي عليها الآن كبار الآمال .

إن مجلس الشيوخ ومجلس النواب يتوافقان إلى أن يتوازن ميزاننا التجاري . يتوافقان إلى أن موارد مصر تفي في مصر . يتوافقان إلى أن يجتهد في أن تدبر لأخصنا موارد داخلية للاستهلاك بها عن منتجات البلاد الأجنبية كل هذه الأبحاث تقوم بها مصصلحة التجارة والصناعة وقد انتشرت هذه المصلحة وتبنى بها وزارة المالية صناعة خاصة بفتحها اهتماماً لما مزود عليه نظراً لما ينظر من الخير الكثير من هذا الانتعاش .

لقد أنتج مجهود هذه المصلحة في الوقت الأخير نتائج مهمة ملموسة في كثير من نواحي الصناعة والتجارة .

هناك فيما يتعلق بالتجارة شتى المشروعات التي قدمت للبرلمان . هناك في المسائل الصناعية كثير من الشؤون التي نفي بها هذه المصلحة وأكثرها إدخال مصانع لم تكن موجودة أو تشجع مصانع موجودة كاد يتولاها الكساد .

ويسرى أن أذكر بالحد المجهود القيم الذي تقوم به هذه المصلحة التي تحتاج لتشجيعكم .

لأن التضيق لا يتفق والرغبة الصادقة في الأخذ بناصر هذه المصلحة الحديثة .

لهذا أرجو كل الزملاء أن لا تنسكوا هذا التضيق البسيط . ربما كان التضيق من وجهة الميزانية لأهمية له لكنه من وجهة العمل يبع خيراً كثيراً .

(تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إبقاء مبلغ ٨٠٠٠ جنيه المقدر للبراء كما أقره مجلس النواب ؟

(موافقة) .

مقرر الشيوخ المحرم محمود شكرى باشا - يجول لي من المناقشة التي دارت الآن أن لجنة المالية لم تستطلع رأى الحكومة في التخفيضات التي أوجتها وهي لو لمثل تقدمت لمجلس برأى واضح وأرى أنه يجب على اللجنة أن تبين في التقارير عند القطر الخلاصة وجهة نظرها ووجهة نظر الحكومة وبفصل المجلس في ذلك .

وقل استفادى لو أن اللجنة سمحت ما أيداه سعادة وكيل وزارة المالية لما أجرت هذه التخفيضات التي لا يبرر لها .

المقرر - من الواجب على لجنة المالية أنها إذا أرادت تخفيض أى اعتماد أن تأخذ رأى الحكومة وتناقش معها فيه قبل إقراره وتقريره كما كانت تعمل في الماضي هذا ما يجب عمله وما أريد أن يسجل .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر وصريبات) وقدره ٥٨,٨٨٢ جنيها .  
وعل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٧,٦٦٧ جنيها ؟  
(موافقة) .

فقرة الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٧,٦٦٧ جنيها .  
وعل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٩,٧٩٠ جنيها .  
(موافقة) .

فقرة الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٩,٧٩٠ جنيها .

فرد ١٢ - أقلام قضايا الحكومة

عل تقرير اللجنة .

الرئيس - عل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
(موافقة) .

الرئيس - عل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر وصريبات) وقدره ٩٨,٧٩٣ جنيها ؟  
(موافقة) .

فقرة الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر وصريبات) وقدره ٩٨,٧٩٣ جنيها .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٧,٣٩٤ جنيها ؟  
(موافقة) .

فقرة الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٧,٣٩٤ جنيها .

وعلست الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والديقة العشرين مساء عل أن يورد المجلس للانتقاد في يوم الاثنين ١٠ المحرم سنة ١٣٥١ (١٩ مايو سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساء ٤

## محضر الجلسة الرابعة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١٠ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ١٦ مايو سنة ١٩٣٢

### ملخص

تقرير لجنة المالية

قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية - إقرار .

٧ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتسمية المصحات والمكاثات  
الرفيقتين والمعتمدتين الذين لم يمدد خدمة دائمة في الحكومة وفي ديوان  
الأوقاف الملكية .

تقرير لجنة المالية

٢٢ - معلق رقم ٢٢  
المدارة الأولى - إقرار مشروع القانون من حيث المبدأ - متعلقة  
المواد - قرار المجلس الانتقالي إلى المدارة الثانية في يوم الاثنين  
القبل .

٨ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية  
السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنيهاً زيادة على  
الاعتماد المبالغ بالموافقة في التفتيش العام لدى المصروفات .

تقرير لجنة المالية

٢٤ - معلق رقم ٢٤  
تأجيل النظر في الجلسة المقبلة .

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بترقية روج نياوات الملكية -  
إحالة إلى لجنة الزراعة نظراً على وجه الاستعجال .

٤ - رسالة برقية ترأى من ثلاثة مكمل مجلس الشيوخ الفرنسي يبلغ بها المجلس  
شكر مجلس الشيوخ الفرنسي على تربيته في وفاة وزير الجمهورية الفرنسية .

٥ - أسئلة :

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من -  
حضرة الشيخ المحترم محمد أبي النصر النجار الخفي عن تخفيض

ثمن الأرز الذي حددته بتلك التسليف الزواحي - الإجابة عنه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من -  
الشيخ المحترم أمين حسنين يوسف الخفي عن إنشاء مع القطن  
بمقدون تحت التطلع - الإجابة عنه .

٦ - استمر النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣  
المالية .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب المدة  
أبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ الثمانيين ما عدا :

الثمانيين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : الدكتور فارس قر، السيد عبد الحليم البكري، حسن رشوان  
هادي بك، الشيخ مصطفى صالح خليفة، كامل جرجس تكل بك،  
محمد مصطفى عبده بك، سلطان بهسي بك، سليم خليل بطرس بك،  
عليان شتان أبانك بك .

ثانياً - باعتماد :

(١) من جلسة اليوم حضرات : طلفان سيد أحمد سالم بك،

محمد صادق باشا، محمد طلعت حرب باشا، عبد الحليم  
سالم باشا، محمد الطيبي باشا، يعقوب بيك .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع حضرات : عبد العزيز  
سيف النصر بك، أحمد السليبي بك، عبد الكريم  
شادي بك، محمد نصحي يكن بك، محمد توفيق مهنا بك .

ثالثاً - بغير إذن :

حضرات : أحمد خوافق باشا، عبد الحليم البيل بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المصالح والمصالحات  
الأوقاف، حافظ حسن باشا وزير الزراعة، علي ماهر باشا وزير الخزانة،  
محمد حلمي ميسري باشا وزير المعارف العمومية، علي جمال الدين باشا وزير  
الحرية والنجدة .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :  
أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاجه أنطى .  
حبيب دوس بك .

بعد الزمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - الإجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم سليم خليل بطرس بك إجازة  
سنة عشر يوما وحضرة الشيخ المحترم سليمان حنا أباطه بك لمدة أسبوع من  
اليوم لمرضهما .

فهل توافقون حضراتكم على هاتين الإجازتين ؟

(موافقة) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لآحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
(لم يمتنع أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ - مشروع قانون

مادة من مجلس النواب بترسية بيع نباتات الفاكهة - إيجاته إلى لجنة  
الزراعة نظره على وجه الاستعجال

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مرافقا لمشروع المذكور وهذا نصه :  
محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب جلساته المتعقبة في ٣٠ مارس و ٥ و ٢٦ أبريل  
و ١١ مايو سنة ١٩٣٢ ، في تقرير لجنة الزراعة والمال عن المرسوم بمشروع  
قانون انخاس بترسية وبيع نباتات الفاكهة - ووافق عليه بالجمعية  
المرافقة لهذا .

فأنتدرف بأن أرسل مع هذا لندوتكم مشروع القانون - وهرير لجنة  
الزراعة والمال - وهاضجر الجلسات المذكورة - راجيا عرض فلك على  
هيئة مجلس الشيوخ .

وخصضا لندوتكم بجهول عظيم الاحترام

١٢ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

الرئيس - وافقت الجمعية العمومية لشكة الاستئناف المختطة على  
مشروع هذا القانون في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٢ ويحب تنفيذه في طرف سنة  
شهور من التاريخ المذكور أي قبل ٢٧ يولي سنة ١٩٣٢ وإن لم ينفذ قبل  
هذا التاريخ فيجبر كانه قد ملل عنه . ولا يمكن تنفيذه بعد هذا التاريخ إلا  
بعد إعادة عرضه على الجمعية العمومية لشكة الاستئناف المختطة .

فهل توافقون حضراتكم على أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة  
الزراعة للنظر فيه على وجه الاستعجال حتى يتسنى للمجلس نظره في الدورة  
الحالية لينشر وينفذ في الوقت المناسب ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر المرافقة على إحالة مشروع القانون بترسية  
وبيع النباتات إلى لجنة الزراعة لتتظره على وجه الاستعجال .

## ٤ - رسالة برقية

مادة من ثلاثة وكيل مجلس الشيوخ يبلغ بها المجلس شكر مجلس الشيوخ  
الفرنسي من تخرجه في وفاة رئيس الجمهورية الفرنسية

تلقت الرسالة المذكورة وهذا نصها :

محضره صاحب الدولة يمي إبراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ بمصر  
بالبابية عن مجلس الشيوخ الفرنسي أقدم لندوتكم شكرا على عبارات  
المطف التي أحرمت عنها باسم مجلس الشيوخ المصري وهى تعزيتكم الشخصية  
بمناصة المصاب الوطني الذى بلغ فرنسا في نفس الرئيس بول دويمير

١٤ مايو سنة ١٩٣٢

فرنان رابيه  
وكيل المجلس

## ٥ - أسئلة

١ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم  
جداوي النصر القادر الذى من فضيل عن الأزرا الذى سحده بئلك السليف الزواى -  
الاجابة مع

على السؤال المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أنتدرف بمرض سؤال هذا على دولة وزير المالية لندوتكم عليه في أقرب فرصة  
ممكنة . ولندوتكم عظيم الشكر وفاق الاحترام .

سجد بئلك السليف الزواى من الأردب الأزرا الذى ين ٢٣٥ أنة  
(ماتين وخمس وخمسين أنة) سس ٣٧٨ قرشا (ثلاثة وخمسين وثمانين قرشا)  
وهذا إذن على ما أعتد . وخصه كل الناس بيد عن الانصاف وليس من

ب - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المكرم أمين حسين يوسف انتهى من إلقاءه مع القطن يعود تحت القطن - الإقطع منه

في السؤال المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤال إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية . مع قبول شكري وإجلالي

أمين حسين يوسف  
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة وزير المالية

جرت العادة أن تجار المصادرات من القطن يغرون كبار المزارعين المصريين على بيع قطنهم بقود تحت القطع مقابل جزء طفيف من الثمن يدفعونه لهم مقدما وقد ظهرت في جميع الأقسام آثار سيئة جدا للباقيين على هذه الطريقة. وتعدت تلك الآثار إلى ثروة البلاد العامة . فحدثت الأزمات وتدهورت الأسفار وذلك لأن معظم تجار القطن من الأجانب الذين لا يهتمون ثروة المصريين . والذين يملكون تاصية الحال في بروسمة المقود . وهم بما لم من غزو فيها وثروة يستعملون في كثير من الأوقات كما رأينا أن يهروا الأسفار لأغنى الأسباب ولأى إشاعة تنازع . وهم في دهورهم تلك الأسفار يعمون إلى أغراض يهيمون من وراء ذلك . وسيتفحص الأسفار إلى الحد الذي أرادوه طالبون للمزارعين المتضادين معهم على البيع تحت القطع (بالقطعة) أي إلى استئجار المبالغ السابق تقديمها لمصادمتهم ولا تقطوا على أعطائهم بأخص الأثمان . فيفقد أولئك المزارعون تلك الحيلولة ثرواتهم القطنية . أو يرون المبالغ التي أخذوها إليهم بعد أن تكون ضاعت من أيديهم فيستنونها . وهذا فضلا عن أن اتباع مثل هذه الخطة في بيع القطن يمرض كثيرا من الأقطان للبيع في أول العام نقصا واحدة فيزيد المرض من الطلب فيتخفف الأقطان بطبيعة تلك الحال غير الطبيعية .

وبما أن القطن هو الثروة التي تعتمد عليها البلاد ألا يرى صاحب الدولة أن يسل إلى إلقاء بيع القطن بقود تحت القطع فيحقق لمزارعين المضطرين ثرواتهم وتنظم تلك طريقة ورود مقادير المروض من الأقطان في الأسواق ليح نيفل المرض أمام الطلب فتتصف الأسفار والقرورات .

وأنا لبعثه لا شكرون مقدما

أمين حسين يوسف  
عضو مجلس الشيوخ

٢٢ أيلول سنة ١٩٣٢

مفكرة صاحب المحلى حافظ حسن باشا (وزير الزراعة والنباتية من حضرة صاحب الدولة وزير المالية) - استندت طريقة البيع تحت القطع لأنها مضرة بصالح الزرايع ولا سيما صغارهم حيث اعتادوا أن يبيعوا أعطائهم تحت القطع ولا يحدونهم السرا لا في التمرعة الأخيرة الأمر الذي يؤدي إلى

الجارأ أن يتخذ بنك التسليف الزراعي وهو الذي جاء لاتخاذ القفاح الناحس من ذلك الضيق الذي استولى عليه وأخذ يضاقه أقول : ليس من الجارأ أن يأخذ البنك من حاجة الناس إليه شيئا إلى فرض الأثمان المالية على معاملته بدون رحمة ولا إنصاف . فهلا يرى دولة وزير المالية أمت يسعى لدى البنك في مراجعة ثمن الأرز وتخفيضه تخفيضا يتناسب والظن الحقيق حتى يرتاح ضمير القفاح وسكن خاطره ؟

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

محمد أبو النصر الغار  
عضو مجلس الشيوخ

٢٢ أيلول سنة ١٩٣٢

مفكرة صاحب المحلى حافظ حسن باشا (وزير الزراعة والنباتية من حضرة صاحب الدولة وزير المالية) - ردا على السؤال الموجه من حضرة الشيخ المكرم أمين حسين يوسف علما بأني اتصلت بمحضرة صاحب السعادة رئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي المصري وطلعت منه أن البنك قد ربيع تقاوى الأرز الياباني والنباتات بواقع ١٣٨ قرشا عن كل أردب زنته ١٢٠ كيلو والسبب في هذا التغير راجع إلى أن بنك التسليف الزراعي المصري حتى من شهر نوفمبر الماضي بشره التقاوى فاضطر إلى البحث عن أجودها في مختلف الزراعات الكبرى .

وقد قامت وزارة الزراعة بخصص الميات المزمومة على البنك واختيار قوة إختيارها لم يعقد البنك صفقات بشره التقاوى إلا بعد أن تأكد بناء على البيانات المتضمنة لوزارة الزراعة من أن التقاوى المزمومة عليها من أجود التقاوى .

ورغبة في المحافظة على قوة الإنتيات في هذه التقاوى اتفق البنك مع شركة وإبورات الأرض بالاسكندرية ورشيد من تجفيف التقاوى وتغليفها وتعبئتها طبقا للطرق العلمية الحديثة ولا يخفى أن تصدير الأرز من الداخل إلى الاسكندرية لإجراء هذه العملية وتخزينه بمخازن الشركة ثم إعادة تصديره إلى داخل البلاد تؤخر به على الزرايع . كل هذه عمليات تتطلب نفقات قام بها البنك وأضافها إلى ثمن الشراء .

ونظرا إلى أن البنك قصر شراؤه كما سلف القول على أجود التقاوى فقد اضطر أن يدفع فيها ثمنا يتناسب وجودها .

وقد أكد لي سعادته أن البنك لم يكن له من وراء هذه العملية ضم يذكر وأن الثمن المحدد ينقص قليلا من ثمن التقاوى التي يبيع بها بعض التجار الآن وأن كبار الزرايع وصغارهم قد قبلوا على شراء هذه التقاوى .

ورجو البنك أن يكون من وراء قيامه بتوزيع أجود التقاوى في هذا العام أن تكثر الأصناف الجيدة في العام المقبل بحيث يمكن التيق بأن ساهلت كبيرة من الأراضي ستوافر لزراعتها التقاوى الجيدة وفي هذا تحقيق لأهم الأغراض التي أنشأ البنك من أجلها .

مفكرة الشيخ المكرم محمد أبو النصر انصار افندي - أشكر دولة الوزير على هذه الإجابة .

( حضر حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية وحضرة عبد فريد افندي مدير الادارة المالية بمصلحة الصحة ) .

( انصرف حضرة صاحب المالى حافظ حسن باشا وزير الزراعة ) .  
 تم في تقرير اللجنة (١) الى أول الكلام على اعتماد الباب الثاني .

**مقرر الشيخ القرم** أحمد عرفه باشا — تملون حضراتكم أن جمع الأمم تعمل على تقليل عدد العاطلين من العال وقد ورد في تقرير اللجنة أن من أسباب تخفيض اعتماد الباب الأول ( ما هيأت وأجر ومرتبات ) الاستثناء من ٢٤٦ مجرزة ومعرض وخدم وسعاة بالديوان العام وأقسامه — وقد لاحظت ما ورد في التقرير أيضا أنه طلب لمستشفى قصر العيني مبلغ ٥٠٠٠ ج.م. لتجهيز غرفتين للعمليات فهذا يمكن الاكتفاء هذه السنة بتجهيز غرفة واحدة وفي مقابل ما يمكن اقتصاده من هذا الاعتماد يبقى هؤلاء الخدمة في وظائفهم حتى لا يصبحوا بسبب الاستثناء منهم لمصبوا وقطاع طريق .

**الرئيس** — أظن أن من المستحسن إرجاء إبداء الملاحظات الى ما بعد تلاوة التقرير .

( انصرف حضرة صاحبي المالى على ماهر باشا وزير الحفانية ومجد حملى ميسى باشا وزير المعارف العمومية ) .

تم في التقرير الى نهاية الفقرة الرابعة من الملاحظات العامة للجنة .

**القرار** — بعد أن أدلى حضرات منقوبي وزارة الصحة برأيهم المين في هذا التقرير من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ القرم الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك وردت الى اللجنة مذكرة من حضرة صاحب المزة وكل وزارة الداخلية المساعد للشؤون الصحية هذا نصها :

### مذكرة

الى اللجنة المالية لمجلس الشيوخ

بالإشارة الى المناقشات التي دارت بجلطة اللجنة اليوم بشأن تحويل المستشفيات القروية المتخلفة الى مستشفيات منفصلة أشرف بالإحالة أنه — مع تمسك المصلحة بالإحتفاظ بوظائف مساعدي العمل بهذه المستشفيات للأسباب الفنية التي أبدتها في الجلسة — قد أمدنا نحن الموضوع لها يخص بالإحتياجات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع فاضح أن ذلك يحتاج الى زيادة في المصروفات تتقارب بمبلغ ١٤٢٨ جنينا بما يظهر من البيان التالي على اعتبار أن عدد المستشفيات القروية المتخلفة هو ٤٢ :

٣٠٢٤ . ماهية ٢١ طبيا درجة سادسة فئة ١٤٤ جنينا سنويا .

١٧٦٤ . ٤٢ مساعدا للصيدلة فئة ٤٢ جنينا سنويا .

٤٧٨٨ . نقل بحد

الضغط على السوق ونزول الأسعار لتلك أمدت هذه الوزارة في عام ١٩٣٣ مشروع قانون يعتبر بإعلا كل بيع أو وعود بيع لم يحدد سعره نهائيا وقت البيع أو وقت الوعد بالبيع .

وفي سنة ١٩٣٧ حدثت وزارة المالية فأعدت مشروعا جديدا أرسلته الى وزارة الحفانية لمرصه على محكمة الاستئناف المختطة فاستشارت هذه المحكمة شركة المحاصيل المصرية والغرف التجارية الانكليزية والايطالية واليونانية وبلطة بورصة البضائع وقد أجمعت كل هذه الجهات على معارضة المشروع وطلبت رفضه فتأجل النظر فيه .

عند ذلك أصدرت البنوك في ديسمبر سنة ١٩٣٧ قرارا أعلنت فيه أنها لن تزال ابتداء من ٢ يناير سنة ١٩٣٨ بيع القطن بضاعة حاضرة على أن يحدد سعره في المستقبل .

والوزارة من جهتها فكرت في التدابير التي تصاد بها الفلاحين على تحويل زراعتهم من غير ما حاجة الى الاتجاه للتجار قبل أن تشجع المحاصيل فأجريت نظام التسليف الزراعي على شكل واسع التطاق ثم انتهى بنك التسليف الزراعي فانتقلت إليه مهمة تحويل صغار الزرايع .

وبحث البنوك مجمعة عن سميات للبح تحت القطع ، وجمود الزرايع أصبحوا في غير حاجة الى بيع أقطانهم تحت قطع السرقات أكبر داح تحريم البيع تحت القطع قد زال لذلك فالوزارة لا ترى حاجة لإقامة الموضوع من جديد الآن على أنها ستراقب تأثير الأقطان الجديدة حتى إذا رأيت أن هناك ما يدعو الى اتخاذ إجراءات لصيانة مصالح الزرايع فلن تردد في اتخاذها .

**مقرر الشيخ القرم** أمين حسين يوسف افندي — أشكر حضرة صاحب الدولة الوزير على هذه الاجابة .

### ٦ — استمرار النظر في مشروع ميزانية الدولة

لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية

تم ٩ وزارة صحة السرية — قرار

( انصرف لشيخ القرم عبد الله ) .

في خطاب وارد من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بإن خبردوكم أننا انتدبنا سعادة الدكتور عبد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية ( قسم ٩ — وزارة الصحة العمومية ) بدلا عن مساعدته أن يستعصم معه حضرة مدير إدارة المالية .  
 ونغضوا دودكم بقبول فائق الاحترام ما

١٦ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء  
 اسماعيل صدق

**الرئيس** - أرجو أن تكون المناقشة قصيرة على الميزانية دون التمرص إلى هذه المسألة الشكلية .

**مفكرة الشيخ المحترم ادوار قصيري بك** - سبق أن طلبت معرفة الفرق بين مستشفى قروي منفصل ومستشفى قروي متقارب فأرجو أن يبين ذلك .

**المقرر** - بدأت فكرة إنشاء هذه المستشفيات القروية على أثر تبرع بعض الأهالي بالأراضي اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في بعض القرى . فقامت الحكومة بعد ذلك بإنشاء مستشفيات متعددة بلغ عددها ثمانية وأربعين . ورأت في الوقت نفسه أن في إمكان إنشاء مستشفيات متقاربتين بين كل مستشفى وآخر مشروطين كلوا مترا وعملت طبيا وأحدا لها يقوم بالعمل في أحدهما نصف أيام الأسبوع ويقوم به في الآخر نصف النصف الثاني من الأسبوع .

ولتجمل ذلك أعدت المصلحة مسودة خاصة لكل مستشفى متقاربتين لنقل الطبيب ومن معه من المستفيدين من أحدهما إلى الآخر .

لذلك رأت اللجنة أن يوجد مستشفى يعطى لمدة ثلاثة أيام في كل أسبوع يقلل من أهمية العمل الذي أُنشئ من أجله ، إذ لا يمكن الاستفادة منه بطريقة مستمرة ولذلك وافقت اللجنة على أن يمين لكل مستشفى طبيب خاص .

ولما هتمت حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك باقتراحه هذا إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية أبلغته إلى لجنة المالية وهذه استمدت مندوبي وزارة الصحة الذين صرحوا أمامها أن في الاستعانة بإجابة الاقتراح لأن هذا العمل من مصلحة الوزارة وأنه يمكنه تغيير الحال اللازم لذلك من ونوبات اعتيادات المستشفيات القروية دون طلب مبالغ إضافية . وذلك مع عدم الإلحاح لإنهاء الوطائف التي يقترح حضرة الشيخ المحترم إلغاؤها . لهذا رأت لجنة المالية الموافقة على تحويل هذه المستشفيات المتقاربة إلى مستشفيات مستقلة حتى يمكن الاستفادة من كل مستشفى بطريقة مستمرة .

**مفكرة صاحب المساعدة الدكتور محمد شاهين باشا** (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - إن بعض هذه البيانات قد لا يتفق مع الواقع . وقد يكون شيئا أن أتى على تاريخ إنشاء المستشفيات القروية لتصرفوا حضراتكم من ذلك حقيقة أمرها .

لاحظت مصلحة الصحة العمومية أن المستشفيات الموجودة في العوام بعيدة عن القرى . وأن أهاليها لذلك محرومون من العلاج أسوة بسكان المدن . وكثيرا ما يحصل مرضى هذه القرى المشاق في الانتقال إلى المدن للعلاج . فآداة إنشاء مستشفيات القرى يكون فيها البهال الكفون لادارتها بصفة كونها عيادات طارئة . ويكون فيها بعض الأسرة لمواظبة التي تستدعي الراحة يوما أو يومين قبل الانتقال إلى مستشفيات المدن . ورأيت أن يجلس لكل مستشفى متقاربتين منها سيارة نقل . لا سيارة ركوب .

جنيه	ما قبله	تحويل :
٤٧٨٨		
جنيه	٢١٠٠	١٠٠ × ٢١
		بقرين وخلافة للسيارات
	١٢٦٠	٩٠ × ٢١
		ما هيأت سابقا للسيارات
٣٣٩٠		
١٤٢٨	الزيادة	

نرى باقي تقرير اللجنة .

**مفكرة الشيخ المحترم ادوار قصيري بك** - أريد أن أعرف الفرق بين مستشفى قروي منفصل ومستشفى قروي متقارب .

**مفكرة الشيخ المحترم جريس زبائري باشا** - لقد جرى العمل من عدة سنوات على إدراج ميزانية الصحة العمومية ضمن ميزانية الدولة على أنها وزارة .

ومعنى ذلك أن الحكومات التي صاحبت طول هذه المدة كانت موافقة على تحويل هذه المصلحة إلى وزارة وعلى الرغم من هذا لم تتحقق تلك الفكرة عمليا ومصلحة الصحة لا تزال مصلحة كما كانت . الأمر الذي يؤسف له .

وإني أعتقد أن كل من له إلمام بأحوال مصلحة الصحة وفروعها الواسعة يدعش بقاء هذه المصلحة على حالها إلى الآن دون أن تحول فعلا إلى وزارة . حين أن كل البلاد الزراعية لها وزارات للصحة العمومية ويمكن أن أقدر بنوع خاص هذه الظروف نظرا للعلاقات التي كانت بيني وبين مصلحة الصحة العمومية السنين الطوال مدة وجودي في مجلس الكورتينيات .

لكل هذه الاعتبارات أرى ضرورة جعل مصلحة الصحة وزارة لها في ذلك من الإصلاح الفعلي لاسمها . هذه الخطوة في سبيل حياتنا الإدارية لا تجرت عليها أية زيادة في المصاريف عما هو مودع في ميزانية الدولة لمصلحة الصحة العمومية .

لذلك أرجو من هيئة المجلس الموقر أن ينظر إلى هذه المسألة بين الاعتبار كما أرجو من الحكومة أن تقوم بتنفيذ هذا المشروع النافع بدون إبطاء .

**مفكرة صاحب المساعدة الدكتور محمد شاهين باشا** (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - أظن أن اقتراح حضرة الشيخ المحترم جريس زبائري باشا ليس له ارتباط بالميزانية ولا بمفرداتها بحيث إن حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة نائب فارجو من هذا المجلس الموقر إدراجها بالنظر في هذا الاقتراح حتى يحضر دونه ليشترك مع حضراتكم في بحثه .

**مفكرة الشيخ المحترم يوسف قطاوي باشا** - هذا الاقتراح من شأن الحكومة أن تتقدم به إلى البرلمان .

**مفكرة الشيخ المحترم موسى فؤاد باشا** - هذا عمل حكومي ليس من اختصاص المجلس .

ولما تناقشت في هذا الأمر مع حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ووزير المالية كلتيهما رأيت أخطر المجلس بأنه موافق على الاعتدال التي أطلبها لتنفيذ هذا الاقتراح بدون التجاهل إلى التضييق المقترح .  
(تصديق) .

**مقرر الشيخ المحترم الرئيس عروص بك** - سمعت حضراتكم من حضرة الشيخ المحترم جريس زنايتري باشا ما يطلبه اليوم من تحويل مصلحة الصحة إلى وزارة الطب .

وحقا هذا الطلب ... ..

(أصوات : ليس هذا وقته) .

**الرئيس** - الكلام في جعل مصلحة الصحة وزارة خارج من الموضوع .

ونحن الآن في صدد للملاحظات العامة الواردة في التقرير .

(تصديق) .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - أحفظ - بإحضرات الزبلاء - أن المجلس يشاطرني الرأي - بحسب النظر في ميزانية مصلحة الصحة - في تهدير الجهود العظمى التي بذلت هذه المصلحة في العهد الأخير في جميع نواحي النظم الصحية في البلاد . لأننا نترك مجهود الاطلاع على الميزانية ما أتت من مستشفيات جديدة ومعدات خارجية في أنحاء القطر وما أدخل من تحسين على النظم التي كانت قائمة . فإذا قدمنا القول بهذا فأنما نترقب للحسن بإحسانه .

وهذا التقدير لا يعني من أن أبدي ملاحظة صغيرة . هي في الواقع أمنية أقدم بها إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية وهي خاصة بمجاهات الأفران والمدن البعيدة من القاهرة والاسكندرية . أشارت مصلحة الصحة بمقابل تحليل في بعض المسند كأسيوط والأقصر وغيرها . وقصرت العمل فيها على ما يقدم إليها من الأطباء المعالجين . وجظرت عليها أن تقوم بأي تحليل يطلبه الأفراد . فإذا لم ير صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية مانعا فنيا . فربما لي إليه أن يصرح لهذه العامل بأن تقوم بالتحليل التي يطلبها الأفراد مقابل أجر معين . فيستفيد الناس كافة من مجهود لا يكلف انزعازا شيا .

وهناك أمنية ثانية سبق لي أن تحدثت بها إلى سعادة محمد شاهين باشا هي أن المدن البعيدة عن القاهرة والاسكندرية يحتاج بعض الأفراد فيها إلى عيادات . فإذا ما توسعت مصلحة الصحة في إيجاد عدد من العيادات بالمستشفيات الكبرى ليكن في متناول طلب المرضى الخارجين عنها مقابل أجر معين لمن تتقاضاه المصلحة . فانهادى أنه سيدخل لها من هذا الباب إيراد أكثر مما يصرف لها . ويكون المصلحة في نفس الوقت قدمت خدمة لرضى المواطنين .

أولا - لصل الإحسان للقرى البعيدة عن مركز المستشفى .  
ثانيا - لنقل المرضى الذين يظهر لطبيب أنهم في احتياج العلاج بالمقسم الداخلي في مستشفى المركز القريب ، حتى لا يتحمل المرضى المشاق للتوجه بنفسهم إلى المستشفى الذي يكون فيه قسم داخل .

بمقتضى حالة القطر بحسب احتياجه من الوجوه الفنية ، وبحسب عدد سكانه وبحسب كثرة الأمراض أو قلة ، ثم وضعت منهايا هذه المستشفيات . وبما أتت في هذه الحال أمام تجربة جديدة رأيت أن يجعل العمل في كل من المستشفيات المتقاربين قاصرا على أيام من الأسبوع من أحدهما ، ويكون باقي أيام الأسبوع للعمل في المستشفى الآخر . حتى إذا ما ظهر أثناء العمل أن الإقبال على أحدهما يستدعي زيادة في الموظفين أو العمل بقطاه مستقلا عن الآخر .

فحين بعدنا هذا جلنا من كل مستشفى متقاربين (وحدة) . أي أن الموظفين المستشفيات فيها هم اللازمون لمستشفى واحد . ولكنهم يشتغلون ثلاثة أيام في أحدهما . وثلاثة أيام أخرى في الثاني . ولهذا السبب يستعمل الموظفون سيارة النقل للانتقال من أحد المستشفيات إلى الآخر في أيام العمل .

ظهر بعد ذلك أن هذه المستشفيات أدت خدمات جليلة . وأن كثيرا من الأهالي طهروا آب تشتغل طول أيام الأسبوع . لا لاجلته منه فقط . وفي تبة مصلحة الصحة أن تنفذ هذا الطلب تدريجيا بحسب ما تسمح به الأحوال المالية .

إن مصلحة الصحة تأسر كل السرور بالاقتراح الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك بجعل كل مستشفى وحدة قائمة بذاتها . بدل أن يتكون من كل اثنين وحدة . ولكن يظهر أنه حصل سوء فهم . إذ أن مندوب مصلحة الصحة أمام لجنة المالية لم يبين الأمر جليا . حتى أن هذه اللجنة قالت إنه يمكن جعل كل مستشفى منها مستقلا عن غيره بدون زيادة في المصروفات .

ولكن اتضح أن هذا غير ممكن . لأن الموظفين الموجودين في كل مستشفى ومم طبيب وتسعة عمال . منهم مساعد معمل . ومنهم مساعد صيدلة . وتغريب . وتغذية . ومن يشتغلون كالغرضين والمرضات في المستشفيات المركزية - لا يمكن أن يوجد منهم الموظفون الذين يشتغلون بالعمل في كل مستشفى حل أنه وحدة مستقلة .

ولقد سبق لجنة الموظفين العليا أن بحثت ميزانية هذه المستشفيات وقررت تخفيض عدد العمل فيها . وأردت تجربة العمل مع هذا التضييق فلم تستطع . ويسرى أن حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح هو واضح ميزانية هذه المستشفيات حينما كان مستقلا عنها . وهو يعلم أن هذا السد من المال لا يستطيع القيام بأعمال هذه المستشفيات لو جعلنا كلا منها وحدة مستقلة عن غيرها .

وبناء على هذا كله أشكر مصلحة الصحة حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح . وترحب بفكره ويقول إنها لا يستطيع تنفيذها إلا إذا أعطيت الاعتدال اللازم لها .



المصلحة . بهذه الوسيلة يزداد عدد الفرضات . فنأخذ حاجتنا منهن . ويستعين  
الجمهور بين وقت الحاجة .

أما أن تأخذ المصلحة على عاتقها تخدم مرضات الطبقات الخارجية  
فهذا ليس من مهمة الحكومة .  
( تصفيق )

**قصة الشيخ المحترم الدكتور محمد فرهي الرشيد بك** - تقدمت باقتراح  
عن تعميم العلاج بوبيا في المستشفيات القروية فقد لاحظت - عند فحص  
المريضة في لجنة الداخلية والشؤون الصحية - من البيانات التي تقدمت بها  
مصلحة الصحة لجنة أن عدد المستشفيات القروية التي أنشئت لغاية الآن  
٤٨ منها ستة منفصلة واثنتان وأربعون كل اثنين منها مقاربان . يعمل كل  
منها ثلاثة أيام في الأسبوع لأن المصلحة عيادت طبيباً واحداً لكل مستشفى  
مقاربان .

**الرئيس** - هل ما ينسب به حضرة الشيخ المحترم هو نص اقتراحه -  
أو ملاحظات على المشروع ؟

**قصة الشيخ المحترم الدكتور محمد فرهي الرشيد بك** - إلى أوضح  
اقتراح .

**الرئيس** - لاحظ أن حضرة الشيخ المحترم يتلو اقتراحه . والتألف فيه  
جائز .

**قصة الشيخ المحترم الدكتور محمد فرهي الرشيد بك** - الفرق بين  
تقنيات المستشفى المتفصل والمستشفى المتقارب مبلغ ٢٧٧ جنياً في السنة .  
كما أن الفرق في عدد الموظفين هو أن لكل مستشفى منفصل خمسة موظفين  
منهم الطبيب والمعاون ومساعد العييلة . ولكل مستشفى مقاربان  
١٥ موظفاً على أن يقوم الطبيب والمعاون ومساعد العييلة بالعمل فيها .  
فلاقتصاد المبلغ الكافي لتنفيذ الفكرة التي أدعى إليها رأيت أنه في الإمكانات  
الاقتصاد بتوفير الفرضة وأحد المساعدين أو المعاون . حيث يوجد بكل  
مستشفى مساعد معمل ومساعد العييلة ومعاون . ويمكن أن يكفى  
بمساعدين أو بمساعد ومعاون .

أما وظائف الفرضات فانه وإن اشتمل مشروع الميزانية على تخصيص  
عمرة لكل مستشفى إلا أن هذه الوظائف لم تشمل الآن وذلك لأسباب  
التي أهابها حضرة مندوب مصلحة الصحة أمام اللجنة وهي أن المصلحة  
وجدت من غير المناسب أن توجد فرضة شابة وحيدة في جهة ريفية  
وفي وسط شبان . ورأت المصلحة أن من حسن الإدارة عدم شغل هذه  
الوظائف . وهذا السبب وأتت اللجنة على إلغاء وظائف الفرضات .

يتضح مما تقدم أنه يمكن الاستفادة من كل مستشفى من أحد المساعدين  
وعن المرضة وهذا المال الكافي ليجلس كل مستشفى قروى منفصلاً  
بإدارة طبيب خاص . وقد وافق حضرة مندوب مصلحة الصحة على ذلك  
واكتفت أمام اللجنة بهذا التصريح على أن يتخذ ابتداء من السنة المالية  
اللاحقة . ذلك يستفيد نحو نصف مليون من المرضى .

**قصة صاحب المعادة محمد شاهين باشا** (رئيس وزارة الداخلية للشؤون  
الصحية) - بالبابية عن حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية أشكر حضرة  
الشيخ المحترم على حسن ظنه بالمصلحة ولما أساءه له من عبارات الشكر .  
أما من ملاحظته الأولى الخاصة بالمعامل الطبية . فقد يكون من المفيد  
توريا المجلس أن أذكر تاريخها .

فقد سبق قطع كان لا يوجد في البلاد إلا معامل مصلحة الصحة . وكان  
إذا ما أصيب شخص بمرض من مريض من معد . وأريد التأكد من حقيقة  
مرضه . أرسل ما يراد تحليله إلى معامل مصلحة الصحة بالقاهرة . وسبقنا  
يصل ذلك إلى هذه المعامل يكون قد أمضى التفت . وهذا فضلاً عن انتظار  
الطبيب والمريض للنتيجة أياماً .

لذلك أنشئت معامل التحليل البكتريولوجية في البلاد . وكان الفرض  
من إنشاء تشخيص الأمراض المعدية والطفلة . لفائدة الأفراد ومصلحة  
الصحة العامة . وهذه الأبحاث والتحاليل الخاصة التي تقوم بها تعمل على  
أسس . واليوم . وهذا لأشياء خاصة بالصحة العامة . وقد أنشأت في عاصمة  
كل مديرية معمل تحليلاً لهذا الفرض . وحسبنا على الأطباء أن يأخذوا أي  
أجر على التحليل . كما حسبنا عليهم أن يشتغلوا به خارج هذه المعامل . للعمل  
عمل التشخيص للأمراض على الأفراد والأطفال .

قد يفيد حضرة الشيخ المحترم حبيب دوسيك أنوفا أخرى من التحليل  
كتحليل الدم أو البول أو غيرها ذلك لبعض الأفراد . فهذه للمعامل ليست  
خاصة بتلك النوع من التحليل . وهو إما يجري بمعرفة أشخاص آخرين  
يشتغلون في الصيدليات . ولا يمكننا أن تكلف ماملنا بهذا التحليل خوفاً  
من تروجها عن النهاية التي أنشأناها من أجلها . ولأنه ليس في مصلحة  
الصحة العامة . وسبق لنا لاجرم - إنما لنا بهذا العمل - المشتغلين بأعمال  
هذا التحليل في الخارج . ليمشوا المعيشة التي خصصوا أنفسهم لها .

أما من الملاحظة الثانية الخاصة بالفرضات في مصلحة الصحة . فأننا  
لا نطلب إلا أن يزيد مدحن . ولا ينبغي على حضراتكم أن تبدأوا في تغيير  
نظام المستشفيات الذي كان فيه التوزيع هو كل شيء في المستشفى وأعمالنا  
الفرضات على هؤلاء القروية . في أقسام المرضى من الرجال والنساء على  
السواء . ووجدنا المستشفيات الجديدة قائمة على هذا النظام .

ومن أجل ذلك أنشأنا فيما نخرج هؤلاء الفرضات في مستشفى  
الاستكبرية . وأنشأنا فيها أربعين أيضاً في مستشفى نصر العبيد خاصاً  
لإدارة كلية الطب . وصرنا لكل مستشفى كبير أن يملك العدد الذي  
يتقدم إليه من الخطوات ليكن مرضات . حتى يمكن بعد ثمرتين تعيين  
في المستشفيات . والمندوب الحاضر من يكد يكتفى لوظائف مصلحة الصحة  
التي تهرأ أن يشغلها الفرضات .

والمصلحة ليس لديها ما يمنع من أن تقوم المستشفيات المتبركة نظرها بجزء  
منطومات ليكن مرضات على شرط أن تتبع النظام الذي تضمنه مصلحة  
الصحة . وأن يتبع هؤلاء الفرضات أمام لجنة يكون فيها مندوب من

ولما استقرت اللجنة من حضرته من طريقة التنفيذ قال إن لدى المصلحة ملدا من السيارات تكلف مصلحة الصحة نفقات كثيرة ويتأهب جمعة يمكن الاستعاضة عنها بسيارات بالأجرة وتوفير مصاريف تلك السيارات تمكن المصلحة من زيادة عدد الأطباء والمرضى .

بهذه الوسيلة تكون قد حققتا غرضين الأول الموافقة على رأى اللجنة بزيادة المرافق الصحية ، والثاني عدم زيادة الاعتماد المقترح لهذه الأعمال في الميزانية .

هذا ما أردت بيانه وللجلسة رأى الأهل .

**مقرر الشيخ المحرم على فهمي باشا** - ما أريد أنت أقوله هو أنني لاحظت في تقرير اللجنة أن الوحدات الخاصة بالزبد كانت في سنة ١٩١٣ اثنتين وعشرين وكان عدد المفتشين اثنين يراقبون العمل في هذه الوحدات أربعة ولشب ما أصبح هذا العدد ثلاثة وبين كما هو من ذلك العهد إلى الآن على الرغم من زيادة الوحدات إلى ٨٤ أى أربعة أمثال ما كانت عليه في سنة ١٩١٣

وأذكر أنه وجه سؤال في الدورة الماضية إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك بهذا الموضوع فأبشركه بدوره وصرح بأن عدد المفتشين قليل لا يتناسب مع زيادة الوحدات إلى أربعة أمثال ما كانت عليه في سنة ١٩١٣ وبعد ذلك بتدارك هذا النقص في ميزانية السنة التالية .

جاءت ميزانية هذا العام وإذا بحد المفتشين كما هو .

أظن أن حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية لشؤون الصحية يدرك كما تدرك نحن المتخصصين في الأرياف أهمية أعمال المفتشين وتقدير ما يتبع من مراقبتهم . لذلك لا يصح أن نحر الميزانية دون أن يقرر العدد الكافي من المفتشين لوحدات الزبد الموجودة .

**مقرر صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا** (وكيل وزارة الداخلية لشؤون الصحية) - مصلحة الصحة توافق تمام الموافقة على أنت عدد المفتشين أقل مما يلزم لعدد الوحدات التي زادت في العهد الأخير . وليست المسألة في أنه تنقص الزقية في زيادة عدد المفتشين وإنما الواقع أن أطباء الزبد مصرح لهم بمزاولة مهنتهم في الخارج والصعوبة القائمة أمام مصلحة الصحة هي أنه عند ترقية الأطباء إلى وظائف المفتشين يرفضون قبولها لما يرونه من أن أهمية وظيفة المفتشين لا تعوض عليهم ما يحصلون عليه في عيادتهم الخاصة .

على أن مصلحة الصحة تدب بأن تهذب جهدها لزيادة عدد المفتشين كما وعدت حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

(تصفيق) .

**الرئيس** - ما هي النتيجة التي يريد حضرة الشيخ المحترم أن يصل إليها ؟  
**مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرئيس بك** - إنني أشرح اقتراح .

**الرئيس** - هل يرى المجلس سمح الإيضاحات التي يلى بها حضرة الشيخ المحترم ؟

**مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النعرب بك** - هذا نظام داخلي لا شأن لآفيه .

**الرئيس** - إذا كان حضرة الشيخ المحترم اقتراض على بعض الملاحظات فليقبل بإبدائه .

**المقرر** - إن حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرئيس بك هو صاحب الاقتراح .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على أن يشتر حضرة صاحب الاقتراح في الشرح ؟  
( أصوات : لا ) .

**المقرر** - لئلا يخل بين ما اقترحه حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرئيس بك وبين ما أعددته بمصلحة الصحة العمومية في لسان متلوها ...  
( خفية ) .

يقول حضرة المقترح إنه يجب على الحكومة أن توفر المال اللازم لتنفيذ الرغبة التي أبدعها . والحكومة تقول إنه يوزعها المال لتنفيذ هذا الاقتراح . ومعنى هذا أن المشروع نافذ وقد وافقت عليه مصلحة الصحة .

( رفعت الجلسة للاسترخاء في الساعة السادسة والبقية العاشرة وأعيدت في الساعة السادسة والبقية الأربعين مساء ) .

**مقرر الشيخ المحرم الدكتور محمود عيسى باشا** - يظهر لي أن كثيرا من حضرات الأعضاء قد تبست عليه مسألة المستشفيات والمختبرات والمختبرات والمستشفيات المتفادية تبلغ عددها الآن ٤٣ مستشفى يشغل كل منها ثلاثة أيام في الأسبوع . ولما عرض أمرها على لجنة المالية التي أعضواها تقدمت حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرئيس بك باقتراح يرى إلى جعل أيام العمل في هذه المستشفيات ستة أيام في الأسبوع بغير حاجة إلى زيادة في المصاريف .

وعند بحث هذا الاقتراح أمام اللجنة حضر حضرة مدير المستشفيات ووافق عليه غير أنه طلب أن تعطى مصلحة الصحة الحرية في تنفيذ في حدود الميزانية .

**القرار -** لم يفصل أحد والحقيقة أن هذا البند أقص من فصل وأضيف إلى فصل آخر.

**مقرر الشيوخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** لم يتم معادة شاعين باشا كلامه عن الملاحظات التي أبدتها .

**مقرر صاحب السادة الدكتور محمد شاهين باشا** وكيل (وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - أما من المبلغ الخاص بمدرسة القابلات بمستشفى ذكرى كاشتر فهذه المدرسة تابعة لمصلحة الصحة وعصمت لتخرج قابلات على الطراز الحديث فالتكلفة مدينة القاهرة لأن قصر القين يشتمل بتعليم الحكيمات والممرضات وأما القابلات فلا يمكن أن تملن على ذلك أننا هذا للمدرسة بمستشفى كاشتر وهي تسير عملها طبقاً للبرامج التي وضعتها مصلحة الصحة لجميع القابلات في القطر المصري وبمضراتها بلنة من مصلحة الصحة . فالمبلغ الذي يعطى لمستشفى كاشتر هو ما كانت تصرف على هذه المدرسة وليس إمانة بالمعنى الذي يفهم من ظاهر هذا اللفظ .

أما فيما يخص مبلغ الأتني جنيه قيمة الإعانة التي تعطى لمستشفى كاشتر فاعتقد أن من واجب مصلحة الصحة أن تقوم بإنشاء مستشفى للنساء بالقاهرة . فقيام مستشفى كاشتر بهذه المهمة فيه فائدة للجمهور . ويجب على الحكومة كما قصت موارده أن تساعد ليستمر في القيام بأداء هذه الخدمة . أما عن الفرق بين مصاريف الانتقال ومربى النقل فلا يخفى على حضراتكم أن لدينا مستشفيات منتظمة تقيم في جهة ملائمة مدة شهر ثم تنتقل إلى جهة أخرى وتقلها يحتاج إلى مصاريف بعدد هي مرتبات النقل . أما مصاريف الانتقال فهذه خاصة بانتقال الموظفين الموجودين في المصلحة وفروعها .

وأما مصاريف بدل السفر ففهم أنها خاصة بالموظفين الذين يندرجون لإداء أعمال يقضون فيها ليالي بعيدة عن حال إقامتهم . (تحقيق)

**مقرر الشيوخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد القربك -** قبل الاستراحة كانت تدور المناقشة حول الاقتراح الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الزبيدي بك في بيته المجلس فيه إلى قرار حاسم .

لا شك أن هذه المستشفيات القروية تؤدي خدمات عظيمة جداً لذلك يجب البحث في موضوعها بداية . تكلم حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الزبيدي بك باقتراح بناء على قرار لجنة الموظفين وأخضع مع حضرة مندوب الحكومة في عجلة واحدة وهي مندوب الموظفين الأتريين لهذه المستشفيات .

أما من حيث مقنعة هذه المستشفيات فالجيب يتعرف بها ولذلك سأتكلم عنها لاكمض مجلس الشيوخ ولكن كطبيب خدم المستشفيات مدة طويلة بل خدمها في وقت كان عدد الأطباء فيه قليلاً جداً .

وفي الوقت الحاضر ونحن أمام أزمة اقتصادية - يجب أن نبحث عن جميع طرق الاقتصاد مع مراعاة عدم الإخلال بنظام العمل .

**مقرر الشيوخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** فقد أجاب مساعدة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية على كل الأسئلة التي وجهت إليه في أبواب ميزانية مصلحة الصحة ما عدا السؤال الموجب عن حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا الخاص بالاستفتاء عن ٢٤٦ من الممرضين والممرضات والخمسة السارة في الديوان العام والفروع .

هذه مسألة لم تحلقت تضرب بكثير من الأفراد خصوصاً في الحالة الحاضرة على أننا بجانب ما نراه من الاستفتاء عن هذا البند من الخطة السارية نرى أنه مقدور في الميزانية مبلغ ٢٠٠٠ جنيه إمانة لمستشفى كاشتر زيادة على المقتدر لمدرسة القابلات بينما أن هذه الإعانة كانت تصرف للمستشفى قبل ذلك من ضرورة المراتمات .

أفلا يصدر بمصلحة الصحة أن تعمل على أن تكون الإعانة من ضريبة المراتمات كما كانت من قبل فيتعرف عليها مبلغ اتني جنيه كتعجب بها ؟

في بعض ملاحظات أخرى أريد أن أستفسر عنها وهي أنه ذكر في صفحة ٢٧٨ من مشروع الميزانية في البند ٢ (مصاريف انتقال ومربى نقل وبدل سفر) فهل يوجد فرق بين مصاريف انتقال ومربى نقل وبدل سفر ؟

كذلك أدرج في صفحة ٢٧٦ من مشروع الميزانية مبلغ ٢٠٠ جنيه مرتبات إلى عشر رعايات بمستشفى بود سيد فهل من مبررات ؟

**مقرر صاحب السادة الدكتور محمد شاهين باشا** (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - من الملاحظة الأولى الخاصة بالاستفتاء عن ٢٤٦ ممرضاً وفيها أقول إنه لم يحصل استفتاء عن أحد وما ورد في تقرير اللجنة من أن أئب الوفرة في الباب الأول وقدره ٣٥٩٤ جنيهاً نتيج من إلغاء هذه الوظائف وفيها جاء خطأ والواقع أن هذا الوفرة من فرق الملاوات التي كانت تستحق هذه السنة ولم تدرج في مشروع الميزانية ومن إلغاء وظيفة وكيل قسم طبي الحدود .

**مقرر الشيوخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** هل أهم من هذا أن مصلحة الصحة لم تحصل أحدًا من الممرضين والسعاة ؟

**مقرر صاحب السادة الدكتور محمد شاهين باشا** (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - نعم لم يفصل أحد وقلت إن ذلك خطأ في تقرير اللجنة .

**القرار -** لا خطأ في التقرير لأن عدد الخطة السارية في سنة ١٩٣١ كان ٥٦١١ فأصبح في هذا العام ٥٣٥٠ أي نقص ٢٦١

**مقرر الشيوخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** نريد جواباً واضحاً هل فصل أحد من الممرضين والسعاة ؟

لقد قال سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية إنه سيحمل لهؤلاء الحق ولكن لنا أيضا حق الاشتراك في إصدار الميزانية وسعادته يعمل في حدود الميزانية التي قدرها ومن الآن يجب أن نضع الأساس الذي يسمح به السمل وأرى أن الأساس هو الأخذ باقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشد بك .

ربما يقال إنه يمكن إبعاد الوظائف المطلوبة للمستشفيات في هذه الميزانية بالذات ارتكانا أن كل الميزانية وضعت على أساس متوسط التدرجات وإنه ينظر أن يتوفر لدى مصلحة الصحة مبالغ من هذا المتوسط ولكن هذا القول لا يصح الأخذ به لأن كل موظف لا يتقاضى ما عليه مماثل متوسط دبرته وإذا وجد فرغ من هذا الطريق يمكن أن تنفع به المصلحة بزيادة المنشآت الجديدة .

لذلك أرى من جميع الوجوه العملية والمالية أن تبدأ بالقيام من الوظائف وإذا عظم سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية بطلب زيادتها في المستقبل فلا يرضى عليه المجلس بالموافقة عليها وستكون هذه الزيادة نتيجة تجربة لا نتيجة نظريات .

لهذا أتمسك باقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشد بك وأرجو أن يقره المجلس .  
( تصفيق ) .

رأت لجنة المالية فيما ورد في المصلحة الثانية من تقريرها بقاء الاتحاد المطلوب لأغذية المرضى في مستشفى قصر العين على حاله .

والمفروض أن المجلس سيأخذ برأي اللجنة في ذلك خصوصاً أن سعادة مدير المستشفى المذكور قرر أمامها بأن عدد المرضى فيه زاد بنسبة  $\frac{1}{3}$  منهم في السنة الماضية .

قد يكون من الصعب اقتراح تخفيض في قيمة الأغذية لأن المرضى لا يبالغ بالدواء فقط بل الغذاء جوهرى له أيضاً وقد يكون هو العلاج . ولكنى أرى أن نقص أسعار الحاجيات المنيشية في الوقت الحاضر قد يفي بحاجيات العدد الزائد من المرضى .

قبل إن نسبة الزيادة في عدد المرضى بلغت ثلاثة أضعاف عندهم في السنة الماضية أى ما يعادل  $\frac{1}{3}$  .  
والى أعتقد أن نسبة النقص في تأمين الأغذية في الوقت الحاضر تكاد تعادل هذه النسبة .

لهذا أرى الأخذ برأى مجلس النواب من تخفيض عشرة في المائة من اعتماد الأغذية أو على الأقل تمثيل النسبة إلا إذا رأى المجلس بقاء الاتحاد على أصله على اعتبار أن المستشفى لا يقتصر على قبول مرضى بقدر عدد الأسرة فقط - وإنما يقبل منهم ما يزيد من عدد الأسرة الموجودة فيه ، أما إذا قيل إن الزيادة في المرضى هي على قدر ما زيد في عدد الأسرة فاقبلى أرجو أن ينقضى الاتحاد بما لا يقل عن ١٥ أو ٢٠ في المائة .

لقد قررت لجنة الموظفين تخفيض أروبع وظائف في كل مستشفى من المستشفيات القروية - والاقتراح يرمى إلى تخفيض وظائفين فقط غير أن مصلحة الصحة تتسكك بعدم التخفيض .

الحقيقة أن الاقتراح اقتراح وسط لا يريد صاحبه الاضرار من الوظائف كما لا يريد التخلي عنها . فمن هذه الوجهة أرى أن البلد المقترح مناسب جداً . والمسالمة ليست مسألة عدد وإنما هي مسألة عمل والعمل فالمستشفى القروى هو عبارة عن عمل عيادة خارجية يلزم لها طبيب ومعاون وساعد معمل .

أما وظيفة مساعد المصلحة فليس لها من العمل ما يشغل صاحبها كل الوقت ، ولذلك يمكن إزالة عملها على مساعد المعمل .

أما مسألة الخروضة فقد صرح بمشورة مطلوب الحكومة أنها تجريبية وهذا انتقلت المسألة من مرضة إلى تجريبية ، أى انتقلت من ( ٧٢ جنياً ) إلى ( ٣٦ جنياً ) والعيادة الخارجية لا تحتاج في الواقع إلا إلى تجريبية واحدة تؤدي الأعمال التي تتناسب بناء على أوضاع الطبيب ، وعلى ذلك فلا حاجة لرؤية مرضة .

وظيفة مساعد الصيدل ووظيفة الخروضة هما الوظيفتان اللتان طلب حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشد بك اقتصادهما . قد يقال إن هذا النقص يضر بمصلحة المعمل ، ولكن هذا القول لا يحمل لأن الطبيب متى كان يؤدي عمله في المستشفى كطبيب وصيدل ومعاون في وقت واحد . فأنسان الحارس هو أساس اليوم وقدرته بالأس كقدرته اليوم .

أما من وجهة العمل فيصعب الضغط على المستشفيات نظراً لزيادة أيام العمل فبدلاً من أن تكون ستة أيام في بلدين تكون ١٢ يوماً وبناء على ذلك لا يكون هناك داع للاضرار من الموظفين الآن على أن نحفظ زيادتهم في السنين المقبلة .

كلما نرجو لمصلحة الصحة التوفيق والتشجيع فأننا أردنا أن نتخصص في عدد الموظفين فليس ذلك مجرد الرغبة في الاقتصاد والتخفيض بل نظر البعيد أيضاً . لنفرض أننا أخذنا عدد الوظائف التي نطلبها لمصلحة الصحة ووجدنا في المستقبل أمام مستشفيات جديدة كيف يكون العمل إذا فوجئنا بميزانية ضيقة في السنة المقبلة .

يجوز أن يقال بأخذ بعض موظفي المستشفيات الحالية لتغطية المنشآت الجديدة ولكن الأحرط أننا تبدأ بالقيام الآن على أن يزداد في المستقبل بنسبة الاحتمال الجديدة لا أن تبدأ باقرار تسع وظائف الآن ثم نقرر إقتصاصها فيما إلى تسع .

لقد سمعت في جلسة ماضية من حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية بأنه لا يصح أن تلقى بالموظفين في الشوارع .

فهل إذا استمرت الأزمة إلى الميزانية القادمة - والظواهر تتل على ذلك وإن كنت أرجو أن تكون عطفاً في اعتيادي - وكانت الميزانية ضيقة فهل تلقى بالموظفين في الشوارع .

في أن يترك العمل وأن يترك البلد للإمام من الوظائف .

ومساعد للصيدلة الموجودين في كل مستشفى قروي والمطلوب إلقاء إحداها وبقاء الأخرى فساعد العمل به عمل خاص فهو يقوم ببعض البول والمواد البرازية وغير ذلك مما يستوجبه فحص المرضى لأن الطبيب في الوقت الحاضر الذي أصبحت فيه مرافق الحياة أقل وأرق منها في الماضي - أصبح لا يجد من وقته ما يتسع للكشف على المريض وفحص بوله وبرازه في وقت واحد . فوظيفة مساعد العمل كما بينت هي فحص البول والبراز أثناء قيام الطبيب بالكشف على المريض .

وقد يبلغ عدد المرضى مئتين أو ثمانين في اليوم وأظن أن مساعد العمل لو قام بما هو مطلوب منه من فحص على الوجه الذي تقتضيه المصلحة فلا بد أن يستغرق هذا العمل اليوم كله . أما مساعد للصيدلة فهو عامل يقوم بصرف الأدوية البسيطة الموجودة في صيدليات المستشفيات القروية بينما يخصص الطبيب المرضى ويصف لهم الدواء ويكون مساعد العمل مشغولاً في فحص ما يكلف فحصه من مواد فأذا ما أمرنا على طلب بقاء هذه الوظائف فذلك إلا من تجربة وبعد التحقق من ضرورتها .

وقد لاحظنا أننا مهما أنشأنا من مستشفيات وزدنا فيها من أسرة نجد أن عددها غير كافٍ لمرضى الذين يترددون على تلك المستشفيات .

وليس ذلك راجع فقط إلى أن الحالة الصحية في البلاد في حاجة إلى كثير عناية بحسب بل لأن الشعب قد ارتقى لدرجة أصبح معها يعرف الواجب له ويعلمون بأنهم فيما يتعلق بشؤونهم الصحية .

وكم من مشاكلي كثيرة وصلت إلى المصلحة من مرضى تطلبوا إلى المستشفيات فلم يقبلوا لعدم وجود أماكن فيها .

أما وظيفة الخزانة فقد قيل إنه لا داعي لإنشائها ما دامت غير مشغولة واكتفاء بوظيفة التوجيهية وأرجو أن تتقوا بأنني إذا ما تبينت أن وظيفة ما غير لازمة فاني لا بد من ملغها . لأنني فخصني مسؤول أمام وزارة المالية عن الاحتياجات التي تقرر للمصلحة ، ومن واجبي مراقبة هذه الاحتياجات كما تقوم وزارة المالية بمراقبة احتياجات ميزانية الدولة .

على أنه إذا وجدت وظيفة خالية فهي هذا أنها تبقى كذلك حتى تكون هناك ضرورة لشغلها . وقد قيل إن وظائف الخزانة غير مشغولة والواقع أن هذه الوظائف خالية في بعض المستشفيات القروية لأن الحاجة لم تس إلى التعيين فيها .

وعم ذلك فإن الخزانة في المستشفيات القروية ليست مخرجة بمعنى الكلمة بل هي توجيهية . وإذا كان حضرة الشيخ المحترم يصل على المستشفى القروي بوظيفة الخزانة والتوجيهية - وهما في الواقع متوحيجتان - على أننا قد لا نشغل حاتين الموظفين إلا عند الحاجة القصوى - فالتا لا نرى مانا في ذلك . مع العلم أنني ذكرت في بادئ الأمر أن السبب الذي جعلنا نعين طبيباً واحداً لكل مستشفىين يتناوبان هو أننا خشينا ألا يكون العمل في كل منهما كافياً لصين طبيب خاص . وقد كان هذا الإجراء أولاً على سبيل التجربة حتى إذا ثبت أن المستشفيات القروية المتناوبة تقوم بضغط كبير من العمل عينا لكل منها طبيباً خاصاً .

أنا إنما أطلب التخفيض بنسبة ما أصاب أعمار الحاجيات من هبوط وقد بينت أن هذه الأعمار تزل بنسبة ٣٧,٥ في المائة تقريباً وهي نسبة الزيادة في عدد المرضى ومع ذلك فلا أقول بتخفيض الاتحاد بهذه النسبة بل أكثرى بطلب تخفيضه بنسبة ١٥٪ .

على أننا إذا وافقنا على ما قرره مجلس النواب من تخفيض ١٠ في المائة من هذا الاتحاد تكون قد أخذنا بالأحوط .

وقد جاءت في آخر التبر الأول من الصفحة الثالثة من تقرير اللجنة عند كلامها على مراكز رعاية الطفل العبارة الآتية "وترجو اللجنة أن تعمل الوزارة على ألا تتأخر من هذه المراكز وحسب الجمعيات الخيرية وفحسب المديرات على إيجادها لضرورة المحافظة على صحة الأطفال" .

وأقول إنه سبق أن أنشئت مراكز كثيرة من هذا النوع على سبيل التجربة في معظم بنادر القطر المصري ومع الأسف فأنها لم تنجح وتعمل معظم المجالس عن إدارتها وسلم بعضها لمصلحة الصحة لإدارته وألقى البعض الآخر منها بتاتا .

وأعتقد أنه من المصلحة أن تكون مراكز رعاية الطفل دائماً تحت رعاية مصلحة الصحة مباشرة . أولاً - لتوحيد الاشتراك طبياً ولما في ذلك من تسهيل العمل للهيئات الفنية المختصة لما كل الدعاية به . وثانياً - لأنه أثبت الآن أمام هذا المجلس رغبة في تحويل مصلحة الصحة إلى وزارة فإكمال أمر هذه المنشآت إلى مصلحة الصحة الآن يزيد من أعمالها مما يضطرها إلى جعلها وزارة فلا ، وعندما تحصل المصلحة إلى هذا تكون قد بلغت حد الكمال .

وكم أتمنى أن يبدأ يعملها وزارة في عهد سعادة رئيسها الحالي . وإن كان حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس كما قد وجه مساعدته الشكر على جهوده العظيمة - فاني لا أنضم إليه في الشكر فقط بل أنضم إلى تهنئة سعادة الدكتور محمد شاهين بأشأ بالأمم وبالذات على نجاحه المستمر في أعماله .

وإذا تكلمت في ذلك فالتا أنكم من تجربة بائسرى طبياً خدم المصلحة في الماضي ويعمل بشؤونها في الوقت الحاضر وأعرف الفرق بين المهنيين . لذلك أكرر التهنئة لمساعدته .

وأتمنى لمصلحة الصحة أن تكون وزارة في عهده فإن لم تسمح الميزانية بذلك في الوقت الحاضر فأرجو أن تسمح في القريب المآجل .

(تصفيق)

مفكرة صاحب المصلحة الدكتور محمد شاهين باشا (وكل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - لي كلمة فيما يخص بالمستشفيات القروية . فمصلحة الصحة إذا أسرت على طلب بقاء الوظائف التي يشرفها حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك في اقتراحه إلى التناوب - فذلك إلا لأنها جربت بنجاح في العهد الحاضر العمل في المستشفيات القروية ووجدت أن هذه الوظائف ضرورية . أنكم الآن عن وظيفتي مساعد المصل

**قصة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك** - لست متسكا بالكلام إذ ما شتم حضراتكم إقتال باب المناقشة .

**الرئيس** - هل تودون حضراتكم إقتال باب المناقشة ؟

**قصة الشيخ المحترم حبيب روس بك** - إذا شتم حضراتكم إقتال باب المناقشة فليقدم بذلك اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة من حضرات الأعضاء .

**قصة الشيخ المحترم ادولر قصير بك** - رأيت لجنة المالية إلغاء ثلاث وظائف من الدرجة الخامسة المفتشى الماكولات والمحال الضارة بالصحة .

ومنى هذا أن عدد هؤلاء المفتشين يزيد على الحاجة مع أن الحال الضارة بالصحة والماكولات في حاجة قصوى إلى التفتيش والمراقبة .

وهذه المسألة مهمة جدا ، فما منى طلب إلغاء هذه الوظائف ؟

**قصة صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا** وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - أنا عمن جدا لحضرة الشيخ المحترم الذى أثار هذه المسألة ونبتنا لها لأنها تقرر في مجلس النواب أثناء غيابي .

لنت مصلحة الصحة تمثل على زيادة الموظفين الفتيين للكشف على الأغذية وضربها . والجمهور كثيرا ما يشتكى من النقص في التفتيش .

ولو أن مجلس النواب طلب تخفيض درجات المفتشين الثلاثة من الخامسة إلى السادسة . فربما كنت لا أطرض . وأما إلغاءها فهو غير مصلحة الجمهور . بل يجب زيادتها - كما قال حضرة الشيخ المحترم . لأن الجمهور كثيرا ما يشتكى ويشكى من النقص في مراقبة الأغذية والكشف عليها . وإذا كنت لم أباذع الكلام عن هذا الموضوع فلا تكتفى أنتظر ملاحظات حضرات الأعضاء فيه لأرد على .

**القرر** - لم توافق لجنة المالية على إلغاء هذه الوظائف الثلاث إلا لأن مجلس النواب وافق على ذلك . ولم يتم على موافقة اعتراض من الحكومة . وإذا أراد المجلس صد سماح كلام سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية الموافقة على إلغاء هذه الوظائف فالأمر لحضراتكم .

**قصة الشيخ المحترم ادولر قصير بك** - لا يصح لنا أن نتنيد بما قرره مجلس النواب بل يجب أن نبحث المسألة في ذاتها . فإذا رأينا في وجودها مصلحة قروناها . وإن لم نجد فيها مصلحة قروناها فإلغائها بدون أن نتنيد في الحالين بما يقرره مجلس النواب .

**الرئيس** - تقدم اقتراح من ثلاثة عشر حضرا بطلب إقتال باب المناقشة هذا نصه :

هذه هي الأسباب التي من أجلها جعلنا كل مستثنين متقارئين وحلة واحدة .

أما فيما يخص تخفيض اعتماد الأغذية في مستشفى قصر العيني الذى أثار إليه حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك فاني لم أكن حاضرا لمجلس النواب عند النظر في مشروع ميزانية مصلحة الصحة حتى كنت بينت وجهة نظر المصلحة في التخفيض المقترح وأصرح الآن أمام حضراتكم بأنه لو أقر هذا المجلس الموقر تخفيض اعتماد الأغذية بأية نسبة فاني لا أشك في أني إذا اضطررت أثناء السنة المالية لاحتياجات إضافية فستقدم لحضراتكم بطلبها ويقتضى أنكم لا تظنون على المصلحة بها .

الواقع أنه حصل تخفيض في أعداد بعض التوريلات وزيادة في أعداد البعض الأخر منها بسبب تغيير سعر القطع فالأدوية والأسلحة والمهمات التي تزم للصحة تستوردها في الغالب من الخارج إذ لم يمكن الحصول عليها محليا .

**الرئيس** - هل سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية موافق على ما رأت به لجنة المالية بهذا المجلس ؟

**قصة صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا** (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - إنني لا أرى مانعا في ذلك على أني إذا اضطررت لاحتياج آخر بسبب عدم كفاية الاعتمادات التي ستورونها الآن فستقدم إلى حضراتكم بطلبه في الوقت المناسب .

بقيت قطعة صينية ردا على ما قاله حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا .

فقد قلت عن مسألة السيارات حينما تكلمت عن المستشفيات القروية إنها جزء من مشروعها ولا يمكن تنفيذها على الوجه الأكل بدونها . فهي جزء من نظامها .

فإذا كان أحد مندوبي مصلحة الصحة صرح أمام لجنة المالية بشيء يخالف هذا فانا المستور من المصلحة أمام حضراتكم وأمام حضرة صاحب العولة وزير الداخلية .

(تصفيق) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

**قصة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك** - في كلمة صينية ردا على ما أدلى به حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية خاصة بالمستشفيات القروية فان المفهوم عنها أنها عيادات خارجية...

**قصة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا** - يزيد إقتال باب المناقشة وقد سمعنا ما فيه الكفاية في الموضوع .

<sup>٢٥</sup>نطلب إقفال باب المناقشة،

عبد الرحمن رضا، محمد نجيب شكري، حسن سعيد، محمد مقيدل، حسين والي، حسن علي جازايه، صالح جني، عبد الله ميكيك، سليم ناحوم، ابراهيم وجيهه، أمين غالي، ظفي فحفي، علي فحفي.

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

**مفكرة الشيخ المحترم آية الله العظمى في الدين السيد محمد باقر المجلسي**  
الملاحظة التي أبدتها ... ..

الرئيس - لقد أفضل باب المناقشة باقتراح مقدم من ثلاثة عشر مضموا وافق عليه المجلس .

هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقرر للباب الأول ( ما هيأت وأجر ومرتبات ) وفقره ٧٠٩، ٨٨٥ جنمما كما أقره مجلس النواب ؟  
( موافقة ) .

(مواقفة) .

مفردة السج المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للبلد الأول ( ما هيئات وأجروصرتبات ) وقدره ٧٠٩,٨٨٥ جنها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) و قدره ٦١٨,٥١١ جنينا بإضافة مبلغ ٢,٠٧٤ جنينا على الاعتماد الذي اقروه مجلس النواب ؟

(موافقة).

مفخرة الشيخ الحرم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الثاني (مصاريف عمومية) و قدره ٦١٨,٥١١ جنهما .

وهل يوافقون حضوركم على الاتحاد المقدس للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٧,٢٧٠ جنيهاً بأضافة مبلغ ٧٠٠ جنيهه على الاتحاد الذي أقدمه مجلس القباب ؟

(مواقفة).

السؤال الثاني : هل يشترط تعيين بنقل من الموظفين والمستخدمين من ديوان الأوقاف الملكية إلى الوظيفة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة ومصلحتها أن يكون موفيا لكل شرائط الاستخدام والتوظيف التي تشترط تعيين يمين في إحدى وظائف الوزارات والمصالح الحكومية ؟

هذان السؤالان يتوقف حل الإجابة هتما مناقشة مشروع القانون .

**الرئيس** - إذن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - المجلس يقر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .

ولنتقل الآن إلى مناقشة مواد مشروع هذا القانون مادة فمادة .  
تليت المادة الأولى منه وهذا نصها :

نحن قواد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صنفنا عليه وأصدرناه :

#### المادة الأولى

الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة العمال الذين يتولون من ديوان الأوقاف الملكية إلى وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة ومصلحتها ، لا يستولون على ما يستحقونه من معاش أو مكافأة من مدة خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية ، بل إن تلك الخدمة تحسب تسوية ما قد يستحقونه فيما بعد من معاش أو مكافأة ويعاملون مع مجموع خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية وفي وزارات الحكومة أو مصلحتها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على الموظفين والمستخدمين الداخلين في هيئة العمال الذين يتولون من إحدى وزارات الحكومة أو مصلحتها إلى وظيفة دائمة في ديوان الأوقاف الملكية .

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟

(لم يعترض أحد) .

**الرئيس** - المجلس يقر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

#### المادة الثانية

الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة العمال الذين سبق لهم مدة خدمة في ديوان الأوقاف الملكية ويعملون الآن في وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة أو مصلحتها أو الذين يمتدحون منهم فيها بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع في الخدمة ، يكون لهم حق الخيار في طلب المصلحة بملققة هذا القانون وذلك في ميعاد ستة أشهر تبدأ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيما يتعلق بالموجودين الآن في الخدمة أو في ميعاد ستة أشهر تبدأ من تاريخ النشر فيما يتعلق بالذين يمتدحون في المستقبل .

**مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (دليل وزارة المالية)** - إجابة على السؤال الأول أقول إن التبادل أو الانتقال الذي حصل الآن ، كان خاصاً بموظفي التعليم والقضاء والذي أعرفه ، وهو الواقع . أن ديوان الأوقاف الملكية يتطلب نفس المسموعات التي تتطلبها الحكومة ، فيشترط فيمن يمين للتعليم في مدارسه أن يكون حاصلاً على المؤهلات العلمية التي تشترطها وزارة المعارف .

**مقرر الشيخ محمد بن عبد الوهاب باشا** - أنا أطلب أثبات أرفح حال الموظفين جميعاً في هذا الديوان لا في معاهد تعليمية وحدها ؟

**مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (دليل وزارة المالية)** - الذي حصل الآن أن التبادل كان خاصاً بموظفي التعليم والقضاء . وفي هاتين المصالحين كان ديوان الأوقاف الملكية يشترط فيمن يتلقى وظائف التعليم فيه أن يكون حاصلاً على دبلوم المعلمين العليا . أو دبلوم دار العلوم . ويشترط فيمن يتلقى ينقسم قضائياً أن يكون حاصلاً على شهادة الليسانس في الحقوق .

**مقرر الشيخ محمد بن عبد الوهاب باشا** - أنا أطلب أنه يشترط في وظائف التعليم والقضاء بهذا الديوان مسموعات الاستخدام في الحكومة ولا نزاع . لأنه لا يمكن أن يكون الموظف عامياً في قسم القضاء إلا إذا كان حاصلاً على ليسانس الحقوق . ولكن ما ذا يشترط في بقية وظائف هذا الديوان ؟

**مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (دليل وزارة المالية)** - الجواب على هذا هو نفس الجواب على السؤال الثاني لمقرر الشيخ محمد بن عبد الوهاب باشا . فإذا ما نقل أحد الموظفين من ديوان الأوقاف الملكية إلى الحكومة فإنها ترضى أن يكون لديه من المؤهلات ما يشترط في موظفيها .

وأضيف على هذا أن هذا النظام الذي ذكرته معمول به أيضاً بين الحكومة ووزارة الأوقاف وبين حكومة السودان .

وقد اتفقت مع ديوان الأوقاف الملكية على نفس الشروط التي تطلبها مع وزارة الأوقاف وحكومة السودان إذا ما نقل موظف منهما إلى الحكومة .

**مقرر الشيخ محمد بن عبد الوهاب باشا** - إذن الجواب على سؤال الثاني هو : أنه راعى فيمن ينقل من موظفي ديوان الأوقاف الملكية أن يكون مستوفياً لشروط التوظيف في الحكومة ؟

**مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (دليل وزارة المالية)** - نعم يشترط هذا بلا شك .

**مقرر رئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة أخرى على مشروع هذا القانون ؟

المجلس يقر الموافقة على مشروع هذا القانون .



كانوا قد ردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية المكثفة التي حصلوا عليها من وزارة المالية ، لأن ديوان الأوقاف الملكية يسند إلى وزارة المالية رأساً ذلك الماش أو هذه المكثفة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المادة الثالثة ؟  
( لم يقرض أحد ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثالثة .  
تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

#### المادة الرابعة

الموظفون والمستخدمون المتقنون أكثر من مرة من ديوان الأوقاف الملكية إلى إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها وبالعكس ياملون في كل مرة طبقاً لأحكام هذا القانون كما لو كان قتلهم لأول مرة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المادة الرابعة ؟  
( لم يقرض من أحد ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الرابعة .  
تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

#### المادة الخامسة

معاشات ومكثات الموظفين والمستخدمين الذين لم خدمة في ديوان الأوقاف الملكية و سائر وزارات الحكومة ومصلحتها وباملون بمقتضى هذا القانون تحسم عند خصمها على ميزانية ديوان الأوقاف الملكية وميزانية الحكومة العامة بنسبة مجموع المساهمة التي أخذها الموظف أو المستخدم من ديوان الأوقاف الملكية ومن إحدى وزارات الحكومة ومصلحتها الأخرى .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المادة الخامسة ؟  
( لم يقرض أحد ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الخامسة .  
تليت المادة السادسة وهذا نصها :

#### المادة السادسة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ثم بأمر بأن يصح هذا القانون بناتج الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المادة السادسة ؟  
( لم يقرض أحد ) .

وفي حالة اختيارهم المعاملة بمقتضى هذا القانون يتبع في شأنهم الأحكام الآتية :

( أ ) إذا كانوا يتبعون معاش من ديوان الأوقاف الملكية يوقف صرف هذا الماش ويجب عليهم أن يردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية مجموع قيمة الماش الذي استولوا عليه منه أثناء المدة التي جموا فيها بين ذلك الماش وبين ما جتبه في خدمة إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها .

وتم رد هذه القيمة بأن يستقطع مبالغ شهرية تسوى مقدار الماش الذي كانوا يستولون عليه شهرياً ويجوز أن يتجاوز هذا الاستقطاع بطريق الاستثناء مقدار ما يجوز الجز عليه قانوناً . وفي حالة الرأفة قبل استيفاء كامل قيمة هذه الاستقطاعات لا يكون معاش البرزة قابلاً لأي استقطاع من هذا القبيل .

( ب ) أما إذا كانوا قد حصلوا على مكثاة من خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية فيجب عليهم أن يردوها بكاملها إلى ذلك الديوان في ميدان الاختيار المحدد في الفقرة الأولى من هذه المادة .

( ج ) أما إذا كانوا لم يحصلوا على معاش أو مكثاة من خدمتهم الدائمة في ديوان الأوقاف الملكية فإن تلك المكثاة تحسب لهم بلا شرط .

( د ) الموظفون أو المستخدمون الذين يفصلون من الخدمة بناء على قرار تأديب يحرمهم من كل حقوقهم في الماش أو المكثاة ، فلا تحسب خدمتهم . وإذا كان القرار التأديبي لا يحرمهم إلا من جزء من حقوقهم في الماش أو المكثاة فإن خدمتهم في الأوقاف الملكية التي يتألفها ذلك القرار التأديبي تحسب في مجموع خدمتهم بواقع الربع أو الثلث أو النصف الخ ... حسب النسبة التي خفض بها معاشهم أو مكثاتهم ، ويجب عليهم في هذه الحالة أن يردوا مجموع قيمة الماش أو المكثاة الذي يكون قد حصلوا عليه وذلك بالشروط والكيفية المنصوص عليها في الفقرتين ( أ ) و ( ب ) المتقدمتين .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المادة الثانية ؟  
( لم يقرض أحد ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .  
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

#### المادة الثالثة

تسرى الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة على الموظفين والمستخدمين الداخلين في هيئة العمل الذين سبق لهم مدة خدمة في وزارات الحكومة ومصلحتها ويوجدون الآن في وظيفة دائمة بديوان الأوقاف الملكية أو الذين يمتنون منهم فيه بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع الخدمة .  
على أنه إذا كان هؤلاء الموظفون أو المستخدمون يردون في كل شهر إلى ديوان الأوقاف الملكية الماش الذي يستولون عليه من وزارة المالية أو إذا

( حضر حضرة صاحب المزة محمد عثمان بك وكيل وزارة الأشغال العمومية ) .

تل كتاب من لجنة المالية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولتك أم لجنة المالية اتفقت حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا مقررا لها أمام المجلس في مشروع القانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنبا زيادة على اعتماد المال بالمياومة في التفيتش العام لرى السودان .

وبما أن سعادته مستقر عن حضور جلسة المجلس التي مستعد اليوم والتي سينظر فيها مشروع القانون المذكور فقد رأت اللجنة انتخاب حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزي باشا مقررا لها أمام المجلس في الموضوع المشار إليه .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس لجنة المالية  
يوسف قطاوى

تل تقرير اللجنة ( راجع للمعق رقم ٣٤ ) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون ؟

مقرر السج المحترم صبرى بك - لى ملاحظة وكنت أود أن تكون وزارة المالية ممثلة بالجلسة لأن هذه الملاحظة تتعلق بالوزارة المذكورة أكثر مما تتعلق بوزارة الأشغال . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن القانون ينفذه وزير المالية والأشغال كما هو منصوب في المشروع . وقد أتاب حضرة صاحب الدولة وزير المالية حضرة صاحب السعادة وكيلها ولكنه غير موجود الآن .

أصوات : يؤجل المشروع :

الرئيس - المجلس يقرر تأجيل النظر في هذا المشروع إلى الجلسة المقبلة .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السابعة والدقيقة الثامنة والأربعين مساء على أن يعود المجلس للاعتقاد في يوم الأربعاء ١٢ المحرم سنة ١٣٥١ ( ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ ) الساعة الخامسة مساء

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة السادسة .

وتستكون المادة الثانية يوم الاثنين المقبل طبقا لادة ٦٢ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

( انصرف حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ) .

#### ٨ - مشروع قانون

مادة من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنبا زيادة على اعتماد المال بالمياومة في التفيتش العام لرى السودان - تقرير لجنة المالية - تأجيل النظر في جلسة المقبلة

تل كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن أخبر دولتك أننا انتهينا بمساعدة أحد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنبا زيادة على اعتماد المال بالمياومة في التفيتش العام لرى السودان بدلا منا .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء  
إسماعيل صديق

تل كتاب من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بمناسبة نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنبا زيادة على اعتماد المال بالمياومة في التفيتش العام لرى السودان يجلسه اليوم قد انتهينا حضرة صاحب المزة محمد عثمان بك وكيل وزارة الأشغال لحضور جلسة اليوم متنبها عن وزارة الأشغال .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

وزير الأشغال العمومية  
إبراهيم فحى كريم

## محضر الجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة علناً في يوم الأربعاء ١٢ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ١٨ مايو سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ - الإجازات
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة
- ٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بمنح امتداد إثناف في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنيا زيادة على امتداد العمال بالمائة في اقتطع الحساب لدى السودان - تأجيل النظر في إجلسة يوم الاثنين المقبل
- ٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بشأن تأديب الطلبة الخارجين من حدة الحال بمصلحة السجون
- ٥ - تقرير لجنة الفاعلة والشؤون الصحية - طبق رقم ٣٥
- ٦ - المادة الأولى - إقرار مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة بعض المواد - إحالة إلى لجنة الحفانية
- ٧ - اقتراح النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
- ٨ - وزارة الداخلية
- ٩ - فرع ١ - ديوان السوم والصالحين - إقرار
- ١٠ - فرع ٢ - إدارة عموم الآلات المصرية - إقرار
- ١١ - فرع ٣ - دار الآلات المصرية - إقرار

- ١ - الإجازات
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة
- ٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بمنح امتداد إثناف في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنيا زيادة على امتداد العمال بالمائة في اقتطع الحساب لدى السودان - تأجيل النظر في إجلسة يوم الاثنين المقبل
- ٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بشأن تأديب الطلبة الخارجين من حدة الحال بمصلحة السجون
- ٥ - تقرير لجنة الفاعلة والشؤون الصحية - طبق رقم ٣٥
- ٦ - المادة الأولى - إقرار مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة بعض المواد - إحالة إلى لجنة الحفانية
- ٧ - اقتراح النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
- ٨ - وزارة الداخلية
- ٩ - فرع ١ - ديوان السوم والصالحين - إقرار
- ١٠ - فرع ٢ - إدارة عموم الآلات المصرية - إقرار
- ١١ - فرع ٣ - دار الآلات المصرية - إقرار

ثانياً - باحتذار :

- (١) عن جلسة اليوم حضرات : سلطان السعدي بك . محمد أبو النصر الفارافندي . أحمد زويد باشا . الدكتور أسعد يوسف عطية افندي . صالح حق باشا . محمد منصور افندي . محمد صادق باشا . محمود شكري باشا . محمد مقبل باشا . قلبي نعمي باشا . أبو زيد طنطاوي بك . الشيخ عبد الحميد سليم . نجله المظلي باشا . عبد الرحمن رضا باشا .
- (ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : عبد المزيديف النصر بك . أحمد السلياري بك . عبد الكريم شديد بك . محمد ضعي بك . محمد توفيق مهنا بك .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما خلا :

الثاني :

أولاً - بطلبات :

- حضرات : الدكتور فارس نمر - السيد عبد الحميد الكبي - حسن وشوان حسادي بك - الشيخ حسين صالح خليفة - كامل جرجس تكل بك - محمد مصطفي عبود بك - سلطان يهنى بك - سليم خليل بطرس بك - سليمان عثمان أباطه بك - الشيخ محمد الأحدي الظواهري .

محضرة صاحب النوبة رئيس مجلس الشيوخ

تقشف بأن تخبر دولتك أننا انتدبنا سعادة محمود فهمى القيسى باشا وكيل وزارة الداخلية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية عن مشروع القانون بشأن تأديب الخدمه المتطربين عن هيئة المال بمصلحة السجون بدلا عنا .  
وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

١٧ مايو ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدق

( حضر محضرة صاحب السعادة محمود فهمى القيسى باشا وكيل وزارة الداخلية ) .

على تقرير اللجنة ومشروع القانون ( راجع الملحق رقم ٣٥ ) .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون؟

محضر الشيخ المحترم أحمد عرفه باشا — أرى أن تتكلم المدة المقررة في المادة الخامسة لرفع الاستئناف بجمعها عشرة أروافى عشروما بدلا من ثمانية أيام لأنى اعتقد أن مدة الثانية الأيام قصيرة .

محضر الشيخ المحترم عبد الله سمير بك — القاعدة العامة أن يقدم الاستئناف عن الأحكام التأديبية في ظرف ثمانية أيام .

محضر الشيخ المحترم محمد غنم بك — إلى أعارض في الجملة الأخيرة من المادة الثانية التي نصها ( وهذا لا يمنع من المحاكمة الأجنبية ) لأنه لا من لهذه المحاكمة إذا حوكم المستخدم أمام مجلس تأديب يدخل في اختصاصه الحكم بالحبس .

محضر الشيخ المحترم عبد الله سمير بك — في ملاحظة على المادة الثانية هي أنه نص في مشروع القانون المقدم من الحكومة على أن الجزاءات التي لمجلس التأديب أن يوقعها هي المجلس مع الحرمان من السابعة شهرا أو شهرين لكن المشروع الذي أقره مجلس النواب لم ينص فيه على الحرمان من السابعة في حالة الحكم بالحبس فهل بعد ذلك يجوز الحكم عليه بالحبس أن يستولى على ماهيته في المدة التي حبس فيها ؟ أظن أن هذا بعيد عن قصد الشارع وأن النص بجائته الراجعة لا يؤدي هذا الغرض .

محضر صاحب السعادة محمود فهمى القيسى باشا ( وكيل وزارة الداخلية ) — في الحقيقة أن النص الذي تقدمت به الحكومة لمجلس النواب فيه إيضاح أكثر . ولكن مع هذا فالمفهوم — بطبيعة الحال — أن كل شخص يحكم عليه بالحبس يجرم — من غير شك — من ماهيته .

إن عقوبة الحبس هي عقوبة مفيدة لغاية فيحكم القانون وبغير احتياج لنص لا يستولى الحكم عليه من ماهيته في المدة التي حبس فيها . والحكومة تكتفي بهذا التفسير .

ثالثا — بتريافن :

حضرات : الدكتور أحمد رشيد حيد الله بك . حسن سعيد باشا .  
طلخان سيد أحمد سالم بك . محمد طلعت حرب باشا .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . ابراهيم راتب بك . شفيق سملطه حلايه أنندى .  
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك ( سكرتير عام ) .

أعلن محضرة صاحب النوبة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ — الإجازات

الرئيس — طلب محضرة الشيخ المحترم فضيلة الشيخ محمد الأحمدي الظواهري إجازة لمدة عشرة أيام ابتداء من يوم أمس فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

## ٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
( لم يقر أحد ) .

الرئيس — صلتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بلع أعداد إنشأ في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ يبلغ ٢٤٧٦١ جنيا زيادة على أعداد المال الجارية في الفترة (١) للعام لى السودان — لأجل النظر فيه إلى جلسة يوم الاثنين المقبل

الرئيس — إن سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية المتدب للحضور أثناء النظر في مشروع هذا القانون لا يمكنه الحضور اليوم فهل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر فيه إلى جلسة يوم الاثنين المقبل ؟  
( موافقة ) .

## ٤ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بشأن تأديب الخدمه المتطربين عن هيئة المال بمصلحة السجون — تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية — المادة الأولى — إقرار المرسوم من سبب المبدأ — مناقشة بعض المسودات — إحالة إلى لجنة الخاصة

( المحضر الشيخ المحترم محمد عبد باشا ) .

على كتاب من محضرة صاحب النوبة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

**مقرر السج المحترم** الدول محمود فهمي باشا - ولماذا لا ينص على ذلك ؟

**مقرر صاحب السعادة** محمود فهمي افندي باشا (وكيل وزارة الداخلية) - إن النص على ذلك يعتبر لولا لأن هذا مفهوم بالطبع .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .  
ولنتفلت الآن إلى مناقشة مواد مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - كل من ارتكب من مستغدى مصلحة السجون المخالفين عن هيئة العمل (غير السجائين والسكار) إنشاء تأديبة وظيفته أصراً غللاً بالبرائح بأي وجه من الوجوه يجهز لإسائه على مجلس تأديب بناء على طلب المأمور التابع إليه . وإذلف المجلس المذكور من رؤس ومضوين يتخبرهم في كل مرة مدير عام السجون أو الموظف النائب عنه .

وليدبرام السجون أن يأسر بمجهز المستخدم المتهم في مركز أشغاله إلى أن يصدر قرار بخصوصه . على ألا تزيد مدة العجز على ثمانية أيام تختم من مدة العقوبة التي يحكم بها عليه .

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟  
( لم يعترض أحد ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .  
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - الجزاءات التي لمجلس التأديب أن يفرضها هي :  
الحرم من المرتبة لمدة لا تتجاوز شهراً أو الحبس في أحد الأماكن المحيطة لسجون المصلحة لمدة لا تتجاوز شهرين ، يميز في أشغالهم بالحكم عليه بالأشغال ، وهذا لا يمنع من المحاكمة الجنائية .

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟

**مقرر السج المحترم** محمد فريد بك - أأ لا أوافق على الجملة الأخيرة من هذه المادة وهي التي تجيز المحاكمة الجنائية بعد المحاكمة التأديبية .

**الرئيس** - يميز أن الجريمة تخضع المحاكمة الجنائية فضلاً عن المحاكمة التأديبية .

**مقرر السج المحترم** عبد القادر سيدي بك - بعد ما سمعناه بشأن الحرمان من السابعة أرى أن يعتدل النص ليكون صريحاً في هذا الموضوع .

**مقرر السج المحترم** عبد القادر سيدي بك - إن الحرمان من السابعة مدة الحبس أمر مسلم به ويوجد نص في القانون السالتي يقضي بأن من يتقطع بغير إذن من عمله يحرم من مرتبه وهذا المستخدم الذي يقضي مدة في الحبس يعتبر مقطوعاً من عمله بغير إذن وبالتالي يحرم من ماهيته ولا أرى بعد ذلك حلاً لتعديل خصوصاً أنه يقرب عليه إعادة المشروع إلى مجلس التواب .

**مقرر السج المحترم** داور قصيري بك - تنص المادة على أنه فضلاً عن عقوبة الحبس التأديبية يجهز أيضاً المحاكمة الجنائية فهل لو أنهم مستخدم بالإخلاص وحكم عليه مجلس التأديب بالحبس شهرين مثلاً - يصح أن يحال إلى المحاكمة لتحكم عليه أيضاً بعقوبة مقيدة للحرية .

أنهم أنه مع الحكم على المستخدم بالحبس من مجلس تأديب يحرم من ماهيته ولكن من غير المفهوم أن يحكم عليه بالحبس مرتين عن جريمة واحدة .  
أني أطلب أيضاً لهذا من حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية .

**مقرر السج المحترم** عيب دوس بك - أزيد حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيري بك في ملاحظته لأن مجلس التأديب في المصالح الأخرى لا يجوز لها أن تحصى بعقوبة الحبس في العلاقات الإدارية . لها أن تحكم بالحرمان من السابعة أو تخضع المرتبة أو الفصل من الوظيفة ولكنها لا تخضع توقيع عقوبة مقيدة للحرية . فلذا فرض - كما قال حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيري بك - أن حكم مجلس التأديب على المستخدم بالحبس شهرين مع الشغل فهل يجوز بعد ذلك أن يحكم عليه بعقوبة بدنية أخرى لنفس الجريمة من المحاكم الجنائية ، هذا ما يتعارض مع المبادئ العامة التي تحضى بأن لا يحكم على المتهم مرتين بل جريمة واحدة . ما العمل إذا قدم التهم لمجلس التأديب وحكم عليه بالحبس ثم قدم للصحة حكمت ببرأيه ؟

**المقرر** - الذي نعمته البنية أن التهم التي يرتكب فيها يحال إلى مجلس التأديب إذا كانت العقوبة المقررة رادعة ويحال إلى محاكمة الجنائية إذا كانت الجريمة خطية ويقابل عليها القانون بعقوبة أشد .

**مقرر السج المحترم** داور قصيري بك - هذا التفسير يخالف نص المادة .

**المقرر** - ليتفضل صاحب وزارة الداخلية بإبداء رأى الحكومة في ذلك .

**مقرر صاحب السعادة** محمود فهمي افندي باشا (وكيل وزارة الداخلية) - القاعمة العامة معروفة وهي أن كل موظف تابع للحكومة يرتكب جرمًا يصح أولاً محاكمته تأديبياً على ما نسب إليه باعتباره موظفاً . فلذا كان الجرم الذي

**مقرة الشيخ المحترم ادوار قصير بك** - لم يتعرض أحد للقانون العام ومبحثا كله منصب على النص الخاص بالعقوبة التأديبية للقانون المزمع على حضراتكم ينص على توقيع عقوبة الحبس لمدة شهرين على من العقوبات المفيدة لحرية فمن قول أنه لا يصح أن يحكم بهذه العقوبة تأديبيا ثم يحال المحكوم عليه إلى الحاكم لتفسي طيه بعقوبة أخرى .

**الرئيس** - ألا يجوز عند إحالة التهم إلى المحكمة أن تكتفى بعقوبة الحبس التأديبية ؟

**مقرة الشيخ المحترم ادوار قصير بك** - المحكمة مقيدة بالقانون .

**مقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - أؤيد رأى حضرة الشيخ المحترم ادوار قصير بك ولا أرى علما بأبداء حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك من أن بمصلحة السجون فئة معينة من المستخدمين تختلف عن باقي المصالح .

**مقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم أننى لم أعط رأيا فى فى نقطة معينة وإنما قلت بعدم التعرض للقانون العام .

**مقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - المذكرة التفسيرية التى رفعتها وزارة الداخلية لرياسة مجلس الوزراء مع مشروع القانون المزمع على حضراتكم أشارت إلى المستخدمين الذين يطبق عليهم هذا القانون فقد ورد بها أن مصلحة السجون تستخدم خدمة خارجيين عن هيئة المال كالأطباء والحوذية والكلابى وغيرهم أمثال هؤلاء الخمسة موجودون فى مصالح أخرى كمصلحة الأملاك مثلا ولكن شأنهم فى مصلحة السجون ضئيلة فى قيمة المصالح فهم فى المصالح الأخرى يماثلون تأديبيا بعقوبة لا تتجاوز الزمت ولكنهم فى مصلحة السجون معرضون لأن يحكم عليهم بعقوبة مقيدة لحرية مرتين الأولى من مجلس التأديب والثانية من الحاكم .

أظن أن ذلك يتناقض مع القواعد العامة .

**مقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - لا غضاضة مطلقا فى أن يماثل هؤلاء المال والمستخدمون فى مصلحة السجون معاملة خاصة غير تلك التى يعامل بها أمثالهم فى جهات أخرى لأن فى نظام السجون شها كبيرا بنظام الجيش فلا خرابة مطلقا فى أن يفرق بين هؤلاء المال فى مصلحة السجون وبينهم فى جهة أخرى وإنما الترابية كل الفرابية أن يعاقب الواحد منهم على جرم واحد بعقوبة مقيدة لحرية مرتين .

لا أظن مطلقا أن مبدأ من مبدأ التشريع يبيح مثل هذا .

أنهم جيدا أن الموظف الإدارى يلقى عقابه إداريا من مجلس التأديب ولكن لا يمكن أن يسلب مجلس التأديب سلطة القضاء فى تطبيق القانون العام .

ارتكبه يكون جريمة تقع تحت نص من نصوص قانون العقوبات جاز للحكومة أن تحتفظ بالإجراءات القانونية لما كتبه فى هذا الجرم بالنات .

وردا على ملاحظة حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك بعدم جواز توقيع عقوبة مقيدة لحرية على جرم ففطين إحداها أمام المجالس التأديبية كوظف إدارى والأخرى أمام الحاكم كجرم أقول إن القوانين الإدارية والمسكبية صريحة فى هذا المعنى فإذا أجرم شخص من رجال الجيش أو البوليس وجرم أمام المجلس المسكبي فيجوز أن يحكم عليه بعقوبة مقيدة لحرية كالاشغال الشاقة مثلا وفى الوقت نفسه يجوز محاكمته أمام الحاكم لهذا الجرم نفسه .

**مقرة الشيخ المحترم الرئيس موسى فولد باشا** - القانون المسكبي لا يحاكم المذنب مرتين على جريمة واحدة .

**مقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - لو أن الملاحظة كانت على العقوبة التأديبية المقيدة لحرية المنصوص عليها فى المادة الثانية لكان ذلك أمرا معقورا . أما أن تعرض للقانون العام ونحن ننظر قانونا تأديبيا فهذا ما لا يقبل مطلقا .

فى وقت جريمة من مستخدم يعاقب القانون عليها وجب أن ترفع عليه الدعوى العمومية وبالجهة المختصة وسدحا هى الحاكم .

قلت إنه لا يمكن ونحن ننظر قانونا تأديبيا أن نتعرض للقانون العام الذى يرى أحكامه على كل من ارتكب جرما . فالأفت أن نجهل أو مستخدما ارتكب جريمة تقع تحت أحكام قانون العقوبات فلا نصوص من رفع الدعوى عليه ومحاكمته أمام الحاكم . هذا ما لا شك فيه .

إذا كان هناك اعتراض فيجب أن يوجه كما قلت إلى النص الخاص بالعقوبة التأديبية .

لقد نص فى المادة على أن المحاكمة التأديبية لا تمنع من المحاكمة الجنائية ومما أؤيد هذا النص أم لم يوجد فإن الفكرة التى دعت إليه موجودة بحكم القانون العام .

عمل البحث الآن إذن هو هل تكون عقوبة الحبس من العقوبات التأديبية أم لا ؟ هذا ما يجب المناقشة فيه وليس لنا أن نتعرض للبحث فى التسم الذى يرتبط بالقانون العام .

لنص على الإجراءات التى توقعها المجالس التأديبية على مستخدم من مستخدمى المصالح الأخرى عقوبة الحبس . أما للسجون نظام خاص يشبه فى الواقع النظام المسكبي فقد استند هذا النص وهو نص عقوبة الحبس وأظنه نصا قديما جرى العمل به .

فالذى أؤيد أن أقوله إن رفع الدعوى العمومية لا يمكننا التعرض إليه بحال من الأحوال . أما العقوبة التأديبية فالمجلس صاحب الكلمة فيها له أن يعاقب أو يعف عن أى شخص لا أن يشترط لفكرة الخاصة بالنظام العام .

مشأها فصل واحد فلو لا يريد أن تطبق نظرية اتحاد الجرائم على مستخدمى السجون ونحن نريد تطبيقها طبقا لقاعدة المقررة في قانون العقوبات العام فإننا حكم على المستخدم تأديبا بقوية مقيدة الحرية فلا مجال في الوقت فيه إلى الحاكم لتحكم عليه بمثل هذه العقوبة مرة أخرى من نفس الفعل .

لذلك أؤيد الرأي إلى إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية ليبحثه .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد أبو النصر بك** - أمام هذا الخلاف أرجو أن يوافق المجلس على إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفائية وأطلب أخذ الرأي على ذلك .

**الرئيس** - هل يريد سعادة محمود فهمي القيسى بأنا أن يقول شيئا في هذا الصدد .

**مفكرة صاحب السعادة محمود فهمي القيسى بأنا** - لا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفائية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفائية لبحثه .

### ٥ - استمرار

النظر مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (المصرقة)  
قسم ٨ - وزارة الداخلية - تقريره المالية - إقرار

(المرحوم الشيخ المرحوم محمد فهمي القيسى بأنا)

على كتاب وادرس حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء هذا نصه:  
حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن أخبر دوتكم أننا ندبنا حضرة صاحب السعادة محمود فهمي القيسى بأنا ومحمد صادق يونس بأنا وكيل وزارة الداخلية والواء عد توفيق صينالله بأنا مدير عام مصلحة عموم السجون وحضرة موزي افندي تادرس وكيل إدارة اللوازمات والمالية بوزارة الداخلية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية قسم ٨ - وزارة الداخلية .

وتفضلوا دوتكم بقبول فائق الاستحسان

١٧ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء  
احسانيل صدق

( حضر حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس بأنا وكيل وزارة الداخلية والواء محمد توفيق صينالله بأنا مدير عام مصلحة عموم السجون وحضرة موزي افندي تادرس وكيل إدارة اللوازمات والمالية بوزارة الداخلية )

عند ما قرأت المادة الثانية لأول مرة فهمت أن التغيير واقع بين أمرين إذا ما قدم المتهم لمجلس التأديب فأما أن يحيله إلى الحاكم الجفائية وإما أن يحاكمه هو تأديبا لأن يحاكمه ثم يحيله إلى الحاكم ولكن تبيت أن نص المادة بعيد من هذا .

لذلك أقتح أن يحال المشروع إلى لجنة الحفائية لتحجس هذه المبادئ القانونية وإبداء رأيها فيه .

**مفكرة الشيخ المرحوم أحمد طلمعت بأنا** - هذا المشروع عرض على اللجنة التشريعية التي أنا عضو فيها ولم يكن الرأي فيه أن يحاكم الشخص على جرم واحد مرتين .

لنضرب مثلا : أعطى ورعشي مسجونوا شيئا من الأشياء المنوعة في نظام السجون بغاء السجنان لضبطه فعرضه فهذا العامل يعاقب تأديبا لمخالفة نظام السجون وجنايا على جريمة الضرب .

**مفكرة الشيخ المرحوم ادور قصير بك** - المفهوم من نص المادة غير ذلك .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الحليم البلي بك** - الواقع أننا متفقون في أن لاضاحضة كما قال حضرة الشيخ المرحوم محمد أبو النصر بك من أن تطبق هذه العقوبات المبدئية للحرية على هؤلاء المستخدمين بالذات .  
والواقع أيضا أن المسألة هنا مسألة ترق في درجات العقوبة .

إفرضوا حضراتكم أن الجرم الذي وقع من المستخدم هو جريمة السرعة فهذه الجريمة تصل العقوبة فيها بمقتضى القانون العام إلى ثلاث سنوات ولكن المشروع المعروض على حضراتكم لا ينزل الحكم على المجرم من مجلس التأديب بأكثر من شهرين .

فالذي يفهم من هذا أن المجرم تقع منه مخالفتان مخالفة في حق النظام الذي ارتبض بإطاعته ومخالفة في حق القانون العام الذي يجرم السرعة .

فليس التأديب يحاكمه على مخالفته النظام ولا يمكن أن يحاكمه على جريمة السرعة التي تصل العقوبة فيها كما قلت إلى ثلاث سنوات .

ففي الواقع أن المجرم لا يعاقب مرتين على جريمة واحدة ولكنه يعاقب مرة أمام مجلس التأديب لمخالفة النظام ومرة أخرى أمام الحاكم بلجريمة السرعة .

فالقول بأنه يحكم عليه بالسجن هنا وهناك ليس فيه شرابة لأن طبيعة العمل والنظام في السجون تقتضى أن يطبق عليه مثل هذا القانون .

**مفكرة الشيخ المرحوم ادور قصير بك** - نظرية حضرة الشيخ المرحوم عبد الحليم البلي بك تقتضى على نظرية اتحاد الجرائم التأجيل من قبل واحداتى يعاقب عليها المجرم بالعقوبة الأشد لاحدى هذه الجرائم . أى أن حضرة الشيخ المرحوم يميل للجريمة وجهين فيعاقب على كل وجهه بعقوبة مع أن

وعل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الأول ( ماهيات وأجر ومربّيات ) وقدره ١٠,٥٨,٢٥٢ جنيها ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشّجّ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الأول ( ماهيات وأجر ومربّيات ) وقدره ١٠,٥٨,٢٥٢ جنيها .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٢٤٠,٩٩٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشّجّ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٢٤٠,٩٩٠ جنيها .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ٨٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشّجّ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ٨٠٠ جنيها .

فرع ٣ - الخفر

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع .

مقرر الشّجّ المحترم علي فهمي باشا - أريد أن أتفت نظر حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية إلى أن ارتفاع أجور الخفر في البلاد أضر بالحالة الاقتصادية ضررا كبيرا ، فانا نرى أن الفلاحين - رغبة منهم في الحصول على هذه المهايا - يجبرون العمل في الزراعة ويسعون إلى تمييزهم في وظائف أخرى ومشائهم لأن ماهياتهم لا تناسب مطلقا مع أجور الفلاحين المشتغلين بالزراعة ولذلك أرجو من سعادته أن يعمل على تخفيض هذه المهايا .

مقرر صاحب السعادة محمود فهمي القيس باشا ( وكيل وزارة الداخلية ) - إن أجور الخفراء تهردها مجالس المديرات ومع ذلك فقد كتبت وزارة الداخلية إلى جميع تلك المجالس طلبتها إلى إدامة النظر في هذه المهايا تمشيا مع الحالة الحاضرة وقد أفر بعضها تخفيض تلك الأجور والبعض الآخر لم يفره - وعلى كل فيستكتب الوزارة هذه المجالس مرة أخرى في هذا الشأن .

فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع .<sup>(١)</sup>

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الأول ( ماهيات وأجر ومربّيات ) وقدره ٥٣٣,٤٦٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشّجّ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الأول ( ماهيات وأجر ومربّيات ) وقدره ٥٣٣,٤٦٠ جنيها .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٧١٤,٥٤٦ جنيها ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشّجّ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٧١٤,٥٤٦ جنيها .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ١٣,٥٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشّجّ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ١٣,٥٠٠ جنيها .  
( رفعت الجلسة لاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة العاشرة وأعيدت السادسة والنصف مساء ) .

فرع ٢ - البوليس

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
( موافقة ) .



**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور ومرتبات) وقدره ١,٤٦٥,١٦٥ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عومية) وقدره ١٠٠,٧٤٨ جنيا ؟  
( موافقة ) .

**عقبة الشيخ الفرم من صبري بك** - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عومية) وقدره ١٠٠,٧٤٨ جنيا .

فرع ٤ - مصلحة السجون

على تقرير اللجنة من هذا الفرع .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

( موافقة ) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور ومرتبات) وقدره ١٦٦,٥١٥ جنيا ؟  
( موافقة ) .

**عقبة الشيخ الفرم من صبري بك** - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور ومرتبات) وقدره ١٦٦,٥١٥ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عومية) وقدره ٢٥٠,٨٩٣ جنيا ؟  
( موافقة ) .

**عقبة الشيخ الفرم من صبري بك** - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عومية) وقدره ٢٥٠,٨٩٣ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٧٠٦٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٧٠٦٠ جنيا .

**الرئيس** - لقد أشرت لجنة المالية إلى هذه المسألة في تقريرها .

**عقبة الشيخ الفرم محمد فرهي الناصري باشا** - أريد أن أستفهم من سعادة وكيل وزارة الداخلية عن مقدار رسوم الخفر التي تحصل من الملاك في الاسكندرية بنسبة عشرين في المائة من حوائك الأملاك ومقدار ما يصرف منها على قوة الخفر فيها .

**الرئيس** - أظن أن سعادة وكيل وزارة الداخلية غير مستعد الآن لإيضاح ذلك .

**عقبة الشيخ الفرم محمد فرهي الناصري باشا** - كيف ذلك، أليس ميزانية الخفر بمدينة الاسكندرية جزءا من ميزانية الخفر العامة للدولة ؟

**عقبة صاحب السعادة محمود فرهي اقبلي باشا** ( وكيل وزارة الداخلية ) - إن ما حصل من رسوم الخفر في الاسكندرية بلغ ٨٧١,٠٠٠ جنيه .

**عقبة الشيخ الفرم محمد فرهي الناصري باشا** - وما مقدار ما يصرف من هذا المبلغ على قوة الخفر بالاسكندرية ؟

**عقبة صاحب السعادة محمود فرهي اقبلي باشا** ( وكيل وزارة الداخلية ) - ليس لدى بيان بذلك الآن .

**عقبة الشيخ الفرم محمد فرهي الناصري باشا** - لهذه المناسبة أرجو أن تراهي وزارة الداخلية أن يكون تقرير رسوم الخفر في الاسكندرية على أساس ما يصرف منها فعلا .

**عقبة صاحب السعادة محمود فرهي اقبلي باشا** ( وكيل وزارة الداخلية ) تصرف الحكومة في الغالب على أجور الخفر في البلاد مبلغ تزيد عما تحصله من تلك الرسوم .

**عقبة الشيخ الفرم محمد فرهي الناصري باشا** - إذا كانت سعادة وكيل وزارة الداخلية أن ما يصرف في الاسكندرية على قوة الخفر أقل مما ينبغي منها من رسوم الخفر .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

( موافقة ) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور ومرتبات) وقدره ١,٤٦٥,١٦٥ جنيا ؟

( موافقة ) .

**عقبة الشيخ الفرم من صبري بك** - أنا لا أوافق .

ولا يمكن في اعتقادي لجنة أن تبين ذلك ما دام الاعتقاد لا يمكن نظره والسنه المالية قد انتهت . وما دام حاسم به فلا يمكن مجال من الأحوال البحث في هذا الاعتقاد ، وقد ذكرت اللجنة أيضا في تقريرها أنها ترى أن يصاد مشروع هذا القانون إلى مجلس النواب للنظر في إدراج مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة التكاليف الكلية في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وهذا المبلغ لم يكن مطلوباً أصلاً فتح اعتقاد به من المجلس ومعلوم أن هذا في الواقع هو عبارة عن إشارة من اللجنة على المجلس بأن يمدد إلى مجلس النواب مشروع القانون لإدراج مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في الميزانية المروضة عليه .

على أن المادة ٢٨ من الدستور تحرم على السلطة التشريعية اقتراح القوانين المالية لأن ذلك من سلطة الملك ، وبناء على ذلك لا يمكن لمجلس المرافقة على تقرير اللجنة لأنه مادام الاعتقاد كان مطلوباً فتحة في ميزانية سنة انتهت فعلا فكذلك يكون حمل مجلس الشيوخ بشأن هذا الاعتقاد قد انتهى وذلك بناء على سابقة أقروا المجلس . ولأن هذا الطلب غير مقبول لأن الحكومة هي التي يجب عليها - وقد علمت أن هذا الاعتقاد لا يمكن أن توافق عليه - أن تتخذ الإجراءات القانونية لتتقدم إلى مجلس النواب بطلب إدراج هذا الاعتقاد في الميزانية المروضة عليه .

**مقرر صاحب المذكرة خليل محمود الشكلى بك** (وكيل وزارة المالية) - قدرت الحكومة في غضون السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قيمة التكاليف النهائية للمشروع بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وقدرت قيمة الأعمال التي يمكن أن تم قبل انتهاء السنة المذكورة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وتقدمت بطلب فتح اعتقاد بالمبلغ الأخير في ميزانية السنة المشار إليها ولكن لم تم الإجراءات اللازمة لاستصدار هذا القانون المرصود فترأت لجنة المالية أن تمدد هذا المشروع إلى مجلس النواب للنظر في إدراج قيمة التكاليف الكلية في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المنظورة أمام ذلك المجلس الآن .

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبرى بك** - الفارق بين ما قلته وما ذكره حضرة وكيل وزارة المالية أنني أرى أن الحكومة هي التي يجب أن تتقدم إلى مجلس النواب بطلب الاعتقاد الإضافي في الميزانية المروضة وليس من حق هذا المجلس أن يمدد مشروع القانون إلى مجلس النواب لإدراج الاعتقاد في الميزانية .

**مقرر صاحب المذكرة خليل محمود الشكلى بك** (وكيل وزارة المالية) - إن الحكومة هي التي تتقدم إلى مجلس النواب بطلب إدراج هذا الاعتقاد في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبرى بك** - إذن حضرة وكيل وزارة المالية موافق على رأيي .

**القرار** - المسألة غاية في البساطة . صحيح ليس من حقنا اقتراح قوانين مالية .

( انصرف حضرات أصحاب السعادة محمود فهمى القيسى باشا ومحمود صادق يونس باشا وكل وزارة الداخلية والموافقة محمد توفيق عبد الله باشا مدير عام مصلحة السجون وحضرة موزية تادرس افندي وكيل الادارة المالية والوزارات بوزارة الداخلية ) .

## ٦ - مشروع

فانور داية من مجلس النواب بفتح اعتقاد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل تكاليف ليداء والتلفات المخرجة لثقل مكتب قسم سواحل ميناء الاسكندرية وغائتها إلى مبنى البيت "معمورة" في القنطرة - تقرير لجنة المالية - قرار المجلس بإعادة المشروع إلى الحكومة لإدراج الاعتقاد اللازم لهذا المشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

(المقرر الشيخ المحرم عبد الحليم سليمان باشا) -

على الكتاب الوارد من رئاسة مجلس الوزراء وهذا نصه :

حضرة صاحب المذكرة رئيس مجلس الشيوخ

تقشرف بأمر خبر دولكم أننا انتدبتنا حضرة صاحب المذكرة خليل محمود الفلكى بك وكيل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون بفتح اعتقاد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل تكاليف ليداء والتلفات اللازمة لثقل مكتب قسم سواحل ميناء الاسكندرية وغائتها إلى مبنى البيت "معمورة" في القنطرة .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة ١٧ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل هدى

(حضر حضرة صاحب المذكرة خليل محمود الفلكى بك وكيل وزارة المالية).

على تقرير اللجنة (١)

(حضر حضرة صاحب المذكرة محمد على محمد على عيسى باشا وزير المعارف العمومية).

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبرى بك** - كانت الطريقة التي جربنا عليها قبل الآن في مسائل الاعتادات الإضافية التي كان يطلب فتحها في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ التي انتهت تخالف الطريقة التي انتهت بها لجنة المالية فيما يخص هذا الاعتقاد .

في الواقع متى استعمل على المجلس نظر الاعتقاد بناء على أن السنة المالية انتهت - وهذا هو الذي جربنا عليه قبل الآن عند النظر في اعتقاد كهذا - فلا يمكن للمجلس أن يعمل عملاً ما في هذا الشأن .

ولكن على الرغم من أن لجنة المالية رأت أن الاعتقاد لا يمكن صرفه عنه طلب في السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ التي انتهت فقد طلبت إلى المجلس طلباً لا يتفق مع الدستور حيث قالت في تقريرها "إن وزارة الأشغال ما زالت في حاجة إلى هذا الاعتقاد"

## ٧ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - المالية - تقرير لجنة المالية

قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

(المقرر: ختم الختم المزمع المردود من ديوان)

نقل كتاب وارد من وزارة المعارف العمومية هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرجو من دولكم التصريح لحضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبري باشا وكيل المعارف العمومية بأنونه حضرة مدير المستخدمين ومدير الحسابات بمحضر جلسات المجلس التي يجري فيها بحث ميزانية وزارة المعارف لتقديم كل ما يطلبه المجلس من البيانات .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

وزير المعارف

١٧ مايو ١٩٣٢

محمد حلمي عيسى

( حضر حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبري باشا وكيل وزارة المعارف العمومية وحضرة مدير إدارة المستخدمين ومدير إدارة الحسابات ) .

فرح ١ - ديوان الموسوم والتسلم العام

نقل تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة

من الملاحظات ؟

( موافقة ) .

محضر الشيوخ المزمع عبد الحليم أبو بكر - مقدر في مشروع الميزانية لهذه الوزارة ٣,٢٤٦,٨٣٣ جنيا فانا ما أضيف إليه ما خصص لها في ميزانيات الوزارات الأخرى بلغ مجموع المطلوب اعتمادها ٣,٤٨١,٩٦٢ جنيا وهو حوالي ٩٪ من ميزانية الدولة .

هذا الزخم الضخم يزيد في الواقع في تسببه على ما تكفه خزنة فرنسا لوزارة معارفها . فهناك لا تزيد النسبة التي تنصها على ٦,٥ ٪ .

فهل هذه الملايين الثلاثة والنصف تقريبا التي لدفعها عملي وتنتج لنا كل ما يجب أن تعطيه ونتجده أم لا ؟

الواقع أننا أمام مشكلة عظيمة . ويمكننا أن ننظر إلى هذه المسألة من ناحيتين . ناحية عدم مطابقة المصروف للقيمة الفعلية الناجمة عنها . وليس للوزارة الحالية نصيب أو يد فيه . ولكن ذلك أثر من الميزان الطويل للصين السخانية .

تقدمت الحكومة بمذكرة مع مشروع هذا القانون جاء فيها أن التكاليف الكلية لهذا العمل قدرت بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه . وطلبت فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من أصل هذه التكاليف قبل انتهاء السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بثلاثة أو أربعة شهور وأدرجت في مشروع ميزانية السنة الحالية باقي التكاليف وقدره ٣٠٠٠ جنيه وقد أقر مجلس النواب مشروع القانون بفتح الاعتماد المطلوب وقدره ٢٠٠٠ جنيه ولكن لم تم الاجراءات اللازمة لاستصداره قبل انتهاء السنة المالية المشار إليها فالمسألة تقتصر في أن الحكومة طلبت فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه لتصرفه قبل انتهاء السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ وأدرجت مبلغ ٣٠٠٠ جنيه في مشروع ميزانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ومجلة مدين البلقين ٥٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذي تستر اللجنة على المجلس من أجله بأطاعة مشروع القانون إلى مجلس النواب لادراج في الميزانية المعروضة أمامه . وفي اعتقادي أن هذا لا يخالف الدستور .

محضر الشيوخ المزمع من صبري بك - الواقع أن وزارة المالية وافقت

على رأيي وقد ذكرت أنها هي التي يجب عليها أن تستقدم إلى مجلس النواب بالاتحاد المطلوب فلا عمل لتناقضه بعد هذا لأن امتراض كان منصبا على الطريقة التي يراد اتباعها وقد قبلت وزارة المالية كما قلت العمل بوجهة نظري .

الرئيس - ما رأي حضرة وكيل وزارة المالية بعد ذلك ؟

محضر صاحب الميزة قبل محمد اصفلي بك ( وكيل وزارة المالية ) -

وزارة المالية تستقدم مجلس النواب بطلب إدراج الاتحاد اللازم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ولأشأنها لما فيها بقراره المجلس من إعادة مشروع القانون للمعرض إلى مجلس النواب أو عدم إعادته .

الرئيس - معنى هذا أن الحكومة تستقدم مجلس النواب بطلب إدراج

مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة التكاليف الكلية لهذا المشروع .

فهل توافقون حضراتكم على إعادة مشروع هذا القانون إلى وزارة المالية لطلب إدراج الاتحاد اللازم لهذا العمل في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المنظورة أمام مجلس النواب الآن ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر إعادة مشروع هذا القانون إلى وزارة المالية

لطلب إدراج الاتحاد اللازم لهذا العمل في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المنظورة أمام مجلس النواب الآن .

قالت الوزارة في مفتتح هذه البعثة في خطبة العرش يوماً أذكركم بالبعثة والفعاير لإزدياد حركة النشاط والتجديد في جميع فروع التعليم . فنياً يختص بالتعليم الإلزامي تمكنت الوزارة من وضع الأساليب الكثيرة التكفيلية بمره، وأتى لأهمهم الطفل من بيته، وتهيء السبل في الوقت نفسه لنمو اليسار أن ينعوا بأبنائهم إلى المدارس الابتدائية أو المساعد الديلية . وسبقهم لحضراتكم في هذه البعثة مشروع هذا الإصلاح .

هذا ما كنت أبتغي الوصول إليه . وأني أتشوق إلى أن نصل إلى نتيجة في هذا التشريع . لأن البلاد تسير على طريقة خطيرة جداً فنياً يختص بأسلوب التعليم بعد التعليم الإلزامي .

إن الذي جرى من قبل أيام لم يكن في البلاد متعلمون ، وأيام كانت الأداة الحكومية في حاجة إلى موظفين ، هو أنه وضع نظام لتعليم الفرض الأول منه أن يخرج موظفين . ولقد انتهت هذه الفترة ومضت . ولكنا لازلنا حندينشاً ، أي منذ حشرين عاماً أو أكثر . وفيها في الشكل لا في الجوهر مع أن الواجب هو إحداث تغيير وإجراء تعديلات جوهرية . ولكن الفكرة الأساسية لهذا العمل لم توجد للأول . ولم يتكّن بعد رأى حاسم في الموضوع .

وفي نظري يجب أن يكون التعليم الإلزامي عاماً ، ولكن بتكلفة وخطي قرية الاتساع حتى لا تقع في عثور كما قالت لجنة المالية بالمجلس .

وبعد هذا يجب إقفال الطريق أمام هذه الأعداد المتوالي من تخريبي المدارس الثانوية ولا ابتدائية الذين تكثف بهم الشوارع بلا عمل . وعدد الأولين نحو ٥٠٠ كل عام .

إن التعليم العالي الذي يقصده المرء حينما في التعليم منحصراً بطبيعته في بيئة ضيقة تسمع لها حالها . أو مؤهلاتها أو استعدادها للوصول إلى التبحر في العلم .

أما التعليم العادي فيجب أن يهمل المرء ليعلم . وليس التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية مما يمكن المرء من أن يعيش ويحيا في بيئة بلاده .

لهذا يجب الإسراع بأن يوضع حد لزيادة في قبول التلاميذ في هذين الصنفين من التعليم : الابتدائي والثانوي . لأن كل الذين تخبروا فيها لا يملكون سبيلاً إلى العيش . يجب أن يكون التعليم متساوياً لحاجيات البلاد . فيخرج تلاميذ صالحين لأن يحيا بأنفسهم . ولكن التعليم كما هو لا يؤدي إلى هذه النتيجة . يجب أن يتوسع في التعليم الإلزامي بالقيود التي ذكرتها . ولكن يجب في الوقت عينه أن يوقف التيار المتدفق نحو التعليم الابتدائي والثانوي وقصره على القادرين وعلى التامين من الفقراء .

كان الاسم الذي أطلق في ماضي على المدارس الثانوية هو المدارس التجريبية ، لأنها في الواقع غير مقصودة لئلا تأرب هي وسيلة - تنطرية - لغيرها من دور التعليم العالي .

يجب إذن التوسع في التعليم الإلزامي والثاني . أما التعليم العالي فلا يصح التوسع فيه لانهيار مرفق الحياة عندما في مثل الطب والهندسة والعمارة وغيرها . وبسبب هذه الأنواع أصبحوا كثيرين وقاسمين على الحاجة .

إن الإحصاءات التي قلمت للبرلمان في سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ تدل على أن الحكومة المصرية تصرف على التلاميذ والطلبة ما يمكن أن تصرفه باقتصاد على عدد يزيد على الموجود الآن بمقدار ٧٧٪ منهم .

أما أن ثلاثة الملايين والنصف إذا خصصت مثلاً للصرف على مائة تلميذ في مصر . فأنها في بلاد أخرى يمكن صرفها على ١٧٧ تلميذاً . وهذه البلاد الأخرى حسب الإحصاءات المقدمة للبرلمان سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ هي إنجلترا وألمانيا .

فإن هذه الوجهة ترون حضراتكم أن الطريقة المثبتة في صرف مبالغ ميزانية وزارة المعارف فيها خطأ أساسي ، لا أدري كيف تصلحه .

مصرفه صاحب المعلق محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) -  
ليبين لنا حضرة الشيخ العظم هذا الخطأ .

مصرفه الشيخ العظم محمد علي عيسى باشا -  
ففيها الأرقام . وقد ذكر وكيل مراقب مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة في سنة ١٩٢٦ و سنة ١٩٢٧ ما يأتي بالحرف الواحد " إننا راجعنا قيمة نفقات الطالب ، ومتوسط عدد الطلبة بالنسبة إلى كل مدرس في إنجلترا يمكن لوزارة المعارف المصرية تعليم ٧٧٪ أزيد من مجموع عدد التلاميذ والطلبة المقبولين بالمدارس الآن " .

واستناداً إلى الحالة الآن لم تتغير كثيراً عن الوقت الذي ذكر فيه هذا القول .

مصرفه صاحب المعلق محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) -  
هذه إحصاءات عامة .

مصرفه الشيخ العظم محمد علي عيسى باشا -  
موظف حكومي مسئول قدمها للمجلس لإقراره .

وأقدم إلى حضراتكم أرقاماً تملك مفرداتها على أن المصروفات التي تتكبدها الحكومة في الواقع كثيرة جداً .

فلا الطالب في مدرسة الزراعة العليا يتكلف ٢٠٠ جنيهات في السنة . وفي مدرسة التجارة العليا يتكلف ١١٧ جنيتها . وهكذا ، وأنا لا أريد ذكر التفاصيل ، والنتيجة المهمة التي تختص من هذا أن المصروفات في مصر إذا قورنت بما يصرف في إنجلترا كان ينبغي أن تصرف على عدد من الطلاب يزيد بمقدار ٧٧٪ على مدحهم الحالي . وإننا الموجود عندما لا نستطيع أن نجد له دواء . وإنما الرجاء أن تحصل وزارة المعارف على إصلاح وإدارتها لتصل إلى نتيجة كالتى نراها محققة في البلاد الأخرى .

الناحية الثانية من كلامي ، وهي على ما أعتقد أكثر خطراً ، تتعلق بطريقة التعليم على العموم .

يُميل حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل إلى بك حصر التعليم العالي في طبقة معينة وأن يعمل في نظام خاص .

**مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك** — كل ما أرى إليه أن ينسج نطاق التعليم الإلزامي والفرع إلى أكبر حد ممكن .

**مقبرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك** — نحن موافقون على التوسع في التعليم الإلزامي ولكنا نعلم أن حضرة الشيخ المحترم يريد أن يقصر التعليم العالي في طبقة خاصة .

**مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك** — يجب أن يتفق التعليم مع حاجة البلاد .

**مقبرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك** — إن وزارة المعارف العمومية تشققت لقبول الطلبة في المدارس العليا أن يكونوا حاصلين على نسب مئوية معينة من مجموع الدرجات وهذه النسبة تختلف باختلاف المدارس فالفكرة التي يرى إليها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك موجودة ولكن وحي فيها درجة حقوق الطالب .

أما حضرة الشيخ المحترم أمداد قصيري بك فيريد أن يعمل التعليم عاما بغير قيد . هناك نقطة بحث واحدة وهي التعليم المجاني فإذا وضعت الوزارة له قاعدة ثابتة راعت فيها نبرغ الطلبة بحيث يتفق كل طالب بالمجانبة سواء أكان قادرا على نفقات التعليم أم غير قادر لانتظمت الشكاوى من هذا الموضوع .

الواقع أن وزارة المعارف تشكر كثيرا على الجهود التي بذلت في السنة الماضية . لكنا سمعنا كثيرين من الفقهاء يشكون من طرق تنفيذ فواحد المجانية حتى قتال البعض وقال إن من يتمتع بالمجانبة أولاد بعض الموظفين الذين يستولون على ما فيه تزيد من ١٥٠ جنيا في الشهر .

**مقبرة صاحب المعالي محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية)** — من هم الموظفون الذين يتقاضون ١٥٠ جنيا في الشهر ويمنح أولادهم بالتعليم المجاني ؟

**مقبرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك** — وكلاء الوزارات .

**مقبرة صاحب المعالي محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية)** — من هم هؤلاء الزكلاء ؟

**مقبرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك** — لقد سمعت ذلك .

**مقبرة صاحب المعالي محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية)** — أرجو أن يذكر حضرة الشيخ المحترم حاجة معينة وأما مستند إحصائية .

ويبقى أن تتبع الطريق المثبتة في كثير من البلدان . وهي أن الفقر وحده ليس مبررا لتعليم التلميذ من نفقة الحكومة . ولكن يجب أن يكون الفقر مقرونا بالبذخ ، هذه الفكرة يجب أن تكون أساسا في قبول التلميذ . أما أن تقترح فتح أبواب المدارس جانا . فهذا ما لا يصح أن يقال . لقد أردت أن أتبه الأذهان إلى السياسة العامة التي يجب أن يقوم عليها التعليم . ولم أقصد غير هذا .

**مقبرة الشيخ المحترم أمداد قصيري بك** — إن النظرية التي سمعتها من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك نظرية مضنية للعلم والتعليم والثقافة . فقد قال : يجب إقفال أبواب المدارس وبخاصة العليا منها .

فلما إذا كنت تلبذا حاز الشهادة الثانوية من القسم الأدنى أو العلي ، في الحق في أن أدخل مدرسة الحقوق أو الطب . أو غيرها . ولكن بحسب نظرية حضرة الشيخ المحترم يجب أن تغلق هذه المدارس في وجهي . خشية ألا أجد عملا بعد إتمام الدراسة فيها . ففكرت بتلخيص فأنه يريد جعل التعليم العالي ضيقا جدا لا يدخله إلا القليل .

التعليم العالي هو الغرض الأسمى الذي أسس إليه جميعا حكومة وشعبا . أما أن يصح تلبذ في الحياة العملية أو لا يصح ، فهذا يرجع إلى كفايته وقدرته الشخصية . وهذه الكفاية وتلك المقدرة لا تظهران إلا بعد أن يخرج للعمل في ميدان الحياة . وإن التنافس في الحياة بين أرباب الفن أو المهنة هو الكفيل في بناء من هو أصح . وهو الكفيل بالظهور في ميدان العمل . كما هو كفيل بالخروج غير الكفء منه .

فيجب ألا نطلب من الحكومة إقفال أبواب المدارس من التنافس في الحياة العملية . بل يجب فتح أبوابها وتسهيل طرق التعليم فيها . أما مسألة الصباح وصعد النجاح فليس لنا فيها . والشيخ الطيبي أن يخرج من المدرسة ويبدأ شهادة . فإن أردت الاشتغال في التباية مثلا فأبوابها مفتوحة . وإلا اشتغلت في الهامة . وإن لم أوفق فيها فاني أطرق أبوابا أخرى . وأما أن تمنع السير الطيبي للحياة العملية فهذا شيء خارج عن المألوف .

وأريد أن أسمع كلمة من ممثل وزير المعارف في سبيل الثقافة ونشر التعليم ومساعدة الطلبة . وما عملته لم الوزارة في المجانية بحسب الأزمات الحالية .

وأرى واجبا على وزارة المعارف وعلى كل شخص أن يعمل على الطلبة طرق التعليم . ومن أهم التسهيلات تخفيف مصاريف المدارس عليهم أو إعفاؤهم منها . أو من بعضها . ولذا فرض وكان التعليم بجمعه جانا في كل المدارس فنكون وصلنا إلى الغرض الأسمى . فإذا أمكن الوزارة ألت تنفي الطلبة من المصاريف هذه السنة بقدر الإمكان فلها تكون قد نصحت طريق العلم في وجوبهم كما هو المنهج في أوروبا .

( تصفيق ) .

**مقبرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك** — مئذى رأى يتخرب بين وجهي نظر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك وحضرة الشيخ المحترم أمداد قصيري بك .

جهودا مفرقا حقا ولكن الأثرى وزارة المعارف وجعلنا الموقر أن التعليم العالي يجب أن يقوم بمصاريفه بمعنى أن من يريد أن يتعلم تعليما عاليا يجب أن تتقاضى منه الوزارة مصاريف تتناسب مع ما يتكلفه في المدرسة لأن التعليم العالي يتخصص به طبقة معينة .

هناك أزمة اجتماعية كبرى نسير إليها بغضى سرية وقد بدرت بوادها من تهاوت حامل الشهادات العالية على الوظائف الكتابية البسيطة لأنه إذا أعلن عن علو خمس وظائف تقدم نسيانها طالب من حامل الشهادات .

إننا كما قلتم قاعدون على أزمة اجتماعية خطيرة . فهؤلاء الحائزون للشهادات العالية والذين يكفون خزائن الدولة بمبالغ طائلة يتكون في الشوارع تفهم الأزمة مرغمين إلى الشفوية . إن هذا المتعلم إذا لم يجد عملا يتعيش منه دفعه الإحتياج إلى ثورة نفسية عنيفة . (وطالب القوت ما تسمى) .

إن ما أرى إليه هو أن لا يتقدم للتعليم العالي إلا من كان قادرا على القيام بتكاليفه بحيث إن كل مدرسة عليا لا تصرف من مال الدولة قرشا واحدا على طالبها وأن تقرر الإيرادات تقديرا يتناسب مع المصروفات وبهذا يمكن أن تصرف الوفورات على التعليم الإلزامي والأقل والعادى . لأنه من المعقول أن يصرف من خزائن الدولة على هذه الأنواع من التعليم . أما أن يصرف على المدارس العالية لتضييع من لا يحدون عملا فاعلم أن هذه سياسة خاطئة لا يصح الاستقرار عليها .

هذه ملاحظات أرجو أن يطلعها رجال وزارة المعارف عليها من الإحتياج . ( تصفيق ) .

**مقدمة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - إذ اسمح لي أن أطلب الخس في كلمتين ما سمعنا من حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الحليم البيل بك فاني أرى أنه تناول سياسة التعليم من جهتين من الجهة الاقتصادية ومن جهة الثقافة وإعداد الناشئين لأن يكونوا رجالا عاملين في هذا البلد . من الجهة الاقتصادية كان الرأي الذي أدلى به أن السياسة المالية التي تسيير عليها وزارة المعارف في بلدنا من سنوات مضت سياسة على ما يقول لا يمكن أن تتفق مع التنمية العملية لما ينطق من الأموال في سبيلها وبجته على ذلك تستند إلى مقارنة بين ما يتكفله التعليم في مصر وبين ما يتكفله التعليم في إنجلترا . وذلك الكلمة التي زاعها عن وكيل مراجعة إيرادات ومصرفات الحكومة في سنة ١٩٣٧ بأن ما ينطق على ١٠٠ تنفيذ في مصر يكفى لأن ينطق على ١٧٧ تنفيذًا في إنجلترا .

إن تسببوا أيها السادة فسيجب أن يقيموا لهذه المقارنة وزنا .

يقارن حضرته بين سياسة التعليم المالية في مصر وبينها في إنجلترا .

سياسة التعليم في مصر يجب إذا ما أردتم حضراتكم أن تنصفوا القائمين بها أن ترجعوا إلى بلد النهضة . متى بدأت النهضة في مصر ؟ منذ كم من السنين قد بدأت ؟ ومتى بدأت في بلاد الإنجليز ؟ وما هي تلك المميزات التي أخصها لها من يوم أن بدأت في تلك البلاد من قرون مضت ؟ وما هي المميزات التي اقتضاها من عشرات السنين من بدء نهضتها التي لا تتجاوز ثلاثين أو أربعين عاما ؟

**مقدمة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - سأعبري عن ذلك . لقد كنت معلل الوزير قاضيا قبل أن يكون وزيرا وهو يحب للملكة بلا شك . والمهم أن تضع الوزارة نظاما عادلا ينفذ على الجميع فيما يخص بالمجانبة التي أصبحت نسبتها كبيرة بعد أن كانت بسيطة .

**مقدمة صاحب الملقب محمد علي عيسى بك** (وزير المعارف العمومية) - ستعود نسبة المجانية إلى ما كانت عليه قبلا .

**مقدمة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - أريد أن تضع الوزارة نظاما عادلا للمجانبة ينطبق على درجة التوبع وأن تشمل المجانية الثنى والفقير على السواء .

**مقدمة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - أما ونحن في صدد بحث السياسة العامة لوزارة المعارف العمومية في ملاحظة أريد أن أطلبها لحضرات أعضاء المجلس ومجلس وزارة المعارف العمومية وأرجو أن لا تحكم حوافضا في البيت فيما بل تحكم المصلحة . ذلك أن قانون التوزيعات الذي قضى بانخراج المواطنين الأجانب من خدمة الحكومة المصرية عمل تنفيذها لإخراج المدرسين الأجانب الذين يدرسون اللغتين الإنجليزية والفرنسية وكان من نتيجة ذلك تعيين مدرسي اللغتين بقود وذلك بأن تتقدم الوزارة بمعدل ثلاث سنوات قابلة للتجديد فتخرج من هذا أن أصبح للمدرسون الذين يتقدمون لهذه الوظائف في هذه الظروف أقل كفاة من طبقة المدرسين التي كانت تتقدم عند ما كان التمييز بصفة دائمة وكان لهم حق الترقية والعلوات والمعاش وأمامهم المهال مفتوح .

لقد كنا نستقدم من إنجلترا وفرنسا طبقة ذات كفاية من للمدرسين الأجانب . أما وأنه يستحيل أن نتقدم أنه سيأتي يوم يقوم فيه مصريون بتدريس هاتين اللغتين - لأنه من غير المتصور أن يبعيدوا اللغتين إجادة أبنائهما لها - فن المصلحة أن يقوم بتدريس اللغة الأجنبية أبنائنا . إذا كان الأمر كذلك فما السامح إذن من أن تعود إلى النظام القديم فنصير هؤلاء الموظفين في وظائف دائمة ليأخذوا دورهم في العلوات والترقيات كما كان الموظفين الدائمين وهذا يحصل على طبقة أدنى بكثير من الطبقة الحالية لأن الذي سيستبدلهم ويقتل يكون معطفا على مستقبله وبدء خدمته أما الآن فلا يقدم في الغالب إلا من لا يجد له عملا دائما في جهة أخرى . ذلك لأن استخدامه لا يكون إلا لمدة ثلاث سنوات كما قلت وهو لا يتقيد بمتبعها .

قلت إنه يجب علينا أن نحكم المصلحة ولا نحكم العاطفة . يجب أن لا نذكر في مسألة عودة الأجانب بسد للخلل منهم لأن هذه الطبقة من الأجانب لا تفي لنا عنها ومن البعث أن تترك هؤلاء الموظفين يعقود للسبب الذي يهته لحضراتكم .

هذه هي ملاحظاتي على للمدرسين الأجانب .

يتم لي كلمة خاصة بسياسة التعليم العالي . أعلن أن لا خلاف مطلقا في أننا جميعا نشاطر لجنة المالية في أنهاء على وزارة المعارف للجهود العظيم الذي بذلته في سبيل إيجاد أماكن لتعليم المدارس المذكورة . فقد كان

رأيت في مصر رجلا يصيح أن يكونوا مضرب الأطفال في بنوهم وأذك لحضراتكم أنهم إذا عدوا كانوا من أبناء الفقراء فإياكم تريدون أن تسدوا الطريق في وجوه أمثالهم .

أموال الدولة هي أموال الأمة . وأبناء الفقراء هم أبناء الأمة . دعوا الطريق مفتوحا هؤلاء . دعوا هؤلاء سبل الحياة فقد يكون فيمن يبلغ منهم إقناذ لهذا البلد في أحرج المواقف .

إذن ليس من الصواب في شيء ولا ما يتفق مع الحقيقة والواقع ما سمعتموه حضراتكم خلاصة سياسة وزارة المعارف من الوجهة المالية ولا من وجهة الثقافة العامة خصوصا إذا لاحتم أن في حاجة كبرى لأن تستمد المونة من كل وجه من تلك البلاد التي سبقت في نهضتها .

فقطعت على إنشاء المعاهد السلب واقتضت أوروبا لكل طالب ما استطلعا وكذلك المدارس بكل أنواعها وأظن أن لجنة المالية عند ما تقدمت بالشكر والثناء لوزارة المعارف . أظن أنه لم يفتأ أنها لاحظت جيدا كل ما أشرت إليه أمام حضراتكم . لهذا أقدم بالشكر إلى الوزارة أيضا وأرجو أن تتابع سياستها التي عرفناها في نشر التعليم الابتدائي والثانوي والعالي على الرغم من الضيق المالي .

( تصفيق ) .

**حضره الشيخ المحترم عمر فرسي الناصري باشا** - أقدم بالشكر لمعالي وزير المعارف على الجهود العظيمة التي بذل في السنة الماضية لقد تكلم حضرات الوزراء من التعليم العالي ومن يرفع من أولاد الفقراء أو الأيتام ولكنهم لم يطرقوا في خطاباتهم موضوعا هاما .

مدارس العليا تخرج في كل عام عددا كبيرا من الطلاب فلا يجدون أمامهم عملا يرتقون منه .

وفي البلاد شركات ومصارف أجنبية تتجمل بكل مرافقها كالتيك الأعلى الذي يعتبر بنك الدولة وكشركة المياه وغيرها من الشركات التجارية .

وقد رأينا في كل يوم أن مجلس الوزراء اجتمع ودعس بتأسيس شركات مختلفة ولم نسمع أن شركة من هذه الشركات أو مصرفا من هذه المصارف قبل في خدمته - ولو من طريق العمالة - أحدا من أبناء البلاد .

أفلا يجدد بمعالي وزير المعارف أن يشتمل بهذه الشركات ويتفق معها على طريقة للاحاق بعض المتخرجين من مدارسها بها ولو أدى ذلك إلى النظر في تعديل برامج التعليم التجاري .

( تصفيق ) .

**حضره الشيخ المحترم حسن صبري بك** - في الواقع ليس هندي ما أزيله ولكن أريد أن أتيم ما بدأ به حضرة الزميل المحترم عبد الحليم الليل بك .

أخذه إشار إلى تقرير لجنة المالية لمجلس النواب سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٧ وكنت أنا المتشرف بأن أكون مقرا فيه وكنت حضرة صاحب البنية اساميل مدقق باشا رئيسا لجنة المالية حينذاك .

إذن ليس من الحق في شيء أن تقارنوا بين ما تتكفنه حكومتنا في سبل تعليم أبنائنا وبين ما تتكفنه الحكومة الإنجليزية في هذه السبل .

هناك مدارس أحدث ، ومعاهد شيدت ، ورجال تقفوا ، وصناعات تمد تلك المعاهد وهناك المدارس بكل ما يلزمها من صنع بلادها وجهودها الخاصة .

أما في مصر وأنت في إيمان نهضتكم في حاجة كبرى إلى أن تستعينوا بتلك المعدات - في حاجة إلى أرب تلجأوا إلى تلك البلاد - في حاجة إلى أن تستمدوا المونة من رجال التعليم والثقافة العليا في تلك البلاد والعالم لا وطن له ولا حرج عليكم في ذلك .

ولما ما رجعت إلى نهضتكم الأولى من عهد محمد علي الكبير عرفت أن هذه الطريقة - طريقة اقتباس النور والعلم أينا وجد لا حرج عليكم فيها وقد قيل أطلبوا العلم ولو بالعين .

فن الخطأ البر أن يغى بالأحلام على سياسة وزارة المعارف من الجهة الاقتصادية لأن السياسة المالية التي تقتضي بطيئة الحال أن تكون نفقات التعليم في مصر أكثر منها في تلك البلاد سياسة تقتضيها نهضتها الحديثة التي ينهضها وين تلك البلاد يوم شامع .

أما من الوجهة الثانية - وجهة التعليم والثقافة على اختلاف درجاته فقد قيل إن التعليم السال يجب أن يخصص في بيئة ضيقة وإن التعليم الابتدائي والثانوي يجب أن يشار إلى وضع حد في زيادة عدد تلاميذه حتى لا يتزايد على ما هو عليه الآن .

عجب أن نسمع هذه الكلمة . عجب أن نسمع صوتا يدعوها في نهضتها الحديثة التي هي موضع إعجاب العالم . يدعوها إلى أن تفتح أبواب المدارس العالية والثانوية والابتدائية وأن تقصر جهودها على مجرد إزالة الأمية بنشر التعليم اللازم وأن تقف عند هذا الحد وهذه الكيفية يمكن أن تأتي وزارة المعارف فمناخها بأنها أخرجت البلاد رجلا يقومون بأعباء نهضتها ويحفظ الأعمال .

اتصروا المدارس فتلقوا السجون - هذه كلمة قالها بسمرق في بلد نهضة ألمانيا ولكن زميلنا المحترم يريد أن تضيقوا بقدر ما تستطيعون في التعليم العالي بحيث يخصص هذا التعليم في بيئة ضيقة .

لا أدري كيف يكون ذلك . كل إنسان في هذا البلد وفي هذا العالم فقيرا كان أو غنيا له الحق في أن يستمد نور العلم والمعرفة من أي معهد كان فإن تفتقروا أبواب دور العلم في أوجبه طلابنا فهذه كرامة لا أنتمكم تستمعون لها فلما .

زيدوا عدد المدارس وقصروا أبوابها بقدر ما يستطيعون وأقيموا دور العلم فليس في هذا أي خطرو وإنما الخطر أن تنق في طلبات الجهالة وأن تقف عند ذلك الحد حد التعليم الابتدائي أو اللازمي .

( تصفيق ) .

(حضر حضرات أصحاب المعالي والسعادة على ماهر باشا وزير الحفانية وأحمد على باشا وزير الأوقاف وعل جمال الدين باشا وزير الخيرية والبحرية).  
أما كوننا نضاهى عدد مدارس الثانوية والعالية — وحيداً لو استلحقنا أن نجعل كل مدارس العالية بلا استثناء مفتحة الأبواب لكل طالب له من مسوغات الالتحاق بها ما يسمح له بأن يكون طالباً بغير حاجة لذلك التقيد فإن هذا لا يمكن أن يراد به أن نطلب من الطالب في المدرسة العالية أن يدفع كل تكاليف تعليمه فيها .

ومن المعروف أن التعليم العالي بكل أنواعه هو من أهم ما يطلب لصلته العامة .

المثل لأمانة موجود — في أي بلد من بلاد العالم تتبدل مصاريف التعليم العالي بمصاريف هذا النوع من التعليم في مصر؟ قلنا نعرف أن الطالب الذي يتخصص بكلية الحقوق وكلية الطب في فرنسا أو بأى كلية من كلياتها يدفع نفقات قليلة إذا ما قيست بما يدفعه الطالب في المدارس العالية عندنا فقد يبلغ ما يتكفله من سنين إلى ثمانين جنباً في السنة ولا شك أن تربية النشء والشبيبة من أهم الأعمال التي يجب على خزانة الدولة أن تهتم بها، ولا يمكن أن يقال إن الطالب في المدارس العالية يجب أن يتحمل كل تكاليف التعليم . هذا غير ميسور . لأن من طبيعة التعليم العالي أن يكون أسانته وموظفوه على درجة من العلم يجب معها أن يكافأوا بمرتبات طائلة لا يمكن والحال هذه أن يكفل الطالب بدفع كل نفقات تعليمه حتى يستطيع أن يتعلم في مدارس الحكومة .

بناءً على ذلك يكون الفرض ما ذكر في التقرير هو كثرة المتعلمين لائقهم . ولا يضطر على بل أننا نقفل أبواب التعليم في وجوه طائفة فقيرة وأنا أكرر الآن أنه لا فرق بين غني وفقير — فكل مصري مهما كانت بيته وملكته له الحق في أن يتعلم في مدارس الحكومة . ولو كان في المستطاع أن تكون المدارس كلها مجانية يكون الشير كل الخير ومصر ما نجحت وما خرجت لنا رجالاً إلا أولئك الذين تعلموا مجاناً إذ لم يكن معروفاً مطلقاً أن هناك مصاريف تدفع للتعليم .

(تصفيق) .

**مقرر الشيخ محمد خير الدين** — الواقع أن رغبتي في شلثة الاختصار جعلت كلامي غير مفهوم للبعض .

لم يكن غرضي من اقتباس معلومات من تقرير لجنة المالية لمجلس النواب في سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ إلا لإزالة فقط بالأرقام والتدليل على أن ثلاثة ملايين من الجنيهات التي تصرفها وزارة المعارف العمومية في سبيل التعليم — والتي لم أقل أن نسبتها لثباتية تزيد أو تقل من الحاجة — يمكن الاستفادة منها أكثر مما يستفاد منها الآن — هذا من الشق الأول .

أما فيما يخص الشق الثاني فيظهر أنه أحسن جداً في آذان السامعين أن يقال لا فرق بين فقير وغني .

الواقع أن الذي جاء بذلك التقرير لم يكن النرض منه مطلقاً إقتال دور التعليم في وجه أية طبقة من طبقات الأمة في مصر بل بالعكس لا يمكن مطلقاً أن يضطر بالبال أن رجلاً جاداً في مصر — خصوصاً في مصرها الحالي — يسمع مطلقاً بأن يند أبواب التعليم في وجه أى مصري كان — فمصر بطبيعتها من أكثر من ألف سنة بلد ديمقراطي بوجوده فلا يمكن أن يقال إن هناك فقيراً وغنياً وإن هناك مدرسة للفقير وأخرى للثني . مصر لا تعرف هذه التفرقة مطلقاً ولا يمكن أن نعلمها بتاتا .

إنما كان التقرير يري إلى وضع سياسة للتعليم فيها شيء من الاقتصاد . لا من الاقتصاد في تعليم الفقراء . حيث روي أن مبلغ ما يصرف على التعليم قد يسمع بتعليم عدد أكبر من المند الذي يتعلم فضلاً . هذا مع الصريح بأن كل ما يمكن أن تأخذ وزارة المعارف من مال هو قليل . وأن عشرة أو عشرين أو ثلاثين في المائة إذا ما أخذتها الوزارة المذكورة من ميزانية الدولة وصرفت بالمصرف الواجب فهي قليلة جداً في تربية أبناء البلد تربية ناعمة .

(تصفيق) .

هذا لا شك فيه . إذا ما قيل إن وزارة المعارف تتفق في المائة لا يمكن أن يقال مطلقاً إن هذا كثير . في الواقع هذا قليل . ولكن الموضوع هو أن كل ما يطلب إلى وزارة المعارف — مع العلم بأنها في العهد الحالي لا يمكن — قال حضرة الزميل — أن تكون مسؤولة عن خطة التعليم السابقة — هو أن تمنى بإيجاد وسائل تسمح لها أن تربي أبناء البلاد تربية أنفع من التربية الحالية بالاتجاهات التي تملى لها .

نحن نشكو من أن هناك من حملة الدبلومات العالية من لا يجد عملاً . قد تكون هذه الشكوى حل ولكن هناك مجانبها اعتبار آخر هو أننا مع الأسف لا نجد أبناء من طريق مناهجنا التعليمية إصداً يستطيع معه من يخرج في هذه المدارس أن يكافئ مكافئة يعيش من وراثتها .

بلدنا بلد مختلط بلداً بل لأن فيه اللغات الأجنبية المكان الأهم . الشركات تريد من يتقن اللغات الأجنبية والبنوك كذلك . أكثر الأعمال الاقتصادية في البلد في حاجة إلى من يجيد هذه اللغات . ونرى مع الأسف الشديد خصوصاً في السنين الأخيرة أن معرفة اللغات في مدارسنا انحلت كثيراً . يلحق باللغات معلومات أخرى . فاعمال البنوك التجارية والاقتصادية في الواقع لا يحصل المتخرجون في المدارس الثانوية ولا فيهم على قسط وافر منها يسرع لهم أن يضطروا إلى عمل تجارى .

فالشكوى إن كان لها وجه من الصلة فلها وجه آخر . هو أن الميب لم يكن فقط كثرة المتعلمين وإنما الميب في قلة حصص المتعلمين . هذا هو الميب وعل ما نرجوه من وزارة المعارف — وهي في الواقع كما سبق أن قلت غير مسؤولة من المصطفى — أن تمنى العناية كلها بتعديل برامجها بشكل يقلل من المواد ويكثر من النافع منها مما يدفع التلاميذ والطلبة إلى العمل والكفاح في الخارج .

في الواقع أن هذا النوع من التعليم هو الذي يقتضيه .



على أن من جهة أخرى أشير إلى أن وزارة المعارف بعد تقرير لجنة الموظفين العليا اتخذت مقياساً خاصاً في عدد المدرسين ، وجعلت أساسه عدد الحصص التي تعطى لكل مدرس ، ولجنة الموظفين العليا حددت الدروس في المدارس الابتدائية ٣٣ حصص ، وفي المدارس الثانوية والخصوصية ١٩ حصص ، وجعلت عدداً احتياطياً من المدرسين للدارس الثانوية ، ولكلاً تباعاً لسنة الاقتصاد التي جرتنا عليها حفظاً لهذا الاحتياطي أثناء التنفيذ العمل ، ووفقاً للنسبة في الحصص في المدارس الخصوصية من تسع عشرة إلى مشرين تباعاً لسياسة الاقتصاد أيضاً .

ويلاحظ كما هو ظاهر في الميزانية أن وزارة المعارف أمكنها أن تخفض ما هيأت للموظفين بلا ضرر على التعليم .

وترون حضراتنا في الفصل السابع (التعليم الأول) أنها وفرت ٨٩ وظيفة مقدراً ٣٣٣٠ جنيناً وليس عدد الوظائف هو المهم ، وإنما صفداً مرتبات المدرسين في هذا النوع . فبعد أن كان يحصل يصل إلى تسعة عشر جنيناً في الشهر . ودينا أن التعليم الأولي يصبح علماً . جعلنا فئات أخرى لمرتبات المدرسين في هذا النوع من التعليم وكما استطعنا للتخفيض سبباً فاقاً لا تتأخر عنه .

أما التعليم العالي والثانوي ، فمعلوم أن المدرسين فيها - وهم ضارون لشهادت عالية - يجب أن يكون شأنهم في المرتبات كشأن الموظفين في مرتباتهم وعلاواتهم .

ويمكن لمجلس الشيوخ أن يبين أن المصروفات لم تزيد إذا وقف على عدد المدرسين القائمين بالعمل . وعلى السند اللازم منهم .

وبذلك لا أرى مناقشة في المصروفات . وبخاصة أن مصاريف الطلبة في المدارس العالية قليلة . ومرتبات الأساتذة كبيرة فضلاً عما يلزم من أدوات العامل وفيها مما يحتاجه التعليم فيها . وكثيراً من المصروفات يصرف على المدارس التي يكون التعليم فيها بالجان . ولأن الأحصاءات أمامي الآن لا ذكرت حضراتكم .

أما فيما يتعلق بالتعليم الأولي . فالواقع أن مشروع قانونه - كما أشير في خطبة العرض - سيقدم قريباً هذا اللجنة التشريعية لأن حضرة المستشار الملك أم إعداده . وبعد نظره في اللجنة التشريعية يقدم بقرارات .

وأظن أني لست في حاجة إلى إيضاح بعد ما بدأ من أقوال حضرات الشيوخ المحترمين من أن التعليم الأولي معقود به تسمية التعليم بشرط ألا يخرج الطفل من بيته . وبشرط أن يبقى الأطفال من ذوي الأيسار إلى أن يتصفوا بالمدارس الابتدائية أو بالمعهد الدينية . ليشعروا بتعليمهم إذا شاءوا .

وما فهمت من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك هو أنه لا يفسد إنشاء مدارس . وأنه لا يفسد التفريق في التعليم بين الفقير والغني . وأنه ربما أراد أن يسير على رأى بعض الفقهاء بأن التعليم يجب أن يكون كالعلم . فأصله تسع الألف ما كانها . وقته تشمل خلاصة هذه الأمة وذلك ما يقضي به نفس النظام الطبيعي . لأنه لا يتيسر لكل من في القاعة أن يتساق حتى يصل إلى القاعة ليحصل على شهادة عالية .

وأن مصر بطبيعتها بلد ديمقراطي من عهد جيد . هذا قول قد يكون جريلاً ولكن الواقع الذي يجب أن نلاحظه هو أن الحياة غرق فعلاً بين سائر طبقات الأمة . صحيح ليس في بلادنا طبقات بالمعنى المعروف في البلاد الأخرى فمن مساووين ولكن الفروق موجودة وهي تأتي إما من طريق التعليم أو من طريق الكسب الذي يصل إليه كل فرد بجهوده فالتدني عليه وأخلفت فيه أن يكون التعليم متناسباً مع احتياجات البلاد لا أن يكون نظرياً - فخرج الطلبة من المدارس العالية وهم لا يعرفون كيف يكسبون ويعيرون في الشوارع هائمين لا يمدون قوتاً .

هذا ما أردته ويصعب أن يكون مفهوماً تماماً أني أريد التعليم ولكن التعليم المتبع لأن انتفاذي كان متصباً على التعليم غير المتبع وقد أجاد حضرة الشيخ المحترم حسن صوري بك في بيانه من هذه الناحية - لقد أردت أن أبين وقد بنيت أن التعليم الحالي في مدارسنا والأسس التي يقوم عليها لا يمكن أن تنجح النتيجة الموجودة للبلاد .

مفكرة صاحب العالي محمد علي عيسى بك (وزير المعارف العمومية) - يتبين على أن أبدأ بإسداء الشكر لحضرات أعضاء اللجنة المالية على ما جوهوه من شكر لوزارة المعارف . كما أشكر حضرات الخطباء على ما أبدوه من ملاحظات وآراء ودرجات في التعليم . لأننا نتقبلها قبولاً حسناً . معتقدين أن الزرع التي أمتها هي روح حب خالص للبلاد . لأن التعليم مسألة قومية . والواقع أننا نتفقد ملاحظات حضراتهم متاراً لنا ومرحلاً في سياستنا التي تبناها في التعليم .

وقد رأينا من الملاحظات جميعها أن لكل من حضراتهم نظرية . لها مؤيدون . ولها معارضون . ولكن الأجواب على أن أدلى ببعض الإيضاحات على ما جاء في بعض أقوال حضراتهم . فأبدأ بالمسألة الأولى . وهي مسألة كثرة المصروفات على التعليم في مصر . ومقارنته فيها بما يجري في البلاد الأخرى .

والواقع أن هذه المقارنة بمصر وفيها ما لعل لها . لأن مصر بدأت في أول عهدنا بالتعليم وسمعتها بالجان في كل فروع . ونحن لا ننسى العهد الذي كان يعطى فيه طلاب بعض المدارس العالية مرتبات زائدة على قبولهم بالجان . فهذا التدرج في التعليم أدى إلى أن المصاريف في المدارس حيناً فرضت على الطلبة كانت قليلة . ولا تزال بعض المدارس العالية تقبل طلابها بالجان .

هذا وكذلك تتسلم وزارة المعارف الأغلبية الطلبة . وأدوات التعليم في مدارسها . ولا أظن أن هذا سارطريقة معقدة في البلاد الأجنبية . فضلاً عن أن المدارس هناك تقبل هبات ذات شأن تتقدم لها . ولكن لحكومة في مصر تتولى كل شيء في أمور التعليم حتى إجماعه المصرية تطعها كل ما يلزمها . وليس لديها من الاحتياطي أكثر من ٦٠٠٠ جنيه . ولكن بلعامات في أوروبا وفي إنجلترا تتلقى الهبات التي تمنح لها بمئات الآلاف من الجنيهات .

وبناء على ذلك لا لعل لهذه المقارنة بيننا وبين غيرها .

**مقرر صاحب المكاتبة محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) - أعلن أن القلم العالي لا يسمح بإبداء ملاحظات عليه ، فالقلم في الطب يضارع التعليم في جامعات أوروبا ، وكذلك بقية الكليات التابعة للجامعة . ومدرسة الهندسة نظم منهاجها حتى جعلها تضارع أكبر المدارس العالية في أوروبا .

أما الملاحظة التي قيلت هنا ، وسبق أن قيلت في مجلس النواب من قلة المحصول ، أو ضعف الرغبة ، أو عدم معرفة الطريق للكافة بعد الحصول على الشهادة ، فالواقع أن هذا العيب ليس عيب التدريس ، وإنما هي الحالة الاجتماعية والنفسية وحالة الصحافة كما قلت في مجلس النواب ، وربما يضاف إلى ذلك عدم اشتغالنا هنا أيضا في البرلمان بهذه المسألة . لأننا استطعنا أن نأشرب مثلا غامدا . مدرسة الطب البيطري . فلماذا يمكن أن يطلى لتأنيذ خلاف الدروس التي تعطى له فيها بالفعل . فهل كان يجب أن تعطى له دروس في كيفية الكفاف في الحياة العملية أم كل المطلوب هو أن نعلم كيف يكون طبيباً بيطرياً من الدرجة الأولى . مع هذا إذا ما خرج من المدرسة بعد إكمال أمانه مسدوداً ، والحالة الاجتماعية لا تسمح له بالتوظف . فيجب علينا نحن الذين في دنا شؤون الأمة أن نبحث له عن الطريق التي يتبع فيها بطله ويقيده أمته .

ونعلا بدأت في بحث هذه الحالة وقد قلنا قبل . لسنا لاهمده نخرمى هذه المدرسة بمسألة رقابة الألبان والمواشي . وهم أدرى بذلك .

وكذلك الشأن في مدرسة الفنون التطبيقية فالطالب فيها يتعلم تعليماً تاماً ، ويخرج منها وهو صانع ماهر . ولا نستطيع أن نعطيه دروساً في كيف يتفتح بما تعلم إذا ما خرج من المدرسة ليتفتح من صناعته .

حينما شرعت بهذه الحالة . طلبت من مجلس الوزراء أن يخصص مبلغ ثلاثين ألف جنيه لصرقتها في هذا الشأن حتى يستطيع الطلبة أن يتفهموا ويفيدوا بصناعاتهم .

وأكرر - كما قلت مجلس النواب - أنه يجب على عناصر الأمة ، وعلى الصحافة أن تترك النغمة القديمة لأن التعليم وحده لا يكفي في المسائل الصناعية والفنية .

وأرجو من حضراتكم أن تردوا المدارس ليتحققوا من أن الذي يتفهم هؤلاء الطلبة هو كيفية الانتفاع بسلهم وصناعاتهم . هذا هو ما يتفهم . وإننا نعلم الحاسي فيه في قسم مكتبه . فان هؤلاء لا يستطيعون أن يفهموا هذه الوجهة من التقليد ، وهم بحاجة إلى من يوجههم إلى الطريق الصحيح الذي يتفهمه وينفع أمته فلا يصح أن نحصر كلامنا على طرق التعليم .

في ملاحظة واحدة أخيرة عما جاء بتقرير اللجنة من إنشاء قسم مسافي بمدرسة التجارة . لقد فات اللجنة أننا قبلنا بهذه المدرسة كل الطلبة الذين تقدموا إليها فكان باب في هذا العام نحو ٥٠٠ طالباً يدرسون التجارة العليا . وهذا العدد كافٍ لحاجة البلاد وحاجة الطلبة المتخصصة .

وأشار بعض حضرات الشيوخ إلى الجانبية وقال إنه يجب أن يكون التعليم كله بالإنجليزية . ولست في ساحة إلى إيضاح الفاتحة من تحصيل المعارف . وإنما أقول بأننا في هذا السام الضرورية التي نحن فيها . تروستاً توسماً كثيراً في الجانبية . وأمنياً الطلاب من معارف هذا العام . أو من بعض الأقسام . أو من القسطنطين الرابع . وقد ذكرت ذلك أمام مجلس النواب والاحصاء الأخير الذي عمل من تعليمهم هذا الإحصاء يتناول ١٣٦٩ طالباً . وكان بنسبة ٣٠ ٪ من مجموع طلاب المدارس .

(تصديق) .

فنحن في الواقع نراعي الظروف الحالية . ونراي أن لا نجزم أياً من التعليم ، بل نشجع بما في وسعنا .

أما ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم محمد غنيمته بك بأن هناك تميزاً . فقد طلبت إليه أن يلقى على هذا التمييز . سواء أكان مع ابن وكله زارة أو ابن أحد كبار الموظفين . لأنني أجهل هذه الحالة ، وأعلمته بأن الأحصاء كان أساسه منشور . وهذا المنشور قيد بقبود قضى بالأعلى إلا ابن الموظف الذي لا يزيد مرتبه على ١٢٠ جنياً في السنة . أو صاحب الملك الذي لا يزيد ملكه على خمسة عشر فدناً . وهذا المنشور لا يتم تطبيقه داخل ديوان الوزارة . لأنه لا يمكن في الوسم القيام بذلك في الديوان . بل أرسل إلى جميع المدارس في المديرية كافة من أسوان إلى الاسكندرية يطبق على ٣٨٥٤٨ تلميذاً . فوجب توزيعه لتطبيقه في المدارس .

وعلى كل حال فالوزارة مستعدة أن تفي بخصص الملاحظة التي أبداهها حضرة الشيخ المحترم خاصة بالجانبية .

أما فيما يتعلق بالملاحظة الخاصة بالمدرسين الأجانب . ففي وزارة المالية تمتد لأهمية خاصة هؤلاء المدرسين . وليس أساساً أن يمتدوا بصفة دائمة كما أشار حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك . لأن ذلك يكون منافياً لأحكام الدستور . ولكننا في الواقع نتضمن قواماً لا تتفق معه . ونشجع على اختيار الأكفاء منهم . وعلى ترقية التعليم في المدارس . على كل طريقة الوزارة الآن هي أنها لا تقبل إلا الخارجين للشهادات العالية . وللمن سبق لهم مدة اختيار في زمن معين . وعرض الشروط قبل القبول . وفيها الضمان الكافي لحسن الاختيار .

أما فيما يخص مسألة الشراكات والتعليم . فقد قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بأن الذي يلاحظه الآن هو قلة المحصول في التعليم . ويحتمل أن حضرة قصر ملاحظته على التعليم الثانوي والإبتدائي . فهل هذا ما قصده أم أن حضرة أراد التعليم العالي أيضاً .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك** - ملاحظتي تنصب أولاً بالذات على التعليم العالي . ثم على التعليم في المدارس الثانوية . لأن الطالب يخرج وليس لديه محصول يسمح له بالزراعة . وضربت لحضراتكم مثلاً فيما يخص باعقان اللغات الأجنبية .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي** - نعم . ووجدنا هناك أيضا بين أصحاب المشارب وخادمي من يحملون ليسانس كلية الآداب ولقد سئنا يوما ما أحد هؤلاء الخدم عن ككتور هوبو وإدابه نحو ساعتين .

( تصفيق ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (أهيات وأجرومريات) . ولقد ٢١٦٤,٣٣٢ جنيتها ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ المحترم مرسى صبرى بك** - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (أهيات وأجرومريات) . ولقد ٢١٦٤,٣٣٢ جنيتها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف صومية) . ولقد ٩٨٣,٩٦٣ جنيتها (بعد وقف ٢١٠,٩٨٣ جنيتها إمانة الجامعة المصرية و ٣٥٠٠ جنيتها إمانة دار الكتب المصرية) ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ المحترم مرسى صبرى بك** - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف صومية) . ولقد ٩٨٣,٩٦٣ جنيتها (بعد وقف ٢١٠,٩٨٣ جنيتها إمانة الجامعة المصرية و ٣٥٠٠ جنيتها إمانة دار الكتب المصرية) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) . ولقد ٦٤,٤٠٤ جنيتها ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) . ولقد ٦٤,٤٠٤ جنيتها .

فرع ٢ - - إدارة عموم الآثار المصرية

على تقرير اللجنة من هذا الفرع .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

هذه كل الملاحظات التي دوتها وأجبت بأن أكر شكرى إلى المجلس ، وهل كل حال فنيا يتعلق بسياسة التعليم أقدر أننا مستعدون لتنفيذ كل ملاحظة ورغبة مستطاعة .

( تصفيق ) .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - أشكر حضرة صاحب المالحى الوزير ما أبداه من بيان ولكن ليسمح لى معاليه أن أشير إلى مسألة المدرسين الأجانب مرة ثانية ، لقد راجعت فى الدستور الباب الثانى الخاص بحقوق المصريين وأجابتهم فوجدت أن المادة الثالثة تنص " على أن لا يؤل الأجانب الوظائف المدنية أو العسكرية إلا بأحوال استثنائية " بهذا القانون ولا شك أن من هذه الأحوال الحالة التي أشرت إليها وهي تعليم اللتين الانكليزية والفرنسية لأنه لا يمكن للمصرى أن يقوم بهذه المهمة . ولهذا فالدستور لا يمنع تعيين الأجانب فى هذه الوظائف .

**مقرر صاحب المعالي محمد على عيسى بك** (وزير المعارف العمومية) - لا تقول إن الدستور يمنع تعيين الأجانب ولكنك تقول إنه لا يجوز تعيينهم بصفة دائمة .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي** - إن الملاحظات التي صممتها فى هذه الليلة من التعليم ومنها ما أدلى به حضرة الشيخ أكرم حسن صبرى بك فى مسألة قلة الفصول - أعارضها معارضة شديدة - لأن برامج التعليم بمصر - خصوصا فى الكليات - كلفة وتضارع أحسن برامج التعليم فى أوروبا .

ينى ما طلبة حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك . لقد أبدى حضرة رغبين لا أجد مناصا من الرد عليهما .

الرغبة الأولى تتعلق بتعيين الأجانب - يظن حضرة أن السبب فى أن هؤلاء المعلمين لا يبذلون جهدا فى التعليم هو عدم إلحاقهم بوظائف دائمة وهذا التحليل خطأ لأن لدينا كثيرا من المدرسين الموقتين يقومون بعملهم خير قيام فالقول بسد ذلك بأن المصلحة تنحصر لعمدة أجانب بدلا من الذين أنشروا بحكم قانون التسيويات وحصلوا على مكافآتهم ليشغلوا وظائف دائمة ويستولوا على مكافآت أخرى عند خروجهم قول لا يجوز ، أما الرغبة الثانية فتعلق بنشر التعليم ويقول حضرة الشيخ المحترم إن فى ذلك نكبة اجتماعية .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - لم أقل ذلك .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي** - لقد قال حضرة الشيخ المحترم إن نشر العلم يدعو إلى ثورة فنية حيفة فى حين أننا شاعنا فى أوروبا الحوزية يحملون شهادة الليسانس .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - هل تصرف عليهم الدولة ؟

**مقرر الشيخ المحرم عبد الله سمير بك** — على الرغم من ضيق الوقت أرجو من حضرات الزلاء المحترمين أن يسمحوا لي ببدء كلمة من مصلحة الآثار ويوصيوا لي صدمهم لصياحها .

نظراً من ميزانية مصروفات هذه المصلحة أن بها ثلاث وظائف عالية من الدرجة الأولى والثانية يتناول شاولها ٣٥٤٧ جنياً سنوياً وبها ثلاث عشرة وظيفة فنية وإدارية يتناول شاولها ٦٨٣٨ جنياً سنوياً هذا خلاف بدل اقتراب قدره ٩٥٣ جنياً فكانه توجد في هذه المصلحة ست عشرة وظيفة كبيرة . فتريد أنت تعرف كم منها يشغلها أجانب وكم منها يشغلها مصريون . فإذا كانت هذه الوظائف العليا في الزمن الماضي وقفاً على الأجانب وحدهم لتخصصهم في علوم الآثار المصرية لئلا يفتقر إلى ما يأنف الوقت الذي يجب أن لا يستأجرها غير المصريين خصوصاً في مصلحة مهمتها اكتشاف وحفظ الآثار القديمة . أنهم أن يظل بعض هؤلاء الموظفين الأجانب في مراكزهم علمية ولكن لا يصح أن يستمر المصريون بعيداً عن تولد هذه الوظائف العالية إلى الآن خصوصاً أن الجامعة المصرية بدأت تخرج شتاتاً مصريين في علم الآثار فلماذا كانت هناك اختيارات قديمة حصرت تلك الوظائف في الأجانب فإن هذه الاختيارات لا تقوم الآن لوجود نخبة مصرية مدرسة الآثار كما أنه لا يلبق بمصريين أن يظل الأجانب مستأجرين يحفظ آثار أجدادنا ويأمن على ما مصراني جميع من يزورون هذه الآثار سواء كانت بالمتحف أم بالحدائق والمتاحف . وظاية رجائي أن تميم وزارتنا الرشيدة هذه المسألة جانباً من عنايتها حفظاً لكرامة المصريين ولحقوقهم في تولي وظائف بلادهم في المستقبل طبقاً لسنن البلاد وضماً بما تعلقه أئزارة العامة لخير المصريين من المراتب العالية ومن بدل الاقتراب .

**مقرر صاحب المعارف محمد علي عيسى بك** (وزير المعارف العمومية) — الواقع أن وزارة المعارف العمومية أرسلت لجنة مكونة من أربعة من الطلبة للتخصص في فن الآثار . ولجنة عودتهم عينا في الدرجة السادسة وستسير على هذه الطريقة (تصفين) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور مرتبات) وقدره ٣٤٨٤١ جنياً ؟ (موافقة) .

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك** — أنا لا أوافق .

**الرئيس** — المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور مرتبات) وقدره ٣٤٨٤١ جنياً .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٣٥٨٣ جنياً ؟ (موافقة) .

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك** — أنا لا أوافق .

**الرئيس** — المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٣٥٨٣ جنياً .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨٠٠٠ جنياً ؟ (موافقة) .

**الرئيس** — المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨٠٠٠ جنياً .

فرع ٣ — دار الآثار العربية

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور مرتبات) وقدره ٤٠٢٨ جنياً ؟ (موافقة) .

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك** — أنا لا أوافق .

**الرئيس** — المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور مرتبات) وقدره ٤٠٢٨ جنياً .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٤٠٦٠ جنياً ؟ (موافقة) .

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك** — أنا لا أوافق .

**الرئيس** — المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٤٠٦٠ جنياً .

ولست أجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً على أن يعود المجلس للاعتماد في يوم الاثنين ١٧ المحرم سنة ١٣٥١ (٢٣ مايو سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساءً .

## محضر الجلسة السادسة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١٧ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - سؤال موجه إلى حشقي صاحب الدعوة والمحال وزير الداخلية ويذكر الزامة من حضرة الشيخ المحترم بطوبى يابى بك من إفتاء أصحاب المراسم التي تملأها جمعية الفرق بالخرافات من قبة المعالجة - الإجابة عنه .
- ٣ - مشروع قانون راد من مجلس النواب بمسوية المناشآت والمساكنات للفرعين والمستخدمين الذين لهم مدة خدمة دائمة بالحكومة وفي دوران الأوقات الحرة .
- المادة الثانية - تأجيل الاقتراح الثاني للجلسة يوم الاثنين المقبل .
- ٤ - مشروع قانون راد من مجلس النواب بتنع اعماد إيشان في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ببلغ ٢٤٧٦١ جنيهاً زيادة على اعماد الحال بالمادة في المقتضى العام لى المردود .
- اسرار النظر في طريقة الملكية .
- زيادة الشروع إلى بنة المالية .
- ٥ - مشروع قانون راد من مجلس النواب بتنع اعماد إيشان في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ببلغ ٢١٤٦ جنيهاً لتكفة بناء مستشفى القصير يرويه .
- كتاب بنة المالية بإتلاف النظر في مشروع القانون المذكور حتى يدرج الاتحاد في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - المرافعة عليه .
- ٦ - مشروع قانون راد من مجلس النواب بتعديل الرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ انتاى بوزارة دولة لطب في النظر المصرى .
- تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية طبق رقم ٣٧
- قرار المجلس نظر المشروع على وجه الاستعجال - قراره .
- ٧ - تقرير لجنة الخزانة من البحث الحال إليها عما إذا كان قانون النظام الماحل للبركان يملى بخصرات مقدس الأسماء من أعضاء المجلس حتى التلحق على إجابة الوزراء - تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة .

ثانياً - باحتفال :

- (أ) من جلسة اليوم حضرات : حبيب فوس بك . عبد صديق باشا . حافظ المنشاوى بك . عبد الحميد سليمان باشا . عبد مقبل باشا .
- (ب) من جلسات هذا الأسبوع حضرات : الدكتور أسعد يوسف عطية أئضى . أمين سامى باشا . سعد الله عبد الرحمن أئضى .
- ثالثاً - بغير إذن حضرات : حسن على جازية بك . الشيخ حسين صالح خليفة . السيد عبد الحميد البكرى . عبد قصى يكن بك .

اجتمع المجلس الساعة اثنتا عشرة مساء برئاسة حضرة صاحب الدعوة

ببى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخين المحترمين ما عدا :

الثانيون :

أولاً - بإجازات :

حضرات : الدكتور فارس غر . كامل جرجس تكلأ بك . عبد مصطفى

عجوه بك . سليم خليل بطرس بك . الشيخ عبد الأحمدى الظواهري .

سلطان بهلى بك .

الحالات لا يمكن صاحب الماشية أجرة السفر من بدله لعمامة المديرية —  
فقره يتبدد موه حظه الذي أوقفه في أيدي مندوبي الجمعية وكثيرا ما رأيت  
نساء وجبالا يكون على فقدان مواشيهم .

فهذا يرى دولة الوزير ومالي وزير الزراعة أن في هذا الاجراء ارهاقا  
للفلاح وإنما كانت الشفقة على الحيوان قد حدثت بالجمعية لمداوئها أما كان  
الاولى الشفقة على الإنسان بعدم طلب تكاليف تلك المداواة — ولا يفترق  
الفلاح وماشيته لرحمة الفاد وهو أرحم الراحمين — أدبووا الاجابة . مع التفضل  
بقبول فائق الاحترام ٤

١٠ مايو سنة ١٩٣٢

مقبوب باوي

عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المحاكم حافظ صهيبي باشا (وزير الزراعة) — بالنيابة عن  
حضره صاحب الدولة وزير الداخلية وعن نفسي أوجب بما يأتي :

يقضى الأمر العالي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ انقاص جميعات  
الزيت بالحيوانات بمعالجة النوايا التي ترسل للمستشفيات التابعة لهذه الجمعيات  
على مصاريف أصحابها حسب التصرية المقررة . أما إذا أثبتت صاحبها حالة  
فقره فتكون نفقة المداواة على الجمعية .

وإذا لم يدفع صاحب النيابة المصاريف المطلوبة مع عدم إثبات حالة فقره  
فيجوز للجمعية أن تستغل النيابة لحين سداد المصاريف بأجلها ويحوز لها أيضا  
ببيعها بالطرق الاعادية بعد مضي مضي ثلاثة أيام من تاريخ الاخطار الذي يرسل  
لصاحبها فإذا زاد التردد للمحصل على المصاريف المطلوبة دنت الزيادة  
لصاحب النيابة وفي حالة عدم كفاية التمنى لصاريف لا يرجع عليه بشيء  
ويعطى الفرق من باب الانصاف التي يكتب بها ذوو البسار والشفقة .

ومما يحذر ذكره أن مياتيات جميعات الزيت ترجع إلى مودين فقط :

١ — المصاريف المتحصلة من ثمن الأخذية والعلاج .

٢ — التبرعات وهي معدودة جدا .

وهل سيل للتمثال نذكر أن جمعية الزيت بمصر قد بلغت التبرعات لها  
سنة ١٩٣١ مبلغ ٦٨٥ جنيها بينما كانت جملة المصاريف عن السنة المذكورة  
٤٦٢٨ جنيها فغلبة التبرعات تسائل في ١٥ من المائة من مجموع المصاريف .

وهل هذا الأساس لا يمكن معاقبة جميع أصحاب الحيوانات من مصاريف  
العلاج ونحن الطيق لأن معاقبتهم من الدفع تؤدي إلى إفلاس هذه الجمعيات وهو  
وهذا لا يتفق والنقطة الأولى التي أنشئت من أجل الجمعيات وهو  
"الشفقة على الحيوان الأحم" كان ذلك ربما يؤدي بالقرار إلى إهمال  
العاية بحيواناتهم والامتناع على معالجتها بجائز بمعرفة الجمعيات .

وحضر من الوزراء حضره صاحب المحاكم حافظ حسن باشا ووزير الزراعة  
وحضره صاحب السعادة على جمال الدين باشا ووزير البحرية والبحرية .

وحضر حضره صاحب العزة محمد شاذل بك وكيل وزارة الأشغال  
العامة .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب بره بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه أفندي .  
محمد أحمد صوب باشا (١) .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضره صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ — التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة  
السابقة ؟

(لم يقترح أحد) .

الرئيس — صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٢ — سؤال

وجه إلى حضره صاحب الدولة والمحامي وزير الداخلية ووزير الزراعة من  
حضره الشيخ المحترم مخلوق ياتيك بك عن إغناء أصحاب المواشي التي معالجها  
جمعية الزيت بالحيوانات عن نفقة المداواة — الاجابة حذ

## نص السؤال :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحقر

أرجو التكرم بتوجيه سؤال هذا إلى حضره صاحب الدولة وزير الداخلية  
وحضره صاحب المحاكم وزير الزراعة .

فقدت جمعية الزيت بالحيوانات أن ترسل مندوبيا إلى البنداد والقرى  
لجمع الحيوانات المهرقة أو المخرقة . وتزودها إلى عاصمة المديرية معر الشفقات  
لأجل مداواتها أو إزاحتها من الشغل . ولكن بعد ذلك طلب من صاحب  
الماشية أجرة من المداواة ومن الأكل وكثيرا ما يجيبون الإهلون عن دفع  
المطلوب فتعجز الجمعية الخواشي بالمراد فغالبا يكون اثنين أقل من مطلوبها —  
وبذلك تضيق الماشية على صاحبها ومعرفة حابة قصوى إليها — بل وفي بعض

(١) حضره حضره الشيخ المحترم طه بدوي باشا عن جلال الدولة . فدعا دولة الرئيس حضره الشيخ المحترم محمد أحمد جوده باشا أمير الأسماء الخاضعة حذ

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .  
تليت المادة الثانية وهذا نص :

#### المادة الثانية

الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة العمل الذين سنبقى لهم مدة خدمة في ديوان الأوقاف الملكية ويوجدون الآن في وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة أو مصالحها أو الذين يمينون منهم فيها بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع في الخدمة ، يكون لهم حق الخيار في طلب الماطلة بمقتضى هذا القانون وذلك في مباد ستة أشهر تبدأ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيما يتعلق بالموجودين الآن في الخدمة أو في مباد ستة أشهر تبدأ من تاريخ تعيين فيما يتعلق بالذين يمينون في المستقبل .

وفي حالة اختيارهم للماطلة بمقتضى هذا القانون يقع في شأنهم الأحكام الآتية :

(١) إذا كانوا يتمتعون بمشاش من ديوان الأوقاف الملكية يوقف صرف هذا المشاش ويصب عليهم أن يردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية بمجموع قيمة المشاش الذي استولوا عليه منه إنشاء المدة التي جمعوا فيها بين ذلك المشاش وبين ما عليهم في خدمة إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها .

ويتم رد هذه القيمة بأن يستقطع مبالغ شهرية تساوي مقدار المشاش الذي كانوا يستولون عليه شهرياً ويحوز أن يجاوز هذا الاستقطاع بطريق الاستثناء مقدار ما يجوز إيجار عليه قانوناً . وفي حالة الورقة قبل استيفاء كامل قيمة هذه الاستقطاعات لا يكون مبالغ الورقة قابلاً لأي استقطاع من هذا القبيل .

(ب) أما إذا كانوا قد حصلوا على مكافأة عن خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية فيجب عليهم أن يردوها بكاملها إلى ذلك الديوان في مباد الاختيار الختفى في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(ج) أما إذا كانوا لم يحصلوا على مبالغ أو مكافأة عن خدمتهم الدائمة في ديوان الأوقاف الملكية فإن تلك المدة تحسب لهم بلا شرط .

(د) الموظفون أو المستخدمون الذين يغيبون عن الخدمة بناء على قرار تأديبي يعرهم من كل حقوقهم في المشاش أو المكافأة ، فلا تحسب خدمتهم . وإذا كان القرار التأديبي لا يجرهم إلا من جزء من حقهم في المشاش أو المكافأة فإن خدمتهم في الأوقاف الملكية التي يتاولها ذلك القرار التأديبي تحسب في مجموع خدمتهم بواقع الأربع أو الثلث أو النصف الخ .. حسب النسبة التي غفص بها عن خدمتهم أو مكافأتهم ، ويصب عليهم في هذه الحالة أن يردوا بمجموع قيمة المشاش أو المكافأة الذي يتقرون له حصولاً عليه وذلك بالشروط والكتيفية المنصوص عليها في التفريعين (١) و(ب) المتضمنين .

مقرر الشيخ المزمع بمقرب ياروق عليه بك - في استيفاض ، وهو هل عمل إحصاء من المواشي التي عجز أصحابها عن دفع مصاريف معالمتها في هذه السنة ؟ وهل تقدمت شهادات فقر من أصحاب هذه المواشي ؟ لأننا اعتقد أن الأهالي يجهلون هذه الشهادات وأن كل من أخذت مالهته يعتقد أنها ضاعت عليه فيجوز عن دفع قيمة العلاج .

(حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية) .

#### ٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بمقوية المعاشات والمكافآت للموظفين والمستخدمين الذين لم تعد مدة دائمة في الحكومة في ديوان الأوقاف الملكية - المادة الثانية - تأجيل الاقتراح إلى جلسة يوم الاثنين المقبل

(المقرر حفره فتح الحرم مع حب باءا) .

تليت المادة الأولى وهذا نص :

#### المادة الأولى

الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة العمل الذين يتلقون من ديوان الأوقاف الملكية إلى وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة ومصلحتها ، لا يستولون على ما يستحقونه من مبالغ أو مكافأة عن مدة خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية ، بل إن تلك الخدمة تحسب لتسوية ما قد يستحقونه فيما بعد من مبالغ أو مكافأة ويماثلون من مجموع خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية وفي وزارات الحكومة أو مصالحها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩

وتسمى أحكام الفقرة السابقة على الموظفين والمستخدمين الداخلين في هيئة العمل الذين يتلقون من إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها إلى وظيفة دائمة في ديوان الأوقاف الملكية .

مقرر الشيخ المزمع صبح مبرر بك - هل يتمتع حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية بأن يقدر لنا ما هو المقصود بميزة الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة العمل بديوان الأوقاف الملكية ؟ لأننا نعرف من القوانين الدائمة الموظف الدائم في الحكومة ؟ ونريد أن نعرف الموظفين والمستخدمين الدائمين ؟ بديوان الأوقاف الملكية .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - كما ذكرت في المرة السابقة يسير ديوان الأوقاف الملكية على نظام مماثل لنظام الحكومة فيه من الموظفين الطبقات والفتاوى الموجودة بالحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟

(بموافقة) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

#### المادة الثالثة

تسرى الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة على الموظفين والمستخدمين الداخلين في هيئة البهال الذين سبق لهم مدة خدمة في وزارات الحكومة ومصالحها ويوجدون الآن في وظيفة دائمة بديوان الأوقاف الملكية أو الذين يسمون منهم فيه بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع في الخدمة .

على أنه إذا كان هؤلاء الموظفون أو المستخدمون يردون في كل شهر إلى ديوان الأوقاف الملكية المعاش الذي يستولون عليه من وزارة المالية أو إذا كانوا قد رددوا إلى ديوان الأوقاف الملكية المكافأة التي حصلوا عليها من وزارة المالية ، فإن ديوان الأوقاف الملكية يمدد إلى وزارة المالية رأساً ذلك المعاش أو هذه المكافأة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المادة الثالثة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .  
تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

#### المادة الرابعة

الموظفون والمستخدمون المشاركون أكثر من مرة من ديوان الأوقاف الملكية إلى إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها وبالمكس يماثلون في كل مرة طبقاً لأحكام هذا القانون كما لو كان قلمهم لأول مرة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .  
تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

#### المادة الخامسة

معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الذين لم تخدم في ديوان الأوقاف الملكية وسائر وزارات الحكومة ومصالحها وبما يملكون يقتضى هذا القانون تنضم عند خصمها على ميزانية ديوان الأوقاف الملكية وميزانية الحكومة العامة بنسبة مجموع المساهمة التي أخذها الموظف أو المستخدم من ديوان الأوقاف الملكية ومن إحدى وزارات الحكومة ومصالحها الأخرى .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المادة الخامسة ؟  
( موافقة عامة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .  
تليت المادة السادسة وهذا نصها :

#### المادة السادسة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبموجب له من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصح هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المادة السادسة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .  
وهل توافقون حضراتكم على أن يكون الاقتراع التائي على مشروع هذا القانون في جلسة يوم الاثنين المقبل ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس أن يكون الاقتراع التائي على مشروع هذا القانون في جلسة يوم الاثنين المقبل .

#### ٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٦٦١ جنيا في زيادة على اعتماد البهال بالمهارة في المقتضى العام لري السوادان - استمراد النظر في تقرير لجنة المالية (١) إعادة المشروع إلى لجنة المالية

( المقرر حفرة الشيخ المرحوم الفراء محمد مزي باها لاحتظار حفرة الشيخ المرحوم عبد الحليم سليمان باها ) .

**حفرة الشيخ المرحوم محمد مزي باها** - يؤخذ من تقرير اللجنة ومن مذكرة اللجنة المالية أن الموضوع لم يكن فتح اعتماد إضافي وإنما هو نقل مبلغ من باب إلى باب تنطبق عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٣١ من الدستور التي نصها كما يأتي :

"كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأخذ به البرلمان . وبموجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية " .



**فقرة الشيخ المحرم عن المرحوم عبد الله** - عند بحث هذه المسألة لاحظت للملاحظة التي بينها حضرة الشيخ المحرم حسن صبري بك فالمسألة في الواقع ليست طلب فتح اعتماد إضافي وإنما هي مسألة تسوية .

والمطلع على تقرير لجنة المالية يرى بطريقة جلية أن المبلغ لم يصرف فلا .

وقيل سنة ١٩٣١ كانت مثل هذه الأجور تصرف على الباب الثالث " أعمال جديدة " .

ولكن عند وضع ميزانية سنة ١٩٣١ رأى إضافتها على الباب الأول ، ولما أضيفت على هذا الباب انضج أن المبلغ غير كاف فطلعت وزارة الأشغال لمشروع القانون المزمع بطلب فتح اعتماد إضافي لتكفلة النقص في الباب الأول .

ويؤخذ من ذلك أن المبلغ لم يصرف فعلا خلافا لما قرره حضرة صاحب الميزنة وكيل وزارة الأشغال العمومية .

(ضجة) .

في اعتقادي أن رد حضرة صاحب الميزنة وكيل الأشغال يتناقض ما جاء به ذكركم اللجنة المالية وقررت لجنة المالية مجلس الشيوخ فالمسألة تحتاج لإيضاح .

**فقرة صاحب الميزنة أحمد جبر الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) - المسألة من المسألة بدنية لا تتعلق بها كل هذه المناقشة . قيل صدر ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ رأى مقتضى عام رأى السودان وهو الشرف على أعمال التي فيه أن كثيرا من المبالغ للمدرجة في باب الأعمال الجديدة تخصص بمصروفات لها صفة الدوام وأنه من أجل هذا ليس من الصواب أن يستمر إدراج هذه المبالغ في ذلك الباب أي في باب الأعمال الجديدة وأشار بأن تنقل تلك المبالغ إلى الأبواب المختصة بها وما بالباب الأول والثاني الخاصان بالمصروفات التي لها صفة الاستقرار .

حدث أن استطاع المشرف على أعمال الري في السودان في ذلك الوقت أن يوافينا بتفاصيل بعض تلك الاعتمادات فاستطاع أن نوزع المبالغ التي وافقا بتفاصيلها على الأبواب المختصة بها فكان منها خاصة بالباب الأول أدرج في الباب الأول وما كان منها خاصة بالباب الثاني أدرج فيه . إلا أنه بقي مبلغان لم يستطع مقتضى عموم الري في السودان أن يعطينا تفاصيلهما وطلب أن يشار إليهما في السودان بشأن تلك التفاصيل . ولما كان قد تم تحضير الميزانية ولم يبق إلا إصدارها اكتفينا بإدراج المبلغين اللذين لم يعد منهما تفصيل كلف كما كان في باب الأعمال الجديدة وذلك ريثما تتقدم السنة وعندئذ يجرى التسوية اللازمة . واستمرت وزارة الأشغال تصرف كما لو كانت هذه المبالغ مدرجة في الأبواب الخاصة بها .

فلمت إلينا بعد ذلك التفاصيل فرأينا أن يجرى التسوية أخيرا - تلك التسوية التي كان يجب أن تحصل قبل صدور الميزانية .

فالذي يؤخذ من التقريرين مذكرة اللجنة المالية أن الأمر هو أمر نقل مبلغ من باب إلى باب كما قلت فإذا كان ذلك هو الواقع على ملاحظتي :

الأول أن الاستئذان يجب أن يسبق الصرف أو التحويل أي أن وزارة الأشغال إذا أرادت أن تنقل مبلغا من باب إلى باب يجب أن تستأذن قبل إبعاده النقل فلا . فهل المشروع المزمع علينا الآن يتضمن نقل مبلغ من باب إلى باب ؟ فإن كان كذلك فهل هذا المبلغ صرف خلافا باعتباره متوقفا من باب إلى باب أم لم يصرف ؟

أطلب الإجابة على هذا من سعادة وكيل وزارة المالية .

**الرئيس** - حضرة صاحب الميزنة وكيل وزارة الأشغال العمومية موجود ويمكن أن يجيب على ذلك .

**فقرة الشيخ المحرم عن صبري بك** - السؤال موجه لسعادة وكيل وزارة المالية .

**فقرة صاحب الميزنة أحمد جبر الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) - لاحظت حضرة الشيخ المحرم أن وزارة الأشغال هي التي قامت بعملية الصرف .

**فقرة صاحب الميزنة محمد عثمان بك** (وكيل وزارة الأشغال العمومية) - هذه المبالغ وجدت في الميزانية المصنفة تحت باب " أعمال جديدة " وصرفت على هذا الاعتبار ولكن إني ألاحظ للوزير المالية أشارت وزارة المالية أن تقدم بهذه التسوية المزمعة على حضراتكم .

**فقرة الشيخ المحرم عن صبري بك** - إني لا معنى مطلقا لطلب الاستئذان الآن لأن المبلغ صرف فعلا فلا معنى للاستئذان كما قلت الموضوع عند تقديم الحساب الختامي والحكومة حينذاك أن تقرر هذه الواقعة وهناك يصبح مناقشتها بأنها عملت عملا مخالفا للدستور .

أما الآن وقد ثبت أن المبلغ صرف فعلا فلا معنى للاستئذان كما قلت لأن الاستئذان يستلزم حتما طلب الإذن .

هذه هي ملاحظتي الأولى فإذا أكنى المجلس بها تكون قد أتميتا وإلا فل ملاحظة أخرى على صيغة مشروع القانون .

ومبنيته هي طلب فتح اعتماد إضافي فهل هذه الصيغة بعد أن سمعنا من الحكومة ما سمعنا يصبح اعتبارها كذلك ؟ لأن طلب فتح اعتماد إضافي هو ضم مبلغ إلى الميزانية وهي ميزانية السنة الماضية التي انتهت .

هكذا من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن للحكومة أن تقول إني أطلب فتح اعتماد إضافي لنقل مبلغ من باب إلى باب .

لذلك أرى أن يقرر المجلس عدم التصديق على مشروع القانون وأن لا عمل لبعده حتى يجرى مودع بحث الحساب الختامي .

نحن نريد أن يحترم الدستور وأن يتخذ فلا معنى مطلقاً لأن يستأنس بتل هذه الملاحظات .

قال سعادة وكيل وزارة المالية إنه أريد عند تحضير الميزانية وضع كل مبلغ في الباب الخاص به ولكن ذلك لم يتم لوزارة المالية لأن الموظف المخصص لم يقدم لها التفصيلات التي تمكنها من تنفيذ ذلك . هل أن هذا لا يعني . إنما المبلغ في الموضوع أن وزارة المالية وضمت ميزانيتها وضما غير صحيح .

وقد انتهت تلك الميزانية وبماحت وزارة المالية. الآن تريد الإذن بقل مبلغ من باب إلى آخر . والدستور صريح في أنه في حالة طلب هذا الفعل يجب أن تستأذن الحكومة البرلمان ( واستأذنت معناها طلب الإذن ) قبل حصول الصرف . كما قلت .

الحكومة صرفت فلما فلا أنهم مطلقاً أنت تستخدم اليوم بطلب اعتماد إضافي غير مقبول وسعادة وكيل وزارة المالية يقول الآن إن المصلحة في غاية البساطة مع أنها مخالفة صراحة للدستور لا يصح أن ترتكب ولا أن يحصل هذا المجلس بتبجتها .

مقرر سعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء مؤرخة في ٥ فبراير سنة ١٩٣٢ فكانت وزارة المالية طلبت الإذن في الوقت المناسب وعلى كل حال فالمسألة في الواقع مسألة تسوية حسابية .

مقرر سعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن سعادة وكيل وزارة المالية تنهى إلى ضرورة تأجيل النظر في الموضوع إلى جلسة مقبلة .

مقرر سعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن سعادة وكيل وزارة المالية تنهى إلى ضرورة تأجيل النظر في الموضوع إلى جلسة مقبلة .

مقرر سعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن سعادة وكيل وزارة المالية تنهى إلى ضرورة تأجيل النظر في الموضوع إلى جلسة مقبلة .

مقرر سعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن سعادة وكيل وزارة المالية تنهى إلى ضرورة تأجيل النظر في الموضوع إلى جلسة مقبلة .

مقرر سعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن سعادة وكيل وزارة المالية تنهى إلى ضرورة تأجيل النظر في الموضوع إلى جلسة مقبلة .

يقول سعادة الشيخ المحترم حسن صبري بك أنه لا حاجة الآن لهذا الاجراء وأنه في الإسكان الانتظار حتى يتم الحساب الختامي لميزانية السنة المشار إليها وعندئذ تستخدم الحكومة إلى المجلس بطلب إقرار النقل . أليس كذلك ؟

مقرر سعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن ما ذكره سعادة وكيل وزارة المالية الآن اعتراف منه بحصول الصرف خصاً على الباب الثالث وأن المطلوب الآن هو إذن البرلمان بنقل هذه المبالغ إلى الأبواب الخاصة بها . على أن الدستور يقضي بوجوب استئذان البرلمان قبل نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية . أما وقد حصل الصرف فعلاً قبل الاستئذان فعمل ذلك وحسابه الحكومة على هذا التصرف يكون عند نظر الحساب الختامي .

مقرر سعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن الواقع أنت التسوية التي يطلبها سعادة الشيخ المحترم حسن صبري بك إرجاعها إلى وقت النظر في الحساب الختامي هي ما نطلبها الآن وذلك لأننا بصدد عمل الحساب الختامي . هناك أجور عمال مدرج ببعضها في باب وبعضها في باب آخر روى حصرها كلها ووضعها في الباب الخاص بها .

المقرر - الواقع أن لجنة المالية لم تتبين أي ضرر من التصديق على فتح الاعتماد المطلوب وتبطل ورود الحساب الختامي وذلك وافقت على الاعتماد .

مقرر سعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن جاء في مذكرة اللجنة المالية التي رفعتها إلى مجلس الوزراء أنها ترى الترخيص بالتجاوز على أن يؤخذ المبلغ من وفورات الباب الثاني .

مقرر سعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن الواقع أني إذا ما اعترضت أريد أن يحترم الدستور وإن كنت فحيت إلى أن أخرج الحكومة من هذا المأزق بأن تطلب إليها الآن هذا التجاوز عند مرضي الجواب الختامي فإن ذلك لا يؤثر مطلقاً على اعتراضه . لا يمكن أن يفهم من مذكرة وزارة المالية وتقدم بلفظ المالية مجلس الشيوخ ما فهمناه الآن من المرافعة . فقد توجهنا منها بنتيجة ظاهرة وهي أن الحكومة لا تريد فتح اعتماد إضافي مع أن المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية وما انتهت إليه من مشروع قانون يوافق عليه مجلس الوزراء وأقره مجلس النواب . هذا المشروع قاطع من أن المطلوب هو فتح اعتماد إضافي وقد تبين لجسارتكم أنه لم يكن في الواقع كذلك .

إذن يوجد ما تبين ذلك . يكون قد سقط هذا القانون الذي صادق عليه مجلس الوزراء وأقره مجلس النواب وبوافقت عليه لجنة المالية لهذا المجلس بأغلبية وزارتي الأشغال والمالية التي جاء فيها أنها لا يطلعان اعتماداً إضافياً بل يطلبان إذاً بالتجاوز .

وقد رأيت اللجنة بإجاء المحضرين الموافقة على إيقاف النظر في الاقتاد المطلوب وعلى إعادة مشروع القانون إلى دولتك لتسكم مرض الأمر على هيئة المجلس .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام يا

القائمة في ٢١ ماير سنة ١٩٣٢

رئيس لجنة المالية  
يوسف قطاوي

مفكرة صاحب الامانة على جمال الدين باشا (وزير الحربية والبحرية) -  
أولاً على ما رأته لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما رأته لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر إيقاف النظر في مشروع القانون المذكور حتى  
يلدج الاقتاد المطلوب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

#### ٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتعديل المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص  
بإزالة مهنة الطب والقطر المصري - بقرار لجنة الداخلية والشؤون الصحية (١)  
قرار المجلس نظر المشروع على وجه الاستعجال - بإقراره

( المقررة حفرة الصبح المحرم المذكور محمد طهريك ) .

الرئيس - إن مشروع هذا القانون أرسل للجمعية العمومية بمحكمة  
الاستئناف المختلطة فوافقت عليه . ومضى زمن كيربسد ذلك بحيث إذا  
لم يتخذ في ظرف ستة شهور من موافقتها يعتبر أنه قد عدل عنه لذلك يجب  
التصديق عليه من البرلمان وتفيذه في المدة الباقية . فيحسن الانتهاء من  
نظرة في أقرب وقت حتى يتسنى إصداره قبل فوات المدة الباقية .

( أصوات : موافقون ) .

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نتشرف بأن نخبر دولتك أننا انتدبنا سمادة الدكتور محمد شامعين بأنا وكيل  
وزارة الداخلية للشؤون الصحية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر  
لها تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية عن مشروع القانون بتعديل  
المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بإزالة مهنة الطب في القطر  
المصري .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام يا

رئيس مجلس الوزراء  
إسماعيل صافق

٢٢ ماير سنة ١٩٣٢

مفكرة الشيخ المحرم عبد السلام سكر بك - أرى أنه لا لزوم لكل هذه  
الضحية وتلك المناقشة التي انتهت حول مشروع هذا القانون ، بأن الموضوع  
يتعلق بتعديل مبلغ من باب إلى باب . وأنه كان يجب لذلك استئذان البرلمان  
قبل هذا الفعل لأن المسألة في الواقع ليست إلا تصحيح حساب .

المبلغ صرف . فهل يبقى كما كان في الباب الثالث . أو ينتقل إلى الباب  
الأول .

حقاً إن شكل المشروع لا يبرهن حقيقة في الواقع . لأنه خاص يطلب  
فتح اعتماد إضافي . وليس هناك اعتماد إضافي . فإلى وزارة المالية  
إلا أن تبقى الأمور كما هو . أي أن المبالغ التي صرفت من الباب الثالث  
تبقى فيه حتى تقدم الحساب الختامي . ولا ضرر من ذلك لأن هذا كان متبهاً  
من قبل في الميزانيات السابقة على ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

مفكرة الشيخ المحرم يوسف قطاوي باشا - لجنة المالية توافق على  
أن يراد إليها مشروع هذا القانون لإعادة النظر فيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يصاد مشروع هذا القانون  
إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إعادة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية

#### ٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ -  
١٩٣٢ بمبلغ ٣١٤٦ جنيناً كتلة بناء مستشفى قصير بسوسة - كتاب لجنة  
المالية - الموافقة عليه .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإطلاع دولتك أنه عند بحث هذه اللجنة يعلتها التي انضمت  
في ١٩ ماير سنة ١٩٣٢ في مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح  
اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( القسم ١٤ ) وزارة  
الحربية والبحرية - الفرع ٢ " مصلحة الحدود " - باب ٣ " أعمال جديدة " )  
بمبلغ ٣١٤٦ جنيناً كتلة بناء مستشفى القصير بسوسة أضع لها ما أدلى به  
مندوب وزارة الحربية أمامها أن العمل المطلوب من أجله فتح الاعتماد  
المذكور لم يشرع فيه إلى الآن وبما دامت البينة المالية المطلوبة فتح  
الاعتماد فيها قد انتهت فليس لدى وزارة الحربية مانع من إيقاف النظر  
في مشروع القانون المعروض وأما مستقدم إلى مجلس النواب بطلب إدراج  
هذا الاعتماد في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الذي لا يزال  
معرضاً أمام ذلك المجلس .

( محضر حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد شامع باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ) .

**مقرر صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا -** (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - : إننا سمعنا محضرات الشيوخ المحترمين بسماع بيان عن الأعداد التي مر بها مشروع هذا القانون، وعن الروح التي أملت التعديلات التي أدخلت عليه والمعرضة على حضراتكم الليلة أكون مبتدئا ...

**مقرر النتيجة المحرم محمد عبد باشا -** ألا يتل التقرير أولا ؟

( أصوات : قد قرأنا التقرير فلا داعي لتلاوته ) .

**مقرر صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا** ( وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ) - رأينا في وقت مسيل جارفا من الأطباء الأجانب ينهمر على مصر ، ورأينا أن بعضهم غير حائز للوحدات اللازمة التي يمكن منها التصريح بمزاولة مهنة الطب ، بل كشفنا أن دوليات بعض هؤلاء المهاجرين غير صحيحة ، وفي هذا الوقت كانت الامتيازات الأجنبية على شفتها ، فأردنا وضع قانون يمنع هذا السيل الجارف ، ويمنعنا من القوة ما يصحنا نتأكد من أن كل مصرح له بمزاولة مهنة الطب في بلادنا حائز لكل المؤهلات ، وأنه لا ضرر من التصريح له بمزاولة هذه المصاحبة ، ولذلك وضعنا هذا القانون والروح التي أمله علينا هي روح الشدة ، وروح الخوف من أننا لو ميئنا بين المصريين والأجانب وربما صادفنا حقبة تنحصر من الوصول إلى ما نبتغيه ووهوم السيل الجارف من الأجانب .

لذلك كان القانون في ذاته شديدا ، فكانا نوجب فيه إجراء امتحان لكل من حضر من الخارج لمزاولة مهنة الطب بمصر وبعده مؤهلات من جامعات أجنبية سواء كان مصريا أو أجنبيا ، وجعلنا الامتحان على فئتين فقط ، بحيث إن الذي يفشل فيهما لا يدخل الامتحان مرة ثالثة ، وجعلنا الزمن بين الفئتين أحد عشر شهرا حتى يتمكن من ريسب في اللغة الأولى من أن يستذكر موضوعه ويدخل الامتحان في اللغة الثانية .

لما شرعنا في وضع هذا القانون عرض علينا الأمر على اللجنة الاستشارية التشريعية فأقرته بكل صوغ ، وذلك لأنها رأت أن يكون الامتحان جائزا لا واجبا ، ولكن الحكومة صممت على رأيها من حيث وجوب الامتحان ، لأنها كانت مقتنعة بفكرها وهي حفظ المستوى الطبي الاتقي بين الأطباء الأجانب الذين يأوون لمصر لمزاولة مهنة الطب .

مر هذا القانون بالجمعية العمومية لمحاكمة الاستئناف فوافقته على عرض على مجلس الوزراء ، ولكن الحكومة التي كانت قائمة وقت عرضه عليها رأت عدم الموافقة عليه لأنه يسرى على المصريين المتعلمين في الخارج والأجانب على السواء ، ولأنه يكون من نتائجه ضياع مستقبل الأطباء المصريين الذين يتقدمون للامتحان إننا ما رسيما فيه فذهبنا مضيقين هيله متحورا

ولكننا كنا وضعنا القانون وقضينا بأن نرعى وضعنا أمام اللجنة الاستشارية التشريعية وأمام الجمعية العمومية لمحاكمة الاستئناف المخططة ، وقتنا الوزارة التي كانت قائمة وقتذاك إن جوب هذا القانون لا تظهر إلا في تطبيقه ، فلنجره .

وبحسبنا ظهر جوبه إن كانت ، ولنا نزع التعديل فيه استدله ، فوافقت الوزارة التي كانت قائمة على هذا الرأي وأصبح القانون نافذا كما وضعنا .

وتظهر بعد ما رسيب بعض الطلبة المصريين الذين تعلموا الطب في الخارج إن السبب في رسيبهم لم يكن لنقص في معلوماتهم الطبية ، بل ربما كان لاختلاف البيئة التي تعلموا فيها من حيث المشاهدات في المرضى وغيرهم ، ففقدوا مستقبلهم بسبب رسيبهم ، وأصبحوا عالة على البلد .

وكان إلى هذا كثير من الطلبة والأطباء يشكون من هذا القانون ، وذلك لأن الذي رسيب في الامتحان الأول عليه أن ينتظر أحد عشر شهرا طويلا حتى يجوز له أن يدخل الامتحان الثاني ، وفي طول تلك المدة ضرر عليه ، فأردنا تلاقي كل ما في القانون من مضار ، بلقمنا كل الملاحظات عنه من الأطباء المصريين الذين حضروا في الخارج وانتصروا ، وما رأينا نحن من المعوقات التي قامت في تنفيذ .

وما قامت وزارة حضرة صاحب السعادة اسماعيل صدق باشا حتى قدمت إلى دولته الشكاوى عنه من كل ناحية من الطلبة المصريين ، فأمر دولته

ببحث شكاويهم وتظلماتهم ، وعرضها عليه .

ولما كنا متأكدين من أن هذه الشكاوى صحيحة عرضت مصلحة الصحة على دولته أن تكون التعديلات شاملة ثلاث مسائل ، الأولى منها أن نزع النظام الموضوع على كلية الطب ، الثانية أن نسول على الطلبة المصريين دخول الامتحان مع عدم إيجاد صوغات أمامهم لتناطى مهنة الطب ، الثالثة هي وضع الطلبة المصريين الذين يتعلمون الطب في الخارج تحت إشراف وزارة المعارف ، لتستطيع توجيههم إلى الوجهة الصالحة اللازمة لم أشاء دراستهم في الخارج .

أما الأولى وهي مسألة طول الفترة بين الامتحان الأول والثاني فقد جعلناها ستة أشهر لأن الامتحان في كلية الطب يكون في أكتوبر وفي مارس من كل سنة ، لذلك قررنا قصر الزمن الذي كان أحد عشر شهرا ، وجعلناه ستة أشهر كما هو جار في كلية الطب .

الثانية - تعمل الامتحانات في الكلية - بحسب قانونها - لمدة خمس سنوات فكلمنا رسيب الطالب في سنة له أن يتقدم للامتحان مرة أخرى ، وبعد الخمس سنوات يقيد مقبلا للكلية ويتقدم للامتحان في أي وقت يريد .

وقد جعلنا الطالب الذي يحصل على الشهادة من الخارج حق التقدم للامتحان وأن يذكر ذلك إلى أن يصح أموره بطلب كلية الطب المصرية .

أما النقطة الثالثة فهي لإشراف الحكومة على جميع الطلبة الذين يتعلمون في الخارج لتوجيههم إلى الوجهة الصالحة والملائمة على الاستقرار على الدراسة دراسة ناجحة .

وبني هؤلاء الطلبة من الامتحان بقيدو تضمها وزارة الداخلية بالأضاف مع وزارة المعارف العمومية ويصدق عليها من مجلس الوزراء .

القرار - هل يتبريان حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ردا على ما جاء بالقرار فيسبغني عن تلاوته ؟

الرئيس - أثرون حضراتكم ثلاثة التقارير ؟

فقرة الشيخ المحرم عبد العظيم ليل بك - لا داعي لتلاوة التقرير.

فقرة الشيخ المحرم داور فصر بك - إن رأى اللجنة بخلاف نظرية حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية فأرى أن يتل التقرير.

فقرة الشيخ المحرم عبد العظيم ليل بك - يمكن الاستغناء عن تلاوة التقرير بالإيضاحات التي سيديها حضرة الشيخ المحرم مقرر اللجنة.

فقرة الشيخ المحرم فقيهي فحسي باشا - سمعت من حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن من ضمن الشروط التي وضعت أن يكون الطلبة تحت رقابة إدارة البعثات الموجودة في أوروبا . ولقد زوت أثناء وجودي في أوروبا كثيرا من البعثات فوجدت أن البعثة تتكون من مديرون مساعد في غالب الأحيان . ومن حاجب ، لها هي الوسائل التي يتخذونها لرقابة الطلبة في التعلّم أو السلوك ؟

إن عدد الطلبة في باريس كبير وموزع على عدة كليات في تلك المدينة وفي غيرها في فرنسا فكيف يتيسر لإدارة البعثات فيها القيام بهذه المراقبة ؟

الرئيس - لقد قل حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن وزارة الداخلية متنع باقائها مع وزارة المعارف المومية قواعد هذه المراقبة وتعرضها على مجلس الوزراء .

فقرة الشيخ المحرم فقيهي فحسي باشا - إنما كان في البية عمل نظام جديد فهذا كاف .

فقرة صاحب المعالي محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف المومية) - يظهر أن مسألة المراقبة في غيرهم تماما و هي وزارة المعارف لإيضاحها . وقبل أن أصل إليها أريد أن ألفت المجلس على أن مشروع القانون يقضي بأن يخضع من الالتحاق من يكون حاصل من دبلومة أجنبية بمنح مصادرة لدبلومة الحكومة المصرية " هذا أول شرط يجب أن لا ينشأ لآمن أساس القانون ولأن الذي شاهدته ونحن في وزارة المعارف المومية - كما شاهدته مصلحة الصحة المومية - أن التلمذ في الخارج سواء أكانوا مصريين أم أجانب قد يستطيعون أن يقيموا شهادات مزورة . حصل هذا وفي وزارة المعارف حوادث كثيرة من هذا النوع . إذن يجب على الحكومة أن تحتاط فلا تفتح الباب على مصراعيه ويجب عليها أن تتحقق من أن هؤلاء تلمذوا تلمذا أكفيا وحصلوا على شهادات حقيقية وبناء على ذلك وضع القانون الأول ووضع المشروع الحالي .

(حضرة صاحب المعالي محمد علي عيسى باشا وزير المعارف المومية). إن الغاية من إنشرف الحكومة على جمع الطلبة في الخارج هو التأكد من أنهم يسيرون بانتظام في دراستهم . وفي القرن بالمشتقات . وأن سيرهم الشخصي مرضي .

لقد أردنا أن نفي هؤلاء الطلبة المتميزين من الالتحاق بالقيود المذكورة ولا يمكننا أن نتقدم إلى الجمعية المومية لهكدة الاستثناء للطلبة يطلب إعفائهم من الالتحاق ما لم تقدم لنا مبررات هذا الإعفاء . وإلا يجب أن يكون حكمهم حكم الأجانب . لقد قلنا إن هؤلاء الطلبة يمتنعون لاشرف الحكومة بالقيود التي تتوضع لهذا الاشرف وبناء على ذلك لا داعي لمعاملتهم معاملة الأجانب الذين لا تعرف الحكومة منهم شيئا إلا ما "تستقي من الجهات الرسمية . هناك نقطة رابعة وهي الخاصة بالهكدة فانه يوجد مجلس طبي عال لهكدة الأطباء غير المرغوفين ولم يكن بين أعضائه مستشار قضائي فنص في مشروع القانون الجديد على أن يكون من بين الأعضاء عضو من قسم قضايا وزارة الداخلية .

ترون حضراتكم مما علقم أننا لم نزاع في وضع المشروع إلا مصلحة الطلبة المصريت والتسهيل لهم في مزاولة مهنة الطب وإدخالهم إلى الطريق السوي أثناء دراستهم في أوروبا .

ولا يخفى على حضراتكم أن الطلبة الذين يحصلون إلى الخارج لدراسة الطب إنما أنهم لم يملأوا حال خالية بكلية الطب المصرية لأن العدد فيها محدود . أو أنهم لم يحصلوا في امتحان شهادة الدراسة الثانوية للدرجات التي تؤهلهم للالتحاق بكلية الطب المصرية . أو أنهم يريدون أن يخضعوا بالشهرة التي كانت قديما للأطباء الذين يتعلمون في الخارج فقد كان البعض يعتقد أنهم درسوا أحسن دراسة . ولا شك أن تقرير الإخفاء من الإمتحان بشرط رقابة الحكومة مما يشجعهم على طلب هذه الرقابة . وعلى كل حال فالرقابة شديدة في الدراسة في الخارج فيجب أن يسجل الطلبة مزاولة مهنتهم في بلادهم خصوصا أن الحكومة ترسل بعثات إلى جامعات أوروبا على اعتبار أن الدراسة فيها أوسع وشهادتها لها اعتبار كبير .

فقرة الشيخ المحرم عبد العظيم ليل بك - ومصلحة للمرضى ؟

فقرة صاحب السعادة الدكتور محمد سليم باشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - لا خوف على مصلحة المرضى لأنا قلنا في هؤلاء الطلبة يمتنعون من الالتحاق تحت قيود متضمنة وزارة المعارف المومية بالاتفاق مع وزارة الداخلية ويصدق عليها مجلس الوزراء . وفي هذا أكبر ضمان لمصلحة المرضى . ويمكن لحضراتكم أن تتيقروا التبريد التي ترونها في هذا الشأن .

هذا ما أردت بيانه .

(تصفيق) .

فقرة صاحب المعالي محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف المومية) - أريد أن أبدي بعض إيضاحات خاصة باشرف إدارة البعثات على الطلبة .

مجلس الشيوخ المحترم بمحمد أبو النصر بك — أوجو حتى لا يضيع الوقت  
مضى أن يبدأ بنظر القانون .

لقد قرأنا تقرير اللجنة وهنما ما فيه وصحفاً ذلك البيان الواقع الذي عظم  
به سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية وما أدلى به على وزير  
المعارف بمنا يبدوا في ما من على أولادنا إذا هم أتوا إلى مصر بعد اقتراب  
طويل عانوا فيه من المشاق ما عانوا في تحصيل العلم وجاءوا بعد رقابة شديدة  
وضمت شروطها وزارة المعارف ومصلحة الصحة وأقرها مجلس الوزراء .

بعد هذا يكون من الأجسام بل يكون من القضاة الكاداة أن نضع  
قريدا كائى وضعتا لجنة الداخلية والشؤون الصحية مجلس الشيوخ .

من أجل هذا أشاطر سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ومعال  
وزير المعارف رأيهما بكل صراحة فيما أدلى به وأرجو من حضراتكم الانضواء  
تلك القضاة في سبيل أبنائكم وأن تتحركوا لم السبيل مفتوحا إذا ما أغلقت  
في وجوههم أبواب المدارس في مصر حتى يعودوا إلىكم يحملون تلك الشهادات  
التي تعادل شهادة كلية الطب المصرية وتركهم وزارة المعارف ومصلحة  
الصحة .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل حضرة الشيخ المحترم يوافق على تعديل اللجنة أو على  
المشروع كما أقره مجلس النواب ؟

محضر الشيوخ المحترم بمحمد أبو النصر بك — وأوافق على ما أقره مجلس النواب  
لأن ملاحظة لجنة الداخلية والشؤون الصحية مجلس الشيوخ لا عمل لها .

الرئيس — الكلمة لحضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد صديقه بك .

محضر الشيوخ المحترم الدكتور أحمد رشيد صديقه بك — سائلكم بعد  
حضرة المقرر وهذا القانون خاص بالأطباء فيجب أن تكون لهم الكلمة الأولى  
والأخيرة .

المقرر — قبل أن يصدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ كانت مهنة الطب  
كما قال سعادة شاهين بأنها منظمة بالقرار الصادر في ١٣ يونيو ١٨٩١ حيث  
كان مباحا لكل من دخل في مصر ويحمل إجازة طبية سواء كانت مزورة  
أو غير مزورة أن يزاول مهنة في القطر المصري .

فلما صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ خلنا أننا على أرواح مواطنينا  
وأموالهم وأن يرفع المستوى الأدنى والمساوي للأطباء وأن ترد لأطباء كرامتهم  
وأحترامهم اللائق بهم بين الناس .

ولكن الحكومة شفقة منها على الطلبة المصريين الذين يتعلمون في الخارج  
تعميت بهذا التصديق المعروض على حضراتكم واللجنة توافق عليه ما عدا  
الاستعانة الخاصة بجماعة الطلبة من الامتحان ما داموا تحت إشراف البعث .

أما عن القانون الأول فلا نزاع في أن من يحصل على شهادة الطب له  
حق ممارسة هذه الصناعة . لكن الحكومة أرادت أن تفتح قريدا تمنع بها  
تلك الأضرار التي أشرت إليها فاشتعلت شرطا منها أن تكون الشهادات صادرة  
لدولته الحكومية المصرية . ولا ينبغي في حضراتكم أن الحسرة الآن على  
دولته كلية الطب المصرية صعب لأن لما قريدا شديدة . ولذا يجب أن  
تكون الجامعة الأجنبية التي يخرج فيها الطالب المصري في مستوى كلية الطب  
المصرية فإن كانت أقل من هذا المستوى فلا تقبل بأدى في بلد دولتها  
سواء بامتحان أو بغير امتحان .

أما الشرط الثاني المتعلق بإشراف إدارة البعثات فيظهر أنه لم يوضح لجنة  
تماما . الواقع أن هناك ثلاثة أنواع من الإشراف الذي أصبح دقيقا بعد  
القرار الذي أصدره مجلس الوزراء ونحوه فيه لوزارة المعارف حق الإشراف  
على جميع الطلبة سواء منهم من قبل ومن لم قبل فيكونون جميعا متساوين  
في المراقبة . أحيى أن المدير للبعثات على الاتصال بأية كلية للحصول منها على  
جميع البيانات التي يتبهد في رقابة أي طالب . وضمانا لهذه المراقبة طلب  
إلى الوزارات أن تمنع من قبول الطالب الذي أتم دراسته في الخارج  
ما لم يحصل على شهادة من وزارة المعارف المصمومة تمل على حسن سيره  
وانتظامه في الدراسة ويكون مبدئيا فيها المدة التي تقضاها في الدراسة  
والمحاولات التي حصل عليها لتكون الوزارة التي يتقدم إليها الطالب مطمئنة  
وعلى بينة من أمره بمصونهما على هذه البيانات .

كل هذا يا حضرات الأعضاء لأشأن في الواقع رأينا أن المدارس العالية  
لدا لا تسمح بلعج من يتقدم إليها من الطلاب المصريين فيضطرون إلى إتمام  
دراساتهم في الخارج فلا حل لأن منحهم من هذا الحق أو تنقيص عليهم  
تضييقا شديدا .

أما طريقة الرقابة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم قلنى فهمى بأنها  
لأمرها ميسور جدا .

تكم مساعدته من جهة واحدة بما مدير واحد للبعثات ولكن الواقع أن وزارة  
المعارف قسمت للإشراف على البعثات إلى عدة مناطق لكل منطقة مدير  
يشرف عليها وهو يتصل بمديري الجامعات والكليات فيسبلون له مهمة  
ويدلون إليه بما يطلبه من البيانات وقد أعدت بها وزارة المعارف سجلات  
تسجل فيها البيانات الرقابة .

طريق الإشراف أصبح سهلا ودقيقا وعقفا للفرض ويمكن مع هذا  
لمصلحة الصحة كما قال سعادة وكليها أن نضع قريدا أخرى غير هذه بعد  
اتفاقها مع وزارة المعارف تكون فيها الضمانات التي تكفل أن الطلاب الذين  
يسفرون من الامتحان من من الطلاب الذين درسوا دراسة تامة في كليات  
مخزمية وسأزادوا شهادت حقيقة مع كل الشروط التي يفضي منها أخطار .

فلما دامت كل هذه الشروط عطفة أظن أن المجلس يوافق على النص  
الذي أقره مجلس النواب ولا يجرم أبنائنا من هذه الملية التي لا خطر منها  
ولا ضرر .

( تصفيق ) .

ثانياً - إن الطلاب الذين يسافرون إلى أوروبا وذلك الطلاب الذين تمكنه حاله المالية من الاتفاق على نفسه بها وليس هو من لا يجد دخلاً في الكنية المصيرية وقد أودعنا من ذلك أن نفتح الباب لمن يريد أن يدرس في الخارج .

ثالثاً - الشهادات التي يفتي حاملوها من الامتحان هي تلك الشهادات التي تامل شهادات كلية الطب المصرية وتقدر أمر هذه الشهادات موكل إلى لجنة تسمى لجنة المداولة وفيها عبيد الكلية .

رابعاً - ظهر من نتائج الامتحانات أن نسبة الراسبين من الأطباء المصريين إلى الأجانب نسبة واحدة تقريباً وربما يقل إن هناك تساهلاً مع الطلبة المصريين . ولكن هذا القول لا محل له لأنه - من عملياً - لم يقدست - أن نسبة الراسبين بين الفريقين واحدة . ولا يمكن ليد من البلاد أن تسمع بشيء سمعاً فضاهل جامعاتها في منح الشهادات للأجانب لأنهم يمدون دعامة لتلك الجامعات التي يتوقف شرفها على مقدرة هؤلاء الأطباء .

فهمت من كلام حضرة المقرر أن وجود الأجنبي مع الوطني في الامتحان حماة كافية لمنع منغلة الحايمة . ولكني أرى العكس لأنه في اليوم الذي يدخل فيه الأجنبي وحده الامتحان لا يكون هناك عمل للاقتراض وإذا بدت لأحد المفضين أية ملاحظة فأوراق الامتحان كافية بإظهار الحقيقة .

عقصة الشيخ المرحوم محمد محمد باشتا - لقد وقت لجنة الداخلية والشؤون الصعبة بحث هذا الموضوع ورجعوا إلى حضراتكم إذا أقررت القانون إلا تحكروا العواطف وأن تطولوا إلى مستقبل أبنائكم والطلبات المطلوب منهم أخذها بلادهم .

قضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ بأن كل طالب سواء أكان مصرياً أم أجنبياً حصل على شهادة من الخارج يجب عليه إذا تقدم لطلب الإذن بممارسة مهنة في القطر المصري أن يؤدي امتحاناً أمام اللجنة المقررة في القانون المذكور بشرط أن تكون الشهادة الحاصل عليها من الكلية التي أتم دراسته فيها تامل الشهادة التي تعطى الحكومة المصرية .

ولكن مشروع القانون المعروض تضمن تعديلاً لأحكام ذلك القانون القديم يميز معاملة الحائزين للديبلومات من كليات أجنبية معاملة الديبلومة الحكومة المصرية من الامتحان إذا كانوا ضمن بشات الحكومة أو تحت إشرافها .

وقد قضى القانون القديم كذلك بأن من يتقدم للامتحان ويرسب لا يجوز له أن يتقدم له مرة أخرى إلا بعد مضي أحد عشر شهراً فإذا راسب أيضاً حرم من مزاولته مهنة . ولكن مشروع هذا القانون - رأت بهؤلاء الطلبة الذين قضوا شطراً كبيراً من حياتهم في التعليم وعملوا فترات كثيرة - أباح لهم أن يتقدموا للامتحان كل سنة شهوياً .

هذه الشفقة قد تدرى إلى ما لا يحمد عقابه وبعد تاحداً لا مبرر له ولا يتفق والمصلحة العامة مهما اتحدنا في ضروب الإشراف .

من المعلوم عندنا أن كلية الطب الملكية اتبعت سياسة قومية في امتحان طلبتها فهي لا تقبل في السنين الإعدادية للجامة المصرية إلا الأتائل من الحاصلين على شهادة البكالوريا ثم لا تقبل في الكلية إلا المتفوقين في امتحان القسم الإعدادي فترون من ذلك أنها لا تختار إلا أنجب الطلبة وأحسنهم استعداداً لمزاولة المهنة .

فإذا سافر أحد بعد ذلك إلى الخارج فيكون ممن لم يفر في هذا الاختيار فافاً عاد وجب أن نتحقق من كفايته بأداء امتحان ولا يجب الامتحان إلا من كان ضيقاً في مادته .

فقرار الامتحان يمت في الطالب روح الجهد والاجتهاد حتى يصح، إذ أن نجاحه في الامتحان هو سبيله الوحيد لمزاولة مهنة في وطنه بعد عودته إليه .

أما الإحفاء من الامتحان فقد يقرب عليه أمور تجرأ إلى مشاكل لأنه بطبيعة الحال متى تحسرو إصفاء من هم تحت إشراف البعثات سيأدر جمع الطلبة المصريين في الخارج إلى قيد أمتامهم في محل البعثات ويكون الامتحان إذن قاصراً على الأجانب وقليل من المصريين عن لا تطبق عليه شروط الإشراف ومن هنا سيكون منشأ المشاكل .

سيقول الأجانب يسان سفرهم إننا إنما نسد الطريق في وجوههم وإننا نتمسك بمواظبتهم من المصريين .

والى لا أسوق هذا لجرد القول ولكن الامتحان المعمول به الآن والذي مجلس فيه المصري والأجنبي جنباً إلى جنب . هذا الامتحان كان عمل شكوى واحتجاج بعض سفراء الدول وقناصلها اعتقاداً بوجود تعامل حل رعباً دولهم فلماذا تظنون أن يكون الحال إذا لم يتقدم الامتحان سوى الأجانب فقط ؟

عقصة صاحب المرافق محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - كيف يتقدم للامتحان الأجانب فقط هل هذا موجود في القانون ؟

القرار - الطلبة المصريون الذين يسجلون أسماءهم في بعثات البعثات سيمفون من الامتحان فلا يبق من يتقدم للامتحان غير الأجانب .

عقصة صاحب المرافق محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - في القانون قيد كثيرة .

عقصة صاحب السادة الدكتور محمد شاهين باشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون المدنية) - ليسمح لي حضرة المقرر أن أوضح الموضوع :

أولاً - إن القيود التي تضعها وزارة الداخلية بالاتفاق مع وزارة المعارف سيلاحظ فيها طبعاً أن الطالب الذي يفتي من تأدية الامتحان يجب أن يكون سائراً على شهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا) .

في الحقوق من الخارج أن يؤدي امتحانا في مواد لا داعي لذكرها ويقضى القانون أيضا بأن يشغل المحامي كمتخرج حديثا تحت إشراف أحد المحامين مدة سنتين ...

(أصوات : كل هذا معروف ) .

(رئيس الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء وأعيدت في الساعة السابعة مساء ) .

**مقرة صاحب المحلل محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية) -** تزج من المجلس أن يقرر نظر مشروع هذا القانون من وجه الاستقبال خصوصا أنه سبق أن عرض على الجمعية العمومية لهجة الاستئناف المخطئة ووافقت عليه

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون من وجه الاستقبال ؟

(موافقة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على نظر مشروع هذا القانون من وجه الاستقبال .

**المقرر -** بدأت قبل الاستراحة بذكر وجود سائبة للامتحان في التشريع المصري وهو امتحان حلة الليسانس في الحقوق من الخارج .

فقد قضى ذلك التشريع بأن يشغل المحامي المتخرج حديثا تحت إشراف أحد المحامين لمدة سنتين وأن يشار بنفسه عددا معيناً من القضايا ...

**مقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك -** إن حضرة المقرر يخالف قانون النظام الداخلي للبرلمان فهو يناقش مواد مشروع القانون مع أننا ننظر الآن فيه من حيث البعد - ولا أرى حلا لإضاعة الوقت في الدخول في تفاصيل المواد قبل أن تعرض علينا لمناقشتها .

**المقرر -** أذكر هاتين النقطتين لأصل منهما إلى المسألة التي أريد بها :  
 ١. فإذا قيل لنا إن الحاصل على شهادة الليسانس في الحقوق من الخارج يؤدي امتحان في مواد مخصوصة من القانون لاستغلال الفرائض فيها هناك من مصر - فاقول إن أن ترى في الخارج مثل البهاريا والآنكستوما ويوجد بعض مواد أخرى تدرس هنا بالتطويل مع أنهم هناك يدرسون عليها مسرودا . فهل ترون مع هذا أن مهنة الطب أقل خطرا من مهنة المحاماة ؟ إن كثيرا من الناس من لم يترك باب محكة ولا استشار عاميا ولكن قل أن تجد إنسانا يمكنه أن يستغنى عن الطبيب . فلماذا كل هذا التشدد في مصلحة المتقاضين وأمامهم ثلاث درجات من القضاء ؟ . أهذا لأن الحياة أقل قيمة من المال ؟ إلى عندما أفكر فينا يقابل كل هذه الضمانات الواجبة لحفظ حقوق المتقاضين بما يبادلها من الضمانات لحفظ أرواح البشر لا يسمى إلا بالصمت والبصمت في بعض الأحيان أبلغ حجة .

هذا هو ما نص عليه مشروع القانون المعروض وطبنا الآن أن نخش هل هذا الامتحان ضروري أو غير ضروري . فمشروع القانون نص على معافاة الطالب الحاصل على دبلومة من الخارج تعادل دبلومة مدرسة الطب المصرية من الامتحان متى كان تحت إشراف إدارة البعثات .

ونعشأ مع روح القانون رأيت اللجنة وفيها عدد من الأطباء - هذا اثنين من أعضاءها - أن هذا التشريع لا يتناسب مطلقا مع ما يجب أن يتوفر في الطالب الذي يتم دراسته في الخارج من كفاءة وتربو في مهنته لأن الطالب الذي يقصد إلى تلك البلاد لإتمام دراسته إنما يصرف على نفسه من ماله الخاص وليس للحكومة عليه أية رقابة .

ولكن الحكومة أرادت بمشروع هذا القانون أن تفرض نوعا من الرقابة على هؤلاء الطلبة ووضعت لذلك قيودا تعرض على مجلس الوزراء لإقرارها .

وقد قيل إن من بين هذه القيود وضع الطلبة - الذين يترون دراستهم في الخارج على نفقتهم - تحت الإشراف للعمل لإدارة البعثات . ولأنك استوصحت اللجنة مندوب وزارة المعارف من مدى هذا الإشراف فذكر حضرة أن هذا الإشراف ينقسم إلى ثلاثة أقسام ...

**مقرة صاحب المحلل محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية) -** بعد البيان الذي أدليت به الآن لا أرى حلا لذكر كلام مندوب الوزارة .

**مقرة الشيخ المحترم محمد عيسى بلشا -** أنا أذكر ما جرى في اللجنة .

**مقرة الشيخ المحترم محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية) -** أنا لا أصبح بذكر كلام المندوب أمام اللجنة بعد الذي أدليت به لأنني أنا المسئول عن كل ما يتعلق بشؤون الوزارة .

(تصنيق) .

**مقرة الشيخ المحترم محمد عيسى بلشا -** إذا كنتم تريدون أن يصحح الأجنبي ولا يصح المصري ...

(هتاف) .

(أصوات : كفى . كفى) .

**المقرر -** إلى كلمة أريد بها على محالي وزير المعارف العمومية .

إن تقرير الإحفاء من الامتحان لم كانوا تحت إشراف إدارة البعثات سيؤيد بالأكيد عدد الطلبة الذين يذهبون إلى الخارج ويكثر بذلك عدد الأطباء بالنظر المصري وهذا مخالف لما أجابه معاليه في مجلس النواب من أن عدد الأطباء يزيد من حاجة البلاد وأن كثيرا منهم لا يكسبون من مهنة الطب منهم شيئا ...

(هتاف) .

وليس الامتحان الذي تقترح إعطاءه في القانون ونرضه على حضراتكم الآن نقرره هو بدمية اجتماعها وإنما هو واجب إلجاءا إليه حوصنا على سلامة مواطنينا . وفي التشريع المصري سائبة لا قانون يحتم على حامل الليسانس



ما معنى أن تمنع الطالب الأجنبي من مزاوله مسانعة الطب في القطر المصري إلا بعد تأدية الامتحان ؟

الرئيس - أوجب عند الكلام عدم التعرض للأجنبي والوطنى فنحن هنا نقرر مبادئ عامة .

مفكرة الشيخ القرم اورور قصير بك - القانون المطروح بادل بين الطالب المصري والطالب الأجنبي بصرف النظر عن مسألة جوهريته وهى أن الطالب الألمانى مثلا تعطى له شهادة تقول له الحق في مزاوله مهنة الطب في نفس بلدك بسكنى المصري فانه لا يسمع له أن يزاول مهنة الطب في ألمانيا في حالة حصوله على نفس هذه الشهادة من ألمانيا ذاتها . وبعبارة أخرى فإن المختص في ألمانيا يلاحظ أن الطالب الأجنبي لا يستفيد من هذه الشهادة في ألمانيا نفسها . والفرق بين الحالتين أن الشهادة للأجنبي لا يلاحظ فيها ذلك .

فالقانون المروض إذاً يولى بين الشهادة الحاصل عليها الطالب الأجنبي والطالب المصري تكون هذه المساواة في عملها . ولذلك أقتراح الأخذ بما جاء في تقرير اللجنة .

مفكرة الشيخ القرم من مصر بك - استفسار بسيط قد يثير الجواب عنه المسألة . وقد أكون بسطة في صف اللجنة في الغالب .

أنا على الجهاد في الأمر حتى أصل إلى جواب من الحكومة عن استفسارى .

أريد من حضرة صاحب المالى وزير المعارف وحضرة صاحب المصادرة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن يتفضلوا بالإجابة عن سؤال الآتى :

تقدم طالبان مصريان درسا علم الطب في جامعة واحدة من الجامعات المعترف بها . بكفاءة باريس مثلا . فاحد هذين الطالبين لا علاقة له بإشراف وزارة المعارف . والثانى تحت إشرافها . تخدم الاثنان فيصحب الذى لم يكن تحت إشراف الوزارة يتفق . وحصل على شهادة ممتازة . ويحب الذى تحت إشراف الوزارة بأقل درجات في النجاح ويرجع الاثنان مما إلى مصر .

فهل يرى معالى وزير المعارف ومساعد وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن الطالب الذى جاز الامتحان بتفوق وإستياز يصحب قبل التصريح له بمزاولة المهنة . وأن الطالب الذى نجح بأقل درجات في النجاح يعفى من هذا الامتحان . وكلا الاثنين مصري ؟

أريد الإجابة من حضرتكما .

مفكرة صاحب المصادرة الدكتور محمد شاهين بك (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - أظن أن حضرة الشيخ القرم حسن مصرى بك يعرف أكثر منى أنه حين وضع قانون يجب فيه تحرير المبادئ فقط .

إشاعتنا في هذا المكان المقدس يجب أن نجرد من كل المؤثرات الشخصية فمن كان له منا ولد أو قريب أو نصيب يدرس في الخارج فلا يضمن نصب عليه أن يسلم له طريق العودة إلى وطنه ويحضر له الحياة فيرمانيه بما يلهي هذا التساهل من الأضرار .

إننا ما جئنا هنا لنخدم أنفسنا بل لنخدم المصلحة العامة فالوطن يفرض علينا أن نحموا حقناكم ويطلب منكم أن تعملوا له أولاداً أكفأه قادرين على خدمة انخدمه الخلفة فأرجو أن لا تهمروا تشريعا يعمل من الأخطاء أداة عذاب لأرسل رحمة .

والآن وقد قلت بواجبى أضع بين أيديكم أرواح الناس وديمة فالكلية لكم .

مفكرة الشيخ القرم اورور قصير بك - المفهوم أن الفرض من وضع هذا القانون ليس هو مسانعة الطلبة المصريين الذين تألفوا شهادة الطب من الخارج إنما الفرض أولاً وأصلاً هو حماية المرضى بالجهود ومن يتسبب إلى الطب ويكون له الحق في المعالجة وإجراء العمليات الجراحية وغير ذلك مما يمرض أرواح وأجسام الجهور إلى الخطر .

يجب أن يكون البحث قائماً على هذا الأساس ولكنني لاحظت على من يؤيدون الحكومة أنهم يرون إلى مسانعة الطلبة . يقول حضرة الشيخ القرم محمود أبو النصر بك إن الطالب في الخارج يتكلم مصاريف كثيرة وهما شديداً وبعد هودته يراد حرياته من ثمار مجهوده ونشأته . على أن المسألة مسألة علم وجعل فإن كان قد تعلم وصار الشهادات التي كوله لمزاوله مهنة الطب فمن نرجب به كل الترحيب وإن لم يكن قد نال قسطاً وافراً من العلوم لإلهه لذلك فلا يمكن أن نسله له أرواحنا وأجسامنا يتصرف فيها .

فالكل الذى يمكن به معرفة درجة علم كل من هذين الطالبين هو الامتحان فنحن نكرم المرء أو نهان .

والحكومة بما نصبت عليه في مشروع القانون من جواز تأدية الامتحان في الواقع متساهلة جداً لأنها سمحت للطالب - إذا رغب - أن يتقدم للامتحان كل ستة شهور وهكذا . فالجبال أمامه مفتوح لظهور مصلوباته ومقدار كفايته .

أما رأى الحكومة من أن الطالب عند ما يحضر من أوروبا سائراً لشهادة يتركه تهدريها لما طبقا القيود تضمنها في المستقبل فلا يجوز الأخذ به .

مفكرة صاحب المالى محمد على عيسى بك (وزير المعارف العمومية) - يشترط أن تكون الشهادة التي يحصل عليها الطالب من الخارج معادلة للشهادة المصرية .

مفكرة الشيخ القرم اورور قصير بك - إن الفرض من جئنا الآن هو أن تكون حقوق كل فرد متروكة للقانون نفسه . وليس لقواعد تضمنها الحكومة بعد وفيه معرفة المجلس الآن .

(تصفيق) .

وبناء على ذلك لا يمكن أن تدخل مثل هذه الاعيانات التي اقترحتها  
حضرته في وضع القانون .

وكأقلت في مبدأ الأمر إن وضع شرط إشراف الوزارة هو لانتزاع  
الطالب المصري من الصفقة التي جعلته على سواه مع الطالب الأجنبي . وذلك  
لأن الطالب المصري الذي لا يخضع لإشراف وزارة المعارف يكون حكمه  
حكم الطالب الأجنبي . فإذا أعياناه من الامتحان لتفوقه يمتنع الأجانب  
على هذا الإعفاء ويقولون في اعتراضهم . لقد أعييت الطالب المصري  
المتفهم لإشراف الوزارة لأنه سيقبل اشتراطاتك . ويمكن بذلك مثل  
زميله الذي يطلب علم الطب في مصر . فلماذا أعييت الطالب المصري الذي  
لم يخضع لإشرافك ؟ وهو في ذلك كالطالب الأجنبي . فان أحييته وجب  
أن تنفي مواظبي الأجنبي أيضا .

(تصفيق) .

**مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لا . لا . لا . . . . .**

**مقدمة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمد افندي -** إذا كانت الأحوال  
لم تتغير منذ زمان قديم الآن . فاني أسمع لنفسى إذن بأن أظهر دهشنى من  
حضررات الأطباء الشيوخ المحترمين الذين يظهرون الآن علم فقههم بخرمى  
الجلاسات الأولى . فاننا إذا عدنا إلى تاريخ الطب في مصر نجد طبيبا مثل  
الدكتور محمد على باشا الذى كان غفر مصر وأوروبا ما تخرج في أوروبا . ولم  
يعمل له امتحان في مصر . وكذلك جميع الإسكندريات التي عادت من أوروبا  
في فن الطب ولم يخبرها امتحان . أولئك الذين لا نجد الآن لهم مثيلا -  
يعرف النظر من مثل سعادة الدكتور محمد شاذلي باشا وأضرابه - والذين  
يبحث الآن عن أمثالهم فيجد أنهم أكثر من الكبريت الأحمر . هم متصرفو  
أوروبا لما الذى جرى ؟ هل تغير العالم ؟ أوروبا هي أوروبا . وناسها هم ناسها  
أيضا . والطلبة هم الطلبة وهم الذين سافروا إلى أوروبا وعادوا منها بعد أن  
تموا علومهم وكانوا غر الدنيا . فلا أرى معنى لهذا القانون ولتلك التصفيق  
والتشدد .

(تصفيق) .

على أن علماء التشريع يقولون إن مجلس الشيوخ وظيفته في التشريع  
أصالة الرأى . وحسوا وجود مجلسين (deux Chambres) مجلس النواب  
ومجلس الشيوخ .

يملكون رأيهم في وجود مجلس الشيوخ بأنه هو المجلس المبادئ الرئوف  
المتر - المنصف من حلة وشدة مجلس النواب الذى قد يتنفع في الرأى  
لأن أعضائه أقل من الشيوخ ستا .

وعندنا الآن في المسألة المعروضة علينا قد انكسرت الآفة . فاصبح الشيوخ  
أكثر اندفاعا وأشد قسوة من النواب . مع أن الشيوخ بطبيعتهم كان يجب  
أن تكون فيهم الرأفة والرأفة .

قال حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيرى بك كلمة خطية تستحق العناية .  
قال إنهم في أوروبا يصنعون شهادات في الطب لمن لا يكون طبيبيا في بلادهم .  
بل للذى يشتغل طبيا في الخارج .

هذا الكلام ليس هو الواقع . إن الجامعة هناك لا تنشى ولا تملك .  
لأنها لا تعنى لمن لم يتقن الطب شهادة طبيب . خوفا من أن يقضى على  
الناس . بل خوفا من أن يقضى على البهايم وذلك<sup>(١)</sup> خوفا من أن تغير  
بلادهم به . وأن توصم بالجليل .

الواقع أن التفرقة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيرى بك  
آتية من الدفاع عن النفس . حتى لا يزاحم الأجانب في أوروبا أبناء البلاد  
هناك . وليس بلد مفتوحا بابه على مصراعيه كصر . فإن فيها يشتغل كل  
طبيب أو مهندس إذا طرق بابها . ولكن الأمر في أوروبا على  
عكس هذا . من أخذ منها دبلوما في الطب مثلا . وكان أجنبيا عنها فإنه  
لا يشتغل فيها . حتى لا يضار أهلها ولا رعايهم . وهذا هو السر هناك في  
التفرقة بين أهل البلاد وغيرهم .

وليس الأمر كما يشير حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيرى بك من أنهم  
يصنعون الشهادات لمن ليسوا أهلها .

وبناء على ذلك أرى أن القيد الذي وضعت لجنة الداخلية والشؤون الصحية  
في ضريحه . وأقترح بقاء المشروع كما أقره مجلس النواب .

**مقدمة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله بك -** است مسألة  
الامتحان وضعت علاجيا لتسهيل كان حاصل في إعطاء الترخيص لمن يزاول  
مهنة الطب من الأجانب والمصريين المتعلمين في الخارج .

فالقانون وضع علاجيا لتسهيل كان حاصل في الماضي . والحكومة الآن  
تريد تساهلا أكثر من تعديلها لهذا القانون . فكأنها تعالج مرضا بمرض آخر .  
المسألة تبدأ وتنتهى بإشراف البعثات فإذا كان هذا الإشراف فيه الضمان  
الكافى لا يحد الكفاية العلمية . فاني أسلم لسعادة مسؤول الحكومة  
بنظريته .

أما إذا ظهر أن هذا الإشراف ليس موصلا إلى هذه النتيجة فاني أرجو  
من المجلس الموقر أن يقر أتعنه على ما رآه .

لنبحث هذا الإشراف . يقولون إن هناك قيودا ستوضع في المستقبل .  
فكان المطلوب ما الآن بذلك . هو المراقبة على قانون في الوقت الحاضر  
يحدد بقيود ستوضع في المستقبل . وفي اعتقادي أن التشريع على هذا الصرح لم  
يسبق له مثيل .

المعروف أن توضع القوانين على شروط واضحة . وإذا كانت الحكومة  
تريد أن يكون قانونها مبيحا لشروط صحيح يجب أن يكون القانون موصوبا  
بتلك الشروط والقيود .

**مقدمة صاحب المبدأ محمد على عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) -**  
كثيرا ما توضع القوانين ويضلل الوزراء الحق في أن يتطلبها بلوائح . لأنها  
تتغير بتغير الأزمان .

وهي لا تعمل شهادتها إلا بعد أن تبين كفاءة الطالب . ويظهر أن هذه الشهادات تخرج طائفتها من موازنة الشريعة في نفس البلد الذي نال منه الشهادة .

( خفية ) .

لقد سمعت ذلك ... ..

مفكرة صاحب المذاكرة الدكتور محمد شاهين باشا ( وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ) - نعم . في بعض البلاد كانت هكذا .

مفكرة الشيخ المكرم عبد الرحمن رضا باشا - إن من يحصل على شهادة من إنجلترا له ألب يتولى مهنته بها ولو كان مصرياً فكيف مع هذا يحتم الامتحان على المصري الذي يحصل على شهادته من الخارج . هذه صعوبة لا مبرر لها .

أما ما يقوله حضرة المقرر من أن حامل شهادة الليسانس في الحقوق من الخارج يؤيدون امتناعاً فالواقع أن امتحانهم قاصر على مبادئ الشريعة الإسلامية والقانون المدني لأن هاتين المادتين لا تدرسان بالبلاد الأجنبية وبعد نجاحهم في هذا الامتحان يعطون شهادة المادلة .

فكذلك كان يطلب إلى المحامين تأدية امتحان مع حصولهم على شهادة الليسانس وقد أبطل هذا الامتحان .

فما معنى التشدد في أن يؤدي الحاصلون على دبلومات الطب من جامعات أجنبية امتحاناً آخر . اللهم أن اللجنة التي تبحث الشهادة للمطابقة من الخارج تتأكد من أنها تعادل دبلوم الطب المصرية . وأثنى أن في هذا الكفاية .

مفكرة الشيخ المكرم محمد رشيد بك - لا كلمة طمة . لا شك أن الطالب المصري له الامتياز على الأجنبي لأن المصري يتعلم أولاً في المدارس المصرية ويحصل منها على شهادة دراسية تؤهله للاهتمام بكلية الطب بخلاف الأجنبي فإنه لم يتعلم في المدارس المصرية . فلو أن الطالب المصري حصل على دبلوم الطب من الخارج وجب أن يكون له نفس الامتياز وليس للأجنبي أن يتضرر من تأدية امتحان لا يؤديه زميله المصري .

بقيت مسألة التعليم في الكليات الخاصة لتلكينة المصرية . وإلى أرى أن مشروع القانون بمجمله هذه ناقص ويجب على حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن يبين لنا الكليات الخاصة لتلكينة المصرية .

الرئيس - أريد حضرة الشيخ المكرم أن تذكر أسماء هذه الكليات في القانون ؟

مفكرة صاحب المذاكرة الدكتور محمد شاهين باشا ( وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ) - إن تعيين هذه الكليات متروك للجنة من بين أعضائها عينة كلية الطب .

مفكرة الشيخ المكرم الدكتور أحمد رشيد عبد القريب - لا فرق بين أن هذه القيود تستعمل لكل طالب في الخارج مندوباً من اللجنة . يترك عليه لا مندوباً واحداً للقطر كله . فهل هذا يصل بنا إلى تحقيق الكفاية العلمية؟ الكفاية العلمية ترجع إلى شخص الطالب نفسه . وإلى دوسه . ومعجمه . وذلك كله الطوري . ولا ترجع للرقابة مهما كان شكلها .

وملاوة على ذلك فإن الجامعات في أوروبا وغيرها تتجمع باستقلال تام . فهي تدير حركتها العلمية والإدارية بمنتهى الاستقلال الذاتي . فهي وسيلها التي تقرر كتب الدراسة . وهي وسيلها تدير حركة الامتحان . وهي التي تقرر نتائجها من بدء الدراسة إلى نهايتها . فهل إشراف اللجنة يتدخل في شيء من هذا ؟ الجواب : لا .

قد يقال إن إشراف اللجنة في الخارج يتم لإشراف الجامعة في الداخل . الإشراف في الخارج لا يوصل إلى نتيجة . لأن الطالب هناك حر في نفسه خارج الجامعة . فلذا قصد من هذا الإشراف أنه موصول إلى التحصيل في الدرس . فليس ميزانه إشراف اللجنة . بل ميزانه الاختبار . والاختبار تقوم به الجامعة . لا اللجنة .

وإذا قيل إن هذا الإشراف سيكون خاصاً بالأخلاق . وهي نقطة جوهرية فإني أقول : إن هذا القانون موضوع بحثنا اللبلة ليس قانوناً خاصاً بمبادئ الأخلاق . بل هو خاص بالكفاية العلمية . على أن الجامعات هناك تراعى أخلاق الطلبة في الداخل وفي الخارج . ولا تهمل شيئاً كهذا لأن إهماله ضار بسمتها . فكل طالب أطمأن إلى أخلاقه مطمئن إلى دخوله الامتحان وإلى منحه الشهادة . فإذا حصل عليها . كان هذا دليلاً قاطعاً على أنه حاز نصيباً وافراً من الكفاية العلمية والأخلاقية .

وحيث لا يمكن أن يكون إشراف البعث دليلاً على الكفاية العلمية مطلقاً .

وحيث لا تتمتع بالتمتع المعروض لليلة لا يكون فيه ضرر ما .

يقولون إن في مشروع هذا القانون تساهل على الطلبة ونحن لا نريد هذا التساهل لأن الإنسان إذا مرض لا يصح إلا من الطبيب الكفء وهو من جاز الامتحان يتفوق . وليس هو الطبيب الذي يحصل على إجازة ما .

مشروع القانون الذي نحن بصدد الآن إما أن يكون عادلاً فيجب توزيع المنفعة بين أبناء المهنة بجزءان عادل . وإذا أن يكون ظالماً وتعرفون حضراتكم أن المساواة في الظاهر هي من العدل .

لذلك أرجو أن تتروا رأي اللجنة لأنها لم تقصد إلا خيراً للبلاد ونجحاً للأطباء أنفسهم .

مفكرة الشيخ المكرم عبد الرحمن رضا باشا - لا أنهم اسأنا يسب حضرات الأطباء بالجامعات أوروبا التساهل في منح الشهادات .

الواقع أن هذه النسبة غير صحيحة لأن الجامعات لا تتطرق إلى جسية الطالب

إلى أرى من الحق والواجب أن نعيد هذه الشهادات قيمتها فكثيرا من الأطباء المصريين تعلموا في الخارج وحصلوا على شهادات من كليات عترة . هذه الشهادات وحدها تؤهلهم للعمل وقد أهتم بها فلا يمكن أن يقام عليه مطعن .

كنت أود أن أقدم لنا أمثلة على قصور هذه الشهادات في تأدية الأمور التي هي أساس لها .

تعطى مدارس فرنسا وإنجلترا وألمانيا - وهذه هي البلاد الكبرى التي يتخرج إليها المصريون - شهادات بعد أن تتأكد من كفاية الطلبة وعلى هذا فطالبتهم بتأدية امتحان في هذا العهد الأخير ليست إلا تتأكد قد يكون السبب الأول فيه هو النسبة الكبيرة من الأطباء غير المصريين الذين لم تكن لشهادتهم قيمة كالتى تعطى من تلك المدارس الكبرى فإن يجاب الذين يتعلمون في فرنسا وألمانيا وإنجلترا أشخاصا كثيرين يتعلمون في مدارس يبلاد يجب على من يستمع إلى امتحانهم أن يكون ملما بما في الجغرافيا .

هؤلاء الأشخاص بالذات هم الذين يسبهم وضع هذا التشريع . ولكن المصريين الذين يتعلمون في تلك المدارس التي أشرت إليها لا يمكن أن يقال أنهم لا يتعلمون حتى يكفون بتأدية امتحان .

أما الاعتراض الذى أبداه حضرة الشيخين المحترمين الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك وحسن صبرى بك فلا يمكن أن أمله وسبعا لأن القانون نص على الشرط الأساسى وهو وجود الطالب تحت إشراف البعثة .

هذا هو الشرط الأساسى وقد وجد في المشروع وما عدا ذلك يمد بمحصلات يتركه المشرع السلطة التنفيذية .

فالتشريع من هذه الوجهة كامل لا اعتراض عليه .

بناء على ما تقدم وعلى ضرورة مراعاة مصلحة المصرى في بلده كما قال حضرة الشيخ المحترم إلياس عوض بك يجب أن يكون له امتياز خصوصا أنه من السهل عليه أن يتعالج مرضاه لقربه منهم ولعرفته بمبادئهم وطبيعة البلاد .

لذلك أعتقد أن اللجنة جاوزت الحد المرغوب وأطلب الموافقة على المشروع كما أقدم مجلس النواب .

**مفكرة صاحب العالى محمد على عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) -**

أرجو أن ألفت نظر المجلس إلى أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة التي ورد ذكرها في المادة الأولى من مشروع القانون لوست هي الفقرة الوحيدة التي أعطى فيها حق تقدير الشهادات للحكومة بل الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة فهما هذا الحق ولم يترضى عليها أحد . فقد أضيفت الفقرة الأولى من الامتحان "مسألة مدارس وظليات الطب في المصالح المتبعة في نظر الحكومة المصرية" .

في هذه الفقرة نزلت من المدارس وكليات الطب موكلو الحكومة أمر تقديرها .

كذلك تنفى الفقرة الثانية الأطباء الذين اشتغلوا مدة خمس سنوات على الأقل في مستشفى تتجبه الحكومة المصرية من المستشفيات الكبرى في الخارج .

**مفكرة الشيخ المزم محمد فهد بك -** أريد أن أذكر حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أسماء الكليات حتى تكون على بينة منها قبل إقرار المشروع .

**مفكرة الشيخ المزم إلياس عوض بك -** لقد أثيرت أخيرا في مسألة الأطباء إذ رأى أن الأجناب يزاحون الفرنسيين وتطلب الأطباء الفرنسيون إلى حكومتهم أن تضع حدا لهذه المزاخة وقالوا إن الأجناب لا يدبرسون دراسة ثانوية فيها الضياعات للاشتغال بمهنة الطب . وعلى ما يظهر إن الحكومة الفرنسية أخذت بهذا الرأي وضيق على الأجناب فمنعتهم من الإشتغال بالطب فالنتيجة أن كل بلد نجى رجالها فإن كان المشروع المطروح آمنا فيه حماية الأطباء المصريين فإن أطباءنا بلغوا درجة كبيرة في كل فروع الطب يستحقون من أجلها هذه الحماية . أما الامتحان فلا يدل على كفاية مطلقا فكثيرا ما أقامه الصنف الطالب فيجتاح الامتحان بغير جدارة . فهل تعلمون حضراتكم لأن يزاول مثل هذا الطالب مهنة الطب ؟

أرجو أن تتروا حساسة الطبيب المصرى بأن تضمنوا له مزاواة مهنته لأن الصناعات ضاقت في وجه المصريين .

**مفكرة الشيخ المزم حسن صبرى بك -** أما ولم أحب الجواب الذى كنت أظن أنه رأى مضطرا إلى تأييد نظرية اللجنة لأنه لا يقل مطلقا أن يكون هناك مبدأ قانونى وهو المبدأ الذى سارت عليه المناقشة والذى إذا ما أريد تنفيذه أصطلنا نتيجة بإلغاء التدقيق والمعالجة . إذا ما درس طالبان مصريان دراسة واحدة فلا يقل مطلقا أن يعنى من الامتحان من مر بأقل الدرجات ويطلب من المتفوق أن يؤدي امتحانا . هذه نتيجة لا يصح مطلقا أن تشترح تشريحا يكون من أثره أن يتجهيا .

بناء على ذلك أرى أن اللجنة عطفه رأيت وأكتفى بالبيان الذى أدلى به حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك الذى تفضل وأثار المسألة القانونية التي كنت أود أن أثيرها . لقد قال حضرة إننا ونحن نشرع لا يجوز لنا أن نلفي تشريحا فائضا يوجب على جميع الحاصلين على شهادات الطب من الخارج تأدية امتحان وأن نفهم من الامتحان قبل أن نعرف مسوغات الإحفاء .

يقولون إن الإحفاء على من قواعد مستضها ونارتا المعارف والداخلية وترضى على مجلس الوزراء قياسا على اللوائح التنفيذية للقوانين وهذا ليس بشريع .

فريق حق هذه اللوائح وبين مبدأ نريد أن نتفقيه قبل أن نقرر الإحفاء من الامتحان .

يجب أن لا ونحن نشرع للإحفاء أن نعرف مسوغاته .

(تصنيق) .

**مفكرة الشيخ المزم عبد العظيم إميل بك -** يشير إلى ما أسمع لحضرات الأطباء الذين أبدوا اللجنة في مطالبا أنهم يصحرون الشهادات التي تمنحها المدارس الأجنبية تأنيها لا شيء على الإطلاق وكان السمة على الامتحان الذى يجتازه الطالب في مصر .

**مقرر الشيخ المحترم محمد غنيد بك** - لم يجب مساعدة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية من سؤال الذي وجهته لسماحته خاصا بأسماء الكليات والجامعات الأجنبية .

**مقرر صاحب المساعدة الدكتور محمد شاهين باشا** (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - هذا متروك لجنة المشكلة للنظر في معادلة الشهادات الأجنبية بالشهادات المصرية وهذه اللجنة بها عديد الكليات .

**مقرر الشيخ المحترم محمد غنيد بك** - أريد أن أعرف أسماء الكليات التي تعترفها الحكومة .

**مقرر صاحب المال محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) - لا يمكن حصر الكليات . والتشريع للتقبل فيجوز أن تنشأ كليات جديدة .

**الرئيس** - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم أحمد فهمي الرشيد بك .

**مقرر الشيخ المحترم محمد غنيد بك** - حلا يريد دولة الرئيس أن أكتم ؟  
**الرئيس** - كفى .

**مقرر الشيخ المحترم محمد غنيد بك** - إذن انسحب .  
(انسحب حضرة الشيخ المحترم محمد غنيد بك من قاعة الجلسة) .

**مقرر الشيخ المحترم أحمد فهمي الرشيد بك** - أريد أن استفسر عما إذا كان الإخفاء من الامتحان يسرى على الماضي أو من تاريخ قرار مجلس الوزراء .

**مقرر صاحب المال محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) - القامعة القانونية هي أن القانون يسرى من تاريخ قنائه .

**الرئيس** - القانون ليس له تأثير على الماضي .

وأمام حضراتكم الآن المادة الأولى من مشروع القانون كما أقرها مجلس النواب . والتعديل الذي أدخلته لجنة الداخلية والشؤون الصحية بمجلس القفزة (ثالثا) فن يوافق من حضراتكم على رأى اللجنة فيفضل أو لا يوافق .

(وقلت أغلبية) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى كما أقرها مجلس النواب .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - تلغى القفزة الثالثة من المادة الرابعة من المرسوم بقانون المشار إليه ويستبدل بما يأتي :

فلذا رسب الطالب من الامتحان جازله أن يتقدم إليه أكثر من دفعة واحدة بشرط أن تتقضى مدة لا تقل من ستة شهور بين كل دفعة والأخرى .

فامر التدبير متروك في هذه القفزة للحكومة أيضا . وسكوت حضراتكم على هذا وثوق منكم بحسن تقدير الحكومة .

وإذا كان الإخفاء من الامتحان رخص للأجنبي في الحالات المتضمنة فعلا يصح إعفاء المصري إذا كان تحت إشراف اللجنة .

إني أرى أن هناك تسليقا ومقارنة بين القفزات الثلاث المادة الثالثة التي ترك فيها حق التدبير للحكومة وهي ترضى في ألا يؤول مهنة الطب إلا من درسه دراسة وافية .

(تصفيق) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث

المبدأ ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث

المبدأ .

ولنتفل الآن إلى مناقشة مواد مشروع هذا القانون مادة فادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - تملل المادتان الثانية والثالثة من المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ كالاتي :

المادة الثانية - الأطباء الحاصلون على دبلومات من الخارج لا يسوغ لهم منازلة مهنة الطب في القطر المصري إلا إذا كانت أعمارهم قد قيدت بمصلحة الصحة العمومية ويشترط في قيد أعمارهم بها أن يكونوا بفتح الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة الآتية بعد . ويجب فيمن يطلب دخول هذا الامتحان أن يكون حاصلا على دبلومة أجنبية تعتبر معادلة لدبلومة الحكومة المصرية في رأى لجنة مكونة من أربعة أعضاء أسلمهم من جنسية أجنبية يمينون بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية .

ويجب على الطالب أن يقدم لمصلحة الصحة العمومية ملاءة على أصل الدبلومة أو صورة رسمية منها وعلى الشهادات الملتجة لثلى الدراسة أو أى وثيقة أخرى تقوم مقامها طلبا موقعا منه يذكر فيه اسمه ولقبه ووطنه وعمل أقاته .

ويجب أيضا دفع عشرة جنيهات مصرية رسم الامتحان ويرد هذا المبلغ إليه إذا لم يؤخذ له بدخول الامتحان أو إذا عدل هو عن دخوله .

المادة الثالثة - يجوز لوزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية أن يقضى من تأدية الامتحان :

(أولا) إسائنة مدارس وكليات الطب في الخارج للصحة في نظير الحكومة المصرية .

(ثانيا) الأطباء الذين اشتغلوا مدة خمس سنوات على الأقل في مستشفى تعتبره الحكومة المصرية من المستشفيات الكبرى في الخارج .

(ثالثا) الأشخاص الذين حصلوا على الدبلومة المنصوص عليها في القفزة الثانية من المادة السابقة وكانوا ضمن بعات الحكومة المصرية أو تحت إشرافها وتعين شروط هذا الإشراف بقرار من وزير الداخلية مصلق عليه من مجلس الوزراء .



## محضر الجلسة السابعة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ١٩ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ - استمرار النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية.
- ٢ - تقرير لجنة المالية
- ٣ - قسم ١٠ - ميزانية الخفائية .
- ٤ - ١ - ديوان الصوم - قرار .
- ٥ - ٢ - الحاكم الخفائية (عس القضاة) - قرار .
- ٦ - ٣ - > > (سم الفوائد والوقف) - قرار .
- ٧ - ٤ - > > الأعيان - قرار .
- ٨ - ٥ - > > التبرعة - قرار .
- ٩ - ٦ - > > المجلس الحسية - قرار .
- ١٠ - ٧ - تقرير لجنة الخفائية عن البحث الحال إليها بما إذا كان قانون النظام الداخلي للبرلمان يطبق لحضرات عدس الأسقف من أعضاء المجلس حق التعلق على أجابة الوزراء - تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة .

- ١ - الإجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - مشروع قانون وراد من مجلس النواب بإعتماد إنشاء ندوان جبل الأديان - إيجاله إلى لجنة الأشغال متخذاً إليها إنشاء عشر حضراً من حضرات الشيوخ المحترمين .
- ٤ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير الخارجية عن حضرة الشيخ المحترم عبد الخليم البيل بك من المباحثات الخاصة بالانجازات الأجنبية في مصر - الإجابة عنه .
- ٥ - مشروع القانون لتفاس طرح البراءة - تقرير لجنة الخفائية
- ٦ - ملحق رقم ٢٨
- ٧ - قرار المجلس على المشروع من وجه الاستقبال - قرار .

افتدى . الدكتور محمد طاهر بك . محمد محب باشا . أحمد نجيب براده بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : الدكتور أسعد يوسف عطية افتدى . أمين ساني باشا . سعد الله عبد الرحمن افتدى .

ثالثاً - بشير إلفن :

حضرة محمد تقي يكر بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المجالى والسعادة : جنيد افتتاح يحيى باشا وزير الخارجية . أحمد علي باشا وزير الأوقاف . علي ماهر باشا وزير الخفائية . إبراهيم فهمي كريم باشا وزير الأشغال العمومية . علي جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاوة افتدى . حبيب دوس بك . محمد أحمد حيود باشا (١) .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب المحلة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبمضوء حضرات الشيوخ المحترمين ما علما :

الغائبين :

أولاً - إجازات :

حضرات : الدكتور فارس نمر . كامل جويس تكللا بك . محمد مصطفى عجوه بك . سليم خليل بطرس بك . الشيخ محمد الأحمد الطواهي . سلطان يحيى بك . محمد مقبل باشا .

ثانياً - باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : محمد أبو النص القار افتدى . السيد عبد الحميد البكري . محمد صادق باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أمين غالي باشا . أبو زيد عطاولي بك . محمد منصور

(١) حضر حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك عن جلسة اليوم فلما دلت الزمان حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد محمد باشا أسمر الأعضاء الحاضرين من المجلس في أحد عقائد السكرتيرية البرلمانية (إعداد ٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان) .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - الإجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم محمد مقبل باشا إجازة لمدة عشرة أيام من أسس فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازة ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

محضر الشيخ المحترم الدكتور محمد فهدى الرشيد بك - لى ملاحظة على محضر الجلسة السابقة فقد ورد في النهر الثاني من الصفحة ١٧ على لسان العبارة الآتية .

"أريد أن أستفسر عما إذا كان الإحفاء من الامتحان يسرى على المسافى أو من تاريخ قراة مجلس الوزراء" .

وحقيقة ما قلته هو ما أتى :

"أريد أن أستوضح عما إذا كان الإحفاء من الامتحان يسرى على الذين تمت إشراف إنبارة البعثات الآن أو فقط على الذين سيكونون تحت الإشراف المنصوص عليه بهذا القانون والذي ستعرض شروطه لمصادقة عليها من مجلس الوزراء" .

هذه هي العبارة التي ذكرتها والتي أرجو إجابتها في محضر الجلسة السابقة تصحيحا لما ورد على لسانى .

محضر الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - مع الأسف أهدر أن المكتب سمع العبارة المنجبة في محضر الجلسة .

محضر الشيخ المحترم الدكتور محمد فهدى الرشيد بك - الواقع أن الإجابة على السؤال بالشكل المنجبت في محضر الجلسة مفهوم طبيعته لأنى أعرف أن القوانين لا تسرى على المسافى . وأرجو الموافقة على إنبات العبارة التي ذكرتها الآن لأنها هي التي وردت على لسانى في الجلسة السابقة

الرئيس - لقد سمع المكتب العبارة كما هي منجبة في محضر الجلسة وأنا أقدر ذلك .

محضر الشيخ المحترم الدكتور محمد فهدى الرشيد بك - لى الحق فى طلب التصحيح .

محضر الشيخ المحترم هيب دوس بك - بقصد حضرة الشيخ المحترم أن يندى ملاحظة على المحضر والمكتب يقرر أن ما سمعه فيما يراد إنباته الآن وعلى ذلك تكون المسألة قد انتهت .

محضر الشيخ المحترم عبد الله سميك بك - لاحظت في آخر الصفحة ١٧ وأول الصفحة ١٨ من محضر الجلسة السابقة أنه عند أخذ الرأى على مشروع القانون الخاص بمزاولة مهنة الطب تذكر ذكر المادة الثالثة منه فأرجو أن يصحح ذلك .

الرئيس - هذه غلطة مطبعية ستصحح .

محضر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمد أحمدا - وردت في الصفحة ١٤ من محضر الجلسة السابقة عبارة غير مفهومة وهي :

هذا الكلام ليس هو الواقع . إن الجامعة هناك لا تنش ولا تملك . لأنها لا تملك لمن يمتن الطب شهادة طبيب خوفا من أن يقضى على الناس . بل خوفا من أن يقضى على البهائم وخوفا من أن تسمتير بلادهم به فالعبارة بهذا الوضوح لا يستقيم معناها وأرى أن تصالف كلمة " ذلك " قبل كلمة " خوفا " الأخيرة وبذلك يستقيم المعنى .

الرئيس - لا مانع من إبرارة هذا التصحيح .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - جاء في الصفحة الثامنة من محضر الجلسة السابقة بعد أن قام حضرة الشيخ المحترم قلبنى فهمى باشا بتقيد على مراقبة البعثات كلام على لسان دولة الرئيس هذا نصه :

"لقد قال حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية إن وزارة الداخلية ستضع بائناقتها مع وزارة المعارف الصومية قواعد هذه المراقبة وتعرضها على مجلس الوزراء" .

ولما راجعت أقوال سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية المنجبة في المحضر المذكور لم أجده فيها شيئا مما ذكره دولة الرئيس . ويمكن لحضراتكم مراجعة ذلك في المحضر .

لقد قال سعادته إنه مستوضع قواعد بالاتفاق بين وزارتي الداخلية والمعارف بشأن الإحفاء من الامتحان ولكنه لم يذكر أن تلك القواعد ستكون خاصة بمراقبة البعثات لأن هذا من اختصاص وزارة المعارف ولا شأن لوزارة الداخلية فيه . وفي هذه الحالة يكون قد نسب لسعادة الدكتور محمد شاهين باشا قول لم يرد على لسانه .

الرئيس - لقد اطلع سعادة الدكتور محمد شاهين باشا على المحضر ووافق على أقواله التي جاءت فيه . وليس لحضرة الشيخ المحترم أن يمتدح بالنباتة عن شخص آخر .



فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك - لي ملاحظة ثانية . جاء في الصفحة ١٧ من المحضر ردًا على سؤال وجهته لدولة الرئيس قلت فيه " هل يريد دولة الرئيس أن أتكم ؟ " وقد ثبت في المحضر أن دولته أجابني بكلمة " كفى " في حين أن دولة الرئيس قال كلاما غير كلمة " كفى " .

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يذكر نص العبارة التي يريد إثباتها في المحضر تصحيحا لما يقول إنه حصل .

فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك - إن ما حصل أولا هو أن دولة الرئيس قاطعني أثناء كلامي وقال لي دولته " هل هي خاتمة " ، ماورى كفافني " وترتب على ذلك أنني قلت إنني منسحب من الجلسة ولم أجد هذه العبارة مثبتة في المحضر بل استبدل بها كلمة " كفى " .

( ضحك ) .

فالمحضر هنا ليس لمكا لأحد كما قلت بل هو ملك المجلس يجب أن يلتزم فيه كل ما يقال في المجلس والعضو منا يتسلل الأمة فإذا ما لحته أية إهانة فكأنها لحقت المجلس كله وبالتالي لحقت الأمة في مجموعها .

( ضجة ) .

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - نحن في مبدد التصديق على المحضر فإذا كانت لحقة الشيخ المحترم ملاحظة على ما هو وارد فيه فيمكنه أن يطلب إثبات عبارته غير متافهة .

فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك - أطلب أنت يثبت في المحضر ما حصل بالضبط وأذكر أن ما حصل هو أن دولة الرئيس قال لي " أنت ماورى كفافني " فيجب إثبات هذه العبارة وأحشد أنها كانت مثبتة واستبدل بها كلمة " كفى " .

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - لا يقبل المكتب أن توجه إليه من حضرة الشيخ المحترم هذه العبارة بحال من الأحوال لما يثبت في المحضر هو ما حصل فعلا في الجلسة .

فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك - هل حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك كان موجودا في الجلسة للذكورة ؟

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - لم أكن حاضرا فيها .

فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك - إذا أقروا أنني سمعت ذلك وهذا هو ما حصل تماما لأن كلمة " كفى " وصلها ما كانت لتنفذني وترتيب عليها التصحيح في الجلسة .

فقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - رئيس المجلس أن يقاطع المحكم إذا ذكر أقراله .

فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك - كون مساعدة الدكتور محمد شاهين بأنا وفاق على المحضر أول ما يوافق عليه لإعتماده تصحيح وقائع فيه لأنه ملك المجلس وله وحده حق إجراء كل تصحيح فيه .

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - لقد ورد في آخر الأمر الأول من الصفحة التاسعة على لسان مساعدة الدكتور محمد شاهين بأنا العبارة الآتية : " لاخوف على مصلحة المرضى لأننا قلنا إن هؤلاء الطلبة يغفون من الامتحان تحت قيود مستضاه وزارة المعارف المئوية بالافتراق مع وزارة الداخلية ويصدق عليها مجلس الوزراء ، وفي هذا أكبر ضمان لمصلحة المرضى ويمكن لحضراتكم أن تستيرا القيود التي ترونها في هذا الشأن " . هذا ما قاله مساعدة الدكتور محمد شاهين بأنا .

فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك - هذه الملاحظة التي ذكرها مساعدة الدكتور محمد شاهين بأنا ، ليست خاصة بمراقبة البعثات بل هي خاصة بالأعضاء من الامتحان .

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - قيد مراقبة البعثات في الخارج من بين القيود التي مستضاه وزارة الداخلية بالافتراق مع وزارة المعارف للاضفاء .

فقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - يرى المكتب أن ملاحظة حضرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك غير مقبولة لأن المسألة كما ترونها حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك من أن القيود التي مستضاه للأعضاء من الامتحان تشمل قيد مراقبة البعثات في الخارج بلا شك ولا يرى على كل حال المجلس .

فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك - المسألة واضحة جدا فانه يؤخذ من أقوال مساعدة الدكتور محمد شاهين بأنا أن اشتراك وزارة الداخلية مع وزارة المعارف ينصب على وضع قيود الإضفاء فقط من الامتحان وليست خاصة بمراقبة البعثات في الخارج .

فقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - إن الوزارة لا تفي الطالب من الامتحان إلا بقبول كثرية من بينها شرط مراقبة البعثات في الخارج .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم بعد ذلك على محضر الجلسة السابقة ؟

فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك - أنا لم أتم من كلامي بعد .

الرئيس - أنا أتمك من الكلام لذا لم تكن لديك ملاحظة أخرى .

فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك - لي ملاحظة أخرى . هناك نظام داخل المجلس يحدد للرئيس حق والعضو حق ، فالسادة ٢٧ من قانون النظام الداخلي البرلمان تقول بعدم مقاطعة العضو مطلقا ما دام يتكلم ، لأنه متى سمع له بالكلام فيجب أن يتم كلامه ليستطيع أداء واجبه باختياره قابلا من الأمة .

الرئيس - هل اتقيت من إبداء ملاحظتك ؟

## ٣ - مشروع قانون

مادة من مجلس النواب بإعتاد إنشاء ثخان جبل الأولياء - إحالة إلى لجنة الأشغال منضاه إليها عشر حضرا من حضرات الشيوخ المحترمين

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور  
وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣ و ٢٢ فبراير ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة مشروع إنشاء ثخان جبل الأولياء عن المرسوم بمشروع قانون بإعتاد إنشاء ثخان جبل الأولياء - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالتصرف بأن أرسل مع هذا المذكرة - مشروع القانون - وقرر اللجنة ومحاضر الجلسات المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .  
وفضولوا دوركم بقبول عظيم الاحترام »

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٢٤ مايو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأشغال . هل أن يضم إليها حضرات الشيوخ المحترمين الذين عرض أصحابهم على حضراتكم . وهم : تقيي نصي باشا ، حبيب دوس بك ، محمود أبو النصر بك ، اندوار نصيري بك ، إبراهيم راتب بك .

محضر الشيوخ المحترمين محمد خنيد بك - لا بد أن يكون اختيار حضرات الشيوخ المحترمين بالانتخاب .

محضر الشيوخ المحترمين اندوار محمود عزمي باشا - لا بد أن يكون الاختيار بالانتخاب . ولا توافق على هذه الطريقة المروضة .

محضر الشيوخ المحترمين محمد خنيد بك - أطلب تأييد لجنة خاصة بالنظر في هذا المشروع .

محضر الشيوخ المحترمين محمد توفيق رفعت بك - أطلب ضم عدد كاف إلى لجنة الأشغال . وأن يكون عشرة على الأقل ليكون مثل عدد هذه اللجنة .

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم ضم عشرة أعضاء إلى لجنة الأشغال . وقد عرضنا على حضراتكم خمسة أعضاء فاختاروا حضراتكم خمسة آخرين .

محضر الشيوخ المحترمين عباس حوسه بك - أطلب أن يضم إليهم حضرة الشيخ المحترم رئيس لجنة المالية .

محضر الشيوخ المحترمين عبد العظيم ابراهيم بك - لا يصح أن تكون المسائل المتعلقة بتصحيح الضرر - كما قال حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - محل مناقشة والقانون صريح في أن الضرر الذي يلاحظ شيئا على المضرر يبدى ولاكتسب أن يتداول في ذلك وإذا تذكر أن الملاحقة في محلها أبدى رأيه فيها وإذا تيسر له أنها في غير محلها ولم يفتنع صاحب الشأن يمرض الأمر على المجلس ليتقرر ما يراه .

أما أن يقضى المجلس وقتا طويلا في مناقشة مثل هذه الملاحظات فإن في ذلك مضية الوقت وتزعجوا بنا من مهمتنا .

محضر الشيوخ المحترمين محمد خنيد بك - أرجو أن يتلو حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك المادة التي يرتكز عليها في رده .

محضر الشيوخ المحترمين إبراهيم راتب بك - نصت المادة ٢٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ...

محضر الشيوخ المحترمين عبد العظيم ابراهيم بك - الرئيس في غير حاجة لتقرير عمله .

محضر الشيوخ المحترمين إبراهيم راتب بك - نصت المادة ٢٨ من قانون :

« إذا بدأ الرئيس أن اقتراح أو مشروع قرار ليس من اختصاص المجلس فهو صاحبه من الكلام فيه فانما لم يمثل بت المجلس في مسألة الاختصاص » .

وكذلك نصت المادة ٢٩ من قانون :

« إذا لوحظ من أحد الأعضاء الإعادة والتكرار فيما أبداه هو أو غيره من الأقوال أو الخروج من الموضوع المطروح للبحث فلهذا أن يفتت نظره إلى ذلك . وإذا عاد التكرار في ذلك الموضوع يمينه بعد ثلث نظره مرتين إلى ما أخذ عليه من التكرار أو الخروج منه الرئيس من الكلام في ذلك الموضوع بقية الجلسة . فإذا اعتدى المتكلم على منعه رجع الرئيس إلى رأى المجلس ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة » .

( أصوات : لا ضرورة لكل هذا ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على محضر الجلسة السابعة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابعة ؟

**مقرر السج المحترم حسين واصف باشا** - ضم خمسة من حضرات الأعضاء إلى لجنة الأشغال لا يكفي . وأقترح أن يكونوا عشرة .

**الرئيس** - اختاروا حضراتكم خمسة آخرين .

**مقرر السج المحترم الدكتور مرسى محمود افندي** - اختيار خمسة آخرين كثير . ويجب أن نتم بمحضرات المهندسين .

**مقرر السج المحترم افندي موسى فؤاد باشا** - المجلس غير راض عن اختيار خمسة الأعضاء الذين زعمهم المكتب . ويطلب أن يتخبط هو عشرة الأعضاء جميعا .

**مقرر السج المحترم أحمد طه باشا** - أقترح أن يضم إلى اللجنة حضراتا الشيوخ المحترمين اللواء عبد الحميد فريد باشا . والفريق موسى فؤاد باشا لأنهما من الضباط النظام الذين لقنوا وقتا طويلا في السودان .

**الرئيس** - إذا تعرض حضرتكما . فيجب اختيار ثلاثة آخرين .

**مقرر السج المحترم أحمد امين باشا** - أقترح أن يضم إلى اللجنة حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا .  
( أصوات : وحضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا ) .

**مقرر السج المحترم أحمد طه باشا** - وأقترح كذلك أن يضم إليهم حضراتا الشيوخ المحترمين اللواء صادق يحيى باشا . واللواء عل أحد باشا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم حل ضم من زعمهم حضرات الأعضاء إلى لجنة الأشغال أيضا ؟

**مقرر السج المحترم محمد غنيم بك** - أذا أمارض .

**الرئيس** - فليتضر حضرة الشيخ المحترم أليس لك إلا المعارضة !

**مقرر السج المحترم علي قنبر باشا** - أقترح أن يضم إليهم أيضا حضرة الشيخ المحترم محمد عبد حيد باشا فانه مهندس فيد الكفاية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

**مقرر السج المحترم مرسى مبرى بك** - إن تشكيل لجنة مهمة كهذه اللجنة لا يمكن أن يكون بالطريقة التي رسمت هذه اللجنة .

لا يتناول الحال في بحث مشروع القانون المروض علينا من أن يقال إلى إحدى بلان المجلس التي تشكلت طبقا لنصوص قانون النظام الداخلي . فاقبعت اقتبا سريا . أو أن تشكل له لجنة خاصة .

**الرئيس** - رئيس لجنة المالية حضرة الشيخ المحترم يوسف طرادى باشا عضو في لجنة الأشغال . ومن أعضائها أيضا حضرات الشيوخ المحترمين عبد الحميد سليمان باشا . حسين واصف باشا . اسماعيل سرى باشا .

**مقرر السج المحترم ابليس حوصه بك** - أطلب أن يضم إليهم أيضا حضراتا الشيوخ المحترمين أحمد طه باشا . ونجده المظلي وكلا المجلس .

**الرئيس** - رئيس لجنة الأشغال حضرة الشيخ المحترم اسماعيل سرى باشا . فلواخترا أحد أو اثنين اثنين أن تكون الراسة له بحكم نص قانون النظام الداخلي للبلدان .

**مقرر السج المحترم علي قنبر باشا** - أقترح أنه يجوز لجنة الأشغال أن تضم إليها من تريد من حضرات أعضاء المجلس .

**الرئيس** - إذا أراد أحد من حضراتكم أن يرفع عضوا لهذه اللجنة فليفضل يبرز ذلك على المجلس .

**مقرر السج المحترم الدكتور مرسى محمود افندي** - هذا المشروع خطير جدا . ويحتاج إلى خمسة عشر أساسين . لأنه من جهة في هندسى . ومن جهة أخرى اقتصادية . فيصعب أن اللجنة التي تشكل لبعثه يكون أساسها الأول من المهندسين .

**الرئيس** - المهندسون في المجلس كلهم في لجنة الأشغال .

**مقرر السج المحترم الدكتور مرسى محمود افندي** - وأساسا الثاني من الاقتصاديين أو الذين يقرؤون منهم .

وعلى هذا فاني أطلب أن تشكل لجنة خاصة بطريق الانتخاب . ويكون أيضا من ضمن أعضائها رجال لم دراية بقنون الحرب . وقضوا في السودان مدة طويلة مثل حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا .

فهؤلاء جميعا إذا بجرو للمشروع أمكنهم أن يصفوه بجنا وإفيا .

**مقرر السج المحترم محمد غنيم بك** - لما عرض هذا المشروع على مجلس النواب اقتب له من بين أعضائه لجنة خاصة . فالتى حصل هناك اقتباب للجنة للاختيار لها . فيجب أن يتخبط لجنة كما اقتب مجلس النواب .

**الرئيس** - من لا يوافق من حضراتكم حل ضم خمسة الأعضاء الذين تولت إمامايم إلى لجنة الأشغال فليفضل بالوقوف .

**مقرر السج المحترم محمد غنيم بك** - لا نوافق .

**مقرر السج المحترم اللواء محمود عزمى باشا** - نعم لا نوافق .

ومع هذا فالقائد لا يوافق من حضراتكم على إحالة المشروع إلى لجنة الأشغال مع ضم الأئمة عشر عضوا الذين رغبوا إليها على رأيي .  
( أصوات : موافقون ) .

**الرئيس** - يحال للمشروع إلى لجنة الأشغال مع ضم حضرات الشيخ المقصين إليها وهم : قتيبي فهي باشا . محمود أبو النصر بك . أمداد قصيري بك . إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . اللواء عبد الحميد فريد باشا . الفريق موسى فؤاد باشا . عبد الرحمن رضا باشا . اللواء محمود حمزي باشا . اللواء صادق يحيى باشا . أحمد أحمد حمود باشا . اللواء علي أحمد باشا .

**مقرة الشيخ المحرم حسن صبري بك** - أصرح بأنني غير موافق على هذا ، لأنه يخالف للنظم التي يسير عليها المجلس .

**مقرة الشيخ المحرم محمد غنيم بك** - أنا منظم لرأي حضرة الشيخ المحرم حسن صبري بك .

#### ٤ - سؤال موجه

إلى حضرة صاحب المحال وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحرم عبد الحليم البيل بك من المباحثات الخاصة بالامتيازات الأجنبية في مصر - الإجابة هي

نص السؤال المذكور :

تخضرة صاحب المحال وزير الخارجية

في نوفمبر سنة ١٩٣٧ أعلن المحرم ثروت باشا وزير الخارجية ورئيس الحكومة في ذلك أنه توصل بمحادثاته مع ممثل كثير من الدول الكبرى صاحبة الامتيازات إلى إقناعهم بمضار نظم الامتيازات وحولاء المظنون أظهرها استبدالهم لبحث هذا النظام وتعديله بما يتفق مع مصلحة البلاد . وكان في نيته رحمه الله أن يجمع عند تمام الاتفاق على مبدأ التعديل مؤتمرًا دوليًا لوضع الاختلافات والقوانين اللازمة .

فهل لمحال الوزير أن يهتدأ :

١ - عما إذا كانت وزارة الخارجية قد سارت في هذه المباحثات مع ممثل الدول الأجنبية بعد التاريخ المذكور . وما تكون قد وصلت إليه الآن .

٢ - وإن كانت المباحثات قد أهملت من ذلك العهد فهل يبدؤ الوزير باستئنافها أولاً في الوصول إلى النتائج التي كان يتوقعها المحرم ثروت باشا من نيافة وأربع سنوات .  
ولمالمال وإفرا الشكر

٨ مايو ١٩٣٨

عبد الحليم البيل

عضو مجلس الشيوخ

وفي كلتا الحالتين تكون اللجنة التي يحال إليها المشروع متعبة انتقاباً مريباً .

أما الطريقة التي رسمت لاختيار الأعضاء لبحث هذا المشروع فهي طريقة لا تتفق مع قانون النظام الداخلي .

قبل أن ينظر في ترشيح زيد أو عمرو من أعضاء المجلس يجب أن يت أولاً في : هل يحال للمشروع على إحدى بلجان المجلس ؟ أو تشكل له لجنة خاصة ؟ فإذا ما تقرر تشكيل لجنة خاصة فيجب أن تتبع تبصير قانون النظام الداخلي في انتقاب أعضائها .

هذا هو الواجب أن يتبع في هذه المسألة وهذا هو رأيي .

**الرئيس** - قد عرضت من مبدأ الأمر على المجلس أن يحال للمشروع إلى لجنة الأشغال . وأن يعرض إليها خمسة من حضرات الأعضاء ذكركم بأسمائهم . ثم زيد على هؤلاء الخمسة خمسة من حضراتكم بناء على ترشيحكم . فهل توافقون على ذلك ؟

**مقرة الشيخ المحرم إبراهيم راتب بك** - من حيث إنش الموضوع المعروض علينا من الأهمية يمكن . ومن حيث أن امتيازات اللجان مصرية . فأتوقع أن تجتمع اللجنة التي تشكل الآن في هذه القاعة . وأن يسمح لكل عضو بأن يحضر اجتماعاتها . ويتناقش فيها كأنه عضو منها على ألا يكون لغير أعضائها رأي مسند حين أخذ الآراء .

أرجو المراقبة على هذا الاقتراح .

( ضجة ) .

اجتماعات اللجان مصرية ولكل عضو حق الحضور في جلساتها دون أن يشترك في المناقشة أو أن يبدى أية ملاحظة فلا بد من أخذ قرار على أنه يجوز المناقشة للأعضاء الذين يحضرون اجتماعاتها .

أقول ذلك واقترعه ليكون الأمر على منوال ما اتهمه مجلس النواب . فإنه كانت تلح في اجتماعاتها هناك المناقشات لغير أعضائها .

**الرئيس** - بعد هذا حل توافقون حضراتكم على ضم الأسماء التي ذكرت إلى اللجنة ؟

( أصوات : لا ، لا ) .

**مقرة الشيخ المحرم حسن صبري بك** - المناقشة في الموضوع لم تنته . ولم تنته على تقرير المبدأ . والترشيح لجنة سابق لاوانه . ويجب أن نحصل أولاً من المجلس على قرار : هل يحال للمشروع إلى لجنة من بلجانه . أم إلى لجنة خاصة ؟ هذا هو الترتيب الطبيعي الذي يجب أن تسير عليه .

**الرئيس** - لقد رخص حضراتكم خمسة من يتكلم لينضموا إلى لجنة الأشغال مع خمسة الذين عرض المكتب أمر ترشيحهم . ألا يكون في ذلك موافقة من حضراتكم بإحالة المشروع إلى لجنة الأشغال ؟

## ٥ - مشروع القانون

اتصال بطرح البحر واكمه - تقريرة المختارة (١) - قرار المجلس على  
الشرع على وجه الاستعجال - إقراره

(المقرر حصة الشيخ المزمع به العلم على يد)

على كتابان من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصهما :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

تتشرف بأن تخبر دولتك أننا انتدبنا صاحب العزة خليل محمود الفلكي بك  
وكيل وزارة المالية وعبد الحمادي محمد بك مدير عام إدارة الأموال المقررة  
لحضور جلسات مجلس الشيخ التي سينظر فيها تقرير لجنة الحفانية من  
مشروع القانون اتصال بطرح البحر واكمه .

وتفضلوا دولتك بقبول لائق الاحترام ما

رئيس مجلس الوزراء

٢٥ مايو سنة ١٩٣٢

اسماعيل صدق

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

إحاطا بطلبتنا رقم ٦٥ بتاريخ اليوم نتشرف بأن نخبر دولتك أننا انتدبنا  
أيضا حضرة صاحب العزة محمود حسن بك المستشار الملكي لحضور جلسات  
مجلس الشيخ التي سينظر فيها تقرير لجنة الحفانية من مشروع القانون اتصال  
بطرح البحر واكمه .

وتفضلوا دولتك بقبول لائق الاحترام ما

رئيس مجلس الوزراء

٢٥ مايو سنة ١٩٣٢

اسماعيل صدق

(حضر حضرات أصحاب العزة خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية  
وعبد الحمادي محمد بك مدير عام إدارة الأموال المقررة ومحمود حسن بك  
المستشار الملكي) .

مقرر الشيخ المزمع بقرب ياولي عليه بك - قضى المائدة ٤٨ من  
المرسوم بقانون اتصال بالنظام الباطل البرلمان بتوزيع تقرير اللجنة على  
أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة للناقشة فيه بخان وأربعين ساعة على الأقل.  
لكن هذا التقرير ورن قبل الجلسة بأقل من ٤٨ ساعة .

مقرر صاحب العزة خليل محمود الفلكي بك (وكيل وزارة المالية) -  
وزارة المالية ترجو أن يكون بحث مشروع هذا القانون في أقرب وقت  
ممكن وعلى وجه الاستعجال .

مقرر صاحب المعالي عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) - على إثر  
ما جاء في خطاب العرش الذي تلى في جلسة افتتاح البرلمان في ١٧ نوفمبر  
سنة ١٩٣٢ وهو ما نرجو أن حضرته الشيخ المزمع به أشار إليه في صدر  
سواله . وجهت وزارة الخارجية إلى الدول ذوات الامتياز مذكرة في ٢٥  
ديسمبر سنة ١٩٣٢ بطلب الموافقة على إدخال بعض تعديلات على نظام  
الفضاء المختلط واختصاصه ترمي إلى توسيع هذا الاختصاص بحيث يتناول  
طائفة من الجمع مثل جرائم الاحتيال بالخدمات وبعض الجرائم المنسقة بالأدب  
العامة والغش التجاري . واقتراح عليها في حالة ما إذا كانت هناك ملاحظات  
من لدنها ما قد تقرر مبدئيا إليه بحيث هذه الملاحظات .

وتلقت الوزارة إجابات الدول . فالبحر أبدى ملاحظات وقبل بدأ  
عقد المؤتمر والبعث اقتراح الاتفاق بالمفاوضة المباشرة . وطلب التوقف على  
إيضاحات . والبعث احتفظ برأيه النهائي في أمر المفاوضة المشتركة .  
والبحر علق موافقته على موافقة البعض الآخر . وجاءت هذه الإجابات  
مستسلسلة وأجرها تاريخه ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢ .

تعاينت في هذه الأثناء الحكومات المختلفة واتجهت النظر بمناسبة المفاوضات  
في وضع معاهدة بين إنجلترا ومصر على تسوية مسألة الامتيازات في جملة  
على أسس جديدة ولم ترضوه مع انضاج العمل في التسوية الكلية لفضي  
في معالجة المسائل الجزئية تطرحت جانباً فكرة المؤتمر التي سببت الإثارة  
إليها .

والى آخرها إلى ما أجبت به على مثل هذا السؤال في مجلس النواب  
بجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ وأكرر ما قلته من أن الحكومة تقدر أهمية  
موضوع الامتيازات الأجنبية وعلم ملامتها لحالة الحاضرة بمصر وأنها طازمة  
على معالجة الموضوع متى حانت الفرصة المناسبة وهي ترجو أن تكون قريبة  
بما يحقق الأمان الوطنية ويؤمن المصالح للمشروعة للأجانب .

(تصديق) .

مقرر الشيخ المزمع عبد العظيم الديلى بك - هل معنى هذا أن هناك  
ارتباطا بين المفاوضات في الامتيازات الأجنبية والمفاوضة في المسألة المصرية ؟

مقرر صاحب المعالي عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) - هذا  
ما حصل .

مقرر الشيخ المزمع عبد العظيم الديلى بك - إلى أسأل عن نتيجة أتم .

(أنصرف حضرات أصحاب المعالي والسعادة عبد الفتاح يحيى باشا وزير  
الخارجية وأحمد على باشا وزير الأوقاف وأبراهيم فهمى كريم باشا وزير  
الاشغال العمومية) .

**الرئيس** - سبق أن وزع على حضراتكم تقرير عن هذا المشروع من زمن بعيد . فهل توافقون حضراتكم على أن ينظر مشروع هذا القانون في هذه الجلسة وعلى وجه الاستعجال ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس نظر مشروع هذا القانون في هذه الجلسة وعلى وجه الاستعجال .

(انصرف حضرة صاحب المثلل على ماهر باشا وزير الحفانية وحضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الحربية) .

على مشروع القانون (١) .

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون ؟

**مفكرة الشيخ المرمم حسن صبري بك** - أوجو حضرة المقرر أن يوضح لنا المقصود من العبارة التي أضيفت إلى المادة الثانية .

كان نص المادة الثانية " كل طرح يمر يكون ملكاً للدولة " . هذه هي المادة الأصلية التي ثارت بشأنها المناقشات ...

**القرار** - لقد أضيف إليها عبارة " طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون " .

**مفكرة الشيخ المرمم حسن صبري بك** - أغفل التقرير للمبررات التي جندت بالجنة إلى هذه الاضافة فأريد أن أسمع من حضرة المقرر المقصود منها .

**القرار** - الواقع أنه في أثناء مناقشة هذا المشروع عرض بعض حضرات أعضاء لجنة الحفانية أن يزداد على النص الأصل " لمادة الثانية عبارة بالمعنى الوارد في المشروع للمعرض الآن . لكن أخطية اللجنة في هذا الوقت رأيت التصديق المقترح من محصيل الحاصل لأن القانون بين في المواد التالية لمادة المذكورة - وهي الجزء الأساسي لهذا المشروع - طريقة التوزيع . لكن اللجنة رجعت - بعد أن اتصلت بالجنة الاستشارية التشريعية - أن من الأفضل للصياغة فقط - لا للزيادة أو النقص - أن تصاف عبارة " طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون " للمادة الثانية .

فأذا كان حضرة الشيخ المرمم حسن صبري بك يعتبر أن هذه الزيادة قد أضافت في أغراضه وأن اعتراضه أصبح لاجل له الآن فمن ولاء على اتفاق .

**مفكرة الشيخ المرمم حسن صبري بك** - الذي أراه أن هذه الزيادة هي زيادة في العميم . وإلى أرحب بهذه الزيادة وأشكر من فكر فيها ومن وضعها ومن زادها .

الواقع أن الاقتراح الذي ترتبت عليه المناقشات وأجل المشروع بسببه إلى لجنة الحفانية هو أن قلت إن الحكم بأن كل طرح يمر ملكاً للدولة هو حكم على إطلاقه غير صحيح ، واقترحت أن كل طرح يمر زاد على أكل يمر يكون ملكاً للدولة . فإنا أظن الآن أن هذه الزيادة التي أدخلت على المادة المذكورة تسمى عبارة " كل طرح يمر زاد على أكل يمر يكون ملكاً للدولة " .

إن هذه الزيادة لا يمكن أن تكون وضعت من لجنة الحفانية أو اللجنة الاستشارية التشريعية مثلاً .

تنص المادة الثانية على أن " كل طرح يمر يكون من أملاك الدولة طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون " . والشروط المبينة في القانون صريحة في أن ما لا يوزع من طرح البحر هو الذي يكون ملكاً للدولة . وما يوزع من الطرح يقابل ما آكله البحر فالواقع أن هذا يساوي " كل طرح يمر زاد على أكل يمر يكون ملكاً للدولة " .

المادة صريحة بأن الملكية تكون طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون والأحكام صريحة في هذا .

بناء على ذلك أرى - مع هذا التفسير - أن المادة الثانية وفيت الفرض المطلوب .

يق - بعد هذا - الاعتراض الذي استجبهت وكنت استجبهت لعل ولكن الحكومة ظلت صامتة فقد أردت - ونحن في لجنة المالية - أن تأخذ منها كلمة تدل على أنه إذا ما خالف وزير المالية أحكام هذا القانون أمكن رفع دعوى التعويض ضد الحكومة . لا أقول دعوى الملكية لأن اللجنة السعيدية قاطعة بأن التوزيع من اختصاص السلطة التنفيذية وأن مخالفة وزارة المالية للجنة السعيدية وبالتالي لهذا القانون تجيز رفع دعوى التعويض .

مجزؤاً ولم نستطع الحصول على هذا التصريح .

لقد نهضت أن للفرض الحقيق من النص في المشروع الأول على أن قرار الوزير نهائي هو مع دعوى التعويض . أما الآن فيفسر كل السرور أن لجنة الحفانية صرحوا بغيرها - وإن كنت أختلف في ثلاث قط سأنكم هنا - وأخذت من الحكومة تصريحاً بأن هذا لا يمنع من طلب التعويض ، إذ أن انتفى السبب الجدي الذي كنت لأجله أطرح في العبيبة التي كانت موضوعه لهذا الجدل وأصبح المبدأ العام لهذا القانون مقبولاً ويسمع أن تنقل إلى مناقشة باقي المواد .

حل أن عكس لجنة الحفانية ولجنة الاستشارية التشريعية على العناية التي بحثت بها الاعتراضات فوصلت إلى المشروع المعروض الآن ، لا يعني من أن أختلف لجنة الحفانية فيما جاء بتقريرها تحت عنوان (أولاً) ، (ثانياً) ونحت رقم (٢) (ب) .

في الواقع أن هذه المخالفة لا أهمية لها الآن بعد أن وصلنا إلى ما أردنا .

من أجل هذا عرضت على حضرات زملأى لجنة الحفانية زيادة عبارة "على الوجه المبني بهذا القانون" فاتفقنا أن مع حضرته على أن الملكية هي للحكومة كما كانت في بادئ الأمر .

**فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - أنا لم أتل هذا مطلقاً وحضره الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك أن يفهم كما يشاء .

**فقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - لا يستطيع حضرته أن يفرج من هذا . هي ملكية الحكومة ولا كلام .

مواد القانون اليوم ليست هي التي كانت في المشروع فقد حذرت وزييت وزيد فيها ما زيد . فالقانون اليوم أخذ وضماً وشكلاً آخر .

**القرار** - أرى أن يتكلم حضرة الشيخ المحترم في الجوهري .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الله مسك بك** - كان في الشرف أن أضع مذكرة في هذا الموضوع قلّمتها إلى لجنة الحفانية ولكن من الأسف لم تمن بالإشارة إليها في تقريرها .

**فقرة الشيخ المحترم أحمد طه بك** - لقد أخذت اللجنة بما جاء فيها خاصة برفع الضرائب .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الله مسك بك** - قلت في هذه المذكرة إلى لا أوافق على ما قاله حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك من أن الحكومة لا تملك من الطرح إلا ما زاد على كل البحر لأن الحكومة تقتضي الالتماسية السلبية مالكة لطرح البحر وإنما أشارت هذه الالتماسية إلى أن كل البحر من أرضهم لم الحق في أخذ تمويش من الطرح، والحكومة هي التي تتولى توزيع الطرح وفي هذا إلزام للحكومة بتوزيعهم .

ولكن هذا لا يمنع مطلقاً من أن تكون الحكومة هي المالكة للطرح وهذا الطرح له شروط منها أن يثبت بعض الوقت وأن يكون قريباً من البلد وأن تتولى الحكومة توزيعه توزيعاً مناسباً ولا يعد من كل البحر من أرضه مالكا لما يخصصه من الطرح إلا بعد تسلمه .

وللقاعدة أن الطرح لغاية توزيعه يتبع من الأراضي التي لا مالك لها فهو إذن ملك للحكومة حتى تقوم بتوزيعه وغاية الأمر أن الحكومة ملزمة بالتوزيع .

**فقرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك** - في طرح البحر نوعان نوع متصل ونوع منفصل فلتصل بأرض الأهل يجب أن يوفى منه ما نقص من أراضيهم وأن ينص بصريح العبارة على ذلك في القانون .

**القرار** - إذا كان حضرة الشيخ المحترم محمد رشيد بك اقتراحات معينة فلتقدم كتاباً .

أكتفى بدم الشرح لأننا في الواقع قد اتينا إلى ما أردنا وانخفا على أن مخالفة هذا القانون تستلزم رفع دعوى التمييز وأنت المحظور الذي كان موجوداً من أن التصرف الجبان في أموال الدولة لا يكون إلا باذن سابق قد اتفقنا وتلفق بالتفسير الذي فسرت به الإضافة التي جاءت بالمادة الثانية، يعني أن ملك الدولة أصبح يقتضي مشروع هذا القانون هو الجزء من طرح البحر الذي لا يوزع، ولذلك فالمحظور الذي كان موجوداً فيما يتعلق بنص الدستور قد ألغى .

وبناء على ذلك يمكن أن نقتل إلى مناقشة المواد .

**فقرة الشيخ المحترم أحمد طه بك** - كذلك أضافت اللجنة التاريخ المجري .

**فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - أما فيما يتعلق بالتاريخ المجري فقد ورد بتقرير لجنة الحفانية أنها زادت التاريخ المجري للألتماس الألمان تمسحاً مع المنتج في ما تمصدره الحكومة المصرية من القوانين .

وأنا أخالف اللجنة في هذا لأن التاريخ المجري في سنة ١٢٧٤ كان هو التاريخ الوحيد .

أفهم أن تحول اللجنة إلى وضعت التاريخ المجري لأنه لم يكن هناك تاريخ مستعمل غيره وأن التاريخ الملبدي هو هذا الذي أضعه بين قوسين تمسحاً مع المنتج في ما تمصدره الحكومة المصرية من القوانين .

**القرار** - لجنة الحفانية لا يعمها في الواقع إلا أن يتفق الجميع على إصدار القانون . أما الفتوى في فهم وفي التقدير فلا يمكن أن يؤثر على الموضوع في شيء وإن كانت الملاحظة الأولى التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك الخاصة بالإضافة في المادة الثانية هي السبب المباشر في تعديل رأيه ، فالتفت نظر حضرته إلى أن مواد القانون هي هي ولم تتغير وكان التذكير مشروطاً بها . ومن كان يطلع على نصوص القانون وهي الأساس في الملكية كان يفهم هذا .

أما فيما يخص بدهوي التمييز فاني أؤكد حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أنني من أول دولة وفي الجلسة التي أحيل فيها مشروع القانون إلى لجنة الحفانية كنت أرى الرأي الذي أشار إليه الآن وقد أتيته في مذكرة قدمتها للجنة وهو مستفاد من القواعد العامة ومن القوانين .

**فقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - لحضرة زميل المحترم حسن صبري بك مزيد الشكر على أن حاد إلى ذلك الرأي الذي سلك موضع موافقة الجميع فيما يخص بمسألة الملكية إذا كنت تهتم حقاً ما قاله اليوم .

هذه الكلمة التي زيدت ، زيدت بعد تفكير من أن الملكية كما تكون مطلقة تكون كذلك مقرونة ببعض الحقوق ، وأن ذلك الاختصاص الذي وجهه في بادئ الأمر حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك كان مدفوعاً إليه بأسباب غير صحيحة فإن تلك الملكية ، ملكية الحكومة ، لا تأبأها القوانين وكل ما هنا لك أنه عند ما يقرن طرح البحر بكل البحر تكون هذه الملكية مقرونة بحقوق الغير .

**مقرر الشيخ القرم محمد غنيم بك** - هذه ملاحظة عامة وأرجو من حضرة الشيخ المحترم أن يبدى أحكامه .

أطلب أن ينص في القانون بصريح العبارة على حفظ حق المالك الذي أكل البحر من أحيائه .

أما النوع المفضل فلا نزاع في ملكية الحكومة له وهي تصرف فيه بالشروط المبينة بالقانون متى نص على ذلك في المشروع المروض فلا اعتراض عليه .

**الرئيس** - هل حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك يوافق على مشروع القانون المروض ؟

**مقرر الشيخ القرم محمد غنيم بك** - أوافق عليه إذا نص فيه صراحة على ما أشرت إليه .

**مقرر الشيخ القرم محمد غنيم بك** - الأصل في التشريع هو أن يحفظ المشرع عند وضع القانون أن يكون واضحا صريحا بحيث يشمل الغامض الذي يعمل على تطبيقه بعيدا من كل لبس أو غموض يمكن أن يصل إلى ذهن الحاميين والمتقاضين .

لأن كل لبس في القانون يقرب عليه إضغاع المتقاضين والحاميين والقضاة في حيرة كما يدعو إلى كثرة القضايا على أمل أن يستفيد منه فريق من المتقاضين .

فأنا الذي أطلب من أول شرط أساسي لسلامة التشريع .

تكلم حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك عن نوعين من الطرح والواقع أنهما نوع واحد ويظهر الأمر قد أشكل على حضرة فقائه أن هناك شيئا اسمه طرح وأترامه طعى ولكل منهما شروط خاصة .

عند ما وضع القانون المدني كان المشرع حريصا بلحاظ نصوصه صريحة في المادة ٢٠ تكلم من طعى البحر وموته .

ونصت المادة ٢١ من القانون المدني على أن الأراضي التي يملؤها البحر بقوة برياته داخلية في أحكام اللاحقة السعيدة فكان واضحا القانون المدني أودعا أن يمتدح كل لبس بين الطعى والطرح وأن يطبقوا الألفاظ السعيدة على كل ما يتعلق بالطرح واستبق كل ما يتعلق بالطعى ليكون خاضعا لأحكام القانون المدني . وهذا هو الذي أريد أن أقوله وأستلفت نظر حضراتكم إلى المادة السادسة من مشروع هذا القانون التي نصها فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أردل المدينة للمادة الواقعة بين البحر وبحور البحر المين جمرائط مصلبة المساحة وبين خليج عموديين يربطان من نهاية حدى الزمام من جهة البحر ويتبين إلى حور البحر .

فقد أريد بهذا النص أن يدخل تحت أحكام هذا القانون كل ما يكون في المنطقة التي تقع بين جسر البحر وبحور البحر . وأستلفت نظر حضراتكم إلى أن طعى النيل الذي يختلف هو أيضا واقع في هذه المنطقة بين جسر

البحرين بحور البحر - إذن حصل خلط، إذ يراد أن يقال إن المنطقة التي تقع بين جسر البحر وبحور البحر تتميز طرعا وتدخل تحت أحكام هذا القانون فما هو إذن الطعى الذي يتكلم عنه القانون المدني ؟

فإذا كانت أحد جانبي البحر تشمل المنطقة من البحر إلى بحور البحر والجنب الآخر تشمل المنطقة من البحر إلى البحر أيضا فتكون جميع المنطقة الواقعة بين البحر وبين بحور البحر داخلية تحت حكم طرح البحر ويكون هناك لبس يؤدي إلى الخلط بين الطعى والطرح وهو ما نريد أن نتلافاه بهذا التشريع وما علينا إلا أن نضيف إلى مشروع هذا القانون نصا بأن الأراضي التي يتحدث من طعى الأنهار تكون داخلية تحت أحكام القانون المدني وبهذا يتضح كل لبس .

**مقرر صاحب امرة محمود الطنكي بك** ( وكيل وزارة المالية ) - مشروع هذا القانون خاص بطرح البحر ولم يتعرض لمسألة الطعى لأن هذه نص عليها القانون المدني .

يتعرض حضرة الشيخ المحترم على طعى بأشياء على نص المادة السادسة الذي يشمل المنطقة المحددة فيها ولكن فاته أن كل ما شمله هذه المادة هو طرح وما عدا ذلك فلم يتعرض له مشروع هذا القانون .

**مقرر الشيخ القرم محمد غنيم بك** - يكفينا هذا التصريح .

**مقرر الشيخ القرم محمد غنيم بك** - تتكلم المادة ٢٠ من القانون المدني على طعى البحر وهو عبارة عما يضاف بمجرى من الطين إلى الأراضي الموجودة على شاطئ البحر ويبرهنه في القانون المدني بالفرنسية .

les alluvions apportées lentement par les fleuves .

وهذا الطعى يضم إلى أملاك أصحاب الأرض المجاورة للبحر وهو في الواقع قليل حصوله في الأراضي المجاورة لبحر النيل ويختلف تماما عن الطرى الذي هو عبارة عن الأراضي التي يتربتها هذا البحر العظيم بقوة برياته ويتقلها من جهة إلى جهة أخرى أو يكون منها جزائر في وسطه وهذا الوصف يختلف اختلافا تاما عن الطعى المشار إليه في المادة ٢٠ من القانون المدني . أما المادة السادسة من مشروع هذا القانون فقد حددت البلاد المجاورة للبحر فيما يخص بتوزيع الطرح وجعلت الحدود من البحر إلى بحور البحر بين خليج عموديين بيد أن من نهاية حدى الزمام من جهة البحر ويتبين إلى بحور البحر .

يتضح من ذلك أن هذه المادة لا علاقة لها بالمرة بموضوع الطعى وإنما تتعلق بموضوع الطرح وتحدد حقوق البلاد المجاورة للبحر في توزيع الطرح .

وبناء على ذلك لا يكون هناك خلط بين الطرح والطعى فيما يخص المادة السادسة المذكورة .

**مقرر الشيخ القرم محمد غنيم بك** - طرح البحر ينشأ من الطعى فليس هناك ما يسمى طعى ولا ما يسمى طرعا كذلك .

( نحية ) .

( أصوات لا ) .



الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت للمادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يصدر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدرًا طرح البحر وراكه وبين تاريخ حدوث كل منهما .

ويشترط إعلان في الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء في عملية المساحة وإيضاح إعلان بذلك في كل قرية بواسطة العملة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوما على الأقل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - لويز المالية أن يصدر قرارا بتخصيص طرح البحر المتصل بمراسي الممادى المقررة أو بمواقع الموارد لمفحة هذه المراسي أو الموارد .  
وإذا أبطل المراسي أو المورد اعتبر هذا الطرح كالطرح الحامض .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - فيما هذا طرح البحر الذي يصدر به القرار المشار إليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذي يظهر في دائرة مدينة مقررة فيها عوائد على الماني والذي يبقى من أملاك الدولة - يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب كل البحر في هذا الزمام بنسبة ماقتلوه .

فإن لم يوجد كل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب المساحة على أصحاب كل البحر في البلدين المجاورين وتكون الأولوية لبلاد في البلد الواقع جوة ودود مياه النيل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - فيما يتماثل بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين البحر ومحو التهر المين بمراكب مصلحة للمساحة وبين خطين عموديين يمتدان من نهاية حدى الزمام من جهة البحر ويستبان إلى محور التهر .

أنا فلاح وأعرف ذلك والعلی الذي يشير إليه حضرة الشيخ المحترم على فهمي إنشا هو الذي تتكون منه الأرض وهذه الأرض إما أن تكون متصلة بالبحر أو منفصلة عنه فتكون جزيرة ولكن لم نسمع أبدا عما يسمى طعما ، وأرجو أن يبين حضرة الشيخ المحترم على فهمي بانها الفرق بين الطعما والطرح .

الرئيس - هذه المسألة منصوص عنها في القانون للدنى .

القرار - إذا لم تكن هناك ملاحظات أخرى فأرجو أن يسمح بالانتقال إلى مناقشة المواد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ولنتقل الآن إلى مناقشة المواد مادة فمادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - يستبدل بالبلدين الثاني عشر والأربع عشر من لائحة الأطنان الصادرة في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ هجرية ( ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ) المواد الآتية :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - كل طرح بحر يكون من أملاك الدولة طبقا للشروط المبينة بأحكام هذا القانون .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود انشرف - في اعتراض على نص هذه المادة فقد جاء فيها أن تلك طرح البحر المحكومة يكون طبقا للشروط المبينة بأحكام هذا القانون وأرى أن كلمة " الشروط " هذه لا لزوم لها معطافا لأنها ستكون متار مشا كل في المستقبل لأن ملكية الحكومة الطرح بمقتضى هذا النص تكون مشروطة والحقيقة أن الطرح ملك لما طبقا لأحكام المينة في القانون وعليه أرى أن تحذف كلمة " الشروط " هذه .

الرئيس - كل الاقتراح بتعديل يراد إدخاله على مادة من مواد مشروع قانون يجب أن يقدم كتابة .

هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - لا يجوز توزيع طرغ البحر إلا إذا بلغ خمس الأكل اللازم تموينه واستمر ستين متاليتين . ومع ذلك يجوز توزيع الطرغ قبل مضي الستين إذا رأت وزارة المالية أنه أصبح ثابتا .

مقرر السج المحترم عبد الله سركه بك - لملاحظة على هذه المادة فقد ملكت جواز توزيع طرغ البحر على شرطين (الأول) أن يبلغ الطرغ خمس الأكل على الأقل (والثاني) أن يستمر الطرغ ستين متاليتين . وأجازت الحكومة المضي في التوزيع رغم أن عدم مضي الستين للثلاثين إذا رأت أن الطرغ أصبح ثابتا وبين من هذا أن القيد الثاني متروك أمره للحكومة بحمل به أولا تحمل حسبنا نراه . أما القيد الأول وهو بلوغ الطرغ خمس الأكل على الأقل فلا أهم له سببا ، فلماذا لا تخول الحكومة التوزيع إذا رأت أن هناك طرغا يستحق التوزيع رغم أن عدم بلوغه خمس الأكل ؟

الرئيس - وضع هذا القيد حتى لا يوزع طرغ البحر إلا إذا بلغت مساحته مقدارا يستحق التوزيع .

المقرر - لاحظ أنه لا يوزع الطرغ إلا إذا بلغ خمس الأكل لأنه قيل أن يصل إلى هذا المقدار يكون صغيرا ولا يستحق التوزيع ولأنه يجب أن يكون التوزيع على وجود مقدار من الطرغ يسمح بالتوزيع .

نحن هنا نشرح وعند التشريع يجب أن نلتزم بالحالات العامة .

مقرر السج المحترم عبد الله سركه بك - إن التشديد بانحس فيه تحكم ويجب أن تترك للحكومة الحرية في أن تتجاوز من هذا القيد إذا رأت أن مقدار الأراضي الناجمة من طرغ البحر - ولو لم يبلغ خمس الأكل - يسمح لها بتوزيعه كما تركت لها الحرية في أن تتجاوز عن القيد الآخر الخاص بمضي مدة الستين من الطرغ إذا رأت عملا تتجاوز .

مقرر صاحب اللجنة عبد الهادي محمد بك ( مدير عام مصلحة الأموال العامة بوزارة المالية ) - عند ما يظهر طرغ البحر ويراد توزيعه على أرباب الأكل يعمل كشف بهذا التوزيع يخصص فيه أرباب الأكل من كل بلد فن أكل منه فندان أو نصف فندان أو جزء من فندان فأصحاب كل هذه الأجزاء يوضعون بسمة ما أكل البحر من أطيائهم - فإذا كان طرغ البحر أقل من خمس الأكل - والمملكة كما تعملون موزعة توزيعا صغيرا وهي أكثر من الملكيات الكبيرة - فقد جعلنا بلوغ الطرغ خمس الأكل شرطا أساسيا للتوزيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ - يجوز أكل البحر من الطرغ الحادث معه أو بعده بشرط ألا يكون قد مضى على الأكل خمس عشرة سنة أو من الطرغ السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرغ أكثر من خمس سنوات .

مقرر السج المحترم عبد الله سركه بك - نصت المادة الثامنة على أن يجوز أكل البحر من الطرغ الحادث معه أو بعده أو من الطرغ السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرغ أكثر من خمس سنوات . فلا أهم لمساخا وضع هذا القيد خصوصا أن المادة السابعة قررت علم جواز توزيع الطرغ إلا إذا استمر ستين متاليتين فتكون النتيجة مع وجود هذا القيد أن يصبح التوزيع ممكنا من أول السنة الثالثة إلى السنة الخامسة من تكوين الطرغ أي لمدة ثلاث سنوات وهي مدة أرى أنها قصيرة .

ومن المستحسن إطالة المدة إلى سبع سنوات ليكون هناك مسع من الوقت لدى أصحاب الشأن لطلب إجراء توزيع الطرغ .

الرئيس - من يريد من حضرات الأعضاء تعديلا في مشروع القانون وجب عليه أن يقدمه كتابة طبقا لقاعدة ٦٤ من قانون النظام الداخلي .

المقرر - ويجب أن يوافق على هذا التعديل عشرة من حضرات الأعضاء .

مقرر السج المحترم أكرم محمد فحسي الرشيد بك - لمساخا نص في صدر هذه المادة على أن يجوز أكل البحر من الطرغ الحادث معه أو بعده ، بشرط ألا يكون مضى على الأكل ١٥ سنة . ثم نصت المادة بعد ذلك في الشطر الثاني منها على ألا يكون مضى على تكوين الطرغ أكثر من خمس سنوات .

ما الحكمة في هذا التفرق بين المديتين ؟

المقرر - هناك طرح يحدث مع الأكل أو بعده . وفي هذه الحالة لصاحب الأكل الذي ضاع من أرضه جزء أن يعرض . والتحقق من ضياع أرضه يستغرق من أكل البحر ، ومن أن الطرغ تكون من أكله . فهذه القرينة يجب أن تقسب له ، ووجب أن تعطى له المدة الكافية وهي ١٥ سنة .

أما الطرغ إذا كان سابقا على الأكل فيستفيد صاحبه هذا الحق بشرط ألا يكون قد مضى على الطرغ أكثر من خمس سنوات ، فاعطاه الأول مدة خمس عشرة سنة هو لجواز أن يكون الطرغ نتيجة ما أكل منه . وفي الثاني لا توجد هذه القرينة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ - طرح البحر الذي لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واضحة اليد عليه يوزع طبقاً لأحكام هذا القانون ولو كان قد مضى على ظهوره قبل الأكل أكثر من خمس سنوات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ - يكون الطرح الموزع أو المبيع خاضعاً لحقوق الارتفاق التي يربطها القانون دون أن يقترب على ذلك أي حق في المطالبة بتوضيح في مقابل هذه الحقوق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٤ - ترفع الضرائب عن الألبان التي يأكلها البحر من تاريخ حدوث الأكل الذي يبين طبقاً لقاعدة الثالثة من هذا القانون .

وتربط على الطرح الذي يوزع أو يبيع الضريبة النهائية لحوضه ابتداء من تسليمه لأصحاب الشأن لأن لم يكن داخل في حوض قتربط عليه ضريبة أقرب الأحواض إليه .

مفكرة الشيخ المحترم رئيس سعادة مدير أفرس - هذه المادة قضت بأن الضرائب ترفع من اليوم الذي أكل فيه البحر أرض المالك .

ولكن قد يتحقق أن الأكل يحصل في شهر أغسطس، ويكون فالأرض زراعية من الحصاد كالقطن والقمص، ويكون مضى عليها في الأرض خمسة شهور أو ستة . فلا يرى من العدالة أن يدفع صاحب هذه الأرض الضريبة عن هذه السنة . فالتحدي تعديل هذه المادة ، بأن ترفع الضرائب من الألبان التي أكلها البحر ابتداء من تاريخ آخر زراعة حصدها المالك قبل أن يأكل البحر أرضه .

مفكرة صاحب المفكرة عبد الرزاق محمد بك (مدير الأموال المقررة بوزارة المالية) - هذا لا يمكن .

المقرر - هل مع حضرة الشيخ المحترم عشرة من حضرات الأعضاء يوافقونه على اقتراحه طبقاً لتصوص قانون النظام الداخلي ؟ .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فخرت راضي بك - اشترطت معنى خمس عشرة سنة لأنها هي السنة المقررة في القانون المدني ل سقوط الحق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثامنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثامنة ؟

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ - خلافاً للأحكام السابقة ينحصر طرح البحر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لم يرض صاحب هذه الأرض بقدر ما قلده .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ - يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائياً لا يجوز المعارضة فيه . ويصدر القرار في خلال السنة الأشهر التالية لإعداد المصنف بالمادة السابعة على الأكثر ويكون سنة ذلك وله قوة المصد الزمى ويشترط به تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٦ - إذا لم يوزع الطرح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لعدم وجود أكل يلزم تمويهه لوزارة المالية بعد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن تعرضه للبيع طبقاً لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوالى لملك الأراضي المتصلة به فملكك في البلد أو المدينة التي ظهر الطرح بزمامها فملكك في البلدان المجاورة .

وينسقط هذا الحق إذا لم يستعمل في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إطلافاً بالبرقية الرسمية بمرض الطرح للبيع . على

أن تلصق صورة منه في كل قرية بواسطة العمدة في الأسبوع التالي للنشر بالبرقية الرسمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك** - القراءات تكون ثلاث مرات حتى ينص القانون . ولما بصفتي الاستقبال أن يختصر الزمن الذي يفصل بينها . هذه ملاحظتي ولا بد من اثباتها في المحضر وهذا حتى .

**مقرر الشيخ المحرم حبيب دوس بك** - نصت المادة الرابعة والسبعون من قانون النظام الداخلي على ما يأتي :

" إذا قرر المجلس استعمال النظر حادثة الموايد التي تباشر فيها الجنبات المشروع أو الاقتراح . ويجوز أيضاً للمجلس أن يختصر موايد الاجراءات وأوضاعها " .

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك** - لا يمكن أن تكون كلمة الأوضاع متعلقة بالقرارات التي نص عليها القانون . وكل ما يمكن أن يفهم منها أن تختصر الأيام الثمانية التي نص القانون على أن تكون بين كل قراءة وأخرى إلى أيام أقل أو ساعات أو دقائق . كما يشاء المجلس . فالأوضاع لا يمكن أن يكون المقصود منها القراءات .

**المقرر** - ما معنى كلمة الأوضاع إذن المنصوص عليها في المادة ٧٤ من قانون النظام الداخلي .

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك** - عدم فهم كلمة الأوضاع لا يمكن أن يقترب عليه هو النص الصريح الخاص بأن كل قانون يزيد على مادة بقراً ثلاث مرات .

**المقرر** - لا يمكن أن تفهم من كلمة الأوضاع إلا القراءات الثلاث .

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك** - عدم فهمنا لكلمة الأوضاع ليس معناه أننا نلغي على النص الخاص بالقراءات الثلاث .

**مقرر الشيخ المحرم حبيب دوس بك** - نصت المادة الثانية والستون من قانون النظام الداخلي البطلان على ما يأتي :

تتولا يجوز في غير حالات الاستقبال أن يقرر نهائياً على مشروع قانون إلا بعد المداولة فيه مرتين يفصل ما بينها مدة لا تقل من ثمانية أيام كما يفصل ما بين المداولة الثانية والاقتراح النهائي مدة لا تقل كذلك من ثمانية أيام " .

ومضى هذا أن المداورات الثلاث التي هي القراءات الثلاث إنما تكون في غير حالات الاستقبال .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على أخذ الرأي الآن على اقتراح هذا القانون بما دتم قد قررتم نظره على وجه الاستقبال ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ المحرم حسين سعد الله موهوب النعري** - استمع إلى حضراتكم بأن أشرح المسألة . إن إقرار مشروع القانون كما هو موضوع يؤدي إلى أن يبلغ المالك ضريبة عن نصف عام تقريباً بلا مبرور . فلما ابتدأ في الزراعة من مارس مثلاً واكل البحر الأرض في شهر أغسطس فانه يدفع ضريبة عن هذه المدة . وأنا أقترح معافاته من هذه الضريبة ما دلم البحر أكل الأرض بما عليها ولم يحصل منها شيئاً وهذا يتفق والملائمة .

**مقرر الشيخ المحرم الفراء عبد المجيد فرسر بك** - الحصول بنسج مادة قبل حصول الأكل .

**الرئيس** - تفضي المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي بأن كل اقتراح بتعديل يجب أن يقدم كتابة . ويوافق عليه بعد أن يشرحه واضحه عشرة من حضرات الأعضاء . فهل هناك من وافق حضرة الشيخ المحترم على اقتراحه هذا ؟

( لم يوافق أحد ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة .

ليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ - كل وزير المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويوصل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أما بأن يصح هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينتد كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة .

**الرئيس** - بناء على قرار المجلس نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستقبال تأخذ الرأي عليه الآن بطريق المناقشة بالاسم .

**مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك** - صفة الاستقبال يجوز فقط اقتصار الموايد المقررة في قانون النظام الداخلي . ولكن يجب أن يقرأ المشروع لرة الثالثة .

**المقرر** - صفة الاستقبال يجوز اختصار الأوضاع أيضاً .

( حضر حضرة صاحب المحلى على ملهى يشاء وزير الجبانية ) .

**مقبرة الشيخ المرحوم عيب روس بك** - ليد حضرة الشيخ المرحوم سبب امتناعه فقط .

**مقبرة الشيخ المرحوم محمد غني بك** - طريق الاستمجال يحصل حين تقديم الطلب من الحكومة .

**مقبرة الشيخ المرحوم يوسف قطاوي باشا** - سبب امتناع هو لعدم تلاوة مشروع القانون لمرّة الثالثة .

**الرئيس** - يحذر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بالأغلبية.

**مقبرة الشيخ المرحوم حسن صبري بك** - لقد بينت الأسباب التي استندت إليها في مخالفتي رأي الأغلبية كتابة<sup>(١)</sup> فأطلب إثباتها في المحضر .

**الرئيس** - تثبت هذه الأسباب في المحضر .

( رفضت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة الخمسين مساءً وأعيدت في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً ) .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتناء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي .

حدد الأصوات التي أحيطت ... .. ٩٦

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٤

الموافقون ... .. ٩٥<sup>(١)</sup>

غير الموافقين ... .. ١<sup>(٢)</sup>

وامتنع اثنان<sup>(٣)</sup>

**الرئيس** - ليد حضرة الشيخين المحترمين محمد غنيته بك ويوسف قطاوي باشا أسباب امتناعهما .

**مقبرة الشيخ المرحوم محمد غنيته بك** - سبب امتناعي هو أنني طلبت الكلمة قبل أخذ الرأي فلم تعط لي . وقد كنت أريد أن أعارض في مسألة الاستمجال .

والسادة ٧٣ ...

(١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم رجيح باشا . أحمد السنباري بك . أحمد ذوالفقار باشا . أحمد زوي باشا . أحمد طالت باشا . أحمد مرغان باشا . الدكتور أحمد فهمي الزبيدي بك . أدهار صبري بك . اسماعيل صبري باشا . الهاس عوض بك .

بريس حنا باشا .

برجس زافري باشا .

حافظ الفتاحي بك . حاتم جعفر أفندي . حبيب فوس بك . حسن رشوان حامدي بك . حسن سعيد باشا . حسن علي جازي بك . حسن معلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين راسف باشا . الشيخ حسين والي .

الدكتور زكريا خنار الجبري أفندي .

سلطان ممان أباظه بك .

شفيق سيد الله صلاحه أفندي .

صالح حسن باشا .

طلعتان سيد احمد بك .

الشيخ عبد الباقى حارس بدان . عبد السلام البعل بك . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البصروي بك . عبد العزيز صيف الصبري بك . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد الحيد سليم . اللواء عبد الحيد فريد باشا . اللواء علي أحمد باشا . علي فهمي باشا . علي ماهر باشا . موسى حسن زايد باشا .

لقيني فهمي باشا .

محمد أحمد هويد باشا . محمد توفيق حنا بك . محمد خيرت راضي بك . محمد رياض مطين بك . اللواء محمد صادق فهمي باشا . محمد فهمي باشا . محمد فهمي الشاذلي باشا . محمد نجيب شكري بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أباظه بك . محمود شكري باشا . الدكتور محمود عبد القرماب بك . اللواء محمود هنري باشا . الدكتور مرسى محمود أفندي . مصطفى خليفة باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القمري موسى فؤاد باشا .

نخلة الخطيب باشا . نصر حامد بك .

مغروب يمانى صليو بك . يحيى إبراهيم باشا .

( ٢ ) حسن صبري بك .

( ٣ ) محمد غنيته بك .

يوسف قطاوي باشا

(٤) السبب الذي حدا بي إلى عدم مراقبة على القانون هو عدم تلاوة المشروع للفترة الثالثة التي نص عليها في القانون الظاهري لبرلمان

من هذه المشروعات التي وصلت الوزارة بتقديرها .

- ١ - تشريع لتنظيم حقوق البائل وواجباتهم .
- ٢ - حماية الأحداث من التشرد والتسول .
- ٣ - لترتيب مجالس المديرات وتحديد اختصاصها .
- ٤ - خاص بالسجل التجاري .
- ٥ - بالتبليغ ورسوم المجالس الحسبية .
- ٦ - بالمعاملة .
- ٧ - بالفش في نظام الامتحانات .

فقد قال حضرة صاحب المآلى وزير الحفانية في مجلس النواب إن الأداة التشريعية ضئيلة بجانب الأعمال الكثيرة الملقاة على مائتها . والواقع أنها ضئيلة من جهة العدد ولهذا فكر معالى الوزير فى أن يتنبذ قضية للقيام بهذه المأمورية إلا أنى اعتقد أن هناك طريقا أبهى من هذا وهو أن يراد عدد المشتغلين بالثبات في هذا العمل .

يبلغ المشتغلون بالتشريع الآن على ما أظن نحو ١٥ موظفا فيصح أن يشاهد هذا العدد من أشخاص تتوافر فيهم المؤهلات . أصل الصعوبة الموجودة فإن الثنتين من - وهو كالفنسون الأخرى يحتاج إلى مهارة . يكفى الآن أن يتوافر الاستعداد والمعلومات فيمن آسند إليه هذه المهمة . والمرآن كفيلا يتدرجهم .

إنه تنظر من معالى الوزير أن يضطو الخطوة الأولى .

**فقرة الشيخ المزمع حبيب دوس بك** - في صدد الكلام من التشريع الذى أشار إليه حضرة الشيخ المزمع عبد الحليم البيل بك - اعتقد أنى أجه عن رأى المجلس إذا قُدمت بمناسبة نظر مشروع ميزانية وزارة الحفانية إلى معالى وزيرها بزيادة الاسراع في نظر التشريع الخاص بالتبليغ لأن كل فرد منا اتصل بالمهاكم سواء أكان عاميا أم متقاضيا يشكو من التشكى من التبليغ وإجرائاتهم .

الركد لحضراتكم أنى لا أبلغ إذا قلت إن الأغلبية الساحقة من التبليغ يصح أن يطلق عليها لقب عصابة لا قوم فنون .

يعين الخبير في القضية ويجب هذا مباشرة - وأنا أقدر ما أقول - مساوئة لأرباب القضايا . وإنى أصرح ببعض الحالات التي اتصل فيها بالتبليغ بفرق الخصوم .

يرقى القاضي نفسه للوصول إلى الحقيقة التي يتقدمها من المستندات . فإذا ما عين غير خبير القضية من يده . وأصبح الخبير قاضيا لأجل .

## ٦ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية المدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (المصروفات) قسم ١٠ - وزارة الحفانية - تقريره للمآلة (١) - إقراره

(المقرر سفره الشيخ المزمع الإسم موز بك)

قال خطاب من حضرة صاحب المآلى وزير الحفانية وهذا نصه :

حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الشيخ

أشرف بأن أوجب دولتك التصريح لحضرتي أحمد فؤاد أنود بك مدير إدارة المهاك الأهلية بالوزارة ومحمد محمود أفسدى السكرير الفنى لمكتبنا بحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع ميزانية وزارة الحفانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٢٥ مايرسة ١٩٣٢

وزير الحفانية

على ماهر

( حضر حضرة أحمد فؤاد أنود بك مدير إدارة المهاك الأهلية بوزارة الحفانية ومحمد محمود أفسدى السكرير الفنى لمكتب معالى وزير الحفانية )

## فرع ١ - ديوان الصوم

تليت مقدمة التقرير وإيجزه الخاص بهذا الفرع .

**فقرة الشيخ المزمع عبد الحليم البيل بك** - وعلتنا الحكومة في مفتتح هذه الدورة أن تقدم للبرلمان عدة مشاريع ونحن الآن نغرب من انتهائها ولم تقدم الحكومة إلينا كل ما وعدتنا به . ولقد فهمت من مناقشة دارت في مجلس النواب أن السبب في هذا راجع إلى نقص الأداة التشريعية التي تشرف عليها وزارة الحفانية . فوجدت الفرصة سانحة الآن لأن أكرر الرجاء إلى معالى وزير الحفانية لإيجاد هذه المشاريع .

إن ماضى معالى الوزير يوجد فينا الأمل لتحقيق هذا العمل الكبير جدا في نظري لأننا نعرف فيه شدة العزم . ونعرف أنه من نوى فعل .

هناك جملة مشروعات اعتبرتها الوزارة حرجية ومع أن الأفكار كانت غامرة فيها ومرتبطة فاتها لم تقدم خطوة إلى الآن . واحتججى أن وزير الحفانية - وهو بطبيعة منصبه رئيس اللجنة الاستشارية التشريعية - ليس مسئولاً بالذات من عدم تقديم هذه القوانين ولكنه مسئول بالأوساطة في استطاعته أن يجهه لجنة تشريعية تستطيع أن تهتم ما وعدتنا به من المشروعات .

**فقرة الشيخ المحترم قبلي قمبيش باشا -** وهلا يعمل هؤلاء كما يعمل المحضرون الحاليون ؟

**فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك -** لا يمكن . صحيح إنه إذا بدئ بالتعيين في هذه الوظائف من حامل شهادة الليسانس . فقد يجدون شيئا من الفضاضة في العمل مع المحضرين الحاليين لكنهم لا يجدون هذه الفضاضة متى ارتفع مستوى المجموع .

واعتادى أن هذا خير علاج للحالة .

وأملنا في معالي الوزير أن يحقق ربهادة .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك من محضرى المحاكم وأظهرا فوسفهم وصفا بشعا .

**فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك -** هذا هو الواقع .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا -** قلل من انخبراء إنهم عصاة . هذا كلام شديد . فالتعير الذى ينسب إليه تعصير أو إهمال يحال إلى مجلس التأديب لهاكمة وكذلك المحضرون مجالس تأديبية تؤاخذهم على ما يقع منهم من أخطاء فضلا عن الرقابة الشديدة التى عليهم من المفتشين وفى ذلك من الضمان ما فيه .

أما تعيين المحضرين فانه يراعى فيه أن يكونوا من طبقات راقية ومن حامل شهادة الدراسة الثانوية ( البكالوريا ) وأظن أنه يصعب تعيين حامل الليسانس في مثل هذه الوظائف فالحالة التى وصفها حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك لا تتفق مع الواقع .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن سيد بك -** بمناسبة نظر مشروع ميزانية وزارة الحفانية ألفت نظر معالي وزيرها إلى فداحة الرسوم التى تتقاضاها المجالس الحسبية على تركت القصر والبنائى وأد كر أن شخصيا رأيت أنها تأخذ رسوما نسبية وبغزرة في قضايا بسيطة لا تتناسب مع قيمتها وفى ذلك ما يحمل القصر للشيخ الكثير فأرجو من معالي الوزير أن ينظر في تخفيف هذه الأعباء .

أما فيما يخص يكاتب الجلسات فقد لاحظت أن بعضهم مرهق بالعمل مما يؤدي إلى تأخيرها فيترتب على ذلك ضرر كبير لأصحاب الشأن وأرى إما أن يوزع العمل بين الكتبة توزيعا تراعى فيه مقدرة كل منهم وإما زيادة عددهم من الموظفين أوأكثرين عن الحاجة في المصالح الأخرى .

**الرئيس -** إن موضع نظرملاحظة حضرة الشيخ المحترم الخاصة بالرسوم يكون عند البحث في الإيرادات الميزانية .

إن الحالة أصبحت لا تطاق . ولا أعتقد أن أحدا من حضراتكم إذا ما خلا إلى نفسه يرى أى بالفت في وصف الحالة .

لقد مضت مدة طويلة على اللجنة التى كونت بوزارة الحفانية لوضع تشريع الجراء . وكما نسمع في بعض الأحيان أنها اجتمعت وانضمت ومع أنه مضت سنون عديدة فأننا لم نر نتيجة لعملها حتى جاء معالي وزير الحفانية الحالى . فأعاد الموضوع للبحث وأخذ يفتأس بأراء المحاكم التى استطلعت رأى أصحاب الشأن من المحامين والمتقاضين . وأدلت بإدائها لوزارة الحفانية . وعلى الرغم من هذا فأننا لم نسمع شيئا عن نتيجة عمل اللجنة .

الواقع أن الحالة خطيرة وتستدعى ملاحجا سرعا وإذا ما طيلناه - ونحن نقدر ظروف عمل وزير الحفانية ونعترف بأنه مرهق بالتشريعات العديدة والمشاغل اليومية الكبرى - فأننا نطمح في مجهوداته راجين أن يبرهنا الموضوع جانبنا من التفاته ليقعد المتقاضين من شر انخلاء الحاليين . ( تصحيح ) .

قد يتساءل البعض عن مصير انخلاء الحاليين . وهل يتوتون جوبا ؟ يقولوا إذا لم يكن هناك مناس من ذلك الوصول إلى تحقيق العدالة بين الناس . إذا اعتقدت أن الخبير ليس فلا أحميه . لأن اللس مصيره السجن . ولجت .

هناك وسيلة عملية يمكن التوسط بها في الأمر ذلك أن الوزارة - إذا لم ترمأها - تستطيع أن تصيب إلى جدول انخلاء خبراء من بين الموظفين الثنيين وتتقاضى الخزائنة أجرا معينا مقابل أعمالهم . وليس هذا بعيدا فان الخبراء يودع الآن على ذمتهم أمانات تكفى لمصاريفهم وأنعامهم . بهذه الطريقة لانخسر انخراة شيئا . كما أنه يمكن أن يحصل للتقاضين حق اختيار من يتفقون عليه من الخبراء الحاليين فان لم يتفقوا بين غيرهم من بين الموظفين الثنيين . ولدينا محمد الله فنون كثيرين .

في ملاحظة ثانية خاصة بطلقة أخرى هي طبقة المحضرين في المحاكم .

تبلغ الدعوة وبعد الجهود الشاق الذى يبذله المصوم وكلاهما لاتفاع القاضي وسيد أن يصدر الحكم تبدا مأمورية المحضر في التنفيذ وهيئات أن يقوم به .

رأينا المحضر يتحكم في المصوم . قارة يجوز محضرا بعدم وجود مقولات وهو كاذب وتارة يجوز محضرا بعدم إمكان الوصول إلى عمل التنفيذ وهو كاذب أيضا . وكثيرا ما يثبت هذه الاجرامات الكاذبة صرات عديدة .

لقد أحيل بعض المحضرين إلى مجالس التأديب التى لا يصل إليها إلا نحو ٢ / من المحضرين منهم ولا حظنا أن الأحكام التى تصدرها هذه المجالس لم تكن شديدة واحدة في مثل هذه الظروف فأذا ما شكوا معالي الوزير - الحاسبة نظر الميزانية - فأننا نزيد شكوى يقول بها كل من اتصل بالمحاكم . وأملنا وطيد في أن تعمل وزارة الحفانية على إصلاح هذه الفتنة خصوصا أنه يوجد فريق كبير من حاملى الليسانس في الحقوق يقولون أن يتسحقوا بهذه الوظائف .

**محكمة الشيخ المحرم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .**

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقترح للباب الأول (ماحيات وأجروصربات) وقدره ٥٢,٧٨٦ جنيتها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقترح للباب الثاني (مصاريف صوبية) وقدره ٦٠٢٤ جنيتها .  
(موافقة) .

**محكمة الشيخ المحرم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .**

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقترح للباب الثاني وقدره ٦٠٢٤ جنيتها .

**فرع ٢ -** المحاكم المختلطة (قسم القضاء)

على تقرير اللجنة من هذا الفرع .

**الرئيس -** هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذا الفرع ؟

**محكمة الشيخ المحرم لوركنور مرسي محمد افندي -** يميز في نفسى أن أرى شخصين متساويين في العمل وفى التربية وفى الشهادات وفى كل شئ ويحصلان عملا وأسداً وأحدهما يرقى بالعمل والثاني يكاد يكون خالياً منه ومع هذا يكون المرحق أقل من ذلك الخالى من الميراث وفى كل شئ .  
ما ذنب الأول وما حظ الثاني ؟

لا شئ سوى الظروف والملاصبات في هذا البلد المملوء بالمحابث .

هذا الذى أتكلم عنه أعنى به المقارنة بين رجال القضاءيين الأهل والمختلط . يتقاضى معلون ومساعد النيابة الأهل ١٢ جنيتها شهرياً ويتقاضى وكيل النيابة الأهل من الدرجة الثالثة ٢٠ جنيتها شهرياً بينما يتقاضى مساعد النيابة فى المحاكم المختلطة ٢٠ جنيتها شهرياً ووكيل النيابة بها ٤٥ جنيتها شهرياً .

ووكيل النيابة الأهل يقوم في نصف الليل وربما يصل الليل بالنهار فى إجراء التحقيقات وضبط الرقاع بينما يذيله فى المحكمة المختلطة لا يعمل شيئاً .

لذا فترى حضراتكم بين الاثنين وبينهم الأول مرهقا بالعمل والثاني ربما لا يوجد عنده ثلاث قضاي فى الشهر .

وأعرف شخصاً أبى أسد وكلاء النيابة من أولاد القنات من الاسكندرية قتل قاضياً ولما أحصيت أعماله وجد له ويد ١٥٠ قضية متأخرة ولا شك أنه سيكون حاله كذلك فى القضاء .

واليك بياناً بمرتبات رجال القضاء الأهل والمختلط .

فوكيل النيابة الأهل من الدرجة الثانية مرتبه الشهرى ٢٩ جنيتها والقاضى الأهل من الدرجة الثانية مرتبه الشهرى ٣٥ جنيتها بينما رئيس النيابة فى المحاكم المختلطة مرتبه الشهرى ٦٠ جنيتها .

**محكمة الشيخ المحرم محمد خورشيد بك -** ورد في تقرير اللجنة أن الاعتادات المدبرية للأحكام المتأجرة بلغت ٢٥,٨٧٠ جنيتها وقد تمت اللجنة العذر للوزارة فى صرف هذا المبلغ بالنسبة للحالة الاقتصادية ولم تشأ تكليف الوزارة بإنشاء مبان خاصة لها .

لنشكر اللجنة على هذه الفكرة ونرجو أن تستمر فى كل المشروعات الجديده على مراعاة الحالة المالية الحاضرة .

والذى نطلبه من معالى وزير الحفانيه أن يعمل على توفير الأمانات اللازمة لجلسات المحاكم حتى لا تتغير نقاط الجلسات من وقت لآخر لئلا يتعطل المتقاضون مشاق البحث عنها مما قد يترتب عليه ضياع حقوقهم .

حدث لي شخصياً منذ أيام قليلة أنى توجهت إلى محكمة مصر الأهلية للظهور فى قضية خاصة فيبحث عن الدائرة السادسة التى تنتظر أمامها فى كل مكان بالحكمة الكلية والحكمة الجاهرة لها وفى الدور الأول وفى الدور الأهل ولم أوفق إلى مكان هذه الدائرة .

**محكمة الشيخ المحرم فقيص فهمي باشا -** أين كانت هذه الدائرة ؟

**محكمة الشيخ المحرم محمد خورشيد بك -** عندما أحضر عليها أخيراً سادتك . ولما تبينت في البحث عنها تويت أن أتوجه إلى رئاسة المحكمة .

**محكمة الشيخ المحرم لمطالع المصطفى بك -** أليس لك عام ؟  
(ضحك) .

**محكمة الشيخ المحرم محمد خورشيد بك -** توجهت إلى غرفة رئيس المحكمة فوجدت شخصاً واقفاً بجوارها فسألته هل توجد هنا جلسة متعقده فقال نعم وأشار إلى غرفة صغيرة يبلغ طولها ٣ أمتار وعرضها لا يزيد على ذلك وفيها مكتب يجلس عليه كاتب وقال لي إن الجلسة متعقده فى حجره داخل هذه الحجرة .

تدخلت ووجدت الجلسة متعقده فى حجره من داخل حجره .  
(ضحك) .

هل تضعهون حضراتكم على كلامي أو على ما حصل .

إلى لا أتصور أن متقاضياً يدرك أن قضيته تنظر أمام دائرة تتعقد فى حجره داخل حجره . لهذا أكرر رجائى لمعالى وزير الحفانيه أن يعمل على تلافى هذا النقص .  
(ضحك وتصفيق) .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
(موافقة) .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقترح للباب الأول (ماحيات وأجروصربات) وقدره ٥٢,٧٨٦ جنيتها ؟  
(موافقة) .



أما المساومة معهم على تناول جزء من مهابيتهم ذهباً وبالقاي ورقاً والأخذ بالذهب الذي وصل بهم إلى أن رفضوا ما عرض عليهم كأنهم أصطحاب حتى فإن هذا لا يجوز وليس في مصلحة البلاد بجمال من الأحوال يضاد إلى ذلك الموقف المدمش الذي وقفه بعض القضاة المصريين بانضمامهم إلى زملائهم الأجانب - إذا ما عاين بالذات - ولا أدنى كيف استأسوا هذا وعلى أي أساس بنوه .

إن كان القضاة الأجانب قد ارتكزوا على العدالة كما يقولون لأنهم يرسلون جزءاً من مهابيتهم إلى بلادهم فحسب منها على أولادهم فلا أدنى على أي أساس يطلب القضاة الوطنيون أن يمايلوا مثل هذه المعاملة الشاذة إذ كان واجبهم أن يحفوا في وجه زملائهم .

لذلك اعتقد أن المجلس ينضم إلى في الزيادة بأن تنف الحكومة موقف الخرم فلا تسامح في حقها ولا تجامل بأي شكل من الأشكال .

(تصفيق)

(أصوات : موافقون)

**مقرر صاحب المجلس على ماهر باشا (وزير الحفانية) -** كنت أريد أن أحفظ بكتلي إلى نهاية البحث في ميزانية وزارة الحفانية ولكن هذه الكلمات الأخيرة دفعتني إلى أن أتكم فوراً في هذا الموضوع لأعرض على حضراتكم حقيقة الأمر فيه .

قضاة المحاكم المخططة يتكون باسم جلالة الملك والمحاكم المخططة عظام مصرية فانا نكلمنا مع قضائنا فانا نتكلم مع موظفين مصريين . وهم لم يطلبوا أن تعطى لهم ما هابيتهم إلى أن أعرضوا حالتهم وهم قضاة لهم كرامة وكرامتهم كبرى محترمة الحكومة وتعتمدونها حضراتكم .

هؤلاء القضاة حالتهم في هذه السنة غيرها في السنة الماضية فهم أناس قد تاملوا مع شركات التأمين على الحياة وارتبطوا في شؤون أطفالهم وزوجاتهم وهم يسكنون إلى بلادهم كل صيف طلباً للراحة حال هؤلاء قد تنبه في هذا العام عما كان عليه فعن مطالبون بالعدل على ما فيه راحتهم لأن القاضي إن لم يكن مريضاً بين أسرته وفي أحوال ماضية لا يمكن أن ينتظر متعسرين القيام بمسألة فالحالة للمروضة خاصة بقضاة تألم ضرر وطلبوا النظر في رفع هذا الضرر كما نظرت الحكومة في توفيق الموظفين المصريين في المفاوضات خارج القطر .

على هذا الأساس جرت مباحثة ولا أصبح أن تسمى مساومة ولا أدنى أن يطلب منا جزاءاً نقفد من إجره بشأنه لأننا لا نتباحث إلا مع موظفين في الحكومة المصرية .

**مقرر الشيخ المرحوم حبيب دوس باشا -** أليست المسألة مسألة مساومة؟ ولا نهاناً يمكن أن يوصف مثل هذا التصرف ؟

**مقرر صاحب المجلس على ماهر باشا (وزير الحفانية) -** لا ليست مساومة إنما المسألة هو أن نسمع الشكوى ونبحث في تقديرها وهذا هو واجب كل حكومة إذما موظفينا إنما تكلمت حالتهم . ولم تحمل الحكومة

ويتقاضى القاضي الأهل من الدرجة الأولى ٥٠٠ جنيه شهرياً بينما القاضي الوطني في المحاكم المخططة يتناول مرتباً سنوياً من ١٠٠٠ جنيه إلى ١٢٠٠ جنيه .

والمستشار الوطني في المحكمة المخططة يتناول مرتباً سنوياً ١٢٠٠ جنيه سنوياً مثل المستشار بمحكمة القضاء والإبرام . والمستشار الأجنبي في المحاكم المخططة يتقاضى ٢٢٠٠ جنيه سنوياً .

هذه التفرقة يجلي أقول إنها تحز في نفس وهذه الكلمة كلمة عربية إذا استفكرت فليس هذا ذنب .

•

هذا لا يدير به إلا يكون في وزارة العدل لأن وزارة العدل هي دار العدالة والمسالمة كان يمثلها آياتنا الأولون بشخص لا يرى ولا يسمع لأن الذي لا يرى ولا يسمع لا يستطيع التفرقة بين شخص وآخر .

أنا لا أحل معالي وزير الحفانية الحاضر شيئاً من هذا الخطأ ولا أحله أكم هذه التفرقة لأنه جاء فوجد الأمر كذلك . وإنما أطلب من معاليه أن يعمل على إزالة هذه التفرقة على الأقل في المرتبات فيسوي بين رجال القضاء الأهل والمخطط ويؤثر الله في العمل .

**مقرر الشيخ المرحوم حبيب دوس باشا -** بمناسبة الكلام عن المحاكم المخططة لنسمع من حضرة الشيخ المرحوم الدكتور مرسى محمود أفندي أن استير تيمير اللطيف في أنه يميز في تقسيم ويميز جداً الموضوع الذي أثير أخيراً بشأن مرتبات القضاة في المحاكم المخططة وطلب اقتضاها ذهباً . يا حضرات القضاة المصريين إن القضاة الأجانب في المحاكم المخططة كقضاة الوطنيين سواء إنياء إذ عند ما يمين القضاة الأجانب يصدر الأمر بتعيينهم وتعيينهم ما هابيتهم على أساس العملة المصرية عملة البلاد فيعمنون بملحيتها كما جنيته مصري فلا أدنى على أي أساس يطلبون الآن أن يتقاضوا ما هابيتهم كلها أو بعضها ذهباً ولا أدنى أيضاً على أي أساس - إذا ما عايناه في هذا الشأن - عرضت الحكومة عليهم أن يتقاضوا جزءاً منها ذهباً .

على أي أساس يذهب هذا التصرف . وما هو المسوغ له سواء كان من جانب الذين طلبوا أو من جانب الحكومة التي عرضت ؟ ماذا يكون الموقف وأمام حضرات قضاة المحاكم المخططة قضائاً عند مجال البحث فيها سيكون العلم ذهباً أو ورقاً ؟

إنما كانت تقسيمتهم في هذه وإذا كانت مصلحة لهم الشخصية - وقد بدت في طياتهم الزمنية - هي هذه فكيف يمكن وهم بشر أن يجرؤوا أنفسهم من مصلحة الشخصية عندما يطرح عليهم القضاء في مصالح الناس ويرون أن الفضل فيها قد يتعارض مع طياتهم هم من حقنا ما هابيتهم ذهباً .

الواقع أن الحكومة المصرية في شخص معالي وزير الحفانية المسائل فاجلس اليوم ملياً واجب نحو البلاد هو أن لا تهاون في هذه المسألة بالذات فلا تجامل ولا تتساهل في أن تتسكع بمسألة البلاد كاملة غير متعقصة .

فني كان أمر تعيين أولئك القضاة قضى بأن يستأجروا على ما هابيتهم بمسألة البلاد فلا معنى للمساومة وإن كانت لم حقوق ثابتة فلا معنى للمساومة أيضاً .

وستستقدم وزارة الحفانية إلى مجلس الوزراء باقتراح حل هذه المسألة . ولكن الاقتراح في غاية البقعة ، ففي فرنسا مثلا يستعينون بأمانة القانون . وفي باريس وحدها أكثر من ستمائة استأذنا علاوة على مستشاري محكمة القضاء . وعندما يزيد من الخسوس مستشارا . أما هنا فقلنا من أنه ليس عندنا مثل هذا السند فانا لا نستطيع أن نستعين بالأجانب لأن ذلك يكون مناه انتباس التشريع الأجنبي . ونحن إذا أردنا وضع تشريع مصري يجب أن يكون القانون به مشرين بالروح المصرية . وفي حالنا هذه ربما أمكن الاستعانة ببعض الأجانب الذين تركوا خدمة الحكومة المصرية ومن الزائعين في القوانين المصرية والملمين بوضعها إلى ما ما .

هذه هي الفكرة التي يمكن أن نحققها ولنا أمل في تحقيقها في العام المقبل . أما مسألة الخبراء فان ما يستعوم حضراتكم هنا مبلغ فيه لحضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك بعضه كونه حاميا لاضواء في مجلس الشيوخ قد يكون عليه قسط من التفتيش لأنه لم يقدم لوزارة الحفانية أى شكوى خاصة يمكن تحقيق شيء من فيها .

فالتشريع الجديد إذا كان يعتمد على أحد فانه لا يعتمد إلا على القضاء والحامين لأنهم أقدر على إظهار الحقيقة .

وإذا كانت فئة الخبراء . وهي بين طاحون القضاء والحامين . من بينا طائفة فيرتفع . يجب أن تظهر حقيقتها بأسرع ما يمكن . وأن تظهر من طريقهم وما دامت لا تظهر فسيكون القانون الجديد كغيره لك .

**مفكرة الشيخ المرمم حبيب دوس بك** — يعلم معالي الوزير — وقد كان قاضيا قبل أن يكون وزيرا — صعوبة الإثبات في قضايا الرضوة . يعلم ذلك معاليه . وأنا أعلمه وقد مارست الامانة خمسة وعشرين عاما .

**مفكرة صاحب المعالي على ماهر باشا** (وزير الحفانية) — إذا كان إثبات الرضوة صعبا . فان الخير إذا جئنا إلى غير الحق فاثبات ذلك ليس من الصعوبة في شيء .

**مفكرة الشيخ المرمم حبيب دوس بك** — هذه مسألة تقديرية . وما نلناه نحن وعلمه موكلا أيضا تلمه كذلك وزارة الحفانية . ثم علم صعوبة إثبات مثل هذه البلاغات مع أنها في الواقع صحيحة وذلك لصعوبة إثبات قضايا الرضوة ومن جهة أخرى فن الذي يقدم على تقديم بلاغ ربما يتبر كذبا فيعرض نفسه للمسئولية ؟

**مفكرة صاحب المعالي على ماهر باشا** (وزير الحفانية) — إذا كان حضرة الشيخ المحترم يريد أن يعلم أكثر ما وصلنا إليه من النواة في هذه المسألة فاني أذكر لحضرة أننا سمعنا الخبير كشاهد يجب أن يحضر أمام المحكمة ويعطى رأيه بأسبابه أمام القضاء . ولا يعطى المجلات التي تعطى له الآن .

فانا أقدم بعد حذف الجين برأى في موضوع وبين الأسباب علنا في الجلسة كان للحامين من جانب والقضاء من جانب آخر الوقت الكافي والفرصة السانحة لمناقشته في رأيه حتى يتبينوا صحة أقواله أو عدم صحتها فن

أكثر من ذلك وكان هذا البحث من جانب الحكومة خاصا بالقضاة الذين تميزت قيمة العملة المصرية بالنسبة لقيمة العملة في بلادهم وقد استبعدت من أول وهلة مسألة القضاء الذين لا تقع بلادهم قائمة الذهب فخرج بذلك الجليز وأهل الشمال وأكثر من نصف المليات الحكومة القضاء الأجانب في الحكم المخططة .

ولما كان فهو ما أنهم يصرفون جزا كبيرا من مالهاتهم داخل البلاد — لوظف هذا عند البحث وقلنا أن ما يحصل صرفه خارج القطر هو الثلث على وجه التقريب وعلى هذا الأساس بنى معارضته الحكومة وهي لم تعرضه احتياطا بل بالاتفاق مع كبار قضاة الحاكم المخططة ولكن الجليات العمومية عند معارض عليها الأسر اعترضت عليه .

فالحكومة إذن لم تقم من جانبها إلا بما يجب عليها ولو بدأنا بالموضوع من جديد لسرنا على نفس الطريقة .

**مفكرة الشيخ المرمم حبيب دوس بك** — كان المسألة لم تسو بعد .

**مفكرة صاحب المعالي على ماهر باشا** (وزير الحفانية) — عرضت الحكومة هذا العرض عليهم ولكنهم يطلبون طلمات أوسع مما عرض عليهم ولكن الحكومة بالية عند موقفها .

المسألة داخلية وبسيطة وأرجو أن ينظر إليها بين المعلق لا بين الائتمار لأن القضاء في الحاكم المخططة يؤدون خدمات جليلة للبلاد . (تصديق) .

تلك بعد ذلك حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك في موضوع التشريع . وأجاب أن أذكر لحضرة أن مسألة التشريع ليست مسألة حسانية بالشكل الذي كان يستعرضها به . فان كثيرا من القوانين التي لم تعرض في خطاب العرش تقدمت بها الحكومة ونظرت في المجلسين . وكثيرا ما قضت الأحوال الوقتية بالنظر في التشريع لما فور . وقد دأبنا على أن نعمل في اللجنة الاستشارية التشريعية العامة . وألفنا منها بلانا فرعية خاصة . وهذه أول مرة تعمل وزارة الحفانية فيها بلان فرعية للجنة الاستشارية التشريعية تهيئنا للأعمال .

ولقد ذكرت في مجلس النواب أن أداة التشريع عندنا لا تكفى للقيام بالمطلوب منها . والمسألة معقدة وليست بالمهولة التي يراها حضرة الشيخ المحترم إذ القانون لا يتشريع عندنا هم مستشارون ملكيون يحمل إليهم أعمال الوزارات . وليسوا مقطعين لأعمال التشريع . وليس المطلوب منا فقط وضع القوانين التي أشارت إليها الحكومة في خطاب العرش أو التي خدمت بها إلى حضراتكم . وإنما مطلوب منها أيضا النظر في جميع القوانين المعمول بها أمام الحاكم المخططة والأهلية والتي مضى عليها نحو خمسين عاما . فكما في حاجة إلى التعديل والاصلاح فإن هي أداة التشريع التي نستطيع أن نقوم بعمل هذا العمل كل ؟

فالمسألة التي تواجهها حال جديدة . والتشريع الذي يقوم به الآن اللجنة الاستشارية التشريعية أضعاف ما كانت تقوم به قبل إعلان الاستقلال . والأداة التشريعية هي الآن بينها كما كانت قبل الاستقلال .

ين موطنى الهاكم الأهلية والهاكم المخططة. أن القاضى الأجنبى يأخذ مرتباً كثر من مرتب مستشار فى حكمة الاستئناف الأهلية أو مرتب وكيل وزارة. وفوق ذلك فهذا القاضى يطلب أن يحاسب على مرتبه على أساس العملة المحلية.

قرأت فى إحدى الجرائد أن رئيس الحكومة اليونانية يتقاضى ٤٥ جنيا شهرياً فى الوقت الحاضر. بينما القاضى الأجنبى فى الهاكم المخططة والذي يتقاضى فوق المائة والخمسين جنيا شهرياً يشكو من ارتفاع حاجات المعيشة فى بلاده مما يكلفه مصاريف كثيرة وهذا قول لا يقبل لأنه غير معقول.

**مفكرة صاحب المعلق على ماهر باشا (وزير الحفانية) -** سبق أن علمت إحصائية لاندرك أرقامها الآن ولكنها دلت على وجه التقريب على أن ميزانية الهاكم المخططة بألما من الزيادة من سنة ١٩٢٠ إلى الآن ٢٠٪ بينما زادت ميزانية باقى مصالح الحكومة نحو ٨٠٪. ومن هذا يمكن لحضراتكم أن تتوخوا أن الهاكم المخططة لم تنل من الزيادة ما آتته باقى مصالح الحكومة.

**مفكرة الشيخ المرمم محمد رغبته بك -** لقد كانت مرتبات القضاة الأجانب كثيرة من مبدأ الأمر.

**فرع ٣ - الهاكم المخططة (قسم العقود والوثائق)**

على تحرير اللجنة من هذا الفرع.

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة ؟ (موافقة).

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على الإحتياج المقدد للباب الأول (ماحيات وأجور مرتبات) وقدره ٦٣,١٠٠ جنيه ؟ (موافقة).

**مفكرة الشيخ المرمم حسن صبرى بك -** أنا لا أوافق.

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على الإحتياج المقدد للباب الأول (ماحيات وأجور مرتبات) وقدره ٦٣,١٠٠ جنيه.

وهل توافقون حضراتكم على الإحتياج المقدد للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ١٢,٦٧٨ جنيا ؟ (موافقة).

**مفكرة الشيخ المرمم حسن صبرى بك -** أنا لا أوافق.

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على الإحتياج المقدد للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ١٢,٦٧٨ جنيا.

**فرع ٤ - الهاكم الأهلية**

على تحرير اللجنة من هذا الفرع.

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة).

تمر قضية من غير مناقشة علنية فى موضوع قام به أهل الخبرة. وقد انتهت هذا النظام من النظام الانجليزى فى إنجلترا.

**مفكرة الشيخ المرمم حبيب دوس بك -** غير العارجله.

**مفكرة صاحب المعلق على ماهر باشا (وزير الحفانية) -** هذه الطريقة كان يمكن أن نلها إليها. ولكنها ليست فى القانون. وستضمها فى القانون الجليلد يمكن تطبيقها.

**مفكرة الشيخ المرمم أحمد عرفه باشا -** كما زيد أنت بلى معالى الوزير - وهو مشرف فى الجلسة - بما عزيت عليه وزارة الحفانية فى المصلحة القانونية التى أشار إليها حضرة الشيخ المرمم حبيب دوس بك. وهى مسألة عرض قضائى المصلحة أكون بالقدر لم ينبره على قضية المحكمة المخططة خصوصاً بعد أن أبدوا رأيهم صريحاً بأنهم يميلون إلى أخذ مهابهم على أساس الذهب. ولا أسمى ماذا تنوى وزارة الحفانية أن تجرى عليه فى هذا. والقانون صريح فأنا إذا أظهر القاضى مجرد إرادة خاصة فى القضية وجب رده.

وفى مسألة العملة ظهرت إرادة قضية الهاكم المخططة فوجب ردهم جميعاً. لا الذى يستعمله وزارة الحفانية ؟ هذه هى المصلحة.

**مفكرة صاحب المعلق على ماهر باشا (وزير الحفانية) -** أعلن أن نفا قدتمه للبلد. هو أن قضية الهاكم المخططة يطالبون بالخروج من خرد لخلق بهم من جراء العملة. ولا يطالبون أن تكون مهابهم على أساس التماثل بالذهب.

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على الإحتياج المقدد للباب الأول (ماحيات وأجور مرتبات) وقدره ٢٨١,٢٦٤ جنيا ؟ (موافقة).

**مفكرة الشيخ المرمم حسن صبرى بك -** أنا لا أوافق.

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على الإحتياج المقدد للباب الأول (ماحيات وأجور مرتبات) وقدره ٢٨١,٢٦٤ جنيا.

وهل توافقون حضراتكم على الإحتياج المقدد للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٧٠,٦٧٢ جنيا ؟ (موافقة).

**مفكرة الشيخ المرمم حسن صبرى بك -** أنا لا أوافق.

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على الإحتياج المقدد للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٧٠,٦٧٢ جنيا.

**مفكرة الشيخ المرمم محمد رغبته بك -** لقد أدل حضرة الشيخ المرمم حبيب دوس بك بما كنت أريد أن أبلى به. ولأن أظاهرة الراى فى ذلك وأزيد على المآثر ينالى عندنا حضرة الشيخ المرمم الدكتور موسى محمود القندى

## فرع ٦ — المجالس الحسينية

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الأول ( ماهيات وأجروصريات ) وقدره ٣٨,٥٢٤ جنيا ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الأول ( ماهيات وأجروصريات ) وقدره ٣٨,٥٢٤ جنيا .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٢٠,٣٩ جنيا ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٢٠,٣٩ جنيا .

مقرر صاحب المحفل على ماهر باشا ( وزير الحفانية ) — يبق على أن أشكر المجلس الموقر لتفضله بإقرار مشروع الميزانية كما أقدم بالشكر لحضرات أعضاء لجنة المسألة لما ظهر في تقريرها من علامات الرضاء وهذا مما يشجيني ومن يماونى من مضايقة جهودنا في القيام بأداء الواجب .  
( تصفيق ) .

## ٧ — تقرير لجنة الحفانية

عن بحث المحفل إجماعا لهذا كان قانون النظام الذي أقره المجلس على حضرات مفدى الأسطة من أعضاء المجلس من التعلق على إيابة الوزراء — فأجيب التقرير إلى اللجنة القلية

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا التقرير الوارد بمجدول الأعمال تحت رقم ٨ إلى الجلسة المقبلة ؟  
( موافقة ) .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة واثني عشرة الساعة والمقرر من مساءه على أن يعود المجلس للاعتماد في يوم الاثنين ٢٤ المحرم سنة ١٣٥١ ( ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ ) الساعة الخامسة مساء .

مقرر الشيخ المحرم محمد رشيد بك — نظرا لحالة الاقتصادية وما تعانيه البلاد من ضيق بسبب الأزمة أرى من المثل أن يتخذ على وزير الحفانية الاجراءات المؤدية إلى تخفيض المصاريف القضائية .

الرئيس — هذا موضعه عند بحث الإيرادات .  
هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الأول ( ماهيات وأجروصريات ) وقدره ٨٧٥,٤٦٩ جنيا ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الأول ( ماهيات وأجروصريات ) وقدره ٨٧٥,٤٦٩ جنيا .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ١١٩,٢٠١ جنيا ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ١١٩,٢٠١ جنيا .

## فرع ٥ — المحاكم الشرعية

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الأول ( ماهيات وأجروصريات ) وقدره ١٤٦,٨٧٥ جنيا .  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الأول ( ماهيات وأجروصريات ) وقدره ١٤٦,٨٧٥ جنيا .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ١٤,٢٤٢ جنيا ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ١٤,٢٤٢ جنيا .

# مَجْلِسُ الشُّيُوخِ

## محضر الجلسة الثامنة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٢٤ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢

### ملخص

٤ - بحث في إذا كان قانون النظام الداخلي للبرلمان يتناول حضرات ماضي الأسطة من أعضاء المجلس حق التصديق على إجابة الوزراء .  
تقرير لجنة الخفائية .  
ملحق رقم ٢٩  
مناقشة المجلس على رأي اللجنة ومهران التتاليق على إجابة الرزي .  
مباح للمجلس ولكن مع الإيجاز .

١ - الإجازات .  
٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .  
٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بقضية الخانات والمكانات الرظيين والمستخدمين الذين لم يمد خدمة دائمة في الحكومة وقديروان الأرفاق المالية .  
الاقتراع التام - إقراره .

ثالثاً - يشير إلى :

حضرات : صدق الله عياله من أئندى . السيد عبد الحميد البكري .  
على فهمي باشا . محمد طلعت حرب باشا . محمد فتحي يكن بك .  
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :  
أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه أئندى .  
محمد أحمد جود باشا (١) .  
عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .  
أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم أمين سامي باشا إجازة لمدة أسبوعين ابتداء من اليوم فهل توافقون حضراتكم على التصريح بهذه الإجازة ؟  
(مواقفة) .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما هذا :

القائمين :

أولاً - إجازات :

حضرات : الدكتور فارس عمر . سليم خليل بطرس بك . سلطان بهنسي بك . كامل جرجس تكللا بك . محمد مصطفى مجوه بك .  
محمد مقبل باشا . أمين سامي باشا .

ثانياً - باعتماد :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : محمد عجب باشا . اللواء عبد الحميد فريد باشا . محمد صديق باشا . عبد الحميد سليمان باشا . يعقوب بياوي بك . حبيب دوس بك .  
أمين خالي باشا . محمد محمود بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرة : عبد الكريم شديد بك .  
حسن رشوان حمادي بك .

(١) حضر حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك عن جلسة اليوم نقلاً عن الرئيس حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد عيود باشا أعضاء المجلس من سائر لجان في أحد مقاعد السكرتيرية البرلمانية (المادة ٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟  
(لم يقرض أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتسوية المائات والكاتات لوظائف المستخدمين  
الذين لم مدد خدمة في الحكومة وفي ديوان الأوقاف الملكية (١)  
الاعتراض البتال - بإقراره

(المقرر: حضرة الشيخ الفراء محمد دويش باشا بالنيابة من حضرة الشيخ المحترم عبد  
عبد باشا الذي اجاز من جلسة اليوم) .

الرئيس - سبيل على حضراتكم مشروع القانون وبعد ذلك يؤخذ الرأي  
عليه بإنشاء بالاسم .

(مقرر: حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية).

كل مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا  
عليه وأصدناه :

## المادة الأولى

الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة المال الذين ينقلون من ديوان  
الأوقاف الملكية إلى وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة  
ومصالحها ، لا يستولون على ما ينصفونه من معاش أو مكافأة من مدة  
خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية ، بل إن تلك الخدمة تحسب لتسوية  
ما قد يستحقونه فيما بعد من معاش أو مكافأة ويمايلون من مجموع خدمتهم  
في ديوان الأوقاف الملكية وفي وزارات الحكومة أو مصالحها طبقاً لأحكام  
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ .

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على الموظفين والمستخدمين الداخلين  
في هيئة المال الذين ينقلون من إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها إلى  
وظيفة دائمة في ديوان الأوقاف الملكية .

## المادة الثانية

الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة المال الذين سبق لهم مدة  
خدمة في ديوان الأوقاف الملكية ويريدون الآن في وظيفة دائمة في وزارة  
أو مصلحة من وزارات الحكومة أو مصالحها أو الذين يمتنون منهم فيما

بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع في الخدمة ، يكون لهم حق التماس في  
طلب المعاملة بمقتضى هذا القانون وذلك في ميعاد ستة أشهر تبدأ من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية فيما يتعلق بالموجودين الآن في الخدمة أو في ميعاد  
سنة أشهر تبدأ من تاريخ النشر فيما يتعلق بالذين يمتنون في المستقبل .  
وفي حالة اختيارهم المعاملة بمقتضى هذا القانون يقع في شأنهم الأحكام  
الآتية :

( أ ) إذا كانوا يتقدمون بمعاش من ديوان الأوقاف الملكية ويقف بحرف  
هذا المعاش ويجب عليهم أن يردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية  
مجموع قيمة المعاش الذي استولوا عليه منه أثناء المدة التي جمعوها  
فيها بين ذلك المعاش وبين ما يمتنون في خدمة إحدى وزارات  
الحكومة أو مصالحها .

وتم رد هذه القيمة بأن يستقطع مبالغ شهرية تساوي مقدار  
المعاش الذي كانوا يستولون عليه شهرياً ويموز أن يتجاوز هذا  
الاستقطاع بطريق الاستثناء مقدار ما يجوز إيجاز عليه قانوناً .  
وفي حالة الرقابة قبل استيفاء كامل قيمة هذه الاستقطاعات لا يكون  
معاش الورثة قابلاً لأي استقطاع من هذا القبيل .

( ب ) أما إذا كانوا قد حصلوا على مكافأة من خدمتهم في ديوان الأوقاف  
الملكية فيجب عليهم أن يردوها بكاملها إلى ذلك الديوان في ميعاد  
الاعتراض المحدد في الفقرة الأولى من هذه المادة .

( ج ) أما إذا كانوا لم يحصلوا على معاش أو مكافأة من خدمتهم الدائمة  
في ديوان الأوقاف الملكية فإن تلك المدة تحسب لهم بلا شرط .

( د ) الموظفون والمستخدمون الذين يفصلون من الخدمة بناء على قرار  
تأديبي يجرى بهم من كل حقوقهم في المعاش أو المكافأة ، فلا تحسب  
خدمتهم . وإذا كان القرار التأديبي لا يحرمهم إلا من جزء من  
حقوقهم في المعاش أو المكافأة فإن خدمتهم في الأوقاف الملكية التي  
يتناولها ذلك القرار التأديبي تحسب في مجموع خدمتهم بواقع الربع  
أو الثلث أو النصف الخ... حسب النسبة التي خفض بها معاشهم  
أو مكافأتهم ، ويجب عليهم في هذه الحالة أن يردوا مجموع قيمة  
المعاش أو المكافأة الذي يكون قد حصلوا عليه وذلك بالشروط  
والكيفية المنصوص عليها في الفقرتين ( أ ) و ( ب ) المتقدمتين .

## المادة الثالثة

تسرى الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة على الموظفين  
والمستخدمين الداخلين في هيئة المال الذين سبق لهم مدة خدمة في وزارات  
الحكومة ومصالحها ويريدون الآن في وظيفة دائمة في ديوان الأوقاف الملكية  
أو الذين يمتنون منهم في بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع في الخدمة .  
على أنه إذا كان هؤلاء الموظفون أو المستخدمين يردون في شكل شهر إلى  
ديوان الأوقاف الملكية المعاش الذي يستولون عليه من وزارة المالية أو إذا

الحكومة العامة بنسبة مجموع المساهية التي أخذها الموظف أو المستخدم من ديوان الأوقاف الملكية ومن إحدى وزارات الحكومة ومصلحتها الأخرى .

#### المادة السادسة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالثناء بالأمر فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ١٧٣<sup>(١)</sup>

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .  
( انصرف حضرة صاحب السعادة أحمد حيد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ) .

كانوا قد ردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية المكثاة التي حصلوا عليها من وزارة المالية ، فان ديوان الأوقاف الملكية يسند إلى وزارة المالية رأساً تلك المعاش أو هذه المكثاة .

#### المادة الرابعة

الموظفون والمستخدمون المتقربون أ ثمن مرة من ديوان الأوقاف الملكية إلى إحدى وزارات الحكومة أو مصلحتها وبالمكس يملكون في كل مرة طبقاً لأحكام هذا القانون كما لو كان قتلهم لأقل مرة .

#### المادة الخامسة

معاشات ومكاثات الموظفين والمستخدمين الذين لهم خلعمة في ديوان الأوقاف الملكية وماترو وزارات الحكومة ومصلحتها وبالمكس يملكوا بمقتضى هذا القانون تنقسم عند خصصها على ميراثيه ديوان الأوقاف الملكية وميراثية

- (١) إبراهيم نائب بك . إبراهيم رجب باشا . أبو زيد طغاري بك . أحمد الشبلي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد زورباشا . أحمد طه باشا . أحمد مرغان باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد تهيوب براده بك . ادوار صهيى بك . الدكتور أحمد يوسف حليه انقى . اماسا حلى سري باشا . القيس حورش بك . أمين حسين يوسف انقى .

يونس حنا باشا .

جريس زاترى باشا .

- حافظ الشقار بك . حاج تاروم انقى . حسن سيد باشا . حسن صهيى بك . حسن على جازى بك . حسن مظلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفه . حسين دامت باشا . الشيخ حسين وال .

الدكتور ذكر غدار الجبرى انقى .

مطمان السدي بك . سليمان مكيان باشا بك .

شفيق سيد الله حلاجه انقى .

صالح حسن باشا .

طهالان سيد احمد سالم بك .

- الشيخ عبد الباقى عامر بدان . عبد السلام خليل بك . عبد الرحمن رفا باشا . عبد العزيز الجبولى بك . عبد العزيز سيهى النصر بك . عبد الله مكيه بك . الشيخ عبد الحميد سليم . الراد على أحمد باشا . جيسى حسن زايد باشا .

قلبي فهمى باشا .

- عبد البر الصقر القار انقى . عبد أحمد حيد باشا . الشيخ محمد الأحدى القطارى . محمد توفيق حيد باشا . محمد خيرت راضى بك . محمد رياض طهين بك . القراء محمد صادق يحيى باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد فية بك . محمد فهمى باشا . محمد فهمى الناضورى باشا . محمد منصور انقى . محمد تهيوب شكرى بك . محمد أبو النصر بك . محمود اسماعيل باشا بك . محمود شكرى باشا . الدكتور محمود حيد الوهاب بك . القراء محمود مزي باشا . الدكتور مرسى محمود انقى . مصطفى خليفه باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى معلوت بك . القرق موسى قواد باشا .

نخلة الخليلى باشا . نصر عابد بك .

يوسف طغاري باشا . الأتيا قراض . يحيى إبراهيم باشا .

## ٤ - بحث

فيما إذا كان قانون النظام الداخلي للبرلمان يتناول لفترات خفية الأسطة من أعضاء المجلس حق التعليق على إجابة الوزراء - تقرير لجنة الحائفة (١) - الموافقة عليه -  
(المقرر حصة الشيخ المحترم بمردود التصديق)

المقرر - بمناسبة سؤال تقدم به حضرة الشيخ المحترم جريس زياتري بشأن خلاف فيما إذا كان قانون النظام الداخلي للبرلمان يتيح التعليق على إجابة حضرات الوزراء أو أنه يبيح ذلك واشترك في هذه المناقشة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المالى وزير الحائفة.

**مقرر الشيخ المحترم من صدى بك -** لا يوجد بالجلسة من يمثل الحكومة والبحث المروض يد تقصيرا قانون لا لائحة.

المقرر - هذه الملاحظة في محلها غير أن كل كلمة يجب بها عليها. الوزراء رأيا وقد تقدم به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في تلك الجلسة التي تناقشت فيها في هذا الموضوع فإذا كان يحسن لدى حضراتكم الاكتفاء برأي دولة لحضراتكم أن تنظروا في هذا القرار دون حاجة إلى حضور أحد من الوزراء. كما لحضراتكم أن ترجعوا الأمر حتى يحضر من يمثل الحكومة.

**مقرر الشيخ المحترم عبد الحميد بك -** إذا كان هناك أمل في حضور أحد من حضرات الوزراء فربما نأخذ نظر الموضوع.

**الرئيس -** إذا وافقتم حضراتكم لفتح الجلسة حتى يحضر من يمثل الحكومة. (موافقة)

(رفعت الجلسة الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء وأعيدت في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء).  
(حضر حضرة صاحب المالى عبد الفتاح يحيى باشا وزير الشاويجية).

المقرر - أمام ذلك الخلاف الذى اشترك فيه دولة رئيس مجلس الوزراء ومالك وزير الحائفة قرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحائفة لبحثه ولتقدم إلى حضراتكم بتبعية ذلك البحث حتى يقرروا ما ترونه.

بحثت اللجنة هذا الموضوع فكتبت رأى الأغلبية فيها جواز التعليق على إجابات الوزراء ولكن دون توسع أو مناقشة أو خروج عن موضوع السؤال وبعبارة أخرى جواز التعليق مع الإيجاز.  
هذا هو رأى الأغلبية.

أما أقلية اللجنة وهي تتكون من اثنين فقط من حضرات أعضائها وهما حضرة صاحب المالى أحمد طلمت باشا والأستاذ عبد الحليم البيلابك - هذه الأقلية ترى أن التعليق غير جائز إطلاقا وأنه لا حق لأى سائل في أن يقدم بأية ملاحظة على إجابة الوزير سوى مجرد الاستيضاح.

استقر رأى الأغلبية على جواز التعليق وهي تستند في رأيها إلى عدة أسباب :

أولا - لا ترى الأغلبية صحة القول بأن المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تبيح جواز التعليق. ليس في هذه المادة حظر مطلق بل كل ما فيها نص على إباحة الاستيضاح. ومعلوم أن مجرد النص على إباحة شيء أو كما يقول علماء الأصول والتشريع يقتضي صريح الشيء بالذکر لا يبيح الحكم عما عداه. فالقول بجواز الاستيضاح لا يمنع القول بجواز التعليق.

ثانيا - ليس هناك حد فاصل أو ليس هناك تعريف جامع مانع بين الاستيضاح وبين التعليق، إذ من ضرب الاستيضاح ما يتضمن تعليقا. ولذلك لا يكون من المصواب مطلقا أن يقال إن مجرد تخصيص الاستيضاح بالذكر في المادة ٩٩ يعني جواز التعليق مادام التعليق قد يتفق مع الاستيضاح كما قال ذلك ممثل وزير الحائفة في مذكرة التي بحث بها إلى اللجنة، وفيما أدلى به على لسان مندوب الوزارة.

ثالثا - تعلمون حضراتكم أن للتقاليد حكمها وأن التقاليد كانت أساسا وطيدا لا كبر برلمان في العالم وهو برلمان إنجلترا، والأغلبية ترى أن تقليدا - من يوم به الحياة النيابية - جرى على جواز التعليق على إجابات الوزراء ولهذا التعليق لا شك حكمته.

نضيف إلى هذا أن وأضى القانون أنفسهم يرون رأى الأغلبية وهم هم الذين صاغوا المادة ٩٩ في قانونها - تلك المادة التي تستند إليها الأقلية. ترون ذلك واضحا فيما أدلى به رئيس أولئك الذين وضعوا القانون النظامي - دولة رئيس الوزراء - وأرى أنتم أنتم على حضراتكم كلمة دولته لتبينوا رأيهم - وبأى ليس رأى عضو من أعضاء المجلس بل هو رأى رئيس وأضى القانون النظامي ورئيس مجلس الوزراء :

«فيما يخص التعليق على إجابة الوزير أظن أننا إذا لاحظنا أن نص القانون في هذا الموضوع أريد به مصلحة الحكومة وأريد به من جهة أخرى عدم خروج الأسطة عما وضعت له حتى لا تصبح شبه استجواب، أظن أنه مع مراعاة هذين العاملين في المسألة يمكن للحكومة أن تقول إن تعليقها مختصا على رد الوزير إذا كان فيه معصية لتبيين الواقع أو لتبيين شؤون أو تفاصيل تكون قد قامت الوزير ونحن لا نرى المعصية إذ ربما يكون في التعليق على الإجابة ما يتجوز فيزيروا. يتبين وضعا جديدا للسألة التي يجب هنا فيصبح منه تلاميها أو مدلولاتها. ولذلك للحكومة لا ترى ما يمنع - كما هو حاصل في مجلس النواب - المصطفى يقدم سوالاتا ويطلب عليه الوزير بما لا يرضى السائل تماما أو يكون هناك ما يرد السائل أن يوجهه للوزير في شؤون غابت عنه من أن يعلق على الجواب، ووضع المسألة في هذا الوضع ليس فيه تضامنة على الحكومة.

فإن كانت المسألة لا تستدعي جهة المحمود فإن الحكومة من جهتها تترفع إلى سماح بعض التعليق من أعضاء السائل وعلى حال أيها السادة الرأي لحضراتكم» : له .



نحن لا نشارتهم في فهم المادة ٩٩ على هذا الوجه ونرى أن نرد عليهم بأن التصدير على هذا النحو يخالف كل أصول التصدير .

قالوا إننا نستند أيضا إلى أن أحكام قانون النظام الداخلي للبرلمان اقتبست من النظام الإنجليزي ذلك النظام الذي يبيح الاستيضاح دون مناقشة أو تعليق .

الواقع أن النظام الإنجليزي هو ما تقدمت به حضراتكم وهو سواء أكان في مجلس العموم أم في مجلس اللوردات لا يأتي التعليق .

من أجل هذا أرجو من حضراتكم المرافعة على رأي الأغلبية وأن تقرروا إياحة التعليق ولكن مع الإيجاز بحيث لا يكون من شأن هذا التعليق أن يحول السؤال إلى استجواب . وبذلك تحقّقون الفرض الذي من أجله شرعت الحياة البرلمانية .

(تصديق) .

حضرة الشيخ الفخيم عبد العظيم أبي بكه - في جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢  
قررت حضراتكم بالإجماع هذا وأنها أرونتين - على ما أذكر - أن التعليق غير جائز فنهض في هذا منبها أدى إلى تحريركم عن الكلمات التي قلنا بها فضلا على السؤال من محضر الجلسة على اعتبار أن في ذلك مخالفة لصريح في القانون .

مضى على هذا شهران فهل حدث في أنفسكم من التطور ما يدعو إلى المدون على هذا الرأي ؟ أظن أن هذا لم يحصل .

إن الأسباب التي سمعتموها الآن على لسان حضرة الشيخ الفخيم مقرر الأغلبية لا يمكن مطالا في عرف القضاة ولا المنطق أن تنتهي بمحضراتكم إلى تغيير موقفكم .

(هتاف) .

لما قررت هذا من شهرين إياكم كم فرحموه مقتضين وبأسباب أحقد أنها لن تغير موقفكم .

لقد بحثت بطة المحفظة هذا الموضوع واقصت في الرأي إلى قسمين فريق الأغلبية الذي تكلم باسمه حضرة الشيخ الفخيم المقرر وفريق الأقلية الذي أجعلكم باسمه .

بن أول دليل للأغلبية على جامة أصولية وهي " أن تخصيص الشبهة بالذكر لا ينفى الحكم عما مداه " . وتطبيق مثل هذه القاعدة على قواعد الاجراءات فيه مناقلة . ومناقلة قد تؤدي إلى ما لا يمكن أن نتقبلوه حضراتكم .

فحول المادة ٩٩ " فمضوا لئلا يرفع السؤال أن يستوضح الوزير مرة واحدة فيما أجاب به " .

أخذوا من عدم النص على منع التعليق بإيحاء .

إن هذه المادة لم تمنع أيضا أمورا كثيرة . فعلا تم منع فيرموجه السؤال من التعليق ولا من الاستيضاح . ولذا أخذنا بظاهر هذه القاعدة بطار أن

انضبط إلى هذا رأى محلى وزير المحفظة . فانه يرى أن كل ما يمكن أن يدل عليه القانون - إننا ما قررت المادة ٩٩ بالمادة ٩٧ - فكل ما عد عليه المقاربة هو أن المشرع لم يحظر تحرير حق التعليق على إجابة الوزير - لم يحفظه يعني تركه فضلا ، والثاني إذا تركه مكانا كان لحضراتكم أن تقرروا فيه ما ترونه طيبا لأصول التصدير وصحاحكم التقاليد ، وأما من هذا كله أن الأسئلة هي من أخص مظاهر الرقابة البرلمانية والرقابة هذه كما تعلمون هي أساس الحياة البرلمانية .

فالقول بحظر التعليق على إجابة الوزير والاكتفاء بمجرد الاستيضاح لا شك قول يوثق علينا أصل الفرض الذي من أجله وضعت الحياة البرلمانية .

لا يمكن مطلقا أن نقولوا إذا ما وجهتم هؤلاء إلى وزير لأجابه بما لا تملثن إليه نفس السائل فاستوضح السائل الوزير ، لا يمكنكم أن تقولوا إن الأمر يجب أن يظل عند هذا الحد .

كل ما يمكن أن يقال هو ألا يتوسع في الأمر فيحصل السؤال إلى استجواب والأمران مختلفان في وضعهما وفي حكمهما وفي نتائجهما . أما ما مدنا ذلك فلا حظ عليه مطلقا لأن كل حظ يضيع علينا تلك القنينة التي من أجلها وضعت الحياة البرلمانية .

ليس في هذا بدع بمحضرات الشيخ ولكن هذا هو ما جرى عليه العمل في أكبر برلمانات العالم التي اقتبست تشريعاتها منها . في إنجلترا في مجلس العموم طريقة الأسئلة طريقة خاصة - تقدم الأسئلة بأفراد في مجلس العموم . نهران من مقاليدهم - وليس هناك دستور مكتوب . ولكنها عادية تفررت - أن الأسئلة لا مقبب عليها ولا مناقلة فيها ولكن يجاب ذلك فترت التقاليد في مجلس العموم أن السائل أن يتقدم بعدة أسئلة تكتفي ليستوضح بها في غيرها مناقلة - تلك الأسئلة التكتفية في رأي الأغلبية من لجنة المحفظة هي في معنى جواز التعليق ولكن مع الإيجاز .

أما ما جرى عليه العمل في مجلس اللوردات فهو أن الأسئلة متى تفررت فيها بعض إجراءات خاصة كسحب إدراجها في جدول الأعمال فهناك يجوز المناقشة ويجوز التعليق إطلاقا .

وإنما كان هذا هو ما جرى عليه العمل في البرلمان الإنجليزي فلان برلمان فرنسا أجاز التعليق كذلك ولكن مع الإيجاز .

وقد إيطاليا يجوز التعليق في زمن محدود لا يزيد على خمس دقائق .

أما بلجيكا فلا عمل للكلام عليها لأن الأسئلة ليست أسئلة برلمانية ولكنها كسب ترميل إلى الوزراء فيردون عليها بحجاب إلى رئيس المجلس وهو يبله للسائل .

تلك هي الأكلة والأسباب التي استندت إليها الأغلبية في تقرير دالها . وهو ما أحقد أن حضراتكم تشاركونا فيه .

أما الأقلية فانها تستند أولا إلى أن المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان هلت من المادة ١٠٥ من اللائحة القديمة لمجلس النواب بعد أن حذفت منها عبارة " ويرد عليه بإيجاز " التي كانت تخول لعضو السائل حق الرد . لحلف هذه العبارة من المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان دليل على أن الشارع أراد أن يمنع الرد ولو مع الإيجاز .

يتاح لغير السائل أن يستوضح كما يصح بعد هذا لكل عضو أن يتكلم . قول  
يتفق هذا مع ما تخمونه حضراتكم من المادة ؟

الواقع - أيها السادة - أن قوانين النظام الداخلي وقوانين الإجراءات  
توضع على اعتبار أن كل نص هو المراد رسمه في التطبيق فكل نص في اللائحة  
معناه أنه هو الواجب الاتباع وأن ما عداه لا يصح أن يكون محل مناقشة .  
على أننا إذا فرضنا جدلاً أن هذه القاعدة مما يمكن أن تطبق في هذه الحالة  
فإن هناك مانعاً تشرعياً يحرم من تطبيقها وهو أننا نعلم تماماً قصد الشارع  
من قرائن أخرى .

إن القرائن التي تدل على أن الشارع أراد أن يمنع الرديء أنه حذف من  
المادة ١٠٥ من لائحة مجلس النواب القديمة عبارة "أورد عليه بإيجاز"  
وقد فهمت وزارة الحفائية النص الجليد على أساس ما أقوله الآن وعند  
ما حضر مندوبها أمام لجنة الحفائية قال إن وضع القانون كان يخطئ عدم  
الرد عند وضع هذا النص . قال هذا بعد سؤال وضع خصيصاً من أحد حضرات  
الأعضاء . فكان واضح القانون كان يقصد عدم إباحة الرد .

لذا تبين أن وزارة الحفائية وهي وزارة التشريع تقول - كما هو ثابت  
في محضر اللجنة - إن الشارع عند وضع النص كان يريد المنع ، فلا يمكن  
تطبيق القاعدة المذكورة .

لقد احتج حضرة المقرر بالبيان الذي ألقاه دولة رئيس الوزراء في هذا  
الموضوع ، وبذلك تكون قد أصبحت في الواقع أمام رأيي لوزيرين رئيس  
الوزراء وهو وزير السياسة . ووزير الحفائية وهو وزير القانون . هل أتى  
أقول لحضراتكم إن دولة رئيس الوزراء عند ما أجاب الإجابة التي تستند إليها  
الأغلبية إنما كان يتكلم كرئيس سياسي أمام هيئة سياسية . أما رجل القانون  
فقد فسر النص بما يتفق ورأى الأغلبية وهو عدم جواز التطبيق .

يا حضرات السادة نحن لا نشرع الآن وإنما نحن نفسر قانوناً قائماً .  
ولو كنا في مقام تشريع فقد يجوز أن أتفق مع الأغلبية في رأيها . ولو أتى  
لا أصل شخصياً إلى التطبيق لأنه في مظاهره السابقة لم يزد على أن السائل  
يضع السؤال في صيغة أخرى أو يقدم شكراً . وبناء على هذا يكون المستند  
من المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي لربما هو ما رأته أغلبية اللجنة بناء  
على ما سبق أن قلته من أن النص في ذاته واضح فلا غيب أن تتساءل .  
أما قاعدة "كل ما هو غير محظور مباح" فلا يمكن تطبيقها بعد أن تبيننا قصد  
الشارع .

نقل بعد هذا إلى النقطة الثانية وهي أن هالدينا البرلمانية جرت على  
جواز التطبيق .

أهم أن تكون هالدينا عند ما لا توجد نصوص . أما إذا وجدت  
النصوص فلا توجد هالدينا . وأظن أن حضرة الشيخ المحترم مقرر الأغلبية  
يذكر أن المادة القديمة كانت تحضى صراحة بإباحة الرد وهذا ما نقول بأن  
التقاليد عندنا جازت على جواز التطبيق قول غير منتج من قيام هذا النص .

أما السبب الثالث وهو أن الاستيضاح المباح لا يمكن تجريده من معنى  
التطبيق وهو السبب المستند من العبارة الدقيقة التي أفضى بها مندوب وزارة  
الحفائية للجنة . تلك العبارة التي قصصت بها وزارة القانون أن جميع لها بين  
الرأي القانوني والرأي السياسي . وهي أن الاستيضاح المباح لا يمكن تجريده  
عن معنى التطبيق إذ من الصعب في كثير من الأحوال تعجيل الفارق بين ما هو  
تطبيق وبين ما هو استيضاح . فليست أراء جميعاً .

إن هذا النظام نقل بجذافه عن النظام الإنجليزي . والتعليق (Comment) في  
فيرماس فيه وليس عندهم إلا الاستيضاح فإذا كان شيخ البرلمانات وأقدمها  
لا يجيز تقاليد التعليق فيصبح أن تتعلم منه كيف تفرق بين الاستيضاح  
والتطبيق .

لقد تكلم حضرة المقرر بعد هذا من رأى دولة رئيس الوزراء . وقد  
قلت لحضراتكم إنه لا يخل إلا الحكومة وإنما نحن في مقام تفسير نص  
قانوني قد يكون لنا رأى مخالف لرأيه وقد نصره لئلا هو الحق .

ومع هذا فقول دولة رئيس الوزراء فيه شيء من التجاوز في التفسير  
القانوني . وقد يكون هذا القول مقبولاً لو كنا في مقام تشريع جديد .

لقد قال حضرة المقرر في سياق كلامه إننا إذا سمنا حق التطبيق  
فقد سمنا قاعدة تقليدية من قواعد الحكم النيابي يترتب عليها ضياع حقنا  
في الرقابة على أعمال الحكومة . ولكن ليسمع من أن أقول له إن هذه  
مبالغة خطابية فما هي التجار وبليجها وألمانيا تتجتم بمحكم نيابي لا يقل  
عما تتجتم به . ومع ذلك فليس للنيابي فيها حق التطبيق - أعجز مع هذا  
أن يقال إننا نخرج من شيء كثير في هذا المجلس إذا اقتصرنا على الاستيضاح ؟  
إن في بليجها - وهي بلاد عريقة في النظام النيابي - لا يمر السؤال بالمجلس  
مطلقاً وإنما يقدم للوزير وهو يجب عنه كتابة كما هو الحال عندنا في الأسئلة  
التي تطلب الإجابة عنها كتابة . وأظن أن ذلك النظام لا يتفق شيئاً من  
حقوقي أعضاء مجلس النواب البلجيكي .

يجب لي أن المسألة متعلقة بأشخاص حضرات الأعضاء وبمهل إلى أن  
يكون لهم حق الكلام . وهذه رغبة طبيعية قد أشترك في الواقع معهم فيها .  
ولكن الفارق بين الموقفين أني أريد الاحتفاظ بما أريده القانون الذي  
لوحظ في وضعه أن يكون قسماً عاماً وهي فرق كل معلومة .

لهذا أرجو أن تنظروا في الموضوع من الوجهة القانونية البحتة وتقرروا أن  
ليس السائل إلا حق الاستيضاح .

**مقرر اللجنة المحترم صر صري بك -** الواقع أن المسألة أوضح من أن  
يثار فيها الجدل . ولكني لاحظ ملاحظة أريته .

ليكن مفهوماً أن مناقشتنا الآن إنما تنصب على تفسير نص لا تفسير  
تشرعي لنص القانون . وقرير كثير من التفسير الفقهي الذي يرى إلى نتيجة  
حالية وبين التفسير التشرعي الذي يصدر به في الواقع مشروع قانون . لكن  
مفهوماً أننا إنما نفسر نصاً فقهاً لنصل إلى نتيجة عملية . الموضوع  
أخير - مع الأسف أوسع السرد - بناء على تمحل . فقد حلت لعل

إن التفسير الذي أبدته المعارضة بتفسير ضيق وفضلنا عن أنه غير متبع وغير مفيد فهو هادم بل من حقوق السلطة التشريعية ولا يليق بمجلس الشيوخ أن يختص من حق آقره عليه حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الحفانية وليس من المقبول أن نكون حكوميين أكثر من الحكومة .

وأتمت هذه الفرصة لأذكر المجلس بمسألة أخرى مماثلة للسالة المعروضة الآن وهي تفسير المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي تحظر على الأعضاء تقديم اقتراحات برقيات .

هذه المسألة أحييت إلى لجنة الحفانية من شهر يونيو سنة ١٩٣١ ولم تقدم المجلس تقريراً برأيها فيها .

( ختمة ) .

**محضر الشيخ المحترم أحمد طهطت باشا** - مستند اللجنة قرياً بغيرها عن هذا الموضوع .

( حضر حضرة صاحب المصالح محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف العمومية ) .

**محضر صاحب المصالح هبة اشاعه محي باشا (وزير الخارجية)** - الحكومة تريد أن تذكر أن ليس لديها أي اعتراض على ما قرره أغلبية لجنة الحفانية من أن للمضوق التعلق على إجابات الوزراء بالإعجاز مع عدم الخروج عن الموضوع .

( تصديق ) .

**الرئيس** - قدّم اقتراح بإقتال باب المناقشة هذا نصه :

**محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ**

نرجو إقتال باب المناقشة لأن في تقرير اللجنة الذي وقّع على الأعضاء الكفاية التامة .

الدكتور فهمي الزيد . الدكتور أحمد رشيد حيد الله . حيد العزيز الهسيوني . أحمد السيارى . سلطان السعدى . أبو زيد غنطوى . حيد العزيز سيف النصر . حسن بن جازيه . دكتور محمد طاهر . أحمد السيد زين . أمين حسنين يوسف .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على تقرير لجنة الحفانية .

رغبت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والنصف مساء على أن يعود المجلس للاعتماد في يوم الأربعاء ٢٦ القوم سنة ١٣٥١ ( أول يونيو سنة ١٩٣٢ ) الساعة الخامسة مساء .

على إجابة عن سؤال في ولسب من الأسباب رأى المجلس أن لا يثبت التعلق فلا أعود لها مضى مطلقاً ولكن الذى أثبت بعد ذلك هو أن القضاء على حق العضو الثالث في التعلق على إجابة الوزير هدرا وإعذنا بإقتل لها يمكن أن يتجه السؤال من المراقبين السياسية والأدلية لأعمال السلطة التنفيذية . هذا هو الذى أردته عندما جددت البحث في جلسة أخرى . وما كان معنى مطلقاً أن يثبت ما طقت به أو لا يثبت . إذن الناية التي نرى إليها هو وجوب احترام التقاليد التي سار عليها هذا المجلس - ولا أقول غير هذا المجلس - والنص الصريح الذى لا ليس فيه في الواقع والذي لم يتعرض مطلقاً للتعلق الذى هو كلمات يقولها العضو والعضو دائماً في المجالس حق الكلام - هذا النص ليس فيه أى شيء مطلقاً يمكن أن يؤخذ منه سلب هذا الحق الطبيعي للعضو في الكلام .

المادة في غاية الصراحة وكما قدست أن فرضنا من التفسير الفقهي - وهو الوصول إلى نتيجة عملية وهي أننا نقب بما نرى على جواب الوزير - قد انتهينا منه فضلاً بأن جاء هذا دولة رئيس مجلس الوزراء وهو الرئيس المسيطر على السلطة التنفيذية - المسيطر على سياسة البلد وعلى أعماله الإدارية ووافقتنا فيه فضلاً لأنه يرى أن تعبقوا بالطريقة التي يبتها في تفسيره .

فبعد أن يسمع رئيس السلطة التنفيذية ويقرر مثل هذا القرار لم يكن هناك محل مطلقاً بعد هذا لأي بحث أو تفسير خصوصاً إذا ما لاحظنا أننا نقرر تفسيراً فقهيّاً لا تشرياً ونتيجة العملية الوصول إلى ما نحصل به على حقا في أن نقب على إجابة الوزير - جاء دولة رئيس الوزراء ثم جاء معالي وزير الحفانية وقالوا لكم هذا - فلا أنهم بعد ذلك وبعد أن يثبت بالفعل أن من غير المفهوم أن يباح حق السؤال وبعد أن ضيق حق الاستجواب بالطريقة التي ضيق بها أن تأتي هنا ونضيق على أنفسنا على الرغم من تصريح الوزارة تصريحاً قاطعاً بأنها تقبل مع السور التصديق على إجابة الوزير - لأن مدلول المعنى الذي أدلى به صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هو أنه يرى أن التقييد ضروري حتى يفهم الوزير المسئول ما إذا كان السال قد انتفع بإجابته أم لا يقتنع .

من غير المقبول - بعد تصريح الحكومة - أن نضيق الوقت في مناقشة فقهية قد تم المقصود منها فلا يتصرح الوزيرين .

( تصديق ) .

**محضر الشيخ المحترم هبة اشاعه محي باشا** - بعد الذى قاله حضرة المقرر والذي قاله حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك لا أريد أن أكرر ما قاله . بل أكتفى بأن أصرح بأنى أوافق كل الموافقة على رأى أغلبية لجنة الحفانية ولا أرى وجها للمعارضة في ذلك لأن المعارضة ليست مبنية على أسباب صحيحة إذ الفرض من السؤال هو الاستعلام عن أمر معين - فأنا لم يقتنع السائل بمجواب الوزير فله أن يعلق عليه بالطريقة التي يبتها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وهذه الطريقة هي المنجبة لمجلس النواب وفي مجلس الشيوخ لمعهد قريب .



## محضر الجلسة التاسعة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٢٦ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق أول يونيو سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ٤ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب الخاص بترقية وبيع ثابات  
القائمة بقرار لجنة الزراعة  
ملحق رقم ٤٠
- إحالة للمشروع إلى لجنة الحفائية ليست
- ٥ - تقرير لجنة الاستراشات والمرافق من المرافق التي خصصت في يوم  
٢٤ مايو سنة ١٩٣٢  
ملحق رقم ٤١

- ١ - الإجازات .
- ٢ - تصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - كتاب من مجلس النواب بالمناقشة على وجه نظر وزارة المالية من  
الاستعداد عن الأمانة الإنشائي السابق طلب منه في ميزانية  
سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٣٢٠٠٠٠ جنيه للاستبدال  
اللازميات الصاغات .

### ثالثاً - بتقرير إذن :

حضرات : سعد الله عبد الرحمن أفندي . سليم خليل بطرس  
بك . صالح حق باشا . السيد عبد الحميد البكري . الدكتور فارس  
نمر . محمد طلعت . حرب باشا . محمد منصور أفندي . الدكتور  
مصطفى صفوت بك .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين .  
أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاية أفندي .  
حبيب دوس بك .  
عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .  
أعلن حضرة صاحب الدعوة الرئيس افتتاح الجلسة .

### ١ - الإجازات

الرئيس - طلب كل من حضرات الشيوخ المحترمين عبد أحمد عبود باشا  
إجازة لمدة شهر وثلثان سداحد سالم بك لمدة خمسة عشر يوماً وبعد فسخ  
يكن بك لمدة عشرة أيام من اليوم لمريضهم ومصطفى خليفة باشا لمدة أربعة  
أسابيع من اليوم لأشغال هامة فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازات ؟  
( أصوات : موافقون ) .  
( أصوات : لا توافق ) .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً برئاسة  
حضرة صاحب الدعوة بمشي إبراهيم باشا رئيس المجلس .  
وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :  
الغائبين :

### أولاً - بإجازات :

حضرات : سلطان بنجي بك . كامل جرجس تكللا بك .  
محمد مصطفى مجره بك . محمد مقبل باشا . أمين ساي باشا .  
طلعتان سيداً حنساالمرك . مصطفى خليفة باشا . عبد أحمد عبود باشا .  
محمد قصي يكن بك .

### ثانياً - باعتمادات :

( أ ) من جلسة اليوم حضرات : حسن علي جازيه بك . محمد  
أبو النصر القادر أفندي . الدكتور مرسي محمود أفندي .  
حافظ المشاوي بك . محمد عبد باشا . يعقوب يارو بك  
الشيخ حسين صالح خليفة . محمود شكرى باشا .  
عبد الحليم البيلي بك . محمد صديق باشا . سامي ناصح أفندي .  
سليمان عثمان باشا . اللواء محمد صادق بمشي باشا .  
عبد الحميد سليمان باشا .  
( ب ) من جلسات هذا الأسبوع حضرات : عبد الكريم شديد بك .  
حسن رشوان حمادى بك .

## ٣ - الرسائل

كتاب من مجلس النواب بالمراقبة من وجهة نظرقراءة المسألة من الاستعانة من  
الاعتماد الإضافي السابق طلب منه في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ  
٣٢٠,٠٠٠ جنيه للاستعداد للاختبار للمخالفات

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب رئاسة مجلس الشيوخ المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ١١١٥  
آشرف بأن أبلغ دولتك أنه قد أجبل على بلعة المسألة بمجلس النواب ما أقره  
مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ٣ مايو سنة ١٩٣٢ بوقف النظر في مشروع  
القانون الذي أقره مجلس النواب لخاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٢٠,٠٠٠  
جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

فأرأت اللجنة المذكورة - بعد أن أوردت حضرة مندوب وزارة المالية -  
بأن الأجراءات التي تتطلبها عملية الاستبدال لا تسمح بصرف أكثر من  
المبلغ المدرج في مشروع الميزانية ويمكن الاكتفاء به مؤقتا والاستثناء عن  
المبلغ ٣٢٠,٠٠٠ جنيه السابق طلبها لهذا الغرض .

وقد وافق المجلس بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢١ مايو سنة ١٩٣٢  
على وجهة نظر وزارة المالية .

ومع هذا محضر الجلسة المذكورة وتقرر لجنة المالية .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

القاهرة في أول يونيو سنة ١٩٣٢

## ٤ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب لخاص بقرية ديج نباتات الفاكهة - تقرير بلعة  
الزراعة - إحالة إلى لجنة المخابزة

(القول: حضرة الشيخ المحترم محمد عهود اسماعيل أياحه بك )

تل كتاب من حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة هذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بما أن المجلس سينظر في جلسة اليوم تقرير لجنة الزراعة عن مشروع  
القانون الخاص بقرية ديج نباتات الفاكهة فقد انتدبت حضرة صاحب  
القرية جلال فهم بك وكيل الوزارة وصاحب القرية محمد عثمان بك مدير  
السكريرية العامة ليتوبا عن الوزارة في حضور جلسات المجلس التي سينظر  
فيها هذا القانون .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

وزير الزراعة  
حافظ حسن

تحريرا في أول يونيو سنة ١٩٣٢

محضره الشيخ المحترم الدكتور محمد عزمى باشا - أرى أن المراقبة  
لا تكون إلا على الإجازات المطلوبة بسبب المرض .

الرئيس - إن ثلاثة من حضرات الشيوخ المعتبرين الذين يطلبون  
إجازات إنما طلبوها بسبب المرض وواحد فقط هو الذي طلب لإجازة  
لأشغال هامة فهل توافقون على التصريح لحضراتهم بهذه الإجازات ؟  
( موافقة )

محضره الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا - وما رأى المجلس فيمن  
يتنب من حضرات الشيوخ دون أن يتخذ ؟

الرئيس - يقضى قانون النظام الداخلي بأن تتقطع المكثفة عن العضو  
في المدة التي يتنب فيها دون أن يتدخل وسط حضرة المراقبين أن  
يلاحظوا ذلك .

## ٥ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

محضره الشيخ المحترم محمد غنيم بك - في ملاحظة على المحضر . فقد  
أخفل فيه إثبات التصديق الشديد الذي قابل به المجلس كلمة حضرة الشيخ  
المحترم حسن صبرى بك المتجدة في التبر الأول من الصفحة السابقة .

محضره الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - كانت أولى بمحضرة الشيخ  
المحترم حسن صبرى بك أن يبدى هذه الملاحظة .

محضره الشيخ المحترم حسن صبرى بك - أنا آتبعين يقول هذا . ولحضرة  
الشيخ المحترم محمد غنيم بك الحق في أن يلاحظ إغفال إثبات التصديق  
في المحضر ما دام قد تممه بنفسه .

محضره الشيخ المحترم محمد غنيم بك - والمجلس كله يصح التصديق فلا معنى  
لأن يثبت التصديق لغير حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ولا يثبت له .  
( تصديق )

الرئيس - إغفال إثبات التصديق في المحضر غير مقصود ومبطل  
في الطبيعة الثابتة للمحضر . ولأن حل لأحد من حضراتكم بذلك ملاحظة  
على المحضر ؟

( لم يمتدح أحد )

الرئيس - صلت المجلس على محضر الجلسة السابقة .

ولما قامت لجنة الزرعة في مجلس الشيوخ بحثت لاحظت أن عقوبة المجلس المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة شديدة وأنه كلف يمكن حذفها إكتفاء بعقوبة الزرعة ولكن لاحظت من جهة أخرى أن مشروع هذا القانون قد واقتت عليه الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة كما قلت وإذا أدخل عليه تعديل وجب أن يمد إليها وهذه الإجراءات تستلزم وقتا طويلا من أن المادة التي نصت على العقوبة شملت عقوبات المجلس والزرعة وغضت للقاضي حتى تقدر العقوبة التي يراها فكا أن له حق الحكم بالعقوبتين مما كذلك له أن يحكم بأحدهما .

وقد خطلت لي اليوم فكرة عرضت كذلك لحضرة زبيل الأستاذ حسن صبري بك وهي أن عقوبات المجلس والزرعة منصوص عليها في مشروع القانون فإذا قرر المجلس إنشاء عقوبة المجلس إكتفاء بعقوبة الزرعة في المختلطة أن وزارة الحفانية لا ترى ما يدعو لإعادة عرض مشروع القانون على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة لأنها قد وافقت عليه وهو يتضمن العقوبتين فلا يخظر أن ترفضه إذا ما حلفت منه عقوبة المجلس وأقيمت فيه عقوبة الزرعة فقط إذ في هذا تخفيف للعقوبة لا تشديد فإذا تبين للمجلس أن وزارة الحفانية توافق على أن حذف عقوبة المجلس لا يستدعي إعادة عرض مشروع القانون على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة أمكن البحث في حذف هذه العقوبة إكتفاء بعقوبة الزرعة .

أنتقل الآن إلى الفكرة التي ترمي إلى جعل الرخصة بالجان . تكلت مع حضرة صاحب العزة جلال بك فيهم في ذلك . فقال إن ية الوزارة أن تمنحها بالجان . ولما يمكن إثبات ذلك في المحضر .

وكذلك المدة التي تمنح فيها الرخصة يمكن تعديلها بشهر كما اقترح ذلك حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي غنار الجزيري أفندي . وهذا كله لا يستلزم تعديل القانون إلا فيما يخص بالعقوبة .

**مقرر الشيخ المحترم نور الدين قصري بك** - حينما بحث أي مشروع قانون يجب أن بحث مستقلين دون أن تتخذ أي قرار صدر من أية هيئة أخرى . سواء كانت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة . أو مجلس النواب . يجب أن بحث تناظرين فقط للجمعية العامة . لمصلحة الزراعيين في هذه الحالة دون أي اعتبار آخر .

وأنا أرى أن أحكام هذا القانون هي في غاية الشدة . وفيها خروج على القواعد الأساسية الواردة في القوانين الأخرى .

فلما نجد في المادة الثامنة أنها جعلت مفتش وزارة الزرعة وكلامهم ومنطوق قسم السائين ، والمهندسين والمعاونين الزراعيين . وكل موظف في يندب ووزير الزرعة لذلك . من رجال الضبطية القضائية .

هذا جيش لا حد له . إذ أن أي شخص يشبهه وزير الزرعة يصبح صاحب سلطة . ويكون محضره حجة على الغير . باعتبار أنه من رجال الضبطية

( حضر حضرة صاحب العزة جلال فهم بك وكيل وزارة الزرعة ومحمد عثمان بك مدير السكرية العامة جا ) .

قال مقرر اللجنة (١)

**القرار** - تتبنون حضراتكم من مجرد الإطلاع على مشروع هذا القانون أن فيه قائمة كبرى البلاد خصوصا في هذا الوقت الذي اشتعلت فيه الضائقة المالية وبدأ الناس يصوتون عرب أصناف منروبجات أخرى غير القطن . فاحتدوا إلى زرعة السائين والإكثر منها وهذه السائين لا بد لها من رقابة ومع الأسف فإن صغار الملاك وبنوع أخص في مديرية القليوبية هم الذين احتدوا بهذا النوع من الزرعة .

ولما كان من واجب وزارة الزرعة مراقبة هذه المشاكل وأت أن تضع تشريعا يمكنها من تنظيمها .

تأملون حضراتكم أن الشجرة لا تقبل أن يعصى على زراعتها أربع سنوات على الأقل . فإذا اشتدت أحد شجرة رديئة الصف وزرعها وتعهدها طول مدة نموها ثم أتضح له بعد ذلك فكر نوعها ضاح عليه فمن الشجر يوما بكتفنه زراعتها من نفقات وما بدله من مجهود وما يفخروه من غار . لذلك ردي أنه يكون من المفيد أن تقوم الوزارة برقابة المشاكل من به تعليم الأبحاث حتى يطمئن من يريد مشرى شيء منها إلى جودة صيغها وحسن غارها .

وقد تضمنت المادة ١١ من مشروع القانون للمروض العقوبات التي يمكن توقيعها على كل من يرتكب مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر لتنفيذه .

وقد أبديت ملاحظة على مسألة عقوبة المجلس المنصوص عليها في المادة المذكورة واستنكرها بعضهم خصوصا في حالة وقوع المخالفة من أحد كبار الملاك أو أحد أصحاب المراكز الكبيرة وروى أن تستبدل بعقوبة المجلس عقوبة الزرعة ....

(مقاطعة) .

لاحظ أحد حضرات أعضاء اللجنة أنه يستحسن أن ينص في المشروع على وجوب إعطاء الرخصة في ميدان لا يتجاوز شهرا واحدا من وقت تقديم الطلب للوزارة من غير فوات موعد الزرعة إذا ما تأخر إعطاء الرخصة لطلبها وحتى لا يضطر بسبب ذلك إلى الانتظار ستة بدون زرعة .

وقد رأيت اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع وزير الزرعة من أن يصدر قرارا أو تعليمات تمنح إعطاء الرخصة لطلبها في ميدان شهرين وقت طلبها ومنحت ذلك تقررها كما فضته ملاحظة أخرى لحضرة الشيخ المحترم نفسه .

**مقرر الشيخ المحترم فهم المحطس** - لما وضع مشروع هذا القانون عرض على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ووافقت عليه كما هو وصلى عليه كذلك مجلس النواب .

ولكني رأيت أن الذين تكلموا ناقشوا مواد القانون قبل أخذ الرأي على المبدأ في ذاته . وهذه المناقشة ليس هذا الوقت وقتها . وإنما هي مرحلة تنقل إليها بعد الكلام على المبدأ العام للقانون .

فلا معنى لأن نضيع الوقت . ولا أوافق أن يستعرض بعض حضرات الشيوخ المحترمين على بعض مواد القانون من الآن .

**الرئيس** - أيقصد حضرة الشيخ المحترم أنه لا يجوز الكلام الآن في غير المبادئ العامة للقانون ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر** - هذا هو الواجب علينا .

**الرئيس** - وهل غرض حضرة الشيخ المحترم الموافقة على إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفائية ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر** - نعم يحال إلى لجنة الحفائية لتنظره على وجه الاستيعاب .  
( أصوات : موافقون ) .

**المقرر** - المعروف أن نقل الأخبار على مواعيد . فذلك أطلب أن تنظره لجنة الحفائية على وجه الاستيعاب . . . .

**مفكرة الشيخ المحترم صيب دوس** - سمعنا قبل اليوم حين النظر في قانون آخر هو قانون ممارسة مهنة الطب في القطر المصري . سمعنا حينئذ مندوب الحكومة يقول : يجب النظر أولاً في القانون لأن الجمعية العمومية لم تكن لتتفق على هذا القانون . والآن لا بد من النظر في هذا القانون .

والآن حضراتكم أن هذه البشارة تحز في أحياننا جميعاً كما سمعنا .

هذا مجلس الشيوخ . وهو هيئة تشريعية كبرى مستقلة . فيجب ألا نسمع مطلقاً مرة ثانية . أن قانوناً يجب أن يوافق . لأن الجمعية العمومية لم تكن لتتفق على هذا القانون .

لأننا ننظر القانون ونناقشه من أجل المصلحة العامة . فإن رأينا أن هذه المصلحة في أن تبقى التصور كما هي وافقنا عليها . وإن رأينا أن المصلحة تقتضي تعديلها . فلنصنف دون أن نتعبد بأي قرار يصدر من هيئة أخرى . ودون نظر لأي مواعيد .

أريد أن أعزوا حضراتكم هذا المبدأ . وهو مبدأ ما كان يحتاج إلى شرح أو تكرار . فأننا ما قبل حضراتكم إن قانوناً به قص في إحدى نواحيه وإن الجمعية العمومية لم تكن لتتفق على هذا القانون . وإن رأينا أن المصلحة تقتضي تعديلها . فلنصنف دون أن نتعبد بأي قرار يصدر من هيئة أخرى . ودون نظر لأي مواعيد .

القضائية مع أن رجال الضبطية القضائية في القوانين الأخرى حدود مدعهم وعصورة طليقاتهم . وليسوا على هذا الشكل المتسع . فذلك كان الواجب حصرهم وتعيين طليقاتهم ودعياتهم .

كل ذلك أبحاث الفقرة الثانية من هذه المادة هؤلاء أن يدخلوا أي مثل أو عمل مدع تربية وبمع نباتات الفاكهة . على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المخصص من هذه الأماكن السكنى فقط .

هذا فقرة بين المكان المخصص للسكنى وفيه . ولكن المسألة في الواقع تقديرية . فإن الموظف يستطيع دخول المسكن تحت ستار أنه يمكن أن يكون مشتتاً . وأنه يدخله للتنشيط عليه . ويمكن أن يحدث ذلك في أي وقت وفي أي لحظة . في الليل أو النهار .

يكون هذا التنشيط وسيلة لدخول بيوت الناس تحت ستار البحث عن المشاكل للتنشيط عليها .

هذا وأما عقوبة المجلس . فقد كفانا حضرة الشيخ المحترم رئيس اللجنة مؤونة الكلام منها . وقد أظهر حضراتكم أنها شديدة ولا تتفق مع العدالة . وظاية الأمر أن حضرته يقضي أن يضع الوقت إذا ما أدخل تعديل على مادة العقوبة من حيث طلب الموافقة من جديد على مشروع هذا القانون من الجمعية العمومية لمحاكمة الاستئناف المختلة . وإلى أن أرى الوقت أهمية في هذا الأمر بأي حال .

وهناك مواد أخرى في مشروع القانون كالمادة البائدة التي تنص على أنه يجب أن يحفظ في كل مثل مثل دفتر غنوم وبنات وزارة الزراعة بقيد فيه البيانات التي يقرها وزير الزراعة . وعلى الأخص عند البيانات وحركة الوارد والصادر منها . وأوامها وأصنافها ومصادرها . كأن المشتل مبيدة جميع السموم أو المواد الفاسدة . لا مثلاً . وإلا فـ معنى تحت إحصاء دفتر مفرغ غنوم وبنات الوزارة بقيد فيه اسم المشتري والكيفية والصادر والوارد . بهذا لا يقدم أحد على إنشاء مشاتل .

فلماذا التفتيح الوارد في القانون أفتح إحاطته إلى لجنة الحفائية لمناقشته وبجته من جديد .

( تصفيق ) .

**مفكرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر** - إذا تضررت إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفائية فلا كلام في .

أما إذا رأيت حضراتكم عدم الإحالة إلى هذه اللجنة في كلام على المشروع .

والذي أراه أننا سلكنا في نظره سلكاً غير ما يجب إن سلكه .

الواجب أولاً طبقاً لأحكام قانون النظام الداخلي أن ننظر في القانون من حيث المبدأ حتى إذا ما قرروا المبدأ . انتقلنا إلى مناقشة المواد . فإن كان لأحد من حضراتكم اعتراض على إحداها فليطرح بتعديلها طبقاً لأوضاع قانون النظام الداخلي .



ومن المعروف أن كثيرين من صغار الزراع الذين يملكون قدانا أو نصف فدان إنما يعيشون من الماشال . وليس في مقدورهم أن يشتروا دقاتر ويستوفوا لها كفاً يقدون فيها . فهذه القيود تفضل في وجود هؤلاء الصغار من الملاك طرق واسعة من طرق الارتزاق .

إن وزارة الزراعة نفسها تبيع لنا كل يوم القنوى . فهل هي تعطى لنا عهداً على نفسها بعودة هذه الأنواع التي تبيعها حتى يجوز أن تشتري مثل ذلك على أصحاب الماشال ؟

الذي نعرفه أنه يجوز أن تكون تلك القنوى التي تبيعها من الأصناف الرديئة .

فلماذا إذن هذا التضييق الوارد في القانون ؟ يجب أن تترك الناس أحراراً فان الحرية أئمن من كل شيء .

الرئيس - من أجل هذا يمال المشروع إلى لجنة الحفانية . ولكن عضو من حضراتكم أن يتقدم إليها بملاحظاته .

فهل توافقون حضراتكم على إحالة إلى لجنة الحفانية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يمال المشروع المذكور إلى لجنة الحفانية .

( نزل إلى رئاسة حضرة صاحب السعادة نجله المصطفى باشا وكيل المجلس ) .

#### ٥ - تقرير لجنة الاقتراحات والعراض

عن العرائض التي لحقت في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢

( المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء محمد عزى باشا بدلا من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمد اتمنى لاحقا ) .

على تقرير اللجنة (١)

العراض التي رأت اللجنة خطفاً أرضها طبقاً لقادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي لبلديات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٩٧ وهو حفظها طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لحقوها من التوقيع ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٩٨ وهو رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته لقادة ٢٢ من الدستور ؟

( موافقة ) .

في مبادئ هذا القانون العامة جملة عيوب . منها ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم ادمار قصيرى بك . ومنها ما لم يشر إليه .

ففي المادة الثامنة مثلا حيث أُلح فيها لطيفة المولطفين الذين الذين أراد أن يمنحهم سلطة رجال الضبطية القضائية بغير تحديد لأخطائهم . ولا لوظائفهم . أعطاهم أيضاً حق البسول والتفتيش في أى وقت على الماشال . والإطلاح على الدفاتر . ومعلوم أن في هذه الغفلة أسراراً تجارية . والمشتل هو محل تجارى يتسام المعنى . ودقته هو دفتر تجارى . فهل يجوز لمجرد أن اعتبر وزير الزراعة موظفاً عنه فنيا من رجال الضبطية القضائية أن يطلع على هذه الأسرار ؟

أى سلطان لوزير الزراعة حتى يميز له أن يمنع أى موظف عنه سلطة تجسه من رجال الضبطية القضائية . ولجهد انتداب الوزير له يباح له حق الإطلاح على دفاتر صاحب المشتل وأساره لمجرد شبهة تعرض أو لمجرد الزعم بأن مثلك خائفة . هذا يتعارض مع أبسط للمبادئ العامة للقوانين .

( أصوات : يمال مشروع القانون إلى لجنة الحفانية ) .

فقرة الشيخ المرمم محمد أبو النصر بك - إن حضرة الشيخ المحترم يتكلم الآن في مواد القانون ، ولم يحن الوقت لمناقشة فيها . فليتكلم في المبادئ العامة فقط .

فقرة الشيخ المرمم حبيب دوس بك - إنما أتتكلم في المبادئ العامة . ولكن إذا قرأ إحالته إلى لجنة الحفانية وجب أن تبين لأى غرض أحيل إليها . يجب إذن أن يبين المجلس لماذا أحال المشروع إليها . هل ليصاغت . أم لجادته العامة . أم لاعتراض على بعض مواد . أم لتعارض بينه وبين قانون قائم . يجب أن تبين ذلك قبل أن يحال إلى لجنة الحفانية . لتكون اللجنة على بينة من سبب الإحالة .

لمناقشة المبادئ العامة إنما يقصد بها أوجه الاعتراض التي يمل بها حضرات الأعضاء على مشروع القانون لا أكثر . فإنا ما تنقروا الإحالة إلى لجنة الحفانية استرشدت بذلك حين نظرنا في القانون .

وبأى أنيأ هو أن يحال إليها لتقرر في مبادئه العامة على ألا تنقيد بوقت أو ميعاد .

فقرة الشيخ المرمم ابراهيم عوم بك - أقول إن في هذا القانون ماسا يمن الملكية لأن من مبادئ الملكية أن لكل إنسان الحق في أن يبيع بملكه على أية صورة وبأى شكل .

فإننا ما طلبوا في القانون المعرض علينا ألا نترج إلا أنواع خاصة . وأن يكون ذلك في أوقات محدودة . بنظام مفيد . وبذلك يطلع عليها المشترون والموظفون المختبرون . فإن ذلك كله فيه تنقيح لحقوق الملكية . تصبح معه مهتقة بكل معنى الكلمة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٩٩ وهو حفظها لخروج موضوعها عن اختصاص البرلمان ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٠ وهو رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لمخالفته للمادة ٢٢ من الدستور ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠١ وهو حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٢ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٣ وهو حفظها لخروج موضوعها عن اختصاص البرلمان ؟

( موافقة ) .

مقرر الشئ المحترم محمد رشيد بك - قسمت المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان المراض إلى خمسة أقسام ونصت المادة ١١١ منه على ألا يخفى للمراض التي تقع في الأقسام الثلاثة الأولى من المادة ١١٠ وهي :

(١) المراض النفل من التوقيع أو المخالفة لحكم المادة ٢٢ من الدستور .

(٢) المراض المخالفة لمبادئ الدستور الأساسية أو المضمنة سيايا أو إحادات أو عبارات غير لائقة .

(٣) المراض المخالفة بموضوعات خارجة عن اختصاص البرلمان كطلبات الاستعانة أو الإحالة .

ولقد جرت اللجنة على عرض رأيها في هذه المراض على المجلس مع أن نص القانون صريح في أنه لا يخفى إليها . وقد كان يمكن للجنة أن تضمن تقريرها إحصاء من هذه الأنواع من المراض ما دام نص القانون صريحا في عدم الإحالات إليها . كذلك يمكن للجنة أن تحيل المراض التي تضمنت شكوى أو خلاصات وهي المينة في القسم الرابع من المادة ١١٠ إلى الوزارات المختصة ، وبهذا يجب أن يكون تقرير اللجنة قاصرا على المراض التي ترى إحالتها إلى اللجان المختصة بالمجلس حتى لا يصبح وقته سدى .

المقرر - المجلس هو صاحب الرأى وليس لجنة سلطة حفظ المراض .

مقرر الشئ المحترم محمد رشيد بك - كل المراض يجب أن تعرض على المجلس .

مقرر الشئ المحترم عبد الله سمح بك - يستنتج حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب بإداه بك من نص المادتين ١١٠ و ١١١ من المرسوم بقانون انخاض بالنظام الداخلي للبرلمان أن بعض المراض وهي التي تطبق عليها أحكام الأقسام الثلاثة الأولى من المادة ١١٠ لا يجب عرضها على المجلس وإلى أخالفة في ذلك وأرى أن اللجنة في إجراءاتها متشعبة مع القانون وأن الرأى الأمل والقرار النهائي هو من حق المجلس وحده لا من حق اللجنة .

مقرر الشئ المحترم شفيق سعد الله حمزة أفسرى - إن نص المادة ١١٢ من قانون النظام الداخلي للبرلمان يؤيد رأى حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمح بك .

الرئيس - بعد هذا هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إجراءات اللجنة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٤ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٥ وهو حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخروجها من التوقيع ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٦ وهو حفظها لخروج موضوعها عن اختصاص البرلمان ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٠ وهو حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٢ وهو حفظها ونسبها للمريضين رقم ١٠٠ و ١٠٥ ؟

مقرر الشئ المحترم محمد رشيد بك - لقد سبق المجلس أن قرر إحالة عريضة خاصة بهذا الموضوع - وهو طلب عدم إنشاء مدرسة للفن الابتدائية - إلى وزارة المعارف .

المقرر - ووددت اليها عراض كثيرة من هذا النوع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٢٤ وهو رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته المادة ٣٢ من الدستور ؟  
( موافقة ) .

### العرائض

قرواات اللجنة إحالتها إلى الوزارات والمجان المختصة طبقا لتقريرين : ٥٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي البرلمان

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٩٦ وهو إحالتها إلى وزارة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٠٦ وهو إحالتها إلى وزارة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٠٨ وهو إحالتها إلى وزارة المواصلات ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة المواصلات .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٠٩ وهو إحالتها إلى وزارة الأشغال ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال العمومية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١١١ وهو إحالتها إلى وزارة الخفانية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة الخفانية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١١٦ وهو إحالتها إلى وزارة الخفانية ؟

عشرة الشيخ الحرم محمد فقيه بكه - ألا يحسن إحالتها إلى وزارة المعارف ؟

القرر - لقد ذكرت العرائض عن هذا الموضوع ولا يمكن إحالتها جميعا اكتفاء بأن أحلت عريضة منها إلى الوزارة المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١١٣ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١١٤ وهو حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١١٥ وهو حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ نلخوها من التوقيع ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١١٩ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٢٠ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٢١ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٢٣ وهو حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ نلخوها من التوقيع ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٢٣ وهو رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته المادة ٣٢ من الدستور ؟  
( موافقة ) .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٧ وهو إحالتها إلى وزارة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٨ وهو إحالتها إلى وزارة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ١٩ وهو إحالتها إلى وزارة الأشغال ؟

( موافقة ) .

الرئيس - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال المعمومة .

المقرر - العريضة رقم ١٢٦ خاصة بطلب التصديق على قانون طرح البحر وأكله وقد وافق المجلس على مشروع هذا القانون بعد أن أبدت لجنة الاقتراحات والمراض رأيا فيها وأرى أن يقرر المجلس الآن حفظها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على حفظ العريضة المذكورة ؟

( موافقة ) .

وفتت الجلسة بموافقة المجلس فى الساعة السادسة والدقيقة الثانية والعشرين مساء على أن يعود المجلس للاعقاد يوم الاثنين ٢ صفر سنة ١٣٥١ (٦ يونيو سنة ١٩٣٢) فى الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين مساء .

فقرة الشيخ الهرم على فئسها بأنا - أرى أن موضوع هذه العريضة من اختصاص وزارة الداخلية لأنه يتعلق بالبيادات الطبية .

المقرر - هذا صحيح وما جاء فى التقرير خطأ مطبعى .

فقرة الشيخ الهرم الدكتور زكى مختار الجزيرى الفخرى - لماذا تمحال هذه العريضة إلى وزارة الداخلية ؟

المقرر - لتبحث الموضوع .

فقرة الشيخ الهرم الدكتور زكى مختار الجزيرى الفخرى - إن لائحة مزاوله مهنة الطب لا تمنع الطبيب من أن يضع عيادته إحداهما فى الاسكندرية مثلا والأخرى فى دنشور وهو يوزع وقته بين البياديين .

الرئيس - العلماء قانون يحزم على الخاص أن يتخذ أكثر من مكتب واحد فيجوز أن وزارة الداخلية إذا ما أحيلت إليها هذه العريضة تفكر فى وضع تشريع يمنع الطبيب أيضا من فتح أكثر من عيادة .

فقرة الشيخ الهرم محمد غنيد بك - ألاحظ أن عدد حضرات الأعضاء الحاضرين الآن أصبح غير قانونى .

فقرة الشيخ الهرم إبراهيم راتب بك - يوجد الآن من حضرات الشيوخ الفخرين واحد ونعمسون فالعدد قانونى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة العريضة رقم ١١٦ إلى وزارة الداخلية .

( موافقة ) .

الرئيس - تمحال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

## محضر الجلسة الثلاثين

المتعددة علنا في يوم الاثنين ٢ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٦ يونيو سنة ١٩٣٢

### ملخص

١- أسئلة :

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد آفد سميكة بك من مشروع قانون الطرق السبوية - الإجابة عنه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم أبو يزيد عطاطري بك من وصف الباقي من الطريق المكي بين القاهرة والقادم - الإجابة عنه .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم أبو يزيد عطاطري بك من إنشاء طرق نواحي يحمى من ناحية جرجس إلى ناحية طرطاس القادم - تأجيل الإجابة عنه إلى جلسة أخرى .

١١ - اقتراحات :

(أ) اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد بك إلغاء المادة ١١٢ من قانون النظام الداخلي لبرلمان - مهم .

(ب) اقتراح لجنة الشيخ المحترم محمد بك بتعديل المادة ١٣١ من قانون النظام الداخلي للمجلس بزيادة الجزاء على كل من الأعضاء لخلع الحكم بها حكما تأييدا - قرار المجلس عدم بوزار النظر فيه شكلا .

١٢ - مشروع القانون الصادر من مجلس النواب بشأن تأديب الطلبة الخارجين من حيزه لقيام بمصلحة السجون - تأجيل النظر فيه لاستشارة اللجنة الاستشارية التشريعية .

١٣ - مشروع القانون الصادر من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي في مائة المادة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ببلغ ٢٤٦٦١ جنيهاً زيادة على أملاك الديار بالمادة في التفتيش العام لى السودان .

تقرير لجنة المالية  
إقرار مشروع القانون .

١٤ - تقرير لجنة الحفائية من البحث الحال إلى إذا كان لحضرات الأعضاء حق تقديم الاقتراحات بفتح - تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة .

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتفويض نهار الألمان ائامية من سنة ١٩٢٠ - ١٩٣١ - إحالة إلى لجنة الحفائية .

٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يربط مائة الجاهج الأضر والحادد الدقة الطبية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية إحالة إلى لجنة الأوقاف .

٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي في مائة السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٥ "الطبعة الأخرية" - ببلغ ٨٠٠ جنيه زيادة على أملاك الديار الساس "تشكيل مطبوعات النماذج" - إحالة إلى لجنة المالية .

٦ - مشروع القانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي ببلغ ١٠٠٠٠ ج.م في مائة السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٢ "مصلحة الأملاك المقررة" - إحالة إلى لجنة المالية .

٧ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي ببلغ ٢١٥٠٠ جنيه في مائة السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (قسم ١٠ "وزارة الحفائية" - فرع ٢ "المنشآت المخططة" ) تسوية التباين في بعض بنود الباب الثاني - إحالة إلى لجنة المالية .

٨ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي ببلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في مائة السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة المالية" - فرع ١ "ديوان السوم وصالج أخرى" - إحالة إلى لجنة المالية .

٩ - الرسائل :

(أ) تلج من حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء بفتح سادة أحمد عبد الرضا باشا وكيل وزارة المالية لحضرة جلالت المجلس التي سطر فيها التنازع الأربعة الواردة تحت ترة ٣ رد ٧٦٦٠ بجدول أعمال جلسة اليوم - لأن المجلس .

(ب) طلب من حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء بفتح سادة محمد صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية لحضرة جلالت المجلس التي سطر فيها مشروع القانون الخاص بفتح أملاك إثنائي ببلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في مائة السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة المالية" - فرع ١ "ديوان السوم وصالج أخرى" - لأن المجلس .

**الرئيس** - كذلك يطلب حضرة الشيخ المحترم الدكتور فارس نر  
إجازة لغاية آخر هذه الدورة لمرضه ويرى المكتب أن نهاية الإجازة لم تكن  
في الطلب فإذا وافقتم حضراتكم تكون الإجازة قلة شهر واحد ابتداء من اليوم  
(موافقة).

#### ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟  
(لم يقترح أحد).

**الرئيس** - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة.

#### ٣ - مشروع قانون

يارد من مجلس النواب بتفويض لإصدار الأوامر من سنة ١٩٣٠ -  
١٩٣١ - إضافة إلى مادة الخامسة

كل النكاح الوارد من مجلس النواب مع مشروع قانون المذكور وهذا  
نصه :

محضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلساته المنعقدة في ٢١ مارس و ٤ و ٥ أبريل وأول  
يونيه سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بقانون المقدم من  
حضرة النائب المحترم فريد نغر الدين الخاص بتفويض لإصدار الأوامر  
من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرحل مع هذا - مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية -  
ومحاضر الجلسات المذكورة - راجعاً عرض ذلك من هيئة مجلس الشيوخ -

وتفضلوا ودونكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٢٢ ربيع سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

**مقرر السج المحترم محمد رفعت بك** - في ملاحظة على محضر الجلسة  
السابقة .

**مقرر السج المحترم إبراهيم راتب بك** - لقد صدق المجلس عليه .

**مقرر السج المحترم محمد رفعت بك** - ولكني لم أجد ملاحظي بعد .

**الرئيس** - بعد أن يصدق المجلس على المحضر فلا محل للاعتراض عليه

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنقبة الثلاث - مساء برئاسة حضرة  
صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :  
الفتنين :

أولاً - باجانات :

حضرات : محمد مصطفى عبده بك . محمد قصي بك . أمين  
سامي باشا . طه خان سيد أحمد سالم بك . مصطفى خليفه باشا .  
محمد أحمد حيد باشا . السيد عبد الحميد البكري . الدكتور فارس  
نر . محمد عصب باشا .

ثانياً - باحضر :

(١) من جلسة اليوم حضرات : سلطان السعدي بك . محمد صدق باشا .  
الدكتور زكي غنار الجزيري افندي . حسن مظلوم باشا . علي  
نهي باشا . محمود شكرى باشا .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع حضرات : محمد فهمي  
الناضوري باشا . محمد محمود بك .

ثالثاً - غير اذن :

حضرة كامل برجس تكلا بك .

وحضر حضرة الشيخ المحترم سلطان بك من متازلاً عن الباقي من إجازته .  
وحضر من الوزراء حضرات صاغت السعادة توفيق دوس باشا وزير  
المواصلات . علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

وحضر حضرات أصحاب السعادة والمنة محمود فهمي القيسي باشا وكيل  
وزارة الداخلية . أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية . محمد  
عثمان بك وكيل وزارة الأشغال العمومية .

تولى السكرتيرية الألمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب مراد بك . إبراهيم راتب بك . شبيب سميح حلايه افندي .  
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

#### ١ - الإجازات

**الرئيس** - يطلب حضرات الشيوخ المحترمين السيد عبد الحميد البكري  
إجازة لمدة أسبوع ابتداء من ٤ يونيو سنة ١٩٣٢ . محمد عصب باشا إجازة  
لمدة أسبوعين لمرضه ابتداء من اليوم . تهل توافظون . حضراتكم هل التصريح  
بها بين الإجازات ؟

(موافقة) .

السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( القسم ٦ " وزارة المالية " - الفرع ٥ " المطبوعات الحكومية " - الباب الثاني - " مصاريف عمومية " ) يبلغ ٨٠٠٠ ج ٢٠ زيادة على اعتماد البند السادس " تشغيل مطبوعات المصالح " - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لوثيكم - مشروع القانون - وقرر لجنة المالية - ومحضرى المجلسين المذكورين - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

#### ٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد يبلغ ١٠٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( قسم ٦ " وزارة المالية " - فرع ٢ " مصلحة الأموال المقررة " ) - إحالة إلى لجنة المالية

تل الكاتب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣١ مايو وأول يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون لتلخيص إحصاءات إضافية يبلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( القسم ٦ " وزارة المالية " - فرع ٢ - " مصلحة الأموال المقررة " ) ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لوثيكم مشروع القانون - وقرر لجنة المالية - ومحضرى المجلسين المذكورين - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

وهل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية .

#### ٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - إحالة إلى لجنة الأوقاف

تل الكاتب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء أول يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع قانون يربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لوثيكم - مشروع القانون - وقرر اللجنة - ومحضرى الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

#### ٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( قسم ٦ " وزارة المالية " - فرع ٥ " المطبوعات الحكومية " ) يبلغ ٨٠٠٠ جنيه زيادة على اعتماد البند السادس " تشغيل مطبوعات المصالح " - إحالة إلى لجنة المالية

تل الكاتب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣١ مايو وأول يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لوثيكم — مشروع القانون — وقرر لجنة المالية — ومعرضي المجلس — المذكورين — راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام مـ

رئيس مجلس النواب  
عبد توفيق رفعت

القاهرة في ٢ يونيه سنة ١٩٣٢

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

#### ٩ — الرسائل

(١) كتاب من حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء، بتدبير حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية — إذ أن المجلس

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أخبر دولتكم أننا انتدبنا سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها المشاريع الأربعة بقانون الواردة تحت نبرة ٥ و ٦ و ٧ و ٨ بجدول أعمال جلسة مجلس الشيوخ التي ستعقد اليوم .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام مـ

رئيس مجلس الوزراء  
إسماعيل صدق

القاهرة في ٦ يونيه سنة ١٩٣٢

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

(ب) كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بتدبير حضرة صاحب السعادة محمود صادق رئيس باشا وكيل وزارة الداخلية — إذ أن المجلس

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أخبر دولتكم أننا انتدبنا سعادة محمود صادق رئيس باشا لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة الداخلية" — فرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى") .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام مـ

رئيس مجلس الوزراء  
إسماعيل صدق

القاهرة في ٦ يونيه سنة ١٩٣٢

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

#### ٧ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ (قسم ١٠ "وزارة الخزانة" — فرع ٢ "المحاكم الخفية") لتسوية الجواز في بعض بريد القاب كان — إياه إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣١ مايو وأول يونيه سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن الرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ — القسم ١٠ وزارة الخزانة — ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لوثيكم — مشروع القانون — وقرر لجنة المالية — ومعرضي المجلسين المذكورين — راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام مـ

رئيس مجلس النواب  
عبد توفيق رفعت

القاهرة في ٢ يونيه سنة ١٩٣٢

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

#### ٨ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥٨٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة الداخلية" — فرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى") — إياه إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣١ مايو وأول يونيه سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن الرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية القسم ٨ "وزارة الداخلية" — لسنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ — ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .



طيه من المبادئ وما أدخله من التعديلات والاستيفاءات بالامر العالي المشار إليه آخا . وأخاته وزارة المواصلات بعد ذلك على وزارة الحفانية في أبريل سنة ١٩٣٠ مراجعة صيغته القانونية بواسطة اللجنة التشريعية الاستشارية توطئة لعرضه على الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المخططة ثم على البرلمان .

وحيث إنه لم يعرف شيء مما في مشروع هذا القانون بعد كل هذه المراحل مع شدة حاجة البلاد إليه وضمت كل هذه السنين في إعداده ولا يعلم متى يمرض على البرلمان .

فهل لمساعدة الوزير أن يتفضل ويغد المجلس المؤرخ بما آل إليه هذا المشروع المفيد وبأن يتخذ الاجراء اللازم لعرضه على البرلمان بأقرب فرصة ؟

عبد الله سميك

عضو مجلس الشيخ

مفكرة صاحب المساعدة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - بعد تأليف الوزارة القائمة طلب إلى إيداع الرأي في مشروع قانون الطرق الذي يستعمل عنه حضرة الشيخ المحترم . وقبل أن أفرغ من دراسته شكلت بوزارة المواصلات لجنة برئاسة حضرة صاحب العزة وكلها لبحث حالة النقل والتوزيع بين وسائله المختلفة في البلاد . ولما كان عمل هذه اللجنة يتناول سائر النقل على الطرق الزراعية رأى إيداع البت في مشروع القانون المذكور حتى تم اللجنة المشار إليها عملها إذ يرجح كثيرا أن يكون من بين مقترحاتها ما يستدعي إضافة أحكام أخرى على مشروع القانون المتقدم .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك - أشكر مساعدة الوزير على هذه الإجابة وأرجو أن يتم عمل اللجنة قريبا .

مفكرة صاحب المساعدة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - إن شاء الله .

(ب) سؤال وجه إلى حضرة صاحب المساعدة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم أبو زيد عطاري بك من ردف البيان من الطريق المذكورين القاهرة والقويس - الإجابة عنه

تص السؤال :

حضرة صاحب اللجنة رئيس مجلس الشيخ

أرجو توجيه السؤال الآتية له حضرة صاحب المساعدة وزير المواصلات بربابه الإجابة عنه في أقرب جلسة .

وتفضلوا بكونكم بقبول عظيم احترامي

أبو زيد عطاري

٩ مارس ١٩٣٢

إن مديرية الفيوم هي المديرية الوحيدة المنفصلة عن إقام مديريات الوجه القبلي ومنفصلة كذلك عن مديريات الوجه البحري وتحيط بها الجبال وبعيدة عن النيل وعجومة من مرور المراكب وبوابات البحر وليس لها ما لسواها

(٢٢١)

## ١٠ - أسئلة

(١) سؤال وجه إلى حضرة صاحب المساعدة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك من مشروع قانون الطرق العمومية - الإجابة عنه

نص السؤال المذكور :

## مشروع قانون الطرق العمومية

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ المؤرخ

أرجو التفضل بتوجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب المساعدة وزير المواصلات للإجابة عليه .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

عبد الله سميك

عضو مجلس الشيخ

٢٥ مارس سنة ١٩٣٢

حضرة صاحب المساعدة وزير المواصلات

لا يخفى على معاليكم أنه مضى أكثر من واحد وأربعين سنة على الأمر العالي الذي صدر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بشأن السكك الزراعية بالنظر المصري في وقت كانت فيه هذه الطرق قليلة الامتداد ووسائل النقل والاتصال عليها محصورة جدا - ثم أن الحال تبدلت في هذه القرون تبديلا تاما فاستدعت الطرق في جميع أنواع النقل وكثير النقل والاستقبال عليها مختلف الوسائل لا سيما العربات والسيارات مما أظهر وجوب نقص وجوب كثيرة في الأمر العالي المشار إليه وجعل الحكومة - بعد إنشائها مصلحة الطرق الرئيسية بوزارة الأشغال في سنة ١٩١٣ ثم إلحاقها بوزارة المواصلات في سنة ١٩١٩ - تتركز في وضع قانون جديد يكون بمثابة دستور شامل للتشريع الخاص بالطرق العامة الختلفة خارج المدن والبادر سواء كانت على جسر الترع والمصارف العمومية أم مارة بوسط الأراضي الزراعية أو بالصحراء فشكلت وزارة المواصلات لوضع هذا القانون لجنة أولى ثم لجنة ثانية اشتركت فيها مندوبين من وزارات المواصلات والداخلية والأشغال العمومية فأتممت هذه اللجنة القانون على أتم الوجوه في شهر يونيو سنة ١٩٢٩ وضمت كل الأنظمة القانونية الحديثة التي تلائم حالة القطر المصري والمتعلقة بإنشاء الطرق وتبديلها وصيانتها وإنشاء وصيانة الأعمال الصناعية التي تقوم عليها بعض أجزاء الطرق مثل القناطر والبواقي وغيرها وبجديها بدرس الاقتراحات جوابها ، ويتوزع تكاليفها بين الحكومة ومجالس المديريات بطريقة حاذلة كما أن مشروع القانون يحوى على النصوص الكافية بحفظ هذه الطرق من تعدى الغير عليها أو إتلافها .

وبغرض ذلك فتمت مقومات مناسبة ونصّل توجيهها من اختصاص الحاكم العادية أهلية وخضطة بحيث تطبق على جميع سكان القطر على السواء . ثم قام قسم قضائيا الوزارة بوضع ترجمة فرنسية لمشروع القانون وللأمانة التنفيذية ومذكرات إيضاحية باللغتين العربية والفرنسية شاملة لبيان كل ما احتوى



**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر المشروع الآن ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس تأجيل نظر المشروع الآن حتى تمتدبر لجنة الحفانية اللجنة الاستشارية التشريعية في صياغة التعديل الذي أدخلته عليه .

### ١٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح أمائد إثنائي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ -  
١٩٣٢ معلق ٢٤٧٦١ بجنا زيادة على أمائد العال بالجامعة في التفتيش العام  
لدى السردان - تقرير لجنة المالية - إقراره

المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد سليمان باشا .

( حضر حضرة صاحب العزة محمد حنايف بك وكيل وزارة الأشغال  
الصوبية )<sup>(١)</sup> .

( حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة  
المالية )<sup>(٢)</sup> .

تل تقرير اللجنة<sup>(٣)</sup> .

**مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - في هذا التقرير تأيد صريح لما  
ذكره في الجلسة الماضية من أن المطلوب بمشروع القانون المعروض بك  
فتح أمائد إضافي وإعفاء المطلوب به هو قل مبلغ من باب إلى باب آخر .  
التقرير صريح في هذا ولا أدري إن كان حضرة المقرر يوافق على هذا  
أولا ؟

**القرار** - أنا موافق على هذا .

**مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك** - إذن أنا وحضرة المقرر متفقان  
على أن الموضوع هو طلب قل مبلغ وارد في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢  
في الباب الثاني إلى الباب الأول - هذه هي المسألة وهي على غاية من  
البساطة .

المستودع صريح في التفرقة فيما يتعلق بطلب الإعانات وسأطلب من حضراتكم  
نص المادة ١٣١ منه .

"كل مصروف غير وارد بالميزانية ... " وهذه ليست حالتنا لأن  
المتفق عليه بين وبين حضرة الفردوين ما جاء في تقرير اللجنة أن المصروف  
موجود فعلا في الميزانية .

أعود إلى الثلاثة . "كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات  
الواردة بما يجب أن يأخذ به البرلمان" .

**مقدمة الشيخ المحترم محمد غني بك** - بما أن الاقتراح الأول تقدم عنه  
تقرير اليوم من لجنة الحفانية فأنا أنصب هذا الاقتراح .

**الرئيس** - إذن يقرر المجلس عدم جواز النظر شكلا في الاقتراح الثاني .

### ١٢ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بشأن تأديب الخدمه الخارجين من حيزه العال بمصلحة  
السجون - تأجيل النظر فيه لاستشارة اللجنة الاستشارية التشريعية

( المقرر حضرة الشيخ المحترم إيداعه في مكتبه ) .

**مقدمة الشيخ المحترم أحمد طلمنت باشا** - أرجو تأجيل النظر في هذا  
المشروع حتى تستشار اللجنة الاستشارية التشريعية .

**مقدمة الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - أظن أن عرض المشروع على  
هذه اللجنة يكون قبل الاقتراح الثاني عليه .

**مقدمة الشيخ المحترم عبد العظيم لبيل بك** - أرجو أن يسمع حضرة  
الشيخ المحترم حبيب دوس بك إلى ما نصت عليه المادة (٤٦) من قانون  
النظام الداخلي للبرلمان .

**مقدمة الشيخ المحترم إدوارد قصير بك** - نص المادة (٩٦) من  
المستودع يفيد أن إحالة مشروع القانون إلى اللجنة الاستشارية التشريعية  
يكون قبل الاقتراح النهائي .

ماذا يكون العمل لو أن المجلس وافق الآن على إحالة المشروع إلى هذه  
اللجنة ثم رأى بعد إعادته منها إدخال تعديل عليه عمل يبيده إليها مرة أخرى ؟  
ويصور أيضا أن المجلس عند بحث المشروع لا يوافق على التعديل الذي  
أدخلته لجنة الحفانية ويقر المشروع كما ورد من مجلس النواب وبذلك  
لا يكون هناك عمل لإرساله إلى اللجنة الاستشارية التشريعية .

**الرئيس** - هل من رأى حضرة الشيخ المحترم أن ينظر المجلس مشروع  
القانون الآن ؟

**مقدمة الشيخ المحترم إدوارد قصير بك** - نعم .

**مقدمة الشيخ المحترم عبد العظيم لبيل بك** - رأيت لجنة الحفانية في صباح  
اليوم تطبقا لنص المادة ٩٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان الاتصال  
باللجنة الاستشارية التشريعية للاتفاق على صياغة المشروع حيث أدخلت  
اللجنة عليه تعديلات بعد وروده من مجلس النواب. لهذا أطلب من المجلس  
تأجيل نظر المشروع الآن .

(١) بناء على الكتاب الوارد من وزارة الأشغال الصوبية المبحث بمشروع ١٦ مايو سنة ١٩٣٢

(٢) بناء على الكتاب الوارد من رئاسة مجلس الوزراء المبحث بمشروع ١٦ مايو سنة ١٩٣٢

(٣) راجع المبحث رقم ٤٢

الباب فلا تكون هناك مخالفة من جهةها ولا ضرورة لتبنيها إلى تصحيح خطأ لأنه لا يمكن أن يقال إن هناك خطأ إلا إذا خالفت تنفيذ ما هو وارد في الميزانية .

لا يمكن أن يقال إن هناك خطأ في التنفيذ لكن الخطأ الجسيم وغير المقبول أن نحجى - ونحن نريد أن نجيز الوزارة إصلاح خطأ ترى أنها وقعت فيه - ونقع نحن في خطأ ظاهر جدا .

الموضوع هو طلب نقل مبلغ من باب إلى باب آخر فلم لا يثبت الواقع في صلب القانون ؟

أرى أنه يجب أن يثبت الواقع .

أولا - لأن فتح الاعتماد الإضافي ليس معناه نقل مبلغ من باب إلى باب آخر وإن كانت المادة - التي لا أفرقها - جرت في السابق على اعتبار أن الصيغ الثلاث - التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها - تؤدي معنى واحدا فانا أنكر هذا إنكارا باتا لأن اللغة تنكر ذلك أيضا .

إذا ما قبل طلب فتح اعتماد إضافي يكون الغرض من ذلك طلب مبلغ جديد لإضافة إلى اعتماد وارد في الميزانية . والمطلوب بمشروع القانون المحروض في الواقع هو نقل مبلغ من باب إلى باب آخر . وإذا فرضت جدلا أن هذه الصيغ الثلاث تؤدي معنى واحدا فلماذا أحال في صيغة الطلب ولا استعمل الصيغة الصريحة في استئذان البرلمان بالنقل ؟

يلى هذا بعد البحث الثاني - إذا فرض فضلا وكان نص مشروع القانون معدلا بالطريقة التي أقول بها وهي نقل مبلغ من باب إلى باب آخر ، فالذي يجب البحث فيه هو ، هل الاستئذان بهذا النقل يجب أن يكون بدلا صرف فضلا أو قبله ؟

يقينا لا يمكن مطلقا أن يقال إن الاستئذان بنقل مبلغ هو عبارة عن إجازة بالصرف لأن الاستئذان كلمة عربية معناها طلب الإذن ، ومعنى ذلك أن الحكومة لا تستطيع نقل مبلغ من باب إلى باب آخر إلا إذا أذن لها البرلمان . والحكمة في ذلك معروفة لأن الميزانية قانونية مائة ولا يمكن مطلقا أن يعدل القانون إلا بقانون آخر ، فطلب الإذن متعين أن يكون قبل الصرف .

والحكومة تصرح بأنها صرفت فضلا ، وحتى لو لم تصرح بذلك ، فالواقع أنه مادام أن المبلغ هو أجور لعمال والمفروض أن الأجور تدفع أكثر كل شهر ، والمفروض أيضا أن أجور سنة ١٩٣١ قد صرفت فتكون النتيجة أنه حتى ولو كانت الصيغة التي تقدم بها مشروع القانون صيغة طلب نقل مبلغ من باب إلى باب آخر كما أقول بذلك - فلا يمكن أن يكون هذا النقل الآن .

وبناء على ذلك يكون ما رأته أغلبية لجنة المالية هو الرأي الذي يتفق مع القانون ومع الواقع ومع ما يجب علينا التزاماته لتنفيذ القانون .

إذن لهذا الشق من المادة لا ينطبق على حالته مطلقا لأنه خاص بطلب فتح الاعتمادات الإضافية التي معناها فضلا أنها مبالغ بطلب التصريح بها كضخاف على اعتمادات الميزانية .

والشق الثاني من المادة وهذا نصه :

"ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية" هذا الشق هو الذي تنطبق عليه حالتنا .

فيينا نجد أن تقرير اللجنة يقرر هذا نرى أن مشروع القانون - بدلا من أن يكون نص المادة الأولى منه هكذا "ينقل مبلغ ٢٤٧٦١ جنيا من الباب الثاني من ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى الباب الأول" ليكون التقرير منطقيا على الواقع ومطابقا لنص الدستور ، وبدلا من أن يقرر مشروع القانون المرافق للتقرير من ذلك بهذا التعبير القاطع الصريح نجد أنه يقول "يخص في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ اعتماد إضافي بمبلغ ٢٤٧٦١ جنيا" .

وهذا هو الواقع بالرة .

**مقرر الشيوخ المزمع من الشيوخ عبد الحليم مسلم -** أرجو حضرة الشيوخ المحترم أن يتلو الفقرة الثانية من المادة الأولى من مشروع القانون .

**مقرر الشيوخ المزمع من صبري بك -** لا . الدستور موجود والتقرير موجود ومشروع القانون يقرر باتا مضمون التقرير .

( أصوات : لا معارضة ) .

**مقرر الشيوخ المزمع من صبري بك -** من أفرق ما يكون أن نقول لجنة المالية في تقريرها إن المادة جرت بأن الصيغ الثلاث التي يثبتها فيه تعطى معنى واحدا . هذا غريب جدا لأنه فرق كبير بين طلب فتح اعتماد إضافي وبين طلب نقل مبلغ من باب إلى آخر . إذا فرضنا وكانت هذه الصيغ الثلاث التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها تؤدي معنى واحدا فلا أهم إذن الحكمة في أن اللجنة - وهي تريد تصحيح الموقف - تقول إن وزارة المالية تريد تصحيح موقفها . أنا أقدر أن وزارة المالية والأشغال حتى ثبت - وهو الواقع - أن الميزانية التي يجب أن تنفذها كل منها ثابت فيها أن مبلغ ٢٤٧٦١ جنيا مدمج في الباب الثاني وأن هذا المبلغ صرف فضلا بالمعنى على الباب المذكور فلا تكون الزارتان المذكورتان قد خالفنا القانون بل تكونان على العكس من ذلك فلماذا بما يلزمهما به القانون .

كان يمكن أن نرعى الزارتان المذكورتان وضع الأمور في نصابها عند تحضير الميزانية - أما وقد وضعت الميزانية فضلا وأدجج فيها مبلغ ٢٤٧٦١ جنيا في الباب الثاني فانا استمرت وزارة الأشغال على الصرف بالمعنى على هذا

وفي الاصطلاحات المالية الحكومية فتسعمل هذا التعبير مكان ذلك بدون تحققة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى أغلبية اللجنة ؟  
( موافقة ) .

مفكرة الشيخ المحترم عباس عصبه بك - المسألة خطأ شكل فقط . ولم نرد إن نستعمل في هذا الخطأ لفظية . فإمامنا خطأ يجب تلاخيه . وأن نضع الأمر في نصابه .  
والمسألة في غاية البساطة ولا تستحق كل هذه الضجة . ولا إلى أخذ ورد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع القانون ؟  
( موافقة ) .

( انصرف حضرات صاحبى السادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية . وحضرة صاحب المزة محمد عثمان بك وكيل وزارة الأشغال العمومية ) .  
فل مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن نواز الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" - فرع ٢ "الرى" - باب أول "ماهيات وأجروصريتات" ) اعتماد إضافى بمبلغ ٢٤,٧٦١ جنيا ( أربعة وعشرين ألفا وسبعمائة وواحد وستين جنيا ) زيادة على اعتماد العمل بالمياومة والتنظيف العام لرى السودان .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفورات الباب الثانى من الميزانية تقسما .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .  
أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ويشترط الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أخذ الرأى على مشروع القانون المذكور ؟  
( موافقة ) .

رأت الأقلية أنه لا ضرر مطلقا من الاستقرار على ما كان العمل جاريا عليه من قبل ما دام المبلغ مدفوعا في الباب الثانى وقد صرف فعلا . وأشارت إلى الخصم بالأجور في السنة المذكورة على الباب الثانى إذ بذلك يكون تنفيذ الحكومة للميزانية تنفيذا صحيحا .

وسيحث إن الوزارة راحت ذلك في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ووضعت الأمور في نصابها فلا معنى مطلقا لأن تقر قانونا خاطئا .

لكل هذه الأسباب أرى أن مشروع القانون المروض لا يتفق مع الواقع ولا يمكن إيجازته بمال من الأحوال وأكرر ما قلته من أن رأى الأقلية في اللجنة هو الرأى الواجب العمل به .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحليم أبى بك - على ملاحظة إن لم تكن في ذاتها حاسمة فإن إبداها له ضرورة .

الواقع أمانة أن المصرف الذى نحن بصنده صرف فعلا فيما هو موضوع له بالميزانية .

فالمبلغ موضوع ليصرف على العمل . وقد صرف عليهم فعلا ، غاية ما فى الأمر أن الوزارة - لاجتيازات شكلية - تريد أن يذكر في باب كذا بدلا من ذكره في باب كذا .

فالمسألة من جهة موضوعها ليست دافعة في الفقرة الأولى من المادة ١٣١ من الدستور التى تتكلم من المصروف غير الوارد في الميزانية أو الزائد على التقديرات الواردة بها . وهى أيضا لا تدخل في مفهوم الفقرة الثانية لهذه المادة الخاصة باستئذان البرلمان كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر . وذلك لأن فكرة المشرع حينما ذكر النقل من باب إلى باب آخر . هى أنه يكون مبلغ ويضع في ميسدا أمره لفرض معين ثم أرادت الوزارة أن تصرفه بعد ذلك في غرض آخر غير الغرض المذكور له في الميزانية .

الواقع أننا في المسألة المروضة علينا أمام حالة جديدة . فليست هى طلب فتح اعتماد . وليست أيضا هى النقل الذى أراده الدستور في الفقرة الثانية من المادة ١٣١ منه .

نحن أمام مسألة شكلية . فالوزارة صرفت المبلغ فعلا . وتريد أن يكون الباب الأول مشتتلا على هذا المصروف بدلا من أن يكون موضعه الباب الثانى . ولا أهم على التصديق السبب في الإسراع في تقديم مشروع هذا القانون .

ولكن بيد هذا الإيضاح لا أجد في نفسى غضاضة إذا أنا واقت على مشروع هذا القانون . لائق لا أخالف فيه الدستور ولأن المسألة فيه متعلقة بالشكل فقط .

( تصديق ) .

مفكرة صاحب السعادة عمر عبد الوهاب باشا ( وكيل وزارة المالية ) - الحكومة متفقة في الرأى مع أغلبية اللجنة . وترى أن فتح اعتماد إضافى مقابل وفرة في جهة أخرى ، يوازى نقل مبلغ من باب إلى باب آخر .

**الرئيس** - يقر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون  
بالأغلبية .

**مفكرة الشيخ محمد حسن صبري بك** - لقد بيّنت الأسباب التي  
استندت إليها في مخالفتي رأي الأغلبية كتابة فأطلب إثباتها في المحضر .

**الرئيس** - تهت هذه الأسباب في المحضر (٣) .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبدء بالأسم فكانت النتيجة  
كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٧٧

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٩

الموافقون ... .. ٦٥ (١)

غير الموافقون ... .. ١٢ (٢)

(١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم رجب باشا . أبرز زید عطاري بك . أحمد السنياري بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد زهير باشا . أحمد طه بك . أحمد عرفان باشا . أحمد نجيب مراد بك . إدوارد صبري بك . الدكتور أحمد يوسف حله أمدي . إسماعيل صري باشا . إلياس حوض بك . أمين حسين يوسف الحنفي . أمين خال باشا .

بريس حنا باشا .

بريس زناي باشا .

حام ناسم أندي . محب دوس بك . حسن رشوان جادي بك . حسن سيد باشا . حسن علي جازي بك . الشيخ حسين صالح خلفه . حسين راضف باشا . الشيخ حسين دالي .

سعد الله عبد الرحمن السيد الحنفي . سلطان محمد تيتي بك . سليم خليل بطرس بك . سليمان ميان آباش بك .

شفيق سعد الله حلاي أندي .

صالح حق باشا .

الشيخ عبد الباقى حامر بدنان . عبد الحليم البيل بك . عبد الحميد سليمان باشا . عبد العزيز البسيوني بك . عبد العزيز سيف القصر بك . عبد الكريم شديد بك . الشيخ عبد الحميد سليم . اللواء عبد الحميد زبد باشا . اللواء علي أحمد باشا . علي جمال الجين باشا . نسوي حسن زايد باشا . قنبي فهمي باشا .

هد أبو القصر انقار أندي . الشيخ هد الأحمدي القواهي . محمد راض طيفي بك . اللواء محمد صادق صري باشا . مامد حرب باشا . هد فهمي باشا . محمد طبل باشا . محمد منصور أندي . محمد نجيب شكرى بك . محمد إسماعيل آباش بك . الدكتور محمد عبد الوهاب بك . اللواء محمد عز باشا . الدكتور مرضي محمد أندي . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القزقي موسى كواد باشا .

نصر حامد بك

يوسف عطاري باشا . الانباري أنس . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك .

حافظ المناري بك . حسن صبري بك .

عبد الرحمن رضا باشا . عبد الله سميك بك .

هد توفيق حنا بك . هد خيوت راضي بك . الدكتور محمد طاهر بك . هد خيرة بك . محمد أبو القصر بك .

نخلة الحلبي باشا .

مقرب ياري صله بك .

(٣) أولا - لم يكن الموضوع كما هو ثابت بمذكرة وزارة المالية لمجلس الوزراء وكان ثابت بمذكرة لجنة المالية لمجلس الشيوخ طلب فتح ائتمار إضافي يتعلق بالثمن الأول من المادة ١٣١ واتساع هو طلب نقل مبلغ من باب إلى باب يتعلق عليه أكثر هذه المادة .

ثانيا - فإن الثابت أن المبلغ المقترح فتح الائتمار قد صرف فعلا - والاستعداد الذي يريده المستور هو طلب الاذن ليل الصرف في

قوى لإقرار مشروع القانون المتعلقة صراحة لنص المستور .

## ١٤ - تقرير لجنة الحفائية

من البحث الحال إليها إذا كان لحضرات الأعضاء حق تقديم اقتراحات  
ريجات - تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك) .

**فقرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أبالده بك** - أمانتا تقرير اللجنة  
من هذا البحث . وبمه مذكرتان طويلتان . ولم توزع علينا الثلاث إلا أس  
الأول . وهي تحتاج إلى وقت طويل لدراستها ومبناها . والوقت الذي مر  
على توزيعها لا يكفي لذلك . فترجوا تلك تأجيل النظر في هذا البحث حتى  
يتيسر لنا الاطلاع على المذكورين وعلى التقرير مع الدراسة الواافية لها .  
وخصوصاً أن موضوع هذا البحث موضوع مهم جداً .

**فقرة الشيخ المحترم الدكتور محمود هزيم باشا** - وزعت الأوراق الخاصة  
بهذا البحث قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة فهي وزعت في الوقت القانوني .  
ولذلك لا أرى ضرورة للتأجيل الذي يطلبه حضرة الشيخ المحترم .

وإذا كانت الحكومة الآن غير مثالة في المجلس فهذه مسألة أخرى يستطيع  
حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن يتصرف فيها .

**المقرر** - فيما يخص توزيع الأوراق في المياد القانوني ...

**فقرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أبالده بك** - لم أقل إن الأوراق  
لم توزع في المياد القانوني . وإنما قلت إنها طويلة . وتحتاج إلى دراسة .

**المقرر** - وأما فيما يخص ملاحظة عدم تمثيل الحكومة في المجلس الآن  
فهي ملاحظة وجيهة ولا بد أن يمثلها هنا معالي وزير الحفائية أو حضرة  
صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

**الرئيس** - ليس العروض علينا البيلة مشروع قانون حتى يجب تمثيل  
الحكومة في المجلس .

وليست المسألة كذلك مستعجلة فإذا شتم حضراتكم تأجيلها فالأرى لكم  
(أصوات : موافقون على التأجيل) .

**الرئيس** - يؤجل النظر في بحث هذه المسألة إلى الجلسة المقبلة .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة السادسة والدقيقة العشرين مساءً  
أن يعود للانعقاد يوم الاثنين ٩ صفر سنة ١٣٥١ (١٣ يونيو سنة ١٩٣٢)  
الساعة الخامسة والنصف مساءً





## محضر الجلسة الحادية والثلاثين

المتعددة علنا في يوم الاثنين ٩ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢

### ملخص

- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العتبة وزير المالية من  
حضرة الشيخ المحترم جسد الله صيحه بك عن تكاليف السكك  
الزراعية بديرية الشريعة — الإجابة عنه .
- ٨ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بترقية وبيع نباتات  
الحديقة — تقرير لجنة الحفانية  
ملحق رقم ٤٣ (١)
- قرار المجلس تنال المشروع على وجه الاستيعاب — إقراره .
- ٩ — استمرار النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ —  
١٩٣٣ المالية .
- تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٣٢
- قسم ١٢ — مذكرة الوزارة — إقراره .
- ١٠ — مشروع القانون المراد من مجلس النواب بربط ميزانية الجامع الأزهر  
والمعهد الديني العلبي الإسلامية لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٤ المالية .
- تقرير لجنة الأوقاف  
ملحق رقم ٤٤
- إقراره .
- ١١ — تقرير لجنة الحفانية عن البحث الحال إليها بما إذا كان حضرات  
الأعضاء حق تقديم المقترحات ويرقات — تأجيل النظر فيه إلى جلسة  
يوم الاثنين المقبل .

- ١ — الإجازات :
- ٢ — الصدق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بقرن التبراري — إسأله  
إلى لجنة المالية .
- ٤ — مشروع وارد من مجلس النواب بشأن جمة رداية للعدل للحكومة عن  
مسكني الأطفال على أن تسلي اجعية فعية أرض من أملاك الدولة  
بذل الفضة التي شه طيا المسكني المتنازل عن مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه —  
مناقشة في الشكل الذي قدم به هذا المشروع — إسأله إلى لجنة الحفانية  
ليبحث في طريقة تقديم مثل هذا المشروع إلى البرلمان .
- ٥ — مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية  
( وارد من مجلس النواب ) " القسم الأول — الزيادات " —  
إسأله إلى لجنة الأوقاف .
- ٦ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب ينسح اعتماد إنشاء مبلغ  
٥٧١٢٥٠ جنيها في ميزانية وزارة الأوقاف ( الأوقاف الخيرية )  
وأوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية ) لسنة ١٩٣١ — ١٩٣٢  
المالية — إسأله إلى لجنة الأوقاف .
- ٧ — أسئلة :
- ( ١ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الزراعة من  
حضرة الشيخ المحترم محمود إمام بك عن تأليف مجلس مال  
جسمات الصادية — الإجابة عنه .

- ثانياً — باعتذار :
- ( ١ ) عن جلسة اليوم حضرات : محمد صادق باشا ، حبيب دوس بك ،  
عبد الحليم سليمان باشا ، الشيخ عبد الأحدي الظواهري ،  
محمد مقبول باشا ، أمين ساني باشا ، حافظ المشاوي بك .
- (ب) عن جلسات هذا الأسبوع :
- حضرة الشيخ المحترم محمد محمود بك .
- ثالثاً — بغير إذن :
- حضرة الشيخ المحترم أحمد فو الفقار باشا .

- اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين بمساء برئاسة حضرة  
صاحب الدولة عيسى إبراهيم باشا رئيس المجلس .
- وبحضور حضرات الشيخ المحترم ما هذا :
- الثلاثين :
- أولاً — بإسألات :
- حضرات : محمد أحمد عويد باشا ، مصطفى خليفه باشا ،  
طهنا سيد أحمد سالم بك ، محمد عيب باشا ، الدكتور فارس نور ،  
كامل جرجس تكللا بك .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لتوكم مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية - ومحاضر الجلسات المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا وتوكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

القاهرة في ٧ يونيو ١٩٣٢

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

#### ٤ - مشروع

وارد من مجلس النواب بتأليف لجنة رعاية الطفل لشركة من مستشفى الأطفال على أن تشمل الدولة أرض من أملاك الدولة بدل القطعة التي قيد عليها المستشفى المتنازل عنه ومبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه - حافطة في الشكل التالي :  
هذا المشروع - إحالة إلى لجنة الحفانة ليبحث في طريقة تقديم من هذا المشروع إلى البرلمان

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع هذا المشروع وهذا نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٦ يولييه سنة ١٩٣٢  
تقرر لجنة المالية من مشروع يقضي بتنازل جمعية رعاية الطفل للحكومة عن مستشفى الأطفال الذي شيدته من أن تشمل الجمعية قطعة أرض من أملاك الحكومة بدل القطعة التي شيد عليها المستشفى المتنازل عنه وأن تدفع الحكومة مبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه على أربعة أقساط أولها في ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ مقابل مبادئ المستشفى وأثاثه . ووافق على ما جاء بتقرير اللجنة .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لتوكم تقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا وتوكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

القاهرة في ٧ يونيو سنة ١٩٣٢

محمد توفيق رفعت

وحضر من الوزراء محضره صاحب المال أحد على باشا وزير الأوقاف .  
تولى السكرتيرة الباشانية حضرات الشيوخ المحترمين :  
أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه أفندي .  
عبد الحليم البيل بك (١) .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن محضره صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

#### ١ - إجازات

الرئيس - يطلب محضره الشيخ المحترم حافظ المشاوي بك إجازة مشرين يوما ابتداء من أمس لأسباب هامة لم يبينها . ويطلب محضره الشيخ المحترم كامل برجس تكلا بك امتداد إجازته ثلاثة أسابيع من ٦ يولييه الجاري لمرضه .

وأظن أن الاستمرار في طلب الإجازات قد يكون من نتيجته عدم وجود العدد القانوني فتعطل الأعمال .

فهل توافقون حضراتكم على التصريح لمحضره الشيخ المحترم كامل برجس تكلا بك بإجازة أسبوعين وأن يربنا النظر في الطلب الآخر إلى أن يحق المجلس على الأسباب التي دعت محضره الشيخ المحترم حافظ المشاوي بك إلى طلب الإجازة ؟

( موافقة ) .

(حضر حضرات صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية وصاحب المال حافظ حسن باشا وزير الزراعة وصاحب المساعدة على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية) .

#### ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
( لم يترشح أحد ) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

#### ٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب خاص بالفريق البحري - إجماعه إلى لجنة المالية  
على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٥ أبريل ١٩٣٢  
سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن الموسوم بمشروع قانون انحصار بالفريق التجارية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

(١) احتضره الشيخ المحترم حبيب دوريك في جلسة اليوم فدا دلة الرئيس محضره الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك أمراء الأعضاء المحترمين من مجلس في أحد

مقاعد السكرتيرة الباشانية (المادة ٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان) .

إن الذي حفزني لأن أتكل في هذا الموضوع قبل إحالته إلى اللجنة المختصة هو أنك في السوابق الماضية رأيت أن تبحث لجنة الحفانية مثل هذا الموضوع إن لم تروا أن تصدقوا فيه قراراً في الحال. فارتعت أن أعرضه على حضراتكم حتى إذا ما وافقتموني أولاً ووافقت الحكومة — وأظن أنها لا تمتنع — إذ السابقة واضحة الدلالة في تطبيق نص المادة ١٢٦ من الدستور — تسحب الحكومة المشروع وتضعه في صيغة مشروع قانون. وإلا فأتى أطلب أن يحال الموضوع إلى لجنة الحفانية لبحثه .

**مقرر الشيخ الفرم من صبرى بك** — الواقع أن الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من الدستور صريحة في أنه "لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان" — والنوع المروض علينا الآن لا أذكر أن له سابقة .

لقد كانت الحكومة تطلب إلى مجلس النواب في دور انعاده الأول الموافقة على فتح الإحتياجات الإضافية بقرار من مجلس الوزراء وبغير أن تقدم بمشروع قانون وكان المجلس يصادق على الإحتياجات على هذا الوجه إلى أن قامت في لجنة المالية برئاسة حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة الحائلي اعتراضات بليت على أن فتح الإحتياجات هو في الواقع تعديل في الميزانية ولما كانت الميزانية قانوناً فكل تعديل فيها زيادة أو نقص في أروائها يجب أن يكون بقانون وانتهى الأمر بأن أقر مجلس النواب مبدأ هو أن إقرار الإحتياجات الإضافية يجب أن يكون بقانون وبني الرأي على هذا السبب وأسباب أخرى.

أما المروض علينا الآن فلا نزاع في أنه اتفاق لا يمتثل قانوناً كما هو الحال في الإحتياجات المالية . وفكرة حضرة الأستاذ الفرم عبد الحليم البيل بك وجيدة ولكنه نظراً لأن هذه الحالة هي الأولى من نوعها على ما ذكر فأرى أن نحال إلى لجنة الحفانية ليبحثا — كما سبق لجنة الشؤون الدستورية مجلس النواب أن بحثت مسألة الإحتياجات — وإبداء رأيها في تقدم مثل هذه المسألة بمشروع قانون أو يكتفى بإسالتها بقرار من مجلس الوزراء إلى البرلمان .

يجب أن نحدد مأمورية اللجنة عند إحالة هذا الموضوع إليها وهي بحث الطريقة المثل لعرض مثل هذه المسألة على البرلمان وهل يكون العرض بمشروعات قوانين أو بقرارات من مجلس الوزراء لأن المشابهة بين المسألة المطروحة والإحتياجات الإضافية غير موجودة كما قلت .

تكون مهمة لجنة الحفانية بحث حالة تعهد الحكومة باتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة وهل يحسن أن تقدم بمشروع قانون أو بقرار من مجلس الوزراء بقطع النظر عن موضوع الطلب المطروح الآن وذلك ليكون ما يستقر عليه رأي المجلس مبدأ نسبر عليه في المستقبل. اللهم إلا إذا رأت الحكومة من الآن أن تقدم بمشروع قانون فيكون ذلك خيراً .

**مقرر صابر المرونة اسماعيل صبري باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) — في المسألة عنصر جديد هو أن الحكومة في الطلبات الإضافية لمشروع الميزانية مستقدم بطلب اعتماد قدره عشرة آلاف جنيه وهو

على كتاب من حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس رداء وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .

نفتش بأن نغير دولتك أننا استتبنا مساعدة الدكتور على إبراهيم باشا عميد به الطب لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها المشروع 'ص بنازل جمعية رعاية الطفل للحكومة من مستشفى الأطفال على أن الجمعية قطعة أرض ويبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

١٢ يونيو ١٩٢٢

رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدق

**لرئيس** — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضرة حضرة صاحب السعادة الدكتور على إبراهيم باشا عميد كلية الطب) .

**مقرر الشيخ الفرم من عبد الحليم البيل بك** — لي كلمة أملي على حضراتكم أن نجتزأ في ضرورة إرسال هذا المشروع إلى اللجنة المختصة .

المطلوب من حضراتكم الموافقة على اتفاق سيرم بين الحكومة وبين هيئة ية هي جمعية رعاية الطفل يترتب عليه التزام الحكومة بأن تدفع لجمعية ٥٠.٠٠٠ جنيه من الخزانة في هذه السنة وفي سنوات مقبلة .

تخضع المادة ١٢٦ من الدستور وجوب أن يوافق البرلمان على كل تعهد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة . والتزيب للبرلمان الموافقة على الاتفاق المروض لم يأخذ الشكل المادي وهو أن تقدم حكومة بمشروع قانون لإحتضاره . هذا البلد مسلم به من الجميع ومن هذه حكومة أيضاً فقد خدمت في كل أشياء هذه المسائل إلى حضراتكم روعات قوانين . فلتا عند ما أرادت موافقتكم على إعطاء قطعة أرض

بات خيرية تعليمية تقدمت بهذا الطلب في صورة مشروع قانون . وهي ما طلبت من حضراتكم الموافقة على مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء تحت ذلك بمشروع قانون . فلم يفهم بعد ذلك السبب في أن يطلب الآن المصادقة على مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء بإيجازاتها المستفيضة المحدودة ونحن كمهية تشريعية لا يمكن أن نطلب إليها المصادقة إلا على قانوني محدود . وهذا ما جرى به العرف وما يؤيد من جميع الكتب عية . ولقد هذا فقد حصل في سنة ١٩٢٧ أن الحكومة تقدمت بمشروع أرجو أن يكون الحال كذلك في هذه المذكرة — باتفاق تجاري للتصديق وفتاها أن تشتمع بمشروع قانون بالتصديق عليه . ص المشروع بالجنة صة ولكن رئيس مجلس النواب لاحظ أن أتب الموافقة على ذلك الاتفاق ن أن تكون في شكل قانون وأخذ المجلس بهذه النظرية وأعاد الاتفاق : لوضع صيغة مشروع القانون .

( حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات ) .

بمنا مستقلا لأنه وارد في مشروع الميزانية ومطلوب أن يدفع من اثني عشرة ألف جنيه هذا العام وبقى واقفا على هذا المبلغ نمد مرتين ببقية اثني في السنوات المقبلة .

أمام هذا لا أرى أيضا حلا لاحالة الموضوع إلى لجنة الحفانية. والمسألة ليس فيها تصرف بالمجان بل هو تصرف بموض وبمبارة أخرى أعناد ككل الاتحادات يجب بمجة مع الميزانية، ومتى أقر البرلمان جزاء منه اعتبر ذلك ارتباطا بالباقي في السنوات المقبلة .

**مقبرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا** - لا أرى ضرورة لاحالة المسألة إلى لجنة الحفانية لأنها ليست مسألة قانونية بل هي مسألة مالية بمجة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية لبحثه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية للبحث في طريقة تقديم هذا المشروع إلى البرلمان .

### ٥ - مشروع

ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ( وارد من مجلس النواب ) " قسم الأول - الإيرادات " - إحالة إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع المشروع المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية الخاص بالقسم الأول - الإيرادات - ووافق على اعتماد كل باب من الأبواب المبينة به :

جنيه

١٥٤,٥٥٦ ١ - إيرادات صومية ( الإدارة ) .

٢٢,٢٦١ ٢ - التحصيل لمعاملات ومكافآت الموظفين .

٤٩٢,٦٣١ ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .

٢,٥٠٠ ٤ - إيرادات من أشغال مدرسة النياض .

٤٧,٦٧١ ٥ - إيرادات من مرتبات مقررة وخيرات متوفرة .

٦,٠٠٠ ٦ - المغرب من وزارة المالية لترميم الآثار العربية .

٥٧,٠٧٠ ٧ - أوقاف الخديوي اسماعيل بالوادي .

الجملة العمومية للإيرادات

٧٨٢,٦٨٩

النسب الأول المطلوب دفعه لجمعية رعاية الطفل وهذا الطبع سيبدع في مشروع الميزانية الذي سيصدر به قانون - فنيا يتفق بالنسب الأول لا شك أنه سيبدع ضمن مشروع الميزانية التي سيصدر بها قانون ويبدأ بصيغ البحث الآن فاقصر على السنوات المقبلة .

وعلى البحث إذن هو هل إذا ما أقر المجلس مبلغ عشرة الآلاف الجنيه التي ستبقى في هذه السنة على أن سيحبها مبلغ ثلاثين ألف جنيه أخرى تبقى في سنوات مقبلة يكفي هذا القرار أم يحتم صدور قانون آخر بالمبلغ الذي سينتفي في المستقبل . هذا هو التصور الجليل الذي ربما كان من الواجب أن نلتفتوا عليه حضراتكم قبل المضي في هذه المناقشة . والرأى على كل حال للجلسة فيما يتعلق ...

**مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم أبو بك** - ما رأى الحكومة من حيث الشكل ؟

**مقبرة صاحب الدولة اسماعيل صرقي باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية ) - لا يمكن أن أقدم رأي دون بحث . إننا أردت أن أبين لحضراتكم أن المبدأ الأساسي من النظر في الميزانية عندما يقرر المجلس مبلغ عشرة الآلاف الجنيه ويكون مفهوما عندكم أنه سيحب هذا اتفاق مبلغ الثلاثين ألف جنيه في سنوات مقبلة كما يحصل في كثير من الاتحادات . لأنه لا ينبغي على حضراتكم أن بالميزانية كثيرا من الاتحادات إذا ما واقفتم عليها أصبح من الضروري السير بها إلى النهاية . هذه الاتحادات لا تطلب بمشروعات قوانين بل يكفي تقريرها في مشروع الميزانية لأن الارتباط يكون قد حصل فعلا . وعلى كل حال فلا مانع عندني من بحث المسألة في ضوء هذا الاعتبار ويمكن تأجيل هذا الموضوع أسبوعا لنتجته لجنة الحفانية .

إنما كل ما أرجوه هو أن يتم هذا الاتفاق مع جمعية رعاية الطفل لأننا في حاجة قصوى لأخذ هذا المستشفى لاستعماله في توسيع مستشفى قصر العيني .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - أنا متفق على التصاق مع حضرة زعيم المحترم حسن بسري بك فيما أبداه خاصة بوجوب إحالة الموضوع إلى لجنة الحفانية . وأريد على ما قاله تأييدا لوجوب بمجة أن كل ما هو ممرض عليها الآن كما هو ظاهر من المسألة أنها مسألة مبادلة لا مسألة اعتماد ولا مسألة مشروع خاص وإنما هي في الواقع كما هو وارد في جدول الأعمال مسألة مبادلة - أخذ شيء وإعطاه شيء .

**الرئيس** - هل يرى حضرة الشيخ المحترم أن يحال الموضوع إلى لجنة الحفانية ؟

**مقبرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - نعم أرى ذلك خصوصا بعد البيان الذي أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود مشكري باشا** - بعد البيان الذي أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة يخيل أن لي رأيا أقرو هو أنه لاحاجة لمثلنا إلى تقرير المسألة بقانون ولا إلى تقديم هذا المشروع على حدة لبحثه

## ٧ - أسئلة

(١) سؤال مرجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم محمد أبانته بأن من تأليف مجلس مال جمعيات التعاونية - الإجابة .

نص السؤال :

” حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بأن أرفق مع هذا سؤالاً موجهاً لحضرة صاحب المعالي وزير الزراعة للرد عليه في الجلسة التي تمجد .

وتحضرنا بقبول واجب الاحترام ؟

محمد أبانته

الطراز في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٢

حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة

لما كانت الجمعيات التعاونية من أهم ما يمكن الاتجاه إليه في المساعدة على تخفيف وطأة الأزمة المالية ، فقد أصبح من المهم اعتبار هذه الجمعيات قبلة أنظار المصلحين الذين يرغبون بزيادة في أنشغال البلاد من هذه الكارثة التي أصابت أصحاب الأملاك أكثر من غيرهم .

وقد قضت المادة ٢٢ من قانون التعاون بتأليف مجلس عال للتظفر في شؤون الجمعيات التعاونية ، ومن البديهي أن هذه المادة لم توضع إلا بعد أن ثبت عظم أهميتها لما يقع من تنوع الأفكار واستغلاص الأنف من هذا خصوصاً أن تكون هذا المجلس الذي يضم خيرة المشتغلين بهذه المسائل يستر الاسترشاد بأرائهم والعمل بتوصياتهم .

أولاً - فهل قامت الوزارة بتأليف هذا المجلس ؟

ثانياً - هل اجتمع أعضاؤه ؟

ثالثاً - ما أهم القرارات التي اتخذها ؟

محمد أبانته

دفعة صاحب المعالي حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) -

١ - شكل مجلس التعاون الأول في ديسمبر سنة ١٩٣٧ ثم أعيد تشكيله في نوفمبر سنة ١٩٣٩ بعد أن عطلت المادة ٢٢ من قانون التعاون بموجب الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩

٢ - وقد عقد المجلس سبع جلسات الأولى منها في ١١ يناير سنة ١٩٣٨ والأخيرة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٨

٣ - ولما كانت مهمة المجلس كما نصت المادة ٢٢ من قانون التعاون تقتصر ” في بحث الخطط العامة لفكرة التعاونية ولخص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو الغير من الإعانات المالية وغيرها “

ونظراً لأن المجلس سبق أن قرر هذه الخطط والوسائل لم يطرح ما يدور لدى إدخال تعديل جوهري عليها فلم يكن هناك ما يستوجب عقد المجلس .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا الملوك تقرير اللجنة - ومجلس الجلسة المذكورة - راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس مجلس النواب

القاهرة في ٨ برهنة سنة ١٩٣٢

محمد توفيق رضى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع إلى لجنة الأوقاف ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة المشروع المذكور إلى لجنة الأوقاف .

## ٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماداً يبلغ ٥٧١٢٥ جنيهاً جزائرية وزارة الأوقاف ( الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين والأوقاف الخاصة ) سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ للملكة - إحالة إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة الأوقاف من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٥٧١٢٥ جنيهاً في ميزانية وزارة الأوقاف ( الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين والأوقاف الخاصة ) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون - وتقرير اللجنة - ومجلس الجلسة المذكورة - راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس مجلس النواب

القاهرة في ٨ برهنة سنة ١٩٣٢

محمد توفيق رضى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأوقاف ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب القوية وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميكه بك عن تكاليف السكك الزراعية بمديرية الشرقية - الإجابة عنه

نص السؤال :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر أرجو التفضل بتوجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ليتكرم بالإجابة عليه .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

١٩ مارس سنة ١٩٣٢

عبد الله سميكه

عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة وزير المالية

في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٢ وجهنا إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات السؤال المرفق لهذا<sup>(١)</sup> بخصوص تكاليف بعض السكك الزراعية بمديرية الشرقية التي طوّل بها أصحاب الأطنان في شهر يولييه سنة ١٩٣١ يترسّق إخطار عنها من المديرية وبدون أن توالمهم بما طلّوه من الاستعلامات بشأنها . فكان رد سعادته بجلسته ٩ مايو الجارى مجلس الشيوخ أن هذه السكك وصدها ثمان صدى بها مرسوم ملكى فى ٨ يناير سنة ١٩٣١ بعد الاتفاق عليها بين وزارتي الداخلية والمواصلات وموافقة مجلس المديرية وأنه وصى بتقريرها أن تقي بحاجة المناطق التي لا تزال محرومة من السكك الزراعية لمناهج المديرية . وأما فيما يتعلق بإجراءات توزيع الضرائب الخاصة بها على أصحاب الأطنان بالمديرية وإعلان كل منهم بما يخصه من تلك الضرائب فهذا ليس من اختصاص وزارة المواصلات .

ولما كان المفهوم من هذه العبارة أن الرد على هذا الشطر من السؤال المرفق لهذا يخص وزارة المالية نفرض من دولتك التكرم بموافقاتكم بما هو مطلوب إتماماً للقائمة المرجوة من السؤال

عبد الله سميكه

أمره صاحب الدولة - أجعل صرقي بأنا - وزير المالية - بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣٠ أرسلت وزارة المواصلات إلى وزارة الداخلية خريطة وكشفاً بيان ثمانية طرق زراعية مطلوب إنشاءها بمديرية الشرقية في مدة السنوات الأربع التالية . رغبة في تمهيد مواصلات البلاد السعيدة التي ستر عليها تلك الطرق .

وبناء على طلب وزارة المواصلات ، وموافقة الداخلية قد عرض للمشروع على مجلس المديرية فقرر أخيراً بجلسته ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ - الموافقة على إنشاء جميع السكك المبينة بذلك الكشف .

وبعد أن أبلغت الداخلية وزارة المواصلات موافقة المجلس على ذلك صدر مرسوم ملكى بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣١ بإحتياز إنشاء ست سكك زراعية ووصلين بمديرية الشرقية من المنافع العامة وتخصيص النفقات اللازمة لها

وقد حاز ٦١,٧٠٠ جنيه على زمام أطنان المديرية التي تزيد ضريبةها على مائة مليون من القطن الواحد وتحصيلها في مدة أربع سنوات ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١

وبناء على ما ورد إلى وزارة الداخلية من رئاسة مجلس الوزراء قد أخطرت الوزارة مديرية الشرقية بصنود هذا المرسوم للعلم به ولتخاذ ما يلزم في هذا الصدد فأحيل على قلم إدارات المديرية لتنفيذه .

ولهذا صدر أمر مصلحة الأموال المقررة رقم ١٥٤٥ بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ يقضى بتوزيع ٦١,٧٠٠ جنيه لمدة أربع سنوات على أصحاب الأراضي الذين يدفعون ضرائب عن أطنان تزيد على مائة مليون من القطن الواحد اعتباراً من سنة ١٩٣٠ وصار توزيع مبلغ ٣٠,٦٠٠ جنيه في يونيو سنة ١٩٣١ قيمة ما خص سقى ١٩٣٠ و ١٩٣١ وأضيف بميزانية المصاريف وأوراد الخواص بإحتياز ما خص القطن الواحد ٣٧,١٠٠ ملياً من السنة الواحدة . وفى سنة ١٩٣٢ الخاضعة قد صار توزيع مبلغ ١٥,٣٣٣ جنيه و ٣٤٧ ملياً قيمة المصنوع من هذه المصاريف على قسمة سنة ١٩٣٢ بما فيه مبلغ ٣٣ جنيه و ٣٤٧ ملياً الذي رفع عما أضيف في سنة ١٩٣١ ونقص القطن الواحد ٣٧ ملياً .

أما معلومات الخواص بهذه النفقات فتكون من الأوراد التي يقيد بها المطلوب من تلك النفقات وما يسد منها .

وعلاوة على ذلك فإن مجرد نشر المرسوم في الجريدة الرسمية كاف لمطوية أدب الأطنان في تقرير عمل هذه السكك وموافقاتها .

**مقرر الشيخ الفرح عمر عبد الله سميكه بك** - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير المالية على إجابته وتذكر أني قرأت في بعض الصحف أن الحكومة نظراً للضاقة المالية الحالية ستجاءز عن تحصيل الباقي من الضرائب الخاصة بالسكك الزراعية . ولكن يظهر من بيان دولة وزير المالية أن هذا الخبر غير صحيح .

( انصرف حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرته صاحبي المال والسعادة وزير الخزانة ووزير المواصلات ) .

#### ٨ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب خاص بترية دمج بنات القامحة - تقرير لجنة الحفانية - قرار المجلس نظر المشروع بوجه الاستقبال - إقراره

( القدر حضرة الشيخ المحترم محمد أبو الصيرك ) .

**مقرر صاحب المالك حافظ حسن باشا** ( وزير الزمام ) - في الجلسة التي أحيّل فيها مشروع هذا القانون إلى لجنة الزمام سمحت لنفسي أن أطلب نظره على وجه الاستقبال لأن الحاجة ماسة إليه جيداً وقد قاربت الدورة البرلمانية النهائية لهذا التمس من المجلس أن يقرر نظره على وجه الاستقبال .

كذلك أن يقال قد اعترض بكتا وليس من ضروريات التقدير أن ينص فيه على أسماء من اعترضوا .

بهيئة مسألة أنه جاء في نهاية التقرير<sup>١٠</sup> أن اللجنة قررت مشروع للقانون كما هو وارد من مجلس النواب .

وحضرة الزميل المتقرب من أفاضل المحامين وهو يسمع كل يوم من أحكام المحاكم أن أنها حكمت بكيك وكيت دون أن يذكر في الحكم أنه صدر بالإجماع أو بالأغلبية .

والذي يحتمه قانون النظام الداخلي للبرلمان هو إثبات الاعتراض وأرد عليه دون أن يشار فيه إلى أسماء المقترعين .

فالتقرير على هذا النحو مطابق للواقع . ولهذا أرى أن اعتراض حضرة الزميل فيرويه .

**مقرر الشيخ المحترم داور قصيري بك** - اعتراض الذي أريد أن يجهه المجلس وحضرة المقرر أن إقرار المشروع كان بالأغلبية وليس بالإجماع كما يفهم من عبارة التقرير .

**مقرر الشيخ المحترم إلياس حوصه بك** - لم أفتح بالأسباب التي تقدمت بها وزارة الزراعة بهريرا لإصدار هذا القانون . وكنت أود أن تتقدم إلينا الوزارة - ولها موظفون منشرون في أرجاء القطر - ببيان مقدار الأطنان التي تزرع مثاقيل بجمرة الوطنيين و بجمرة الأجانب حتى يمكننا تقدير قيمة هذا القانون . فإذا فرض وكان عدد الوطنيين الذين يزرعون المثاقيل قليلا يحد على الأصابع فلا يصح أن نمن قانونا يحد من سلطة المسالك في ملكه .

أضف إلى ذلك أن في جميع بلاد العالم حدائق تنتج أشجارا جيدة وأخرى تنتج أشجارا رديئة ففي فرنسا مثالا خوخة تسامى حشرون فرنكا وأخرى تسامى فرنكا وكثيرى تسامى هـ فرنكا وأخرى تسامى فرنكا واحدا فكان في وسع الحكومة الفرنسية أن تحض على النوع الرديء من الفاكهة .

يظهر أن الفرض من هذا القانون هو التضييق على صغار المزارعين أصحاب المثاقيل الذين يتعيشون منها . لذلك لأرتاح للواقعة التي لهم إلا إذا كانت هناك أراض واسعة تزرع مثاقيل وهذا ما لم يتبينه لنا وزارة الزراعة . وكل فرد يرغب في إنشاء جنيته عليه أن يذهب لوزارة الزراعة ويستشيرها في أحسن المثاقيل التي يشتري منها .

أما من جهة طلب الاستئصال في نظر المشروع فلا عمل له .

**الرئيس** - لقد قرر المجلس نظر المشروع على وجه الاستئصال .

**مقرر صاعب المعالي حافظ حسن باشا** (وزير الزراعة) - داعل ما ذكره حضرة الشيخ المحترم إلياس حوصه بك أقول إن مساحة الأراضي المزرعة مثاقيل في القطر المصري تبلغ ٢٣٩ فداناً وقد يمكن أن يزرع في الفدان

**المقرر** - سيتم نظر المشروع على كل حال .

**مقرر الشيخ المحترم داور قصيري بك** - لي كلمة .

**الرئيس** - يتكلم المقرر أولا .

**المقرر** - أنا أريد معاني وزير الزراعة في طلب الاستئصال الذي تقدم به إلى حضراتكم والواقع أننا الآن نشرف على الانتهاء من الدورة البرلمانية وأمانا اليوم ولما بعد اليوم قوانين وأعمال قد تستغرق منا أوقاتا طويلة فن الواجب ومن المصلحة أن ننظر القانون الآن على وجه الاستئصال لأن المصلحة تستدعيه الوقت يحتمه وأعلن حضراتكم توافقون على ذلك .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستئصال ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس نظر مشروع القانون المذكور على وجه الاستئصال .

على تقرير اللجنة ومشروع القانون<sup>(١)</sup> .

**مقرر الشيخ المحترم داور قصيري بك** - جاء في تقرير لجنة الحفانية وأنا أحد أعضائها<sup>١١</sup> بأنها اقتضت بنفع هذا القانون وبمسببات الأسباب التي دعت إلى سنه ومعالجة الأحكام التي دوت فيه فاتممه كما هو وارد من مجلس النواب .

كذلك جاء في خاتمة التقرير المذكور<sup>١٢</sup> أن اللجنة قررت الموافقة على مشروع القانون كما هو وارد من مجلس النواب .

وهذا غير مطابق للواقع لأن هناك أغلبية وأحد أعضائها اعترضت على حقوية المجلس الواردة في المشروع فكان الواجب على من وضع التقرير أن يشير إلى ذلك فيه .

**الرئيس** - ولم تطلب من اللجنة ذلك ؟

**مقرر الشيخ المحترم داور قصيري بك** - لقد تمت هذا الاعتراض في حضرة اللجنة وأضف إلى رأيي حضرة الشيخ المحترم جد خيرات راضي بك . لذلك أطلب تصحيح تقرير اللجنة على الوجه المتقدم .

**المقرر** - أوجب من حضرة الزميل المحترم إدوار قصيري بك أن يرجع إلى تقرير اللجنة الذي بين يديه وأن يقرأ فيه أن اعتراضه الذي تقدم به إلى اللجنة - خاصة بقضية الحبس - بأنها لا تتناسب مع مخالفة التي وضعتها - مذكور بصريح النص في هذا التقرير غير أنه لم يذكر فيه أن الذي اعترض على ذلك هو حضرة ولعل هذا هو الذي حفزه إلى القول بأن التقرير لا مطابق للواقع .

(١) راجع الحق رقم ٤٢ وكذلك الحق رقم ٤٠ (تقرير لجنة الوزارة من هذا المشروع) .

**الرئيس** - هل لأحد من حضرات الأعضاء ملاحظة أخرى على مشروع القانون ؟  
(أصوات : لا) .

**الرئيس** - إذن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ وينقل الآن إلى مناقشة مواد مادة فسادة :  
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - لا يجوز لأحد من غير ترخيص إنشاء مشتل لتربية نباتات الفاكهة المملّكة كلها أو بعضها للبيع سواء بالجملة أو بالتفصيل .

**محضر الشيوخ المحترم الدكتور ذكي مختار الجزيري أفندي** - كانت لجنة الزراعة أبدت في تقريرها رغبة مؤداها أن الرخصة تملّى بمجان فهل مالى وزير الزراعة يوافق على ذلك ؟

**محضر صاحب المقام حافظ حسن باشا** (وزير الزراعة) - نعم .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - لا يجوز لأحد فتح محل لبيع النباتات المذكورة أو عرضها للبيع إلا بترخيص .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يعطى الترخيص المشار إليه في المادتين السابقتين من وزارة الزراعة بناء على طلب صاحب الشأن طبقاً للاوضاع والتدابير الفنية التي تحدّد بقرار من وزير الزراعة .

**محضر الشيوخ المحترم الدكتور ذكي مختار الجزيري أفندي** - لى ملاحظة على هذه المادة - كانت لجنة الزراعة أشارت أيضاً في تقريرها بوجوب إعطاء الرخصة إلى طالبيها في مابى شهر من تاريخ طلبها فهل يوافق مالى الوزير على ذلك ؟

الوارد من اثنين إلى ثلاثة آلاف شجرة مجاورة بعضها لبعض . ونأهيك بالضرر الذى يصيب هذه المشاتل إذا تركت غير تنظيم ولا مراقبة . وليست وظيفة وزارة الزراعة في الحقيقة بيع أشجار المشاتل لأن هذا من عمل الكرواد الذين يجب عليهم القيام بتنظيم مشاتهم .

**محضر الشيوخ المحترم الدكتور ذكي مختار الجزيري أفندي** - قال مالى وزير الزراعة إن مساحة الأراضي المزروعة مشاتل هي ٢٢٦ فدانا فما هي مساحة المشاتل التي تزرعها وزارة الزراعة نفسها ؟ وهل هذه المساحة تكفى لسد حاجات البساتين التي تزرعها الأهالي حتى تضيق حل أرباب المشاتل بإصدار هذا القانون ؟

**محضر صاحب المقام حافظ حسن باشا** (وزير الزراعة) - لا - إنما تريد الوزارة بهذا التشريع أن تنظم إنشاء المشاتل وتراقبها .

**محضر الشيوخ المحترم الدكتور ذكي مختار الجزيري أفندي** - أستطيع أن أصرح أن مشاتل الوزارة لا تكفى لسد حاجات البساتين في البلاد لأنها طالما طلبنا منها أشجاراً ودفعنا للوزارة ثمنها مقدماً فلم تستطع إجابة طلباتنا .

**محضر الشيوخ المحترم الدكتور محمود عزمى باشا** - لا شك في أن القلقة التي تمر على الزارعين من مشروع هذا القانون كبيرة جداً غير أنى لازلت مصر على رأي من أن عقوبة الحبس غير ضرورية ويمكن أن تكون العقوبة بسبب الرخصة من المخالف لمدة معينة أو بصفة نهائية .

**محضر الشيوخ المحترم محمد منصور أفندي** - لوزارة الزراعة كل الحق في طلب إصدار هذا التشريع لأننى شخصياً ذهبت من ستين خمسة عشر فدانا مبالغ فظهر أن شتل هذه الأشجار كان كله مغلياً "بالترجيح" .

**محضر الشيوخ المحترم الدكتور عبد الحميد فرير باشا** - ذهبت في سنة ١٩٢٠ حديقة ببلدى كوم أبى راضى مركز الواسطى من أعمال مديرية بنى سويف واشترت مائة مائة حاجت إليه تلك الحديقة من مشاتل مديرية القليوبية وبعد أن صرفت عليها تسع سنوات متواليات لم تنتج ثماراً تموض قيمتها شيئاً من المصاريف .

ولما بحثت وزارة الزراعة ثمار هذا المشتل - بناء على شكوى تقدمت منى إليها - تبين لها أن أشجار البرتقال كانت مغطاة "بالترجيح" بطريقة رديئة ففضلت أن تشتري ما يلزم لحديقة من الشتل من قسم البساتين التابع لوزارة الزراعة .

لذلك أرى أنه يجب أن تكون كل المشاتل التجارية تحت إشراف الوزارة وأوافق على مشروع هذا القانون .  
(تصفيق) .

**محضر الشيوخ المحترم عبد الله سمير بك** - أنا أوافق على مشروع القانون الموعود . لأننى أعلم شخصياً أن أحد أقاربى يزوج حديقة اشترى لها ١٨٠ شتلة من مشتل في مديرية المنوفية وبعد ماضى شهرين حل زراعتها انضج أن كل أشجارها تالفة عدداً ثلاث شجرات منها .



تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - يجب أن تطبق المشتري على كل صفقة قائمة ذات رقم مسلسل يبين عدد النباتات ونوعها وصفها ومصدرها واسم البائع والمشتري وتاريخ البيع .

وإذا كانت النباتات مطعنة على أصول يجب أن يشمل البيان نوع وصف الأصول وتكون القائمة طبقاً للنموذج الذي يرضه وزير الزراعة في قرار منه . وتحفظ صور الفواتير لمدة خمس سنين على الأقل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ - ما يقع من المخالفات لنصوص هذا القانون والقرارات الصادرة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مفتش وزارة الزراعة وكلائهم ومتدبري قسم البساتين والمهندسين والمحاسبين الزراعيين وكل موظف في يندبه وزير الزراعة لذلك . ويكون لمؤلفاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أي مشتل أو عمل معد قريبة وبيع نباتات الفاكهة . على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المخصص من هذه الأماكن للسكنى فقط ، ولم فضلاً عن ذلك أن يشتسروا في أي وقت على الدفاتر وصور الفواتير المنصوص على حفظها في المسدتين السادسة والسابعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ - عند حصول مخالفة المادة الرابعة يوقع المجرم على النباتات الممنوعة ويذكر في المحضر عدد النباتات المحجوز عليها وبينائها بالتفصيل .

ويكلف الخائف بالتوقيع على المحضر في حالة غيابه أو امتناعه عن التوقيع أو الختم بين ذلك في المحضر .

ويجب على الموظف التمت التوقيع أن يبين حارساً على النباتات المحجوزة وله أن يبين الخائف نفسه أو أي شخص آخر على نفقته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة .

محضر صاحب الديار حافظ حسن باشا ( وزير الزراعة ) - الوزارة توافق على ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - نباتات وأجزاء نباتات الفاكهة التي يضر إكلها بالقوة الزراعية لا يجوز ترخيصها في المشاتل المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون . ولا يجوز كذلك بيع هذه النباتات أو بيع أجزائها أو حطبها للبيع .

ويبين وزير الزراعة بقرار أنواع وأصناف هذه النباتات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - يجب وزير الزراعة بقرار منه كيفية الإعلان عن النباتات المروضة للبيع والبيانات الأساسية الواجب ذكرها فيه بطريقة تمكن المشتري من معرفة حقيقتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - يجب أن يحفظ في كل مشتل أو عمل دفتر مرسوم بتمن وزارة الزراعة وتفيد في هذا الدفتر البيانات التي يقرها وزير الزراعة ، وعلى الأشخاص عدد النباتات وحركة الوارد والمصادر منها ، وأنواعها وأصنافها ومصادرهما .

ويجب حفظ هذه الدفاتر لمدة خمس سنين على الأقل من تاريخ آخر قيد فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

ليت المادة الماشرة وهذا نصها :

مادة ١٠ - صاحب المشتل أو المصل الحاصل على الترخيص مسئول دائماً عن تنفيذ أحكام هذا القانون، ولا يفي من ذلك إلا إذا عين لشل أو المصل مديراً مسؤلاً.

ويجب أن تحضر وزارة الزراعة بكل ميين أو مغير للدير أو نقل الملكية المشتل أو المصل فانا لم تحضر الوزارة مدير المشتل أو المصل وصعدت إقامة الدعوى على صاحبه لأى سبب كان أقيمت الدعوى على الشخص المباشر الادارة فلا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الماشرة .

ليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذها يعاقب مرتكبها بالمجلس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

ومع حصول مخالفة للسادة الزامة يجب أن يقضى الحكم بإعدام النباتات المخصوص عليها طبقاً لنص المادة ٩ وذلك بواسطة عمال وزارة الزراعة وعلى نفقة الخالف .

وفضلاً عن ذلك يجوز أن تأمر المحكمة ببيع صورة الحكم على المشتل أو المصل وينشره أو تشر مخصصه في جريدتين متينهما وذلك من نفقة الخالف . ويجوز إذا طلبت النيابة ذلك في حالة الود أو عند ارتكاب مخالفة لأحكام المبادئ الزامة والنامسة الحكم بإبطال المشتل أو إخلال الحصل ويسحب الترخيص نهائياً .

ويجوز القاضي دائماً بالإبطال أو الإخلال في حالة إدارة المشتل أو المصل بغير ترخيص . ومع ذلك يجوز للحكمة في الأحوال التي ينص فيها القانون على لإبطال المشتل تأجيل الدعوى وإعطاء الخالف مهلة لإزالة أسباب المخالفة . كان لم ينفذ الخالف ذلك في المبدأ المحدد ويجب الحكم بالإبطال .

محضر الشيوخ المحترم ادور محمد عزمى باشا - أة لاوافق على عقوبة المجلس التي تضمنتها هذه المادة .

محضر الشيوخ المحترم ادور قصير بك - ملاحظتي على هذه المادة تتفق بعقوبة المجلس المنصوص عليها فيها . إن بيع النباتات المنشورة جرمية تقع تحت جنحة النش التي يعاقب عليها قانون العقوبات بعقوبة أشد من العقوبة الواردة في مشروع هذا القانون ...

الرئيس - إذا كان حضرة الشيخ المحترم يقترح تعديلاً على نص المادة فيجب طبقاً لقانون النظام الداخلي للبرلمان أن يوضع هذا التعديل بالكتابة وأن يؤيد من عشرة من الأعضاء .

محضر الشيوخ المحترم ادور قصير بك - أة لا أقترح التعديل بل أبدي مجرد ملاحظة على المادة الحادية عشرة من مشروع القانون المروض فالمخالفة التي ترتكب والتي يقضى نص هذه المادة بمجرأ توقيع عقوبة المجلس فيها هي في الواقع جنحة نش يعاقب مرتكبها بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

للمحلفي في مسألة المخالفة في حد ذاتها كعدم ذكر غير متسلسلة أو عدم وضع طلاقات على الأشجار هي أن هذه المخالفات لا تستحق عقوبة المجلس وتكتفي فيها الغرامة وبصحب الرخصة وإعدام الأشجار .

وقد ذكرت لجنة الحفانية في تقريرها أن العقوبة متروكة أمرها للقاضي وله أن يقرر الظروف التي تحيط بالمخالفة .

هذا كلام عام ... ..

الرئيس - هل يقترح حضرة الشيخ المحترم تعديل هذه المادة ؟

محضر الشيوخ المحترم ادور قصير بك - أة أرى عدم الموافقة على عقوبة المجلس . وما دام مشروع هذا القانون مرفوضاً علينا لمناقشته ليس هناك ما يمنع من إبداه رأي فيه .

الرئيس - نصت المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على أن لكل عضو أن يقترح أثناء المناقشة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تعديلاً أو حذفاً) ويجب أن يوضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تقدم إلى الرئيس .

فإذا كان التعديل يبدآن يشرحه واضحه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجزى فيه مناقشة ولا يعرض للاقتراع ...

فيجب طبقاً لهذا النص أن يتقدم حضرة الشيخ المحترم بتعديل يكون مستوفياً كل هذه الشرائط وإلا فلا عمل للنقطة فيه .

على أني من حيث الموضوع اتفق لحضرة الشيخ المحترم العذر وأؤكد لحضرتي - وأما أنك لم تجزى - أنه لو رأى أولئك الذين سمعوا وشفوا في سبيل مسأرة هذه النهضة ... ..

(مقاطعة)

بكل اختصار المجلس عقوبة ماثلة جداً لكل من يخذ إنشاء المشاتل حرقة ولا يكون أيتها بل يكون عقوبة في سبيل النهوض بإنشائها بعد ما مست الحاجة إليها وقد ضاعت كل آمال في زراعة القطن . خصوصاً أن هناك ... ..

(مقاطعة)

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المادة الحادية عشرة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ - يجب على أصحاب المشاتل والمحال المعدة لبيع نباتات الفاكهة والموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يرسلوا إلى وزارة الزراعة إقرارا شاملا للبيانات التي يقررها وزير الزراعة وطبقا للنموذج الذي يضعه وذلك في بحر شهر من تاريخ سريان هذا القانون .

ويجوز لوزير الزراعة أن يصدر قرارا يبين فيه لأصحاب المشاتل والمحال الموجودة وقت العمل بالقرارات التي تصدر تنفيذ المادة الرابعة من هذا القانون ما يجب أن يتخذوه من التدابير التي تسهل لم تنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في المواعيد التي تحددها في القرار .

وإن لم يقع أصحاب المشاتل والمحال أحكام هذه المادة تنجر مشاكلهم وعالم كائنها جديدة ولا يجوز لهم إدارتها بغير ترخيص .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ - على وزير الزراعة والمخالفات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر بأن ينضم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة .

**مقرر** صاحب المحامي حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) - بين بدئي مذكرة من خمس صفحات مذكور بها عنوانات مجموعة من القوانين والقرارات التي يطلب فيها الخائف بالحس والغرامة ، فإذا اطعمت حضراتكم عليها تجدونها قرائن وقرارات أقل أهمية من مشروع هذا القانون المبرور الذي ترك فيه الأمر للأغنى فإذا ما رأى أن الأمر يستوجب الحكم بالغرامة حكم بها وإذا رآه يستدعي الحكم بالحس قضى به .

**مقرر** الشيخ الخرم أحمد نقيب برادره بك - سألتكم من سائلين : الأول يتعلق بمقوبة الحس في ذاتها ، والثانية تتعلق بأقامة الدعوى على الشخص الذي يلزم المشتل في حالة عدم الإحتذاء إلى صاحب المشتل . أنا أعارض في هذا وكون الحكومة ... ..

( مقاطعة ) .

**الرئيس** - إذا كان حضرة الشيخ المحترم يريد أن يفتح تعديل نص المادة فليقدمه كتابة طبقا لقانون النظام الداخلي للبرلمان .

**مقرر** الشيخ الخرم أحمد نقيب برادره بك - سيقدم لبلوكم الآن الاقتراح بالتعديل . أما ما قيل من أن هناك قوانين وقرارات أخرى أقل أهمية من مشروع هذا القانون تنص على عقوبة الحس في أحوال المخالفات فهذا لا يستلزم أن يتبع المجلس ذلك الآن چرا على أن هذا قد وقع في الماضي .

ولو كان من السهل تعديل القوانين السابق صدورها برفع عقوبة الحس المنصوص عليها فيها لقلنا . لهذا لا أوافق على إبقاء النص على عقوبة الحس في هذه المادة .

**الرئيس** - تقدم طلب من عشرة من حضرات الأعضاء هذا نصه :

المطلوب تعديل المادة ١١ بحذف عقوبة الحس ما

ادوار قصيري . سليم بطرس . عبد الباقي بدران . الفكتور الجزائري . توفيق مهنا . محمد مصطفى مجنوه . أمين حسين يوسف . محمد شيبه . أحمد السيد زين . اللواء محمود حمزي .

فهل ترون حضراتكم رفض هذا الطلب شكلا لأنه لم ينص فيه على العبارة التي يريد حضرات مقدميه حذفها من المادة على وجه التعديل ؟

( موافقة ) .

(١) ٩٠ ... ..	الموافقون
(٧) ١٩ ... ..	غير الموافقين
٧٩ ... ..	جلد الأصوات التي أعطيت
٤٠ ... ..	الأغلبية المطلقة
استمع واحد (٣)	

## (١) الموافقون :

ابراهيم راتب بك - ابراهيم رجيح باشا - ابراهيم ططاي بك - أحمد التستاي بك - الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين - الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك - أحمد زهير باشا - أحمد ططت باشا - أحمد عرفان باشا - أحمد علي باشا - الدكتور أحمد فهمي الزبيدي بك - الدكتور أسد يوسف طه الذي - اسماعيل مري باشا - بورس حسا باشا - بورس زقاني باشا - حافظ حسن باشا - سامي تومر الذي - حسن رشوان حامدي بك - حسن سعيد باشا - حسن علي جازي بك - الشيخ حسين صالح طه - حسين واصف باشا - الشيخ حسين دال -

سعد الله عبد الرحمن السيد الذي - سلطان محمود يونس بك - سليمان مكيان باشا بك - شافق سعد الله حلاجه الذي -

صالح علي باشا -

عبد الحليم الطيل بك - السيد عبد الحليم الكري - عبد الرحمن رشا باشا - عبد العزيز البسوي بك - عبد العزيز يوسف النصري بك - عبد الكريم فسيدي - عبد الله ميهيك بك - الشيخ عبد الحليم سليم - اللواء عبد الحليم فردي باشا - اللواء علي أحمد باشا - علي جمال الدين باشا - علي فهمي باشا -

لقين فهمي باشا -

عبد البر النسر القار الذي - اللواء عبد صادق عبي باشا - الدكتور عبد طاهر بك - عبد طلعت حرب باشا - عبد نصي يكن بك - عبد فهمي الناصري باشا - عبد منصور الذي - عبد نجيب شكرى بك - محمود أبو النصريك - محمود اسماعيل باشا بك - محمود شكرى باشا - الدكتور محمود عبد القراط بك - الدكتور حمدي محمود الذي - الدكتور مصطفى صفوت بك - القريبي حمدي قواد باشا -

نحله الطمسي باشا -

يوسف بياري طه بك - يوسف ططاي باشا - يحيى ابراهيم باشا -

## (٢) غير الموافقين :

أحمد نجيب مراده بك - احمد الوصيري بك - الياس عزيز بك - أمين حسين يوسف الذي - أمين خالي باشا - حسن منظم باشا -

الدكتور ذكي خضار بطري الذي -

سلطان السدي بك - سليم خليل طرس بك -

الشيخ عبد الباقي عامر بدان - عيسى حسن زايد باشا -

عبد توفيق مينا بك - عبد نيرت راضي بك - عبد راضى صفيون بك - عبد قيه بك - عبد مصطفى حمود بك -

اللواء محمود مزي باشا - مصطفى رشيد بك -

نصر حامد بك -

## (٣) المتنع :

حسن صبري بك -

(حضر حضرة اسكنود ابراهيم افندي رئيس قلم الميزانية بوزارة الزراعة)

على تحرير اللجنة<sup>(١)</sup>.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الملاحظات العامة الواردة في التقرير ؟

مقرر الشيوخ المحترم محمد الفطحي بك - بصفتي كوني رئيساً للجنة الزراعة بالمجلس أقول إن لجنة المالية رأت أخذ رأي لجنة الزراعة في ميزانية وزارة الزراعة. فاجتمعت اللجنة لذلك وبحسبها وبين لما أنه كان هناك قسم يسمى القسم التجاري أنشئ منذ عشر سنوات. وبدأت الوزارة إلغاء وإحالة أعماله إلى بنك التسليف الزراعي. وكان هذا القسم وظائف كثيرة وأخرى باليومية أو بالقرود. وكانت مهاماً موظفياً تؤخذ من الاعتادات المقررة للسيد والبنوة البالغة نحو مليون جنيه.

وحينما أتينا هذا القسم أحييت أعماله إلى بنك التسليف الزراعي. وحول إليه أيضاً الموظفون المقيمون فيه باليومية أو بالقرود. واستقرت الوزارة من الموظفين اثنى عشر موظفاً دائماً. منهم خمسة خصصوا لقسم البنود الثابتة واعتاده يبلغ ثمانين ألف جنيه. وقد رأينا الموافقة على ذلك لأن الوزارة رأت أن هذا القسم يفيده بعض الموظفين.

ين من الاتفاق عشرة وظيفة سبع وظائف دائمة. بعض الفائقين بها يتقاضون عشرين جنيهاً أو خمسة وعشرين جنيهاً في درجات خفيفة. فترأت لجنة الزراعة بالمجلس أنه لا محل لإبقاء هذه الوظائف السبع لأن عملها انتهى. وبناء على سياسة الوفرة والاقتصاد يجب إلغاؤها.

وقد تناقشنا مع حضرة صاحب البزوة وكيل وزارة الزراعة في ذلك أمام اللجنة. فنقد أن السبب في إبقاء هذه الوظائف السبع يرجع إلى أن القائمين بأعمالها لم يمتدوا إلى القسم التجاري، وإنما أخذوا من أقسام أخرى في الوزارة وقت إنشائه. فلهذا السبب، ولأن الوزارة في حاجة إلى موظفين رأت إعادة هؤلاء السبعة إلى أقسام الوزارة الأخرى.

وقد قلت لحضرته إن هذا ليس له محل لأن القسم التجاري أنشئ من أكثر من عشرين أو من نحو اثنى عشر عاملاً. ولم تكن الوزارة طول هذا الزمن في حاجة إلى هؤلاء الموظفين. ولا يصح الآن مع ضرورة اتباع سياسة الوفرة تخذ بهم من جديد على أقسام الوزارة.

وحينما يجت مجلس النواب ميزانية هذه الوزارة رأى إلغاء سبع عشرة وظيفة ولا أعرف إن كانت سبع الوظائف المذكورة من ضمن هذه السبع عشرة أم لا. وعلى العموم لمجلس النواب أمر الميزانية على أساس هذا الإلغاء.

الرئيس - ليد حضرة الشيوخ المحرم حسن صبري بك سبب امتناعه.

مقرر الشيوخ المحرم حسن صبري بك - سبب امتناعي هو أن مشروع القانون لم يزل ثلاثة التي نص عليها قانون النظام الداخلي.

الرئيس - لقد تم مشروع القانون الثلاثة التي نص عليها قانون النظام الداخلي.

مقرر الشيوخ المحرم حسن صبري بك - تم مشروع القانون مرتين فقط. ويجب أن يزل ثلاث مرات.

مقرر الشيوخ المحرم عبد الحليم البري بك - تم مشروع القانون أولاً لمناقشة في مبادئه عامة. ثم في مادة فائدة. ثم في بعد ذلك أخيراً.

مقرر الشيوخ المحرم حسن صبري بك - تم مشروع القانون مرتين فقط.

الرئيس - لقد تم نظر المشروع على وجه الاستكمال.

المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون بأغلبية ستين صوتاً من تسعة وستين.

(تصديق)

(رفعت الجلسة للاسترخاء الساعة السادسة والديقية الأربعين وأعيدت الساعة السابعة والديقية العاشرة).

## ٩ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (المصروفات) - تقرير لجنة المالية قسم ١٢ مذارة الزراعة - بقراره

(المقرر حضرة الشيوخ المحرم علي فهمي بك)

تم كتاب من حضرة صاحب المال وزير الزراعة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

لحسب نظر مشروع ميزانية وزارة الزراعة في مجلس الشيوخ في جلسة يوم الاثنين الموافق ١٣ يونيو الجاري تشرف بإحاطة دورتك بما أننا قد انتهينا حضرة اسكنود ابراهيم افندي رئيس قلم الميزانية بالوزارة لحضور الجلسة المشار إليها.

وتفضلوا دورتك بقبول عظيم الاحترام

وزير الزراعة

تحريراً في ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢

حافظ حسن

وما كانت هناك عناية ببقية البنود . وفي العهد الأخير فقط عنت على الخصوص بتقاول الجيوب .

والواقع أن من يأمنون جدا على أن الوزارة لم تكن عناية واسعة النطاق بأمر البنود حتى يستطیع كل من يريد بذورا جيدة أن يجد مبتناه عندها . فإني أرى أن مجهودها لا يزال في هذا الشأن قليلا .

فيجب أن تنفي السلبية كلها بأمر التوسع في اقتناء البنود الجيدة .

أضرب لذلك مثلا : زرع بعض الفلاحين فولا من تقاوى متفافة في وزارة الزراعة . ولم يسبق لهذا الفلاح مطلقا أن حصل على أكثر من خمسة أرباب من محصول القمح . ولكنه في هذه السنة التي اشترى تقاوى فيها من وزارة الزراعة حصل على ثمانية أرباب من القمح وأرباب من الشعيرين فدان واحد ، مع أن أرضه في الأرض بيننا . ويضاهه فلاح آخر زرع القمح ولم يشتر تقاوى من وزارة الزراعة لم يحصل على مثل هذا المحصول . والسبب هو أن تقاوى الأول معنى بها فاقحت زيادة في الغلة ، بلغت ثلاثة أرباب في القمح وأرباب من الشعير يلزمها مع زراعة القمح .

قالني يوسف له أن يتقدم فلاح لوزارة الزراعة يطلب منها التقاوى ويعرض عليها الثمن مقدما . فتقول له إن الإحطاء لا يكون إلا بالبنود والترتيب أو تقول له ليس عندي من التقاوى ما يكفي لكل الطالين .

فلاحتفي في أنه يجب أن تنفي وزارة الزراعة بمسألة التوسع في التقاوى حتى لا تقفل أبوابها في وجه من يطلبها . خصوصا أن من يشتري منها يتقدم إليها بالثمن قبل تسلم البضاعة . فلهذا أن تكون أبوابها مفتحة لمن يريد شراء التقاوى منها .

وكلامي هذا لا يعنى أن أعلن أي لا أوافق على اعتادي البايين الأول والثاني وإن أوافق فقط على اعتاد الباب الثالث (أعمال جديدة) .

(تصفيق) .

المقرر - بصيغة كوني مثلا لجنة المالية ألتزم بالشكر لحضرة زيلنا المحترم حسن صبري بك على ما أبداه من العطف نحو لجنة المالية بمناسبة هذا المشروع . فلهذه هي المرة الأولى التي قامت فيها للمارضة بالتد على لجنة المالية .

مقرر الشخ المحترم حسن صبري بك - لا ، لا ، أنا أنفي على لجنة المالية دائما .

المقرر - ألفت نظر حضرات الزلاء المحترمين إلى أن لجنة المالية لديها أن الزراعة هي حياة مصر عنت عناية خاصة بخصص ميزانية وزارة الزراعة ولم تحرك كمية أو صغيفة إلا وعملت كل ما تستطيع عمله من المباحث الدقيقة بشأنها . فبين ذلك لحضراتكم من التقرير الذي تل ليك فقد رأي في تفصيلات وأية . فاذا كانت بعد هذه البيانات توجد أية ملاحظة على الميزانية أو التقرير فضع مستعدون للإجابة عنها من جانبها أو من جانب الوزارة التي يمثلها معالي الوزير بنفسه .

ولما حوت الميزانية من المجلس إلى لجنة المالية حضر أعضائها معالي وزير الزراعة وتصرح بأن إبقاء هذه الوظائف يورفر في المستقبل لإنشاء وظائف جديدة . والأعمال في الوزارة تكثر وتزداد . وبناء على هذا التصريح وافقت لجنة المالية على عدم إلغاء الوظائف السبع عشرة التي اقترح مجلس النواب إلغاؤها .

وملاحظني أني لا أوافق على عدم إلغاء سبع الوظائف التي كانت في القسم التجاري . وأوافق على بقاء عشر الوظائف الأخرى . لأن سبع الوظائف التي أشترت إليها لا ضرورة لبقائها مع سياسة الوفرة ، وخصوصا بعد الاستثناء عنها مدى اثني عشر عاما .

ثم إنني أوافق على جعل وظيفة مدير قسم التعاون من الدرجة الثالثة بدلا من الثانية .

مقرر صاعب العلي مافظ حسن باشا (وزير الزراعة) - في كلام نيا بعد خاص بالملاحظات العامة . ولكنني أريد الأت أن أورد على حضرة الشيخ المحترم نخلة المطيبي باشا .

لما أنشئ القسم التجاري بوزارة الزراعة تدب له اثنا عشر موظفا . دائما من الأقسام الأخرى المختلفة . وذلك لأن عملية هذا القسم عملية دقيقة تحتاج إلى صرف مليون جنيه . فلا بد أن يكون من يتولى الأمر في هذا القسم من الموظفين الدائمين الذين هم خيرة عامة في هذا الموضوع . ولما كان هؤلاء الذين انتدبوا لم أعمال خاصة بهم في الأقسام الأخرى التي انتدبوا منها حين نيا بلم آخرون على اعتاد السباد والبذرة ليؤدوا أعمالهم . ومضت سنوات على ذلك . والموظفون الدائمون قامون بأعمال القسم التجاري . والمعينون على اعتاد السباد والبذرة يؤدون أعمالهم في الأقسام الأخرى . ولما أضيفت أعمال هذا القسم إلى تلك التسليف الزراعي استغنيا من الاثني عشر موظفا خمسة كوتا منهم قلما يسى القسم التجاري الذي يتولى بيع المشتريات والأعمال التجارية بدلا من أن يشغل بها فيون . وصفتكم على هذا القسم حين فصل إلى الإعتاد المحصن له وقدره ثمانون ألف جنيه .

أما السبعة الباقون من الاثني عشر فقد أميدوا إلى أعمالهم السابقة في الأقسام المختلفة بدلا من سبق أن عينوا في أعمالهم على اعتاد السباد والبذرة . فكان هؤلاء السبعة إنما عادوا إلى وظائفهم التي لم تكن خالية .

(تصفيق) .

مقرر الشخ المحترم حسن صبري بك - إذا أقدم خالصي الشكر إلى لجنة المالية على تقريرها القيم . وأؤيد ما خادته به من جليل الأعمال التي قامت بها وزارة الزراعة في مهملها الحاضر .

وبصفة كوني فلاسا اقترت في السنتين الأخيرتين من الوزارة . أقر تقريرها شاهدته بنفسى . وهو أن الوزارة في هاتين السنتين أثبتت وجودها فضلا ، وما كما نرى مطلقا مستندما فنيا من موظفي الوزارة يرشد فلاحتني عمل . وأنا أقر شخصيا أنني أؤيد وأرشدت وتعلمت . وأعتقد أن هذا الإرشاد أهم وأد . وخصوصا بعد أن عنت الوزارة بمسألة التقاوى عند بذرة العطن التي كان منها من قبل محصودا فيها فقط .

المعمل الذى يصنع الفلاح بسبب جهله أنه ضار . فيجب أن نعلمه وأن نخففه الوزارة بقائمة إبداء الحشرات الضارة بالزراعة .

كما يجب أن نعمل لتقريب شقة الخلاف بين الوزارة والفلاح .

ول اقتراحات في هذا الموضوع إذا سمحتم أخليت بها لحضراتكم وإلا أوجبات تقديمها لوقت آخر .

الرئيس - تقبل .

**مقدمة الشيخ المحترم محمود اسماعيل بإبلاغه بك** - ما يقرب شقة الخلاف بين الوزارة والفلاح :

أولاً - تشكيل لجنة من كبار موظفي وزارات الزراعة والأشغال والسمالية للعمل مع من تختاره الوزارة من كبار الأعيان حتى يصلوا إلى معرفة البلاء لحالته . لأن الوزارة وصدا لا يمكنها أن تقوم بذلك .

ثانياً - تشكيل بلان فرعية في كل مديرية يكون أعضاؤها من موظفي هذه الوزارات الثلاث كبارهم وصغارهم . مع ضم كبار المزارعين إليهم لبحث المسائل التي لها مساس بالزراعة في المديرية .

لقد سبق أن وجهت سؤاليين بخصوص الحالة الزراعية لحضرة صاحب المعالي وزير الزراعة واللاسف لم يعطى الرد هتئما .

يتضمن السؤالان :

أولاً - هل تحصلت وزارة الزراعة لمعرفة محصول رئيسي يعرض على البلاد ماخسره من تدهور أشجار الفطن وقلة مساحته ؟

ثانياً - هل عملت وزارة الزراعة تحاليل كيميائية لترية المناطق الخفيفة في القطر واختارت لكل منطقة ما يناسبها من المحصولات الزراعية الخفيفة ؟

**مقدمة صاحب المعالي حافظ حسن باشا** ( وزير الزراعة ) - هذا سؤال ما يجب منه .

**مقدمة الشيخ المحترم محمود اسماعيل بإبلاغه بك** - يتضمن السؤالان كذا :

١ - هل انتقلت الوزارة أنوعا من بذور الفلفل والأرز والقمح والبصل بنوع خاص لزراعتها مع تعيين الجهات التي تصلح لزراعتها حتى توفر على المزارعين شقة انتقاء هذه البذور وحمل التجارب بأنفسهم ؟

٢ - هل تمكنت الوزارة بواسطة التجارب الزراعية من معرفة أنواع الأسمدة الكيميائية أو العضوية التي تصلح لكل تربة في الوجهين القبلي والبحري للحصول على المزارعين استعمال المبيد الذي يناسب الأرض ويفيد المحصول .

لقد استقدمت وزارة الزراعة خبيراً - لا أدري إن كانت جاءت به من فرنسا أو أمريكا - لمسألة الألبان التي نستورد منها ومن مبيداتها كالجبن والزبدة ما تبلغ قيمته في السنة ٢٥,٠٠٠ جنيه مع أنه يبعد ٢٠٠

**مقدمة الشيخ المحترم محمود اسماعيل بإبلاغه بك** - أراقى حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك في شق صغير مما أدلى به . وأقول إن كبار الملاك هم وحدهم الذين قد يكونون استفادوا من وزارة الزراعة . أما صغارهم وهم نحو ٩٩٪ من الملاك فلا نسمع منهم إلا الشكوى . وقد تكون شكواهم على أساس .

لأجل هذا يجب أن أبدأ إلى المجلس أوجه ظلامتهم وأسئلتهم . كما أبدأ أوجه ارتياحهم إن كانت هناك أعمال أوجبت الارتياح .

نعملون حضراتكم أن الفلاح لا يمكنه عمل شيء إلا إذا لهسه ، فإذا لم يلهسه لا يمكن أن يعمل . ونعملون أن آلام الفلاحين تقتصر في أنهم لم يروا عملاً ظاهراً مباشراً استفادوا منه شخصياً .

إنني أمثل عن الفلاح الصغير الذي يشعر بوجود وزارة الماشية لأنه إذا ما تشاجر مع أحد حضرة رجل البوليس وقاده إلى الجهة الإدارية ويشعر كذلك بوجود وزارة الفحانية إذا ما حكم عليه . ويشعر بوجود وزارة الأشغال عند توزيع المياه . وكذلك يشعر بوزارة المواصلات إذا ما ركب القطار . أما وزارة الزراعة فلا يشعر بالفلاح الصغير بوجودها وذلك لعدم اتصالها بها مباشرة إذ أن أعمالها تقتصر في زيارة المزب وفي توزيع الشكاوى على كبار الملاك . وأكون متعجباً جداً إذا أردتني حضرة صاحب المعالي الوزير عن الجواب الذي يمكن أن أفتع به صغار المزارعين .

( ضجة ) .

**مقدمة الشيخ المحترم على فهمي باشا** - ما هي أوجه الشكوى ؟

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة .

**مقدمة الشيخ المحترم محمود اسماعيل بإبلاغه بك** - يقول الفلاح الصغير بأن الحالة لم تتغير عما كانت عليه من قبل . فظهرت التي يراه مرموما في مخابد الوجه القبلي هو نفس المخرات التي يستعمل اليوم وكذلك الحال في القناس والطبوبر والشادوف .

لم تفكر وزارة الزراعة الآن في إيجاد الآلات الحديثة وقد تكون فكرت ولكن لم يظهر تفكيرها أثر فبقيت حالة الفلاح والآلات الزراعية وطريقة المخرات كما كانت من زمن طويل أقول ذلك استناداً إلى ما سمعته من شكاوى صغار الفلاحين .

لا يزال الفلاح يستعمل سعاد تراث الصيدا وتقات الجيرج أنه توجد اختراعات جديدة . ففي ألمانيا وغيرها باتون بالانفورات ويضعون عليها علولا بسيطاً فتعمل إلى مهاد ياتي بنفس النتيجة ويبيع بربع بل بن ملياح به المباد الحال . ولا أدري لماذا تواترت وزارة الزراعة عن إحضار هذه الأسمدة الرخيصة الثمن . إلى أعرف الشركة التي تصنع هذا المهاد .

الفلاح كما قلت لا يشعر بوزارة الزراعة إلا عند تخريره عاشر الخرافات من دودة الفطن ويحدث أن في هذا ضراً . أقول ذلك وأحقر بقائمة هذا

ولا ينبغي أن عقد ترتبت عليه تجارات وقامت من أجله صناعات وأُنشئت له منازل ومعامل ونظم له بيع وشراء في أنحاء العالم كله فكان متوسط ما يباع منه في كل سنة ٤٠ مليون جنيه ويبلغ في سنة من السنين ١١٧ مليون جنيه .

ينبغي حل تستطيع وزارة الزراعة أن تحمل المحترق وفرنسا وألمانيا وسويسرا وإيطاليا والهند وأمريكا على تعديل كل ما لديها من منازل وأن تستبدل بها معامل توجد لها محصولا يحل محل القطن فيها .

ولكن على ما يظهر لي أن حضرة الشيخ المحترم محمود إياض بك أراد أن يوجه بحق أو بغير حق انتقادات إلى وزارة الزراعة .

إني أحسب بكل انتقاد ولكن لكل شئ حد ويجب أن لا نسمح للعلل لا العاطفة .

أعلم أن الحالة سيئة والبلاد في شئ شديدا ولو استطعت أن أجدهم محسولا آخر يحل محل القطن لما ترددت في ذلك .

أرجع بعد هذا إلى نقطة أخرى . إني في هذا المجلس أريد أن أصرح في علانية وفي غير ما خشية أية عاقبة .

أصرح بالحضرات الشيوخ أن وظيفة وزارة الزراعة هي وظيفة حكومية . هي عمل ما لا يتسنى للأفراد أن يسلموه .

إذا انتابت الحيوانات أمراض فوزارة الزراعة هي التي تتولى علاجها . إذا انتابت النباتات آفات فهي التي تتولى ملاحقتها .

إذا أريد اختيار سلالات طيبة من أنواع الزراعة فوزارة الزراعة هي التي تعمل على اختيارها والحصول عليها .

ومع ذلك فالوزارة هي التي تساعد كل مزارع كبير كان أو صغيرا ولكن المزارع الكبير بماله وسعة اطلاعه وعمله وماله يستطيع أن يستفيد من إرشادات الوزارة .

أما المزارع الصغير فحيات أن تصل إليه هذه المعلومات لأن الأمية مع الأسف الشديد قد بلغت نحو الثمانين في المائة فلماذا لا تخاربه هذه الأمية وحل طوابع وزارة المعارف بالقضاء على الأمية كما تطالب وزارة الزراعة بأن يراد موقوفها الحقول لمصرفة إن كانت الأرض مسقية مربية أم لا ؟

فهل هذه هي وظيفة وزارة الزراعة ؟ لا . إنما وظيفتها كما قلت هي القيام بالأعمال المهمة .

ولا أخرب لحضراتكم مثلا - وقد حيا لي هذه الفرصة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن صبري بك - إننا بعد إشتغالنا بالقطن وأحواله لم تكن لهم بأس الفسائل كثيرا فلما في سنة ١٩٢٩ وزعنا ٥٥٨٠ أردبا من القمح من السلالة المحترقة .

أقول سلالة محترقة لأنها لا تتعرض للأمراض وتنتج محصولا وافرًا .

من المراسم ما تغنيها ألبانيا عن استيراد هذه الأكران من الخارج التي تأخذ من أموالنا ما يقرب من نصف مليون جنيه ومع أن بقاء نصف هذا المبلغ بالبلد يعتبر ثروة من غير شك .

لا أرى فائدة من الكلام عما نستورده من الخارج من البقيق والقمح فلما وإن كنا نستورد ما قيمته ثلاثة ملايين جنيه تقريبا إلا أنه ينتظر في هذه السنة على ما أظن أن نكتفي بمحصولات بلادنا .

كذلك عما نستورده من الخارج أشياء أخرى كالزيتون وزيتونه ينتج أتمانها نحو ٢٠٠.٠٠٠ جنيه مع أنه يمكن زراعة الزيتون في الواحات . وعلاوة على ذلك فلما نستورد من قرالدين ما قيمته ٨٠.٠٠٠ جنيه ومن المسكرات ما قيمته ٣٠٠.٠٠٠ جنيه وهذه مبالغ باهظة تصرف في الخارج وإذا عتينا بإنشاء معامل وفابريكات لصنعها لأمكن ألا اكتفاه بما مما يستورد من الخارج .

أظن أنه من السهل أن نصل إلى صنع هذه الأشياء في بلادنا حتى الوقت الذي تعمل فيه الوزارة على تحقيق هذه الرغبات تكون شاكرين لما ساعدتم ( تصفيق ) .

مقدمة صاحب المحلل حافظ حسن باشا ( وزير الزراعة ) - أشكر الجلسة المسألة على ما تفرعها القيم التي انتهت في الإصناف والعلل في بحث أعمال وزارة الزراعة في العهد الأخير وفي الماضي .

وإن أحسن حارات الشكر لا يمكن أن تكون الواجب على لما لقيته من هذه اللجنة من التشجيع في عمل مهم يمس حالة الثروة العامة في القطر المصري لأن بلادنا كما تعلمون حضراتكم قطر زراعي .

وأتمر هذه الفرصة فأشكر أيضا كل من طوحن في وزارة الزراعة في المدة الأخيرة لأن وجدت منهم في الحقيقة إخلاصا وتحقيقا للأغراض التي كنت أرى إليها لأبلغ الأمان التي تجيش بها نفسي وأشعر أن تحقيقها حبه ملق على طامق .

حدث في العهد الأخير أن انتابت الأزمة هذا القطر كما انتابت غيره من البلاد الأخرى وقد كانت الحالة هنا شديدة لأننا كما تعلمون كنا نعتمد على محصول واحد هو محصول القطن .

كانت له سمعة حسنة وأجسام عالية مشجعة . مفرقة حتى كانت الناس في الماضي يفتنون زراعات الأخرى ويستبدلون بها زراعة القطن ولكن تبدل مع الأسف كل هذا في سنتين فماذا كان يراد من وزارة الزراعة أن تصلة ؟ طبعاً كان يراد منها - كما يقول حضرة الشيخ المحترم محمود إياض بك - في شئ وصحاحاً أن تصبح وفي يدها محصول آخر يرض محصول القطن بينا هذا القطن قد اعتادت زراعات مصر من نحو أكثر من مائة سنة . ولم يكن الفرض أن يزرع القطن لذاته . وإنما يزرع للإيجار به ولا فائدة منه إذا لم يبع للبلاد الأخرى وهو كما تعلمون حضراتكم الآن مكسوس في الاسكتندرية ولا تعرف كيف تصرف فيه .



ويوجد بعض حيل تجارية وشركات تستغل هذه العملية.

إن هذا العمل ليس من عمل وزارة الزراعة لأنه يجب أن تنفرد لها أهم من ذلك . ولو كان في بلاد أخرى لكنا في غنى من أن نستغل مثل هذه العمليات البسيطة .

فلتأخذ نحن تدخين التبغ ونضعه في علب ثم نرسله للسال التجارية فهل هذا من عمل وزارة الزراعة ؟

ونعمل كذلك حيلنا - فهل هذا من عمل وزارة الزراعة أيضا ؟  
نريد أن نعمل تجارب ونضع هذه التجارب تحت تصرف كل محول وكل شركة وتزودها بالأدوات والمعلومات والموظفين الفنيين ليساعدوها على هذا العمل .

أريد أن أوجه نظر حضراتكم إلى ما اتجهته وزارة الزراعة أشيرا من استعجار بعض المحول من الأهالي في المديرية لتكون بمثابة حقل أو حوزة للتجارب . وقد حصلت الوزارة أيضا من وزارة الأوقاف على ثلاثة حقول أخرى منسمة لهذا الغرض . ولو استعملت أيها السادة أن أحمل على تنفيذ رغبة لجنة المالية التي أشارت إليها في تقريرها من إنشاء حقل أو حوزة في كل مديرية من المديرية الوسطى - لو استعملت ذلك في يوم واحد لما توائمت - ولكن أين المال وأين الأرض وأين الموظفون اللازمون للقيام بهذه العملية ؟

إن هذا يا حضرات الشيوخ يستلزم وقفا ومجهودا ولا يمكن أن يقال إن هذا كله يمكن عمله في سنة واحدة .

الرئيس - هل معالي الوزير موافق على ما جاء في تقرير اللجنة ؟

المقرر - لقد اتصلت بمعالي الوزير وتناقشت مع معاليه في كل النقط التي تضمنها تقرير اللجنة وأتفقا سويا عليها اتفاقا تاما . وما كنت أعتقد من معالي الوزير بعد ذلك أن يلاحظ على ما جاء في التقرير بما أدلى به الآن .

مقرر صاحب المعالي حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) - أنا لم ألاحظ شيئا من تقرير اللجنة وإلى مستدلان أعيد ما قلته الآن على أنه إذا كان قد شر أحد من حضراتكم يأتي وجهت أي انتقاد لجهة المالية فاني أعجب كل ما قلته .

(أصوات : لا ، لا ) .

وبالعكس فاني أتهنئ هذه الفرصة لأكرر إشكالية اللجنة . ولي كلمة صغيرة أريد أن أضيفها قبل أن أختتم بياني وهي أن من غرضي ومن رأي دائم أن أحمل على الاقتصاد لأن البلاد تعاني الآن بشدة بسبب الحالة الاقتصادية الحاضرة، وكل ما يمكن توفيره من المصروفات يسود علينا بالفائدة . ولكن لجنة المالية رأت بمناسبة بحث الميزانية تعديل درجات بعض الوظائف بما يتفق مع درجتها ظاهريا فضلا . على أني أصرح أمام هذا المجلس

وفي سنة ١٩٣٠ كان الإقبال على هذا المحصول قليلا فوزعنا ٢٦١٨ أردبا .

وفي سنة ١٩٣١ بلغ ما وزعناه ٢٩٨٤ أردبا .

ونظرا لإقبال المزارعين في العام الماضي على طلب تقاوى المحاصيل الشتوية ملنا على زيادتها ، وينتظر أن يكون لدى الوزارة في هذا العام من تقاوى القمح ٢٢٦٦ أردبا إذا وزعت جميعها فانه يمكن أن نعرف النتائج منها يضرب هذا عدد في خمسة أمثاله أو في ثمانية أمثاله وما حصل من زيادة في تقاوى القمح حصل في الشعير والفول والأرز والأذرة والبرسيم والفول السوداني .

بعد هذا أريد أن أقول كلمة عامة جاء في تقرير اللجنة من أنها تبقى أن تكون مالة التلطف في تدخين الأشجار أقل مما هي عليها الآن حتى لا يقرَّب عليها دفع مويضات لأصحابها .

استطيعكم صدرا في أن أتأمل على حضراتكم بيانا صغيرا .

كان عدد البساتين التي دسخت في موسم سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ (٦٨٥٩) . وبلغ عدد الأشجار التي دسخت خلال هذا الموسم ١٧٠٦٩٩٦ . وبعد الأشجار التي أصابها الضرر هو ٧٨٧ شجرة وهذه نسبة ضئيلة بجانب ذلك العدد الكبير .

وعم ذلك فالتجارب والمعلم أرى أن يجرب في صف واحد تالمان معاملة واحدة إسداها تصاب بالضرر والأخرى لا تصاب به وهذا يرجع إلى طبيعة الشجرة نفسها واستعدادها .

مثل ذلك مثل مريضين تعمل لها عملية جراحية واحدة أرض واحد على يد طبيب واحد وبطريقة واحدة أحدهما ينجو والأخر لا ينجو ليس في هذا عيب على الطبيب ولا على طريقة المعاملة ولكن طبيعة الشخص هي التي حالت بينه وبين الشفاء .

وإني لأذكر لحضراتكم لكي نطمئنا أن الشكاوى التي وصلت إلى الوزارة من عملية التدخين في السنة الماضية كانت أردبا وستين شكوى منها تسع وتسعون ظهروا أن أصحابها غير عاقلين فيها وأن ثلاثة أصحابها عاقلون فيها ولا تزال اثنان قيد البحث .

وفي سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ كانت الشكاوى لا تختلف كثيرا من السنة التي قبلها .

جاء في تقرير لجنة المالية أيضا أنه يجب على وزارة الزراعة أن تحرز الأهالي على عمليات التدخين وبخاصة بجميات التالون .

حقائق أن هذه الملاحظة وجبة - والوزارة في الواقع تعمل بها - فلما سمعنا فاني أتأمل على حضراتكم بيانا بالإختصاص الذين يقومون بأعمال التدخين تحت إشراف وزارة الزراعة ، ويسرى أن أنوبيا القائلين بهذا العمل بعضهم من خريجي المدارس الزراعية لاني أرحب بكل عمل فني حريلا من الالتجاء إلى الوظائف ، فمن لم نخرجهم من المدارس الزراعية لئلا يضلوا في الحقول .

والإختصاص القائلون بهذا العمل هم : علي إبراهيم أفندي ، يس سكراتندي السيدام صبيح أفندي ، عيسى لطفي أفندي وهالك فخرم . كصمد كامل أفندي . وحسين الخطيب أفندي . وحيد الخالقي جاب أفندي ومحمد أبو عبد أفندي . وحسين جاب أفندي . وورثة الحاج أحمد الخطيب والشيخ يوسف الشويجي ومحمد بك جمعة .

المقرر أنى موافق على هذا التعديل لا أريد أن أنتقص من حقوق من خفقت درجتهم كدر التعاون والفتش الأول ، لاني أعلم تمام العلم أن أعمالنا موجبة الرضى ولكننى نظرا للظروف الحاضرة أوافق على رأى اللجنة .

(تصديق) .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقرر للباب الأول (أعيان وأجرومات) وقدره ٢٧٤،٦٧١ جنيا ؟

(موافقة) .

قصة الشيخ المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقرر للباب الأول (أعيان وأجرومات) وقدره ٢٧٤،٦٧١ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقرر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٢٨٦،٤١٦ جنيا ؟

(موافقة) .

قصة الشيخ المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقرر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٢٨٦،٤١٦ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقرر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٩٠٠ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقرر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٩٠٠ جنيا .

٩٠ - مشروع قانون

بإدخال مجلس النواب برطبة رئاسة المجلس الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - تقرير لجنة الأوقاف - لمرارة

(المرحمة الفاضلة الشيخ عبد الرحمن رضا باشا) .

الرئيس - ورد خطاب من معالى وزير الأوقاف هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشورى

بمناسبة نظر مجلس الشورى بملحة يوم الاثنين ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ فى تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب برطبة ميزانية المجلس الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

السالية ، أوجز التكم بالترخيص لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف الصمام وكل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وحضرة محمد قندى أفندى مدير إدارة الحسابات والمستخدمين بها فى الحضور أثناء نظر مشروع القانون المشار إليه .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول تائق الاحترام

وزير الأوقاف

أحمد على

١٢ يونيو سنة ١٩٣٢

(حضرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف الصمام وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وحضرة محمد قندى أفندى مدير إدارة الحسابات والمستخدمين بها) .

على تقرير اللجنة عن الإيرادات (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقرر للباب الأول (دع الأوقاف) وقدره ٢٤٦،٦٦٨ جنيا .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقرر للباب الأول (دع الأوقاف) وقدره ٢٤٦،٦٦٨ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقرر للباب الثانى (مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية) وقدره ٢٠٠،٢٢٢ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقرر للباب الثانى (مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية) وقدره ٢٠٠،٢٢٢ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقرر للباب الثالث (إيرادات أخرى) وقدره ٣٤٦،٢٠٠ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقرر للباب الثالث (إيرادات أخرى) وقدره ٣٤٦،٢٠٠ جنيا .

على تقرير اللجنة عن المصروفات (١)

والآن قليل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الجمارع الأزهر والمعادن الدينية العامة الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ،

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### المادة الأولى

قوت ميزانية إيرادات الجمارع الأزهر والمعادن الدينية العامة الإسلامية للسنة المالية ١٩٣٢ المالية في سنة ١٩٣٣ مبلغ ٢٥٩,٠٩٠ جنيا مصريا على حسب الجدول الملحق حرف (أ) .

وميزانية للمصروفات مبلغ ٢٥٩,٠٩٠ جنيا مصريا على حسب الجدول الملحق حرف (ب) .

#### المادة الثانية

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدق ...

أخذ الرأي بأبوابه بالأمر فكثرت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٦٥ (١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الأول ( ماهيات ومزيتات وإعانات ) وقدره ١٩٢,٢٥٤ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الأول ( ماهيات ومزيتات وإعانات ) وقدره ١٩٢,٢٥٤ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الثاني ( مصروفات عمومية ) وقدره ٦١,٨٣٦ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الثاني ( مصروفات عمومية ) وقدره ٦١,٨٣٦ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ٥٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ٥٠٠ جنيا .

(١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم ربه باشا . أبرزيد طهاري بك . أحمد السبائي بك . أحمد حرقان باشا . أحمد علي باشا . أحمد نجيب مراده بك . إدوار نصري بك . الدكتور أحمد يوسف طهاني . اسماعيل مري باشا . إلياس حوش بك . أمين حسين يوسف أفندي . أمين خالي باشا .

جريس زياتري باشا .

حافظ حسن باشا . صالح حاتم أفندي . حسن وشوان حادي بك . حسن سيد باشا . حسن صدي بك . حسن علي جازي بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين دافد باشا . الشيخ حسين والي .

الدكتور زكي خنار الجبوري أفندي

سيد أحمد عبد الرحمن السيد أفندي . سلطان السدي بك .

سلطان مكي باشا بك .

فتحي سيد الله صلاح أفندي .

صالح سني باشا .

الشيخ عبد الباقي حامي يدران . عبد الحليم البعل بك .

السيد عبد الحليم البكري . عبد الزين رضا بك . عبد الجبار البيسوي بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سمير بك . الشيخ عبد الله سليم . القراء عبد الحميد فريد باشا . القراء علي أحمد باشا . علي فني باشا .

فني فني باشا .

محمد أبو النصر القارافي . عبد توفيق مهنا بك . محمد خيرت راضي بك . القراء محمد صادق يحيي باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد فتيه بك . محمد فتحي يكن بك . علي فني الشاذلي باشا . محمد صفيان جبري بك . محمد نجيب شكرى بك . محمد أبو النصر بك . محمد اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . القراء محمد حمزة باشا . الدكتور محمد محمد أفندي . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صولت بك . القارئ موسى فراد باشا .

نشد المجلس باشا . نصر حامد بك .

يحيى باشا . يوسف طهاني باشا . يحيى إبراهيم باشا .

## ١١ - تقرير لجنة الحقائقية

من البحث الحال إليها إذا كانت خضرات الأقطاء من تقدم إقتراحت برغبات  
- تأجيل النظر في جلسة يوم الاثنين المقبل ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا التقرير  
الوارد بمجلد الأعمال تحت رقم ١٣ إلى جلسة يوم الاثنين المقبل ٢٠ يونيو

سنة ١٩٣٢ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن نبدأ بنظر تقرير اللجنة  
الخاص بمشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإعتاد إنشاء خزان  
تجبل الأولياء في جلسة القاء ؟

( موافقة ) .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والستة والخمسة والثلاثين  
مساء على أن يعود المجلس للانعقاد غدا الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٥١ (١٤ يونيو  
سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة والنصف مساء

## محضر الجلسة الثانية والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب باعتماد إنشاء نزل جبل الأرياء .  
 تقرير اللجنة .  
 مذكرة وزارة الأشغال السودانية . - مصلحة إلى - عن مشروع  
 نزل جبل الأرياء  
 ملحق رقم ٤  
 أسرار المناقشة جلسة التالية .

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة -  
 ٢ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالمرافعة على الاتفاق الإيطالي  
 المصري الخاص بمعدود مصر الثرية - إيجاله إلى لجنة الخارجية .  
 ٣ - كتاب من مجلس النواب يوضح خطأ مطبعي ورد في محضر جلسته  
 المؤرخة ٩ يونيو سنة ١٩٣٢

تولى السكرتيرية ألبهانية حضرات الشيوخ المحترمين :  
 أحمد نجيب برادة بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سيد الله حلاوة الفتى .  
 حبيب دوس بك .  
 عبد الرحمن فكري بك ( سكرتير عام ) .  
 أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .  
 ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة  
 الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
 ( لم يقترح أحد ) .

الرئيس - صلتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .  
 ٢ - مشروع قانون  
 وارد من مجلس النواب بالمرافعة على الاتفاق الإيطالي المصري الخاص بمعدود  
 مصر الثرية - إيجاله إلى لجنة الخارجية  
 تل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور  
 وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
 نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ١٢ يونيو سنة ١٩٣٢  
 تقرير لجنة الخارجية عن مشروع قانون بالمرافعة على الاتفاق الإيطالي  
 المصري الخاص بمعدود مصر الثرية ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والثلاثين مساءً برئاسة حضرة  
 صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات الشيوخ  
 المحترمين ما عدا :  
 الثانيين :  
 أولاً - بإجازات :

حضرات : محمد أحمد صبود باشا . مصطفى خليفة باشا . طه عثمان  
 سيد أحمد سالم بك . محمد محب باشا . الدكتور فؤاد ثمر . كامل  
 جريس نكلا بك .

ثانياً - باحتار :

( أ ) عن جلسة اليوم حضرات : الشيخ حسين والي . حافظ  
 المشاري بك . محمد صديق باشا .

( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع : حضرة الشيخ القرم محمد  
 محمود بك .

ثالثاً - بغير إذن :

حضرات : سليم خليل بطرس بك . محمد مقبل باشا . نصر عبد بك .  
 وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمالي والسعادة اسماعيل  
 صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . حافظ حسن باشا  
 وزير الزراعة . ابراهيم فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية . حل جمال  
 الدين باشا وزير الحربية والبحرية . أحمد حل باشا وزير الأوقاف .

وقد قامت هذه اللجنة بمبحث المشروع بمجلسها المتعدد في ٢٦ و ٢٩ و ٣١ مايو و ٢ و ٧ و ١١ يونيو سنة ١٩٣٢ وقد حضر بعضها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية وانتهى بمثلها إلى وضع التقرير الآتي :

## ١ - تمهيد

حينما كانت الأراضي الزراعية بمصر تسقى بطريقة رى الحياض المروعة كان فيضان النيل كل عام مناطق رجاة أهل هذا القطر وقيلة أنظارهم . فلما ما جاء الفيضان طالبا زفت بشرى اليسر والرخاء ، وإذا جاء منحطاً ترك قفراً من الأرض يتردى . فاذاً ما كان الانحطاط شديداً اتسع نطاق الشقاق وكان العام عام يؤس وشقاء .

أما فيما عدا أشهر الفيضان فلم يكن لحداد الماء بالنهر أثر على الزراعة ولذا لم يكن يتم بأمره أحد .

مضت آلاف السنين والحال على ما ذكرنا : تقرر المياه الأرض بين أغسطس وأكتوبر من كل عام ، ثم تقسم فيها فينجز الحبوب وينتج ، وتنمو وتتضج ، وتخصب دون ريبا مرة أخرى ، ثم تبقى الأرض بغير زرع إلى أن يأتي الفيضان الجديد .

جاء المصلح الكبير داس المائلة المالكة ومعه مصر الحديثة المنفردة محمد علي باشا فرأى أن في مصر روعة كبيرة ماطلة : أرضا خصبة تركت باثرة بغير زرع في أكثر شهور السنة ، وأعمالا قوى الساعد بين طول تلك الشهور ماطلا ، وحاصلات أكثر إدارا للزراعة يمكن إنباتها وبني الخير الوفير منها لوفير نظام الرى المتبقي وجعل ملائما لمجالتها . فزم - وهو الذى ما كانت تفتقر العميات مهما كبرت حائلة دون تنفيذ عزمه - على استبدال نظام الرى الحوضي بنظام جديد . فد الترع وبني القناطر وحول مناطق شاسعة إلى رى صينى مستديم . ثم تابع خطاه اسماعيل طاهر مصر العظيم وشقق القنطرة الأبراهيمية التي ضاعفت ثروة القمم واسع من أقاليم مصر الوسطى .

وبالتوسع في الزراعة الصينية أصبح لىء الموجود بالنهر في فصل الصيف أهمية أخذت تزداد على مر السنين ، حتى بلغت بل قامت أهمية ارتفاع المياه في فصل الفيضان .

وفي أواخر القرن الماضي أصبح قصود ماء النهر من الوفاء بحاجة الزراعة الصينية ظاهرا بينا ، كما اشتدت الرغبة في تحويل قدر أكبر من أراضي القطر من رى حوضي لرى صينى مستديم ، استنادا لما على أحسن الوجوه .

رأى المهندسون أن ماء النهر في فصل الخريف والشتاء يزيد على حاجات الرى ففكروا في تخزين فسط منه لاستعماله في سد مجرى النهر في فصل الصيف واستمر الرأى على إنشاء خزائين بأسوان يسع نحو مليار متر مكعب من المياه ( ألف مليون ) .

ولقد قامت في سبيل إنشائه اعتراضات شتى عليها ووزارة الأشغال حتى ظلتها .

فاتصرف بأن أرسل مع هذا لودكم مشروع القانون - وتقرر لجنة انظارية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا لودكم بقبول عظيم الاحترام

١٤ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الخارجية ؟  
( موافقة ) .

الرئيسي - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الخارجية .

## ٣ كتاب من مجلس النواب

يصبح خطا مطبوعا في محضر الجلسة ٩ يونيو سنة ١٩٣٢

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ لودكم أنه في جلسة يوم الاثنين ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ لاحظ حضرة مقرر لجنة المالية أنه ورد في العمود الأول من الصفحة ١٥ بمحضر الجلسة الماضية المؤرخة ٩ يونيو سنة ١٩٣٢ خطا مطبوعا فقد ذكر أن اعتماد الباب الثاني من الفرع الخامس هو ٤٤٧,٧٤٤ جنيا . والحقيقة أن الاعتماد المطلوب هو ٤٤٧,٩٤٤ جنيا - ووافق المجلس على ذلك . ومع هذا محضر الجلسة .

وتفضلوا لودكم بقبول فائق الاحترام

١٤ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

## ٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بامداد إنشاء خزائين جبل الأولياء - تقر اللجنة - استنراد  
اللائحة جلسة القبة

( المقررة حشرة الشيخ المحترم عبد الحفيظ سليمان باشا ) .

على تقرير اللجنة (١) وهذا نصه :

أحال المجلس بمجلسه التي انصرفت في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ مشروع قانون أقره مجلس النواب خاصا باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء إلى لجنة الأشغال منضيا إليها اثنا عشر عضوا من حضرات أعضاء المجلس .

(١) يراجع للملحق رقم ٤٥ ( مذكرة وزارة الأشغال العمومية - معلقة الرى - عن مشروع خزان جبل الأولياء ) .

لا تجود فيها زراعة الذرة والجوهر ، ومن جهة ، اضطرابهم لترك الأرض باثرة مدة الصيف في كثير من الأحيان تعود التقهقر أعمال الإصلاح التي تكون قد تكلفتهم إخراج مالى كثير .

ليس هذا كل ما تعانيه البلاد بسبب غلة الماء في فصل الصيف فإن الوزارة تضطر في أغلب السنين إلى تأخيرى الشرق وزراعة الذرة إلى أن تعمل طلائع الفيضان الجسدي . ولتأثيرى رى الشرق يقل غلة أرض القطر من هذا المحصول العظيم الأهمية بالنسبة للفلاح ، إذ تكاد تكون الذرة غذاء الوحيد .

كذلك لتأخيرى زراعة الذرة تأثير على الزراعات التالية يعرف كل من اشتغل بأمر الزراعة في مصر مقدار ضرره .

لقد قدرت وزارة الأشغال زيادة اللازمة لتخفيف المأوايات الصيفية تخفيفا جزئيا ولفضان زراعة مائى ألف فدان أزا كل عام والتبكير في رى الشرق استعاضا زراعة الذرة تبكيرا متدلا بنحو مليار ونصف من المياه ، ولو أنها جعلت المأوايات الصيفية كما يرونها الزارعون بحيث يروى القطن مرة كل اثني عشر أو كل خمسة عشر يوما ، وصرحت زراعة الأرض بغير قيد ، ويرى الشرق في أنسب الأوقات لإنتاج أوفر محصول ، لاحتاجت في كثير من السنين لمليارين من الماء أو تزيد .

ليست هذه كل المطلب الحالية . بل حاجتنا الماء تزيد على ذلك بكثير . فإما أن أراضي الحياض المنزلة ومنطقة ادو بمديرية أسوان التي أُنشئت الوزارة على إعادتها لرى الصيفى نحو مليون من الجنيهات وأوشك العمل فيها أن يتم ، وأصبحت تكثر الماء الصفى لريا واستأجرها استأجر يتناسب مع ما أقل عليها من مال .

وهناك أراض في شمال الدلتا كان دينا ناقصا أو ضليلا وصرفها غير حسن . وقد قامت وزارة الأشغال بمشروع كبير لإصلاح الصرف فيها يشمل تمديد كثير من المصارف ، وإقامة محطات توليد القوى الكهربية ، وطلبات ضخمة عند مصاب المصارف الرئيسية ، وشبكة من الأسلاك وأسمدة التناقل تصل محطات الكهرباء بمحطات الطلقات ، وأُنشئت في سيل ذلك لأن نحو ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات .

ولد أوشك العمل في الطلقات أن يتم وقريبا تدار ، ولكن إدارتها لا يمكن وسعها لإصلاح تلك الأراضي واستأجرها استأجر حسا إذ لم يكن هناك ماء في الصيف يمحس به دينا .

وغير ما تقدم فهناك أراض كثيرة واقعة على النيل وعلى كثير من الترع لا يسمح لها بالرى إلا في زمن الفيضانات لقلة الماء في فصل الصيف ، وأصعب هذه الأراضي لا يتأقن بطلون لها المياه .

وهناك أراض واسعة تروى الآن ديا حوضيا يجب نحو مليا إلى رى صيفى إذا أريد مضاعفتها وأن تدعى لتأخير الجزيل على أربابها .

وأخص هذه الأراضي واقع بمديرية أسبوط وجرسا حيث أقيمت قنطرة لجميع حادى على النيل ، وحيث مدت الترع الرئيسية ، وواحدة منها استقلت جبل الأساويو بنفق طويل .

وكان آخر الصعيات عدم قدرة الميزانية العادية على تحمل نفقات إنشاء هذا الخزان . ولأسباب لا محل للدخول في تفاصيلها هنا لم يمكن أخذ تلك النفقات من الاحتياطي العام ، ولكن هذه الصعيات لم تهدم بالحكومة في ذلك الوقت من المضى في المشروع ، بل سارت به وأتمته في سنة ١٩٠٢ وقسقت قيمة تكاليفه البالغة نحو ٣,٢٥٠,٠٠٠ ج.م ( بما في ذلك تكاليف إنشاء قنطرة أسبوط ومن التربة الإبراهيمية ) على سبعين قسطا تدفع كل ستة شهور ، على الأخير منها في هذا العام .

ولو أن أحدا يقدر ما أثمره ماء خزان أسوان الأول في مدى الثلاثين سنة الماضية فقط ( بصرف النظر عما سيده من الخيرات في مستقبل السنين ) ، وقارن ذلك بالتكاليف التي بلغت مقسطة أربعة ملايين وستمائة ألف جنيه ( رأى كم كانت الصعوبة من الوجهة المالية عملية استثمار راحة لا بدائها في الرخ أى مشروع اقتصادي مهما كان جزيل الخيرات .

لم يرض على إنشاء خزان أسوان الصغير ستان أو ثلاث ولا وافقت كل الاعتراضات التي كانت توجه إليه ، وحلت عليها مطالبة عامة للعمل على زيادة التخزين . ولم تأت سنة ١٩٠٧ ، أى بعد خمس سنوات فقط من إنشاء سد أسوان ، إلا ووزارة الأشغال تستعد للبدء في تعليمته . وفعلت العملية الأولى في سنة ١٩١٢ ، فزادت كمية ما يمتزج فيه من المياه من ألف مليون إلى اثنين زائدا بعد ذلك إلى ٢,٤٠٠ مليون ، ولكن حالة الزراعة الصيفية ما زالت رغم هذه العملية تتطلب المزيد .

## ٢ - الحاجة لزيادة المياه الصيفية

تضطر وزارة الأشغال إلى ورغم المياه المغزوة بأسوان إلى أن ترتبمسة الصيف نظاما لقنارات يخفف سنة عن أخرى تبعا لحالة إيراد النهر الطبيعي فأحيانا تجعل المأوايات سنة أيام إدارة وأثنى عشر يوما بطالة ليكون الرى مرة كل ثمانية عشر يوما ، وطورا تجعلها سنة أيام إدارة وخمسة عشر يوما بطالة ليكون الرى مرة كل واحد وعشرين يوما ، وأحيانا تجعلها أشد من ذلك بكثير . ولكن القطر الذى هو الزراعة الصيفية الرئيسية يريد زارعوه كل يحدو محصوله أن يرويه مرة كل خمسة عشر يوما في الوجه البحرى ومرة كل اثني عشر يوما في الوجه القبلى ، ولا يحول دون تكمينهم من ذلك غير قلة الماء .

على أن الوزارة لا تتمكن من توفير الماء اللازم لرى القطر - ذلك الرى المراسى فيه كثير من التبكير كما سلف القول - إلا بالحد من زراعة الأرض وحصرها في دائرة ضيقة في أغلب السنين .

فبينا هناك أراض تتطلب زراعة الأرض تبلغ ثلاثة أرباع المليون أو تزيد ، فإن الوزارة لا تسمح بالزراعة إلا في قسم من تلك الأراضي يبلغ أحيانا مائة ألف فدان وأحيانا نصف هذا المقدار . وفي بعض السنين تمنع زراعتها بتاتا كما كان الأمر في السام الماضى ومن أجل هذا يصعب أصحاب الأراضي في مناطق الأرض خسارة مزدوجة من جهة ، ما ينتظرونه من استثمار أراضي

وقد بلغ ما أنفق على هذه القنطرة والقنطرة الآتية أربعة ملايين من الجنيهات .

ثم إن إقامة هذه القنطرة وفق هذه الترخيص به حال الرى الحوضى في هذه المنطقة فلم تعد بعض أراضيها معرضة لأن تتلف " شرار " أى بدون رى إذا جاء فيضان النيل مفعرا . ولكن استأثار ما أنفق من المال استأثارا تاما يدعو لتحويل حياضها إلى رى صينى فتصبح مساحة لأراضى مديرية المنيا إن لم تخلفها جودة ومحصولا . ولكن رىا صينيا لا يتيسر إلا من ماء مخزون .

كل هذه حاجات عاجلة لئلا تنتظر ما يأتى به التخزين الجديد . والوفاء بما وفاه كاملا لا يكفيه ماء نهران أسوان للمل وماء نهران جبل الأكراد للفتح بجمعين ، ولذا نرى الوزارة مضطرة لأن توزع مائياتنا من ماء من هذين النهرين بقدر رى هذه المطالب المختلفة .

ليس هذا هو كل ما يدعوا للتخزين ؛ فستبقى في مصر أراض واسعة مكتظة بالسكان تروى بطريق الحياض يربى مجموعها من مليون فدان وأراض أخرى أوسع منها في شمال الدلتا سابق . باثة إلى أن يديرها المساء الصينى من مخزون جديد .

فأمام الوزارة شوط كبير فى العمل على تغيير المساء الصينى قبل أن يتم رى كل الأراضى الزراعية بمصر رى مستديما . فهذه الشوط بعيد والتكاليف كثيرة ولكن العمل التدريجى للمطرد هو الذى يوصلنا في نهاية الأمر لتحقيق أهدافنا من استئثار أراضيها استئثارا كاملا .

### ٣ - التخزين الجديد

أمام هذه الحاجة لزيد من ماء الصيف شرعت وزارة الأشغال على نهران أسوان مرة ثانية بقصد تخزين مياهين آخرين فيه .

وليس في نهران ميلادين سد الحاجات المختلفة التى أسفقت القول عنها . فقد قدرت الوزارة ما يلزم للوفاء بهذه المطالب على أساس متواضع بثلاثة عشر مليارا ، ولو بشت تهديراتها على إجابة مطالب الزارعين من إعطاء القطن كل ما يطلب له من الماء في الصيف ، وأباحت زرع القلوة في أى وقت من غير قيد ، زائد تقدير العجز على ثلاثة عشر مليارا بكثير .

من أين يأتى بهذا المساء الذى تسد به مصر مطلبها الحالى منها . وما هو لازم لتكمال توسعها الزراعى ؟

هذه هى المسألة التى شغلت بال وزارة الأشغال وصحتها تتطلع لحايل النيل العليا باحثا عن أروق الأسكنة للتخزين .

ولقد وصل بها البحث إلى أن تكون - بجانب عملية التخزين - ضرورة المحافظة على كامل إيراد النهر في الصيف يمنع باقتد من مائه إنشاء اجبازه لمخافة السدود فاسفر رأيا على أن تقوم بالمعين - التخزين والمحافظة على المساء في تلك المنطقة .

ولما كانت عملية التخزين أسرع نتيجة ، وأقل نفقة من إصلاح منطقة السدود ، فقد رأت أن تشرع بإقامة نهران على النيل الأبيض قريبا من الخرطوم ، لتسد به المطالب العاجلة . على أن تلجئه بعملية إصلاح منطقة السدود ، وتفتح نهرات في بحيرة نسابا وأخرى بحيرة أديت إحدى البحيرات الاستوائية ثم بذلك ما تحتاج إليه مصر لتكمال توسعها الزراعى في المستقبل .

وكان اختيار النيل الأبيض كحوض للتخزين بسبب أنه أقرب نقطة لمكان استعمال المياه في مصر تصلح لأن يقام بها نهران يلا من مياه الفيضان . فقد استغرق نهران أسوان وتلجته كل الزيادة في مياه الترطيب والشتاء وأصبحت مضطرين للتخزين من مياه الفيضان ، ونهران جبل الأكراد يمكن ملؤه دائما في فصل الفيضان من ماء النيل الأبيض الزاقي . فلا يخفى من طمى ريب فيه ويحذر أنه على عمر الستين ، بخلاف الحال في أى نهران آخر يشاء أن يجرى النهر في مصر أو في أى نقطة شمال الخرطوم حيث يتلاق النيل الأزرق بالنيل الأبيض . وسيتسبب بسبب ذلك نهر المطيرة أيضا . والنيل الأزرق والمطيرة هما كما هو معروف نهران يملآن من الطمى قدرا كبيرا .

وحينا استقر الرأى على إنشاء نهران جبل الأكراد رأت الوزارة أنه يمكن وضع تصميمه بشكل يمكن من أتى رى لمصر زيادة في الإيراد الصينى قدرها ثلاثة مليارات ، وأن رى يستعمل كأداة يستعان بها على دفع خوائل الفيضانات العالية . وذلك بأن ترعى مبانيتها مفا وضعف مترعا نحو رية حاجلة التخزين . فإذا ما جاء الفيضان طالبا ججز فيه فوق ماء التخزين ملياران أكران من مياه الفيضان ، ثم تصرف بعد أن تكون ذروة الفيضان قد مرت ، فيجذب ذلك الخطر من ارتفاع المياه بالنهر في الوجه البحرى مدة طويلة .

والنهران الذى كان يراد إنشاؤه للقيام بهذين الفرضين هو المعروف الآن بالنهران المالى تمييزا له عن النهران الواسط الذى استقر الرأى عليه في سنة ١٩٢٥ ، والذي صرف النظر فيه من استعمله لدفع خوائل الفيضانات العالية . كذلك صُور حجمه بمحيط يصبح مائياتنا منه ملياران بدلا من ثلاثة مليارات .

والمشروع المعروض على المجلس الآن هو النهران الواسط ولكنه سيقى بشكل يمكن من لجوء عملية التلية إذا ما دعى لإجرائها في مستقبل السنين .

والذى دعا لتصميمه هم الزارعان عما كان يزداد أولا أسراما : الأول - وهو الأهم - تخليل الضرر الذى يسببها بأراضى مديرية النيل الأبيض وتخفيف ما يصيب السكان من انتقالهم إلى مناطق أخرى . والثاني أن النهران الصغير لا يكون عرضة لقلع نسبة عالية من كمية المساء الذى يخزن فيه بخلاف النهران الكبير .

ولم تكن مسألة فرق بعض أراضي مديرية النيل الأبيض وتقليل السكان بسبب هذا الترق معقلا عليها في يادى الأمر أهمية كبيرة . ولكن الذين الذى اتقضى من وقت الشروع في بناء النهران في المرة الأولى أظهر للسودان أن لما أهمية تطور رشاها على عمر الستين - حتى بلغت أن طلب السودان أن يكون التعرض ماء ومالا : ماء يؤخذ من النهران أو من مياه النهر الطيبى أو من



كلها لتروى به أرض يستأجر بها عما سيرفقه ماء الخزان . ومالا يمكن من القيام بالأعمال اللازمة لهذا إلى والإعمال الأخرى المترتبة على ارتفاع المياه بسبب هذا الخزان .

ولكن حضرة صاحب المبادئ اجتمعلى مرى باشا رأى وهو وزير للأشغال رفض كل تويض يقوم على أساس أخذ شيء من مياه النهر الطبيعي أو المغزوة . وما كان يسمه أن يفعل غير ذلك . فلما أن مياه النيل الطبيعي منها والمغزوة ما يسد حاجات مصر لما كان هناك ضرر من السماح للسودان أن يأخذ جزءا منها . أما ونحن لازلنا بعيدين من أن نبلغ كل غايتنا من الضرورى لنا من الماء ، أما ونحن ننوى القيام بشروط أخرى لاستكمال ما يتقصنا ، فإن احتفاظنا بكل قطرة من الماء من أزم الواجبات .

تقول وزارة الأشغال في مذكرتها إنه حصل الاتفاق على أن يكون التوضيخ للسودان من المضار التي تنشأ من إقامة خزان جبل الأولياء مبلغ ٧٥٠٠٠ ج ٠٠٠ .

ولكن نظرا لما تسلمه اللجنة من تفاصيل تطورات مسألة التوضيحات رأت أن تسترق من أن هذا هو كل التوضيخ ، وأنه لن يؤخذ من ماء النيل شيء ، فصرح لها حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال بجلستها للجنة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ تصريحاً مستمداً إلى وثائق ثبوتية بين الحكومة المصرية والمنعوب السامى أعلاتنا به إلى أن مياه النيل الأبيض - الطبيعي منها والمغزوة في جبل الأولياء - ستأخذ كلها لمصر لا يشاركها السودان في شيء منها . واللجنة تسجل هذا التصريح وتقرر أنها ناقشت المشروع على هذا الأساس . ولها كامل الثقة في أن يكون هذا الأمر مرميا على الدوام لا يخرج عنه بجال من الأحوال .

وبجهد المناسبة نود أن نعرض لمسألة جاءت في مذكرة وزارة الأشغال التي قدمت بها المشروع ترى اللجنة أنها تحتاج لشئ من الإيضاح وهي الخاصة بتحديد مدة مجرى النهر في مصر من الوقاء بمحاجات البلاد فقد خشيت اللجنة أن يفهم منها أن وزارة الأشغال تقبل نيا يتخص بتحديد ما يأخذه السودان من ماء النيل الأكرقي احتساب مدة قصور الماء من الوقاء بمطالب البلاد على أساس أضيخ عما اعتبرته لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ ، ولكن إجابة حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال من سؤال وبه إليه في هذا الموضوع كانت صريحة لا تقبل تأويلا حيث قال : " لا يمكن لوزارة الأشغال أن تسلم أساسا جديد لتحديد زمن مجرى الإيراد الطبيعي غير ما ورد في تقرير اللجنة المشار إليها " واقتبس سعادته من بيان أملى على منعوب الوزارة أمام لجنة جبل الأولياء بمجلس النواب قول المنعوب :

" أرى أن يكون أساس الحساب هو إيراد النهر في الفترة التي تقع بين هذين التاريخين وهذه الفترة هي ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس عند أسوان ، وهذه المدة يجب أن تكون من الوجهة النظرية واتك المهندسين المصريين عند ما يطلب منه في المستقبل للبحث في أي توسع زراعى على النيل خارج الحدود المصرية . إلى طيه أن يقدّر أن التوسع الزراعى لمصر من وادى خزان جبل الأولياء أو غيره

لا بد أن يحدث تغيرا يبنى على الحقوق المكتسبة لمصر عند ما ينشأ ذلك البحث . وهذا غير بطبيعة الحال إلى تقديم تاريخ ٣١ ديسمبر وتاريخه من ١٥ يوليو ( عند سار ) . وبسبب أخرى أن كل توسع زراعى في السودان يجب أن يصح على أساس آخر من ثابته تضيق المدة التي يباح فيها للسودان السحب من النهر " .

وهذا البيان الصريح من وزير الأشغال وما اقتبس من بيان مندوبه أمام لجنة مجلس النواب تسجلها اللجنة في تقريرها بمرور كثير . فهما لا يتركان جالا لأى شك أو تأويل ويضمان الاحتفاظ بكامل الحق الذى أقرته لمصر في هذا الشأن لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ .

وهناك مسألة أخرى تعرضت لها اللجنة في مجتمعا ، وهي ما جاء في مذكرة وزارة الأشغال خاصا بمجاز الترخيز في أسوان قبل أن يكون النهر قد انخفض مسو به إلى ٨٨ .

وبجهد حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال أسئلة في هذا الشأن فأجاب منها بما طمأن اللجنة حيث قال سعادته : " أشار مهندس الوزارة بإمكان التخزين في خزان أسوان بعد تليته على مسو به ٩٠ وعلى رئيس اللجنة يؤكد وجود خطر إذا استبدل التخزين على مسو به ٩٠ ، فإزاء ذلك سيجرى الوزارة تجربة التخزين على مسو به ٩٠ ، وتقول أنه إذا نتج هذا التخزين أى ضرر ، وماتنا كل هذه التجربة معها طال أجلها ، ولما أن يبين الزم النهائي ، يكون مسو به مهندسواون هولاءى يعتبر أن هذا التخزين ككأس ثابت نيا يتخص بكل طلاقة أو يمتد مع السودان - في شأن تخزين حقوق مصر في المياه " واللجنة يسرها أن تسجل هذا الورد من الوزارة . وترى أن تكون تجربتها للتخزين على المنسوب العالي واسعة النطاق تمتد لسنوات عديدة ترافق فيها تأثير الطسى على الخزان مراقبة دقيقة حتى تصل في هذا الأمر الحام لتليجة لا ينطبق إليها أى شك .

#### ٤ - الاحتراضات على المشروع

لقد قامت على هذا المشروع اعتراضات منها أنه يلحق على طاق مصر مينا مالى لا تحمله حالة ميزانية المصروفات العادية في الوقت الحاضر . ولكن اللجنة ترى أن المال الذى يستدعيه إنشاء هذا الخزان ليس بما يبطئ طاق الخزانة خصوصا أن المطلوب لإنشائه يسجل في الميزانية على بعض ما كان يدرج بها لأعمال الرى أو شكت أن تم ، تذكر منها - على سبيل المثال لا على سبيل الحصر - عملية خزان أسوان ، والمحطات الرئيسية لتوليد الكهرباء ، والشبكة الكهربائية بالوادى ، والجوانب المنزلة ، وقناطر نيج حادى وبلعافها وغير ذلك من أعمال يلتزم تكليفها نحو نيا حشر مليوناً من الجنيهات في السنوات الأربع الأخيرة .

وهذه اللجنة ترى أن أعمال الرى الكبرى يجب أن يكون لها دائما المقام الأول بين أعمال الدولة الإنشائية فيريد لها في الميزانية سنويا مبلغ معتدل لا يتناهى طليا . وأنه إذا كانت ضرورات الاقتصاد أن تخفض بعض أضافات الميزانية أو أن تخفف من الواجب أن تكون أعمال الرى الكبرى آخر ما يضيغ

تستدعي أن توجه لها كل عناية، بل ربما كان الأصوب إعادة إنشائها بل بذل جهد ومال في تنويرها قد لا يقل في النهاية عما يصرف في إعادة بنائها ولا تكون النتيجة بل إقامة قنطرة جديدة على أحدث طراز وأمن بناء.

هذه ملاحظة حدا إليها ذكر هذه القنطرة .

ولكن اللجنة تصود تقريراً أن الاهتمام بشأن هذه القنطرة ليس ناشطاً عن إقامة سد جبل الأولياء بل هو اهتمام سببه قائم بذاته لادخل لإنشاء خزان جبل الأولياء فيه .

ومسألة لجنة أن ميزانية وزارة الأشغال هذا العام عنيت بأمر هذه القنطرة عناية ترجو أن تزياد بقدر ما هذه القنطرة من أهمية .

كذلك قنطرة أسبوط وجهت لتقويتها وزارة الأشغال عنايتها وأدرجتها في مشروع ميزانيتها هذا العام .

وبن ضمن الاقتراضات التي وجهت إلى المشروع أن الأعمال التي يتيسر بها الاستعانة باليهاء الخزانة لم يتم بعد ، وأن مال المساء سيكون الضياع في البحر الأبيض .

والجنة ترى في مثل هذا الاقتراض إلغاء للقول على عواهنه . فإن كل المساء الخزانة في كلا الخزانين - أسوان والمنى وجبل الأولياء - يستعمل في الري حالا ولا يضيع منه شيء . فليست وأمر منه مخصص لتحسين حال الزراعة الحالية ، والأعمال اللازمة للاستعانة من القسم الباقي قد تقدمت بها الوزارة إلى مدى بعيد .

لم يشرع في إنشاء قنطرة الجوز عند أسبوط - التي يمكن من تحويل حياض مصر الوسطى بمياه خزان أسوان - إلا في نفس الوقت الذي أنشئ فيه ذلك الخزان . أما في حالتنا الحاضرة فإن قنطرة التوزيع عند نجع حمادي قد تمت من زمن . وكذلك الخزانة الرئيسية قد تم إنشاؤها ، كما قد قامت التمام الأعمال اللازمة لحياض الممثلة . وأعمال الصرف والري بشأن الدلتا قد سارت الوزارة بها شوطاً بعيداً ، ولا يتقص الأراضى إلا ورود المساء لثم إصلاحها .

على اعتراض تضمة اللجنة في الصف الأخير . ولولا أنه أشير إليه من بعض أعضائها لآت أن تحرمه دون أن يبرره القضاة . ذلك الاقتراض هو الخوف من أن تستعمل اقتراض كاداة لضغط السيل على مصر .

والجنة ترى أن هذا الاقتراض لا يقوى على إحداث أية منافعة جديدة . فلا البلاد المتمدنة تستطيع الإسراع إلى بلاد أخرى أمام أنظار العالم كله من طريق قطع المساء عنها وإبانتها عطشا . ولا هو في حيز الإسكان أن يقوم الخزان المراد إنشاؤه - بمثل هذا الضغط ، إذ لا يمكن أن يحدث الضغط الآخر المطلوب منه إلا إذا كان وقته شديداً ومفاجئاً . ومعلوم أن منع المساء الخزان لا يمكن أن تشعربه إلا تدميراً وبجالة تمكنا من أخذ المدة لتلائق نتائجها .

كذلك لا يستطيع هذا الخزان قطع ماء النيل الأبيض من مصر زما طويلاً . إذ لا يبقى أن سمته مجبوبة وبني امتلا فاض إذا لم تفتح ميون القنطرة أمام المساء .

التخفيض أو الخلف . إذ أن الصرف على مثل هذه الأعمال ليس إنفاقاً لئال بل هو استئجار له على أحسن الوجوه . بل أنه إذا اقتضى الأمر للرجوع للاحتياطي العام للسير بالعمل في مشروع خزان جبل الأولياء فلا يكون في ذلك خروج عما وضع الاحتياطي لأجله ، إذ من أخص خصائص الاحتياطي أن يتفق منه على مثل هذه الأعمال .

ولقد أعجب اللجنة تصريح حضرة صاحب الدولة وزير المالية من أنه إذا لم يكن المال مسبوذاً "ودعت الحال من أجل القيام بإنشاء خزان جبل الأولياء للاقتراض لاقتضت" .

وقد سبق أن ذكرنا أنه عند مالم تتمكن الحكومة في أواخر القرن الماضي من تدبير المال اللازم لإنشاء خزان أسوان بدأت بطرق التضييق في دفع الخزان أي لاقتراض نفقة إنشائه .

والتأجيل التي عادت من وراءها ناطقة بحسن تقدير أولئك الذين لم يقف عدم تيسر المال في ذلك الوقت عقبة في سبيل نبوضهم بالمشروع .

وترى اللجنة أنه لا يصح أن تقف عقبة المال - إن وجدت - في سبيل السير في هذا المشروع الذي سيأتي لنا بماء يزيد على ضعف مقدار ما أتى لنا به خزان أسوان الأول .

كما أنها تعتقد بأن الحالة المالية يمكن من القيام بالعمل دون حاجة للاقتراض .

هناك اقتراض آخر : وهو أن هذا المشروع يستلزم إنشاءه القيام بأعمال أخرى تحتاج لضقة كبيرة وهي حقيرة قنطرة إسنا وأسبوط وقنطرة الدلتا .

إن الحاجة لتقوية قنطرة إسنا كتيبة لإنشاء خزان جبل الأولياء يبلغ فيها كثيراً . إذ من المستطاع تنظيم كمية ملء خزان جبل الأولياء الواطئ المراد إنشاؤه دون أن يؤثر ذلك على التماسيب في مصر تأميراً فإ بال فيما يختص بالشرقية التي قد يتأفف بسبب انخفاض المساء في فصل الفيضان . ذلك لأن أهم المناطق التي تتأثر بسبب هذا الانخفاض الجزئي هي منطقة الحياض المتدنية ومسطحات الخيام وأنجم . أما الأولى فقد أوشكت الأعمال التي تجري لتحويل ربيها من ربي حوضي إلى ربي صيني أن تم فلم يبق لسالة الانخفاض الفيضان أو ارتفاعه بالسيما أي تأمر . والمستطقتان الأخريتان قد كفل رعيهما إنشاء قنطرة نجع حمادي وترعة الفولادية وقنطرة الأخوييه بحيث لن تتأثر بسبب انخفاض مياه الفيضان سقيتمات محدودة بعد أن أنشئت قنطرة نجع حمادي التي يرفعها المياه أربعة أمصار مدة الفيضان قد حوضت وتجاوزت براميل كل خفض في مناسيب النيل في فصل الفيضان .

أما قنطرة أسبوط وقنطرة الدلتا وإن كانت حالتها تعجز للاهتمام بتقويتها إلا أن هذه التقوية لا يستلزمها إنشاء خزان جبل الأولياء . بل الواجب أن تم تلك التقوية سواء أنشئ خزان جبل الأولياء أو لم ينشأ .

والجنة تمنع هذه الفقرة تذكر ما سبق لجنة الأشغال بهذا المجلس أتم ذكرته في التقرير الذي قدمته لجنة المالية من مشروع ميزانية وزارة الأشغال من غير ضرورة الاهتمام بأمر قنطرة الدلتا على وجه الخصوص . لأن حالتها

وإذا كانت مصر ليست شئت إلا بالنيل فهي ترحب بطبيعة الحال بكل زيادة من مائه والوسائل التي تنظم وروده وتؤكده ، وإلى الآن وإلى أن ينتفى زيان طويل ستكون البلاد في حاجة مستمرة لزيادة ما تستهلكه من المياه .

وإذا كان لأحد أن يعترض فليعترض ، لا على الإسراع في إنشاء الخزان ، بل على ألا إلى الآن لم نعه من نتائج والاستفادة من مزاياه .

لقد تضمنت مذكرة وزارة الأشغال المؤرخة سنة ١٩٢٩ إحصاء مفصلاً لما تنوقه من فوائد المشروعين ( أسوان وجبل الأولياء ) ولقد ردت ما سيحدث على البلاد وعلى خزانة الدولة بضع عشرات من ملايين الجنيهات منها ثلاثة وأربعين مليوناً وزيادة من رأس المال ونحو اثني عشر مليوناً زيادة في الإيراد السنوي .

لقد قيل إن هذه التعدادات لا تفي مع الحالة المالية الحاضرة ولكنها مهما زلنا بها فإن ما يخص جبل الأولياء منها يفي بمشروعها جزيل المنافع . وسيكون دائماً مضرة لمن فكروا فيه ومضرة لمن أقدموا على تنفيذه .

من أجل هذا لم تجرد اللجنة في الموافقة بإجاء الآراء على إنشاء خزان جبل الأولياء ، وهي تتحرق على المجلس المقرر الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي صادق عليها مجلس النواب .

( ردت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين وأجبت الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين ) .

( حضر حضرة صاحب المال محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف ومساعد توفيق دوس باشا وزير المواصلات ) .

**مقدمة الشيخ المرحوم حسن مصري بك** — ترى المعارضة وأجبا عليها قبل أن نقول كلمتها في المشروع المعروض على المجلس الألية أن تقدم خلاص الشكر لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال على ما تمفضل به فأجاب طلب المعارضة إلى المراجع التي استعملت عليها في تكوين رأيها . وقد استندت المعارضة عليها ومساعد في تكوين هذا الرأي .

وهي تشكر أيضاً سكرية المجلس على الحمة الفاضلة التي بلتها في طبع كلية المعارضة على طولها . كما تشكر على توزيعها في أضيقت وقت مستطاع . وكما أنها تبثت بغيرها إلى كل من استعملت المعارضة بأرائهم . البعد منهم والقرب . وبعد ذلك تبدأ كلمتها .

لما كانت النظرية الصحيحة لغير مصر والسودان مما ألا تفصل السودان من مصر . وألا تفصل مصر عن السودان . وكانت مصر والسودان كلاهما سياسياً وأحدلاً لا يجزأ . وإن اخلفت طرق الحكم فيما . وكانت حقوق مصر الطبيعية والتاريخية الثابتة في النيل . مناهه . بهجراه . ووافقه وفروعه . لا نزاع فيها . وكانت حياة مصر وكنائها السياسي مرتبطين تمام الارتباط بالنيل ويقع السودان جزئاً مهماً لمصر فيفضل منها . لما كان كل فك . فكل عمل تابع تعمير إليه الحاجة . وتسبح به الظروف .

أضف إلى ذلك أن هذا الخزان سيكون مصرياً بمنا لا يشترك لاكتفارا أولئها فيه . إدارته مصرية وأعمال الموازنة عليه في يد وزارة الأشغال المصرية . واختافية النيل قائمة بيننا وبين اكتفارا وقد تهددت الأخيرة فيها أن نقيم تنفيذهما على كل الظروف والأحوال .

قول إن اختافية النيل قائمة بيننا فاطفة بأصرح عبارة بأن لا دخل لأحد منها في التصرف في مثل هذا الخزان وقطاره ولا يمكن لجنة أن تتصور إسكان استعماله للإسامة به إليها . على أننا إذا فرضنا جدلاً أن مثل هذا الاعتراض جدير بالاعتبار ، فإنه اعتراض يمكن أن يوجه لكل عمل يقوم به خارج حدود القطر ، وقد رأينا أننا أمام أعمال أخرى لا منقوعة لنا من القيام بها خارج تلك الحدود لاستكمال حاجتنا من المياه . فلفطة السدود وقناطرها تبعد في السودان من جبل الأولياء بأكثر من ألف كيلومتراً ، وتزان ألبرت سيكون لا خارج حدود مصر ومساعد بل خارج حدود السودان أيضاً . ومثل خزان ألبرت خزان بحيرة قنات التي سبق الإشارة إليه .

إن اللجنة لا تخشى من أن يساء استعمال هذه المنشآت الواقعة خارج حدودنا للاضرار بمصر ولكنها تخشى أمراً واحداً وهو أن لا نحدد حقوقنا وحريتنا تصرفنا فيها تحديداً لا يدع مجالاً للشك أو إيهام تشا منها اختلافات قد يسلخا بسببها ضرر .

ولكن اختافية النيل والاتفاقات التي تسبق تنفيذ كل مشروع كفيلاً بأن تدفع أي خطر من هذا القبيل إذا ما كانت تلك الاتفاقات صريحة واضحة ، وليس لدى اللجنة ما يجعلها على الاعتقاد بأن مثل هذه الاتفاقات لن تكون كذلك . وما هو الاتفاق في التصويبات من خزان جبل الأولياء كما أخبر عنه حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال صريح واضح لا لبس فيه ولا غموض .

لقد تعامل بعض المعارضين لماذا لا تقتصر على التخزين داخل حدودنا ؟ ولكن الذي دوس الموضوع الدراسة الواجبة يرى أن ذلك غير ميسور . وليس في مصر مكان يمكن أن يمد التخزين .

لقد فكر يوماً في التخزين في وادي الريان . ولكن على فرض صلاحيته فإنه لا يكتفينا بصرف حجمه . من أنه قد ثبت لجنة ثبوتاً ليس فيه مجال للشك سواء من أطلاعه على أحوال المهندسين الذين يجرأ الأمر بمنا فحقاً أو من خرواط المسجات التي قدمنها لنا وزارة الأشغال ، أن وادي الريان لا يصلح للتخزين نظراً لما يترتب على ملكه من إمكان تسرب المياه إلى أراضي حديرية القويم والقضاء بذلك على إقليم مساحته نحو أربع مائة ألف فدان .

#### ٥ — الخلاصة

تفضل اللجنة بعد بياناتها المتقدمة أن من الواضح الجلي أن القيام بهذا المشروع لا يمكن ليمح أن يكون موضع الشكوك التي حامت حوله ولا الرتب التي أثيرت لتحول دون إتمامه .

ولولا أن ظروفنا لا تتصل بأية حال بقيته الفنية ولا بضروره من حيث إنه واقع لمصر نفسها وأوقت العمل فيه ذبسة ١٩٣١ لكان تم من زمن بعيد ، وأصبح اليوم في صنادق للشرومات الخالصة .



إذا ما صرف مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه حتى سنة ١٩٣٦ يكون لمصر في أسوان مقدار ثلاثة مليارات متر مكعب من الماء - ولكن لم يصل شيء للانتفاع بهذا القدر من الماء إذا ما وجد ، ولذلك فوزارة الأشغال تحتاج إلى اثني عشر مليوناً أخرى لإسكان الانتفاع بذلك .

ولقد وافق السير مردوخ مكوثالده مستشار وزارة الأشغال على هذا التقرير في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١

بناءً على هذا التقرير أصدر مجلس الوزراء في ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ قراره الذي أثبت نصه حصة مندوب وزارة الأشغال أمام لجنة مجلس النواب بالصيغة ١٦ من مجموعة محاضر جلسات هذه اللجنة - وبما جاء بهذا القرار :

” بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إتمام خزان جبل الأولياء وتبتيق ما يلحق به من مشروعات الري اللازم عليها لمصر يقتضي من المال مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة أي سنة ١٩٣١ لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ إلا إذا التفتحت إلى الاقتراض الأجنبي الذي لا ترضى فيه الآن ،

وبما أنه سواء فيما يخص بخزان جبل الأولياء أو بخزان مكار وترعة الجزيرة لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر قراراً حاسماً بشأن هذه الأعمال قبل الوقوف على نتيجة المفاوضات المزمع إجرائها بين مصر وبريطانيا العظمى ،

لهذه الأسباب :

فجلس الوزراء يقرر :

١ - إيقاف الأعمال الجارية في جبل الأولياء مع المحافظة على ما تم فيها حتى الآن .

٢ - يري إيقاف أعمال خزان مكار وترعة الجزيرة غير أنه إذا رأت حكومة السودان مواصلة هذه الأعمال على مسؤوليتها الخاصة فليكن من المعلوم :

( أ ) أن هذه الأعمال لا يجوز الانتفاع بها لى أكثر من ٢٠,٠٠٠ فدان حسب الاتفاق السابق في هذا الشأن .

( ب ) أن الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق في تهرؤ مآثره إزاء هذه الأعمال ، وقراره هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات .

( ج ) المسترديوي (قراره المؤرخ مايو سنة ١٩٣٣)

٥ - بقرار مجلس الوزراء الصادر في نوفمبر سنة ١٩٣١ تبسب المسترديوي الذي كان مستشاراً لوزارة الأشغال العمومية لمهام منها بحث مشروعات الري الكبرى وإيادها رأي فيها ، وفقاً حسن برنامجاً تقنيي شؤون القطر الزراعية - وفي حالة وأعمال مصلية الري المصرية مع الإشارة بصيغة خاصة إلى علاقتهما بينها من المصالح الأقليمية - ولقد قام بمهمته ووضع تقريره في جزئين كبيرين قدمهما إلى رئاسة مجلس الوزراء .

توفي سنة ١٩١٦ أعيد البحث في مشروع خزان جبل الأولياء وأدرج له اعتماد في سنة ١٩١٧ مقداره ٨٠٠,٠٠٠ ج.م لأعمال تحضيرية ضم إليه اعتماد إضافي أثناء السنة بمبلغ ١٢,٠٠٠ ج.م .

وفي سنة ١٩١٨ عند ما تغير تقدير قيمة مصاريف الخزان بالمشروع الممثل الذي قدر له مبلغ ١,٧٠٠,٠٠٠ ج.م أدرج له مبلغ ٧٤,٣٠٠ ج.م . وفي فبراير سنة ١٩١٩ أدرج له مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م وعلت التكاليف إلى ٢,٧٠٠,٠٠٠ ج.م .

”وسعة الخزان أربعة مليارات تصبح ثلاثة في أسوان“ .

”ولما كان من شأن إنشاء خزاني ستر وجبل الأولياء إقصاء منسوب الفيضان من ٣٠ سنتيمتراً إلى متر وعشرين سنتيمتراً ينتج من ذلك أن مياه الفيضان ستأخذ خمسة عشر يوماً في الوجه البحري فإذا لم تعد قناطر النجا لتوزيع ذلك فإن الضرر الذي ينتج عن تأخر الفيضان هذا لا يمكن تلخيصه - وتأثيراً بتأخر ونقص ارتفاع ماء النيل في الفيضان السواحل والجزر“ .

وفيما جاء بهذا التقرير :

” يجب للانتفاع بخزان جبل الأولياء إذا ما أتمم مع خزان ستر وبلغ الضرر الناتج من انخفاض مستوى الفيضان وتناوله .

( أ ) إنشاء قناطر لجميع حامدي : ( وقد أنشئت )

( ب ) التفتير الجبزي أو الكلي لقناطر إسنا وأسيوط والفيلا .

( ج ) توسيع بعض ترع الوجه القبلي وتغيير منطقتها (Régulateurs) .

( د ) وضع طلبيات في البلاد المحرومة من الفيضان كمنطق أسوان وحصل مشروعات ضرورية في الوجهين القبلي والبحري وهذه الأعمال لا تتكلف أقل من ثمانية ملايين جنيه فيكون المجموع ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ج.م .

فإذا لم تنفذ المشروعات المشار إليها فإن إنشاء خزان جبل الأولياء يسبب نقصاً خطيراً أثناء الفيضان وإن زاد في كمية المياه الصيفية .

ومن الملاحظ أن الضرر يكون أكثر من النفع الذي ينتج من هذه الزيادة من الماء الصيفي - وفي بعض السنين قد يضر فيضون لعدم استهلاك مياه خزان جبل الأولياء للفيضان وذلك إذا لم تنفذ الأعمال المشار إليها قبل .

”إذا تم الخزانات أثناء فيضان سنة ١٩٣٦ فيستقر مستوى الماء ما بين ٣٠ سنتيمتراً ومتر ٣٠ سنتيمتراً ، وهذا الانخفاض يظهر أثره في زيادة الأطنان التي تتحمل شرايق ولذلك يجب أن تم مشروعات الأخرى مع تمام الخزانين .

مصاريف إنشاء خزان جبل الأولياء وما يتلزمه بتدبير باقي عشر مليون جنيه .

( انصرف حضرة صاحب المثلل أحمد علي باشا وزير الأوقاف ) .

« ولا أظن أن استئناف العمل يكون من الأمور الممكنة أو المستحقة لهم إلا بعد أن يعاد النظر في الحالة بدقة وعناية » .

وجاء في الباب السابع من هذا التقرير تحت عنوان « أعمال الاستمرار الأخرى » بالصفتين ٢٩ و ٣٠ :

« والتي يلاحظ لأول وهلة أن الآراء في هذا الصدد متشعبة إما تشب — ولكن الاتجاه العام لها تفتيتها من المقترحات والآراء بشر — كما هو متظر إلى اتفاق عظيم على أظهر ما تفتقر إليه البلد في الوقت الحاضر وهو :

( ١ ) تحسين الصرف .

( ٢ ) زيادة المياه الصيفية .

( ٣ ) التوسع في استصلاح الأراضي البور وقاء بمطالب السكان المتزايدة بسرعة .

والظاهر أن التحسين المطلوب للصرف هو على ثلاثة أضرب :

أولاً — تحسين المصارف الحالية .

ثانياً — تجديد وسائل الصرف في الجهات الخالية منها الآن وهذا بمصر بوجه عام في تجديد بعض المصارف الحالية أو إنشاء مصارف قديمة » .

( انصرف حضرة صاحب المحلل محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف العمومية ) .

« على أن تدور المزيد من المياه الصيفية حمل بهذه الكلفة بطبيعة الحال ولكن كنت أميل شخصياً إلى اختياره في الميزة الأولى من الأهمية والاستعمال فإن هناك من الصعوبات المالية وغيرها ما قد يحتم تأجيل الأعمال اللازمة لهذا الغرض زماً معيناً يمكن في أثناءه تخصيص كل ما يتيسر من الأموال لتحسين الصرف » .

وجاء بالصيغة ٤١ :

« والواقع أن هذا البرنامج ( البرنامج المبسوط في كتاب ضبط النيل ) قد وجد بهيد المطمح فاحظ الغفلة فتقرر إيفاء العمل به والظاهر أنه لا مفر من الاعتراف بأنه بحالته الأصلية خليل بالإهمال نهائياً وأن لابد من الاستعانة به برنامج محدد يرى إلى مباشرة العمل اللازم على مراحل متتابعة وبمسبحة محتملة » .

وجاء بالصيغة ٤٥ :

« ثم إنه لا بد من القيام بمقدار معين من أعمال التحسين ونظام الترمم الخلل بواسطة تمام الانتفاع بالإيراد الإضافي من المياه » .

وجاء بالصيغة ٤٦ :

« أخيراً في ذلك أن تحسين الصرف كثيراً ما يتوقف على إحكام التصرفه في مياه الري وكثيراً ما يستدعي إنشاء المصارف الجديدة وتحسين المصارف القديمة

ولمستردى بهذا هو الذي أشار إليه مندوب وزارة الأشغال ( بالهر الثاني من الصفحة ٣٩ من مجموعة عاشر جلسات لجنة خزان جبل الأولياء مجلس النواب بالآتي ) : « خصوصاً إذا علم أن وجلا كلمستر ديوى امتدت إجهاته إلى أوسع مدى سواء من الوجهة المالية أو الزراعية أو المائية فضلاً عن أنه خدم الري المصري عشرات السنين ، وأجرى عمل تملده وظيفة مستشار وزارة الأشغال العمومية ودرأته المالية والعملية بنهر النيل بصفة خاصة لا يمكن أن تقاس بها دواية أي غير أجني عابداً كان أم بريطانيا لم يسبق له العمل بمصر والسودان » .

( انصرف حضرة صاحب المحلل حافظ حسن باشا وزير الزراعة وصاحب المحلل أحمد علي باشا وزير الأوقاف وحضرة صاحب المصادرة توفيق دويس باشا وزير المواصلات ) .

جاء بالصيغة الثانية من تقرير المستردى ديوى ( الذي وصفته وزارة الأشغال ذلك الوصف ) . ذلك المهندس الكبير والخير العالي :

« ثم خلصت الموقف الراهن فأقليت البلاد مظلة برنامج أعمال متماي الأطراف واسع النطاق يرى إلى تحسين الأحوال الزراعية واستثمار الأراضي البور ولكن البلاد حاجرة من الوجهة المالية عن السير به ..... »

..... « وعندي أن السبب الذي أدى إلى هذا الموقف يرجع بالآكثر : ..... ثانياً إلى عدم وجود أية رقابة مالية فعالة على الشروع في أعمال كريمة تقتضي اتفاق أموال طائلة » .

وأما فيما يخص السبب الثاني فقد أبديت من المقترحات ما أرجو أن يؤدي إلى إيجاد رقابة مالية أعظم إحكاماً وأشد فعلاً وذلك : أولاً بأن جعلت الاعتبار الأهم مقدرة القطر المالية لاحتاجته المفروضة إلى سرعة التمر .

وأخيراً فإن أشرفت بدمي فتح اقتبعت مالية لهذه الأعمال إلا بعد تقديم مقاييس مفصلة وإلية ..... »

( انصرف حضرة صاحب المصادرة إبراهيم فهمي كريم باشا وزير الأشغال العمومية ) .

وجاء بصيغة ٢٧ :

« لزاد في أن لمشروع سد جبل الأولياء وخرائه جيروا جلية فوقع هذا العمل مع احتال استغنامه للاضرار بمصر قد أفر ثائرة الشعوب السياسي — ثم إن ارتفاع نسبة ما يضيع من الماء في الخزائن قد حوّل المشروع لمطامن شديدة من الوجهة الهندسية ..... »

« هذا إلى أن عقبات العمل هي من إحصاءة بحيث لا تحتملها موارد مصر المتيسرة في الوقت الحاضر ..... »

« ننظرنا إلى خطورة هذه الاعتراضات الموجهة إلى المشروع كان القرار الذي أصدره في مايو سنة ١٩٢١ بإيقاف العمل مبرراً فيما يرى كل التبرير » .

وبناء بالصفحة ٥٤ :

"وإذا كان من ضمن المشروعات الكبرى المقترحة حديثاً توسيع الترع العظمى فيمكننا من تحمل القادير الإضافية من المياه اللازمة لرى المناطق المستصلحة - وكان هذا التوسع من أهم الأعمال المقترحة وأهمها كلفة".

وبالصفحة ٥٥ :

"ولما كان معظم المناطق المراد استصلاحها واقعاً في أقصى الشمال على ذبول الترع المتفرعة من قطار الدلتا - ولما كانت هذه الترع لا تستطيع أن تحصل أكثر من المياه اللازمة لرى المناطق المزروعة عليها فضلاً عن يمكن تنمية مئاس من توسيع هذه الترع توسيعاً عظيماً إذا أريد الانتفاع بها لرى المناطق المراد استصلاحها .

وفي من البيان أن توسيع الترع بما عليها من قطار الموازنة العديدة ومن الجبالى الكثيرة انخ على امتداد مسافات شاسعة خلال أراض تامة الاستأثار نفيسة القيمة هو عمل في مثبى الجسامة وفداحة الكلفة".

"فلما أريد الانتفاع بالأعمال الموجودة في الوقت الحاضر فالتف نفيس الصوبة التي نشأت في حالة مشروعات الصرف تنشأ أيضاً في هذه المناطق".

"أما أن قيام السير في سبيل الاستصلاح والاستأثار بمعدل سريع جداً يستدعى القيام على الفور بتوسيعات وتحسينات على نطاق لا هو بالضرورى ولا هو بالمستحسن إذا كان المقصود الآن هو الأخذ برأيه معدل كالمقترح هنا".

(حضر حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمى كرم باشا وزير الأشغال العمومية).

"فلما فيما يخص بربب الدلتا التي هو عبارة عن مديرية البصرة لقد تقرر أنه لا مفر من توسيع رياح البصرة وامتداد الخندق الشرقى بالمقدار اللازم لاستصلاح أراضي بحرته مربوط وذكر - وهذا عمل كبير جداً عظيم النفقة للغاية يصل توقع القيام في القريب المابل بأى عمل من أعمال الاستصلاح الكبرى بمديرية البصرة أمراً بعيد الاحتمال ولكن هذا هو الواقع ولا سبيل إلى الالتفات في صحة القرار المشار إليه أعفاً أما في الدفء الوسطى والدلتا الشرقية فإن وجود قطار زقى يعمل من المستطاع إمرار المياه اللازمة في جبرى التهر وإطاحتها في مجومات الترع عند زقى.

وليس في هذا شيء من الصعوبة ولكنه يتطلب جعل قطار زقى قادرة على الرياء بكل ما يقرب عليها من المطلب بوجه مرضى وهذا يقتضى تحسين السد الطاس الواقع خلف القناطر مباشرة".

وبناء بصفحة ٥٧ :

"فتنمياً يتفق بأعمال تحسين لرى على العموم أدى أنه مع وجوب حمص الاهتمام بالمابل في أعمال الصرف على الأكثر إلا أنه لا يمكن للاحتياجات الاقتصادية المتناقض تماماً عن الأنواع الأخرى من الأعمال الجبلية".

إدخال تعديلات في نظام الترع تكاد تامل في أهميتها وطمح تكايفها أعمال المصارف في حد ذاتها".

وبناء في الباب الثالث من هذا التقرير تحت عنوان "الصرف" بالصفحة ٤٩ :

"من المتفق عليه عموماً أن أحق المناطق بالناية والاهتمام تلك التي قد حاق بها الضرر فضلاً بسبب عدم تجهيزها بشيء من وسائل الصرف كلية - أو لرداة هذه الوسائل - ويتلوهذه في الأحقية تلك المناطق التي ليست مضرورة بالقمل لا تستثمر تمام الاستأثار للأسباب عنها - إما المناطق المستصلحة جزئياً أو غير المستثمرة على الإطلاق فيجب وضعها في المرتبة الأخيرة".

(تخل حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس عن الرئاسة وتولاهما حضرة صاحب السعادة نخلة المطيى باشا وكيل المجلس).

"فلما المناطق التي تعتبر مضرورة بالقمل لمعظمها أراض مضى عليها زمن طويل وهي تستثمر كامل الاستأثار وهذه واقعة على مناسيب عالية نسبياً إذا فورت بالأراضي المستثمرة حديثاً أمناً أنها تكاد تفع كلها فوق خط المنسوب ٣ - والواقع أن اللين يشكون تناقص خصوبة التربة في الأرض الواقعة بين خطى المنسوب ٣ و ٦ يحيلون رداة الصرف رأس لأسباب المؤدية إلى هذا التناقص : وهذا أمر من الأهمية بمكان".

(ثم حضر حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية بالانصراف).

سكنون الحكومة غير حاضرة بالمجلس ولا أستطيع إتمام الثلاثة والحكومة ليست ممثلة فيه .

(جلس حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية في مكانه بالمجلس).

أما لا أنهم لماذا لا يكون حاضراً في الجلسة حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

الرئيس - في الجلسة أحد الوزراء. وهذا يكفى لتبيل الحكومة. وأما حضور حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال فيكون حيناً بآى دوره في الكلام.

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - وبناء بالصفحة ٥٢ :

"إن الحاجة تنمى إلى إنشاء المصارف الفرعية العمومية في كل مكان تحرياً .

..... ويلج بعض النفاة في ضرورة تمديد نظام الصرف الحالي بالدلتا إلى جهة الجنوب وهذا وإن يكن ضرورياً بلا نزاع في بعض الأحوال إلا أنه عظيم الكلفة".

وبصفحة ٩٨ :

"ومن المسائل التي هي مشأ صعبات كثيرة مسألة صرف المواطى وهي قاع شديدة الانخفاض في الأراضي التي كانت في الأصل من حياض مصر الوسطى ثم حوت إلى نظام الري المستديم :"

ثم أثير في التقرير إلى صرف منطقة الفرق .

وبصفحة ٧٠ جاء :

"أهم الأعمال المستعجلة في شرق الدلتا وهو الذي يتكون من مديريات القليوبية والشرقية والقاهرة هي الأعمال الخاصة بتحصين نظام الصرف وتوسيع نطاقه - شأنها في سائر أنحاء الدلتا " ( وهي مدينة بالصفحات ٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ من التقرير ) .

وجاء بصفحة ٧٥ ( ب - ب الدلتا الوسطى ) ( أى مديريتي الغربية والمنوفية ) :

"وكان رأينا في الأقسام الأخرى من الدلتا كذلك هنا أشد الأعمال استعجالا هي الأعمال الخاصة بتحصين الصرف " ( وهي مدينة بالصفحات ٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ ) .

ولقد جاء بصفحة ٧٧ :

"وتعدو الحالة في جميع أنحاء المنوفية إلى القيام بمقدار عظيم من الأعمال الخاصة بإحكام ضبط المياه وتوزيمها بأسلوب أكثر موافقة لمتطلبات العلم ويمكن أن يعمل الشيء الكثير من هذا القليل بتفقات معتدلة بفضل حسن التصويل والتعديل في كيفية الانتفاع بالقنوات الحالية البديلة " .

الرئيس - لئلا سمحتم حضراتكم فإن المناقشة في هذا المشروع سجل إلى حد .

( أصوات : موافقون ) .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس السابعة والسابعة والديقة الخامسة والأربعين على أن يعود الاتحاد السابعة الخامسة والنصف مساء الإرباء ١١ صفر سنة ١٣٥١ ( ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ ) .

( حضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ) .

وجاء بصفحة ٩١ :

"ولقد يظهر أن السادة جرت في الوقت الحاضر بأن تتبع الاتحادات المقاييسات أحيى بأن ترصد مبالغ لإحالة كبرى من الاتحادات المالية على أنواع معينة من الأعمال الجارية قبل أن تقدم منها مشروعات مفصلة ومقاييسات وألية والمعاد الآن هو عكس هذه الحال بإجبار وضع المقاييسات المفصلة وتحت المصادقة عليها سلفا قبل طلب الاتحادات اللازمة لها وبذلك تصير الأغراض المتوخاة من أجلها الأموال معروفة واضحة من أذن الأمر " .

وجاء في هذا التقرير خاصا بالوجه القليل بالصفحة ٩٦ :

"ولكني لا أرى هنا أعمال الصرف أن هناك أى مشروع يتطلب عاجل التنفيذ وله من الأهمية ما يسوغ بحثه على ميل الفصل في هذا التقرير .

أما فيما يخص بأعمال الصرف فمسائل على جانب من الصعوبة والخطورة ، لا سيما فيما يتعلق بالمنطقة المعروفة بمواطى الفت حيث توجد بقعة متممة أشرت بها رداة الصرف " .

"إن نظام الصرف برعته في الوجه القليل نظام غريب معقد ، وذلك لأن المعارف هناك تستطيع أثناء الشطر الأعظم من السنة تصريف مياهها بسهولة في النيل أو البحر يوسفى ، ولكن في مدة الفيضان يكون منسوب النيل من فرط العلو وفي مدة صرف الحياض يكون منسوب البحر يوسفى من شدة الارتفاع بحيث لا يقضى صرف الأرض المنخفضة على وجه مرض " .

وبصفحة ٩٧ :

"فلذا أضفنا إلى ذلك أن حالة الصرف في مساحة عظيمة من الأراضي الواقعة بجوار الفت حالة غير مرضية بإجماع الآراء كان لدينا دليل كاف على أن التدابير الحالية غير كافية لإتمام وتنفيذ العناية بإصلاحها .

أما فيما يخص بالمجلس الأسفل من مصرف المحيط لمديرية الجيزة فالة الصرف لا تمتح على الارتياح في جهات المياط ومنزوعة وحوالا لينة من القاهرة " .



## محضر الجلسة الثالثة والتلاثين

المعقولة طناً في يوم الأربعاء ١١ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

### ملخص

لصرف الإجابة المسخطة لشركة النقل الأهلية ومركبة مصر لنقل الفتن  
وتسيبه اكتفى بما أدرج في مشروع مذانة السة المالية الحالية —  
إحاله الى لجنة المالية .

٥ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب يربط مذانة دار الكتب المصرية  
لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية — إحاله الى لجنة المالية .

٦ — استمر النظر في مشروع القانون المراد من مجلس النواب بأعاده أثناء  
نقله بجبل الأرياء — إقراره .

١ — الإجازات .

٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتقليل قدره ١٥٠٠ جنيه من  
الباب ٢ الى الباب ٣ من ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية  
١٩٣١ — ١٩٣٢ — إحاله الى لجنة المالية .

٤ — كتاب من مجلس النواب بعدم المرافقة لم مشروع قانون يفتح امعاد  
إنشائي بتبلغ ١٤٥٨١ جنيا في مذانة السة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢

المواصلات . ابراهيم فهمي كريم باشا وزير الأختال العمومية . على جمال  
الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيخ المنزهين :

أحمد نجيب براده بك . ابراهيم راتب بك . شفيق سحلفه علاه افندي .  
حييب دوس بك .

عيد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب النولة الرئيس افتتاح الجلسة .

### ١ — إجازات

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المقدم سليم بطرس بك إجازة إلى  
نهاية هذا الشهر بسبب ضعف صحته . وإنى أرى ألا تستل الإجازات إلا  
لسبب هام كالمرض لأن الاستمرار في طلب الإجازات قد يؤدي إلى عدم  
وجود المند القانوني .

مقرر الشيخ المقدم السيد محمود عزمى باشا — إنى أعلم أن حضرة  
الشيخ المقدم سليم بطرس بك مريض .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنصفية الثلاثين مساء برئاسة حضرة  
صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المقدمين ما عدا :

الثلاثين :

أولاً — بإجازات :

حضرات : محمد أحمد صبود باشا . مصطفى خليفة باشا .

طلخان شيد أحمد سالم بك . محمد هب باشا . الدكتور فارس

نمر . كامل بريس تكللا بك . سليم خليل بطرس بك .

ثانياً — باعذار :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : سمح الله عبد الرحمن افندي . محمد  
جندق باشا . محمد مقبل باشا . الشيخ حسين وإلى . محمد طلعت  
حرب باشا . حسن سعيد باشا . حافظ المشاوى بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع : حضرة الشيخ المقدم محمد محمود بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب النولة والمعالى والسعادة اسماعيل  
صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . حافظ حسن باشا  
وزير الزراعة . على ماهر باشا وزير الداخلية . توفيق دوس باشا وزير

**الرئيس** - نص المادة ١٣٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان هو :  
 « لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتنكب عن إحدى الجلسات بشر أن يحضر  
 الرئيس بذلك . ولا يجوز للمعز أن يتنكب أكثر من جلسة إلا إذا حصل  
 على إجازة من المجلس لأسباب وجبة » . وإلى أرى أن تكون مدة الإجازة  
 المطلوبة أسبوعاً فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
 ( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
 ( لم يترشح أحد ) .

**الرئيس** - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٣ - مشروع قانون

ماد من مجلس النواب بتقل مبلغ قدره ١١٥٠٠ جنيه من باب ٢ إلى الباب ٣  
 من ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - إجماعه إلى  
 لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا  
 نصه :

**محضر** صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢  
 تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بتقل مبلغ قدره ١١٥٠٠ جنيه  
 من الباب ٢ إلى الباب ٣ من ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية ١٩٣١ -  
 ١٩٣٢ ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لتوكم مشروع القانون - وتقرير لجنة  
 المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجياً عرض ذلك على هيئة  
 مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
 محمد توفيق رفعت

١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى  
 لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

## ٤ - كتاب من مجلس النواب

بدم المرافقة على مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٤,٥٨٤ جنياً  
 في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لصرف الإعانة المستحقة لشركة  
 النقل الأهلية وشركة مصر لنقل القطن ونسجه اكفاء بما أدرج في مشروع  
 ميزانية السنة المالية الحالية - إحالته إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن هذا الموضوع وهذا نصه :  
**محضر** صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢  
 تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٤,٥٨٤ جنياً  
 في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لصرف الإعانة المستحقة لشركة  
 النقل الأهلية وشركة مصر لنقل القطن ونسجه - وقرر عدم الموافقة على  
 فتح الاعتماد المطلوب اكفاء بما أدرج في مشروع ميزانية السنة المالية  
 الحالية .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا تقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة  
 المذكورة - راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
 محمد توفيق رفعت

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الموضوع إلى لجنة  
 المالية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة هذا الموضوع إلى لجنة المالية .

## ٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٢ -  
١٩٣٣ المالية - إمالة إلى لجنة المالية

نقل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع هذا القانون وهذا نصه :

محضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢  
مقرر لجنة المالية عن مشروع قانون بربط ميزانية دار الكتب المصرية  
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا :

فأشرف بأن أرسل مع هذا لتوكم مشروع القانون - وتقرر لجنة  
المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس  
الشيوخ .

وخطبوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

١٥ يونيو سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون  
إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

## ٦ - استقرار النظر

في مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإمالة إنشاء نزل جبل الأولياء -  
إسراء

( المقررة الشيخ المحترم عبد الحيد سلطان باشا ) .

محضرة الشيخ المحترم أحمد طه نصبت بلدا - لقد تلا حضرة الشيخ المحترم  
حسن صبري بك جزءا من مذكرة لجنة الأمن وأجبت في محضر الجلسة  
وقد اطلع حضرات الشيوخ المحترمين على بقية المذكرة ولما اقترح قبله  
حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك وأعرضه الآن على المجلس - وهو  
أن يقر ما لم يتل من مذكرة في محضر الجلسة على أن يتكفى حضرة  
بالإدلاء بملخصها .

محضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إننا قد قرر المجلس إثبات كل هذه  
الكلمة بالمحضر باعتبارها تحريرا وقرئ فصلا - فلا مانع عندي من أن  
أخلص ما جاء بها . وإننا ما احتجت إلى سند لتوثيقه - وبطبيعة الحال  
لا احتاج إلا إلى التقليل جدا - أعني أن أتكم وأستشهد ولكن على أساس  
أن ثبتت المذكرة في محضر الجلسة لأنها كل لا يتجزأ .

الرئيس - هل يريد حضرة الشيخ المحترم بعد إثبات المذكرة في المحضر  
أن يثبت كلامه أيضا ؟

محضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لن يخرج كلامي في الواقع عما  
جاء بالمذكرة ولهذا أكتفى بإثباتها ولكن لي بعض أسئلة أريد توجيهها  
لحضرة المقرر في نهاية كلمتي وهذه تثبت طيبا بالمحضر .

محضرة الشيخ المحترم محمد رفعت بك - لم هذا الاستجواب ولماذا لا تتل  
المذكرة ؟

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إثبات ما يقى من  
المذكرة بمحضر الجلسة على أن يلى حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك  
بملخصها ؟

( لم يترضى أحد ) .

الرئيس - يقرر المجلس إثبات بقية المذكرة بمحضر الجلسة .

وهذا هو نص ما يقى من مذكرة حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك  
بعد ما تلى بجلسته الأمن :

ولقد جاء بصفحة ٨٠ :

" باقى بعد ذلك من مشاريع الصرف المتعلقة في مديرية الغربية مشروع  
المنطقة المروية باسم منطقة ( زققي محمود ) وهذه المنطقة تبلغ مساحتها  
٥٠,٠٠٠ فدان وهي معلومة وسال الصرف - رديئة وسائل الري وتعتبر  
على الصوم مثلا للأراضي التي كانت فيما مضى خصبه جيدة فأصبحت  
رديئة منسقة " .

وجاء بصفحة ٨٤ : ( ج - غرب الدلتا ) - ( مديرية البحيرة ) :

" والواقع أن تحسين الصرف هذا مرتبط أيضا ارتباطا بمشروعات  
الاستصلاح الكبرى وهذه تستلزم تدبير مقادير إضافية خزيرة من مياه الري  
وهذه بدورها تقتضى توسيع ريح البحيرة وهو في حد ذاته عمل عظيم التكاليف

وأسع الاتفاق بنوع خاص" (الإحصال المبينة بالصفحات ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨).

وجاء في هذا التقرير من خزان جبل الأولياء بالصفحة ٩٣ :

"بعد إعمال الزوية وإطالة البعث وبعد زيارة موقع الخزان المقترح إنشاءه عند جبل الأولياء مرة أخرى لم أجد إلا تمسكاً بالزوى الذي أبينته أولاً في تقريري التقيدي المتكسّم في العام الماضي وهو أن خير طريقة لمعالجة مسألة إنشاء هذا الخزان توجيه الاهتمام كله إلى تصميمه بشكل يكون أصيب نطاقاً وأقل كلفة".

وبالصفحة ٩٣ :

"وأما فيما يخص البلد نفسه فإن تخفيض أقصى المنسوب من ٣٨٠ متراً إلى ٣٧٧ خليف بأن يحصل من المستطاع إنشاءه على نطاق أصيق جداً وبكلفة أقل كثيراً مما كان يستطاع بحسب المشروع الأصل ... ..".

"فإن الأسراف والحالة هذه وما لاداعي له على الإطلاق إنشاء سد بنائي طوله خمسة كيلومترات من مادة صلبة عظيمة التكاليف كسد أسوان وذلك مجزاً ما بين ستة وسبعة أمتار من الانخفاض المائي".

وبالصفحة ٩٣ :

"وأول ميزة للمنبوب المقترح وهو ٣٧٧ متراً أنه يكاد يطابق المنسوب الذي يتبع إليه التربة بطبيعة الحال في سنى الفيضانات العالية أي أنه لن يؤدي إلى تفرق أية أرض ليست من طبيعتها معرضة للتفرق بالفيضانات، وبالتالي لا يفضي إلى إبعاد السكان عن مواطنهم بسبب تفرق مواقع القرى".

وبالصفحة ٩٣ :

"ولاحاجة إلى القول بأن المرجو أن يكون التوضيحات اللازمة في حالة إنشاء خزان أقصى منسوبه ٣٧٧ أقل بكثير مما كان يستدعيه المشروع الأصل الذي منسوبه الأقصى ٣٧٨ متر ترتفع في سنى الفيضانات العالية إلى ٣٨٠ متراً".

وبالصفحة ٩٤ :

"والأمر الجدير بالذكر على الخصوص أن هذا العمل على اتساع نطاقه هو من بساطة الإنشاء وسهولة يمكن عظيم وأنت الضابط المائي وتصرفات الخزان ستكون قليلة نسبياً وأن التبرق الموقع المختار قريب القناص ويوجد تحت المجرى على حق يسير أمام حوضي وأن في أبجل المشرف على موقع الخزان رأساً مورداً غزيراً من البحارة المناسبة ....."

"..... ويصن جداً في نظري أنت يخفى أثر الفكرة القائلة بأن هذا المشروع على ضمن قاذح التكاليف لا يقوم بالمجازاة لا شركة من أكبر تبرككت المقاولين في العالم".

(د) عهد المحيد سليمان باشا - مالك جويجور (تقرر لجنة مياه النيل)

٦ - جاء بالصفحة التاسعة من هذا التقرير المطبوع سنة ١٩٢٩ :  
"من المسلم به أن خزان جبل الأولياء وشروع الجزيرة يترتب عليهما حتى انخفاض المناسيب في الصعيد وهذا يستتبع صعوبة في ملء الحياض".

(هـ) مذكرة على محمد شفيق باشا

عن الحالة الاقتصادية والزراعية وسائل زيادة الانتاج المقدمة إلى مجلس الشيوخ ومطبوعة المطبعة الأميرية سنة ١٩٢٨

٧ - جاء بالصفحة الثالثة من هذه المذكرة :

"وتكرر الزراعات هذا الذي كان يحصل في مساحة قدرها نحو مليون فدان ونصف مليون في سنة ١٨٩٤ أصبح الآن يحصل في مساحة قدرها يزيد على ثلاثة ملايين من الأفنة مما أدى مع عدم الاختلاف بالمصارف والصرف إلى إضعاف الأرض ولذا كما فاصحت لا تسلي الآن من الحاصل بقدر ما كانت تعطيه في الأيام السالفة".

وجاء بالصفحة انفاضة :

"وعلى أن لمن اتقاضي بأن كلفتنا هذه نشأت أولاً من عدم كفاية المصارف" ...

ولقد جاء بهذه الصفحة أيضاً تحت عنوان "المصارف" :

"لم تكن مصر تعرف المصارف قبل سنة ١٨٨٤ وفيها أنشأت ٣٢ كلومترا فقط وبعد عشر سنوات كان عندها ١٨١٣ كلومترا وبعد عشر سنوات أخرى كان عندها ٢٦٥ كلومترا في سنة ١٩٠٤

وبعد عشر سنوات ثالثة كان عندها ٩٢٦ كلومترا سنة ١٩١٤ ولم يكن عندها في سنة ١٩٢٤ إلا ٦٧٨٦ كلومترا على نحو ما هو مبين تفصيلاً في الكشف رقم (٤).

وعلى هذا تكون مصر أنشأت :

في عشر السنوات الأولى ١٧٨١ كلومترا .

وفي عشر السنوات الثانية ٢٤٥٢ كلومترا .

وفي عشر السنوات الثالثة ١٦٦١ كلومترا .

وفي عشر السنوات الرابعة ٨٦٠ كلومترا ."

وجاء بالصفحة ٩ :

"ومن مقارنة هذه الأرقام يرى أن مصر جرت في مسألة الصرف على غير ما كان يجب عليها أنت عمله فاعلمة التي بذلتها في عشرين سنة لإنشاء ٢٦٣٣ كلومترا لم تستمر عليها بعد ذلك ولم تكن في العشرين سنة التالية إلا ٢٥٢١ مع أنه كان يجب عليها أن تخلق أكثر من ٢٦٣٣ في المدة الثانية بسبب ما ضاعته من المياه العيشية بتلطي وإصلاح القناطر الخيرية وإقامة سددي ديمياط ورشيد وإنشاء خزان أسوان أولاً وتعليق ثانياً مما أدى إلى زيادة المياه الصيفية في مصر الوسطى والوجه البحري .



٣٠٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م. (بمعدل ١٥ جنيناً لكل فدان)	الحياض المنظورة تحويلها على قنطرة جمع حمادى وأسيوط
٤٠٠٠٠٠٠ فدان من الأراضي	لتحصين صرف
١٠٠٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م. (بمعدل ١٥ جنيناً لكل فدان)	المقرومة حالا بشمال الدلتا والأعمال اللازمة لرى
٤٠٠٠٠٠٠ فدان من الأراضي البور بشمال الدلتا	وصرف

وبذلك يكون مجموع تكاليف أربعة مليارات ونصف بمخزى جبل الأولياء وتعليه أسوان مع الأعمال المترتبة عليها هو ما يأتى :

٣٨٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م. (بمعدل ١٥ جنيناً لكل فدان)	تلية نزان أسوان
٣٨٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م. (بمعدل ١٥ جنيناً لكل فدان)	إنشاء نزان جبل الأولياء
٣٨٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م. (بمعدل ١٥ جنيناً لكل فدان)	ثلثة قنطرة إنداك مليونان وثم قنطرة أسيوط وإسنا
٣٨٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م. (بمعدل ١٥ جنيناً لكل فدان)	الباقى متاعفة
٤٨٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م. (بمعدل ١٥ جنيناً لكل فدان)	تحويل ٣٠٠٠٠٠٠ فدان من رى حوضى إلى رى مستديم
٧٨٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م. (بمعدل ١٥ جنيناً لكل فدان)	الأعمال اللازمة لتوسع الزراعة فى شمال الدلتا
٣٢٠١٥٠٠٠٠ ر.م.ج.م. (بمعدل ١٥ جنيناً لكل فدان)	احتياطي لأعمال غير منظورة واحتياطي فوقات فى التكاليف
٢٨٠٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م. (بمعدل ١٥ جنيناً لكل فدان)	المجموع الكلى

#### ٩ - ( ز ) مجموعة محاضر جلسات لجنة نزان جبل الأولياء لمجلس النواب .

جاء بالصفحة ٣٧ ( التهر الثانى ) من مجموعة محاضر جلسات لجنة نزان جبل الأولياء مسلوباً لحضرة مندوب وزارة الأشغال :

"نؤمن ذلك بيقين لحضراتكم أن قوة هذه القنطرة (إسنا وأسيوط والدلتا) مسلم بها كفتحة لتعليه نزان أسوان وحده إلى أنذهب أبعد من ذلك فاقرو ضرورة تقوية أو إعادة بناء القنطرة لتعبرية باعتبارها مشروعا قائما مطلوباً لئلا نساو أعمل أسوان أم لم يمل وأنشئ جبل الأولياء أم لم ينشأ نظرا لترك هذه القنطرة الخطين لاجبة ولمدم صحتها تقدم عهدا من ناحية أخرى".

وجاء بالهر الثانى من الصفحة ٤٠ :

"وقد سبق أن أشرت إلى أن نزان جبل الأولياء ليس من النقط الدقيقة على مجرى التهر وأن فى نتائج قليل المثلث الحقيق لهذه البلاد لمن أراد فتحها . وبذلك اتفقت كثير من السياسيين والمهندسين .

قال "سيركولن تنكرىف وكيل الأشغال العمومية بعد الاحتلال البريطانى مباشرة (إنما ثبوتات دولة مقبنة النيل الأمل ، فلا شك أنها تضع أرباب حزم منظمة على خيخ النيل من فكتوريا - وإذا اتفق لمصر التمس أن تشترك فى حرب مع الخطين لنيل الأمل لصارت عرضة لأن يترك أو تشترك على هوى خصمها".

"وسبقام السد بحيث يمكن إنجاز طيه لمسوب ٣٧٧٢٠ مترا ولما لهذا المسوب من الأثر الواضح فى مقدار التعويضات المالية تقدم الاتفاق بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية على عدم تجاوز هذا المسوب بأى حال - ولأى سبب - ما لم تر الحكومة المصرية فى المستقبل وبعد اتفاقها مع الحكومة البريطانية فى شأن التعويضات أن إنجاز على مسوب أهل من ذلك أمر يتطلب مصلحة مصر وتدعو إليه الضرورة".

"ومقدار المياه المحصورة على هذا المسوب أمام جبل الأولياء نحو ٣٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة يصل منها لأسوان نحو ٣٢٠٠ مليون أوباقى بالناجح من التلية الثانية نزان أسوان على أن البلاد لن تحصل فى السنين الأولى التى على تمام إنشاء سد جبل الأولياء على كل المقدار من المياه المخزونة لئلا تسحب طيه تدريجيا حتى تصل إلى الدرجة المقررة بعد مئتي ست سنوات".

على أن تكاليف انخزان المعروض اليوم بلغت طبقا لأحدث التصميمات وصل ضربه أثمان المواد فى الوقت الحاضر أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيئات بما فى ذلك سبيلاته وخسوم ألفا لثتمويضات قطع لحكومة السودان صلا بتمام الاتفاق طيه بين الطرفين اتفاقا مقاعل اعتاد البرلمان.

فخصمصة هذا انخزان (نزان أسوان) بعد التلية الجارية الآن ٤٥٨٥ مليونا على فرض أن المسوب ١٢٠ مترا نحو نحو ٣٤٩٠ مليونا سمة انخزان القديم والباقي هو الزائد ويمكن احتياضه بـ ١١٠ مليون من الأمتار المكعبة وقد سبق لوزارة الأشغال أن رفعت مجلس الوزراء برعاها الشامل لشروطها فى العشر السنوات التالية والذى يؤخذ منه ضرورة تقوية قنطرة أسيوط والدلتا وإسنا وربال لرى يجمون على أن هذه القنطرة لا يمكن أن تولى وتليتها بعد زيادة مياه التخزين إلا إذا أدخل عليها من التعديل ما يحقق الفرض منها والحكومة تشارك هؤلاء الفنين أراهم وترى ضرورة إبداءهم بالاحتياجات الضرورية - لتحقيق هذه المطالب الجوهرية على مدى السنوات القابلة .

"على أنه لا ينفى أن ما أصاب هذه القنطرة من الضعف وكثرة التهرود التى تحدث من حرية التصرف فى موازاتها بحيث تضى حتى بالمطالب الحالية كل ذلك يوجب المبادرة بتقويتها سواء زاد المخزون من المياه أو على حاله".

وجاء بمذكرة وزارة الأشغال لمجلس الوزراء المؤرخة بـ ٧ برنسة ١٩٢٩ : "لما كانت أعمال التخزين غير مقبورة للتأهل بل هى وسيلة لزيادة المياه حتى تستوفى الرقعة مطالبها كان من الطبيعى أن تهم الحكومة بالأعمال الضرورية فى ميدان الرى والصرف حتى تقضى البلاد بما سيؤيد من الإيراد المال".

وتكاليف الأعمال اللازمة طبقا للتصديرات المبدئية :

لثلاث قنطرة (الدلتا وأسيوط وإسنا) ... ..	٣٠٠٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م.
لتحويل الحياض المنعزلة ... ..	١٠٠٠٠٠٠٠٠ ر.م.ج.م.

وبالتالي من صفحة ٩٠ :

” صرح سعادة وزير الأشغال أن ما أوجب به حضرة مندوب الوزارة عن هذا السؤال مقبول في محله لأن المهندس الاستشاري المكلف بمضيق الرسومات موجود بمصر ووضعه رسمًا مبنيًا ولكن حضرة النائب المحترم يطلب التصميمات النهائية وهذا غير ممكن الآن إذ ربما ينير المجلس شيئًا من هذه التصميمات يرتب عليه تغيير الرسومات - ومن ذلك ترويت أنه لا يمكن وضع الرسومات النهائية قبل أن يت المجلس نهائيًا في المشروع “

وبالتالي من صفحة ٩١ ص: دولة رئيس الوزراء :

” لم يكن ثخان جبل الأولياء في سنة ١٩٢١ موضوعًا في الوضع الذي هو فيه الآن . بل كان يقصد منه مع غائلة الفيضانات العالية من القطر المصري . ولأن أصبح تصميمه مبنيًا على زيادة الإيراد السنائي لمصر . وقد كنا في ذلك الوقت في أبواب مفاوضات وما كنا نريد أن نخرج هذا الباب بيننا كنا مستكمل في أمر السودان ومصره . وديون مصر عليه . كما لم ند أن نرتب حقوقا للسودان في مصر في الوقت الذي كنا سبداً فيه هذا الحديث وفي الواقع لم تكن بريري الإتيان بهذه المشروعات التي وضعت في عهد سبق عهد الاستقلال . وكان ممالي شقيق باشا وزير الأشغال إذ ذاك يشكك من جهة تصميم الخزان . ولم يرفض المشروع في أجل ريثما تثير المحاولات كل ظروف التردد التي كانت قائمة “

وبالتالي من صفحة ٩٣ صرح دولة :

” صرح أن الحالة تندر الخطر ومن الجلائر أن إيرادات الدولة قد تنخفض وهي المنخفضة فضلاً في هذه السنة “

تكني بالبيانات المتعلقة في موضوع البحث الفني . وستكون هذه البيانات الواضحة المصرية أساس ما ستعرض إليه من الأبحاث الأخرى .

ثانياً - البحث من الناحية المالية

١ - قبل أن نعرض لهذا البحث يجب أن يكون مفهوماً أن المشروع المبرر الآن لم يكن سوى احتداد إنشاء ثخان جبل الأولياء في السودان من الوجهة الفنية وأنه لا بد من عرض مشروع قانون آمر على البرلمان يرتب الوسائل المالية لتنفيذه . فالمشروع المبرور هو في الواقع مشروع في صرف لذلك كان الوزير الذي يسنه إنفاً ما أصبح للمشروع قانوناً هو وزير الأشغال وحده - قالاً ما تمت الموافقة على هذا المشروع أصبح متعيناً أن يرضى على البرلمان مشروع مالي آخر خاص بقيمة تكاليف المشروع وبالطريقة التي تصرف بها هذه القيمة . وبالواقع التي تصرف منها قيمة هذه التكاليف . والبلدة التي يتد إليها الصرف . وغير ذلك من كل ما يستتبعه تدبير المال وطريقة صرفه .

لذا وضع هذا نقاشاً تحت هذا المشروع من وجهته المالية على هذا التبد الواضح والمحفظ الطاهر وذلك لأن مذكورة وزارة الأشغال المرافقة لمشروع القانون للمعرض قد تعرضت لهذه الناحية .

قال المسبو “ برمت “ :

” إن إقامة قنطرة جسر عند مخرج النيل من بحيرة تكسود يا على قلة شلال ديون مثلاً قد يسبب لها أكبر الأخطار ، ويسببها إلى انحراب “ وقال السروليم ويكسود : ” إن كل سيد يضع يده على هذه البحيرة يسك بيده زمام الحياة لمصر “

وجاء بالتالي الأول من صفحة ٤٢ :

” يمكنني القول إن وزارة الأشغال لم تعتمد لأن الرسم الخاص بالمد والمهندس الاستشاري ما زال مشغولاً بالتصميمات الخاصة بالتصميم الذي أدخل عليه كثير من التعديلات منذ سنة ١٩٢٦ “

” إن وزارة الأشغال لا تسك بكرة بناء الأساس على إحتمال التلية من الوجهة الهندسية لأنها تخوف من الخزان الواسع تمام الإيمان “

وبالتالي من الصفحة :

” فلو أن المجلس رأى أن لا يتم هذا الأساس العالي لوفر علينا كثيراً ولأزال سببا من الأسباب التي كانت تثار خلاف الآراء “

وبالتالي الأول من صفحة ٦٤ :

” وللشئ الأجل الذي المستديم هو أن يمشى إلى الكامل مع الصرف الكامل جنباً بلحب “

وبالتالي الأول من صفحة ٦٦ :

” إن الرسومات المبدئية الخاصة بالمشروع ما زالت تحت يد المهندس لاستشاري وهو يشتغل فيها الآن . ولا يستطيع تقديمها للوزارة حتى يقف من الوزير على آراء معينة . والوزير بدوره لا يستطيع إسناده بقرارات نهائية بل الوقوف على رأي المجلس الذي له بطبيعة الحال أن يسدى ملاحظات ويطلب تحفظات معينة . وكل ما يديه المجلس سيبحث من الوجهة الفنية لمعرفة مدى أثره ويبلغ ما يحد منه من تغييرات “

وبالتالي الثاني :

” إن هذه الرسومات والمقاييس لم تعتمد لأن “

” إن الوزارة لا تظن في الوقت الحاضر بالمشروع العالي وسبق أن غوضت رأي في هذا المجلس وكل ما تمسكه الوزارة خاصاً بالتصميمات راضع لرأيها هذه المسألة المعنية . والوزارة لا تعتبرها نقطة أساسية في مشروعها المقدم يوم “

وبالتالي الأول من صفحة ٦٧ :

” إن المساحة التي سيبلغ التوضيحي منها ٣٠٠٠٠٠ فدان “

وبالتالي الأول من صفحة ٧٨ :

” يبدأ الانتفاع ( أي بالمياه التي تخزن بخزان جبل الأولياء ) بعد عشر سنوات تقريباً من يوم اعتماد السلطات المصرية لعمل ( منها أربع سنوات تمام إنشاء الخزان “

الحام من الوجهة المالية هو قيمة التكاليف

رأت الوزارة أن تأخذ بنظرية المستر فيسوى في إنشاء الخزان الواسي لا الخزان العالي كما كان يرى ذلك السير مردوخ مكوثله .

وعلى ذلك فالتكاليف يجب أن تكون تكاليف الخزان الواسي .

فقدت وزارة الأشغال بمذكرة المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ تكاليف هذا الخزان الواسي بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج ٢٠٠ .

وقد كانت وزارة الأشغال قدرت هذه التكاليف نفسها بمذكرة المؤرخة ٧ يناير سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج ٣٠٠ (راجع الصفحة ٤٠ من مذكرة وزارة الأشغال المطبوعة سنة ١٩٣٢ التي وزعت على حضرات أعضاء المجلس) .

والموقعون على مذكرة سنة ١٩٣٢ هم أنفسهم الموقعون على مذكرة سنة ١٩٢٩

على أن وزارة الأشغال تقرر بالصفحة ١٥ من مذكرة المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ :

"بل ربما كان وجودها (أي الآلية) الآن مفيداً من حيث الانتفاع برخص أشغال المواد وقلة تكاليفها وتخفيض أجور العمل في الوقت الحاضر

تقرر وزارة الأشغال بالرغم من رخص أشغال المواد وقلة التكاليف . وتخفيض أجور العمل في سنة ١٩٣٢ تكاليف الخزان الواسي (أي على مسلوب ٣٧٧ ستراً) بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ ج ٢٠٠ وكانت هي تقرر هذه التكاليف سنة ١٩٢٩ أيام لم تكن كل هذه المزايا التي من شأنها أن تقاوم التكاليف بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج ٣٠٠

تقرر وزارة الأشغال تكاليف الخزان الواسي في سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٢٩ بهذين البلدين بينما كان يقدّر السير مردوخ مكوثله مستشار وزارة الأشغال في سنة ١٩٢٠ تكاليف الخزان العالي (أي على مسلوب ٣٧٨ متر بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج ٢٠٠) .

(راجع الصفحة ٥١ من الجزء الأول من كتاب ضبط النيل) .

كان يقدّر السير مردوخ مكوثله تكاليف الخزان العالي سنة ١٩٣٠ بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ج ٢٠٠ ووزارة الأشغال تقرر تكاليف الخزان الواسي سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج ٣٠٠ وسنة ١٩٣٢ بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ ج ٢٠٠ على التفاوت المعروف في الغلاء في سنة ١٩٢٠ وفي سنة ١٩٢٩ وفي الرخص الذي أعقبت به وزارة الأشغال سنة ١٩٣٢

أما من التوضيحات فقد قدرت وزارة الأشغال قيمتها بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج ٢٠٠ من الخلف الذي يحصل من جراء إنشاء الخزان الواسي بينما يقدّر السير مردوخ مكوثله قيمة التوضيحات من الخلف الذي يحصل من جراء إنشاء الخزان العالي بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج ٢٠٠ .

وبينا يصحح المستر فيسوى (مستشار وزارة الأشغال أيضاً) من الخلف الذي يحصل من جراء إنشاء الخزان الواسي بالصفحة ٩٢ من تقريره المرفوع إلى مجلس الوزراء :

"وأول مرة لقسوب المقترح وهو ٣٧٧ متراً أنه يكاد يطابق للمسبب الذي يرتفع إليه التبر بطبيعة الحال في سنى الفيضانات العالية أمضى أنه لن يؤدي إلى إزعاج السكان من مواطنهم بسبب تخريف مواقع القرى ."

وبالصفحة ٩٣ :

"ولا حاجة إلى القول بأن المرجو أن يكون التوضيحات اللازمة في حالة إنشاء تزان أقصى مسلوبه ٣٧٧ متراً أقل بكثير مما كان يستدعيه المشروع الأصلي الذي مسلوبه الأقصى ٣٧٨ متر ترتفع في سنى الفيضانات العالية إلى ٣٨٠ متراً ."

تقرر وزارة الأشغال التوضيحات عن الخزان الواسي سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج ٢٠٠ بينما يقرر السير مردوخ مكوثله سنة ١٩٢٠ بالصفحة ٨٤ من الجزء الأول من كتاب ضبط النيل :

"وقد خصص في التقديرات المعمولة مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠,٠٠٠ ج ٢٠٠ للنفقات اللازمة لنقل القرى وبنى كوستي ومباني الحكومة والتوضيحات اللازمة صرفها للأهالي مقابل تشييتهم من مواطنهم فسيبقى هؤلاء فداناً فداناً ... .."

وقد تقرر عمل مقايضة مضبوطة مما يلزم تلك من النفقات ولكن المرجح هو أن المبلغ الألف المذكور كقيل بأرضاء جميع الأهالي حتى لا يبقى منهم ما عبط أو متضرر ."

يتضح مما تقدم أن إقرار وزارة الأشغال وبالمثل في تقدير تكاليف الخزان الواسي وقيمة التوضيحات أمران متساويان - ولعل لها طعناً في ذلك فهي قد خالفت القاعدة الحكيمية التي أشار إليها ذلك المهندس العالي الكبير الذي تدبته الحكومة لأرشادها إلى ما يتبع في مشروعات الري الكبرى .

فقد أثبت المستر فيسوى بالصفحة ٦١ من الجزء الأول من تقريره : "وقد يظهر أن المادة جرت في الوقت الحاضر بأن تسبق الاعتبارات الاقتصادية أي أن ترصد مبالغ إجمالية كبرى من الاعتمادات المالية على أنواع معينة من الأعمال البلدية قبل أن تقدم عنها مشروعات مقصدة ومقاييسات وأية وتحتج المصادقة عليها سلفاً قبل طلب الاعتمادات اللازمة لها . . . . . الخ ما جاء بهذه الفقرة المبينة قبل ."

وقد أثبتت وزارة الأشغال على لسان حضرة مندوبها بالتبر الأول من صفحة ٤٢ من مجموعة محاضر جلسات لجنة جبل أولياء مجلس النواب :

"فيمكنني القول إن وزارة الأشغال لم تعتمد لأن الرزم الخاص بالسد والمهندس الاستشاري ما زالت مشغلة بالتفصيلات الخاصة بالتصميم الذي أدخل عليه كثير من التعديلات من سنة ١٩٢٠ لأن ."



بعض الأراضي. وبشأن الدلتا وتحويل بعض الحياض بالوجه القبلي والمساحة التي تستفح من وراء ذلك تخسر نحو ٥٥ ألف فدان منها ٣٠ ألف بالشمال والباقي بالوجه القبلي .

يقوم من تصريح وزارة الأشغال أن ما ينتج عن عملية نزع أسوان التلية الثانية من المساء منه ١٤٠٠ مليون لواء بمطابق البلد الحالية و ٧٠٠ مليون لاستصلاح ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحري وتحويل ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القبلي ويظن أن وزارة الأشغال لا تريد أن تكفى بذلك في هذه الأوقات الصعبة التي خرج العالم فيها من كثرة المحاصلات الزراعية وزيادتها على الحاجة زيادة وصلت بها من الكساد لدرجة أصبحت معها لا تصنع أثاث المحاصيل بمصاريف الانتاج - واضطرت بعض البلاد للسر إلى السبل التي تحف بها كثرة الانتاج فرأى بعضها تضيق المساحات المزروعة ومنها مصر التي شرعت القوانين لتقليل مساحات ما يزرع من الأرض قطعا .

عاشت مصر الزراعية عيشة رفد وهناء من سنة ١٩٠٢ إلى آخر سنة ١٩١٢ على زيادة مليار من الأمتار المكعبة نحتت بأسوان بعد إنشاء الخزان - ومن سنة ١٩١٣ إلى الآن على زيادة مليار آخر من الأمتار المكعبة من المياه المخزونة بسد إتمام التلية الأولى لخزان أسوان - فهي قد عاشت من سنة ١٩٠٢ إلى الآن (سنة ١٩٣٧) أي مدة ثلاثين سنة عيشة بلغت فيها الثروة والزخاية حدا كان هو أكبر مسيلات الأمم التي تحس به الآن - عاشت هذا العيش الرفد وبلغت زيادة عدد السكان فيها ما بلغت هذه الثلاثين سنة على حاصلات زراعية كان يفي بإنتاجها ماء النهر البحري المخزون بأسوان وقدره ملياران - والآن ومصر ترتعب أن يزيد المساء المخزون بها على ما نزن بخزان أسوان من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٣٢ أي أن المساء سيصبح في سنة ١٩٣٤ ضعف ما كان هجوزا - يراد بنا مع هذا ونحن في أيام محنتنا الاقتصادية أن نبص من نحو مليارات آخرين قبل أن نبص على ما سيحدثنا به نزع أسوان العمل التلية الثانية حتى ولا ثلث المساحة التي حدثنا اشتاعها أيام لنا لا ملياران من المياه ! ! ! - اللهم إن هذا منقلى لا ترتضيه .

(ب) الوقت الذي يمكن فيه الانتفاع بخزونه ماء جبل الأولياء :

صرح متعوب وزارة الأشغال أمام لجنة جبل الأولياء بمجلس النواب بالنهر الأول من صفحة ٧٨ : " يبدأ الانتفاع (أي بالماء التي تخزن بخزان جبل الأولياء) بعد عشر سنوات تقريبا من يوم اعتماد السلطات المصرية للعمل " منها أربع سنوات لإتمام إنشاء الخزان .

فالذا كان الأمر كذلك وكانت مصر لن تتفع بالخزونه من المياه أمام سد جبل الأولياء إلا بعد ست سنوات من إتمامه - فهنا يرى أن اختيار هذه السنة لتنفذ في هذا المشروع رغبة في إقراره اختيار غريب لم يظهر له من سبب جدي .

وبالنظر الثاني : " إن هذه الرسومات والتايجات لم تعد الآن " .

لذلك يكون من غير المستطاع بحث القيمة التي قدرتها الوزارة تكاليف المشروع بمناجدا متجا والحال هكذا . وعلى الوزارة إذا ما أصب مشروع القانون المزمع قانونا أن تنهى من عمل مفاوضاتها النهائية لتقدير التكاليف تبعا لما صرحت في ذلك ما أشار به المسترديوي خاصة بالسد وبنائه خصوصا ما جاء في الصفحة ٩٣ من تقريره : " وأما فيما يختص بالسد فانه فان تخفيض أقصى المنسوب من ٣٨٠ مترا إلى ٣٧٧ مترا يعمل من المستطاع إنشاؤه على نطاق أضيق جدا وبتقنة أقل كثيرا مما كان يستطاع بحسب المشروع الأصل ... في الاسراف والحالة هذه وما لا داعي له حل الاملاق إنشاء سد يتألف طوله خمسة كيلو مترات من مادة مينة عظيمة التكاليف كسد أسوان وذلك بخز ما بين ٧ و ٩ أمتار من الانخفاض المائي " .

ومعلوم أن المشروع الأصل الذي يشير إليه هنا جلب المسترديوي هو مشروع السد مرصوخ بمكوناته البالي الذي قدرت تكاليفه سنة ١٩٢٠ ببلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ٢ م ٢٠ .

ثالثا - البحث من الناحية الاقتصادية

١ - من الناحية الاقتصادية يبحث الموضوع في :

(أ) أضراره الزراعية .

(ب) الوقت الذي يمكن فيه الانتفاع بخزونه ماء جبل الأولياء .

(ج) حال البلد الآن حكومة وشعبا .

(د) المقارنة بين حال البلد سنة ١٩٣٢ وحالها في سنة ١٩٢٠-١٩٢١

١٩٢١ - ١٩٢٣ المائتين :

(١) الأضرار الزراعية :

تصرح وزارة الأشغال بمذكرتها المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ بالصفحة ١٤ : " تقصير سعة هذا الخزان (أي أسوان) بعد التلية البحارية الآن ٤٥٨٥ مليونا ... وقد سبق لوزارة الأشغال أن نوهت إلى ضرورة رصد ١٤٠٠ مليون من الخزونه الجديد لواء بالمطالع الحالية - وعلى ذلك لا يكون ثمة باقي من مخزون أسوان بعد التلية إلا نحو ٧٠٠ مليون من الأمتار المكعبة وهذه الكمية لن يفي إلا لاستصلاح نحو ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحري وتحويل ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القبلي " بقيت عملية التوسع الزراعي وهي التي لابد لتحقيقها من إنشاء جبل الأولياء وستكون سعة هذا الخزان نحو ٢٢٠٠ مليون متر مكعب أو ما يوازي الزائد الناتج من التلية على وجه الترتيب . وسيصبح هذا الجدر كله وقفا على عملية استصلاح

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ «.....» إلى آخر ما جاء بهذا القرار .

لذلك يصن أن يقف المجلس على مقاربات عديدة تبين الفارق بين الأحوال المالية لسنة ١٩٣٢ والأحوال المالية للسنة التي صدر فيها قرار مجلس الوزراء هذا .

كانت ميزانية الدولة سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ : ٤٠,٣٧١,٠٠٠ ج ٠ م

وكانت ميزانية الدولة سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ : ٣٨,٦٨٢,٠٠٠ ج ٠ م

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢١ : ٣٦,٣٥٩,٠٠٠ ج ٠ م للصادرات و ٥٥,٨٠٠,٠٠٠ ج ٠ م للواردات .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٢ : ٤٨,٧١٦,٠٠٠ ج ٠ م للصادرات و ٣٦,٣٤٠,٠٠٠ ج ٠ م للواردات .

فكان مجموع الميزان التجاري لسنة ١٩٢١ : ٩١,٨٦٤,٠٠٠ ج ٠ م

وكان مجموع الميزان التجاري لسنة ١٩٢٢ : ٩٢,٠٥٠,٠٠٠ ج ٠ م

أما سنة ١٩٣١ (سنة ١٩٣٢) لم يعرف ميزانها التجاري بعد وإن كان ما ظهره من الآن ينبيء بأنه سيكون أقل من سنة (١٩٣١) فكان مجموع ميزانها التجاري : ١٩٢,٠٠٠ ج ٠ م منها ٢٨,٦٦٣,٠٠٠ ج ٠ م للصادرات و ٣١,٢٩٩,٠٠٠ ج ٠ م للواردات .

وميزانية سنة ١٩٣٢ : ٣٧,٣٧٢,٠٠٠ ج ٠ م كما كانت ميزانية سنة ١٩٣١ : ٣٨,٨٨٤,٠٠٠ ج ٠ م ومن هذه الأرقام يظهر أن سنة ١٩٣١ وبالقياص سنة ١٩٣٢ يقلص ميزانها التجاري عن سنة ١٩٢١ مبلغ ٣١,٦٧٠,٠٠٠ ج ٠ م ومن سنة ١٩٢٢ مبلغ ٣١,٨٥٨,٠٠٠ ج ٠ م - كما أن ميزانية سنة ١٩٣٢ تقل عن ميزانية سنة ١٩٢١ مبلغ ٢,٩٩٩,٠٠٠ ج ٠ م ومن سنة ١٩٢٢ مبلغ ١,٣١٠,٠٠٠ ج ٠ م .

ومن ذلك يتضح أن الأحوال المالية سنة ١٩٢١ كانت خيراً من الأحوال المالية سنة ١٩٣٢ بشهادة الأرقام التي يسيطر عليها في الستين وزير واحد المالية هو حضرة صاحب الدولة وزير المالية الآن .

وأبداً - سلامة الوقت ومتابعته

هذا البحث يشمل بيان :

- الوقت الذي يمكن أن يفكر فيه في إنشاء نزان جبل الأولياء .

- الأعمال التي يجب أن تقوم بها وزارة الأشغال قبل أن يكون إنشاء نزان جبل الأولياء .

- المال الذي تتكلفه هذه الأعمال .

١٢ - أبنا من الناحية الاقتصادية أن حال البلد الآن حكومة وشعباً لا تحتمل التفكير في إنشاء نزان جبل الأولياء .

يقولون إن الست السنوات التي تلى إنشاءه هي المدة التي تكفي من يلحق بهم الضرر من إنشاء نزانين ليحسوا عن أما كن أخرى يعلقون إليها - وهذا التحليل غريب لأثر - مدة الأربع السنوات التي ينتهي فيها إنشاء نزانين أكثر من كافية لهذه الأراض وبذلك كان حال الوزارة أن تهت حتى تقفل الحال الاقتصادية العالمية وتعود البلاد لحالها الطبيعية - وليس في تربها هذا أية مضحية لقائمة حالة تربتها مصر مادامت وزارة الأشغال تقدر أن مصر لن تتخلف عياد نزان جبل الأولياء إلا بعد ست سنوات من تاريخ إنشائه .

(ج) حال البلد الاقتصادية الآن حكومة وشعباً :

حال البلد الاقتصادية الآن حكومة وشعباً معروفة تماماً فليس من جديد يقال لصرف هذه الحال، وإن كانت الحكومة تذهب إلى أن حالاً ليست من الناحية بالدرجة التي يفترضها البعض - ولكن كانت حال الحكومة الاقتصادية في نظر الحكومة نفسها لم تصل من السوء إلى الدرجة التي وصلت إليها حال الشعب فاني أظن أن بما لا خلاف عليه أن حالة الشعب الاقتصادية هي حال يؤس وشقاء ، وأن الانتفاع بعم نزان جبل الأولياء لا يمكن فيه أن تستطیع الحكومة الاتفاق على هذا المشروع حتى يتم إنشاؤه وإنما عمل الانتفاع الحقيقي أن يستطیع الشعب اقتصادياً الانتفاع بعم هذا نزانين . ولن يستطیع الشعب ذلك إلا إذا استطاع الصرف والاتفاق على إصلاح الأراضي البور - ولقدرة الشعب على ذلك في أوقاتها المعصية الحالية يمكن أن تستفاد من حال الشعب مع ذلك ، تلك الحال التي تشهد آثارها في قاعات جلسات البور . ولما يطلب من الحكومة على الاستقرار خاصاً بالتدخل لإيقاف حركة البور الجبرية في أراض مصر الزراعية خصبة القربة ، كثيرة الانتاج .

غريب أن يكون أهم ما يجب أن نفي به الآن الاحتفاظ بما نملك من أرض زراعية خصبة يهدد ملاكها سوء الحال الاقتصادية ويجشى إذا استقرت الحال أن تخرج من ملك أصحابها لغير أهلها - غريب أن تكون في زمن نخشى فيه إذا ما استقرت الحال نزول ملكا الأراضي الصالح وأن تفكر في الوقت نفسه في أعمال تكلف نزع الدولة وتطلب من الشعب اتفاق ملايين عدة للوصول لإصلاح أرض بور لن تطير تخشى ولن تتدك تفقد : أرض بور باقية ، وأرض مزروعة زائلة .

(د) المقارنة بين حال مصر المالية في سنة ١٩٣٢ وحالها في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ :

من المصادفات ذات المعنى أن حضرة صاحب الدولة وزير المالية اليوم كان هو صاحب المال وزير المالية سنة ١٩٢١ - ولقد اشترك في إصدار قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ الذي جاء به : فهم أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إنشام نزان جبل الأولياء وتنشيطه با يلحق به من مشروعات الزى اللازم عملها في مصر يقضى من المال مبلغ اثني عشر مليون جنيه .

وهذه الأعداد الميئة قبل عاقلقة بصدق وصواب ما رأى حضرة صاحب المالى محمد شفيق باشا في مذكرة القيمة التى قدمها لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٨ - تلك المذكرة التى جاء بها :

٢٠ كل من وراء زيادة الميئة الميئة من جهة وقلة المصارف من جهة أخرى أن تراكت الميئة في طبقة الأرض التى تحمل النباتات وتمثلها فأصابها الضعف في التربة وفى النتائج لا في القطن فقط بل وفى جميع المحاصيل الأخرى .....

٢١ نظرة عامة لأرقام الكشف رقم (١) (وهو الذى نقلت عنه الأرقام الميئة أولا) تبين أن مصر لم تستفد شيئا من الوجهة الزراعية الاقتصادية من تلبية خزائن أسوان التى تمت في نهاية سنة ١٩١٢ واستخدمت ابتداء من سنة ١٩١٣ - ولذا كانت محاصيل مصر لم تزد من سنة ١٩١١ لأن لها هي القاطنة من هذه التلية إذن - وإذا كانت المياه الميئة أزيد بعد التلية منها قبلها فأين ذهب فمفعول هذه الزيادة ؟ ؟

٢٢ الجواب لا يكون إلا أن ضرر هذه الزيادة في ارتفاع مياه الفلج التى يهوى الأرض ذهب بالقائنة منها - فكذلك الزيادة كانت نكبة زراعية وستبقى كذلك ما لم تلجأ ما تلجأ به ونتجبه من الضرر بزيادة عدد المصارف وأطرافها.

٢٣ وإذا علمنا الآن على زيادة المياه الميئة بتيبة خزائن أسوان من غير ما تقابل تلك الزيادة بمصرف مضاف جديد تنقل زيادة مياه الرخ إلى تمام في الأرض فإن مجهود الحكومة والأمة في استئصال المياه التى تتجنى من تلبية الخزائن سيضع سد كى ضاحك مجهودهم بعد التلية الحالية - لأن المصير عليه في حياتنا الزراعية ليست كثرة المياه الميئة بل كثرة ما تنجسه الأرض من المحاصيل.

وهذا الذى رآه حضرة صاحب المالى محمد شفيق باشا هو ما أشار إليه المستر موى الذى كان مستشارا لوزارة الأشغال في تقريره حيث أثبت : "أن الحسابة تنحصر إلى إنشاء المصارف الفرعية الميوية في كل مكان تقريبا".

٢٤ ويلج بعض القادة في ضرورة تحديد نظام الصرف الحالى بالذات إلى جهة الجنوب وهذا وإن يكن ضروريا بلا نزاع في بعض الأحوال إلا أنه عظيم الكلفة.

٢٥ من المتفق عليه عموما أن أسوأ المناطق بالعناية والاهتمام تلك التى ساق بها الضرر فعلا بسبب عدم تجهيزها بشئ من وسائل الصرف كليا - أو زيادة هذه الوسائل.

٢٦ والواقع أن الذين يشكون تناقص خصوبة التربة في الأراضي بين خطي المنسوب ٩٣٠ يحصلون ردماء الصرف رأس الأسباب المؤدية إلى هذا التناقص : وهذا أمر من الأهمية بمكان.

٢٧ انظر أن ما بيننا من رأى المهندسين الكيرين شفيق باشا والمستر موى خاصة بالحاجة الملحة إلى تحسين الصرف حيث يوجد وإلى إنشاء المصارف حيث لا توجد مصارف قاطع في أن لن نلتجئ بماء تلبية مزان أسوان قبل

نلتفتز من الآن أن البلد في حال الاقتصادية راضية وأنت لا يؤس بها ولا شقاء - وأن المال بها وغير - ولتبحث على هذا الاختيار فيما إذا كان إنشاء خزائن جبل الأولياء الآن يصادف وقتا مناسباً له أم أن وقت إنشائه لم يحن بعد .

٢٨ لا نزاع في أن الفرض الأصل من تخزين المياه بإنشاء خزائن جبل الأولياء هو زيادة المساحات المزروعة لتزيد المحاصيل الزراعية .

٢٩ ولا نزاع في أن خزائن أسوان بعد تليته الأولى في سنة ١٩١٣ قد زاد الخزون من المياه عند أسوان مليارا أو أكثر من الأطنان المكعبة وبذلك تكون المساحة المزروعة قد زادت وكان يجب عليها أن تزيد المحاصيل الزراعية .

٣٠ على أن الاحصاءات المديدة للمحاصيل الزراعية الرسمية من سنة ١٩١٠ إلى حتى يجمعها حضرة صاحب المالى المهندس الكبير عد شفيق باشا وزير الزراعة ووزير الأشغال سابقا تسفر عن :

سنة	أقيمت من التليط	من القطن
١٩١٠ (أى قبل تلبية خزائن أسوان) ... ٨٨٦,٧٨٨	٧,٤٩٥,٦٠٠	
١٩٢٠ (أى خمس سنوات من تلبية خزائن أسوان) ... ٨٦٣,٠٢٢	٦,٠٣٦,٠٠٠	
١٩١١ (أى قبل تلبية خزائن أسوان) ... ٩٦٣,٤١٧	٧,٣٨٣,٧٤٠	
١٩٢١ (أى خمس سنوات من تلبية خزائن أسوان) ... ١,٠٠٧,٣٦٨	٤,٣٥٣,٠٠٠	
١٩١٢ (أى قبل إتمام تلبية خزائن أسوان) ... ٨٣٦,٥٦٢	٧,٤٩٩,٠٠٠	
١٩٢٢ (أى بعد تسع سنوات من التلية) ... ٩٩٧,٢٢٢	٦,٧١٣,٠٠٠	
١٩١٣ (أى سنة إتمام التلية) ... ١,٠٢٧,٩٠٥	٦,٦٤٤,٠٠٠	
١٩٢٣ (أى بعد عشر سنوات من التلية) ... ١,٠٦٤,٢٠٠	٦,٥٣١,٠٠٠	

هذا مع ملاحظة الاحصاءات الآتية في السنين المشار إليها قبل فيما يتعلق بعدد السكان والمساحات التى زُرعت منقولة عن الاحصاءات القيمية التى حنى يوضعها حضرة صاحب المالى محمد شفيق باشا .

السنة	مقدار سكان للتطور المصرى	مساحة الأرض الزراعية	مساحة الأرض التى زُرعت
السنة	مقدار سكان للتطور المصرى	مساحة الأرض الزراعية	مساحة الأرض التى زُرعت
١٩١٠	١,٧٠٨,٠٠٠	٥٣٤,٥٣٥,٢	٧,٢١١,٨٤٤
١٩١١	١,٨٥١,٠٠٠	٥٢٦,٦٣٨,٥٨	٧,٥٤٥,٥٩١
١٩١٢	١,٩٦٩,٠٠٠	٥٢٨,٥٥٤,٥٤	٧,٣٨١,٢٨٨
١٩١٣	٢,٠٤٤,٠٠٠	٥٢٨,٢٦٢,٢٢	٧,٢١١,٤١٢
١٩٢٠	٢,٢٥٠,٠٠٠	٥٢٠,٢٢٦,٦	٨,١٢٤,٥١
١٩٢١	٢,٣٨٧,٠٠٠	٥٢٥,٢٣٠,٦	٨,٥٠٥,٨٣٧,٦
١٩٢٢	٢,٥٥١,٠٠٠	٥٢٤,١٢٠,٤	٨,٢٠٥,٢٦٢
١٩٢٣	٢,٧٠١,٠٠٠	٥٢٨,٧٣٨,٥	٨,١٠٣,٨٤٥

هذا عدداً يبلغ ٥٠٠,٠٠٠ م. ج. م. ٢٠٠٠ م. ج. م. ٢٠٠ ألف فدان من رى موحى إلى رى مستديم فيكون المجموع ١٦٧,٠٠٠,٠٠٠ وهذه هي المبالغ التي يجب على الحكومة إنفاقها لاستطاع الانتفاع بالزائد من مياه التخزين عدداً ما يصرف من الملايين على توسيع الريشات والقرع مما أوصى به المسترديوى في تقريره وذلك خلاف المبالغ الطائلة التي تتكلفها الأفراد إذا ما أرادوا هم الانتفاع بطورهم .

تلك أمثلة مما يجب أن تقوم به البلاد من أعمال تتكلف ملايين قبل أن تستطيع الانتفاع انشفاً مجدياً بزيادة مياه التخزين .

وعلى ذلك فيجب أن يسبق الانتفاع الجلبى المنتج بما يزيد من المياه التي تنبع من عملية نثران أسوان قيام الوزارة بالأعمال المدنية قبل والمشروعة شرها وأياً في تقرير المسترديوى . تلك الأعمال التي تتكلف عدة من ملايين الجنيهات .

ولا يمكن أن يفكر في إنشاء نثران جديد يأتي بماء مخزون جديد قبل أن يستطاع الانتفاع المنتج أولاً بالماء الزائد القريب منا وهو ماء نثران أسوان المصلب الحالية الثانية .

لذلك يكون وقت التفكير في إنشاء نثران جبل الأولياء حتى ولو كانت حال البلاد راضية لم يحن بعد .

### الخلاصة

١٣ - يخلص من البحوث المتقدمة :

أولاً - أن مشروع القانون المروض الآن على المجلس من وزارة الأشغال الموسومة لم يكن إلا طلب اعتياد إنشاء نثران جبل الأولياء وأن طلب هذا الاعتياد بالأشياء لم يكن مصحوباً بالتصميمات والمقاييسات النهائية التي يجب أن يسبق اعتيادها اعتياد المسالك الذي يمكن أن يتخذ بواسطته هذا المشروع .

وأن طلب المسالك اللازم للتنفيذ لم يكن معروضاً على المجلس وأن ذكر وزارة الأشغال الموسومة في مذكرة قيمة تكاليف الخزائن بمقدار التوضيح لا يمكن اعتباره بأي حال طلباً للمال . ذلك المسال الذي يجب على وزارة الأشغال إذا ما وافق على مشروعه المروض وبعد أن انتهى إلى تصميم نهائى مصحوب بمقاييسات نهائية - أن يطلبه بالطريقين المسالكى والمستوى المصحين وذلك بأن تتقدم لوزارة المالية لبحث معها الموضوع من الوجهة المالية ثم تتقدم وزارة المالية إلى مجلس الوزراء فالى البرلمان بطلب الاعتبارات المالية التي تبنى على أساس صحيح بتكاليف المشروع .

ثانياً - أن وزارة الأشغال بالرغم من أنها تصرح بأنها لم تنته بعد من إتمام تصميماتها ومقاييساتها قد قدرت تكاليف المشروع في سنة ١٩٣٢ : ٥٠٠,٠٠٠ م. ج. م. وهي نفسها قد قدرت لتكاليف نفس المشروع في سنة ١٩٣٩ : ٣٥٠,٠٠٠ م. ج. م. وذلك في الوقت الذي تعترف فيه بمذكرة سنة ١٩٣٢ برخص إحصان المواد وقلّة تكاليفها وتخفيض أجهزة العمل .

أن يكون لدينا من وسائل الصرف ما يفتح معه الخوف من كثرة الرشح الذي يفسد تربة الأرض ويقلل من حاصلاتها ولم تكن الحاجة ماسة فقط إلى تحسين الصرف وإنشاء مصارف جديدة بل هي أسس أيضاً إلى توسيع القرع توسيعاً حقيقياً .

فلقد جاء بتقرير المسترديوى :

"ولما كان معظم المناطق المراد استصلاحها واقعاً في أقصى الشمال على ذيل القرع المنقرعة من قناطر الدلتا - ولما كانت هذه القرع لا تستطيع أن تحصل أكثر من المياه اللازمة (لرى المناطق المزروعة عليها فلا يمكن ثمة مناص من ترسيح هذه القرع توسيعاً حقيقياً إذا أريد الانتفاع بها لرى المناطق المراد استصلاحها" .

"وعنى من البيان أن توسيع القرع بما عليها من قناطر الموازنة العديدة ومن البكارية الكثيرة الخ ، على امتداد مسافات شاسعة خلال أراض مائة الاستثمار تقيسة القيمة هو عمل في منتهى الجسامة ولغسامة الكلفة" .

ولقد أشار المسترديوى في تقريره إلى الأعمال الهامة في القرع بما لا يمكن مع عدم القيام بها الانتفاع بأي ماء ينتج من التخزين زائداً ما لا نضع به الآن .

تلك الأعمال الهامة في القرع والمصاريف يجب أن تتقدم جريان مياه التخزين إليها .

يجب أن تتقدم مياه التخزين إليها الأعمال الهامة التي اتفق الجميع على القيام بها في قناطر أسوان وأسيوط والدلتا . إلى هذه الأعمال أشار حضرة متدرب وزارة الأشغال بمحضر جلسة لجنة نثران جبل الأولياء بمجلس النواب بالآتي :

ومن ذلك يتبين لحضراتكم أن تقوية هذه القناطر (أسوان وأسيوط والدلتا) مسلم بها كخطة لتلبية نثران أسوان وحده وإلى أذهب أبعد من ذلك فأقر ضرورة تقوية أو إعادة بناء القناطر النهرية باختيارها مشروطاً تماماً بطلبها لئلا تكون سواء أعمل أسوان أم لم يعمل ، وأتوقع جيبيل الأولياء أول منشأ نظراً لترك هذه القناطر الخطير من ناحية ، ولعدم صلاحيتها لتقديم عهدها من ناحية أخرى .

ولقد قدرت وزارة الأشغال قيمة بعض هذه الأعمال بالمبالغ الآتية :

جيبه

٣٥٠,٠٠٠ م. ج. م. تقوية قناطر الدلتا بليونان ، وتقوية قناطر أسيوط وأسوان مناصفة ..

٧٨٥,٠٠٠ م. ج. م.

تجسين رى وصرف ٤٠٠ ألف فدان وإعداد ٥٠٠ ألف فدان بور بالرى .

٨٥٠,٠٠٠ م. ج. م.

إحباطى لأعمال غير منظورة .

١٢٧,٠٠٠ م. ج. م.

أى مبلغ اثني عشر مليوناً من الجنيهات ومابقى ألف جنيه

ما نحن عليه من حال أجت كبل ورجال الرى أنبأ نعمة بمرجة أن اعتبر  
زيادة ماء التخزين نكة لأن البلاد لم تنفع فعلا زيادة حاصلاتها الزراعية  
الزيادة التي كان يجب أن تظهرها من تلبية خزانات أسوان التلية الأولى  
وذلك لكثرة الشح وزيادة الصرف وانعدامه في كثير من الجهات المزروعة .

#### الطلبات :

١٤ - لكل ما قدمت ، أرى عدم الموافقة على مشروع القانون  
المروض على المجلس وانما يصح إنشاء خزان جبل الأولياء واقعه سبحانه وتعالى  
ولى التوفيق ما

صلى الأمد ٨ مفرسة (١٣٥١) (١٢ يونيو سنة ١٩٣٢)

#### حسن صبرى

( انصرف حضرتا صاحبي للمال على ماهر باشا وزير الخزانة وصاحب  
السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات ) .

( أخذ حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك في تفضيل ما جاء به مذكرة  
إلى أن وصل إلى الإحصاءات المدنية لفواصلات الزراعة الرئيسية من  
سنة ١٩١٠ التي عني بجمعها حضرة صاحب العالى محمد شفيق باشا ) .

**عقصة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا** - لقد زادت مساحة  
الأرض المقررة أرضا .

**عقصة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - بلغت زيادة الأرض المقررة  
أرضا في المساحة مائتي ألف أو ثمانية آلاف فدان وعنده زيادة قليلة .

**عقصة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا** - وما مقدار ما صرح  
به في هذا العام ؟

**عقصة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - في السنة الماضية لم يزد  
الأرض ولم ما صرح بزراعته في هذه السنة نحو خمسمائة ألف فدان ولدى  
أحسانية من زراعة الأرض ولدى على استعداد لتلايتها على حضراتكم  
إذا شئتم .

ثم واصل حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك تفضيل مذكرة حتى  
وصل إلى المقارنات التي تبين الفارق بين الأحوال المالية لسنة ١٩٣٣  
والأحوال المالية لسنة التي صدر فيها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ مايو  
سنة ١٩٣١ الذي جاء به بما أنه يتفحص من مذكرة مرفوعة من وزارة  
الأشغال العمومية أن إنشاء خزان جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من  
مشروعات الرى اللازم عملها في مصر يتفحص من المبالغ مبلغ اثني عشر مليون  
جنيه ، وأن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل  
كهذا المبلغ .

بينما كانت في مذكرة سنة ١٩٣٩ تنقن تقطار القطن بمئة جنيها وتضع  
تحتها للفدان فيا بين لمسة وأسوان ٤٠ جنيها تصل إلى ٧٠ بعد الاستصلاح -  
وتضع تحتها للفدان فيا يتفحص في قاطر جمع حامى من ١٠٠ ج.م إلى ١٢٠ ج.م  
تصل بعد الانتفاع بالقطار من ١٦٠ ج.م إلى ١٨٠ ج.م للفدان .

بعد أن تصرح وزارة الأشغال في سنة ١٩٣٩ التي عمل على حلها الاقتصادية  
بالأعمال التي ذكرتها يذكرها قد رأت أن تقدير قيمة تكاليف الخزان يبلغ  
٥٠٠,٠٠٠ ج.م بينما هي في سنة ١٩٣٣ ، تلك السنة التي لا يبلغ فيها  
متوسط ثمن قطار القطن جنيهاين لا خمسة والى لا يصل لها ثمن أجود  
فدان في أجود بقعة من مصر إلى ١٠٠ جنيه - فقد وزارة الأشغال تكاليف  
الخزان بأربعة ملايين جنيه ونصف مليون .

تقدر وزارة الأشغال سنة ١٩٣٣ تكاليف إنشاء الخزان الواسع يبلغ  
٥٠٠,٠٠٠ ج.م بينما كان يقدر السير مروج مكدوك سنة ١٩١٩ تكاليف  
إنشاء الخزان العالى يبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م .

لذلك يحسن أن ترجع وزارة الأشغال عند ما يبين الوقت لتقدير تكاليف  
الخزان وبعدم الالتئام من بحث التصميمات والمقاييس النهائية إلى ما جاء  
بتقرير المستر صبرى خاصة بذلك .

وأما عن التعمير فقد قدر السير مروج مكدوك التعميرات التي  
تفحص من الخزان العالى الذى يفرق القرى ويشتت الزراع يبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه  
أما وزارة الأشغال فتقدر التعميرات التي تفحص من الخزان الواسع الذى  
يصل إلى ما تصل إليه التعميرات المالية أى الذى لا يفرق القرى ولا يشتت  
الزراع يبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه .

تقدر التعمير بهذا المبلغ ولا تبين له تفصيلا اللهم إلا أنه يفرق  
٣٠,٠٠٠ فدان أى ستين ألف بجمدة تقدر بعضهم ثمنها ٦٠,٠٠٠ جنيه  
ولم تتفحص الوزارة دعواه .

ثالثا - أن حال البلد الاقتصادية الآن حكومية وشعبا لا تحصل أن يترك  
جديا في إنشاء خزان جبل الأولياء فلا الحاجة للماسة دعوى إليه ولا المسال  
الزائد عن الحاجة موفور يسمح بهذا التفكير .

رابعا - لو كانت حال البلد الاقتصادية راضية - وكانت الحاجة تعم على  
إنشاء خزان جبل الأولياء وكان المسال موفورا لما أمكن أن يترك إنشاءه  
الآن والبلاد تهرب قريبا زيادة في ما لها الخزون تسد كل ما كان يصح  
بخزان أسوان ما طاشت عليه مصر من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٣٣ أى  
تلايين سنة كاملة كان لها فيها خبر متى رغبنا .

هذه الزيادة المرتفعة قريبا تستدعى من الأعمال الكبرى في شؤون الصرف  
والرى ما يجب أن تبدل في سبيل إنشاء كل جهودات وزارة الأشغال وكل  
مال يستطاع صرفه حتى لا تصل إليها بينا هذين أسوان الجديدة فهدا على

محقرة صاحب المرونة اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
لقد ترك حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أهم رقم عند إيراد هذه  
الأرقام وهو رقم المال الاحتياطي .

حقيقة كانت ميزانية الدولة في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ٤٠ مليوناً من  
الجنهات وكسوراً إلا أنه كان بها عجز قدره مليونان من الجنهات وكانت  
الحكومة ستقرضه من البنك الأهل لأنها ما كانت تملك قريشاً واحداً من  
المال الاحتياطي .

أما في سنة ١٩٣٢ فخلينا من الاحتياطي ثمانية وثلاثون مليوناً من  
الجنهات . وإيراد الأرقام كان يقتضى ذكر هذا .

محقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إنى أنكم من الميزانية .

محقرة صاحب المرونة اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
الفرض من الميزانية هو معرفة الحالة المالية .

محقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - يوجد فارق كبير بين نقطة  
المصاريف وسالة البلد وكون الحكومة لديها احتياطي أو أنها تفتقر إذ هذا  
شيء آخر . إنما الميزانية والميزان التجاري هما العاملان في حياة البلد الاقتصادية .  
ألم جيداً أن الحكومة احتياطي لكتالو سلطان عليه أئمة صحيحة تبين لنا  
أن هذا الاحتياطي تكفى لثلاثين عاماً وفقاً لطول لا نصل شيئاً .

أنا لا أتعطل في الاحتياطي وإنما أتعطل في حالة البلد العامة وأساسها  
الميزانية والميزان التجاري . هذا هو الأمر الذي تظهر به حالة البلد حكومة  
وشعباً في حالتي الرضاء والمسر .

أرجو أن ترفع الجلسة ومع ساعة للاستراحة .

( رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلثين  
سواء وأعيدت الساعة الساعة مساءً ) .

الرئيس - ما مقدار الوقت الذي يكتفى حضرة الشيخ المحترم حسن  
صبري بك ؟ إن المجلس مستعد لمباح ما يقوله حضرة ويعطيه من الوقت  
ما يكفي لذلك .

محقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لولا أني متعب لتكلمت يوماً  
أو يومين لكن يبدأن طبعاً المذكورة وأطلع عليها حضرات الشيوخ المحترمين .  
لا ينبغي إلا أن أشكر المجلس مرة صدره بعد أن قرأ إثبات مذكرتي في محضر  
الجلسة وسوف لا أحتاج من الوقت لأكثر من نصف ساعة .

محقرة صاحب المرونة اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
سأوجه سؤالاً لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بعد أن يتم خطابه .

محقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لقد اتيت من شخص  
مذكر . وأريد أن أستفسر من حضرة المقرد من بعض قطع .

الرئيس - ألا يحسن لإجراء ذلك إلى ما بعد إذلاء حضرة الشيخ المحترم  
المقرد بملاحظاته على ما جاء بالمذكرة ؟

محقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن الرديتكم معرفة الأسئلة  
التي أريد أن أوجهها . وإنى كمضوق المجلس في الحق أن أستفسر منه  
كما أشاء ولقد اتيت الآن من بجني وأريد أن أوجه الأسئلة .

الرئيس - يمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يضع الأسئلة كتابة .

محقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - سأضع الأسئلة بالكتابة ليجيب  
عليها حضرة الشيخ المحترم مقر اللجنة في الوقت الذي يختاره :

السؤال الأول - جاء بالصفحة الثامنة من تقرير اللجنة لمجلس الشيوخ  
والمشروع المعروض على المجلس الآن هو انخراط الوالي ولكنه سيبنى بشكل  
يمكن من إجراء عملية التعليق إذا ما رُزى إجمالاً في مستقبل السنين فتمهل  
أطلعت اللجنة على التصديقات على المقايضات الخاصة بهذا انخراط الوالي ؟  
والحكمة في توجيه هذا السؤال هي أن اللجنة تقرر أن هذا انخراط الوالي  
سيبنى بشكل يمكن من تلبية .

السؤال الثاني - جاء بالصفحة المذكورة "والذي دعا لتصغير حجم الخزان  
عما كان يراد أولاً أمران : الأول - وهو الأهم - تخفيف الضريبة التي  
سيلحق بأراضي مديرية النيل الأبيض وتخفيف ما يصيب السكان من  
انتقالهم إلى مناطق أخرى" - فهل أطلعت اللجنة على تفصيل مبلغ  
٧٥٠.٠٠٠ ج.م الذي قدر تمويضا من الضريبة التي يلحق بين يتلون  
إلى مناطق أخرى ؟

السؤال الثالث وهو مرتبط على السؤال السابق - هو : ما الفرق بين  
الضريبة التي يلحق السكان من إقامة انخراط المالى وبين الضريبة التي يلحقهم  
من إقامة انخراط الوالي مقدراً بالمال ؟

لقد قدر مبلغ ٧٥٠.٠٠٠ جنيه تمويضا لإقامة انخراط الوالي . ولقران  
المالى عليها تقدير . واللجنة تقول إنه فريد فوق بين التقديرات فما هو هذا  
الفرق ؟

السؤال الرابع - جاء بالصفحة الثامنة المذكورة ما يأتي : "وانخراط  
الذي كان يراد إشاقه للقيام بهذين الفرضين هو المعروف الآن بانخراط  
المالى بميزاناً له من انخراط الوالي الذى استقر الرأى عليه في سنة ١٩٢٥  
والذى صرف النظر فيه من استماله لنصف عوامل القضاة المالية . كذلك  
صغر حجمه بحيث يصبح ما يتألف منه ملياراً بدلاً من ثلاثة مليارات" فما  
هو الفرق التكليف بينهما أى بين كبرائهم وصغيري ؟

السؤال الخامس - ما مقدار مساحة الأراضي في مديرية النيل الأبيض  
التي يقرها ملة انخراط فيضطر سكانها للتفعل ؟

السؤال السادس - وهل التضيقات المالية تفوق مثل هذه المساحة ؟

الاستفسار السابع والسامن والتاسع مبنية على ما جاء بالصنعة رقم ٩ من تقرير اللجنة هو : " ولكن نظرا لما قبله اللجنة من تفاصيل تطورات مسألة التوضيقات رأيت أن استعرتق من أن هذا هو كل التوضيقات وأنه لن يؤخذ من ماء النيل شيء ، فصرح لها حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال بجلستها المنعقدة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ تصريحاً مستمداً إلى وثائق تبودلت بين الحكومة المصرية والمندوب السامي إطمأنت به إلى أن ماء النيل الأبيض - الطبيعي منها والخززون في جبل الأولياء - ستبقى كلها لمصر لإشارتها السودان في شيء منها " وهذه الفقرة يترتب عليها الأسئلة الآتية :

( ١ ) ما هي تفاصيل هذه التطورات ؟

( ٢ ) هل أطلعت اللجنة على هذه الوثائق ؟

( ٣ ) هل يشارك السودان مصر حتى ولا في المياه اللازمة لارواء الأراضي التي تتمتع لمن ينتقلون إلى أماكن أخرى غير محل إقامتهم الآن ؟

السؤال الثامن - جاء بالصنعة رقم ١٥ " وهذا هو الانسحاق على التوضيقات من نيران جبل الأولياء كما أخبر عنه حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال صريحاً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض " . فهل أطلعت اللجنة على هذا الاتفاق وهل يمكن تلويحه إن كان موجوداً ؟

والآن وقد انتهيت من كلتي وما أردت أن أوجهه من أسئلة طلباتي هي بطبيعة الحال عدم الانتقال إلى الموضوع لآتي أدري برفض المشروع بتاتا .

الرئيس - ألم يكن الأولى إبداء الرأي إلى ما بعد الإجابة على الأسئلة فقد يفتح حضرة الشيخ المحترم ويثير رأيه ؟

محرفة الشيخ المحترم عن صبري بك - إنى مقتنع بوجوب رفض المشروع .

الرئيس - الآن زيد أن تعرف من يريد من حضراتكم أن يتكلم ؟ ليكون الكلام أولاً لمن يؤيد المشروع فليس يطلب تمديد بل يفتى برفض عليه وهكذا طبقاً للادة ٢١ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

محرفة الشيخ المحترم عبد الحميد أبو بكر - أريد الكلام مع المشروع ؟

محرفة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد القريب بك - وأما أنا فكم

محرفة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أنا فكم ضد المشروع .

محرفة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي - يوجد مشا من لا يريد الكلام مع المشروع أو ضده وإنما قد يطلب بيانات يستير بها فتكون رأيه .

الرئيس - من يرغب من حضراتكم في البيانات ؟

محرفة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي  
محرفة الشيخ المحترم محمود إسماعيل أبان بك  
محرفة الشيخ المحترم عبد الله سمح بك

محرفة الشيخ المحترم عبد الحميد أبو بكر - منذ أكثر من أربعين سنة مضت شأهلت هذه القاعة بينما عاضرة لمهندس كبير هو السيد ويلكوكس عن موضوع هو الموضوع الذي ترمونه حضراتكم الآن . حاضر السيد ويلكوكس صاحبه إذ ذلك في نيران جبل الأولياء وكان من شهود تلك العاضرة معالي إسماعيل مرسى باشا ، ثم وضع بعد ذلك كتاباً في الموضوع ذكر فيه أيضاً نيران جبل الأولياء وضروره وقد طبع هذا الكتاب عدة مرات .

وفي سنة ١٩٠٩ كلف معالي مرسى باشا بأن يزور السودان للاحاطة بجميع شؤونه ، ولما عاد ماله في السنة التالية قدم تقريراً مطولاً لخلديو مصر ذكر فيه نيران جبل الأولياء وأنه يصلح للتخزين ولسد خروال الفيضان لمصلحة مصر .

وفي سنة ١٩١٤ أخذت الفكرة شكلاً تنفيذياً فتقدم الوزير المختص بطلب إنفاذ المشروع فلما وافقه مجلس الوزراء ولكن قامت الحرب فوقف التنفيذ بضع سنين . ولما أجد العمل فيه سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ اعترض عليه لا من المصريين ولكن من الإنكليز .

اعترض عليه مهندس من مهندسي السودان الذين كصلوا من خدمته وهو كندى باشا واعترض عليه أيضاً السيد ويلكوكس .

اعترض كندى باشا لأنه كلف موتوريا واعترض السيد ويلكوكس لأنه عند ما زار السودان في سنة ١٩١٧ ودأى آثار الفيضان عدل عن رأيه الأول لأن الفيضان قد أضر بالسكان وجعل من الأرض مستقدمات تحدث حيات تقييد هؤلاء السكان .

بعد هذا لم تقف هذه المعارضة رغم شتتا دون التنفيذ ولكن الحكومة المصرية في سنة ١٩٢٠ أوفدت معالي شفيق باشا لزيارة السودان ، والظاهر أن معاليه عند ما وصل هناك لاحظ أموراً لا يرضاه بخصوص العمل هناك وبخصوص طريقة المناقاة .

فلما عاد ودأى أن يصمم بوقف المشروع لم يكن في الاستطاعة أن يذكر السبب الحقيقي فاقفل كريل فتي أسباً فنية ثم استند إلى مالية البلاد في ذلك العهد وقد ساعدته الخزانة بجوانبها فقرر مجلس الوزراء في مايو سنة ١٩٢١ وقف المشروع .

وجاء في قراره ما يأتي :

أما فيما يخص بالتوصيات فأظن أن المناقشة فيها غير متعبة لأن الاتفاق على ما قد تم فعلا بعد مناقشات بدت مع وزارة سابقة على الوزارة الحالية وقد لوحظ فيها أن السودان لن يبال أي تمويض آخر على الأخلاق وليس الذين سيصرفون من ديارهم أي حق ببناء عمل هذا الاتفاق على توصيات مالية من مياه النيل الأبيض .

بعد هذا أستلزم أن، الاعتراضات الأساسية .

تتلخص اعتراضات حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك في أن الوقت غير ملائم من الوجهة الاقتصادية ومن الوجهة الفنية .

أما من الوجهة الفنية فاني أرى الكلام فيها ليس لسهولة المقرر .

أما من الوجهة الاقتصادية فاني أريد أن لا أضلح أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك يشترط لكيما تقدم دولة بمشروع كبير أن يكون لديها مال يزيد على الحاجة .

إننا لا أحرف دولة لما مال يزيد على حاجتها - هذا غير موجود - حتى ولو كان لما مال احتياطي فانه لا يمكن أن يقال عنه أنه يزيد على الحاجة لأنه مرصود لحاجات البلاد . فكون حضرة يشترط هذا الشرط معناه ألا تقوم دولة بعمل مشروع من المشاريع .

أفهم أن يقول حضرة أنه حالة البلاد في سنة ١٩٢١ أسوأ من حالتها في سنة ١٩٣٢ وأن يقدم الدليل على ذلك بالأرقام .

طرفا المقارنة عند حضرة أرقام الميزانية وأرقام الميزان التجاري وأما أسبقه البذر إذا تطلعت عليه وزدت عناصر أخرى . أولا النصر الذي أشار إليه حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وهو أنه في سنة ١٩٢١ لم يكن البلد مال احتياطي مطلقا بل كما سمعتم من دولته أنه كان في البنية أن تقتضى الحكومة من البنك الأول . أما الآن فلا احتياطي المصري يربى على سبعة وثلاثين مليونا من الجنيهات .

عنصر آخر وهو أنه في سنة ١٩٢١ كان مالي شقيق بأشأ بقدر لشروع اثنين عشر مليونا من الجنيهات . والمفهوم من خطابه أنه كان يطلبها حالة أو مقسطة ولكنا الآن لا نطالب إلا بأربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات .

فوق هذا أريد أن أشير إلى دلالة الميزان التجاري . إذا ما تساوى الانتاج في الكم يكون زيادة ونقص مجموع الميزان التجاري لا أهمية له .

في سنة ١٩٣٢ لم تزد حاصلاتنا - وهي روثنا - عما كانت عليه في سنة ١٩٢١ والذي تغير إنما هو الفرق فقط . والدلالة التي يجب أن نستنتجها من الميزان التجاري هي الفارق بين قيم الصادرات وقيمة الواردات .

والذي أحرره أنه في سنة ١٩٢١ كانت قيمة الواردات تزيد على قيمة الصادرات بنحو ٣٠ مليون جنيه وكذا إن ذلك في حالة يؤس شديد، أما في هذه السنة فالوارد لا يزيد على الصادرات إلا ثلاثة ملايين من الجنيهات .

" بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال أن إتمام خزان جبل الأولياء ويتطلب ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عليها لمصر يقتضى من المال مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من توفير مبلغ طائل لهذا المبلغ إلا إذا اتجهت إلى الاقتراض الأمر الذي لا ترغب فيه الآن .

لهذه الأسباب قرر مجلس الوزراء إيقاف العمل ولم يقرر المصلح عنه .

بعد هذا تفتت المشروع أيد - بية ومصرة - إلى أن جاءت وزارة سنة ١٩٢٥ التي تمكنت كما يقال من إرضاء السياسة والفن معا فقررت تلية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء وقد كان مفهوما بل ومنطقيا أن تبدأ في ذلك الوقت بخزان جبل الأولياء لأن خزان أسوان في داره ولا يحتاج لمفاوضات وأساسيات في التوضيحات وخزان جبل الأولياء إن تم مكسب خالص لمصر .

ولولا أن بحاجة يمل بها القائمون بالأمر فيا اليوم لكان هذا المشروع في خبر كان الطويل المريض من سنة ١٨٨٩ إلى الآن .

قال الله السياسة ما دخلت شيئا إلا أفسدتها فهي التي أحرمت هذا المشروع من أن ينفذ من سنة أن اقترح .

تبرئ المحاضرون لأسباب أحسوها أسبابا سياسية وقد رد تقرير اللجنة عليها بما فيه الكفاية والذي يسرى أن معاوضة مجلس الشيوخ لم تعرض لهذه المسألة وإنما واجهت الموضوع من نواحيه العملية التي يمكن أن تناقش فيها والتي يمكن أن يكون كل إنسان فيها رأيا بعد البحث المبني على الأدلة والتفكير .

فيا يخص بملاحظات على كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ...

(أصوات : هو غير موجود) .

**مقرر الشيوخ المحترم جبر الحليم أبو بكر** - لو كنت أتبع طريقته لقطعت الكلام لعدم وجوده احتجابا عليه كما أخرج حضرة أمس على مغادرة الوزير أمامه الجلسة .

(هنا حضر حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك) .

أما فيما يخص بالتكاليف فأراى متفقاه في المبدأ أي أن إقرارا الآن للشروع ليس إقرارا لقيم الواردة بالذكرة وهذا جهى ويستتبع من نفس القانون الذي يطلب إينا الموافقة عليه .

أما من جهة الموضوع فيظهر أن الخلاف لن يكون كبيرا .

حقيقة قد اختلف في التقديرات من مليون جنيه لخزان العالي إلى ستة ملايين من الجنيهات في وقت من الأوقات . ولكن بما أن لدينا تقرير لجنة المهندسين الذي يستند إليه حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ويستند إليه معادة المقرر وهو المستندى فيسكون من السهل جدا أن نتفق لأن تقديرات المستندى لخزان الواطى تزيد قليلا عن ثلاثة ملايين جنيه لها خلا التوضيحات .



يقولون إن الثلاثين مساكين ولا يحدون ما يقتاتون به فإذا كان هذا حافض تركهم يزعموا ويزيدوا في غلة أراضيهم حتى يحدوا ما يأكلون .

جاءه في عدد جريدة الأحرار الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ على لسان كاتب يحدت عن السيد فان زبند الخبير المالي البلجيكي الذي زار مصر من مدة - عبارة في هذا القيد قال فيها "عوضا بذكر عن آراء هذا المالي الكبير أنه لا يوافق القائلين على أن المحاصلات المالية زادت عن حاجات الانسانية ... وكل ما يمكن أن يقال به وجود الأزمة الآن هو عدم وجود التبادل فظل المحاصلات عند ضعف التبادل أو عدمه قليلة في جهة وكثيرة في جهة أخرى " .

وما يزيد هذا وضوحا ويؤكد من الوجهة العملية خطية محافظ البنك الأول في مارس سنة ١٩٣٢ جاء فيها .

" إذا نظرت إلى ما دلت عليه الإحصائيات الخاصة بقطار مصر الخارجية والبنية العامة فإن محشوا تضائل أرقام تلك الإحصائيات في خلال السنة الماضية والسنتين الماضيتين وذلك نظر للهبوط الحاصل الذي احتذى الأثمان قد جعلت قيمة الصادرات في العام الماضي ٣١ أغسطس الماضي وعلى الخصوص بسبب هبوط أسعار القطن الذي يثل ثلاثة أرباعها ٢٥ ٪ / بالنسبة إلى العام الذي سبقه . ولكن مما يدعو إلى الاعتباط أن هذا التزلزل في القيمة لم يصعبه هبوط في المقادير التي صدرت . بل إن صادرات القطن كانت على العكس أكبر منها في السنة السابقة ( يزيد على المليونين من القطن ) " .

يؤخذ من هذا أنه مع اشتداد الأزمة ومع اكتظاظ العالم بالمحاصلات فإن مصر استطاعت أن تصدر في العام الماضي مليون قطار من القطن أكثر مما صدره في العام الذي قبله .

هذا مما يجعل الأدلة التي بي عليها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك رأيها فيما يخص بالمحاصلات غير وجهية .

على أنه يجب أن لا ينسب من البن أن هذه المحاصلات لن تزيد بين عشية وضحاها . لأننا لن نبدا بالاستغناء التامة من الخزان إلا بعد مضي عشر سنين وتتكون استفادتنا منه تدريجيا ابتداء من السنة الخامسة . إذن فلن يكون هناك إفراخ للأسواق بالمحاصلات لأننا ستمشي مع الطبيعة سنة فسنة . وقد ذكرني هذا باقرضه الخاص بسن السنوات . صحيح يمكن أن يقلل إن اشتراط السنوات حتى ينصرف أهل السودان عن بلادهم مدقولة . ولكن المسألة في الواقع تقديره يمكن أن نصير ما هو عليه تدريجيا أصحاب الشأن هناك قضية ولكن الواقع أن ست السنوات أصبحت جزءا من الاختلاف على التوزيع بحيث لا يمكن المعلن منه فخص في الحقيقة أمام عشر سنين على كل حال . وهذه الشر السنين جاءت في نظري مصادفة حسنة لأنه لا يبقى أن أعمال الصرف التي سيجعل منها حضرة الشيخ المحترم للفر لا يمكن أن تم كلها إلا في أثناء هذه الفترة ولا خير في ذلك لأنه ليس من المعقول أن نقي الخزان في الغد ونبقى مكتوي الأيدي عشر سنين إلى أن تم للمشروعات التي يجب أن تم لتستفيد من ماله . ولكن المعقول أن نصير في الأمرين معا . وهذا هو الذي سيكون .

إذا أضفنا هذه العناصر إلى العناصر الأولى أمكننا أن نعرف تماما الفارق بين الحالتين . سنة ١٩٣١ كانت سنة أزمة حادة لم نشعر بها لأن الأحوال تحسنت تحسنا سريعا ولكنها الآن تشر الأزمات لاستمرار أثرها . فخص في الواقع من الوجهة المالية أحسن مركزا من سنة ١٩٢١ إذا أخذت منفردة وحدها .

فارتكان المعارضة على سوء الحالة المالية ارتكان في غير محله . وما دامت الوزارة المسؤولة تقرر أن في استطاعتها - دون أن تمس المال للاحتياط - أن تتقدم بالمبالغ اللازمة لإنشاء هذا المشروع لكي تظن أن من الحكمة أن تعمل على تنقيده .

انتقل بعد ذلك إلى مسألة أخرى خاصة بالمحاصلات فقد أورد حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك أرقاما - قلا من تقرير مالي محمد شفيق باشا - كانت محل الشبهة لدى حضراتكم وقد كان يلوح في وجود البعض منكم أنه كان لها أثر في تفكيره . يقول حضرته إنه بعد أن تم خزان أسوان مرة الأولى وصلت البلاد بسبب هذه التلية في مليار أكر من الأبار المكعبة من الماء ظلتا عشر سنوات إلى الآن ولم تزد المحاصلات . وبما بأرقام قارن بعضها ببعض - ولي علينا أيضا ملاحظة - وملاحظة فنية - إذا أراد حضرة الشيخ المحترم أن يكون استنتاجه صحيحا من هذه المقارنات فلا يمكن أن يكتفي بمقارنة سنة بسنة أخرى وإنما يجب أن يؤخذ المتوسط . فهل قارن مالي محمد شفيق باشا أو حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك متوسط مقدار محاصلات البلاد في العشر السنوات السابقة في سنة ١٩١٢ بمتوسط مقدارها في العشر السنين التالية ؟ - أظن لو أنهما فصلا ذلك لكنت النتيجة مغارة للنتيجة التي وصل إليها حضرة الشيخ المحترم - على أي أريد أن أحاكم في طريق تليله . لو قارنت بين مقدار محصول القمح في سنتين من السنين التي أشار إليها وهما سنة ١٩١٠ و ١٩٣٣ مثلا لظهرت لحضراتكم نتيجة المقارنة إذ أن في سنة ١٩١٠ قيل أن ميل الخزان - كان محصول القمح ٨٨٦٠٠ طن من القمح في سنة ١٩٣٣ بلغ ١٠٠٠٠٠٠ طن بزيادة مشرين في المائة من مقدارها في سنة ١٩١٠

فإذا اعتبرنا تليله قائما فيكون تليلي أيضا من مقارنة هاتين السنتين متسايا لأن ما خزان أسوان قد أحدث زيادة قدرها عشرون في المائة من المحاصلات .

ليست هذه طريقة للتدليل والافتحاح .

ولي ملاحظة أخرى خاصة بالمحاصلات - يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك .

" افروضا جدلا أنه لأجيب من الوجهة الفنية على بناء الخزان فلم تطالبون بماء أبريقون أن تغيروا أرضا مواتا وأن ترموا في غلة الأرض وبهذا تكون النتيجة ظاهري والمال الآن مكتظ بالمحاصلات وليس من يدرى ماذا يصح بها ؟ " وهذا أيضا غير صحيح - لأن المحاصلات مكتظة في جهة ولا توجد في جهة أخرى واليبس في التوزيع فإذا كان ثلاثة اعتبار كونها بلدا زراعية يمكنها أن تستهلك كل ما تنتج من المحاصلات .

فقال شفيق باشا يظلم لو أسند إليه أنه كان يسارض المشروع فعليه كان قد اشترط لذلك شروطا وقد وفى بها . إذن فهو مع المشروع .

بنى بعد ذلك مسعدة خيآن عزم باشا وزير أشغال سابق وهو لم يكن ضد هذا المشروع بل هو ضد المشروع الذى يسمونه بالخزان المائى وهذا هو المستفاد من مذكرة سنة ١٩٢٨ ولكن ما أشق السياسة أنها تستدل أيضا فى الفن وتجبر على عقوبة هذا الرجل !

تقول الوزارة إنها تريد أن تنشى الخزان الواسع وعلى الرغم من هذا فمساعدة خيآن عزم باشا يقول إن الحكومة تقصد فى الواقع إنشاء الخزان المائى ولذلك فهو ضد المشروع وما كان قوله هذا إلا لأن السياسة تريد ذلك .

بناء على هذا كله أرجو من حضراتكم أن توافقوا على المشروع .  
( تصفيق ) .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - حضرات الشيوخ المحترمين - إن أمامنا مشروعا من أم المشروعات التى لا يمكن أن يصادفنا مثله فى مدد طويلة . فالواجب ألا ننظر هذا المشروع بهذه السرعة التى ننظره بها .

**الرئيس** - لا سرعة مطلقا فى نظر المشروع . فلننظره فى يوم أو اثنين أو ثلاثة أيام .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - أذا أنكم على السرعة بوجه عام .  
( ضجة ) .

**الرئيس** - لا يصح أن تسب للجلسة أمرا غير واقع . تكلم ما تشاء .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - إذا كنت سأقاطع . فاق لا أنكم وإذا أضيق الرأى الكلمة فلا يجوز أن أقطع . ولا يصح لما أن تقاطعنى إلا إذا خرجت من الموضوع .

أنا أقول إن مثل هذا المشروع المهم يجب أن يجتهد بترت وإمهال . لا بهذه السرعة .

بالأمس أردت أن أطلب تأجيل نظر هذا المشروع إلى يوم الاثنين القادم . فأشارتلى بعض حضرات إخوانى بعدم التجهيز بهذا الطلب . لأنه لا يجب (١) . وبناء على ذلك رخصت لهذه المشورة .

مشروع خزان جبل الأرياء مهما كان فيه من الفائدة . فإن المشروع فيه الآن لا يتفق مع حالتنا المرونة فحضراتكم جميعا . الحالة المالية سيئة تزحف تحتها البلاد وأهاليها . والدينون تنقل كاهلهم . والظواهر أنها لا تتفق شيئا من الأملاك المرونة مهما وولت حالتها .

لا أريد أن أمرض للمشروع من حيث الفن . وإنما أريد أن أنكم فيه من حيث النفعة للأمة بأجمعها . فأمامنا مشروع خزان جبل الأرياء وأمامنا أيضا إصلاحات مطلوبة للأرضى المستنقمة . فالواجب على المجلس أن ينظر فى أى الأمرين أفضل بالعمل .

أنا أعتقد أنه وزارة المالية ستدبر من المال نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات لكن تقوم بجميع الأعمال بالتدريج حتى تنقضى بعد ثلاث سنوات إلى ما كان يجب أن تنقضى منه بعد عشر سنوات .

عند ما أشار حضرة صاحب البذلة رئيس مجلس الوزراء إلى المال الاحتياطى تسأل حضرة الشيخ المحترم حسن مبرى بك عن ذلك المال وذكر أنه قد تكدر لأنه لما يعمل به عمل الآن . ذلك حسن . نحن الآن نريد أن نعمل لما هو إذن الإعراض ؟

الواقع أننا نأمن كثيرا وكانت الحرب العالمية الكبرى وما جاء على أثرها سببا فى تأخير كل هذه المشروعات العظيمة .

أما أن الماء يكفى أو لا يكفى ولأى شيء يكفى وهل يمرض الترع أو لا يمرض ويأى مقدار يمر كل هذا سيئته حضرة الشيخ المحترم المقرر فى بيانه وهو ذلك المهندس القدير .

أريد أن أستمع بارتق بأن أقول إن السياسة هى التى أترى . على أن أقدر وجدنا فى هذا المجلس وكان من حظ هذا المجلس حقا أن يكون من بين أعضائه نخبة المهندسين المصريين وقد رأيت حضراتكم أن كلا منهم أقر المشروع فالأمر ما صوتنا مع المشروع وافقنا عليه مطمئنين .

فائق ذكر مسألة يميز أن بعض تفصيلاتها لا يريد أن يطلع بها فبرى . أعتقد أن كل مهندس عزم مصرى كان أو أجنبيا وافق على هذا المشروع .

فوليكوتس مقترحه ولم يبدل منه لمصلحة مصرية وإنما لمصلحة السودان ومصلحة السودان التى زعمها يكفى فيها أننا قد قرأنا أنموذجه تمويضا صحيحا - وما دام السودان راضيا فلا محل للاعتراض .

ومعنى إسماعيل سرى باشا مقترح وموافق على المشروع .

المستمر مدوخ ما كوثال مقترح لمشروع أيضا وحضرات أصحاب السعادة حسين وأصف باشا وعبد الحميد سليمان باشا وأبراهيم فهمى كرم باشا وكذلك المستر دنبرى . والمستر دنبرى هذا ضمن تقريره عبارة صغيرة من الرزم من أن حضرة الشيخ المحترم حسن مبرى بك قل عنه مخالفة عدة - فقد نسى أن ينقل تلك العبارة الصغيرة التى قد تكون لما قيمتها فقد قال فى الضميمة الثانية من تقريره "أما فيما يخص زيادة المياه الصيفية فقد أمرت من رأى أن لا مندوحة من مواصلة العمل لاتمام خزان جبل الأرياء إذا أريد الحصول فى أى وقت مناسب على المياه الصيفية التى يقتصر إليها القطر أيضا اعتبارا " .

هذا رأى دنبرى وهو محمى فى الموضوع ومطل على محمد شفيق باشا - وهذا تقريره - كان يريد - وهو ما لا يوافق عليه جميع المهندسين من الوجهة الفنية - كان يريد قبل أن يبنى خزان جبل الأرياء أن تشق قنطرة تجمع حادى وها هى قد تم إنشاؤها . كان يريد كذلك توسيع بعض الترع ووضع طلبات على بعض الحياض وقد تم ذلك . ولم يبق فى برنامجنا إلا التقوية والإصلاح انخاص بقنطرة إسنا وأسيوط والهدا ، وأظن أن وزارة الأشغال قد أدرجت جزءا من المال اللازم لذلك فى مشروع ميزانية هذا العام .

(١) أجل هذه الكلمة (لأنه لا يجب) وصححت كاورد فى صلب المحضر بناء على قرار المجلس (راجع محضر جليلة ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢) .

يصح أن يقتطع إلى الأهالي . وما دام البرلمان الذي يحقق تمثيل البلاد يرضى بهذا المشروع . فإنه يكون بذلك معبرا عن رأى الأهالي .

( تصنيق ) .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - أعرف أن البرلمان مكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ . فإننا كان حضرة صاحب الدولة يقصد أن مجلس النواب هو صاحب الكلمة في المشروعات فليس هناك معنى لأن تعرض على مجلس الشيوخ .

( خيبة شديدة ) .

**المترجم** - ليكن حضرة الشيخ المحترم في الموضوع . وسأعطيك عشر دقائق أخرى على الأكثر ثم كلامك .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - للمشروعات المفيدة للأمة لدى وزارة الأشغال كثيرة جدا . فإذا أرادت أتب تسعمل المبالغ التي تترد تخصيصها لخزان جبل الأولياء فيما يغيد الأمة لكان ذلك أفضل بكثير للأمة من جبل الأولياء .

( خيبة ) .

**مفكرة الشيخ المحترم فقيهي فهمي باشا** - ليضرب لنا حضرة الشيخ المحترم مثلا من الأعمال المفيدة للأمة أكثر من خزان جبل الأولياء .

**مفكرة الشيخ المحترم مصطفى النمر بك** - لدينا خزان أسوان حاصل فيه تملية . وستضاف لنا المياه . لحين تنفع بهذه المياه ونرى بعد ذلك أن هناك لزوما لمياه أخرى فلا بأس من إنشاء خزان جبل الأولياء . ولكن الآن ...

( خيبة ) .

**مفكرة الشيخ المحترم مصطفى النمر بك** - نريد أن نسمع شيئا جديدا في الموضوع لأن حضرة الشيخ المحترم حين صبري بك سبق أن قال كل هذا وأكثر منه .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - أنا منظم لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك وكل ما نطلبه الآن ... ..

**مفكرة الشيخ المحترم مصطفى النمر بك** - ما هذا ؟ تكلم ...

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - ليطلع قليلا حضرة شيخ العرب . كل ما نطلبه الآن أن نحرر حضراتنا راضين للمشروع .

( خيبة يصيحها تصنيق ) .

أشير على الحكومة بعمل خزان جبل الأولياء . أو يشير عليها بأن تبدأ بعمل الإصلاحات المطلوبة للأراضي المستمرة .

ورأى أن هذه الإصلاحات أروح بكثير من الخزان لأن عدم تنفيذ هذه الإصلاحات أوجد تنافسا حقيقيا بالأراضي الزراعية مهما اختلفت التقديرات فيه .

على أن التفارق في مقادير واردات بين سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ وبين سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ يدل - على أي حال - على أن حالتنا الآن أسوأ بكثير جدا من الحال في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ . وذلك مما لا جدال فيه .

ففي سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ كان نحن قطار القطر يراوح بين خمسة عشر جنينا وبين ثمانية عشر جنينا . أما في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ فخمسة مائة وستون قرشا . فالفارق عظيم جدا بين الحالين . ونظائر من حالة البلد المالية الآن - مهما كان لديه من الاحتمال - من أسوأ الأحوال .

قال حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك إن الوارد في سنة ١٩٢١ وفي سنة ١٩٣١ بينهما فارق كبير . وقال إن ما استورد في سنة ١٩٢١ أزيد بكثير من ما استورد في السنة الأخيرة . وبمثل هذا على أن حالة البلد المالية الآن أحسن بكثير مما كانت من قبل .

ولكن المسألة هل عكس ما أراه<sup>(١)</sup> . فإن واردات في سنة ١٩٢١ كانت كثيرة لأن الحالة المالية وقتئذ كانت تسمح بأن تستهلك البلاد كل ما ورد عليها في تلك الأيام . أما الحالة في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ فهي ضئيلة شديد بكل أسف . ولذلك لم تأت البلد بضائع من الخارج .

إن الأراضي الزراعية في حاجة شديدة للصارف . والقرع . ولتصميم عظم . فهي في حاجة إلى أموال كثيرة . وهذه الأراضي يجب أن نغضها على أي مشروع جديد .

وهذا الخزان مطلوب عمله لمنفعة الأمة . لمنفعة الشعب والأهالي . وإذا رجعت حضراتكم إلى هؤلاء السكان وجدتهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع . هذه حقيقة . وإذا ما سلمت أي فرد من المشتغلين بالزراعة . قرر لكم أنهم غير راضين عن هذا المشروع .

**مفكرة صاحب الدائرة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - هذا غير صحيح .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - أنا نائب عن مديرية بني سويف . وصمت في كل البلاد ذلك وأخذت رأى الجميع فصرخت أنهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع .

( خيبة ) .

**مفكرة صاحب الدائرة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم أنه قبل أن يتحدث عن البلاد يجب أن يتحدث عن البرلمان . لأن البرلمان هو مندوب بغيروث البلاد . فلا

(١) أصل هذه الكلمة ما أراه وصحت كما ورد في ملف الحضرة على من قرار المجلس (راجع محضر جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢) .

إنه يسمع أقوال الخبراء الفنيين . من هنا وهناك . فيسمع رأى هذا . ورأى ذلك . يسمع رأى المواقف والمخالف . ثم بين بين الرأيين ويصدر حكمه . هذا هو المطلوب من حضراتكم اليوم بعد أن أوتيت بين الرأى الماروض والرأى المواقف .

ولا يكفى من القاضي بأن يصدر حكمه عن اعتقاد يقين . وإنما يطلب منه أن يبين في شيء من التفصيل الأسباب التىبنى عليها حكمه .

لا يكفى بأن يقال لكم إن القاضي سيصدر حكمه عن يقين وترو وكفى . بل يجب أن يشمل الحكم من الأسباب ما يكفى لأن يقنع الكافة . أو ما ورد لسمع على الأقل ذلك الحكم الذى أصدره .

لهذا أريد أن أقول فى كلمة موجزة شيئاً عن بعض نواحي المشروع التى رأت اللجنة . وكان فى شرف الاشتراك فى عضويتها - أن مررت عليها لسماوى الناحية السياسية لمشروع .

قلت إن القاضي يكتب أسباب حكمه لافتتاح الفيربما الفتح به وقد رأيت الممارسة خارج البرلمان تثير حجة كبرى فيما يخص بالنتائج السياسية لحد جبل الأولياء . ورأيها خارج البرلمان أيضاً كما رأيها فى الوقت نفسه داخل البرلمان تثير حجة كبرى بالنسبة لثالة المالية فترأت من واجبي أن أقول كلمة فى الأمرين باختصار تام .

أما المشروع فى ذاته - بصرف النظر عن الوقت الذى يقام فيه - فأعتقد بأنه يجمع عليه أى أنه يجمع على أن مصر تحتاج إلى قدر من الماء - سواء فى الحاضر أو فى المستقبل - يزيد بكثير عما يوفره نهران أسوان بعد التولية الأخيرة .

وأكثر من هذا فإن الجنب يسلمون - بما فيهم المعارضة داخل البرلمان وخارجه - بأن القدر الذى تتطلبه حاجات مصر فى المستقبل القريب أو البعيد يزيد على ثلاثة أمثال ما يتوفر بسبب عملية نهران أسوان الأخيرة وإنشاء نهران جبل الأولياء فإن القدر الذى يتوفر لدينا بعد التولية الثانية لنهران أسوان لا يزد على مليارين والفساد الذى يجزئه نهران جبل الأولياء على ما فهمنا من البيانات التى قدمت إلينا يوازى مليارين فيكون المجموع بعد إنشاء سد جبل الأولياء أربعة مليارات وقد قدرت وزارة الأشغال على تداريها فى أدوار مختلفة أن ما تحتاجه مصر يبلغ حوالى ١٣ مايلاراً أى ثلاثة أمثال ما يتوفر بعد إنشاء سد جبل الأولياء . وبعد أن يكون فى متناول البلد مياه التولية الجديدة . فإذا كان الأمر كذلك فهلا يكون من المصلحة بل من الواجب على كل رجل يفهم النظر أن يمد التلة للمستقبل وأن ينظر أمامه لا أن ينظر تحت موطئ قدميه ؟ فلا يجب أن يمد التلة للسكان الذين يتزايد مدحهم والامساح الزراعى فى المستقبل ؟

لقد كان رائداً فى الماضى التردد والإجماع بعد الإقدام حتى وفق الله حكومتنا الحاضرة إلى أن تتجهبب بالمشروع وتضبط بمسئولية إنشائه أمام جميع الحاضر والأجيال المقبلة . وهذا هو الحال فى جميع الأمثلة بغير المشروعات الكبيرة إلا الزيل القوى القلب البعيد الهمة فهو يقضم جرهيل

مقرة الشيخ القرم هيب دوس بك - حضرات الزلاء المحترمين . يدهنى حفا أن أسمع من حضرة الشيخ المحترم محمد فية بك قوله الذى بدأ به عبارته : من أن هذا المشروع ينظر بشئ من الصلجة - ولا أقول الاستصبال - يدهنى ذلك . لأن البيانات التى هى بين يدي حضراتكم . سواء أكانت فى تقرير اللجنة . أم فى أقوال الممارسة . أم فى بيانات وزارة الأشغال تدل على أن البلاد قد سلقت ربح قرن . أى خمسة وخمسين عاماً . وهى تدرس المشروع . وتقبله على وجهه المختلفة . وفى أزمة مختلفة . وحين حكومات مختلفة متباعدة .

فأنا ماخذمت به الحكومة اليوم بعد هذه الدراسات الطويلة إلى البرلمان . وقد سلقت فى دراسته اللجنة الخاصة فى مجلس النواب ثلاثة أشهر كاملة . وخالفت فى أمره النظم المتبعة فليمت حاضر جلساتها - وهى سرية بنس القانون - ووزعتها على الكافة . وحل حضراتكم لتدروسها قبل أن يصل المشروع إليكم . ثم عرض على حضراتكم . وشكركم له بلفة خاصة أيضاً لدراسته . وقدمت إلى حضراتكم بعد مدة جلسات ما بتقرير واقف . فهل يصح بعد كل هذا أن يقال إن المشروع ينظر بطريق الصلجة وإنه لم يلمس الدراسة الكافية .

لا يجوز أن يقال هذا . لأنه قول لاشبهه لشيء فيه .

ومن علامات الخفت انه بالتوقيع لهذا المشروع أنه عرض على مجلسكم الموقر . وهو يعنى بين أعضائه رجالاً اقبلوا الموضوع بحثاً ودراسة فى سنوات مضت . بحكم علمهم ووطنيتهم . رجالاً هم نخبة رجال الفن فى هذا البلد . ولم يشبهه طائفة فى الفن المنفى . وحل رأسهم حضرة الشيخ القرم اصحاب سرى باشا رئيس اللجنة التى تولت البحث فى المشروع . وتضمن هذه اللجنة أيضاً من كبار رجال الفن حضرة الشيخين المحترمين حسين وأصف باشا . وعبد الحيد سليمان باشا ولاحما تولى شؤون وزارة الأشغال زمناً طويلاً . وكان للمشروع أمام أنظارهما عمل بحث وتحقيق فى أطواره المختلفة . وتضمن اللجنة أيضاً حضرة الشيخ القرم يوسف قضاوى باشا رئيس لجنة المالية وهو مهندس قدير من الشغال . فهو يجمع فى الواقع المعلومات الفنية إلى جانب ما تفره عنه من المعرفة المالية . وهو عضو فى لجنة الأشغال التى تولت دراسة المشروع .

(حضر حضرة صاحب المال عبدالفتاح يحيى باشا وزير الخارجية وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات .)

للمشروع موقف فى دوره الحالى من وجهة دراسته برجال لم كل اتلوية الفنية والمالية فوق الخيرة السياسية .

فأنا ماخذمت اللجنة بالإجماع إلى حضراتكم طلب الموافقة على المشروع . لأنما يصدر بهذا الطلب وفلك القرار من رجال يقدرون مسئوليتهم وأعمالهم . ويرجون ما يقولون .

إن ماؤوية المجلس - يا حضرات الزلاء - هى ماؤوية القاضي . لنحنا نعرض عليه مسألة فنية لا يربى من تنها كثيراً - فما الذى يمله ؟

ياحضرات الشيوخ المحترمين: هذه المسألة قد مضت أخلاق مياه النيل التي عقدت سنة ١٩٢٩ ومضى لمر إدارة مصرية مستقلة فبا يخصص جميع المنشآت القائمة على النيل الآن والتي تستشأن في المستقبل، كذلك ضمن لمصر مقداراً معيناً من المياه لا يتجاوز فيه منازع.

مشروع تخزين جبل الأولياء سيكون حلقة من سلسلة تلك المنشآت التي يشملها اتفاق سنة ١٩٢٩. فإذا قيل إن مثل هذه الاتفاقات لا ضمان لتفيدها فهذا القول لا يستحق ولا يصح الانتفاذ إليه لأن الاتفاق السياسي الذي نؤس إليه وتؤس إليه المعارضة بجميع أحزابها لضمان استقلال مصر - وهو ما يسعى بالمهادنة - سيكون بنفس الطريقة التي أثبتت لثغرات اتفاقية النيل. فن التنازل أن قول إن الاتفاق السياسي سبقي عتيراً وطنياً لتفيده. أما اتفاق النيل فلا يكون كذلك.

بله مل ذلك أرجو الموافقة على المشروع.

( تصفيق ) .

أقرر - تحكم المبلدون للمشروع فرداً على كثير مما أثارته المعارضة وإذنا ساقصر كلامي على القطع التي لم يردوا عليها .

يجب على الاس تكلم محل المعارضة من مسألة تأييد سد جبل الأولياء وتخزين مكار على المناسيب في مصر وتأثير وصول الفيضان إلى القناطر انظرية مفتضا مبادرته من تدار براسة تشير إلى هذه المسائل .

إني أتمك من مسألة تأييد سد جبل الأولياء ومكار على مناسيب النيل في مصر فأقول إنه منذ إنشاء قناطر تل حمادى وحفر تفرع القاروقية والقوادبة نفق الاحوايد وتمداد الحياض المنزلة لرى الصبغى لم يبق هناك أى تأثير على الحياض من انخفاض المياه الناشئ من تخزين جبل الأولياء ومكار.

لا أريد أن أدخل في تفاصيل تأثير هذين الخزانين فأصبح بعض الأرقام التي قلت بالأمر .

لقد قيل إن من شأن إنشاء خزاني سنار وجبل الأولياء انخفاض منسوب الفيضان في مصر من ٢٠ سنتيمتراً إلى ١٢٠ سنتيمتراً وهذه الأرقام خاصة بسنة معينة هي سنة ١٩١٣ وخاصة بسد جبل الأولياء العالي ولست أمانه الآن بل أمام الخزان الواسع وسواء كان انقاص المنسوب من ٢٠ سنتيمتراً إلى ١٢٠ سنتيمتراً أو ١٥٠ سنتيمتراً أو مرتين فلا قيمة له بعد إقامة قناطر جمع حمادى التي ستغرق المياه إلى ثلاثة أودية أمان .

أما مسألة أخير طلائع الفيضان في الوصول إلى القناطر انظرية بمضة عشريناً كما قد قدر قلا من تقرير تل بالأس فأقول إن هذا التأخير لا يمكن أن يشأ من تخزين جبل الأولياء الواسع ولكن سببه - كما جاء في تقرير كتب سنة ١٩٢١ قبل اتفاق النيل الذي حصل في سنة ١٩٢٩ - أخذ المياه في مشروع البحيرة قبل أن تصل طلائع الفيضان للقناطر - أما وقد ظهر أن لا تأخذ البحيرة مياهها بأي شكل من الأشكال إلا بعد أن تصل طلائع الفيضان بالتسلل إلى القناطر انظرية بفائق نهائي صدر فعلا ولا تتهد فيه - فقد أصبح إذن لا عمل للكلام مطلقاً على تأثير أخذ المياه بالسودان على ضعف قوة القناطر انظرية .

مل تحمل المسؤولية أمام الجبل الحاضر والأجيال المقبلة فإذا ما أم عمل - تصمد إليه أبناء هذه شاكين له ما قدم لم من خير وما تحمل من مظالم لا أساس لها .

ارتكبت المعارضة خارج المجلس إلى أقوال السيول ويكوكس ويبدى الخطاب الذي رفضه إلى حضرة صاحب السادة وزير الأشغال في أبريل سنة ١٩٣٢ بعد ما قدمت الحكومة بالمشروع إلى مجلس النواب . وقد جاء بالصفحة الثامنة من هذا الخطاب المحرر باللغة الإنجليزية . ما يأتي " يضر السيول ويكوكس أنه أول من فكر في المشروع والتي يحاضر به بشأنه بالجمعية البرغرافية . الأولى منها في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ والثانية في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٨ " ثم يقول بعد ذلك في نفس الصفحة إنه زار مواقع النيل الأزرق والنيل الأبيض واستقر حينئذ للمشروع موافقاً عليه . فإذا يكون موقفنا اليوم أو موقف السيول ويكوكس لو أن الحكومة التي كانت قاعة وتحتضن قدت رأي و بنت الخزان في سنة ١٩١١ أو سنة ١٩١٢ فأصبح حقيقة والعتلان ؟

يقول أيضا السيول ويكوكس في الصفحة نفسها إنه زار السودان سنة ١٩١٧ و ١٩١٨ وشاهد الشايع التي أصابت منطقة النيل الأبيض من أثر الفيضان وسالة العوض الشديدة الضارة فصل من للمشروع وغيره . وهذه هي الأسباب التي أدلى بها السيول ويكوكس في خطاب رسمي رفضه إلى سادق وزير الأشغال وهو يسمي هذا المشروع بالمشروع الجهني بالنسبة للسودان نظراً للحالة الصحية فيه لا أكثر ولا أقل ليس من الفصل حقا أن تنهت المعارضة من خطاب السيول ويكوكس بعض عبارات تقول جازاً بأنها وصف هذا المشروع بأنه جهني بينما هو يمارض المشروع بشدة لمحافظة إنسانية بمضة ؟

تقول المعارضة هذا في حين أنه ظهر من كتابه أنه يمارض المشروع دفاعاً من مصالح السودان لأنه يزعم أنه يفرق المنطقة الصالحة لزراعة القطن للمصري فيجمع سكان السودان من مزاحمتهم لقطن مصر .

إذن فالسيول ويكوكس لا يمارض المشروع لأسباب سياسية. أودالية إنما أقام نفسه مدافعاً يشكم بماطفته لا بضمه المنتمية .

معنا المعارضة اليوم تتكلم من الحالة المالية فقالت إن الحالة في مصر سيئة شعباً وحكومة فلا يصح إقامة المشروع في هذه الظروف .

أما شياً فلا علاقة للمشروع بفارد الشعب لأن حضرة صاحب الدولة وزير المالية صرح عدة مرات أنها كانت في إحدى جلسات لجنة خزان جبل الأولياء بأنه لا تعرض ضريبة جديدة على الأفراد بسبب هذا المشروع خصوصاً أن الإحتياطي موجود . فلماذا المالية إذن لا عمل البحث فيها .

بقيت كلمتي من الاعتراض الذي يقيمه المعارضة خارج المجلس من النتائج السياسية .

قالوا باستحالة الضغط على مصر إستعمال السد كأداة سياسية في ظروف معينة .

سمعت حضرة ممثل المعارضة يقول الليلة في هذا الشأن أيضا كيف أتوت بماء جديد من تزان أسوان المثل ومن سد جبل الأولياء والحال أن القناطر انظرية ضيقة لا تحتمل شدة هذا الضغط .

لا أريد أن أريد على ذلك لأن مسألة القناطر تمت البحت واستعمل لها قوة قريبا ، أفرض جدلا أنها لن تقوى وستبقى بمآلاتها الزلته تأتي أحمش حضراتكم كهتدس يقر - في حضرة شيوخ المهتمين - أن زيادة المياه من التضزين في جبل الأولياء أوف تزان أسوان أو فيهما مجتمعين ، تلك المياه التي مترد إلى مصر في فصل التعاريف لن تزيد الضغط على القناطر انظرية ستمتعا واحدا ولن تؤثر عليها بأي حال من الأحوال .

(تصفيق) .

أنتقل الآن إلى مسألة أخرى تكلمت عنها المعارضة أس كلاما طويلا وهي مسألة الصرف وحاجة البلد إليها وتأثيرها فيها وما إلى ذلك من اعتراضات اقتبست للتليل عليها اقتباسات عديدة من تقرير المستر ديوي .

ولكن يلوح لي أن المعارضة قد فلتنا أن المستر ديوي كتب تقريره هذا كنتيجة لمباحث قام بها في سنة ١٩٣٣ والحال الآن في مصر فيا يخص بالصرف تغير تغيرا كبيرا عما كان عليه في ذلك الوقت .

فقد كانت مأمورية المستر ديوي التي كتفه بها مجلس الوزراء في سنة ١٩٣١ وأساسه النظامي جدا تشمل الري والصرف في الحال والمستقبل القريب والبيسد وتشمل أمر تنظيم وزارة الأشغال وترتيب ملاقاتها بوزارات الزراعة والمالية وبالجملة بحث طويل مستفيض .

ولكي يصل المستر ديوي لتأجيل قريه بقلد ما يمكن من الصواب في هذا البحث الكبير شكلت له الحكومة لجنة من موظفي الوزارات المختلفة ومن رجال الزراعة والمال لمعاونته وقد كان لي الشرف أن كنت أحد أعضاء هذه اللجنة .

انتقلنا من أعلى السودان إلى أقاصي الوجه البحري واجتمعنا مرارا وتناقشنا كثيرا وكلفنا المستر ديوي بأخذ مذكرات بكل ما يستقر عليه رأى اللجنة .

ثم وضع بعد ذلك تقريرا مطولا هو في الحقيقة كتاب عظيم عن سياسة الري والصرف وما يجب اتباعه في المستقبل وخصص فيه بابا للصرف وآخر للري ولما تكلم من الصرف تكلم من الصوميات والمسائل الكبرى . تكلم في ضرورة إقامة طلبات في الوجه البحري وأين تكون هذه الطلبات ، وانتقل جنبه إلى المسائل الصغيرة حتى أتانا سمعتا حضرة ممثل المعارضة ينقل عنه ملاحظة في تحسين الصرف للواطي وما لواطي إلا أذنة مدحوقة في مديريتي بن سويف والمنيا .

كتب من الصرف فصلا طويلا فالتفت منته حضرة ممثل المعارضة اقتباسات عديدة تلاها على حضراتكم أس تركت في نفسي أثرًا كان المسألة مسألة صرف وصرف فقط .

ولأدري لماذا - وتقرير المستر ديوي في يده - سر على الأبواب الأخرى صروا سطحا فلم ينقل شيئا من تزان جبل الأولياء فينا قد أقره له المستر

ديوي بابا خاصا في تقريره ولم يكتب بذلك بل ربما لا نجد بابا ولا جيزا من باب في أعمال الصرف إلا براءه بين سطوره ذكر لخزان جبل الأولياء .

قلت إن المستر ديوي وصف ما وصف من حال الصرف وضرورة إصلاحه على ما شاهده في سنة ١٩٣٣ ولكن من تلك السنة الآن أي من التسع السنوات التي تلت تحرير تقرير المستر ديوي قامت وزارة الأشغال بأعمال تحسين الصرف فالت بكتير كل ما أوصى به المستر ديوي وما تصوره في ذلك الوقت لجنة ديوي .

لقد وصلني اليوم مذكرة من وزارة الأشغال تبضع منها أنه في التسع السنوات الماضية انفتحت الوزارة على تعميق المصارف ومدها وإنشاء فروع لها ثلاثة ملايين من الجنيهات وبذلك استطاعت تحسين الصرف في مساحة من الأراضي تبلغ مليون وربع مليون من الأفدنة .

أشار المستر ديوي - وكان ذلك معروفا من قبل - إلى ضرورة إقامة طلبات على مصاب المصارف الرئيسية لخفض مناسيب المياه فيها في مناطق الوجه البحري . والمستر ديوي وبطل يريد دائما السير بالأمانة والإحياط فأشار بإقامة طلبية في كل ستة أو سبعة وتطولوا أخرى إلى أن تم إقامة الطلبات الخاصة بالصرف في الوجه البحري ولكن وزارة الأشغال رأيت أن المصارف تحتاج إلى إقامة سبع عشرة طلبية فأذا ما أقامت طلبية على مصب كل مصرف في كل ثلاث سنوات لاستغرق العمل على إحدى وعشرين سنة وليت تكاليف في عمل كل طلبية على حدة مبلغا ضخما .

ماذا حملت وزارة الأشغال ؟

لقد رأيت أن الصرف لازم وأن إقامة الطلبات واجبة فالتفت على إقامتها دفعة واحدة فما قدر لنامته في إحدى وعشرين سنة قامت به وزارة الأشغال في بضع السنوات الأخيرة وأوشكت ست عشرة طلبية من السبع عشرة على التمام . ولا يزال شهر أغسطس أو سبتمبر من هذا العام إلا وتكون هذه الطلبات دائرة فتتخفف بإدارتها مستوى المياه في المصارف الرئيسية متزين أو أكثر .

إني وقد كنت أحد أعضاء لجنة ديوي أقرر أننا لو وجدنا في سنة ١٩٣١ أن حالة الصرف في مصر هي كما هي الآن لآل أفدنا في تقريرنا لموضوع الصرف فصلا ولما كتبنا عنه شيئا .

كما تقدم يتبين لحضراتكم أن وزارة الأشغال بدون صرفت ثلاثة ملايين من الجنيهات على تحسين حالة الصرف مستمرة في سياستها في إصلاح المصارف حتى تصل بها إلى الدرجة المطلوبة وبين أيديكم ميزانية وزارة الأشغال للسنة القادمة يجهزون في البند التاسع عشر مبلغ ٧٢٠.٠٠٠ جنيه للسير في إصلاح المصارف فلا يصح بعد هذا أن يقال إنها متأخرة في الإصلاح وأن حالة المياه كثيرة وغير لازمة لي التي يستتبع مما ذكرت أن حالة الصرف تهلست تقدما بجزئيا من حالة تدبير المياه في مدة الصيف .

أظن أنه لنادي إلى أن أشير أيضا إلى أن إصلاح الصرف وحده لا يصلح الأرض لأن الأرض التي تشمل إليها مصارف منخفضة لصرف الزائد من

الأشغال أن هذا يرجع إلى تعديل المشروع حيث يقام الآن على أساس إمكان خطة الخزان في المستقبل وهو أمر لم يراع عند التقدير في سنة ١٩٢٦ وفوق هذا فإنه أدخل تعديل على المشروع من مقتضا زيادة عيون القنطرة.

أمام هذين التعديلين في الرسم يقترح المهندس الاستشاري ووزارة الأشغال أن العمل سيكلف ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه على وجه التقريب .

**فقرة الشيخ المحرم صري ملك -** في سنة ١٩٢٩ رفعت مذكرة من وزارة الأشغال إلى مجلس الوزراء فسُدرت فيها تكاليف المشروع ببلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

**القرار -** مذكرة وزارة الأشغال في سنة ١٩٢٩ هي مذكرة سنة ١٩٢٦ ولما ذكرت أن التكاليف قدرت بثلاثة ملايين من الجنيهات لم أدخل فيها قيمة التوضيحات التي قلّدت ببلغ خمسمائة ألف جنيه . كذلك ذكرت أن التكاليف قدرت في هذا العام ببلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه بخلاف التوضيحات المقدرة ببلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

استُقل الآن إلى مسألة التوضيحات . لقد اقتبس حضرة ممثل المعارضة من كتاب ضبط النيل في سنة ١٩٢٠ ما يدل على أن أرب السير مردوخ ما كوثالده كان يرى أن مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه هو كل ما هو لازم للتوضيحات . وأنه كان يقدّر على أساس إنشاء الخزان العالي طبعاً . واستبرحت كيف يأتي الآن في سنة ١٩٣٢ ونحن نبحث في إنشاء الخزان الواسع ونقبل الحكومة أن يكون مبلغ التوضيحات ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

لو أن حضرة ممثل المعارضة ألقي نظرة على الفقرة السابقة للفقرة التي اقتبسها لوجد أن التوضيحات لم يكن مقدراً في سنة ١٩٢٠ ببلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فقط بل كان هناك توضيحات أخرى معه وبجانبه .

لقد تسائل حضرة البلية عن السبب الذي دعا اللجنة - عند ما هرضت لمسألة التوضيحات المقدّر ببلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه - أن تسأل الوزارة : هل هذا هو كل التوضيحات أو أن هناك توضيحات أخرى ؟

لقد سألت اللجنة عن ذلك لأنها كانت تعلم بأمر التوضيحات من قبل ولأنها كانت قرأت الفقرة التي سألتها عن حضراتكم والتي يمكنكم أن تبنوا منها أن التوضيحات كان يشمل رى أراض في السودان من خزان جبل الأولياء .

يقول السيد مردوخ ما كوثالده في كتاب ضبط النيل في الصفحة التي ذكرها حضرة ممثل المعارضة (لأن الفقرة التي اقتبسها على الفقرة التي سألتها على حضراتكم) .

وقد كان السيد ما كوثالده يتكلم عن الأراضي الزراعية في منطقة النيل الأبيض وولد في ذكر مقدارها إجابة على أحد الأسئلة التي تقدم بها حضرة ممثل المعارضة .

يقول السيد ما كوثالده :

"وقد كان أقصى المساحة المزروعة ١٠٧,٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٧" (يرصد المساحة المزروعة والمحروقة للقرق) .

المياه عنابة في الوقت نفسه إلى أن يوجد لها المساء الذي يستعمل لاصلاحها ووزارة الأشغال تحسن صنفاً في العمل على زيادة الخزون من المياه لتمكين من أن توفر للأراضي التي يتم اصلاح صرفها المياه التي تكن من استهلاكها .

تكلم حضرة ممثل المعارضة عن تكاليف المشروع ولفيت نظراً في مذكرة وفي بيانه إلى أن المشروع ابتداءً في سنة ١٩١٢ أو ١٩١٣ بتقدير لتكاليف بليون جنيه واقتبس من مذكرة على عهد شفيق باشا أن هذه التكاليف زادت في سنة ١٩١٧ إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم زادها المستشار مكوثالده مرة أخرى في سنة ١٩٢٢ إلى ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه وهذا بخلاف التوضيحات كما اقتبس حضرة من بين أقوال المسترديوي ملاحظات له يفهم منها أن المسترديوي استكثر مبلغ المليونين من الجنيهات وكسودها إلى أكثر ما قاله في هذا الموضوع .

ولكن الواقع أن الرغ الذي كان أمام المسترديوي والذي هاله أمره ودعا له كتابة ما كتب لم يكن ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه كما ظن حضرة ممثل المعارضة بل هو مبلغ ستة ملايين من الجنيهات والمطلع على صفحتي ٣ و ٢ من تقرير المسترديوي يرى فيه العبارة الآتية :

"وليس في وسعي أن أقدر النفقات التقريبية لإنشاء خزان جبل الأولياء ولكني أبدأ من غطف المقترحات والتوصيات ما يمكن اقتضاه فاعلمت لوضع بتدريج مدخل في خلال الشتاء المقبل .

ومثل في هذا التقدير أن يكون أقل بكثير من آخر تقدير عمل للمشروع الأصل وهو الذي أرى على ستة ملايين من الجنيهات . وإنني لأرجو ألا يتجاوز التقدير المتعطر نصف هذا المبلغ بكثير" .

هذا ما قاله المسترديوي الذي استشهد به للمعارضة والواقع أن الرقم الذي كان أمامه عن تكاليف المشروع هو ستة ملايين من الجنيهات وقد قال كما سمعتم من العبارة التي نقلتها عن حضراتكم الآن أنه إذا قلل المشروع واستعملت الحكمة وروعي الاقتصاد قد لا يكلف أكثر من نصف هذا المبلغ .

**فقرة الشيخ المحرم صري فحسي باشا -** هل تمثل التوضيحات في هذا ؟

**القرار -** هذا المبلغ لا يشمل التوضيحات . فمن إذن أمام هذين السيد مكوثالده التي بدأت بليون جنيه زادها في سنة ١٩١٧ إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم إلى ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم إلى ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه التي استكثرها المسترديوي والتي قال إن نصفها أو أكثر منه قليل يكفي لعمل المشروع .

ثم قدرت الوزارة العمل في سنة ١٩٢٦ ببلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بخلاف التوضيحات ففى تقديرها الآن زيادة قدرها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

ولما سألتنا وزارة الأشغال عن سبب الزيادة في التقدير الآن لم نقدره هي بنفسها في سنة ١٩٢٦ - خصوصاً ونحن نعلم أن المهندس الاستشاري الذي يمدد بالرسومات والمقاييس هو هو بنفسه لم يفتير أجاب : وزير

وأرجو أن تذكروا أن ديوى يتكلم في سنة ١٩٢٢ فإذا قال لك إن عملاً إذ ذاك عمل مستحيل يكون معنى هذا الآن أننا نتأخرون عن القيام بما هو لازم - في نظر ديوى - عشر سنوات أو تزيد .

قال ديوى في الصفحة الثانية من تقريره " ولقد سميت للوقوف على آراء أصحاب الأراضي والزراعيين والمخاضين الزراعية بالقطر فيما يمتدونه أشد المطالب الزراعية في الوقت الحاضر استعجالاً وأحراراً بأن يعمل على تلبية فوجئت أنها تنحصر بلا نزاع في تدبير إيراد غزير من المياه الصيفية وفي تحسين الصرف " فالصرف الذي كانت حالته سيئة في سنة ١٩٢٢ والذي نحسن من ذلك الوقت إلى الآن تحسيناً كبيراً تكلم عنه ديوى في تقريره بعد الحاجة المزيد من مياه الري .

وقال في الصفحة الثامنة والعشرين :

" مهما كان البرهان الذي يعتمد لاستئجار أراضي مصر فلا مفر من مراجعة الحاجة إلى مزيد من المياه الصيفية كلما طرح الأمر على بساط المناقشة والبحث .

وقال في الصفحة السابعة والعشرين .

" والواقع أن الحاجة إلى مزيد المياه حاجة ماسة وما يرد الآن من التقارير عن النيل الأبيض من حيث انخفاض المناسيب انخفاضاً خارقاً للعادة وقلة التصريفات بدرجة غير مألوفة ليحتمل في مصر تحدياً أن يبعد النظر كونه أخرى وبأسرع ما يستطيع في مسألة تدبير مورد إضافي لإنشاء الصيفية . وظاهر أن أسير الوسائل وأسرعها زيادة إيراد النهر الصيفي هو إنشاء سد جبل الأولياء .

وقال في صفحة ٢٧ أيضاً " ولكن جدير بالملاحظة في الوقت حيه أنه إذا أريد أن تمجبل مصر بسرعة على مقدار إضافي من المياه (الصيفية) وهو ما يحتاج إلى تدبيره في الحال أشد الاحتياج وأمسه فليس هنالك وسيلة جديرة أخرى غير إنشاء سد جبل الأولياء " .

وقال في صفحة ١٤ " إن برنامج الاستعمار العام الذي أوصينا في هذا التقرير باتباعه يبدأ بإنشاء خزان جبل الأولياء بيد أننا ما زلنا نريد ونذكر أن الإيراد الإضافي الذي سوف ينشأ بإنشاء هذا الخزان لا ينظر أن يزيد كثيراً عن القدر اللازم لسد العجز الشديد الحالي في المياه الصيفية وعلى أن لا يفي إلا عن حاجات الأراضي التي ترى رأياً مستديماً وبمطالب المناطق الشمالية المستصلحة بعض الاستصلاح " .

جداً أي السادة هو رأي المستديري وهو الرأي بذاته الذي يصل إليه كل مهتدب يدرس الموضوع دراسة نية جالصة من كل تحيز أو ميل لفكرة خاصة .

ولقد قامت بلتكم بصحت الأمر من جميع وجوهه وتقريرها بين أيديكم يجب بكم أن تقرروا المشروع وتوافقوا عليه .

الكلمة النهائية - الكلمة العليا - هي لحضراتكم أسأل الله أن تكون بما يضمن لمصر زيادة إنتاجها وبسرعة

( تصفيق حاد ) .

" ويرغب منسوب الخزان نحو نصف متر فقط لمدة أسبوع أو اثنين أي من ١٧٨,٥٠٠ إلى نحو ٢٧٩ ثم تخفيضه تصبح المساحة التي تستمر تقبيل للزراعة نحو ١٠٠,٠٠٠ فدان وفي السنين التي يستعمل فيها الخزان كمصرف للفيضان ويرفع المنسوب إلى ٣٨٠ ( ثم يخفض ثانياً حتى يبلغ ٣٧٨,٥٠٠ في ١٥ ديسمبر ) تكون المساحة التي غمرت ثم انكشفت نحو ٤٨٠,٠٠٠ فدان . ومن ذلك يتضح أنه متى أنشئ الخزان لم تكن قائمة السكان منه مقصورة على استراحتهم من الأراضي الصالحة للزراعة سواء من حيث المقدار والجودة بل يصبح أمر الزراعة عندهم غير متوقف على غلات فيضان النيل " .

وبعد هذه الفقرة مباشرة قال إنه يرى أن يكون التمييز الذي يعطى للسودان ٣,٠٠,٠٠٠ جنيه هذا فوق ارتفاع المياه الذي يكنى لرى مائة ألف فدان في مديرية النيل الأبيض في السنين العادية و ٤٨٠,٠٠٠ فدان في السنين المرفعة الفيضان .

تطوّر بعد ذلك أمر التمييز كما أشارت اللجنة إليه في تقريرها وطليت مبلغ أكبر من هذه فلما عرض الأمر على مجالس إسماعيل سرى باشا في سنة ١٩٢٦ وكان وقتئذ وزيراً للاشغال رفض بآناً أن يشمل التمييز اشتراك السودان في المياه لأنه لو سمح للسودان بالاشتراك في المياه في ذلك الوقت ما كان في استطاعته أن يرفد إلى أي مدى يصل هذا الاشتراك في المستقبل .

لقد قال معالي سرى باشا إنه يجب أن يكون التمييز كله مالا - وأما لا أريد أن أذكر أرقاماً لسبب أخذه بنينا ولكني أؤكد أنه في وقت من الأوقات قدر التمييز بأشغال ما اشغلت عليه الوزارة .

لقد قدر السيد ماكدونالد التمييز في سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وبالمياه اللازمة لرى أراض مساحتها من ١,٠٠٠,٠٠٠ إلى ٤٨٠,٠٠٠ فدان وتفاصيل المعادضة لماذا تقبل الوزارة دفع تمييز أكثر من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

أخذه بنينا أنه لا يمكن - مادامه لا تموض السودان ماء - أن تقصر مقدار التمييز على ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه كما قدر في سنة ١٩٢٠

أريد أن أعود بكلمة إلى رأي المستديري الذي سمعنا عنه كثيراً بالأسر إن الذي يجب الاقتباسات التي تليت بحسبة الأسر يظن لأول وهلة أن ديوى أشار في سنة ١٩٢٢ بعدم لزوم إنشاء خزانات جبل الأولياء أو عمل الأقل بتأجيل إنشائه زمناً طويلاً . ذلك كما قدمت لأن كل الاقتباسات التي تليت أخذت من فصل واحد خاص بالصرف .

لو أردت أن أقتبس البلية من الفصل الأخرى ما جاء بها خاصاً بمخازن جبل الأولياء أو خاصاً بضرورة زيادة المياه التخزين لاقتضت أخذت من ما مستمونه بالأسر . ولكني أشرت إلى اقتباس واحد أو اثنين يبين بينهما رأي ديوى في سنة ١٩٢٢ - ( حيناً كان الصرف أسوأ كثيراً مما هو الآن ) - رأي في مسألة ضرورة زيادة المياه أو مديتها . وبضرورة إنشاء أو عدم إنشاء خزان جبل الأولياء .



نحن لا نترك على دولة رئيس الحكومة أنه بذل جهود الجارية للأخذ بيد القلايين وانتظام من هذه الأمانة الطالحة ولكن كل هذه الأدوية والعلاجات التي عمل على تبخيرها من تكن كافية في إنشاء بنك السليف الزراعي إلى تسليف المزارعين الحال اللازم نخلعة أراضهم إلى الأخطاع مع مديري البنوك القنارية وغيرها على تأجيل انقضاء الديون المستحقة - كل هذه علاجات وقتية - وسيأتي وقت تكون فيه هذه الديون مع فوائدها سببا ... ( خفية )

قلت إن كل قرش يصرف في هذا المشروع أو في غيره يجب أن يصرف في مصلحة هذا الفلاح .

وحيث إن حضرة زميل حبيب دوس بك قال إنه يجب أن تكون قضاة فأرى أن أرد نفسي حتى أصبح تأكيذا من دولة رئيس الحكومة بأنه يعمل على إيجاد السبل لانتقال الفلاح من هذه الوحدة انتظاما ساملا وقتيا . إذا سمحت من دولته هذا الوعد . فاني بكل سرور أوافق على المشروع وأنا مستريح الضمير على أنه إن تصدع على دولته أن يعد بذلك الآن فلا أقل من أن يعمل على التخفيف عن كاهل الفلاح المسكين كأن يرفع عنه مثلا ضريبة المظفر أو الرسوم الاضائية الخاصة بمجالس المديرية أو غير ذلك مما يهيئ منه وفي هذه الحالة يسرني أن أبدي رأيي بالمراقبة على المشروع .

( تصفيق )

مقرر الشيوخ المحترم عبد الله مسكيد بك - إنى مقنع تمام الاقتناع بفائدة هذا المشروع الجليل وأنه يجب بمنا تكلينا من جميع نواحيه . ولكن لما قرأت ما كتب فيه . وسمعت المناقشات التي دارت حوله . عنت بمسائلان أريد الاستفهام عنهما من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال أو من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة .

المسألة الأولى : هي أن مشروع خزان جبل الأولياء حلقة من سلسلة أعمال تمتد من شمال افندا إلى أقصى السودان . بل ويمتد إلى السودان . وذلك لضبط مياه النيل . ولينفتح القطر بما يزيد من المياه . وهذه الحلقة حلقة صغيرة بالنسبة لتفريها لأنه صرف ويسصرف عليها ملايين الجنيهات .

ومن هذه الأعمال المئوية شق قناة في منطقة السلدود في أعالي السودان . ومنذ سنة ١٩٢٦ اشتغلت الوزارة بعمل البياض في هذه المنطقة . وصرفت عليها إلى الآن ما يقرب من مليون جنيه .

ووجدت في جذع البياض وفق التقدير التي عملت بناءها أنه لم يجد البياض تكاليف شق هذه القناة . وبقى تمهل ؟ ووجدت أنه قد قدر لها بقيمة ملايين من الجنيهات . ولين من البوقت لانشائها عشرات من البسين .

وهذه مسألة مهمة . وهي أهم من ميزان جبل الأولياء . وزيد أن فصل لها إلى معلومات أدق لتبين مقدار ما ستكلفه . ومدى الوقت الذي تم فيه . بالمسألة الثانية هي : أن المساء الذي يخزن في جبل الأولياء لا يمكن أن يتجمع به مصر إلا بعد عشر سنوات . منها أروج هي المدة اللازمة لإنشاءه . وست بعد إنشائه . يستطيع فيها السكان المقيبون هناك الوصول والانتقال إلى جهات أخرى .

ومقرر الشيوخ المحترم من صبري بك - لم يجب حضرة المقرر عما وجهته من أسئلة .

المقرر - أنا مستعد للاجابة عنها الآن .

مقرر الشيوخ المحترم المركز - مقرر - محمد وانصري - إن بيان حضرة المقرر كان شاملا وافي لكل ما كان يحول في نفسي ولم يبق لي إلا سؤال واحد أريد توجيهه إليه وهو كيف تقدر تكاليف اللازمة لإنشاء الخزان مع أن التصميمات والرسومات لم توضع بعد ؟

المقرر - لقد ذكرت أن الرسومات والتصميمات وضمت بصفة نهائية في سنة ١٩٢٥ وعلى أساسها قدرت تكاليف يبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات والمادة أنه عند وضع تقدير من عمل ما م يرد بعد ذلك إدخال تعديل عليه يكون في الاستطاعة داعما أن يقدر المهندس على وجه التقريب قيمة التكاليف الاضائية .

وعلى هذا الأساس أمكن لوزارة الأشغال وأمامها التقدير الأول - أن تضع رقما تخريبيا لما سيتكلفه المشروع في النهاية ، والواقع أنه ذكر مبلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ليس معناه أن المشروع سيتكلف هذا المبلغ بتمامه وإنما هذا تقدير يعطى فكرة تخريبية عما يتكلفه المشروع .

أما القيمة الحقيقية لتكاليف فلا يمكن أن تعرف تماما إلا بعد أن تم المرافصات والرسومات وتعرض في المناقصة العامة وترسل أحد المفاوضين وحضراتكم لتعرفون أن إعطائكم المفاوضين تخفف دائما فقد زيد أو نقص أحدها من الآخر بما يبلغ مائتين أو ثلثمائة ألف جنيه في مثل هذه المشروعات الكبيرة .

مقرر الشيوخ المحترم محمود اسماعيل بك - كنت من يديء الأمر بين عهد للشروع ومقتضى عليه كل أن حضرات من مهتوى إلى الكلام قد أبدوا كثيرا بما كنت أريد أن أبديه من تخيد أو اعتراض .

هذا للمشروع مقصود به فائدة للمزارع البسيط وحيث إنى اقتسب إلى هذا الوسط فاني أريد أن أعمل في قلة حضرة الشيخ المحترم محمد غيته بك فلا أقول بأن جميع المزارعين أو معظمهم عاقلون للشروع لأن ذلك ليس في استطاعتهم ولا في استطاعة من هم أدنى منهم تفكيراً بكثير ولكن الأمر الوحيد الذي أودعه هنا بساكنهم أنهم في حالة ضحك . والفلاح دائما يقول " أحسن اليوم وأضنى فدا " وهو لذلك يريد أن يما اليوم ومن أجل هذا يجب أن لا يصرف قرش واحد من أموال الدولة في غير فائده الماجلة . كل قرش يصرف سواء أكان صرفه في إنشاء هذا الخزان أم في أي مشروع آخر كبير أو صغير يجب أن يوضع في الجبهة التي يمكن أن ينتشل من طرفها هذا الفلاح .

أقول ذلك وأنا أعلم يقينا أنهم جميعا متفقون على وأعلن أن حضراتكم كذلك من هذا الرأي .

أضيف إلى ذلك أن أولئك الفلاحين هم العمود الفقري للدولة ويجب أن تراعى مصالحهم من هذه الوجهة .

ومعلوم لحضراتكم أنه عقب إنشاء خزان أسوان انتفعت مصر بالماء المخزون فيه بمجرد انتهاء العمل منه . وفي أثناء العمل اقتضت الحكومة التدابير مع السكان الذين تقرر أراضيهم بماء الخزان . وعوضتهم عنها . فبالإضافة إلى ذلك فإننا يخصص بخزان جبل الأولياء حتى نستطيع في أثناء أربع السنوات المقررة لإنشائه أن نبلغ هذه القاعدة وتتفق مع أصحاب الأراضي بما يرضهم من تعويضات . وإذا ما تم العمل فيه نلتفع بمجاها دون انتظار إلى مدة أخرى .

**المقرر** - إن وزارة الأشغال مهمته بمسألة قناة السودان اهتماما كبيرا . ولو علمنا أن مساحة هذه المنطقة وسعتها تبلغ حوالي خمسة وعشرين مليون فدان . فإنا نعرف حيث أن البحث عن أفضل طريق لشق قناة في منطقة كهذه مفسورة بالمياه ويتبدد عن الخروطوم عيراحل قطع في أحد عشر يوما سفر ليل ونهارا . والمواصلات فيها رديئة . وأعمال المساحة والبحث فيها شاقة . نعرف أن كل ذلك يستغرق زمنا طويلا .

صحيح أنه في الوقت الحاضر صهلت هذه المسألة نوعا ما . وذلك حينما قامت وزارة الأشغال بمساحة هذه المنطقة بالطيارات . وأثنى أن عملية هذه المساحة انتهت .

وعل ما ظهر من عملية المساحة لمحمد لدى وزارة الأشغال بضعة خطوط . أغلبها عشرة . أو أحد عشر . فليها أن نجعلها كلها واحدا . لا اختيار أفضلها .

ولما كان العمل ضخما وكثيرا . فالتقدم به في منطقة المواصلات فيها . والإقامة بها . والأحوال الصحية فيها على أسوأ ما يكون . فانه لذلك لا يخطر أن تم وزارة الأشغال العمل فيها بين عشية وضحاها . ولا يصح أن نطلب منها ذلك .

وإنما الذي يعطينا هو أن وزارة الأشغال متابعة درسا متابعة جدية . وإلى أعرف أن وزارة الأشغال غير مكثفة - كما أن لجنة خزان جبل الأولياء غير راضية - بالقليل من الماء الذي سيأتي من عملية خزان أسوان أو من خزان جبل الأولياء .

فالوزارة لم تنص شيئا من الوقت . ولن يصبر المجلس عليها . لو أنها أضافت وقتا فيلزم في إنهاء بحث مشروعات منطقة السودان .

المسألة الثانية : هي لماذا يكون ملء خزان جبل الأولياء تدريجيا . بدلا من أن يكون ملأ دفعة واحدة . إن ملأه بهذه الطريقة ليس مستحيلا . ولكن لو أريد ملؤه مرة واحدة لارتب على ذلك قتل السكان دفعة واحدة . ويرتب على ذلك أن التعميش يكون أكثر مما لو كان الملأ والانتقال تدريجيا .

هذا وظاهر من مذكرة وزارة الأشغال أنها بحاجة للمقدار من المياه لتحويل إلى بعض الحياض إلى رى صيفي . وهذه العملية يقتضى تنفيذها عدة سنوات .

ولما أنشأت الوزارة خزان أسوان أولا . وقامت بتحويل حياض مصر الوسطى . كان هذا التحويل يتم تدريجيا . فكانت تحول في كل سنة حوضا أو حوضين . أي نحو أربعين أو خمسين ألف فدان سنويا . وذلك لأنه لا يمكن أن تم عملية التحويل إلا تدريجيا حتى ينتهي إلى الحوض . ويصح ربا صيفيا .

ومن حيث إننا لا نستطيع تحويل مائتين وخمسين ألف فدان أو ثمانمائة ألف فدان من رى حوضي إلى رى صيفي في سنة واحدة . فلسنا في حاجة إلى استخدام المياه كلها دفعة واحدة لأننا تحول في كل سنة نحو خمسين ألف فدان إلى رى صيفي مع إبقاء الباقي من هذه الأرض ليرى بطريق الحياض . وهكذا إلى أن يتم تحويل هذه المساحة إلى رى صيفي .

فإذا كان الماء في خزان جبل الأولياء مخصصا لتحويل رى نحو مائتين وخمسين ألف فدان إلى رى صيفي على عدة سنوات . فلماذا نطلب من وزارة الأشغال السعي في تصديق اتفاق التعويضات لتدفع مبلغا أكبر مما اتفقت عليه بكثير . وذلك من أجل أن تكون لها حرية الانتفاع بالمياه دفعة واحدة . مع أنها لن تحتاج لها إلا في عدة سنوات . ( تصفيق )

**عقصة الشيخ الحفتم سلطان المعري** ذلك - اكتشاف مما سمعنا من حضرة الشيخ الحفتم مقرر اللجنة في بحث الموضوع من الناحية الهندسية والفنية أرى المواقفة على هذا المشروع الذي سيأتي بالماء فيصينا . قال الله تعالى : " وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا " .

**المرئوس** - هل توافقون حضراتكم على الملاحظات العامة الواردة في تقرير اللجنة من هذا المشروع . ( موافقة )

**المرئوس** - إذن على مشروع القانون وتأخذ الرأي عليه بالنداء بالامم . على مشروع القانون وهذا نصه :

**نحن فراد الأول ملك مصر**  
نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلتنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستمد إنشاء خزان جبل الأولياء في السودان من الوجهة الميرين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء في ٣ يناير سنة ١٩٣٢ . ويتخذ هذا العمل مجرد صدور القانون الذي يرتب الوسائل المالية لتنفيذه .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .  
ناشر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

هذا وقيل أن أخت هذه الجلسة التذكرة أرى واجبا على أن أقدم إلى  
حضرة رئيس لجنة مشروع تزيان جبل الأولياء . وحضرات أعضائها المحترمين  
التحية والتهنئة الساميتين على ما قاموا به من درس هذا المشروع درسا وافيا  
مستفيضا . وهل ما سجلوه في تقريرهم القيم من جميع دافسة . وآيات  
بينات . ولا غرو لمن بين أعضائها أعظم المهتمين الفنين الذين يجب  
الأخذ بأرائهم . والتضلع لشؤونهم . وإن في هذا امر عن شعور أغلبية  
هذا المجلس الموقر .

ولقد تاملت أسأل أن يحصل هذا الخزان بركة مباركة على مصر وأهلها  
وتيلها . كما أسأله تامل أن يرققنا جميعا إلى كل ما فيه الخير للوطن العزيز  
في رعاية حضرة صاحب الجلالة مولانا ملك مصر المعظم . وأن يحفظ ذاته  
العالية على الدوام . اللهم آمين .

( تصليق حاد متواصل ) .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والبقية الخامسة والتلاتين  
مساء على أن يعود للاعتقاد الساعة الخامسة والنصف مساء من يوم الاثنين  
١٦ صفر سنة ١٣٥١ ( ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ ) ع

أخذ الرأي على المشروع بالتدء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... ٧٨ ...

الأغلبية المطلقة ... ٤٠ ...

الموافقون ... ١١٧٤ ...

غير الموافقين ... ٤ ...

أمتنع واحد (٢)

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أباطه بك سبب  
امتناعه .

مقرر اللجنة المحترم محمود اسماعيل أباطه بك - مع موافقتي على  
المشروع من الوجهة الفنية والسياسية والحربية فأن لم أمتنع ما يطعنني من  
جهة إنقاذ حالة الفلاح من الكارثة التي يعانيها الآن . ولذلك امتنعت عن  
إعطاء صوتي .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية أربعة  
وصيين صوتا من ثمانية وصيين .

#### (١) الموافقون :

ابراهيم راتب بك . ابراهيم بربيه باشا . أيراز عطاوى بك . أحمد السناوى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور أحمد  
رشيد عبد الله بك . أحمد زور باشا . أحمد طه باشا . أحمد هرتان باشا . الدكتور أحمد نيس الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار قصير بك . الدكتور  
أحمد يوسف حليمه افندي . اسماعيل سرى بك . الفاس حوض بك . أمين حسين يوسف افندي . أمين خال باشا .

دوريس زاتيرى باشا .  
سافظ حسن باشا . حاج باحرم افندي . حبيب دوس بك . حسن رشوان حادى بك . حسن حل جازى بك . حسن نظرم باشا . الشيخ حسين صالح خليله .  
حسين وأصف باشا .

الدكتور زكى خنار الجورى افندي .

سلطان السيد بك . سلطان محمود بنى بك . سليمان مكيان أباطه بك .  
شفيق سعد الله حلايه افندي .  
صالح بن باشا .

الشيخ عبد الباقي حارس بدران . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحيد البكري . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسوى بك . عبد العزيز  
سيف النصر بك . عبد الفتاح بنى باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد الحيد سلم . اللواء عبد الحيد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على جمال الدين  
باشا . على فهمى باشا . على طاهر باشا . موسى حسن زايد باشا .

قاسم فهمى باشا .

محمد أيرالصر القار افندي . الشيخ عبد الاحدى القطارى . محمد توفيق مينا بك . محمد خيرت راضى بك . اللواء محمد صادق بنى باشا . محمد فدى بك .  
محمد فهمى باشا . محمد فهمى الشاذلى باشا . محمد مصطفى بجره بك . محمد منصور افندي . محمد نجيب شكرى بك . محمد أبو النصر بك . محمد شكرى باشا . اللواء  
محمد عزى باشا . الدكتور مرسى محمد افندي . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . الدكتور موسى غلاد باشا .

عقده المجلس باشا . نصر حامد بك .

يعقوب بنارى حليم بك . يوسف نقارى باشا . يحيى ابراهيم باشا .

#### (٢) غير الموافقون :

حسن صبرى بك .

الدكتور محمد طاهر بك . محمد فخر بك . الدكتور محمود عبد الرطاب بك .

#### (٣) الامتنع :

محمود اسماعيل أباطه بك .



## محضر الجلسة الرابعة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١٦ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ٥ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ وزارة المالية - فرع ٢ معلنة الأموال المقررة) .
- تقرير لجنة المالية
- ملحق رقم ٤٦
- إقرار مشروع القانون .
- ٦ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ وزارة المالية - فرع ٥ الخلية الادمية) .
- تقرير لجنة المالية
- ملحق رقم ٤٧
- إقرار مشروع القانون .
- ٧ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ وزارة المالية - فرع ١ ديوان الصوم ومصارف أخرى) .
- تقرير لجنة المالية
- ملحق رقم ٤٨
- إقرار مشروع القانون .
- ٨ - كتاب وارد من لجنة المالية يطلب إضافة مشروع القانون الخاص بالمرتباتية إلى لجنة الحفانة - الموافقة عليه .
- ٩ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١٠ وزارة الخزانة - فرع ٢ المحاكم الخفية) .
- تقرير لجنة المالية
- ملحق رقم ٤٩
- إقرار مشروع القانون .
- ١٠ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية
- ١١ - مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٢ المالية (قسم الأول - الأوامر) .
- تقرير لجنة الأوقاف
- ملحق رقم ٥١
- ١ - إيراد حربية (الأمانة) - إقرار .
- ٢ - الفصل لمخالفات ومكافآت الموظفين - إقرار .
- ٣ - إيراد الأمان الموقوفة - إقرار .
- ٤ - إيراد من أشغال مدينة الخليل - إقرار .
- ٥ - إيراد من مرتبات طرقة وطرقات عفرية - إقرار .
- ٦ - القروض من وزارة المالية قرض الأمان المالية - إقرار .
- ٧ - أرباح اندخرواسماحيل بالراعي - إقرار .
- ١٢ - تقرير لجنة الحفانة من البحث الخلل فيها إذا كان غطرات الأعضاء حتى تقديم التماسات بطلبات - لأجله حتى يتم في أثناء عرض مشروع الخطة للحفانة .

- ١ - الإجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - الأمثال :

- (أ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بأخذ مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه من مال الإحسان العام وبخصمه كتقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التليف افراسي - إيجاله إلى لجنة المالية .
- (ب) كتاب من مجلس النواب بالموافقة على ما قرره مجلس الشيوخ من تأجيل النظر في مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٤٨٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، لأنشاء مصنع لرباج حتى تصبح الحكومة الموافقة بفتح المبلغ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ .
- (ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام قانون افرقات الأل - إيجاله إلى لجنة الحفانة فنظر على وجه الاستيعال .
- (د) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإبدال بعض أحكام خاصة بالإجازات المالية - إيجاله إلى لجنة الحفانة فنظر على وجه الاستيعال .
- (هـ) كتاب من المقوضية الملكية المصرية بمدينة باريس بشأن ترقية مجلس الشيوخ المصري لمجلس الشيوخ الفرنسي في وفاة الأسوف عليه السيرة لدميرجيس اليهودية القرشية - نص مارهو بمقر لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي - تمريسه .
- (و) كتاب من وزارة الأشغال العمومية بشأن البرينة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٢ الخاصة بشكاية عبد الرحمن حسين عبد وآخرين عن زكاة الأرض بأمان القرية .

٤ - الأمثلة :

- (أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة وزير الحفانة من حضرة الشيخ المترم عبد الله حكيمة بك من قرار الصادر بفتح ورش لتدوير المرسوة بالأمن - الإجابة عنه .
- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة وزير الحفانة من حضرة الشيخ المترم عبد الله بك عن عدد التجهين المسجلين ومن الحفانة بفتح المدة التي تنقضي كل منهم - الإجابة عنه .
- (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة وزير الأوقاف من حضرة الشيخ المترم حمود بالله بك عما إذا كانت وزارة الأوقاف قد بحثت من حصول عرض ما انتخاب حصول القطن ومن الجلود وماتان الأربعة وتبين المناطق التي تصلح لكل منها - الإجابة عنه .

**محضر الشيخ المحترم محمد خير بك** - إن حضرة الشيخ المحترم كامل جريس تكلا بك مريض بحضرة الشيخ المحترم محمد مصطفى عبود بك فلماذا تمثل إجازة الثاني ويرافق على إجازة الأول ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى المكتب ؟  
( موافقة ) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

**محضر الشيخ المحترم محمد خير بك** - لى ملاحظات . فقد جاء بالصحة الثانية في المود الأول العنوان ٣ مشروع قانون وارد من مجلس النواب بنقل مبلغ قدره ١١٥٠٠ جنيه من الباب ٢ إلى الباب ٣ من ميزانية وزارة الصحة " وهنا على الاعتراض لأنه لا يوجد في مصر وزارة للصحة . وها هو حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة موجود .

**الرئيس** - هل هذا تصحيح في المحضر ؟

**محضر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - لقد عرضت ميزانية الصحة على حضراتكم ومن بينكم حضرة الشيخ المحترم محمد خير بك تحت عنوان " وزارة الصحة العمومية " وصلىتم حضراتكم عليها ولو أن محضرته رابع ميزانية هذه الوزارة لوجدت أتابتا بها مرتب الوزير لثقل كار .

**محضر الشيخ المحترم محمد خير بك** - بكل أسف لم أكن حاضرا وقت نظر ميزانية الصحة .

**محضر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - ليس هذا ذنب المجلس . على أننا نحن الآن في حيد التصديق على المحضر فقط فلما كان فيه ما يخالف ما وقع في الجلسة المحرر هنا جاز طلب التصحيح .

**محضر الشيخ المحترم محمد خير بك** - إذا لاحظت خطأ في المحضر فعلا يجوز لي أن أطلب التصحيح ؟

**محضر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** - الذي يثبت في المحضر هو ما حصل بالجلسة .

**محضر الشيخ المحترم محمد خير بك** - الملاحظة الثانية ....

**الرئيس** - إن ما أبداه حضرة الشيخ المحترم لا يعتبر ملاحظة على المحضر هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة التالين مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :  
التالين :

أولا - بإجازات :

حضرات : محمد أحمد عبود باشا . الدكتور فاوس عمر . سليم بطرس بك . مصطفى خليفة باشا . محمد مصطفى عبود بك . كامل جريس تكلا بك . حافظ المنشاوي بك . محمد عبود بك . عبد الكريم شديد بك .

ثانيا - باحتذار :

( أ ) عن جلسة اليوم حضرات : حسن صبرى بك . محمد منصور أفندى . سعد الله عبد الرحمن أفندى . الدكتور صبرى محمود أفندى . بولص حنا باشا . الدكتور مصطفى صفوت بك . عبد الحليم البيل بك . سلطان السعدى بك .  
( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع : حضرة محمد فهمى الناضورى باشا . الشيخ حسين صالح خليفة .

ثالثا - بغير إذن :

حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باغا .  
وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمعالى اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . أحمد على باشا وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا وزير الزراعة .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاي أفندى . حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك ( سكرتير عام ) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

يطلب حضرات الشيوخ المحترمين حسن مظلوم باشا إجازة من ٢٧ الجارى لآخر الدورة لأن حاله الصحية تستدئ السفر قنارج . ومحمد عبود بك إجازة ثلاثين يوما مرضه . ومحمد مصطفى عبود بك ثلاثة أسابيع من ٢٠ يونيو الجارى لمرضه . وحافظ المنشاوي بك ثلاثة أسابيع لمرض نجله واضطراره لمراقبته في سلوان . ويطلب كامل جريس تكلا بك امتداد إجازته ثلاثة أسابيع لمرضه . ويطلب الياس عوض بك أسبوعين من ٢٢ الجارى للسفر إلى الخارج . وعبد الكريم شديد بك أسبوعا لمرض داخل .

وإلى الأخط أنه إذا جئتم ناقص الأعضاء على هذا النحو قد يتعذر عقد المجلس، والمكتب يقرر أن تكون إجازة كل من حضرات الشيوخ المحترمين محمد عبود بك ومحمد مصطفى خليفة بك وحافظ المنشاوي بك أسبوعا وأسدأ مع الموافقة على باقى الإجازات كما طلبت .

فيكون بذلك معبرا عن رأى الأهل... .. و يوجد خلاف بين ما قيل وما أثبت في عضر الجلسة لأن دولة رئيس الحكومة تكلم من مجلس النواب ولم يتكلم من البرلمان بالأدليل على ذلك ردى الشئ في العضر حيث قلت انى أنهم أن البرلمان مكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

**عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك** - لقد سمع المكتب ما هو مدون بالمضمر ولكن يتجلى لعضرة الشيخ القرم محمد غنم بك أنه سمع عبارات تاتيرامث في المضمر وليس هذا ذنب المكتب .

**عضرة الشيخ القرم حبيب دوس بك** - لقد اطلع عضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء على أتمواله بالمضمر ووافق عليها هو حاضر في هذه الجلسة .

**عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك** - إذا كان عضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وافق على المضمر فأتى مقتنع بما جاء فيه .

**الرئيس** - لقد أذاع عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك نصيب ساعة فهل هذا من المصلحة العامة في شيء ؟

**عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك** - هذا في سبيل المصلحة .

**الرئيس** - ما هي هذه المصلحة ؟

**عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك** - أعرف أنه يجب على كل عضو أن يقرأ المضمر السابق ويحتم بحثا تاما فان وجد خطأ طلب تصحيحه بالجلسة . وفي ذلك مصلحة للأمة .

**عضرة الشيخ القرم القوام عبد الجبار فرمر بلسا** - ألا يقرأ المضمر إلا عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك ؟

**الرئيس** - وآلان هل لأحد من حضراتكم بعد ذلك ملاحظة على المضمر ؟ ( لم يمتز أحد ) .

**الرئيس** - صادق المجلس على مضمر الجلسة السابقة .

### ٣ - الرسائل

( ١ ) مشروع قانون يارد من مجلس النواب بأخذ مبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من مال الإيجال العام وقضيه بقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك تشيف الأراضى - بإحاطة إلى دولة المالية

تل الكتاب الواردة من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :  
" عضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بعلمته المتفلة في يوم الأول يماه ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢  
تقرر لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بأخذ مبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

**عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك** - كذلك جاء في العمود الثانى من الصفحة ١٨ عند ما طالت التأجيل عبارة " لأن مثله لا يجب " وصحتها " لأنه لا يجب " و فرق بين الباريين .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذا التصحيح ؟  
( موافقة ) .

**عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك** - مذكور بالصفحة ١٩ بالعمود الأول عند ردى على عضرة الشيخ القرم عبد الحليم البيل بك " ولكن المسألة على عكس ما أراد " على أن عبارتي كانت " على عكس ما قال " وهناك فرق بين الباريين فأرجو تصحيح ذلك .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذا التصحيح ؟  
( موافقة ) .

**عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك** - كذلك في ملاحظة على عبارة " إن الزاديات في سنة ١٩٢١ كانت كثيرة لأن الحالة المالية وقتئذ كانت تسمح بأن تشترك البلاد كل ماورد عليها في تلك الأيام أما الملاحظ في ١٩٣١ - ١٩٣٢ ففى شئ شديدي بكل أسف " التي وردت في الصفحة ١٩ من المضمر لأن ما قلته يخالف ما أثبت بالمضمر ( وتلا عبارة يريد إثباتها ) .

**عضرة الشيخ القرم حبيب دوس بك** - المكتب يقرر أن ما ثبت بالمضمر هو ما قيل في الجلسة وما سمعه المكتب ولهذا لا يقبل هذا التصحيح .

**عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك** - المجلس هو الحكم بيننا فأرجو أن يرجع إليه لتبين أن كان ما ثبت بالمضمر هو ما قلته ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى المكتب .  
( موافقة ) .

**عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك** - إن أخذ رأى هذه الطريقة ...

**الرئيس** - إلى أمسك من الكلام بعد أن أصدر المجلس قراره .

**عضرة الشيخ القرم محمد غنم بك** - على ملاحظة على ما جاء بالصفحة ١٩ فقد قلت إن الخزان مطلوب لخدمة الأمة - لخدمة الشعب والأهل الزارمين فاذا رجعت حضراتكم إلى هؤلاء السكان وجدتم جميعا غير راضين عن هذا المشروع . فقال عضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة مقاطعا (١) ( هذا غير صحيح ) فرددت عليه بأن هذه حقيقة وإذا سألته أى فرد من المستفيدين بالوزارة لو جردتم أنهم غير راضين عن هذا المشروع فوقف دولته الرة الثانية وقال لا يصح لعضرة المفسون أن يتحدث عن الأهل بل يجب أن يتحدث عن البرلمان خصوصا أن البرلمان وافق على هذا المشروع وهو مندوب ومبعوث البلاد فلا يخطأه وما دام البرلمان الذى يحق تمثيل البلاد رضى بهذا المشروع

(١) - أضيفت كلمة ( مقاطعة ) بينه على طلب عضرة الشيخ القرم في جملة ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب الأهل - إحااله إلى لجنة الحفائية لنظره على وجه الاستعجال

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته للمتعدين في ١٥ و ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ بصيغة مستحجلة تقرير لجنة الحفائية عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المقررات الأهل - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأنتشر بأن أرسل مع هذا للدولت مشروع القانون - وتقرر لجنة الحفائية - ومحضرى المجلسين المذكورين - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتغضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

١٨ ربه سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفائية لنظره على وجه الاستعجال ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفائية لنظره على وجه الاستعجال .

(د) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجازات الحفائية - إحااله إلى لجنة الحفائية لنظره على وجه الاستعجال

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتعقدة في ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ بصفا مستحجلة تقرير لجنة الحفائية عن مشروع قانون بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجازات الحفائية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأنتشر بأن أرسل مع هذا للدولت مشروع القانون - وتقرر لجنة الحفائية - ومحضرى الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتغضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

١٨ ربه سنة ١٩٣٢

من ملك الاحتياطي العام وتخفيضه للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك السليف الزايعي - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأنتشر بأن أرسل مع هذا للدولت مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية - ومحضرى الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتغضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٦ ربه سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون

إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

(ب) كتاب من مجلس النواب المرافقة حل ما قرره مجلس الشيوخ من تأجيل النظر لمشروع القانون اتعاض بفتح إمارة إخال مبلغ ٢٤٨٥ جنيا في ميزانية وزارة الأشغال صمدية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لاتشاء مصنع الترياح حتى تصحح الحكومة المرفق بضم المبلغ إلى ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن هذا الموضوع وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دولتكم رقم ٩ - ٧/١١٩٣ المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٣٢ الذي يتضمن تأجيل النظر في مشروع القانون الذي سبق أن أقره مجلس النواب - الخاص بفتح احتاد إضافي بمبلغ ٢٤٨٥ جنيا في ميزانية وزارة الأشغال صمدية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لإنشاء مصنع لترياح - حتى تصحح الحكومة المرفق بضم المبلغ إلى ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

أنتشر بأن أبلغ دولتكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المتعقدة في يوم الأربعاء ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية عن هذا المشروع - وقرر تأجيل النظر في مشروع القانون المذكور بناء على طلب وزارة المالية . ومنع هذا محضر الجلسة المذكورة .

وتغضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

١٦ ربه سنة ١٩٣٢



وهذه ترجمة ما جاء به المحضر المذكور :

« مصر »

« كلفني مجلس الشيوخ المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٢ بأن أقدم لمجلس الشيوخ الفرنسي أخلص عبارات التبرية وأحرها لمناسبة الاحتفاء بالشيوخ الذي أودى بجماعة صاحب النظام المأسوف عليه الرئيس دوير العظم .

فأتشرف بأن أبلغ سعادتك تعزية مجلس الشيوخ المصري راجيا أن تفضلوا إليها عزائي الشخصي ما

يحيى إبراهيم  
رئيس مجلس الشيوخ المصري

( تصديق حاد ) .

( د ) خطاب من وزارة الأشغال السورية بشأن العرضة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٢ الخاصة بتكليف د. نزار حسن عبد الرحمن عن رئاسة الأورثام الناراة

تل الخطاب المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

الحقا بالكتاب رقم ١٢٨/٢٥٤ المؤرخ ١١ مايو سنة ١٩٣٢ بالخصوص أعلاه فتشرف بإحاطة دولتكم علما بأن تزمة السرعة أدخلت ضمن المناطق المصرح بزراعة الأورثام فيها .

وتفضلوا بتجديد فائق الاحترام ما

هذه سنة ١٩٣٢

وزير الأشغال العمومية  
إبراهيم فهمي كريم

ع — الأسئلة

( ١ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ الحزم عبد الله حكيك بك عن القرار الصادر بمنع ريش الشوارع المرسوة بالأشعث — الإجابة عنه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ أصدرتم دولتكم قرارا نشر بالجريدة الرسمية بمدمها رقم ١٢٥ المؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ حظر على الأفراد ريش الشوارع المرسوة بالأشعث أو إلقاء المياه عليها أية كيفية كانت .

وفرض عقوبة الغرامة من خمسة إلى خمسة وعشرين قرشا على من يخالف القرار . وقضى بأن يسرى هذا القرار في الجهات المختصة التي تعين بقرار يصاوه محافظ الجهة أو مديرها .

ت ( ٢٩ )

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية نظره على وجه الاستقبال ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية نظره على وجه الاستقبال .

( هـ ) خطاب من القوضي الملكية المصرية بمدينة باريس بشأن تمزية مجلس الشيوخ المصري مجلس الشيوخ الفرنسي في وفاة المأسوف عليه السيد دوير رئيس الجمهورية الفرنسية — نص ما ورد بمحضر جلسة مجلس الشيوخ الفرنسي — تعزیه

تل الخطاب المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا

رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أحيط دولتكم علما بالحفا بياتي الرسالة بتاريخ ١٠ مايو الماضي بشأن تمزية مجلس الشيوخ المصري مجلس الشيوخ الفرنسي في وفاة المأسوف عليه السيد بول دوير رئيس الجمهورية الفرنسية أن بركة دولتكم الرسالة إلينا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ تليت في مجلس الشيوخ الفرنسي بجلسته المنعقدة يوم ٢ يونيو الجاري كما هو ثابت في محضر الجلسة المذكورة والتي أتشرف بأن أرسل صورة منه برفق هذا .

وتفضلوا دولتكم بقبول أسمى الاحترام ما

محمود نفري

السفير

تل ما جاء بالصفحة الثانية من محضر جلسة مجلس الشيوخ الفرنسي المنعقدة في يوم ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ تحت عنوان « مصر » وهذا نصه بالفرنسية :

« EGYPTE

Dans sa séance du 9 mai 1932, le Sénat égyptien m'a chargé d'exprimer au Sénat français ses condoléances les plus émuees et les plus sincères pour l'odieux attentat qui a coûté la vie au très illustre et très regretté Président Doumer.

J'ai donc l'honneur de faire part à Votre Excellence des condoléances de la haute assemblée d'Egypte, auxquelles je vous prie de joindre les miennes propres.

Yehia Ibrahim,  
président du Sénat égyptien.

( Vifs applaudissements. )

**مقرر الشيخ محمد عمر النور سيدي بك** - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية وكنت أود أن تين أسباب المنع في القرار ليطلع عليها الجمهور لأن عدم ذكرها يجعل الجمهور جاهلاً تماماً بأسباب المنع ما يجعل القرار في الظاهر مخالفاً لما هو معروف ومألوف .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد طيه بك عن عدد المتبعين المسجونين وعن المحاكمة ومقدار المدة التي تقضاها كل منهم - الإجابة عنه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ  
كثيراً ما يلقى منهم مدة كبيرة بالسجون وعن المحاكمة وعنهما تظهر براءه فيقضى بها وبعضهم يقصد في تأخير محاكمتهم نكاية بهم فيمكنون مسجونين شهراً عديدة أوسنين وهذا ما يستوجب وضع تشريع لمنع هذا الظلم الفادح . والتلاعب بأفراد الأمة ولذا أرجو توجيه سؤال إلى هذا لصاحب الدولة وزير الداخلية للإجابة عنه .

ما عدد المتبعين المسجونين بالسجون وعن المحاكمة ؟  
ومقدار المدة التي تقضاها كل منهم ؟

أرجو الإجابة عن ذلك ولانتم شكر ما

في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٢  
عضو الشيوخ  
محمد فتيحة

**مقرر صاحب الدولة اسماعيل صرقي باشا (وزير الداخلية)** - إجابة على السؤال الموجه من حضرة الشيخ المحترم محمد فتيحة بك بشأن المسجونين وبما أنهم مدنا طويلاً تحت التحقيق والرؤية في معرفة مدمهم الآن بالسجون وللمدة التي أمضاها كل منهم .

فمن الشطر الأول من السؤال فإن عدد المسجونين المحبوسين احتياطياً هو ٣١٥٧ منهم ١٥٤٣ على ذمة النيابة و ١٦١٤ على ذمة المحاكم والاحتالة وهؤلاء كانوا قبل ذلك على ذمة النيابة .  
ومن الشطر الثاني فقد أودعنا بسجنته المحكمة كشافاً بمسندهم يمكن لحضرة الشيخ المحترم الإطلاع عليه .

**مقرر الشيخ محمد عمر النور سيدي بك** - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على هذه الإجابة . وإن عدد المحبوسين احتياطياً وهو ٣١٥٧ عظيم جداً . وقد تضمن سؤال أن تقدم الحكومة بتشريع يمنع طول مدة الحبس الاحتياطي لأن كثيراً من المتهمين يقضي مدة طويلة في الحبس الاحتياطي ثم يسحب ببراءه .

(وهذا أراد حضرة الشيخ المحترم أحمد مرغان باشا أن يبدى ملاحظة على السؤال والجواب فأفهمه دولة الرئيس أن التعليق غير تنأزل غير العضو الذي وضع السؤال ) .

(النصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا وزير الداخلية)

وفي ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ أصدر حضرة صاحب السعادة محافظ مصر قراراً بتبريد المدد رقم ٣٠ من الجريدة الرسمية المؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ قضى بمرئان معقول القرار الوزاري المشار إليه في مدينة القاهرة وشواحيها .

ولم تين المحاكمة في هذا المنع ولم تشر أسبابه لمعلومية الجمهور بما مع أن المعروف عند جميع الناس أن رش الشوارع بالمياه من الضرورات خصوصاً في فصل الصيف عند اشتداد الحرارة لترطيب الجو من جهة ولمدم انتشار التباير وما يسببه من المضايقة ويختلف الأمراض الخطرة من جهة أخرى .

فهل لعل الوزير أن يتكرم بإيضاح أسباب هذا المنع؟ وإحداً لو ذكرت هذه الأسباب في دياجعة مثل هذه القرارات أو نشرت معها في الجريدتين الرسمية مذكرة إضافية لما ليكون الجمهور على علم بالأسباب التي بينت عليها وبما تمثها والغاية التي يرى إليها تحقيقاً للصحة العامة فيساعد ذلك على تنفيذها ويحاشي الناس عاقلتها ما

عبد الله سميكه  
عضو مجلس الشيوخ

**مقرر صاحب الدولة اسماعيل صرقي باشا (وزير الداخلية)** - ترجع أسباب منع رش الأسفلت إلى ما يأتي :

أولاً - من الوجهة الفنية :

أدت التجارب والتجارب التجريبية إلى أن استقرار رش الأسفلت بالمياه يفقد مسحوق حجر الجير المتصلب في تركيب الخليط فتفكك أجزاءه وينتثر الأسفلت في الواقع إلى ركة فيها الماء فيتسرب ذلك الماء إلى أساس الطريق ويعمل بسرعة في إتلافه .

ويلاحظ أن الأحمال لا تلجأ إلى الأرض إلا في وقت القيق أي عندما تكون درجة حرارة الأسفلت عالية وقد دلت التجارب على أن التأثير في تفكك الأسفلت يزداد تصاعداً مع درجة حرارته .

ثانياً - من الوجهة الصحية :

يكثر الأحمال من رش الأسفلت في وقت الحر اعتقاداً منهم أن ذلك مما يخفف وطأة الحرارة ولكن الواقع والمشاهد هو خلاف ذلك حيث إن المياه - وأطلب ما يستعمل منها فذر - تجرد رشها على الأسفلت تتبخّر بسرعة من شدة حرارة الأسفلت فينتشع الجو بالرطوبة الساخنة .

ثالثاً - من وجهة الأمن العام :

كان رش الأسفلت بالمياه سبباً في حدوث مصادمات بين السيارات لعدم تمكن قائديها من دره الخطر نظراً لانزلاق العجلات عند فرملتها بغلاء وكان من نتائجه أيضاً سقوط الدواب وانزلاق المارة .

وتقوم مصلحة التنظيم بفسل الأسفلت ما بين الساعة الحادية عشرة مساءً والساعة الرابعة صباحاً ويحبب للنفس دائماً الكسكس لضئان عدم رسوب المياه في مواطء السطح .

## ٣ - عن الشطر الثالث :

كانت مجهودات الوزارة موجهة بصفة خاصة إلى أنواع القطن . ولا يحفل أحد ما بذلته في إيجاد سلالاته المختلفة وتوزعها على الأقاليم والوحدات البحرية والقبلية .

وهذا لم يفتقر إلى الوزارة من أن تبنى بإيجاد سلالات ممتازة من المحبوب والصلب على أقاليمها ونشرها بين الأقاليم . فلما كان مجموع ما وزع من تقاوى القطن الممتازة :

في سنة ١٩٣٠ - ٢٦١٨ أردبا وما سيعرض للتوزيع في سنة ١٩٣٢ - ١٧٦٦٥ أردبا وكذلك وصلنا إلى نتائج قيمة في انتقاء أفضل سلالات البصل المعالجة للتصدير .

## ٤ - عن الشطر الرابع :

لا يمكن تقسيم أراضي القطر إلى مناطق كما سبق القول . بل يجب بحث كل منطقة على حدة وحمل تجارب فيها بواسطة الأقاليم أنفسهم ليتمروا أحسن الأساليب المناسبة لأراضيهم . ويمكنهم الاستفادة بتأليف التجارب التي توصلت إليها الوزارة وبنتائج التحاليل الكيميائية التي يطلبونها من قسم الكيمياء .

فقرة الشيخ المرحوم محمد اسماعيل باشا بك - أرجو أن تشر الوزارة ما وصلت إليه في أبحاثها وأن يكون ذلك في التقرير العاجل .

( انصرف حضرة صاحب المحال حافظ حسن باشا وزير الزراعة ) .

## ٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح أعاد إنفاذ مبلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" ) - تقرير لجنة المالية - إقرار مشروع القانون

( المقررة من مجلس الشيوخ المرحوم السيد علي أحمد باشا ) .

في خطاب من حضرة صاحب المحال رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب المحال رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن أخبر دولكم أننا استتبنا حضرة خليل محمود الفلك بك وكل وزارة المالية ومعيد المادى عهدكم مدير عام مصلحة الأموال المقررة لخصود جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير اللجنة المالية الخاص بمشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح أعاد إنفاذ مبلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" ) .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدق

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير الزراعة من حضرة الشيخ المرحوم محمد باشا بك . إذا كانت وزارة الزراعة قد بعثت من محصول يروض ما انتاب محصول القطن ومن البذور وأسلاف الأعداء وتبين المناطق التي تصلح لكل منها - الإجابة هي :

نص السؤال :

"حضرة صاحب المحال وزير الزراعة

إن هذه الأزمة لم تفر على هيئة من الهيئات بقدر ما أثرت على المزارع . وما يخفف عليه هذه الأزمة معرفة ما وصل إليه بحث الوزارة فيها على :

أولا - هل توصلت وزارة الزراعة لمعرفة محصول رئيسي يروض على البلاد ما خسره من تدهور أثمان القطن وقلة مساحته .

ثانيا - هل عملت وزارة الزراعة لتحاليل كيميائية لربة المناطق المختلفة في القطر واختارت لكل منطقة ما يناسبها من المحصولات الزراعية المختلفة ؟

ثالثا - هل انتقلت الوزارة أنواعا من بذور القطن والأرز والبصل بنوع خاص لزراعتها مع تبين الجهات التي تصلح لزراعتها حتى توفر على المزارعين مشقة انتقاء هذه البذور وعمل التجارب بأنفسهم ؟

رابعا - هل تمكنت الوزارة بواسطة التجارب الزراعية إلى معرفة أنواع الأسمدة الكيميائية أو العضوية التي تصلح لكل تربة في الوجهات القليلة والبحري ليسهل على المزارعين استعمال المبدأ الذي يتناسب مع صلب الأرض وفيه المحصول ؟

محمد باشا

فقرة صاحب المحال حافظ حسن باشا ( وزير الزراعة ) -

١ - عن الشطر الأول من السؤال :

يزرع القطن في مصر منذ أكثر من مائة سنة . وهو عماد ثروتها . وياع محصوله في كثير من بلاد العالم لاستعماله في صناعات غنيفة . فليس من المتعجب بمرد هبوط سعره في السنتين الأخيرتين إجماله بمحصول أكثر تكون له هذه الأهمية .

من ألت تشجيع زراعة الأصناف التي كانت تستوردها مصر والماتية بالأصناف المحلية التي تزوج في أسواق الخارج من شأنه أن يوفر كثيرا مما كان يصرف ثمنه للأصناف المستوردة وأن يزيد في إنعاش الثروة المصرية . والوزارة مهتمة بهذا الموضوع كل الاهتمام .

٢ - عن الشطر الثاني :

تقوم الوزارة فعلا بصحت أراضي القطر من الوجهة الكيميائية والطبيعية بقصد الوقوف على أسباب ضعف التربة والإشارة بما يلزم لازالة هذه الأسباب .

أما أن يكون لهذه الاختبارات وحدها فائدة في تبين المحصولات المناسبة لكل منطقة فهذا غير مبسر عمليا خصوصا أن طبيعة الأرض في مصر تختلف حتى في حدود الحوض الواحد كما أن هناك عوامل أخرى غير طبيعة الأرض لها شأن كبير في تبين المحاصيل التي يرى انتاجها .

عمومية<sup>(١)</sup> احتياد إضاق بمبلغ ١٠٠٠ ج م في البند ٩ "مصاريف انتقال وبل سفر وتقل".

ويؤخذ هذا الاحتياذ من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة السنة المالية المشار إليها .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون . أتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

( انصرف حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية ) .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبناء بالإجماع فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ومنهم ١٣<sup>(٢)</sup> .

"الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين .

( انصرف حضرة صاحب العزة عبد الحادي محمد بك مدير عام مصلحة الأموال المقررة ) .

( حضر حضراتاً مباحي العزة خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية وعبد الحادي محمد بك مدير عام مصلحة الأموال المقررة ) .

على تقرير اللجنة<sup>(١)</sup> .

"الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

"الرئيس - إذن يلى مشروع القانون ويؤخذ الرأي عليه بالبناء بالإجماع .

( حضر حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية ) .

على مشروع القانون وهذا نصه :

"نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( القسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٣ "مصلحة الأموال المقررة" - باب ٣ "مصاريف

(١) بإجماع الحاضرين رقم ٤٩ .

(٢) إبراهيم راتب بك . إبراهيم وجيه باشا . أحمد زويد طهوى بك . أحمد السيارى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور أحمد رشيد عباد الله بك . أحمد زهير باشا . أحمد طه بك . أحمد مرغان باشا . أحمد مرغان باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد نقيب مراد بك . ادمار نصير بك . الدكتور أحمد يوسف طهوى بك . اسماعيل سرى باشا . إلياس حوض بك . أمين حسين يوسف افندي . أمين سامى باشا . أمين خالى باشا . جرجس نقاشى باشا .

سليم دوس بك . حسن رفوان حاضى بك . حسن سيد باشا . حسن على جازيه بك . حسن مظفر باشا . حسين رافع باشا . الشيخ حسين دال . الدكتور زكى غنار الجيزى افندي . سلطان محمود طه بك . سليمان حجاز باشا بك . فائق مصداقه حلايه افندي . صالح حسن باشا . سلطان سيد أحمد بك .

الشيخ عبد الباقي ماسر بدان . السيد عبد الحميد الكركى . عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رشاد باشا . عبد العزيز البسيونى بك . عبد العزيز سيف النصر بك . مبداه مكيه بك . فائق عبد الحميد سليم . القراء عبد الحميد فردي باشا . القراء على أحمد باشا . على فهمى باشا . جيسى حسن زائد باشا . فائق فهمى باشا .

محمد أبو النصر القادر افندي . الشيخ محمد الأحمدى الظواهري . محمد توفيق مهنا بك . محمد خيرت رافى بك . محمد رياض طهوى بك . القراء محمد صادق يحيى باشا . محمد مديق باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد طه حبيب باشا . محمد ختم بك . محمد نصى يكن بك . محمد فهمى باشا . محمد مقل باشا . محمد نقيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد الرغاب بك . القراء محمود مرزى باشا . مصطفى رشيد بك . الفرقي مومر قواد باشا .

نخه الخلى باشا . نصر حامد بك .

مخرب بشارى حليه بك . يوسف طهوى باشا . الأتيا رؤىس . يحيى إبراهيم باشا .

## ٦ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب فتح اعتماد ضايق بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (قسم ٥ وزارة المالية - فرع ٥ المصلحة الأميرية) - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع القانون

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم القراء على أحد أيشا) .

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نقشرف بأن نخبر دولتك أننا استدبنا حضرة خليل محمود الفلكي بك وكل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (قسم ٦ وزارة المالية - فرع ٥ المصلحة الأميرية) .

وتفضلوا دولتك بقبول طائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء  
إسماعيل صدق

على تحرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن ليل مشروع القانون ويؤخذ عليه الرأي بالتدء بالاسم .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٦ وزارة المالية) - الفرع ٥ ”المصلحة الأميرية“ الباب الثاني - ”مصاريف عمومية“ ( اعتماد إضافي بمبلغ ٨٠٠٠ ج.م ) ثمانية آلاف جنيه ) زيادة على اعتماد البند السادس ”تشغيل مطبوعات المصالح“ .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الخزينة على المصروفات .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف على المطبعة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتدء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٧٣ (١)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين .

(انصرف حضرة صاحب العزة خليل محمود الفلكي بتمثيل وزارة المالية) .

## (١) راجع المعلق رقم ٤٧

(٢) إبراهيم راتب بك . إبراهيم ربيع باشا . أحمد زبد عطاري بك . أحمد السناري بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذوق الفقار باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد زهير باشا . أحمد طقت باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد فهمي أركين بك . أحمد نجيب براهيم بك . ادوار صوري بك . الدكتور أحمد يوسف علي أفندي . إسماعيل سري باشا . القاس عرض بك . أمين حسين يوسف أفندي . أمين ساي باشا . أمين خالي باشا . جريس زكريا باشا .

جيهب دوس بك . حسن رفوان حادي بك . حسن سعيد باشا . حسن علي جازي بك . حسن طليم باشا . حسين واصف باشا . الشيخ حسين وال .

الدكتور زكي غنار البزري أفندي .

سلطان محمد جيتي بك . سلطان محمد أياش بك .

شفيق سيد الله صلاح أفندي .

صالح حسن باشا .

طهاتان سيد أحمد بك .

الشيخ عبد الباقى حامى بدوان . السيد عبد الحيد الكري . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسيوني بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الله عتيق بك . الشيخ عبد الحيد سليم . القراء عبد الحيد فريد باشا . القراء علي أحمد باشا . علي فهمي باشا . جيسوى حسن زايد باشا . علي فهمي باشا .

محمد أبو النصر القار أفندي . الشيخ محمد الأحمدي القوارى . محمد توفيق مينا بك . محمد خيرت راضي بك . محمد راضي ضيف بك . القراء محمد صادق يحيى باشا . محمد صادق باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد طقت حوب باشا . محمد فتيه بك . محمد ضيف بك . محمد فهمي باشا . محمد خليل باشا . محمد نجيب شكري بك . محمد أبو النصر بك . محمد إسماعيل أياش بك . الدكتور محمد عبد القهاب بك . القراء محمد حن باشا . مصطفى رشيد بك . القراء حرمي قواد باشا .

نقطة المجلس باشا . نصر حامد بك .

مقربى يارى علي بك . يوسف عطاري باشا . الأنبا غريغوريوس . يحيى إبراهيم باشا .

## ٧ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح أمهات لإشاق بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ مذاكرة الداخلية - فرع ١ ديوان العموم ومصالح أخرى) - بتقريره المالية - بإقرار مشروع القانون

(المقرر حفرة فتح المحترم المراء محمد حري باشا)

تلى كتاب من حضرة صاحب البعولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب البعولة رئيس مجلس الشيوخ

نعرف بأن تغير دولكم لنا انتتبتنا سعادة صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة الداخلية" فرع ١ ديوان العموم ومصالح أخرى) .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما  
٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدق

(حضر حضرة صاحب السعادة صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية).  
تلى تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ وتنتقل الآن إلى مناقشة مواد مادة مادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٨ "وزارة الداخلية" - الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" الباب الأول "ماهيات وأجروميتات") اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥٨٠٠ ج. م (سنة آلاف وستة مائة جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع في اعتمادات ذلك الباب .  
ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول في ميزانية الفرع ٣ "لغير" من القسم نفسه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٨ "وزارة الداخلية" - باب ٢ "مصاريف عمومية") اعتماد إضافي قدره ٨٣٧٠٠ ج. م (ثلاثة وثمانون ألفاً وسبعمائة جنيه) في الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" و ١٩٨٠٠ ج. م (تسعة عشر ألفاً وثمانمائة جنيه) في الفرع ٢ "البوليس" و ٥٧٠٠ ج. م (خمسة آلاف وسبعمائة جنيه) في الفرع ٣ "الخفر" لتسوية التجاوز المتوقع في اعتمادات ذلك الباب .  
وتؤخذ هذه المبالغ من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية البعولة للسنة المالية المشار إليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .  
نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ولتلى المشروع ليؤخذ الرأى عليه بالبناء بالامم .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٨ "وزارة الداخلية" - الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" - الباب الأول "ماهيات وأجروميتات") اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥٨٠٠ ج. م (سنة آلاف وستة مائة جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع في اعتمادات ذلك الباب .  
ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول في ميزانية الفرع ٣ "الخفر" من القسم نفسه .

## ٨ - كتاب

وارد من لجنة المالية بطلب حاشية مشروع القانون لتخصيص بالبرق الجارية  
لجنة الحاشية - المراقبة عليه

تلى للكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولتك أن المجلس قرر بجلسته ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ أن  
يجعل إلى لجنة المالية مشروع القانون لتخصيص بالبرق التجارية الذي أقره  
مجلس النواب .

وحيث إن أعمال لجنة المالية كثيرة جدا ولا يتسع وقتا ليبحث مشروع  
القانون المشار إليه والتقدم بتقريرها عنه قبل نهاية الدورة الحالية .

ونظرا لأهمية هذا المشروع ولما له من صفة الاستيعاب تيسر اللجنة أن  
تتكروا دولتك بمرض الأمر على المجلس ليقرر إحالته إلى لجنة الحاشية لبحثه  
وتقديم تقريرها عنه ليتسنى للمجلس نظره في هذه الدورة .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

القائمة ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس لجنة المالية  
يوسف قطاوي

مادة ٢ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ( القسم ٨  
وزارة الداخلية " باب ٢ " مصاريف عمومية " اعتماد إضافي قدره  
٨٣,٧٠٠ م ( ثلاثة مئائتين ألفا وسبعمائة جنيه ) في الفرع ١ " ديوان  
المعوم ومصالح أخرى " و ١٩,٨٠٠ ج م ( تسعة عشر ألفا ومائتا جنيه )  
في الفرع ٢ " البوليس " و ٧,٧٠٠ ج م ( تسعة آلاف وسبعمائة جنيه )  
في الفرع ٣ " الخفر " لتسوية التجاوز المتوقع في اعتمادات ذلك الباب .

وتؤخذ هذه المبالغ من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة  
للسنة المالية المشار إليها .

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون ككل منهما  
فيا يخصه .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الراى على مشروع هذا القانون بالتناء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة  
عليه بإجماع الحاضرين ومصدقم ٧١ (١) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع  
الحاضرين .

( انصرف حضرة صاحب السعادة صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية )  
( رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مساء  
حيث أعدت الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء )  
( حضر حضرة صاحب المالى أحمد على باشا وزير الأوقاف ) .

(١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم وجيه باشا . أيرزيد قطاوي بك . أحمد السباوي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد فر القطار باشا . الدكتور أحمد رشيد  
عبد الله بك . أحمد زويد باشا . أحمد طفت باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد نهي أريشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادمار عيسى بك .  
الدكتور أحمد بيرست حليمه انقى . اسماعيل سري باشا . الياس حوش بك . أمين حسين يوسف انقى . أمين سامي باشا . أمين طال باشا .  
جريس زقاني باشا .

محيب دورس بك . حسن رشوان حادى بك . حسن سيد باشا . حسن على جازي بك . حسن مظهر باشا . حسين واصف باشا . الشيخ حسين وال .  
الدكتور زكريا الجزيري انقى .

مظان محمد يونس بك . سليمان مهران باشا بك

شفيع سيد الله حلايه انقى .

سالم حسن باشا .

مظان سيد احمد بك .

الشيخ عبد الباقي طاهر بدران . السيد عبد الحيد الكرى . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رشا باشا . عبد الوهيد البيهوي بك . عبد العزيز سبيط  
الصريك . عبد الله صمكه بك . الشيخ عبد الحيد سليم . القراء عبد الحيد فريد باشا . القراء على أحمد باشا . على نهي باشا . عيسى حسن زايد باشا .

لقين نهي باشا .

عبد ابراهيم التمر انقى . الشيخ عبد الأحدي القوارى . عبد توفيق مهاب بك . عبد رياض طيبي بك . القراء عبد ماحق يحيى باشا . عبد صدق باشا .  
الدكتور عبد طاهر بك . عبد طهت حبيب باشا . عبد خيت بك . عبد نهي مكن بك . عبد نهي باشا . عبد مقبل باشا . محمد نجيب كزى بك . محمود أبو النصر بك .  
محمود اسماعيل أبا بك . الدكتور محمود عبد القواب بك . القراء محمود مزي باشا . مصطفى رشيد بك . القراء مرسى عزاد باشا .

فهد المظني باشا . تسمار بك .

عزوب ياربي حليمه بك . يوسف قطاوي باشا . يحيى إبراهيم باشا .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه ولقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ ( القسم ١٠  
"وزارة الخفانية" - الفرع ٢ "الحاكم المختلطة (قسم القضاء)" - الباب  
الثاني "مصاريف محومية" اعتداد إضافي بمبلغ ٢١٥٠٠ ج.م (واحد وعشرين  
ألفاً وخمسمائة جنيه) تسوية التجاوز في بعض بنود الباب المشار إليه .

ويؤخذ هذا الاعتماد من قوترات الباب الثاني من ميزانية الدولة لسنة  
المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والخفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما  
فيا يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذنا الرأى على المشروع بالبناء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ..... ٦٧

الأغلبية المطلقة ..... ٣٤

الموافقون ..... ٢٦ (٢)

غير الموافقين ..... ١٣ (٣)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون انخاض  
بالعرف التجارية إلى لجنة الخفانية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الخفانية .

## ٩ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٥٠٠ ج.م في ميزانية  
السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (قسم ١٠ ميزانية الخفانية - فرع ٢ -  
الحاكم المختلطة) - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع القانون

( المحرر حضرة الشيخ المحترم يعقوب يارى بك ) .

على تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - إذن على مشروع القانون :

(١) راجع الملحق رقم ٤٩

(٢) إبراهيم كاتب بك . إبراهيم رحيه باشا . أبو زيد طنطاوى بك . أحمد السبأوى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد زهير باشا . أحمد طلعت باشا .  
أحمد حران باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد فهمى الزبى بك . أحمد نجيب برادة بك . إدوارد نصري بك . الدكتور أحمد يوسف صليه اغندى . اسحاق  
سرى باشا . إيلياس حورش بك . أمين حسين يوسف اغندى . أمين سامى باشا . أمين طالى باشا .  
جريس زاهى باشا .

سهيح دوز بك . حسن رشوان حادى بك . حسن على جازى بك . حسن مظفر باشا . حسين واصف باشا .  
الدكتور زكى غنار الجازى اغندى .

سلطان محمود بيشى بك . سليمان حيان أباطه بك .  
شفيق سيد الله حلايه اغندى .

سالح حسن باشا .

سلطان سيد أحمد بك .

الشيخ عبد الباقي حامر بردان . السيد عبد الحيد الكوى . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رشنا باشا . عبد العزيز البسيونى بك . عبد العزيز سيف النصر بك .  
عبد الله صهيح بك . الشيخ عبد الحيد سليم . اللواء عبد الحيد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على فهمى باشا . موسى حسن زايد باشا .  
لقين فهمى باشا .

عبد أبو النصر الفار اغندى . الشيخ عبد الأحد القطارى . عبد توفيق حنا بك . عبد خيرت راضى بك . اللواء عبد سادق يحيى باشا . عبد مدنى باشا . الدكتور  
عبد طاهر بك . عبد قسى يكن بك . عبد فهمى باشا . عبد خليل باشا . عبد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسحاق أباطه بك . محمود شكرى باشا .  
الدكتور محمود عبد الوهاب بك . اللواء محمود حورى باشا . مصطفى رشيد بك . القريقى عزاد باشا .

نخلة الخليلى باشا . نصر حامد بك .

يعقوب يارى بك . يوسف طنطاوى باشا . يحيى إبراهيم باشا .  
(٢) عبد فطيم بك .



**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ وتنتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فسادة .

ليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الخيرية) اعتماد إضافي بمبلغ ٤١,١٠٠ ج.م. لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموضحة بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويحسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

ليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الحرمين الشريفين) اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م. لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموضحة بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويحسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الأهلية) اعتماد إضافي بمبلغ ١٤,٠٢٥ ج.م. لسد التجاوز المنظور حصوله في الباب الثالث (مصاريف الأحياء) والموضح بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصروفاتها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين هذا حضرة الشيخ المحترم محمد خيت بك .

( ضحك وتصفيق ) .

## ١٠ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح إتمادات إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية بمبلغ ٥٧١٢٥ ج.م. - تقرير لجنة الأوقاف -  
الوارد مشروع القانون

( المقررة للشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا ) .

تلى كتاب وارد من حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف العمومية هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

بمناسبة نظر مجلس الشيخ بجلسته يوم الاثنين ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح إتمادات إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية بمبلغ ٥٧١٢٥ ج.م. وقد قررنا عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ( القسم الأول - الإيرادات ) .

أرجو التكرم بالترخيص لحضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي باشا وكيل الوزارة وحضرة عبد العزيز حسين أفندي رئيس قسم الميزانية والتسويات في الحضور أثناء نظر التقريرين المشار إليهما .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

وزير الأوقاف  
أحمد علي

١٩ يونيو سنة ١٩٣٢

( حضر حضرة عبد العزيز حسين أفندي رئيس قسم الميزانية والتسويات بوزارة الأوقاف ) .

تلى تقرير اللجنة (١) .

( أثناء الجلسة حضر حضرة صاحب السعادة جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون المذكور من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

فقرة الشيخ المحترم محمد خيت بك - مع موافقتي على الاعتماد أرجو من معالي الوزراء أن يتساهل كثيراً في مسألة التسيط للتجارين المتأخرين وهذا يوفر مصاريف كثيرة على الوزارة وعلى المستفيدين في آن واحد .

تمت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصم هذا القانون بتمام المoule وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

وليت مشروع القانون لأخذ الرأي عليه بالبند بالاسم .

فل مشروع القانون وهذا نصه : -

نحن فراد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الخيرية) اعتماد إضافي بمبلغ ٤١٠٠ جنيه لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموصفة بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويحسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٢ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (أوقاف الحرمين الشريفين) اعتماد إضافي بمبلغ ٢٧,٠٠٠ ج . م لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموصفة بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويحسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٣ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الأهلية) اعتماد إضافي بمبلغ ١٤,٠٢٥ ج . م لسد التجاوز المنظور حصوله في الباب الثالث (مصاريف الأهلين) والموضح بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصروفاتها .

مادة ٤ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي بالبند بالاسم فكانت النتيجة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين وعددهم ١١٩

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين .

(١) إبراهيم نائب بك . إبراهيم ديهو باشا . أبو زيد قطاوى بك . أحمد السنبارى بك . للشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد زير باشا . أحمد طلمت باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد فهمي الزبيدي بك . أحمد نجيب برادة بك . ادوار قصيرى بك . الدكتور أسعد يوسف طه أفسى . اساميل مري باشا . إلياس حوض بك . أمين حسين يوسف أفسى . أمين سامى باشا . أمين غالى باشا . جريس زقارى باشا .

سيد حورس بك . حسن وشوان حادى بك . حسن سيد باشا . حسن علي جازي بك . حسن مظفر باشا . حسين واصف باشا .

الدكتور زكي غفار الجبوري أفسى .

سلطان محمد بينسى بك . سليمان حيان أظف بك .

غفران سيد الله سلامه أفسى .

مخلع حسن باشا .

طلحان سيد أحمد بك .

الشيخ عبد الباقي حارس بدران . السيد عبد الحيد البركى . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رشاد باشا . عبد العزيز البيوتى بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد الحيد سليم . القراء عبد الحيد فريد باشا . القراء علي أحمد باشا . علي جمال الدين باشا . علي فهمى باشا . عيسى حسن زايد باشا . قنقن فهمى باشا .

عبد البر النصر للشار أفسى . الشيخ عبد الأحدي الفواهرى . عبد توفيق دينا بك . عبد خريت دافى بك . القراء صادق عيسى باشا . عبد صدق باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد خيت بك . عبد خسي يكن بك . عبد فهمى باشا . عبد خليل باشا . عبد نجيب كركى بك . محمد أبو النصر بك . محمد اساميل أظف بك . محمد كركى باشا . الدكتور محمد عبد الحيد بك . القراء محمد حورى . مصطفى رشيد بك . القنقن مرسى فراد باشا .

لحمه الخليلى باشا . نصر مابد بك .

قطوب بيادى بك . يوسف قطاوى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

## ١١ مشروع

مباينة وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم الأول - الإيهادات) - تقرير لجنة الأوقاف - إقرار

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رينا باشا) .  
تلى تقرير اللجنة (١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الإحتاد المقدر للباب ١ - إيرادات عمومية ( الإدارة ) وقدره ١٥٤٥٥٦ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الإحتاد المقدر للباب ١ - إيرادات عمومية ( الإدارة ) وقدره ١٥٤٥٥٦ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الإحتاد المقدر للباب ٢ - المتحصلات من مكافآت الموظفين وقدره ٢٢٢٦١ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الإحتاد المقدر للباب ٢ - المتحصلات من مكافآت الموظفين وقدره ٢٢٢٦١ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الإحتاد المقدر للباب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة وقدره ٤٩٢٦٣١ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الإحتاد المقدر للباب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة وقدره ٤٩٢٦٣١ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الإحتاد المقدر للباب ٤ - إيرادات من أشغال مدرسة البنائى وقدره ٢٥٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الإحتاد المقدر للباب ٤ - إيرادات من أشغال مدرسة البنائى وقدره ٢٥٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الإحتاد المقدر للباب ٥ - إيرادات من مرتبات مقررة وخصيات متوقفة وقدره ٤٧٦٧١ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الإحتاد المقدر للباب ٥ - إيرادات من مرتبات مقررة وخصيات متوقفة وقدره ٤٧٦٧١ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الإحتاد المقدر للباب ٦ - المقر من وزارة المالية لترسيم الآثار العربية وقدره ٦٠٠٠ جنيه .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الإحتاد المقدر للباب ٦ - المقر من وزارة المالية لترسيم الآثار العربية وقدره ٦٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الإحتاد المقدر للباب ٧ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى وقدره ٥٧٠٧٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الإحتاد المقدر للباب ٧ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى وقدره ٥٧٠٧٠ جنيه .

(اضرف حضرة عبد العزيز حسن افندي رئيس قسم الميزانية والتسويات بوزارة الأوقاف) .

## ١٢ - تقرير لجنة الحفائية

من البحث الحال فيما إذا كانت لخبرات الأعضاء من تقديم الاقتراحات بفئات - تأجيله حتى ينظر في أثناء عرض مشروع اللجنة الداخلية

الرئيس - لم يبق من جدول أعمال هذه الجلسة غير تقرير لجنة الحفائية من البحث الحال فيما إذا كان لخبرات الأعضاء من تقديم اقتراحات برقيات وهذا البحث مرتبط باللائحة الداخلية التي انتهى المكتب من إعدادها وأظن أن مشروعها سيوضع على حضراتكم قريبا لنظره في هذه الدورة إذا لم يكن في ذلك تعطيل لأعمال أخرى أكثر أهمية منه .

فهل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في تقرير لجنة الحفائية المذكور حتى ينظر في أثناء عرض مشروع اللائحة الداخلية لارتباطهما .

هجرة الشيخ القزوينى محمد خنبله - ولم هذا ؟

( أصوات : موافقون على التأجيل ) .

الرئيس - يقرر المجلس تأجيل النظر في تقرير لجنة الحفائية من البحث المشار إليه حتى ينظر في أثناء عرض مشروع اللائحة الداخلية لارتباطهما .

ونعت الجلسة بمواقة المجلس الساعة الثامنة مساء على أن يعود المجلس للاتحاد في يوم الأربعاء ١٨ صفر سنة ١٣٥١ ( ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ ) الساعة الخامسة والنصف مساء



## محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ١٨ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

### ملخص

٦ - كتاب من وزارة الداخلية بالكتاب حضرة صاحب العزة على أحد القضاة بك حضوراً بالمجلس من دائرة نافذة .

حلف حضرة الشيخ المستورية .

٧ - كتاب من مجلس النواب بقبول دعوة الاتحاد البرلماني الدولي للاشتراك في المؤتمر الثامن والعشرين المزمع عقده في جنيف في شهر يوليو القادم - قرار المجلس تقويض المكتب في اختيار من يمثلونه في هذا المؤتمر .

٨ - تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون للنفاذ بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٤٥٨٤ جنياً في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بصرف الامانة المسندة لشركة القزل الأهلية وبمركبة مصر قزل الفطن ونسبه ملحق رقم ٢ أ

الواقعة على ما رأته اللجنة من عدم المراقبة على فتح الاعتماد بالحزب  
اكفاء بما أدرج في مشروع ميزانية السنة المالية .

٩ - مشروع القانون للتراد من مجلس النواب بتل ميع ١١٥٠٠ جنه من الباب ٢ "مصاريف عمومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" في ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

تقرير لجنة المالية ملحق رقم ٣

إقرار مشروع القانون .

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - الزمائل :

(١) خطاب من مجلس النواب بالمراقبة على ما قرره مجلس الشيوخ من إدخال بعض التبدلات في فروع قسم ٦ (وزارة المالية) - إحاطة إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون يرد من مجلس النواب يربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إحاطة إلى لجنة المالية .

(ج) مشروع قانون يرد من مجلس النواب باختيار ما يتركب من الفصح في مادة تحقيق الرواية أو عند الزواج معالفا عليه - إحاطة إلى لجنة المالية .

٤ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب العزة وزير المالية من حضرة الشيخ المترمجد عبد الله ميكه بك من زيادة رسم القلفة المسطوع من الموظفين وأرباب الماشات - تأجيله ببلصة يوم الاثنين المقبل بناء على طلب من حضرة صاحب العزة وزير المالية .

٥ - اقتراح بمشروع قانون ملد من حضرة الشيخ المترمجد الزمردنا باشا من تعيين ديال القضاء الأعلى وترقيتهم وندهم - إحاطة إلى لجنة الاقتراحات .

ثانياً - باحتفال :

(١) عن جلسة اليوم حضرات: الدكتور زكي مختار الجوزي أفندي . عبد أبو النصر القنار أفندي . محمد مقل باشا . الشيخ عبد الحميد سليم . صويو حسن زايد باشا . ادوار قصوي بك . محمد منصور أفندي . حسن صبري بك . سليم تاحوم أفندي . أحمد السلياري بك . الدكتور أحمد رشيد ميداف بك . أبو زيد طططاوي بك . محمد طلعت حرب باشا . الأكتبا رؤساء .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات: عبد فهمي الناصوري باشا . الشيخ حسين صالح خليفة .

اجتمع المجلس الساعة السادسة والتقيقة العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب السعادة محله المظبي باشا وكيل المجلس وبحضور حضرات الشيوخ المحضرين ما هذا :

الثلاثين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : محمد أحمد عيود باشا . مصطفى خليفة باشا . الدكتور فارس قمر . محمد مصطفى مجوه بك . كامل برجس تكلا بك . حافظ المشاوي بك . إلياس عرض بك . عبد الكريم شلبيد بك . محمد محمود بك . طلفخان سيد احمد سالم بك .

ثالثا - يشير إذن :

حضرات : أحمد عرفان باشا . سعد الله عبد الرحمن أفندي . سليم بطرس بك .  
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :  
أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه أفندي .  
حبيب دوس بك .  
عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .  
أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة .

#### ١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيوخ المحترمين استكمال سري باشا إجازة إبتداء من ٢٧ الجاري إلى آخر الدورة لأعمال ضرورية تضطره إلى مغادرة القطر . وطلعتان سيد أحمد سالم بك إجازة أسبوعين لمرضه إبتداء من اليوم .  
فهل توافقون حضراتكم على منحهما الإجازات المطلوبة ؟  
( موافقة ) .

#### ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - في ملاحظة على ما ورد في الصفحة الثالثة بالعمود الأول بسند قولي ( فأذا رجعت حضراتكم إلى هؤلاء السكان وجدتهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع . فقال حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة ) . وهنا سقطت كلمة (مقاطعا) . وتكون صحة البارة هي ( فقال حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة مقاطعا ) .

الرئيس - لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن يرد في أي وقت شاء دون أن يتعثر مقاطعا لأي خطيب .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - مادام الخطيب يتكلم فليس لأحد فيه أن يتكلم .

الرئيس - لقد قلت إنه إذا رد حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فإنه لا يتعثر مقاطعا .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - ما دامت الكلمة أعطيت لعضو ليس لأحد فيه أن يتكلم . وليس لرئيس الحكومة <sup>(١)</sup> الحق في حيل في أن يتكلم . وعادة القانون السابعة والعشرون <sup>(٢)</sup> مبرهنة ...

الرئيس - قلت إن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لا يهـ مقاطعا إذا رد .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - يتعثر مقاطعا أو غير مقاطع في الذي أريد إثباته مسألة مخالفة القانون .

الرئيس - ليس هناك مخالفة للقانون .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أنا قلت إنه فاطني فيجب إثبات كلتي التي قلتها . سواء فاطم أو لم فاطم . فكلتي يجب إثباتها .

الرئيس - فلتثبت الكلمة التي تريدنا .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - ولي ملاحظة على ما ورد في الصفحة السادسة في نهاية العمود الثاني عقب تعليق على إجابة حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عن سؤال بشأن المبروسين احتياطيا إذا وردت العبارة الآتية .

( وهنا أراء حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا أن يبدي ملاحظة على السؤال والجواب فأنهم دولة الرئيس أن التعليق غير جائز لغير المنز الذي وضع السؤال ) . فهذه العبارة دالة على أن حضرة الشيخ المحترم أم عرفان باشا قال كلاما قبل أن يقول الرئيس هذه الملاحظة . فيجب إثبات ما قاله .

الرئيس - إنهم الرئيس لحضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا في تعليقه غير جائز بقضي بأنه لا محل لإثبات ما قال .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - محضر الجلسة ...  
( ختم ) .

الرئيس - إن حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا سحب كلامه

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - ليس في المحضر ما يبيد أن حـ الشيخ المحترم سحب كلامه .

الرئيس - مكتب المجلس يقرر أن حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان سحب كلامه .

والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
( لم يتعترض أحد ) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(١) أملاء رئيس المجلس وصحت رئيس الحقارة بناء على تصحيح حضرة الشيخ المحترم بمحضر جلسة ٢٧ ووقته ١٩٣٢

(٢) زبدة السابعة والستة بالعبارة بالاصل عقب حضرة الشيخ المحترم بمحضر جلسة ٢٧ ووقته ١٩٣٢

(ب) مشروع قانون يرد من مجلس النواب يربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إحاطة إلى لجنة المالية

نقل الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب جلسته المتقدمة في يوم الاثنين ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢  
تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاشرف بأن أرسل مع هذا لوليتكم مشروع القانون - وتقرر بلجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا مرض ذلك مع هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا ولوليتكم بقبول عظيم الاحترام

٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا القانون إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

(ج) مشروع قانون يرد من مجلس النواب بإعطاء ماركيت من الفس زيادة تحقيق الفروقات أو عقد الزواج حاليا عليه - إحاطة إلى لجنة المحاسبة

نقل الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب جلسته المتقدمة في يوم الثلاثاء ٢١ يونيه سنة ١٩٣٢ بصيغة مستجيبة لتقرير لجنة المحاسبة عن مشروع قانون بإعطاء ماركيت من الفس من مادة تحقيق الوراثة أو عقد الزواج حاليا عليه - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاشرف بأن أرسل مع هذا لوليتكم مشروع القانون - وتقرر بلجنة المحاسبة - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا مرض ذلك مع هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا ولوليتكم بقبول عظيم الاحترام

٢٢ يونيه سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

### ٣ - الرسائل

(١) كتاب من مجلس النواب بالمرافقة على ما قرره مجلس الشيوخ من إدخال بعض التعديلات في فروع قسم ٦ (وزارة المالية) - إحاطة إلى لجنة المالية

نقل الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دوليتكم المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ٢٢٧٠ - بتعديل ما قرره مجلس النواب عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية الخاص بالمصروفات في بعض فروع قسم ٦ "وزارة المالية".  
أشرف بأن أبلغ دوليتكم أن مجلس النواب نظر جلسته المتقدمة في يوم الاثنين ٢٠ يونيه الحالي تقرير لجنة المالية عن هذه التعديلات وقرر المرافقة على الأبواب التي أدخل عليها مجلس الشيوخ بعض التعديلات في فروع قسم ٦ "وزارة المالية" كما يلي :

#### ١ - فرع ١ - ديوان المصوم

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... .. ٣٣٩١٠٨

#### ٢ - فرع ٤ - مصلحة الاحصاء

باب ١ - "معايير وأجر ومرتبات" ... .. ٢٣٨٨١

#### ٣ - فرع ٧ - مصلحة الجمارك

باب ١ - "معايير وأجر ومرتبات" ... .. ٢٩٤٦٣٦

٢ - "مصاريف عمومية" ... .. ٨٠٨٥٤

#### ٤ - فرع ٨ - مصلحة غفر السواحل ومصائد الأسماك

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... .. ٨٦٨٦٣

ومع هذا تقرير لجنة المالية ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك مع هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا ولوليتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٢١ يونيه سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة الكتاب المذكور إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة الكتاب المذكور إلى لجنة المالية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفائية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفائية .

#### ٤ - سؤال

وجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميكة بك من زيادة رسم الدفعة المستقط من الموظفين وأرباب المحلات - تأجيله إلى جلسة يوم الاثنين المقبل . على طلب من حضرة صاحب الدولة وزير المالية

**الرئيس** - تجلجل الإجابة عن هذا السؤال إلى جلسة يوم الاثنين القادم بناء على طلب حضرة صاحب الدولة وزير المالية واحترامه من الحضور في جلسة اليوم .  
( حضر حضرة الشيخ المحترم عيسى حسن زايد باخا ) .

**الرئيس** - كيف قال حضرة الشيخ المحترم محمد هيثم بك في أول الجلسة بأن حضرة الشيخ المحترم عيسى حسن زايد باخا متعذر عن جلسة اليوم وأنه كلفه بإعلان اعتذاره في الجلسة مع أنه حضر الآن ؟  
أظن أنه لم يكن يصح لحضرة الشيخ المحترم أن يعلن هذا الاعتذار .  
**مفكرة الشيخ المحترم محمد هيثم بك** - اعتذرت عن المدة التي تأخر فيها عن الحضور حضرة الشيخ المحترم .  
( ضحك ) .

#### ٥ - اقتراح

بموجب قانون يقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باخا من ميم دجل القضاء الأهل وتلقاهم بترقيم - إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمراض

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الاقتراحات والمراض ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة الاقتراح بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الاقتراحات والمراض .

**الرئيس** - ترفع الجلسة إلى حين حضور من يمثل الحكومة في المجلس أثناء نظر باقي المسائل الواردة بم جدول الأعمال .

( رفعت الجلسة الساعة السادسة وثلاث مساء . وأعيدت في الساعة السادسة والذقيقة الأربعين برئاسة حضرة صاحب الدولة محيي إبراهيم باخا رئيس المجلس ) .

#### ٦ - كتاب

من وزارة الداخلية بالكتاب بحضرة صاحب الدولة على أحد المطايع بك ضوا بالمجلس من دائرة معاه - حلف حضرة أمين الدستور

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

**حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ**

بتاريخ ٢٠ يونيو الجاري أعلنت نتيجة الانتخاب التكميل لعضوية مجلس الشيوخ - الذي أجري في اليوم المذكور - من دائرة معاه رقم ٢ ( مديرية المنيا ) إذ فاز حضرة على بك أحد الشيوخ بمجلس المطايع بك المرشح الوحيد بهذه الدائرة والذي رفع نفسه عن مبادئ حزب الشعب .

فتشرف باعطاء دولتيك بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٨ مفرقة ١٣٥١ ( ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ ) .

وزير الداخلية

اسماعيل صديق

دعا حضرة صاحب الدولة الرئيس حضرة الشيخ المحترم على أحمد بك الشيوخ بمجلس المطايع بك لحلف أمين المصنوع عليها في المادة ٨٩ من الدستور خلفها بحضرة بالصيغة الآتية :

**« أقسم بالله العظيم أن أكون غليما للوطن وللأمة مطيعا للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بالنسبة والصدق »**

فهذه دولة الرئيس وحياه حضرات الأعضاء بالتصديق .

#### ٧ - كتاب

من مجلس النواب بقبول دعوة الاتحاد البرلماني الدولي للاشتراك في المؤتمر الثامن والعشرين المزمع عقده في جنيف في شهر يوليو القادم - قرار المجلس بتفويض المكتب في اختيار من يمثلونه في هذا المؤتمر

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

**حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ**

تشرف بأن أخبر دولتيك أن وفادتنا لاجبة قد ألبنتنا أن التوصل إلى المصرية في جنيف تلت من السكبر العام للاتحاد البرلماني الدولي دعوة لاشتراك البرلمان المصري في المؤتمر الثامن والعشرين للاتحاد المزمع عقده في جنيف من ٣٠ إلى ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٢

وقد مرض الأمر على مجلس النواب بجلسته ٢١ يونيو الجاري توافق على قبول الدعوة على أن يكون مندوبوه في المؤتمر هم رئيس المجلس والنائبان المختزمان الأستاذ محمد حسن والأستاذ مصطفى الشوربجي .



**الرئيس** - لقد اختار مجلس النواب خمسة ثلاثة أحدهم حضرة صاحب الملك رئيس المجلس .

#### ٨ - تقرير لجنة المالية

من مشروع قانون اقتلاص بنح اعتماد إثنى على ١٢٥٨٤ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ صرف الإلحاح المستحقة لشركة الغزل الأملية وفكرة مصرف الغزل القطن ونسج - الموافقة على ما رآه اللجنة من عدم المرافقة على فتح الاعتماد المقرب اكفاء بما أوجبه على مشروع ميزانية السنة المالية الحالية

(المقرر حضره الشيخ المحترم القراء على أحد باشا )

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تقترح بأن تخبر دولكم أننا انتدبنا سماعة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية لنساق بنح اعتماد إثنى على ١٢٥٨٤ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ صرف الإلحاح المستحقة لشركة الغزل الأملية وشركة مصرف الغزل القطن ونسج .

وتفضلا دولكم بقبول فائق الاحترام

٢١ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدق

( حضر حضرة صاحب السلطة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ) .

على تقرير اللجنة (١)

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

( انصرف حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ) .

#### ٩ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بتل على ١١٥٠٠ جنيا من الباب ٢ "صافير عموية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" في ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - تقرير لجنة المالية - إقرار مشروع القانون .

(المقرر حضره الشيخ المحترم القراء على أحد باشا )

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تقترح بأن تخبر دولكم أننا انتدبنا سماعة محمود صادق رئيس باشا وكيل وزارة الداخلية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير بلديات

كما وافق مكتب المجلس على أن ما يبلغ للوزير كاشترارك أو نحوه يكون مناصفة بين مجلس الشيوخ والنواب .

فأشرف بإحاطة علم دولكم بذلك .

وتفضلا بقبول فائق الاحترام

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

**الرئيس** - أبلغتنا وزارة الخارجية أن للتبعية المصرية يجنب تفتت من السكرير العام للاتحاد البرلماني الدولي دعوة لاشتراك البرلمان المصري في المؤتمر الثامن والعشرين للإتحاد الذي سيقدّم من ٢٠ إلى ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٢

وقد عرض الأمر على هيئة مكتب المجلس بجملة ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ فوافقت على قبول الدعوة وعلى أن ما يبلغ للوزير كاشترارك أو إعادته يكون مناصفة بين المجلسين .

ووردت رسالة من مجلس النواب وهي التي تليت على حضراتكم الآن بأنه قرر بجلسته المتقدمة في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ الموافقة على قبول الدعوة على أن يكون مندوبوه هم رئيس المجلس والثلاثين المختارين الأستاذ محمد حسن والأستاذ مصطفى الشاذلي كما وافق المكتب المذكور على أن ما يبلغ للوزير يكون مناصفة بين المجلسين .

فهل توافقون حضراتكم على عرض المكتب في أن يختار ثلاثة الأعضاء الذين يمثلون في هذا المؤتمر على أن يراعى المكتب في هذا الاختيار تمثيل الأحزاب والجماعات التي تتألف منها المجلس أمضى أن يكون أحد المندوبين اتحاديا والآخر شعبيا والثالث مستقلا وأن أخطر المجلس بما يتم ؟ (موافقة) .

**الرئيس** - وافي ألفت نظركم حضراتكم على أن من يخادهم المكتب هم الذين سيملكون بصفة رسمية وهذا لا يمنع بالطبع من اشتراك من يرغب من حضراتكم الحضور في هذا المؤتمر بصفة غير رسمية .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود فقير** - لست موافقا على انتخاب عضو مستقل . لأنه لا يلائل أملا . وإنما يمثل شخصه فقط .

**الرئيس** - لا . لا . إن المستقلين جماعة مستق فيهم في المجلس .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمود حمدي باشا** - إن الاثنين المختارين في مجلس النواب ليسا من الأحزاب .

**الرئيس** - لقد اختار مجلس النواب ثلاثة نواب أحدهم من الحزب الوطني . وثانيهم من حزب الاتحاد . وثالثهم من حزب الشعب .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمود حمدي باشا** - لقد ذكّر دولكم اثنين فقط من مجلس النواب .

المالية من مشروع القانون الخاص بنقل مبلغ ١١٥٠٠ جنيه من الباب ٢ "مصاريف صومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" في ميزانية وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

وتغضوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

٢١ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدق

(حضر حضرة صاحب السعادة محمود صادق رئيس باشا وكيل وزارة الداخلية).

عقرة الشيخ الخرم هير الرحمن رضا باشا - كيف انتقل المجلس إلى مشروع هذا القانون قبل أخذ الرأي على الاتحاد الإضافي بمبلغ ١٤٥٨٤ جنيها فهل اعتبر المجلس هذا المبلغ مقدما بمذكرة أو مشروع قانون ؟

الفرم - لقد وافق المجلس على رأي اللجنة في الموضوع الأول . وانتقلنا إلى موضوع آخر . والمسالمة التي يشير إليها حضرة الشيخ المحترم هي عدم موافقة على اعتماد . وهي بذلك لا تحتاج إلى مشروع قانون . على تقرير اللجنة (١).

عقرة الشيخ الخرم محمد غنم بك - في الجلسة الماضية أبديت ملاحظة فيما يخص بوزارة الصحة . ومصلحة الصحة . فرد على حضرة الشيخ المحترم حبيب بك دوس بأن مصلحة الصحة وزارة ، وأعلى لو كنت اطلمت على الميزانية لوجدت أنها وزارة .

ولكني أرى في مذكرة اللجنة المالية الخاصة بنقل هذا المبلغ أنها ذكرت مصلحة الصحة مرتين . ولم تذكر وزارة الصحة إذ قالت فيها (ولما كان الاتحاد للدرج لهذه الأحوال في الباب الثالث من ميزانية مصلحة الصحة) فهنا ذكرت مصلحة الصحة .

قد موضوع آخر (البيان المقدم من مصلحة الصحة) وهنا أيضا ذكرت مصلحة الصحة .

الفرم - ليقرا حضرة الشيخ المحترم المادة الواردة في مشروع هذا القانون . فانه على ما يظهر لم يطلع حضرة عليه .

عقرة الشيخ الخرم محمد غنم بك - ورد في مشروع هذا القانون (على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه) . ويستنتج من هذا أن اعتراض في محله .

الفرم - اقرأ المادة الأولى من مشروع القانون تجد أن فيها وزارة الصحة . واحرازك إذن يكون في محله .

الرئيس - لم أفهم من حضرة الشيخ المحترم محد غنم بك شيئا فأرجو أن يوضح ما يريد طرحه على المجلس .

عقرة الشيخ الخرم محمد غنم بك - أنا الآن في حيرة .

عقرة الشيخ الخرم إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلماني) - ليقرا حضرة الشيخ المحترم المادة الأولى من مشروع القانون فهذا نصها :

مادة ١ - ينقل في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ٩ "وزارة الصحة الصومية" مبلغ قدره ١١٥٠٠ ج.م (أحد عشر ألفا وخمسمائة جنيه) من الباب ٢ "مصاريف صومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" بند ٢٥ "ردم البرك" .

وبلغ محد أنه مذكور فيها صراحة وزارة الصحة الصومية .

عقرة الشيخ الخرم محمد غنم بك - إذن يكون هناك خطأ في المذكرة أوف مشروع القانون . (هتف)

(أصوات : ليس هذا موضوع البحث المطروح على المجلس) .

الرئيس - هل حضراتكم راضون عما يديه حضرة الشيخ المحترم محد غنم بك بما فيه ضياع لوقت المجلس . (أصوات : لا ، لا) .

الرئيس - ليجلس إذن حضرة الشيخ المحترم . فهنا كلام لا طائل من وراءه . وحيقة المجلس غير راضية من هذا . لأن وقت حضرات الأعضاء ثمين . ولا يصح أن يضيع ولقيم في مناقشة لفظ (وزارة الصحة ومصلحة الصحة) أو مثل هذا بلا فائدة .

وقد سبق أن أهتمتكم أنها وزارة اسما .

عقرة الشيخ الخرم محمد غنم بك - قولوها دائما وزارة صحة إذ لا يصح أن يقال عنها وزارة صحة في موضع ومصلحة صحة في موضع آخر .

الرئيس - ليجلس حضرة الشيخ المحترم .

هل يريد حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك الكلام ؟

عقرة الشيخ الخرم محمود أبو النصر بك - كنت أريد أن أقول لحضرة الشيخ المحترم مقالته حضرة صاحب الدعاية الرئيس .

للموافقين ..... ١١٥٥

غير الموافقین ..... ٢

مقررہ الشیخ المرمم المرحوم برادہ بك (السکریة البرلانی) - وافق المجلس علی مشروع القانون بإجماع الحاضرين ما عدا عضوين .

وقانون النظام الداخل ينص فی المادة السادسة والثمانین منه علی أنه (لکل عضو أبدي رأيا عامًا لرأی الأغلبية الحق فی أن یبین آفة الأسباب التي یستند إليها وأن یطلب إثباتها فی المصغر) .

(أصوات : تبدي الأسباب فی حالة الامتناع عن إبداء الرأی) .

مقررہ الشیخ المرمم المرحوم برادہ بك (السکریة البرلانی) - للأغلبية التي خالفت أغلبية المجلس - إذا أرادت - أن تبين مخالفتها تكتابة والذي أراده من ثلاثة هذه المادة هو أننا لم نفهم سبب رفض حضرة الشیخین المقررين .

الرئيس - یقرر المجلس الموافقة علی مشروع القانون المذكور بمجلسه وتحسين صوته من سبعة وعشرين .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس السادة السابعة والدقيقة العاشرة مساء علی أن یعود للاعتقاد يوم الاثنين ٢٣ صفر سنة ١٣٥١ ( ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ ) الساعة الخامسة والنصف مساء

الرئيس - إن حضرة الشیخ المرمم قد فیت بك لا یرید أن یقتع ועל توافقون حضراتکم علی تهریر البتة ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - إذن لنیل مشروع القانون ثم یؤخذ الرأی علیه بالتناء بالإسم . علی مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشیوخ ومجلس النواب القانون الآتی نصه وقد صلتنا علیه وأصدرناه :

مادة ١ - ینقل فی ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" مبلغ قدره ٥٠٠ ج ١١ م (أحد عشر ألفاً وخمسمائة جنيه) من الباب ٢ "مصاريف عمومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" بند ٢٥ "ردم البک" .

مادة ٢ - علی وزیري المالية والمالية تنفیذ هذا القانون کلی منهما فیا یخصه .

نأسر بأن یصمم هذا القانون بحاتم الدولة وأن ینشر فی الجريدة الرسمية ویخذ کقانون من قوانین الدولة .

مدرو ...

أخذ الرأی علی مشروع القانون المذكور بالتناء بالإسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الحاضرين ..... ٥٧

الأغلبية المطلقة ..... ٢٩

(١) إبراهيم راب بك . إبراهيم وجیه باشا . الشیخ أحمد البیدایرام زین . أحمد طهت باشا . الدكتور أحمد صبی الزید بك . أحمد محیب بیاده بك . الدكتور أحمد يوسف حلیه انقی . اسماعیل مرى باشا . أمين حسین يوسف انقی . أمين طاهر باشا .

جبریس زکاتى باشا .

حسین سید باشا . حسن علی جازى بك . حسن نظرم باشا . حسین واصف باشا . الشیخ حسین وال .

سلطان السدی بك . سلطان حمود بیس باشا . سلطان حیدر باشا بك .

شیخ سیدة سلامة انقی .

صالح حسن باشا .

الشیخ حیدر البک حاج دوان . السید حیدر الحیدر البکى . حیدر الحیدر سلطان باشا . حیدر البزج البیسو . بك . حیدر البزج صیف النصر بك . حیدر الله صیك بك . اللواء حیدر البیدر فريد باشا . اللواء حیدر باشا . علی هسی باشا . حوسى حسن زاید باشا . علی أحمد بك المقادى .

لقین هسی باشا .

الشیخ حیدر الأحمدى القنطرة . محمد توفیق مونا بك . محمد شوت راضى بك . اللواء محمد صادق بیى باشا . محمد حلی باشا . محمد صبی بنى بك . محمد هسی باشا . محمد نجیب شکرى بك . حمود أبی النصر بك . حمود اسماعیل باشا بك . حمود شکرى باشا . الدكتور حمود حیدر قرطاب بك . اللواء حمود مزى باشا . الدكتور مرسی حمود انقی . مصطفى رشید بك . الدكتور مصطفى صقرت بك . القرقى حوسى فؤاد باشا .

نعمه الطیسی باشا . نصر طه بك .

مقرب بیاروی حلیه بك . يوسف طهلى باشا . صبی ابراهیم باشا .

(٢) حید الرحمن رضا باشا . حید خیه بك .



## محضر الجلسة السادسة والثلاثين

المتقدمة طناً في يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

## ملخص

- (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد السنيدي بك عن تخفيض رسوم النقل التي توفرتها شركة قناة السويس من يرسدها إلى الاسماعيليه — الإجابة عنه .
- (د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف إيفي من إنشاء معارة على ترعة التنباييل عند الكبار ٥٠٠ هـ . وإلغاء المعارة القديمة ومن إنشاء وصلة من ترعة التنباييل إلى جزيرة طمانوف دنيا إلى ديرة وشماخ وكدمصر — الإجابة عنه .
- ٥ — مشروع القانون الأول من مجلس النواب بأخذ مبلغ ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام لقرض التي تقدمها الحكومة على بنك السليف الزراعي .
- تقرر بطلان المالية
- إقرار مشروع القانون .
- ٦ — استمرار النظر في مشروع ميزانية المدة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية
- تقرر بطلان المالية .
- سؤال رقم ٣٢
- ١١ — وزارة الأشغال العمومية .
- فرع ١ — دوران الصوم — إقرار .
- ٢ — الري — إقرار .
- ٣ — مصلحة الجاني الأجرة — إقرار .
- ٤ — الميكانيكا والكهرباء — إقرار .
- ٥ — التعليم — إقرار .
- ٦ — المجازي الزراعية — إقرار .
- ٧ — قطيعيات — إقرار .
- ٨ — الدين السويدي — إقرار .
- ٩ — مصارف غير مطبوعة — إقرار .
- ١٠ — القينات المالية — إقرار .
- ١١ — تسليم المجلس قرار المكتب إجازة حضرة صاحب المدة الوزير المجلس وحيد في العشرين من أياره راتبه بك وجيب جيب بك في المجلس في المؤتمر الثاني والعشرين لإيجاد البرلمان الجديد جده في جيب في شهره القادم .

١ — الإجازات .

٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ — الرسائل .

(أ) مشروع قانون راد من مجلس النواب بالترخيص للحكومة لأخذ مبلغ مليون من الإجازات من الاحتياطي العام ليتمسك بمشروعة من حقها للملك الأراضي الزراعية — إجابته إلى بنية المالية .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بقرره عدم جواز التنازل من الملكية بغير مائة أراضيه — إجابته إلى بنية الوحدة الداخلية المشكلة من أعضاء المكتب لتقرر على وجه الاستيعاب .

(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ — إجابته إلى بنية الوحدة الداخلية المشكلة من أعضاء المكتب لتقرر على وجه الاستيعاب .

(د) كتاب من مجلس النواب بالرافضة على التصديق الذي أقره مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية المدة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية (قسم ٩ وزارة الصحة العمومية — باب ٢ ص ٣) .

(هـ) كتاب من مجلس النواب بالرافضة على التصديق الذي أقره مجلس الشيوخ في مشروع ميزانية المدة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية (قسم ١٢ وزارة الزراعة — الباب الأول) .

(و) كتاب من مجلس النواب بالرافضة الحكومة على رأى بنية المالية بمجلس النواب لتفاسي بمجلس مبلغ ٦٠٠٠ جنيه عمولة تحصل ليك السليف الزراعي من مشروع ميزانية المدة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية .

٤ — الأخطاء :

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم عبد الله ميك بك عن زيادة رسم المدة المنظم من الموظفين بأرباب الماشات — الإجابة عنه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد السنيدي بك عن المستعدين الآخرين شركة قناة السويس رسائل أخرى — الإجابة عنه .



(ج) مشروع قانون يرد من مجلس النواب بتعديل المادة ١١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٣١ - إجماعه إلى لجنة اللائحة الداخلية للشركة من أعضاء المكتب نظره على وجه الاستعجال

على المكتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢١ و ٢٩ مارس و ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة اللائحة وتعديل قانون النظام الداخلي للبلدان من الاقتراح بقانون المقدم من حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى بالقائه للمادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبلدان - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون - وتقرير اللجنة - وهما من الجلسات المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة اللائحة الداخلية المشكلة من أعضاء المكتب نظره على وجه الاستعجال وتقديم تقريرها عنه في أقرب وقت ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة اللائحة الداخلية نظره على وجه الاستعجال وتقديم تقريرها عنه في أقرب وقت .

عقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - لأية لجنة أحيل للمشروع ؟

الرئيس - لقد أحيل إلى اللجنة التي كلفت بوضع مشروع اللائحة الداخلية للبلدان وذلك لأن المشروعين متعلقان بهذه اللائحة .

عقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - ما اسم هذه اللجنة ؟

الرئيس - لجنة اللائحة الداخلية .

عقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - أوجد لجنة باسم لجنة اللائحة الداخلية ؟

من الجنبات من الاحتياطي العام لقد سالت مضمونة برهن عقارى للملاك الأراضي الزراعية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لمؤتمرك مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون يرد من مجلس النواب بتقرير عدم جواز تنازل عن المكافأة البرلمانية أو إرجعها - إجماعه إلى لجنة اللائحة الداخلية للشركة من أعضاء المكتب نظره على وجه الاستعجال .

على المكتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ بصيغة مستعجلة تقرير لجنة اللائحة وتعديل قانون النظام الداخلي للبلدان من مشروع قانون بتقرير عدم جواز تنازل عن المكافأة البرلمانية أو إرجعها عليها ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لمؤتمرك مشروع القانون - وتقرير اللجنة - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة اللائحة الداخلية المشكلة من أعضاء المكتب نظره على وجه الاستعجال وتقديم تقريرها عنه في أقرب وقت ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة اللائحة الداخلية نظره على وجه الاستعجال وتقديم تقريرها عنه في أقرب وقت .

(٥) كتاب من مجلس النواب بالرافعة على التعديل الذي أقره مجلس الشيوخ في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ١٢ وزارة الزكاة - أبواب الأول)

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دولتك المؤرخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢ رقم ٢٢٩٩٩ بخصوص مشروع ميزانية المصروفات لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ١٢ وزارة الزكاة).

أتشرف بأن أبلغ دولتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية في هذا الموضوع وقرر الموافقة على احتساب الباب الأول "مباينات أجور مرتبات" بمبلغ ٢٧٤,٦٧١ جنيفيا.

ومع هذا تقرير لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ.

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس - الفرض من هذا الكتاب مجرد الإحاطة.

(د) كتاب من مجلس النواب بموافقة الحكومة على رأى لجنة المالية مجلس النواب الخاص بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيف عملة تحصل ليك التسليف الزواحي من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إحلفا لكاتبنا المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ رقم ٢٧٥-١٣٠-٩١٢ أتشرف بأن أبلغ دولتك قرار الحكومة بشأن مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيف "عملة تحصل ليك التسليف الزواحي" المدرج تحت بند ١٤ باب ٢ "مصاريف عمومية" فرح ١ ديوان المصوم كما على :

توافق الحكومة على رأى اللجنة النقاض بمختلف مبلغ العمولة وستختار الحكومة الطريقة التي تحصل بها سلفها.

ومع هذا محضر الجلسة الحادية والستين ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ (صفحة ٩).

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٢٥ هـ سنة ١٩٣٢

محضره الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا - لقد أمدت لجنة المالية تقريرا عن هذا الموضوع.

الرئيس - نعم. وقد وزع التقرير فعلا وسيتم جلسة التذ.

محضره الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - كلف المكتب بقرار من المجلس بوضع مشروع اللائحة الداخلية فلذا عقد المكتب لهذه الغاية أطلق عليه اسم "لجنة اللائحة الداخلية".

محضره الشيخ المحترم الدكتور عيسى محمد وفندي - أصبح لهذه اللجنة نظر مشروعات القوانين ؟

محضره الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - نعم لأن هذين المشروعين متعلقان باللائحة الداخلية.

محضره الشيخ المحترم الدكتور عرب محمد وفندي - ألم يكن الأول أنزال مال المشروعين إلى لجنة الحفائية ؟

الرئيس - لقد وافق المجلس على إحالة المشروعين إلى لجنة اللائحة الداخلية وسيعرض تقريرها على حضراتكم في أقرب وقت.

(٥) كتاب من مجلس النواب بالرافعة على التعديل الذي أقره مجلس الشيوخ في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ٩ وزارة الصحة السورية - باب ٢٠٢)

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دولتك المؤرخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ٢٩-١١٩٩٩ بخصوص مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ من المصروفات - في بعض أبواب قسم ٩ (وزارة الصحة العمومية) :

أتشرف بأن أبلغ دولتك أن المجلس نظر بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية في هذا الموضوع - وقرر الموافقة على الأبواب الآتية كما على :

قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية

باب ٢ "مصاريف عمومية" ... .. ٦١٨,٥١١ جنيف

باب ٣ "أعمال جديدة" ... .. ٣٧,٤٧٠

ومع هذا تقرير لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ.

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٢٥ هـ سنة ١٩٣٢

الرئيس - الفرض من هذا الكتاب مجرد الإحاطة.



## ٤ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم عبد الله حيكه بك من زيادة رسم الخدمة المستطع من الموظفين وأرباب الماشات - الإجابة عنه

نص السؤال :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر أرجو التفضل بتوجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية للاجابة عنه .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم الاحترام يا

تحريراً ٦ ماوسة ١٩٣٢

عبد الله حيكه

عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة وزير المالية

لا يخفى على دولتكم أن المادة ١٣٣ من الدستور نصت على «أنه لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها ولا إلغائها إلا بقانون» وبما أن مجلس الوزراء قرر زيادة رسم الثقة الذي يخص من مرتبات الموظفين وأرباب الماشات أحد عشر ضعفا اعتبارا من أول أكتوبر الماضي . ثم قرر أخيرا خصم المائة خمسة والنصف من هذه المرتبات علاوة على رسم الثقة المضاعف وذلك اعتبارا من أول شهر مايو الحالى بحيث أصبح مجموع رسم الثقة الذى يحصل من المرتبات والماشات يروى على شهرها . ومع التسليم بأن الحكومة نظرا لضائقة المالية الحالية وسعيها وراء موازنة دخل الدولة وخزيرها على حق في طرق كل الإيجابيات التى تقضى إلى إنهاء موارد الدولة وتخفيف نفقاتها وأنه يجب على الموظفين وهم خدام الدولة الأسماء وهل المتخاصمين منهم أن يساهموا بطيبة خاطر فى تسي إلى الحكومة ولو أدى ذلك إلى التضحية بلزوم من مرتباتهم - فعمل فعل فذلك يكفى أن تقرر ضريبة الثقة بهذه النسبة العالية بقرار من مجلس الوزراء بدون رجوع إلى البرلمان طبقا لنص الدستور ؟ أرجو التفضل بالإجابة عن هذا السؤال ليطلع الجمهور وسامو الموظفين وأرباب الماشات بأن الحكومة ترضى دائما بما تقدمه من الإجراءات التشريعية القائمة»

عبد الله حيكه  
عضو مجلس الشيوخ

«حضرة صاحب الدولة مستألفين صرفى باشا (وزير المالية) - رسم الثقة الذى يخص من الموظفين وأرباب الماشات رسم قديم وقد اعتبره الحكومة منذ إنشائه أنه من نوع شروط الاستئجار التى تستعمل بوضعها كشرط الإجازات والتأديب وما إلى ذلك كما اعتبره شرطا في دفع فوائده متهدى التوريدات والمقاولين الذين يتعاملون مع الحكومة ويعتضى ذلك يكون شرط صرف المرتبات والماشات هو أن يخص منها قدر يتفاوت تبعا للاختلاف مقاديرها وهذا الشرط يلزم الموظف بمجرد الانتظام في سلك الخدمات الحكومية دون أن يكون هذا الزوم مبرهنا تصديق الزوم بمقدار معين .

بهذا جرى العرف دائما وقد استشكل بعض الأجانب في أمر هذا الزوم واستثدنت فيه لجنة قضايا الحكومة في سنة ١٨٩٩ فأثمت بمشروعية وزومه على الأساس المتقدم ذكره . ولذلك كان الرجوع فيه كما هو الحال بالنسبة

لما عدم من شروط خدمة الموظفين قرارات إدارية تعدل من وقت لآخر بقرارات إدارية متناها .

ومعما يمكن من تشابه الاسم تليس هذا الزوم ضريبة بالمعنى المحرول في المادة ١٣٣ من الدستور ولذا لم يكن ثمة محل لاستصدار قانون به . وإذا كان تصرف الحكومة من حيث تعديل رسم الثقة بالنسبة للرتببات والماشات أمرا لا يخلو من الأهمية فقد رأت الحكومة أن إنشاء الميزانية على ذلك التعديل من شأنه أن يحصل للبرلمان حين عرضها عليه الرقابة الكافية على مبدأ ذلك التعديل ومقلده .

وتستعمل الحكومة - فيما تستعمل به من استحداث موارل جديدة لند ما أدرك وجوه الإيراد الختلفة من النصص والقيام بالمصرفات الضرورية - بإصدار قانون للتمعة يدرى على الأوراق والعمالات الختلفة المتداولة بين الأفراد ويسيرض هذا القانون في حيتة على البرلمان .

«حضرة الشيخ المحترم عبد الله حيكه بك - أشكر لدولة الرئيس إجابته هذه وأوافق عليها بأن الثقة كما هو معروف عند علماء الاقتصاد عبارة عن رسم أو ضريبة خفيفة لا تكافؤ عادة بضعة ستميات أو فرتكات تحصلها الحكومات على الأوراق القضائية والتجارية وأوراق المعاملات بشارأونها ونسبها الإصصات والمضاصات الخ . وقد كانت كذلك لا تكافؤ بضعة فروش فيما كان يخص بل ثمة من مرتبات الموظفين والمستخدمين وأرباب الماشات في مصرفلأة شهرأ أكتوبر من السنة الماضية حيث رصت الحكومة رسم الثقة الذى يستطع من هاته المرتبات إلى أحد عشر ضعفا بقرار من مجلس الوزراء . ثم قامت عليه بعد ذلك في شهر مايو الماضي ٥٠٪ من قيمة المرتبات فأصبح وهو يقرب من شهرها .

وقد جاءه في مذكره اللجنة المالية على مشروع الميزانية أت الحكومة اضطرت لأجل سد العجز في الإيرادات أن تعدل احتساب بلل الثقة على مهابا الموظفين والمستخدمين وأرباب الماشات بلطفة في مجموعه ٧٪ على مهابا الموظفين الذين بلغت مرتباتهم الشهرية ششرين جنبها فأكثر ونحو ٥٪ على من يتفاوضون دون ذلك فيصبح ما يستطع منهم في السنة ٧٠٠.٠٠٠ جنيه وفروث الحكومة في كلامها من بعض أبواب المصروفات بمشروع الميزانية أنها فصحت ضلأ تقضي المرتبات المذكورة لموازنة إيرادات ومصروفات الدولة . وهذه الأسباب وإن كانت مقبولة فإنه كان يجب أن تتبع الحكومة في زيادة الثقة الطريق القانوني . لأن زيادة الثقة إلى هذا الحد يعلها من رسم ثمة إلى ضريبة على البصل يجب أن يكون تحريرها بقانون كصص المادة ١٣٣ من الدستور إذ أنه ليس مقبولا أن الثقة التى كانت لا تكافؤ بضعة فروش تصل إلى جزء كبير من الماشية .

لذا رجعت إلى مشروع الميزانية بجد أن المتحصل من بلل الثقة مبلغ ٥٧٣.٥٧٠ جنيه في سنة ١٩٣٠ و ٤٦٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣١ ....

المريض - يجب أن يكون تعليق موجزا .

«حضرة الشيخ المحترم عبد الله حيكه بك - لقد قايت الآتله . ونقرر بلل الثقة ببلغ ٨٤.٥٠٠ جنيه في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ وقوما ما يزيد ثمانية عشر ضعفا عما حصل في السنة الماضية

العموم في المدة المذكورة وإذا كانت نسبتهم كبيرة فهل وفقت الوزارة على سبب ذلك .

٤ - جاء بمرسلة الأحرار بالعدد ١٧٠٣٧ الصادر في يوم الأحد ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ ، أن مصر كان يقيم لها امتياز قناة السويس أن تنقل حاجياتها وحاصلاتها مجاناً بالقناة لجأوا بما أجمعه اتفاق ١٨٩٣ بين مستشار المالية وشركة القناة بمرسيتها من هذا الحق ويحذرون الكمية التي يجوز لها نقلها بالقناة بثلاثة آلاف وسقائه طن لحاجيات الجنود والخبراء الذين يخفرون القناة وإذا زادت الكمية على ذلك وإن كانت لحاجة الجنود وخبراء القناة دفعت مصر الأجرة كسائر الدول ، فهل ذلك صحيح . وإذا كان كذلك فما هي الصفة القانونية التي كانت للشركات التي في عمل هذا الاتفاق .

وهل تحصل شركة القناة شيئاً من مصاريف حراسة القناة وخفارتها أم لا .  
ه - هل يمكن معرفة الأثمان التي يبيع بها الأراضي المسماة بالمشاركة بين الشركة والحكومة ومقدار ما صرف بشأنها من مرتبات وخلافه وبيان الموظفين الذين اشتغلوا ويشغلون بشأن ذلك وجسباتهم ومرتباتهم . وإذا كانت المصروفات كبيرة ألا يحسن عمل اتفاق آخر ولو بقسمة الأراضي بين الطرفين قسمة عادلة وتتولى الحكومة شؤون نصيبها فيها .

أرجو الإجابة عن هذه الأسئلة وتهدى شكرى سلفاً لحضري صاحب الدولة والمعالى وزير المالية ووزير الخارجية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أحمد السليار

عضو الشيوخ عن القناة

مقررة صاحب الدولة اسماعيل صرفى باشا (وزير المالية) - وداعل السوالين الموجهين اليها من - حضرة الشيخ المحترم أحمد السليار بك بخصوص شركة قناة السويس تفيد بأنها قد جمعت البيانات المطلوبة في مذكرة والية أودعهاها سكرتيرة المجلس لأطلاع حضرة الشيخ المحترم ومن يشاء من حضرات الأعضاء .

ولكن إذا كان ليس في الاستقامة نظراً لوقت المجلس أن أطوليه مذكرة من خمس محصف فيمكنني أن أذكر طرفاً يسيراً عن موضوعين من الموضوعات التي أثارها حضرة الشيخ المحترم لأجبتهم وألانة مما يروق للمجلس أن أعلم بها .

وقال حضرة العضو المحترم في سؤاله " كيف يكون اتفاق شركة قناة السويس متبوعاً بها في ذلك يمكن أن أرى أن أجماع المستفيدين من المصريين بين أن هذا الشرط فيه معمول به في الواقع .

المسألة تختلف وجهتها مما قرره مجلس العضو المحترم في سؤاله .

ليس الأمر متعلقاً بالمستفيدين ولكنه متعلقاً بالمال العام المصري

employés et ouvriers

الرئيس - لمع مثل هذا التطويل كان يرى عدم جواز التعليق .

مقررة الشيخ المحترم عبد الله محمد بك - إلى أوافق على أن الأسباب والظروف تبرر عمل الحكومة ولكن أرى أنه كان يحسن فرض هذا الاستقطاع بقانون أو على الأقل كان يجب انتظار موافقة البرلمان على البراءة بما فيها هذا الاستقطاع قبل تنفيذه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة مذكر المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد السليار بك من المستفيدين المصريين شركة قناة السويس ومسال أخرى - الإجابة -

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف إن أطلب من دولتكم توجيه أسئلة الآتية لحضرة صاحب الدولة وزير المالية وحضرة صاحب المعالي وزير الخارجية لجيباً عنها كل فيما يخصه :  
وتفضلوا بقبول فائق احترامى .

١ - قد نص في الترخيص الصادر من المفوضية محمد سعيد باشا رقم ١٨٥٩ الخاص بشركة قناة السويس أن يكون أربعة أحماس المستفيدين من المصريين . فهل هذه النسبة محفوظة حقيقة بين مستضى هذه الشركة وهل على ذلك من عهد إنشائها الآن وإذا كان كذلك فما أى وقت وهل ما يتقاضونه يعادل أربعة أحماس المرتبات أم أن النسبة تحفظ في عدمه وتخرج من مرتباتهم وإذا لم تكن ملحوظة في المرتبات فهل تتفقدون بالآلاف من مقدار ما يتقاضونه وعن نسبة مجموع المرتبات وما يخص الحكومة المتأخذ عند ما تظهر مخالفة الشركة لهذا النص .

وبهذه المناسبة أرجو الإفادة عما إذا كانت هناك هيئة حكومية ترافق تنفيذ قوانين هذه الشركة ومصلحتها أم لا . وبما كيفية المراقبة إذا كانت موجودة .

وبهذه المناسبة أيضاً هل هناك على العموم هيئة حكومية للإشراف على تنفيذ مبيعات الشركات وتقديرها والقوانين الخاصة بها ومراقبة تنفيذها والمصروفات بالسؤال طبعاً الشركات التي أصلها ساسان بالمصلحة العامة وبالحكومة وكذلك الجهات التي تملئها الحكومة امتيازات خاصة .

٢ - من قرائن شهرية قناة السويس أن ٢/١ من أرباحها تخرص لصالح مستضى الشركة فهل يتفقدون بالآلاف مما أصاب المستفيدين المصريين منها في حشر السنوات الأخيرة وكيفية توزيعها عليهم .

٣ - هل يمكن معرفة عدد من مجهولاً بالجنسية المصرية من مستضى شركة قناة السويس في السنين الثلاثة الأخيرة ونوع الجنسية الأصلية لكل فريق منهم . وما نسبة هؤلاء مجموع من مجلس الجنسية المصرية على

على قناة السويس . مصر التي أنشأت قناة السويس ببرلمانها وعاملا . قالوا  
سنتظر الأمر والمساواة وافقة هذا الحد .  
هذا هو الذي أردت أن يعرض على حضراتكم .  
( تصفيق ) .

**قصة الشيخ المرحوم أحمد النباري بك** - أشكر حضرة صاحب الدولة  
وزير المالية بيانه وساطع على المذكرة . إنما جئني جدا أن جميع الأراضي  
الموجودة تحت يد شركة قناة السويس يكون للحكومة النصف فيها . وقد  
علمت أنه لا يقيم للحكومة شيء نظرا للمصاريف الباهظة التي تكثفها شركة  
القناة مستخدما فأريد الإطلاع على هذا البيان .

**قصة صاحب المروحة اسماعيل صرني باشا (وزير المالية)** - لقد أورد  
بالسكريدية بيان عن الإيرادات والمصروفات .

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ  
المرحوم أحمد النباري بك عن تخفيض رسوم النقل التي تفرضها شركة قناة السويس  
من بورسعيد إلى الأسماطية - الإجابة عنه

نص السؤال :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرفت بتقديم أسئلة خاصة بشركة قناة السويس ومستغنيا لحضري  
صاحب الدولة والمجالى وزير المالية ووزير الخارجية وقد عني في سؤال آخر  
أرجو أن ألقه بالأسئلة السابقة فأرجو توجيهه أيضا وهو :

إن الرسوم التي كانت مقررة على الطن في النقل من بورسعيد للسويس  
في الواويروت ستة عشر فرنكا . وأما إلى الاسماطية فكانت ٢٠ و ٩٠ فرنكا  
وقد تناقصت هذه الرسوم حتى صارت الأولى ستة فرنكات فقط بتخفيض  
شركة فرنكات وأما الثانية فلم تخفص إلا ستمين سنيا فقط وذلك في أوّل  
مايو من العام الحالي بأن صارت فرنكين وقد كانت لذلك تأخير على التجارة  
الباخالية التي مازالت تئن من فحالة الرسوم والأولى بها أن تخفص إلى فرنك  
واحد على الأكثر .

فهو للحكومة من سويل إلى طلب هذا التخفيض إلى رئيس من المثل أن  
يمر على نسب مختلفة اختلافا صارتا وليس من المسئلة أن لا تراعى هذه  
الشركة في تصرفها أية مصلحة مصرية .

وتفضلوا بقول باقي الاحكام

أحمد السلياري

عضو الشيوخ من القناة

٢١ مايو سنة ١٩٣٢

**قصة صاحب المروحة اسماعيل صرني باشا (وزير المالية)** - إجابتي  
عن السؤال السابق تشمل الرد على هذا السؤال :

( اصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صرني باشا مجلس  
الوزراء ووزير المالية والمالية ) .

ولكن المسألة حتى فيما يتعلق بالمال تخفف عما أشار إليه حضرة  
المحترم لأن هذا الشرط كان قد اشترط في سنة ١٨٥٦ أى في وقت إنشاء قناة  
السويس ولكن رأينا بعد عشر سنوات من إصطلاح الترام القناة أى في  
سنة ١٨٩٦ أن الحكومة المصرية حصلت من شركة قناة السويس على إلغاء  
هذا الشرط أى أن تكون نسبة المال للمصريين أربعة أخماس المبدى بتمامه  
حصلت الحكومة على إلغاء هذا الشرط وربما تمشون حضراتكم إذا قلت  
لكم أن ثمن اللغاة كان أن دفعت الحكومة في سنة ١٨٩٥ لشركة قناة  
السويس مبلغ ٢٨ مليوناً من الفرنكات لإلغاء هذا الشرط أى ما يقرب من  
مليونين من الوتو أو مليون ونصف مليون من الجنيهات .

مستعبرون حضراتكم من هذا الشرط الذي يدل ظاهره على أنه لصالح  
مصر يدفع من أجل التخلص منه مبلغ ٢٨ مليوناً من الفرنكات . لكن الحقيقة  
غير ذلك لأن أربعة أخماس المال الذين كانوا يشتغلون في شركة قناة السويس  
هم من عمال المسخرة أى من عمال الدولة الذين بقوا يشتغلون في قناة السويس  
عشر سنوات كاملة بغير أجر فلذا ما رأيت حكومة مصر إذ ذلك أى في  
سنة ١٨٩٥ أن هذا الشرط مرقط طلبت إلى الشركة التنازل عنه فتجاوزت  
ولكن بعد دفع إمارة بلغت ٢٨ مليوناً من الفرنكات . هذا رد على شق  
من أسئلة حضرة الشيخ المحترم ورأيت لوضعه في الوضع الحقيقي له أن أدل  
بهذا البيان عنه .

هناك مسألة ثانية أثارها حضرة الشيخ المحترم وهي « ما هي أرباح  
الأعضاء تمثل مصالح مصر في شركة قناة السويس » للإجابة من هذا  
أن إبداء مالا في الجمعية العمومية لشركة قناة السويس هو حضرة صاحب  
المسائل اسماعيل صرني باشا وله اختصاص معين لا يتعدى إجمال حاضر  
الأعمال إلى الحكومة . وعندنا أيضا مجلان فيما يسمى « الملك المشترك  
بين شركة قناة السويس وبين الحكومة » أحدهما يحافظ القتال والآخر  
موظف من موظفي الحكومة أو موظفها السابقين هو حضرة أسبلان  
قطاوى بك لمجل حضرة صاحب السعادة يوسف قطاوى باشا . فبعد  
ما حلت في هذه السنة وظيفه عضو في مجلس إدارة للشركة - إلى الجمعية  
العمومية - تلبثت الحكومة إلى أن جلس الإدارة هذا - المكون من  
٣٣ عضوا - ليس فيه مصري واحد فربعت إلى نصوص الاتفاق فوجدت  
أن البداة الثالثة من عقد الاتفاق يشترط أن يكون أعضاء مجلس الإدارة  
في شركة قناة السويس أعضاء منتخبين إلى الدول ذوات المصالح في القناة  
وكان مصر لا مصلحة لها فيها . ولذلك لا يوجد بين الثلاثة والاربعين عضوا  
مصري واحد نسبيا إلى أن يكون مصر عضو في مجلس إدارة قناة السويس  
التي مركزه في باريس قليل لنا لأن المسألة الثالثة لا تنطبق على حالة مصر  
لأن المراد بالمصلحة هو مصلحة أصحاب البورصات التي تخسر في قناة السويس  
ومصلحة الدول التي حكوماتها أو أفرادها جزء كبير من أرباح قناة السويس  
وغير ذلك .

لنا ومصلحة مصر . مصر ودية قناة السويس . مصر التي تمر قناة  
السويس في أراضيها . مصر التي تحرس قناة السويس . مصر التي لها مدن

وزاره المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بأخذ مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التصنيف الزراعي وكذا التقنين رقم ١٧ و ١٨ الخاصان بالبن العمومي والمصاريف غير المنظورة من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ( القسم الثاني - المصروفات ) .

وتفضلوا فذلكم بقول باقئ الاحترام

رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل خديق

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

( حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ) .

على تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

فقرة الشيخ القرم من صبرى بك - قبل الموافقة على التقرير أريد أن أستفسر من بعض عبارات وردت فيه .

الرئيس - تفصل .

فقرة الشيخ القرم من صبرى بك - جاء في تقرير اللجنة عبارة أنهم وأريد من سعادة المقرر توضيحاً وفي :

« فيكون المبلغ المطلوب إقراره أنما هو على حساب ثلاثة ملايين من الجنيئات المتخذة لإرضاء البنك في السنة الأولى من إنشائه » . فما هو المراد بكلمة « المتخذة » ؟

المقرر - يقصد بهذه العبارة أن المرسوم الصادر بإنشاء البنك يفتقن بأعطائه ثلاثة ملايين من الجنيئات من المال الاختياطي فاعند منها مليوناً والآن يطلب اعتماد إعطائه المليونين الباقين وهذا متفق مع ما ورد في المرسوم المشار إليه .

فقرة الشيخ القرم من صبرى بك - هل أفهم من هذا أن سادة المقرر يريد أن يقول إن المسألة متعمدة وإن عرضها الآن على البرلمان هو إثبات الأمر واقع ؟

إن كان هذا قول مخالف تماماً لما حصل عند بحثنا موضوع إنشاء بنك التصنيف الزراعي حيث أتبينا مع الحكومة وأقبلت بعد مناقشة جدية أن الترخيص لها بإقراض بنك التصنيف مبلغ ثمانية ملايين من الجنيئات لا يلزم للبنك مطلقاً وإن على الحكومة أن تستخدم للبنك بكل مبلغ ذلك لإرضاء البنك ومعنى ذلك أن البرلمان الكلمة الأخيرة وعلى ذلك يكون المبلغ في متعدد من قبل .

( د ) مؤالوجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف انتهى من إنشاء محارة على ترعة النبال عند الكيلو ٩٠٠ و إنشاء المحارة القديمة ومن إنشاء رصيف على ترعة النبال إلى قرية شقاوف منها إلى دهره وشماش وكفر صرور - إلى حضرة صاحب

نص السؤال :

محاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أرجو التفضل بتوجيه سؤال إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال ليتفضل بالإجابة عنه .

في مركز آمون أراض لا تقل مساحتها عن أربعة آلاف فدان لا يزال أصحابها إلى الآن يرفضونها بالآلات الرافعة . وذلك ابتداء من القنطرة الأخيرة حتى شقاوف .

فهل يتفضل صاحب السعادة ويبدأ بإنشاء محارة بجز المياه على ترعة النبال عند الكيلو ٩٠٠ حتى يستطيع الزارعون في تلك الجهات إرواء أراضيهم الواسعة بالرافعة . وذلك مع الله المحارة القديمة الموجودة على ترعة النبال حيث تبعد عن المحارة المطلوبة نحو كيلو ونصف وحيث تكلف الحكومة تطوير التربة سنوياً .

وهل يتفضل سعادة الوزير بتفيذ مشروع إنشاء وصلة على ترعة النبال إلى قرية شقاوف . ودهره . وشماش . وكفر صرور . ذلك المشروع السابق توجيه سؤال عنه إلى سعادته في الدورة الماضية ووجد سعادته بتفصيله . وذلك ليكون الرى في هذه الجهات مستديماً . فتتبع الحكومة بالضرورة إلى تردها . ويستفيد الأهالي بالزراعة ما

أمين حسين يوسف  
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - أفتخ من المباحث التي أجرتها الوزارة أن الأراضي موضوع سؤال حضرة الشيخ المحترم لا يمكن ردها بالرافعة .

هل أن الرى بالرافعة قد أضر كثيراً بأراضي المذقية التي ساحت عن كى قبل . والوزارة تفكر الآن برى معظم هذه المناطق بالآلات . إنا بما في طلبات حضرة الشيخ المحترم نلجأ دراستها لتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها .

## ٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بأخذ مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التصنيف الزراعي - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع القانون

( التقرير من لجنة الشيوخ التي هي في هذا ) .

على كاتب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

محاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
تقشرف بأن خبر دولتكم أننا استندنا لكم في إنشاء بنك إرضاء الوهاب باشا وكيل

القرار - لو كان هذا المبلغ انتهى الأمر فيه من قبل لما كان هناك من داع لعرضه من جديد على المجلس لإقراره .

فقرة الشيخ القرم حسن صبري بك - إنذ تكون كلمة "المستد" خطأ في التعبير لأنها تعطي معنى غير المقصود وإن كان قد افترضنا .

أريد أن استفهم من نقطة أخرى فقد ورد في تقرير اللجنة العبارة الآتية: "كما أمدح بالسلف الزراعية" .

أرى أن البك أمد صغار المزارعين بسلف زراعية . فأريد أن أعرف مقدار هذه السلف التي أمد بها البك المزارعين على مختلف الحاصلات وما مقدار هذه الحاصلات ؟

معروف أنه أعطى لبك التسليف مليون جنيه ويطلب الآن الموافقة على إعطائه مليونين آخرين .

فيجب قبل الموافقة أن نعرف مقدار ما أقرضه البك من السلف لصغار المزارعين .

القرار - هذا الطلب من المسائل الداخلية لأعمال البك فلذا أراد المجلس أن يقف على مقدار السلف التي الاستطاعة أن يطلب ذلك من البك .

فقرة الشيخ القرم حسن صبري بك - يعني أن مساعدة المقر لا يستطيع الإجابة عن مقدار السلف .

القرار - الإجابة عن هذا السؤال تتطلب إحصاء غير موجود الآن تحت يدي .

فقرة الشيخ القرم حسن صبري بك - لأجل أن نوافق على إعطائه مليونين من الجنيئات لبك التسليف يجب أن نعرف قيمتها مقدار العمل الذي آذاه بالمليون الجنيه السابق لأنه قد لا يكون لبك أسلف مبتدأ كرامته .

القرار - حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا مدير بنك التسليف موجود ويمكن أن يجيبه عن ذلك .

فقرة الشيخ القرم محمود شكرى باشا - أريد أن أطمئن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ... ..

فقرة الشيخ القرم حسن صبري بك - يجب أن يفهم أى استفسار ولى الحق في ذلك فلا أسمع مطلقاً بكلمة "أطمئن" لأنى لم أبداً اعتراضاً .

فقرة الشيخ القرم محمود شكرى باشا - أريد أن أطمئن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بأن أدل بالبيانات عن أعمال البنك المختلفة .

فقرة الشيخ القرم حسن صبري بك - لا أسمع مايقوله سعادة شكرى باشا .

فقرة الشيخ القرم محمود شكرى باشا - لو أن المسألة كانت قد تم بالفعل فمما لا شك فيه أن ربحنا من هذه السلف قد كان عظيماً جداً . وقد استوفينا هذه السلف تماماً ثم حدد ذلك أخذ البك من المسألة من ضمن القروض التي قد دبرها علينا أكثر فيكون يخرج ما حصل عليه البك هو مائة ألف من الجنيئات .

كأنك عمدة بنك التسليف . أنه أقرض في غضون الشهور فقط ما بين مائة وثمان مائة وسبعة آلاف جنيه .

فقرة الشيخ القرم حسن صبري بك - أريد أن أعرف القروض لا السداد والتعاقب .

فقرة الشيخ القرم محمود شكرى باشا - بنك التسليف الزراعى يعطى قروضاً عالية ولا يعطى قرضاً إلا ما سألنا أخرى .

فقرة الشيخ القرم حسن صبري بك - عملية السداد كانت تقوم الحكومة بها وليست هي موضع نزاع إنما أريد معرفة المبالغ التي أقرضها بنك التسليف .

فقرة الشيخ القرم محمود شكرى باشا - اشترى البنك من السداد بما يوازى ٤٠٠ ألف جنيه تقريباً ومن التفاوض بما يوازى ثمانية آلاف جنيه . هذا فيما يخص بمحصول الشوى هذا ما اشترى من بكرة القطن والأرز وفي الحمد لو لم يكن بنك التسليف الزراعى موجوداً لما زدهت كل مساحة الأرز .

يضاف إلى ذلك ما أعطى للقائبات الزراعية وما يقوم البنك بإشراؤه من القمح وقدره ٢٠٠ ألف أردب ثمنها ٢٢٥ ألف جنيه تقريباً ومن شراء أربعين ألف أردب من القمح قد تزد إلى ستين ألف أوسبون ألف أردب مما يتطلب مبلغاً قدره ستون ألف جنيه أوسبون ألف جنيه . كل هذا يتطلب المسأل .

فقرة الشيخ القرم حسن صبري بك - أريد أن أعرف المبالغ التي أسفها البنك .

فقرة الشيخ القرم محمود شكرى باشا - الحال واحد لأن البنك يشترى ليعطى .

فقرة الشيخ القرم حسن صبري بك - هل لم يسلف البنك قوداً حل حاصلات ؟

فقرة الشيخ القرم محمود شكرى باشا - لقد أقرض البنك على أرباحته ألف أردب من الحاصلات توازى قيمة السلف المعطاة عليها أربع مائة ألف جنيه تقريباً .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك** - هل أنهم أن البنك أسلف فعلا أربعة آلاف أردب ؟

**مقرر الشيخ المحترم محمود شكرى باشا** - البنك أسلف فعلا على ما ذكر لداية ٢٤ يونيوه الحال على نحو الأربعة آلاف أردب . والذى بشر أعمال البنوك يعرف أن هناك دخلا ونجدا ، فالبنك يكون عند التحصيل والخروج عند إعطاء الثاقوى .

وبنك التسليف الذى استطاع أن يقرض صغار المزارعين على أربعة آلاف أردب وأوجد ثلاثة شونة وعزّن خدمة الفلاح ، أعلن أنه لا يمكن أن يتعرض عليه إلا ما طلب مبلغ مليونين من الجنيهات ، وهو مبلغ لا يذكر بجانب خداماته .

وبنك التسليف غير البنوك الأخرى ، فهو لا يقبل ودائع مما تقوم عليها أعمال تلك البنوك . وكانت من القرآن على البنك ثلاثة ملايين من الجنيهات في السنة الأولى فأخذ مليوناً وطلب إلى حضراتكم الآن الموافقة على مليون من المليونين الفاتحين .

لو أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك فضل وكلف نفسه بزيارة في البنك لتقديم طعنه ما يطليه من البيانات . وأذكر لحضراتكم أن لدى ١٨٦ ألف حساب في القطر لثاية ٣١ ما يوسعة ١٩٣٢ وهذا رقم لم يكن له مثل في حياة البنوك . ( تصليق )

**مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - في الواقع أن هذا القانون المروض على حضراتكم ....

**مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك** - وجهت بعض أسئلة لسعادة المفرد ولم أنه منها فأرجو أن يسمح لي بإتمام كلامي .  
**الرئيس** - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك .

**مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - قلت إن هذا القانون المروض على حضراتكم الآن عرض عليها مثله في الدورة الماضية بمجلس ١٥ يولي سنة ١٩٣١ وكان مثارا لمناقشة طويلة دارت بين بعض حضرات الأعضاء وحضرة الأستاذ حسن صبري بك رئيس لجنة المالية ومقررها في ذلك الوقت . وكان من رأى الكثيرين كما هو رأى اليوم أنه لا عمل مطلقا لتشريع جديد بأخذ ذلك المبلغ بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٠ الذى نص فيه بصريح الجارة في المادة الثالثة على أن تتحوّل المبالغ اللازمة للاكتتاب وتقدم القروض المتوخى منها بالمادة السابقة من المال الاحتياطى للدولة .

وهذه المبالغ اللازمة للاكتتاب التى أشير إليها في هذه المادة هي السنة للتأمين من الجنيهات الواردة في المادة الثانية من المرسوم بقانون السابق ذكره .

لذلك عند ما قرأت تقرير لجنة المالية الذى هو بين أيدينا اليوم ماودنى هذه الفكرة - فذكر أن لا عمل مطلقا لتشريع جديد لأخذ هذا المبلغ هذا

هو اعتقلى - لا كما يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أن ذلك المرسوم بقانون غير ملائم للحكومة أن تدفع تلك القروض إلى البنك . فان ذلك المرسوم بقانون ، الذى صدر وأودعته الحكومة في مكتب هذا المجلس كما أودع في مكتب مجلس النواب ، أصبح نافذا لا مرد له . ذلك هو اعتقلى الذى تشاركتي الحكومة فيه ، فقد صرح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في الدورة الماضية عند ما تبوّل الكلام بيني وبين دولته وآخرين - صرح بما يفيد أن الحكومة إذا كانت تخدمت بذلك المشروع إلى البرلمان فلما إنما تخدمت به لأنها لم تكن في الواقع في حاجة إلى استصدار ذلك التشريع بل لتصل إلى المجلس شريكا للحكومة في تأسيس عمل جليل كعك التسليف الزراعى .

وسأقول على حضراتكم عبارة دولة رئيس الوزراء التى ثبتت في محضر جلسة ١٥ يولي سنة ١٩٣١ ونصها :

" زيادة على ما تقدم أريد أن أقول إن الحكومة قصدت بتقديم هذا المشروع متى سماها هو لتأويله على أبواب البرلمان - إذ لم يكن يتيسر وبين افتتاح المجلسين إلا أيام - أردنا أن لا تنصلل بفتح الاتحاد ففوت على المجلسين فرصة من أجل القرض وهى فرصة البحث في مشروع من أهم المشروعات طلبنا تأييد إليه البلاد . من أجل هذا يمكن أن أقول إننا نكفنا بعض الشئ في إصدار هذا القانون حتى يتاح لنا أن نقدم لحضراتكم والواقع أن الذى تبيل إليه الحكومة كل الميل هو أن يكون القانون موضع بحدك لأنها ترشح أن يكون البنك الزراعى ثمرة جهودها وجهودكم ... "

الواقع أنه - ولا السك الحديث - لم يكن هناك على إطلاقا لهذا التشريع الذى يعرض على حضراتكم اليوم . ولكن المسألة شكلية روى فيها ذلك الصحف الذى تقدمت به لجنة المالية يومه وقبلته الحكومة - ذلك الصحف الذى أريد به إثبات المبالغ التى يراد إقراضها لبنك التسليف يجب أن يوافق عليها البرلمان بشروطه وقوانينه - بفتح اقتضات على المال الاحتياطى ، وإنى لا أرى ضررا مطلقا من هذا الصحف ...

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمود صى باشا** - إن لجنة المالية قد أخذت الخطة لهذا الأمر وضمت تقريرها ذلك الصحف الذى تعرض له حضرة الشيخ المحترم والذى أشير إليه في مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المروض . ولا يمكن للحكومة طبقا لذلك الصحف الذى قبلته وتقدمت أن تعرض البنك ما لا دون أن تقدم إلى البرلمان بطلب الإذن ما بذلك . أما ما يقوله حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك من أن الحكومة قصدت بمرس ذلك التشريع إشراك البرلمان في تأسيس البنك فهذا كلام لا عمل لأن يردد الآن .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك** - بدأت كلامي مستقيما ودارت مناقشة بعد ذلك . وأريد الآن أن أتم كلامي ...

**السؤال الثانى** ...

**الرئيس** - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم محمد غيته بك .



## ٦ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية رقم ١٣ -  
وزارة الأشغال العمومية - إقرار

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم سليمان باشا)

على كاتب من وزارة الأشغال العمومية هذا نصه :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مناسبة نظر ميزانية وزارة الأشغال العمومية بمجلس الشيوخ قد انتدبنا  
حضرة صاحب المزة عبد حثان بك وحضرة صاحب المزة حسين سري بك  
وكيل وزارة الأشغال لخصور جلسات مجلس الشيوخ الموقر أثناء نظرها بالميزانية  
فأرجو التكرم بالموافقة .

وتفضلوا بكونكم يقبل فائق الاحترام

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢  
وزير الأشغال العمومية  
إبراهيم فهمي كرم

(حضر حضرة صاحب المزة عبد حثان بك وحسين سري بك وكيل وزارة  
الأشغال العمومية) .

## فرع ٤ - ديوان العموم

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع (١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة عن هذا  
التبرع من ملاحظات ؟  
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب الأول  
(ماهيات وأجروميتات) وقدره ٢٩,٤٩١ جنيا ؟  
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقترح للباب الأول  
(ماهيات وأجروميتات) وقدره ٢٩,٤٩١ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب الثاني (مصاريف  
عمومية) وقدره ٢٨,٢٢٨ جنيا ؟  
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقترح للباب الثاني  
(مصاريف عمومية) وقدره ٢٨,٢٢٨ جنيا .

## فرع ٢ - الري

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع (١) .

(حضر حضرة صاحب الدولة استاميل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة عن هذا  
التبرع من ملاحظات ؟

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - لجنة المالية ولجنة الأشغال  
بالمجلس جازيل الشكر على ما دونته في تقريرهما خلافا بمديرية المنوفية، وهذه  
المديرية كما تملكون حضراتكم تبلغ مساحتها ثمانية وخمسين ألف فدان .  
وكانت فيها مضي مضرب الأمثال في الخصب وأنعامه . وقد دارت الأيام  
ددتها ، وأصبحت مضرب الأمثال في انحطاط تربتها وضغط حاصلاتها .  
وتجدون حضراتكم في تقرير اللجنة وفي مشروع الميزانية مبلغ ستة عشر ألف  
وثمانمائة جنيه ، خصصت لأخذ السير في مصرف سمي مصرف سيل ،  
وهو المصرف الوحيد الذي بدأت وزارة الأشغال فيه بمديرية المنوفية . وهذا  
المبلغ كما ترونه حضراتكم في تقرير اللجنة جن من ثمانية وخمسة وثلاثين ألف  
جنيه قدرت ... ..

مقرر صاحب الدولة استاميل صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
سيكني حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية حضرة الشيخ  
المحترم مؤقفة الكلام في هذا الموضوع ويرى .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - سألت حضرة صاحب  
السعادة وزير الأشغال العمومية في هذا الموضوع فقال لي إنه قلم لمطفا  
للإبانية يبلغ خمسين ألف جنيه تصرف أيضا على هذا المصرف . أليس  
كذلك ؟

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا (وزير الأشغال  
العمومية) - نعم .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - ولكن لم أجد لهذا المبلغ  
أثرا . ومع هذا أرجو حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال أن يسمح  
لي بأن أعلن في صراحة أن مبلغ الخمسين ألف جنيه لا يرعى كتيبا .  
وأعتقد أن حضرات الشيوخ المحترمين يشاطرونني الرأي في ذلك ... ..

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا - (وزير الأشغال  
العمومية) مبلغ الخمسين ألف جنيه يضاف إليه تبلغ إنشاء عشر ألف جنيه  
للمدرج بالميزانية فيكون المبلغ المخصص لهذا العام لمصرف سيل ستة  
وخمسين ألف جنيه .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - إذا كانت الستة عشر ألف  
جنيه ستضاف إلى الخمسين ألف جنيه فائق استرجع حيلة لوما ما .



وحسن ألف جنيه . والفاهر التي فتهت من مجموع الأحداث التي دارت في هذا الشأن . أن الوزارة لم يستردوا فيها ينقص بفاتر ائذنا حتى هذه الساعة على شيء . هل تجدنا بأكلها ؟ أو تصليها ؟

فإذا كانت وزارة الأشغال حتى هذه الساعة لم تكون لها رأيا في هذا الأمر فكيف تبيع لنفسها أن تتبرج له مائة وخمسين ألف جنيه في الميزانية . وكأنها بذلك تقول إن رأى المسترديوي عنها في عمله . والواقع الذي لا يمكن التخلص منه أن إدراج الوزارة لهذا المبلغ جلة لمشروعين كبيرين فيه عين الدليل على أن المسألة لم تتحدد تحديدا كافيا لدى الوزارة .

هذا أرى . ليكون الكلام متبعا - أن يحذف هذا الاتحاد من الميزانية حتى تتقدم الوزارة لحضراتكم بالمشروع عمدا حسب الأصول .

ولي ملاحظة أخرى . هي أن فاطر الدنا وأسيوط من أعمال الري الكبرى التي تم سكان مديريات عدة . فمن الواجب أن تتقدم الوزارة لحضراتكم بهما مشروع قانون ، كما فعلت ذلك في مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء . وذلك طبقا للسادة ١٢٦ من الدستور التي نصها :

" لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منه إلا بمقتضى القانون وإلى زمن محدود .

شروط اتحاد البرلمان مقدما أو إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترح والمصارف ومآثر أعمال الري التي تم أكثر من مديرية وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة ."

وذلك لكي يتبين لحضراتكم الأسس التي بني عليها المشروع والوظائف المترتبة عليه .

فبناء على هذا لا أرى خلا مطلقا لوضع هذا الاتحاد في الميزانية .

ولي ملاحظة أخرى أيضا . فقد جاء في الصفحة الرابعة من تقرير لجنة المالية ما يأتي :

" وقد تناولت اللجنة بالبحث مسألة الرواسر والمراكب التابعة لوزارة الأشغال بمصر والسودان والتي فتحت كثرتها وخضاعة المبالغ التي تنفق عليها نظر اللجنة . وترى أنه إذا بحث أمر هذه المراكب بحثا دقيقا واستثنى منها عما كان كبر الثقة أو ما لم تكن لوجوده حاجة ضرورية فإنه في الإمكان توفير مبلغ كبير مما ينفق الآن .

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح لجنة المالية بتشكيل لجنة لفحص هذه القطع وأعمالها والنظر في أمر تخفيضها وبيع القطع غير الضرورية للعمل .

وهذه اللجنة توافق بأغلبية الآراء على تشكيل اللجنة المطلوبة على أن يضم إليها عضو أو اثنان من مجلس الشيخ ."

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - لو استطلعت أكثر من ذلك قلنا .

مقرر صاحب المرونة - (عبد صديق باشا) (رئيس مجلس الوزراء) - أظن أن حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية قد أراح حضرة الشيخ المحترم .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال جميل الشكر . ولكن هذا الشكر لا يمنع أن أخدم إليه بفظ الرجاء أن يلاحظ أن السنة والسنتين ألف جنيه التي خصصت للصرف هذا العام هي جزء صغير من مبلغ ثمانية وخمسة وثلاثين ألف جنيه - خصصت لهذا المشروع الرئيسي بالمقوية - وأستطيع أن أقول إن هذا المبلغ في تقديره النهائي سيصل إلى مليون جنيه - إذا قسنا على التقديرات الأولية للبالغ التي تقدمت للشروعات والتي تصل إلى المبلغ إلى ثلاثة أمثاله . وبذلك لا يصرف هذا المبلغ إلا على ستة أعوام على الأقل .

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - يكون تقدير المبالغ للشروعات في سنها الأولى قليلا . وأرجو أن يكون المبلغ الذي تقدمت به لحضراتكم عن هذا المشروع في العام القادم أصغارا ما تقدمت به هذا العام .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية الشكر على هذا .

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم البني بك - من الملاحظات الطرفة التي لاحظتها حضرة المهندس الكبيرديوي في تقريره عن وزارة الأشغال العمومية سنة ١٩٣٢ أن الوزارة في أعمالها تبدأ بفتح الاتحادات قبل أن تكون قد حيات رسوم المشروعات . وأظن على هذا المبدأ الذي يجري عليه الوزارة أن حضراتكم تجدون في جميع صفحات الميزانية المخصصة للرى أنه ما من مشروع قد تدره مبلغ ابتدائي حتى تضاعف في تقديره النهائي . فالضرة تصير عشرين ، والمشروع تفتي إلى أربعين ، وهكذا . وقد لاحظت لجنة الأشغال هذا كما لاحظته . لنة المالية في تقريرها للثيم .

فقد لاحظت في الصفحة الثالثة منه عبارة سمعتموها حضراتكم الآن . وجعلتها ملاحظة عامة . فقلت ( إن التقديرات النهائية للأعمال تتجاوز بمراحل في كثير من الحالات التقديرات الأولية . تضرب مثلا واحدا بالأعمال المبذورة في صفحة ٣٣٣ من المشروع ) .

وأنا أرجو من حضراتكم أن تراجعوا الصفحات التالية لنفاية آخر الباب . ويتبينون في كل صفحة الفروق ظاهرة بين التقديرين . الأول والقبالي .

هذه المقدمة أريد بها الوصول إلى بحث مسألة مينيا . هي التقدير الوارد في الميزانية بخصوص فاطر الدنا وفاطر أسيوط . فرصد لها بالميزانية مائة

والظاهر أن اقتراح مجلس النواب في هذا يتفق مطلقاً على القدر .

ولم أفهم بطلية الحال ما كان يقصده مجلس النواب من اقتراح تشكيل اللجنة : هل هي لجنة برلمانية مما يملك المجلس تشكيلها ؟ أم هي لجنة خارجية عن المجلس ؟

وعلى كل حال فالسألة لم تطرح للبحث أمام المجلس ، ولكنه أقر اللجنة على تقريرها جملة .

وأنا أريد - إذا لم يكن لدى الحكومة مانع - أن يكون تشكيل اللجنة برلمانياً . وأن يهد في ذلك إلى لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ . تلك اللجنة التي تضم بين جوارحها أكبر المهندسين وأقدمهم .

وأظن أن الوزارة ترحب بهذا الاقتراح لأنها - إذا وافقت عليه - ستكون قد كفلت أكبر من يمكن الوثوق بهم في تأدية المأمورية التي باق في مشروعتها كلا المجلسين . لأنه يظن أن تعرف مهمة كل مركب . وعدد من مجله من الرجال . وفيه ذلك مما هو متعلق بالخدمة ولا يستلج رجل المال أن يقوم به . ( ضحك )

فقرة الشيخ المحترم من صبري بك - أريد أن استفسر من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة عما يأتي :

جاء بصفحة ٣٤٩ من مشروع الميزانية تحت عنوان ( إنشاء خزان جبل الأولياء ) أرقام هي :

٥٠٠,٠٠٠ جنيه التقدير الأول لتكاليف الأعمال و ٥٠٠,٠٠٠ جنيه التقدير الثاني لتكاليف الأعمال ومليون جنيه المنظور صرفه لنهاية ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٢ و ٥٠٠,٠٠٠ جنيه الاتحاد المفتوح في ميزانية سنة ١٩٣٢ و ٤٦٥,٠٠٠ جنيه المبلغ اللازم لإتمام الأعمال .

هذه الأرقام وردت في مشروع هذه الميزانية . وسيصدر بها القانون .

فهل بحثت لجنة المالية هذه الأرقام . أو اكتفت بأن تقول ٣٥٠,٠٠٠ جنيه فقط الاتحاد المفتوح في هذه الميزانية حتى تنتهي وزارة الأشغال من البت في التصميات تلك التصميات التي صرح حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية أثناء بحث مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء بأنها لم تتم . وأن مقاييساتها لم تنته بعد . وقد سمعنا بالفعل من بعض حضرات من وافقوا على هذا المشروع . ومن كانوا أعضاء في لجته . أن موضوع التقدير لم يكن محل بحث مطلقاً . وأن الذي بحث هو المشروع من الوجهة الفنية فقط . على أمل أن تتقدم الحكومة بعد هذه البحوث بقيمة التكاليف الصحيحة .

هنا هو استفساري الذي أقدمه وأطلب الجواب عنه من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة أو من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

القرار - لنعقد أولاً جلسة الشيخ المحترم بكل ما يريد الاحتضار منه في الموضوع .

فقرة الشيخ المحترم من صبري بك - أريد الجواب عن هذا . فإن المطلوب منا هو الموافقة على الاتحاد . ولا يمكن أن أوافق عليه إلا إذا أجيبت على استفساري أولاً .

فقرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - هل لحضرة الشيخ المحترم استفسار آخر غير هذا ؟

فقرة الشيخ المحترم من صبري بك - قد استعزمت الجواب عن استفساري استفساراً آخر .

أما الآن فليس لي إلا هذا الاستفسار الذي ذكرته .

فقرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - لوحظ أن مليوناً للجنة التي صرف في سبيل مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء ليس له أثر في اللجنة التي سبقت فيها .

فقرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - هناك مستمرة أنشئت وبيوت بنيت .

فقرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - هل سيلاحظ في التقدير النهائي للشرع أن هذا المبلغ صرف ؟

فقرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - نعم . لاحظ ذلك .

فقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - يظهر أن مبلغ ٣٤٥٠,٠٠٠ الجنيه المقدّر لمشروع الوقاية من خوافل السيول بشرق اللجنة لازم فقد رأيت التلغ بنفسى ورأيت أن الوقاية لازمة وهذا لا يصح حذف هذا المبلغ .

فقرة الشيخ المحترم أحمد عرفه باشا - في ملاحظة صغيرة جداً . من المعلوم والمفهوم أن الأزمة المالية المصرية تختلف عن الأزمة الاقتصادية المالية . فالأولى لا تكن ناجمة عن قلة الإنتاج ولكنها تنجم من تدهور الأمان . ولهذا لا يمكنني أن أوفق بين حالتها الاقتصادية والمشروعات الجديدة التي قد صرف مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات في الوقت الذي تريد الحكومة فيه رسم القنطرة على مساكن القصر وغيرهم . فهلا يمكن لوزارة الأشغال العمومية أن تؤجل شيئاً من هذه المشروعات ؟

إن كلمة المشروعات في هذا الوقت الذي تشك فيه من انخفاض أثمان الفصولات ستؤدي إلى زيادة الاتحادات نصف مليون من الجنيهات على ما كانت عليه في العام الماضي .

فقرة الشيخ المحترم ميب دوس بك - أريد أن أذكر كلمة من مبلغ المسألة والمخمين ألف جنيه المندرج في مشروع الميزانية في بند ٢٢ - الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - فتعريفه فطائر أسبوط

الاستشارى ولم تأخذ به وتناول البحث تقديم عدة مشروعات لآلوزارة منها المشروع الأول وهو مشروع الترميم الذى تكلف الخزانة ثلاثة أرباع المليون الجنيه . ومشروع ثان وهو إقامة سد للقناطر مع ترميم بسيط وتبلغ تكليفه ٥٥٠,٠٠٠ جنيه ، ومشروع ثالث وهو إنشاء سد وراء القناطر بتكلف ٣٠٠,٠٠٠ جنيه . وهناك مشروع آخر بالتعميم ربما بلغت تكليفه ٧٠٠,٠٠٠ جنيه وقد تصل إلى ما يقرب من تكاليف إنشاء قناطر جديدة . لقد درست الوزارة جميع هذه المشروعات ورأت وجوب الاسترشاد بآراء الفنيين وهذا ما ستمعمل به الوزارة في القريب العاجل بدون أن يكون هناك خطر حتى تظهر نتيجة هذا العمل .

إن اعتماد مبلغ المائة والخمسين ألف جنيه هو الاتفاق مع ما هو ضرورى فإذا ماروا أى اتجاه بمشروعات المذكورة الاستمرار في الترميمات فستعجز نفقاتها من هذا المبلغ . أما القناطر انظرية فالبحت فيها أوسع منه في قناطر أسبوط . ولهذا يجب أن تبحث الوزارة عن مهندس استشارى كلفه أو عن لجنة ترشدها إلى ما يصح أن تقوم به من الترميم أو التجديد فإذا ما تم البحث ووصلوا إلى أحد الرأيين تقدمتا به إلى البرلمان في الدورة القادمة .

أما البحث في قناطر أسبوط فأصل أن يتم قبل ذلك . وهذا ما يختص بالقناطر انظرية وقناطر أسبوط .

أما أن يكون الإنشاء مبرسوم أو بوضع الاعتناحات في مشروع الميزانية فستسنى الوزارة يبحث هذه المسألة من الوجهة القانونية وتتقدم إلى البرلمان بما يستقر الرأى عليه .

نفل بعد ذلك إلى مسألة البوائق التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك . لقد أشار مجلس النواب بتشكيل لجنة لفحص البوائق والمراكب وأعمالها . وقد شكلت لجنة لهذا الغرض فضلا منذ سكتين وبمحت هذا الموضوع وقدمت اقتراحاتها لمجلس الوزراء وهي عمل بمجه وستقدم قرارات ذلك المجلس لحضراتكم عند بحث الميزانية في الدورة المقبلة وأظن أن هذا ينبغي أن تشكل لجنة جديدة الآن .

**قصة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا** - إن مبلغ ٣,٩٥٥ المندر لصيانة المراكب كثير جدا .

**قصة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كزيم باشا** (وزير الأشغال العمومية) - لقد كان المبلغ المخصص لهذا في ميزانية السنة الماضية ٩٧,٠٠٠ جنيه والوزارة تصرف هذا الاعتماد وفيه مائة مائة . وليس من الحكمة أن تخفض أو تفرغ مبلغ عشرة آلاف جنيه مثلا في حين أنه قد يتربط في هذا التخفيض استهلاك ٥٠,٠٠٠ جنيه من رأس المال . فكل وفر في مصاريف الصيانة منه استهلاك من رأس المال ولا تكون الوزارة في هذه الحالة مسرفة عن البراءة إذا أحلت صيانتها إعمالا أخرى رأس المال .

أما اعتماد مبلغ خمسة الملايين والتصف المليون من الجنيهات الخاصة بإنشاء خزان جبل الأرياء والذي يستغفر عنه حضرة الشيخ المحترم حسن

والقناطر انظرية . لقد ذكر في المشروع أن هذا المبلغ لتقوية قناطر أسبوط والقناطر انظرية . بينا أنه وصل إلى من الملوبات - إذا كانت مهيمة - أنه لم يمت لأن فيا إذا كانت قناطر أسبوط ستؤوى وستنشا قناطر جديدة أو سد بغير حيون وهو ما يسمى (Weir) فهل ذكر التقوية مقصود به المعنى الذى تؤديه هذه الكلمة ، أو أن المبلغ لبحث لم يستقر الرأى على تقيتها لغاية الآن ؟ هذا ما أردت أن أستفسر عنه .

ويلاحظ هنا أن مبلغ المائة والخمسين ألف جنيه أدرج باعتباره من أصل التكاليف البالغة ٢,٨٥٠,٠٠٠ المقدرة لمشروعين قالت اللجنة بحسب إنها متصلان عن بعضها البعض تمام الانفعال فهل في اعتماد المجلس لذلك المبلغ اعتماد معنى لمبلغ المليونين وبما أن خمسين ألف جنيه وهو المقدّر نهائيا لتكاليف هذه الأعمال ؟ وهل هناك تخصيصات أدت إلى هذا التقدير أولا ؟ أما العبارة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك وهي وجوب تقديم مشروع قانون طبقا لسنة ١٢٩٦ من المرسوم من هذه القناطر فإن أخالفه في هذا لأمر لأن نص المادة خاص بإنشاء أو إبطال القناطر الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف .

**قصة الشيخ المحترم فضيلة الشيخ عبد الرحيم سليم** - راجع لوجبة المادة .

**قصة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك** - ألا أعلم حتى الآن إن كان الغرض هو التقوية أو إنشاء قناطر جديدة .

**قصة الشيخ المحترم هيب دوس بك** - تنص المادة ١٢٩ على أنه "يشترط اعتماد البرلمان مقدما في إنشاء أو إبطال القناطر الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف ومصارف أعمال الرى التي تمه أكثر من مديرية إبع" .

فإذا كانت الغرض هو تقوية القناطر كما عمل على ذلك عبارة مشروع الميزانية فلا محل لاستصدار قانون . لأن اعتماد البرلمان لا يجب مقدما إلا في حالة الإنشاء أو الإبطال .

إن عبارة "إنشاء أو إبطال" تنصب على كل ما يليها من العبارات . وأرجو من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية أن يبين لنا هل استتب الرأى على عمل معين بالنسبة لقناطر أسبوط أو أن المباحث لا تزال جارية .

**قصة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كزيم باشا** (وزير الأشغال العمومية) - طولت وزارة الأشغال العمومية في دورات متعددة من مجلس الشيوخ الموقر بتقوية القناطر انظرية أو إنشاء قناطر جديدة إذا وجد أن البحث يدل على أن القناطر الحالية لا تحتمل المهمة التي تقوم بها . وقد وعدت الوزارة بأنها ستقدم بمشروع القناطر انظرية وقناطر أسبوط فبدلت بمشروع أسبوط لأن حالتها كانت تستدعي عناية مستعجلة . وفي إنشاء البحث عملت الوزارة ما يمكن من الاحياطات والتزيمات الوقية .

لقد أدى بحث قناطر أسبوط إلى أن ترجحها سيجتاح إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع المليون الجنيه . فيبحث الوزارة مشروعا قدمه مهتمسا

التصميمات وما تحتاجه من المعروقات لأصبح عمل الجبان عمل وذرات متكررة .

**قصة الشيخ المرمم صبري بك** - بالنسبة إلى لجنة المالية أو أي لجنة أخرى من لجان المجلس ألا توافق على اعتقاد مطلقاً إلا إذا جت بها جدياً لا أن تكفي يصح بطريقة البلاطونية لا تخدم ولا تؤخر .

**القرر** - لا أعرف ما ذا يريد حضرة الشيخ المحترم بعد أن قلنا لحضرة إن وزارة الأشغال العمومية أطلعتنا على رسومات ومقاييس عمل سنة ١٩٢٥ فكانت نتيجة أن المشروع يتكلف ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيات . وأنت هذه الوزارة قالت بعد ذلك إنها أدخلت تعديلاً في المشروع ترتب عليه زيادة (١) بنحو جنيات ١٠٠ .

**قصة الشيخ المرمم إبراهيم بك** - بصفة كوني عضواً بلجنة إنشاء خزان جبل الأولياء أعترض أشد الاعتراض على اللجنة التي خاطبها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك لأن اللجنة قامت بأجابه خير قيام ولم تصدر قرارها إلا بعد بحث الموضوع من كل وجهه .

لما أعترض على هذه اللجنة ولا أهلها بتاتاً .

**قصة الشيخ المرمم عبد العظيم بك** - بسمت حضراتكم من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال فيما يخص بقاظر الدنان وأسويط أن ما عرضته على حضراتكم هو الحقيقة بينما أرى أنه لم يستقر رأي وزارة الأشغال حتى هذه الساعة بل أرى من فيها فيكون إصرار الوزارة على إدراج المبلغ الخاص بها ليصرف منه على الترميمات إصراراً لا مبرر له لأن الترميمات قد لا تستنفذ هذا المبلغ الكبير .

قبل أن موضوع بقاظر أسويط تحت البحث وأن أمام وزارة الأشغال أربعة مشاريع معروضة وأنه إذا ما استقر الرأي على واحد منها إنشاء ملحة السلطة الهاشمية أمكنها التصرف في المبلغ وهذا ما أعترض عليه لأننا إذا وافقنا على مبلغ يجب أن نعرف تفاصيله وأن يبين العمل الذي يصرّف فيه فأننا لا يمين يكون من المجازلة إقرار المبلغ .

أما فيما يخص بالباور فقد سميت همسا أن طلب تعيين لجنة برلمانية لبحث هذا الموضوع بعد تسلا في شؤون السلطة التنفيذية .

أنا لا أنكر على نفسي أنني الأخير الذي تحدثت عنه بالاعتناء على حقوق السلطة التنفيذية بل أرى أنه كلما غويت الحكومة كان نظام الحكم أكثر استقراراً لذلك لا أقبل أن يقال على أنني أطلب التدخل في شؤون السلطة التنفيذية .

تنص المادة الثامنة والتسعون من الدستور على أن لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستبين في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه .

والذي أعرفه أن من اختصاص البرلمان أن يراقب السلطة التنفيذية فالنتيجة الطبيعية لهذا أني إذا أردت أن أتتبع من أمر معين في المجلس أن أستثير رأي هيئة ولا اعتقاداً في طلي هذا إنداء على السلطة التنفيذية .

صبري بك فانه مليون على أعمال تحت فعلا والياً: فأقره الوزارة على تقدير ابتدائي - لأن لكل تصميم تقديراً ابتدائياً - ناذ ما أقر المبلغ وضع التقدير النهائي الذي لا يختلف من هذا التقدير إلا بمقدار ١٠٪ زيادة أو نقصاً . على أن التقدير النهائي إذا تجاوز المبلغ للفقير في الميزانية فلا يمكن أن تتداه إلا بقرار من البرلمان . أما إذا لم تزد التقديرات من أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيات فيصير طرح العمل الفائضة ومددلاً يكون التقدير النهائي للعمل هو القيمة التي يرضوها الباء .

**قصة الشيخ المرمم صبري بك** - لم أسمع جواباً من سؤالي للموجه لحضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة .

لقد استمرت حل يترتب التصديق على مبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه المطلوب لمشروع إنشاء خزان جبل الأولياء في مشروع الميزانية - إقراراً لمبلغ الأربعة ملايين ونصف المليون من الجنيات ؟ وهل لجنة المالية بحثت تفصيلات هذا المبلغ الأخير وأتت منه بالموافقة أولاً ؟ هذا هو السؤال لأن ما فهمته - خصوصاً ما أثاره حضرة الشيخ المحترم على الحل الجلي بك - أن اللجنة لم تبحث في هذا المبلغ مطلقاً . ولذا وجهت السؤال ليجيب عنه حضرة الشيخ المحترم للقرر . وهذا مع العلم بأن المقاييس والتصميمات لم تقدم للجلس .

يقول حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية إن التقدير النهائي قد يؤدي إلى الزيادة أو النقص بمقدار عشرة في المائة .

وأنا أكرر سؤال الذي وجهته لحضرة المقرر وهو هل بحثت اللجنة هذا المبلغ وكيف بحثت إذا كانت المقاييس والتصميمات لم تقدم إليها ؟

**القرر** - لقد ألقى هذا السؤال عند بحث إنشاء مشروع خزان جبل الأولياء وقيل كيف قدرت التكاليف بمبلغ أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيات مع عدم وجود مقاييس وأجبت عنه بما أفن حضراتكم قبل أن توافقوا على المشروع المذكور .

قبل لحضراتكم حيث إن الوزارة والمهندسين الاستشاري عملاً مشروما ومقاييس وتصميمات وأنه أدخلت على هذا المشروع تعديلات قدر لها مبلغ بإضافته إلى التقدير العتيق الذي عمل في سنة ١٩٢٥ بلغت التكاليف ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه بخلاف ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه المقرر تويضا وحلقة التكاليف أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيات وقيل إن هذا تقدير تقريبي أما الرقم النهائي فيصير بعد طرح العمل في الفائضة وتقدم المقاولات بالاستمرار .

**قصة الشيخ المرمم صبري بك** - ففهم من هذا أن لجنة مشروع خزان جبل الأولياء كلجنة المالية لم تبحث التقدير مطلقاً وأن لجنة المالية لم تبحث الاجتهاد وأن هذا التقدير هو تقدير وزارة الأشغال العمومية .

**القرر** - لقد ناقشت الجبان تقدير وزارة الأشغال العمومية واقتضت به . أما إذا كانت الفكرة أنه يجب على كل لجنة أن تبحث تفصيلات

إن مسألة البوائر وكوتها من الكتلة بحيث لا تتفق مع مقتضيات المصلحة وأنه ينبغي عليها أكثر الفصل المالية كل هذه مسائل ليست من الفئحة والمتطورة بالدرجة التي تستدعي تعيين قوسيين برلماني بل يمتنع أن يقتصر على ذلك في المسائل الهامة .

هذا فيما يتعلق بالمبدأ أما فيما يتعلق بالموضوع في حد ذاته فإن برلمان سنة ١٩٣٦ و سنة ١٩٢٧ لاحظ مثل هذه الملاحظة وكنت إذ ذاك رئيساً للجنة المالية بمجلس النواب وأنا الذي اقترحت أن تبحث مسألة البوائر لأن ثقافتها أصبحت بحيث لا تتفق مع حالة المالية .

وقد لاحظت أنشئت لجنة لهذا الموضوع واشتغلت طويلاً وقدمت تقريراً مستفيضاً كان من نتائجه أن قيل إن البوائر الموجودة الآن كلها بررات قديمة وأنها أكثرهما ما يجرى، ومن أجل ذلك فالصلاح هو استبدال هذه البوائر ببوائر أخرى تكون أصغر منها حجماً ويكون وقودها الزيت لا الفحم أي بأنها تكون على الطريقة الجديدة في أسر الماكينات المستحدثة. هذا القرار إماماً أي أمام مجلس الوزراء وقد بحثه وزارة المالية فوجدت أن سنة كالتى نحن فيها ليست بالسهلة التي يصح أن تشتري فيها بوائر جديدة بدلاً من البوائر القديمة التي لاتحتاج ولا تشتري فيصعب لدينا أسطولاً من البوائر القديمة مما يكلفنا مئات الآلاف من الجنيهات . فالمسألة كلها مسألة ماسيات أي تحين الوقت لعمل إجراء ساهم والوقت الحاضر ليس هو الوقت المناسب .

قد يقال مثلاً لماذا تستعملون كل هذه البوائر وفي إمكانكم أن تستعملوا بعضها وتترك البعض الآخر ولكن يظهر أن هذا ليس بالأمر الجيد لأن ترك البائرة غير مستعملة مضرباً فلا بد من تجهدها وصيانتها .

الواقع أننا وفرنا وأقمنا من النفقات التي كانت تصرف على البوائر وأقلنا من عدد المشتغلين فيها . كل هذا أدى إلى كثير من الاقتصاد .

إن نصف البوائر موجودة في السودان لأعمال السود وفيها وأنا أعرف أن مدحها كبير ولا يتفق مع العمل المطلوب في السودان .

لاحظنا ذلك في عام ١٩٢٧ وزارنا الأشغال والمالية حينها في السعي وراء تحقيق نفقات هذه البوائر فذهبنا إلى أكثر من ذلك فعلمنا لوزارة الأشغال بما أنه قرر إنشاء خزان جبل الأولياء فالبوائر تكون مرصودة على أعماله وأنه يمكن التخلي عن أعمال السود وإحراثها وريدها رويماً مما يؤدي إلى الإقلال من البوائر ووقفاتها وصيانتها ورجلها إلى غير ذلك من ضروب الاقتصاد .

من هذا ترون حضراتكم أنه لا داعي لتشكيل لجنة برلمانية لبحث هذا الموضوع .

**مقرر الشيخ المحترم جبر اللطيف البلي** - هذه المعلومات كلها طريقة .

**مقرر صاحب الدروز اسماعيل صرق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - الحكومة مهتمة بالأمر بما في الاقتصاد . كونوا حضراتكم على ثقة من ذلك . وبعد الاقتصاد الذي أجريته في المالية سوف لا تقضى السنة كلها دون أن تبين

لذا لاحظ أن بحث موضوع البوائر قد بدأ فيه من سنتين ولم تحرف نتيجة فلما مرر في أن نكمل التحقيق إلى لجنة برلمانية اللهم إلا إذا أخذنا حصة صاحب الدولة رئيس الحكومة بأن النتيجة تصلنا قريباً .

**الرئيس** - لقد تكلمت الآن عن الاقتراح المقدم إلى المكتب الآن من حضراتكم .

**مقرر الشيخ المحترم جبر اللطيف البلي** - تم تكلمت على كلمة أخرى من موضوع خزان جبل الأولياء، فالذي كان مطروحا أمام اللجنة التي درست المشروع والتي أنا عضو فيها كان البحث في المشروع من الوجهة الفنية وجاءت مسألة التكاليف عرضاً فقال حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال إنها تقارب أربعة ملايين ونصف من الجنيهات زيادة أو نقص ١٠٪ . فلم يكن هذا الكلام مقصداً كل الاقتراح ولكن نظراً لأن في مشروع القانون فقرة تقضي بأن الحكومة مستفيدة - فيما يخص بالتكاليف - بالقانون الذي يرتبها ، فاحتاجاً على هذا النص لم تتعرض هذه التكاليف .

**مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا** (وزير الأشغال العمومية) - فيما يتعلق بمبلغ المسألة والخمسين ألف جنيه المدبرية في المالية للقطار الخيرية فأعيد القول بأن الفرض هو تخويله للقطار . والوزارة تبحث الطرق المخفضة لهذه التكلفة وقد تبين من البحث إنشاء محطة البرلمان فلا يمكن أن تبقى الوزارة مكتوفة اليدين بحلول هذه المحطة بينما تكون القطارات في حاجة إلى التغطية كما قلت .

**مقرر الشيخ المحترم جبر اللطيف البلي** - ألا يجوز أن يسفر البحث من عمل قطار جديدة ؟

**مقرر صاحب السعادة إدريس اسماعيل صرق باشا** (وزير الأشغال العمومية) - إذا أسفر البحث عن عمل قطار جديدة فلا أظن أن المجلس يرفضها . وكذلك الحال في قطار أسبوط التي يتوقف عليها رأى الوجهة قبله إذا رأى تجددها فإن المجلس لا يرفض هذا الرأي .

**مقرر صاحب الدروز اسماعيل صرق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - فيما يتعلق بمسألة البوائر أبدأ بالقول إنه من المستحسن دائماً ألا تحتفظ السلطات بأن في توازن السلطات، من الانسحاب في النظام الدستوري البرلماني .

لذلك يجب دائماً الاعتماد على هذا الاختلاف قدر ما يستطيع . وقد جرت تقليد الأمم الأولى الدستورية على أن تبين بلان برلمانية لتحقيق يكون فقط في المسائل الكبرى أو في المسائل التي يظهر بروزاً أنه قد حصل فيها تصرف غير مستحسن أو أن الرأي العام أشار بمثل ذلك إلى الإجراء الاستثنائي . هذا ما جرت عليه التقاليد في الأمم الأخرى الدستورية .

أما أن يلجأ في مسألة من المسائل العادية إلى نظام الجان البرلمانية لبحث يتقرب في موضوع هو من حقوق السلطة التنفيذية فربما ترون حضراتكم أن الإقبال إليه في غير عمله كالخوض الذي نحن بصدد الآن .

وجوها أخرى للاقتصاد حتى بعد إقرار رقم الميزانية لأن الوقت الحاضر يدعو إلى الاقتصاد. إلى الاقتصاد .  
( تصفيق حاد ) .

**محفة الشيخ الهرم** يوسف قطاوى باشا - جلدق كلام محفة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن هناك هجرا عمل من موضوع اليونان فها يرى دولته أنهن المستحسن طبع هذا التقرير وتوزيعه على حضرات الشيوخ للاطلاع عليه .

**محفة صاحب الدولة** اسماعيل صرقي باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - يمكن إبداع التقرير بالمجلس لن يريد الاطلاع عليه .

**محفة الشيخ الهرم** عبد الحليم البلي بك - بمذللتي الذي أدلى بمحفة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء والنتيجة التي أظهرها البحث في موضوع اليونان لأنى علا لاقتراح المقدم منى بشأنها .

**الرئيس** - وما رأى محفة الشيخ الهرم في مبلغ المائة وأخمين ألف جنيه المدرجة في الميزانية لقناطر الدنا وأسيوط ؟

**محفة الشيخ الهرم** عبد الحليم البلي بك - هذا المبلغ أطلب حذفه وقد قدمت اقتراما بشأنه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تشكيل اللجنة البرلمانية التي أشير إليها في تقرير اللجنة لبحث مسألة اليونان ؟  
( أصوات : لا توافق ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس عدم الموافقة على تشكيل اللجنة البرلمانية التي ورد ذكرها في تقرير اللجنة .

**محفة الشيخ الهرم** إبراهيم راتب بك ( السكرتير البرلماني ) - تقدم اقتراح من محفة الشيخ الهرم عبد الحليم البلي بك هذا نصه :  
" أقتح رفع مبلغ المائة وأخمين ألف جنيه المخصصة لتقوية قناطر الدنا وأسيوط من الميزانية " .

فهل من مؤيد لهذا الاقتراح ؟  
( أصوات : لا توافق ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس رفض هذا الاقتراح .  
بعد هذا هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الأول ( ماهيات وأجر ومزونات ) وقدره ٥٥٣,٣٤٩ جنيها ؟  
( موافقة ) .

**محفة الشيخ الهرم** حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الأول وقدره ٥٥٣,٣٤٩ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني ( مصاريف صومية ) وقدره ١,٠١٥,٩٦٦ جنيها ؟

( موافقة ) .

**محفة الشيخ الهرم** حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثاني وقدره ١,٠١٥,٩٦٦ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ٣,١١١,٣٢٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

**محفة الشيخ الهرم** حسن صبري بك - أوافق على المبلغ المقدر للباب الثالث عما ما كان منه خاصا بإنشاء نجران جبل الأولياء .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثالث وقدره ٣,١١١,٣٢٠ جنيها .

( رفضت الجلسة الاستراحة في الساعة الثامنة وأعيدت الساعة الثامنة والديقة الخامسة والعشرين مساء ) .

### فريق ٣ - مصلحة المباني

على تقرير اللجنة من هذا الفريق (١) .

**محفة الشيخ الهرم** الدكتور مرسى محمود أفندي - بما يوسف له كثيرا أنه يلاحظ على مباني الحكومة كثرة الشروع وأضرِب لحضراتكم مثلا ما بيننا لما أقول .

بنيت محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية وبعد بضعة أسابيع أختلت مبانيها . وبنيت كذلك المحكمة المختلطة بالقاهرة وقبل أن يتم بنائها ظهرت بها شروخ وهي مصطوبة الآن . وقد ذكر في تقرير اللجنة أن التقدير النهائي لبناء هذه المحكمة زاد من ١٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣٤٠,٠٠٠ جنيه والملاحظ أن المباني الحديثة التي تقوم الحكومة بإنشائها هي التي كثيرا ما يصيبها الخلل والمطب .

انظروا حضراتكم إلى المهارات التي يقيمها الأجانب سواء في الاسكندرية أو في القاهرة كمدسة الليسيه فرنسية ومدسة سانت مارك بالاسكندرية وفتنق سميرا ميس بالقاهرة - كل هذه المباني شيدت ولا تزال باقية بظمتها ومبانيها إلا مباني الحكومة فانها كثيرا ما يتطرق إليها الخلل وحتى المباني

١٠٠.٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ - بين بين عيين - عيب الخلل الظاهر  
التي طرأ عليه ومن زيادة التقدير. قد أدت التكاليف النهائية إلى  
٣٤٠.٠٠٠ جنيه .

ومع كل هذا فهو مبنى لا يروى اصلاحه وأنه أعظم بما عيى من أهلا  
في مبنى ما أماب من تلف .

يقال طرة إلى الأرض التي أقيم عليها المبنى كانت غير صالحة . ويقال طرة  
أخرى إن الموظف الذي أشرف على هذا العمل مع أهيت كان مهتسا  
صغيرا .

ولست أدري لماذا يتواري رؤساء هذه الوزارة وراء صفار الموظفين إذ  
المسئول دائما هو الرئيس المباشر والمعين في الواقع يرجع إلى أن الوزارة إنما  
كلف للوظف الصغير بمباشرة عمل كبريا وما كان يصح أن يعهد إليه  
وحده بمثل هذا العمل الكبير الشأن ، قيل إن هناك تحقيقا يجري في هذا  
الصد وكنت أدري أن يكون هذا التحقيق قد وصل إلى نتيجة يصح أن  
نسميها من حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء كما سمعنا نتيجة التقرير  
الخاص بمسألة الوزارات التابعة لمصلحة الري في مصر والسودان ولكن لا يبدو  
على دونه ما يدل على أن التحقيق تم فعلا أو أوشك أن يتم . لهذا كنيت  
هذه الليلة لبدء هذه الملاحظات ونعتقد أن الوزارة تستعمل على إتخاذ  
الوقف .

مفردة صاحب المجمع **سري بك** (وكيل وزارة الأشغال العمومية) -  
أبدأ أولا بإدراك ما جاء في تقرير اللجنة . فقد ورد في الصفحة الخامسة منه  
" ونلاحظ اللجنة أنه حينما توسعت الحكومة في أعمال الباني اضطرت  
لزيادة كبيرة في الموظفين فقد كان صدمهم في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، ١٨١  
وقيمة الأعمال الجديدة ٦٠٨.٠٠٠ جنيه فأصبح في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ،  
٣١١ وقيمة الأعمال الجديدة ١.٢٠٠.٠٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ،  
٣٦٣ وقيمة الأعمال الجديدة ١.٢٠٠.٠٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ،  
٣٦٣ وقيمة الأعمال الجديدة ٧٥٦.٠٠٠ جنيه

والآن وقد دعت ضرورات الاقتصاد للاختصار كثيرا في المنشآت الجديدة  
حيث خفض أجهادها هذا العام إلى ٤٦٦.٦٨١ جنيبا فإن عدد الموظفين  
باق كما هو ٣٦٣ ولذا فانه يلوح لجنة أن هناك زيادة في عدد الموظفين أكثر  
ما يدعو له الحاجة ."

استفتت نظر حضراتكم إلى أن هناك نوعين من الموظفين : موظفين  
معيين على الكادر الدائم وآخرين على أجهاد الأعمال الجديدة . وحينما قامت  
لجنة الموظفين العليا بدراسة أعمال مصلحة الباني رأيت زيادة عدد الموظفين  
المعيين على الكادر الدائم ومع هذا فإن عدد الموظفين الحاليين الدائمين  
الذين يقومون بأعمال الصيانة والتجديلات العادية أقل بكثير من العدد الذي  
اقتترحه لجنة الموظفين العليا وأقره مجلس الوزراء . أما الموظفون الميعنون  
على أجهاد الأعمال الجديدة فكانوا المقدرون في السنة المالية الماضية حوالي  
٩٥.٠٠٠ جنيه ولو راجعتم ما هو مودج هؤلاء الموظفين في مشروع الميزانية

لتي يقيمها المجلس البلدي بالاسكندرية فهلا يمكن لأحد أن يقول لي ما هو  
لسر في ذلك ؟

أعرف أن بعض المحاكم التي بنيت في الوجه القبلي تطرق إليها الخلل  
كانت تعقد الجلسات في مبان كانت شيدت بالطوب الأخضر في عهد  
لمنغورله محمد علي باشا . فلا أدري ما سبب هذا الخلل ومن هو المسؤول  
من مبان المحكمة المختلة التي أسرع إليها القساد .

قبل ردا على تساؤلنا إن المفاول توفى . ولا أدري كيف يقال لنا ذلك ؟

مفردة الشيخ **الشمس** **هري** **أبي بك** - في الواقع أن حضرة الشيخ  
المحترم الدكتور مرسى محمود أنفدى من الموضوع الذي كنت أريد أن  
نفيه وهو يتعلق بالفرق الكبيرة بين التقديرات الابتدائية والنهائية . وقد  
كنت اقترحت تشكيل لجنة برلمانية لبحث كل ما يتعلق بمثل هذه المسائل  
، مصلحة الري يفرض اقتراحى .

ولو كنت أعتقد أن حضراتكم على استعداد لموافقتي على تشكيل لجنة  
لبحث هذه المسائل فيا يختص بمصلحة المبانى لما ترددت في اقتراح تشكيلها .  
تجدون حضراتكم هذه الفروق ماثلة في كل بلد من بلاد المبانى، هناك -  
فيير الأمانة التي أوردتها اللجنة في تقريرها - في الصفحة ٣٥٥ من مشروع  
الميزانية نجد أنه ليس هناك مبنى إلا زاد التقدير التامى لتكاليفه من التقدير  
الابتدائي إلى ضعفه أو أكثر .

أريد أن أسأل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هلا يعتبر  
بتشاور ذلك السبب وأطراده في جميع أعمال الري والمبانى من الأعمال أو  
لأسال العامة التي تحتاج إلى تحقيق ؟

هلا يمكن أن ندرس هذه المسائل ببنائية تامة لمعرفة الأسباب التي تؤدي  
بأئس إلى أن تكون التقديرات النهائية لتكاليف تلك الأعمال غير متناسبة  
مع التقديرات الابتدائية لما ؟

جاء في تقرير اللجنة أن السبب في وجود هذا الفرق الكبير في التقديرات  
نه في كثير من الأحوال يبدأ بعمل مشروع فاصر على قسم صغير من عمل  
؛ يتوسع فيه بزيادة التقدير الأول كان يبدأ بتطهير جزء من مصرف ثم  
تسع المشروع وينتهي بالعمل على امتداد طول المصرف .

هذه أسباب صحيحة . ولكن لا يمكن أن تطبق على جميع الحالات ،  
على الأخص في المبانى لأنه في هذه الحالة تصل المنافسة على أساس الرسومات  
التصميمات مراعى فيها عدد البليكات والقرى اللازمة .

لو كان لأحد أن يحصل موافقة حضراتكم على إجراء هذا التحقيق  
اقتترحت أن تشكل لذلك لجنة ولكن لا أرى لديكم استعدادا لقبول هذا  
لاقتراح .

(ضحك) .

قد أجاز حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أنفدى إلى مسألة  
فحكة المختلة فقد بدى فيها قبل سنة ١٩٢٨ وكلفت مقدرا لتكاليفها

لوجدتم أن الاتحاد قد انخفض إلى ٢٢,٧٨٤ جنبا وقد كان الاتحاد المدرج للأعمال البلدية في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ٧٥٩,٠٠٠ جنيه وأعداد الموظفين اللازمين للقيام بهذه الأعمال ٩٥,٠٠٠ جنيه وقد خفض اعتماد الأعمال البلدية في المشروع إلى ٤٦٤,٦٨١ جنبا وقصص الاتحاد للمدرج الموظفين إلى ٢٢,٧٨٤ جنبا وهو تخفيض لم يراع فيه نسبة القص في اعتمادات الأعمال البلدية .

**مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم البلي بك -** وماذا حصل في عدد الوظائف الدائمة ؟

**مقرر صاحب المرحوم حسين سرى بك** (وكيل وزارة الأشغال العمومية) - عدد الوظائف الدائمة لم يتغير .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمود حمى باشا -** كيف ذلك ؟ فقد كان عدد الوظائف الدائمة في سنة ١٩٢٨ ١٨١٤ وظيفة فزاد مدها في المشروع إلى ٣٦٣٠ .

**مقرر صاحب المرحوم حسين سرى بك** (وكيل وزارة الأشغال العمومية) - أرجو ملاحظة أنني ذكرت في مبدأ كلامي أن هناك نوعين من العمل جديد ودام . وقد جرت الزيارات قبل تعديل المدينت على تعيين موظفين على اعتماد الأعمال البلدية يشتغلون في الأعمال الدائمة . ولكن لجنة الموظفين العليا رأت عند بحثها وظائف مصلصة المائي أن جميع الموظفين الذين لهم صفة الدوام يجب أن يمتدوا في وظائف على الكادر الدائم .

تكلم حضرة الشيخ المحترم الدكتور حمى محمود أفندي عن مسألة المائي والشرح التي فيها وضرب مثلا بحكمة الإسكندرية الأهلية وأما الأمر هنا أن بناء هذه الحكمة لم يتطرق إليه خلل يترتب عليه أي خطر وأذكر جيدا أن حضرة رئيس تلك الحكمة اتصل بليقونيا بوزارة المغانية وأبلغها أن بناء الحكمة في خطر وطلب أن تحظر وزارة الأشغال لاتخاذ الاجراءات السريعة لتلافي ما صاه يحدث من خطر فسافرت إلى الإسكندرية وعاينت بناء الحكمة وكل ما ظهر هو أن هناك شروخا بسيطة في البياض لم تصل إلى المائي التي كان يمشي حضرة رئيس الحكمة من خطرها . ولكن أمرين لحضراتكم أن الشروع لم تمتد البياض تركت للمني بدون إصلاح أو ترميم مدة سنتين .

أما ما يقال من أن باني الحكومة كثيرا ما يتطرق إليها لئلا تظن أن هذا القول جائز وفيه وأمر أن عدد مائي الحكومة التي يصيها التتميل البسيط أو ما شاعه قليل جدا بالنسبة لما يصيب مائي الأهالي .

أنا لا أدعي أن جميع مائي الحكومة تسلم من الخلل ولكنه ليس بالكثرة التي يتقيلها بعض حضرات الأعضاء . ومع ذلك فلا بد أن تكون هناك دائما أسباب لما يصيب مائي الحكومة من الخلف .

لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم عن الفروق بين التقديرات النهائية للإبتدائية لتكاليف الأعمال وأريد أن أرين لحضراتكم السبب في ذلك .

من الأمثلة التي ذكرتها اللجنة في تقريرها لمدرسة دمياط الإبتدائية للبنين زادت التقديرات النهائية لتكاليفها من ٢٢,٠٠٠ جنيه إلى ٤٥,٠٠٠ جنيه . هذا صحيح ولكن التقدير الأول عمل على أساس البرامج القديمة لهذا النوع من المدارس ولما عللت هذه البرامج قربت وزارة المعارف زيادة عدد التلاميذ في كل مدرسة إبتدائية من ٣٥٠ تلميذا إلى ٥٠٠ أو ٥٥٠ ما فهم مائة في القسم الداخل ولم يكن في هذا النوع من المدارس قبل ذلك قسم داخل .

أضيف إلى ذلك أنه لم تكن البرامج القديمة تستلزم وجود صالة للسبنا ولكن البرامج الجديدة قضت بوجودها .

كل هذه التعديلات كانت سببا في زيادة رقم التكاليف النهائية .

**مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم البلي بك -** هل بدئ في البناء قبل تعديل البرامج أو بعدها ؟

**مقرر صاحب المرحوم حسين سرى بك** (وكيل وزارة الأشغال العمومية) - بعد التعديل .

**مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم البلي بك -** ولماذا لا يوضع في الميزانية رقم التكاليف على أساس التعديلات ؟

**مقرر صاحب المرحوم حسين سرى بك** (وكيل وزارة الأشغال العمومية) - الميزانية ميين فيها رقم التكاليف الإبتدائية ورقم التكاليف النهائية .

فلسا قدرت التكاليف الإبتدائية على أساس البرامج القديمة كان الرقم ٢٢,٠٠٠ جنيه وزاد هذا الرقم إلى ٤٥,٠٠٠ جنيه بعد تعديل هذه البرامج . أؤكد لحضرة الشيخ المحترم أن مبلغ الـ ٤٥,٠٠٠ جنيه المقدس للتكاليف النهائية للمدرسة دمياط الإبتدائية هو تقدير نهائي لا يمكن أن يزيد على ذلك . ودليل على هذا أن مصلصة المائي قامت ببناء مدرستين واحدة في أسيوط والأخرى في بني سويف ولم تزد تكاليف كل منهما على ٤٣,٠٠٠ جنيه .

ولو طرحتنا هذا العمل في متناقصة مائة في هذا الوقت لأنك أن يرسو العطاء بمالا يزيد على ٣٥,٠٠٠ ج . م أو ٣٦,٠٠٠ جنيه .

كذلك أريد أن أعرض بكملة من مستشفى طنطا فقد قدرت تكاليف الإبتدائية بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه لم أن يكون عيادة خارجية فقط ولكن بسبب زيادة عدد المرضى وتحقيقا للفصل على زيادة المستشفيات في القطر روى الاقلال من عدد المستشفيات المركزية المجاورة لطنطا وإنشاء مستشفى عمو فيها وبعد أن كانت الفكرة في بناء عيادة خارجية صغيرة في طنطا تحولت إلى بناء مستشفى كبير يتكلف ١٢٠,٠٠٠ جنيه .

وإذا كانت نسبة تكاليف البيادة الخارجية إلى تكاليف مستشفى عام هو كسبة ٨٠,٠٠٠ إلى مليون جنيه تكون نسبة زيادة التقديرات النهائية لتكاليف مستشفى طنطا من التقديرات الإبتدائية من ٣٠,٠٠٠ جنيه إلى ١٢٠,٠٠٠ جنيه نسبة غير مبالغ فيها .



وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٤٦٤,٦٨١ جنيتا ؟  
(موافقة).

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أأ لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٤٦٤,٦٨١ جنيتا .

فرع ٤ - مصلحة الميكانيكا والكهرباء  
على تقرير اللجنة من هذا الفرع (١).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
(موافقة).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (مهمات وأجروماتيات) وقدره ٩٢,٥٨٩ جنيتا كما أقره مجلس النواب ؟  
(موافقة).

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أأ لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (مهمات وأجروماتيات) وقدره ٩٢,٥٨٩ جنيتا كما أقره مجلس النواب .  
وهل توافقون حضراتكم على اعتقاد الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١١٠,٤٨٩ جنيتا بنقص ٢٤٥ جنيتا كما أقره مجلس النواب ؟  
(موافقة).

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أأ لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على اعتقاد الباب الثاني (مصاريف عمومية) ونقصه ١١٠,٤٨٩ جنيتا (بنقص ٢٤٥ جنيتا كما أقره مجلس النواب) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٦,٠٩٦ جنيتا كما أقره مجلس النواب ؟  
(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٦,٠٩٦ جنيتا كما أقره مجلس النواب .

فرع ٥ - مصلحة التنظيم  
على تقرير اللجنة من هذا الفرع (١).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
(موافقة).

أما بناء المحكمة المحظنة فإن الوزارة تأمل أن تصل إلى إصلاح ما فيه من خلل . وقد طرح العمل فعلا لإصلاحه في مناقصة . وقد تمت به الوزارة للبيوتات الكبيرة . وبعد شهر ونصف شهر تقدم السلطات البلدية لتقوية أساس هذه المحكمة .

وتقدير المسؤولية من هذا الخلل ترويه وزارة الأشغال . وقد بدأت في ذلك فعلا . ووصلت إلى نتائج فيه . وستعرف في الوقت المناسب . لكن يجب أن تبدأ بإصلاح الخلل قبل أن نتحدد المسؤولية ونعرف من المسؤول . إذ لا يصح أن نترك محكمة مختلة في أبنيتها ونشتغل بالبحث عن موظف المسؤول . لهذا بدأنا بالعمل الأهم قبل أن نشتغل بالمسؤولية .

أما الموظفون الذين استعاضهم قائمهم لأشكال كانوا مرحوبين بإشراف رؤساء . فتركنا الحاسبة مؤقتا حتى نصل إلى الطريقة العملية التي نطرحها على القاولين لإصلاح الخلل في بناء المحكمة .  
(تصفيق).

فقرة الشيخ المحترم محمد غني بك - أأ طلبت الكلمة قبل البسول .  
قسم المباني .

الرئيس - هل حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك يريد الكلام ؟

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أأ مثالي من الكلام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
(موافقة).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (مهمات وأجروماتيات) وقدره ٨٩,٢٠٨ جنيتا ؟  
(موافقة).

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أأ لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (مهمات وأجروماتيات) وقدره ٨٩,٢٠٨ جنيتا .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٤٦,٣٣١ جنيتا ؟  
(موافقة).

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أأ لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٤٦,٣٣١ جنيتا .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجروميتات) وقدره ٩٦,٥٩٠ جنيتها كما أقره مجلس النواب ؟ (موافقة) .

مقرر الترخيص مبرى بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجروميتات) وقدره ٩٦,٥٩٠ جنيتها كما أقره مجلس النواب . وهل توافقون حضراتكم على اعتدال الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٤٤٧,٨٧٦ جنيتها (بنقص ٦٨ جنيتها عما أقره مجلس النواب) ؟ (موافقة) .

مقرر الترخيص مبرى بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على اعتدال الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٤٤٧,٨٧٦ جنيتها (بنقص ٦٨ جنيتها عما أقره مجلس النواب) . وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٦٤,١٠٠ جنيتها كما أقره مجلس النواب ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٦٤,١٠٠ جنيتها كما أقره مجلس النواب .

فرع ٦ — مصلحة المخابر الرئيسية  
على تقرير اللجنة من هذا الفرع (١) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجروميتات) وقدره ٣٣,٣٤٦ جنيتها ؟ (موافقة) .

مقرر الترخيص مبرى بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجروميتات) وقدره ٣٣,٣٤٦ جنيتها . وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٩٦,٧٧٣ جنيتها ؟ (موافقة) .

مقرر الترخيص مبرى بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٩٦,٧٧٣ جنيتها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٩٧,١٠٠ جنيتها ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٩٧,١٠٠ جنيتها .

فرع ٧ — مصلحة الطيبعات  
على تقرير اللجنة من هذا الفرع (١) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجروميتات) وقدره ٥٥,٧٥٦ جنيتها . (موافقة) .

مقرر الترخيص مبرى بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجروميتات) وقدره ٥٥,٧٥٦ جنيتها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٥,٤٢٩ جنيتها ؟ (موافقة) .

مقرر الترخيص مبرى بك — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٥,٤٢٩ جنيتها .

(انصرف حضراتنا صاحبي المزة جديثان بك وحسين سري بك وكلي وزارة الأشغال العمومية) .

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات)

قسم ١٧ — الدين العمومي — إقرار

(المقرر حصة الترخيص المزمع صرف نقارى إماما) .

على من تقرير اللجنة من هذا القسم (١) .

(انصرف حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمى كرم باشا وزير الأشغال العمومية) .

## ٧ - تعليق المجلس

قرار المكتب اختيار حضرة صاحب السيادة الرئيس وحضر الشيوخ المحترمين  
إبراهيم راتب بك وحبيب دوس بك لتمثيل المجلس في المؤتمر الثاني للدول الذي  
يُعقد في البلقان في ٢٠ إلى ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٢

**الرئيس** - قرر المجلس في الجلسة السابقة تخويض المكتب في اختيار  
المتدوين الذين يمثلون هيئة المجلس المؤقت في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي  
سيُعقد في جنيف من ٢٠ إلى ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٢

وتفينا لهذا القرار قد اتفقت المكتب واختار لهذه المهمة رئيس المجلس  
وكلا من حضرة الشيوخ المحترمين إبراهيم راتب بك وحبيب دوس بك .

(انصرف حضرة صاحب الدولة استاميل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء  
وحضرة صاحب السيادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

**فقرة الشيوخ المحترمين صبري بك** - في سؤال قبل الموافقة على ما قرره  
المكتب هو كيف حصل هذا الانتخاب ؟ وقانون النظام الداخلي صريح  
في مادته ١٣٧ التي ينص فيها (يحدد المجلس عدد أعضاء من يمثلهم من الوفود  
ويبينون بطريق القمرة) .

هذا هو نص القانون فالقرار الذي صدر من المكتب مخالف  
لهذه المادة .

**فقرة الشيوخ المحترمين محمد كورمسي محمود أفندي** - أنا مخالف  
لقرار المكتب وأنضم لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .

**فقرة الشيوخ المحترمين محمد فخرى الناصوري باشا** - أنا لا أوافق على قرار  
المكتب .

**فقرة الشيوخ المحترمين محمد فخرى بك** - أنا أيضا مخالف لهذا القرار  
وأنضم لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .

**الرئيس** - ليس المطلوب الآن موافقة المجلس . لأنه سبق لحضراتكم  
أن أصدرتم قرارا بتخويض المكتب اختيار ثلاثة أعضاء ليتمركز في هذا  
للتصويت . وقد نفذ المكتب ذلك . فاحضر قراره الذي أعطاكم الآن علما به  
في حدود تخفيض حضراتكم له . وأبلغ ذلك إلى الجهات المختصة بأوروبا  
ومصر .

**فقرة الشيوخ المحترمين إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلماني)** - إن  
كلية الوفود التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك لا تنطبق  
على حالتنا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من  
ملاحظات عن هذا القسم ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر لهذا القسم  
في المشروع وقدره ٤٣,٥٣٤,٨٣٤ جنيها ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر لهذا القسم في المشروع  
وقدره ٤٣,٥٣٤,٨٣٤ جنيها .

## قسم ١٨ - مصاريف غير منظورة - إقرار

(القرار حضرة الشيخ المحترم يوسف طاري باشا) .

على تقرير اللجنة عن هذا القسم <sup>(١)</sup> .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من  
ملاحظات عن هذا القسم ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر لهذا القسم وقدره  
٤٤,٥٠١ جنيها كما وافق عليه مجلس النواب ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر لهذا القسم وقدره  
٤٤,٥٠١ جنيها .

## قسم ١٥ - البعثات العلمية

(القرار حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود دري باشا) .

على تقرير اللجنة <sup>(١)</sup> .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من  
ملاحظات ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر لهذا القسم  
في المشروع وقدره ٩٧,٧٥٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر لهذا القسم وقدره  
٩٧,٧٥٠ جنيها .

لقد قرر المجلس أن يكون عدد الأعضاء المثلثين له ثلاثة، واحدا من حزب الاتحاد . وثانيا من حزب الشعب . وثالثا مستقلا . وقوض المكتب اختيارهم وقد قام المكتب بالمهمة التي وكلت إليه .

**مقرر الشيخ المزمع من صبري بك** - طريقة انتخاب الأعضاء للذين يمثلون المجلس في المؤتمرات حددتها القانون بأن تكون بطريق القرعة . هذا هو حكم القانون . ولكن الذي سمعناه الليلة في هذا الشأن مخالف للقانون . وما كان يليق أن يتصحب المكتب الأعضاء .

**مقرر الشيخ المزمع من إبراهيم راتب بك** (السكرتير البرلماني) - الذي جرى في هذه المسألة ...

**مقرر الشيخ المزمع من صبري بك** - لترك حضرة الشيخ المزمع إبراهيم راتب بك مكانه إلى المزمع يتكلم .

**مقرر الشيخ المزمع من إبراهيم راتب بك** (السكرتير البرلماني) - أنكم من موقع هذا لا تأخذوا باسم المكتب .

**مقرر الشيخ المزمع من صبري بك** - إن الرئيس موجود . وهو الذي يتكلم باسم المكتب .

**مقرر الشيخ المزمع من إبراهيم راتب بك** (السكرتير البرلماني) - لقد صرح لي حضرة صاحب الدولة الرئيس بأن أنكم باسم المكتب .

(هنا ترك حضرة الشيخ المزمع إبراهيم راتب بك مكانه في السكرتيرية البرلمانية إلى المزمع) .

الذي حدث من قبل في مثل هذه المسألة أن المجلس كان يقوض لمكتبه اختيار الأعضاء الذين يمثلونه في المؤتمرات ، ثم يحيط المكتب المجلس على ذلك . وقد قرر أيضا جلستنا هذا في مسألتنا أن بكل إلى المكتب اختيار الأعضاء الثلاثة الذين يمثلونه في المؤتمر البرلماني المزمع عقده .

**مقرر الشيخ المزمع من صبري بك** - إن السوابق التي تشير إليها حضرة الشيخ المزمع لا ننكرها . ولكن في أيام تلك السوابق لم يكن هناك نص قانوني يمتنع أن يكون الانتخاب بطريق القرعة . فهناك سوابق ولكنها الآن أمام نص صريح في القانون يجب احترامه .

**الرئيس** - المجلس فوض المكتب اختيار الأعضاء الثلاثة . وقد طلبت من حضراتكم أن تجرى في ذلك كل ما اتجه مجلس النواب باختيار واحد من حزب الشعب . وآخر من حزب الاتحاد . وثالث مستقل .

وقد حصل ذلك وبلغنا حضراتكم الآن نتيجة ما كلفنا به المجلس .

**مقرر الشيخ المزمع من عبد الجبار سليم** - قرار المجلس مخالف للقانون . وهو لا يملك مخالفته .

**الرئيس** - إن انتخاب المكتب للأعضاء كان بتفويض من المجلس .

**مقرر الشيخ المزمع من عبد الجبار سليم** - قرار المجلس في ذلك وقع باطلا .

**الرئيس** - من جهتي أنا أتنازل عن انتخابي لهذا المؤتمر .

**مقرر الشيخ المزمع من صبري بك** - حضرة صاحب الدولة الرئيس لا يمكنه التنازل عن انتخابه لأنه بمحكم القانون يكون رئيسا للمهمة التي تكل المجلس . وهذا نص ما ورد في القانون في المادة ١٣٧ "على أنه يجب أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو أحد وكيله وأن يكون هو المتكلم باسمه" . فدولة الرئيس لا يستطيع إذن التنازل والمخالفة إنما وقعت في اختيار العضوين الآخرين .

**مقرر الشيخ المزمع من يوسف قطاوي باشا** - جرت العادة أن المجلس هو الذي يعين عدد الأعضاء الذين يمثلونه . والمكتب هو الذي يرشحهم للمجلس وقد سبق أنبأ أنقبت لمثل هذا المؤتمر وكان المكتب هو المرشح والمجلس هو الذي وافق .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة وأذيقته المباشرة مساء على أن يعود للاعقاد غدا الساعة السادسة مساء من يوم الثلاثاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥١ (٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢) نأ

## محضر الجلسة السابعة والثلاثين

المتخذة علناً في يوم الثلاثاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢

### ملخص

(د) - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب يرأه بك عن مقدار الذهب الموجود تحت تصرف الحكومة ومقدار ما فوّرت به في الخارج إذا كانت التبرأت أداها المبرأ من بهه صحباً - الإجابة عنه .

٤ - تقرير لجنة المالية عن الكتاب الوارد من مجلس النواب بالمرافقة على ما قرره مجلس الشيوخ من إدخال بعض التسهيلات على فروع قسم ٦ "وزارة المالية" فيما عدا مبلغ ٦٠٠٠ جنيه موزعة على التسليف المالي - ملحق رقم ٥٥

#### مراقبة المجلس على تقرير اللجنة .

٥ - استمرار النظر في مشروع ميزانية المدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (القسم الثاني للمصروفات) .

ملحق رقم ٣٢

#### تقرير لجنة المالية

قسم ١٦ - مداخيل ومكافآت - إقرار .

٦ - مشروع قانون الفراد من مجلس النواب بالمرافقة على الاعاضى الإجمالي المسمى الخامس بمعدود مصر القرية .

#### تقرير لجنة التشريعية

ملحق رقم ٥٦

#### إقرار مشروع القانون .

٧ - تأجيل النظر في من المواد المقدمة يهدل أعمال اليوم إلى جلسة - القد .

١ - تصديق على محضر الجلسة السابقة .

٢ - إرسائل .

(١) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أعواد إختاف في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ ومادة المالية - فرع ٧ مصلحة الجمارك - باب ٢ مصاريف حربية) يبلغ ١٢٠٠٠ جنيه - إحالته إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإضافة بعض أحكام على قانون الضرائب الأمل - إحالته إلى لجنة المالية .

٣ - الأسئلة :

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم نصرأد بك عن عملية تكيف البنايين ومصلها اختيارية - الإجابة عنه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد نوس القاضى باشا عن قدر سر للور الكهربائى بديرية الاسكندرية - الإجابة عنه .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى خفايا المورى القاضى من عدم تحصيل ضرائب سكن من سكان العرب القى أدخلت ضمن الحدود لمدينة مدينة الاسكندرية - الإجابة عنه .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب المدة يحيى براهم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المحترمين ما عدا :  
الثانين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : محمد أحمد صبيد باشا ، مصطفى خليفة باشا ، الدكتور تالوس ، كامل بحريس تكلا بك ، إياس حوض بك ، طهات سيد أحمد سالم بك .

(أ) عن جلسة اليوم حضرات : حافظ المشاوي بك ، محمد رياض طيغى بك ، محمد صدق باشا ، سلطان السعدى بك ، شقيق سعد الله حلايه أفندى ، محمد مقبل باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : بولس حنا باشا . حسن وشوان حمادي بك . محمد محمود بك . محمد أبو النصر الغار افندي .

ثالثا - بغير إذن حضرات : الدكتور أحمد رشيد عيد الله بك . الشيخ حسين والي . سليم خليل بطرس بك . محمد شحيت راضي بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب النولا والمحال والسعادة اسماعيل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء . وزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . ابراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . عبد الحليم البيل بك<sup>(١)</sup> .

عيد الرحمن فكري بك ( سكرتير عام ) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

#### ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟

مهمرة الشيخ المحترم محمد غني بك - حصل بمجلس الأسس عند المناقشة التي دارت بين حضرات الشيوخ المحترمين حسن صبري بك و ابراهيم راتب بك حول اتباع أحكام قانون النظام الداخلي للبرلمان بأن يكون كلام الخطيب من مقاعد الأعضاء لا من مقاعد السكرتيرية البرلمانية - أن ترك حضرة الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك مكانه في السكرتيرية البرلمانية وتكلم من المنبر ولم يثبت ذلك بالصيغة ٢٤ من المحضر .

الرئيس - يثبت ذلك .

مهمرة الشيخ المحترم محمد غني بك - قناية الجلسة كانتا تناقش في مسألة الاعضاء الذين سيتولون المجلس في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي فترجيئنا برفع الجلسة وهذا ما أتمت في المحضر أن الجلسة رفعت بموافقة المجلس مع أنه لم يطلب رأى المجلس في رفعها .

الرئيس - لقد رفعت الجلسة بعد انتهاء المناقشة .

مهمرة الشيخ المحترم محمد غني بك - لقد كانت المناقشة مستمرة .

مهمرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لي ملاحظة على أوائل بالصيغة ١٤ من المحضر وهي أنه لم يثبت اعتراض على مبلغ ٧٥٠٠ جنيه المخصص لصيانة البواخر والركاب وقد قلت إن هذا مبلغ كبير .

مهمرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - هذا ثابت في النهر الثاني من صفحة ١٥ من المحضر .

مهمرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا - جاء في أوائل - بصفة كوني مقرا لجنة المالية - بالصيغة ١٩ من محضر الجلسة عند المناقشة في الإحتياط لخاص بإنشاء خزان جبل الأولياء<sup>(٢)</sup> وأن هذه الوزارة قالت بعد ذلك إنها أدخلت تعديلا في المشروع ترتب عليه إتفاض نحو ربح الثقلات<sup>(٣)</sup> والصحيح هو "ترتب عليه زيادة نحو ربح الثقلات" .

الرئيس - يصحح ذلك في المحضر .

ويعد هذا حل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المحضر ؟

(لم يترض أحد) .

الرئيس - صلت الجلسة على محضر الجلسة السابقة .

#### ٢ - الأمائل

(١) مشروع قانون يحدد من مجلس النواب بفتح أعمد إتمام في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٧ "مصلحة الجمارك" - باب ٢ "مصاريف عمومية") - إحصاء إلى لجنة المالية

تلى الكاتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع قانون المذكور وهذا نصه :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المتقدمة في يوم الاثنين ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح أعمد إحصاء إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٧ "مصلحة الجمارك" - باب ٢ "مصاريف عمومية" - مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه مكافآت لضباطي الشعب المصير الخارج والكبريت المهروب والإدخنة المشفوعة والمزومة خفية وغيره) - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا الوثائق مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ . وتحضروا دوتكم بقبول عظيم الإحترام

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رستم

(١) أخطر حضرة الشيخ المحترم شفيق سعد الله صلاحيه افندي من جلسة اليوم قدما هذه الرئيس بحضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك أصغر الأعضاء الحاضرين  
ما لبس في أحد مقاعد السكرتيرية البرلمانية (المادة ٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان) .

واحدة سواء قبل سن القانون أم بعده حتى يسرع المالك من دفع أجور البخير التي تنقل كاهنه دون أن تتبادل مع ما ينتجه القندان من ثمرة لاسيا إذا راعينا انتشار زراعة الموالح في الوقت الحاضر ؟

وإذا كان لامص الان من بقاء هذا القانون على ما هو عليه فهل يوسع مجال الوزير أن يفتد من الإجراءات ما يضمن به زراعة الحكم على أن جهة ما موبوءة أو غير موبوءة وما يتبقى به حرق الأشجار الكثيرة عند إجراء عملية التبخير توفيراً لمناصب المالك وخسارته مالاً ؟

مفكرة صاحب العلاقات مائتد حسن باشا (وزير الزراعة) - أدخلت عملية تدخين الأشجار في مصر سنة ١٩١٢ حيث تكاثرت الحشرة القشرية السوداء مما اضطر الأهل إلى اقتلاع أشجار الموالح .

وفي سنة ١٩١٦ صدر القانون الخاص بعملية التدخين الإجبارية في المناطق التي يمتها وزير الزراعة بقرار فأدى ذلك إلى إيقاف الإصاية لحذر كبير وافتتح الأهل فائدة تلك العملية وأبدأوا يمتدون الحشرة التي لحقتهم من اقتلاع الأشجار بغرس غيرها من جديد حتى بلغت مساحات المنتزع من أشجار الموالح فقط حوالي ٢٠,٠٠٠ فدان في سنة ١٩٣١ فبالها ٦٣٢٠ في سنة ١٩١٨ .

من هذا يتضح أن عملية التدخين أفادت القطر مادياً وسكنت الزراع من الانتفاخ بزراعة أشجار الموالح وبالأرباح التي يمتونها من هذه الزراعة بعد أن كانوا قد يمتسوا منها .

أما ما يشير إليه حضرة الشيخ المحترم من أن التدخين الإجباري لم يسفر عن أية نتيجة حاسمة في استئصال الحشرة فإن الواقع أن عملية التدخين قد بلغت درجة عظيمة من النبلح . إلا أنه يختلف من الحشرات من ٢ إلى ٥ % علاوة على الحشرات الكاسية في الحشائش والأشجار الأخرى التي لا تسخن وكل هذا من شأنه عودة الإصاية وانتشارها . ولهذا يمتهم تكرار العملية سنوياً .

أما إذا تركت هذه العملية لأختيار الزراع فإن الحشرات تكاثرت في البساتين التي لا تدخن ويضطر أصحابها إلى اقتلاع أشجارها كما فعلوا قبل سنة ١٩١٢ فضلاً عن أن الحشرات تسيطر على البساتين المجاورة التي أتم أصحابها بتدخينها فتضيق عليهم جهودهم ويحصلون خسائر فادحة .

والنظام المعمول به الآن يقتضي حماية البساتين لما زالت الإصاية فيه على ١٠ % دخن تكتفياً كلياً وإلا دخن جزئياً . والوزارة تسمع وتحقق كل شكوى في هذا العبد .

هذا وقد ترك في موسم سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ حوالي ٣٢٥٠ فدان بدون تدخين لسببها من الإصاية إلا أن بعض الملاك لم يمتهم من فائدة هذه العملية ذهبوا في إحداها بمدافعهم رغم هدر سربلتها من الإصاية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإعانة بعض أحكام إلى قانون الشرايات الأهل - إحالة إلى لجنة الحفانية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب القعدة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقد في ١٤ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بإضافة بعض أحكام إلى قانون المعونات الأهل - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولتكم - مشروع القانون - وتقرر لجنة الحفانية - ومحضرى البشطين المذكورين - راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
عبد توفيق دشت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية .

### ٣ - أسئلة

(١) سؤال يوجه إلى حضرة صاحب المال وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم ضرر ما يدلك من عملية تدخين البساتين وجعلها إجبارية - الإجابة

نص السؤال :

ينص قانون مقاومة الأمراض النباتية (الموالح وغيرها) الصادر في سنة ١٩١٦ على أن تجبر البساتين إجبارياً وبما أنه قد ثبت من التجارب التي أجريت منذ هذه الست عشرة سنة أن تدخين من أية نتيجة حاسمة فيما يتعلق باستئصال الأمراض النباتية فلا يستحسن جعل التدخين إجبارياً مادامت النتيجة

(ب) - زوال سوية إلى محضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من محضرة مجلس الشيوخ بمجلسه  
القانونى بانما من تقدير سر التور الكهروإلى بديلة الاسكتندرية - الإجابة عنه

نص السؤال :

لحق ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١ عقد قومسيون بلدية الاسكتندرية جلسة خاصة  
بحث فيها في مسألة الإثارة العامة في مدينة الاسكتندرية وبعد مناقشات  
طويلة وبعد أن استوعب الأعضاء ما أبداه المستشار الملكى الأستاذ ادجار  
غره من نتائج ليجته القانونى وما كان قد قرره الخبراء الفنيون بعد الدرس  
الطويل في هذا الموضوع قرر القومسيون بناء على اقتراح قدمه كل من  
محضرى عبد الزق بك أبو الخير وأحمد حسن بك من ثواب الحكومة  
في الهيئة ما يأتى :

يقرر القومسيون أنه لا يقبل الموافقة على سعر اللوز أعلى من ١١ ملياً  
و٧ أعشار المليم الذى حددته قسم قضايا الحكومة إلا من طريق لخص  
حسابات الشركة بمعرفة محاسبين محرمين وتقدر برح صناعى معقول ويقوض  
قسم قضايا الحكومة بتبلغ ذلك إلى الشركة حتى إذا قبلت هذا المبدأ بدئ  
بتنفيذ الاقتراح وفي حالة الرضا يكفى المجلس مع الأسف قسم القضاء برفع  
الدعوى أمام المحاكم .

ولما عرض هذا القرار على محضرة صاحب الدولة وزير الداخلية لم يوافق  
عليه بل أوصى بوقف رفع الدعوى على الشركة وتجديد المفاوضات معها على  
أساس قرار المجلس لعل ذلك يؤدي إلى اتفاق ودى يحل الإشكال بدون  
التجاء إلى القضاء .

وأدق بهذا كشفين <sup>(١)</sup> أحدهما باسماء بعض أصحاب البساتين الذين  
تركت بساتينهم بدون تدخين لسلامتها من الإصابة والآخر باسماء أصحاب  
البساتين الذين طلبوا تدخين بساتينهم رغم سلامتها من الإصابة .

وتقدم دائماً الاحتياطات لتلافى ما صاه أن يحدث للاشجار من الضرر  
إثناء عملية التدخين .

ولذا أراد محضرة الشيخ المحترم زيادة في الانتاع يمكنه الاطلاع على  
أسماء بعض أصحاب البساتين الذين تركت بساتينهم بدون تدخين في موسم  
سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمرکز طوخ لسلامتها من الإصابة .

**محضر الشيوخ المحترم نصر حامد بك** - منذ خمس عشرة سنة صدق قانون  
يجعل تغيير البساتين إجبارياً وأرى أن يكون التدخين اختيارياً .

**المترجم** - هذا الطلب يستبر اقتراحاً . والاقتراحات إجراءات خاصة  
مهيئة في قانون النظام الداخلى .

**محضر الشيوخ المحترم نصر حامد بك** - أرى جعل التغيير اختيارياً وكل  
إنسان يصير على نفسه .

إن موظفى الزراعة هم الذين يمايئون البساتين واللذين وأصرون بالتغيير  
والملكاء ملزمون برسوم التغيير كل سنة وهذا شيء كثير .

(١) أسماء بعض أصحاب البساتين الذين تركت بساتينهم بدون تدخين في موسم سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمرکز طوخ لسلامتها من الإصابة

اسم صاحب البستان	التابعة	مساحة س م	عدد الاشجار
١ - ديرة على جمال الدين سليمان ألتقى سامح	...	١٢ -	٧٠١
٢ - على اسماعيل الخمار	...	٦ -	٢٠٠
٣ - السيد امام	...	٨ -	١٠٠
٤ - طه محمد	...	٦ -	٧٠
٥ - امام محمد يحيى	...	١٢ -	١٥٠
٦ - سالم أبو خاطر	...	٦ -	٦٨
٧ - على أبو النصر	...	١٢ -	١٣٠
٨ - عبد الحفيظ سليمان	...	٢ -	٦٠٠
٩ - عبد الخالق ضيفى	...	١٣ -	٣٠
١٠ - ديرة الحاج يونس العبدى	...	١٨ -	٤٥٠

أسماء أصحاب البساتين الذين طلبوا تدخين بساتينهم في موسم سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ رغم سلامتها من الإصابة

الاسم	التابعة	المركز	المساحة س م	ملاحظات
١ - محضرة صاحب البرزة على المزارع بك	...	أبو صير	٨٠ -	تقرر تدخين بستانه بزرايا قلب كدبه كليا .
٢ - نور الدين حسين	...	طوخ	٩ -	طلب تدخين بستانه رغم سلامته من الإصابة .
٣ - أحمد السيد حمودة	...	...	١٩ -	طلب تدخين بستانه رغم سلامته من الإصابة .



وقد قبلت الشركة تقديم البتائر ووضعت لذلك شروطا عرضت على هيئة القومسيون فوافق عليها بعد أن أدخل بعض التعديلات ولمّا عرض قرار القومسيون على الوزارة عتبت بحيث يمتثل الموضوع بنحو وافى وقد توصلت إلى التوافق مع الشركة على إدخال تعديلات أخرى جوهرية لصالح المدينة ولكن بقيت هناك بعض نقاط لم يمكن الاتفاق عليها وعلى ذلك أبلت بلدية الإسكندرية عدم موافقة الوزارة على قرارها في المجاهد القانوني .

**مقرر الشيخ الحزم محمد فهمي انماشرون باشا** - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على بيانه وفي الوقت نفسه أعبر عن أمانى أهالي الإسكندرية .

إن قرارات قومسيون بلدية الإسكندرية لا تصبح نهائية إلا بعد تصديق دولة وزير الداخلية ، فالأهالي يأملون من دولته أن يكون حارسا على مصالحهم لأنهم ضمن شراكتهم في الناز والقرار الكهربائي إلى مضمونها البعض فيه غير على مستعمل الكهرباء . والقانونيون يخشون لأن حل هي عمدة الكهرباء بمدينة الإسكندرية أوسع عمدة عن أن الغالب لمدينة الإسكندرية بقبلي التزامه في سنة ١٩٢٣ قريبا . والشركة تريد توصيل بعض ما تحضره في الناز من مشترك الكهرباء .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ الحزم المتكبر ذكره خاتم الجري المتدعي من عدم تحصيل ضرائب سكن من الكرنسالي ادعت من المندوبه بلديّة الإسكندرية - الإجابة ٥٥

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

أدخلت بلدية الإسكندرية جزئا كبيرا من العزب ضمن حدود مدينة الإسكندرية بحماية لبعض الأفراد والشركات الذين يملكون أراضي زراعية مجاورة للدينة حتى يفتخروا بحسين أراضيهم الزراعية بينما أراضي البناء فظلمت بهذا العمل باقي متاجري الأطنان وأصحاب العزب المجاورة بضمها ضمن هذه الحدود أيضا وفرضها ضرائب سكن على ساكنيها حلة أن ساكني هذه العزب ليسوا إلا شغالة أو مستأجري أطنان المالك وهذه المساكن عشت عليها لم المالك جانا لسكنهم وماوى لوأشبههم كما يعلم الجميع .

وإنني متأكد أن هذه العزب ستظل أحوالها مدينة بدون أن تتغير بشيء من إصلاحات المدينة كالتنوير والاربع والطرق المنظمة وغيرها إلى أن الذي يستمتع بذلك كله الشركات وتجار أراضي البناء - أما باقي العزب فستبقى كما هي إلى ما شاء الله ولا يزيد عليها إلا الضرائب في الوقت الذي يثن فيه القلاح من الضائقة المالية ومن سيع أطيانه جبريا لسداد ديونه وبيع مواشيه وعصوده لسداد الأموال الأميرية وفوق كل ذلك تأتي البلدية فتبيع له أجيته من حلة ومعين للحصول على ضرائبها عن أنها تفتن بضمهم جزئيا بسيط من صرناهم موظفيا أسوة بباقي موظفي الحكومة حتى يتنموا بمرتباتهم كاملة .

فهنا أتحذد دولة الوزير الاجراءات اللازمة مع بلدية الإسكندرية حتى لا تحصل الضرائب من هؤلاء القلاحين الفقراء رحمة بهم في هذا الوقت الصعب ٥

خادمكم

الدكتور ذكي مختار الجيزري ٥

١٩٣٢ ب ١٢٢

وألفت هذه الناية لجنة جديدة من أعضاء القومسيون لتأدية هذه المهمة فأخذت تلك اللجنة تبحث بحثا جديدا في المسألة غير مرتبطة بقرار القومسيون السابق الذكر . وفي أوائل أبريل الماضي دعى القومسيون للاجتماع في ٢٧ منه . وحرص على الأعضاء بقرار لجنة التور قبل عقد الجلسة بأربع وعشرين ساعة ومطلب من الجلسة في تلك الجلسة الفصل في مسألة التور على أهميتها وبعد مناقشات تراوحت بين طلب التور وطلب التسجيل وبين طلب فصل حساب الناز من حساب الكهرباء وطلب خصخصة الشركة بإجاء الحسابين مما قرر القومسيون بناء على اقتراح قدمه حضرات المستر هواري وعبد حسن الشامي والأستاذ زكي وجب محمود افندي أبو الملا والسيو قسطنطين ديس ما يأتي :

أن القومسيون قبل أن يحدد السعر الأقصى للكهرباء بعد إبراء أعمال الخيرة على واقع الأسس الاقتصادية في تحرير اللجنة شرط أن يقع البلدية جعل قدره ملم من كل كيلوات في الساعة تنتجها الشركة مع تحويل الحسابات بالعملة المصرية وبدون أن يكون من ذلك شيء جديد عند حساب السعر .

فكانت نتيجة هذا القرار أن البلدية وضعت أن تحل الشركة وربما صنانيا قدره ١٧ ١/٢ في الساعة مع بقاء رأس مال الناز مرتبطا بحساب الكهرباء مع العلم بأن لكل الصفيين سعرا خاصا ونظاما خاصا ومع العلم بأن استهلاك الناز أقل جدا من استهلاك الكهرباء ولا وجه لتحصيل مستهلكي الكهرباء من الجهد شيء دمج استهلاك الناز الذي لا يشتركون فيه .

وقد دل البحث والاختيار في السنوات الثلاث الأخيرة على أن توليد الكهرباء لا يكلف أكثر من مليوني للكيلوات في الساعة ويثبت أن إدارة سكة حديد الزيل مرصت أن تقدم القوة الكهربائية الحركة ٢٧/٧ للكيلوات بعد حساب الربح والاستهلاك وغير ذلك .

فهنا يتكبر دولة وزير الداخلية بإطلاع هذا المجلس ما تنرى الحكومة لإجراء إزاء قرار القومسيون الأخير مع وجود القرار الأول المتضمن مع نتائج البحث والخبرة في كل ما يخص مسألة الإلزام العامة ؟

وهنا يرى دولته أن إعطاء الشركة دجما صنانيا قدره ١٧/٢ في الساعة بدون تحديد رأس المال وبدون فصل حساب الكهرباء من حساب الناز في استغلال النور والقوة الحركة في المدينة قد يصل إلى أكثر من ٢٠ مليا مع أن الشركة وضعت كلفة أن يكون السعر ١٤ مليا للكيلوات بحسب تصفه بحساب الورق والتصف الأثر بحسب الذهب .

أو ليس من مصلحة المدينة أن يحدد رأس مال الشركة للكهرباء وحده وأن يفصل الناز عن الكهرباء ويحصل حد أعلى للسعر لا يتجاوز ما رضته الشركة مع الاحتفاظ بكل ما يؤدي إلى حياة حق المدينة ؟

هنا من ريباني بأن يفضل حضرة صاحب الدولة الوزير بالإجابة عن سؤال هذا في القريب الجائل ٥

محمد فهمي الناضوري ٥

**مقرر ضابط الدروس سماعين صرقي باشا** (وزير الداخلية) - الواقع أن القرار المذكور اتخذته قومسيون بلدية الإسكندرية بحسبته المنعقدة في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١ وألفت طلبة الوزارة بشرطه وأوصت بسد رمع الأمر إلى القضاء إلا إذا رفضت الشركة تقديم حافاتها .

محضره صاحب المرونة مسواحي صديق باشا (وزير المالية) - في ١٧ يناير سنة ١٩٣٢ أصدرت الحكومة قرارها بالدخول في سوق الذهب مشتركة وهي ترى بذلك إلى خضين طابحين (أولا) رفع أسعار الذهب في الأسواق المحلية بما يتناسب مع أسعاره في الأسواق العالمية حماية للطبقات الفقيرة من مقتني الذهب أن يستغلها التجار بأخذ ذخيرهم بأجنس الأثمان (ولابا) مقاومة حركة التهريب وسعصرها في أضيق نطاق ممكن. وإذا كان من واجب الحكومة العمل على توليد مركز العملة فقد كان من الطبيعي أن تخصص ما يتجمع لديها من الذهب المشتري لتعزير انقضاء الذهبي لأوراق البنكنوت.

بيد أن مقادير الذهب المشتري لم تلبث أن تجاوزت الكمية اللازمة لتوليد مركز العملة بعد تقدير جميع الظروف وتوفر مقدار الإصدار المتعار فرأت الحكومة - وقد اطاعت على مركز العملة - أن تتبع في الأسواق الأجنبية ما يزيد من الحاجة من الذهب المشتري وليس في هذه الخطة ما يتناقض مع القرار الصادر بمنع تصدير الذهب ولا مع اختيار تصدير الأوراق للذهب جرعة تهريب لأن الذي أريد انقائا بقرار المنع هو استئناف الثروة المعدنية في البلاد في صورة الذهب، الأمر الذي لا مناص من وقوعه لو أصبح التصدير للأفراد. وشتان بين هذا الاستئناف المنطوي على أشد الأخطار للثروة القومية وبين قيام الحكومة بتصديريات محدودة من الذهب في ظروف وأوقات لا يمكن أن تلحق بالأقتصاد الأهل أي ضرر يمتد به.

أما عما يتسائل عنه حضرة الشيخ المحترم من فوائد بيع الذهب لحساب الحكومة في الخارج، فالجواب أن الحكومة لم تمسك بخطة البيع حتى فوائد معينة من عملية البيع في ذاتها وإنما هي أبلغت إبطاء إلى اتجاها هذه الخطة لاضطرابها بحكم المصلحة العامة إلى الاستقرار في شراء الذهب من السوق المحلية مع إبطاء التصدير بمرمية الأفراد محظورا. على أنه إذا أسفرت هذه العملية عن ربح جانب الحكومة فالحق أن يخصص هذا الربح لتغطية جانب من الخسارة الناشئة عن إصدار البنكنوت في نظير الذهب المشتري على أساس سعر المساواة القديم لا على أساس سعر الشراء.

وأما الاعتراض بأن في معنى البيع استبدال الذهب بأوراق مالية قد تكون قيمتها قابلة للتقلب السريع فلا محل لها نظرا لما اتخذته الحكومة من التدابير اللازمة لتعزير انقضاء الذهبي لأوراق البنكنوت كما أننا من جهة أخرى في حاجة إلى تعديل ميزاننا التجاري بالحصول في مقابل الذهب المبيع في الخارج على أوراق عملة أجنبية.

أما فيما يخص الاستفهام من مقدار الذهب الذي تحت تصرف الحكومة الآن ومن المقدار الذي ضرر يمتد به في الخارج فإن ما لدى الحكومة من الذهب في تنوع مركز العملة المصرية مما يثبت على الاطمئنان وأن نسبة التغطية في مصر أصبحت تضارب أحسن نسبة في العالم، وأما ما تقرر به من الذهب فهو ما زاد وما سوف يزيد في البدر المخصص لتغطية البنكنوت.

محضره صاحب المرونة مسواحي صديق باشا (وزير المالية) - إنه بمقتضى النقرة الأولى من المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بمقتضى المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تخفى من مواليك الأملاك المحلية المشي المكتوبة للعزب الناحلة في دائرة حدود المدن والبلدات المقررة على مياثنا هذه الضريبة سواء أ كانت هذه المشي مشغولة بسكنى أصحاب مياثنا أم كانت ملكا لأصحاب الأرض ويسكنها فلا حو العزبة ويستخدموها بدون أجر. أما إذا كانت مستعملة لسكن مستأجرى الأرض المبيعة للزراعة أو مشاركي أصحاب الأرض في الزراعة فترطب الموائد عليها باسم مالك الأرض.

وكذا فإنه بمقتضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣١ يخفى من سداد أجرة الخفراء من يخفى من دفع عوائد الأملاك المحلية.

ومليه فلا نرى اتخاذ أي إجراء مع بلدية الإسكندرية كما يطلب حضرة الشيخ المحترم بخصوص هؤلاء الفلاسين الفقراء لأن القانون يطمع حيث إن مسألتهم من المشي التي يعطيها لهم الملك مجازا لسكنهم ومأوى مواشيهم.

محضره الشيخ المحترم الدكتور زكري محمد الجزيري أفندي - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير المالية بياحه.

(د) سؤال توجه إلى حضرة صاحب المرونة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب بيه أنه من مقدار الذهب الموجود تحت تصرف الحكومة ومقدار ما قررت به في الخارج إذا كان أكبر الذي أذنته الجرائد من بيه صحبا - الإجابة عنه.

نص السؤال :

محضره صاحب الدولة وزير المالية  
قررت الحكومة منع تصدير الذهب من القطر للخارج واحتبار من يصر على تصديره مهورا وبما يقابل على فعله، ثم قامت الحكومة بإشراء ما يباع من الذهب ويحدد كميته من المالكين عليها هذا.

ولكن كتبت الجرائد في هذه الأيام غير مؤداة أن الحكومة قررت أن تتبع في سوق لندن وإدريس جزاء من الذهب الذي اشتريته في داخل القطر. فهل هذا الخبر صحيح؟ وإذا كان كذلك فهل يتفق مع ربح قرار المنع من جهة ومع اختيار تصدير الأفراد للذهب جريمة تهريب معاقبا عليها قانونا؟ زجر الإفادة عن ذلك مع بيان الفتاوى التي تصدر على مصر من بيها للذهب خصوصا وفي معنى البيع استبدال الذهب بأوراق مالية قد تكون قيمتها قابلة للتقلب السريع وتضارب مما نحن في حاجة لتقديم الضمان عنه لا شك أقل من الذهب.

كما زجر الإفادة عن مقدار الذهب الموجود الآن تحت تصرف الحكومة ومقدار ما قررت أن تيمم في الخارج إذا كان أكبر للمذكور صحبا.

أرجو التفضل بالإجابة في ما ذكر في أقرب وقت.

ولمؤدكم وافر الشكر وجزيل الاحترام ما

أحمد نجيب واده  
عضو مجلس الشيوخ

تبرعا في ٩ برمنه سنة ١٩٣٢

## ٥ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية لمدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (التميم الثاني - المصروفات) قسم ١٦ مضافات ومكافآت - بقرار

(المقرر: حضرة الشيخ الفخيم المرحوم عبد عوي باشا)

تلى تقرير اللجنة (١٢)

(حضر حضرة صاحب المآلى حاسى عيسى باشا ووزير المعارف العمومية).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من هذا القسم من ملاحظات ؟

مقرر: صاحب المآلى المرحوم مصطفى باشا (وزير المالية) - هناك مسائلان أثارتهما لجنة المالية بشأن المصاحات .

الأولى : الشكوى من تضخم المصاحات وصيرورتها غير متناسبة مع الحالة المالية العامة بدليل أنه في كل سنة تطلب زيادات في ميزانية المصاحات نتيجة الإحالة إلى المعاش سنة بعد سنة . الواقع أن هناك تضخماً ولكن الحكومة منذ وليت الحكم لم تأل جهداً في تخفيف أعباء المصاحات، فبدأت بأن ألغت ما يسمى بالتشريع الوقت . هذا التشريع كان من الأسباب الكبرى التي ترتب عليها تضخم المصاحات لأنه كان يمكن الموظف من أن يطلب الإحالة إلى المعاش بأخافة خمس سنوات إلى مدة خدمته وبإضافة كل المراتب منها مسوؤه ما يستحقها وما لا يستحقها . فكان من شأن ذلك تضخم كبير في ميزانية المصاحات . ثم تلا ذلك من جانب الحكومة أن فكرت في أن تستبدل بالمصاحات أطيافاً وهذا الموضوع إذا صير فيه مهمة وإذا أميل أرباب المصاحات على استبدال أطياف بمصاحاتهم كان من نتيجته تحسين الحال لأن المبالغ يستبدل بها أطياف وهذا من مصلحة الحكومة من جهة وصاحب المعاش من جهة أخرى : لأنه يمكنه أن يستقل الأرض ويتركها لأهله وفوهي ملكاً يمكن الاحتياذ عليه . هذا هو الأمر الثاني الذي قامت به الحكومة . على أنه بعد ملاحظات أديت في مجلس النواب وملاحظات أديتها لجنة المالية بمجلس الشيوخ حيث اليوم لجنة بوزارة المالية تحت رئاسة أحد وكلي الوزارة للنظر في مسألة تضخم المصاحات وفي الوسائل التي يمكن سنها لا اقتضاء على التضخم ولكن تخفيف من جهة من الميزانيات المقبلة وهذا تدول على الرغبة التي أبدتها حضرات النواب والشيوخ المستعدين .

المسألة الثانية هي أن لجنة المالية رأت أن تعيد للمبالغ المخصصة لكافة الموظفين إلى ما كانت عليه في السنة الماضية ولدينا لجنة مشكلة من وزراء الوزارات كلت من قبل مجلس الوزراء بتعيين واستقصاء كل وسائل الاقتصاد في الميزانية وهي تقدم من وقت لآخر طائفة من الآراء والاقتراحات لينظر فيها مجلس الوزراء يقرها أو لا يقرها . فمن ضمن ما اقترحت هذه اللجنة تخفيض أعباء مكافآت الموظفين . فك أن المبلغ الذي يصرف لمجندي

مقرر: الشيخ الفخيم المرحوم مراد بك - أشكر حضرة صاحب دولة وزير المالية إجابته ولو أنها خالية من البيان بالمقارنة واتعدد . وسكة لك طبعاً مصلحة الحكومة والبلاد . وإنما أنزل لدولته إنه وردت إلى بضعة من تجار المصوغات يطلبون فيها أن تترك الحكومة لهم حرية شراء ذهب وأنهم مستعدون لشراؤه على أن تكون الفائقة التي تعود عليهم من ١٩ ٪ بدلاً من ٧ ٪ أو ٨ ٪ عما هو حاصل في السوق الآن . وإلى سرف بتقديم هذه الرخصة لدولة الوزير فرما يشمل دولته هذا الطالب مطلق .

إن سراجيئة الآن ١١٩ قرشاً فيصح أن يشتوه ببلغ ١٢٧ قرشاً بهو في الخارج ببلغ ٢٨ قرشاً فإذا تركت لهم الحرية اشتروه ببلغ ٢٧ قرشاً .

مقرر: صاحب المآلى المرحوم مصطفى باشا (وزير المالية) - إنهم بدون ذلك طبعاً على شرط أن يباح لهم التصدير .

مقرر: الشيخ الفخيم المرحوم مراد بك - تم

مقرر: صاحب المآلى المرحوم مصطفى باشا (وزير المالية) - ويرتبط التصدير تسريب كل الأموال الذهبية الموجودة في القطر إلى الخارج لذا ما تقاضاه .

## ٤ - تقرير لجنة المالية

من الكتاب الزاوية من مجلس النواب بالمناقشة على ما قرره مجلس الشيوخ من إدخال بعض التعديلات على فروع قسم ٦ " وزارة المالية " بما هذا مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه موزعة على التسليف الزاوية - موافقة المجلس على تقرير اللجنة

(المقرر: حضرة الشيخ الفخيم المرحوم عبد الله باشا)

تلى تقرير اللجنة (١١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يكون الاتحاد المقدس ليلاب في (مصاريف عمومية) - فرع ١ - ديوان العموم بوزارة المالية ٣٣٩,١٠٨٢ جنيهات ؟

(موافقة)

مقرر: الشيخ الفخيم مراد بك - ألا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس أن يكون الاتحاد المقدس ليلاب في (مصاريف عمومية) - فرع ١ - ديوان العموم بوزارة المالية هو ٣٣٩,١٠٨٢ جنيهات . (انصرف حضرة صاحب المآلى حفظ حسن باشا ووزير الزاوية)

بعد تمام خدمته هو عشرين جنيا وهذا المبلغ يساوي في الوقت الحاضر أكثر كثيرا عن قيمته يوم تحريره . فبلغ العشرين جنيا الذي كان يصرف للجندي إذ ذاك يساوي ٣٥ أو ٤٠ جنيا فيما يتعلق باستملاكه والاستفادة منه .

**المقرر -** إن مبلغ عشرين جنيا تساوى الآن سبعة عشر جنيا .

**مقرر صاحب الدوة اسماعيل صديق باشا (وزير المالية) -** غير صحيح أن مال البديل قرر المكافآت لأنه يرجع إلى تاريخ قديم بينما أن مكافآت للمقتربين إن هي إلا بدعة تقرر في عهد الاحتلال من سين مضت .

**المقرر -** لقد قرر منح المكافأة في سنة ١٩٠٧

**مقرر صاحب الدوة اسماعيل صديق باشا (وزير المالية) -** في الحقيقة أن هذه المكافأة ليست لازمة لزوما تاما وقد تكون لازمة فأودعوا . إن هناك يخرج الجندي من الخدمة ولا يعرف أين ينبغي . فينتظر حتى يصعد مصفا أو معملا يجد فيه مرتقا بينما يخرج الجندي المصري - بفضل الله - من الخدمة إلى الحقل . إلى بلد حيث يأوي إلى أهله . ففي الحقيقة أن في هذه المكافأة شيئا من السخاء الذي يزيد بعض الشيء على ما نتوخاه من الاعتماد . فبرأه أنه بعد أن تقرر من مجلس الوزراء تخفيض المكافأة إلى النصف رأى مجلس الوزراء أن يكون التخفيض إلى ثلاثة أرباع المكافأة الحالية أي ١٥ جنيا وفي الحقيقة أن هذا المبلغ يعتبر في الوقت الحاضر كافيا ولهذا أرجو أن يبين التقدير على القاعدة التي أقروا مجلس الوزراء .

لقد قرر مجلس النواب اعتماد المكافأة على قاعدة النصف ونحن نطلب أن يكون التقدير على قاعدة الثلاثة الأرباع . وقد أصبح الرق لا يتفق مع هذا التعديل ، ولذا تملكتنا ذك في ملحق الميزانية بأن طلبنا زيادة في هذا الباب . (تصفيق)

**مقرر الشيخ المرحوم عبد الرحمن رضا باشا -** كنت أود أن أكمل عما أشارت إليه لجنة المالية في تقريرها من ضرورة إعادة النظر في لوائح المعاشات ولكن حضرة صاحب الدوة وزير المالية كفاي برده مؤونة الكلام في هذا الموضوع والواقع أنه ليس من العمل تغيير لوائح المعاشات .

**مقرر صاحب الدوة اسماعيل صديق باشا (وزير المالية) -** التغيير الذي تشير إليه اللجنة هو المستقبل .

**الرئيس -** تغيير المطلوب هو مستقبل والقانون لا يدرى على الماضي .

**مقرر الشيخ المرحوم عبد الله سيدي بك -** ووددت في تقرير لجنة المالية البشارة الآتية :

"لذلك ترى اللجنة بقاء اعتماد ٧ مكافآت للاعتماد للمقتربين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية على ما كان عليه في سنة ١٩٣١ أي ٢٠٧٢٠ ج.م. بدلا من ١٠٨٠٠ ج.م. وكذلك ترى أن يبدل ربط البند ١ مكافآت للمقتربين عند

**المقرر -** البند ٧ خاص بالساكن للمقتربين بلوكات الحضر ومصلحة السجون وخفر السواحل .

أما البند ١٠ الخاص بالساكن الذين يخدمون للجيش أي بخدمة العسكرية البحتة فمن حسن الترتيب في وضع الميزانية أن يكون لكل فريق من هؤلاء بند خاص .

**مقرر الشيخ المرحوم عبد الله سيدي بك -** كان يجب أن يبين هذا الفرق بين المقتربين هذه الجهات المختلفة في تقرير اللجنة .

**مقرر الشيخ المرحوم الدكتور محمد فاضل المرسد بك -** أريد أن استوضح . هل مبلغ الأربائة ألف جنيه الذي أخرج بالميزانية للاستبدال الاختياري المعاشات هو للاستبدال التقديري أو أنف جزئا منه للاستبدال التقديري وما هي النسبة بينهما ؟

**مقرر صاحب الدوة اسماعيل صديق باشا (وزير المالية) -** لا بدل في هذا المبلغ إلا عشرين ألف جنيه الذي استبدال التقديري . كذلك الاستبدال التقديري يدخل فيه جزء تقديري دوى فيه ما يأتي :

روى أن إذا أراد أحد أصحاب المعاشات أن يقتني أرضا استبدال المعاشات في أغلب الأحيان يحتاج إلى شيء من المال لبناء حربة أو شراء ماشية فيعمل له جزء تقديري يوازي الرخ لأجل هذا الغرض .

**المقرر -** يسمح لي حضرة صاحب الدوة وزير المالية أن أوض بعض الشك مع موافقتي كل الموافقة على ما قرره مجلس الوزراء من رفع قيمة مكافأة المقتربين من عشرة جنيات إلى خمسة عشر جنيا .

قبل سنة ١٩٠٧ ما كانت تعطى مكافأة للساكن بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية وكان من نتائج ذلك أن الساكن بعد وفاته مدة خدمتهم وهي خمس سنوات يضمن مهتهم الأهلية سواء كانوا من الفلاحين أو من الصناع . وكذلك الآلات التي كانوا يستعملونها في أعمالهم تكون في حداد المدم .

فالسكري الذي كان في الأصل فلاحا وكانت له جاموسة أو بكرة أو موزة وكانت له زوجة يصبح بعد خروجه من خدمة الجيش حاطلا أي أنه لا يجد من معاه شيئا حتى زوجته .

(ضحك)

ولكن لا يصح حاطلا وربما يتخذ المرفقة مهنة له رأى أن يمنع مبلغ عشرين جنيا من سبيل المكافأة يستطيع بها أن يوض ما خضره فيشترى مواشي غير التي قدفها ويستعيد بها حياته السابقة فيرتجح من جديد .

(ضجة)

## ٦ - مشروع القانون

أراد من مجلس النواب بالمرافقة على الاتفاق الإطالي المصري الخاص  
بمعدود مصر العربية - تقرير لجنة الخارجية - بقرار مشروع القانون

(المقرر حصة الشيخ المكرم أحمد نجيب براد به )

المقرر - لقد وزع على حضراتكم تقرير اللجنة<sup>(١)</sup> فقرأتموه ولهذا أكتفى  
بأن أشرح بعض القطع شرحاً بسيطاً فيما يتعلق بأهمية الاتفاق فأقول . إننا  
وإيطاليا دولتان متجاورتان متجانستان ولأجل أن نستخدم في وفاق وفاق يجب  
تأمين الحدود بيننا لأن عدم تأمين الحدود الفاصلة بين دولتين متجاورتين  
يقرب عليهما شقاق ونزاع دائم بسبب ما يقوم بينهما من اختلاف .

هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فإن العرب الموجودين في تلك المنطقة  
يجهلون تأمين الحدود ليرغوا أن كانوا يدخلون في الحدود المصرية أو في حدود  
طرابلس التابعة الآن لإيطاليا .

ولتخطيط هذا الحد تاريخ سائكم عنه فيما بعد .

والآن أتكم فيما تم عليه الاتفاق :

في فبراير سنة ١٨٤١ على أثر معاهدة لندن أرسلت خريطة من الباب  
المطل مرافقة القوم الذي صدر بشأن تولية المنقولة له ساكني الجبلان  
جد بل باشا .

هذه الخريطة كانت تحمل خط حدود مصر من جهة الشرق يمتد من  
العرش إلى السويس ثم يسير على شاطئ البحر الأحمر إلى رأس جهمه ، ومن  
الجنوب بخط العرض الذي يقطع النيل عند أسوان أو رأس الوجود حسب  
ما جاء بالقرمان ، ومن جهة الغرب بخط يمتد من ساحل البحر الأبيض  
المتوسط بالقرب من رأس الكناش ويحده جنوباً حتى يلقى بخط العرض  
المذكور .

هذا الخط الغربي كان يفرج واسعة سيده عن الحدود المصرية كما يخرج  
جزءاً من الواحات البحرية والقرارة فيجعل نصفها داخل الحدود والنصف  
الأخر خارجها فيها .

وكان هذا الخط يخرج أيضاً سيدي براني ومرسى مطروح ، يخرج جزءاً  
عظيماً من الأسلاك المصرية مسافة شاطلة كما يقول حضرة صاحب السعادة  
الفرقي موسى فؤاد باشا ٢٨٨ كيلو متراً .

الحمد لله قدم كان كل درجة ٥٤' ٣٧" وحصل أنه أريد في سنة ١٩٠٦  
فصل الحد في الجهة الشرقية بين مصر والاحتكاك التزم مع أنه قبل هذا  
التاريخ كانت مصر وادعة بدعا على كل طور سيناء ومدينة العتبة ومن بلاد  
العرب إلى الوجه وكان الوجه محافظ بتولي الحكم فيها وكانت العتبة تحت  
حكم مصر ولم يكن هناك أي اعتراض من جهة الدولة العلية إلى أن كانت  
سنة ١٩٠٦ التي وقعت فيها بعض مشاوشات أدت إلى منع الترك من الدخول

لا أريد أن يضع أحد لاني أتكم في موضوع قد يوجد من يرى  
حضراتكم من يكون خالي القنع منه ...

حضرة الشيخ المكرم يوسف قطاوي باشا - بصفتي كوني رئيساً للجنة  
المالية أتد بأن اللجنة توافق على ما أقره مجلس الوزراء من جعل مكافأة  
المقترعين خمسة عشر جنيهاً بدلاً من عشرة جنيهات . وإلى أشكر حضرة  
صاحب الدولة وزير المالية على هذا الإجراء .

المقرر - للأسباب التي ذكرتها لحضراتكم كان مبلغ العشر جنيهاً  
ليس كثيراً غير أن الحكومة اقتضت إلى النصف فرفضت اللجنة زيادة ذلك كما  
كما كانت في الأصل . وعلى كل حال فاني أوجه شكرى لحضرة صاحب الدولة  
وزير المالية لأنه أعاد النظر في موضوع هذه المكافأة وزيادتها خمسة جنيهات  
فأصبحت خمسة عشر جنيهاً وهذا المبلغ مناسب الآن .

حضرة صاحب الدولة إسماعيل صرقي باشا ( وزير المالية ) - إذن  
لا داعي لتعديل الرقم الموجود في الميزانية لأن مبلغ خمسة الجنيهات التي زادها  
مجلس الوزراء سيأتي بها معلق خاص للميزانية .

حضرة الشيخ المكرم أحمد رفاعة باشا - إذا شئت الحكومة أن يكون  
نظام الاستبدال العقاري المعاشات متجا فلتطلف في تقرير عن الأطنان  
لأن أصحاب من إخواني من يرغب في استبدال عقار يملكه فيجد مقدراً  
للقدان ثمانية مائة جنيهاً وهذا التقدير عال جداً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من  
ملاحظات هذا ما كان منها خاصاً بمكافآت المقترعين فإنها تبق في مشروع  
الميزانية كما أقرها مجلس النواب إلى أن يرد للمعلق الذي أشار إليه حضرة  
صاحب الدولة وزير المالية بتعديلها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - إذن يكون احتياك قسم ١٦ بمشاهدات ومكافآت هو مبلغ  
٢٣٩٩٦١٠ جنيهاً بقسم ١٠٥٠٠ جنيهاً عما أقره مجلس النواب . فهل  
توافقون حضراتكم على هذا الاتفاق ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتفاق المقدد لقسم ١٦ بمشاهدات  
ومكافآت بمبلغ ٢٣٩٩٦١٠ جنيهاً .

حضرة صاحب الدولة إسماعيل صرقي باشا ( رئيس مجلس الوزراء ووزير  
المالية والداخلية ) - أرجو أن يسمح المجلس الموقر بنظر مشروع القانون  
الخاص بالاتفاق الإطالي المصري الآن لاني مرتبط بمواعيد أخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر هذا المشروع الآن ؟  
( موافقة ) .

في طور سينا. وانهى الأمران تشكيل لجنين إسماعها مصرية والثانية تركية انفتحا على تعيين الحد من ربح في الشمال الشرق للعريش إلى رأس خليج العقبة.

وفي سنة ١٩١١ قامت الحرب الإيطالية، أو تعدى إيطاليا على طرابلس، واتخذت إيطاليا الحيلة بإصدار قرار - إرضاء للدول - بأنها لا تتدخل جنوبها في أي أجزاء أخرى من ممتلكات الدولة العلية غير طرابلس، وأنها تريد احتلال طرابلس عسكريا لأن لها مصالح كثيرة فيها وأن القوضى السائدة هناك سبب في ضياعها وفي التأثير على كرامة الإيطاليين.

لذلك أذنت إيطاليا الباب المالي بتلخيص جاء فيه أنها مستحلت طرابلس احتلالا عسكريا وتطلب إليه أن يصدر أوامره في مدى أربع وعشرين ساعة ليلتفي في طرابلس بالكف عن المارضة والسباح لإيطاليا يوضع لها على طرابلس.

وقبل أن يرد من تركيا أعلنت إيطاليا الحرب فصلا وقررت محاصرة شواطئ طرابلس وبرقة بين حدود تونس ومصر، بين الدرجة ١١ والدرجة ٣٣ والدرجة ٣٧ والدرجة ٥٤

وتلقت مصر إلى أن هذا رجوع بالحدود إلى ما كان مقررا في الخريطة الأصلية وكانت مصر لا تريد أن يباراة أخرى لم تعتبره الخريطة في الماضي ولم تعتبره ولم تنفذها من عهد إسماعيل في أول مرة مع القويان الصادر بتولية ساكني الجبلان المغفور له محمد علي باشا.

اتضعت الحكومة الإنجليزية بواسطة وزارة خارجيتها على الحكومة الإيطالية بأن هذا الحد يجب أن يرجع إلى غرب السوم عند درجة ٢٥ لم ترغب إيطاليا على ما يظهر في السوم في نزاع مع إنجلترا وهي في حرب مع أثينا وعرب طرابلس فأعلنت تصحيحا لبلانها الأول الخاص بالحدود وجعلت الحد عند درجة ٢٥ والدرجة ١١ غرب السوم.

انتهت الحرب الإيطالية بإتفاق بين إيطاليا والترك سادت فيه الأخيرة بأن أعلنت الاستقلال الذاتي لبرقة وطرابلس وعلى إثر ذلك أعلنت إيطاليا ضمها إلى أملاكها وقررت في ذكرى التواضع أن تذهب يتجه إلى غرب السوم أي لصالح مصر.

تلاحظون حضراتكم أن الحرب كانت قائمة على أساس امتلاك الشواطئ كما كانت قوة الدولة العلية في الماضي محصورة في الشواطئ وكذلك كانت قوة مصر. وهذا القول يصحح أن ينطبق على السوم لأنها واقعة على الشاطئ وفي متناول مصر وإيطاليا في أي وقت.

أما الجهات التالية مثل جنوب مصر جهة جبلت عن متناول العالم للتدبير. قبل إثر إعلان تصحيح إيطاليا للحدود أرسلت مصر قوة من الجيش المصري أخذت التمدد في ديسمبر سنة ١٩١٢ وكانت هذه أول مرة في التاريخ أخذت فيها الجبهة المصرية أو وطقت قدم إنجلترا المصرية هذه المنطقة، وبإشارة أخرى أن السوم لم تكن في حوزة مصر فعلا ولم تكن - إذا اعتبرنا الخريطة المستند الرسمي للكي - في متناول تلك مصر. فلا هي كانت في مسند التريك ولا هي كانت في حوزة مصر. ولأن بقض السياسة التي إتخذت إذ ذاك مدت مصر جنوبها هربا إلى السوم إذ كانت مصر

تسعى أن تصل بمصودها شرقا وغربا إلى الحدود الطبيعية الواجب أن تكون عليها حدودها. فلما لم تصل حدود مصر من الجهة الغربية إلى أحد من شرق سيوه تكون قد قطعتا المواصلات والمعاملات بين عرب ينضمون لها ويستقرون بسيادة مصر وتكون قد أبعدتهم عنها.

فلو خرجت سيوه عن حدود مصر وهي قريبة من باقي الواحات المصرية وهذه قريبة من بلاد النيل وأحتل سيوه جيش أجنبي أصبحت مصر في خطر لهذا وجب الابتعاد بالحد الغربي إلى مسافة يؤمن معها من مهاجمة أو إغارة تأتي من تلك الجهة وهذا الحد الذي وصلت مصر إليه فيه الضمان الكافي لمنع هذه القارات.

بعد ذلك أعلنت الحرب العالمية الكبرى .....

فأني أن أذكر أنه لما طلبت وزارة الخارجية الإنجليزية من إيطاليا تصحيح الحدود أرسلت على إثر ذلك التصحيح ثلاثين أحدها إلى الحكومة الإيطالية تبلغها فيه أن امتلاك مصر لمنطقة الغربية التي تمتد إلى غربي السوم يعتبر من نوفمبر سنة ١٩٠٤، وكذلك أبلغت هذا لتركيا، ومفهوم أن تبقيها ذلك لتركيا كان لسبب آخر وهو أنه إذا قبلت إيطاليا أن تكون السوم حدا للملكا وأنها لا تمتلك شيئا بعدها تبقى هذه المنطقة في الاعتبار ملكا لتركيا بين الخط الأصيل وبين الخط الجديد ولذلك أعلنت تركيا في نفس الوقت أن هذه المنطقة معتبرة مصرية أيضا من سنة ١٩٠٤

بحسب من سبب تحديد التاريخ بشهر نوفمبر سنة ١٩٠٤ فلم أحتد إليه. وكل ما أمكن استنتاجه أن إنجلترا في سنة ١٩٠٤ كانت قد أعلنت رغبتها في ضم مركزها بالنسبة لمصر فاتفقت مع فرنسا اتفاقا ودعا وأرسل اللورد لانكزندن في صيف سنة ١٩٠٤ في باريس يخبره بأن إنجلترا تعتبر نفسها قد غيرت مركزها في مصر وأن الاحتلال الذي كان إلى اليوم معتبرا موقفا رأت إنجلترا ينجم الظروف أن تعتبر دائما. وكان هذا في نوفمبر سنة ١٩٠٤

يلحظ أيضا أنه عند سمو اللورد بيرجاس باشا الثاني لم قبل إنجلترا أن يذكر في فرمان التولية حدود مصر المينة في الخريطة السابق لإرسالها مع فرمان تولية ساكني الجبلان المغفور له محمد علي باشا، وكان يذكر في كل فرمان النص الآتي:

«أصدرنا فرماننا هذا بتعيينك واليا على مصر حسب الحدود المينة بالخريطة السابق لإرسالها مع فرمان تولية محمد علي باشا».

فلما جاء هذا النص في فرمان تولية سمو اللورد بيرجاس باشا الثاني أقرض عليه وصحب فعلا هذا فرمان واستبدل به فرمان آخر فيه تعيين الحدود المصرية المرفوعة دون أن يشار إلى الخريطة.

وإذا تكون حدود مصر المرفوعة وفقا لما هو تحت ولاية مصر فلا وليست كما هي مينة في الخريطة. وبناء على ذلك تدخل في حيازة مصر منطقة سيوه وما يقع شمالها كسبيدي رابن وضوى مطروح وغيرها.

لما قامت الحرب العالمية - وأرجو هنا أن تلاحظوا مسألة مهمة - كانت الأراضى الواقعة بين غربت سيوه من جهة - وبين فرمان وبرقة

خلفه المذكور من الحكمة أن يتفق مع مصر وإيطاليا وترك الحرب والسياسة . وبذلك عادت السكينة والطمأنينة إلى هذه الجهات على أثر هذا الانسحاب .

وفي سنة ١٩٢٠ رأى اللورد ملر أن يقرر الحشد بين مصر وبين الممتلكات الإيطالية الجديدة بانفاق . وحصلت فعلا المفاوضات على ذلك ، تلك المفاوضات التي عرفت فيما بعد بانفاق "ملر-شالوي". هذا الاتفاق يجعل الحد يندى من نقطة شمال السليم على بعد عشرة كيلو مترات من النقطة التي تعرف "بجزة القطارة" أو "بيكون يويث" ويقرب جنوباً كما هو موجود الآن ما دعا نقطة الشمال . هذا هو الخط الذي اتفق عليه "ملر-شالوي" .

كان ذلك في سنة ١٩٢٠ ، ولكن المفاوضات لم تستمر لأن اللورد ملر رأى أن يوصي بإسقاط مصر استقلالها وقت مفاوضاته مع إيطاليا . ورأى - وهو يوصي بإسقاط مصر استقلالها - ألا يستمر في المفاوضات مع إيطاليا ، لأنها تكون من حقوق مصر . ولذلك انقطعت المفاوضات .

وفي سنة ١٩٢٤ دخلنا نحن في المفاوضات مع إيطاليا باعتبارنا دولة مستقلة . وتمثلت بجنسيتي برياسة المرحوم إبراهيم قنص باشا . فنجحت هذه اللجنة.....

عفوة صاحب الورقة اسماويل صرقي باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - المفاوضات الأولى كانت بين سنة ١٩٢١ ، و١٩٢٢ وصل كل حال فان بنية المرحوم إبراهيم قنص باشا لم تكن وقت مفاوضات سنة ١٩٢٥ ، بل كانت حينما أشار اللورد ملر أن تكون المفاوضات مع مصر .

القرار - تصعيصا لكلاسي أقول إن لجنة المرحوم إبراهيم قنص باشا كانت في عهد الحماية البريطانية . وأما في سنة ١٩٢٥ فقد تمثلت من قبل مصر لجنة سميت بلجنة الحدود الغربية . وهذه اللجنة كانت برئاسة حضرة صاحب الممالى ( وقتئذ ) اسماعيل صديق باشا .

هذه اللجنة بحثت الموضوع من جميع نواحيه . وراى من مصلحة مصر أن تعضيب إلى ما تقررنه اتفاقية "ملر-شالوي" جزئياً آخر .

وهذه اللجنة بحثت في أمور كثيرة مينة في نفس القانون ، وستذكر فيما يلي على أهم مسائلها : منها مسألة احترام أماكن العبادة والكنائس ، والجامع ، والفرنج ، وكل ما يخص بالسوسيين ، وذلك إذا ما تركنا جنوبيو . وهذا لأن مصر صفة كونها دولة إسلامية تستمر بأه واجب عليها أن تحافظ على طائفة ضعيفة الآن تطلب إليها وتطلب حمايتها . كما أننا أمام العالم الإسلامي مطالبون بأداء هذا الواجب ، وهو المحافظة على طائفة مسلمة مجاورة لنا سقطت بعد الحرب في يد حكومة أجنبية وسبق لها أن اجتاحت المعاملة معاملة كدولة إسلامية .

ثم رأيت اللجنة من جهة أخرى أن ترك جنوبيو دوماً يكون سبباً في غارات البدو عليها فاقضت مع إيطاليا على أنه في حالة تركه جنوبيو يحافظ على حدودنا من جهة ، كما تحافظ على حدودها من جهة . وبذلك أصبح أمرنا

جهة أخرى - كانت هذه الأراضي تسكنها طائفة تحرم رؤسا لها وهي طائفة السوسيين التي جمعها فكرة دينية واحدة ، والشيخ السوسى وحده القوة الروحية فيها ، وقد كان رئيسها هنا يفضل أيضاً في المنازعات التي تقوم فيها بين العرب هناك وكانوا يرسون إليه في مشاكلهم باعتباره رئيساً دينياً لا رئيساً سياسياً رئيساً إذ السلطة الزمنية كانت مفقودة في الإخبار وروايتها كانت بائع لمعطاء لمصاحب السلطة الدينية .

هكذا كان الحال في المنطقة كلها وقبل أن تكون للشيخ السوسى تلك القوة الهائلة في هذه المنطقة كان يسكنها عرب عرفوا بالوحشية ، وكان القتل والنهب والسلب متفشياً بين القبائل . وكانت هناك قبائل أخرى شديدة البطش لا تترك قافلة تمر دون أن تسطو عليها وتسلب أموالها . ولتلك كانت القافلة لا تسير وحدها بل كانت القوافل تقعد لتكون قوة عند الانتقال من مكان إلى آخر ولكن عند ما ظهر المرحوم السيد عبد بن علي السوسى أنشأ له زاوية في سيوه وفي هذا المكان ظهرت قوته الروحية ومنها تبدل بعد ذلك إلى جهات مختلفة فذهب إلى الكفرة وإلى جالو وإلى واحات أخرى وصعد إلى بركة ثم أخذ قومه يتبعه إلى تونس بل وإلى الجزائر وما كثر ووصل هذا القوم إلى وادى وكلم .

ولما كانت بينه وبين سلطان وادى أوامر صداقة أرسل إليه مندوباً ولكن بعد ذلك دخلت وادى في حكم فرنسا وكان المنظر أن تقوم هذه الطائفة بمصاهرة سلطان وادى ولكنها لم تفعل شيئا من ذلك ، وبعد هذا حد الحال . من آل القوة المدنية لم يكن لها تأثير في الدفاع السياسي عن سلطة وادى أو كرام أو بربر نيو المجاورة لها .

بقيت هذه المنطقة تحت هذا الحكم إلى أن قامت الحرب العالمية . وكانت إيطاليا في ابتدائها على الحياد وكل فريق من المحاربين يخطب دها ، فيريد الحلفاء أن تكون في جانبهم كما تريد دول الوسط أن تكون في جانبهم .

وأخيراً رأيت إيطاليا من مصلحتها أن تكون في جانب دول الحلفاء . وأرادت ولقد أن تنضم حرب مركها في بركة وطرابلس واهلقت فعلا في سنة ١٩١٧ مع الشيخ السوسى الموجود حينئذ . على أن تركه له الحكم والإدارة في واحات كفرة وباليو ويديا . ولم تذكر إيطاليا في هذا الاتفاق واحدة جنوبيو . وكان في هذا الوقت ضابط يدعى المستر تالبت يشغل مهتمسا لدى بالسودان ، واشتغل السلطة العسكرية أمام الحرب العالمية . اتفق هذا المهندس وقتئذ أيضاً مع الشيخ السوسى على أن يترك له إدارة واحدة جنوبيو .

فالشيخ السوسى بهذين الاتفاقيتين كان يدير جنوبيو وبقا المنطقة برضاء السلطة العسكرية في مصر ، وبرضاء إيطاليا .

وتم هذا الاتفاق - في حقيقة الأمر - لأن الشيخ السوسى الذي اتفق معه كان خلفاً لزمع صوملي سابق كان قد فرق النار على مصر لأن الحرب ، وأرسلت عليه قوة حاجته في السليم وتمتعت إلى جنوبيو . واضطر أنهما بعد أن هزم جيشه إلى أن يهرب إلى الإسكندرية فحراسه المانية . وداى

شيخ السنوسيين الأول . ولما أنشأ الزاوية صارت مستقره أكبر زاوية . ولأنها واحة متوسطة في الطريق بين البحر الأبيض والسودان . وهي أيضا قريبة من مصر لقربها من طرق القوافل . كما تستطيع أن تستورد ما تحتاج إليه من البضائع بواسطة المرور في سيوه .

وقد أوجد السنوسي زاوية كبيرة في الجبل الأخضر مجاورة لدنة . وانتشرت زواياه في هذه الجهة وحفر الآبار .

ومن الانتقادات الحرة التي وجهت إلينا بسبب ترك جنوبياتها واحة فيها آبار وسياه . ولكن يلاحظ أن هذه المنطقة منخفضة يسيل الجرف فيها لخروج المياه .

بجنوب التي لم تكن مصرية في وقتها ، أردنا من حين ما عقد "تبيت" اتفاقه مع السنوسي الكبير أن نعتبرها واحة مصرية . ولكن إيطاليا لا تعتبر اتفاق "تبيت" مع السيد إدريس السنوسي دليلا على أن جنوبيات ملك لمصر .

ولما رأينا أن هذه الواحة لا أهمية لها ولا زراعة فيها ولا صناعة ولا معادن وأمرها الذي يهم السنوسيين لا يحسن . والسنوسيون دخلوا فعلا في النفوذ الإيطالي . وكل ما يمسها منها هو أن يحتفظ فيها بكرامة الإسلام . لذلك اشترطت مصر على إيطاليا المحافظة على كرامة الإسلام ، كما تحافظ على الصلح والجامع والضريح . واشترطت عليها ألا يدخل جندي إيطالي في حرمه هذا المكان بل ولا يدخله أحد من رجال السلطة الإيطالية كما ضمنا الاتفاق — الذي لنا أن نتكلم به في أي وقت — أن الأرزاق والتدوير ، والسحول إلى هذه الجهة ، والتخرج منها يكون حرا ، أي أن التدوير يصل إلى أهلها حرة .

وإذا ما جاءت أية شكاية لمصر فإنها لن تتكلم ضد إيطاليا بهذه الشروط .

بناء على ذلك فالبجنوب ليست مصرية ولا فاشية من محسباتها . ولكن هناك فاشية كبرى في أن نبقى مع إيطاليا على وفاق وهي متمسكة بها لأسباب ظاهرة ولها الحق فيها فيما يتعلق بمركزها . وفيما يتعلق بطرابلس لأن مصلحتها في أن لا تحرك قوة تكبر وتحتل لتأويها في أملاكها ولحين محافظة على الوفاق معها قبلنا هذا الاتفاق .

هذه هي كل الاشتراطات في الوفاق الذي تريبو اللجنة أن يوافق عليه المجلس .

( تصفيق ) .

**مقرر اللجنة المحترم محمد خير بك** — سمعنا من حضرة المقرر أن الحدود القريبة لمصر كانت مجهولة . هذا ما سمعته . فقد قيل إن أول حد عمل من الجهة الغربية هو الزاوية في الاتفاق فأريد أن أسأل حضرة الشيخ المحترم المقرر . هل الجهة لم تطلع على خرائطها في يوم . الحدود الغربية لمصر قبل أن تطلع على الخريطة المروضة عليها .

من أن يتيروا على حدود إيطاليا . كما تمنع أسرارها من أن يتيروا على حدودها . واتفاق المحافظة على الحدود بين دولتين هو ما يسمى باتفاق لوكارنو . لأنه أدى إلى هذه النتيجة .

ثم وصلنا إلى الاتفاق آخر هو اتفاق حسن الجوار . وهو لإصلاح حال الأهلان في الحدود . وذلك بضمان الراحة والطمانينة لهم إذا ما أرادوا استعمال المياه أو الحصول على الأماكن .

هذا الاتفاق جعل العرب في واحة ، فلا يؤخذ منهم ضريبة ، فوق أنهم يستعملون المياه ويردون إلى الجهات العاصرة .

هذا أما فيما يتعلق بالاتفاق في ذاته فقد انفتحت على أن انشط رسم قوسا حول السلوم يكون حرا لها . هذا القوس أو نصف الدائرة مركزه "بيكون بريوت" "عزلة القطار" نصف قطره عشرة كيلو مترات . ويدخل في هذه المنطقة قلعة "أم مساعد" . وهي قلعة تركية قديمة ، وهي التي تسمى السلوم . وفي حمايتها بهذه القلعة ضمان لعدم المجاهدة من هذه الجهة ، لأنها على ارتفاع ١٨٣ مترا من سطح البحر ، وتشرّف على جميع المنطقة ، وهي حصن حصين تدافع به عن السلوم .

كانت إيطاليا واضحة يدها على هذه القلعة فتصمكا بهذا الاتفاق من ضمها إلى حوزتها . ونحن نطلب الآن من الحكومة تخصيص هذه القلعة للتحصين الكافي حتى تأتي القائمة المرجوة منها .

السلوم بجانبها يترسّس برالرمة والسفاية لأهل هذه المنطقة من هذه البر والفضل في جازاتنا يرجع إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زور بقاء ، فانه هو الذي تمسك بأن يأخذها وكانت خارجة عن الاتفاق . فهذه البر أطلق على أن تكون لمصر ويحصل لها دائرة نصف قطرها خمسمائة متر . ولكن تتصل بمنطقة السلوم جعل لها ممرضة بمائة متر ، وهذا واضح لحضراتكم في الخريطة رقم واحد المرافقة لتقرير اللجنة . فيقول انشط مارا حرب الطريق المهد المطروق . طريق القوافل وهو ممر من السلوم إلى جنوبي . وكل الآبار التي في هذا الطريق دخلت في حوزة مصر .

هذا وجنوبيات — كما قلتم — كانت في حوزة السنوسيين . ولم تمثل في حوزة مصر ولم ترفع عليها علما . ولم نجب منها جباية ولم تذكر في أي ورقة خاصة . ولم يدخلها جندي مصري .

ولما كان السنوسي على ولاء لمصر . اتخذ بعضهم هذا الولاء الذي بدا منه في انشطابات الودية مع رجال الحكومة دليلا ومستندا على تمسك مصر بجنوبيات ولكن إيطاليا من جهة أخرى تمسك بأن جنوبيات خارجة عن الحدود المصرية . وأن السنوسيين منشرون بكثرة في الجهات التي تملكها هي . وأن جنوبياتهم لهذا تعتبر إيطالية . ونصوصا أن الزوايا الكبيرة التي تمد بالمرشحات داخلها في النفوذ الإيطالي . وجنوبيات واحة صغيرة لا تتجاوز الأرض التي تروى فيها في الوقت الحاضر نحو القذايز والصنف . وفيما مضى — وقت أن كانت فيها المياه نورا ما — بلغ ما زرع فيها خمسة أفدنة . وفيها نخيل كثير . وأهم ما فيها الجامع اللندون فيه السيد محمد بن علي السنوسي



**القرار - لم أفهم السؤال .**

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** ألم تبحث اللجنة في ترماط قديمة عما إذا كان لمصر حدود من الجهة الغربية ؟

**القرار -** لم تكن هناك ترماط رسمية معينة للحدود الغربية أصلاً إلا الترماط التي كانت مرافقة للفرمان أما ما عدلها فلم تكن الحدود معينة فيها ويرجع سبب ذلك إلى السيادة الثابتة على المملكة المصرية وبمقتضىها لم يكن ثمة داع لإيجاد حدود فاصلة . إنما تبين الزوال.....

**مفكرة صاحب المرونة اسماعيل صوفي باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -** إن حضرة الشيخ المحترم قد غيبه بك يتكلم عن الترماط التي قام بتوليها بعض الجغرافيين من الألمان والفرنسيين والإيطاليين فبعضها في مصلحة امتلاك جيبوب وبعضها يتكلم به إيطاليا باختيار أن جيبوب تحتل في أملاكها .

هذا هو السؤال الذي يقصده حضرة الشيخ المحترم قد غيبه بك .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** أقصد أن هناك ترماط معينة لها حدود ثابتة لمصر وأطمت عليها في مصلحة المساحة ومصلحة الصحراء والحدود وهذه الحدود ثابتة على الدرجة ٢٤

**القرار -** متى وضعت هذا الترماط ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** وضعت منذ ثلاثين أو خمسين سنة أي قبل حيازة إيطاليا لليبيا .

**القرار -** إذا أعز أن هذه الترماط لا وجود لها .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** هذه الترماط موجودة في مصلحة المساحة وفي مدخل مصلحة الصحراء وفيها أثبتت الحدود المصرية عند الدرجة ٢٤

**القرار -** قد يكون حضرة الشيخ المحترم اطلع على الترماط الحديثة الخاصة بالترولوجيا والجولوجيا فكل الفنون التي يعم مصر فيها يتفق بالصحراء عمل لها أطلس حديث موجود متفصلة بمسكومية المجلس والحضرة المصنوعان يطعن عليه ولكن لا توجد ترماط قديمة جعلت فيها الحدود بالقتل بين الملكين .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** أؤكد أنني اطلعت اليوم على الترماط التي أشرت إليها .

**القرار -** إن حضرة الشيخ المحترم يقول ذلك وأنا أقول إنه لا توجد ترماط فكان يجب على حضرة أن يقدمها للمجلس .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** حاولت أن أحصل من مصلحة المساحة على هذه الترماط فلم يجب طهي لأن وزارة المالية تمنع ذلك .

**القرار -** حيث قد يكون كلام حضرة الشيخ المحترم لا دليل عليه .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** كان يجب على اللجنة أن تبحث عن الترماط .

**القرار -** بحث ولم تجد .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** وإذا تبين أنه توجد ترماط ؟

**الرئيس -** هل لحضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك سؤال آخر .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** السؤال الثاني هل لم تبحث اللجنة في مقدار ما ضاع من أراضي مصر ؟ لقد بحثت فوجدت أنه ضاع منها درجة كاملة تبلغ مساحتها على ما علمت من القنيتين ٢٥ مليوناً من الأقدنة . ( ضحك )

**القرار -** أظن أن هؤلاء القنيتين خصيصون لإعطاء المعلومات لحضرة الشيخ المحترم .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** بقي لي سؤال هو هل هذه المعاهدة قننت فعلاً وسلم بها كل من الطرفين .

**القرار -** نعم قننت فعلاً أي أن جيبوب أصبحت في حوزة إيطاليا وأن السليم وبئر الزمة في حوزتنا .

**الرئيس -** هل توجد بعد ذلك ملاحظات أخرى على المشروع ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** لقد طلبت الكلمة وعمل الزعم من أثنى متب فأتكلم في هذا الموضوع ويمكن رفع الجلسة للاستراحة عشر دقائق قبل أن أبدأ في ملاحظاتي .

**الرئيس -** وإذا ما انصرف حضرات الأعضاء ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك -** لا أعلن ذلك .

**مفكرة صاحب المرونة اسماعيل صوفي باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -** أريد لحضرة صاحب المرونة رئيس المجلس أن يربط بمواعيد لما الداعي للاستراحة أن حضرة الشيخ المحترم لم يتكلم الليلة ؟

**مفكرة الشيخ المحرم حسن صبري بك** — إن لدى لانا طويلا وقلت  
إنني متب فعلا يرى المجلس رفع الجلسة للاستراحة ؟

بقيت مساعدة جنوبي في البرلمان من يوم أن أنشئ فقول تسكترون على  
عشر دقائق للاستراحة استعدا لنا نقاش ساعة أو ساعتين ؟

**الرئيس** — ما رأي المجلس في ذلك ؟

(أصوات : استراحة) .

(أصوات : نستمر) .

**مفكرة الشيخ المحرم علي فهمي باشا** — ماغثة الاستراحة ؟ سنجلس  
في الخارج كما نجلس هنا .

**مفكرة الشيخ المحرم محمد غنيم بك** — ما الضر إذا رفعت الجلسة عشر  
دقائق ؟

**مفكرة الشيخ المحرم الدكتور مرسى محمود أفندي** — أرى أن يؤخذ  
رأي المجلس في ذلك .

**القرار** — لقد أبدى المجلس رأيه بعدم الموافقة على رفع الجلسة .

**مفكرة الشيخ المحرم حسن صبري بك** — لقد أخذنا في هذه المناقشة  
أكثر من عشر دقائق التي كنت أطلبها . أريد أن ثبت أني طلبت من  
المجلس رفع الجلسة للاستراحة فرفض هذا الطلب . وهل هذا حسا بدى  
ملاحظاتى .

مشروع القانون المروض الآن على المجلس بطلب الموافقة على الاتفاق  
الإيطالى المصرى يدخل تحت حكم المادة ٢٨ من المرسوم بقانون انخلاء  
بالنظام الداخلى للبرلمان . هذه المادة تنهى المجلس بأن يجعله بين أن يقبل  
أو يرفض أو أن يؤجل . فليس له مطلقا حق تعديل الاتفاق والذى حسا بدى  
إلى ذكر هذا هو أن ماعرض علينا حتى الآن كان مشروعا قوانين حاوية .  
مشروعات المجلس أن يعدل فيها ما شاء . أما هنا فأمامنا ثلاث حالات .  
قبول . رفض . وثمن جديد هو التأجيل . والتأجيل هنا هو تأجيل التصديق  
لا تأجيل النظر بليل أننا ننظر بالفعل .

بعد هذه المقدمة القانونية أعود إلى الموضوع .

كانت لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ موافقة في بيانها التاريخى الذى  
ذيل به تقريرها لها من المعارضة خالص التبعة وجزى الشكر .

إن تقريرها هو مستندى في طلب رفض الموافقة على هذه المعاهدة . ثم  
تقريرها . وتقريرها وحده .

فجئت لجنة إدارية بمجلس الشيوخ إلى أن هذا الاتفاق رويص فيه  
مصلحة مصر وذلك على ذلك بأخلاق أولئك أن عدم تعيين الحدود يربط

أراضى دولتين متجاورتين يرتب عليه القرض والإخلال بالأمن العام باستمرار  
ويكون متارا للشقاق بين الدولتين لشقاء أهالى مناطق هذه الحدود . هذا  
عليها الأول ودليلا الثانى هو قبول إيطاليا أن يكون مبدأ خط الحدود  
من الشمال على بعد عشرة كيلومترات من آخر نقطة شمالية للسلم يدخل فيها  
القناة التركية القديمة «أم مساعد» التي تشرف على السلم . ودليلا الثالث  
قبول إيطاليا ترك بشر الزملة خارج حرم السلم . والدليل الرابع وهو المهم  
أن جنوبي وحى أهم موقع في هذه الجهة (الجهة الغربية) إنما تركت  
لايطاليا . وهذا تمييز للجنة — تسلك الايطاليين بها وما كانت المفاوضات بين  
لجنة الحدود المصرية وبين اللجنة الإيطالية على أساس استيفاء جنوبي لمصر  
لثوى إلى اتفاق بأية صورة . هذه هي عبارة اللجنة . وهذا هو السبب  
الجدى الرابع .

والسبب الأخير . لأن أهمية جنوبي لمصر لا تمثل الاتفاق مع إيطاليا  
لاستيفاء حسن العلاقات معها .

هذه هي أكلة لجنة مجلس الشيوخ التي رأت إجازة الاتفاق .

والممارسة لا تتفق مع اللجنة فيما ذهبت إليه ففى ترى أن الصيغة خاطئة  
لمصر . رابعة لايطاليا . لقد أفادت حضرة المقرر وأعاد إلى ذكر ما بقى عهدى  
القديم فقد كنت أقف هذا الموقف .

**مفكرة الشيخ المحرم ابراهيم مرسى فؤاد باشا** — كان ذلك من زمن  
بيد .

**مفكرة الشيخ المحرم حسن صبري بك** — تم . وصلت من حضرة المقرر  
أن جنوبي لم تمثل مطلقا في الحكم التركى . وهذا ثابت في تقرير اللجنة .  
وصلنا منه أيضا أن جنوبي لم طريق سبويه وفي الجهة الغربية وبها آبار  
ولها اتصال بالطريق . ملنا هذا . وقرأنا في تقريره إن هذه الجنوبي مركز  
في الصحراء حصين خطير قد تهدد مصر في حدودها الغربية بواسطة . ولذلك  
ونخطر جنوبي الاستحكامى . ولأنها في الصحراء مكان لاأبار وإن قلت  
المساحة المتروكة فيها . فإن إيطاليا قبلت أن تتعهد بحماية مصر من يريد السوء  
من البدو بأرضها .

غريب جدا إحضرات الشيوخ أن يكون في متناولنا أرض في الصحراء  
فأ هذه القيمة وأن تركها لخدمة أجنبية على أساس أن هذه القولة تنفع هنا  
ما حسا أن يأتى من غارات البدو وأقول وفارات غير البدو .

هذا غريب جدا . قلل اللجنة في أهمية جنوبي الاستحكامية في وسط  
الصحراء بجوار سبويه داخل مصر . وتشير إلى أهمية الحدود الغربية . وتقول  
بعد ذلك ولكنها تنفع هذا الضرر بأن تتعهد دولة أجنبية بأن تحمى مصر في  
حدودها من غارات البدو . هذا شئ لا يمكن أن يسمع فيساح .

إذا جئت قيمة جنوبي هذه من الوجهة الاستحكامية للنظر الآن في قيمة  
الموضوع الذى أشارت إليه لجنة الخارجية مقابل ترك جنوبي لايطاليا .

قللت اللجنة إن إيطاليا قبلت أن تترك لمصر عشرة كيلومترات من الشمال  
وبها جوار السلم وقلمة .

**مقرر الشيوخ المحترم من صبري بك** - الواقعة التي أقرها هي أن الخديو توفيق باشا هو الذي بنى زاوية جنويوب أى أن خديو مصر له أثر بنائى فى جنويوب وهذه واقعة يعرفها الكافة .

مصر كدولة إسلامية كبرى وعلاقتها بجنويوب كما ذكرت وما سادال عليه بعد ذلك ، باتى هذه الدولة الإسلامية الكبرى وتتركها لإيطاليا لمناخا لأن إيطاليا تمسكت بها .

هذا ما هو ظاهر فى تقرير اللجنة وما سمعناه الآن .

لا أظن أنه يقيق مطلقا بمصر كدولة إسلامية أن تنازل عن جنويوب لغير علاقة أدبية بينها وبين إيطاليا .

من أغرب الأدلة التي قلتموها اللجنة أنه لم تكن هناك فائدة فى الاتفاق مع إيطاليا على أساس بناء جنويوب لمصر على أهميتها أى أنه من أول كلمة فى الاتفاق تمسكت الدولة التي أردنا الاتفاق معها مراعاة لحق الجوار وقالت إن جنويوب لا بد من بقائها مهي .

هذا ما حيرت عنه اللجنة وأوضح تمير بأن الاتفاق ما كان مستطاعا مطلقا لأن إيطاليا لا تريد ترك جنويوب وقالت إن من موجبات قبول هذا الاتفاق مراعاة حق الجوار .

غريب جدا أن يكون حق الجوار من شأنه ألا يخل من كلام مطلقا وألا يسمع من قول فى بناء جنويوب سواء كانت ملكا لا يفسد أو يبق من الحقوق .

غريب أن يكون هذا وأن يكون بجانبه أن الزم يقبول الاتفاق مراعاة لحق الجوار .

هذا غاية فى الغرابة . من يريد حق الجوار يجب أن يفهم أن كل اتفاق لا يكون أساسه الرغبة الحقيقية بآتى بعكس الفرض المقصود منه تماما .

لذا عمل الإنسان ولم تقلص التوايا وكان أحد المتعاقدين يتطلب على الآخر لأى سبب فكل اتفاق يقوده التعاقدين حصل على غير التكافؤ ينتج غير المقصود منه تماما .

إيطاليا لا تريد أن تترك الجنويوب مهما كانت الحالة ومصر مراعاة للجوار تركها .

تركها . كما يفهم من تقرير اللجنة - لأنه لا فائدة ترمى مطلقا من السعى فى استبقائها .

الاتفاق الذى يكون هذا أساسه هو فى الواقع من حيث نتيجته الأدبية كلا اتفاق ولا يقيد بتاتا .

نحن عرضنا لأسباب اللجنة فى قبول الاتفاق وندمنا ما ولم نتكلم عن علاقة مصر القديمة بجنويوب وهل هي مصرية أم غير مصرية .

السلام أما ما على الخريطة هو مكان يجرى وهناك قلعة - كلا أنهم وأنا لست جنديا - ولكن العقل يرشدنى إلى أن هذه القلعة التي تقع على الساحل لا أظنها هي القلعة التي تستطيع أن تقوم للأساطيل إذا ما أراد العدو أن يستولى على السلام من أى جهة من جهاته .

هذه القلعة لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقي شواطئ خليج السلام وقسم السلام من أية غارة . والغارات هنا ليست غارات أرضية بل هي غارات بحرية .

**مقرر صاحب الدولة اسماعيل صبري باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - القلعة على الشاطئ .

**مقرر الشيوخ المحترم من صبري بك** - نعم ، أعرف أنها على الشاطئ ولكنها لا تحمي كل هذا الشاطئ بل تحمي عشرة كيلو مترات وأما متأسف جدا أنى سمعت الآن من سعادة الفريق موسى فؤاد باشا أن هذه القلعة لا يمكن أن تقوم مدافع الأساطيل .

**مقرر الشيوخ المحترم من صبري بك** - لا إننا حصنت القلعة بمدافع مراهاها أبعد من مدافع الأسطول ومقنوناتنا أقوى من مقنوناتها كما كان الحال فى جزيرة هوجولاند فى إبان الحرب العالمية فان مدافع الأسطول الانجليزى لم تكن تصل إليها .

**مقرر الشيوخ المحترم من صبري بك** - أعود الآن إلى الجنويوب .

الجنويوب لها مركز إسلامى خاص فى وسط الصحراء . مكان يجعله بل قدسه طائفة كبرى من المسلمين .

مصر دولة إسلامية من أكبر الدول الإسلامية خصوصا فى القارة الأفريقية .

مصر كدولة إسلامية لها وعليها حقوق انتهت بجنويوب وسادال لحضراتكم أن جنويوب كانت مصرية وتعامل معها خديو مصر سنة ١٣٠٢ أى منذ خمسين سنة باعتبارها مصرية .

الواقع أن الجنويوب هي زاوية . هي مكان دينى فب دلم من يسكنها أو يقيم فيها يدين بالولاء لخديو مصر فهذا يجعلها فعلا تابعة لمصر .

إننا لم نسمع من حضرة المقرر من الذى بنى هذه الزاوية قائلا لم يشأ أن نذكره فأتى أصبح بأن الذى بناها هو المنصور له عهد توفيق باشا .

**المقرر** - ومن الذى بنى الجوامع ؟

**مقرر الشيوخ المحترم من صبري بك** - لا أعرف من الذى بناء .

**المقرر** - السيد محمد بل السيسى انتقل إلى الجنويوب سنة ١٣٧٠ وتوفى سنة ١٣٧٦ أى قبل تولية المنصور له توفيق باشا ونحن بالجوامع .

يكثف بإرسال الأوراق بل خاطب غير مرة في مترو ومسى لمقابلي ولقي  
عاه كثيرا في ذلك وأخيرا جاني بنفسه وسأني هذه الودعة التي أخلص  
منها بعد أنت أسأله إلى حضراتك فلا تعود ودعة في حق وحدي بل  
في أضافتها جميعا .

القرر - اطلمت عليها .

**محضر الشيوخ المحرم من صبرى بك** - لقد رأيت من واجبي أن أطلع  
حضرة المقرر عليها فقدمتها لحضرة وقراها قبل أن أطلع عليها أنا .

هذه الأوراق قدمت في أمس وهي مستندات رسمية طبيب بصمة خاتم  
المغفور له عهد توفيق باشا .

أول هذه المستندات فرمان مهور في أملاه بمنتم المغفور له عهد توفيق باشا  
وهذا الختم معروف طبعا وعلى من يريد المراجعة أن يراجعه وعلى كل حال  
هذه أوراق قدمت إلى ساعرها على حضراتكم وهذا هو فرمان .

**محضر صاحب الورقة اسماعيل صرقي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) -  
أى فرمان هذا ؟

**محضر الشيوخ المحرم من صبرى بك** - أنا أقرر أن هذا فرمان صادر  
من المغفور له عهد توفيق باشا خديو مصر مؤرخ في ٢٦ محرم سنة ١٣٠٢  
ومتضمن حكما بمن خديو الأقطار المصرية وما والاها خطابا إلى إبراهيم أفندي  
عبد الله باشمعاون مديرية البصرة .

**محضر صاحب الورقة اسماعيل صرقي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) -  
كيف يتخاطب خديو مصر باشمعاون مديرية ؟

**محضر الشيوخ المحرم من صبرى بك** - لا غرابة في ذلك يا دولة الباشا  
ويعين أن تنتظروا دولتكم حتى تسموا نهاية كلامي .

هذه الورقة لا شك ولا شبهة في أنها ورقة رسمية على الرغم من كونها  
لا أعرف صيا أكثر من أنها قدمت إلى فالذا استغرب دولته فقد سبق أن  
استغربت من قبل عند ما قرأت الحافظة . استغربت أن يتخاطب توفيق باشا  
خديو مصر باشمعاون مديرية البصرة ولكن لما عدت المهمة وعلمت أن  
هذا فرمان سيقتضيه به حامله إلى السيد السنوسي وأن هناك حياجا واحة  
سيوه لذلك لم استغرب أن يعطى توفيق باشا فرمانه إلى ذلك الباشمعاون  
وها أنا أطلع على حضراتكم نص هذا فرمان :

من خديو الأقطار المصرية وما والاها خطابا إلى إبراهيم أفندي عبد الله  
باشمعاون مديرية البصرة .

حيث اتصل بمساعدا أن جماعة من أهالي جهة سيوه الغربية تحرق من  
فتاة نفس قد عبروا عن طاعة شيخهم المدين من طرف حكومتنا السنية  
بإخوان اثنين من أهل الفساد والبنى ويجاسروا على إشاعة أقوالهم فأسفة  
فقطرا لما جبلت عليه مباحثنا من العدالة والرافة لم تبادر حكومتنا بأى بدع

أشار حضرة المقرر إلى بصة من أكبر رجال الجيش هناك كان من بين  
أعضائها . المرحومان الفريق إبراهيم نصحي باشا والقواء حسن توفيق بدر  
باشا وزميلنا الذي لا أراه بيننا الآن القواء محمود حمزى باشا وكان اتان منهما  
يتوليان وزارة الحربية .

سمعتا من حضرة المقرر أن هناك لجنة شكلت ولكنه لم يزد شيئا على هذا  
ولم يقل ما الذى قرره هذه اللجنة .

أظن أن هذه اللجنة وقد عرفتم أعضاها قدم كل منهم تقريرا على أفراد -  
ولست أدري إن كان هذا هو الواقع - قرر هؤلاء المنبراء العسكريون بعد  
الاطلاع على المستندات والخراطط أن جنوب أرض مصرية وأنها ضرورية  
جدا كاستحكام حوى لمصر في حدتها الغربى .

هؤلاء ثلاثة من أكبر قوادته تولى اتان وزارة الحربية قروا هذا .  
قروه بطبيعة الحال بعد أن أطلعوا وعابنوا وانتقلوا وهم رجال خبراه  
يعرفون ففهم ويعرفون إن كانت جنوبية ضرورية للدفاع من مصر من  
الجهة الغربية .

سمعتا اليوم نقاشا أو مناقشة في الخراطط وعلى جغرافية أو حرية والأصل  
في الخراطط أن تكون جغرافية لأن رجال العلم يمتحن قبل وضعها .

سمعتا مع الأسف الشديد أنه في صيف سنة ١٩٢٤ - أيام كلف  
المرحوم محمد سعيد باشا نائباً لرئاسة مجلس الوزراء - عرض الأمر على  
مجلس الوزراء وعرضت خراططان - وهذا كله سموع - ولا سبيل للمة إلا  
أن أرى ما سمعت .

عرضت خراططان إحداها الإنجليزية من ستين سنة والأخرى الألمانية  
ومع مجلس الوزراء بعض الخلاء من بينهم فريق من كبار الضباط الإنجليز  
فقرروا - ودليلهم الخراطط - أن الجنوب مصرية وأنه لا يمكن أبى  
حال من الأحوال أن يبل هذا الاتفاق .

حكنا قالوا وكان على لجنة الخارجية أن تبثنا عن ذلك ومجلس الوزراء  
موجود والخراطط موجودة .

على أن كل ما استطع أن أعرضه على حضراتكم الآن هو ملف صغير  
جاني به أحد حضرات النواب المصريين وقدمه إلى بضابط قال لي فيه  
إنه يمت إلى بصورة خطاب أرسله إلى حضرة صاحب البقالة رئيس  
مجلس الشيوخ وأنه يمت به إلى أولاً بأجابه شيئا متخفا من الدائرة التي  
هي دائرته الانتخابية وأتانيا بضعة كوفى مثلا للمارضة في هذا المجلس . وثالثا  
لأنه - وقد وصلت إليه هذه المستندات بعد أن أقر مجلس النواب الاتفاق -  
قد عرض الأمر على حضرة صاحب البقالة رئيس مجلس الوزراء فأشار  
عليه بأن يمتل أحد حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الذى سيرضى عليه  
الاتفاق - لها أنا أؤدى هذه الأمانة .

لقد فاتني أن أذكر اسم حضرة النائب المحرم الذى شرعني بهذه المهمات  
محضره عبد اللطيف خلى غنام بك الذى رقينا الآن من شرفة النواب .  
ولا يخفى وإن كنت متبا أن أذكر حضرة على جميل سمعه لأنه لم

عشرة صاحب الطاعن محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) -  
هل تكلم في هذا الخطاب عن جنوب ؟

عشرة الشيخ القرم من صبري بك - لم يتكلم هنا .

هذه هي صورة الكلب الذي وجه إلى باشاعوان مديرية البصرة ردا على فرمان المفقود له توفيق باشا وبطبيعة الحال إذا اعترض على فرمان مع أنه موقع عليه بمنزله الخديو - ويمكن التحقق من ذلك - ثم اعترض كذلك على الخطاب الذي جاء ردا عليه من السنوسي وقيل إنها غير صحيحة فتكون الورقة الثالثة التي سارعها الآن على حضراتكم أكثر عللا للاعتراض لأنها صورة لا أصل .

هذه الورقة الثالثة هي العريضة التي يشير إليها حضرة المقررهذه صورتها.

عشرة الشيخ القرم أحمد مرقد به باشا - هل هذه الورقة طبق الأصل ؟

عشرة الشيخ القرم من صبري بك - هي طبق الأصل لأن الوثائق الأوربيين تجعلها كذلك ويستفاد منها جميعا علاقة السنوسي بالخديو توفيق باشا .

عشرة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء) - نحن نعلم بوجود هذه العلاقة وبيننا الآن وإلى هذه الساعة علاقات مع السيد السنوسي .

عشرة الشيخ القرم من صبري بك - حسن . ما دام حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء يعلم بوجود هذه العلاقة ...

عشرة الشيخ القرم القوي على أحمد باشا - كل ما جاء في هذه الأوراق كذب .

عشرة الشيخ القرم من صبري بك - لا أسمع مطلقا لحضرة الشيخ القرم أن يستعمل كلمة "كذب" .

عشرة الشيخ القرم القوي على أحمد باشا - لقد اشتغل كثيرا بمسائل العربان وعرضت حل مشكلات من مثل هذه الأوراق وحققنا فافهم في كتبنا ونزويها .

عشرة الشيخ القرم من صبري بك - سأطوّل حضراتكم من الورقة الثالثة البجلة الآتية - التي تدل على ما جرى بهدأنا مع باشاعوان الأهل - وهي :

"ثم تقدم حضرة وكيل الأستاذ (مجنى النوسي) وأعظام التصحية بصوت عال وأن هذه البهجة شملهم عقول الخديو وأن الأستاذ يفتكهم بأن

بمايتهم بما تستدعيه حالتهم وراثيا أنه من المقتضى ارشادهم بالتصالح الخالصة للطريق المستقيم وقاية عما يهدد عليهم من العقوبة ولعلنا بأهلنا وكفادكم لاجراء مرغوبنا بهذا وتكوين تلك الحالة قد اقتضت إرادتنا حينئذ لهذه المأمورية وأصلها أسرية هذا إليكم لتوجهوا به إلى البجلة المذكورة وتعلموه لكافة أعاليها وبأحكام مع المشايخ تمروا أولئك الأشخاص بسوء اتفاقية التي تأتي إليهم إذا أصرروا على ما هم عليه وما يتالم من الشفقة والمرحة إذا عدلوا عن تلك الخطوة الذميمة واستندوا على الطاعة والافتقاد لحكومتنا ولشأنهم وأتبعوا طرق الاستقامة والفلاح وعدم الاصغاء والافتقاد لولاس أولى الفانيات الفاسدة وماولما أنه بالأحرى هكذا يحصل ثلاث هذا الأمر فأقرب وقت ركز كل تلك الأفكار السبقة ويستب الآمن والأطمئنان بين جميع الأهل والسكان وعلى الله التوفيق .

تحريما في ٢١ هـ من سنة ١٣٠٢

( أصوات : هذا يخص سيوه ) .

القمر - يستفاد من هذا القربان أن القرض منه كان تهدئة الخواطر في سيوه ومصدر العفر من الثأرين إذا عادوا إلى الطاعة .

عشرة الشيخ القرم من صبري بك - هذا هو المستند الأول . والمستند الثاني هو جواب ردا على فرمان المذكور من السيد السنوسي إلى ذلك الذي كلف بهذه المأمورية وهو باشاعوان مديرية البصرة وسأطوّل على حضراتكم . وبطبيعة الحال إذا صدق أن القربان كان صادرا من توفيق باشا فلا يمكن أن يكون هذا الجواب الذي يتضمن الرد على فرمان محل شك ولا أرى ما يدور فلاذرة كل ما ورد في الخطاب للشار إليه وإنما سأقتصر على ثلاثة ما يهني منه خصوصا أنه مكتوب بنسب غير واضح .

(هنا تقى دولة الرئيس عن الرئاسة وتولاه حضرة صاحب المال أحمد طلعت باشا وكيل المجلس) .

وهذا الكتاب مؤرخ ٢٢ ر . ل . سنة ١٣٠٢ وأعتقد أن المقصود من حرق "ر . ل ." هو شهر ربيع الأول - والخطاب فيه موجه إلى باشاعوان مديرية البصرة وقد أشير فيه إلى القربان السابق بالعبارة الآتية :

"حيث بشرافية القابات المحصورة وسلامة جوهره الفضل المكتوبة مع استصحاب القربان العالي ومرسوم الأمر الشريف المتعلق بالمتضمن لراحة الباعى وإتباعه الصادر من حضرة معاذة الجنب الخديو جمع الله أرواها على محبة وأتباعه وأيق دولة المزة غرة في جبين المعصوم مع حضرة الانجبال البرة بطول بقاء من ذلك المصير" .

وقد تضمن الكتاب المذكور به ذلك كلاما مؤذاه أنه سيقت بويكته .

القمر - هل وصل هذا الخطاب إلى يد الجنب العالي الخديو ؟

عشرة الشيخ القرم من صبري بك - لم يصله هذا الخطاب وماغير حضراتكم مما وصله .

ذلك تكون ملكيتها لطرابلس وبرقة لاستدماها إلى بلد لم يكن مملوكا لتترك حتى قامت الحرب . هذا ظاهر ولا يحتاج لكثير منطق للوصول إلى هذه النتيجة .

إذن جنوبيو بإعتراف لجنة الخارجية لمجلس الشيخ التي أجادت البحث لم تكن ملكا لتترك .

**المقرر -** أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يرجع إلى ماورد في أول الصفحة السادسة من تقرير اللجنة عن السنوسيين وعن الجنوبيو نفسها .

**مفكرة الشيخ المحترم عن صبرى بك -** لما ذا يريدني حضرة المقرر أن أقرأ ما جاء في الصفحة السادسة ؟ هل تريد اللجنة بالجهة التي وردت في الصفحة السادسة فيها ما يفهم منها ؟ إن كان كذلك فليفسر حضرة المقرر ما أرادته اللجنة . أنا أقرأ جملة عربية بسيطة صحيحة ومنها يرى أن المنطقة التي فيها جنوبيو وما جاورها لم تكن تحت حكم الترك .

**المقرر -** أرجو أن يرجع حضرة الشيخ المحترم إلى ماورد في أول الصفحة السادسة من تقرير اللجنة فقد جاء فيها .

« أما المنطقة الواقعة بين برقة وفزان من جهة ومصر من جهة أخرى فلم تكن تحت إدارة والى طرابلس ولا هي تحت الإدارة المصرية ، ولو أنها متبعية ضمن أملاك الدولة العلية » فكأنها كانت متبعية ضمن أملاك الدولة العلية ولو أنها لم تكن كذلك فلا .

**مفكرة الشيخ المحترم عن صبرى بك -** وهو كذلك . وأريد هل هذا أن بلاد الدولة كانت بحاجة لكل طارق . حتى أن كل من يستطيع أن يملك جزءا منها يضع يده عليه . وثابت هذا في التقرير . وثابت أيضا أن أرض هذه البلاد كان حكم الملك فيها حكم الثغر المباح . كل ذلك ثابت في التقرير . أرجع بهذا هذا إلى السنوسيين وملاقاتهم . وثابت في اتفاق « ثلث » أن اتهم على الأمر عند السنوسيين اتفاق مع مصر على أن جنوبيو مصرية ....

**المقرر -** وريد في التقرير أن إدارة جنوبيو تكون للسنوسيين الكبار .

**مفكرة الشيخ المحترم عن صبرى بك -** جنوبيو مصرية وكانت إدارتها للسنوسيين .

**المقرر -** كان ذلك في سنة ١٩١٧

**مفكرة الشيخ المحترم عن صبرى بك -** إذن علاقة السنوسيين الأدبية مع المرحوم توفيق باشا من سنة ١٣٠٢ هـ . والجهة هي أن الأرض لم تكن تابعة لتترك . والسنوسيين كان لها حكم الروس . وكان كل شيء . وآخر السنوسيين تابع مصر .

من أطاع وإلى التمس توفيق باشا فهو ما من عصاه فإن الأستاذ يرى أنه كذلك ملتصق الفوق عن الشخصين المذكورين أسوة بمن عفى عنه في ظل الحضرة الخديوية وألجأ بأجابه بالقول .

إذن هذه الأوراق تبين علاقة خديو مصر السنوسى في سنة ١٣٠٢ أى من حوالى ٥٠ سنة .

**الرئيس -** هل سيودع حضرة الشيخ المحترم هذه الأوراق سكرية المجلس ؟

**مفكرة الشيخ المحترم عن صبرى بك -** سأودعها حتى يؤخذ منها ما هو لازم وأرجو أن تتفضل السكرية بسد ذلك بأن تبحث بها إلى حضرة النائب المحترم عبد الطيف غنام بك .

**الرئيس -** إذا خدمت هذه الأوراق إلى سكرية المجلس فلا بد من الاحتفاظ بها لأنها مستند المارضة فإذا أصر حضرة الشيخ المحترم على ردّها لصاحبها فيجمل به أن يبقيا عنده .

**مفكرة الشيخ المحترم عن صبرى بك -** هل كل جال لقد صرح حضرة صاحب العلية رئيس مجلس الوزراء بوجود العلاقة التي كنت أريد أن أستدل عليها من طريق هذه الأوراق .

بعد ذلك أعود إلى نقطة جوهرية في تقرير اللجنة وهي أنها صرحت بجان قاطع أن جنوبيو لم تكن أرضا تركية .

**المقرر -** وريد في التقرير أنها داخلية في النفوذ التركى ومعتبرة كذلك من الدول .

**مفكرة الشيخ المحترم عن صبرى بك -** أنا متأسف سأراجع التقرير لأثبت من جهة ما نقلته عنه . هذا تقرير اللجنة وقد جاء فيه أن جنوبيو لم تكن أرضا تركية ولا مصرية .

**مفكرة صاحب المروءة اسماعيل صبرى باشا (رئيس مجلس الوزراء) -** كانت جنوبيو في سنة ١٩١١ كاحدة للجيش التركى في أثناء الحرب بين إيطاليا وطرابلس .

**مفكرة الشيخ المحترم عن صبرى بك -** سأأجل على حضراتكم ماورد في الصفحة السابعة من تقرير اللجنة وهذا نصه :

« يوم هذه المعالجة يرى أن هذه المنطقة التي بها جنوبيو وما جاورها لم تكن في حكم الترك ولا مصر حتى قامت الحرب الإيطالية » .

ونظيمة الخلل لم يكن الاثناك وجود جهة الحرب في جنوبيو . وبما متعج من أن إيطاليا غزت طرابلس وبرقة . أنها ملكت ما كانت تملكه تركيا وإذا كانت جنوبيو لم تكن في حكم الترك فمنى هذا أن إيطاليا التي غزت برقة وطرابلس والتي سلت على تركيا - لم تكن جنوبيو ملحقا بها على

مفكرة صاحب المجلس محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف) - ماذا يكون لو قرر السنوي أن الواحة ملك تركيا ؟

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - تركيا ليس لها ملك يقبض .  
ولعلم محال الوزير أن تركيا سما لما أن أعلنت أنها تركت هذه البلاد .  
وأعطيت الاستقلال كما هو وارد في التقرير . فبعد أن أتى المالك ويقول :  
إني تركت ملكي . ثم أن الدولة التي حاربه لم تحمل عمله في هذه الواحة .....

القرار - لم تحمل عمله ولكنها متسكة بمحقها .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - هناك فرق بين التصك والتحك  
وهي تقول : أنا لا أترك جببوس . وفي الوقت نفسه لم تقدم دليل على  
ملكيتها لها . ولا يكفي أن تقول إنها في حاجة إليها حتى يصوزل أن أتزل  
لها عن ملكتي ولا يكفي مطلقاً أيضاً أن يكون حسن الجوار سبياً في تزل  
عن ملكتي .

بناء على ذلك أرى أن المسألة واضحة . وأرى أن لا يقر مشروع هذا  
الافتاق .

وكنت أتفي أن أطلب تأجيل الموضوع - لا تأجيل النظر - بدلاً من  
طلب الرض ولكن يعني ما خطه اللجنة بقلمها قاله : إنه لا فائدة مطلقاً  
تربى من التأجيل لأن إيطاليا متشدة . ولا تسمع لنا كلام في جببوس .  
فلولا هذا طلبت التأجيل . وبيت الحكومة سبب طلب هذا التأجيل .

أما واللجنة حزت ما لا يمكن أن أرفعه . واتصلت بالحكومة . وقالت  
إن إيطاليا متشدة . فبعد كل هذا طلب عدم الاستقلال إلى مادة القانون  
وعدم المصادقة عليه والله تعالى ولي التوفيق .

مفكرة صاحب الدوام اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
إني أبدأ بشكر حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة على بيانه التيم الذي جللاه  
الموضوع وبيته تمام التبيان . وقد أغاني حضرة - كما أغاني تقرير  
اللجنة - من التمسك في موضوع جببوس بما تسطعت به أمام مجلس  
التواب .

وإنما طلبت الكلمة لأردل بعض ما جاء في بيان حضرة الشيخ المحترم  
حسن صبري بك ولتيسر لي حضرة الأستاذ الكبير أن أخذه على أنه مؤمنة  
في المسائل التي تولى المناقشة فيها على نوع من التحليل أكثر وجاهة مما  
دلل به اللجنة في هذا الموضوع .

المسألة - يا حضرات الشيوخ - مسألة لا أريد أن أتأولها من جهة  
ملكية مصر لجببوس . أو عدم ملكيتها لشعب الواحة . لا أريد أن أتأول  
هذا الموضوع . لأن الأكلة لدى الإطاليين كثيرة . كما أنه لدى مصر من  
الأكلة ما هو وجيه أيضاً . ولكن قد يتكلم الإطاليون أمام لجنة المناقشة  
بشيء كثير من الأكلة التي لا بأس من أن تفردها شيئاً لغو ما لديهم منها .

حينئذ بعد هذا كله يصعب على أن أقول إن جببوس ليست مصرية  
وأصعب من هذا أن أقول إنها إيطالية . أي إذا كانت هناك بعض الشبه  
في ملكية مصر لجببوس . فإني أقول بما لا شك فيه إن جببوس لا يمكن أن  
تكون إيطالية .

ولو أن إيطاليا تشتر في نفسها بأي سبب من أسباب الملكية لجببوس  
لما احتجنا إلى كل هذا . ولما تدخل القرد مفر . ولما تدخلت كل  
السلطات في سبيل أن تصل إلى هذا الافتاق .

وإذا قام شبه اعتراض على ما قدمت من الأدلة التي ثبتت على حضراتكم  
من أن جببوس مصرية . فلا شك أنه لم يوجد ظل لشبهة يمكن بها أن يقال  
إنها ملك لإيطاليا .

فلذا ملكية مصر لجببوس تقوم على هذه الأدلة . وملكة إيطاليا لا دليل  
عليها .

مفكرة صاحب الدوام اسماعيل صديق باشا - رئيس مجلس الوزراء -  
من أي شيء ثبتت ملكية مصر لجببوس .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - ثبتت من افتاق (تليت) .

القرار - ثبت هذا ليس ثانياً من مصر .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - عرفنا بعد ما ثبت أن جببوس  
لم تكن أرضاً تركية . وبعد ما ثبت أن السنوي ...

مفكرة صاحب المجلس محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف) - لقد عرف  
حضرة الشيخ المحترم الفرق بين الملكية والادارة . وجببوس في الملكية كانت  
تابعة للعثمانيين . وهي في الادارة لم تكن لهم .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - ذكرت اللجنة أن كل من كان  
يدير أرضاً تركية يملكها . وفي حالتها لم يكن الترك حاكمين لجببوس . والسنوي  
كان فيها وهو الذي كان يملكها ويديرها . وانقطعت علاقة الترك بطرابلس  
وبقي السنوي فيها . وأرادت إيطاليا أن تتأكد معه .

مفكرة صاحب الدوام اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
نيل كان الشيخ السنوي عاملاً لا ؟

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إني أنكم على أن السنوي  
افتق مني وقال لي : أنا صاحب الحق في هذه الواحة وتزلزلت عنه إليك .  
أقول إنه جاء في سنة ١٩١٧ وافق وبايع مصر وملكها هذه الواحة  
فصارت ملكاً لمصر .

يعوز أن يناقش في بعض أدلة الملكية ولكن ليس هناك أدنى شبهة  
أو دليل يمكن لأحد أن يقدمه على أن إيطاليا ملكت جببوس .

أيها السادة : قمعت أفي لا أريد أن أتناول مسألة جنوبيون من ناحية الملكية وعدمها . بل أنحب أبعد من هذا وأقول : إنه مع اقتراض أن جنوبيون هي لمصر فإن الاتفاق المبرور على حضراتكم هو في فائدة مصر بلا شك ولا نزاع . هو في فائدة مصر . إذ شأن بين أهمية جنوبيون وأهمية السلم .

إني أشهد بفضل حضرات الضباط العظام الذين أوغدوا للبحث في مسألة أهمية جنوبيون الحرية . أشهد بفضلهم . وأعترف معهم أني لجنوبيون أهمية عسكرية . نعم لها أهمية عسكرية لأنها في طريق الواسات التي ابتدأها واحة الكفرة . وتمتد شرقا إلى جنوبيون . ومنها إلى سيوة . أي أن الحملة التي تأتي من الغرب يجوز أن تلاقى أصحابا عسكرية إذا ما كانت جنوبيون تحتلها قوة مصرية .

ولكن - أيها السادة - قال فريق آخر من الضباط العظام . ومن القنئين . أن لا أهمية عسكرية لجنوبيون . وذلك لأن الفتح الحقيقي للديار المصرية من طريق الجنوبيون . أي من طريق سيوة ليس هو جنوبيون . وإنما هو مصر ولهم . ومضيف ولم هذا داخل في الحدود المصرية . وقد احتفظنا به . هو الفتح الحقيقي . لأنه واقع بين جبلين شاطئين . ويمكن لحامية مصرية إذا ما احتجتها أن تسيطر على كل قادم من جهة الغرب .

هذا هو والي قاله القنئين وأبعد كثير من أولى العرفان وأولى الدراية بالقنئين الحزبية . أما السلم أيها السادة - فإن الاتفاق الذي تم بين مصر وإيطاليا يحقق ملكيتها لمصر . ويحقق لمصر ملكية حرم مستدير نصف قطره عشرة كيلو مترات . وهذا أيها السادة من الأهمية بمكان عظيم .

إن السخول للقطر المصري والنفارات التي ربما يجتري بها عدو لمصر لا تكون من الجنوب حرم الصحراء والزبل بل تكون من طريق البحر أو من شاطئ البحر . ثم إن الجيش الصغير من الصحراء لا يجد ما يقتات به . لا يجد إلا نبات وقحاحا لأماء فيها ولا ذرع بينا الجيش الصغير من الشال يعد كل هذا . يسد إغنيا غنيا بمزارعه وأغنامه وسكانه والأرزاق الكثيرة التي به . وأتم تعرفوت كم هذا الشاطئ غنيا إذا ما كانت السلم مفتوحة لدخولهم . فك تكون طعمة مضافة لكل قادم من هنا (وأشار إلى الخرطوم) . السلم التي نلتكمها هي سهل مغفوض يطوقه جبل شاقق قال حضرة المقرر إن زراعته يبلغ ١٨٤ مائة .

السلم في مثل هذا الانسباط وقلة الطليان كانوا هذه الشرفة التي لوقنا (وأشار إلى الشرفة الأولى من اليسار) وكان في استقامة الإطاليين وهم يحتلون الطابية التي تحت السلم ألا يصلوها فائدة حربية أو غير حربية بينا الاتفاق الذي جرى بين إيطاليا ومصر يحقق للسلم وهي مفتاح مصر حرمها كبيرا تستطيع به أن تد الفاتر من أية جهة ترد .

يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ولكن النفارات لا تأتي من طريق البر فقط فقد تأتي من طريق البحر أيضا وهنا أقول لحضرتي إن استعانتكم يوضع على قلة السلم يمكن أن ترد به النفارات من الأراضي

يقول الإطاليون إنهم ودية تركيا في طرابلس . وإنهم ناهم من الحقوق ما تركيا . و تركيا كانت تقتضي حدودها في طرابلس إلى رأس الكناش . فإذا ما اعتمادنا على الترمات وعلى حقوق تركيا كان لإيطاليا أن تدعى ملكية كل ما يصل بمحدودها إلى رأس الكناش . ولكنها لا تطالب برأس الكناش ولا بما هو غرب رأس الكناش . بل هي تطالب بما هو بيد السلم غربا . وبما هو بيد سيوه غربا أيضا .

تقول إيطاليا إن جنوبيون لم تحتلها بمصر في أي دور من أدوار التاريخ . ويقول أيضا إن مصر على المكس من هذا . دلت بكثير من تصرفاتها على أن جنوبيون لم تكن منها . ويقولون أيضا إنه توجد بالمكس أدلة تاريخية على أن جنوبيون كانت ملكا للدولة العثمانية . وكانت تعاملها معاملة المالكين .

وقالوا بهذا الصدد إن السلطان عبد الحميد أرسل فرما للشيخ السنوسي يفني به أهل جنوبيون من الضرائب . فيقولون : كيف لمصر أن تدعى ملكية أرض يصدر السلطان عبد الحميد فرما أو قرارا بإعفاء أهلها من الضرائب .

وقالت إيطاليا أيضا إنها بينا كانت مشتبكة مع تركيا في الحرب كانت تركيا تحتل جنوبيون . وكان لها حيلة فيها حامل مدني . وقائد عسكري . وذلك في سنة (١٩١١) ١٩١٢

إن كانت تركيا واحة يدها على جنوبيون . ولم تحرك مصر ساكنا . تم بنا الطليان في أثناء المفاوضات . وقالوا فترجعوا إلى كتبهم للمدرسية . ففجأ أن جنوبيون ملك للدولة السلية . وترجعوا أيضا إلى الخرطوم .

والواقع - أيها السادة - أن كتب وزارة المعارف التي بأيدي التلاميذ فيها بيان الواحات المصرية . وليس بها جنوبيون . ولا ذكر لها في أملاك الدولة المصرية .

تكلم حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عن مستندات حضرة النائب المحترم عبد الطيف غنام بك ، وإني لم أطلع عليها ولا أعرف عنها أكثر مما على عليا الآن منها .

لاحظ الإطاليون أثناء المفاوضات في تصرف مصر نحو جنوبيون . إن ذكروا بتقرير المرجوم مصطفى ماهر باشا وكيل مديرية البصرة - وهو أرق من باشا مهران البصرة - الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - وكانت الحكومة أوغدهت إلى سيوه لقمع فتنة نشبت هناك . فقدم لوزير الداخلية تقريرا موجودا به الأدواق . وبياه به وصف لسيوه بأنها واحة طولها كذا وعرضها كذا . وفيها أطيان وميون ونخيل . وعلى مسيرة ثلاثة أيام منها توجد واحة تدعى جنوبيون خارجة من الحدود المصرية .

هذا هو تقرير وكيل مديرية البصرة فقدم به لوزير الداخلية في أمردسي . وبالطبع لما ذهب إلى سيوه . وسمع لنفسه أن يكتب تقريرا فيها لا بد أن يكون قد تين جلية الأمر قبل أن يخط شرقا في هذا التقرير . سفت هذا الرد على حكاية باشا مهران المديرية .







## محضر الجلسة الثامنة والثلاثين

المتعقد طناً في يوم الأربعاء ٢٥ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة
- ٢ - الرمال :
- (أ) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف (مادة من مجلس النواب) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ (القسم الثاني - مصروفات الأوقاف انظره) - إسنائه إلى لجنة الأوقاف .
- (ب) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف (مادة من مجلس النواب) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ (القسم الثالث - إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية) - إسنائه إلى لجنة الأوقاف
- (ج) طلب من مجلس النواب بالمرافقة على ما أدخله مجلس الشيوخ من التعديل في مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية (قسم ١١ - وزارة الأوقاف المصرية) .
- ٣ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية .
- تقرير لجنة المالية - ملحق رقم ٥٧ - إقراره .
- ٤ - تقرير لجنة الخزانة عن بحث كلفة حراسة البرلمان على مثل المشروع الوارد من مجلس النواب بتأجيل دجبة ودلية الشغل الحكومية من مستلضي الأخطار على أن تستلج أجناس أرضاً من أملاك الدولة ومبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مقابل المأوى والأثاثات . ملحق رقم ٥٨
- حراسة المجلس على تقرير اللجنة من عدم جواز إساقفة الأوقاف المنفصلة بهذا المشروع إلى الجهة المالية حتى تستخدم الحكومة بما يصحبه
- شكلاً .
- ٥ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بخصف لجناب الأمانات الزراعية لسنة ١٩٣٠-١٩٣١
- تقرير لجنة الخزانة
- قرار المجلس نظر للمشروع على وجه الاستيعال - إقراره .
- ٩ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخامس بقرره عدم جواز التنازل عن المكافأة المالية أراجلها .
- تقرير لجنة الإذاعة الداخلية وهي مكتب المجلس - ملحق رقم ٦٠
- قرار المجلس نظر للمشروع على وجه الاستيعال - إقراره .
- ٧ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المسافة ١٤٣ من الرسوم بمقتضى رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١
- تقرير لجنة الإذاعة الداخلية وهي مكتب المجلس - ملحق رقم ٦١
- إقراره .
- ٨ - تجيب من مجلس النواب بتعب لجنة مكتوبة من حضرات النواب العزيزين على المخالفة بك عدم الزعن الجبل واحد أبو الفرج الانتزاع مع الجهة التي يتبعها مجلس الشيوخ للاطلاع على مشروع قانون طرح البحر وأكله .
- قرار المجلس عيب حضرات الشيوخ العزيزين أحد طبعه بشأن محمود أبو النصر بك وعدم الحكم الجبل بك .
- ٩ - مشروع قانون الوارد من مجلس النواب بالترخيص بمنع التزام باستغلال خطوط أريوس بمدينة القاهرة - إسنائه إلى لجنة المالية .
- ١٠ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بميزانية الجناحة المصرية لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ - تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والبقية الثلاثين مساء برئاسة حضرة صاحب البشارة بمجي إبراهيم باشا رئيس المجلس .  
ويحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :  
التائبين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : محمد أحمد جود باشا . الدكتور فارس نمر . كامل جويش  
تكل بك . إلياس عوض بك . طهان سيد أحمد سالم بك . حسن مظلوم باشا .  
إسماعيل سري باشا . محمد مصطفى عبده بك . سعد الله عبد الرحمن أفندي .  
لانيا - بإعتذار :

( أ ) عن جلسة اليوم حضرات : أحمد نجيب برادة بك . شفيق  
سعد الله حلايه أفندي . محمد فهمي التاشوري باشا . محمد  
صدق باشا . سليم خليل بطرس بك . جيسوي زايد باشا .  
محمد رياض عفيفي بك . محمود شكرى باشا . أحمد  
زيور باشا . محمد منصور أفندي .

( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : بولص حنا باشا .  
حسن رشوان حادى بك . محمد محمود بك . محمد أبو النصر  
الغارافندي .

ثالثاً - بغير إذن :

حضرات : أحمد عرفان باشا . عبد الحميد سليمان باشا . محمد مقبل باشا .  
مصطفى خليفة باشا .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المال عبد الفتاح بمجي باشا وزير  
الخارجية ووزير الحفانية بالنيابة .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . عبد الحليم البيل بك<sup>(١)</sup> . يعقوب  
يأوى عطية بك<sup>(٢)</sup> .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب البشارة الرئيس افتتاح الجلسة .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

مقرر الشيوخ المحترمين عبد الله سمكه بك - لم يوزع علينا المحضر إلا من  
مدة وجيزة وهو مغلول ولم نتكلم من قراءته فأقترح أن يربأ التصديق عليه  
إلى الجلسة المقبلة .

مقرر الشيوخ المحترمين يوسف قطاوى باشا - أسس حيناً أدلى حضرة  
صاحب البشارة رئيس مجلس الوزراء ببيانته عن مكافأة المقتربين وزادتها من  
عشرة إلى خمسة عشر جنيهاً شكرت دولته على ذلك ولم يثبت هذا الشكر في المحضر  
فأرجو إجابته .

مقرر الشيوخ المحترمين محمد غنيم بك - المحضر لم يوزع علينا إلا في الساعة  
الثالثة بعد ظهر اليوم ولم نتكلم من قراءته .

الرئيس - يكتفى أن يودع محضر الجلسة المكتب قبل مياد افتتاح  
الجلسة صباحاً .

مقرر الشيوخ المحترمين محمد فهد بك - من أين هذا ؟

الرئيس - هذا هو نص قانون النظام الداخلي للبرلمان .

مقرر الشيوخ المحترمين محمد فهد بك - في أية مادة هذا النص ؟

مقرر الشيوخ المحترمين حبيب دوس بك (السكرتير البرلماني) - المادة  
السادسة عشرة من قانون النظام الداخلي للبرلمان تنص على ما يأتي :

"يودع محضر الجلسة السابقة المكتب قبل مياد افتتاح الجلسة صباحاً  
ولكل عضو من الأعضاء عند افتتاح الجلسة الحق في الاعتراض على مبيته".

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة بعد ذلك على محضر  
الجلسة السابقة ؟

( لم يقرض أحد ) .

الرئيس - صادق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل

( أ ) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ( راد  
من مجلس النواب ) قسم الثاني - مصروفات الأوقاف التيرية - إجابته  
إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الواردة من مجلس النواب من المشروع المذكور وهذا نصه :  
محضره صاحب البشارة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢  
مقرر لجنة الأوقاف من مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ -  
١٩٣٣ ( القسم الثاني مصروفات الأوقاف الخيرية ) ووافق على الاقتراحات  
المقدمة بالمشروع المرفقة لهذا .

(١) حضر حضرة الشيوخ المحترمين أحمد نجيب برادة بك وشفيق سعد الله حلايه أفندي فمما دعى الرئيس حضرة الشيوخ المحترمين عبد الحليم البيل بك ويعقوب يأوى عطية بك أمراً لأعضاء  
الخارجية في ساعدهما حضرة السكرتيرية البرلمانية ( المادة ٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ) .

١٥١) تخب من مجلس النواب بالموافقة على - أدخله مجلس الشيوخ من  
تصديق مشروع ميزانية - دولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية -  
"قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية"

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دولتك رقم  $\frac{٢١-٩}{١٩٣٢}$  المؤرخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢ بخصوص  
التصديقات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية مصروفات الدولة  
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية) .  
أتشرف بأن أخبر دولتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في يوم  
الثلاثاء ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢ بصفة مستجيبة لتقرير لجنة المالية في هذا  
الخصوص - وقرّر الموافقة على ما جاء بتقرير اللجنة الملتحق بمجلس الجلسة  
المذكورة - وأجيب عرض ذلك من هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب  
عنه على المتلاوي

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - الفرض من هذا الكتاب مجرد الإحاطة .

### ٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب برئاسة دارالكتب المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية -  
تقرير لجنة المالية - إقرار

(المقرر حصة الشيخ القراء محمد حوزي) .

تلى كتاب من حضرة صاحب المالى وزير المعارف هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أجيء دولتك التصريح لحضرة صاحب السعادة عبد الفتاح  
صبرى باشا وكيل وزارة المعارف بماونه حضرة صاحب العزة محمد أسعد برده  
بأن مدير دار الكتب المصرية بمضوء جلسة المجلس التي سيجرى فيها بحث  
تقرير لجنة المالية عن ميزانية العام لتقديم كل ما يطلبه المجلس من البيانات .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس المجلس الأعلى لدار الكتب  
وزير المعارف  
على صيسى

(حضر حضرة صاحب العزة محمد أسعد برده بأن مدير دار الكتب  
المصرية) .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولتك - المكتشف - وتقرير لجنة  
الأوقاف - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس  
الشيوخ .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب  
عنه على المتلاوي

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع إلى لجنة  
الأوقاف ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة المشروع المذكور إلى لجنة  
الأوقاف .

(ب) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (وارد من  
مجلس النواب) "قسم الثالث - إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين  
والأوقاف الأهلية" - إجابك إلى لجنة الأوقاف

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب من المشروع المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢  
تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣  
( القسم الثالث إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف  
الأهلية ) ووافق على الاعتادات المبينة بالكشفين الموافقين لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولتك - المكتشف - وتقرير لجنة  
الأوقاف - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة  
مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب  
عنه على المتلاوي

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع إلى لجنة  
الأوقاف ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة المشروع المذكور إلى لجنة  
الأوقاف .

## المحضر وفات

تل من تقرير اللجنة (١) الجزء الخاص بهذا القسم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات عن هذا القسم ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر الباب الأول ( ماخيات وأجر ومهمات ) وقدره ٢٠,٢٤٦ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر الباب الأول وقدره ٢٠,٢٤٦ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر الباب الثاني ( مصاريق صومية ) وقدره ٧٤,٠٦ جنيات .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر الباب الثاني وقدره ٧٤,٠٦ جنيات .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر الباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ١,٠٣٥ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر الباب الثالث وقدره ١,٠٣٥ جنيا .

## الإيرادات

تل من تقرير اللجنة (١) الجزء الخاص بهذا القسم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات عن هذا القسم ؟

محضر الشيوخ المحترم المحترم مرسى محمود اقترحه - أودع أن يبين لنا محضره المقدم ما هي "مستلزمات الدار" التي أشير إليها في تقرير اللجنة ؟

القرار - يوجد مكتبيون الدار بأطيان وببالغ وهذه المبالغ قد اشترى بها أسهم دين موحدة وأوقعت البنوك .

محضره صاحب امرة محرم مصر برادوه بك ( مدير دار الكتب المصرية ) - يسمح لي سعادة المقرر أن أبن موضوع هذه السندات .

في السنين الماضية لما كانت أثنان القطن مرتفعة توفر ليدار الكتب مبلغ كبير يزيد على الأربعين ألف جنيه فرأى المجلس الأمل للدار وجوب استغلال هذا المبلغ فاشترى به نحو ٤٩٥ سندا من سندات الدين الموحدة قيمة كل منها الاسمية ١٠٠ جنيه وكانت فاقدها نحو ٢,٣٣٥ جنيا في السنة . فهذه السندات نشأت من المبالغ التي توفر في سن الرخاء .

الرئيس - هل يكتفى حضرتك شيخ المحترم الدكتور مرسى محمود اقترحه بهذا البيان ؟

محضره الشيخ المحترم المحترم مرسى محمود اقترحه - نعم .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات عن قسم الإيرادات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر الباب الأول ( إيرادات خاصة بالدار ) وقدره ١٤,٣٣٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر الباب الأول وقدره ١٤,٣٣٠ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر الباب الثاني ( إمانات ) وقدره ٣,٥٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر الباب الثاني وقدره ٣,٥٠٠ جنية .

ولنتقل الآن إلى ثلاثة مشروع القانون لتأخذ عليه الرأي بالبناء بالاسم . على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية لسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٢٨,٦٨٧ ( ثمانية وعشرين ألفا وستة مائة وستة وثلاثين جنيا ) وتقرر ميزانية إيراداتها بمبلغ ١٧,٨٣٠ ( سبعة عشر ألفا ومائة وثلاثين جنيا ) وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

#### ٤ - تقرير لجنة الحقائق

من بحث كيفية مواقة البرلمان في مثل الشروع في الرد من مجلس النواب بتأجيل  
جمعية رعاية الضل بمحاكمة عن مستشفى الأطفال على أن تعالج الجمعية أوضاع  
ملائمة الدولة ويبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ج. م. هذا الجانب والأناذات — مواقة المجلس  
ع. ق. ر. ج.

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الجلي بك) .

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نشرف بأن نغبر دولكم أننا انتدنا سعادة عيد الحيد بلوى باشا حضور  
جلسات المجلس التي سينظر فيها التقارير الواردة بكرة ١٩٥٨ و١٩٥٩  
في جدول أعمال جلسة مجلس الشيخ التي ستعقد في الساعة الخامسة والنصف  
بعد ظهر اليوم .

وتمنوا دولكم قبول قاضي الاحترام ما

رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدوق

1952-53 79

( حضر حفرة صاحب السعادة عبد الحميد بنوي باشا ورئيس لجنة  
قضايا الحكومة ).

**القرار** - لقد وزع على حضراتكم تقرير اللجنة عن هذا الموضوع فن كانت ملاحظة عليه فليفضل إبداؤها .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٠٨٥٧ (عشرة آلاف وثمانمائة وسبعة وخمسون حسناً) من احتياطي الحكومة .

مادة ٢ - إن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى المصالح والإدارات من المحافظة بكل دفعة هل أحكام اللوائح المعمول بها فيها شتلي باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ — على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون  
كل منهما فيما يخصه .

نأمل بأن ييسم هذا القانون بخاتم التولية وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وتنفذ كقانون من قوانين التولية.

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالنداء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي:

عدد الأصوات التي أعطيت ..... ٦٤ .....

الأخوية المطلقة

(1) **الموافقون**

(٢٧) من المواقف

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية ٦٣ صوتاً  
ضد صوت واحد.

(انصرف حضرة صاحب العزة عهد أسعد بإدائه بك مدير دار الكتب المصرية).

(۱۱) ابراهیم راتب پاك • ابراهيم دوجہ پاڻا • آبريز مغلوی پاك • اُحد استاری پاك • الشیخ اُحد السید ابراهیم زین • المکتر اُحد رشید عبد الله پاك • اُحد طُلت پاڻا • المکتر اُحد نصی الرشید پاك • اُحد نصیری پاك • امین حسین یوسف انصاری • امین سامی پاڻا • امین ظالی پاڻا • دوسری زبانی پاڻا •

حافظ القشاش بك - حاتم احمد النسي - حبيب دوس بك - حسن سعيد باشا - حسن صبرى بك - حسن علي جازي بك - الشيخ حسين صالح خليفه - حسين دامت باشا - الشيخ حسين وال - الدكتور زكي عطا ابراهيم الغنى -

سلطان البحري بك . سلطان عمود بنفس بك . سلطان مران أباد بك .

سلطان السعدی پاك . سلطان محمود یمنی پاك . سلطان جهان آباد پاك .  
سلطان حسن پاشا .

الشيخ عبد الوالي عامر بن إدان . عبد الحليم الليل بن . السيد عبد الحميد الفكري . عبد الرحمن زبنا . عبد العزيز البهيدي بن . عبد العزيز يوسف النصري بن .  
عبد القادر حمدي بن . عبد الكريم فهد بن . عبد الله حميد بن . القراء عبد الحميد زيد بن . علي أحمد الظفاري بن . القراء علي أحمد بن . علي بن يحيى بن .  
علي بن حمير بن .

[illegible]

• **مكة المطهره** • **باشا** • **نصر حاجد بك** •

طوب ياحى عليه بك • يوسف قطرى باشا • الأجاير آس • يحيى ابراهيم باشا •

(١١) الشيرازي والي .

**مقرر الشيوخ المحترم الدكتور أحمد فهمي السيد بك** - أرجو تلاوة التقرير.

**الرئيس** - ليثل التقرير.

على تقرير اللجنة (١)

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

**مقرر صاحب السعادة عبد الحميد بديوي باشا** ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) - في كلمة في هذا الموضوع . المبدأ الذي قالت به اللجنة مبدأ مستقيم والتعديل عليه صحيح ولكن أخالفها بعض الشيء فيما انتهت إليه من النتيجة . فقد يمكن الوصول إلى التصحيح الذي تطالبه بطريقة أخرى ؛ وهي أن الميزانية التي تتضمن رقم المشرقة آلاف جنيهه وهو اعتماد هذا العام تشير إلى جانب هذا الرقم إلى أنه بعض من كل أو جزء من مجموع الاعتماد المطلوب لهذا الغرض . فيكون الاعتماد الصادر في الميزانية - وهي قانون - كافي لأداء الغرض الذي تشير إليه اللجنة وهو أن يصدر قرار المجلس في صورة قانون ، خصوصاً أن الاعتماد قد طلب قبل المصادقة على الميزانية .

**المقرر** - اللجنة عند ما قررت في النهاية الآن عدم جواز إحالة الأوراق المتعلقة بهذا المشروع إلى لجنة المالية حتى تتقدم الحكومة بما يصححه شكلاً من حين التصديق ذلك الشكل في تركت أمره حكومية ؛ فلما أن تقدم مشروع قانون أو تطالبه بملحق في الميزانية . فلذا كان في نية الحكومة اتباع الطريقة الثانية فيوقف المشروع حتى تتقدم الحكومة بما .

**مقرر صاحب السعادة عبد الحميد بديوي باشا** ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) - ربما كان إبطاء الطريقين في اعتماد طلب قبل أن تحصل الموافقة على الميزانية هي الطريقة التي كانت متبعة دائماً عند ما يطلب اعتماد - هو بعض من اعتمادات مطلوبة لسنتين مقبلة - وهي أن يشار إلى الرقم كمض من اعتماد مطلوب . وهذه الطريقة أوجب المجلس أن يقرها كسابقة برلمانية .

كل ما يعني في هذا الصدد هو الموافقة على الاعتماد المطلوب في هذا العام في الوقت الذي تم فيه الموافقة على الاعتماد في مجموعه فلذا كان قرار المجلس متعباً على الزلين في سياق التصديق على الميزانية كان هذا معناه أن المجلس أصدر قراره في صورة قانون .

**المقرر** - هل أي حال لا يمكن حل الإشكال اليوم لأثر الحكومة لم تتقدم بالتعديل .

**مقرر صاحب السعادة عبد الحميد بديوي باشا** ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) - التعديل لا يتعلق ذكر الرقم .

(١) مراجع الحق رقم ٥٨ .

(٢) مراجع الحق رقم ٥٩ .

**مقرر الشيوخ المحترم عبد الله سيدي بك** - على ذكر هذا أفضل أن يصدر قانون بالتصديق على الاتفاق لأنه لا يتناول مبالغ فقط بل يشمل إعطاء أرض وهو ما يستلزم صدور قانون .

**المقرر** - الحكومة لم تتقدم للبيان بطلب إقرار المبادلة لأنها ترى أن هذا يدخل في حدود اختصاصها لأنها مبادلة بين يمين وليس فيها تصرف مجاني ومن يطلع على المذكرة الإيضاحية يرى أن المروض علينا هو إقرار المبلغ .

**مقرر الشيوخ المحترم عبد الله سيدي بك** - الأراضي التي حصل عليها البديل ليست متكافئة بل تختلف في قيمتها ولذا أرى أن يشمل القانون الأرض والمبلغ .

**المقرر** - هذا اعتبار جديد ولا مانع عندي .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس عدم جواز إحالة الأوراق المتعلقة بمشروع تنازل جمعية رعاية الطفل الحكومة عن مستشفى الأطفال على أن تطبق الجمعية أرضاً من أملاك الدولة ومبلغ ٥٠٠٠٠ جنيهه مقابل المبالغ والأمانات - إلى لجنة المالية حتى تتقدم الحكومة بما يصحح المشروع شكلاً .

## ٥ - مشروع القانون

الراوند من مجلس النواب بتفضيل لجان الأخوان التي أقرت سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١  
تقرير لجنة المالية (٢) - قرار المجلس نظر مشروع القانون على وجه الاستيعاب - إقراره

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر بك) .

**المقرر** - لقد وزع التقرير على حضراتكم فهل من ضرورة لتلاوته ؟

( أصوات : لا داعي للتلاوة ) .

**الرئيس** - إذن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

**مقرر الشيوخ المحترم فتحي فهمي باشا** - لم أتهم الغرض من وضع مشروع هذا القانون اللهم إلا لئلا كان الغرض منه تخفيف الوطأة على



( انصرف حضرة صاحب المال محمد علي عيسى باشا وزير المعارف العمومية ) .

أشراً إلى هذا في صدر التقرير ولكن رأى الألبية وإن اتفق مع رأى الألبية في أن هذا القانون هو نوع من الاستثناء في بعض مناحيه - لأنه يتعرض لقعود أيرمت بين أفراد قد لا يكون سبلاً على النفس أن تقبل المساس بما اتفق عليه فيما ولاها من النتائج - إلا أن هذا القانون ليس من الشذوذ إلى هذا الحد ، هذا القانون تقتضيه العدالة وتحتمه رعاية الحق .

هذا القانون ليس بدعا في تشريعه ولكنكم أنفصم فرغم في العام الماضي تشريعا كهذا التشريع .

ليس البرلمان المصري هو الوحيد الذي سئل مثل هذا التشريع لكل المالك التي هي حريفة في الحياة اليابية وضمت مثله .

كانت فرنسا في إبان الحرب وفي السنتين التين تبا المدة وضمت تشريعا حرم على الملاك أن يتقاضا إلا جزاء يسيرا من مبالغ الإيجار التي تم الاتفاق عليها ، ومع ذلك خفضت بنسبة مائة تلك المبالغ باعتبار أن ما يؤخذ من المستأجرين أكثر بكثير مما يمنحونه من ثمار هذه الأطنان ، ويترتب من بعض الوجوه كأنه ابتزاز لا موال بدون مقابل أو بعبارة أخرى .

(S'enjoindre au dépend d'autrui)

تسلمون حضراتكم من جهة أخرى وهي الجهة التي اعتبرها القول الفصل في وضع الأساس لهذا التشريع - تعلمون أنه لا بد لصيغة القعود على إطلاعها من رضى المتأقدين وإلحاقها ، وتعلمون أن القعود التي أيرمت قبل سنة ١٩٣٠ - وسني أيرمت قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية أنها أيرمت قبل شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ - استعنت قيمة الإيجارات التي اتفق عليها بمقتضى تلك القعود في أكتوبر سنة ١٩٣١

ارجسوا حضراتكم إلى ذلك البيان المعنى بتقرير لجنة المحفانية بتبنيها منكم كانت أسرار الإعلان في ذلك الوقت الذي تعدد لهود الإيجار التي هي موضوع هذا القانون ، تبنيوا كم كانت أسرار القطن في ذلك الوقت وإلى أي حد تتجهورت في سنة ١٩٣١ ، كانت الأسرار حتى أكتوبر سنة ١٩٣٠ تتراوح بين ٣٧ و ٣٩ ريال إلى أن حبطت إلى سبعة عشر ريالا وكسورا وهي أدنى درجة من درجات الانحطاط .

فلما كان المتأقنون عندما أيرمو تلك القود - كان المستغرق أنعامهم أن أسرار القطن كانت في ذلك الوقت كقيمة الصنعي ١٨ ريالا ، ثم لم يلتزم حتى وأدعا في نهاية السنة تسعة ريالاً أو أقل - أطلق يصيح أن يقال إن الأرض لم يتحقق بمصاد الكمال في تلك القود . ومن هذه الجهة يصيح أيضا أن يقال إن هذا التشريع ليس من الشذوذ إلى هذا الحد . حل أن الملل باحضرت الزيادة ويتم وضع هذا القانون .

أريد أن أبتد بهذا التشريع عن كلمة الشذوذ إلى حد ما - ولأدري ما يقصده حضرة الشيخ المحترم قلبي نعمي باشا بهذه الكلمة التي يصعب حل أن ارتدنا على مسامكم - هذا القانون ليس من الشذوذ أو من البعد من

المستأجرين فإن هؤلاء المستأجرين بطبيعتهم لا يدفعون شيئا عما هو مستحق عليهم من إيجار . منهم في ذلك مثل ألمانيا حينما توليت إسداد ما عليها من ديون فانتصت من الدفع . وقد أدى الحال بالمستأجرين لأنهم أصبحوا يستولون على كل ما تنتجه الأراضي من محصولات ..... ( مقاطعة ) .

أرجو عدم المقاطعة .

أنا أرى أنه لا داعي لأن تستعمل الحكومة بمثل هذا التشريع لأنه فضلا عن كونه هادما للقعود الرسمية فإن فيه من القوض وعدم احترام المعاملات ما فيه .

وقد اتخذ المستأجرون مثل هذه المساملات وسيلة لعدم الدفع وفدية لانتفاعهم بأكمل ما تنتجه الأراضي من حاصلات .

وإذا فرضنا - على الرغم من كل اعتبار - أن من الواجب أن يسن تشريع يقضي بتفويض لإدارة الأطنان الزراعية فهل تضمن الحكومة أن يدفع أولئك المستأجرون الذين يتفقون بهذا التشريع ما يتيق عليهم وفقا لهذا التشريع ؟

أنا أعتقد أنه إذا كان غرض الحكومة من وضع هذا التشريع خدمة المستأجرين فالأمر على العكس لأن الملاك سوف يمسأمة المستأجرين وفكر أعظمهم أو كهم في استغلال أراضهم بأنفسهم دون أن يؤجروها . وعليه يكون ضرر هذا القانون أكثر من نفعه .

( حضر حضرة صاحب المال محمد علي عيسى باشا وزير المعارف العمومية ) .

لهذه الأسباب أرى أنه إذا كان ولا بد من التضييق فيجب ألا أن تقتض أموال الحكومة لأنه إذا كانت الحكومة تفرض بمقتضى هذا التشريع على المالك أن يترك قسطا كبيرا من إيجار أرضه وجب عليها أن ترض عن الملاك جزاء من أموالها وكذلك وجب عليها أن تعمل على الاتفاق مع البنوك على تخفيض الديون المستحقة لها على الملاك بنسبة ما يخفص من الإيجارات المستحقة لهم .

لكل هذا أرى أن في وضع هذا التشريع إهانة للعدالة وأرى أنه يجب رفضه .

( تصفيق ) .

القرار - بمقتضى من حضرة الشيخ المحترم قلبي نعمي باشا اقتراحه على هذا القانون من حيث المبدأ والواقع أنه لم يكن الشخص الوحيد الذي عارض في هذا التشريع بل ويبد من بين أعضاء اللجنة أنفسهم من عارضيه . وقد استهل تحرير الرسالة ببيان تلك المعارضة التي كانت رأى أغلبية أعضائها وبين وجه مبادرتهم من جهة هذا القانون على إطلاقه وبين بعض نواحيه غير النافذة إليه لأول وهلة أنه لا يتفق مع مبادئ اقتصاديون وأنه يتناقض مع أصول التشريع وأن فيه مساسا بحقوق تحرير بين الأفراد فهو لذلك لا يصح أن يشرع .

**مفكرة صاحب المصادرة هـ - السيد بروي باشا** (رئيس لجنة قضاء الحكومة) - في كلمة صغية عن مشروع هذا القانون ، لأن تقرير اللجنة عنه وضابط حضرة الشيخ المحترم مقررها كافيان في إيضاح مرامي هذا القانون وأغراضه . وإنما لاحظت في تقرير اللجنة بعض الاستشكل في تفسير الإيجار لا أكثر من ستة زراعية واحدة . وقد وجهت اللجنة هذه العبارة إلى أكثر من معنى واحد ، فأردت أن أدلل على حقيقة المقصود من هذه العبارة ، فأقول إن هذا القانون سلكه من سلسلة بدأت في سنة ١٩٣٠ بالمرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ وبه أجل أول الأمر خمس الإيجار عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لزراعية . صدر هذا القانون بمرسوم في ديسمبر سنة ١٩٣٠ قبل اجتماع البرلمان ، ثم أضحى مبدؤه قانون آخر أقروا المجلس وهو رقم ١٠٣ ، وبه جعل التأجيل إسقاطاً نهائياً في صورة عدم قبول الدعوى .

مبدأ التشريع في هذا كان أساسه أنه لوحظ في ابتداء الأمر أن حقوق الإيجار التي فقدت في سنة ١٩٢٩ ، سواء أكانت لسنة واحدة أم لثلاث سنوات ، وسواء أوقدت في سنة ١٩٢٩ أم قبل ذلك التاريخ وكانت سارية في سنة ١٩٢٩ ، لوحظ أن هذه العقود المخطئة صدرت في جو مالي مختلف كل الاختلاف عن الحالة التي يراد تنفيذها فيها .

ولما كانت حالة الأزمة مستعصية ولم يكن يرضى المجالعا في زمن قريب ، رأى الشارع أن يحدد موقف المالك والمستأجر إلى فصيل للستائر رفع خمس الإيجار المسحق في سنة ١٩٢٩ ، وقد أجلت ديون أخرى بشروط خاصة ذكرت في المرسوم رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠

على أن البرلمان لما عرض عليه الأمر في ربيع سنة ١٩٣١ لم تكن الحالة المجلت ، أو صارت إلى خير مما كانت عليه في أكتوبر سنة ١٩٣٠ أو إلى ما كان يتوقع لها من رضاء ويسر . لذلك رأى البرلمان أن يقر هذا العمل نهائياً .

واستغنى في ذلك الحين في طريقة إقرار هذه الحالة نهائياً وفيما إذا كانت تجري على طريقة الإسقاط أو الإبراء . أو على طريقة أخرى . ودعى في آخر الأمر أن يتم ذلك بطريقة إجرائية . وهي أن الدعوى لا تقبل . وهذا يساوي في العمل الإسقاط أو الإبراء .

فلك أن الشارع لا يميل به إلى إعطال آثار العقود بين الناس ، وقد اكتفى في تلك الظروف الاستثنائية بأن ينعى الحاكم من نظر الدعوى . وهذا حد ما يملك . وهذه الطريقة مبرورة في النظر القضائية الشرعية والأهلية . ولذلك قرر عدم قبول نظر الدعوى وصدر بذلك القانون رقم ١٠٣

ولما جاءت سنة ١٩٣١ قامت الفكرة حينها وقيل إن عقوداً أبرمت في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بإيجارات معينة ، وكانت الأثمان مرتفعة ولا تزال المتوسصة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، وبه سرت إلى سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، كما أن هناك عقوداً أبرمت في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، قد تكون ثلاث سنين تنتهي في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، فلما جاز للشارع أن يبالغ حالة الخلق

مبنى الحق والعدل إلى هذا الحد الذي وصفه ، وإنما هو قانون راعى جهة العدل ، راعى ضرورة استحكت وللضرورة حكماً ، وللضرورة تنجيج الظروف .

فإذا كان هناك شيء من الشك في القانون كما قالت لجنة الحفانية فإن جهة العدل والحق يجب أن تستلج على ذلك الأصل التشريعي لأن رعاية القواعد والتسليم بها أو بلجوئها قد يضيح كثيراً من الحقوق .

أمام هذا الإختيار إذا لم تتروا هذا المشروع يكون معنى ذلك أنك سلطتم الملاك على أولئك المستأجرين يتقاضون منهم أضعاف ما يمتدونه من المصالح .

صحح أن مشروع هذا القانون قد لا يتفق مع قواعد المساواة ويتفق مع قاعدة " التزم بالزم " وقاعدة إن " الحق ميار الواجب " ولكن إلى جانب هذا ...

(خاتمة ومقاطعة) .

ثم إن الملاك قد لا يصلحون على سبعة أشرار بل ولا على تحسين في الحالة مما يستحقونه من الإيجار كما يقول حضرة الشيخ المحترم لقبي نسي باشا ، ولكم أن أقرر مشروع هذا القانون تسون حالة إذا لم تسو ...

(مقاطعة) .

على كل حال أرى أن العبارة التي سمعناها من حضرة الشيخ المحترم لقبي نسي باشا أدعى إلى إصدار هذا التشريع لأنه يجب أن تسوى الحالة .

**مفكرة صاحب المصادرة هـ - السيد بروي باشا** (رئيس لجنة قضاء الحكومة) - في طلب قبل الكلام في الموضوع . هو أن ينظر هذا القانون على وجه الاستعمال ، لأنه لم يفسر - فيما أنظر - أن طلب هذا الطلب من الحكومة بشأن هذا القانون المقدم من أحد حضرات النواب وإحال من مجلس النواب . وهذه أول جلسة ينظر فيها في مجلس الشيوخ .

أرى من المصلحة - وقد وافق عليه مجلس النواب وأجعية العمومية لهيئة الاستئناف المختلطة - أن أعرض طلب نظره على وجه الاستعمال حتى يمكن إقراره في هذه الدورة .

(تصديق) .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعمال ؟

(موافقة) .

**مفكرة الشيخ المحترم لقبي نسي باشا** - في كلمة أرد بها على كلام حضرة الشيخ المحترم مقر اللجنة .

**الرئيس -** لينظر حضرة الشيخ المحترم حتى يقضى حضرة صاحب المصادرة ممثل الحكومة من كلامه .

على ثلاث سنين بسبب تعدد سنّي الإيجار، فإن الأراضي تُؤجر لسنة ٦  
تؤجر لستين نادراً وكثيراً ما تؤجر لثلاث سنوات كذا على الشارع أن يبالغ  
حالة إيجارات سنة ١٩٣٠ الزراعية وألا يقصر نظره على الحالة التي يكون  
فيها الإيجار لسنة واحدة أي سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠، لأن هذه حالة انتهت  
وإنما ينظر لكل الحالات التي تدخل في هذه المائة الزمنية فالإيجارات التي  
تعد في سنة ١٩٢٨ ثلاث سنوات تدخل فيها ستا ١٩٢٩ و ١٩٣٠  
الزراعتين. كما أن الإيجارات التي تعد في سنة ١٩٢٩ ثلاث سنوات تدخل  
فيها كذلك سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ والزراعتين  
فالشارع بكل الفكرة الأولى التي ابتدأ بها في أول تشريع وضعه.

حل المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠، والقانون رقم ١٠٣ مشكلة  
سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ والمعالجة الآن هي في الحالات  
التي تكون فيها الإيجارات لأكثر من سنة وهي بطبيعة الحال إما أن تكون  
في سنة ١٩٢٨ فتكون سنة ١٩٣١ هي ثالث سنة كما تكون هذه السنة  
ثاني سنة للعقد التي أبرمت في سنة ١٩٢٩ ولذا نحن في الشارع بالإيجارات  
المعقودة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ووضع صيغة قد تشرع بإيراد أن يكون العقد  
أبم سنة ١٩٣٠ إيراد أن يخرج هذه الحالة وأن يدل على أن الحماية تناصره  
على من كتبت إيجارته تشمل هذه المئة في ذلك بوضوح كاف، إذ وضع  
شرطاً عاماً في آخر المادة هو "أن يكون المستأجر استأجر الأرض لأكثر  
من سنة زراعية واحدة"، فالشارع بهذا على أنه لا يزال يبالغ حالة بدأت  
في سنة ١٩٢٩ على نظام العقود الزراعية ولم يكن يستطيع في سنة ١٩٣٠  
أن يسبق الأحوال فيظنر لإيجار الثلاث السنوات مرة واحدة وإنما  
أراد أن يسير الزمن وأنت يبالغ الأحوال في حينها فكلمة عرضت مسألة  
حاجها.

هذا ما دعا لاشتراط أن تكون الإيجارة لأكثر من سنة واحدة وألا يبالغ  
إن تشمل حماية المستأجر الذي يتناقد في سنة ١٩٣٠ وهي سنة لم يباع فيها  
المستأجر فانه يكون استأجر والأزمة قائمة. إن المشرع يريد حماية المستأجرين  
لهذه السنة ولسنة ١٩٣١ من تهاونوا في سنة ١٩٢٨ أولى سنة ١٩٢٩ لمدة  
ثلاث سنين أو ستين.

قصة الشيخ عزمز عبد الحميد سليم - لكن النص عام.

قصة صاحب المصفاة عبد الحميد موري باشا رئيس لمصفاة بالحكومة  
ولكن التصديق يوجب تعدد سنّي الإيجار وسبقها على سنة ١٩٣٠ قاطع.

قصة الشيخ عزمز عبد الحميد موري باشا - أبداً حيث انتهى حضرة صاحب  
المصفاة عبد الحميد موري باشا في مناقشة العبارة الواردة في المادة الأولى  
وهي "ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من  
سنة زراعية واحدة".

إن الصيغة التي شرحها سعادته هي الصيغة الحالية في عقود الإيجار وهي  
التي تعدد في سنة ١٩٢٩ لستين أو ثلاث. إنما هناك صورة تركها المشرع  
وهي كتيبة المديون وخمسوناً في الصعيد.

سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وجب عليه اختيار نفسه أن يبالغ حالة الإيجار  
المستحق لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ حيناً يكون عند الإيجار أبم قبل ذلك  
في طرف اليسر وإلا غير الموجودة وقت استحقاق دفع الإيجار. إذ أن  
عقد الإيجار بهم يسير واحد من سنة أو ستين أو ثلاث. ولكن الاختلاف  
بين الأسماء وقت إبرام العقود وبين وقت تنفيذها هو الذي يسوق الشارع  
التأجيل أو الإسقاط أو عدم قبول النحوي.

وكان البرلمان إذ ذاك في عطلة، وكان يجب على الحكومة أن تتدبر  
في الأمر حتى يعلم الناس وقت استحقاق الإيجار ماذا يفعلون، جرت الحكومة  
على هذه السنة نفسها. وعلى قاعدة أنه لا يمكن البت في شأن الإيجار حول  
أكتوبر بأكثر من التأجيل. على أن يترك للبرلمان أن يعجل التأجيل إلى  
إسقاط إذا ظلت الحال في سنة ١٩٣٢ على ما هي عليه. فصدر مرسوم بقانون  
رقم ١١٠، وأجل به ثلاثة أشهر الإيجارة. وما قبل إلا لأن الحال قد  
انخفضت في سنة ١٩٣١ عما كانت عليه في سنة ١٩٣٠، لأنه إذا كان  
انخفضت بين سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مسوفاً لتأجيل الخمس، فإن التفاوت الذي  
انتهى إليه الحال في سنة ١٩٣١ يسوق لتأجيل أكثر من الخمس، واتفق لهذا  
على أن يكون التأجيل بالنسبة لثلاثة أشهر الإيجارة باعتبار كونها ميادراً نسبياً  
لتفاوت الأسماء بين زمنين.

صدر إذن مرسوم بقانون أجلب به ثلاثة أشهر الإيجارة بشرط أن  
يكون المستأجر دفع سبعة أشهر لها. وذهب نظام التأجيل الذي سن في السنة  
الماضية على نفس الأسس التي تضمنت لتأجيل الأول، وإن كان الشارع  
فيها أكثر تسليماً لأنه أسقط بعض الشروط، إلا أنه على أي حال اعتبر  
شرطاً أساسياً للتأجيل أن الإيجار يكون أبم قبل سنة ١٩٣٠ (سواء أبرمت  
في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أو قبل سنة سابقة عليها)، لأنه إذا كانت أبم  
سنة ١٩٣٠ الزراعية يكون الإبرام حادثاً والأزمة واقعة وللفروض أن المسالك  
والمستأجر اتفاقاً على الإيجار الذي قضى به بترك الأسماء بسبب الأزمة. وإنما  
أراد الشارع أن يتدخل بهذا القانون حالة واحدة هي الإيجارات السابقة  
على سنة ١٩٣٠.

ولما وضعت الوثيقة الثالثة لهذا التشريع وهو المرسوم بقانون رقم ١١٠

قيل فيه:

"لأنه كان المستأجر لأرض أو الذي استأجرها من الباطن قد استأجرها  
لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لترجع قطناً على الوجه المعتاد وكان قد دفع  
سبعة أشهر إيجار السنة المذكورة فلا تجوز مطالبة قبل أول سبتمبر  
سنة ١٩٣٢ بالثلاثة الأشهر الباقية ولا بالخمس من الإيجار المستحق من  
سنة السنة السابقة في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية يقتضى نفس العقد  
من الأرض بلبثها، كما لا يصح فسخ الإيجارة الحالية بسبب عدم دفع  
الإيجار. ويشترط في ذلك كله أن يكون المستأجر قد دفع استأجر  
الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على  
سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية".

وأراد الشارع أن يظل في نفس لفظة التي رسمها من مبدأ الأمر وهي  
أن يعمل سنة سنة، على جعل حالة ابتدأت في سنة ١٩٢٩ ولا تزال متشعبة

عندما أجبر هذا الرأي في تمام الماضي قالوا إن ذلك يمنع وزارة الأوقاف من تطبيق القانون على مستأجريها فلا يتفقون بالتصفيص لأنها قد تقسط الباق عليهم وقالوا كذلك إن نظار الأوقاف الأهلية والأوصياء والقوام لا يمكنهم تطبيق هذا التشريع ، فلما كان هذا هو الحالة فيمكن أن ينص في القانون بغيره على مستأجري أحيان الأوقاف ومدعى الأهلية .

**مقرر الشيخ المحرم عبد الرحمن رضا باشا** - هل يرى حضرة الشيخ المحترم إلى تعديل المشروع ؟

**مقرر الشيخ المحرم حبيب دوس بك** - نعم . أتى أنكم الآن من المبادئ العامة وعند مناقشة المواد أقترح التعديل بالطريق القانوني .

**الرئيس** - لحضرة الشيخ المحترم الأيد من كل من لم يأخذ الكلمة .

**مقرر الشيخ المحرم حبيب دوس بك** - لهذا أرى أن من المبادئ العامة المقررة عليها في المشروع عدم اشتراط وجوب سداد السجة الأضطرار للاشتغال بالتصفيص . وثانياً اشتراط التأجيل لأكثر من سنة واحدة وذلك للأسباب التي أبدتها حضراتكم التي تحرم المستأجر الذي تعاقده في سنة ١٩٢٩ عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ من مزاييا التشريع فليس من العدل أن يحرم مثل هذا المستأجر من التصفيص وهو في نفس مركز المستأجرين الذين يتفقون منه فقد يكون التعاقده قائماً على اعتبار إيجار الفدان خمسة عشر جنيهاً في وقت كانت الظروف تسمح بهذا الإيجار ثم هبطت الأسعار . كيف لا يجر هذا المستأجر يرحم من مستأجر لسنتين وهو أن خسره في سنة فقد يتفق في الثانية . لهذا ترون حضراتكم أن هذه المبادئ هي محل اعتراض شديد وسأقدم بتعديلها عند مناقشة المواد كما سبق في القول .

**مقرر الشيخ المحرم قيسى قمهي باشا** - أرجو أن يسمع لي الكلام .

**الرئيس** - هل لدى حضرة الشيخ المحترم كلام جديد غير الذي قيل ؟

**مقرر الشيخ المحرم قيسى قمهي باشا** - أرجو أن لا يصير علي في الكلام لأن الموضوع خطير وقد يقرب عليه خراب أو حمار .

**الرئيس** - تمضل وليس فيما قلته جبر على حريتك وكل ما أرجوه ألا يتكرر ما قيل .

**مقرر الشيخ المحرم قيسى قمهي باشا** - بعد البيان العظيم الذي أدلى به حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بنى باشا أصل موقفي السابق إنما أخذ بالتعديل الذي يقترحه حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك وهو أن التصفيص لا يتحقق إلا من سنة ٧٠٪ من الإيجار .

يقول حضرة المقرر إن هذا التشريع معمول به في أوروبا وليست مصر وتغلبها هي التي ابتدعته ، فيلجسح لي أن أصرح لحضرة بأن أوروبا إنما

الحكمة في وضع هذا التشريع هي أن العقود التي حوت في سنة ١٩٢٩ عقدت في أحوال مالية تختلف من الحالة المالية في الوقت الذي يجل فيه دفع الإيجار . هذه هي الحكمة والسبب مسلم به فلما كان الأمر كذلك لم العمل في عقد حوز في سنة ١٩٢٩ أي في وقت الزيادة لسنة واحدة هي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية ، ولم لا يطبق أحكام القانون على هذه الحالة ؟ لا يمكن أن يطبق القانون بالنس المطروح على حضراتكم فقد اشترط في المادة الأولى ألا يتفق المستأجر القانوني إلا إذا كان التأجير لا أكثر من سنة بينما الحالة التي أشير إليها هي حالة مستأجر عقد إيجاراً بنصر معين في سنة ١٩٢٩ لزراعة سنة واحدة هي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

لقد راعى هذا المستأجر عند التعاقد سعر المحاصيل ثم جاءت سنة ١٩٣١ التي حل فيها دفع الإيجار فوجد الأسعار قد هبطت فهل ينبغي أن يطبق عليه أحكام القانون أولاً ؟ إن حالة هذا المستأجر كحالة المستأجر لا أكثر من سنة لأنه تعاقده في ظروف مختلفة من الظروف التي قد فيها المقد لم لا يتفق بالتصفيص مع أن الحكمة واحدة في الحالتين ؟ هنا يظهر القصد في نص المادة ولهذا أقترح أن يضاف فيها عبارة " لا أكثر من سنة " .

الحكمة التي وردت في القانون السابق وهي " اشتراط أن يظل المستأجر مستأجراً للأرض فيها لسنة الزراعة التالية " قصد منها ضمان حق المالك فيكون منه الأمل في استيفاء حق من الزراعة القادمة . أما جعل النص عاماً لا أكثر من سنة واحدة فيخرج حالة المستأجر الذي تعاقده في سنة ١٩٢٩ من سنة ١٩٣١ وهي الحالة التي تشرفت ببرضاها على حضراتكم .

الأمر الثاني أن مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة في الدورة الماضية قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى نفس الإيجار إطلاقاً فلفنا إن في هذا الإطلاق ضمناً على المالك وتشجيعاً للمستأجر على عدم سداد الإيجار ولفنا أنه يحسن أن يكون حق الإخفاء من الجسب قاصراً على المستأجر الذي ثبت حسن نيته وصدد أربعة أحماس الإيجار بمعنى أن يجعل السداد شرطاً للتبليز وبهذا صدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ وهو الخاص بإيجارات سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ حيث اشترط للتأجيل أن يسدد المستأجر سبعة أحماس الإيجار قصد جاء في المادة الأولى منه " إذا كان المستأجر لأرض أو الذي استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لترجع فلفنا على الوجه المتعارف وكان قد دفع سبعة أحماس لإيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢ بالتلاوة الأحماس الباقية " .

هذا كلام حسن فقد اشترط للاشتغال بهذه الرحمة سداد سبعة أحماس الإيجار فلما جاء بعد ذلك مشروع القانون الذي يمنع سداد الدعوى في التلاوة الأحماس والذي لم يشترط هذا الشرط فلفنا في ذلك ضرراً على الملاك فإن عليهم التزامات كما أن للمستأجرين التزامات فلما وجبت الرحمة للمستأجر فهي تلك أوجب فاشترط عدم قبول الدعوى في التلاوة الأحماس يجب أن يعيد بسداد الباقي . أما المستأجر الماحل فلا يجب أن يتفق بهذه الرحمة .



المعاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المذكور ، ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

**الرئيس** - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك بتعديل هذه المادة على أن يكون نصها كما يأتي :

« لا تقبل دعوى المالك والمستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية عن أطيان استؤجرت لزراعة قطعا على الوجه المعتاد إذا كان المستأجر قد سدد سبعة أعمار الإيجار وأن يكون عقد الإيجار سابقا على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية » .

وإذا ما تأيد هذا الاقتراح من عشرة من حضراتكم بطرح المناقشة طبقا لقانون النظام الداخلي للبرلمان ، فمن يؤيد من حضراتكم يتفضل بالوقوف .

( وقف أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء ) .

**الرئيس** - إذن بطرح هذا الاقتراح بالتعديل للمناقشة .

**مقرة الشئ المحرم حبيب دوس بك** - الفرض من التعديل الذي اقترحه أمران : الأول أن يسدد المستأجر عملا - ليطلع بالتخفيض - سبعة أعمار الإيجار ، والأمر الثاني عدم التقييد بأن يكون عقد الإيجار لأكثر من سنة إذ يكفي أن يكون عقد الإيجار عن سنة قبل بدء سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

**مقرة الشئ المحرم أحمد طه بك** - أرى أن يؤخذ رأى على التعديل أولا .

**الرئيس** - من يوافق من حضراتكم على هذا التعديل يتفضل بالوقوف . ( وقف بعض حضرات الأعضاء ) .

**الرئيس** - لم تدين النتيجة ولذلك تأخذ رأى بصوت عكسي لمن لا يوافق من حضراتكم على هذا التعديل فليفضل بالوقوف .

( وقف بعض حضرات الأعضاء ) .

**الرئيس** - لم تدين النتيجة كذلك ويحسب أخذ رأى بطريقة المناقشة بالاسم .

**مقرة صاحب السعادة عبد الحميد بروي باشا** ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) - لم تجر مناقشة في هذا التعديل حتى يؤخذ رأى عليه .

**مقرة الشئ المحرم حبيب دوس بك** - لقد تأيد الاقتراح من أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء فهو إذن مطروح للمناقشة وإذا كان سعادته مندوب الحكومة يريد أن يفتي برأيه فيه فليفضل بـ

على أن الحكم الذي أراد الشارع أن ينص عليه لا يفي بالقانون التي أيرت في سنة ١٩٣٠ بل التي أيرت في سنة ١٩٢٩ أو مستنافية عليها في أحوال اقتصادية مختلفة لم يكن للمستأجر يتوصلها .

فلذا أرى في أكتوبر سنة ١٩٣٠ أو أواخر سبتمبر سنة ١٩٣٠ لأن الشارع لم ير أن يمرض له .

فلذا أردت حضراتكم غير هذا - أي تحديدا قاطعا - تكون قد خرجت على القواعد التي سبق أن قررتموها ويكون المجلس في سنة قد قضى على غير ما قرره بالأسس مع أنه ليس في المسألة أوضاع جديدة تحتاج في معالجتها إلى نص جديد .

**مقرة الشئ المحرم نور قصير بك** - حقوق الإيجار الجديدة في سنة ١٩٣٠ لا تستفيد من هذا القانون .

**مقرة صاحب السعادة عبد الحميد بروي باشا** ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) - حقوق الإيجار التي أيرت في أكتوبر أو سبتمبر سنة ١٩٣٠ بطبيعة الحال لم تكن في يوم من الأيام محل رعاية أو عطف من جانب الحكومة والوحدات هاتى وحدات سبعين .

**المقرر** - إذن الحكومة متفقة مع اللجنة تماما فيما جاء بتقريرها .

**مقرة الشئ المحرم حبيب دوس بك** - سعادة مندوب الحكومة يخالف رأى اللجنة .

**مقرة الشئ المحرم اللواء محمود حمزة بك** - أذا موافق على رأى اللجنة .

( رقت الجلسة للاستراحة الساعة السابعة والنقطة الخامسة عشرة وأعيدت في الساعة السابعة والنقطة الأربعين مساء ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟ ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ وينقل الآن إلى مناقشة مواد مادة فائدة .

تليت للمادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدراؤه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك والمستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ عن أطيان استؤجرت لزراعة قطعا على الوجه

محضره صاحب المصادرة: المحمدي بديوي (١) (رئيس) (مقتضى المحكمة) - في التعديل المقترح: حكم بشرط وجوب السداد لعدم قبول الدعوى وقد أشار محضره الشيخ الحزم بمقدم الاقتراح إلى ما جرى في هذا الشأن في العام الماضي من اعتراض وزارة الأوقاف وأربعين ومن وجود أحوال كثيرة يؤثر فيها هذا الحكم، وقد قضى المجلس في العام الماضي برفض هذا الحكم وأقر النص كما هو معروض على حضراتكم اليوم.

الفرض من هذا القانون هو تحرير المصلحة النهائية بين المالك والمستاجر وليس الفرض منه تنظيم طريقة البيع كما هو الحال في القانون الذي سبقه إذ تقدم هذا القانون مرسوم بمقتضى آخر أجل الدفع لمدة ستة أشهر وبطبيعة الحال لا يمكن الانتفاع بالتأجيل أن يظهر المستاجر صحة رغبته وحسن قصده بدفع سبعة أمثاله الإضرار. ولكن هذا القانون المقترح الآن لا يرى إلى الفرض الذي يرى إليه القانون الأول فهو لا يرى أنه ينظم ما بين المالك والمستاجر من العلاقات وأن يرد هذه الحقوق إلى الواقع والامانة.

ليس هذا القانون وسيلة لحل المستاجر على السداد وإنما هو إعلان لما بين الطرفين من تفاوت - بتقص حقوق المالك قبل المستاجر.

وليس من شأن الشارع التدخل بين المالك والمستاجر لأن مثل هذا التدخل فيه إضرار للعلاقات الاقتصادية وعدم العدالة. والأصل أن الشارع لا يتدخل في مثل هذه الشؤون إلا نادراً بغيره، وهذا القدر هو تحرير مبلغ دين المالك على المستاجر، وقد تقدم هذا القدر في التشريع المعمور بسنتين في السنة من قيمة الإضرار. أما كيف يمكن أن يحصل هذا المبلغ فبعدم الأمر فيه إلى الواقع العامة من تنفيذ وغيره. ليس الفرض مطلقاً تنظيم طريقة السداد حتى يحصل شرط هذا التنازل النهائي أو الإسقاط النهائي حصول سداد المبلغ. في الواقع يكون هذا الاشتراط نخباً من غرضه ومباده.

قد رأى الشارع بمقتضى أول أن يؤجل جزاً من الإضرار. واعتبر ذلك التأجيل إضراراً مؤقتاً إذا انتهى أجله من جزاء الإضرار المؤجل. فبصرف الشارع تدخله الأول على هذا الوجه لأنه عند انقضاء ذلك التنازل لا بد من أطول الحال أم يتغير إلى أحسن، أو إلى أسوأ، فهو يصف ويظهر. ويستغنى بالتأجيل جزءاً من مفهومه هو أن المستاجر يستطيع تسجيل ما لم يؤجل. فذلك يكون سداد هذا القدر شرطاً في الانتفاع بالتأجيل.

من أن الشارع يتدخل مرة ثانية حين تخضع به مراقبة الأحوال في مدة الانتظار إلى الانتفاع بأن المستاجر لا يستطيع بأي حال دفع المبلغ المؤجل. عند ذلك يقرر لإمره منه، أو ما في حكم ذلك، وفي هذه الحالة لا يصبح الحكم وحياً جلياً على مجهول، بل نهائياً مؤسساً على شاعلة حاسمة. ولذلك لا يمكن أن يكون إضراراً بشرط في الانتفاع به الجدارة والاستحقاق، بل تحرير واقع لا شك فيه. وهو أن المستاجر لا يستطيع على وجه أو على حال أن يدفع ثلاثة أمثاله. أما أنه يستطيع دفع سبعة أمثاله. فالأمر فيه يتنوع. بل لا بد من الإضرار. فبصرفه لفسده احتياجه لنفسه، ولظروف، وطرق التنفيذ الخفية. فبأنه لم يفسده جميع ذلك، فيجوز إذن أن يقال إن دين المستاجر يجب أن يزاد حتى يبلغ مائة في المائة. أما فيما يتعلق بالشرط الثاني من التعديل وفي الحالة التي ترى إلى أن مقسماً أربح من سنة ١٩٢٩ لا يقع على سنة ١٩٢٩ وإنما يقع على سنة ثالثة، فهذه حالة خاصة نادرة ولا يمكن أن يضع الشارع حكماً لمثل هذه الحالات.

محضره الشيخ المحترم حبيب دوس بك - طبقاً للسادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي للمجلس يجب إعادة مشروع هذا القانون الآن إلى لجنة الحفانية إلا إذا وافق محضره المقرر على المناقشة فيه فوراً وأيده في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة وهذا نص المادة:

" لكل عضواً أن يقترح إنشاء المادة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تقليلاً أو حذفاً) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تقدم للرئيس.

فلذا كان التعديل بيد أن يشرحه وأضحه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه المناقشة ولا يرضى الاقتراح.....

( وماتت عكس هذه الآن لأن أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء أبدوا الاقتراح).

قول المادة بعد ذلك:

" أما التعديلات المؤجلة على الوجه المتقدم فتجربى فيها المناقشة في الحال ثم يحال بعد ذلك على اللجنة التي عهد إليها بوضع التقرير من المشروع (إلا إذا وافق المقرر على المدونة في فوراً وأيده في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة)."

محضره صاحب المصادرة المحمدي بديوي (١) (رئيس) (مقتضى المحكمة) - في تأييد الاقتراح كتاباً من عشرة من حضرات الأعضاء:

محضره الشيخ المحترم حبيب دوس بك - لا ضرورة للتأجيل الكتابي؛ وهذا حكم القانون. فلما أن يحال التعديل إلى لجنة الحفانية أو يؤخذ الرأي عليه إذا رأى المقرر المناقشة فيه فوراً وأيده اثنان من حضرات أعضاء اللجنة.

المقرر - أرى أن يحال التعديل إلى اللجنة وأظن أن من بين حضرات أعضائها من يوافق على ذلك.

محضره الشيخ المحترم أحمد طه بك - ولما أن تناقش الآن ونحن قديك.

محضره الشيخ المحترم حبيب دوس بك - محضره المقرر ليس في حاجة لتأييد من اثنين من حضرات الأعضاء إن كان لا يوافق على المدونة في التصديق فوراً. أما إذا وافق عليها فيجب في هذه الحالة أن يؤيده عضوان.

محضره الشيخ المحترم أحمد طه بك - لما أن لا يرى محضره المقرر المدونة؟

المقرر - وأوافق على أن تكون المدونة الآن.

محضره الشيخ المحترم أحمد طه بك - أنا وحي محضره الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك لا بد محضره المقرر أن تكون المدونة الآن.

محضره الشيخ المحترم محمد إسماعيل بك - هل من مصلحة التفرغ أن تطول المناقشة إلى هذا الحد ونحن نعمل على ما فيه مصلحة. من رأي التصديق على مشروع هذا القانون الآن لأنه إذا طال البحث فيه على هذا النحو ضاعت الفائدة المرجوة منه.

**مقرر السج المحترم من صبرى بك** - أُنشئ أن تكون قد ذهبتا سيديا . فقد جاء في المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان النص الآتي " فإذا كان التعديل بعد أن يشرحه ويضمه لأزيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يرضى للاقتراح .

أما التعديلات المؤيدة على الوجه للخدم فتجرى فيها المناقشة في الحال ثم تحال بعد ذلك حل اللجنة التي عهد إليها بوضع التقرير عن المشروع ( إلا إذا وافق المقرر على الدوايلة فيه فوراً وأيد في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة ) .

يظهر أنه يراد أن يفهم من هذه المادة أنه بعد أن يقدم الاقتراح ويؤيد مقدمه عشرة من الأعضاء لا تكون مناقشة بعد ذلك إلا إذا أرادها المقرر وأيدته اثنان من الأعضاء .

والواقع أن ما يفهم من هذه المادة غير هذا ففهم منها أنه بعد أن يقدم الاقتراح ويؤيد من عشرة من الأعضاء تجرى حتماً المناقشة فيه . ويفهم أيضاً أنه يراد بعد هذا أن يفتح عليه فيقبل أو يرفض وقد يكون هذا القبول أو الرفض مؤثراً على مجرى القانون في ذاته .

وهناك للدوايلة التي أرادها الشارع وضعها بين قوسين أي أن مجرد تأييد عشرة من حضرات الأعضاء للاقتراح بالتعديل - يستجيب المناقشة حتماً والمناقشة تستجيب حتماً للاقتراح على الاقتراح .

إذن لا معنى لما دار من الحوار الآن حول موافقة المقرر وتأييد اثنين له من أعضاء اللجنة .

كيف يجب أن نضرب عبارة " تجرى فيها المناقشة في الحال " معروف أن كل مناقشة تجرى يجب أن تنتهي رأي . هذا لا شك فيه . فإذا ما أقر التعديل المقترح بعد المناقشة يكون معنى هذا إدخال تغيير على نص المادة الأصلية .

إذا ما قيل هذا كانت النتيجة أن المادة جديدة أو حكاكاً جديداً وبعد في القانون قد يؤثر على مجموعة .

والعبارة التي وضعت في المادة بين قوسين وهي : " إلا إذا وافق المقرر على الدوايلة " ... " معناه موافقة على الدوايلة بعد قبول الاقتراح بالتعديل . لأن في هذه الحالة قد يكون هذا الاقتراح من شأنه أن يغير مجموعة التشريع وفي هذا يرجع إلى رأي المقرر ، فإذا وافق على الدوايلة بعد التعديل وأيد في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة فيها وإلا يصاد المشروع إلى اللجنة .

هذا ما يمكن أن أفهمه من نص المادة وغير هذا لا يستقيم مطلقاً لأن المادة تفتقر بوجود المناقشة في الحال دون انتظار لرأي المقرر وتأييد عضوين له .

**مقرر صاحب السعادة هـ . المحمى بروى باشا** (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - ليسمع في حضرة المجلس المحترم أن أشير إلى أن المادة ٦٤ التي عرضت للتعديلات قد رجت سلسلة من الاحتياطات لأن التعديلات على المصوم ينظر

إليهم حيث حسن سياق القوانين وتنسيقها نظراً لثقل بعض الشيء لأن التعديل يرضى على المجلس فتجرى فيه المناقشة في حرارة لا ريثماً لوردها فيقوت على المتكلمين ربط أجزاء المشروع بعضها ببعض ، أو ربطه بالقوانين القائمة . لذلك أراد الشارع في القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ أن ينظم التعديلات على صورة تخفف على قدر الإمكان من أضرار وسيئات لا ريثماً للمناقشة السريعة أو الرأي القليل الذي لم يتحضر . فاشتراط أولاً أن يؤيد التعديل عشرة من الأعضاء حتى يستبعد التعديلات غير الجسدية . ولأخذ في ذلك أن التعديل إذا قال به عضو ولم يحصل حل هذا العدد من المؤيدين فإن هذا التعديل يمكن أن يقال إنه غير جدي ولذلك أراد أن يستبعده الشارع . أما إذا أيد التعديل عشرة من الأعضاء جازت المناقشة فيه لإثارة الموضوع دون أن يجرى في ذلك اقتراح أي أن الشارع فصل بين المناقشة والاقتراح ، إذ يجب أن تكون بين الإثارة والصياغة مسافة تترك للتدبر في التعديل لأن اللجنة وبسطة بحسب الأوضاع البرلمانية في التشريع بحيث يجب أن تمر بها مشروعات القوانين في الأدوار المختلفة حتى يمكن مناقشتها في هدوء . ولقد قصد من المناقشة في المجلس أن يثار الموضوع من كل نواحيه وبعد ذلك إذا كان الأمر واضحاً جاز لقرار أن يطلب إلى المجلس للدوايلة فيه حل أن يؤيد اثنان من أعضاء اللجنة ولا خطر في هذه الحالة من صياغة التعديل في الحال . أما إذا لم يرد ذلك أولم يجد من يؤيده من أعضاء اللجنة وجب أن يمر التعديل على اللجنة لتناقض فيه على ضوء مناقشات المجلس ثم ترجع تقريرها كما فعلت في المشروع الأول . أي أن التعديل يماثل معاملة مشروع القانون وحكمة المناقشة في التعديلات هي أن تتفق اللجنة بكل المناقشات حتى إذا ما خلت إلى نفسها أنها كأن تربط بين التعديلات المقترحة والنصوص الأصلية فإذا رأت قبول التعديل قدمت التقرير بذلك وبالعكس .

**مقرر السج المحترم من صبرى بك** - فهمت مما أبل به حضرة صاحب السعادة ممثل الحكومة أنه بعد أن يؤيد مقدم الاقتراح عشرة من الأعضاء تحصل المناقشة فيه ، وأن المناقشة لا حد لها مع أن المناقشة تنهى طاعة بأخذ الرأي فيها ...

**مقرر صاحب السعادة هـ . المحمى بروى باشا** (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - أو يقال باب المناقشة .

**مقرر السج المحترم من صبرى بك** - أريد أن أؤكد هذه المناقشة . قدم الاقتراح وتأيد من عشرة من حضرات الأعضاء ثم تناقش فيه المقترح وقام آخرون بالمناقشة ضد الاقتراح فأخذ الذي يفصل في المناقشة هو أخذ رأي المجلس ، أما إذا قلنا إن المناقشة لا يرضى لها حد فلا يمكن أن تنتهي .

جرت العادة أن المناقشات تنتهي بقرار ومالك حد وهو إغلاق باب المناقشة ولا بد من أخذ الرأي بعد ذلك فإذا كان القرض أن تناقش فقط بدون أن تأخذ الرأي بالقبول أو الرفض لأدنى ذلك لاستمرار المناقشة بغير حد .

معنى نظرية الحكومة أن تستمر المناقشة وقد يكون من ورائها أن تبين فلا وجوب رفض الاقتراح فهل مثل هذا الاقتراح يحال إلى اللجنة حتى بعد المناقشات التي تبين فيها المجلس وجوب رفضه ؟

**مقرر السج المحترم هـ . المحمى بروى بك** - المسألة تهدية .



كذلك المالك وفي اشتراط السنتين تتكافؤ بين الحق والواجب لأن المستأجر يدفع سنة ويكسب في أخرى ولذلك أرى رفض هذا الشق من الاقتراح وإبقاء شرط السنتين كما هو .

وقد يخص اشتراط السداد فان في هذا نصيباً لحكمة التشريع لأنه إذا اشترط دفع السبعة الاثمان فإنه ان يصل إلى ذلك إلا السداد القابل من المستأجر ونفيع النافذة التي من أجلها وضع المشروع .

ولذلك فاقى أرى رفض الاقتراح بشقيه .  
( تصفيق ) .

الرئيس - الآن نأخذ الرأي على الاقتراح بالتعديل . فالمرافق على قبوله يتفضل بالوقوف .

( وقف بعض حضرات الأعضاء ) .

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - لم تبين النتيجة .

الرئيس - غير المواق على الاقتراح بالتعديل يتفضل بالوقوف .

( وقف بعض حضرات الأعضاء ) .

الرئيس - بما أنه لم تبين النتيجة فليؤخذ الرأي بطريق التمهيد بالأمم .

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - يجب أن يترك الاقتراح بالتعديل أولاً .

فل الاقتراح بالتعديل وهذا نصه :

“ اقتراح التعديل الآتي :

لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصيل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزامية عن أطان استؤجرت لقرع قطعاً على الوجه الملتزم إذا كان المستأجر قد سدد سبعة أثمان الإيجار وأن يكون عقد الإيجار سابقاً على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزامية “

حبيب دوس بك “

أخذ الرأي على الاقتراح بالتعديل بالتمهيد بالأمم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٥٨

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٠

الموافقون ... .. ١٣٥

غير الموافقين ... .. ٣٣

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - نظرياً أن الاقتراح متى قبل وحصلت المناقشة فيه يجب أن ينتهي إلى الحد الطيعي . إن المناقشات في الجلسات البرلمانية يجب أن تنتهي بأخذ الرأي .

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - لا في هذا الموضوع .

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - إذا أمكن أن يعمل بالنص فلا يصح مطلقاً إجماله ولا معنى لإحالة الاقتراح إلى اللجنة بعد أن تبين المجلس من المناقشات وجوب رفضه وبهذا تكون وفراً حلقة من حلقات العمل لأن الاقتراح ينتهي بقبوله أو رفضه . فافاً اقتنع المجلس بالرفض فلا محل لإعادة المشروع إلى اللجنة . أما إذا كان المجلس يرى قبول الاقتراح فيبدأ المشروع للجنة ترى إن كان الاقتراح يتفق مع نصوص المشروع أولاً . إن تفسيرى لهذه المسألة يعمل كل إحكاماً معمولاً بها . أما التفسير الذي تقول به الحكومة فيأبى في صودته إلى البت لأنه يؤدي إلى إحالة الاقتراحات المرفوضة إلى اللجنة وهذا أمر غير مقبول .

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - يظهر أن حضرة المقدر موافق على المناقشة الآن وأرى لماذا أن لا محل للاطلاع .

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - هو كذلك . وهذا أحسن حل .

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - لقد حصلت المناقشة فعلاً في الاقتراح بالتعديل .

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - ليؤخذ الرأي إذن .

المقرر - هل اكتفيتم بما حصل من المناقشة ؟

فقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - نعم متفقون مع حضرة الشيخ المزمع من صبرى بك .

المقرر - أأمن برفض هذا الاقتراح . أرفضه فيما يخص الإيجار لمدة سنة واحدة لأن هذا هو الإجماع بينه . وإذا أراد المشرع أن ينفذ من المستأجر بعض الشيء فيجب عليه كما يراى المستأجر أن يراى

(١) إبراهيم راتب بك ، أيزيد طخاري بك ، أحمد السليمان بك ، الدكتور أحمد رشيد الله بك ، الدكتور أحمد نهي الرشيد بك ، أمين خليل باشا .

حاجي تاج الدين ، حبيب دوس بك ، حسن سبه باشا ، حسن صبرى بك ، الشيخ حسين صالح خليفة ، حسين واصف باشا .

سلطان ميان باشا بك ، عبد العزيز البوسيري بك ، عبد الله ميكه بك ، عبد الله طخاري بك ،

علي نهي باشا ، الدكتور عبد طاهر بك ، عبد الله بك ، عبد نهي باشا ، محمد نجيب شكري بك ، الدكتور محمود عبد الوهاب بك ، مصطفى رشيد بك ،

يوسف طخاري باشا .

(٢) إبراهيم رشيد باشا ، أحمد طه باشا ، إدريس صبرى بك ، الدكتور أحمد يوسف طه الله ، أمين حسين يوسف الله ،

حافظ الشاذلي بك ، حسن علي جازي بك ، الشيخ حسين دالي ،

سلطان السدي بك ،

صالح حسن باشا ،

الشيخ عبد الباقي حارس بدران ، عبد الحليم البيل بك ، لبيب عبد الحليم الكوي ، عبد الرحمن رضا باشا ، عبد العزيز يوسف الصبري .

عبد الفتاح نهي باشا ، عبد الحكيم شديد بك ، القراء عبد الحليم فريد باشا ، القراء علي أحمد باشا ، علي نهي باشا .

الشيخ عبد الحميد القناري ، محمد توفيق ، هاشم بك ، عبد الحليم رشيد باشا ، القراء عبد صادق نهي باشا ، عبد حبيب رشيد بك ، محمود إبراهيم رشيد بك ، محمود إبراهيم رشيد بك ،

القراء ، محمود رشيد باشا ، الدكتور محمد محمود الله ، الدكتور مصطفى صبري بك ،

نصر حامد بك ،

محمود رشيد بك ، يحيى إبراهيم باشا .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - كل وزير للحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

فاصر بأن يسم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأنت ليل مشروع القانون ليؤخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم ما دمت قد قررتم نظره على وجه الاستقبال .

كل مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ولقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - لا تهيل دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠-١٩٣١ ، من أطيان استؤجرت لتزويج قطعاً على الوجه المعتاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المذكور - ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي يكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محداً على أساس أسمار القطن .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام الحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بمحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافاً إليها المصاريف والمخفقات .

مادة ٥ - كل وزير للحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

فاصر بأن يسم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ٢ صوتاً . هذا وقد تقدم اقتراح<sup>(١)</sup> من حضرة الشيخ المقدم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بلك تعديل المادة الأولى من مشروع القانون وهو لا يختلف في مبراهم عن الاقتراح الذي رفضتموه حضراتكم الآن ، ولذلك لا أرى داعياً لعرضه على المجلس .

إذن هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محداً على أساس أسمار القطن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام الحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بمحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافاً إليها المصاريف والمخفقات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

(١) "حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أقترح تعديل المادة الأولى من قانون الإيجارات المعروض طياً لتكون كالاتي :

مادة ١ - لا تهيل دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠-١٩٣١ من أطيان استؤجرت لتزويج قطعاً على الوجه المعتاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المذكور - ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية وأن يكون قد دفع نصف إيجار السنة المذكورة .

ونظراً لجبروت نافي الإصرار على

## ٦ - مشروع القانون

القرار من مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥١ من المكاتبة لعمدة أراغيز  
عليها - تقرير (١) لجنة اللجنة الدائمة على مكتب المجلس - قرار  
المجلس نظر المشروع على وجه الاستعجال - إقراره

(المقرر حضرة الشيخ المحترم جيب دوس بك نائباً عن حضرة الشيخ المحترم أحمد فهمي  
بإدائه بك) .

مقرر الشيخ المحترم يوسف قطاوي باشا - تقرير لجنة المالية عن  
ميزانية الجامعة سابق في ترتيبه يجدول الأعمال على مشروع هذا القانون .  
ويجب أن ينظر قبله .

المقرر - لقد طلب حضرة صاحب السعادة حميد الحميد بلوى باشا  
مستلزم الحكومة تقديم النظر في هذا المشروع على ميزانية الجامعة . وتفضل  
حضرة صاحب المال وزير المرافق ووافق على هذا الطلب .  
وقد اطعمت حضراتكم على تقرير المكتب . وعرفت الأسباب الواردة فيه .  
وفي مذكرة الحكومة عن هذا المشروع .  
فلذا كان لأحد من حضراتكم رأي في الموضوع لئليفضل بإبدائه .

مقرر الشيخ المحترم داور قصير بك - إن هذا القانون في الواقع  
يتناقض مع قواعد العدالة البسيطة . لأنه مفروض أن ممتلكات المدن . وكل  
الأموال التي تدخل في حيازتها تكون خصصة لسلطان الديون المطلوبة وقام  
لها فيكون هذا القانون مخالفاً لهذه القاعدة البسيطة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبدء بالأسم فكانت النتيجة كما  
آتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٥٧

الأغلبية المطلقة ... .. ٢٩

الموافقون ... .. ٣٩ (١)

غير الموافقين ... .. ٢٩ (٢)

امتنع اثنان (٣)

الرئيس - ليبد حضرات الشيوخ المحترمين الدكتور أحمد فهمي الزيد  
بك وجيب دوس بك أسباب امتناعهما .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الزيد بك - امتنعنا لأن  
قد تمت اقتراحاً بتعديل المادة الأولى بأن يضاف عليها اشتراط دفع المستاجر  
نصف إيجار السنة لكي لا تقبل دعوى المالك إلا أنه لم يخصص كالحص  
الاقتراح الذي سبقه .

مقرر الشيخ المحترم جيب دوس بك - سبب امتناعي أني لا أرى  
قبول المشروع كما هو . ولا أرى رفضه . فلهاذا لا يمكنني إبداء رأي بالقبول  
أو الرفض .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية  
سنة وثلاثين صوتاً من سبعة وخمسين صوتاً .  
(تصديق) .

(١) الموافقون :

أبراهيم ربيع باشا . أحمد طه باشا . إدريس بك . الدكتور أحمد يوسف حليمه الله . أمين حسين يوسف الله . أمين خال باشا .  
حافظ الشاذلي بك . حاتم تاسوم الله . حسن علي جازي بك .

مطمان السدي بك .

صالح سن باشا .

الشيخ عبد الباقي ماسر بدنان . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحليم الكوي . عبد الرحمن دنا باشا . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح يحي باشا . عبد الكريم  
شديد بك . عبد الله حميد بك . أفراد عبد الحميد فردي باشا . أفراد علي أحمد باشا .  
الشيخ عبد الأحدي الطرايري . عبد توفيق ميا بك . عبد خيرت راضي بك . أفراد عبد صادق يحي باشا . عبد غنيه بك . محمد فهمي باشا . محمود أبو  
النصر بك . محمود اسماعيل باشا بك . أفراد محمود عزى باشا . الدكتور مرسى محمود الله . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى مغرور بك .

نصر ميا بك .

يعقوب ياربي حليم بك . يحي إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافقون :

أبراهيم راتب بك . أبو زيد قطاوي بك . أحمد الشاذلي بك . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك .  
حسن سيد باشا . حسن ميري بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين راجد باشا . الشيخ حسن والي .  
سلطان ميان باشا بك .

عبد العزيز السويدي بك . الشيخ عبد الحليم سلم . علي أحمد الطحاوي بك . علي فهمي باشا .

لقني فهمي باشا .

الدكتور محمد طاهر بك . عبد فاضل يكن بك . محمد عجب باشا . محمد جيب شكري بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك .

يوسف قطاوي باشا .

(٣) الدكتور أحمد فهمي الزيد بك .

جيب دوس بك .

(٤) راجع المحضر رقم ٦٠

ولما كان المشروع صريحا في أنه يتخذ مجرد إصداره من قبل جلالة الملك . فحينئذ تشرع وتتخذ لمصلحتنا تخالفين تلك الروح الكريمة التي تبذلها أي تفتن .  
لذلك أرى رفض هذا القانون .  
( تصفيق ) .

**مقرر صاحب إعادة عبد الحميد بوري باشا** ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) - لوضوح الذي تعرض له حضرة الشيخ المحترم حسن صدي بك نواح لا يحسن في التوضيح لها لأنها تفتي حضرات الأعضاء . ولكن يعني أن أبلدي ردى من الوجهة الفنية القانونية .  
أشار حضرتي إلى نص المادة (١٠٧) من الدستور . وأراد أن يخرج من هذا قياسا . فيجعل هذا القانون المأمور المرض الليلية على حضراتكم غير واجب التنفيذ فيما يتعلق بحضرات الأعضاء .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صدي بك** - استجبت رأي الذي أبدته لكرامة حضرات الأعضاء . وأنا أصرف أن القياس بين الحالين غير موجود .

**مقرر صاحب إعادة عبد الحميد بوري باشا** ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) - أبلدي حضرة الشيخ المحترم رايه من باب القياس أو على الأصح من باب الاستصحاب وهو نوع من أنواع القياس أي أنه قد رأى أن القاعدة الدستورية - التي قالت بأن كل زيادة لا تسرى على الهيئة التشريعية التي قوتها . يجب أن تجري أيضا من باب القياس على علم جواز الجزم على المكافأة أو التنازل هنا .

إن البليد الذي أشار إليه حضرتي في نص المادة (١٠٧) من الدستور مبدأ استثنائي . والاستثناء بطبيعته لا يخاص عليه . إن الأصل في القانون أن يسرى في حينه . فإذا رأى واضح الدستور أنه لظروف خاصة . وأساسا ماضية يحسن ألا يتبع بالزيادة من قراره . فيجب أن يقتصر الأمر على هذه الحالة ، وألا يتعداها .

على أن المعنى الذي لحظه واضح الدستور في المادة ١٠٧ قد حققه بصوت : مصغرة التشريع المأمور على حضراتكم لأنه لم يتعرض لحق مكتسب . لأنه لا يسرى على الماضي بل يقتصر على المستقبل . يعني أنه لا يراد منه أن يتبع به المصغر الذي جمة الانتفاع به وهو الذي وقست عليه يجوز قبل إصداره . وهذا يحقق معنى المادة ١٠٧ من أن الذي يقرر عدم الجزم لا يتبع به . والواقع أن تقدم هذا القانون من الحكومة يفتي بطبيعة الحال من حضرات الأعضاء كل عناية أو شبهة . وكل ملاحظة فيها مساس بالكرامة متفية لأن صاحب المشروع - وهو الحكومة - رأى بعد مشاهدات خاصة أن هذا القانون يتفق مع المصلحة العامة . ويصون كرامة الأعضاء .

**المقرر** - أريد أن أعريف كلمة هي أن حضرات أعضاء المجلس المؤلف لا تنطبق عليهم الحالات التي يمكن أن تكون في فهمهم . فحضرتهم لذلك لا يستفيدون من نصرة هذا القانون .  
( تصفيق ) .

غير مفهوم أن رجلا يصل إلى يده مبلغ ثلاثين جنيها يستلثيه من أمواله ويقول إنه لا يصعب لأحد من دائنيه الجزم عليه . ولو كان الجزم من أجل ثقة زوجته وأولاده .

شرف النيابة لا يقتدر بحال . ومن يمرض نفسه للنيابة عن الأمة . فيجلس للواب أو فيجلس الشيوخ . لا يصح له أن يتطلع إلى مبلغ ثافة . أو كبير . سواء كان ثلاثين جنيها أو مائة .

فالمثل الذي يقدم لشرف النيابة العظيم ويمرض نفسه مقدمة العامة لا يقول : إني لا أشغل ، ولا أؤدى هذه الخدمة العامة إلا إذا كان هناك قانون يمس في الثلاثين جنيها المخصصة لمصروفاتي أو استقالي . إن قوله هذا لا يتفق مع الكرامة أو الإيالة .

والأغرب من هذا ، أنه مفروض في حضور مجلس الشيوخ أن يراد به السنوي لا يقل من ألف وخمسمائة جنيه ، فلا أعرف بعد هذا كيف يبيع الجزم على إيراده هذا ، ولا يبيعه من مبلغ الثلاثين جنيها .

ومثل كل حال فاني أرى أن هذا القانون لا يتفق مع مبادئ العدالة ، ولا مع الكرامة ، وأقترح لذلك رفضه ، لأنه لا يليق بنا أن نسن قانونا لحماية أنفسنا .  
( تصفيق ) .

**المقرر** - مع ما في رأي حضرة الشيخ المحترم من الوجهة فإن المذكرة التفسيرية لهذا القانون قد تكلفت بأمر على اعتراضه ، وقد اطعمت عليها حضراتكم ، ولما لا أريد أن أطيل في القول .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صدي بك** - انضم إلى حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيري بك وأزيد شيئا استعجب بالقياس من المادة (١٠٧) من الدستور وهذا نصها :

« يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية يحدد مقدارها بالقانون المشار إليه في المادة الآتية . فالحا قوت زيادة هذا المقدار وفصل تشريعي فلا تتخذ الزيادة إلا في الفصول التالية » .

هذا النطر الأخير من المادة له مغزى يجب ألا يغتربا .

الدستور قال : إن المكافأة البرلمانية تحدد بالقانون . ثم قال . إنه يمكن أن تزداد المكافأة . ولكن بشرط أن البرلمان الذي يزيدها في فصل تشريعي لا يصعب أن يتفق بها . بل تسرى على فصل تشريعي جديد . والحكمة في هذا . أنه يمكن . إذا ما شرع المشرع لنفسه - أن يكون في تشريعه منظمة . ويجب أن يسمو المجلس أن أن يداخل أي إنسان أية منظمة في تشريعه . لذلك جاء الدستور صريحا في أن المكافأة يجوز زيادتها ولكن تشريعها يجب ألا يكون إلا في فصول تشريعية لاحقة والحكمة في ذلك ظاهرة .

وعين في إقرارنا لهذا التشريع نقرر مصلحة وفائدة للمصغر . فمن باب القياس يجب ألا يكون هذا التشريع ساديا علينا . وأما أنكم على المبادئ . لا على التفصيل .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - إذن نتقل الآن إلى مناقشة مواد القانون مادة فمادة .  
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر  
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تنفي المادة ١٣١ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاصة للزيادة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ ويستبدل بها الحكم الآتي :  
" لا يجوز التنازل عن المكافأة أو الجعز عليها "

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟  
(لم يترصد أحد) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .  
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

" مادة ٢ - يسرى الحكم السابق على التنازلات أو الجعز التي تمنى إلى مجلس الشيوخ أو مجلس النواب بعد تاريخ العمل بهذا القانون " .

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟  
(لم يترصد أحد) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

" مادة ٣ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة " .

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟  
(لم يترصد أحد) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة وإذن يتل مشروع القانون ليؤخذ على الرأي عليه بالتدريج بالأمم .  
تل مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تنفي المادة ١٣١ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاصة للزيادة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ ويستبدل بها الحكم الآتي :  
" لا يجوز التنازل عن المكافأة أو الجعز عليها " .

مادة ٢ - يسرى الحكم السابق على التنازلات أو الجعز التي تمنى إلى مجلس الشيوخ أو مجلس النواب بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع القانون بالتدريج بالأمم فكانت النتيجة كما يأتي :

مدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٥٣  
الأغلبية المطلقة ... .. ٢٧  
(١)  
الموافقون ... .. ٢٨  
(٢)  
غير الموافقين ... .. ٢٥

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ثمانية وعشرين صوتاً ضد خمسة وعشرين .  
(تصديق) .

(١) الموافقين :

إبراهيم داتب بك . إبراهيم ربيع باشا . أبو زيد خلطاري بك . أحمد السنبلي بك . الدكتور أحمد فهمي الزبيدي بك . أمين حسين يوسف أنسي . أمين خالي باشا .

حبيب ديمس بك . حسن علي جنازي بك . سلطان السدي بك . سليمان مهران باشا بك . صالح حسن باشا .

ميتالوزي الجبوري بك . ميناوي يوسف الصريخ بك . ميناويكريم شديد بك . القراء علي أحمد باشا . علي فهمي باشا .

فتيخ جده الأحمدي القناري . جده تريق جتا بك . الفراد محمد صادق يحيى باشا . محمد فخر بك . محمد فهمي باشا . محمد نجيب كركي بك . محمد إسماعيل أمان بك . الفراد محمود مني باشا .

نصر عبد بك .

وقريب ياروق حطه بك . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافقين :

أدوار نصري بك . الدكتور أسعد يوسف حطه أنسي .

حافظ المشاوي بك . سامي أنعم الفتحي . حسن سميد باشا . حسن مصطفى باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين وأصف باشا . الشيخ حسين زامل . فتحي جده الباقي حارس بدوان . جده الحظي البيل بك . جده الله مكي بك . الفتحي جده الحيد سلم . الفراد جده الحيد فريد باشا . علي أحمد الشافعي بك . محمد خير زكريا بك . الدكتور محمد طاهر بك . جده فخر بك . جده صبيح باشا . محمود أبو النصر بك . الدكتور محمود جده القرماب بك . الدكتور مصطفى محمود أنسي . مصطفى زكية بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .

يوسف قلبي باشا .

## ٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتعديل المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ لتلاصق المناظرة الداخلية للبرلمان - بقرار من اللجنة الداخلية  
ومكتب المجلس - لقرار

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حبيب دروس بك بالنيابة عن حضرة الشيخ المحترم أحمد حبيب برادة بك لاحذاري)

**المقرر -** بقرار اللجنة (١) وضع حل حضراتكم والنزول عن هذا المشروع تمكين المجلس من النظر في عدد الوظائف وترتيب درجاتها .

**مقرر الشيخ المحترم ادور قصير بك -** المشروع هام جداً ولضيق الوقت أرجو لإجراؤه للجلسة المقبلة .

**المقرر -** الوقت لا يسمح بالتأجيل لأننا في حاجة إلى تحضير ميزانية المجلس وهذا لا يكون إلا بعد النظر في هذا المشروع .

**مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم البليل بك -** قبل أن نقاش في هذا المشروع في ملاحظتان : الأولى خاصة بالأسباب التي بنت عليها اللجنة التعديل .

قول اللجنة في تقريرها ما يأتي :

" وقد لاحظ المكتب أيضاً أن بقاء هذه المادة قد يضع البرلمان في حرج هو أدنى من حرج وزارات الحكومة ومصلحتها التي لها كامل الحق في أن تقترح كل تعديل في درجات موظفيها وزيادة عددهم أو تخفيضه تبعاً لما تقتضيه المصلحة ولا منى لأن يسلب هذا الحق من البرلمان . "

إذا كانت لهمت هذا الحق فأرى أنه يتعارض مع رأي واضع الدستور .

**مقرر صاحب المجلس محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف) -** التي اقترح التعديل هو أحد حضرات أعضاء مجلس النواب .

**مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم البليل بك -** ليس في المادة ١٤٣ ما يحل مبدأ فصل السلطات وليس فيه ما يحد من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والفرع الذي وضعت من أجله هذه المادة، والغرض الذي أرادته المشرع بوضع اللائحة الداخلية بقانون هو أن تكون السلطة التنفيذية اشتراك عند تعديلها لأن ما سبق أن جرى عليه العمل في الدورات الماضية لم يكن يؤمن منه أن يترك الأمر لأعضاء البرلمان وحدهم وهذا ما ورد في المذكرة التفسيرية التي ألحقت بالدستور صفحة ٣١ حيث جاء فيها :

" السلطة التنفيذية من الشأن في أمور اللائحة ما شأنه الشأن في أمور القوانين الأخرى فلا يرى ما نزله الآن من الاستثناء في وضع ميزانية المجلس وزيادتها في غير ضرورة أو مصلحة ومن البت في شؤون التوظيف الإدارية في المجلسين حيث أصبحت القاعدة منه الاستثناء مما أحل بكل توازن في الوظائف العامة . "

أما لا أنهم مطلقاً أن يكون التعديل المراد أساسه هذه الأسباب التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها وكل ما أنهم أن المادة كما هي تضيق إدارة المجلس فيما يخص بتوزيع العمل على الموظفين أي أن هذه المادة حدثت درجات الموظفين فوجدت صعوبة في التنفيذ .

هذا سبب مقبول وكنت أرى أن الطريق الطبيعي لثلاث هذه الصعوبة ألا تخرج عن هذه المادة وإنما تدخل تعديلاً على الدرجات المدرجة بالجدول الملحق بالقانون .

عندنا مثلاً عشرون وظيفة من درجة معينة يمكن أن يجعل منها خمساً وعشرين وظيفة ويحل المكتب أن يقدم للمجلس الأسباب التي تبرر هذا التعديل .

هذا هو الذي أراه واجباً ولكن لا أنهم مطلقاً أن تطلب بعد دورة واحدة زيادة ميزانية المجلس من ١٨٠.٠٠٠ جنيه إلى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه وكذلك ميزانية مجلس النواب من ٣٣.٠٠٠ جنيه إلى ٢٥.٠٠٠ جنيه .

هذه سابقة سيئة ولا أرى أن نتدخل في تيارها ونحن هنا يجب أن نضبط أنفسنا .

لا نأخذون نحن في بلد فيه من سهولة الأخلاق ما يمكننا تقبل كل رجاه يقدم إلينا .

أنا أؤكد لحضراتكم أنكم إذا فتحت هذا الباب في هذه السنة وجعلتم المبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه يستطرون في السنة المقبلة لزيادته إلى ٢٥.٠٠٠ جنيه .

أقول هذا وأنا أعتقد أن كل من سوف لا ينجح النتيجة العملية ولكني أؤذي الواجب إرضاء لضعفي .

**المقرر -** لا حل مطلقاً لخطر الذي يتوهمه حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم البليل بك من تعديل المادة لأن ما يشير به وهو التقدم لحضراتكم بيان تفصيل للدرجات سيقدم عند نظر ميزانية المجلس مفصلاً تفصيلاً تاماً فالذي يرى إليه حضرته من إشراف المجلس على عدد الوظائف موجود فعلاً بتقديم الميزانية للتصديق عليها من حضراتكم فلا حل لهذا الاعتراض ويجب أن تتبادل الثقة بيننا وبين أنفسنا .....

**مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم البليل بك -** كما تبادلنا السابقون .

**المقرر -** هذا كلام لا تقبله .

**مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك -** في الواقع ما كان يجوز مطلقاً أن يوضع قانون النظام الداخلي للبرلمان مادة كالمادة ١٤٣

لا يفهم مطلقاً أن يكون رئيس مجلس الشيوخ يمتنع هذا القانون سلطة الوزير على الرغم من أن حركة الاجتهاد والأدبي - وهو رئيس السلطة التشريعية الكبرى - أربع من حركة الوزير . ثم لا يليق أن يقال له مع هذا تترك لكل وزير ورئيس مصلحة أن يضع ميزانية أم لا أنت يا رئيس مجلس الشيوخ فيجب أن تتقيد بقانون يبين عدد الوظائف والدرجات .

**الرئيس** - ليل مشروع القانون لأخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم .

على مشروع القانون وهذا نص :

**نحن فراد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ النص الآتي :

مادة ١٤٣ - "تمتد المبالغ المخصصة سنوياً لمرتبات الموظفين والمستخدمين الداعين والموظفين بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج م . لمجلس الشيوخ وبمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ج م . لمجلس النواب " .

مادة ٢ - يعمل بهذا القانون ابتداء من سنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية .  
نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبناء بالاسم فكانت النتيجة كالآتي :

عند الأصوات التي أعطيت ..... ٥٢ ...

الأغلبية المطلقة ..... ٢٧ ...

الموافقون ..... ٤٥ (١) ...

غير الموافقين ..... ٧ (٢) ...

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية نغمة وأر بين صوتاً ضد صيغة أصوات .

هذا لا يليق بكرامة المجلس ولا بكرامة من رأسه والذي اعترض به على هذا التعديل أن الواجب كان يقضى بخفض هذه المادة تماماً وأن يترك لرئيس المجلس الحرية في أن يتقدم بميزانيته أسوة بالوزراء ووكلاء المصالح ولهذا مجلس ومجلس النواب الكلمة العليا في الميزانية .

أما التعديل الموجود فلا يستفي في الواقع وأنا استنكره المادة استنكاراً إلا أن أوافق عليها .

أما فيما يتعلق بتحديد مبلغ الـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه في القانون فانا أرد على حضرة الشيخ المقدم البيل بك أن هذا ليس معناه أن ميزانية المجلس هي ٢٠٠,٠٠٠ جنيه حتى يصعب الاعتراض إنما الفرض منه الاستدنى هذا الزعم وليس في الموافقة على هذا القانون إقرار لهذا المبلغ بناءً أن هناك ميزانية تعرض على المجلس وله الكلمة الأخيرة فيها .

لأن أسف شديد الأسف وأنا أمثل للمعارضين هذا المجلس - أن أقول إنى لا أرى من استقلال هذا المجلس وجوب استغلال السلطة التشريعية أن يوجد نص كهذا . أما وقد وجد فانا مضطراً لأن أقبله وإن كنت أنكره .

( تصفيق ) .

**محضر الشيخ المقدم الدكتور أحمد فهمي الرئيس بك** - ذكر في القانون أن المبالغ المخصصة سنوياً لمرتبات الموظفين والمستخدمين الداعين والموظفين هي ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لمجلس الشيوخ و ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لمجلس النواب ولكن لم يذكر المبلغ الذي كان مقرراً لكل مجلس من قبل حتى تبين مقدار الزيادة .

**القرار** - المبلغ الذي كان مقرراً لمرتبات الموظفين مجلس الشيوخ هو حوالي ١٩٠,٠٠٠ جنيه ومجلس النواب حوالي ٢٢٠,٠٠٠ جنيه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

(١) إبراهيم وأب بك . أرتزيد قطار بك . أحمد السنارى بك . ادمار قصير بك . الدكتور أسد يوسف حيلة أئدى . أمين خالى باشا .

حامد تاحوم أئدى . حبيب ديس بك . حسن سيد باشا . حسن صبرى بك . حسن على جازيه بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا .

الشيخ حسين وال .

سلطان السعيد بك . سليمان ميان باشا بك .

صالح حسن باشا .

الشيخ عبد الحاقى طاهر بدان . عبد الكريم شديد بك . عبد الله حيك بك . الشيخ عبد المجيد سلم . اللواء عبد المجيد فريد باشا . جل أحد القضاة بك .

الواء جل أحد باشا . جل فهمى باشا .

الشيخ عبد الأمدى القزاقى . عبد توفيق مونا بك . عبد حليم وأضى بك . الدكتور محمد طاهر بك . محمد طيه بك . محمد فتى بك . محمد فهمى باشا .

محمد عبد باشا . محمد نجيب شكرى بك . محمد أبو النصر بك . محمود اجماع باشا بك . الدكتور محمود عبد القرباب بك . اللواء محمود حوس باشا . الدكتور مرسى محمود أئدى .

مصطفى رفيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .

نصر مابد بك .

مقرب يامى صله بك . يوسف قاتى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) إبراهيم رجب باشا . الدكتور أحمد فهمى الزيد بك .

حافظ الشاذلى بك .

محمد الحليم البيل بك . عبد العزيز البسيونى بك . عبد العزيز سيف النصر بك .

الواء محمد صادق يحيى باشا .

## ٨ - كتاب من مجلس النواب

بجاء بلعة مكتوبة من حضرات النواب المحترمين : هل المتزاي بك  
رعد الرحمن البيلواحد أبو الفتح للانفكاك مع اللجنة التي يتبناها مجلس الشيوخ  
للاقتاق على مشروع قانون طرح البعروا كـ - كتب حضرات الشيوخ المحترمين  
أحد طلعت بأشأ ومحمد أبو النصر بك وعبد الحليم البيل بك

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ دولتك أن مجلس النواب قد اجلسه للمصدق يوم الثلاثاء  
٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢ ندب بلعة مكتوبة من حضرات النواب المحترمين :

هل المتزاي بك ... .. رئيس بلعة المالية

عبد الرحمن البيل... .. مفرد اللجنة

أحمد أبو الفتح... .. سكرتير بلعة المالية

للافتكاك مع اللجنة التي يتبناها مجلس الشيوخ للاقتاق على مشروع قانون  
طرح البعروا كـ وذلك طبقاً لنص المادة ٩٠ والسادة ٩١ من القانون  
رقم ٨٨ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

عبد توفيق رفعت

الرئيس - نخلال في الرأي بين مجلس النواب والشيوخ في مشروع  
قانون طرح البعروا كـ ندب مجلس النواب حضرات النواب المحترمين  
الذين ستمت إتمامهم قانا استصحب حضراتكم ندب حضرات الشيوخ المحترمين  
أحمد طلعت بأشأ . محمود أبو النصر بك . عبد الحليم البيل بك بصفتهم كونهم  
من أعضاء بلعة الحفافية التي بجئت للمشروع فانهم يشتركون مع حضرات  
النواب المستدئين للاقتاق على نصوص القانون .

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس للموافقة على ندب حضرات الشيوخ المحترمين  
أحمد طلعت بأشأ . محمود أبو النصر بك . عبد الحليم البيل بك .

## ٩ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بالترخيص بمنع التزام باستغلال خطوط أديريس  
بمدينة القاهرة - إجماله إلى بلعة المالية

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتصديتين في ٢٣ و ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢  
تقرر بلعة المالية من مشروع قانون بالترخيص بمنع التزام باستغلال خطوط  
أديريس بمدينة القاهرة - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

أشرف بأن أودع مع هذا الدولتك مشروع القانون - وتقرر بلعة  
المالية - ومحضري المجلسين المذكورين - راجيا عرض ذلك على هيئة  
مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

عبد توفيق رفعت

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى  
بلعة المالية .

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس للموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور  
إلى بلعة المالية .

## ١٠ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بربط ميزانية الخامسة المصرية  
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في مشروع القانون  
بربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية إلى الجلسة  
المقبلة ؟

( موافقة )

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة  
والعشرين مساءً على أن يعود المجلس للاقتاد يوم الاثنين ٣٠ صفر سنة ١٣٥١  
( ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ ) الساعة الخامسة والنصف مساءً ما



## محضر الجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٣٠ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٤ يولييه سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ - الإجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - الرسائل .
- (أ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ (قسم ١٣ مذاكرة المواصلات - فرع ١ ديوان السوم - الباب الثاني مصاديق عمومية) يبلغ ١٩٢٠٠ - إسنائه إلى لجنة المالية .
- (ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح الحساب الختامي للإدارة المالية من سنة ١٩٣٠-١٩٣١ المالية - إسنائه إلى لجنة المالية .
- (ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب باستثناء القروض التي يقربها بنك التليف الزراعي المصري من أحكام القوانين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ بدمج جواز ترخيص المنجز في الأملوك الزراعية الصغيرة - إسنائه إلى لجنة المالية نظراً على وجه الاستعجال .
- (د) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بيع المصولات المرتبة للقروض التي ينفها بنك التليف الزراعي المصري - إسنائه إلى لجنة الخفانية نظراً على وجه الاستعجال .
- (هـ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح ممتلكات خاصة لائق القاطرات مملوكة شركة حديد الحكومة - إسنائه إلى لجنة المالية .
- (و) تجيب وارد من مجلس النواب بالمراقبة ما لا يرد مجلس الشيوخ من تصديق على مشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية (قسم ١٦ - مصادقات ومكافآت) .
- ٤ - مشروع القانون وارد من مجلس النواب يربط ميزانية العامة المصرية لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية .
- تقرير لجنة المالية .
- ١٢ ملحق رقم
- إقرار مشروع القانون .
- تقرير لجنة الاكاديمية المالية وهي جهة المكتب ومن مشروع الادخلة الداخلية .
- ٦ - تقرير لجنة الخفانية من البحث افعال إليها لا يمكن ان تكون لخصرات الأعضاء من تقديم اقتراحات بديلات .
- تأجيل النظر فيها إلى الدورة المقبلة .
- ٧ - مشروع القانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ (قسم ٦ مذاكرة المالية - فرع ٧ ممتلكات لشاطئ الذهب المصدر الخراج والتكبير المهرب والأدعة الخشونة والقرينة غنية وغيره .
- تقرير لجنة المالية .
- ١٢ ملحق رقم
- إقرار مشروع القانون .
- ٨ - رسائل أخرى :
  - (أ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جمعية التهان السليبي - إسنائه إلى لجنة المالية .
  - (ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بطرح الجردا كنه - إسنائه إلى لجنة الخفانية .
  - (ج) كتاب من مجلس النواب عن مشروع القانون الختامي بفتح أملاك إثنائي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ يبلغ ٢٠٠٠ جنيه من أصل تكاليف أعمال البناء والمعدات اللازمة لنقل مكاتب قسم مواصل مياه الاسكندرية ونقلها إلى مبانى البيت "عمومية" في الترساة .
  - (د) كتاب من مجلس النواب عن مشروع القانون الخاص بفتح احتياطي إثنائي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ يبلغ ٣١٤٩٦ جنيهاً لذكاء بناء مستشفى القصير وسجود .
  - (هـ) كتاب من مجلس النواب بتبديلات إضافية على أحكام بعض أقرانها المصروفات في مشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية - إسنائه إلى لجنة المالية .
- ٩ - استمرار النظر في مشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية .
- تقرير لجنة المالية .
- ٣٢ ملحق رقم
- قسم ١٣ - مذاكرة المواصلات .
  - فرع ١ - ديوان السوم - إقرار .
  - ٢ - البنك الجديد - إقرار .
  - ٣ - القروض والتقديرات - إقرار .
  - ٤ - البريد - إقرار .
  - ٥ - المرافق والمخازن - إقرار .
  - ٦ - الطرق والسكك الحديدية - إقرار .

الرئيس - سعادة عبد الحيد بدوي باشا أطلع على المحضر ووافق على كل ما جاء به من أقواله .

مقرر الشيخ المحترم محمد فخر بك - ليس هذا ما أردت أن أشير إليه وإنما هناك خطأ ظاهر .....

الرئيس - لدينا أعمال كثيرة ولا محل لتضياع الوقت في مثل هذه الملاحظات .

مقرر الشيخ المحترم محمد فخر بك - تصحيح المحضر من أعمالنا فقد أتيت على لسان سعادة عبد الحيد بدوي باشا " في أكتوبر سنة ١٩١٠ ومصححها أكتوبر سنة ١٩٣٠ " .

الرئيس - هذا خطأ مطبعي وقد صحح فعلا قبل أن أشير إليه .

مقرر الشيخ المحترم محمد فخر بك - عظيم - أما ملاحظتي الثانية فهي أنه جاء في المود الثاني من الصفحة ١١ ما يأتي " فالنقد الذي يرم في سبتمبر سنة ١٩٣٠ من سنة ١٩٣٠ هو عقد أبرم في سنة ١٩٣٠ " ومصححها فالنقد الذي يرم في سبتمبر سنة ١٩٣٠ من سنة ١٩٣١ هو عقد أبرم في سنة ١٩٣٠

الرئيس - وهذا خطأ مطبعي أيضا وقد تصحيح قبل أن أشير إليه لعل لأحد من حضراتكم بعد ذلك ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ ( لم يترصد أحد ) .

الرئيس - صلتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٢ - الرسائل

(١) مشروع قانون يحدد من مجلس الشيوخ يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (تم ١٣ مذارة المراسلات - فرع ١ - "ديوان المرسوم" - الباب الثاني "مصاديف عمومية" بمبلغ ١٩٠,٠٠٠ جنيه - إحصاءه للم سنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن المشروع المذكور وهذا نصه :

تتضمنه صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٢ تمريلا المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (الرقم ١٣) مذارة المراسلات - الفرع ١ "ديوان المرسوم" - الباب الثاني "مصاديف عمومية" بمبلغ ١٩٠,٠٠٠ جنيه - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والثلثية الثلاثين مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما حذا :  
العائدين :

أولا - بإجازات :

حضرات : الياس عوض بك . طهنا سيد احمد سالم بك . الدكتور فارس تر . سدا الله عبد الرحمن افندي . محمد مصطفى عجمو بك . كامل جريس تكللا بك . حسن صبري بك . اسماعيل مري باشا . حسن مظلوم باشا . قلبي فهمي باشا . مصطفى خليفة باشا .

ثانيا - إحتذار :

(١) من جلسة اليوم حضرات : أمين غالي باشا . محمود شكري باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع حضرة : سليم باحوم افندي . سليم خليل بطرس بك .

ثالثا - بتبريد إذن :

حضرة : محمد أحمد حويد باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمجال والسعادة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . محمد علي عيسى باشا وزير المعارف العمومية . توفيق دوس باشا وزير المواصلات . تولى السكرتيرة البهلانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سدا الله حلايه افندي . حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم مصطفى خليفة باشا إجازة لمدة أسبوعين ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٣٢ وحضرة الشيخ المحترم الدكتور فارس تر إجازة لأكثر الدورية البهلانية لمرصهما .

فهل توافقون حضراتكم على هاتين الإجازاتين ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد فخر بك - لي على المحضر المذكور ملاحظتان الأولى هي أنه جاء في المود الثاني من الصفحة الثانية في كلام حضرة صاحب السعادة عبد الحيد بدوي باشا ....

(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب باستثناء القروض التي يقرها بنك التسليف الزراعي المصري من مكتب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ودرم ٤ لسنة ١٩١٣ بدم جواز توقيع الجزر على الأبدان الزراعية للصيغة - معناه إلى لجنة المالية لدره على وجه الاستعجال

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتعقدة في يوم الخميس ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ بصيغة مستجيبة لتقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون باستثناء القروض التي يقرها بنك التسليف الزراعي المصري من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ودرم ٤ لسنة ١٩١٣ بدم جواز توقيع الجزر على الأبدان الزراعية للصيغة - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لودكم مشروع القانون - وتقرير لجنة الحفانية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دودكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٢ يولييه سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
عنه : علي المتلاوي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية ؟

محضره الشيخ المحترم محمد رمح باشا - أرى أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لبحثه لأنه من اختصاصها .

الرئيس - هل يرى محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن تنظر اللجنة هذا المشروع على وجه الاستعجال ؟

محضره صاحب الدولة المروءة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - نعم من الضروري جدا نظر هذا المشروع على وجه الاستعجال لأنه متعلق باستثناء القروض التي يقرها بنك التسليف الزراعي المصري .

محضره الشيخ المحترم محمد رمح باشا - مشروع هذا القانون له ارتباط تام بمشروع قانون السلف العقارية، وبمسن أن يحال إلى لجنة المالية لأنها هي التي قامت بصحت مشروع القانون الأخير والمسألة ليست تمديلا في القانون أوف نصه حتى يحال إلى لجنة الحفانية ولكن المطلوب الآن هو النظر في المزايا التي تعود على صغار الملاك من إعاناته أو تمديله ، ولذلك أرى أن يحال مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لودكم مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دودكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب باستثناء الحساب الخاضع لإدارة المائة عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ - إحاله إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون باستثناء الحساب الخاضع لإدارة المائة عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لودكم مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دودكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

**مقبرة صاحب الدرة اسماعيل صرقي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - اتخذ أن حضرة الشيخ المحترم محمد عب باشا يقدر كل التقدير أهمية هذا القانون لارتباطه بمشروع إنشاء البنك العقاري ويقدر أيضاً أنه قانون مستعمل فهل يظن سعادته بأنه إذا أحيل هذا المشروع إلى لجنة المالية تستطيع أن تقدم تقريرها عنه قبل انتهاء هذه الدورة ؟

**مقبرة الشيخ المحترم محمد عب باشا** - تم منتظره اللجنة على وجه الاستعجال وتقدم تقريرها عنه قبل انتهاء هذه الدورة .

**مقبرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا** - حقيقة أن هذا المشروع من اختصاص لجنة المالية ولكن هذه اللجنة مرهقة بالأعمال الكثيرة وبصفة كونى رئيساً للجنة المالية أقر أنها تتنازل عن حقها في نظر مشروع هذا القانون وأرى إحالة إلى لجنة الحفانية .

**مقبرة الشيخ المحترم مصطفى باوى عطير بك** - أرى أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية .

**الرئيس** - بما أن سعادة رئيس لجنة المالية وحضرة الشيخ المحترم يعقوب باوى بك أحد أعضائها يطلبان إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية بسبب كثرة العمل في لجنة المالية فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الحفانية فنظره على وجه الاستعجال ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية فنظره على وجه الاستعجال .

(هـ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب يبلغ كفاءة لائق القاطرات بمصلحة سكك الحديد الحكومية - إحالته إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب من مشروع القانون المذكور ومما نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ بصيغة مستعجلة بقرار لجنة المالية عن مشروع قانون بمنع مكافأة خاصة لسائق القاطرات بمصلحة سكك حديد الحكومة - وافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا الموثق مشروع القانون وبقرار لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

٢ يولييه سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

**مقبرة صاحب الدرة اسماعيل صرقي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - مشروع هذا القانون لا يحتاج لبحث طويل - وقانون التسليف العقاري يصبح غير متبع إذا لم يصدق على مشروع هذا القانون ولقد كانت القانون المرغوب في تمديده سبباً في القضاء على البنك الزراعى وأرى أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية فنظره على وجه الاستعجال ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة هذا المشروع إلى لجنة المالية فنظره على وجه الاستعجال .

(د) مشروع قانون راد من مجلس النواب بيع المحصولات المربى تقرض التي يملكها بنك التسليف الزراعى للمصرى - إحالته إلى لجنة الحفانية فنظره على وجه الاستعجال

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ بصيغة مستعجلة بقرار لجنة الحفانية عن مشروع قانون بيع المحصولات المربى للقرض التي يملكها بنك التسليف الزراعى المصرى - وافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون - وبقرار لجنة الحفانية - ومحضر الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

٢ يولييه سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
عنه : على المنزلة

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية لأن لجنة المالية مرهقة بالأعمال ؟

**مقبرة الشيخ المحترم محمد عب باشا** - المسألة ليست خاصة بنظر مواد مشروع هذا القانون وإنما هي خاصة بنظر مزايده من الوجهة المالية ولذلك أرى أن لا شأن لجنة الحفانية به وقد كان من رأى دولة رئيس مجلس الوزراء إحالة مشروع القانون السابق إلى لجنة المالية لاختصاصها بنظره ومن رأى أيضاً أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لأن موضوعه مالي بحيث :

بك سكرتير عام الجامعة بحضور جلسة مجلس الشيوخ التي يسير فيها بحث تقرير لجنة المالية عن ميزانية الجامعة المصرية لتقديم كل ما يطلبه المجلس من البيانات :

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

وزير المعارف  
عبد حملي عيسى

( حضر حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبري باشا وكيل وزارة المعارف العمومية وحضرة صاحب العزة عبد صادق جوهر بك سكرتير عام الجامعة المصرية ) .

### المصرفات

كل من تقرير اللجنة الجزء الخاص بهذا القسم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة عن هذا القسم من ملاحظات ؟

مقرر الشيخ القرمزى الدكتور أحمد فهدى الرشيد بك - جاء في الصفحة رقم ٥٦٨ من مشروع ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية أن مكافأة مدير الجامعة هي مبلغ ١٢٠٠ جنيه مع أنه ذكر في الصفحة رقم ٥٦٢ أن المدير المذكور يتقاضى مبلغ ١٨٠٠ جنيه فهل يستولى من يشغل هذا المركز على هذين المبلغين وما وهل تصرف المكافأة المذكورة للعام الآن بأعمال المدير ؟

مقرر صاحب المعالي محمد حملي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - ليس للجامعة المصرية مدير الآن ويتولى حضرة صاحب السعادة وكيل الجامعة منصب المدير بالنيابة .

المقرر - حضرة مدير الجامعة السابق كان يتقاضى ماشا وكان يستولى على مبلغ ١٢٠٠ جنيه علاوة على معاشه .

مقرر الشيخ القرمزى الدكتور أحمد فهدى الرشيد بك - حصل مبلغ ١٢٠٠ جنيه يصرف الآن ؟

مقرر صاحب المعالي محمد حملي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - هذا المبلغ لا يصرف من يوم أن استقال حضرة مدير الجامعة السابق .

مقرر الشيخ القرمزى الدكتور أحمد فهدى الرشيد بك - ما معنى المدير والشفقة والعرف والروادة بتقرير لجنة المالية ومشروع الميزانية ؟

مقرر صاحب المعالي محمد حملي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - يستطيع حضرة الشيخ القرمزى أن يحضر الوزارة وأن يتصل بمحضرة سكرتير عام الجامعة ليقتطع ما تكل عليه هذه الاصطلاحات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - بقرار المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

( ر ) كتاب وارد من مجلس النواب بالمراجعة على أمرة مجلس الشيوخ من الشد في مشروع ميزانية العملة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ( قسم ١٦ ملاحظات وملاحظات )

كل الكتاب المذكور هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ودعا على كتاب دولتكم رقم ١٧٥٩ المؤرخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٢ بشأن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ( القسم الثاني - المصروفات ) قسم ١٦ - ملاحظات وملاحظات .

أشرف بأن أبلغ دولتكم أن مجلس النواب نظريته المنقحة في يوم الخميس ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية عن هذا الخصوص ولقد الموافقة عليه كما أمره مجلس الشيوخ .

ومع هذا تقرير لجنة المالية - ومحضر جلسة المذكورة - واجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة ٢ يولييه سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
عنه : كل للتلزاي

الرئيس - افترض من هذا الكتاب مجرد الإحالة .

### ٤ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب برقم ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - تقرير لجنة المالية - بقرار مشروع القانون

( المقرر سنة الفهم القراء محمد جوي باشا ) .

كل كتاب من حضرة صاحب المعالي عبد حملي عيسى باشا وزير المعارف العمومية هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو دولتكم التصريح لحضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبري باشا وكيل وزارة المعارف وحضرة صاحب السلطة الدكتور علي إبراهيم باشا مدير الجامعة المصرية بالنيابة وحضرة صاحب العزة عبد صادق جوهر

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٥,٣٣٥ جنيتها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٥,٣٣٥ جنيتها .

#### الارادات

تلى من تقرير اللجنة<sup>(١)</sup> الجزء الخاص بهذا القسم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات من هذا القسم ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر لارادات الجامعة المصرية وقدره ٧٧٧,٥٩٢ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر لارادات الجامعة المصرية وقدره ٧٧٧,٥٩٢ جنيتها .

ثم تلى بقى تقرير اللجنة من الاتحاد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام - قسم ٧ وزارة المعارف العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام - قسم ٧ وزارة المعارف العمومية وقدره ٨٨٧,٤٣٥ جنيتها .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام - قسم ٧ وزارة المعارف العمومية وقدره ٨٨٧,٤٣٥ جنيتها .

ولنتكفل الآن إلى تلخيص مشروع القانون لتأخذ عليه الرأى بالانتهاء بالامم .  
على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٧٧٧,٥٩٢ ج ٠ م (مائتين وسبع وتسعين ألفاً وثمانمائة

مئيرة الشئخ المكرم عبد الرحمن رضا باشا - أودع بمشروع ميزانية الجامعة مبالغ كبيرة في اتحاد الوظائف بسبب ترقية بعض الأساتذة وتحسين درجات بعض الموظفين وأرى ألا غل لذلك رغبة في الاقتصاد وسرعاة الحالة الحاضرة .

القرار - من هم هؤلاء الموظفون والأساتذة ؟

مفكرة الشئخ المكرم عبد الرحمن رضا باشا - زيد بمشروع ميزانية الجامعة مبلغ ٢,٤٠٣ جننيات في اتحاد الوظائف بكلية الحقوق بسبب ترقية الأساتذة تشجيع كادر رجال القضاء وبمبلغ ١,٤١١ جنجيات في كلية الطب بسبب ترقية بعض درجات الأساتذة فهل من الضروري في الوقت الحاضر ترقية الأساتذة في كلية الطب وبجعل حالة أساتذة كلية الحقوق كحالة رجال القضاء ؟

مفكرة صاحب المعالي محمد على عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - الواقع أن هذه المسألة ترجع إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ديسمبر سنة ١٩٣١ وقد تقررت ترقياتهم وزيدت ماحياتهم واستولوا عليها فعلا .

القرار - أرجو أن يلاحظ أيضا أن هؤلاء الأساتذة أكثرهم من الأجانب ويستولون بقود .

مفكرة صاحب المعالي محمد على عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - أهم أن يتناقش حضرات الأعضاء في قرارات تمنح في المستقبل أما والمسألة قد انتهت وتقررت فلا أرى عللا لهذه المناقشة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من قسم المصروفات مع ملاحظات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجرومريات) وقدره ٢١٢,٤٣٦ جنجيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجرومريات) وقدره ٢١٢,٤٣٦ جنجيات .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٥٩,٩٣١ جنجيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٥٩,٩٣١ جنجيات .



ثم تبين في التقرير أن ما سيلفغ الضابطون هو ١٧,٤٠٠ جنيه بخلاف ٣٣,٠٠٠ جنيه أى ما يزيد على نصف مبلغ الثلاثين ألف جنيه بكثير. - أ -  
تفسير ذلك ؟

المقرر - حضرة الشيخ المحترم يريد أن يعرف تفسير العبارة الأولى الواردة في تقرير اللجنة، وتفسيرها أن المبالغ التى كانت تحصل من الغرامات كتبت على أمانات ويصرف منها ما يستحقه الضابطون وقد وجد أن هذه الطريقة ليست هى الطريقة المثلى التى تتفق مع النظام الحسابى . ولذلك وضعت وزارة المالية هذا العام ضمن ميزانية مصلحة الجمارك هذه المبالغ لتدخل فى إيرادات الدولة ثم يعطى للضابطين ما يستحقونه منها بأجر نصف المبلغ المحصل .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى السيد بك - ورد في التبر الثانى من تقرير اللجنة أن المبلغ المقر هو ثلاثون ألف جنيه للغرامات . ثم ورد في الفقرة الثالثة من هذا التبر أن المكافآت تقدر على أساس نصف ما يحصل فعلا .

وعلى ذلك يجب ألا تزيد المكافآت على خمسة عشر ألف جنيه لأن هذا المبلغ هو نصف الثلاثين ألف جنيه المقر للغرامات . ولكن أضع أن المطلوب المكافآت يزيد على النصف بمقدار خمسة آلاف وبمهمة جنيه . وذلك يستلزم تخفيض الاتحاد المطلوب إلى ٦٣,٠٠٠ جنيه . وأريد أن أتهم كيف جاءت الزيادة .

مقرر صاحب اللجنة محمود خليل الحنفى بك (وكيل وزارة المالية) - إن مبلغ الثلاثين ألف جنيه مبلغ تخريص لا يصح أن نأخذ به . ويصح أن نقدر في ظرفها المبلغ المطلوب ولكن الحوادث قد تستدعى أن تصرف أكثر من هذا المبلغ .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى السيد بك - جعل التقدير للمكافآت على أساس أن ما يحصل من الغرامات هو ثلاثون ألف جنيه . فلماذا إذن يزيد ما يصرف للمكافآت على نصف ما يحصل من الغرامات بمقدار خمسة آلاف وبمهمة جنيه .

مقرر صاحب اللجنة محمود خليل الحنفى بك (وكيل وزارة المالية) - مصلحة الجمارك تتقدم هذه المكافآت بحسب تطورات الحالة فيصح في وقت ما أن تكون المصروفات أكثر من المقدرة فتكون المكافآت تبعا لهذا أكثر أيضا مما قدر لها ولا يمكن معرفة الحالة قبل حصولها إلا وعلى وجه التقريب

مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى السيد بك - وعلى أى أساس قدمت هذا الاختلاف بمبلغ اثني عشر ألف جنيه ولماذا لم يطلب عشرة آلاف جنيه فقط ؟

وأظن أنه يحسن لذلك تأجيلها إلى الدورة المقبلة . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

الرئيس - وبما أن تقرير لجنة المالية عن البحث الحال إليها إنما كان لحضرات الأعضاء حتى تقدم اقتراحات برقيات مرتبط بموضوع الأمانة الداخلية فأظن أنه يحسن أيضا تأجيل النظر فيه كذلك إلى الدورة المقبلة . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

#### ٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٧ "مصلحة الجمارك" - باب ٢ "مصاريف عمومية") بمبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه مكافآت لضباط القصب المقتدر الخارج والكميت للهرب ، والأدعية المشقة والمرددة غفلة ورغب ، - تقرير اللجنة - إقرار مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الحى) .

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تعرض بأن تقرير دوركم أثنى استبانتا حضرة خليل محمود الحنفى بك وكيل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التى سينظر فيها تقرير لجنة المالية - من مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٧ "مصلحة الجمارك" - باب ٢ - "مصاريف عمومية") بمبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه مكافآت لضباط القصب الخ .

وتفضلوا بدوركم بقبول فائق الاستقام ما

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدق

(انصرف حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

على تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الملاحظات التى تضمنتها تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى السيد بك - مذكور في التقرير أن مبلغ ثلاثين ألف جنيه المقر للغرامات يبلغ نصفه . أى مبلغ خمسة عشر ألف جنيه مكافأة للضابطين .







## ٣ - قسم ١٤ "وزارة الحرية والبحرية"

فرع ٢ - "مصلحة الحدود"

الزيادة في الأجور

جنيه

باب ٣ - "أعمال جديده" ... .. ١٠,٤٠٥

فأشار بأن أرسل مع هذا لودكم تقرير لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دودكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

٤ يولييه سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الكتاب إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة هذا الكتاب إلى لجنة المالية .

(حضر حضرة صاحب الممالى أحمد على باشا وزير الأوقاف) .

## ٩ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ المالية (قسم ثان - المصروفات)

## قسم ١٣ - وزارة المواصلات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد سليمان باشا)

على كتاب من حضرة صاحب المصداقة وزير المواصلات هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بمناسبة نظر ميزانية وزارة المواصلات في مجلس الشيوخ زيجه من دودكم الترخيص لحضرة صاحب المصالحات محمد شفيق باشا مدير عام مصلحة سكك الحديد وخطوط وخطوط وخطوط الحكمة ، وحضرة صاحب العزة محمود شاكر محمد بك وكيل وزارة المواصلات ، وحضرة صاحب العزة محمد رفاعي بك وكيل مصلحة الطرق والكبارى بحضور جلسات المجلس أثناء نظر الميزانية المشار إليها .

وتفضلوا دودكم بقبول فائق الاحترام ما

وزير المواصلات

٤ يولييه سنة ١٩٣٢

توفيق دوسر

(حضر حضرة صاحبي العزة محمود شاكر بك وكيل وزارة المواصلات . ومحمد رفاعي بك وكيل مصلحة الطرق والكبارى) .

(٥) كتاب من مجلس النواب من مشروع القانون الخاص بفتح أعقاب إصااف في ميزانية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ببلغ ٣١٤٦ جنيا لثقة بنده مستشاري القصر بسيرة

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دودكم المودع في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ١٣٧١

من مشروع القانون الذي سبق أن أقره مجلس النواب بطلسته المتقدمة في ٥ مايو سنة ١٩٣٢ بفتح أعقاب إصااف في ميزانية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ببلغ ٣١٤٦ جنيا لثقة بناء مستشاري القصر بسيرة - والتي قرر مجلسكم إيقاف النظر في مشروع هذا القانون وإدراج الأعقاب اللازم لهذا العمل في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

أشارت بأن أبلغ دودكم أن مجلس النواب نظر بطلسته المتقدمة في يوم الاثنين ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ بقرار لجنة المالية وقرر الموافقة على الاكتفاء بنظره مع التعديلات الإضافية على مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

وع هذا بقرار لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دودكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

٤ يولييه سنة ١٩٣٢

محمد توفيق رفعت

الرئيس - "العرض" من هذا الطالب مجرد الإحاطة .

(٥) كتاب من مجلس النواب بطلبات إصااف على أعقابات بسبب أجور المصروفات في مشروع إصااف العلة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إحالة إلى لجنة المالية

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بطلسته المتقدمة في يوم الاثنين ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ بقرار لجنة المالية من مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية الخاص بالمصروفات عن التعديلات الإضافية على أعقابات بعض لأجور - ووافق عليها كما هي موضحة به :

## ١ - قسم ٦ "وزارة المالية"

فرع ٢ - "مصلحة الاموال المقررة"

الزيادة في الأجور

جنيه

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... .. ٧,٩٠٠

## ٢ - قسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية"

فرع ٥ - "مصلحة النظم"

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... .. ٤٥,٠٠٠

باب ٣ - "أعمال جديده" ... .. ١٥,٠٠٠

**محضر الشيخ المرحوم عبد الله سمير بك** - في سؤال ثالث. قرأت في الصفحة ٤٧٠ من مشروع الميزانية أنه تقدم مبلغ ١٩٦,٠٠٠ جنيه لمدخل حديدي بين القاهرة والسويس، وأنه صرف منه لمبلغ ١٩٦,٠٠٠ جنيه لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢. وأنه مطلوب له اعتماد بمبلغ ثلاثين ألف جنيه في ميزانية السنة المالية الحاضرة والمشهود من هذا المشروع أنه ظهرت فيه عيوب جسيمة في بعض تركيب أجزائه الخط حالت دون سير القطارات طيه. وأن إصلاح هذه العيوب يستغنى بمبلغ كبير. وأن ماضى وما سيصرف عليه لا يتناول مع الفائدة التي تعود من نقل الركاب والبضائع طيه.

وسأنا فيما إذا كانت وزارة المواصلات قد قامت بتحقيق لمعرفة التسبب في هذه الأخطاء وهل وصلت في ذلك إلى نتيجة أم لا ؟

وهل في تنفيذ إتمام الخط حتى يكون صالحا لنقل الركاب والبضائع ؟ وقد قرأت في محاضر مجلس النواب أن حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات سئل مرتين في موضوع هذه الأخطاء من عهد قريب ومن نتيجة التحقيقات إن كانت قد حصلت. فوجد سعادته بأنه يقيد المجلس عن النتيجة حتى وصل إليها والحال أن هذا الأمر مضى عليه ستة أشهر تقريبا. فترجو سعادته بإفادتنا عن موضوع التحقيق، وعن موضوع إتمام الخط حتى يصلح لنقل الركاب والبضائع وينجح ما صرف عليه.

**محضر صاحب السعادة توفيق دوس باشا** - يعلم حضرة الشيخ المرحوم أن الظروف التي أنشأ فيها الخط بين السويس والقاهرة غير الظروف التي نحن فيها الآن من الوجهة المالية.

أنشئ خط السويس في وقت كان إيراد السكك الحديدية موردا من أهم موارد الدولة، وكان يتظر أن يكون خط السويس كذلك. وبعد إنشائه حدثت الضائقة المالية، وأصبح كثير من خطوط السكك الحديدية لا يأتي إيراد بل يأتي بعضها بخسارة. وعلى هذا الأساس قدرنا أننا لو مضينا في إتمام خط السويس وإدارته فقد لا توازي إيراداته مصاريفه، كما قدرنا من جهة أخرى - وهو ما تأمله - أن الأزمة قد لا تستمر زمنا طويلا. فلذا عادت المياه إلى مجاريها فربما كان خط السويس من الخطوط المتجهة.

لهذا بعد أبحاث طويلة عامة حصلت لجنة من أسبوع فقط في مجلس الوزراء برئاسة حضرة صاحب البولي وزير المالية. وعرضوا على المجلس ومجلس المدير العام للسكك الحديدية وبكل وزارة المواصلات ليعت الأمر وبمقتضى أنه إذا قدرنا أن الضائقة المالية تستمر كما هي وجب حثا رفع الخط والاستغناء عنه. لأن إيراداته لا توازي مصاريفه كما قدمت. ويمكننا عندئذ أن نستعمل أدواته في خطوط أخرى. أما ونحن نؤمن أن الحالة العامة تملأ بالأمل بأن الضائقة المالية لن تستمر زمنا طويلا رأينا وقف العمل في هذه السنة إلى السنة المالية المقبلة فلما ما تحسنت الحال مضينا في إدارة هذا الخط. وإذا بقيت المالية - لاسمح الله - استغنى عنه واستعملنا أدواته في جهات أخرى.

**الرئيس** - أطلعكم حضراتكم عليها على تقرير لجنة المالية<sup>(١)</sup> عن ميزانية وزارة المواصلات. وأعلم أن حضراتكم توافقون على عدم تلاوته. وإذا كان لأحد منكم ملاحظات فليفضل بابتها. فهل توافقون على ذلك ؟ (واقفة).

**محضر الشيخ المرحوم عبد الله سمير بك** - قرأتنا يزيد السور الخطاب الذي ألقاه حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات مجلس النواب عن البيان الحام لوزارة المواصلات. ومن كل أعمالها. وفروعها. والأعمال الجديدة أو الواردة بها. وكفأنا بذلك مؤونة البحث لكثير من المسائل التي صحت لها حين بحث ميزانية هذه الوزارة المهمة.

ومن الملاحظات التي بلغتها لجنة المالية مجلس الشيوخ في أثناء بحث ميزانية هذه الوزارة مسألة تتلاقى بكهربية خط حلوان. ذكرت أنه صرف مبلغ ٣,٩٠٠ جنيه على هذه العملية. وأنه مطلوب لهذه العملية مبلغ قدره ٥,٠٠٠ جنيه في هذه السنة. ومعلوم لنا أن هذه العملية وقف السير فيها. فسألت: لماذا طلب المبلغ الجديد في هذه السنة. فوجدت لجنة المالية على هذه الملاحظة بأن قالت: إن وزارة المواصلات باقتضاها مع مجلس النواب حذفت مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه. لأنها صرفت التلغز عن هذه العملية للوزارة. الحالية.

ولذا، ملاحظة ثانية بلغتها لجنة المالية مجلس الشيوخ كذلك وهي تتلاقى بقل. رشح حابر بولاق إلى جهة أي زميل. وهذه العملية تستلزم ٢٢٨,٢٤٠ جنيها منها ٨٠,٠٠٠ جنيه حسب ميزانية التجديدات العادية للصيانة. ومبلغ ١٤٨,٢٤٠ جنيها من باب الأعمال الجديدة. فتكون الجملية ٢٢٨,٢٤٠ جنيها.

صرف من ذلك مبلغ ١٢١,٧٠٠ جنيها لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢ ومطلوب في اعتمادات الأعمال الجديدة لـ ١٩٣٢ - ١٩٣٣ مبلغ ٣٦,٩٧٠ جنيها.

قرأنا في الجرائد أنه في نية الحكومة نقل كل ورش حابر بولاق. وهي تشمل ورش القطارات والريارات. وفي الميزانية إن النقل سيقتصر على ورش القطارات ويقف النقل بالسيارة للورش الأخرى. واسترخصت من لجنة المالية مجلس الشيوخ ما إذا كانت وزارة المواصلات وصلت حقيقة إلى اعتقاد أنه ليس من الضروري نقل كل الورش. وأنها تكتفي بنقل بعضها. ولكن لم أر في تقرير اللجنة ما يرد على استنفاي. فلذلك أطلب الرد من حضرة الشيخ المرحوم مقرر اللجنة أو من حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات على هذه الملاحظة.

**المقرر** - وضع مبلغ ٢٢٨,٢٤٠ جنيها لنقل ورش القطارات فقط. ولو أراد نقل جميع الورش فكلف النقل أكثر من ذلك بكثير. والمشروع الذي لا تزال وزارة المواصلات مقتصرة عليه هو مشروع نقل ورش القطارات فقط. وهو ما قدرته مبلغ ٢٢٨,٢٤٠ جنيها.

القل . وبدلا من أن تنهى سيارات يلبأ إليها الجمهور الذي يرى أن الانتقال بالسيارات سواء الركاب أو الولايفاع أصبح أكثر سهولة من الانتقال بالسكك الحديدية . بدلا من أن تعالج المصلحة هذه الحالة على هذه الصورة تراها قلبا لمن إعطاء الرخص للسيارات حتى لا تترامح السكك الحديدية ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إننا نجد أن المصلحة تنقص عدد القطارات وأطن أن الحبل الطبيعي للزراعة - والسيارات تنقل في ذات متقاربة - هو الإكثار من القطارات وتنقيص الأجور . تقول المصلحة إن لديها كثيرا من الموظفين الزائدين على الحاجة ولديها كذلك فاطرات وعربات تزيد على حاجتها وفي الوقت نفسه إننا نطلب منها زيادة القطارات أو تعديل الموايد تأتي لإجابة هذا الطلب . - الاقتصاد و نصفه و حزن أن لديها كل المعدات من رجال وقطارات ولا يتحصلا إلا القمم والزيوت لزيادة أرباحها في وقت تشكو فيه من المزاخرة . هذا منطق معكوس ولا يمكن أن تسير المصلحة في سبيل مزاخرة السيارات إلا بزيادة عدد القطارات وإقاص الأجور إلى النسبة المعقولة . ومن المدهش أنه في الوقت الذي تشكو فيه من نقص إيراداتها وفي الوقت الذي يقر فيه مجلس الوزراء إغراق الملاوات قرأت في إحدى الجرائد الصادرة يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢ أنه تقدم مجلس إدارة السكك الحديدية بمائة عشرة مسألة منها ثمان مسائل تخص بيع ترميمات وملاوات استثنائية مع أن الملاوات العادية أوفقت في المبالغ الأخرى فالمسألة ليست متشعبة مع المطلق ولا مع سياسة الاقتصاد التي تسير عليها الحكومة .

هذا ما أردت أن ألفت نظرها إليه .

**حفرة الشيخ الحرم محمد بن عبد الله** - أريد أن أسأل حضرة الشيخ المحترم مقدر اللجنة من مبلغ أرفق إليهم المخصص بالميزانية لمكافأة أعضاء مجلس إدارة السكك الحديدية . أريد أن أعرف أسماء الأعضاء الذين يتناولون هذه المكافأة .

**حفرة صاحب المصادرة توفيق دوس باشا ( وزير المواصلات )** - أعرض في هذا كل المارضة . لا عمل للانتعاش من أسماء الأعضاء . زيد أو عمرو . لحضرة الشيخ المحترم أن يعرض في المبلغ أو الموضوع . أما الأعضاء فلا أصبح بالعرض لم يعالج ما .

**حفرة الشيخ الحرم يوسف قطاوى باشا** - وبمضي بلمة انشائية إلى سعادة الوزير .

**حفرة الشيخ الحرم محمد بن عبد الله** - رأى هو أن أعضاء مجلس إدارة السكك الحديدية لا يصح لهم أن يتناولوا مكافأة على هذه العضوية إذا كانوا من موظفي الحكومة أو كانوا أعضاء في الهيئات البرلمانية .

إن وزارة المواصلات كالصود الفقري بالنسبة للملكة المصرية . فإذا ما احتلت احتلت كذلك مصلحة الجمهور . فكل عمل لها ناله فاقها الآن كما قال حضرة الشيخ المحترم يجب دوس بك ونظماهرك ذلك في السكك

بقت العبارة التي ترددت كثيرا في مجلس النواب من أعطاه ويحقق صحيح سمعت ذلك مرتين ولكن التغيير بالاخطاء فيه كثير من التبايز إذ المسألة هي اختلاف في وجهات النظر .

قد يكون لشخص وجهة نظر لا تتفق مع وجهة نظر شخص آخر . فن الصعب جدا أن يقال إن هذا خطأ مطلق وهذا صواب مطلق لأن وجهة النظر تختلف كما قلت .

كان هناك رأيان . أحدهما اتباع الطريق القديم وهو أطول قليلا من طريق آخر يشق في الجبل . والثاني هو أن شق الطريق في الجبل أصعب من إبقاء الطريق الأول لما فيه من تعسير المسافة .

بعد أن أنشئ الخط في الصحراء ظهرت في التلال تشققات قد يعضى منها على القطارات أثناء سيرها وهذه المسألة لا تزال قيد البحث .

ومن أسباب تأخير البت - كما قلت في مجلس النواب - انتظار اتصال السيول ومعرفة مدى تأخيرها في الخط حتى إذا اقتضينا على التعديل كان عملا على أساس متين .

لقد انتظرنا الشتاء الماضي ولم تأت السيول - ولا أدري إن كان هذا من سوء الحظ أو من الحظ - فلم نستطع الحكم على صلاحية الخط لعدم جمع السيول وعدم معرفة نتيجتها . أما وقد قرأنا الانتظار بسبب الأزمة فلا ضرر من التأخير . حتى إذا جاء الشتاء للقل وعرفت نتيجة السيول وآثارها فنعتمد على الحكم فلم يستمر خط السيول أو لا ؟

**حفرة الشيخ الحرم مهيب دوس بك** - لي كلمة في السياسة العامة لإدارة مصلحة السكك الحديدية .

أعتقد يا حضرات الزيادة أن هذه المصلحة تسير على سياسة جامدة لا تتشى مع الرق المصري والتطور في طرق المواصلات والنقل في العالم .

أما قطارات الركاب لم يجر فيها أي تحسين من سنوات عدة لاق نظامها ولا في ترتيبها ولا في مواجدها . ويلوح لي - وأظن أن حضراتكم توافقون فيما أبدو - أن إدارة السكك الحديدية تعتقد أن مصالح الجمهور المصري مسخرة لخدمتها وليست هي المسخرة لخدمة مصالح الجمهور . فتجد أن المصلحة تريد في أجور السكك الحديدية كما لاحظت قصفا في إيراداتها .

والذي يلاحظ أن أجور السكك الحديدية في مصر أقل من أي أجور نظائرها في العالم كما يلاحظ أن وسائل الراحة فيها أقل منها بكثير في البلاد الأوروبية . لقد سبق لحضرة صاحب اللجنة وكيل وزارة المواصلات أن تقدم اقتراحا من تحسينات في عربات السكك الحديدية قد توفر شيئا من أراحة للركاب ولكن لم يفتش لشيء منها بحجة الحالة الاقتصادية . الواقع أنه كلما زادت وسائل الراحة وخفضت أجور النقل كلما زاد الإيراد . هذه قاعدة تجارية بسيطة . تريد بمصلحة السكك الحديدية أن تقدم التطور الطبيعي للنقل .

معتبر النقل للسيارات بلا شك قليلا من أن تفكر المصلحة في مزاخرة السيارات مزاخرة مشروعة نجد أنها قلبا إلى وسائل النصف بمنع سيارات

يمكن تشغيلها بالسكك الحديدية . فلو أنه مـد بحيث يصل إلى شاطئ البحر  
اليوسني لأمكن النقل بسهولة من البحر إلى السكك الحديدية مباشرة .  
وأما هذا كغيره .

وفيما يخص مسألة التليفونات فاقى نهاية أمس كنت أتباحث مع حضرة  
صاحب السعادة وزير المواصلات بشأنها ولكن سمعته يدخل الحالة المالية  
في كل شيء كما قال حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك . وليس هذا  
طريق مصلحة تريد أن تبنى مآليتها . فأعلننا كغيره أن يزيل سعادة وزير  
المواصلات هذه الصعوبات .

**محضر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي** - لا يزال مالا  
في الأذهان حول تلك الحادثة التي أشتق فيها ركاب الدرجة الثالثة . وبما  
أن ركاب الدرجات الأولى والثانية والثالثة مفصولون تمام الانفصال من  
سائق القطار فكل خطر يصيب راكبا لا يمكن تلفيه .

لما وقعت تلك الكارثة فجمعت البلاد وطالبت بمصلحة السكك الحديدية  
بحمل التذاوير اللازمة حتى لا يتكرر وقوع مثل هذا الحادث المقيع إذ في  
جميع درجات سكك حديد العالم - وبخاصة ألمانيا التي بها درجة رابعة -  
يوجد اتصال بين الركاب وبين سائق القطار حتى إذا حصل حادث يمكن  
إخراطه لإيقاف القطار في الحال .

وكما نعلم أن مصلحة السكك الحديدية تأخذ حذرهما بعد هذه الحادثة  
فتوجد بين السائق والكساري - على الأقل - اتصالا للتنبه عند الخطر .  
أسافروا بالسكة الحديدية في كل يوم فلا أجد بالمراتب ما يصلي بسائق  
القطار إذا ما فاجأني قائل وأردت الاستغاثة بيها كنت أركب في الدرجة  
الرابعة في ألمانيا - وأنا طالب فقير - فأجد ما يصل بيني وبين سائق  
القطار .

هذه ملاحظتي الأولى . أما الملاحظة الثانية فهي كما قال حضرة الشيخ  
المحترم حبيب دوس بك أن وسائل الراحة مفقودة بمراتب السكة الحديدية  
خصوصا في الدرجة الثالثة منها وأقصد بذلك - إذا سمحتم حضراتكم بهذا  
التصريح - أنه لا يوجد بها ٢٠ بيت غلاء ٢٠ كان المسافر في الدرجة الثالثة  
من مصر لأسوان مضى عليه بأن لا يقضى حاجته .

**محضر صاحب السعادة قويس دوس باشا** (وزير المواصلات) - هذا  
متوفر في الدرجة الثالثة .

**محضر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي** - أجمع من حضرات  
زملائي أن هذا متوفر حقيقة في قطارات الأكسبريس ولكنه غير موجود  
في قطارات الركاب العادية وهي أولى بذلك لأن سرعتها أقل من سرعة  
الأكسبريس وتقتصر في سفرها وقتا أطول ولا أرى حلا لهذه التفرقة .

**محضر الشيخ المحترم محمد مرسى باشا** - كلامي خاص بمصلحة البوستة  
لجد في الوقت الحاضر أن "مصلحة البوستة" التي تسمى هكذا في جميع  
القوانين الصادرة بالطرق المشروعة سواء كانت هذه القوانين أهلية أم مختلطة  
لجد اسم هذه المصلحة قد تغير وأصبحت تسمى "مصلحة البريد" .

الحديدية والتلفونات والأعمال الحديدية ، حتى أن السيارات التي شرعت  
المصلحة في أن تنافس بها أصحاب السيارات من الأهالي لم تحقق هذه الرغبة  
فقد أمكن هؤلاء الأهالي الضعفاء أن يتغلبوا على تلك المصلحة الحكومية  
الكبيرة .

**الرئيس** - التجارة حرة .

**محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - لقد جاءت المصلحة بسيارات  
لخاصة أصحاب السيارات للضعفاء فلم تنجح وذلك بسبب ارتفاع الأجور .  
ولو أنها خفضتها لتجلبت عليهم واتهموا أمامها .

**الرئيس** - لقد قال ذلك حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك . في  
الذي للتكرار ؟

**محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - لم يقل ذلك . كذلك توجد خطوط  
حديدية تشا وتكون قائمتها كبيرة لو مدت كيلومترا أو كيلومترين فاحتم  
المصلحة من مدنها يعمل هذه الخطوط لا تأتي بكل الفائدة المرجوة منها .

**الرئيس** - أضرب لذلك مثلا .

**محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - انط الحيدى من بنى سوف  
إلى إكناحية .

**الرئيس** - دخلنا في المناقح انحصورية .

**محضر صاحب السعادة قويس دوس باشا** (وزير المواصلات) - لأملاحة  
الغازة بهذا انط لأنه تابع لشركة السكك الحديدية الإضافية .

**محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - إنني أقصد السكة الحديدية التي  
تبدأ من بنى سوف وهي تابعة للحكومة أما السكك الإضافية التابعة لشركة  
فهي في اليوم .

**محضر الشيخ المحترم عبد الله مرسى بك** - السكك الإضافية في ألوجه  
القبل في مديريات بنى سوف وألبيا وقتا طويلا تابعة للحكومة المصرية  
وعملوكها .

**محضر صاحب السعادة قويس دوس باشا** (وزير المواصلات) - دخلت  
أن حضرة الشيخ المحترم يقصد السكك الحديدية الإضافية باليوم . أما السكة  
التي تبدأ من بنى سوف فهي تابعة للحكومة .

(انصرف حضرة صاحب الملل عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية) .

**محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - لقد مد خط بنى سوف -  
إكناحية - إلى هاطر زاده<sup>(١)</sup> أى إلى مسافة تبعد عن البحر اليوسني بنصف  
كيلو مترا وهذا يدعو إلى نقل البضائع من البحر لمسافة نصف كيلومترا حتى

(١) اسمها شاطئ زاده وصحت كما وردت في المحضر بناء على طلب حضرة الشيخ المحترم بمجلس ٥ يولييه سنة ١٩٣٢

**مفكرة الشيخ المزمع منسوب بإياد عليه بك** - في ملاحظة على الطرق الاقتصادية التي اتبعتها مصلحة السكك الحديدية فقد ذكرت مائتي قاطرة وثلاثة آلاف عربة . ورأى أنه إذا لم يكن من هذا التوفير بد فيحسن ، من الوجهة الفنية ، أن تستعمل القاطرات والعربات دوديا في كل أسبوع أو في كل شهر بدلا من فلتا في المراء بإكلها الصدا وتعرض للتلف مع أن ثمنها كير يبلغ نحو الأربعة ملايين من الجنيحات من رأس مال السكك الحديدية .

**مفكرة الشيخ المزمع منسوب بإياد عليه بك** - سبق حضرات زملائي المحترمين فتكلموا عن أسباب النقص في إيرادات السكك الحديدية في هذا العام المقدرة بمبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

تكلم حضراتهم عن زيادة أجور الركاب ولم يتعرضوا لأجور المضائع وارتفاع التولون الذي كان يصعب على مصلحة السكك الحديدية أن تحمد النظر فيه لأنه في احتقادي السبب الأكبر في نقص إيراداتها .

أذكر أن حضرة بشري حنا بك كلفني بشراء عشرين أردبا من التولوية لزراعتها كالبطاطا لهذا المواسي فاشتريت هذا المقدار وأرسل بطريق السكك الحديدية من الأنصر إلى البطاويث بالفشن وحصل عليه تولون مقداره ١١ جنيها و ٦٠٠ عليه فلما أطلعت على البولصة ظننت أنه قد حصلت عليه أجرة خمسة كلفة ولكن لما بحثت تحققت أن السكك الحديدية حصلت الأجرة باعتبار التولون في الدرجة الثالثة .

نحن اشترينا إردب التولوية بمبلغ ١٣٠ قرشا لحصل عليه تولون مقداره ٦٠ قرشا وهو كير جيلدا .

وبصفة كوني وكلا لأكبر دائرة في القطر المصري وهي دائرة الأمير يوسف كمال أذكر حضراتكم أننا اشترينا خمسة آلاف طن لحم وأرسلنا قفلا بطريق السكك الحديدية من بورسعيد إلى نجع حمادي فطلبت تسعة وسبعين قرشا ونصف قرش للطن ولقد أجرة أحضرنا في المراكب بأجرة قدرها ثلاثون قرشا للطن .

كذلك اشترينا باسم الدائرة ٤٠٠ طن قصب سكك حديد وأرسلنا قفلا بطريق السكك الحديدية من الفياري إلى نجع حمادي فطلبت ١٥ قرشا أجرة عن الطن فاتفقنا مع أحد المغاولين على نقلها بأجرة ٣٦ قرشا للطن وقلبت القصبان فعلا على المراكب التي لها بالنسبة لنا ميزة خاصة وهي أن تسلم المشحون من المركب إلى القزون رأسا وهي ميزة غير متوفرة في النقل بطريق السكك الحديدية لأنها تضطر في هذه الحالة إلى نقل المشحون من المحطة إلى القزون بالعربات .

لهذا كله أرى أن السبب في نقص الإيرادات يرجع كما قلت إلى ارتفاع التولون على المضائع ويصدر بمصلحة السكك الحديدية أن تحصل على إقامته . سمعت أستاذ مصلحة السكك الحديدية أعزمت فرض ضريبة مقدارها خمسة أو عشرة قروش على كل مركب لمنع المنافسة وأرى أن هذا لا يمنع المنافسة ولا يزيد الإيراد .

( تصليق )

وعنوت مطبوعاتها Imprimées بهذا الاسم . بينما نجد اسمها الأول "مصلحة البوستة" موضوعا على ليطف النعاسية الموجودة على الصناديق كما نجد على العربات .

فالذا أنريد تغيير كلمة "بوستة" للكتابة الآن ( بوستة ) بكلمة "بريد" فيحسن أن يكون التغيير عاما فيشمل اللفظ النعاسية الموجودة على الصناديق والعربات وغيرها .

**الرئيس** - الأمر بسيط يمكن إزالة كلمة بوستة ووضع كلمة "بريد" .

**مفكرة الشيخ المزمع منسوب بإياد عليه بك** - على أي لا أنهم حكمة هذا التغيير لأنه إن كان من أجل اللغة فكلمة "بوستة" غير عربية كما أن كلمة "بريد" غير عربية أيضا .

**مفكرة الشيخ المزمع منسوب بإياد عليه بك** - لكن كلمة "بريد" تستعملها العرب .

**مفكرة الشيخ المزمع منسوب بإياد عليه بك** - الحكم بيني وبين من يعارض قواميس اللغة فكلمة "بريد" لم تستعمل إلا عند خلافة بني أمية وإذا رجعت إلى لسان العرب نجد أن "البريد" معناه "الرسول" .

( ضحك )

لمصلحة كلمة "بوستة" هي كلمة أجنبية ولا ضرورة لتغييرها وتغيير المصلحة نفقات التغيير خصوصا وأنه لم يصدر بكلمة "بريد" قانون .

**مفكرة الشيخ المزمع منسوب بإياد عليه بك** - أوافق كل الموافقة على ما قاله حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك ولقد شاعدا ونحن في طريقنا إلى الاسكندرية عند ملططا قاطرات السكك الحديدية وعرباتها مرصوبة كالخيل وقد علاها الصدا بسبب عدم الاستعمال فيحسن بالمصلحة أن تستعملها عوضا عن تركها معرضة للتلف .

أما ما قاله المحققين أن السبب في نقص الإيرادات يرجع إلى الحالة الاقتصادية الحالية فأنا أخالفه في هذا الرأي وأصرح بأن هذا ناتج من منافسة السيارات وغيرها من طرق النقل .

لاحظت أيضا أنه تقدر مشروع الميزانية بمبلغ عشرين ألف جنيه لمؤتمر السكك الحديدية المنعقد بمدينة القاهرة في سنة ١٩٣٢ وأرى أن هذا المبلغ كبير .

**الرئيس** - المؤتمر ضروري .

**مفكرة الشيخ المزمع منسوب بإياد عليه بك** - هل من الضروري أن يصرف عليه جشرون ألف جنيه .

**الرئيس** - نعم ضروري ولو اقتضى الأمر صرف عشرين ألف جنيه .

البعض وريده بعض حضرات الشيوخ . وهناك خطأ هو أنب أجور السكك الحديدية في مصر أقل منها في باقي جهات العالم .

كنت أرجو أن يسمي أحد حضرات الشيوخ الذين أدلوا بهذا - بما يؤيده فيقول مثلاً إن أجرة السفر للكيلومتر الواحد في مصر كذا في الدرجة الأولى بينما هو كذا في بلد آخر من بلاد العالم فيقوم الدليل مؤيداً بالأرقام .

أريد أن أقول إن مسألة التعرفة بالنسبة لنقل الركاب والبضائع لا توضع بعرضه كثير جداً من التدقيق . وهناك لجنة في مصلحة السكك الحديدية قوامها جميع رؤساء الإدارات المختلفة فيها وعددهم يزيد على عشرة برئاسة مدير المصلحة - تبحث في هذه التعرفة سواء للركاب أو البضائع وما يطرا عليها من تغيير ثم تدرس الحالة كل عشرة أيام خطأ خطأ وقاطرة قاطرة ويستطيع من يريد من حضراتكم أن يطلع على نظام مصلحة السكك الحديدية المتيقن فيما يتعلق بإيراداتها ومصروفاتها ونظام مراقبة التعرفة .

وهناك قلم خاص مأمور به أن يدرس أسباب زيادة أو نقص إيرادات كل خط في كل عشرة أيام ويقدم نتيجة ذلك البحث إلى المصلحة التي ترضه من مجلس الإدارة وهذا في دوره يقدمه إلى الوزارة .

ترون حضراتكم إن العمل ليس من البساطة بدرجة يسمي معها أحد حضرات الشيوخ ويلاحظ أن الأجور في السكك الحديدية مبرومة .

أقول لحضراتكم إن الأجور في مصر في الدرجات الثلاث أرخص منها في إنجلترا وفي فرنسا وإيطاليا وألمانيا بالنسبة للكيلومتر الواحد وعلى الأخص أجور الدرجة الثالثة فانها تنزل إلى النصف وقد تصل في بعض الأحيان إلى ثلث ما تنفقاها بعض الدول الأخرى .

ترك جانباً مسألة زيادة الأجور التي يقضيها الواقع والأرقام .

هناك أيضاً مسألة مزاحمة النقل - تلك المزاحمة التي أصحها مشروعة - والتي نتج عنها ما يخال من أن مصلحة السكك الحديدية أو وزارة المواصلات تحكم في إعطاء الرخص وأن وزارة الداخلية تشدد في المراقبة التي قامت بها أخيراً . فحين لا تفكر مطلقاً في مقاومة تلك المنافسة متى كانت مشروعة وإنما تفكر دائماً في أيبديها وتسميها بمصلحة الجمهور بل شرط أن تكون مشروعة فتضخم يملك حشرين جنباً مثلاً يشتري بها " شايه " قديمة أكل عليها الصهر وفرب ويضع عليها لوسين من الخشب ويحضر على رخصة يحمل خمسة أشخاص ثم يحمل هذه السيارة حشرين راكباً وهي لا تسير في قضبان حديدية تكون قد كلفتها من رأس المال وكل رأس ماله لا يزيد عن العشرين جنباً التي دفعها ثمنها لسيارته فهو لا يتكلف في تسيرها إلا بن النزين - فخص هذا حاله كيف يخال إن منافسته للسكك الحديدية منافسة مشروعة ؟

فالذا كانت مصلحة الطرق أو مصلحة الأمن العام تدفع عن سلامة الجمهور في التدقيق في إصدار الرخص بالقيص للكيانكي وشدة مراقبة البوليس حتى لا يخل السيادة أكثر من الحقبة المرخص بها وعدم ازدحام الطرق بسيارات تزيد على حاجتها - إذا كان في هذا ما يهاب على الحكومة فيكون الفرض أن تبقى الحالة قرضي وأن توضع سلامة الجمهور لأشد الأخطار .

**مقرر الشيخ المرحوم سلطان المصري** - لقد قررت مصلحة السكك الحديدية تخفيض أجور الركاب في المسافات التي لا تزيد على خمسين كيلو متراً .

فالذا أراد مسافر من الأقصر إلى مصر مثلاً أن يضع بهذا التخفيض فقد يستغرق سفره ثلاثة أيام على الأقل لأنه مضطر أن يتنزل في كل خمسين كيلو متراً وفي هذه الحالة يفضل المسافر السفر في المركب على السفر بطريق السكك الحديدية .

لهذا أرى أنه يحسن أن يكون التخفيض عاماً في كل المسافات كما كانت عليه الحالة قبل الحرب

**مقرر الشيخ المرحوم علي فرهي باشا** - أريد أنب ألفت نظر حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات إلى مسألة حرت عليها مصلحة السكك الحديدية وهي أن المسافر من مصر إلى ططا على الطول يدفع ثلاثة عشر قرشاً ثمة لا تذكر في الدرجة الثالثة ولكن المصلحة وضعت نظاماً يستطيع معه المسافر من مصر إلى ططا أن يصرف تذكرة من مصر إلى بنها ثمة خمسة قروش ثم يتنزل في محطة بنها ويصرف تذكرة أخرى منها إلى ططا يدفع فيها خمسة قروش أخرى مع ما قد يكون من تعرضه لحظر بسبب عدم وقوف القطار في محطة بنها مدة كافية بسبب الازدحام في المحطة المذكورة لرغبة أغلب راكبي الدرجة الثالثة في الاستفادة بالفرق بين الأجرين .

وكذلك يلاحظ أن ثمة تذكرة من محطة السيدة زينب إلى محطة حلوان ذهباً وإلياً أيام الأسبوع يدفع ثمنها في هذه الأيام من محطة باب اللوق إلى محطة حلوان وذلك لأن بعض المحطات امتيازات خاصة .

**مقرر صاحب السعادة قويس دوس باشا (وزير المواصلات)** - لا امتياز في أجور السفر لمحلة في أخرى .

**مقرر الشيخ المرحوم علي فرهي باشا** - أؤكد لسعادة الوزير أن الامتياز الذي ذكرته موجود . قالى هاتين المسألتين ألفت نظر حضرة صاحب السعادة الوزير .

**مقرر صاحب السعادة قويس دوس باشا (وزير المواصلات)** - أشكر حضراتكم جميعاً أن أديتوه من الملاحظات القيمة وأشكر لجنة المالية كذلك لتقريرها القيم وقيل أن أريد على ما أبدى من ملاحظات أرجو أن ألفت نظر حضراتكم خطأ مطبعي جاء في التبر الأول من المصعفة الأولى من تقرير اللجنة عند ذكر مبلغ ٢٥٠ جنباً لاجانة نادى الطيران المصري نظير تنازل الحكومة عن رسوم نزول الطائرات وصحة ذلك أن هذه الامانة تستعمل للتأدي المذكور نظير عدم تنازل الحكومة عن رسوم نزول الطائرات وقد أراحت الحكومة أن تنفادي احتياج الشركات الأخرى بإدراج هذا المبلغ في مشروع الميزانية كإمانة لتأدي الطيران المصري أن تنفادي الحكومة من التأدي المذكور رسوم نزول الطائرات . أما فيما يتعلق بالملاحظات التي أديت على مصلحة السكك الحديدية فاني أريد أن أصحح خطأ قام في أذهان



**عشرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) -** السبب هو الأزمة فأنها لم تكن موجودة في ذلك الوقت وكان ثمن قسطار القطن عشرة جنات ولكلنا لا نجد الآن من يشتري بتنينين . وكان حضرة العشر المحترم يتردد على عزيتي في خط احتياسي حتى سأعرض لها - عشر مرات في الشهر فأصبح لا يزورها أكثر من مرة .

**عشرة الشيخ الحرم محمد فتيه بك -** لا أزال أتدخل عزي عشيرتات .

**عشرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) -** نؤان حضرة الشيخ المحترم يتردد الآن على عزيتي عشر مرات في الشهر كما يقول لازدهم القطار بالركاب كما كان في الماضي ولذا إرادته .

أما فيما يتعلق بزيادة قطارات السكك الحديدية فالجثة التي سبق ذكرها تستغل ليل نهار في العمل على زيادة الإيراد فإذا وجد من الركاب العدد الذي لا يكون من - والله خذارة على المصلحة فانا لا ترد في تسيريه للمصلحة العامة .

**عشرة الشيخ الحرم بنوب يارو عليه بك -** وما قول حضرة صاحب السعادة الوزير في مواعيد القطارات ؟

**عشرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) -** تقدمت شكاري مرة بشأن مواعيد القطارات في خط الصعيد فكان يحضر عندي أحد حضرات شيوخ القيوم ويطلب إلى تعديل موعد قطار فاعلمته ثم يبيى شيخ أروا فتاب من الميا ويترض على هذا التعديل وقيل إن دخله في هذا يبيى شيخ أو نائب من بى سوف ويترض على ما يرد إدخاله من تعديل جديد في المواعيد لم يكن فوسى إلا أن أقترح عليهم - ونحن نريد خدمة الجمهور والمصلحة العامة - أن يجمعوا أنفسهم شيوا ونوابا وأعضاء مجالس المديرات ويتصلوا بالمديرين ويضعوا جدول موايد السكك الحديدية وعلى تنفيذ .

وقد اجتمعوا فعلا وقدموا إلى بقرار فقلته وكانت النتيجة أنه بعد أسبوع جامي بعضهم يشكو من المواعيد الجديدة . فعلا كنت أستطيع أن أعمل في هذه الحالة وقد علم بالمدول وليس في وسعي أن أعمل على ما يرضاه الجميع أما فيما يتعلق بأن مصلحة السكك الحديدية مع قصر إيرادها تعطى ملاوات استثنائية ، وكيف تنمها في مثل هذا الوقت . فلهذا كئل من يقرأ من الآلة الكريمة (لا تقربوا الصلاة) وتجاهل باقي الآلة .

أظن أن حضراتكم لا تعلم في درس المالية أن حضرة صاحب الممال المدير العام لمصلحة السكك الحديدية وفر ألفا وتسمة موظف ماهيتهم أو مرتبهم ٣٩٥.٠٠٠ جنيه تقريبا في السنة . فليس مثل حضرة صاحب الممال محمد شقيق باشا الذي يسخر بلا حساب في منع الملاوات الاستثنائية فهو دقيق ومعتزق منها . وإقتانية الموظفون الذين صنعوا الملاوات الاستثنائية هم الذين سيلبون على الرضاء الأجانب فتجد في بعض المراك رئيسا اجنيا يتقاضى مرتبا ألف جنيه في العام . ويجانبه موظفون مصريون

أما فيما يتعلق برخص السيارات المستوفاة الشروط فأظن أن المدول كما هو في كل بلاد العالم - أن كل طريق له عدد معين من السيارات لا يجوز أن يزيد على حاجته حتى لا يحصل التهاشم فتعرض سلامة الجمهور للخطر .

لهذا تألفت لجنة في الوزارة كل أعضائها من الرجال المسؤولين في الحكومة فيها وزراء ووزارات المالية والمواصلات والأشغال ومدير السكك الحديدية برئاسة وزير المواصلات - مهمتها بحث ما يمكن أن تقتضيه الطرق . وقد تقدم لهذه اللجنة حوالي ١٨٠٠ طلب في ثلاثة شهور رفض منها ما أظن مالا يجاوز مائة وتسعين طلبا بين سيارات ولوريات وأوتوموبيل وكان السبب في رفض الكثير منها ما لوصلت عليها من خطر على الأمن أو مزاحمة الطريق .

أما فيما يتعلق بما يطلب من زيادة القطارات وتخفيض الأجور فبالا فيها نوع من الغرابة ، نسمع أحد حضرات الشيوخ يقول إن مصلحة السكك الحديدية هي المودم التقري للدولة . هذا صحيح ويجب المحافظة على هذا المودم التقري الذي هو رك من أركان إيرادات الدولة . فبق نفس الوقت نسمه يطلب زيادة القطارات وتاقاص الأجور . ومع ذلك يطلب أن تحمل المصلحة على زيادة إيراداتها .

هل تعرفون حضراتكم كيف ألقت المصلحة بعض القطارات . أضرب لضرافكم مثلا - طلب إلقاء قطار من القطارات التي تسير بين القاهرة والقيوم لأنه جاء في التقارير التي تقدمت إلى المصلحة من هذا القطار أنه لا يذهب إلى القيوم ويعود منها في بعض الأحيان غالبا مرب الركاب فأرادت المصلحة أن تقلل من عدد الركاب الذين يسافرون على هذا القطار ولم تثنأ أن تتدب لذلك موظفا مصنفيا لتتصرف من ذلك فقام مدالي محمد شقيق باشا مدير المصلحة بنفسه وأخذ القطار من مصر إلى القيوم ليتعرف حقيقة الأمر فانضمم له أن القطار الذي قام به من مصر إلى القيوم وكان مؤلفا من حربة من الدرجة الأولى وأخرى من الدرجة الثانية وعريتين من الدرجة الثالثة لم يعمل سوى مداليه في الدرجة الأولى وسكرتيره وموظف آخر في الدرجة الثانية وإمرأة وابنها بنصف تذكرة في الدرجة الثالثة ووصل القطار على هذا الحال إلى القيوم مع ملاحظة أن هذا القطار يقوده سائق ومساعدته وفيه كسارى وفراش . ومع أن هذا القطار المؤلف على هذا النحو الذي وصفناه قد كلف المصلحة خمسين جنبا لم يزد إرادته من اثنين وتالين قرشا . ( أصوات : ما سبب ذلك ؟ )

**عشرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) -** أرجو ألا أسأل من السبب فليكن السبب ما يكون . هل من الممكن أن تطلب الحكومة بتسير قطار يتشكل خمسين جنبا ثمن لحم وزيت ولا يأتي بإيراد أكثر من ٣٧ قرشا أظن لا يمثل مطلقا أن تطلب للمصلحة بمثل هذا .

**عشرة الشيخ الحرم محمد فتيه بك -** لقد كانت هذه القطارات تسير بنظام وثاني بإيراد لا السبب ؟ ..... .

فأرى ولما نصل (شاطر زاره) إلى البحر الیوسنی إلى أی العزبة تضطر السكة الحديديه أن تسير قطارها مسافة كثيرين مئير أو ثلاثة ثم ترصمه ثانية لیمكن أن يسير على الخط الطولى من جدید .

**مفكرة الشيخ الحرم محمد غنم بك** - السكة الحديديه الآن واقفة عند قطعة ، والوصلة التي أريد إنشائها تكون في نهايتها كساحل لخط الحديدي على البحر الیوسنی .

**مفكرة صاحب السعادة توفیق دوس باشا** ( وزير المواصلات ) - أیكون ساحلا للبضائع ؟

**مفكرة الشيخ الحرم محمد غنم بك** - الشرط یعد إلى البحر الیوسنی ...

**مفكرة صاحب السعادة توفیق دوس باشا** ( وزير المواصلات ) - لماذا یعد إلى هذا الساحل ؟

**مفكرة الشيخ الحرم محمد غنم بك** - لما یجیء البضائع فی البحر الیوسنی تؤخذ من المراكب إلى السكة الحديديه رأسا . كما تفرغ كذلك من عربات السكة الحديديه إلى المراكب . وتكون هذه القطعة حبله شبه ساحل المعصرة .

**مفكرة صاحب السعادة توفیق دوس باشا** - أنا أعد حضرة الشيخ المحترم إذا قالم فی تقريره عن البضائع التي ترد لك البهمة وتصدر منها بالسكة الحديديه وتظهر منه أنه لا یترتب علی إنشاء هذه الوصلة خسارة بصرف النظر عن المكسب . فأی أقوم بذلك فوراً .

**مفكرة الشيخ الحرم محمد غنم بك** - أنا أؤكد لحضرة صاحب السعادة الوزير أن البضائع فی هذه البهمة لا تكون قاصرة علی بنی سويف بل تشمل مديرية المنيا وغيرها .

**مفكرة صاحب السعادة توفیق دوس باشا** ( وزير المواصلات ) - كذلك فیا يتعلق بالقیفون فإن حضرة الشيخ المحترم عد غنم بك تفضل وأقانی فی مكنتی . وقلت له أنه مع الأسف الشديد لا یمكن قبول اقتراحه بشأنه . ولا یمكن تنفيذ الآن بالنسبة للحالة المالية الحاضرة . بل ولا فی حالة مالية راجحة . ضرب لی حضرته مثلا : لماذا یتمكمن فی حلوان مع القاهرة بدون أجر ؟ ولماذا وهو فی بیا لا یتمكمن مع بنی سويف بلا أجر كذلك . فرددت علیه بأن حلوان ضاحیه للقاهرة . وأن مثله الذي ذكره یستدعی أن من فی أبی قرقاص یتمكمن مع المنيا بماذا وكذلك من فی طرا یتمكمن مع جرجا بلا أجر وبذلك یتمكمن الجميع دون أن یذهبوا للصعبة أجرا . فرد لی " حضرته بان فی ذلك تشجیعا للقیفون ویكون سببا للاثمان المشتركین . كما یكون فیه تمویس لعمارة التي تصبب القترن . وقلت له مع رغبتی الشديدة فی زیادة الارداد لانی أرى أن جميع البیان المالية المنخفضة لمثل هذا یقول یمكن اقتراحه وإذا عظم اللبیل علی أحد من فی البلاد یتمكمن فی القیفون دون

تتقاضی أكبرهم درجة أربابته جنیه ونحن نعد أحد هؤلاء المصریین لیحل علی هذا الأجنیه بعد سنة أو سنتین . وإذا كان مدد هؤلاء المصریین سبعة أو ثمانية . فأنا مضطر لیتمیز أحکم لیتمیز ریاسة العمل بعد اعتلال الأجنیه له .

وقد عقدنا لجنة مكونة من حضرة صاحب النولة ووزير المالية ومساعدة وكلیها . ومعالی المدير العام للسكك الحديديه وأحضرة كشوف الموظفین ورأینا منها أنب المفتش العام للقیفون مرتبه ألف وسقائة جنیه . وهو المسترب فاستوصاه المصری الذي یمده لیخلفه فی العمل بعد قلیل من الزین فقال إنه یجد انفسدی مثلا . وانفضح أن مرتب هذا المصری هو ثلاثون جنیه فی الشهر ای ٣٠٠ جنیه فی السنة . وهو الذي سیحل علی الأجنیه الذي یتقاضی ألفا وسقائة جنیه .

وهنا یسری أن أظن لحضرتكم أن الرؤساء الأجانب یفرون أن المصریین الذين سیطون علیهم هم غیر من یשלل مرأهم بدمهم . بل قد یضولونهم . (حضر حضرة صاحب المعالي محمد شفیق باشا المدير العام لمصلحة السكك الحديديه والقیفونات والفرانقات) .

فالملاوات التي تقرأونها فی المزانیه ملادة استثنائية . هی ملادة الغرض منها أن یتبع الموظفین المصریین المرهین لیحلوا علی الأجانب ولم ترد علی خمسة جنیهات لموظف لم یبلغ مرتبه أكثر من ثلاثین جنیه . والذي یتحصل فی الواقع أعیاء الریاسة علی قاعه حینا یخلف الأجانب عن مرأهم . فلیست مصلحة السكك الحديديه هی التي تمطی ملادات استثنائية جفا . ولیس مدبرها العام الذي وفر من مهابا الموظفین نحو أربابته ألف جنیه . والذي عصرها عصره هو الذي یمنع ملادات استثنائية تكون علی ملاحظات . وإذا كان هنالك علی للشكوى منه . وهو موجود الآن - فهو تدقیقه الشدید جدا فی المحافظة علی أموال الدولة مع عدم مساسه بمصلحة العامة إذا كانت تلك الحال تنبیر عللا للشكوى .

( تصفیق ) .

أما فیا یتعلق بمذکره حضرة الشيخ المحترم محمد غنم بك . فصحيح أن الخط القاهری من بنی سويف إلى اهناسیا یقف عند البلد الذي ذكره حضرته وهو ( شاطر زاره ) وصحيح أننا لو أنشأنا له وصلة یتوصل من أبی قرقاص یتصل بالخط إلى عزبته علی البحر الیوسنی .

**مفكرة الشيخ الحرم محمد غنم بك** - لا . لا . لم أقصد هذا .

**مفكرة الشيخ الحرم محمد غنم بك** ( وزير المواصلات ) - هذا حاك .

**مفكرة الشيخ الحرم محمد غنم بك** - أری لمصلحة العامة فقط لا لمصلحة الخاصة .

**مفكرة صاحب السعادة توفیق دوس باشا** ( وزير المواصلات ) - لا تتناقض لمصلحة العامة مع لمصلحة الخاصة فی كثير من الأحوال . وأنا لا أری أن أضیف من قیمة الاقتراح حضرتك . وكان یجنی جدا أن أریك فی عزبتك . كما یجنی أن أریك كل واحد فی عزبته . ولكن هذا الخط

سرا. ولكنه تكلم هنا في الجلسة. وسبق له أيضا أنه وعدني بأنه سيعرض عن هذه الآلة بوضع شيء يكون سرا عند الكساري حتى إذا ما حصل خطر أمكن له أن يتداركه .

**مفكرة صاحب المساعدة توفيق وروس باشا (وزير المواصلات) -** هذا الأمر ندوسه الآن . والسؤال تكرر أكثر من مرة .

والآن أقول - فيما يتعلق بأجور البضائع بالسكك الحديدية والمراكب وأن مصلحة السكك الحديدية تريد وضع ضريبة على المراكب - أن هذه المصلحة لا اختصاص لها في وضع ضرائب إذ اختصاصها لا يتعدى بيع التذاكر ونقل البضائع وعمل تفرقات وتليفونات .

إن فرض الضرائب حق وزارة المالية .

لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم في أجرة المراكب وأن منافستها لمصلحة السكك الحديدية هي منافسة مشروعة .

**مفكرة الشيخ المحترم على أحمد التللاوي بك -** لم أقل ذلك .

**مفكرة صاحب المساعدة توفيق وروس باشا (وزير المواصلات) -** نحن نسرف كثيرا في التعبير بكلمة "مشروعة" ولو زنا هذه الكلمة لأنكنا الوصول إلى نتيجة خاطئة . في كل بلاد العالم تفرض ضريبة على النقل المائي كما تفرض ضريبة على السيارات .

إن مصلحة السكك الحديدية تتكلف نفقات كبيرة لمداشرتها الحديدية . أما شريط المركب فلا يتكلف صاحب المركب شيئا لأنه . أما التل و الترع التي تقوم الحكومة بنفقات تطهيرها . كذلك السيارات شريطها الطرق العمومية التي تتكلف مصلحة الطرق والكباري الوفير من المال لإصلاحها . ولهذا فالمناخفة غير مشروعة ويجب لهذا فرض ضرائب على السيارات وعلى النقل المائي ولكن مع الأسف الشديد لسنا أحرارا في ذلك . فأمانا الامتيازات الأجنبية التي تمل أيدينا .

لقد سمينا سى العهد وتكونت لجنة بوزارة المواصلات لبحث وسائل النقل من جميع وجوه سواء أكانت بالسكك الحديدية أو الطرق أو اللوريات أو السيارات أو المراكب الخ . ووضعت مشروع ضريبة على السيارات أقوم مجلس الوزراء ويبحث به إلى وزارة الخارجية لمفاوضة الدول بشأنه وصلت أن المفاوضات انتهت بالإسأل أو كانت . ونحن نظفر من وقت لآخر إقرار الدول لهذه الضريبة الفائلة التي ليس المقصود منها حماية السكك الحديدية بل صيانة الطرق كما أن اللجنة أصدرت قرارها فيما يتعلق بضريبة النقل المائي ورفضته اليوم إلى وزارة المالية ومجلس الوزراء وأتممت أن يمر هذا المشروع بمجلس الوزراء به عد ثم يرسل إلى وزارة الخارجية لمفاوضة الدول بشأنه أيضا . وقد وضعت الضريبة أصبحت المناخفة مشروعة وأصبح البقاء للأصلح .

أريد أن أقول لحضرة الشيخ المحترم إنه إذا خفضت أجرة نقل الفحم بالسكك الحديدية حملها على طوله فلا تخي الأجرة بمصاريف النقل .

أرجو الترتك بلا خسارة ميزانية الدولة فاني حينئذ مستعد لأن أجعل الترتك مجانا في أية جهة . أما قبل تقديم هذا البديل فلا يمكن أن أعرض ميزانية الدولة لخطر .

وأما فيما يتعلق بما قاله حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي من وضع آلة لوقف القطارات حين الخطر . فاني استفتت حضرة إلى أنه سبق أن وضع عن ذلك سؤالا في المجلس ورجوت منه أن يجابني لأنه قد يحسن أن أجيبه على سؤاله في مكتبي بالوزارة فلما افتتح كان بها وأنا لم يفتح فاني أجيبه في المجلس . ولقد شرفني في الوزارة وأقمته بأبوابي وبحب سؤال .

ومثل هذا السؤال وضعه حضرة الشيخ المحترم برجس زنتيري باشا .

والمسألة مهمة . أما وقد ذكرت هنا فأرى من واجبي أن أجيب عنها . المسألة وجهتا نظر . مسألة وضع علامة الخطر في قطارات السكك الحديدية لم ننفذها مطلقا . بل أمرناها بكل أهمية .

وعلامات الخطر سبق أن وصلت في قطارات السكك الحديدية . ولكن مع الأسف الشديد أسسها استعمالها بصفة كبيرة . إما بطريق الخزل . وإما بطريق الإبرام . وقد استدعي ذلك إزالتها من القطارات . وعقب حادثه بنها فركنا في : هل من الممكن وقف القطار بالآلة حين حدوث الخطر . ومضات قامت مصلحة السكك الحديدية بالتجربة ونجحت في صنع آلة رخيصة جدا لا تتكلف جنييرين . ويجريها ففلا في رحلة كان فيها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء . والتحكم . وبمسأل مدير السكك الحديدية . والقطار كان في أقصى سرعته . وهي أجابة صغيرة كسرناها فوقف القطار في الحال . واحتدنا أننا وصلنا إلى كل ما نرجو بإيجاد هذه الآلة . وإذا بإدارة الأمن العام لمخطرتنا أنه بلغها من مصادر عدة أن استعمل هذه الآلة قد قابله بسرور كثير من المجرمين . لأنه بها سينتكون أية جريمة في مكان يكون خاليا من الحراس .

( أصوات : وأين إذن يكون الحراس ) .

كلمة الحراس لفظها سهل . ولكن لما تملكون حضراتكم مقدار طول الخطوط ومدد العربات المتصددة ترون حضراتكم أنه يحسن أن تقرر في الأمر من أجل المصلحة العامة . لأن الأشخاص بدل - والحمد لله - على أن الأشخاص التي تحدث من السكك الحديدية . والتي تستعمل هذه الآلة لاقتلتها . ننمها أقل بكثير جدا من الجرائم التي يمكن أن ترتكب بإمطتها لهذا رأينا الترتك . ونحن أشد رغبة من كل شخص . في تلافى هذه الأخطار لأن في ذلك فائدة مالية . وهي إثناء التضيقات أو الإحصانات التي تتفق في مثل هذه الأحوال . وأرجو أنه متى تمتعت الحالة الأخلاقية العامة . وشركت منا نحن المصيرين بمسؤولية أمام ضمير . وأمام الله عز وجل أن تتكاتف في وضع هذه الآلة لاقائه الخطر .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي -** أعظم أن حضرة صاحب المساعدة الوزير كان يفتني وهذا صريحا به قد تقدم سؤال ومناقشة والتحكم منه في مسألة الإجرام التي يمكن أن ترتكب بواسطة هذا الآلة لأن ذلك يسبق

لو خففت الأجرة وأدى ذلك خسارة لمن الصعب جدا أن تعيدها المصلحة إلى ما كانت عليه .

عند ما قررت المصلحة تخفيض الأجور في المسافات القصيرة خفضنا أجرة السفريين مصر وبها على سبيل التجربة ولم نجحت خفضها في جهات أخرى . ويسرن أن أقول إن هذه التجربة كانت ناجحة ولسنا أصبح أمل كيريا في تعميم التخفيض على قدر المستطاع بما يوفق بين مصلحة الدولة من الوجهة المالية والمصلحة العامة .

**مفكرة الشيخ المحترم سلطان المصري بك** - بما أتت التجربة بنجحت فأرجو تميمها في الخطوط الطولى .

**مفكرة صاحب المالى محمد شريف باشا** (مدير عام مصلحة السكك الحديدية والتلفونات) - إن المصلحة تود تعميم التخفيض على كل الخطوط ولكنها وجدت أن إيرادات المصلحة بعد ما كانت سبعة ملايين من الجنيهات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ زلت إلى ستة ملايين في ١٩٣٠ - ١٩٣١ وإلى خمسة ملايين تقريبا في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ والمنظور أن تكون في العام الحالى الذى لم يصدق على ميزانية إلا أن أربعة ملايين من الجنيهات . فأظن أنه بعد أن بلغ المجر نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات لا يكون في صالح الدولة ولا في صالح الأفراد السير بسرعة في التخفيضات بل يجب أن نسير بكل ثقة حتى لا نزع الأجور بعد تخفيضها . كيف يكون الحال إذا خفضنا الأجور ثم زلت إيرادات السكك الحديدية إلى ثلاثة ملايين ونصف مثلا بعد أن كانت سبعة .

وكانت نتيجة التخفيض في المسافات التي لا تتجاوز الخمسين كيلو مترا أن زاد عدد المسافرين مليون ونصف مليون ولكن الإيراد نقص بنسبة ١٧٪ . وهذا يدل على أن التخفيض كان أكثر من اللازم فكان يجب أن لا يبلغ الحد الذى قدرته المصلحة .

**مفكرة صاحب السعادة توفيقى ووس باشا** (وزير المواصلات) - أظن حضراتكم لا تشكون أن أعز مصلحة السكك الحديدية في يد حكمة دقيقة جدا حسنة التصرف إلى غير حد . ويمكن أن تتقوا أن كل ما تطولونه لمصلحة العامة ينتظر إليه حضرة صاحب المالى محمد شفيق باشا بين الرأى العامة . لا أريد أن أطيل القول على حضراتكم فيما يتعلق بآفاق فروع الوزارة فقد ذكر حضرة الشيخ المحترم عبد الله ميميك بك أنه أطلع على ما قلته مجلس النواب وطبعا أطلع عليه حضراتكم . وكل ما أرجوه أن تكون هذه الوزارة قد حققت آمالكم إلى عهدكم بما إليها وتكون محل رضاكم وتفتك في المستقبل كما كانت في الماضى .

(تصديق) .

فرع ١ - ديوان العموم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات؟  
(موافقة) .

إن النقل بالمراكب أقل كلفة لأن شرطها النيل وقودها الهواء والشرع ولكن السكك الحديدية تفضلها بسرعة النقل .

ليس من المستطاع أن تقوم الطبيعة في وسائل النقل الأخرى التي لا تتكلف من المصاريف ما تتكلفه السكك الحديدية فكيف يمكن مع هذا أن تكون أجرة النقل بالسكك الحديدية كأجرة النقل بالمراكب .

**مفكرة الشيخ المحترم على أحمد الطاطوى بك** - لقد قلنا إن مصاريف نقل عشرين إردبا من اللوبيا من محطة الأنصر إلى محطة الجسادون بلغت أحد عشر جنيها ونصف جنيه وهذا مبلغ كبير .

**مفكرة صاحب السعادة توفيقى ووس باشا** (وزير المواصلات) - مسألة وضع الترفية لا يمكن فيها أن يقلل إن مصاريف نقل عشرين إردبا من اللوبيا من الأنصر إلى الجسادون كانت باهظة لأن التماريف تدور درسا دقيقا وبأسطة بلغت كلها أخصائيون وفنيون . لذلك تدور حالة البضائع التي تنقل بالسكك الحديدية كل عشرة أيام ولدى المصلحة فلم خاص يقوم بعمل مقارنة كل مدة مع ما يقابلها من السنوات الماضية لكل نوع من البضائع ، كما يقوم هذا القسم بمصر ما يتقل منها بالسكك الحديدية والنقل المائى وبالسيارات كل عشرة أيام ، وذلك لمعرفة طريق المنفعة .

لقد كانت تعرض الترفية على مجلس إدارة السكك الحديدية ثم على مجلس الوزراء لقررها ونظرا لهذه المناسبات والأحوال الطارئة أعطى مجلس الوزراء حق التصديق لوزير المواصلات نيكي بعد ذلك أن يفتح لجنة الترفية ومدير السكك السكك الحديدية التعديل لم يقرها ووزير المواصلات تصحيح الترفية فأفقت .

بما التخفيض جدا إذا كانت نتيجة الرج أ وكانت النتيجة على الأقل عدم الخسارة . أما أن تكون نتيجة التخفيض صرف عشرة قروش لنجني خمسين نفعا ما لا يمكن إجابته وأظن أن حضراتكم لا تطلوبونه أو ترضون عنه .

أما فيما يتعلق بما ذكره حضرة الشيخ المحترم سلطان السعدى بك عن تخفيض أجور المسافات التي لا تزيد على خمسين كيلو فان الوزارة وضعت على سبيل التجربة أتاها الأجور على هذه المسافات . وليس من المقبول أن المسافر من الأنصر إلى مصر مثلا يتخف بهذا التخفيض بأن يصرف مئة مثلا كالمسافات لا تتجاوز الخمسين كيلو مترا .

لقد شاهدنا أن الانتقال بالسيارات لا يكون إلا في المسافات القصيرة التي تبلغ عشرين أو أربعين كيلومترا ولكنها لا تستعمل إذا بلغت المسافة مائتي كيلو مترا . ومن أجل هذا قلنا إن التخفيض يكون في المسافات التي لا تتجاوز خمسين كيلومترا ، ولقد جربنا هذه الطريقة فوجدناها ناجحة وعمدها في عدة خطوط ونحن نسى الآن إلى تميمها بتريده حتى أظهرت النتيجة الناجح .

إن الفكرة هي أن نسير ببطء إنما على أرض جاملة ولكن بعض حضرات الأعضاء يريد أن نسير بسرعة مهما كانت النتيجة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) (وقدره ٣٠٢,٥٠٠ جنيه .

فرع ٣ - التفريقات والتليفونات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات . (موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (أعمال وأجور مرتبات) (وقدره ٤٧٦,٦٤٥ جنيه) ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (أعمال وأجور مرتبات) (وقدره ٤٧٦,٦٤٥ جنيه) . وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) (وقدره ١٤٥,٤٠٤ جنيهات) ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) (وقدره ١٤٥,٤٠٤ جنيهات) . وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) (وقدره ١٤٤,٤٣٠ جنيه) ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) (وقدره ١٤٤,٤٣٠ جنيه) .

فرع ٤ - البريد

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (أعمال وأجور مرتبات) (وقدره ٤٧٦,١٥٠ جنيه) ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (أعمال وأجور مرتبات) (وقدره ٤٧٦,١٥٠ جنيه) . وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) (وقدره ٣١١,٣٥٤ جنيه) ؟ (موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (أعمال وأجور مرتبات) (وقدره ٦٠,٥٤٨ جنيه) ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (أعمال وأجور مرتبات) (وقدره ٦٠,٥٤٨ جنيه) . وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) (وقدره ٨٦,٣٣٥ جنيه) ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) (وقدره ٨٦,٣٣٥ جنيه) . وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) (وقدره ٢٣,١٨٤ جنيه) ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) (وقدره ٢٣,١٨٤ جنيه) .

فرع ٥ - السكك الحديدية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (أعمال وأجور مرتبات) (وقدره ١,٨٢٥,٠٠٠ جنيه) ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (أعمال وأجور مرتبات) (وقدره ١,٨٢٥,٠٠٠ جنيه) . وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) (وقدره ١,٩١٦,١٥٥ جنيه) ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) (وقدره ١,٩١٦,١٥٥ جنيه) . وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) (وقدره ٣٠٢,٥٠٠ جنيه) ؟ (موافقة) .

## فرع ٦ - الطرق والكباري

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر وصريبات) وقدره ٤٦,٢٠١ من الجنيئات ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر وصريبات) وقدره ٤٦,٢٠١ من الجنيئات .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٥٥,٦٢٩ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٥٥,٦٢٩ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٣٠,٦٥٠ جنيها .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٣٠,٦٥٠ جنيها .

رقت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء على أن يعود المجلس للاجتماع غدا الثلاثاء أول ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٥ يولييه سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة والنصف مساء .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٢١١,٣٥٤ جنيها .

فرع ٥ - الموانئ والمناظر

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر وصريبات) وقدره ١١٧,٧٤٣ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر وصريبات) وقدره ١١٧,٧٤٣ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٧٨,٣٤٥ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٧٨,٣٤٥ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٥,٥١٥ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٥,٥١٥ جنيها .

## محضر الجلسة الأربعين

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء غرة ربيع الأول سنة ١٣٥١ الموافق ٥ يولييه سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بإدخال بعض أحكام خاصة بالأجرامات الجاهلية .
- ٣ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام قانون البقريات الأمل .
- ٤ - تقرير لجنة الحفائفة .
- ٥ - قرار المجلس نظر مشروع القانونين على وجه الاستعجال - إقرارهما
- ٦ - استمرار النظر في مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية .
- ٧ - تقرير لجنة الأوقاف .
- ٨ - القسم الثاني - المصروفات :
- ٩ - قسم ١ - الإدارة السورية :
- ١٠ - فرع ١ - الإدارة العامة بترك الزيادة - إقرار .
- ١١ - ٢ - المأموريات - إقرار .
- ١٢ - قسم ٢ - محطات ومكائنات المرفئين - إقرار .
- ١٣ - قسم ٣ - مصروفات الأمان الحرفية :
- ١٤ - فرع ١ - مصارف المائي - إقرار .
- ١٥ - ٢ - مصارف الأمان الحرفية والمخرجة والاصلاح - إقرار .
- ١٦ - فرع ٣ - لشترى أجزاء أمان حاصلة بإحيات الأوقاف انحرية - إقرار .
- ١٧ - قسم ٤ - المساجد والمآذن والأضرحة - إقرار .
- ١٨ - قسم ٥ - التعليم :
- ١٩ - فرع ١ - إدارة التعليم ومدرسة البنات - إقرار .
- ٢٠ - ٢ - إحيات التعليم - إقرار .
- ٢١ - ٣ - المكتبات التي تديرها وزارة المعارف - إقرار .
- ٢٢ - قسم ٦ - القسم الطبي :
- ٢٣ - فرع ١ - المستشفيات والعيادات - إقرار .
- ٢٤ - ٢ - الملاجن وتفتكاك التي تديرها وزارة - إقرار .
- ٢٥ - ٣ - تفتكاك التي تديرها إدارة متاعضا - إقرار .
- ٢٦ - قسم ٧ - إحيات ومربيات ومصحات - إقرار .
- ٢٧ - ٨ - أوقاف الخديوي اسماعيل بالخراسان - إقرار .
- ٢٨ - القسم الثالث - إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأخرى .
- ٢٩ - إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين :
- ٣٠ - باب ١ - إيرادات الأمان الحرفية - إقرار .
- ٣١ - ٢ - مرتبات مقررة بحرين - إقرار .
- ٣٢ - ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات ختوة - إقرار .
- ٣٣ - مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين :
- ٣٤ - باب ١ - رسوم إدارة - إقرار .
- ٣٥ - ٢ - مصارف الأمان - إقرار .
- ٣٦ - ٣ - مصارف الأمان - إقرار .
- ٣٧ - ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية بحرين - إقرار .
- ٣٨ - ٥ - مصارف قضائية وختوة - إقرار .
- ٣٩ - إيرادات الأوقاف الأخرى :
- ٤٠ - باب ١ - إيرادات الأمان الحرفية - إقرار .
- ٤١ - ٢ - مرتبات مقررة بميزانية المالية - إقرار .
- ٤٢ - ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المشروطة - إقرار .
- ٤٣ - باب ٤ - إيرادات الأوقاف المنظورة إحصائيا على الوزارة - إقرار
- ٤٤ - مصروفات الأوقاف الأخرى :
- ٤٥ - باب ١ - رسوم إدارة - إقرار .
- ٤٦ - ٢ - مصارف الأمان - إقرار .
- ٤٧ - ٣ - مصارف الأمان - إقرار .
- ٤٨ - ٤ - مصارف الأعمال الخيرية - إقرار .
- ٤٩ - ٥ - ديون على أوقاف راجية السداد - إقرار .
- ٥٠ - ٦ - مصارف قضائية وختوة - إقرار .
- ٥١ - ٧ - مصارف الأوقاف المنظورة إحصائيا على الوزارة - إقرار .
- ٥٢ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالمرافعة على الاعتقال بين الجماعة المصروفية وماية النقل على مباشرة مستشاري الأخلاق الملوك فلك اجنية بأرض معركة حكومية بفتح ٥٠٠٠٠ جنيه كدليا الحكومة على أربعة أسلحة سحرية - إحيات إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال .
- ٥٣ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بالترخيص فأعلا مبلغ مليون من الإحيات من الأراضي العام لتفقد مبلغ مضمونة بمنع مفاوى الملوك الأراضي الزراعية .
- ٥٤ - تقرير لجنة المالية
- ٥٥ - إقرار مشروع القانون .
- ٥٦ - تصديقت على تقديمات مشروع ميزانية الحكومة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية (المصروفات) .
- ٥٧ - تقرير لجنة المالية

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بإدخال بعض أحكام خاصة بالأجرامات الجاهلية .
- ٣ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام قانون البقريات الأمل .
- ٤ - تقرير لجنة الحفائفة .
- ٥ - قرار المجلس نظر مشروع القانونين على وجه الاستعجال - إقرارهما
- ٦ - استمرار النظر في مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية .
- ٧ - تقرير لجنة الأوقاف .
- ٨ - القسم الثاني - المصروفات :
- ٩ - قسم ١ - الإدارة السورية :
- ١٠ - فرع ١ - الإدارة العامة بترك الزيادة - إقرار .
- ١١ - ٢ - المأموريات - إقرار .
- ١٢ - قسم ٢ - محطات ومكائنات المرفئين - إقرار .
- ١٣ - قسم ٣ - مصروفات الأمان الحرفية :
- ١٤ - فرع ١ - مصارف المائي - إقرار .
- ١٥ - ٢ - مصارف الأمان الحرفية والمخرجة والاصلاح - إقرار .
- ١٦ - فرع ٣ - لشترى أجزاء أمان حاصلة بإحيات الأوقاف انحرية - إقرار .
- ١٧ - قسم ٤ - المساجد والمآذن والأضرحة - إقرار .
- ١٨ - قسم ٥ - التعليم :
- ١٩ - فرع ١ - إدارة التعليم ومدرسة البنات - إقرار .
- ٢٠ - ٢ - إحيات التعليم - إقرار .
- ٢١ - ٣ - المكتبات التي تديرها وزارة المعارف - إقرار .
- ٢٢ - قسم ٦ - القسم الطبي :
- ٢٣ - فرع ١ - المستشفيات والعيادات - إقرار .
- ٢٤ - ٢ - الملاجن وتفتكاك التي تديرها وزارة - إقرار .
- ٢٥ - ٣ - تفتكاك التي تديرها إدارة متاعضا - إقرار .
- ٢٦ - قسم ٧ - إحيات ومربيات ومصحات - إقرار .
- ٢٧ - ٨ - أوقاف الخديوي اسماعيل بالخراسان - إقرار .
- ٢٨ - القسم الثالث - إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأخرى .
- ٢٩ - إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين :
- ٣٠ - باب ١ - إيرادات الأمان الحرفية - إقرار .
- ٣١ - ٢ - مرتبات مقررة بحرين - إقرار .
- ٣٢ - ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات ختوة - إقرار .
- ٣٣ - مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين :
- ٣٤ - باب ١ - رسوم إدارة - إقرار .
- ٣٥ - ٢ - مصارف الأمان - إقرار .
- ٣٦ - ٣ - مصارف الأمان - إقرار .
- ٣٧ - ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية بحرين - إقرار .
- ٣٨ - ٥ - مصارف قضائية وختوة - إقرار .
- ٣٩ - إيرادات الأوقاف الأخرى :
- ٤٠ - باب ١ - إيرادات الأمان الحرفية - إقرار .
- ٤١ - ٢ - مرتبات مقررة بميزانية المالية - إقرار .
- ٤٢ - ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المشروطة - إقرار .
- ٤٣ - باب ٤ - إيرادات الأوقاف المنظورة إحصائيا على الوزارة - إقرار
- ٤٤ - مصروفات الأوقاف الأخرى :
- ٤٥ - باب ١ - رسوم إدارة - إقرار .
- ٤٦ - ٢ - مصارف الأمان - إقرار .
- ٤٧ - ٣ - مصارف الأمان - إقرار .
- ٤٨ - ٤ - مصارف الأعمال الخيرية - إقرار .
- ٤٩ - ٥ - ديون على أوقاف راجية السداد - إقرار .
- ٥٠ - ٦ - مصارف قضائية وختوة - إقرار .
- ٥١ - ٧ - مصارف الأوقاف المنظورة إحصائيا على الوزارة - إقرار .
- ٥٢ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالمرافعة على الاعتقال بين الجماعة المصروفية وماية النقل على مباشرة مستشاري الأخلاق الملوك فلك اجنية بأرض معركة حكومية بفتح ٥٠٠٠٠ جنيه كدليا الحكومة على أربعة أسلحة سحرية - إحيات إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال .
- ٥٣ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بالترخيص فأعلا مبلغ مليون من الإحيات من الأراضي العام لتفقد مبلغ مضمونة بمنع مفاوى الملوك الأراضي الزراعية .
- ٥٤ - تقرير لجنة المالية
- ٥٥ - إقرار مشروع القانون .
- ٥٦ - تصديقت على تقديمات مشروع ميزانية الحكومة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية (المصروفات) .
- ٥٧ - تقرير لجنة المالية

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والعقيقة الثلاثين مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

القائمين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : الياس عوض بك ، طهتان سيد احمد سالم بك ، الدكتور فارس عمر ، سعد الله عبد الرحمن أفندي ، محمد مصطفى عويوه بك ، كامل جرجس تكللا بك ، حسن صبري بك ، اسماعيل سري باشا ، حسن مغلوم باشا ، قلبي نهي باشا ، مصطفى خليفة باشا .

ثانياً - بإحضار :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : حبيب دوس بك ، حافظ

المشاكوي بك ، محمد رياض عفيفي بك ، الشيخ أحمد إبراهيم زين ، محمد الحلي باشا ، محمد طلعت حرب باشا ، الشيخ حسين والي ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : حاج تاحوم أفندي ، سليم خليل بطرس بك .

ثالثاً - بتأريض : حضرة محمد أحمد صيد باشا .

وبعض من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمسالتي والسعادة اسماعيل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية ، عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ووزير الحفانية بالنيابة ، أحمد علي باشا وزير الأول ، إبراهيم نهي كرم باشا وزير الأشغال العمومية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب يراده بك ، إبراهيم راتب بك ، شفيق سمعان حلايه أفندي ، عبد الرحمن شكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

مقرر الشيوخ المحترمين محمد غنيم بك - جاء في المود الأول من الصفحة الرابعة عشرة من المحضر على لسان حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس وقت مناقشة الموضوع السكك الإخلاقية العبارة الآتية : "دخلنا في المنافع الخصبومية" والحققة أن هذه السكك متعمها فظة .....

الرئيس - لقد قلت هذا حقيقة لما هو وجه اعتراضك على المحضر ؟

مقرر الشيوخ المحترمين محمد غنيم بك - أنا أحتج على هذا احتجاجاً شديداً .

مقرر الشيوخ المحترمين محمد غنيم بك (السكرتير البرلماني) - الاحتجاج غير التصحيح فأنما كنت تريد الاحتجاج فليس هذا محله .

مقرر الشيوخ المحترمين محمد غنيم بك - ورد أيضاً في الصفحة الثامنة عشرة من المحضر كلمة "مشاطي زاده" وصحتها "شاطر زاده" .

الرئيس - تصحيح هذه الكلمة .

وهل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ (لم يمتدح أحد) .

الرئيس - صلتك المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - مشروع

القانون الوارد من مجلس النواب بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الحفانية

٣ - مشروع

القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأمل تقررا لجنة الحفانية - قرار المجلس نظر مشروع القوانين المذكورين من وجه الاستقبال - إقرارها

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك) .

على كتاب من حضرة صاحب المالتي وزير الحفانية بالنيابة هذا نصه :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أوجو دولتك التفضل بالسماح لحضرة الأستاذ محمد محمود أفندي السكرتير الفني لمكتبنا بحضور جلسات المجلس أثناء النظر في تقرير لجنة الحفانية من :  
١ - للرسوم بمشروع قانون بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الحفانية .

٢ - للمرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأمل .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٥ يولييه سنة ١٩٣٢  
وزير الحفانية (النيابة)  
عبد الفتاح يحيى

(حضر حضرة الأستاذ محمد محمود أفندي السكرتير الفني لمكتب وزير الحفانية) .

المقرر - لقد وزع التقرير<sup>(١)</sup> على حضراتكم وبالطبع فإنهم قروا فلا أظن أن هناك حاجة لتلاوه الآن .



ورد في هذا المحاضر ما يأتي :

على ماهر بك — حرية الصحافة مضمونة فلا يجوز وضعها تحت رقابة ولا تقييدها بامتناع والمسئولية المترتبة على إساءة استعمال هذه الحرية بمعددها القانون .

الحرية الصحفية هي المظهر الأول لساكنات أنواع الحريات الأخرى وإنما أريد من إثبات هذا النص أنه لا يمكن ولا للبرلمان وخصوصاً في الأحوال العادية وضع الصحافة تحت أية مراقبة ولا أن تكون السلطة الإدارية الحق في منع أحد من إصدار صحيفة . أرى أن يكون هذا الحق ثابتاً مطلقاً من كل قيد فالأساءة أحد استعمله بأي نوع من أنواع الإساءة ففي القانون العادية غنى وكفاية .

محمد علي بك — هل يعطى للبرلمان الحق في سن القوانين اللازمة للصحافة تأميمها للنظام أو صواباً للأشخاص أم لا ؟

علي ماهر بك — هذا تكفل به قانون العقوبات والذي أريد ألا يكون للبرلمان وخصوصاً في الأحوال العادية الحق في تقرير قوانين تمنع الحكومة مراقبة الصحف أو عدم الترخيص بإصدارها .

هذا هو كل ما جاء في حاضر لجنة الدستور وهو يؤيد أن اللجنة لم تكن تريد أن تمنع البرلمان من أن يقيّد سلطة الصحافة فيما تنشر دائماً ولكن تريد فقط أن تمنع السلطة الإدارية من تعطيل الصحف أو رقابتها .

التعديل المرفوع على حضراتكم هو في المادة ١٥٢ مكررة وليس فيها حق السلطة الإدارية في الرقابة أو التعطيل إنما هي خلقت جريمة جديدة للأسباب والاحتياجات الواردة في مذكرة الحكومة وفي تقرير اللجنة الذي اعتمدت عليه . والمراجع في كل هذا إلى القضاء فالسلطة الإدارية لا دخل لها في تطبيق المادة المذكورة .

ولا شك أن كل صحفي يشعر بالمسئولية للمقابلة على حافله لا يمكن أن يرى في هذا التشريع حداً من حرية الصحافة لأن من كان هذا شأنه لا يمكن أن يفهم الحرية على أنها هي الطعن بالأساليب المتفقوتة التي تنجمها من مشر سئين .

جميع حضرات السادة أن بعض الصحف لا يستطيع النشر إلا بمثل هذه الوسائل ولكن ليس لنا أن نشكو حظها لأن الصالح العام فوق الصالح الشخصية وحكومة تسمى حساباً لكل هذه الصحف ليس لها حق في الوجود .

المادة ١٧٨ وهي تنص على التعطيل ليس فيها أيضاً أساساً بالدستور لأن السلطة الإدارية لا دخل لها في هذا التعطيل وإن القضاء هو الذي يقضي به عند ما يتحقق من صحة الجريمة .

قالوا إن المحكمة بالتعطيل يتناول أشخاصاً إيراد كاليال والمحررين فيليبسوني أن أقول إن أصحاب الصحف يجب أن يأخذوا من حاتمهم الإشراف على إدارة أموالهم في حدود القانون .

يقيم الصاكة قتلة يجرمون دم على رأس حالات كثيرة ولهم أولاد مغفل فهل يعتبر هذا سبباً مبرراً لمحاقتهم من العقاب ؟

بقرة الشيخ المرحوم الدكتور عمر فرحى الرشيد بك — يحسن أن يتل التقرير .

( أصوات : لا ضرورة للتلاوة ) .

المقرر — بعد الذي كتب في تقرير اللجنة تمت اعتراضاً مفاده أن التشريع الذي يقدم لحضراتكم الآن يتعارض مع الدستور وخاصة مع نص المادة الرابعة عشرة منه فأريدت أن أنبه هنا إلى أن هذا التشريع ليس فيه ما يناقض الدستور بمجال من الأحوال .

وضع الدستور قاعدة أولية في المادة ١٤ هي "حرية الرأي مكفولة" ولكنه لم يترك هذه القاعدة دون قيد بل قال إن "شكل إفسان الإضراب من فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون" ذلك أنه رأى أن فوق هذا الحق المقدس حقين آخرين ليس أقل قدسياً ولا أقل احتراماً . أولاً : حق الفرد في ألا ينهض مرصده وشرفه . أي أنه ليس لأي إنسان تحت ستار حرية الرأي أن يطعن في الآخرين وينهض في أعراضهم وشرفهم . الحق الثاني : هو حق الجماعة في حماية آدابها وأنها ونظمها وإلا تعرضت الحياة الاجتماعية للفوضى .

هذه البسيطات لا خلاف فيها إنما الخلل في القيد الذي يضعها القانون لقد من حرية الصحافة . ولكن الخلاف في أن القيد شديد أو ضعيف ليس معناه أن وضعه مخالف للدستور وإنما هو في الواقع تطبيق له .

الرئيس — هل يريد حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن ينظر مشروعا القانونين المرفوضان الآن على وجه الاستعجال ؟

بقرة صاحب الدولة سماهين صرقي باشا رئيس مجلس الوزراء — من غير شك لأن الدورة أوشكت على الانتهاء .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانونين على وجه الاستعجال ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على نظر مشروع القانونين على وجه الاستعجال .

المقرر — الأمر الوحيد الذي يريده الدستور هو منع الحرية التشريعية من أن تضع قوانين تجعل السلطة التنفيذية حق الرقابة . هذا هو الاختراق الوحيد الذي وضعه الدستور أما ما عدا هذا فالحق مطلق لجهة التشريعية والمسألة مسألة تقديرية بحسب الظروف والأحوال .

قيل إن من يراجع حاضر لجنة الدستور يفهم منها ومن روح المناقشات التي دارت بها أن التشريع المرفوع على حضراتكم الآن مخالف للدستور . راجعاً هذه المحاضر وعلى الأخص ما كان صادراً منها على لسان ممالي وزير الحفانية فلم ترفعها إلا بعيداً لما قلناه الآن .

**المقرر -** هل قرأ حضرة الشيخ المحترم أسباب هذا التعديل في تقرير اللجنة ؟

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد محمود أفندي** أقره فصرى **الرئيس بك** - قرأت كل التفاصيل وأريد أن أستوضح عن الحكم في السبب العلقى غير المشتعل على إسماعيل حبيب أو أمر معين .

**المقرر -** حذف من المادة ٣٤٧ بجزء الفقرة "أولا" منها ونصه (أو غير مشتعل على إسماعيل حبيب أو أمر معين) ذلك لأن السبب هو إسماعيل حبيب غير معين .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد محمود أفندي** الرئيس بك - سأولى بسيط وهو هل السبب العلقى غير المشتعل على إسماعيل حبيب أو أمر معين بعد جمعة أو عاقلة ؟

**المقرر -** يعتبر السبب العلقى جمعة وغير العلقى بعد عاقلة .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد محمود أفندي** الرئيس بك - هذا مفهوم . ولكنه ليس جواباً عن سؤال .

**المقرر -** تصرف السبب على العموم هو السبب غير المشتعل على إسماعيل حبيب أو أمر معين .

ولما كانت هذه اللجنة تعزفاً للسبب فقد رأى حذفها لأنه لا ضرورة لها .

**مفكرة الأستاذ محمد محمود أفندي** (السكري بالنيابة المكتوب وزير المحاماة) - الفارق بين المادة ٣٦٥ وهي المادة الخاصة بقبولة الجلسة في السبب العلقى والمادة ٣٤٧ الخاصة بالعاقلة في السبب هي أن المادة الأولى تشتمل على العلقية وأما المادة الثانية فمن السبب غير العلقى .

أما العيب المعلن في الحاليين أو السبب المشتعل على عيب غير معين فهو مشترك في المسادين والطارق الوحيد بين المسادين هو العلقية وغير العلقية .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد محمود أفندي** الرئيس بك - لم تتقدم خطوة .

**المقرر -** هذه مسألة لها مقدمات وبدونها لا يمكن أن نفهم حضرة الشيخ المحترم وإجله الذي حذف لا ضرورة له وقد حذف بها ليس .

**مفكرة الأستاذ محمد محمود أفندي** (السكري بالنيابة المكتوب وزير المحاماة) - السبب العلقى المشتعل على عيب معين يعتبر جمعة والسبب غير العلقى إذا اشتمل على عيب معين بعد عاقلة والفرق بين الحاليين هو كما قلت (العلقية وعدم العلقية) .

**المقرر -** مناقشة حضرة الشيخ المحترم لا تتناول المبادئ العامة فيجوز لوجاهتها إلى حين ثلاثة المسألة ، لأننا كان له تعديل فيها بطلبه عندنا .

بناءً على ذلك أرى أن هذا التشريع المزمع على حضراتكم ليس فيه أساس بالمتصور وإنما وضع للقضاء على حالة غريبة تشع من زمن طويل أن الواجب يقضى بالعمل على إيداع أسبانيا .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد محمود أفندي** - قارنت بين القانون المطروح الآن وبين قانون سنة ١٩٣١ فلم أجد بينهما فرقاً يذكر وإنما الذي جلب الضرر حقيقة أن قانون سنة ١٩٣١ لم يطبق ولو أنه طبق ولو حظ التدقيق في تطبيقه لما أصبحنا اليوم في حاجة إلى تشريع جديد . بل الذي أحاطه أن وضع تشريع ثم إعماله وجعله حراً ميتاً بعد ميلاده مما يجعلنا نطلب مثاقلاً ، فالتشريع المزمع علينا الآن لا أجد فيه فائدة بل أرى فيه ضرراً .

إنما إذا أردنا حقيقة أن نضع تشريعاً للتشريع موجود فضلاً وهو قوى وشديد وأذكر أن يوم صدوره كنت في وسط صفى فلاحظت أن وقع ذلك التشريع كان شديداً عليهم ولكن عدم تطبيقه أصاح أثره فلا فائدة من سن تشريع على تشريع دون تطبيق .

أرجوا حضراتكم إلى المناقشة الواردة في الصفحة الخامسة والسادسة والسابعة من تقرير اللجنة فلا تجدوا فرقاً بين النصوص الأصلية وإيجازية . لهذا لا أرى خلافاً لهذا التشريع المزمع الآن .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد بك** - ثبت في تقرير اللجنة أنه منذ عشر سنوات تعالج الحكومة إصلاح سير الصحافة والحقيقة أن الصحافة تخرج في بعض الأحيان من حدودها ولكن ما وجدنا في يوم من الأيام أثراً فعلياً أنفى كل كرامة الصحافة وما رأينا الأمة تأثرت من الكرامة في الصحافة لدرجة أنها علمت أية حركة تستوجب شدة العقوبة أو الاعتقال إلى تشريع جديد لمعالجة الصحافة .

إن الحكمة أنشئت ثلاث في الأمر وبهول الصحافة وزنا من الزمن لعلها تستعمل.....

**مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد بك** - كم سنة ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد بك** - بعد هذا لا يرى ضرورة لتلاصيح .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد محمود أفندي** الرئيس بك - ورد في الصفحة السادسة من تقرير اللجنة أنه مطلوب تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ على الوجه الآتي :

"أولاً من ابتدأ إفساداً بسب غير علقى" وحذف الجملة التي على هذا النص وهي "أو غير مشتعل على إسماعيل حبيب أو أمر معين" .

لأن الحكم إذن في السبب العلقى غير المشتعل على إسماعيل حبيب أو أمر معين هل يكون عاقلة أو جمعة ؟

مبادئ الدستور الأساسية أو التزم الأساسية للجنة الاجتماعية بالقوة أو الإرعاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة). وقبل هذا قالت هذه المادة أيضا (أولا - التحريض على قلب نظام الحكومة المقر في القطر المصري أو على كراسته أو الإزدراء به).

فيلق لى حضرة الشيخ المحترم المقر ما هو الفارق بين النصيب القديم والجديد ؟

القرر - ليقرا حضرة الشيخ المحترم النص الجديد .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - هذا هو النص الجديد " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل من خمسين جنيها ولا تزيد على ثمانمائة جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل عبارات أو نشر أخبارا كاذبة باحدى الطرق المنقولة كرها من شأنها أن تضر نظام الحكم المقر في القطر المصري للركابية أو الإزدراء أو أن تشكل في صحته أو سلطانه " .

القرر - إذا كان حضرة الشيخ المحترم لا يريد أن يرى فارقا بين النصيب القديم والجديد فانا اقترح بالجزء من أن أوضح لحضرتي الفرق بينهما . وقرق بين الكلام الذى من شانه أن يحدث تحريضا وبين ما يكون تحريضا فعلا .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - هل يظن حضرة المقر أن هناك فرقا حليا بين التحريض على الركابية وبين الإزدراء بالحكم .

القرر - التحريض مسألة متعلقة بالنية بينما النص الجديد يشمل على العبارات في ذاتها .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - اللهم لى غير لاهم .

الرئيس - من الجائز ان البارة الواردة في المادة الجديدة لم تكن تنفيذ في النص القديم التحريض .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - النص القديم يشمل كل شيء .

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا ورئيس مجلس الوزراء) .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - من الفرق الجديدة التى اضيفت على القانون شيء مهم هو ما يأتى :

فقطا مضي كان من يعين أو يهتلف فى حق الموظفين الذين يقومون بخدمة عامة لا يعطى منه إقامة الدليل فوراً . وكان يتكلم لى أن يأتى دور المحكمة . وفي أثناء الصلحى فقبل أن يأتى دور المحكمة وأثناء كان مستمر

مقدمة الشيخ المحترم الشيخ عبد العزيز مرسى - حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد نعيمى الرشيد بك لم يفهم حكمة الخلف . وصدر للمادة تناول عجزها .

القرر - من أجل هذا حذفت العبارة .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهدى مرسى بك - ليس فى القانون نص على عقوبة من يرتكب الجريمة التى نصت عليها البارة التى حذفت .

القرر - حذفت هذه البارة لأنها غير ضرورية . وطوبىها ووددت فى المادة ٢٦٥

هذا وقد قال لحضراتكم حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي لى لا يرى فارقا بين التشريعين الجديد والقديم . ولكنه لو أمكن النظر قليلا فى نص المادة ١٥٢ مكررة هذا الفارق الكبير . فالنص الأول الذى لا يعيد لى إنما يعاقب على التحريض الذى يستلزم إثبات سوء النية . ولا يمكن أن يشمل ما تشمله المادة ١٥٢ التى تنص على نوع من أنواع التحريض الواسع المدى الذى يشمل كل ما يمكن أن يمسد إلى الكلب من وسائل الإغراء غير المباشرة للإزداء الحكم والحض على كراسته . والمادة الجديدة نتيجة الاختيار .

ولذلك كان من الحكمة لإعداد ذلك النص الجديد الذى ألتص به معنى التحريض حتى تشمل نفس التشكيك فى صحة الحكم وقبائه .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - ما اقترحه حضرتكم خاص بأية مادة ؟

القرر - خاص بالمادة ١٥٢ مكررة . أى بإزالة الجديد الذى اضيف على التشريع .

أما فيما يخص بالباقي فلا شيء فيه إلا أنه أوجب سيئا مطقا على رقاب سبى النية من الصحافيين . لأن الصحافي إذا ما علم أن فى تجاوز خطرا على جريده أمكنه أن يراجع نفسه حتى لا يتجاوز الحد المسمول . الحد المتج .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - لينظر حضرة المقر لى النصيب القديم والجديد .

القرر - النص القديم والجديد الخاص بأية مادة ؟

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - الخاص بالمادة ١٥٢ لى لا يرى فرقا بين النصيب .

القرر - المادة ١٥٢ مكررة .

مقدمة الشيخ المحترم مرسى محمود افندي - سأجرى لحضرتكم مقابلة . جاء فى المادة ١٥١ ( ثانيا - تحييد أو نشر المذهب الذى ترى لى تنفيذ

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .  
تليت المادة الثانية وهذا نصها :  
( المادة الثانية )

يجب على المتهم بازدياد جريمة التظلم أن يقدم حشد أول استجواب له بواسطة النيابة العمومية أو على الأكثر في خمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موثق عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بمهمة عامة ولا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ من قانون العقوبات الأهل .

فالذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن إلى النيابة والمدعي بالحق المدني بيان الأدلة في خمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور ولا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

( المادة الثالثة )

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وبموجب من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

سدرى ...

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والآل ليل مشروع القانون ليؤخذ الرأي عليه بالسداد بالاسم ما دمت قد قرئت حضراتكم نظره على وجه الاستيعاب .

تل مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

( المادة الأولى )

تقضى محكمة الجنايات على وجه الاستيعاب فيما يقتسم لها من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وفيها من طرق النشر .

في الظن في الموقوف ولا يجد من يردعه . أما الآن فقد تمجد مباد لم يكن موجودا في القانون من قبل . وبه وجب على الطاعن أن يقيم الدليل على ما يظن به على الموقوف بمجرد توجيه التهمة إليه .

وهذا الذى ذكرته فارق بين التصيين ولكن حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود انفسى قال بطريقة عامة إنه لا يوجد فارق على العموم بين التصيين القديم والجديد .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي** - ليس هذا هو الموضوع الذى نتكلم فيه لأن الصحافة موضوع آخر .

**المقرر** - إذا كان نص المادة الجديدة هكذا "كل من استعمل مبادات أو نشر أخبارا كاذبة بإحدى الطرق المصممة ذكرها من شأنها أن تعرض نظام الحكم المقرر في القطر المصرى للكراهية أو الازدياء" أليس "كل من استعمل" هذا يعنى نفس أيضا بالمعنى القانونى المعروف ؟ أى أنماط مع حضرة الشيخ المحترم باعتبار كونه عليا .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي** - لم أفهم حضرتك .

**المقرر** - إذا كانت المادة ١٥٢ مكررة تقول (إن من نشر أخبارا كاذبة بإحدى الطرق المصممة ذكرها من شأنها أن تعرض نظام الحكم المقرر في القطر المصرى للكراهية أو الازدياء أو أن تشكك في صحته أو سلطانه) هل هذه في نظر حضرتك تماثل التعريض ؟

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي** - ماذا صممت بهذا النص . وكفى أقول (أو تشكك في صحته أو سلطانه) بعد كلمة للكراهية أو الازدياء .....

**المقرر** - قالت حضرتك كلمة (من شأنها) .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي** - في القوانين كثيرا كلمة (من شأنها) .

(١) مشروع قانون راد من مجلس النواب بإدخال بعض أحكام خاصة بالإخبارات الجنائية

**الرئيس** - ولأن هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - إذن ليل القانون مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

( المادة الأولى )

تقضى محكمة الجنايات على وجه الاستيعاب فيما يقدم لها من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وفيها من طرق النشر .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية واحد وسبعين صوتاً من ثلاثة وسبعين .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام قانون حقوق الأهل (المرور حرة الشيخ المحترم عبد الخليم الطي بن) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - إذن نقتل الآن إلى مناقشة مواد مادة لمادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل مادة جديدة يكون رقمها ١٥٣ مكرر ونصها كالآتي :

#### (المادة الثانية)

يجب على المتهم بارتكاب جريمة السطو أن يقدم عند أول استجواب له بواسطة النيابة العمومية أو حل الأكثر في الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فصل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بمسندة عامة وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٦١ من قانون العقوبات الأهل .

فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبلون تحقيق سابق وجب عليه أن يملن إلى النيابة والمدعى بالحق المدعى بيان الأدلة في الخمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور وإلا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل .

#### (المادة الثالثة)

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بأن يصرر بضم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدرت ...

أخذ الزاى على مشروع هذا القانون بالثناء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٧٣

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٧

الموافقون ... .. (١٧)

غير الموافقين ... .. ٢ (٢)

#### (١) الموافقين :

إبراهيم راتب بك . إبراهيم ربه باشا . أمريو طهاري بك . أحمد السيارى بك . أحمد شرف القطار باشا . أحمد زهير باشا . أحمد طالت باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد جل باشا . الدكتور أحمد نهى الزيد بك . أحمد نجيب برادة بك . اندر صدى بك . أمين حسين يوسف افندي . أمين ساس باشا . أمين طالي باشا .

برلى سنا باشا .

جوس زقتهى باشا .

حسن وشوان حادى بك . حسن سبه باشا . حسن على جازم بك . الشيخ حسين صالح خليله . حسين واسف باشا .

الدكتور زكى غنار البزرى افندي .

سلطان السدى بك . سلطان محمود يونس بك . سليمان عثمان باشا بك .

فريق سعاد سلاط افندي .

صالح سنى باشا .

عبد الخليم الطي بك . السيد عبد الحيد الكرى . عبد الحيد سلطان باشا . عبد الرحمن دينا باشا . عبد العزيز البشير بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد النجاشي بك . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد الحيد سلم . الفراء عبد الحيد فردي باشا . الفراء عبد باشا . حل أحمد الطاهري بك . حمى نهى باشا . حيسى حسن زايد باشا .

محمد أبو النصر القارندى . الشيخ عبد الأحدي الظواهري . محمد توفيق منا بك . محمد شحات راضى بك . الفراء محمد صادق باشا . محمد صادق باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد فخر بك . محمد فخرى يكن بك . محمد نهى الفاضلى باشا . محمد محمد بك . محمد سقى باشا . محمد نجيب شكرى بك . محمد أبو النصر بك . محمد اجاميل باشا بك . محمد شكرى باشا . الدكتور محمود عبد الرباط بك . الفراء محمود مزى باشا . الدكتور موسى محمود افندي . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القرق موسى فراد باشا .

نصر بايد بك .

عقوب يادى حليم بك . يوسف طهاري باشا . الأتيا يوسف . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافقين :

الدكتور أسد يوسف حليم افندي .

الشيخ عبد الباقي طاهر بدران .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

#### (المادة الثالثة)

تمثل الفقرة الثالثة من المادة ٣٦٥ من القانون المذكور على الوجه الآتي :  
وإذا كان السب موجه إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بصفة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

مقرر السج المحرم محمد غني بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

#### (المادة الرابعة)

تمثل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ من القانون المذكور على الوجه الآتي :  
أولا - من ابتدر إنسانا بسبب غير حق .

مقرر السج المحرم الدكتور أحمد فرسيه الرئيس بك - أطلب من حضرة الشيخ المحترم المقرر أن يضمن لي المادة التي ينطبق عليها القانون في الجريمة الواقعة تحت البجلة التي حذفت من المادة .

أصل المادة (من ابتدر إنسانا بسبب غير حق أو غير مشتمل على إساءة جيب أو أمر معين) وقد رجعت إلى المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات فوجدت أن السب هو (كل سب غير مشتمل على إساءة واقعة معينة بل كان مشتملا على إساءة جيب معين ...) إن المادة بجملة (مشتمل على إساءة جيب معين) تتناقض مع جملة (أو غير مشتمل على إساءة جيب أو أمر معين) فالجملة الأخيرة أصبحت غير موجودة في القانون ولا يمكن أن يوقع خطاب على أي شخص يترفعها فكانت أضرنا من هذا من العقاب لأن المادة ٣٦٥ تقول (بل كان مشتملا على إساءة جيب معين) وأتم قولهم هذا (غير مشتمل على إساءة جيب أو أمر معين) فأريد أن أهمم المحكمة من هذا التصديق .

القرار - أستطيع أن أكل من يشغل بالقانون في هذه القاعة أن تعلمتكم على أن هذا التشريع ليس فيه نقص مطلقا بل إنه على العكس عمل لمصلحة فنية ولذلك تجد العنوان هو (تعدلات فنية) وليس لها تأثير على الموضوع . وكما قلت محضركم أن غرض المادة ليس فيه شيء غير تعريف السب . والتعريفات تختلف عباراتها . بل أن هذا الجزء الذي حذف من المادة إنما كان مقرفا للسب فقط ولا يرتب عليه أن يفتل أحد من العقوبة . ويمكن أن استخرج من هذه الناحية .

يأقرب بالحس وبفراة لا تقل عن تحسين جنبها ولا تزيد على ثلثية جنبه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل عبارات أو نشر أخبارا كاذبة بإحدى الطرق المتقدم ذكرها من شأنها أن تعرض نظام الحكم المقرر في القطر المصري للركابية أو الإزدراء أو أن تشكك في صحته أو سلطانه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

مقرر السج المحرم محمد غني بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

#### (المادة الثانية)

تستبدل بالفقرتين الأوليين من المادة ١٦٨ من القانون المذكور الفقرات الثلاث الآتية :

إذا حكم على رئيس تحرير الجريدة أو المصنف المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالاعانة .

لذا حكم على أسدال الأشخاص المذكورين في جريمة معصية على المادتين ١٥٢ مكرمة ١٥٦٩ وجب أن يأمر الحكم بإلقاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة ، كذلك يجب أن يؤمر بتعطيل الجريدة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر عند الحكم بعقوبة بجرمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٥٩ و ٣٦١ و ٣٦٢ إذا وقعت الجريمة على البرلمان أو أحد جلسيه أو الوزارة .

لذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في إحدى المبلغ المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٥٩ و ١٦٢ يجوز أن يؤمر بإلزام الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز ستة أشهر حالة صدور حكم ثان بالعقوبة بجرمة من الجرائم المذكورة أو بإلزام الناشر بالقيام بالفرقة السابقة وقت في أشبه السجين التائبين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بإلقاء الجريدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

مقرر السج المحرم محمد غني بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

فقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس مناقشة على المادة الخامسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

( المادة السادسة )

تعديل المادة ٢٢٣ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

كل من استعمل قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى في الأحوال المبينة في المواد السابقة المتلفة بجناية الحريق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

وعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم لخطر أن استعمل مفرقات على أي وجه كان فإذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الإعدام .

وعاقب بالسجن من عرض عمدا بالخطر مينا أموال الغير لخطر . فإذا أحدث الانفجار ضررا للأموال كان العقابين السابقين ناشئا عن إهمال أو عدم

احتياط كان العقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

فقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

( المادة السابعة )

تلى الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦ من القانون المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

فقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

( المادة الثامنة )

تعديل المادة ٣١٧ مكررة من القانون المذكور على الوجه الآتي :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على ثمانمائة جنيه كل من صنع

فقرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فرسي الشريف بك - فهت من كلام حضرة الشيخ المحترم المقرر أن المادة ٢٢٥ تشمل السب العتيق والمادة ٣٤٧ تشمل السب غير العتيق . والسب العتيق يشترط فيه أشياء هي " متى كان مشتتلا على إسماد عيب معين " فإنا كان السب العتيق غير مشتتلا على إسماد عيب أو أمر معين فلي أي مادة ينطبق ؟

فقرة الشيخ المحترم عبد الله سمير بك - ألاحظ لحضرة الشيخ المحترم أحمد فهمي الشريف بك أن الفرق بين السب والافتخار أن الأول لا يشتمل على إسماد واقعة معينة . كان يقول إنسان لآخر " يا فلان ، يا فلان ، يا منقور " أما القذف فيشتمل على واقعة معينة كأن يقول أنت سرقت بكرة فلان أو زورت عليه كبيالة الخ . فالسب العتيق والقذف يتبركان جنعة معاها طليا بالمادة ٢٢٥ من قانون العقوبات . وأما السب غير العتيق فيعتبر مخالفة معاقبا عليها بالمادة ٣٤٧ . ولما كان الجزء الأخير من هذه المادة الذي نصه " أو غير مشتتلا على إسماد عيب أو أمر معين " عبارة عن تعبير للسب ويقاه هذا الجزء موجب للابتناس رؤى أفضلية حذفه لمنع اللابتناس وهذا هو المقصود من تعديل المادة المذكورة .

والجزء الذي حذف لا ينطبق على أية مادة بل هو مجرد تغيير للسب .

الرئيس - يحسن بحضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الشريف بك أن يلجأ في فهم القانون إلى بعض جهاته . فليس هذا المجلس محلا لاقاء دروس في القانون . ويجب إذا احتجنا إلى فهم شيء في الطلب لجأ إلى بعض الأطباء .

وكفى ما فات من الشرح .

والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة ؟

( موافقة ) .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فرسي الشريف بك - أنا لا أوافق .

فقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - وأنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

( المادة الخامسة )

تضاف إلى المادة ٧٩ من القانون المذكور فقرة ثالثة يكون نصها كما يأتي :

ويستبرح حكم المقررات كل مادة معفا لأن تدخل في تركيب المقررات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انصهارها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

## المادة الثانية

تستبدل بالفقرتين الأوليين من المادة ١٦٨ من القانون المذكور الفقرات الثلاث الآتية :

إنما حكم على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جناية ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالناشئة .

فلما حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة عما نص عليه في المادتين ١٥٢ مكررة و ١٥٩ وجب أن يأمر الحكم بالنساء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تقل من ستة أشهر ولا تزيد على ستة . كذلك يجب أن يأمر بتعطيل الجريدة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر عند الحكم بقوة بجرمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٥٩ و ٣٦١ و ٣٦٢ إذا وقعت الجرمية على البرلمان أو أحد مجلسيه أو الوزارة .

فلما حكم على أحد الأشخاص المذكورين في إحدى الجنايات المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٥٩ و ١٦٢ يجوز أن يؤمر في الحكم بالنساء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة . وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة بجرمة من الجرائم المذكورة أو الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة وقعت في اثنتي السنتين التاليتين لصعود الحكم الأول يجب الأمر بالنساء الجريدة .

## (المادة الثالثة)

تمثل الفقرة الثالثة من المادة ٣٦٥ من القانون المذكور على الوجه الآتي :  
وإذا كان السب موجهًا إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة ، وغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد على مائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

## (المادة الرابعة)

تمثل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

أولا - من ابتدر ألسنة بسبب غير ملحق .

## (المادة الخامسة)

تضاف إلى المادة ٧٩ من القانون المذكور فقرة ثالثة يكون نصها كما يأتي :

ويستبر في حكم المقررات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المقررات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو اقتضاها .

## (المادة السادسة)

تمثل المادة ٣٧٣ من القانون المذكور على الوجه الآتي :  
كل من استعمل قنابل أو ديناميتا أو مقررات أخرى في الأحوال المبينة في المواد السابقة المتعلقة بفساد الحريق يقاب عقوبة المقررات المقررة لهذه الجرمية .

أو استودع من الخاروج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مقررات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعي .

ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٧٩ على هذه الجرمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

مقرر السجئ انترم محمد فهد بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .  
ليت المادة التاسعة وهذا نصها :

## (المادة التاسعة)

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويُنشد كقانون من قوانين الدولة .

مدفد ... ..

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

مقرر السجئ انترم محمد فهد بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والان لئيل مشروع القانون ليؤخذ الرأي عليه بالنسبة الاسم ما دتم قد قرروا حضراتكم نظره بطريق الاستعجال .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

## المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل مادة جديدة يكون نصها ١٥٢ مكرر ونصها كالآتي :

يقابض بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيا ولا تزيد على مائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل عبارات أو نشر أخبارا كاذبة بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها من شأنها أن تضر نظام الحكم المقرر في النظر المصري للكرامة أو الاندواء أو أن تشكك في صحتة أو سلطانه .



أو استورد من الخارج أو أخرج قبل أو شيناميا أو فوقعات أخرى. دون  
خضعة أو بدون مسخ شرعى .

ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٧٩ على هذه الجزية .

( المادة التاسعة )

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون وبمصل به من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

نصر بأن يهيم هذا القانون بنظام الدولة وأن يفرض في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدون ... ..

أخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالبدء بالإسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ... .. ٦٧

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٤

الموافقون ... .. ٥٩<sup>(١)</sup>

غير الموافقون ... .. ٨<sup>(٢)</sup>

واستثنان<sup>(٣)</sup>

ومقابل بالأشغال الشاقة المؤبدة من مرض عمدا حياة الناس أو مصتهم  
تخطر بأن استعمل مفرقات على أى وجه كان فإذا أسدت الاقتجار موت  
خصص أو أكثر كان العقاب الاعدام .

ومقابل بالسجن من مرض عمدا بالطرق فيها أموال غير الخطر . فإذا  
أحدث الاقتجار ضررا للأموال كان العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة .

فإذا كان الخطر المشار إليه فى الفقرتين السابقتين ناشط عن إهمال أو مدم  
احباط كان العقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز  
مائة جنيه .

المادة السابعة

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦ من القانون المذكور .

( المادة الثامنة )

تمثل المادة ٣١٧ مكررة من القانون المذكور على الوجه الآتى :

يماقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين  
وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه كل من صنع

(١) الموافقين :

أبراهيم راتب بك . إبراهيم بيه باشا . أبريز عطلى بك . أحمد الشافى بك . أحمد زهير باشا . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد على بك .  
أحمد نجيب براده بك . أحمد صبرى بك . أحمد صبرى بك . أمين حسين يوسف أفندى . أمين سامى باشا . أمين نال باشا .

بولس حسنا باشا .

بريس زقافى باشا .

حسن وشوان حادى بك . حسن سيد باشا . حسن على جازى بك . الشيخ حسين صالح عطيله .

سلطان محمود بيسى بك . سليمان مكان أباطه بك .

شفيع سعد الله حلاجه أفندى .

صالح حسن باشا .

عبد الحليم البلى بك . السيد عبد الحليم البكرى . عبد الحليم سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسوى بك . عبد العزيز مسيف النصر بك .  
عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الحميد بك . الشيخ عبد الحميد سليم . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على أحمد المطاوع بك .

على فهمى باشا . ميسى حسن زايد باشا .  
عبد الرحمن القار أفندى . الشيخ عبد الأحلى القوارى . عبد توفيق مهنا بك . اللواء عبد حادى يحيى باشا . على صادق باشا . الدكتور عبد طاهر بك .

محمد تقي كان بك . محمد فهمى باشا . محمد محمود بك . عبد قدير باشا . محمد نجيب شكرى بك . محمود شكرى باشا . الدكتور محمود عبد النورحام بك . اللواء محمود  
مضى باشا . مصطفى زاهد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القزق موسى كواد باشا .

نصر حامد بك .

يحيى بياضى حلو بك . يوسف قهارى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافقون :

الدكتور أحمد يوسف حلو أفندى .

الدكتور زكى غدار الجيزى أفندى .  
محمد شحات راضى بك . محمد فهمى الناحورى باشا . محمد هب باشا . محمود اسماعيل أباطه بك . الدكتور موسى محمود أفندى .

(٣) الشكوك :

الدكتور أحمد فهمى الزيد بك .

الشيخ عبد الباقى طاهر جدهان .

( انصرف حضرة صاحب المبادئ عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات ) .

الرئيس - ليد حضرتنا الشيوخ المحترمين الدكتور أحمد فهمي الشيربيني السيد بك والشيخ عبد الباقي حاصر . إننا أسباب امتناعهما .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الشيربيني - أسباب امتناعي هي : أن المادة الرابعة التي تمثل المادة ٣٤٧ بأن تخفف عجزها تسقط من قانون العقوبات جواز معاقبة السب المتلى غير المشتعل على إستاذ حبيب أو أمر معين - فهذا الأمر لا تنطبق عليه المادة ٣٤٥ جنح لأنها تشمل فقط السب المتلى ( إن كان مشتعل على إستاذ حبيب معين ) كما أنه أصبح لا يقع تحت حكم المادة ٣٤٧ غائلت فتج من ذلك أن هذه الجريمة أصبحت لا يعاقب عليها وفي هذا من الضرر القضائي والتشريعي ما فيه .

فقرة الشيخ المحترم عبد الباقي حاصر بربريه - هذا القانون يشتمل على شقين : شق يتعلق بالصحافة وشق يتعلق بأشياء تخص باستعمال القتال والمفرقات وما شابهها . وإلى أرى أن تكون الصحافة حرة . ولذلك لا أوافق إلا على الشق الثاني وهذا هو سبب امتناعي .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية تسعة وتسعين صوتاً من سبعة وستين .

#### ٤ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - فرع لجنة الأوقاف - القسم الثاني ( مصروفات الأوقاف الخيرية )

( لندحضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن دينا باشا ) .

قال كاتب من حضرة صاحب المبادئ وزير الأوقاف هذا نصه :  
فحضرة صاحب البعولة رئيس مجلس الشيوخ

بمناسبة نظر مجلس الشيوخ بمسألة يوم الثلاثاء ٥ يولييه سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ( القسم الثاني - المصروفات والقسم الثالث - إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية ) . أرجو التكرم بالتفويض لحضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي باشا وكيل الوزارة وحضرة عبد العزيز حسين أفندي رئيس قلم الميزانية والتسويات في الحضور أثناء نظر التقريرين المشار إليهما .

وتغضوا يا صاحب البعولة بقبولي فائق الاحترام ما

بمحرر في ٤ يولييه سنة ١٩٣٢

وزير الأوقاف  
أحمد علي

( حضر حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي باشا وكيل وزارة الأوقاف وحضرة عبد العزيز زحيد أفندي رئيس قلم الميزانية والتسويات بها ) .

الرئيس - لقد وزع على حضراتكم تقرير اللجنة (١) وقد اطلستم عليه . فهل ترون - توفيرا للوقت - عدم تلاوته على أن يبدى كل من حضراتكم ما يبين له من الملاحظات ؟

( أصوات : ليست لب ملاحظات على التقرير ولا داعي لتلاوته ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
( موافقة ) .

#### قسم ١ - الإدارة العمومية

##### فرع ١ - الأمانة العامة بمركز الوزارة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدد للباب الأول ( ما هيأت وأجر ومربيات ) وقدره ٩٥,٧١٨ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدد للباب الأول ( ما هيأت وأجر ومربيات ) وقدره ٩٥,٧١٨ جنيها .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدد للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ١٦,٧٣٩ جنيها ( بعد تخفيض ٤٩٢ جنيها ) ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدد للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ١٦,٧٣٩ جنيها ( بعد تخفيض ٤٩٢ جنيها ) .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدد للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ١٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدد للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ١٠٠ جنيه .

#### فرع ٢ - الأمور ذات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدد للباب الأول ( ما هيأت وأجر ومربيات ) وقدره ٨٠,٧٦٨ جنيها .  
( موافقة ) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٨٤,٣٨٢ جنيا ( بعد تخفيض ٦٧١ جنيا ) ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٨٤,٣٨٢ جنيا ( بعد تخفيض ٦٧١ جنيا ) .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ١١,٠٨٦ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ١١,٠٨٦ جنيا .

فرع ٣ - مشتري أجزاء أحيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول ( مشتري أجزاء أحيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية ) وقدره ٢٥٠ جنيا ( بعد تخفيض ٢٥٠ جنيا ) ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول ( مشتري أجزاء أحيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية ) وقدره ٢٥٠ جنيا ( بعد تخفيض ٢٥٠ جنيا ) .

قسم ٤ - المساجد والزوايا والأضرحة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول ( ماعيات وأجور مرتبات ) وقدره ١٢٠,٥٦١ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول ( ماعيات وأجور مرتبات ) وقدره ١٢٠,٥٦١ جنيا .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني ( مصروفات عمومية ) وقدره ٣١,٠٩٢ جنيا ( بعد تخفيض ٤٠ جنيا ) ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني ( مصروفات عمومية ) وقدره ٣١,٠٩٢ جنيا ( بعد تخفيض ٤٠ جنيا ) .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ١٩,٥٠٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول ( ماعيات وأجور مرتبات ) وقدره ٨٠,٥٦٨ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ١٦,٢٢٩ ج.م ( بعد تخفيض ٢١ جنيا ) ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ١٦,٢٢٩ جنيا ( بعد تخفيض ٢١ جنيا ) .

قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول ( معاشات ومكافآت الموظفين ) وقدره ٣١,٩٤٩ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول ( معاشات ومكافآت الموظفين ) وقدره ٣١,٩٤٩ جنيا .

قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة

فرع ١ - مصاريف المباني

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٣٩,٢٢٨ جنيا ( بعد تخفيض ٤٨٨ جنيا ) ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٣٩,٢٢٨ جنيا ( بعد تخفيض ٤٨٨ جنيا ) .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ٣,٧٧٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث ( أعمال جديدة ) وقدره ٣,٧٧٠ جنيا .

فرع ٢ - مصاريف الأعيان الموقوفة والمزودة والإصلاح

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول ( ماعيات وأجور مرتبات ) وقدره ١٣,٤٦٤ جنيا ( بعد تخفيض ٩٠ جنيا ) ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول ( ماعيات وأجور مرتبات ) وقدره ١٣,٤٦٤ جنيا ( بعد تخفيض ٩٠ جنيا ) ؟

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجروصريات) وقدره ٢٣,٩٥٠ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٦,١٨٢ جنيا (بعد تخفيض ١٢٨ جنيا) ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٦,١٨٢ جنيا (بعد تخفيض ١٢٨ جنيا) .

فرع ٢ - الملاحة والكابا التي في إدارة الوزارة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجروصريات) وقدره ٨١٠ جنيات .  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجروصريات) وقدره ٨١٠ جنيات .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨,٩٠٥ جنيات (بعد تخفيض ٧٩٨ جنيا) ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨,٩٠٥ جنيات (بعد تخفيض ٧٩٨ جنيا) .

فرع ٣ - الكابا التي في إدارة مشايخنا

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (الكابا التي في إدارة مشايخنا) وقدره ١,١٥٧ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (الكابا التي في إدارة مشايخنا) وقدره ١,١٥٧ جنيا .

قسم ٧ - إمانات وصريات ومعدات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (إمانات وصريات ومعدات) وقدره ٧٩,٧٥٠ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (إمانات وصريات ومعدات) وقدره ٧٩,٧٥٠ جنيا .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١٩,٥٠٠ جنيا .

قسم ٥ - التعليم

فرع ١ - إدارة التعليم ومدرسة الليثي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجروصريات) وقدره ٨,٧٨٢ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجروصريات) وقدره ٨٧٨٢ جنيا .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٥٢١٣ جنيا (بعد تخفيض ١٣٢ جنيا) ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٥,٢١٣ جنيا (بعد تخفيض ١٣٢ جنيا) .

فرع ٢ - إمانات التعليم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (إمانات التعليم) وقدره ٧,٠٥٩ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (إمانات التعليم) وقدره ٧,٠٥٩ جنيا .

فرع ٣ - المكاتب التي تديرها وزارة المعارف

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (المكاتب التي تديرها وزارة المعارف) وقدره ٤,٠٠٠ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (المكاتب التي تديرها وزارة المعارف) وقدره ٤,٠٠٠ جنيا .

قسم ٦ - القسم الطبي

فرع ١ - المستشفيات والعيادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجروصريات) وقدره ٢٣,٩٥٠ جنيا ؟  
(موافقة) .

## قسم ٨ - أوقاف انطدو اسماعيل بالوادى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) وقدره ٨,٢٥٥ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) وقدره ٨,٢٥٥ جنيها .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٢٥,٦٩٩ جنيها (بعد تخفيض ٢٠ جنيها) ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٢٥,٦٩٩ جنيها (بعد تخفيض ٢٠ جنيها) .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٩,٠٠٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٩,٠٠٠ جنيها .

## تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

## القسم الثالث

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية .

(المقرر حضرة الشيخ المكرم عبد الرحمن رعايا) .

الرئيس - اظن أنه لا داعى لتلاوة التقرير - توفيرا للوقت - خصوصا وقد وزع على حضراتكم وأطلعتم عليه<sup>(١)</sup> .  
(اصوات : لا داعى للتلاوة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
(موافقة) .

## الجزء الأول

ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين

## الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (إيرادات الأعيان الموقوفة) وقدره ٣٥,٥٠٣ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (إيرادات الأعيان الموقوفة) وقدره ٣٥,٥٠٣ جنيها .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثانى (مرتبات مقررة للمؤمنين) وقدره ٤٥٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثانى (مرتبات مقررة للمؤمنين) وقدره ٤٥٠ جنيها .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث (ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة) وقدره ٣,٣٠٨ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثالث (ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة) وقدره ٣,٣٠٨ جنيها .

## المصروفات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (رسوم إدارة) وقدره ٣,٨٩٦ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (رسوم إدارة) وقدره ٣,٨٩٦ جنيها .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثانى (مصاريف الأماك) وقدره ٥,٦٥٥ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثانى (مصاريف الأماك) وقدره ٥,٦٥٥ جنيها .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث (مصاريف الأيطيان) وقدره ٤,٨٧٥ جنيها ؟  
(موافقة) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الرابع ( إيرادات الأوقاف المنظور لإحتاجها على الوزارة ) وقدره ١٠,٠٠٠ جنيه .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الرابع ( إيرادات الأوقاف المنظور لإحتاجها على الوزارة ) وقدره ١٠,٠٠٠ جنيه .

#### المصروفات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول ( رسوم إدارة ) وقدره ٧٩,٧٧٣ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول ( رسوم إدارة ) وقدره ٧٩,٧٧٣ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف الأمان ) وقدره ٤٤,٤٤٣ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني ( مصاريف الأمان ) وقدره ٤٤,٤٤٣ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث ( مصاريف الأعيان ) وقدره ١٩٨,٠٥٨ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث ( مصاريف الأعيان ) وقدره ١٩٨,٠٥٨ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الرابع ( مصاريف الأعمال الخيرية ) وقدره ٥٥,١٧٥ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الرابع ( مصاريف الأعمال الخيرية ) وقدره ٥٥,١٧٥ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الخامس ( ديون على أوقاف واجبة السداد ) وقدره ٢٥,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الخامس ( ديون على أوقاف واجبة السداد ) وقدره ٢٥,٠٠٠ جنيه .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث ( مصاريف الأعيان ) وقدره ٤٨٧٥ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الرابع ( ما يصرف على الأعمال الخيرية الخيرية ) وقدره ٢٠,٣٣٩ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الرابع ( ما يصرف على الأعمال الخيرية الخيرية ) وقدره ٢٠,٣٣٩ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الخامس ( مصاريف قضائية ومتنوعة ) وقدره ١,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الخامس ( مصاريف قضائية ومتنوعة ) وقدره ١,٠٠٠ جنيه .

#### إبظرة الثاني

#### ميزانية الأوقاف الأهلية

#### الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول ( إيرادات الأعيان الموقوفة ) وقدره ٧٤٩,٤٨٨ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول ( إيرادات الأعيان الموقوفة ) وقدره ٧٤٩,٤٨٨ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني ( مرتبات مبرورة بوزارة المالية ) وقدره ٢,٤٧٧ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني ( مرتبات مبرورة بوزارة المالية ) وقدره ٢,٤٧٧ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث ( ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة ) وقدره ٣٥,٣١١ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث ( ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة ) وقدره ٣٥,٣١١ جنيه .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المسالية لنظره على وجه الاستعجال .

#### ٦ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بالتريخ في أحد مبلغ مليون من المنصات من الاحياطى العام لمقد سلف مضمونة برهن عقارى لملك الاراضى الزراعية - تقرير لجنة المسالية (١) - بمراو مشروع القانون

(المقرر حضره الشيخ المهنم يادى عليه بك )

تلى كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن خبر دولتك أننا استبدنا حضرة خليل محمود الفلكى بك وكل وزارة المسالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التى سينظر فيها تقريراً لجنة المسالية عن مشروع القانون بالتريخ في أحد مبلغ مليون من الاجنبيات من الاحياطى العام لمقد سلف مضمونة برهن عقارى لملك الاراضى الزراعية ومن التبدلات المقترحة على بعض أبواب ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وفضلوا دولتك بقبول الفاق الاحترام يا

رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدق "

(حضر حضرة صاحب العزة خليل محمود الفلكى بك وكل وزارة المسالية) .

**المقرر** - لقد وزع التقرير على حضراتكم وأطلعتم عليه طبعاً فقبل تكفون حضراتكم بذلك أو ترون تلاوته ؟  
( أصوات : يكفى بذلك ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - إذن يتل مشروع قانون يؤخذ عليه الرأى البتداء بالام .  
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الآتى نصه وقد صلتنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يرخص الحكومة فى أن تأخذ من الاحياطى العام مبلغ مليون جنيه لاستعماله بواسطة بنك التسليف الزراعى المصرى فى عقد سلف لملك الاراضى الزراعية مضمونة برهن عقارى ، وذلك طبقاً للشروط التى تحدق فى اتفاق يوم يوم الحكومة وبنك التسليف الزراعى المصرى .

مادة ٢ - على وزير المسالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بجام الدولة وأن يشرف بالجرعة الرئيسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

معدى ...

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر الباب السادس ( مصاديف قضائية وستنومة ) وقدره ٢٣,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب السادس ( مصاديف قضائية وستنومة ) وقدره ٢٣,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر الباب السابع ( مصاديف الأوقاف المنظور إحاطها على الوزارة ) وقدره ١,٨٠٠ جنيه .  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس للموافقة على الاتحاد المقدر الباب السابع ( مصاديف الأوقاف المنظور إحاطها على الوزارة ) وقدره ١,٨٠٠ جنيه .  
رفعت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والدقيقة الخمسين وأعيدت فى الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين ) .

#### ٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بالمرافقة على الاتفاق بين الجمعية المصرية وجمعية رعاية الطفل على مبادلة مستشفى الأشغال الملكى تلك الجمعية بأرض ملكة الحكومة ومبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه تملكها الحكومة على أربعة أقطاط مصرية متسارية - إحالة إلى لجنة المسالية لنظره على وجه الاستعجال

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع هذا القانون وهذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٥ يولية سنة ١٩٣٢ مشروع قانون للموافقة على الاتفاق بين الجمعية المصرية وجمعية رعاية الطفل على مبادلة مستشفى الأطفال الملكى تلك الجمعية بأرض ملكة الحكومة ومبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه تملكها الحكومة على أربعة أقطاط متساوية يوافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولتك مشروع ههناون ومعرض الجلسة المذكورة - راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام يا

٥ يولية سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت "

**الرئيس** - سبق أن عرض هذا الموضوع على المجلس ولم ينظره لأنه لم يقدم فى صورة مشروع قانون وقد قامت الحكومة بتقديمه لمجلس النواب يوافق عليه فهل توافقون حضراتكم على إحالة إلى لجنة المسالية لنظره على وجه الاستعجال ؟  
( موافقة ) .

## ٧ - تعديلات

على تعديلات مشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية  
(المصروفات) - تقرير لجنة المالية (١٤)  
(المقرر: حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الله)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من  
ملاحظات ؟

مقرر اللجنة - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من  
هذا التقرير مع ملاحظة أن بعض استغفرت دراستها وقتاً طويلاً ولهذا يحسن  
تلاوة هذا التقرير..

ن. هل توافقون على فرع ١٠ - (مصلحة الكيمياء) .

مقرر اللجنة - هل توافقون على فرع ١٠ - (مصلحة الكيمياء) -  
وزارة المالية ترجو الموافقة على الاعتقاد المطلوب للغير وقدره ٩٠٠ جنيه  
لأن عينات الأذخنة التي تقدم لمصلحة الكيمياء لتحليلها زادت كثيراً، فقد  
كانت في أكتوبر سنة ١٩٣١ ٥٢ وبلغت في شهر نوفمبر ١٨٤ ، وفي شهر  
ديسمبر ٣٦٠ ، والمعدل الموجود من الكيمياء لا يكفي مطلقاً لإنجاز هذا  
العمل ، ولهذا ترجو الوزارة الموافقة على الاعتقاد .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالنسبة بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٦٥ ... .. ٦٥

الأغلبية المطلقة ٣٣ ... .. ٣٣

الموافقون ٩٢ ... .. ٩٢

غير الموافقين ٣ ... .. ٣

مجموع ٩٥

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم على فهمي باشا أسباب امتناعه .

مقرر اللجنة - هل توافقون على فرع ١٠ - (مصلحة الكيمياء) -  
أرادت بهذا الاعتقاد خيراً بالأهالي كما أرادت بتأسيس بنك التسليف الزراعي  
الذي وكل إليه الإشراف على هذا العمل فائدة الأهالي . ولكن الأيدي  
التي تدبر هذا البنك لم تحقق أمل الأهالي ولا الأمل الذي كانت ترجوه الحكومة  
من إنشاء هذا البنك ولذلك امتنع عن إبداء الرأي .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية  
٩٢ صوتاً ضد ثلاثة أصوات .

(١) إبراهيم نائب بك - إبراهيم رجب باشا - أحمد طه بك - أحمد السباوي بك - أحمد الخلفار باشا - أحمد زور باشا - أحمد طه بك باشا -  
أحمد مراد باشا - الدكتور أحمد نوري الزيد بك - أحمد نجيب مراد بك - أحمد نصري بك - الدكتور أحمد يوسف طه بك - أمين حسين يوسف بك -  
أمين خال باشا .

برس حنا باشا .

برس زكريا باشا .

حسن رشوان حادي بك - حسن سعيد باشا - حسن علي جازي بك - الشيخ حسين صالح خليفة - حسين ماصف باشا .

الدكتور زكي خمار البكري بك .

سلطان محمود بك - سلطان مكي باشا بك .

فليح سيد الله حلاوة بك .

صالح جني باشا .

الشيخ عبد الباقى حامد بدران - عبد الحليم الجبل بك - عبد الحليم سليمان باشا - عبد الرحمن رضا باشا - عبد العزيز البيهوي بك - عبد العزيز يوسف الصديق بك -  
عبد الفتاح بك باشا - عبد الكريم خليل بك - عبد الله مكي بك - القراء عبد الحميد فريد باشا - القراء عبد أحد باشا - علي أحمد الخطاوي بك .

عبد أبو الحسن القاراضي - عبد توفيق مينا بك - القراء عبد صادق بك باشا - عبد صديق باشا - الدكتور محمد طاهر بك - محمد نصي بك - محمد نصي باشا .  
عبد نوري باشا - عبد حب باشا - محمد جليل باشا - عبد نجيب شكرى بك - محمود أبو النصر بك - محمود اسماعيل باشا بك - محمود شكرى باشا - الدكتور محمود  
عبد الوهاب بك - القراء محمود عزى باشا - الدكتور محمد يوسف بك - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - القارئ موسى غواد باشا .

نصر مادي بك .

محمود نوري طه بك - يوسف طه باشا - يحيى إبراهيم باشا .

(٢) السيد عبد الحميد الجبلى - الشيخ عبد الحميد سليم .

محمد محمود بك .

(٣) علي فهمي باشا .

(٤) مبراهيم الحق رقم ٣٢



منها وترجو الحكومة ألا تتخذ بهذا الشرط لأن الأعمال في بعض الأحيان قد تستلزم شغل الوظائف المالية ولكن مع هذا تعد وزارة المالية بالعمل برأى اللجنة متى سمحت حالة العمل بذلك .

**مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم ابي بك** - شرط اللجنة يتحقق بهذا الوعد .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فيما يتعلق بإبقاء هذا الشرط .

( موافقة ) .

على تقرير اللجنة حتى قسم ١٠ - وزارة المالية .

**مقرر صاحب العزة علي محمد افندي بك** (وكيل وزارة المالية) - وزارة المالية تشدد في طلب مبلغ ٥٥٠ جنيه لرغ المبلغ المخصص لشراء الكتب من ٤٥٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه ويقول إن في عدم اعتماد هذا المبلغ خطرا على المصلحة لأن بعض القضايا يحتاجون الرجوع الى بعض القوانين وأقوال الشراح فإذا لم تكن الكتب موجودة لديهم فربما ميس ذلك بغير العدالة .

**مقرر الشيخ المحترم أحمد طه بك** - أضيف الى ما قاله حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية أنه قد أنشئت محكمة للنقض والإيرام وهي تقرر المبادئ القانونية فلا يصح ألا تكون لها مكتبة ولهذا أرى الموافقة على الاعتماد ولو بلغ مقداره ألفي جنيه .

**مقرر الشيخ المحترم أحمد نقيب براده بك** - أرى على المجلس بهذا الاعتماد مع أنه مقدور لمكتبة البرلمان مبلغ ٥٥٠ جنيه لشراء كتب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رأى مجلس النواب برفع المبلغ المخصص لشراء الكتب في ميزانية الفرع ٤ ( المحاكم الأعلى ) من ٤٥٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا** - كنت أنتظر من حضرة الشيخ المحترم مقدر اللجنة أن يبلغ من رأيا إذا ما أبدى رأى مخالفة .

**المقرر** - إذن أدلة اللجنة ظاهرة في التقرير .

**الرئيس** - لقد انتهى الأمر بموافقة المجلس على رفع الاعتماد .

على تقرير اللجنة حتى قسم ١٢ - وزارة الزراعة .

**مقرر الشيخ المحترم علي أمر اللطافى بك** - من الاعتادات المطلوبة مبلغ ٨٠.٠٠٠ جنيه لوزارة الزراعة لشراء البذرة للقطعة الجديدة ولإدخال بدو جديدة فلذا يطلب هذا الاعتماد في حين أن بك التسليف الزاوى من واجباته القيام بهذا العمل ؟

**مقرر الشيخ المحترم الفخرى محمود عزمى باشا** - لقد وافقت اللجنة على تعيين مصري مساعد وراثت حنف وظيفة الخبير الأجنبي لأن الأعمال كانت سائرة في السنة الماضية بانتظام .

**المقرر** - سأعين حضراتكم ملاحظات اللجنة في هذا الأمر .

رأت اللجنة أن هناك خيرا يقوم بالبحث الكيميائي بمفرده الآن . ولكن يظهر أن هذا الخبير رأى أن العمل ليزداد كثيرا فأراد أن يكون له زيل فاقترح تعيين أجنبي يساعده في عمله ولذلك تطلعت الحكومة بطلب إنشاء ثلاث وظائف في الكادر الوقت لغير أجنبي ، ولكيأى مصري ، ولكبير مصرى . أى أن الكيميائي يريد توسيع دائرة عمله وأقام دليلا وهو كثرة الأعمال التى لا يسهل القيام بها وحده فقرأت اللجنة الاقتضاء بالكيميائي والكبير المصرين وأنه لا حاجة لوجود كيميائي آخر يتقاضى ٩٠٠ جنيه سنويا . ولكن وزارة المالية تقول إن الوظيفة التى لم تقررها اللجنة لازمة والرأى لحضراتكم .

**مقرر الشيخ المحترم عبد العزيز سليم بك** - زيادة على ما قاله حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة سألت اللجنة حضرة مندوب وزارة المالية فقال إنه وصل للعمل ١٠٢٠ عينة في سنة ١٩٣١ فأمكن للوظائف الحاليين القيام بتحليل ٨٤٠ منها ووصل له في المدة من يناير الى يونيو سنة ١٩٣٢ - ٧١٥ عينة أمكن للوظائف تحليلها كلها وتحليل العينات المتأخرة من سنة ١٩٣١ ومع هذا فقد رأيت اللجنة زيادة موظفين .

**مقرر صاحب العزة علي محمد افندي بك** (وكيل وزارة المالية) - يظهر أن المسألة فيما شئ من الأساس لأن المطلوب تعيين خير للدخان لا كيميائي .

صحيح أن الدرجة الخامسة خصصت لكيميائي مصري ولكننا نطلب أيضا خيرا للدخان لأن الخبير الموجود الآن لا يمكنه القيام بالعمل لأطراد الزيادة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما أقره مجلس النواب ؟

( أصوات : توافق ) .

( أصوات : توافق على رأى اللجنة ) .

**الرئيس** - من يوافق على رأى اللجنة يتفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

ثم على تقرير اللجنة حتى فرع ١٢ - أقلام قضايا الحكومة .

**مقرر صاحب العزة علي محمد افندي بك** (وكيل وزارة المالية) - قد اشترطت اللجنة في موافقتها على إنشاء وظيفة الكاتب حرف ( ١ ) أن تولى أول وظيفة تخلو من أقلام قضايا الحكومة من هذه الدرجة أوديسة أمل

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

( موافقة ) .

على تقرير اللجنة حتى فرع ١ ديوان الصوم قسم ١٣ (وزارة المواصلات) .

عقصة صاحب العزة خليل محمود انفسك بك وكل وزارة المالية -  
لقد طلبت وزارة الداخلية من وزارة المعارف وما إلى ذلك فحصل  
المدارس الصناعية على قيادة السيارات فكما وتركيبها وما إلى ذلك فحصل  
الموافقة على الاعتماد المخصص لتحقيق هذا الغرض يظل بالنظام المتبع  
في التعليم .

عقصة الشيخ الخرم اللورد محمود عيسى باشا - يمكن لوزارة المعارف  
أن تحصل على السيارات اللازمة لفرع تعليمها من السيارات القديمة التي  
كانت تستعمل في مكافأة الجهاد والموجودة الآن في الخزائن يملؤها الصدا  
أو من السيارات القديمة الموجودة في قسم النقل الميكانيكي - لقد راعت  
اللجنة ذلك عند ما رأت حذف المبلغ المخصص للسيارات .

عقصة الشيخ الخرم أحمد عرفه باشا - إن المبلغ ضئيل جداً بالنسبة  
للبائع التي يقرها المجلس . وحضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية يقول  
إن عدم الموافقة على الاتحاد فيه تعليم لتعليم فلا معنى بعد ذلك لعدم إقرار  
المبلغ المطلوب وهو ١٢٠ جنيتا .

القرار - إن المبلغ ليصل إلى ٥٢٠ جنيتا ويمكن تعليم القيادة بغير حاجة  
لشراء سيارات والبيوت حادث حول وجوب انتهاء سيارات التعليم ولم يكن دائراً  
حول المبلغ .

عقصة الشيخ الخرم محمود سكري باشا - إن كان المقصود تعليم القيادة  
فلا حل مطلقاً لهذا الاتحاد أما إذا كان المقصود أن يكون التعليم ميكانيكياً  
فيجب اتحاد المبلغ اللازم للسيارات والذي أقدمه عما ألقى به حضرة صاحب  
العزة وكيل وزارة المالية أن المقصود هو تعليم سواقين ميكانيكيين في المدارس  
الصناعية ولهذا يجب إقرار الاتحاد ولو زاد على المبلغ المقدر .

عقصة صاحب العزة خليل محمود انفسك بك (وكيل وزارة المالية) -  
المطلوب هو تعليم التلاميذ ميكانيكا السيارات .

القرار - لكن مذكرة وزارة المالية عمل على أن المطلوب هو تعليم  
القيادة .

عقصة صاحب العزة خليل محمود انفسك بك (وكيل وزارة المالية) -  
سيكون التعليم شاملاً للميكانيكا والقيادة .

عقصة الشيخ الخرم يوسف قطاوى باشا - اللجنة لا تمارض في التعليم  
وإنما تلتزم في شراء السيارات مع وجود مئات من السيارات الحكومية  
في القسم الميكانيكي .

عقصة الشيخ الخرم إبراهيم راتب بك - لقد ذكر في تقرير اللجنة  
" واتفق مجلس النواب على هذه الإضافة وترى هذه اللجنة قصر الإضافة على  
مبلغ ١٨٠٠ جنيتا فقط منه ١٤٠٠ جنيتا لشراء السيارات الجديدة للمدارس  
البيات و ٤٠٠ جنيتا لصيانتها وعدم الموافقة على مبلغ ١٢٠ جنيتا المطلوب  
في الباب الأول لماجة السائقين لأنه يمكن الوزارة مذاكرة ذلك من بين  
السائقين الموجودين لديها حالا " فبني ذلك أن اللجنة ترى إلى توفير مبلغ  
١٢٠ جنيتا كما قال حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفه باشا .  
( أصوات : ٥٢٠ جنيتا ) .

عقصة الشيخ الخرم إبراهيم راتب بك - يقولون إن الرافعي  
٥٢٠ جنيتا ولكن أنا ما بديل على أن عدم الموافقة فاصغر على مبلغ ١٢٠ جنيتا  
وحضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية يقول إن الاتحاد ضروري لتعليم  
التلاميذ ميكانيكا السيارات لما معنى العمل على عدم تحقيق هذه الرغبة  
في سبيل توفير ١٢٠ جنيتا ؟

القرار - أوفره ٩٢٠ جنيتا .

عقصة الشيخ الخرم إبراهيم راتب بك - إذن يوجد خطأ في التقرير .

عقصة الشيخ الخرم عبد الحميد سليمان باشا - المسألة بسيطة . الاتحاد  
منه مبلغ ١٩٤٠٠ جنيتا لشراء سيارتين جديدتين لمدارس البيات وقد وافقت  
اللجنة على هذا المبلغ . كذلك تريد وزارة المعارف بحق تعليم التلاميذ قيادة  
السيارات وتعليمها ولديها سبع مدارس صناعية تحتاج كل منها سيارة للتعليم .  
وقد أشارت وزارة المواصلات باستعمال السيارات القديمة وحرصت  
على وزارة المعارف سيارتين ثم طلب مبلغ ٥٠٠ جنيتا لشراء السيارات  
الخمس الباقية وقالت اللجنة إنه يمكن أن يبحث في مخازن الحكومة عن خمس  
سيارات قديمة ولهذا لم توافق على المبلغ .

بقيت مسألة السائقين فالجنة تقول إنه جاز اقتصاد كبير في القسم الميكانيكي  
ترتب عليه إنشاء سيارات عديدة فيمكن لوزارة المعارف أن تأخذ السائقين  
من سائقي هذه السيارات وكذلك خفضت اللجنة الاتحاد المطلوب للصيانة  
من ٧٠٠ جنيتا إلى ٤٠٠ جنيتا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

( موافقة ) .

على تقرير اللجنة حتى فرع ٥ - المواني والمناظر .

عقصة الشيخ الخرم محمد فخرى انامورى باشا - ورد في تقرير اللجنة  
مبلغ ٢٠٧٠ جنيتا لبناء أربعة لرسو برانز الحاج في الطور ، فأريد أن أستعلم  
من حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية عما إذا كان هذا المبلغ صرف  
فلا أم لا .

## (ب) فرع ٢ - مصلحة الأملاك الأميرية

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) من هذا الفرع وقدرها ٩,١٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) - فرع ٢ - مصلحة الأملاك الأميرية وقدرها ٩,١٠٠ جنيه .

## (ج) فرع ٧ - مصلحة الجوازات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيئات وأجور مرتبات) من هذا الفرع وقدرها ٣٠٦ جنيهات ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيئات وأجور مرتبات) فرع ٧ - مصلحة الجوازات وقدرها ٣٠٦ جنيهات .  
وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) من هذا الفرع وقدرها ٩٦ جنيتا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ٧ - مصلحة الجوازات وقدرها ٩٦ جنيتا .

## (د) فرع ١٠ - مصلحة الكيمياء

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيئات وأجور مرتبات) من هذا الفرع وقدرها ٧٩٩ جنيتا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيئات وأجور مرتبات) فرع ١٠ - مصلحة الكيمياء وقدرها ٧٩٩ جنيتا .

## (هـ) فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التخفيض الوارد في الباب الأول (ماهيئات وأجور مرتبات) من هذا الفرع وقدره ٦٣٦ جنيتا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التخفيض الوارد في الباب الأول (ماهيئات وأجور مرتبات) فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة وقدره ٦٣٦ جنيتا .

مقرر صاحب المذمة غلبت محمود انقليس بك (وكيل وزارة المالية) - ليس لدى الآن من البيانات ما يمكن من الإجابة عن هذا السؤال .

مقرر الشيخ المرحوم محمد فرهي اننا نعرض لهذا - وهل هذا الرصيد الذي بلغت تكاليف إنشائه أربعين ألف جنيه ويطلب له الآن ٢,٧٠٠ جنيتا هل هو صالح لرسو البواخر أم لا ؟ لأنه أشرف في جريدة الأهرام من حشرة أيام أن هذا الرصيد غير صالح لرسو البواخر بسبب تعرضه لتغيرات البحرية وأن شركة البواخر الخديوية قدمت شكوى لوزارة الداخلية ومصلحة الموانئ والمناظر من ذلك ولم تكتب وزارة المواصلات هذا الخبر .

مقرر صاحب المذمة غلبت محمود انقليس بك (وكيل وزارة المالية) - أكرر ما قلته من أنه ليس عندي من البيانات ما يمكن من الإجابة عن هذا السؤال .

مقرر الشيخ المرحوم محمد فرهي اننا نعرض لهذا - الرصيد موجود بالفعل والمبلغ المطلوب الآن هو لتبليط الرصيد وهذا ضروري ولا بد من عمله .

مقرر الشيخ المرحوم محمد فرهي اننا نعرض لهذا - حالت مما إذا كان المبلغ صرف أم لا . فإن كان صرف فقد اتينا وإلا فأرجو إلقاء الصرف لآ جاء في جريدة الأهرام من عدم صلاحية الرصيد .

الرئيس - ليس كل ما يقال في الجرائد صحيحا .  
ثم نل من تقرير اللجنة الجزء الباقي منه .

## (١) قسم ٦ - وزارة المالية

## (أ) فرع ١ - ديوان العموم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على صافي التخفيض في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا الفرع وقدره ٣,٥٠٠ جنيه .  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على صافي التخفيض في الباب الثاني (مصاريف عمومية) - فرع ١ ديوان العموم وقدره ٣,٥٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) من هذا الفرع وقدرها ١٨,٠٤٥ جنيتا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) فرع ١ - ديوان العموم وقدرها ١٨,٠٤٥ جنيتا .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على صافي الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية وقدرها ١٣,٠٢٠ جنيا.

٥ - قسم ١٠ - وزارة الحفانية

فرع ٤ - الحاكم الأهلية

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجرومرتبات) من هذا الفرع وقدرها ٢٨٨ جنيا ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجرومرتبات) فرع ٤ - الحاكم الأهلية وقدرها ٢٨٨ جنيا.

وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا الفرع وقدرها ٥٥٠ جنيا ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ٤ - الحاكم الأهلية وقدرها ٥٥٠ جنيا.

٦ - قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

(١) فرع ٣ - مصلحة عموم المباني

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على صافي الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) في هذا الفرع وقدرها ٣,٤٣٥ جنيا ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على صافي الزيادة المطلوبة في الباب الثالث فرع ٣ - مصلحة عموم المباني وقدرها ٣,٤٣٥ جنيا.

(ب) فرع ٥ - مصلحة التنظيم

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) في هذا الفرع وقدرها ١٣,٠٠٠ جنيا ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) فرع ٥ - مصلحة التنظيم وقدرها ١٣,٠٠٠ جنيا

وهل توافقون حضراتكم على التخفيض الوارد في الباب الثاني (مصاريف عمومية) من هذا الفرع وقدره ١,٤٢٠ جنيا ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على التخفيض الوارد في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة وقدره ١,٤٢٠ جنيا.

(د) فرع ١٢ - أقلام قضايا الحكومة

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجرومرتبات) من هذا الفرع وقدرها ٩٠٠ جنيا ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجرومرتبات) فرع ١٢ - أقلام قضايا الحكومة وقدرها ٩٠٠ جنيا.

٣ - قسم ٨ - وزارة الداخلية

فرع ٣ - انظر

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على التخفيض الوارد في الباب الأول (ماهيات وأجرومرتبات) من هذا الفرع وقدره ٤,٠٢٠ جنيا ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على التخفيض الوارد في الباب الأول (ماهيات وأجرومرتبات) فرع ٣ - انظر وقدره ٤,٠٢٠ جنيا.

٤ - قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجرومرتبات) في هذا القسم وقدرها ٩,٠٠٠ جنيا ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجرومرتبات) قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية وقدرها ٩,٠٠٠ جنيا.

وهل توافقون حضراتكم على صافي الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) من هذا القسم وقدرها ١٣,٠٢٠ جنيا ؟  
(موافقة).

## ٧ - قسم ١٢ - وزارة الزراعة

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا القسم وقدرها ٨٠,٠٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) قسم ١٢ - وزارة الزراعة وقدرها ٨٠,٠٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) في هذا القسم وقدرها ٢,٠٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) قسم ١٢ - وزارة الزراعة وقدرها ٢,٠٠٠ جنيه .

٨ - قسم ١٣ - وزارة المواصلات  
(١) فرع ١ - ديوان المصوم .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا الفرع وقدرها ٤٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ١ - ديوان المصوم وقدرها ٤٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) في هذا الفرع وقدرها ٢,٧٥٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) فرع ١ - ديوان المصوم وقدرها ٢,٧٥٠ جنيه .

## (ب) فرع ٢ - السكك الحديدية

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على التخصيص الوارد في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا الفرع وقدره ١٨,٦٧٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على التخصيص الوارد في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ٢ - السكك الحديدية وقدره ١٨,٦٧٠ جنيه .

## (ج) فرع ٤ - البريد

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجور مرتبات) في هذا الفرع وقدرها ٢,٠٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجور مرتبات) فرع ٤ - البريد وقدرها ٢,٠٠٠ جنيه .

## (د) فرع ٥ - المواني\* والمناظر

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على التخصيص الوارد في الباب الأول (ماهيات وأجور مرتبات) في هذا الفرع وقدره ١,١٨٥ جنيتها ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على التخصيص الوارد في الباب الأول (ماهيات وأجور مرتبات) فرع ٥ - المواني\* والمناظر وقدره ١,١٨٥ جنيتها .  
وهل توافقون حضراتكم على التخصيص الوارد في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا الفرع وقدره ٢٢٥ جنيتها ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على التخصيص الوارد في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ٥ - المواني\* والمناظر وقدره ٢٢٥ جنيتها .  
وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) في هذا الفرع وقدرها ١٧,١١٠ جننيات ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) فرع ٥ - المواني\* والمناظر وقدرها ١٧,١١٠ جننيات .

## ٩ - قسم ١٤ - وزارة الحربية والبحرية

## فرع ٢ - مصلحة الحدود

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) في هذا الفرع وقدرها ٢,٩٥٣ جنيتها ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) فرع ٢ - مصلحة الحدود وقدرها ٢,٩٥٣ جنيتها .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والعشرين مساءً على أن يمدد المجلس للاعتقاد غذا الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١  
(٦ يولييه سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة والنصف مساءً



## محضر الجلسة الحادية والأربعين

المتعددة علنا في يوم الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١ الموافق ٦ يولييه سنة ١٩٣٢

### ملخص

- ٨ - تقرير لجنة الحاسبة عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣  
المالية  
ملحق رقم ٦٨
- ٩ - كتاب من مجلس النواب بمليد ميزانية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣  
بمبلغ ١١٩٩٩٠٠ جنيا مع زيادة ١٦٥٢٠ جنيا على إيرادات  
مصلحة السكك الحديدية - مواقفة المجلس
- ١٠ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمنع التزام باستغلال خطوط  
أرتوريس بديلة للقاهرة .
- تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٦٩  
قرار المجلس نظر مشروع القانون على وجه الاستعجال - إقراره .
- ١١ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمنع أحماد أخا على بيع  
١٩٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية (م ١٣)  
وزارة المواصلات - فرع ١ ديوان القصور - الباب الثاني  
مبارك حموية لتسديد صيرورات الجدة القابلية من السنة المالية  
الذكورة في البند ١٠ "الضمانات والصليحات"  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٧٠  
إقرار مشروع القانون .
- ١٢ - كتاب من مجلس النواب بمراقبة على ميزانية مجلس الشيوخ .
- ١٣ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمنع مكافأة خاصة لسائق  
القاطرات بمصلحة سكة حديد الحكومة .
- تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٧١  
قرار المجلس نظر مشروع القانون على وجه الاستعجال - إقراره .
- ١٤ - كتاب من مجلس النواب من التصديقات على مشروع ميزانية الدولة لسنة  
١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (المصروفات) - مواقفة المجلس .
- ١٥ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بأبهر قطعة أرض من  
أهل الدولة إلى جمعية الشبان المسلمين .
- تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٧٢  
إقرار مشروع القانون .
- ١٦ - تمديدات إضافية على أمانات بعض أرباب المصروفات في مشروع  
ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .
- تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٧٣  
مواقفة المجلس .
- ١٧ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب لتلخيص طرح البصر وأكله  
تقرير لجنة الحفافة  
ملحق رقم ٧٤  
إقرار مشروع القانون .
- ١٨ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بطلب ميزانية وزارة الأوقاف  
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية  
تقرير لجنة الأوقاف  
ملحق رقم ٥١  
إقرار مشروع القانون .

- ١ - الصادق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تبلغ المجلس وفاة المرحوم سلطان سيد أحمد سالم بك عضو المجلس .  
إعلان على المجلس - قرار المجلس بمنح آسرة - إجازات الجلسات  
حدادا .
- ٣ - كتاب من لجنة المالية بأجل نظر مشروع القانون الخاص بمعاملة حساب  
الخاص لإدارة المالية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ إلى الدورة  
القبلية - مواقفة المجلس .
- ٤ - الأسئلة :  
(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة وزير الداخلية من حضرة  
الشيخ المحترم عبد الله حبيكة بك عن وضع مشروع لائحة المدن  
والشوارع - جازر إلى حين حضور حضرة صاحب المصلحة  
الوزير .  
(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية  
من حضرة الشيخ المحترم عبد الله حبيكة بك عن الإجابة على شرح بيان  
لأحد مهندسي المبانى بمرسوف وما صرفه من هذا لاقتطاع  
في المدة من أبريل سنة ١٩٣٠ وديونته سنة ١٩٣١ -  
كتاب الوزير ردا على هذا .  
(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العالي وزير المعارف العمومية  
من حضرة الشيخ المحترم عبد الله حبيكة بك عن ترميم الجارية بالهلال  
قرار المجلس استبعاد .  
(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلح وزير المعارف العمومية  
من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الخليلي عما  
يشاع عن نقل عمدة إدمية إلى من القاطرات لثيرة إلى قلوب  
الاجابة عنه .  
(هـ) الإجابة عن السؤال (١) .
- ٥ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمسألة القروض التي قرنها  
بنسك التخليف الأراضى المصرية من أحكام القانون رقم ٢١  
لسنة ١٩١٢ مدمر ٤ مدقم ٤ لسنة ١٩١٣ بهم يجوز توقيع المجرى على  
الأولاد إقراضا للصدقة .
- تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٦٦  
إقرار مشروع القانون .
- ٦ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمنع المصولات للمرتبة  
قروض التي يسلمها لكيف السلك الأراضى المصرية .
- تقرير لجنة الحفافة  
ملحق رقم ٦٧  
قرار المجلس نظر المشروع على وجه الاستعجال - إقراره .
- ٧ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بطلب ميزانية وزارة الأوقاف  
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إجاءته إلى لجنة الأوقاف  
على وجه الاستعجال .

الرئيس - هذا خطأ مطبعي. وقد صحح. والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

(لم يقرض أحد)

الرئيس - صلتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## ٢ - تبليغ المجلس

وفاء المرحوم سلطان سيد سالم بك الضربا المجلس  
إطمن غدا المجلد - قرار المجلس بمزيرة أسره - إيقاف الجلسة حدادا

الرئيس - يمتزني أن أبلغ المجلس وفاة زميلنا المرحوم سلطان سيداحمد سالم بك . وأني باسم المجلس أعرب عن شديد الأسف على فقده ، وأوجه إلى أفراد أسرته الكريمة خالص العزاء وأعلن غلوا المجلد . وحلدا على أرجو أن توافقوا على إيقاف الجلسة خمس دقائق وأن يكتب خطاب تمزية باسم المجلس إلى أسرته .

( موافقة )

الرئيس ... هذا ولقد أرسلت تفراف تمزية بالنيابة عن حضراتكم وبالأصالة عن نفسي إلى أسرة الزميل الراحل .

( أصوات : شاكرون )

(أوقفت الجلسة حيث كانت الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء . وأعيدت في الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين) .

## ٣ - كتاب من لجنة المالية

بأجل نظر مشروع القانون لتلاص بإعداد الحساب لتتلى الإدارة المالية  
من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ إلى الفترة المالية - موافقة المجلس

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ دولتي أن المجلس قرر بجلسته ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ إحالة مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب بإعداد الحساب لتتلى الإدارة المالية من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ إلى لجنة المالية .

ونظرا لأن الوقت الباقي من الدورة الحالية لا يتسع لدراسة هذا الحساب رأت اللجنة إرجاء ذلك إلى الدورة المقبلة .

وتفضلوا دولتي بمجلد عظيم الاحترام

رئيس لجنة المالية  
يوسف قطاوي

٦ يولييه سنة ١٩٣٢

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين مساء برئاسة محضره صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا ورئيس المجلس وبحضور حضرات الشيوخ المختارين ما علنا :

الغائبين :

أولا - بإجازات :

حضرات : الدكتور فارس عمر - سعد الله عبد الرحمن افتدى . محمد مصطفى عجمه بك . كامل جرجس تكلا بك . حسن صبري بك . اسماعيل صري باشا . حسن مظلوم باشا . قلبي فهمي باشا . مصطفى خليفة باشا .

ثانيا - باضداد :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : حبيب دوس بك . محمد توفيق مهنا بك . عبد رياض عفيفي بك . محمد منصور افتدى . بولص حنا باشا . محمد طلعت . جوب باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : حليم ناحوم افتدى . سليم خليل بطرس بك .

ثانيا - بغير إذن :

حضرات : إلياس حوض بك . محمد أحمد صيد باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المصالح والسعادة أحمد علي باشا وزير الأوقاف . إبراهيم فهمي كريم باشا وزير الأشغال العمومية . علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

ومحضره صاحب المزة خليل عمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية :

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المختارين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه افتدى .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن محضره صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

## ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

مقرر صاحب المزة خليل عمود الفلكي بك (وكيل وزارة المالية) -

جاء في السطر الأول من الممود الثاني بالصفحة التاسعة عشرة من محضر جلسة أمس ما يأتي : "ترتجو الحكومة أن تنقيد" وصحته "ترتجو الحكومة ألا تنقيد" .



من مصاريف الانتقال في الليلة بين شهر أبريل سنة ١٩٣٠ وشهر يونيه سنة ١٩٣١ - أشرت بأن أحارب لولتكم عن شديد أسفى لعدم الإجابة على هذا السؤال لأن صرامه دغم ما اشتمل عليه من وقائع مبيتة التدخل في عمل من شؤون السلطة التنفيذية مما لا يجيزه المادة ٩٧ من الدستور على أنه لما كانت الوقائع التي تضمنتها هذا السؤال شمر بأنه قد يكون لدى حضرة الشيخ المحترم شكوى من تصرفات أحد الموظفين فاني على استعداد متى كان الأمر كذلك لاتخاذ اللازم لتحقيقها إذا ما تفضل حضرة وبحث في بما يكون لديه من بيانات أو معلومات عنها .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ما

٤ يولييه سنة ١٩٣٢

وزير الأشغال العمومية  
أبراهيم فهمي كرم

عقرة الشيخ المحترم محمد فتيه بك - أطلب الكلمة .

الرئيس - إني أمتك من الكلام في موضوع هذا السؤال .

عقرة الشيخ المحترم الرئيس موسى فؤاد باشا - إن هذا السؤال ينطوي على رغبة التدخل في أعمال تتعلق بشؤون السلطة التنفيذية ولهذا لا يصح لحضرة الشيخ المحترم أن يعلق على إجابة الوزير .

الرئيس - لقد كان من حق أن أضع إدراج هذا السؤال في جدول الأعمال لأنه تدخل في عمل من شؤون السلطة التنفيذية . ولكن خشية أن يقال إنني استبد بالأمر سمحت بإدراجه على أن تكون الكلمة فيه للجلس .

عقرة الشيخ المحترم الرئيس على أحمد باشا - أرى أن يمنع دولة الرئيس إدراج مثل هذا السؤال في جدول الأعمال .

عقرة الشيخ الرئيس محمد فتيه بك - من حق أن أعلق على الإجابة .

الرئيس - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى نص المادة (٢١) من قانون النظام الداخلي للبلدان التي يجيز لي أن أعتد المجلس في إحراجه من قاعة الجلسة . وإلى لا أصبح لحضرة بالكلام .

عقرة الشيخ المحترم محمد فتيه بك - كيف ذلك ؟

الرئيس - ليس لك حق التدخل في عمل يتعلق بشؤون السلطة التنفيذية .

عقرة الشيخ المحترم محمد فتيه بك - ولكن لي حق الانتقاد بصفته كوني عضواً في المجلس وأأ فوق الحكومة .

الرئيس - ولكن يجب بصفته كونه كاشفاً في هذا المجلس أن يحترم هذه الصفة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما يطلبه لجنة المالية من إرجاء نظرها لمشروع هذا القانون إلى الدورة المقبلة ؟  
(موافقة) .

#### ٤ - الأسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم عبد الله تيريك بك من وضع شرح السبب المحدث والشواهد - جزء إلى حين حضور حضرة صاحب الدولة الوزير

الرئيس - يجيز هذا السؤال إلى حين حضور حضرة صاحب الدولة الوزير .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم عبد فتيه بك عن الإجابة التي صرح بالأحد مهتمس المباني بين موف وهما صرف في من بدل الانتقال في الفترة بين أبريل سنة ١٩٣٠ ويونيه سنة ١٩٣١ - تجاب الوزير رد على هذا السؤال .

نص السؤال :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أرجو توجيهه سؤالي الآتي لأصحاب السعادة وزير الأشغال لإجابة عنه بأسرع ما يمكن :

هل محمد شكاو شكرى عبد الحميد أبو كرم المهندس بمباني بين موف حصل على إجازة احتيادية أو مرضية في الليلة من ابتداء أبريل سنة ١٩٣٠ لغاية يونيه سنة ١٩٣١ ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب - فما أولها ونهايتها ومقدارها ؟

وهل صرف المهندس المذكور مصاريف سفر أو أجرة ركاب في الأيام الآتية : الأربعاء ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ والخميس ٣ أبريل سنة ١٩٣٠ والسبت ٢١ مارس سنة ١٩٣١ والأحد ٢٢ مارس سنة ١٩٣١ والسبت ٢٧ يونيه سنة ١٩٣١ والأحد ٢٨ يونيه سنة ١٩٣١ والاثنين ٢٩ يونيه سنة ١٩٣١ والثلاثاء ٣٠ يونيه سنة ١٩٣١ ؟

فإذا كان الجواب بالإيجاب - فما مقدار كل نوع منها ؟

محرراً في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٢

محمد فتيه

عضو الشيوخ

على الكتاب الوارد من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية رد على السؤال المذكور وهذا نصه :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بالإشارة إلى كتاب دولتكم المؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ٧٠/٥ - ١٤٢٤ في شأن السؤال الموجه لى من حضرة الشيخ المحترم عبد فتيه بك عن الإجابة التي رخص بها لأحد مهتمس المباني بين موف وهما صرف إليه

والجينة والقليوبية . واستراحوا بوجودها كثيرا لأنها خفت عنهم مشاق السفر البعيد . وهم أطفال صغار يستهيدون للخطر إذا ما طالت شقة السفر عليهم .

ولكن شاع في هذه الأيام أن الوزارة تنوى نقل هذه المدرسة إلى قلوب بناء على سعي من بعض الجهات . فهل ذلك صحيح ؟ . وهلا يرى معالي الوزير أن في هذا النقل لو تحقق حرمانا لأهالي مديرية الجينة والمنوفية من الانتفاع بهذه المدرسة لو نقلت . أو يكون في هذا النقل تعرض أبنائهم لخطر السفر الطويل على الأقل . وخصوصا أنهم صغار . وهلا يتفضل معاليه ويدنا بتأجيل في القطار مراعاة للصلة العامة ومصلحة أبناء الأقاليم الثلاثة فنشكر معاليه ذلك ؟

أمين حسين يوسف  
عضو مجلس الشيوخ

عمرها في ١٤ برهنة سنة ١٩٣٢

( حضر حضرة صاحب الدولة استاميل صدق باشا ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية ) .

**مفكرة صاحب المعالي أحمد علي باشا** ( وزير الأوقاف بالنيابة عن حضرة صاحب المعالي وزير المعارف ) - اقترح رئيس مجلس مديرية القليوبية على وزارة المعارف أن تنقل مدرسة قلوب الابتدائية للبنين التابعة لمجلس لادارتيها على أن يستثنى من مدرسة القطار الخيرية التابعة للوزارة . وما أن كلا من هاتين المدرستين تقوم بتعليمها من خدمة التعليم في الجهة التي هي بها ولا كأن تمت مشروع لضم المدارس الابتدائية التابعة لمجالس المدرسات إلى وزارة المعارف لا يزال قيد البحث فقد رأت الوزارة إرجاء النظر في الاقتراح المشار إليه إلى أن ينت في المشروع السابق الذكر .

**مفكرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أفندي** - أشكر معالي الوزير إجابته وأرجو عدم نقل المدرسة لأن في بنائها مصلحة محقة .

( د - الأجابه عن السؤال (١) )

#### نص السؤال :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر أرجو التفضل بتوجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ليتركب بالإجابة عليه .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول طائق الاحترام ؟

جيد الله سميكه  
عضو مجلس الشيوخ

عمرها في ٧ أبريل سنة ١٩٣٢

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

لا ينبغي على دولتنا أن تسمية المدن والبادر والقرى المستعبدية بالقطر المصري وما لتغير أسماء البلاد بأسماء أخرى لفصل البلاد بعضها عن بعض من الأهمية سواء من الوجهة التاريخية والعمرانية والمالية (حوادث ذلك الزمان وجباية الضرائب) والادارية . أو من وجهة المعاملات عقود الملكية .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - هذه المسألة يرجع الأمر فيها إلى القانون وهو يسمح في الكلام ولست للمسألة فوضى .

**الرئيس** - حضرة الشيخ المحترم يشوش على المجلس . وأرجو أن لا يبتغي إلى طلب إخراجيه من قاعة الجلسة .

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك عن نموذج المجانية بالمدارس - فرد المجلس استجابه

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم أفندي** انما نمرى باشا - هذا السؤال محل أيضا في محل من شؤون السلطة التنفيذية فلا غل فوجيهه .

**مفكرة الشيخ المحترم افرير موسى فؤاد باشا** - لقد سبق أن أجاب الوزير أثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف على أسئلة خاصة بالمجانبة في المدارس .

**مفكرة صاحب المعالي أحمد علي باشا** ( وزير الأوقاف بالنيابة عن حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية ) - سأترككم بعد أن ينتهي حضرات الأعضاء الذين يريدون الكلام .

**مفكرة الشيخ المحترم محمود أبو نصر بك** - أطلب استبعاد هذا السؤال من جدول الأعمال لأن المساعدة ٣٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تأتي عليها - كما نرى نحن على كرامتنا - أن تكون طعنين أو أن تعرض السائل الشخصية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على استبعاد هذا السؤال من جدول الأعمال ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على استبعاد هذا السؤال من جدول الأعمال .

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أفندي عما يشاع من نقل مدرسة ابتدائية من القطار الخيرية إلى قلوب - الإجابة عنه

#### نص السؤال :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ أرجو التفضل بتوجيه سؤال حضرة صاحب المعالي وزير المعارف والدولة وإفاد الشكر والاحترام .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف .

أنشأت الوزارة منذ سنوات مدرسة ابتدائية في القطار الخيرية لحاجة الأهالي في تلك المنطقة إليها . وأقبل عليها التلاميذ من مديريات المنوفية

**محضر الجلسة** - **الشيخ المرحوم عبد القادر** بك - أشكر لدولة رئيس الحكومة إجابته والأصلح أن هذه الإجابة تتعلق بتسمية الشوارع والطرق وليس فيها ما يشير إلى تسمية المدن والقرى والبلدات التي قرأ في الجرائد من وقت إلى آخر قرارات وزارة تبديل أسماءها بأسماء أخرى مع ما لهذا التغيير من الأهمية سواء من الوجهة التاريخية أو العمرانية أو المالية في حين أن الجنسية المصرية لا تمنع لأحد الأفراد إلا بمرسوم ملكي ولذا أرجو من الحكومة أن تعيد هذا المسألة ما تستحقه من العناية وأن تضع لها التشريعات اللازمة .

### ٥ - مشروع القانون

الفرار من مجلس النواب باستثناء القروض التي يفرضها بنك الكسلف الزراعي المصري من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ودرج ٤ لسنة ١٩١٣ بدم جواز ترميم الجدران المملوكة للأزواج الصغيرة - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع القانون

(القرار حضرة الشيخ المرحوم القرضاوي محمد عزي باشا)

**محضر** - **صاحب الدوحة اسماعيل صدقي باشا** (وزير المالية) - أرجو أن يسمح لحضرة صاحب العزة محمود حسن بك المستشار الملك لوزارة المالية بالخطور أثناء نظر مشروع هذا القانون .

**الرئيس** - يفضّل حضرة بالخطور . . .

( **حضر** حضرة صاحب العزة محمود حسن بك المستشار الملك لوزارة المالية ) .

**الرئيس** - قد اطّلع حضرات الشيوخ الأربعين على تقرير اللجنة (١) عن مشروع هذا القانون فهل توافقون حضراتكم على عدم تلاوته توفيرا للوقت ؟

( **أصوات** : إطلنا على التقرير ولا داعي لتلاوته ) .

**محضر** - **الشيخ المرحوم محمد غنيم** بك - التقرير لم يوزع إلا متأخرا . وكل حرة يتولون حضراتكم : إطلنا وكفى .

**الرئيس** - لا يجوز من المجلس . ولذا طلبت إليه أن يقرر إحراجك من الجلسة طبقا لنص المادة الحادية والثلاثين من قانون النظام الداخلي . أنت شيخ يجب أن تحترم نفسك . فلذا أردت الكلام فاطلب أولا الإذن بذلك .

**محضر** - **الشيخ المرحوم محمد غنيم** بك - أنا مستعد أن أطلب الكلمة . ولكني سمعت أصواتا تقول : إطلنا . وسأطلب الكلمة عند ما أريد الكلام .

وكذلك تسمية الشوارع والطرق المستعمدة بالبلاد وأهل اسمائها بأسماء أخرى - ومع هذه الأهمية ترى في كثير من الأحيان أن تسمى البلاد أو تغير اسمائها بمجرد قرار وزير معين منحت الجنسية المصرية لأحد الأفراد يصدر به مرسوم ملكي - وأن تسمى الشوارع والطرق أو تسبيل اسمائها بمجرد أن يصدر بذلك قرار يصن الجهور الذي ما يشير إلا وترفع (ياضلة) باسم من الشارع وتوضع مكانها (ياضلة) باسم آخر كما أنه لا تراعى أحيانا في التسمية اعتبارات معقولة أو مقبولة . ونظرا لأهمية هذا الموضوع وسامه بمصالح الجمهور ، فهنا يحسن وضع تشريع لتنظيم بحيث إذا أريد تسمية بلد مستجد أو تغيير اسم بلد أو فصل بعض الجهات المأهولة عن البعض الآخر يجب أن يصدر بذلك مرسوم ملكي بناء على طلب الوزارات المختصة وبعد أخذ رأي الهيئات النيابية التي يصن الأمر كجالس للمدبريات والمجالس البلدية والمحلية والقرى أو الهيئات التي تقوم مقامها مثل مجلس التنظيم ، والمراقب العامة لمدينة القاهرة . وإذا أريد وضع أسماء للشوارع والطرق المستعمدة أو تغيير أسماء موجودة يكون ذلك بقرار من وزير الداخلية يصدر بعد أخذ رأي الهيئات البلدية المتقدمة ذكرها ، ثم ينشر في الجريدة الرسمية قبل تنفيذه ما

بعد الله سبحانه

**محضر** - **صاحب الدوحة اسماعيل صدقي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - جرى العمل منذ زمن طويل على ألا يطلق اسم على إحدى الطرق العامة في مدينة القاهرة أو يدخل عليها تغيير أو تعديل إلا بعد موافقة مجلس التنظيم للجنة المذكورة ومصادقة وزير الأشغال على ذلك وأجتهده بمرسوم .

وقد كان اختيار هذه الأسماء مبدئيا موكولا إلى لجنة خاصة بمصلحة التنظيم إلا أنه رأى أخيرا أن يناط هذا العمل إلى المصلحة المذكورة ثم يبادي خصه بمعرفة إحدى الجهات الفرعية لمجلس التنظيم والمراقب العامة لوحظ في اختيار أعضائها وفي القواعد التي تسترشدها أن تعطى عناية خاصة لتخليد أسماء الأشخاص والحوادث البارزة في تاريخ مصر في حقولها المختلفة .

وقد روعي دائما ألا يسمح بإدخال تغييرات أو تعديلات في الأسماء الحالية للطرق العامة إلا نادرا ولضروقات قصوى وذلك تفاديا لما قد يحدث من الاضطراب والتشويش في مستندات تملك القنارات المملوكة على هذه الطرق .

وليس لدى وزارة الأشغال مانع فيا يخص بسمية القاهرة من معالجة هذا الموضوع بطرق التشريع .

أما فيما يخص بدم الأقاليم فانتم في المجالس البلدية والمحلية والقرى أنه إذا قدمت لحيات المجالس المذكورة اقتراحات بشأن تسمية شوارع جديدة أو تغيير أسماء شوارع موجودة وقررت تلك الهيئات الموافقة على الاقتراح تعرض قرارات الموافقة على وزارة الداخلية فلذا أختصتها يصدر بشأنها مرسوم ملكي وينشر بالجريدة الرسمية وينشر معه جدول إحصائي بالشوارع التي تكون وضعت لها أسماء أو تغيرت اسمائها .

هل المال بالسبب الذي كان يراه . سواء أكان من المزايا أم من البك  
الزراعي القديم . وضأت بذلك عليه دائرة الاقتراض . ورضى بالليل .  
وعاش زمتا عيشا راضيا .

وفي سنة ١٩١٣ عند ما وضع هذا القانون كان عدد الذين يملكون فدا  
فاصل هو ٩٤٠٠٠ مال . وبلغوا في سنة ١٩٣١ ١٥٧٠٠٠ مال .  
وفي سنة ١٩١٣ كان عدد الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل هو ٤٦٦٠٠٠  
مالك . وبلغ عددهم في سنة ١٩٣١ ٥٥٣٠٠٠ مال . وهؤلاء كانوا  
يملكون مليوناً وثمانية آلاف فدان فأصبحوا يملكون مليوناً ومائة وسبعين  
ألف فدان .

هذا البيان يدل حضراتكم على أنه لو لا هذا القانون لصارت هذه الملكات  
الصغيرة مع الطوارئ التي طرأت على حالتها المالية عرضة أيضاً لخسارة التي  
كانت موجودة عند ما دمنت للبك الزراعي . والتي نزع فيها الملكات  
الصغيرة .

أرادت الحكومة بتبسيط الضائقة المالية الحالية أن تعمل لخدمة الناس  
عامة . لا لصغار الفلاحين فقط بل للخدمة العامة . والخاصة بالفلاحين  
وكل الزواجر .

فكرت أولاً لهذا النرض أن تلتزم لم بنك التسليف الزراعي . هذا البنك  
الذي قام . ويقوم الآن بأجل الخدمات . لأنه يساعد هذا الفلاح الصغير  
المسكين . كما يساعد من هو أكبر منه شأن . فيمتد بكل الحاجات الضرورية  
لزراسته . من لزور وسجاد . لم يكن هذا الفلاح الصغير يحصل ملياً  
إلا بواسطة الاقتراض من المزايا أو البنك الزراعي . فهذا الباب الذي كان  
ناقصاً في حياة الفلاح قام به البنك الذي أنشئ لهذا النرض .

بعد ذلك كما نأمل أن نستظلم حال الفلاح . لأن أطيانه صارت بطبيعة  
الحال مخوفة . وصارت الحاجات الضرورية للزراعة متوفرة له بواسطة  
البنك الجديد . وكما نأمل لذلك أن نبقى في راحته . وخصوصاً بعد ما علمنا  
أن أقل الناس ضيقاً الآن هم هؤلاء الصغار من الفلاحين . ولكن أرادت  
الحكومة أن تعمل القانون — وأنا لا يمكن أن أنكر مطلقاً أن واضع نظام  
هذا التسليف أو الرمح به . هو الشخص الذي تعتمد عليه كل الاعتماد —  
وردعنا من هذا فاني غير متفق معه في نقطة واحدة . هذه النقطة هي أني  
لا أريد مطلقاً أن تقع الحماية من ذلك الفلاح الصغير الذي قامت الحكومات  
من قبل بحمايته . لأنه لم يحم برهان واحد له أن الفلاح الصغير — بعد  
الاحصاء الذي ذكرته لحضراتكم — في نفس الضيق الذي وقع فيه من يك  
خمسة أفدنة فأكثر . والحقيقة أن الذين تأثروا من الأزمة هم كبار الملاك  
من الفلاحين لأنهم اقتترضوا المال جزافاً . وصرفوه في غير ضرورة . واضطروا  
بالماتيين إلى أن يتزوا ملكاتهم . لأنهم لم يستطيعوا تمديد ما عليهم . أما  
صغار الفلاحين فلم يضرهم شيء . لأنهم راضون بالليل . وهم يملكون  
الضرائب . وأخذوا حاجات الزراعة الضرورية من بنك التسليف الزراعي  
أو الحكومة بقيمة صغيرة . وفضلنا من هذا فقد كان عليهم لحكومة ديون  
بمئة مليونين تقريباً من الجنيهات . فرأت شفقة بهم أن تولجها بمنح  
سنوات . فالفلاح من هؤلاء الصغار ليس لا في حاجة إلى الاقتراض .

**معرض الشيخ المرحوم محمد باي** — القانون المروض على حضراتكم القليلة  
مطلوب به تعديل قانون خاص بصغار الزرايع من الفلاحين . واصمحو لي  
حضراتكم أن أتساءل في قواعد التصير وأتمكلم بصفة هؤلاء الفلاحين . فترك  
بذلك قيود سيويه النحوية بجانبا .

الفلاح المصري معروف عنه طيب الخلق . ومثله في ذلك كتل الفلاحين  
في سائر البلاد . تقع عليه مؤثرات قد تكون ضارة بمصلحته . ولضعف  
لدايته يتقبلها . ومن ضمن هذه المؤثرات عوامل غير مبررة يخضع لها . وتؤثر  
على حياته المادية . وهناك قوم يستوفون أموال الفلاح الصغير بطريقة  
إمداده بالمال . ولكن بطريقة غير شرعية . حصل هذا في مصر . فارتفعت  
الملكات الصغيرة . وتكونت منها الملكات الواسعة .

ولكن من حظ مصر أن أتت ظروف نازلة فيها في مصلحة هذا المسكين .  
فصمت الحكومات التي تماثلت على مصر في إصلاح شأنه ورفعه من  
الخصيصة الذي يتحور فيه . وكانت بقدر المستطاع في إعادة تكوين  
الثروة الصغيرة . وفي تمكين الفلاح الصغير من أن يكون له ملكية خاصة به .  
وأن يتقدم بذلك من سلطان الغير . وأن يكون حراً في إدارة عمله .

بهذه الوسيلة تكونت الثروات الصغيرة بين الفلاحين . ولكن المزايا  
التي سبق لم أن تسلطوا على الفلاح استمروا يسعون في استنزاف ماله لأنهم  
أرادوا قد أخذ يمش . فانتشروا في البلاد وأخذوا يسطون المال بلا حساب  
والفلاح بطبيعته ميل لأخذ المال إذا عرض له إنسان . وهو يأخذ  
دون أن يحسب لعواقبه ضايماً . ودون أن يفكر في أن يرد المال وقت  
استحقاقه . والفلاح لا يفكر إلا في الحصول على المال . فإذا ما حصل  
عليه صرفه في أمور ليست مهمة ولا ضرورية . وأنا لذلك أحفظ هذه  
الحكمة النفسية التي نطق بها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء  
وهي أن فضيلة الادخار نافعة في فطن الفلاح . وبالتالي تنقصه فضيلة  
الاقتصاد .

الحكومات التي سبق أن قلت حضراتكم إنها مهوت على مصلحة هذا  
الفلاح المسكين فكرت في أن تخبره من أيدي هؤلاء المزايا . فكيف فكرت؟  
أكتأت له البنك الزراعي وفكرت أنه يخبره من أيدي هؤلاء المزايا . فتح  
البنك أبوابه . وتماطر الفلاحون عليه . فأخذوا منه المال وصرفوه في غير  
حساب .

ترتب على ذلك أن هذا البنك أخذ يترع ملكية صغار الفلاحين ليسترد  
ما دفعه لهم . وقد رأيت حضراتكم أمام الحاكم يوم أن هذه الأملاك  
كانت تعرض للبيع . لأن أصحابها لم يقبوا بسداد ما عليهم . وذلك إلى أن  
أتبع الله للمصر رجلاً طيباً أراد أخيراً الفلاح فأوحى للحكومة في سنة ١٩١٣  
بأن تتخذ طرقاً جديدة لمجي بها هذا الفلاح ففلا من هؤلاء المزايا . فكان له  
ذلك . وتحققت الأمانة . وأصبحت الحكومة ولقد ذلك القانون الذي يراد  
تعديله اليوم .

نص هذا القانون على حماية الملكات الصغيرة بقدر المستطاع من أيدي  
المزايا . بأن منع حتى رعتها . وبهذا صار الفلاح لا يستطيع أن يحصل

الجلد بل على العكس من ذلك فبإتجاهه تقيده يرى في إيقاف العمل بهذا القانون تمكينا للبك المذكور من أن يؤدي المهمة والخسفة المطلوبتين منه وذلك عبر من مزايا قانون خمسة الأقدية وعبر عن المضار التي يمكن أن تصح بفلاح من جرد إيقاف العمل بهذا القانون بهذه العبارة الفرنسية : Les inconvénients dont cette loi a prétendu les éviter يعني أن هذا القانون حاول أو ادعى أنه يستعمل أن يمنع هذه المخطورات . ولم يقل المجلس الاقتصادي بصورة من المصوّر أنه يرى أن هذا القانون مفيد للفلاح الصغير وزاد ذلك المجلس على العبارة التي ذكرتها أنه ليس لديه من البيانات ما يمكنه من تكوين رأى واضح في هذا الموضوع . هل أن هذه البيانات التي لم تكن تحت نظر المجلس الاقتصادي كانت بين يدي الحكومة ولم تلبأ إلى طلب إيقاف قانون الخمسة الأقدية فيما يتعلق بالبيك القاري إلا بعد أن تبيّن أن هذا الإيقاف ضروري ليقوى المشروع تمناه المرجوة وأن بعض الأرقام لتدلّك أنها السادة دلالة واضحة سامة على أنه إذا لم يوقف العمل بقانون الخمسة الأقدية أصبح المشروع لغوا .

من هم أصحاب الملكية الصغيرة الذين أرادت الحكومة أن تمدّ يدها إليهم ؟ هؤلاء هم الذين يمكنون لغاية ثلاثين فدانا تقريبا .

إن عدد أصحاب الملكية الصغيرة الذين يمكنون من فدان فأقل إلى ثلاثين فدانا هو ٢١,٨٨,١١٥ وهم يملكون جميعا ٣,١٢٢,٣٣٩ فدانا في القطر المصري . وعدد الذين يمكنون فدانا فأقل ١,٥٠٠,٠٠٠ والذين يمكنون أكثر من فدان لغاية خمسة أقدية ٤٧,٣٢٢ والذين يمكنون من خمسة أقدية إلى عشرة ٨٣,٠٠٠ والذين يمكنون من عشرة إلى ٢٠ فدانا ٢٩,٠٠٠ والذين يمكنون من ٢٠ إلى ٣٠ فدانا ١٢,٠٠٠ فكانت سنتي البيك القاري لعدد لا يزيد عن ١٣٠,٠٠٠ بينما عدد صغار الملاك ٢,١٨,٨٠٠ أو بعبارة أخرى يحاول خمسة الشيوخ المحترم محمد محب باشا - بحيرة قلم - أن يحرم من مزايا المشروع الجلد ٢,٠٥٠,٠٠٠ مالك وقصر مزياءه ١٢,٠٠٠ مالك . هذه هي النتيجة المباشرة لما يطلبه سعادة الشيخ المحترم محمد محب باشا .

أبها السادة : إن أصحاب الملكية الصغيرة الذين يمكنون خمسة أقدية فأقل يحتاجون كثيرهم للائحة ولا تصوّروا مطلقا أن مزارعا يمكنه أن يستغنى عن الاقتراض .

ليست ميسرة الفلاح . وليست حاجاته هي فقط الحصول على بعض الائحة والتخاوي فالفلاح مطالب أخرى متعدّدة ، ومن أجل ذلك يوجد المرابي لكل طائفة من طوائف المزارعين . فهناك المرابي الذي يقترض صاحب الخمسين فدانا . وهناك من يقترض صاحب الفدائين وكما أصدرنا في السلم إلى أدنى كانت غرائب الرايا مبالغ فيها كثيرا .

نحن نعلم أن فلاح القرية يقترض الجنيه بما يقرب من مائة في المائة لأجله فيقرضه بفائدة خمسة قروش في الشهر ابتداء من يوم الاقتراض .

نحن نعرف أن الفلاح الصغير يقترض من بعض النسوة في القرى ونحن مع الأسف أشجع وأجشع من صنف المزارعين الأخرى .

وإذا سلمنا جدلا بأن الفلاح الصغير في حاجة إلى المال . فلابد شيء يأخذه . إنه يطلبه لسحق الأرض وزرعها أو إصلاحها . والزرع والسحق ميسران له . والإصلاح لا أفهم له ضرورة في هذه الأيام . ولكن يفترض أنه مضطر للاقتراض . فإن صاحب الفدائين مثلا إذا اقترض من البيك . وإذا أقرضه ستين جنيها - ولا أقول مائة - فإن فدانها إذا زرعها وأحسن زراعتها فاته لا يأخذ منها محصولا - على حسب الأمان الجاري - بأكثر من ثمانية جنيها . أي أربعة جنيها من كل فدان . فيسدد منها ثلاثة جنيها للضرائب ويدفع جنيها للسيد والبذرة . ويتبقى جنيها لنفسه . ولا يبقى له بعد كل ذلك إلا جنيه . وإذا اقترضنا جدلا أنه سيدين له من لرواده أربعة جنيها - وهذا مستحيل - فكيف يمكنه مع هذا سداد قسط البيك . وهو ثمانية جنيها . فإذا مضى على هذا الفلاح ستان بدون مسدّد . وحسبت الفاتحة نسبة في المسألة . فكانت النتيجة أن يتزعج البيك لميلكه . وتقع نتيجة أخرى تأخذونها حضراتكم على مسؤولية متناكر . هي أن الحكومة ذاتها في الواقع تكون التازمة للملكية . لأن المال مال الحكومة والأمانة . فهل ترضون حضراتكم ذلك ؟

أنظروا حضراتكم فإن الحكومة لما أرادت تقديم مشروع هذا القانون المزعوس المليء بأرادت أن تستتب من فائدته عرضته أولا على المجلس الاقتصادي . ولما نظره هذا المجلس قال منه العبارة الآتية :

” لم يفت اللجنة أن تحرر هؤلاء الملاك من قيد ذلك القانون سيوفهم ثانيا في نفس المركز الذي يبال إن القانون وضع لاقتراحه منه . ولكن ليس لدى اللجنة من البيانات ما يكفي لتكوين رأى على في هذا الموضوع المقعد والذي لا يدخل مباشرة ضمن حدود المهمة التي عهدت إليها “ .

والعبارة ثابتة في الصفحة الرابعة والعشرين من تقرير لجنة المالية بالمجلس . فنحن حضراتكم من هذا أن المجلس الاقتصادي المكون من رجال ماليين يرون أن في إبطال القانون رجوعا إلى الحالة التي كانت قبل صدوره . وليس عندى من البيانات ما يكفي لفحص بأن القانون بعد هذا التديل المطلوب في المشروع المزعوس علينا اللبلة يصبح نافعا أم لا .

ومع شكى الحكومة على كل حيلة ابتعتها المصلحة الزاردين فاقى أرجوها أن تراقى هذا القانون بين من تأمل الصحيح حتى لا تقع يوما ما نيا وقتنا فيه من قبل وخسرا يسببه خسائر جمّة . وحتى لا تكون واسطة في وقوع الضرر بترك الفسدة من الأمانة . فإن خسارتها تعود على الأمانة بأكلها وعلى الحكومة أيضا .

( تصديق ) .

مؤذرة صاحب أدورته اسماعيل صرقي باشا ( رئيس مجلس الوزراء ومذّر المالية ) - سمعت البيانات القيمة التي أبدعها حضرة الشيخ المحترم سعادة محمد عصب باشا . هذه البيانات وتلك الأسانيد لم تتفعلها الحكومة ولم تحت ذلك على المجلس الاقتصادي .

إن العبارة التي استندنا سعادته إلى ذلك المجلس لا يمكن أن يؤخذ منها أنه يرى غضاضة في إيقاف العمل بهذا القانون فيما يتعلق بالبيك القاري

لا تصوروا أيها السادة أن الحماية من طريق قانون الخمسة الأقدنة أفلدت شيئاً كبيراً .

يقول حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا إن الملكية الصغرى زادت . زادت بالطبع لأن مساحة الأتليان المتزعة زادت من جهة . ولأن نظام نوريشا على الأخص ودى إلى هذه الزيادة في الملكية الصغيرة من جهة أخرى .

كوتوا كل فئة أن الفلاح الذى يملك عشرة أقدنة إذا ما توفاه الله دخلت ورثته في زمرة صغار الملاك الذين يجمعهم هذا القانون .

لا نطخوا أيها السادة أن الحكومة قبل أن تتقدم لحضراتكم بالمشروع لم تبحثه من جميع نواحيه . لم يفت الحكومة بالطبع أن هناك إصلاحاً كبيراً قام به الطبيب المذكور ككشف ولا نلقى فضل حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا في إخراج هذا المشروع . لكن نزعزع هذا المشروع لابد من سبب . ولا بد أن يكون هذا السبب وجيباً مقولاً .

بمبنا أيها السادة من حالة الفلاح الصغير في القرى وقلنا مفتش وزارة المالية في الأقاليم ومدبرى الأقاليم أنفسهم تبين حالة هذه الفئة من المزارعين وهم الذين يملكون خمسة أقدنة فأقل . فهل تعلمون ماذا أنضى إليه البحث ؟

أنضى هذا البحث إلى أن هؤلاء الملاك هم كثيرهم في حاجة إلى المال تتيماً فوق ذلك أن هذه الطائفة مرهقة أكثر من غيرها بالديون لأنه — وقد طبق قانون الخمسة الأقدنة وصارت أملاكهم لا يمكن أن تكون ضماناً للفرض — أصبحت صنوف الضمانات التي يأخذها المربوون مضاعفة وكبيرة وأصبح صغار الملاك يلبأون إلى شقى الخيل لافتراسهم .

هناك فائدة اقتصادية هي أنه لا يمكن أن نجمع رجلاً يريد أن يفترض . ورجل في حاجة إلى المال لا يمكن أن نحول بينه وبين الاقتراض بمال من الأحوال لأن أبواب التعايل مفتحة وكثيرة .

أليس الوقت الذى أريد به أن يكون منها في عدم التعرض لآلائك . نرى من الإحصاء أن حالة المستحقين فيه لا تتمازج حالة أصحاب الأملاك الحرة ؟

أليس تعرفون — وبمبنا حضرة صاحب المالى وزير الأوقاف يعلم بما أقول — أن الترويض إلى عمل مستحقين في أوقاف تحت إشراف الوزارة يزيد على مليون جنيه . بينما قدر الواقفون حين أوقفوا أملاكهم أن يد السان سوف لا تتناول إلى المستحقين .

إن هؤلاء المستحقين أصبحوا في حالة أسوأ من حالة أصحاب الأتليان الحرة . إذن — أيها السادة — كانت الحاجة تنهوا المقرض والمراي إلى التعايل . فيتعيلان في صور شتى . في صورة البيع لأن قانون الخمسة الأقدنة لا يمنع البيع . يتعايلان في صورة البيع الرفاي وصورة في القرى حليقة وشقى . يتعايلان على الأخص في صورة بيع المحاصيل قبل أن تنتضج بل قبل أن تثبت . خلاصة ذلك الخمسة الأقدنة لا تقل من حالة باقي أصحاب الأملاك وهم كثيرهم يحتاجون للمال .

يقول حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا إن عند صغار الفلاحين ما يكفهم . ربما كان ذلك إذا سارت الأمور السير الذى يمكن أن يبرعه بالمثل الأعلى . ولكن أين نحن من المثل الأعلى ؟

أشار حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا إلى خطاب الفقيه بالإسكندرية . قلت فيه إن الفلاح لا يحتاج وهذا ما يبرعه باللغة الفرنسية Banque du Peuple نعم هو كذلك وقد ترتب على هذا أن أصبح صاحب الخمسة الأقدنة مرهقاً كثيراً بالديون . لقد أردنا إنشاء البنك العاقرى تمكن هذا الفلاح من أن يتخلص مما هو فيه . نريد أن نخلصه من المراي . والمراي الآن أبوابه مفتحة .

هذا هو الذى كنت أريد أن أقوله رداً على حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا ولكني أريد على ما قلتكم شيئاً .

الشيء الأول أن بنك التسليف العاقرى المصرى أسس على القاعدة الآتية : أسس لا لأن يكون مصرفاً بالمعنى المعروف . أى مصرفاً يقصده طالب السلفة . ويقول له إلى محتاج إلى كذا من الجنيهات فيكفى بأن يبين قيمة الضمان فيعطيه المبلغ أو لا يعطيه أو يعطيه بقدر الضمان الذى قدمه .

لا . الحال غير هذا فيما يخص بنك التسليف العاقرى المصرى .

إن الذى نريده من هذا البنك هو أن يكون شبه مشرف على الفلاح فلا يعطيه إلا ما يحتاج إليه ولا يعطيه إلا بمقدار . هذا هو الأساس الذى بنى عليه إنشاء البنك .

الشيء الثانى والأخير الذى أريد أن أقوله هو أن قانون خمسة الأقدنة — أيها السادة — وضع منذ سنوات لفرض تخليص الفلاح من براثن المرايين . وأظن حضراتكم تهدرون أن هذا لا يمكن أن ينطبق على البنك الذى نريد أن ننشئه .

البنك العاقرى ليس من المربوين . سيقرض بفائدة قليلة . سيقرض كما قلت بالمقدار الذى يحتاجه الفلاح وليس أكثر . فلم يكن الفرض من وضع قانون الخمسة الأقدنة تخليص الفلاح من مثل هذا البنك — هذا البنك الذى كل قهقهه ورأس ماله من الحكومة .

هل تريدون يا حضرات السادة أن يحمو الفلاح من الحكومة ؟ هل تريدون أن يحمو الفلاح من حامي ؟ أظن أن هذا ليس بمقول ولا بمقول ( تصحيح ) .

لذلك ولأن المسألة ترجع إلى مكان هذا المشروع . ترجع إلى أساسه بل وجوده وعلته أوجب التصديق على مشروع هذا القانون .

( تصحيح ) .

حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم البنى بك — في كلمة في هذا الموضوع ( أصوات : متعجبون ) .

( أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة ) .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالنسبة للامم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ..... ٧١

الأغلبية المطلقة ..... ٣٦

الموافقون ..... ٥٩<sup>(١)</sup>

غير الموافقين ..... ١١<sup>(٢)</sup>

مجموع ١

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم عد غيته بك أسباب امتناعه .

مقرر الشيخ المحترم محمد غيته بك - المادة التاسعة عشرة من قانون النظام الداخلي البرلمان تنص على أنه ليس للرئيس أن يمنع أحدا من الكلام لغير سبب قانوني ....

(ضجة)

مقرر الشيخ المحترم محمد غيته بك - طلبت الكلمة فلم تعط لي .

مقرر الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلماني) - كان المجلس قررا إقفال باب المناقشة .

الرئيس - لا يمتنع هذا سببا للاعتناع .

ويقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ٥٩ صوتا ضد ١١ صوتا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟ (موافقة) .

الرئيس - إنذ هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟ (موافقة) .

الرئيس - يتل مشروع هذا القانون ليؤخذ الرأي عليه بالنسبة بالامم .  
على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - لا يجوز التمسك بعدم جواز الجيز المتخصص عليه في القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الديون الناشئة عن القروض المضمونة برهن عقارى التي يفرضا بنك التسليف الزراعى المصرى من الأموال التي تقدمها له الحكومة بموجب القانون رقم لسنة ١٩٣٢ مادة ٢ - على وزيرى المالية والمخازنية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

لأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم وبه باشا . أبو زيد قطاوى بك . أحمد السبأوى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد زور باشا . أحمد طلت باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . الدكتور أحمد يوسف حليه أنقى . أمين حسين يوسف أنقى . أمين سامى باشا . أمين طال باشا .

جرجس زقزقى باشا .  
حافظ المتناوى بك . حسن رشوان حادى بك . حسن سيد باشا . حسن علي جازي بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . سلطان السعدى بك . سلطان محمود بنيسى بك . سليمان مكيان أباطه بك . فليق سعد الله حلاطه أنقى .

صالح سق باشا .  
الشيخ عبد الباقى حار بدران . السيد عبد الجيد الكوى . عبد الجيد سليمان باشا . عبد الرحمن رونا باشا . عبد العزيز البهري بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم شيد بك . عبد الله سمكه بك . اللواء عبد الجيد فريد باشا . اللواء علي أحمد باشا . علي أحمد المقلادى بك . علي جلال الدين باشا . عيسى حسن زايد باشا . عبد البر الصر صغار أنقى . اللواء عبد ماقه عيسى باشا . عبد صفق باشا . عبد فصى يكنز بك . عبد فصى باشا . عبد مقبل باشا . عبد نجيب شكرى بك . محمد أبو النصر . محمد اسماعيل أباطه بك . محمد شكرى باشا . الدكتور محمد عبد الرواح بك . اللواء محمود زوى باشا . مصطفى زويد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . الفرقة موسى قواد باشا .

نصر حامد بك .  
مقرب يادى حليه بك . يوسف صقارى باشا . يسي إبراهيم باشا .  
(٢) انداد قصوى بك .  
الشيخ حسين والى .  
الدكتور زكى شحاته الجيزى أنقى .

الشيخ عبد الحميد سلم .  
عبد خيرت راضى بك . الدكتور محمد طاهر بك . عبد فهمى الفاضلى باشا . عبد صبا باشا . عبد محمد بك . الدكتور مرسى محمد أنقى .  
لغة الخلى باشا .  
(٣) عبد غيه بك .

## ٦ - مشروع القانون

الرايد من مجلس النواب بيع المحصولات المرتبطة بقروض التي ينفذها بنك التسليف الزراعى المصرى - تقرير لجنة الحفائى - لقرار المجلس نشر مشروع القانون على وجه الاستيعال - إقراره

(المقرر حصة الشيخ المهرم ادمار نصير بك)

مؤمرة صامب الزوزة اسماعيل صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - أرجو أن ينظر مشروع هذا القانون على وجه الاستيعال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانون المذكور على وجه الاستيعال ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستيعال .

ولقد وزع تقرير اللجنة (١) على حضراتكم فهل من ضرورة ثلاثه ؟

( أصوات : لا داعى للتلاوة ) .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ونقل الان إلى مناقشة مواد مادة المادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدراه :

مادة ١ - يجوز لبنك التسليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذا الرسوم

بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعده البع ولم تسدد له القروض مع ما يستحق عليها من المصروفات والمخلفات أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبطة طبقا لشروط المتصوص عليها فيما يحد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها . :

مادة ٢ - يمان المدين بطلب موسى عليه بأنه إذا لم يف بما عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبطة .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضى ٣٠ يوما من تاريخ إرسال الاعلان المقدم ذكره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يتولى بنك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد العلنى أو أية طريقة أخرى يراها .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن يمينها البنك ويمتلك على باب الشوكة أو المخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال إعلانا يبين نية عمل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب عليه إخطار المدين بذلك مع إبلاغه الآن المعروض للشراء واسم المشتري . ولا يجوز إتمام البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشتريا بمن يزيد على هذا الفن في خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ؟

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - يضم من الفن واحد في المائة نظير مصروفات البيع ، ثم يقتضى من صافي ثمن البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد، وكذا النفقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض ، فإذا بقى شيء بعد ذلك رد إلى المدين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - لا يمنع وجود دائتين حاجزين أو معارضين البنك من أن يباشر بيع المحصولات المرتبطة بطريقة أخرى غير المزاد العلنى .

غير أنه يجب على البنك في هذه الحالة أن يخطر الدائتين الحاجزين والمعارضين بمثل ما يضطر به المدين ، ويكون لهم نفس الحق المقتول السدين طبقا للمادة الثالثة .



**مقترح الشيخ الزمير عبد الله سيدي بك** - أثنى أئمة النص الجديد أسقط البيع بالمزاد العلني .

**مقترح الشيخ الزمير أحمد طه بك** - النص الموجود في مشروع القانون يؤدي إلى ما يلي .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على نص المادة الخامسة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبمعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصح هذا القانون بإتمام الدولة وأن يشرع في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

**القرر** - أرى أن يلغى هذا القانون عرض على الجمعية العمومية فكرة الاستئناف المختلطة ووافقت عليه .

**الرئيس** - ليتم مشروع هذا القانون ليؤخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه ،

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يجوز ليك التصفية الزراعي المصري المنشأ تنفيذاً للأوامر بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد البيع ولم تسد له القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمطاعن أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحاصيل الزراعية المرتبطة طبقاً للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

مادة ٢ - يعلن للمدين مضطرب موصى عليه بأنه إذا لم ينف به عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحاصيل المرتبطة .

ويستولى البنك في جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والتفقات المدينة في المادة الرابعة ، وما سبق به ذلك - وإذا وجد - يودع في خزنة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقاً للقانون .

**مقترح الشيخ الزمير عبد الله سيدي بك** - لملاحظ على الفقرة الأولى من هذه المادة .

نص المادة الخامسة من القانون القديم على ما يأتي :

"يأشتر البيع بالرم من وجود أي حجز أو معارضة من قبل أي حائز آخر....."

فهذا النص يشمل البيع بطريق المزاد العلني وبغير طريق المزاد العلني .

ولكن الفقرة الأولى من المادة الخامسة من مشروع القانون الجديد نصت على ما يأتي :

"لا يمنع وجود دائنتين حابزتين أو معارضين البنك من أن يباشر بيع المحصولات المرتبطة بطريقة أخرى غير المزاد العلني"

فهذا النص أسقط البيع بالمزاد العلني .

**القرر** - لم يفسله فليح حائزاً . بيع بالمزاد العلني وبيع بغير المزاد العلني .

فالمادة الخامسة التي نحن بصددنا الآن أشارت إلى طريقة البيع بغير المزاد العلني .

أما البيع بطريق المزاد العلني فقد نص عليه في المادة الثالثة من مشروع القانون .

**مقترح الشيخ الزمير عبد الله سيدي بك** - أرى أن يلاحظ حضرة المقرر أن المادة الخامسة القديمة تنص على أن وجود الحجز لا يمنع البنك من البيع بطريق المزاد العلني أو بغير طريق المزاد العلني ولكن التعديل ينص على أن الحجز لا يمنع البنك من البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فهو أسقط البيع بالمزاد العلني .

**القرر** - لم يفسله أبداً .

**مقترح الشيخ الزمير عبد الله سيدي بك** - ولو أن للمعنى المقصود من نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة مفهوم إلا أن عبارة مجلس شيوخ من الإبهام لأنها توهم بأنه لا يجوز البيع بطريق المزاد العلني وكان يحسن أن يقال ( بالطريقة التي يراها طبقاً للمادة الثالثة ) .

**القرر** - بالعكس فأن أرى أن العبارة ظاهرة ولا محل لتدليلها فأن كان البيع بطريق المزاد العلني فيسكون ذلك معروفاً لأن البيع يباشر على وجود القطن أو في الشئون أو الحلقة وبقا إعلان بذلك .

أما إن كان البيع بغير طريق المزاد العلني أي بطريق الممارسة فيجب على البنك عند ذلك إعلان المدين وإخطاره بالتم وأمر المشتري وليس للبنك إتمام البيع قبل ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوماً من تاريخ إرسال الإعلان لتقديم ذكره .

مادة ٣ - يتولى بنك التسليف الزراعي المصري البيع بطريق المزاد العلني أو أية طريقة أخرى يراها .

فلذا قرر أن يكون المزاد العلني مباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن بينما البنك ويملك على باب الشونة أو المخزن للمودع به القطن أو غيره من المحصولات أو محل باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال لإعلانيه في محل البيع ويومه وساحته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فيجب عليه إخطار المدين بذلك مع إطلاعه التخي الموعود للشراء وأسم المشتري . ولا يجوز إتمام البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشترياً بشئ يزيد على هذا الفن في خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .

مادة ٤ - يضم من ضمن من التخي واحد في المسألة نظير مصروفات البيع ، ثم يقتضى من صافي تخي البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد ، وكذا الضقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض ، فلذا بقى شيء بعد ذلك رد إلى المدين .

مادة ٥ - لا يمنع وجود دائنين حائزين أو معارضين البنك من أن يباشر بيع المحصولات المرتبطة بطريقة أخرى غير المزاد العلني .

غير أنه يجب على البنك في هذه الحالة أن يخطر الدائنين الحائزين والمعارضين بمثل ما يخطر به المدين ، ويكون لهم حق الفوتول للمدين طبقاً لعادة العائلة .

ويستولى البنك في جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والضقات المبنية في المادة الرابعة ، وما يبق بعد ذلك - إذا وجد - يودع في خزانة المحكمة المختصة لتصرف فيه طبقاً للقانون .

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبناء بالإسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٦٥

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٣

الموافقون ... .. ٦٣ (١)

غير الموافقين ... .. ٢ (٢)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ٦٣ صوتاً ضد صوتين .

(١) إبراهيم راتب بك ، إبراهيم وجيه باشا ، أبو زيد قطاوى بك ، أحمد السبايى بك ، الشيخ أحمد السيد إبراهيم زن ، أحمد زور باشا ، أحمد طهت باشا ، أحمد عرفان باشا ، أحمد بك باشا ، الدكتور أحمد فهمى الزيد بك ، أحمد نجيب مراده بك ، إدوارد نصرى بك ، الدكتور أحمد يوسف صليبه الكدى ، ابن حسين يوسف الكدى ، أمين باشا ، أمين قال باشا .

دروس زائى باشا .

حافظ القضاوى بك ، حسن دغوان ، حادى بك ، حسن على جازى بك ، حسين دافع باشا .

الدكتور زكى مختار الجبرى الكدى .

سلطان السعدى بك ، سلطان محمود بنسى بك ، سليمان ميان باشا بك .

شفيق سيد الله حلاوة الكدى .

صالح حق باشا .

الشيخ عبد الباقى طاهر بدران ، عبد الحليم سليمان باشا ، عبد الرحمن ومنا باشا ، عبد العزيز البسيونى بك ، عبد العزيز سيف الصبرى بك ، عبد الكريم شديد بك ، عبد الله صبح بك ، القراء عبد الحميد فريد باشا ، القراء عبد الحى باشا ، على أحمد الخطاوى بك ، على نسي باشا ، موسى حسن زايد باشا .

عبد أبو النصر أفتا الكدى ، عبد حيت راضى بك ، القراء عبد بنادق بى باشا ، عبد صادق باشا ، الدكتور جلال طاهر بك ، عبد نصى بك ، عبد نسي باشا ، عبد نسي الناصرى باشا ، عبد محمود بك ، عبد نجيب شكرى بك ، محمود أبو الصبرى ، محمود اسمايل باشا بك ، محمود شكرى باشا ، الدكتور محمود عبد الوهاب بك ، القراء محمود حوى باشا ، الدكتور موسى محمود الكدى ، مصطفى رشيد بك ، الدكتور مصطفى صفرت بك ، القراء موسى عزاد باشا .

محمّد الخليل باشا ، نصر مابد بك .

مقرب يابى حوى بك ، يوسف قطاوى باشا ، نسي إبراهيم باشا .

(٢) الشيخ حسين دالى ، محمد هبة بك .

## ٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب برهط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ -  
المالية - إحالة إلى لجنة الأوقاف لنظره على وجه الاستعجال

تلى الكاتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتعقدة في يوم الأربعاء ٦ يولييه سنة ١٩٣٢  
تقرر بملحة الأوقاف عن مشروع قانون برهط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة  
١٩٣٢ - ١٩٣٣ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا دورتك مشروع القانون - وعرضه بالجلسة  
المذكورة - راجيا مرض ذلك من هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٦ يولييه سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رستم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى  
لجنة الأوقاف لنظره على وجه الاستعجال ومرضه من المجلس اليلة .  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع هذا القانون إلى  
لجنة الأوقاف لنظره على وجه الاستعجال  
(رفعت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء  
وأعيدت الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين) .  
(حضر حضرة صاحب الدولة استاميل صلفق باشا رئيس مجلس الوزراء  
وزيرا الداخلية والمالية) .

## ٨ - تقرير لجنة المحاسبة

عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - موافقة المجلس  
(المرور حضرة الشيخ المحترم محمد أمير الصريك) .

المرور - دوى في وضع هذه الميزانية متبني ما يمكن من وجوه  
الاقتصاد سواء من جانب هيئة المراقبة أو من جانب لجنة المحاسبة . ويستبينون  
حضراتكم ذلك من التقرير الذي ستقدم به إليكم لجنة المحاسبة . وحصى أن  
أشير إلى أمر واحد يتبين منه كيف تحقق معنى الاقتصاد في وضع هذه  
الميزانية على الرغم مما حصل فيها من التمدل في بعض التديتات وزيادة في  
بعض أنواعها مما لم يكن موجودا من قبل ، وعلى الرغم من ذلك فإن الاحتياط

المقتضى صرفه بحسب الرط الجديد هو ١٧,٥٦٤ جنيا مع أنه كان من قبل  
١٧,٣٩٢ جنيا .

وعلى هذا يكون الفرق بين الرقين ١٧٢ جنيا على رغم ما كرتة حضراتكم  
من الزيادة في التديتات التي اقتضتها مصعلة العمل وسيتل على حضراتكم  
تقرير اللجنة (١)  
(أصوات : لا داعى للتلاوة) .

« حضرة الشيخ المحترم داور قصير بك - عند ما عرض على المجلس  
في جلسة سابقة مشروع القانون بتعديل المادة ١٤٣ من قانون النظام  
الداخل للبرلمان خشي البعض أن يكون في ترك أمر الميزانية لمكتب المجلس  
ما يؤدي إلى استراق مبلغ العشرين ألف جنية بأكله خصوصا وقد طلب  
مكتب المجلس زيادة الرط نحو ألفي جنية . غير أن المبلغ على الميزانية يحد  
أن هذا الخوف كان في غير محله وأن مكتب المجلس حرص كل الحرص على  
الميزانية فالتقصير كل ما يمكن اقتصاده وبهذا لم يزد رط ميزانية هذا العام  
عن سابقه أكثر من ١٧٢ جنيا كما سمعنا الآن من حضرة المقرر وهو مبلغ  
كما ترون قليل .

يل كل هذا دلالة واضحة على أن مكتب المجلس ولجنة المحاسبة توخيا  
الاقتصاد والحرص على الأموال مراعاة لحالة الاقتصادية .

لذلك أفتح شكره لمكتب لجنة المحاسبة على ما بذلا من جهد  
في تحقيق الاقتصاد . ولا يفتي أن أذكر بالشكر جهود هيئة المراقبة وحضرة  
السكير العام في وضع الميزانية مع توى وجود الاقتصاد .  
(تصفيق حاد) .

المرور - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن هيئة المراقبة هي التي  
قامت بتضمير الميزانية وهي لهذا جديرة بالشكر وكذلك حضرة السكير العام .

« حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فرهي المرشد بك - ذكر في جدول  
مقارنة وظائف المجلس أن لوظيفة السكير العام مبلغ ١٥٠٠ جنية سنويا  
بصفة مرتب ثابت وأرى أن تبق هذه الوظيفة من الدرجة الأولى ب كما  
كانت خشية أن يخل في هذه الوظيفة موظف آخر تكون ماهيته أقل من  
ذلك فيطالب بهذا المرتب الثالث .

المرور - أريد حضرة الشيخ المحترم أن يخفف مرتب وظيفة السكير  
العام إذا حل فيها موظف يتقاضى فعلا ١٥٠٠ جنية في السنة ؟

« حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - يرى حضرة الشيخ  
المحترم الدكتور أحمد فرهي المرشد بك أن يكون المرتب الثابت وقدره  
١٥٠٠ جنية المدرج بميزانية هذه السنة ، شخصيا لحضرة السكير العام  
الحالي .

## ١٠ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بمنع التزام باستغلال خطوط أوتوبيس بمدينة القاهرة - تقرير اللجنة - قرار المجلس بغير مشروع القانون على وجه الاستعجال - إقرار مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ الحفيم عبد الحيد سليمان بالغا)

الرئيس - قد أطلعت حضراتكم على تقرير اللجنة<sup>(١)</sup> وأظن أن حضراتكم توافقون على عدم التلاوة .  
(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
(موافقة)

**مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا** ( وزير الأشغال العمومية ) - أوصت لجنة المالية مجلسكم الموقر بجعل مدة الالتزام عشر سنوات تتبدى بالنسبة للخطوط السبعة الأولى من مبدأ التصريح للشركتين بتسيير سياراتهما عليها كما يكون مبدأ الانزياح بالنسبة للخطوط السبعة الأخيرة من يوم التصريح بتسيير السيارات عليها أيضا .  
ولكن المادة الحادية عشرة من كتاب الشروط والالتزامات الخاص بانزياح استغلال خطوط الأتوبيس بمدينة القاهرة تنص على ما يأتي :  
(مدة الانزياح عشر سنوات وتتبدى هذه المدة من بعد مضي ثلاثة أشهر على الأكل من تاريخ منح الانزياح) .

والانزياح لم يمتنع الآن . وثلاثة الأشهر المذكورة في المادة تعطى فرصة للشركة لتجهيز العربات وتجهيزها ، أما والعربات موجودة لدى الشركة فإن الانزياح يتبدى من تاريخ إقرار مجلسكم الموقر له .

**مقرر الشيخ الحفيم العمود محمود عزمي باشا** - من أي تاريخ استعملت الشركة الخطوط السبعة الأولى .

**مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا** ( وزير الأشغال العمومية ) - استعملتها منذ خمسة عشر شهرا .

**مقرر الشيخ الحفيم العمود محمود عزمي باشا** - ولماذا استعملتها الشركة خمسة عشر شهرا قبل منحها الانزياح ؟

**مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا** (وزير الأشغال العمومية) - كان استغلالها بموجب تصريح . وكان هذا التصريح وقتها . واشترط فيه أنه عند عدم الموافقة على منح الانزياح تسحب الشركة كل عرباتها بدون رجوع إلى الحكومة بأي تموض .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد للمقدّر لميزانية المجلس عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وقدره ٦٩,٦٢١ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد للمقدّر لميزانية المجلس عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وقدره ٦٩,٦٢١ جنيها .

## ٩ - كتاب

من مجلس النواب بتحديد ميزانيته لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية بمبلغ ١١٩,٩٩٥ جنيها مع زيادة ١٦,٥٢٠ جنيها على إيرادات مصلحة السكك الحديدية - موافقة المجلس

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف يا بلّاح دولتمك أن مجلس النواب قرر بمجلسه المنعقدة في يوم الأربعاء ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ تحديد ميزانيته لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ١١٩,٩٩٥ جنيها مع زيادة ١٦,٥٢٠ جنيها على إيرادات مصلحة السكك الحديدية .

فالرجاء من دولتمك التكرم بمرس ذلك على هيئة مجلس الشيوخ لأحرار المبلغ المذكور وإدراجه في الميزانية العامة للدولة .  
وتفضلوا دولتمك بقبول عظيم الاحترام

٦ يولييه ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس - جرت السوابق في مثل هذا الموضوع كما تفضى وإجابات الجاملة أن لا تحصل مناقشة في هذه الميزانية .

فهل توافقون حضراتكم على الاعتاد للمقدّر لميزانية مجلس النواب عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وقدره ١١٩,٩٩٥ جنيها مع زيادة ١٦,٥٢٠ جنيها على إيرادات مصلحة السكك الحديدية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد للمقدّر لميزانية مجلس النواب عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وقدره ١١٩,٩٩٥ جنيها مع زيادة ١٦,٥٢٠ جنيها على إيرادات مصلحة السكك الحديدية .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

#### المادة الثالثة

على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والآن لنيل مشروع القانون ليؤخذ الرأي عليه بالنسبة بالاسم ما دمت قد قررتم نظره على وجه الاستئصال .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### المادة الأولى

يرخص لوزير الأشغال العمومية بموافقة مجلس الوزراء أن يمنح الترام استغلال خطوط الأوتوبس بمدينة القاهرة المدينة في الكشوف المرافق لهذا القانون .

#### المادة الثانية

يجب أن يتضمن عقد الالتزام الشروط الآتية :

١ - أن تكون مدة الالتزام عشر سنوات .

٢ - أن يدفع الملتزم للحكومة إتاوة سنوية قدرها ٦٪ من إجمالي الإيرادات .

٣ - أن يكون للمحكمة الحق في شراء العملية في أي وقت في خلال مدة الالتزام .

٤ - إذا حصل استغلال الالتزام بمعرفة شركة ويجب دائماً أن تكون شركة مصرية .

٥ - أن يكون ثلث الأسهم على الأقل للمصريين أو يطرح للاكتتاب العام بينهم .

#### المادة الثالثة

على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

منقول ...

الرئيس - قد طلب حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستئصال فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - إذن نقفل الآن إلى مناقشة مواد نادة ففاعة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### المادة الأولى

يرخص لوزير الأشغال العمومية بموافقة مجلس الوزراء أن يمنح الترام استغلال خطوط الأوتوبس بمدينة القاهرة المدينة في الكشوف المرافق لهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

#### المادة الثانية

يجب أن يتضمن عقد الالتزام الشروط الآتية :

١ - أن تكون مدة الالتزام عشر سنوات .

٢ - أن يدفع الملتزم للحكومة إتاوة سنوية قدرها ٦٪ من إجمالي الإيرادات .

٣ - أن يكون للمحكمة الحق في شراء العملية في أي وقت في خلال مدة الالتزام .

٤ - إذا حصل استغلال الالتزام بمعرفة شركة ويجب دائماً أن تكون شركة مصرية .

٥ - أن يكون ثلث الأسهم على الأقل للمصريين أو يطرح للاكتتاب العام بينهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

## كشف

رقم الخط	مسند	تأيت
١ -	من القلمة	إلى المناير يولاى
٢ -	» ميدان السيدة زيب	» ميدان الشيخ سعيد
٣ -	» » » » » »	» باب الخلق
٤ -	» زين العابدين	» كوبرى يولاى
٥ -	» ميدان باب الحديد	» مصر القديمة
٦ -	» » الأوبرا	» الجيزة (عن طريق الزمالك)
٧ -	» » » » » »	» ( » قصر العيني )
٨ -	» ميدان أزيك	» شبرا
٩ -	» » الشيخ سعيد بالسجدة	» ميدان السيدة زيب
١٠ -	» » الأوبرا	» مصر الجديدة
١١ -	» العباسية	» ميدان بيت القاضي
١٢ -	» ميدان باب الحديد	» » » » » »
١٣ -	» » السيدة زيب	» الجيزة
١٤ -	» » الامامية	» حلاليق البية

أخذ الزاى على مشروع هذا القانون بإنشاء بالإسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت	٦٥
الأغلبية المطلقة	٣٣
الموافقون	٦١ (١)
غير الموافقين	٤ (٢)
وامتنع واحد (٣)	

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا سبب امتناعه.

مفكرة الشيخ المفترض اللواء محمود عزى باشا - سبب امتناعه أن الشركة تستغل بالفعل سبعة خطوط منذ خمسة عشر شهرا . وعند الامتياز الممنوح لها مدته عشرين . وأرى أن الامتياز يتدى بالنسبة لخطوط السبعة من ابتداء الخمسة عشر شهرا التى سوت الشركة فيها عرباتها . ولا يمتد الامتياز خمسة عشر شهرا أخرى من تاريخ الامتياز . وكان هذا رأى الذى تمسكت به فى لجنة المسالية . وأنا مصر على . ولما امتنعت عن إبداء رأى .

الرئيس - يقدر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية واحد وستين صوتا من خمسة وستين .

## (١) الموافقين :

إبراهيم راتب بك . إبراهيم رجب باشا . أحمد زويد ططاوى بك . أحمد السنارى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذوالفقار باشا . أحمد زويد باشا . أحمد طه بك . أحمد مرغان باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد فهمى الزغبى بك . أحمد نجيب مراده بك . أدوار نصير بك . الدكتور أحمد يوسف طه افندى . أمين حسين يوسف افندى . أمين خالى باشا . جرجس زقائرى باشا .

حافظ الشاذلى بك . حسن رشوان حادى بك . حسن سميد باشا . حسن على جازى بك . الشيخ حسين صالح خليل . حسين وأصف باشا . الشيخ حسين والى .

سلطان السمدى بك . سلطان محمود بنيسى بك . سليمان حبان أباطه بك . شفيق سة الله حلاوة افندى .

صالح حسن باشا .

الشيخ عبد الباقى حارس بردان . السيد عبد الحيد البكرى . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن روتا باشا . عبد العزيز البيرونى بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم شديد بك . عبد الله ميك بك . الشيخ عبد الحيد سليم . اللواء عبد الحيد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على فهمى حسن زايد باشا . عبد الأمير النصر الفارافندى . الشيخ عبد الأحدى الفارامى . عبد خوت وأخى بك . اللواء عبد صادق يحيى باشا . محمد سعدى باشا . محمد نفسى يكن بك . محمد فهمى باشا . عبد محمد بك . عبد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أباطه بك . الدكتور محمد عبد الرزاق بك . الدكتور موسى محمود افندى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .

نخبة المجلس باشا . نصر حامد بك .

يوسف ططاوى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

## (٢) غير الموافقين :

على أحمد الطحاوى بك .

الدكتور محمد طاهر بك . محمد فهد بك . القريق موسى كزاد باشا .

## (٣) الامتنع :

اللواء محمود عزى باشا .



## ١٢ - كتاب

من مجلس النواب بموافقة من ميزانية مجلس الشيوخ

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أبلغ دولتك أن مجلس النواب أطلع مجلسه المتقدمة في يوم الأربعاء ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ على كتاب دولتك بتقليد ميزانية مجلس الشيوخ لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ البالغ قدرها (٩٩,٦٢١ جنيا) وأقرها .

وتفضلوا دولتك بشيول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
عبد توفيق رفعت

٦ يولييه سنة ١٩٣٢

## ١٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بمنح مكافأة خاصة لسائق القاطرات مصلحة سلك حديد الحكومة - بمقر بقعة الخالصة - فقرار المجلس نظر مشروع القانون على وجه الاستعجال - إقراره

(المقرر محضرة الشيخ المحترم الفقهاء حمود حبيب باشا)

الرئيس - لقد طلب محضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن ينظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال لئلا توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

الرئيس - لقد أطلعتم حضراتكم على تقرير اللجنة<sup>(١)</sup> لئلا توافقون على عدم تلاوته ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - إذن لنيل مشروع هذا القانون مادة المادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

يمنح فؤاد الأول ملك مصر

قرار مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صنفه عليه وأصدرته :

(مادة ١)

سأهوا القاطرات بمصلحة السلك الحديدية التي لا تتوافر فيهم الشروط المقررة بالألحقة الخاصة بدرجة إصدار سائق القاطرات : إما يحصلون على المعاش أو يرفعون ، وإما يمتنون في وظيفة أخرى .

في الحالة الأولى - يمنحون فوق ما يستحقونه من معاش أو مكافأة طبقا لقانون المعاشات المعمول به كل منهم في حالة إحالتهم على المعاش أو رقتهم بسبب العاهة أو المرض مكافأة متعاضدة تحسب على أساس ما هيته شهرين من آخر ما هيته لهم من كل سنة باقية من تاريخ إحالتهم على المعاش أو رقتهم إلى التاريخ الذي يبلغون فيه سن الخامسة والخمسين .

في الحالة الثانية - يكون لهم الحق في هذه المكافأة في حالة إحالتهم على المعاش أو رقتهم بسبب العاهة أو المرض قبل بلوغهم سن الخامسة والخمسين على أن تحسب المكافأة من تاريخ هذه الإحالة على المعاش أو الرقت .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

(مادة ٢)

يشترط للحصول على المكافأة المنصوص عنها في المادة السابقة أن يكون سائق القاطرات وقت إحالته إلى المعاش أو رفته أو تعيينه في وظيفة أخرى من المستخدمين الدائمين وأن يكون قد قضى تسع سنوات في وظيفة سائق قاطرات أو قام أثناء هذه المدة بأعمال هذه الوظيفة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

(مادة ٣)

تؤخذ المبالغ اللازمة للمكافآت المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون من رصيد الخزائن التي توفرها مصلحة سلك حديد الحكومة طبقا للقواعد المقررة بالأوامر الخاصة بهذا الرصيد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

(مادة ٤)

يسقط حق في المكافأة الخاصة المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون سائق القاطرات الذي يقرر عدم إقامته طبقا لخدمة طيفا للاعانة الخاصة بدرجة إصدار سائق القاطرات ، ويرفض تعيينه في وظيفة أخرى بما هيته متعادله ما هيته الأخيرة ، والسائق الذي يحكم عليه السلطة التأديبية بجرماته من هذه المكافأة .



آمرامية لم من كل سنة باقية من تاريخ إحالتهم على المعاش أو رقتهم إلى التاريخ الذي يبلغون فيه سن الخامسة والخمسين .

في الحالة الثانية - يكون لهم الحق في هذه المكافأة في حالة إحالتهم على المعاش أو رقتهم بسبب المعاش أو المرض قبل بلوغهم سن الخامسة والخمسين على أن تحسب المكافأة من تاريخ هذه الإحالة على المعاش أو الوقت .

#### ( مادة ٢ )

يشترط للحصول على المكافأة المنصوص عنها في المادة السابقة أن يكون سائق القاطرات وقت إحالته إلى المعاش أو ريقته أو تمييزه في وظيفة أخرى من المستعدين للتعيين وأن يكون قد قضى تسع سنوات في وظيفة سائق قاطرات أو قام أثناء هذه المدة بأعمال هذه الوظيفة .

#### ( مادة ٣ )

تؤخذ المبالغ اللازمة للكمالات المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون من رصيد الجرامات التي توقعها مصلحة سكك حديد الحكومة طبقاً للقواعد المقررة بالتأويل الخاصة بهذا الرصيد .

#### ( مادة ٤ )

يسقط حقه في المكافأة الخاصة المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون سائق القاطرات الذي يتقرر عدم لياقته طبياً بخدمة طبقاً للأحكام الخاصة بدرجة إحصاء سائق القاطرات ، ويرفض تمييزه في وظيفة أخرى بامعة تبادل ما حقه الأخيرة ، والسائق الذي تحكم عليه السلطة التأديبية بمرماه من هذه المكافأة .

#### ( مادة ٥ )

على وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويسجل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبدء بالأمر فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعندهم خمسة وستون (١١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .  
تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

#### ( مادة ٥ )

على وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويسجل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .  
ويلت الآن مشروع القانون ليخضع للرأي عليه بالبدء بالأمر .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صنفنا عليه وأصدناه :

#### ( مادة ١ )

سائقو القاطرات بصلته السكك الحديدية الذين لا توافر فيهم الشروط المقررة بالأحكام الخاصة بدرجة إحصاء سائق القاطرات : إما يعملون على المعاش أو يمتدحون ، وإما يمتدحون في وظيفة أخرى .

في الحالة الأولى - يمنحون فوق ما يستحقونه من معاش أو مكافأة طبقاً لقانون المعاشات المعمول به كل منهم في حالة إحالتهم على المعاش أو رقتهم بسبب المعاش أو المرض مكافأة خاصة تنحسب على أساس ما حقه شهرين من

(١١) الموافقين :

أبراهيم راتب بك . إبراهيم وجيه باشا . أبو زيد طهاري بك . أحمد الشناوي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد زور باشا . أحمد طه بك . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد هاشم الزبيدي بك . أحمد نجيب مراده بك . إدوارد قصير بك . الدكتور أحمد يوسف حليم أفتي . أمين حسين يوسف أفتي . أمين طلي باشا .

عيسى زقازقي باشا . حافظ أنشاشي بك . حسن شران حجازي بك . حسن سيد بك . حسن علي بكزوي بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصل باشا . الشيخ حسين زكي . سلطان المدي بك . سلطان محمد بنحس بك . سليمان خان أباطه بك . شفيق سعد الله حلاوي أفتي . صالح سن باشا .

الشيخ عبد الباقي حارس دربان . السيد عبد الحيد الكري . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسولي بك . عبد الوزيه صبري بك . عبد الكريم شادي بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد الحيد سليم . القراء عبد الحيد فريد باشا . القراء علي أحمد باشا . علي أحمد الكفاوي بك . علي هاشم باشا . عيسى حسن زاهد باشا .

محمد أبو النصر القزاز أفتي . الشيخ عبد الحيد القزازي . محمد عورت زاهي بك . القراء محمد صادق عيسى باشا . محمد سفي باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد فتي بك . محمد نصفي يكن بك . محمد هاشم باشا . محمد محمود بك . محمد نجيب شكري بك . محمد أبو النصر بك . محمد اسماعيل أباطه بك . الدكتور محمد القراء بك . القراء محمد مني باشا . الدكتور محمد علي باشا . الدكتور مصطفى صقوت بك . القراء موسى فراد باشا .

محمد الطيلي باشا . نصر عابد بك . مغلوب بيدري صلي بك . يوسف طهاري باشا . يحيى إسماعيل باشا .

**الرئيس** - يقر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون - بإجماع الحاضرين وعلهم خمسة وستون .

#### ١٤ - كتاب

من مجلس النواب من التصديقات في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - موافقة المجلس

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

**حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ**

ردا على كتاب دولتك المؤرخ ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ رقم ١٨٩٥ الخاص بالتصديقات التي اقترحتها الحكومة على مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ "المصروفات" .

أشرف بأن أبلغ دولتك أن مجلس النواب بحث مجلسه المنعقدة في يوم الأربعاء ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ هذه التصديقات ووافق على ما اقتره مجلس الشيوخ إلا فيما يخص مبلغ ٩٠٠ جنيه الذي حذفه مجلس الشيوخ من أتماد باب ١ ماعيات وأجر ومصرتبات فرج ١٠ مصلعة الكيمياء قسم ٦ وزارات المالية فإن المجلس أصر على رأيه الأول وهو إدراج الـ ٩٠٠ جنيه المطلوبة لخير البدان .

ومع هذا يحضر الجلسة المذكورة .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

٦ يولييه سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

عه : على المتلاوى

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما رآه مجلس النواب من إياهاء مبلغ ٩٠٠ جنيه المطلوب لخير البدان في باب ١ (ماعيات وأجر ومصرتبات) فرج ١٠ - مصلعة الكيمياء قسم ٦ - وزارة المالية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقر المجلس اعتماد مبلغ ٩٠٠ جنيه المطلوب لخير البدان في باب ١ - (ماعيات وأجر ومصرتبات) فرج ١٠ - مصلعة الكيمياء قسم ٦ - وزارة المالية .

#### ١٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جمعية البدان المسلمين - مقروءة للملكة - إقرار مشروع القانون (المقرر حشرة التبغ المحترم اللواء محمود حوز باشا) .

**الرئيس** - لقد وزع التقرير على حضراتكم<sup>(١)</sup> وأطعن عليه طبعاً فهل توافقون على علم تلاوته توبيراً لوقت ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يتل مشروع القانون ليؤخذ عليه الرأي بالبناء بالإسم .

على مشروع القانون وهذا نصه :

#### نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروا :

مادة ١ - يستمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ألفاً متر مربع بإشراح الملكة تاتلى (رقم ٤٥٥ و ٤٥٧) قسم طابئين إلى "جمعية الشبان المسلمين" لإقامة دار وقفاً وطنياً وذلك لمدة ٩٠ سنة بأجرة إسبوعية قدرها جنيه واحد في السنة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي بالبناء بالإسم فكثت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعلهم ٢٤<sup>(٢)</sup> .

(١) تراجع الحقيق رقم ٧٢

(٢) إبراهيم راتب بك . إبراهيم صبيح باشا . أحمد زكي ططاري بك . أحمد الشناوي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد طلمت باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد فهمي الرفيد بك . أحمد نجيب مراد بك . أنداد نصري بك . الدكتور أحمد يوسف عليه أفضى . أمين حسين يوسف أفضى . أمين خال باشا . برجس زياتي باشا .

حافظ الشاذلي بك . حسن رفوان حامدي بك . حسن سيد باشا . حسن علي جازي بك . الشيخ حسين صالح خليفه . حسين وأصف باشا . الشيخ حسين والي . سلطان السدي بك . سلطان محمود بندي بك . سليمان ميم أناته بك . شفيق سيد الله حلاوي أفضى . صالح حـ باشا .

الشيخ عبد الباقى ماسر يدران . السيد عبد الخيد الكري . عبد الخيد سليمان باشا . عبد الرحمن ومنا باشا . عبد الوزي السيوني بك . عبد الوزي ميم الصريك . عبد الكريم شديد بك . عبد الله حيك بك . فتحي عبد الخيد سلم . اللواء عبد الخيد فريد باشا . اللواء عبد الخيد باشا . علي أحمد الحفافي بك . علي حسن باشا . جويي حسن زايد باشا .

عبد القدر البار أفضى . فتحي عبد الأحدي القطارهري . محمد عورت راضي بك . اللواء محمد صادق بيي باشا . محمد ميم باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد فهد بك . محمد قني بك . محمد فهمي باشا . محمد محمود بك . محمد نجيب فسكي بك . محمود أمير الصريك . محمود إسماعيل أفاضه بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . اللواء محمود حزي باشا . الدكتور موسى محمود أفضى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . اللقي موسى نؤاد باشا .

نقد المجلس باشا . نصر مادي بك .

يعتوب ياتري عليه بك . يوسف قساري شابا . بيي إبراهيم باشا .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدرها ٤٥,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدرها ١٥,٠٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

**مقرر الشئ المحرم محمد غنيم بك** - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدرها ١٥,٠٠٠ جنيه .

(٣) قسم ١٤ - وزارة الحربية والبحرية  
نوع ٢ - مصلحة الحدود

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدرها ١٠,٤٠٥ جنيهات ؟  
(موافقة) .

**مقرر الشئ المحرم محمد غنيم بك** - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدرها ١٠,٤٠٥ جنيهات .

١٧ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب انخاض بطرح البروراكه - تقرير لجنة الحفانية -  
القرار مشروع القانون

(المقرر حضره الشيخ المحترم أدهم صبري بك بدلا من حضره الشيخ المحترم عبدالمعطي البيلك)  
على كتاب من حضرة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تتشرف بأن أخبر دولتكم أننا استدبنا حضرة محمود حسن بك المستشار الملكي لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون انخاض بطرح البروراكه .

وتفضلوا دولتكم بقبول تائق الاحترام ما

٦ يولييه سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صديق

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين وعندهم أربعة وستون .

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء) .

١٦ - تعديلات إضافية

على إعدادات بعض أبواب المصروفات مشروع جزئية المرفقة لسنة ١٩٣٢ -  
١٩٣٢ المالية - تقرير لجنة المالية - موافقة المجلس

(المقرر حضره الشيخ المحرم اللواء محمود حوزي باشا بدلا من حضره الشيخ المحترم محمد صبا) .

**الرئيس** - لقد وزع التقرير<sup>(١)</sup> على حضراتكم وأطعنتم عليه فلما نهل توافقون على عدم تلادته توفيرا للوقت ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته التقرير من ملاحظات ؟  
(موافقة) .

(١) قسم ٦ - وزارة المالية

نوع ٢ - مصلحة الأموال المقررة

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدرها ٧٥٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

**مقرر الشئ المحرم محمد غنيم بك** - أنا لا أوافق .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدرها ٧٥٠٠ جنيه .

(٢) قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

نوع ٥ - مصلحة التنظيم

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدرها ٤٥,٠٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

**مقرر الشئ المحرم محمد غنيم بك** - أنا لا أوافق .

مادة ٥ - فيها عدا طرح البحر الذي يصدر به القرار المشار إليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذي يظهر في دائرة مدينة مقررة فيها عوائد على المائي والذي يبقى من أملاك الدولة - يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب كل البحر في هذا الزمام بنسبة ما تقدره .

فإن لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب الحصة على أصحاب أكل البحر في البلدين الجارين وتكون الأداة في تلك في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل .

مادة ٦ - فيها يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين الجسر وحرور النهر المبين بمقاطع مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يمتدان من نهاية حدى الزمام من جهة الجسر ويقتبان إلى حرور النهر .

مادة ٧ - لا يجوز توزيع طرح البحر إلا إذا وافق خمس الأكل اللازم تمويضه واستقر سترين متتاليتين . ومع ذلك يجوز توزيع الطرح قبل مضي الستين إذا رأت وزارة المالية أنه أصبح قابلاً .

مادة ٨ - يجوز أكل البحر من الطرح الحادث منه أو بعده أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

مادة ٩ - خلافاً للأحكام السابقة ينحصر طرح البحر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لصاحب هذه الأرض بقدر ما تقدره .

مادة ١٠ - يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائياً لا يجوز المعارضة فيه .

ويصدر القرار في خلال ستة أشهر التالية لإيجاد المحدد بالمادة السابقة على الأكثر ويكون سنداً لذلك وله قوة المصدق الرسمى ويؤشر به في تكايف كل من أبواب الأملاك لأصحاب الشأن .

مادة ١١ - إن لم يوزع الطرح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لعدم وجود أكل يلزم تمويضه لوزارة المالية بعد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن تعرضه للبيع طبقاً لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوالى لملك الأراضي المتصلة به فملكاً في البلد أو المدينة التي ظهر الطرح بزمامها فملكاً في البلدين الجارين . ويسقط هذا الحق إذا لم يستعمل في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إعلاناً في الجريدة الرسمية برفض الطرح للبيع على أن تصطب صورة منه في كل قرية بواسطة العمدة في الأسبوع التالي لنشره بالجريدة الرسمية .

مادة ١٢ - طرح البحر الذي لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واخضعة اليد عليه يوزع طبقاً لأحكام هذا القانون ولو كان قد مضى على ظهوره قبل الأكل أكثر من خمس سنوات .

( حضر حضرة صاحب المزة محمود حسن بك المستشار الملكى ) .

الرئيس - لقد وزع التقرير<sup>(١)</sup> على حضراتكم واطلعت عليه طبعاً فهل توافقون على عدم تلاوته قواعداً للوقت ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - لتل المادة المتعلقة .

تليت وهذا نصها :

مادة ٨ - يجوز أكل البحر من الطرح الحادث منه أو بعده أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

وإنذ ينلى مشروع القانون ليؤخذ على رأي عليه بالتناء بالاسم .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالبندين الثانى عشر والرابع عشر من لائحة الأعيان الصادرة في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية ( ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ) المواد الآتية :

مادة ٢ - كل طرح بحر يكون من أملاك الدولة طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون .

مادة ٣ - يحصر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح البحر وأكاهه وبين تاريخ حدوث كل منها .

ويشتر إعلان في الجريدة الرسمية من تاريخ البدء في عملية المساحة ويصدق إعلان بذلك في كل قرية بواسطة العمدة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ٤ - لو تقرر بالمالية أن يصدر قراراً ينحصر طرح البحر المتصل بجماعى المادى المقررة أو بمواقع الموارد لخدمة هذه المراسى أو الموارد . وإذا أعلن للمرسى أو المورد اعتبر هذا الطرح كالتطرح الحادث .

ومل ذلك وافقت اللجنة على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - إنذ ليلى مشروع القانون مادة فادة .  
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - تقدرت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ سبعمائة وخمسة وعشرين ألفاً وتسعمائة وخمسة عشر جنيناً مصرى ( ٧٢٥,٦١٩ جنيناً ) وميزانية مصروفاتها بمبلغ سبعمائة واثنين وعشرين ألفاً وأربعمائة وأربعين جنيناً مصرى ( ٧٢٧,٤٤٤ جنيناً ) وميزانية إيرادات أوقاف الخلدوي اسماعيل بالردى بمبلغ سبعة وخمسين ألفاً ورسعين جنيناً مصرى ( ٥٧,٠٧٠ جنيناً ) وميزانية مصروفاتها بمبلغ اثنين ألفاً وتسعمائة وأربعة وخمسين جنيناً مصرى ( ٤٢,٩٥٤ جنيناً ) حسب الجدول حرف ( أ ) المرافق لهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .  
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - تقدرت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ تسعة وتسعين ألفاً ومائتين وواحد وستين جنيناً مصرى ( ٣٩,٣٦١ جنيناً ) وميزانية مصروفاتها بمبلغ تسعاً وتسعين ألفاً وتسعة وخمسة وستين جنيناً مصرى ( ٣٥,٦٦٥ جنيناً ) حسب الجدول حرف ( ب ) المرافق لهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

مادة ١٣ - يكون الطرح الموزع أو المبيع خاضعاً لحقوق الارضيات التي يربتها القانون دون أن يقرب على ذلك أى حق في المطالبة بتعويض في مقابل هذه الحقوق .

مادة ١٤ - ترفع الضرائب عن الأطنان التي ياكلها البحر من تاريخ حدوث الأكل الذي يمين طبقاً للسادة الثالثة من هذا القانون .

وتربط على الطرح الذي يوزع أو يبيع الضريبة النهائية لحوضه إبداءه من قبله لأصحاب الشأن فإن لم يكن داخل في حوض تربط عليه ضريبة أقرب الأحواض إليه .

مادة ١٥ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصدر به إشارته من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . تأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ المراءى على مشروع القانون بإلنائه بالإسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ومصدقهم ستون (١)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين ومصدقهم ستون .

( انصرف حضرة صاحب العزة محمود حسن بك المستشار الملكي ) .

## ١٨ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب - ربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

المالية - تقرير لجنة الأوقاف - إقرار مشروع القانون

( المقرر للشيخ التبع المحترم عبد الرحمن رضا باشا ) .

على تقرير اللجنة وهذا نصه :

احال المجلس على لجنة الأوقاف بمجلسه اليوم (٦ يولييه سنة ١٩٣٢) مشروع القانون الأورد من مجلس النواب - ربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية فاجتمعت اللجنة في فترة الاستراحة وبجست مشروع القانون فبين من مراجعته أنه يطابق مجموع الاعتقادات التي أقرها المجلس لمشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

(١) إبراهيم راتب بك . أبوزيد طهاري بك . أحمد الشاذلي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد طلعت باشا . أحمد بك باشا . الدكتور أحمد فهمي الشريف بك . أحمد كليب براده بك . إدوارد نصيري بك . الدكتور أحمد يوسف عدوى . أمين حسين يوسف عدوى . أمين عدوى .

برجس زقاري باشا .

سائد التتاشي بك . حسن خورشان حاضى بك . حسن على جازي بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين داصف باشا . الشيخ حسين والى .

سلطان التسمى بك . سلطان محمود بهنى بك . سليمان حسان أباظه بك .

شيخ سيد الله حلايه عدوى .

صالح سق باشا .

الشيخ عبد الباقي عامر بدران . هديه عبد الحيد الكوي . حيد عبد سليم باشا . حيد الرحمن رضا باشا . حيد العزيز البيهري بك . حيد العزيز سيف النصر بك .

حيد الكرم شديد بك . حيد الله سمكه بك . الشيخ عبد الحيد سليم . القراء حيد الحيد فريد باشا . القراء حيد أحمد باشا . حيد أحمد الطاطري بك . حيد قس باشا .

حيد أبو النصر القار عدوى . الشيخ حيد الأمدى القوامرى . حيد خورشانى بك . القراء حيد صادق يحيى باشا . حيد مدق باشا . الدكتور حيد طاهر بك .

حيد نصي كرك بك . حيد فهمى باشا . حيد محمد بك . حيد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أباظه بك . الدكتور محمود حيد الروهاب بك . القراء

محمود حمرى باشا . الدكتور مرسى محمود عدوى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القروى موسى نقاد باشا .

نخبة الخطوى باشا . نصر طاب بك .

نخوب يبارى صلي بك . يوسف طهاري باشا . يحيى إبراهيم باشا .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ — تقرر ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ بمبلغ سبعمائة وسبعة وتسعين ألفاً ومائتين وستة وعشرين جنياً مصرى (٧٩٧,٢٧٦ جنياً) وميزانية مصروفاتها بمبلغ أربعة مائة وخمسة وعشرين ألفاً وثمانمائة وتسعة وتسعين جنياً مصرى (٢٥٨,٩٩٩ جنياً) حسب الجداول (حرف ج) المرافق لهذا القانون .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .  
تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ — على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون  
نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .  
وليل مشروع القانون ليؤخذ عليه الرأي بالنسبة باللام .  
على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

( المادة الأولى )

تقرر ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ بمبلغ سبعمائة وخمسة وعشرين ألفاً وتسعمائة وتسعة عشر جنياً مصرى (٧٧٥,٦١٩ جنياً) وميزانية مصروفاتها بمبلغ اثنين وعشرين ألفاً

وأربعة مائة وأربعين جنياً مصرى (٧٢٢,٤٤٤ جنياً) وميزانية إيرادات أوقاف الخيرية اسماعيل بالوادى بمبلغ سبعة وخمسين ألفاً وسبعين جنياً مصرى (٥٧٠,٥٧٠ جنياً) وميزانية مصروفاتها بمبلغ اثنين وأربعين ألفاً وتسعمائة وأربعة وخمسين جنياً مصرى (٤٢,٩٥٤ جنياً) حسب الجداول حرف (أ) المرافق لهذا القانون (١)

( المادة الثانية )

تقرر ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ بمبلغ تسعة وثلاثين ألفاً ومائتين وواحد وستين جنياً مصرى . (٣٩,٧٦١ جنياً) وميزانية مصروفاتها بمبلغ خمسة وثلاثين ألفاً وتسعة وخمسة وستين جنياً مصرى (٣٥,٦٦٥ جنياً) حسب الجداول حرف (ب) المرافق لهذا القانون (١)

( المادة الثالثة )

تقرر ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ بمبلغ سبعمائة وسبعة وتسعين ألفاً ومائتين وستة وعشرين جنياً مصرى . (٧٩٧,٢٧٦ جنياً) وميزانية مصروفاتها بمبلغ أربعة مائة وخمسة وعشرين ألفاً وثمانمائة وتسعة وتسعين جنياً مصرى (٢٥٨,٩٩٩ جنياً) حسب الجداول حرف (ج) المرافق لهذا القانون (١)

( المادة الرابعة )

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ رأى على مشروع القانون بالنداء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وصدحهم ٥٩ (١٢)

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين وصدحهم تسعة وخمسون .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس على المادة الثامنة والبقية الخامسة والثلاثين مساءً على أن يعود للاجتماع غداً الخميس ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٧ يولييه سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساءً .

(١) يراجع المحق رقم ٥١

(٢) إبراهيم وأب بك . أبو زيد قطامي بك . أحمد السنارى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد طلت باشا . أحمد بن باشا . الدكتور أحمد نسي الزيد بك . أحمد كليب مراده بك . أحمد دارغاسى بك . الدكتور أحمد يوسف طه العلى . أمين طه باشا . جرجس زاهرى باشا .

سائق القطارى بك . حسن رفوان حامد بك . حسن بن جازي بك . الشيخ حسن صالح خليفة . حسين واصف باشا . سلطان السدى بك . سلطان محمد بنسى بك . سليمان حيان أبا بك . فائق مد الله صلاح العلى . صالح بن باشا .

الشيخ عبد الباقى طاهر بدران . السيد عبد الحيد البكرى . عبد الحيد سلطان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد القزير السويى بك . عبد القزير سيف الصربى . عبد الكريم كندى بك . عبد الله مكيه بك . الشيخ عبد الحيد سلم . القراء عبد الحيد لؤى باشا . القراء عبد الحيد لؤى باشا . عبد الله القهارى بك . عبد الحميد باشا . عبد الوهاب القار العلى . الشيخ عبد الأحمدي القوارى . عبد خور وأبو بك . القراء عبد صادق باشا . عبد صادق باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد نصير بك . عبد نسي باشا . محمد محمود بك . محمد صيب كركى بك . محمود أبو الصربى . محمود اسماعيل إياجه بك . الدكتور محمود عبد الرطاب بك . القراء محمودى باشا . الدكتور موسى محمود العلى . مصطفى قشيب بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . الدكتور موسى فراد باشا .

علاء العلى باشا . نصر عبد بك .

عزوب يامى حله بك . يوسف قطامى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

## محضر الجلسة الثانية والأربعين

المنعقدة علناً في يوم الخميس ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥١ الموافق ٧ يولييه سنة ١٩٣٢

### ملخص

- باب ١٥ — الأرباح الناجمة من شتل القرد — إقرار .
- » ١٦ — إرادات رسوم متفرقة — إقرار .
- » ١٧ — ضريبة الكطن — إقرار .
- » ١٨ — إرادات غير اتحادية — إقرار .
- » ١٩ — الأخيرة من الرسم الإنشائي على الأديان لصرف بعض المبيعات الخفية من مرابك الأهلية وتغير ذلك من المحصولات — إقرار .
- ٣ — مشروع القانون للبريد من مجلس النواب بالمرافقة على الاتفاقية بين الجاسمة المصرية وجمعية رماية القنصل على مباحلة مستشفى الأطفال الملكة فاطمة بأرض ملكة للحكومة وبيع ٤٠٠٠٠ جنيه بمخفها الحكومة على أربعة أقساط سنوية .
- تقرير لجنة المالية
- ملحق رقم ٧٤
- » إقرار مشروع القانون .
- ٤ — مشروع القانون للقرارد من مجلس النواب بربط منأية الدولة لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية .
- تقرير لجنة المالية
- ملحق رقم ٣٢
- » إقرار مشروع القانون .
- ٥ — كلمة حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس بمناسبة انتهاء الدورة البرلمانية .
- ٦ — كلمة حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة .
- ٧ — مرسوم بعض الدولة البرلمانية الثانية للعمل للتشريع الخاص .

- ١ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ — استمرار النظر في مشروع منأية الدولة لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية .
- تقرير لجنة المالية
- ملحق رقم ٣٢
- القسم الأول — الإيرادات :
- باب ١ — أموال متفرقة — إقرار .
- » ٢ — ايجارات — إقرار .
- » ٣ — رسوم المزايا والمكافآت — إقرار .
- » ٤ — مصاديق الأرباح — إقرار .
- » ٥ — الصدقة — إقرار .
- » ٦ — رسوم دفعة المصروفات — إقرار .
- » ٧ — الرسوم القضائية والقانونية — إقرار .
- » ٨ — مكافآت الخدم — إقرار .
- » ٩ — التفرقات والمكافآت — إقرار .
- » ١٠ — البريد — إقرار .
- » ١١ — الأرباح الأخرى — إقرار .
- » ١٢ — بدل الخدمة العسكرية — إقرار .
- » ١٣ — رسوم التفتيش — إقرار .
- » ١٤ — المستطع من مبيعات المستعدين — إقرار .

تكلم بك . اسماعيل صبرى باشا . حسن مظلوم باشا . قلىبي فهمى باشا .  
حسن صبرى بك . مصطفى خليفة باشا . يوسف قطاوى باشا .

لانيا — ياخذار :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : اللواء عبد صادق فهمى باشا .  
عبد فهمى الناصورى باشا . الدكتور زكى مختار الجوزى  
الندى . عبد مقبل باشا . سعد الله عبد الرحمن افندى .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة محيى  
ابراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الفاثيين :

أولاً — بإجازات :

حضرات : الدكتور فارس نمر . عبد مصطفى عبده بك . كامل جرجيس

صامت ذلك من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السادة وزير المواصلات .

( تصفيق ) .

تل من تقرير اللجنة " الملاحظات العامة " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

( موافقة ) .

#### باب ١ - أموال مقررة

تل ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

#### باب ٢ - الجبال

تل ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة صاحب المالى أحمد على باشا وزير الأوقاف ) .

#### باب ٣ - رسوم الموائىء والمناظر

تل ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

مقرر الشئ المحرم عبد الله سمير بك - ألاحظ أن الرسوم المقررة تخصبها من ميناء السويس وديماط ٣٨٠٠ جنيه من رسوم موائىء و ٣٠٠٠ جنيه من رسوم ملاحظة سفن البترول بالسويس و ٣٠٠ جنيه من إيجار مراسى ميناء السويس ، فأذا قارنا هذه الرسوم بما صرف على ميناء السويس وحوض البترول نجد أن هذه الرسوم لا تتناسب مع التكاليف الجسيمة التى صرفتها الحكومة ، وهى ترقى على المليون ونصف المليون من الجنيهات .

لذلك أدجوان تحمل الحكومة على استئثار ميناء السويس حتى يأتى بإيراد يتناسب مع ما صرف عليه .

#### باب ٤ - مصايد الأسماك

تل ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب :

حافظ المشاوى بك - الشيخ عبد الأحمد الطواهرى - الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع حضرة : حاج تاحوم أفندى - سلم خليل بطرس بك .

ثالثا - بغير إذن :

حضرات : الياس حوض بك - الشيخ حسين صالح خليفة - عبد الحليم البيل بك - محمد أحمد صوب باشا ، محمد محب باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والسادة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية - توفيق دوس باشا وزير المواصلات - على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك ، إبراهيم راتب بك ، شفيق سعد الله جلالة أفندى - حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك ( مسكر بيمام ) .

أعلن حضرة صاحب السادة الرئيس افتتاح الجلسة .

#### ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ ( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - صلت المجلس على محضر الجلسة السابقة .

#### ٢ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ( القسم الأول ) " الإيرادات " - تاريخية المالية

( حضر حضرة الشيخ المحرم يعقوب يارى عليه بك )

تل من تقرير اللجنة " العبارة الآتية :

" إن من يتبع تطورات الحالة المالية والاقتصادية في العالم يرى أنها لا تزال تزداد سوءا وقد أضحت البقعة واضطربت الأفكار وحل المفوف والحذر بين الدول وبعضها . فساءل الله أن يهدي قادة الأمم سبيل الرشاد لانتفاء العالم من شر تكة لم يعرف مثله في التاريخ .

المقرر - بمناسبة هذا الهدى الذى صدرت لجنة المالية تقريرها به أرفق لحضرات أعضاء المجلس المحترمين بشرى توقيع اتفاق مؤتمر لوزان اليوم كما



## باب ٥ - الممنعة

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

**مقرر السج المحترم** أحمد عرقله باشا - أنا لأعارض مطلقاً في تقرير ضريبة الممنعة على المواطنين والمعامات لأن مقتضىها إنما إنما أعارض في فرض هذه الضريبة على البنى والأرامل ويكنى هؤلاء ما حاق بهم من موت بائس وما حل بهم من الفقر خصوصاً أن معاشهم قليل . لهذا أتقدم للحكومة بالشغاف في هذه المسألة وأظن أن حضرات إخواني يوافقون على ذلك .

**مقرر صواب الدولة سماهين صرقي باشا** (وزير المالية) - ليست المسألة مسألة أرامل وينتهي إنما هي مسألة رقم ومربط فإن بعض الأرامل يتقاضين معاشات عالية بينما البعض الآخر يتقاضين مرتباً ضئيلاً كما أنه يوجد من الموظفين من يتناول مرتباً قليلاً .

**قائلاً** كما قلت ترجع إلى الرقم لا إلى الشخص ومع ذلك فالتصريح بالصفة على المعاشات والمساكنات يتناقض كلما قل المعاش أو المرتب فترسم النسبة الذي يحصل على عشرة جنيهات أكثر مما يحصل على خمسة جنيهات فأقول .

**صحیح** أن رسم النسبة المقرر على المعاشات الصغيرة ليس كبيراً ولكن استبعاد الضريبة يدعوا إلى تحريره .

يلحظ بجانب هذا أن مستوى المعيشة وأسعار الجملة والقطاعي للخدمات في البلد زلت نزولاً كبيراً وتعدون حضراتكم - وكلكم زارون - أن المصروفات والقواكه وفريها قد انخفضت أثاثها . وترتب على هذا الانخفاض أن المرتب أو المعاش أصبح أكبر قيمة لأن الأشياء التي تشتري قلت قيمتها . فهذا النص في الأسعار قابل به رسم الممنعة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

## باب ٦ - رسوم دفعة المصروفات

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

## باب ٧ - الرسوم القضائية والتقيدية

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

**مقرر السج المحترم** عبد الله سمحكة بك - أوافق اللجنة كل الموافقة على الملاحظة التي أبدتها من فداسة الرسوم القضائية والتقيدية بالصالح للأهلية والمصلحة وأضيف على ذلك ملاحظتي على زيادة الرسوم في المجالس المحلية

على أموال القصور والبنى . ثم ألفت نظر الحكومة بنوع خاص إلى فداسة رسوم نقل الملكية التي جعلت إجبارية في كل العقود حيث بلغت قيمتها ٥٠,٤٩٧ جنيهاً في سنة ١٩٣٠ و ٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً في سنة ١٩٣١ وتقدر لها في ميزانية سنة ١٩٣٢ مبلغ ٣٧٥,٠٠٠ جنيهاً بخلاف ٣٠,٠٠٠ جنيهاً لتسجيل عقود البيع وأوامر الاختصاص .

تعلون حضراتكم أن رسوم التسجيل كانت في الماضي بنسبة ٢٪ . وزيادت في وقت ما إلى ٥٪ . ثم خفضت إلى ٣ ٪ وهي النسبة الحالية .

فهذه الرسوم أصبحت ثقلية جداً وتبقى المعاملات بين الناس وأظن أن الحكومة لو عملت على تخفيضها لكان ذلك في مصلحتها إذ تكثر العقود بحيث لا يقل إيرادها عما هو الآن .

نارجو من الحكومة أن ترضى ذلك .

**المقرر** - الواقع أن رسوم نقل الملكية إذا كانت اختيارية فإن المشتري لا يجبر دفع ٣ ٪ . أما إن كانت الرسوم إجبارية كرسوم المساحم فصحيح أنه يصعب على المصير القيام بدفعها .

**مقرر السج المحترم** محمد رشيد بك - يوجد فرق كبير بين الرسوم القضائية التي تتقاضاها المحاكم المختلطة وبين الرسوم التي تتقاضاها المحاكم الأهلية ففي الأولى تسهيل لأرباب القضايا حيث يدفع عند دفع الدعوى الجزئية مبلغ ثلاثة جنيهات وعند دفع الدعوى الكلية ستة جنيهات بينما في المحاكم الأهلية يكلف رافع الدعوى بدفع سبعة عشر جنيهاً للدعوى التي تزيد قيمتها على ثلاثة جنيه . وهذا الرسم كبير جداً يتضرر منه المتقاضون .

لهذا أرجو أن ينظر في تخفيض الرسوم التي تدفع عند إقامة الدعوى أمام المحاكم الأهلية .

**المقرر** - هذا هو ما طلبته اللجنة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

## باب ٨ - سلك الحليد

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

## باب ٩ - التفرغات والتلفون

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

**مقرر السجّ المرمم عبد الله حرك بك** - لم يرد في هذا الباب شيء من الرسوم الخاصة بالرخس التي تمنحها مصلحة التفرغات والتلفونات للأفراد والشركات في تغليظ تركيب واستعمال الأجهزة الكهربائية الممنعة لإرسال أو استقبال الخطابات العامة أو الخاصة أو الإشارات والأصوات أو الصور بواسطة الأمواج الكهربائية .

وقد تقدمت هذه الرسوم في الرسوم التي صدر بنظام تركيب واستعمال هذه الآلات في ١٠ مايو سنة ١٩٢٩ بمبلغ ثمانين قرشاً يدفع سويماً من كل جهاز كهربائي لاسلكي بعد استقبال الإشارات أو الصور أو الأصوات التي تلحق بطريقة عامة بمعون منها بكلمة "بريدكاستنج" - وبمبلغ جنيحتين مصريين يدفع سويماً من كل جهاز كهربائي لاسلكي بعد إرسال أو استقبال الخطابات أو الإشارات أو الصور أو الأصوات لفرض سناس أو لإجراء تجارب فنية أو اختبارات علمية أو لتعليم . ويعمل هذا المبلغ من كل جهاز لاسلكي بعد الإرسال أو الاستقبال في السفن والطائرات .

ويظهر أن السبب في عدم تحصيل هذه الرسوم عائد إلى عدم تنفيذ هذا المرسوم لضعف على الدولة هذه الرسوم في كل السنين الماضية .

ويسرى أثرى قد سمعت من حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات أن المرسوم لنظام لفائزات اللاسلكية سينفذ قريباً . وإلى أمل أنه متى تمّ هذا تحصل هذه الرسوم وتأتي نفوذة الدولة بزيادة يذكر .

**مقرر صاحب المردود اسماعيل صديقي باشا ( وزير المالية )** - للحصول ترانة الدولة فقط على المال بل تحصل أيضاً على دفع الحظر الذي كانت وضعت الحكومة الإنجليزية على الإذاعة اللاسلكية ،

( تصديق ) .

**مقرر السجّ المرمم على فهد باشا** - أثبتت لجنة المالية أمينها في تسمي التليفون الأوتوماتيكي وألا أخيف إلى هذه الأمنية أمنية أخرى وهي أن تترك وزارة المواصلات بإبقاء جميعات الأسلاك من أجل التليفون لأنهم يؤدون خدمة عظيمة للإنسانية حتى رجال وزارة المواصلات .

علت أن جميعات الأسلاك خدمت لوزارة المواصلات بهذا الطلب فلم نجها إليه فأعترض هذه الفرصة وأكرر الرجاء لوزارة المواصلات بمقتضى هذا الاقتراح .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

## باب ١٠ - البريد

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

## باب ١١ - الأملاك الأميرية

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

## باب ١٢ - بدل الخدمة العسكرية

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

## باب ١٣ - رسوم الخفر

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

## باب ١٤ - المستطعم من ماحيات المستعملين

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

## باب ١٥ - الأرباح الناتجة من تشغيل القود

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

( موافقة ) .

ونتي تمت هذه الموافقة تقدم الحكومة لحضراتكم بمشروع القانون  
ما في أول الدورة المقبلة .

( تصفيق ) .

القرار - لي ملاحظة على الرسوم التي تعرض على المراكب الشراعية  
هي أنه إذا لم تكن مقطوعة بلش بخارى فلا يؤخذ منها رسم زيادة عما  
هو مقدرها الآن أما المراكب التي يقطرها للش هي التي يؤخذ منها الرسم  
البلدي وهذا ما أرجو أن تلاحظه الوزارة في مشروع القانون .

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ( وزير المواصلات ) - لقد  
لاحظت ذلك تماماً عند وضع مشروع القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من  
ملاحظات على هذا الباب ؟  
( موافقة ) .

#### باب ١٧ - ضريبة القطن

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من  
ملاحظات على هذا الباب ؟  
( موافقة ) .

#### باب ١٨ - إيرادات غير اعتيادية

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من  
ملاحظات على هذا الباب ؟  
( موافقة ) .

#### باب ١٩ - المأخوذ من الرسم الإضافي

على الحدان لتعرض الهيئات المحلية من عوائد الدخولة وتخرج ذلك من المصريات

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من  
ملاحظات على هذا الباب ؟  
( موافقة ) .

القرار - هذا هو تقرير بلجكم المالية عن مشروع ميزانية الدولة  
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - الإيرادات وهذه ملاحظتها عليه وتريد  
أن نسمع الآن كلمة الحكومة عن هذه الملاحظات .

#### باب ١٦ - إيرادات ورسوم متنوعة

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

مفكرة الشيخ المحرم عبد السيد بك - أودع في البند الخامس من  
هذا الباب مبلغ ٥٠٠ جنيته "رسوم رخص الواورات البخارية"  
في سنة ١٩٣١ و ٣٨٠٠ جنيته في سنة ١٩٣٢ كما أودع في البند السادس  
"رسوم قيد الواورات والمراكب النيلية" مبلغ ٣٣٠٠ جنيته في سنة ١٩٣١  
ومثله في سنة ١٩٣٢

ومن المعلوم أن رسوم تسجيل المراكب المقررة بالقانون رقم ١٣  
لسنة ١٩١٧ تختلف من عشرة قروش إلى ثلاثين قرشاً سنوياً - بحسب  
طول المركب عند خط التوجيه - وهذه القيمة زهيدة جداً بالنسبة للوارة  
المعدة لتقل الركاب والبضائع وبالنسبة للذهنيات واليوت المأجرة .

وقد أعدت وزارة المواصلات مشروع قانون لثلاثة المداخيل رفع الرسوم  
إلى الحد المناسب لكل نوع من أنواع السفن الشراعية والبخارية . وصحنا  
أنه موضوع مفاوضة الآن مع السلطات المختصة - فلنا وطيد الأمل أن  
يقدم هذا المشروع إلى البرلمان في الدورة المقبلة لأنه ليس من العدل في حق  
أن يسرى في الرسوم على المراكب الشراعية ويمنع أصحابها لقراء - وبين  
الذهنيات وبما تفضل الركاب والبضائع . فضلاً عن أن لا اكتشاف بالرسوم التابعة  
الحالية يضع على خزنة الدولة إيرادات لا يستهان به . ويؤدي في منافعها لركاب  
والوارة النيلية - التي تتحمل البضائع - لمصلحة السكك الحديدية .

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ( وزير المواصلات ) -  
لقد كان مشروع قانون الملاحاة الداخلية موجوداً بوزارة المواصلات يوم أن  
أتيت على حالها صبه أعمالها . وكان قد أرسل قسلاً إلى البرلمان السابق غير  
أنه أجد عند ما تولت هذه الوزارة الحكم كى تبدى عليه ملاحظاتها . فرأت  
بعد بحوث كثيرة أن توفيق بين الضرائب المفروضة على السيارات ومما على  
القلل المائية وأتمى البحث بوضع مشروع يحقق رغبة حضرة الشيخ المحترم  
إذ جعلت الضرائب على أساس الطول وقوة الآلات البخارية التي تسيرها وحصل  
التفريق في الضرائب بين المراكب الشراعية والمراكب البخارية بأن جعلت  
الضريبة على الأول نصف الضريبة على الثانية طبقاً لما رآه حضرة الشيخ  
المحترم وقد قدر دخل الخزانة يقتضي هذا المشروع بمبلغ يتراوح بين  
١٨٥,٠٠٠ جنيته و ٢٠٠,٠٠٠ جنيته ومنذ ثلاثة أيام أتم مجلس الوزراء هذا  
المشروع وكلف حضرة صاحب المظلل وزير الخزانة بالمفاوضة مع ممثل  
الدول الأجنبية في شأنه في تسير المفاوضة فيه مع المفاوضة في ضريبة  
السيارات .

وأمل الوزارة لما يتطوّر عليه هذا المشروع من عداوة في توزيع  
الضرائب وتصحيح مبدأ المساواة بين البائع ولما تتكده الحكومة من نفقات  
في تطهير الترع وصيانة الطرق ألا تتأثر الدول من الموافقة عليها .

وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب السابع "رسوم  
والقيدية" وقدره ٢,١١٦,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب السابع  
"رسوم القضاية والقيدية" وقدره ٢,١١٦,٠٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الثامن "سكك الحديد"  
وقدره ٤,٨٢٨,٠٠٠ جنيه .  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب التاسع  
"سكك الحديد" وقدره ٤,٨٢٨,٠٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب التاسع "تلفرات  
والتيقون" وقدره ٧٦٩,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب العاشر  
"التلفرات والتيقون" وقدره ٧٦٩,٠٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب العاشر "البريد" وقدره  
٧٧٨,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الحادي عشر  
"البريد" وقدره ٧٧٨,٠٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الحادي عشر "الأملاك  
الأميرية" وقدره ٦٢٨,١٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الحادي عشر  
"الأملاك الأميرية" وقدره ٦٢٨,١٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الثاني عشر "بل  
الخدمة العسكرية" وقدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه .  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الثاني عشر  
"بل الخدمة العسكرية" وقدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الثالث عشر "رسوم  
الخلف" وقدره ١,٥١٨,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

مفتره صايب ابرو - اعين صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير  
المالية) - لقد ردت الحكومة على هذه الملاحظات في وقتها وستكون على  
حالتها ومبناها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الأول  
"أموال مقررة" وقدره ٦,١٦٧,٧٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الأول "أموال  
مقررة" وقدره ٦,١٦٧,٧٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الثاني "الجمارك"  
وقدره ١٣,١٩٠,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الثاني  
"الجمارك" وقدره ١٣,١٩٠,٠٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الثالث "رسوم المواشي  
والمناظر" وقدره ٣١٤,٧٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الثالث  
"رسوم المواشي والمناظر" وقدره ٣١٤,٧٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الرابع "مصايد السمك"  
وقدره ٧٧,٤٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الرابع "مصايد  
السمك" وقدره ٧٧,٤٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الخامس "الخدمة"  
وقدره ٩٧٩,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب الخامس  
"الخدمة" وقدره ٩٧٩,٠٠٠ جنيه .  
وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب السادس "رسوم دفعة  
المصوغات" وقدره ٢١,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاحتاد المقدر للباب السادس  
"رسوم دفعة المصوغات" وقدره ٢١,٠٠٠ جنيه .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقترح للباب التاسع عشر "للتأخذ من الزم الإضائي على النسخة لتعويض الميزات الخلية من هوائه السخوية ولغير ذلك من المصروفات" وقدره ٣٨٧,٩٠٠ جنيه .

### ٣ - مشروع القانون

الراية من مجلس النواب بالمراقبة على الاتفاق بين الجاسة المصرية وجمعية وطاة النيل على باطة مستثنى الأطفال المولود لك الجمعية بأرض ملكة حكومية ويبلغ أربعين ألف جنيه تمهينا للحكومة على أروسة ألساط مصرية -  
تقرر ببله القانون - قرار مشروع القانون

(المقرر حصة الشيخ الحرم المراء محمد عزى بأنا ) .

الرئيس - لقد وزع تقرير اللجنة (١) على حضراتكم وأطلعتم عليه طبعاً فهل تكتفون بذلك دون خلاف ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على تقرير ألبية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - إذن ليل مشروع القانون ليؤخذ الرأى عليه بالنده بالاسم .  
على مشروع القانون وهنا نعه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صمته عليه وأصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يصلق على الاتفاق الذى تم بين الجاسة المصرية وجمعية رعاية الطفل بشأن مبادلة مستشفى الأطفال الجديد المولود لك الجمعية ولكائن بالقرب من كلية الطب الحالية - أرضاً وبناه وأثاثاً - من جانب أرض مملوكة للحكومة تقع فى العباسية ( رقم ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ لوحة العباسية ٢ - ٦ ) ويتبع مباحاتها ٨,٦٨٨ متراً وبمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه تمهينا للحكومة من جانب آخر .

ويبلغ المبلغ المذكور على أقساط أربعة متساوية الأول منها بعد صدور هذا القانون والاطلاحة الباقية فى ١٥ مايو من كل من سنة ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥

### المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بغضام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

حدو برى ... فى ...

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقترح للباب الثالث عشر "رسوم الخفر" وقدره ١٨,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب الرابع عشر "المستطع من ماهيات المستخدمين" وقدره ٢٢,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) ؟

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقترح للباب الرابع عشر "المستطع من ماهيات المستخدمين" وقدره ٢٢,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب الخامس عشر "الأرباح الناتجة من تشغيل التلود" وقدره ١,٥٤٧,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ الحرم الشيخ مكيون والى - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقترح للباب الخامس عشر "الأرباح الناتجة من تشغيل التلود" وقدره ١,٥٤٧,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب السادس عشر "إيرادات ورسوم متنوعة" وقدره ٢,٤٧٩,٣٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ الحرم الشيخ مكيون والى - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقترح للباب السادس عشر "إيرادات ورسوم متنوعة" وقدره ٢,٤٧٩,٣٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب السابع عشر "ضريبة القطن" وقدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقترح للباب السابع عشر "ضريبة القطن" وقدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب الثامن عشر "إيرادات غير احتيادية" وقدره ٤٥٠,٠٠٠ جنيه "ميج أرض" و ٤٥,٠٠٠ جنيه "إيرادات أخرى" ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقترح للباب الثامن عشر "إيرادات غير احتيادية" وقدره ٤٥٠,٠٠٠ جنيه "ميج أرض" و ٤٥,٠٠٠ جنيه "إيرادات أخرى" .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقترح للباب التاسع عشر "للتأخذ من الزم الإضائي على النسخة لتعويض الميزات الخلية من هوائه السخوية مستفك من المصروفات" وقدره ٣٨٧,٩٠٠ جنيه ؟

( موافقة )

## ٤ - مشروع القانون

القرار من مجلس النواب بربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣  
المالية - قرار لجنة المالية - إقرار مشروع القانون

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عبد الحيد سليمان باشا) .

على تقرير اللجنة وهذا نصه :

اجتمعت لجنة المالية لبحث مشروع القانون الذي اقترحه مجلس النواب بربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية فوجدته مطابقاً لما ينص بالمصروفات لجميع الاحتياجات التي اقترها المجلسان لجميع أقسام المصروفات ومطابقاً أيضاً لما اقتره المجلسان لأجور الإيرادات فيما عدا إضافة مبلغ على إيرادات الباب - ٨ - مذكور الحيد حيث زيد تقدير إيراداته بمبلغ ١٦٥٢٠ جنياً وهو قيمة تذكراً لاشتراك حضرات أعضاء مجلس النواب وهذا المبلغ وارد بمشروع ميزانية مصروفات ذلك المجلس الذي صدق عليه مجلس الشيوخ بجلسته ٦ يولييه سنة ١٩٣٢

(حضر حضرة صاحب المسائل عبد الفتاح يحيى باشا وزير الداخلية ووزير المالية بالنيابة) .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالإنهاء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٧١

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٦

الموافقون ... .. ١١٧٠

غير الموافقين ... .. ١ (٢)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية سبعمين صوتاً من واحد وسبعمين .

(ولدت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والثلثية الخامسة والعشرين وأعيدت الساعة السابعة والثلث مساءً) .

## (١) الموافقون :

إبراهيم داتب بك - إبراهيم روجه باشا - أبو زيد ططاري بك - أحمد السناري بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد ذوالفقار باشا - أحمد زور باشا - أحمد طفت باشا - أحمد مرغان باشا - أحمد علي باشا - الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك - أحمد نجيب برادة بك - أدهار صهي بك - الدكتور أسعد يوسف حليه - الفتى - أمين حسين يوسف الفتى - أمين سامي باشا - أمين طال باشا .

ولس حنا باشا .

بريس زقاهي باشا .

حبيب دوس بك - حسن رفزان حاضي بك - حسن سعيد باشا - حسن علي جازي بك - حسين واصف باشا .

سلطان السمي بك - سلطان محمود بيني بك - سليمان عثمان إيفه بك .

فخيت سعد الله علاء الفتى .

مالح حسن باشا .

الشيخ عبد الباق حاصر بدوان - السيد عبد الحيد البركي - عبد الحيد سليمان باشا - عبد الرحمن رضا باشا - عبد العزيز البيسوي بك - عبد العزيز سيف النصر بك - عبد الفتاح يحيى باشا - عبد الكريم شديد بك - عبد الله ميك بك - الشيخ عبد الحيد سليم - القراء عبد الحيد فريد باشا - القراء علي أحمد باشا - علي أحمد الططاري بك - علي جمال الدين باشا - علي فهمي باشا - موسى حسن زاهد باشا .

عبد أبو النصر القار الفتى - محمد توفيق مهدي بك - محمد شيت راضي بك - محمد رياض طيف بك - محمد صادق باشا - الدكتور محمد طاهر بك - عبد طه بك - محمد فتحي بك - محمد فهمي باشا - محمد محمود بك - محمد منصور الفتى - محمد نجيب شكرى بك - محمود أبو النصر بك - محمود اسماعيل أباظة بك - محمود شكرى باشا - الدكتور محمود عبد الوهاب بك - القراء محمود عزى باشا - الدكتور موسى محمود الفتى - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - الفريق موسى فزاد باشا .

نخبة المجلس باشا - نصر طوب بك .

مقرب يار يار حله بك - يحيى إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافق :

الشيخ حسين والي .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

#### المادة الثالثة

إن وجود اعتماد لنشر معين في جداول المصروفات المتخاصمة بكل مصلحة أو إدارة لا يفي المصالح أو الإيرادات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستغلال ذلك الاعتماد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

فقرة الشيخ المحترم محمد خنيه بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

#### ( المادة الرابعة )

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .  
نأسر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

فقرة الشيخ المحترم محمد خنيه بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

لنيل الآن مشروع هذا القانون ليؤخذ الرأي عليه ابتداء بالأمم .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ بمبلغ ٣٧,٣٠٩,٦٣٩ ج م ( سبعة وثلاثين مليوناً وثلاثة وتسعة آلاف وستمائة وتسعة وثلاثين جنياً ) موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة بالجدول حرف ( أ ) المرفق بهذا القانون (١) .

مادة ٢ - تقرر ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ بمبلغ ٣٧,٤٩٢,٥٢٠ ج م ( سبعة وثلاثين مليوناً وأربعمائة واثنين وتسعين ألفاً وخمسمائة وخمسين جنياً ) على حسب الجدول حرف ( ب ) المرفق بهذا القانون (١) .

لذا ترى اللجنة الموافقة على ما أقره مجلس النواب من زيادة لإيرادات الباب ٨ - مسك الخليل ليصبح مجموع إيرادات الباب ٢٠,٥٤٨,٥٠٠ جنيه بدلاً من ١٨,٣٨٠,٠٠٠ جنيه كما ترى اللجنة الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب والموافقة لهذا التقرير وترجو من المجلس إقراره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - إذن يتل الآن مشروع القانون مادة خامدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### المادة الأولى

تقرر ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ بمبلغ ٣٧,٣٠٩,٦٣٩ ج م ( سبعة وثلاثين مليوناً وثلاثة وتسعة آلاف وستمائة وتسعة وثلاثين جنياً ) موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة بالجدول حرف ( أ ) المرفق بهذا القانون (١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

فقرة الشيخ المحترم محمد خنيه بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

#### المادة الثانية

تقرر ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ بمبلغ ٣٧,٤٩٢,٥٢٠ ج م ( سبعة وثلاثين مليوناً وأربعمائة واثنين وتسعين ألفاً وخمسمائة وخمسين جنياً ) على حسب الجدول حرف ( ب ) المرفق بهذا القانون (١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

فقرة الشيخ المحترم محمد خنيه بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

مادة ٣ - إن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يفي بالمصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة حل أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٤ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .  
فأمر بأن يسم هذا القانون بقائم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتدء بالاسم فكانت النتيجة ما يأتي :

عند الأصوات التي أعطيت ... .. ٦٢

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٧

الموافقون ... .. ١٦٠

غير الموافقين ... .. اثنان (٢)

وامتنع واحد (١)

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك أسباب امتناعه ؟

(١) الموافقون :

إبراهيم راتب بك . إبراهيم ربه باشا . أبرزيد طغاري بك . أحمد السنهوري بك . أحمد ذوالفقار باشا . أحمد طه باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد نجيب بره بك . أدرار قصير بك . الدكتور أحمد يوسف حليه الخدي . أمين حسين يوسف الخدي . أمين خال باشا .

برجس زياتري باشا .

جيه دوس بك . حسن رشوان خاوي بك . حسن صمد باشا . حسن علي باقوي بك . حسين حاصف باشا .

سلطان البسدي بك . سلطان محمود بيكس بك . سليمان مكيان أباظه بك .

شفيق سعد الله حليه الخدي .

صالح سن باشا .

الشيخ عبد الباق حار بدوان . السيد عبد الجيد البكري . عبد الجيد سليمان باشا . عبد الرحمن رمنا باشا . عبد العزيز البسوي بك . عبد العزيز يوسف المصري بك . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سمكه بك . اللواء عبد الحميد فردي باشا . اللواء علي أحمد باشا . علي أحمد الطغاري بك . علي فهمي باشا . حموي حسن زايد باشا .

عبد الأمير الصرصار الخدي . عبد توفيق حنا بك . عبد خيرات راضي بك . عبد راض طيبي بك . عبد مدق باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد ضي بك بك . عبد فهمي باشا . عبد محمود بك . عبد منصور الخدي . محمد نجيب شكرى بك . محمود الأمير الصرصار . محمود اسماعيل أباظه بك . محمود شكرى باشا . الدكتور محمود عبد الإرواب بك . اللواء محمود طوز باشا . الدكتور مرسى محمود الخدي . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى مغفور بك . القاري موسى قواد باشا .

نخلة الخدي باشا . نصر عبد بك .

عقوب بيادى حليه بك . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافقون :

الشيخ حسين ولى .

عبد عبد بك .

(٣) المنع :

الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك .

مقرر المنع المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك - أسباب امتناعه هي : مع إهداء عظيم تقديري لمجهودات حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وزير المالية وحضرات الوزراء ورجال الحكومة :

(١) ما سبق إبدائه سبلا لعلم موافقتي على ميزانية الجامعة بجلسة الاثنين ٤ يولييه ووارد بذيل الصفحة ٧ من محضر الجلسة .

(٢) لأنني قدمت اقتراحاً بتعمم العلاج يومياً بجميع المستشفيات الخيرية ابتداء من السنة المالية الحاضرة وألقت عليه لجنة الداخلية والشؤون الصحية لجنة المالية وكذا المجلس عند نظر ميزانية الصحة بعد أن ألقت عليه الحكومة وحل تنفيذه كما جاء بأقوال سعادة وكيل وزارة الداخلية للصفحة بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ فانه بعد أن شكر المقترح ورحب بالفكرة قال ما نصه :

(ولما تناقشت في هذا الأمر مع حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ووزير المالية كلفني بأن أخطر المجلس بأنه موافق على الاعتمادات التي أطلبها لتنفيذ هذا الاقتراح بدون الالتجاء إلى التخفيض المقترح) انظر الفقرة الأولى من التقرير الثاني صفحة ٩ من محضر الجلسة .

إلا أنه مضى ما يقرب من شهرين على ذلك ولم يعرض علينا الاعتماد اللازم لتنفيذ هذا العمل المفيد مع أنه عرض علينا أخيراً مراسم بقوانين بفتح اعتمادات كثيرة في مختلف أبواب الميزانية وبعضها خاص بالصحة ولم يكن هو بينها .



## ٥ - كلمة

حضرة صاحب العدة رئيس المجلس بمسألة اتهام الدولة المالية

الرئيس - حضرات صاحب الدولة وأصحاب المجالس الوزراء :

حضرات الشيوخ المحترمين :

إني لأوجه إلى الله العمل العظيم بأجل الحمد وأعظم الشكر هل أن أتاح لي شرف رئاسة مجلسكم الموقر دورتين كاملتين .

والتي تفيض نفسى خبطة وسروراً أن أحث الدولة الثانية لهذا المجلس في ظل النظام الحاضر الذي مر به تيف وطمان . وهو يزداد كل يوم استقراراً وسوداً ويؤتي ثماره زاهرة مباركة .

ثم أقدم إليكم بالشكر على معاونتكم لي في القيام بما ألقى على كاهلنا جميعاً من مسؤوليات جسام نحو وطننا العزيز . فقد كنتم يا حضرات الشيوخ المحترمين مضرب المثل في الأمانة والحكمة أثناء مناقشاتكم ومساجلاتكم ، كما كنتم مثلاً أهل الهدوء والزانة إذنا قام المجلس بينكم لا تسودكم إلا روح الصفاء والعبارة مصر .

عرضت عليكم ميزانية الدولة فأصغرتم فيها الفكر وأجتمت لها النظر فخرجت من بين أيديكم وقد حصصوها أميناً فحسب كما عرضت عليكم أعمالها فخطروها في نفع هذا البلد فبعضوها أصح بحث ولم يكن رأيكم في ذلك إلا مصلحة هذا الوطن المحبوب وأنا إن ضربت مثلاً شاهداً فلا أدرك ذلك المشروع العظيم مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء فقد اضطلعت بمسؤولية إيجازته فخرجت من أيديكم ما يوجب عليكم من قد فخر تزيه ولا ما يبين بأقوال جليها الحق .

ولقد أثار إعجابي أنكم كنتم يا لجنة شيوخ هذه الأمة مثال المواطنة على الاشتراك في جلسات المجلس والمناظرة على حضور جلسات اللجان كما كنتم مثال النشاط في إنجاز ما أحيل إليكم من جلال الأعمال . فقد أتممت بحث كل ما يمت به المجلس إلى بجانكم ولم يبق منها إلا القليل الذي لا ضير من تأخير ولا عتوت مصلحة في تأجيله مما ضاق عنه الوقت في هذه الدورة .

والتي أرى أولاً من هذا الموقف - وأعتقد أنني إنما أطلق في هذا بلسانكم جميعاً - أن أذكر حدى به الذي هيا لهذه الحكومة أن تقوم بالأمر فيكم فقد مر على ولايتها الحكم ما يزيد على عامين وهي مواصلة الميل بالتأخر سبوا عن راحة هذا الشعب الكريم فأثارت الأمن في نصايه . ثم أخذت في مخالفة هذه الأوامر التي تطعن المالم طراً تخففت من غلواتها وكسرت من شرها فعرضت عليكم اعتماد مليون جنيه للتسليح الزراعي ثم أوردته اعتماد مليون آخر فخرجت ضيق المستعدين الزاهمين إلى الخريف ذلك . وفي هذا وذلك تهدمت إليكم ميزانية متوازنة في هذا الوقت المصعب قلها ما نية من أهل مصر الشكر .

وأعتقد أن استمرار العمل ثلاثة أيام فقط في الأسبوع في المستشفيات القروية معطل لنصف مجهود مستخدميها ولا يتفق مع الاقتصاد للمشود فضلاً عن أنه يجر نحو نصف مليون مريض من العلاج ستوا مع توفر الوسائل لعلاجهم إذا بذل مجهود قليل . وما زلت أرجو من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية والمالية أن يشمل هذا الاقتراح بمنايته لفائدة الفلاحين الفقراء ولأن تنفيذه يعني عن إنشاء واحد وعشرين مستشفى قروياً على النظام الحالي تتكلف إدارتها أكثر من خمسة وثلاثين ألف جنيه سنوياً كما لاحظ أن تنفيذ اقتراحات لجنة الموظفين التي صادقت عليها المالية ومجلس الوزراء في سنة ١٩٣١ لم تتغل في مشروع الميزانية مع أنه يتيج منها وفير يسير .

( ٣ ) موازنة ميزانية دار الكتب المصرية استندت أخذ ١٠٨٠٠٠٠ جنيهاً من احتياطي الدولة لسند السجود وقد سمعنا حضرة صاحب الدولة وزير المالية يقول إن الاحتياطي مبرصود على الأعمال المسألة المنمية لمراد الدولة . ولما أعتقد من إمكان اقتصاد مبلغ يوازي هذا المبلغ يرد للاحتياطي من بند ١١ إمانات من ميزانية مصروفات وزارة المعارف بمبلغ ١٩٠٠٠٠٠ من المخذ والجمعيات وهو مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً والأندية ٩٠٠٠٠٠٠ جنيهاً وإمانات أخرى متبذرة فإن هذه الجمعيات المالية يجب لنا أن نخطر منها مسابقة الأمة في الاقتصاد خصوصاً أن بعضها ميزانيته متضخمة وقد غنى عن أية إمانة من الحكومة وأضاعها في يسر واحد قد يتمكنهم المالية بمصروفات جمياتهم بدون الحاجة إلى أموال الدولة في هذه السنة المصرية .

الرئيس - لا يتر هذا كله سبباً للاشتغال .

مقرر اللجنة المزمع التذكير أمر فمهم الرئيس بذلك - هذا هو سبب اشتغالي قد ذكرته ، وخصوصاً فيما هو خاص بميزانية الجامعة المصرية .

الرئيس - ميزانية الجامعة المصرية متصلة عن ميزانية الدولة . ومع ذلك يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية مسعين صوتاً من اثنين وستين .

( تصديق ) .

( رفعت الجلسة الساعة السابعة والبقية الأربعين مساءً وأعيدت الساعة الثامنة والبقية الخامسة والثلاثين ) .

( حضر حضرات أصحاب الدولة والمجالس والسادة الساجدين صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . وحيد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ووزير الحفانية بالنيابة . وأحمد علي باشا وزير الأوقاف . وحيد علي باشا وزير المعارف . وعبد الحميد علي باشا وزير الحربية والبحرية ) .

ذلك، أرى جداً - أيها السادة - في ختام هذه الدورة أن أصغر لحضراتكم هذه الحقيقة وأن أشتريها . وإن أسأل الله لكم الصحة والسعادة حتى إذا ما انقضت هذه المصلحة استعصم ذلك النشاط اللازم لإدارة شؤون البلاد .

وإذا ما رجعت حضراتكم إلى مدائنكم وقراكم أمكنكم - بما جيلتم وفطرتكم عليه من الرغبة في تبين الحقائق ونحوها - أن تعودوا إلينا بطائفة جنيحة من الاختيارات والمعلومات التي تساعدنا وإياكم على المضي بهذا البلد نحو المثل الأعلى من الرق والإصلاح .

أنام الله من مولانا جلالة الملك العظيم وهو الهادي وهو المرشد لكل خير هذه البلاد .

(تصديق حاد)

(ثم وقف حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس ووقف بجاية جلالة الملك ثلثاً بقوله " يعيش جلالة الملك " فردت حضرات الأعضاء بهاته والفيين ) .

(تصديق حاد)

#### ٧ - مرسوم

بفض الدورة البرلمانية الثانية للفصل التشريعي الخامس

تلا حضرة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والمالية مرسوماً بفض الدورة هذا نصه :

#### نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٩١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضته علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأي ذلك المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

يفض دور الاعتقاد الثاني للفصل التشريعي الخامس .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويصل به من وقت تليته للبرلمان ما

صدر برأى القية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٥ يولييه سنة ١٩٣٢) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صديق

(تصديق حاد متواصل)

رأست الجلسة في الساعة الخامسة والثلثة والخمسة والأربعين مساء

وأما إن ذكرت الحكومة ويحاجها ففرض أوجب أن أذكر مرشدنا وهاهنا أذكر سيد مصر وليكمها صاحب الجلالة فؤاد الأول فيصته بها وصفه عليها وتشجيعه لها قامت هذه الحكومة ومنها مجلس البرلمان بما قاموا به لنور هذه الأمة فآله أدعوا أن يعد في عمره وأن يبه العافية ليتابع انضاله وأنضال آباءه وأجداده على هذا البلد كما أدعوه تعالى أن يحيط على هذه بين رعايته .

والآن أرجو إذا ما انقضت مجلسكم الموقر أن تؤولوا إلى مدائنكم وقراكم فتفرقوا في أنحاء مصر وتتفقدوا بين جميع الطبقات الذين يشعروا بكم فتطويع حاشا هذا ففقدوا على مطالعهم وتتمتعوا حاشيتهم وتستشعروا آلامهم وتتنبهوا آلامهم حتى إذا ما عدتم في الدورة المقبلة بصحة تامة إن شاء الله والتأم جديكم صدرت أعمالكم كما هو شأنكم من رغبات هذا الشعب العظيم ذي التاريخ الطالاه المجيد .

وقول أن أتم كلمتي هذه لا يسنى إلا أن أظهر إعجابي وتقديري لعمدة مكريهمام المجلس وموظفيه على ما قاموا به من حسن المداوة وجلبيل الخدمات .

والى الملقى ببشيرة لك في أسعد الأوقات .

السلام عليكم ورحمة الله .

(تصديق حاد)

#### ٩ - كلمة

حضرة صاحب الدولة رئيس الحركة

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء) - حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس . حضرات الشيوخ المحترمين :

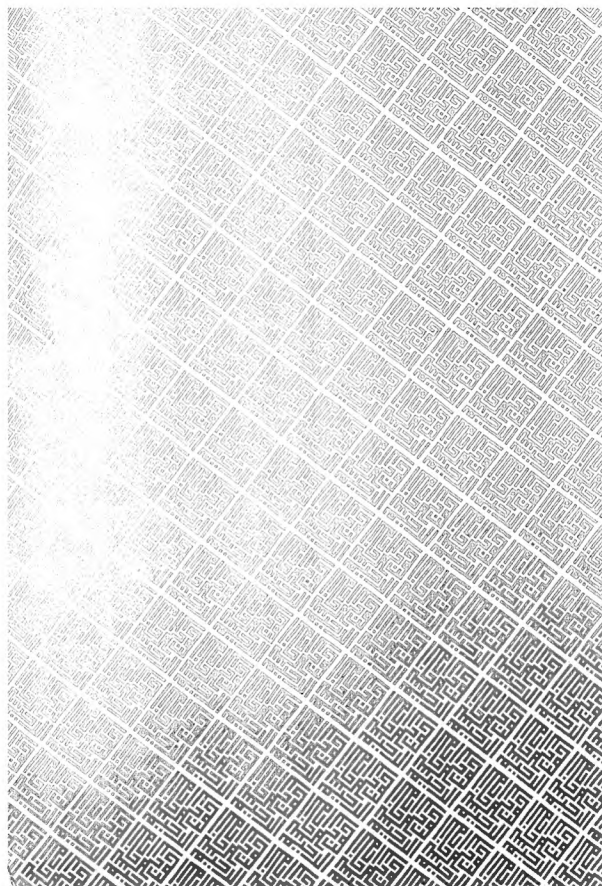
إني باسم الحكومة أتقدم لحضراتكم بواجب الشكر على الكلمات الطيبة التي تفضل بها دولة رئيس المجلس بموجمل الحكومة وبجهودها .

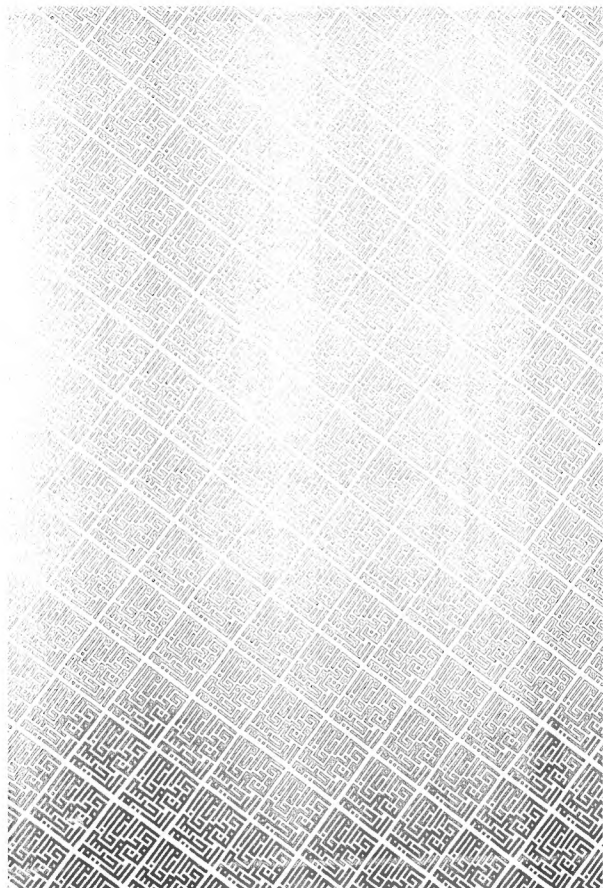
وإن أقرن هذا الشكر ببارات الإعجاب والتقدير لما قام به مجلسكم الموقر من جلال الأعمال وبين البقية في البحث ومن الحكمة في الرأي مما كان له أحسن الأثر وأفضله في القرارات التي صدرت منكم وفي الأعمال التي كانت نتيجة بحثكم ونحوكم .

ولفي إذ أذكر الخيرة يجب على أن أقول - ولا أخشى القول - بأن موقف مجلس الشيوخ وعمل مجلس الشيوخ كان الدليل الخامس القوي على أن الحكومة لم تحفل بالنظر في تميز تشبيكه مما كان عليه في الماضي فقد كان من أثر هذا التشكيل أن ضم إلى هذا المجلس الموقر كلفاء البلاد ذوي الخبرة من كبار رجالات الدولة . وهذا هو الذي يحقق الغرض الأسمى من وجود هذا المجلس الذي أريد به شيان : التوازن من جهة . وانعوبة من جهة أخرى . ولقد حققتم حضراتكم هدفين المتصرين وهدفين الشرطين بما استحققتهم عليه شكر البلاد وشكر الحكومة التي أشرت في تليها الآن .

(تصديق)







8. *Blindberg Alarandina*



0221695